

الإيمان

لِلْإِمَامِ أَبِي زَكَرِيَّا مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْحُجَّاجِ

تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ أَبُو زَكَرِيَّا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُرْفٍ الشُّودِيّ

٦٣١ - ٦٧٦ هـ

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

تحقيق

ياسر حسن

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة ناشرون



مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين . الحمد لله الذي أنعم على الخلق وزين لهم الحياة الدنيا ، وأكرمهم بالإسلام ديناً فأنمّه لهم ورضيه لهم . الحمد لله الذي وسعت رحمته جميع خلقه فما منع عن أحد رزقاً ، فمنهم من امتحن ومنهم من ابتلي ، وخلق الجنة والنار ، والآخرة خير للمتقين .

الحمد لله الذي أكرم محمداً بالصلاة والسلام ، وخصّه بشرف الرسالة والنبوة وجعله خاتماً لهما دون خلقه جميعاً ، ورحم خلقه به صلوات الله عليه وسلامه ، وجعله هداية للمهديين ورحمة للعالمين ، فبلغ الأمانة ، فكان قوله سنةً وفعله سنةً وإقراره سنةً ، فكانت سنته منارةً تطاولت في بنائها ، يُستنار بضوئها ضحىً ولي ليل .

مسيرةً بدأناها بالأمس خطوة ؛ كنا نقلب المصادر والمراجع ونعمل في الفحص والبحث ، ولكن كانت النفس تواقّة في أن تكون سنة رسول الله ﷺ بين أيدي القراء والباحثين ، مصقولة مهذبة موثقة ، مشروحة من قبل العلماء ، فيعلو البناء ، سقفه السماء وجذره الأرض . وما هي الشجرة قد وقف ساقها واكتمل جذعها ، وأتممت الستة والتسعة بحمد الله ومُنّه .

واليوم وهذه الشجرة تمتد أغصانها يأتي كتابنا هذا «**السنهاج في شرح صحيح مسلم**» بعد «**معالم السنن**» و«**تحفة الأحوذى**» ليستكمل رسم معالم الشجرة في توازن وتناظر فريد . صحيح أن الشجرة ما تزال في طور النمو وما يزال الطريق إلى الثمرة ليس بقريب هذا اليوم ، ولكن الفوائد فيها من عظيم جذعها وعبق أريجها وتدي أغصانها وفي ظلّاتها ما لا يسعك معه أن تنظر إلى دونها من لبث وشغل .

فإلى قارئنا العزيز، فإن ما تصدره من أعمال تعظم سنة رسولنا الكريم ﷺ إن هي إلا رحلة نرتحل فيها معك سوياً، سائلين الله عز وجل أن يبلغنا مقاصدنا فنصونها ونحفظها ونرعها، ويكشف الله بصيرتنا فهماً وتدبراً ونشراً لفوائدها، ثم نسيرها لثرتحل إلى أجيال من بعدنا أهل لها، فيكملون الطريق إلى أجيال من بعدهم، وهكذا جيلاً بعد جيل.

ولا يسعني هنا إلا أن أشير إلى جهود الإخوة العاملين المتفانين في إتقان إخراج سنة رسول الله ﷺ كما يليق بها من جودة وإتقان علمي وفني، فجزاهم الله خيراً.

هذا وإنني لأرجو الله جل وعلا أن يختارني لنشر علوم دينه على الوجه الذي يرضاه، ويمدني بقوته، ويحفظني من كل سوء، ويذل لي الشُّبُل لنشر علوم دينه في أرجاء المعمورة، وأرجوه تعالى أن يتقبل عملي، وأن يكون في ميزان حسناتي، وأن يغفر لي السيئ من عملي، وأن تكون أعمالي سحلاً خيراً وفائدة، ودعاءً صالحاً في ظهر الغيب، وصديقة جارية إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

مرواق محببول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين وآخرين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وحمداً لك ربي وشكراً، على ما أوليت وأنعمت، ووفقت وأعنت، من خدمة هذا السفر العجيب، لإمام من أئمة المسلمين كبير، تصدّى لشرح «صحيح مسلم» فأتى فيه بالعجب العجيب، وبعد:

فهذه مقدمة موجزة^(١) بين يدي الكتاب، نذكر فيها طرفاً مما يتعلق بشرح الإمام النووي ومنهجه في هذا الشرح، ثم نذكر منهجنا في تحقيق الكتاب.

«المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»

وهذا تلخيص لبعض النقاط التي وقفنا عليها أثناء العمل في الكتاب:

١ - يُعَدُّ شرح الإمام النووي واسطة المعقد بين شروح المتقدمين والمتأخرين، فتمتاز شروح المتقدمين بالاختصار والإيجاز، والاعتناء بغريب الحديث، وتمتاز شروح المتأخرين بالإطالة والإطناب، وسرد الأقوال ومناقشتها.

٢ - فكان شرحه متوسطاً مفيداً كما قال حاجي خليفة^(٢)، ليس بالطويل المُمِلّ، ولا بالقصير المُمِلّ. أتى فيه بزيادة كلام المتقدمين، وزاد فوائد نفيسة حلّى بها كلامهم، وجلّى إشاراتهم، وقد أشار المصنف إلى ذلك في مقدمة كتابه حيث قال: ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين، وخوف عدم انتشار الكتاب؛ لقلة الطالبين للمطولات، لبسطته فبلغت به ما يزيد على مئة من المجلدات، من

(١) كتب الإمام بنسبم رحمه الله تعالى مقدمة على «صحيحه» وشرح الإمام النووي رحمه الله تعالى هذه المقدمة وأطنب، وكتب هو أيضاً مقدمة حافلة بما تعة لطرحه وأجاد، وكتب الإخوة المحققون نطبعنا من «صحيح مسلم» مقدمة مطولة وأمعروا، فأغنى كل ذلك عن كتابة دراسة لهذا الكتاب، وكان سبباً في الاكتفاء بهذه المقدمة الموجزة.

(٢) علي دكشلف النطوط: ١٥/١٠٥٥.

غير تكرار ولا زيادات عاطلات...، لكنني ألتزم على التوسط، وأحرص على ترك الإطالات...^(١).

إلا أن هذا لا يمنع أن يثرد قلমে في بعض الأحيان، فيستطرد في أشياء تخرج به عن حقيقته من عدم الإطالة، وخاصة عندما يتكلم في الفروع الفقهية، فتراه يستطرد في بيان مذهب الشافعية في هذه الفروع، وعذره أنه إمام شافعي راسخ في الفقه، ويصعب على مثله عَقْلُ قلمه عن الرُّع في مهامع الفقه.

٣- وكون شرحه متوسطاً غير مطوّل نتج عنه أمران:

الأول: إيراده كلام العلماء في كثير من الأحيان مجملًا دون تفصيل وعزو، كقوله: قال العلماء، قال جمهور أهل اللغة والغريب، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، المشهور الصحيح عند الأصوليين، مذهب أهل الحق، قال النحويون، ذهب جماعة من أهل التحقيق والنظر والفقهاء والمتكلمين من أئمتنا، ذكره جماعات من العلماء... إلخ.

الثاني: إحالته على ما تقدم أو تأخر من شرحه في كثير من المسائل، وقد يسهو أحياناً في الموضع الذي يُحيل عليه.

٤- اعتناؤه الخاص باللغة، وضبط ما يحتاج إلى ضبط من الأعلام وغيرها^(٢).

٥- اعتناؤه بروايات «صحيح مسلم» وشرح كل رواية، والإجابة على الإشكالات الواردة.

٦- اعتناؤه بقوائد الإسناد، وخاصة قوله: هذا إسناد كله تابعيون، هذا إسناد كله كوفيون... إلخ.

٧- لم يعتنِ الإمام النووي رحمه الله تعالى أثناء شرحه بإيراد لفظ الحديث كما هو، بل يذكره أحياناً بالمعنى، وقد يوافق ذلك روايات أخرى للحديث، وكأنني بقلمه يسأله إلى بيان مقصود الحديث قبل كتابة المتن. وقد يترك بعض الأحاديث والأبواب دون شرح.

٨- يعتنِ الإمام النووي - وهو من أهل الحديث - بتخريج الأحاديث التي يوردها في شرحه والحكم عليها، وقد يفوته ذلك أحياناً.

(١) وسيلحظ القارئ الكريم أن منهجنا في التحقيق سار على طريقته في هذا التوسط والإعراض عن التطويل فيما كتبناه من تخريجات وحواشي.

(٢) ولعله لا يخفى على القارئ أن للإمام النووي تصديقاً مقدماً في «تهذيب الأسماء واللغات».

٩ - ثمة مصادر أكثر الإمام النووي من الرجوع إليها والنقل منها، ومن أهمها: «المُعَلِّم بقوائد مسلم» للمازري، و«إكمال المعلم» و«مشارك الأنوار» للقاضي عياض، و«معالم السنن» و«أعلام الحديث» و«غريب الحديث» للخطابي، و«التحرير بشرح صحيح مسلم» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل التميمي الأصبهاني، و«غريب الحديث» لأبي عبيد، و«الجمع بين الصحيحين» للحميدي، و«الغريبين» للهروي^(١)، و«الصحيح» للجوهري، و«مطالع الأنوار» لابن قرقول.

١٠ - ظهر خُلُق الإمام النووي واضحاً في كتابه، فكان مبعجلاً للعلماء الذين يذكرهم، متأدباً معهم، غير طاعن فيهم، منتقداً لما يراه خطأ بأدب واحترام، غير متعسف وجه الحق إذا لاح له، منصفاً في أبحاثه ومناقشاته، رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

كل هذا الذي ذكرته جعل صاحب «كشف الظنون» يذكر شرحه في صدر قائمة شروح «صحيح مسلم» وجعل الإمام الطيبي يقول: وكان جُلُّ اعتمادي وغاية اهتمامي بـ«شرح مسلم» للإمام المتقن محيي الدين النواوي؛ لأنه كان أجمعها فوائد، وأكثرها فوائد، وأضبطها للشوارد والأوابد^(٢).



(١) الهروي هذا هو أبو عبيد أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤١٠ هـ. وهو غير الهروي أبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٦٤ هـ، صاحب «غريب الحديث». والمراد في هذا الكتاب بالهروي صاحب «الغريبين» وأبي عبيد صاحب «غريب الحديث».

(٢) «الكاشف عن حقائق السنن» ص ٣٦٩. وهو شرحه على «مشكاة المصابيح» للثيريزي.

منهج التحقيق

١ - اعتمدنا في إخراج هذا الكتاب على أربع نسخ: نسختين خطيتين، ونسختين مطبوعتين:

أ - فأما النسخة الخطية الأولى، فهي بتاريخ ٦٧٥ هـ، وكتب عليها: بخط المؤلف^(١). تقع في ٣٦٠ ورقة، قياس ٣١.٥ × ٢٢ سم، وخطها رديء تصعب قراءته، وهي نسخة كاملة، ورمزنا لها بـ (خ).

وأما النسخة الأخرى، فهي بخط أحمد بن علي الدباطي الشافعي، وقرع من نسخه في ١٠ شوال سنة ٦٨٩ هـ. وهي محفوظة في المكتبة الأزهرية، ومكتوبة بخط نسخ واضح، إلا أنها ناقصة جداً، ويشفع لنقصها أنها نسخة جيدة، والموجود منها: من أوائل باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله إلى نهاية كتاب الإيمان، ومن باب جواز اتخاذ الأنماط من كتاب اللباس والزينة إلى أوائل باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الأخلاق، ومن أواخر باب من فضائل فاطمة رضي الله عنها إلى آخر الكتاب. ورمزنا لها بـ (ط).

ب - وأما المطبوعتان: فلأحدهما طبعة دار الكتب المصرية، وتقع في ١٨ جزءاً، ورمزنا لها بـ (ص). والثانية مطبوعة على هامش «إرشاد الساري» ورمزنا لها بـ (هـ) وهي نسخة جيدة.

(١) والمراجع أنه ليس بخطه؛ لعدة أسباب منها:

١ - ورد في الورقة (١٤١) هذا الكلام: آخر الجزء الرابع عشر وأول الجزء الخامس عشر من أجزاء الشيخ رحمه الله. وفي الورقة (١٥٩): آخر الجزء السادس عشر وأول السابع عشر من أجزاء الشيخ محيي الدين، وهذا كلام ناسخ وليس كلام مؤلف.

٢ - التصحيقات والتعريفات التي وقعت في المخطوط تدل على أن كاتبها ليس من العلماء، فضلاً عن أن يكون إماماً كالإمام النووي رحمه الله تعالى. وقد أشرنا إلى غائب هذه التصحيقات، وتركنا بعضها لعدم أهميتها.

٣ - التكرارات والتكرارات التي وقعت فيه تدل على أنه ثمة من ينقل عن نسخة أخرى، وبخاصة عندما يكون انسقاط من كلمة إلى كلمة مماثلة.

٤ - قال المؤلف رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه هذا: فصل: يستحب لكاتب الحديث إذا مر بذكر الله عز وجل أن يكتب: (عز وجل) أو (تعالى) أو... وكذلك يكتب عند ذكر النبي ﷺ: (صلى الله عليه وسلم) بكسالتيهما لا رمزاً إليهما، ولا مقتصرأ على أحدهما، وكذلك يقول في الصحاح: (ﷺ). وكذلك يترضى ويترحم على سائر العلماء والأخبار، ويكتب كل هذا وإن لم يكن مكتوباً في الأصل الذي ينقل منه... ومن أغفل هذا حرم خيراً عظيماً، وفوت فضلاً جسيماً. وهذا المخطوط الذي بين أيدينا أغلبه رموز في كل ما ذكر.

وإنما حملنا على اعتماد هذه النسخة؛ لأنها نسخة كاملة، وسائر النسخ التي وقفنا عليها ليست كاملة.

٢ - أثبتنا في أعلى الصفحة «صحيح مسلم» طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون. ولم نغير فيها إلا ما اقتضته الضرورة، مع الإشارة إلى هذا التغيير. وجدير بالذكر أنه ليس في المخطوط نص «صحيح مسلم» وأن الإمام النووي لا يعتني أثناء الشرح بنقل النص كما هو وبترتيبه الذي هو عليه؛ فكثيراً ما ينقل النص بالمعنى، ويقدم ويؤخر في الشرح ويختصر منه ما لا يريد شرحه؛ فمن ثم لم يمكن إثبات روايته له «صحيح مسلم» كاملة في أعلى الصفحة، فأثبتنا طبعنا له.

٣ - وقع خلاف كبير في عناوين الأبواب بين المتن والشرح، وكثير من عناوين المتن غير موجود في النسخ التي اعتمدنا عليها، وقد اضطررنا إلى إضافة بعضها بين معقوفين [] .

٤ - غرّجنا الأحاديث التي في شرح النووي، أما أحاديث «صحيح مسلم» فقد تركنا تخريج محققيه كما هو. وكان منهجنا في التخريج الاكتفاء بالصحيحين أو أحدهما، ثم بقية الكتب الستة، ثم غيرها، مع ذكر «مسند أحمد» في كل ذلك؛ للتوسع في التخريج الذي اعتمدته محققوه. وقمنا أيضاً بالحكم على الحديث باختصار وإيجاز.

٥ - غرّجنا أقوال العلماء التي نقلها المصنف عنهم بذكر الكتاب والجزء والصفحة.

٦ - قمنا بضبط النص ضبطاً سهلاً على القارئ قراءته وبغنيه عن الرجوع إلى المصادر.

٧ - جعلنا المتن الذي يشرح عليه المصنف باللون الأحمر؛ والأحاديث التي يستشهد بها باللون

الأسود.

٨ - كتبنا حواشي على النص تُشرِّه وتكمل الفائدة منه، مثل شرح لفظ غريب، وإيضاح عبارة، وزيادة فائدة، وترجمة قلم، وتعقيب إن احتاج الأمر ذلك. وحرصنا على عدم الإطالة موافقةً لمنهج المصنف في كتابه.

٩ - لم نراع في رسم الحروف ما عليه المخطوط، بل جعلناها مطابقةً للقواعد الإملائية ولما جرت عليه العادة في العصر الحديث.



الإمام النووي^(١)

اسمه ونسبه:

هو أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مُرَي بن حسن بن حسين بن جزام الحزامي النووي.

مولده ونشأته:

ولد في المحرم سنة ٦٣١هـ في بلدة (نوى) التابعة لحوران جنوب دمشق. وقد هيا الله سبحانه له أسباب الخير منذ طفولته؛ يقول مرشده المربي الشيخ ياسين بن يوسف الزركشي: رأيت الشيخ محيي الدين وهو ابن عشر سنين بنوى والصبيان يُكرهونه على اللعب معهم، وهو يهرب منهم ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحال، فوقع في قلبي حبه. وجعله أبوه في دكان، فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن. قال: فأتيت الذي يقرئه القرآن فوصيته به، وقلت له: هذا الفتى يُرجى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم، وينتفع الناس به. فقال لي: منجّم أنت؟ فقلت: لا، وإنما أنطقني الله بذلك، فذكر ذلك لوالده، فحرص عليه إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الاحتلام.

شيوخه:

تلقى الإمام النووي العلم على لغة من علماء عصره، كانت دمشق تزهر بهم، فاجتمع لديه ما تفرق عندهم، حتى كان إمام عصره في الحديث والفقه. فمن شيوخه في الحديث:

- ١ - الإمام المحدث الضياء بن تمام الحنفي. لازمه في سماع الحديث وما يتعلق به، وعليه تخرج وبه انتفع.

٢ - الإمام عبد العزيز بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٦٦٦هـ.

٣ - القاضي عماد الدين عبد الكريم بن الحرستاني المتوفى سنة ٦٦٦هـ.

٤ - الإمام المفيد المحدث الحافظ زين الدين خالد بن يوسف النابلسي المتوفى سنة ٦٦٣هـ.

٥ - الحافظ أبو زكريا يحيى بن أبي الفتح الحراني الصيرفي المتوفى سنة ٦٧٨هـ.

٦ - شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

المتوفى سنة ٦٨٢هـ. وهو أجل شيوخه.

(١) هذه ترجمة مختصرة للإمام النووي رحمه الله تعالى، ومن شاء الإطالة والإطناب فعليه بالمصادر والمراجع التي تكفلت بذلك.

٧ - لشيخ المحقق أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى المرادي المتوفى سنة ٦٦٨هـ. شرح عليه في أحاديث الصالحين.

٨ - الإمام تقي الدين سماعة بن إبراهيم بن أبي ليلى، كبير المحدثين ومسندهم. توفي سنة ٦٧٢هـ. ومن شيوخه في الفقه:

١ - أول شيوخه في الفقه الإمام إسحاق بن أحمد المغربي ثم المقدسي المتوفى سنة ٦٥٠هـ. وكان معظم الشريعة عليه.

٢ - الإمام العارف المتقن مفتي دمشق شمس الدين عبد الرحمن بن نوح المقدسي ثم الدمشقي المتوفى سنة ٦٥٤هـ.

٣ - الإمام المتقن لمفتي أبو حفص عز الدين عمر بن أسعد لإربلي.

٤ - الإمام لمجمع على يده أبو لفصائل كمال الدين سائر بن حسن لإربلي ثم لحسي ثم الدمشقي المتوفى سنة ٦٧٠هـ.

أخذ الروي عنهم الفقه قرأة وتصحيحاً وسماعاً وشرحاً وتعليقاً.

ومن شيوخه في أصول الفقه القاضي عمر بن علي الثقلبي المتوفى سنة ٦٧٢هـ.

وفي النحو وعلوم العربية أحمد المصري وابن ميث صاحب الألفية، وغيرهم.

تلاميذه:

أقبل الطلبة على الإمام أنصاري ينهلون من بحور علمه ويتلقون عنه، حتى تخرج به جماعة من العلماء لفحول كانوا علومهم عليه. نذكر منهم:

١ - لقاضي صدر الدين سليمان بن هلال الحنفري الحوزي المتوفى سنة ٧٢٥هـ. وهو ممن أثنى عليه النووي نفسه.

٢ - شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر الأبيدي المتوفى سنة ٧٢٧هـ.

٣ - شهاب الدين أحمد بن محمد بن عباس بن جعوان المتوفى سنة ٦٩٩هـ.

٤ - علاء الدين علي بن أيوب المقدسي المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

٥ - قاضي القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣هـ.

وقد سمع منه الحديث أكابر المحدثين منهم:

١ - لمحدث لحافظ أبو العباس أحمد بن قزح الإشبيلي المتوفى سنة ٦٩٩هـ. وهو صاحب

المنظومة المشهورة في مصطلح الحديث: غرر في صحيح ورجاء في مغلص.

٢ - لمحدث الحافظ بن أبي لفتح. وهو من شيوخه كما سبق.

٣ - لحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن لمؤي المتوفى سنة ٧٤٢هـ، صاحب كتاب «تهذيب الكمال».

٤ - علاء الدين أبو الحسن عبي بن إبراهيم بن دود الدمشقي المعروف بابن العطار المتوفى سنة ٧٢٤هـ وهو من أخص تلامذته، وكن يخدمه، وله فيه ترجمة مفردة. وكان يقال له: «مختصر السووي».

مؤلفاته:

كثرت مؤلفات سووي وتنوعت، وأكب الناس وأهل العلم عبيها، وأهمها:

- ١ - المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.
- ٢ - رياض لصابحين من كلام سيد المرسلين.
- ٣ - الأذكار لمنتخبة من كلام سيد الأبرار.
- ٤ - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلق ﷺ.
- ٥ - روضة لطالين.
- ٦ - المجموع شرح المذهب.
- ٧ - منهاج الطالبين وعمدة المفتين.
- ٨ - تحرير لفتية.
- ٩ - بستان يعرفين.
- ١٠ - التبيين في آداب حملة القرآن.
- ١١ - تهذيب الأسماء واللغات.

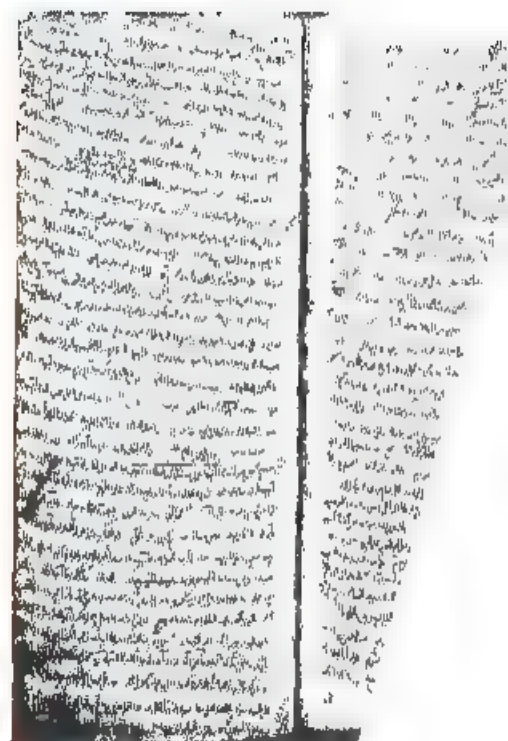
وفاته:

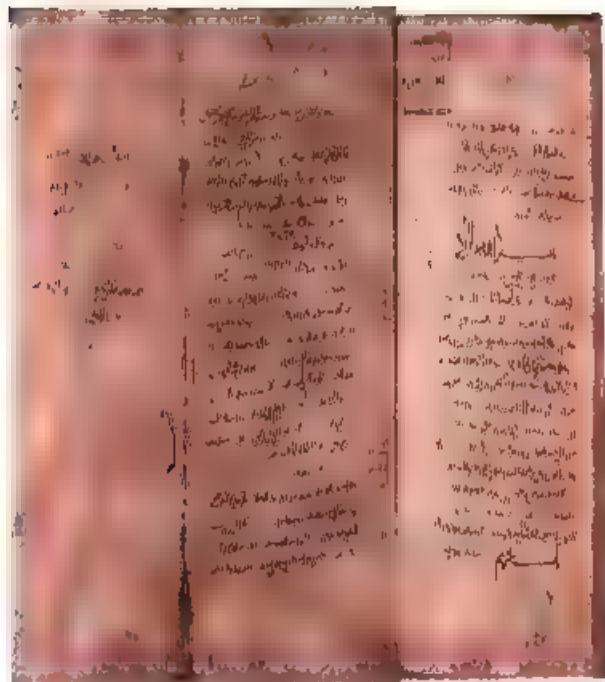
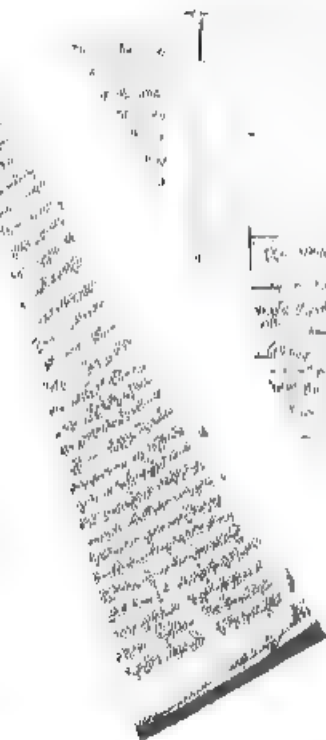
توفي الإمام سووي في الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ٦٧٦هـ عن خمس وأربعين سنة، ودفن في بلدته سوي، رحمه الله تعالى ورعيه عنه، وأسكنه في الفردوس الأعلى، آمين.

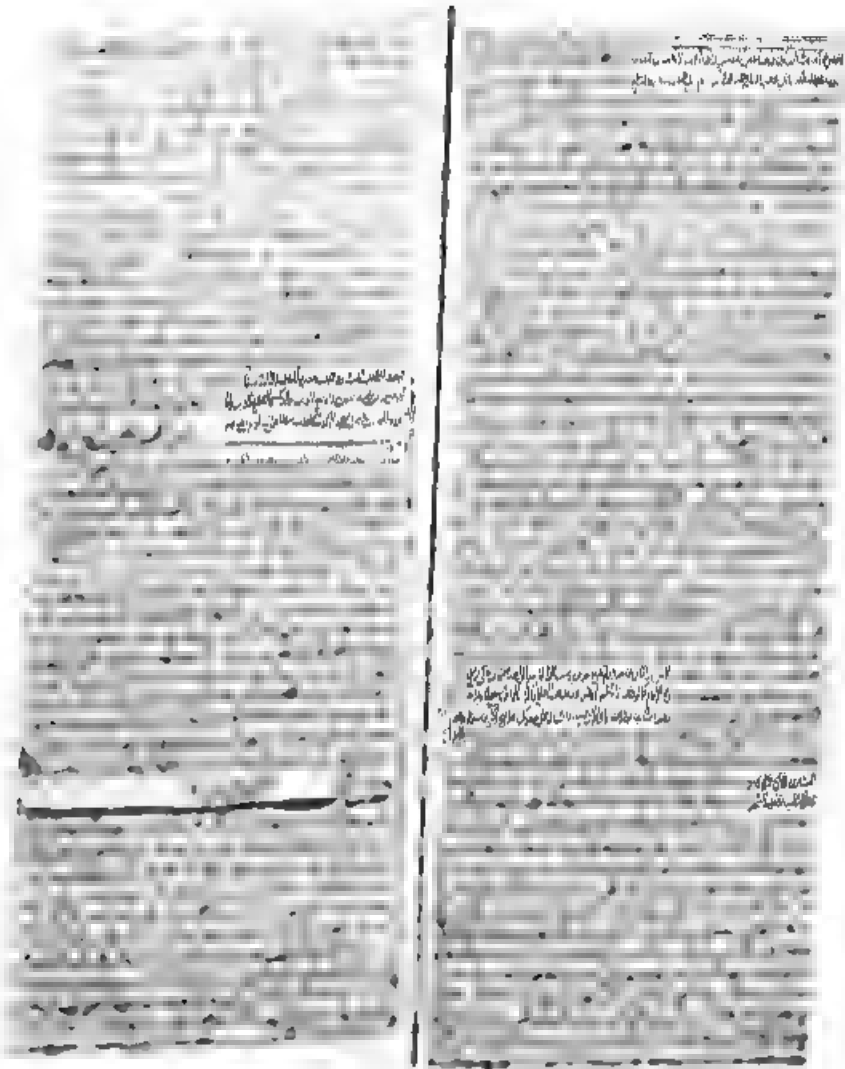
وفي الختام أتوجه بالشكر إلى كل من كان له يد في إخراج هذا السمر عظيم، وبحسن بالشكر لأستاذ سمر نجدت عمرو حفظه الله تعالى، وأرحو من الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، مبرأ من كل عيب ونقص، داعياً للقرءاء والحثين، إنه نعم لمولى ونعم المحيبي، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

رضوان مامو

دمشق الشام







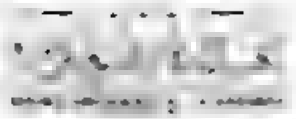
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الورقة ظهر الصفحة من المخطوط (ج)



بسم الله الرحمن الرحيم، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وسلّم تسليماً

لحمّد لله الرّبّ الجوّاد، بشي جئت بعمّه عن لإحصاء بالأعداد، خلقي لأخف ولإرشاد، الهدي إلى سبيل الرّشد، الموقّي بكرمه لطرق الشّداد، المانّ بالأعناء سعة حسيه وخيله، عبده ورسوله - صلوات الله وسلامه عليه - على^(١) من لطف به من العباد، المخصّص هذه لامة - زادها الله شرفاً - بعدم الإسناد، لذي لم يشركها فيه أحد من الأمم على تكرّر العصور والأبدا، لذي نصّب لحفظ هذه السنة المكرّمة شريفة المظهرّة خوفاً من لحفاظ الثّقاد، وجعلهم ذنّين عنها في جميع الأزمان والبلاد، باذلين وسّعهم في تبين لصنعة من طرقها والفساد، خوفاً من الانتقص منها والازدياد، وحفظاً لها على لامة - زادها الله شرفاً - إلى يوم الثّقاد، مستعرجين جُهدهم في التفقّه في معانيها، واستخرج الأحكام والخصائف منها، مستمرّين على ذلك في جماعات وأحاد، مبالغين في بينها، وإيضاح وجوها بالجدّ والجهد ولا اجتهد، ولا يزال على القيم بذلك - بحمد الله وطفه - جماعات في لأعصار كلّها إلى انقضاء لذنبا وقدر المّعد، وإنّ قلوا وخلّت بلدان منهم وقربوا من الثّقاد.

أحمّده أبلغ حمداً على بعمه، خصوصاً على نعمة لإسلام، وأن جعلت من أمة خير لأولين والأخريين، وأكرم السّابقين والألاحقين، محمد عبده ورسوله وحبيبه وخليفه خاتم لنبيين، صاحب الشّفاة العظمى ولو لحمد والمقدّم المحمود، سيّد المرسلين، المحصّص بمعجزة البهرة المستمرة على تكرّر السّنين، التي تحدّث بها أفصح القرون، وأفصح بها المتزعين، وظهر بها خزي من لم يتقدّم بها من لمعندين، المحفوظة من أن يتطرق إليها تغيير للمعدين، أعني بها القرآن لعزير، كلام ربّ الذي نزل به الرّوح الأمين على قلبه ليكون من المرسلين، مسانّ عربيّ مبين، والمصطفى بمعجزة أخرى والذات على الألف والمئين، وبجوامع الكيم، وسماحة شريعته، ووضع بضر المعتدّمين، المكرّم بتفضيل أمة - زادها الله شرفاً - على الأمم السّابقين، ويكون أصحابه ﷺ خير اقرون بكائنين، وبأنهم كلّهم مقطوعٌ بعدالتهم عند من يُعَدُّ به من عمدة المسلمين، ويجعل إجماع أمة حجة مقطوعاً بها كالكتب المبين، وأقول لأصحابه المنتشرة من غير مخالفة لذلك عند لعلماء لمحقّقين، المحصّص بتوفّر دو عي أمة - زادها الله شرفاً - على حفظ شريعته وتدوينها ونقلها عن لحفاظ المسنين، وأخبر عن الحقائق

(١) في (ص) و(هـ) وعلى

محققين، ولا جند في تبينها^(١) لمسترشدين، والثواب^(٢) في تعميمها احتساباً لرضا رب العالمين، والمبالغة في الدلت عن منهجه بوضوح الأدلة وقمع للملحدين ولمتنذعين، صلوات الله وسلامته عليه وعلى سائر السيبين، وآل كل وصحابتهم والتابعين، وسائر عباد الله الطالحين، وثقف للاقتداء به دائمين، في أقواله وأفعاله وسائر أحواله مخصصين، عشرين في ذلك دائمين.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إقراراً بوحديته، واعتقافاً مما يجب على الخلق كافة من لإذعن ربوبيته، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المصطفى من بريته، والمخصوص بشمول رسالته وتفصيل أمته، صلوات الله وسلامته عليه وعلى آله وأصحابه وعترته.

أم بعد، فنن لاشتغال بالعلم من أفصل القرب، وأجل لطاعات، وأتم أنواع لحير، وأكبر العبادات، وأولى ما ألفت فيه نفائس لأوقات، وشمر في ذكره والتمك في أصحاب لأنفس لتكيات، ويدد إلى الاهتمام به مسرعون إلى الحيرت، وسابق إلى التحلي به مستبقو المتكررات، وقد تظاهر على ما ذكره جمن من آيات كرمات، والأحاديث الصحيحة المشهورات، وأقوال أسف ﷺ، ونيرات، ولا ضرورة إلى ذكره من لكوب من لوطحات الجليات.

ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة الأحاديث نويات، أعني معرفة متنه، صحيحه وحسينه وصعيفه، متصله ومرسبه ومقطعه ومعضيه، ومقبوه، ومشهوره، وغريبه، وعزيره، ومتواتره وأحاده وأفراد، معروفه وشذوه ومنكره، ومعلية وموضوعه ومدرجه، وناسخه ومنسوخه، وخاصه وعامه، ومحبيه ومبيها ومختلفه، وغير ذلك من أنواعها المعروفة.

ومعرفة علم الأسنيد، أعني معرفة حاب رجاله، من صفاتهم لمعتبرة، وضبط أسمائهم وأنسابهم ومواليدهم ووفياتهم، وغير ذلك من لصفات. ومعرفة الأساليب وسداسين، وتفرق الاعتبار والمتباعدات ومعرفة حكم اختلاف نروة في الأسنيد ومحتور، ولوصف والإرسال، والوقف والرفع، ولقطع والانقطاع، وزیادات شقت ومعرفة لشعية والتعين وأتباعهم وأتباع أتباعهم ومن بعدهم، وعبر سائر مؤمنين والمؤمنات، وغير ما ذكرته من علومها المشهورات.

ودليل ما ذكرته أن شرع مسي على اكتاب تحرير وأسس نمریات، وعلى سمن من ز أكثر لأحكم لفقهية، فون أكثر لأيات لقروعت محملا، وبنها هي لسنن لمحكومات، وقد اتفق العلماء على أن من شرع المجتهد من القاصي وللمفتي أو يكون عائداً بالأحاديث التحكيمية، فنبين

(١) هي (ج) - فيها.

(٢) يقال: دأب في عمله، غلبه، شأياً، ويعرله، وقورن، مضم حاد ومع

بما ذكره أن لا اشتغال بالحديث من أجل لعلوم لأبحاث، وأفضل أنواع الخير وأكد انقُدت. وكيف لا يكون كذلك وهو مشتمل - مع ما ذكره - على بيان حال أفضل لمحبوبات، عليه من الله لكرهم أفضل لصلوات ولسلام والتبركات.

ولقد كان أكثر اشتغال لعلماء الحديث في الأعصار الخليلي، حتى لقد كان يجتمع في مجلس الحديث من الطالبين أنوف متكثرات، فقد قص ذلك وضعت بهم، فم يبق إلا أن من آثارهم قليات، والله المستعان على هذه الحصرية وعبرها من البديت، وقد جاء في فضل إحياء السنن لثمات أحاديث كثيرة معروفة مشهورات، فينبغي الاعتناء بعلم الحديث، والتخريف عليه؛ لما ذكر من الدلالات، ولكونه أيضاً من نصيحة الله تعالى، وكتابه، ورسوله ﷺ، ولأئمة، والمسلمين والمسلمات، وذلك هو ما بين كم صح عن سيد البريات (ص)، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وذريته وأزواجه لظهورت. ولقد أحسن الناس: من جمع أدوات حديث ستر قبته، وستر حج كبره الخفيات، وذلك لكثرة فوائده لبرزات والكمات، وهو جدير بذلك، فبه كلام أفصح حق، ومن أعطي جميع لكمات، ﷺ صواب متفهمات.

وأصبح مصنف في الحديث، بل في العلم مطلقاً: لصلحيدان، للإمامين نقودين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج قشيري، ﷺ، فم يوجد لهم نظير في مؤلفات، فيسفي أن يعنى بشرحهم، وتشرح فوائدهم، ويقتطف في استخراج دقائق العلوم من متونهم وأسانيدهم؛ كما ذكر من صحيح لظهورت، وأربع الأدلة المنظهرات.

فإن «صحيح البخاري» رحمه الله، فقد جمعت في شرحه بدلاً مستكثرات، مشتملة على نقائس من أنواع العلوم بعبارة وجيزة، وأد مشهور في شرحه، راجع من الله الكريم في إتمامه المعونات.

وإن «صحيح مسلم» رحمه الله، فقد سخرت له تعالى الكريم الزوائد رحيمة في جمع كتاب في شرحه متوسط بين المختصرات والموسوعات، لا من لمختصرات مجلات، ولا من لموسوعات المجالات. ولولا ضعف لهم، وقلة الرعبيين، وحوف عدم انتشار الكتاب، لبقية القائلين بالموسوعات، بسببته قد أغت به ما يريد على ثمة من المجلات، من غير تكرار ولا زيادة عجلات، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظم فوائده الحفقيب والبرزات، وهو جدير بذلك؛ فبه كلام أفصح لمحبوبات، ﷺ صلوات دائمة، لكي أقصر على المتوسط، وأحرص على ترك لإطلاات، وأؤثر الاختصار في كثير من الحالات.

(١) يقره حديث: «خيرُ تصحيح» قس. لمن؟ قس. الله وكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعلمائهم»، أخرجه مسلم.

١٩٦٠هـ - ١٦٩٤هـ من حديث شيخهم بدرى ﷺ.

فأذكر فيه - إن شاء الله تعالى - جملة من عذوة الزاهرات، من أحكام الأصول والفروع والآداب والإشارات الزهديات، وبيان نفاذ من أصول لقواعد الشرعيات، وبيّض معاني الألفاظ اللغوية، وأسماء الرجال، وضبط مشكلات، وبيان أسماء ذوي الكنى، وأسماء آباء الأئمة والمبهمات، وتشبيه على طريقة من حدّث بعض روضة وغيره من علماء كورين في بعض الأوقات، واستخرج لحدّث من حقيقتهم عن حديث من لحدّث والأسانيد المستفادات، وضبط جمل من الأسماء المؤثّرات والمختبرات، والجمع بين الأحاديث التي تختلف صراحةً ويظهر بعض من لا يحقّق صدق الحديث ولحقه وأصوله كونها متعارضة، وأبته على ما يحضري في الحال في الحديث من المسائل العميات، وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارتي، إلا في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات، وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز ووضوح العبارة.

وحيث أنقل شيئاً من أسماء الرجال والأئمة وضبط المشكل وأحكام والمعاني وغيرها من المتمولات، فإن كان مشهوراً لا أصيغه بي قلمي، لكنّهم، إلا نادراً ببعض المقاصد بصلحات، وإن كان عريباً أضفته بي قلمي، إلا أن أدقّر عنه في بعض المواضع لطوب كلام، أو كونه من تقدّم بيته في أبواب الغاضبات.

وإذا تكرر الحديث أو لاسم أو لفظة من اللغة ونحوه، بسطت المقصود منه في أول موضعه، وإذا مررت على الموضع الآخر ذكرت أنه تقدّم شرحه وبيّانه في الباب الفلاني من الأبواب السابقة، وقد أقصر على بيان تقدّمه من غير إضافة، أو أعيد لكلامه فيه لبعده الموضع لأو، أو ارتباط كلام أو نحوه أو غير ذلك من المصالح المطلوبة.

وأقدم في أول كتاب جملة من المقدمات، مما يعظم السمع به إن شاء الله تعالى، ويحتاج إليه طالبو لتحقيق، وأرتّب ذلك في أصول متتامة، ليكون أسهل في مطالعته، وأبعد من السأم.

وأن مستمدّ المعونة والضمانة واللطف والرعاية من الله الكريم، ربّ الأرضين والسماوات، مُبْتَهلاً إليه سبحانه أن يوفّقني وولّدني ومشايحي وسائر أقاربي وأحبائي، ومن أحسن بيت بحسن الثبات، وأن ييسّر لنا أنواع الطاعات، وأن يهدينا لها دائماً في ازدياد حقيق المصالح، وأن يَجُودَ علينا بوضعه ومحبته ودوام طاعته، وأن يجمع بيننا في درك كرامته، وغير ذلك من أنواع المَسَرَّات، وأن يفتح أجمعين ومن يقرأ في هذا الكتاب به، وأن يُجْزَلَ له المَنُوبات، ولا يزعج منه ما وهب له ومن به عين من الحيرات، والألّا يجعل شيئاً من ذلك فتنة، وأن يُعْلِنَ من كل شيء من المحالقات، إنه مجيب الدعوات، جزيل عطيت، اعتصم بالله، وتوكل على الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله، لا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبي الله ونعم الوكيل، والله الحميد والفضل والجنة ونعمة، وبه التوفيق والتطوّل.

آمد بیار حال و احوال، فیصول الکلام فی تفضیل اخبارهم واستقصاء أحوالهم، لکن يقتصر على ضبط أسمائهم، وأحرفي متعلق بهما ببعضهم.

آمد شیخ ابو یحییٰ، فکان من أهلی الصلاح، والمنسویین إلی الخیر والفلاح، معروفاً بکثرة الصدقات و نفاق المال فی حوزة المکرمات، ذ عفاف وعباده ووقار و سکنة و صيانة فلا استکبار، توفي بالإسكندرية اليوم السابع من رجب، سنة أربع وستين وست مئة

آمد شیخ شیخنا، فهو لإمام ذو الکنى، أبو لقاسم أبو بکر أبو فتح، منصور بن عبد المنعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي العباس، الضبعدي القروي ثم النيسابوري، منسوب إلى قروة، بليدة من ثغر خراسان، فهو بفتح المعاء وضمها، فأما الفتح فهو مشهور المستعمل بين أهل الحديث وغيرهم، وكذا حكى الشيخ الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله أنه سمع شيخه منصوراً هذا عليه السلام يقول: إنه القروي بفتح الفاء ^(١) وذكره أبو سعد السمعاني في كتاب «الأسباب» ^(٢) بضم الفاء، وكذا ذكر القم أيضاً غير السمعاني.

وكان منصور هذا جليلاً، شيخاً مكشراً، ثقة، صحيح سماع، روى عن أبيه وجده وجد أبيه أبي عبد الله محمد بن الفضل، وروى عن غيرهم مولده في شهر رمضان سنة ثنتين ^(٣) وعشرين وخمسين مئة، وتوفي بشوال في شعبان سنة ثمان وست مئة.

آمد أبو عبد الله القزويني، فهو محمد بن الفضل، جد أبي منصور، نيسابوري، وقد تقدم تمام نسبه في نسب ابن [ابن] ابنه منصور، كان أبو عبد الله هذا القزويني عليه السلام إماماً بارعاً في فقهه والأصول وغيرهما، كثير الروايات بالأسانيد لصحبة العدليات، رحلت إليه الطلبة من الأقطار، وانتشرت لروايات عنه فيم قُرب وبعد من لأصدار، حتى قالوا فيه: للقزويني ألف راوي. وكان يقال له: فقيه الحرم، لإشاعته ونشره العلم بمكة، زاده الله فضلاً وشرفاً.

ذكره الإمام الحافظ أبو لقاسم المصنف المعروف بابن عساکر عليه السلام، فأنطب في لقاء عليه بما هو أهله، ثم روى عن أبي العباس ^(٤) عبد الله أنه ذكره فقال: هو فقيه الحرم، بارع في فقهه والأصول، الحافظ لبقواعده، نشأ بين الصوفية في حوزتهم، ووصل إليه بركات أئمتهم، وسمع

(١) الصبغة صحيح مسلم ص ١٠٩

(٢) (١٦٦/١٠)

(٣) في (ج) و(ص) ثنين

(٤) وقع في (ص) و(هـ) التعديل، وهو خطأ، وأبو العباس هذا اسمه عبد الله القزويني، فأنطب في لقاء عليه بما هو أهله، ثم روى عن أبي العباس ^(٤) عبد الله أنه ذكره فقال: هو فقيه الحرم، بارع في فقهه والأصول، الحافظ لبقواعده، نشأ بين الصوفية في حوزتهم، ووصل إليه بركات أئمتهم، وسمع

التصانيف والأصول من الإمام زين الإسلام، ودرس عليه لأصول وتفسير، ثم خلت إلى مجلس إمام الحرمين، ولازم درسه ما عدا ذلك، وتفق عليه وعلق عنه الأصول، وصار من جملة المذكورين من أصحابه، وخرج حاجاً إلى مكة، وعقد لمجلس بعدد وسائر البلاد، وأظهر العلم بالحرمين، وكان منه بهم أثر وذكر ونشر لبعده، وعدد إلى نيسابور، وم تعدى قتل حد لعمه ولا سيرة لصلحين من التواضع والتبذل في مجالس والمعيش، ونشر بكتابة الشروط؛ لانتصاه برؤمرة الشريعة مصاهرة ليصوب بها عرضه وعنده عن توقع الإنفاق^(١)، ويتبع بما يكتسه منها في أسباب لمعيشة من فنون الأرزاق، وقعد لتدريس في المدرسة الناصحية وفاداة طلبة فيها، وقد سمع المسديد والصحاح، وأكثر عن مشايخ عصره، وله مجلس الوعد والتكبير لمشحونة بالموثوق والمباعدة في النصح، وحكايات لمشايع وذكر أحوالهم.

قال لحافظ أبو نعيم: ورنى لإمام محمد بن قراوي كنت رحدثني لثنية، لأنه كان المقصود بالرحمة في تلك النحية، ثم جتمع فيه من علو الإسناد وقوة العلم وصحة الاعتقاد، وحسن الخلق ولين الجانب، وإقبال بكنيته على لطلب، فأقامت في صحبته سنة كاملة، وغنمت من مسموعاته فوائد حسنة طائفة، وكان مكرماً لمؤيدي عليه، عارفاً بحق قصدي إليه، ومرص مرضية في مدة مقامي عنده، ونهه لطبيب عن التمكن من القراءة عليه فيها، وعرفه أن ذلك ربما كان سبباً لزيادة تألمه، فقال: لا أستجز أن أمنعه من القراءة، وربما أكون قد حُبست في لثني لأجهم. وكنت أقرأ عليه في حار مرضه وهو مثقلى على فراشه، ثم غوي من تلك لمرضة، ودرفته متوجهاً إلى هرة، فقال لي حين ودعته بعد أن أظهر الجرع لغيري، ربما لا استقي بعد هذا. فكان كما قال، فجاءت نعيه إلى هرة، وكانت وفاته في اسعشر لأواخر من شول سنة ثلاثين وخمسين مئة، ودفن في تربة أبي بكر بن خزيمة رحمته. وذكر الحافظ أيضاً جملاً أخرى من مناقبه، حذفها اختصاراً.

وذكر لحافظ أبو سعد السمعاني أنه سأل أب عبد الله لقر وي هذا عن مولده، فقال: مولدي تقديراً سنة إحدى وأربعين وأربع مئة. قال غيره: وتوفي يوم الخميس لحددي أو الثاني والعشرين من شول، سنة ثلاثين وخمسين مئة.

قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله: في علمه المذهب كدابة انتخب منه فو ثمة ستغريتها، وسمع

(١) وقع في (ص)، و(هـ)، لإرفاق.

«صحيح مسلم» من عبد الغافر في نسبة التي توفي فيها عبد الغافر، سنة ثمان وأربعين وأربع مئة، بقراءة أبي سعيد البجلي رحمه الله ورعي عنه^(١).

وأما شيخ الفروي، فهو أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد بن سعيد الفارسي القشيري ثم النيسابوري، الناجي، وكان سمعه «صحيح مسلم» من الجلودي سنة خمس وستين وثلاث مئة. ذكره ولد والده أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي لأديب، الإمام محدث بن محدث^(٢)، صاحب التصديق، كالذين تاريخ نيسابور وكتاب «مجمع لغز» و«لمفهم لشرح عريب صحيح مسلم» وغيره، قال: كان شيخنا ثقة صاحب صدق، محفوظاً من الدين والكتب، مجتهد في الرواية على قلة سمعته، مشهوراً مقصوداً من الألف، سمع منه الأئمة والمؤدور، وقرأ لحفظ الحسن السمرقندي عليه «صحيح مسلم» نيفاً وثلاثين مرة، وقرأ عليه أبو سعيد البجلي نيفاً وعشرين مرة، وممن قرأه عليه من مشاهير الأئمة زين الإسلام أبو القاسم - يعني القشيري - والوحيد وغيرهما، استكمل خمساً وتسعين سنة، وألحق أحمد الأحمد بالأجداد، وتوفي يوم الثلاثاء، ودفن يوم الأربعاء، السادس من شوال سنة ثمان وأربعين وأربع مئة.

قال غيره: ولد سنة ثلاث وخمسين وثلاث مئة، سمع منه أئمة الدنيا من العرب والعجم والبلديين، وبارك الله سبحانه في سمعه وروايته مع قلة سمعته، وكان مشهوراً برواية «صحيح مسلم» والغريب خطيب في عصره، وسمع الخطيب وغيره من أهل عصره، رحمه الله ورعي عنه.

وأما شيخ الفارسي، فهو أبو أحمد محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن منصور بن أحمد بنيسابوري الجلودي، بضم لجيم بلا خلاف، قال الإمام أبو سعد السمعاني: هو منسوب إلى الجلود المعروفة، جمع جلود^(٣). قال الشيخ أبو عمرو المصالح رحمه الله: عندي أنه منسوب إلى سكة الجلوديين بنيسابور الدارسة^(٤) وهذا الذي قلته الشيخ أبو عمرو يمكن حمل كلام السمعاني عليه

(١) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٠٧

(٢) يعيد في (ص) و(هـ): بن لمحدث.

(٣) في (ن) شيخنا، وهو خطأ، وبحثت في (ص) و(هـ)، وهو لصواب، لأن أحمد بن الحسن عبد الغافر لم يثبت له مدح من جهة

(٤) في (ح) أبو سعيد، وهو حصاً وأبو سعد اسمه عبد الكريم بن محمد بن منصور بنيسابوري السمعاني الحر مدي مروزي، صاحب المصنفات الكثيرة، ولد سنة ثمان وخمسين مئة، ومات سنة ثمان وستين وخمسين مئة بمرو. لا يبر أحلام

لنساء: (٤٥٦، ٢٠)

(٥) لألنساب: (٣٠٦/٣).

(٦) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٠٥.

وإنما قُتِلَ: رَجُلُ الْجُلُودِيِّ هَذَا بِصَمِّ الْجَحِيمِ بِلَا خِلَافٍ، لِأَنَّ بِنَ السَّكَيْتِ^(١) وَصَّاحَنَهُ ابْنَ قَتِيبة^(٢) قَالَا فِي كِتَابَيْهِمَا لِمَشْهُورَيْنِ: رَجُلُ الْجُلُودِيِّ يَفْتَحُ الْجَحِيمَ، مَنْسُوبٌ إِلَى جُلُودٍ، اسْمُ قَرْيَةٍ بِمَرْيَقِيَّةِ^(٣). وَقَالَ غَيْرُهُمَا: بِنُهَا بِالْشَّامِ. وَأَرَادَ^(٤) أَنَّ مَنْ نُسِبَ إِلَى هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَهُوَ يَفْتَحُ الْجَحِيمَ لِكُونِهَا مَفْتُوحَةً، وَأَبُو أَحْمَدَ هَذَا الْجُلُودِيُّ فَيَسِ مَنْسُوباً إِلَى هَذِهِ الْقَرْيَةِ، فَلَيْسَ فِيمَا قَالَاهُ مَخَالِفَةٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كَانَ أَبُو أَحْمَدَ هَذَا الْجُلُودِيُّ شَيْخاً صَالِحاً زَاهِداً، مِنْ كِبَارِ عُبَّادِ الصُّوفِيَّةِ، صَاحِبُ أَكْبَرِ الْمَشَايِخِ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ تَوْقٍ، وَكَانَ يَنْسَخُ الْكِتَابَ وَيَأْكُلُ مِنْ كَسْبِ يَدِهِ، سَمِعَ أَبُوبَكْرُ بْنُ خَزِيمَةَ وَمَنْ كَانَ قَبْلَهُ، وَكَانَ يَنْتَحِلُ مَذْهَبَ سَفِيانِ الثَّوْرِيِّ وَيُحَرِّفُهُ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الثَّلَاثَةِ سَرَايَ وَالْعَشْرِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً.

قَالَ الْحَاكِمُ: وَخُتِمَ بِوَفَاتِهِ سَمْعُ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَكُلُّ مَنْ حَدَّثَ بِهِ بَعْدَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَفِيانَ وَغَيْرِهِ فَلَيْسَ بِثِقَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا شَيْخُ الْجُلُودِيِّ، فَهُوَ السَّيِّدُ الْجَنْبِلِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ سَفِيانَ النَّيْسَابُورِيِّ، لَفَقِيهٌ الزَّهْدُ لِمَجْتَهِدٍ لِعَابِدٍ، قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَيِّعٍ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ الْغَذَلِيَّ يَقُولُ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ سَفِيانَ مُجَابِبَ الدَّعْوَةِ. قَالَ الْحَاكِمُ: وَسَمِعْتُ أَبَا هَمْرٍوسَ يُجِيدُ يَقُولُ: إِنَّهُ كَانَ مِنَ الصَّالِحِينَ. قَالَ الْحَاكِمُ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَفِيانَ مِنَ الْعُبَّادِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَمِنْ الْمَلَازِمِينَ لِمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَيُّوبَ بْنِ الْحَسَنِ لَزَامَهُ صَاحِبَ لِرَأْيٍ، يَعْنِي الْفَقِيهَ الْحَنْفِيَّ. سَمِعَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَفِيانَ بِسُجَّازٍ وَنَيْسَابُورَ وَالرُّيَّ وَالْعِرَاقَ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَرَّغَ لَنَا مُسْلِمٌ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سِتَّةَ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ. قَالَ الْحَاكِمُ: مَاتَ إِبْرَاهِيمُ فِي رَجَبِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، وَرَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ.

وَأَمَّا شَيْخُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ سَفِيانَ، فَهُوَ لِإِمَامِ مُسْلِمٍ صَاحِبُ الْكِتَابِ، وَهُوَ أَبُو الْحَسَنِ مُسْلِمُ

(١) سَمِعَهُ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو يُونُسَ بْنُ لُسْكَيْتٍ، لَهُ تَفْصِيلٌ كَثِيرٌ فِي سَحْوٍ وَمَعْنِيٍّ شَعْرٍ وَتَفْسِيرٍ دُونَ الْعَرَبِ، رَوَى فِيهَا عَمَلٌ مِنْ تَقْدِيمِهِ، عَدَلَ سِتَّةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ. «إِبْطِيقَةُ لَوْعَاتٍ»: (٢/٣٤٩)

(٢) سَمِعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ قَتِيبةٍ نَيْسَابُورِيِّ لِمَجْلِيِّ الْبَغَوِيِّ، صَفَحَ لِإِعْرَابِ الدَّرَاقِ وَالْمَعْنِيِّ لِمُرَّاتٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبٍ، بُولَدَ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ وَبَعْدَ سَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِينَ، لِإِبْطِيقَةِ لَوْعَاتٍ: (٢/٦٣).

(٣) «إِصْلَاحُ الْمُتَعَطِّلِ»: (١/١٦٦)، وَتَأْثِيرُ تَكْوِيلِ: ص ٤٢٧

(٤) فِي (ج)؛ وَأَرَادَ، وَهُوَ خَطَأٌ

ابن الحجاج بن مسلم، القشيري س، لثيسوري وطن، عربي صبيبة^(١)، وهو أحد أعلام أئمة هذه الشئان، وكبار لمبزين فيه، وأهل الحنف والافن، ولرخلين في طلبه إلى أئمة الأقطر والسندان، ولعروف له بالتمم فيه بلا خلاف عند أهل الجدق والعرفان، والمرجوع إلى كتابه ولعمد عليه في كل الأزمان.

سمع بحر ساد يحيى بن يحيى وسحاق بن زهويه وغيرهما، وباليحي محمد بن مهران سجمل - بسجيم - وأب غسان وغيرهما، وبالعرق أحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلمة لقنسي وغيرهما، وبالحجاز سعيد بن منصور وأب مصعب وغيرهما، وبمصر عمرو بن سواد وحرمه بن يحيى وغيرهما، وخلائق كثيرين.

روى عنه جماعات من كبار أئمة عصره وحفاظه، وفيهم جماعات في درجته، فمنهم أبو حاتم الراري وموسى بن هرون وأحمد بن سلمة وأبو عيسى لثرمدي وأبو بكر بن خزيمة ويحيى بن سعيد وأبو عزة الأسفراييني، وآخرون لا يحصون.

وصنف مسلم ﷺ في علم الحديث كتب كثيرة، منها هذا الكتاب لصحيح لذي من الله الكريم - وله الحمد ولعمدة والفصل والجنة - به عني المسلمين، وأبقى لمسلم رحمه الله به ذكراً جميلاً وثناء حسناً إلى يوم الدين، ومنها كتاب «المسند الكبير» على أسماء الرجال، وكتاب «الجمع الكبير» على الأبواب، وكتاب «العدل»، وكتاب «أوهام المحدثين»، وكتاب «التمييز»، وكتاب «من ليس له إلا روي واحداً»، وكتاب «صقات الشيعين»، وكتاب «المختصرين»، وغير ذلك.

قال الحاكم أبو عبد الله: حدث أبو الفضل محمد بن بهرهم قال: سمعت أحمد بن سلمة يقول رأيت أب درعة وأب حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما، وفي رواية في معرفة الحديث.

كنت ومن حقق نظره في «صحيح مسلم» رحمه الله، وأطلع عني ما أودعه في أسناده وتربيته وحسن بيده وبيد طريقتة من نقائس التحقيق وجواهر الشافيق، وأنواع الروع والاحتياط والتحرر في الرواية، وتلخيص لشرق واختصار، وضبط متفرقات وانتشارها، وكثرة اطلاعه والتسمع روايته، وغير ذلك مما فيه من سمات وأعجوبات ولطائف عذرات والحميات، غيماً أنه لم لا يدقه من

(١) وقع في (ن) و(ص) و(هـ) صبيبة، وما ألتناه موافق لكتب سعة قال بن يدي في التاج معروف (ص) وم

لمجان: عربي صبيبة: خاصص لثيم.

البرقي جوهرة من ذهب، لها فصيلة من الأحجار، في أعلاها الحرف الذي هو الحرف الأول من كلمة
 "الحق" أي حرف الهمزة، والبرقي جوهرة من ذهب، لها فصيلة من الأحجار، في أعلاها الحرف الذي هو الحرف الأول من كلمة

6. 1948 7. 1948 8. 1948

فصل

[illegible]

وہم، انھوں نے اس لڑائی میں قہر میں لہو لہا کر کے ہمارے خلاف

[illegible][illegible][illegible]

41

[illegible]

MAIDE KILASHIAN & K. KABARALI

اقتصاد

[illegible][illegible]





MAIDE KILASHIAN & K. KABARALI

[illegible]

Fig. 1. Schematic diagram of the experimental setup.

آخرین بشر بن عمر قال: سمعت مائل بن أسد... الحديث^(۱)، وهو مقدار عشر ورقات، ففي الأصل المأخوذ عن الجلودي، والأصل لمأخوذ اندي بخط الحافظ أبي عمر القندري، ذكر في كتابه هذه القوت عبد أول هذا الحديث، وعود قول إبراهيم: حدثنا مسلم. وفي أصل الحافظ أبي مقاسم لدمشقي شدة لتردد في أن هذا الحديث دخل في القوت أو غير داخل فيه، ولا يعتمد على الأول.

المقاتل الثالث: أوله قول مسلم في الحديث لإمارة وحلافة: حدثني وهيب بن حرب: حدثني شعبة، حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما الإمام جنة»^(۲)، ويمتد إلى قوله في كتاب لصيد ولذبح: حدثنا محمد بن مهران الرازي: حدثنا أبو عبد الله حماد بن خالد الخياط، حديث أبي ثعلبة الحشني. «إذا رميت سهمك»^(۳)، فمن أول هذا الحديث عدد قول إبراهيم: حدثنا مسلم. وهذا لقوت أكثره، وهو نحو ثمانين عشرة ورقة، وفي أوله بخط الحافظ الكبير أبي حازم القندوي^(۴) ليس بروي، وكان يروي الكتب عن محمد بن يزيد العدل، عن إبراهيم بن منصور: من هنا يقول إبراهيم: قال مسلم. وهو في الأصل المأخوذ عن الجلودي وأصل أبي عمر القندري وأصل أبي القاسم لدمشقي بكلمة (عن)، وهكذا في المقاتل الذي سبق في الأصل المأخوذ عن الجلودي وأصل أبي عامر وأصل أبي القاسم، وذلك يتحقق كونه روى ذلك عن مسلم بالوجدة، ويحتمل لإجازة، ولكن في بعض النسخ التصريح في بعض ذلك أو كنه يكون ذلك عن مسلم بالإجازة، والله أعلم^(۵) هذا آخر كلام لشيخ.



(۱) مسلم. ۳۴۹

(۲) مسلم. ۴۷۷۲

(۳) مسلم. ۴۹۸۵

(۴) في (ص) و(هـ). عدي، وهو حصا، وأبو حازم القندوي نسبة إلى جد أمه هندويه. سمع عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عبيدويه، لإمام بغداد، شرف الحديث. ولقد أبو حازم بعد أ. يعني ثلاث مئة، وتوفي سنة سبع عشرة وأربع مئة.

نظر السيد خدام ليلاة (۳۴۳/۱۷)

(۵) الطبعة صحیح مسلم ص ۱۱۱ ۱۱۴

فصل

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: عنه أن لرواية بالأسناد المتصلة ليس المقصود بها في عصرنا وكثير من لأعصار قبله إثبات ما يروى، إذ لا يحدو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه، ولا يصحبه ما في كتابه صيغاً يصحح لأن يعتمد عليه في ثبوته، وربما المقصود بها إبقاء سلسلة الإسناد التي تحضت بها هذه الأمة، وهذا لله كرامة، وقد كان كذلك مسبباً من أراد الاحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشباهه أن ينقله من أصل به مقابلي عن يدي ثقتين بأصول صحيحة متعددة، مروية بروايات متنوعة، يحصل به بذلك - مع اشتداد هذه الكتب وتعدد - أن تُفحص بالتدليل والتحريف - الثقة بصحة ما نقلت عنه تلك لأصول، فقد تكثر تلك لأصول المقابل بها كثرة تنزح منزلة التواتر أو منزلة الاستفاضة^(١).

هذا كلام الشيخ، وهذا الذي قد به محمول على الاستحباب والاستظهار، وإلا فلا يشترط تعدد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي، وتكفي المقابلة به، والله أعلم.

(١) (١) (٢) (٣)

فصل

اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصبح يكتب بعد لقرآن لعريز «الصحيحان» للبخاري ومسلم، وثبتهما الأمة بالقبول، وكتب البخاري أصحهما صحيحاً، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صرح أن مسلماً رحمه الله كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو لمذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحفظ والفحص على أسرار الحديث.

وقال أبو علي الحسين بن عبيد البسابوري الحافظ شيخ الحاكم أبي عبد الله بن السبع: كتب مسلم أصبح^(١)، ووافقه بعض شيوخ المغرب، والصحيح الأول.

وقد قرر الإمام الحافظ لعقبيه النظار أبو بكر الإسماعيلي^(٢) رحمه الله في كتابه «لمدخ» ترجيح كتاب البخاري، وروى عن الإمام أبي عبد الرحمن النسائي رحمه الله قال: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري.

قلت: ومن أخصر ما ترجح به اتفاق العلماء على أن البخاري أجل من مسلم، وأعلم بصناعة الحديث منه، وقد نتخب عنه ولخص ما ارتضاه في هذا الكتاب، وبقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة، وجمعه [من] آلاف مؤلفة من الأحاديث لصحيحة، وقد ذكرت دلائل هذا كله في أول شرح «صحيح البخاري».

ومما ترجح به كتاب البخاري أن مسلماً رحمه الله كان مذهبه، بل نقل الإجماع في أول «صحيحة»، أن الإسناد المعنعق له حكم الموصول بـ (سمعت) بمجرد كون المعنعق وسمعت عنه كان في عصر واحد، وإن لم يثبت اجتماعهم، والبخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهم، وهذا

(١) ذكر السيوطي في تدريب الراوي: (٩٨، ١) قول أبي عبيد هذا بلفظ: ما تحت أديم السماء أصبح من كتاب مسلم، ثم نقل عن من حجه معتقاً عليه بقوله قول أبي عبيد ليس فيه ما يقتضي تصريحه بأن كتب مسلم أصبح من كتاب البخاري خلاف ما يقتضيه خلاف الشيخ محيي الدين في مختصره، وفي مقدمة شرح البخاري، وإنما يقتضي في لأصحية عن غير كتاب مسلم عليه، أما إسناده فلا، لأن إسناده يحتمل أن يريد ذلك، ويحتمل أن يريد المسدود كما في حديث ثم أهدت المختصر، ولا أقمت الغيرة أبداً لهجة من أبي قره فهذا لا يقتضي أنه أصداق من جميع الصحابة ولا من الصديقين، بل نقول أنه يكون فيهم أصداق منه فيكون فيهم من يسويهم.

(٢) أبو بكر الإسماعيلي هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، ومما أهر حرجان، والمرجوع إليه في الفقه والحديث، وصاحب التصانيف، ومصدر المستخرج على تصحيح، وسنة سبع ومبهرين ومتمين، ومات سنة إحدى وثلاث مئة عن أربع وتسعين سنة. نظر طبقات الفقهاء الكبرى: (٧/٣)

المذهب يُرخَّص^(١) كتب البخاري، وإن كنت لا تحكم على مسلم بعمده في «صحيحه» بهذا المذهب، لكونه يجمع طرقاً كثيرة يتعلَّدُ معها، وحوادث هذا الحكم الذي حوَّزه، والله أعلم^(٢).

وقد انفرد مسلم بمائدة حسنة، وهي كونه أسهلّ متناولاً من حيث إنه جعل لكلّ حديث موضعاً وحداً يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتفع بها وحسن ذكرها، وأورد فيه أسانيداً مستعدة والمفاضلة المختلطة، فيسهل^(٣) على الطالب انظر في وجوهه واستثمارها، وتحصل له ثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه بخلاف البخاري، فإنه يذكر تلك الوجوه المستتفة في أبواب مشرقة متباعدة، وكثير منها يذكره في غير باب، الذي يسبق إلى أفهم أنه أولى به، وذلك بدقّة يفهمها البخاري منه، فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره البخاري من طرق هذا الحديث، وقد رأيت جماعة من المحققين متأخرين غيَّصوا في مثل هذا، فنقرأ رواية البخاري حديثاً هي موجودة في «صحيحه» في غير مذهبها السابق إلى أفهم، والله أعلم.

ومما جاء في فصل «صحيح مسلم» ما بلغ عن مكِّي بن عبدان - أحد حفاظ نيسابور - قال: سمعت مسلم بن الحجاج رحمه الله يقول: لو أنّ أهل الحديث يكتبون مثلي سنة الحديث، فمدرهم على هذا «المسند»^(٤). يعني صحيحه. قال: وسمعت مسلماً يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة لري، فكلّ ما أشار أن له عدّة تركته، وكلّ ما قال: إنه صحيح وليس له علة، خرّجته.

وذكر غيره ما روه لحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي بإساده عن مسلم رحمه الله قال - صنف هذا «المسند الصحيح» من ثلاث مئة ألف حديث مسموعة^(٥).

(١) في (ج) ترجيح.

(٢) كما قال مصنفه تبع لابن نضاح في «مبانيه صحيح مسلم» ص ٧١، فإنه صدق مذهب مسلم في الاستدلال لعمري، ثم قال: وهذا ما توسع بقدره من سرح في كتابه، ومن علمه به هذا أودعه في صحيحه هذا، وفيه يورده فيه من الطرق المتعددة للحديث الواحد ما يؤمن من وجوه فائدة، والله أعلم - اهـ
وهي قولهم هذا، ويردّه ما نقله السيوطي في الترمذي ص ٦٧ أن سيوطي هذا ترمذي، من وجه ذكر ما روي به بالعمدة طرقاً يصرّح فيها بالتحديث، فقلنا: كثير من ذلك لم يوجد، وما يصحّ ولا يحسن لغيره
ويردّه أيضاً أن الإمام مسلم قد دافع في مقدمة صحيحه عن منهجه هذا، وأظهر محامته بوس من الأساطير القديمة، فهو لم يكن قد عمل به في صحيحه، بل قال ما قال، وما ذكر شواهد كثيرة على تزييد ما قاله، والله أعلم

(٣) في (ج)، يسهل.

(٤) أطلق الإمام مسلم على «صحيحه» اسم «مسند» مع أنه مرسل عن أبيه لا عن أحد غيره، ومن مذهب ذلك كونه حديثاً مسنداً، كما شكّر عليه ابن أبي عمير، - مسند - وكما سمي بخاري صحيحه بـ «المسند الصحيح»

(٥) تاريخ بغداد - (١٥/١٢١).

فصل

قال شيخ الإسلام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: شرط مسم في «صحيحه» أن يكون الحديث متصل لإسناد، بقى الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهى، سالماً من الشذوذ والعدّة.

قال: وهذا حدّ، نصحيح، فكأن حديث اجتمعت فيه هذه الشروط، فهو صحيح بلا خلاف بين أهل الحديث وما اختلفوا في صحته من الأحاديث، فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء شرط من هذه الشروط، وببعض خلاف في اشتراطه، كما إذا كان بعض الرواة مستوراً^(١)، أو كان^(٢) الحديث مرسلاً. وقد يكون سبب اختلافهم أنه هل جتمعت فيه هذه الشروط أم انتفى بعضها؟ وهذا هو الأغلب في ذلك، كما إذا كان الحديث في رواه من اختلف في كونه من شرط لصحيح، فإذا كان الحديث رواه كلهم ثقات غير أنّ فيهم أبا الزبير المكي مثلاً، أو سهيل بن أبي صالح، أو لعلاء بن عبد الرحمن، أو حماد بن سلمة، قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري، لكون هؤلاء عند مسلم ممن اجتمعت فيهم^(٣) الشروط المعتبرة، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم. وكذا إذا كان البخاري فيمن خرّجه من حديث عكرمة مولى ابن عباس، وسحاق بن محمد، لقروي، وعمر بن مرزوق، وغيرهم ممن احتج بهم البخاري ولم يحتج بهم مسلم.

قال أحمد بن أبي عبد الله الحافظ النيسابوري في كتابه «المدخل إلى معرفة المستدرک»: عدد من أخرجهم البخاري في «الجامع الصحيح» ولم يخرج لهم مسلم: أربع مئة وأربعة وثلاثون شيخاً، وعدد من احتج بهم مسلم في «المسند الصحيح» ولم يحتج بهم البخاري في «الجامع الصحيح»: ست مئة وخمسة وعشرون شيخاً.

وأما قول مسلم رحمه الله في «صحيحه» في باب صفة صلاة رسول الله ﷺ: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا - يعني في كتابه هذا الصحيح - وإنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه^(٤). فمشكل، فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلف في صحتها، لكونها من حديث من ذكره ومن لم تذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه.

(١) مسطور هو من عرفت عدله بظاهرة أي سم يوقف به على منسّق، لكنه لم تلت عدلته لجمّة، وهي التي يصححها العلماء الجرح والتعديل ولو واحد منهم.

(٢) أي (ج) وكاب

(٣) أي (ج): فيه

(٤) مسلم يثر الحديث: ٩١٥.

قال الشيخ: وجوبه من وجهين:

أحدهما أن مراده أنه لم يضع فيه إلا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح لمجتمع عليه، وإن لم يطهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم.

والثاني أنه أراد أنه لم يضع فيه ما اختصت لفقات فيه في نفس الحديث متناً أو إسناداً، ولم يؤخذ من كتاب اختلافهم، بل هو في توثيق بعض روايته، وهذا هو الظاهر من كلامه، فإنه ذكر ذلك كمثال عن حديث أبي هريرة: «وإذا قرأ فأصتوا» هل هو صحيح؟ فقد: هو عندي صحيح. فقبل: لم تسمعه ههنا؟ فأجاب بالكلام المذكور.

ومع هذا فقد شتم كتبه على أحاديث اختلفوا في إسنادها أو متنها صحتها عنده وفي ذلك دهر من هذا الشرط أو بسبب آخر، وقد اسدركت^١ وغلّت. هذا آخر كلام لشيخ رحمه الله.



(١) في (خ): استدركت.

فصل

قال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: ما وقع في «صحيح البخاري ومسلم» مما صورته صورة المنقطع ليس مستحقاً بالمنقطع في خروجه من خير لصحيح إلى خير الضعيف، ويسمى هذا النوع تعبيراً، سمّاه به الإمام أبو الحسن الدرقطني، وبذكره «احمدي» في «لجمع بين الصحيحين»، وغيره من المعاصرة، وهو في كتب البخاري كثير جداً، وفي كتب مسلم قليل جداً.

قال: هذا كان التعيين منهم بلفظ فيه حرم بأن من بينهما وبينه الانقطاع قد قد ذلت أو روى، وتصل الإسناد منه على الشرط، مثل أن يقولوا: (روى الزهري، عن فلان)، ويسوق إسناده الصحيح، فحذف الكتاتين يوجب أن ذلت من الصحيح عندهم، وكذا ما روى عن ذكره بلفظ منهم لم يعرف به، وأورده أصلاً محتجين به، وذلك مثل: (حدثني بعض أصحابنا)، ونحو ذلك.

قال: وذكر حافظ أبو علي بن سنان الجبلي^(١) أن الانقطاع وقع فيما رواه مسلم في كتابه في أربعة عشر موضعاً:

أولها: في التيمم، قوله في حديث أبي الجهم^(٢): (وروى ثلث بن سعد)^(٣).

ثم قوله في كتاب الصلاة، في باب الصلاة على النبي ﷺ: (حدثنا صاحب لنا، عن إسماعيل بن زكريا، عن (الأعمش)). وهذا في رواية أبي العلاء بن مهران، وسميت رواية أبي أحمد الجنودي من هذا، فقال فيه عن مسلم: (حدثنا محمد بن بكر قال: حدثنا إسماعيل بن زكريا)^(٤).

ثم في باب السكوت بين التكبير والقرءة، قوله: (وحدثنا عن يحيى بن حسان ويونس المؤدب)^(٥).

(١) أبو علي الجبلي - نسبة إلى جبلة - هو إمام حافظ معروف لدرجة لعدد من حديث الأندلس لحسين بن محمد بن أحمد النعدي الأسدي صاحب كتاب التقييد المهملة، وهو حاضر بمراتب الصحيحين، مؤلفه سنة سبع وعشرين وأربع مئة، وله في سنة ثمان وتسعين وأربع مئة، قصير أهلام سنة ١٤٨ (١٩).

(٢) قد وقع هذا الاسم في «صحيح مسلم» في باب التيمم، وهو غلط، وهو به كما سيذكره بمصنفه هناك ما وقع في «صحيح البخاري» وغيره أبو الجهم، بضم الجيم، هذا هو المشهور في كتب الأسماء، وكذا ذكره مسلم في كتابه في أسماء الرجال، و«بخاري» في «الترجمة» وأبو داود و«سنان» وغيرهم ولكن من ذكره من المصنفين في الأسماء ولكن وغيرهم.

(٣) مسلم، ٨٢٢.

(٤) مسلم، ٩١٠.

(٥) مسلم، ١٣٥٦.

ثم قوله في كتاب المجتاز في حديث عائشة رضي الله عنها في خروج النبي ﷺ إلى البقيع ليلاً: (وحدثني من سمع حجاجاً الأعور والنفق له، قال: حدثك بن جريح)^(١)

وقوله في باب المجتاز في حديث عائشة رضي الله عنها: (حدثني غير واحد من أصحابي، قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس)^(٢).

وقوله في هذا الباب (وروى الليث بن سعد، قال: حدثني جعفر بن ربيعة)، وذكر حديث كعب بن مالك في تقاضي ابن أبي حنيفة^(٣).

وقوله في باب احتكار الصحاح في حديث مَعْمَر بن عبد الله العدوي: (حدثني بعض أصحابي، عن عمرو بن عون)^(٤).

وقوله في صفة النبي ﷺ: (وحدثت عن أبي أسامة، ومن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدث أبو أسامة)^(٥) وذكر أبو عدي أنه رواه أبو أحمد الجُنُودِي عن محمد بن المسيب الأزدي^(٦) عن إبراهيم بن سعيد.

قال الشيخ: ورويه من غير طريق أبي أحمد، عن محمد بن المسيب، [ورواه غير بن المسيب]، عن إبراهيم بن سعيد الجوهري. وسنورد ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.

(١) مسلم: ٢٢٥٦ الإسناد لكافي منه.

(٢) مسلم: ٣٩٨٣ في باب أصحابي، موضع من حديث. وليس في باب مجتاز. ومجتلز جمع جلتة، وهي لغة في تلك النحوي، لأهلها وتبطلها.

قال سوري لميتاً عن عبد بن عبد الله بن سنان، قال جماعة من المحدّثين قد أخذوا لأحد من محدّثيهم في الصحيح مسلم: وهي ثمانية عشر حديثاً، قال القاضي، إذا كان روي حديثي غير واحد، أو حدثني بعض أصحابي، ليس هو من مقطوع ولا من لم يرد ولا من لم يرد عند أهل الحديث. بل هو من باب روية عن مجهول، فلا يحتاج بعد بحث من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر، ولكنه قد ثبت من طريق آخر، فقد روه سدي في لأصحابه، عن إسماعيل بن أبي أويس، ونحن مسلماً أرد بقوله: غير واحد، بخاري وغيره.

(٣) مسلم: ٣٩٨٦ في باب أصحابي، موضع من الحديث أيضاً.

(٤) مسلم: ٤١٢٤ قال النووي: قال القسائي وغيره: هذا أحد لأحد ثمانية عشر مقطوعة في الصحيح مسلم. قال القاضي، قد وقع أ أحد لا يسمى مقصوداً، بل هو من روية مجهول، وهو كتاب القاضي، ولا يظهر هذا الحديث، لأنه أتى به متابعة، وقد ذكره مسلم من طرق مختصة برواية من سمعهم من أئمة.

(٥) مسلم: ٥٩٦٥. وهذا كسابقة لا يسمى مقطوعاً، وإنما هو من روية مجهول.

(٦) هذه نسخة أبي أريس قطع الألف، ومكون من ٤٠، وكسر الحين، وفتح ساء، ثمقطه شش من بعده. وفي آخرها لكون وهي اسم ناحية من بني تميم، بها عدة من قري.

وقوله في آخر الفضائل في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ : «أرأيتمكم ليلتكم هذه» روية مسلم إليه موصولاً عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. ثم قال: (حدثني عبد الله بن عبد الرحمن لدارمي قال: أخبرنا أبو اليمد قال: أخبرنا شعيب. ورواه الليث، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، كلاهما عن الزهري بإسناد معمر، كمثل حديثه^(١)).

وقول مسلم في آخر كتاب القدر في حديث أبي سعيد الخدري: «لتركب من قبلكم» (حدثني عدة من أصحابي، عن سعيد بن أبي مريم^(٢))، وهذا قد وصله إبراهيم بن محمد بن محمد بن سفيان، عن محمد بن يحيى، عن ابن أبي مريم^(٣).

قال الشيخ: وقد أوردته مسلم على وجه المتابعة والاستشهاد.

وقوله فيما سبق في الاستشهاد والمتابعة في حديث البراء بن عازب في الصلاة الوسطى بعد أن روه موصولاً: (ورواه الأشجعي عن سفيان الثوري... إلى آخره^(٤)).

وقوله أيضاً في الرّجُم في المتبعة لما روه موصولاً من حديث أبي هريرة في الذي اعترف على نفسه بالزنى: (ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، عن ابن شهاب بهذا الإسناد^(٥)).

وقوله في كتاب الإمارة في المتبعة يما رواه متصلاً من حديث خوف بن مالك: «خير أئمتكم الذين تحبونهم» (ورواه معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد^(٦)).

قال الشيخ: وذكر أبو عليّ فيما عندنا من كتابه في الرابع عشر حديث ابن عمر: «أرأيتمكم ليلتكم هذه» المذكور في فضائل، وقد ذكر مرة أخرى، فيسقط هذا من العدد، ويسقط الحديث لثاني، تكون

(١) مسند يائز لحديث: ٦٤٨٠

(٢) مسلم ٦٧٨٢، في الباب الثالث من أبواب نعم، وليس في آخر كتاب القدر.

(٣) مسند ٦٧٨٣، وهو عن محمد بن سعيد بن موري لا يصححه عن الإمام مسلم، وقد سوى مسنداً في روية هذا الحديث عن محمد بن أبي مريم، فعلاً يرجح فيه.

(٤) مسند: ١٤٢٩

(٥) مسند: ٤٤٢٦

(٦) مسند يائز لحديث ٤٨٠٦

الْجُنُودِي رَوَاهُ عَنْ مُسْلِمٍ مُوَصَّوْلًا، وَرَوَاتِهِ هِيَ الْمُحْتَمَلَةُ الْمَشْهُورَةُ، فَهِيَ إِثْنَا عَشَرَ لَا أَرْبَعَةَ عَشَرَ^(١) قَالَ الشَّيْخُ: وَأَخَذَ هَذَا عَنْ أَبِي عَمِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لِمَذْرُوعٍ صَاحِبِ «تُعْمِيمٍ»، فَأَصْبَحَ أَنَّ هِيَ الْكُتُبُ أَحَادِيثُ مَقْطُوعَةٌ فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مُوَصَّوْلًا^(٢)، وَهَذَا يُؤْهِمُ خِلَافًا فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُحَرِّحًا يَمُورُ فِيهِ مِنْ خَيْرِ الصَّحِيحِ، بَلْ هِيَ مُوَصَّوْلَةٌ مِنْ جِهَاتٍ صَحِيحَةٍ، لَا سِيَّمَا مَا كُنَّا مِنْهَا مَذْكُورًا عَلَى وَجْهِ لِمَتَابَعَةٍ، فَفِي نَفْسِ الْكُتُبِ وَصْلُهَا، فَكَتَفَى بِكَوْنِ ذَلِكَ مَعْرُوفًا عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، كَمَا أَنَّهُ رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الضُّعَفَاءِ اعْتِمَادًا عَلَى كَوْنِ مَا رَوَاهُ عَنْهُمْ مَعْرُوفًا مِنْ رِوَاةِ الثَّقَاتِ، عَلَى مَا يَسْتَوِيهِ عَنْهُ فِيمَا يَعْلَمُ إِنَّ شَيْءَ اللَّهِ تَعَالَى^(٣).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو: وَهَكَذَا الْأَمْرُ فِي تَعْيِيفَاتِ ابْنِ خَرِيٍّ بِالْعَاصِدِ جَدْرَةً مُثَبَّتَةً عَلَى الصُّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، كَمَثَلِ مَا قَالَ فِيهِ: قَالَ فُلَانٌ، أَوْ: رَوَى فُلَانٌ، أَوْ: ذَكَرَ فُلَانٌ. أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَلَمْ يُصِيبْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَرَمٍ الْفَاهَرِيُّ حَيْثُ جَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ «نَقَطَةً قَادِحَةً فِي الصُّحَّةِ»، وَاسْتَرْوَحَ إِلَى ذَلِكَ فِي تَقْرِيرِ دَلِيلِهِ الْفَاسِدِ فِي رِبَاحَةِ الْمَلَاهِي، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَصِغْ فِي تَحْرِيمِهَا حَدِيثًا، فَعَجِبًا عَنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرٍو أَوْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَيَكُونَنَّ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحْبُونَ الْحَرِيرَ وَالْخَمَرَ وَالْمَعَارِفَ...»^(٤) إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، فَزَعَمَ أَنَّهُ - وَنَاحِرَاجُهُ الْبَخَارِيُّ - فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ لِبَخَارِيَّ قَالَ فِيهِ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَرَ. وَسَقَاهُ بِإِسْنَادِهِ، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ فِيمَا بَيْنَ الْبَخَارِيِّ وَهِشَامٍ^(٥).

وَهَذَا خُصًّا مِنْ ابْنِ حَرَمٍ مِنْ وَجْهِ:

(١) «صَيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» ص ٧٥ - ٨١ وَهَذِهِ لَانْثَا عَشَرَ حَدِيثًا عَنْ قَسِيمٍ: لِأَوَّلِ سِتَّةٍ مِنْهَا مُعَلَّقَةٌ وَصَلَّ مُسْلِمٌ مِنْهَا حَسَنَةً فِي صَحِيحِهِ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ بِالْأَرْقَمِ لَأَتِيَةٍ (١٤٢٩) وَ(٣٩٨٦) وَ(٤٤٢١) وَلِلْمَذْكُورِ بَعْدَ (٤٨٠٦)، وَبَعْدَ (٦٤٨٠). وَهَذِهِ لِأَحَادِيثَ يُنَادِي بِذِكْرِهَا مُسْلِمٌ عَلَى وَجْهِ لِمَتَابَعَةٍ وَبَقِيَ وَحْدَهُ يَوْصِدُهُ وَهُوَ حَدِيثُ أَبِي حَبِيبٍ الْمَذْكُورُ بِرَقْمِ (٨٢٢). وَبَقِيَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ مُعَمَّقٍ لَدَيْ نَحْوِ يَوْصِدٍ مَرَى هَذَا الْحَدِيثَ كَمَا قَالَ لِأَبْنِ عَسَى فِي «نُشْأَةِ عِيَادٍ». (٩٦/١)، وَلَعَرَفَنِي فِي «تَلْقِينِهِ» لِإِبْرَاهِيمَ ص ٣١ - ٣٢ ثَلَاثِي سِتَّةٍ مُوَصَّوْلَةٍ فِي مِشْطَرِهِ رَوَاهُ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا وَصَلَهَا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَهِيَ (٢٢٥٦) وَ(٤١٢٤) وَ(٦٧٨٢)، وَهَذِهِ لِأَحَادِيثَ ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ سَبِيلِ لِمَتَابَعَةٍ. وَثَلَاثَةٌ بَاقِيَةٌ هِيَ (١٣٥٦) وَ(٣٩٨٣) وَ(٥٩٦٥)، وَهَذِهِ لَثَلَاثَةٌ هَكَذَا ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ ثَابِتَةٌ فِي غَيْرِ صَحِيحِهِ، وَقَدْ قَامَ بِهَا وَفَدُ رَشِيدُ لَسِينِ بَعْدَ تَحْرِيجِهَا كَمَا فِي كِتَابِهِ «عَرَبِيَّةٌ بِمَوْزُونٍ» ص ١٢٨ وَبِإِعْدَادِ، وَبَعْدَ ١٥٢ وَبَعْدَ ١٦٣ وَبَعْدَ ١٦٤.

(٢) «الْمَجْمُوعُ بِمَوْزُونٍ» ص ١/٣٨٥.

(٣) «صَيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» ص ٨١.

(٤) لِبَخَارِيٍّ ٥٥٩٠.

(٥) «الْمَجْمُوعُ» ٥٦٥/٧.

أحدهما أنه لا انقصاص في هذا أصلاً من جهة أنه لخاري لقي هشماً وسمع منه، وقد قررت في كتب «علوم الحديث»^(١) أنه إذ تحقق النقد والسمع مع السلامة من الشك، حمل ما يرويه عنه على السماع بأي بعد كان، كما يحمل قول الصحابي (قال رسول الله ﷺ) على سماعه منه إذا لم يظهر خلافاً، وكذا غير (قال) من الألفاظ.

لذا في أن هذا الحديث يعينه معروف الاتصال بصريح لفظه من غير جهة لبحري.

الثالث: أنه وإن كان ذلك انقطاعاً فمثل ذلك في الكتابين غير ملتحق بالانقطاع المدح، لما عُرِف من عدتهم وشرعهم، وذكرهم ذلك في كتاب موضوع للذكر الصحيح خاصة، فمن يستجيز فيه لجزم لمذكور من غير ثبوت وثبوت، بخلاف الانقطاع والإرسال الصادر من غيرهما.

هذا كله في المعلق بنفط لجزم، أم إذا لم يكن ذلك منهما بنفط جازم مثبت له عمن ذكره عنه على لصفة التي تقدم ذكرها، مثل أن يقولوا: وروي عن فلان، أو: ذكر عن فلان، أو: في الباب عن فلان، ونحو ذلك، فليس ذلك في حكم التعليق الذي ذكره، ولكن يُستأنس بغير دهم له.

وأما قول مسلم في خطبة كته^(٢): (وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها قالت: أمرت رسول الله ﷺ أن ينزل لئلا سألهم)، فهذا بالنظر إلى أن لفظه ليس جازماً لا يقتضي حكمه بصحته، وبالنظر إلى أنه احتج به وأورده يراة لأصول لا يراة الشؤ هذا يقتضي حكمه بصحته، ومع ذلك فقد حكم لحكم أبو عبد الله احتفظ في كتابه كتب «معرفة علوم الحديث»^(٣) بصحته، وأخرجه أبو داود في «سننه» برصانه منفرداً به، وذكر أن الراوي له عن عائشة ميمون بن أبي شبيب، لم يركه^(٤).

قد الشيخ. وفيما قاله أبو داود نظراً، فإنه كوفي متقدم قد أدرك المغيرة بن شعبة، ومات لمغيرة قبل عائشة، وعند مسلم استعاض مع إمكان التلاقي كاف في ثبوت الإدراك، فهو ورد عن ميمون أنه قد: لم ألق عائشة، استقدم لأبي داود لعزم بعدم إدراكه، وهيبت ذلك^(٥). هذا آخر كلام الشيخ

قمت: وحديث عائشة هذا قد رواه لبرار في «مسنده»، وقد: هذا الحديث لا يعلم عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً، والله أعلم.

(١) ص ٦٥.

(٢) ص ١٠٦ من هذا الجزء.

(٣) ص ٤٨.

(٤) جوف: ٤٨٤٢.

(٥) مسند صحيح مسلم: ص ٨٢ - ٨٤.

فصل

قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله: جميع ما حكمه مسلم رحمه الله بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته. وانعم، نظري^(١) حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تنقّت ذلك بالقول، سوى ما لا يعتد بخلافه وواقفه في الإجماع.

قال الشيخ: ونذي نخشده أن تنقي لأمة الدحير المنحط عن درجة التواتر بلقبول يوجب العدم نظرياً بصدقه، خلافاً لبعض محققي الأصوليين، حيث نفى ذلك بناء على أنه لا يفيد في حق كل منهم إلا الظن، وإنما قيل لأنه يجب عليه العمل بالظن، ونظراً قد يخص.

قال الشيخ: وهذا مندوب، لأن طراً من هو معصوم من لخصاً لا يحط، ولأمة في جماعها معصومة من الخطأ، وقد قال إمام الحرمين^(٢): لو حلف بسان بطلاق امرأته أن ما في كتيب البخاري ومسلم مما حكم بصحته من قول النبي ﷺ، لما ألزمته لطلاق ولا حنثه، لإجماع علماء المسلمين على صحتها.

قال الشيخ: ولذا أن يقول: إنه لا تحيث ولو لم يجمع^(٣) المسمون على صحتها، للشك في الحنث، فإنه لو حلف بذلك في حديث ليس هذه صفته لم يحنث، وإن كان رويه فسقاً، فعدم الحنث حاصل قبل الإجماع، فلا يضاف إلى الإجماع.

قال الشيخ: والجواب أن العصاف إلى الإجماع هو القطع بعدم الحنث طهرًا وباطناً، وأن عند الشك فعدم الحنث محكوم به ظهراً مع احتمال وجوده باطناً، فعلى هذا يحمل كلام إمام الحرمين، فهو للاتق بتحقيقه، هذا علم هذا، فما أخذ على البخاري ومسلم وقُدّح فيه باعتدال من الحفاظ فهو مستثنى مع ذكره، لعدم الإجماع على تلقيه بلقبول، وما ذلك إلا في مواضع قليلة، سننبه على ما وقع في هذا كتاب منها إن شاء الله تعالى^(٤). هذا آخر ما ذكره الشيخ أبو عمرو رحمه الله هنا.

(١) عدم نظري هذا العلم حاصل عن نظره والاستدلال بعكسه لعلم بصوري وهو ما يكون ذلك معصوم به ضرورياً بحيث لا يحتاج إلى نظر واستدلال.

(٢) إمام الحرمين هو عبد الله بن يوسف بن محمد الحارثي نيسابوري، أبو المعدي (هو الشيخ أبي محمد) قال المكي، هو الإمام شيخ الإسلام إمام الأئمة على الإطلاق عجمًا وعربًا، وقد رحمه الله سنة تسع عشرة وأربع مئة، وتوفي سنة ثمان واربعمئة وأربع مئة. الطبقات الشافعية الكبرى: ١: (١٦٥/٥).

(٣) وقع في العبارة الصحيح مبنيًا على أن ما لم يجمع وهو خطأ.

(٤) تنبيهات صحيح مسلم: ٨٥ - ٨٦.

وقد في جزء له: ما اتفق البخاري ومسلم على إخراججه فهو مقطوعٌ بصدقه محببه ثابتٌ يقينٌ، تنقي الأمة ذلك بالقبول، وذلك يُفيد العلم الطري، وهو في إفادة العلم كالماتوا، إلا أن المتواتر يُفيد العلم الضروري، وتنفي الأمة بالقبول يفيد لعدم النظري، وقد تُفقد الأمة على أن ما اتفق البخاري ومسلم على صحته فهو حقٌ وصدقٌ.

قد الشيخ في «علوم الحديث»: وقد كنت أميل إلى أن ما اتفق عليه فهو مظنون، وأحسبه منهياً قوياً، وقد بد لي الآن أنه ليس كذلك، وأنَّ لصواب أنه يُفيد العلم^(١).

وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرين؛ فبهم قدروا أحاديث الصحابين التي ليست بمتواترة إنما تُفيد لظن، فبهم أحد، والآحاد إنما تُفيد لظن على ما تقرر، ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهم في ذلك، وتنقي الأمة بالقبول إنما أدون وجوب العلم بما فيها، وهذا متفق عليه، فلو أحبار لأحد التي في غيرهم يجب العمل به إذا صحت أسانيدهم، ولا تُفيد إلا لظن، فكل الصحاحان، وإنما يفتري لصحابين وغيرهم من الكتب في كونهما فيها صحيحاً لا يحتاج إلى لظن فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى يُنظر وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يبرم من إجماع أمة على العمل بما فيها إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام نبي ﷺ، وقد اشتد إنكار ابن بَرهان الإمام^(٢) على من قال بما قاله الشيخ، وبلغ في تعبيته.

وأما ما قاله الشيخ رحمه الله في تأويل كلام إمام الحرمين في عدم الجئت فهو بناء على ما اختاره الشيخ، وأما على مذهب الأكثرين فيحتمل أنه أراد أنه لا يحث ضاهراً ولا يستحب به التزام الجئت حتى تُستحب له الرخصة، كما إذا حلف بمثل ذلك في غير «الصحابين» فإنه لا نُحِثُّه، لكن تُستحب له الرخصة احتياطاً لا حتمال الجئت، وهو احتمال ظاهر، وأما «الصحابين» فاحتساب الجئت فيهما في غاية من الضعف، فلا تُستحب له المراجعة لضعف احتمال موجب، والله أعلم.



(١) «علوم الحديث» ص ٢٨

(٢) ابن بَرهان يفتح اسم الموحدة هو الشيخ الإمام أبو فتح أحمد بن علي بن محمد بن بَرهان الأصبولي، كان أولاً حنلياً ثم ذهباً ثم نقل وفاته على الشافعي ونفسي وكفاً، وله نسخة في سنة تسع وسبعين وأربع مئة وثلث مئة في أصح نسخة، ومات سنة ثمان عشرة وخمسة مئة (الطبعات شافعية لكبرى) - (٣٠/٦)

MAITRE KIASITIAN & KRABADALI

وذهب طائفة إلى أنه لا يجوز إطلاق (حديث) ولا (أخبرنا) في القراءة، وهو مذهب ابن المبروك
ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل، والمشهور عن شاذلي، والله أعلم

ومن ذلك اعتداه بصيغة اختلاف لفظة الرواة، كقوله: حدثت فلان وفلان، ولم يخط فلان، قال أو
قالا حدثت فلان، وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي، أو
نحوه، أو نحو ذلك، فإنه يُبينه، وربما كان بعضه لا يعتبر به معنى، وربما كان في بعضه خلافات هي
المعنى، ولكن كان خفي لا يتفطن له إلا ماهر في العلوم التي ذكرتها في أول الفصل، مع اطلاع على
دقائق الفقه ومذاهب الفقهاء، وسرى في هذا لشرح من فوائد ذلك ما تقر به عينك إن شاء الله تعالى،
ويثبني أن تدقق النظر في فهم غرض مسام من ذلك.

ومن ذلك تحريه في روايته «الصحيفة مسموعة من منبه» عن أبي هريرة، كقوله: حدثت محمد بن رافع
قال: حدثت عبد الرزاق. حدثت معمر، عن محمد قال: هذا من حديث أبي هريرة عن محمد
رسول الله ﷺ. فذكر أحاديث منها: وقد رسول الله ﷺ: «إذا توضأ أحدكم فليستغشق». «
الحديث»، وذلك لأن الصحايف والأجزاء والكتب المشتملة على أحاديث بإسناد واحد، إذا اقتصر
على سماعه على ذكر الإسناد في أولها، ولم يُجَدَّ عند كل حديث منها، وأرد إنسان ممن سمع كذلك
أن يورد حديثاً منها غير الأول بالإسناد المذكور في أولها، فهل يجوز ذلك؟

قال وكيع بن الجراح ويحيى بن معين وأبو بكر الإسماعيلي الشافعي الإمام في الحديث والفقه
والأصول: يجوز ذلك. وهذا مذهب الأكثرين من العلماء؛ لأن جميع معطوف على الأول - فالإسناد
للمذكور أولاً في حكم المنعقد في كل حديث.

وقد الأستاذ أبو إسحاق الإسفري^(٢١) الفقيه الشافعي الإمام في علم الأصول والفقه وغير ذلك:

(١) مسموع ٥٦١

(٢) في (ج) الإسفري، وهو خطأ. والإسفر يني نسبة إلى إسفر بن، وهي بكسر لهما، وضبطه ياقوت بفتحها، وسكون
سين وفتح داء كعب ضبطه ياقوت وابن خلكان، وجوز فيهما فيه لكسر أيضاً. وكبير بدء المشاة شحنية، وهي لا
تهمز على الأصح، وجوز بعضهم حفرها، وزاد ياقوت بدء أخرى ساكنة، هكذا. إسفر بين، وهو المشهور
بمعروف، يندح ساء، وقال ياقوت: من نوحى يسافر على متلفط لطريق من حجر جبال
وأبو إسحاق مسموع، بن محمد بن برهم بن إسفر بن شاذلي، أحد نعة مدني، كلاماً وصلاً ومروءة،
واقطع لأئمة على تجميعه وتعليقه وجمعه شرفه لإمامة. توفي سنة ثمان عشرة وأربع مائة بصرى الطيف بالفتحية
لكري، (٢٥٦/٤)

لا يجوز ذلك. فعنى هذا من سمع حكماً فغيره أبيض ذلك كما فعنه مسلم، بمسلم رحمه الله سلك هذا لطريقين ورعاً واحتياطاً وتحريماً وإتقاناً، ﷺ.

ومن ذلك تحريه في مثل قوله، حدثت عبد الله بن مسعود: حدثنا سليمان - يعني بن بلال - عن يحيى وهو ابن سعيد - فم يستحز ﷺ أن يقول: سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد. لكونه لم يقع في روايته منسوباً، فهو قاله منسوباً لكان مُحِيراً عن شيخه أنه أخيره بنسبه، ولم يُخبره، وسأذكره بعد هذا في فصل مختص به إن شاء الله.

ومن ذلك احتياجه في تخصيص الطرق وتحويل الأسناد مع إيجاز العبارة وكما يحسنه. وعن ذلك حسن ترتيبه وترصيف الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكما لم يعرفه بمواقع الخشب ودقائق لعم وأصول القواعد وخففت عدم لإسناد ومرتب لرواة، وغير ذلك.



فصل

ذكر مسلم رحمه الله في أول مقدمة «صحيحه» أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

الأول: ما رواه الحفاظ المتفقون.

والثاني: ما رواه المستورون المتفقون في لحفظ وإتقان^(١)

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

وأما إذ فرع من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يُعْرَجُ عليه.

فاختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم:

فقال الإمامان لحافظان أبو عبد الله الحاكم^(٢) وصاحبه أبو بكر البيهقي رحمهم الله: إن المنيّة

اخترمت مسنداً رحمه الله قبل إخراج لقسم لثاني، وإنه إنما ذكر لقسم الأول.

قال انقضي عاص: وهذا مع قبلة شيوخ وسدس من الحاكم أبي عبد الله وتبعوه عليه.

قال إمامي: وإن الأمر على ذلك لأن حَقَّقَ نظره ولم يتقيد بالتقليد، فإنّ إذا نظرت تقسيم مسلم

في كتابه الحديث على ثلاث صنفات من الناس كما قال، فذكر أن القسم الأول حديث الحفاظ، وأنه

إذا تقضى هذا أتبعه بأحاديث من لم يُوصَفَ بالجدِّق وإتقان مع كونهم من أهل الصدق والسُّر

وتعطي العلم، ثم أشار إلى ترك حديث من أجمع العلماء أو تفقوا الأكثر منهم على تهمة، وبقي من

اتهم بعضهم وصححه بعضهم فلم يذكره، ووجده ذكر في أبواب كتابه حديثاً لطيفتين

الأوليين^(٣)، وأتى بأسانيد لثانية منهم على طريق الإتيان للأولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في

باب للأولى^(٤) شيئاً، وذكر أقوالاً تكلم قوم فيهم وزكّاهم آخرون وإخراج حديثهم ممن ضَعُفَ أو تُهم

ببدعة، وكذلك فعل البخاري، فعندي أنه أتى بصحافته اشلاث في كتابه على ما ذكر ورُتِبَ في كتابه وبينه

في تقسيمه^(٥)، وصرّح برأيه كما نص عليه، فالجواب تأول أنه إنما أراد أن يفرّد لكل طبقة كتاباً، ويأتي

بأحاديثها خاصّة مفردة، وليس ذلك مراده، بل إنما أراد ما ظهر من تأليفه وبأن من عرّضه أن يجمع

(١) في (ج) ولا تفرق.

(٢) في «المستدرج» إلى كتابه «الكنز» ص ٣٣ - ٣٤.

(٣) في (ج): الأولين.

(٤) في (ج): الأولين، وفي (ص) ولاها الأول. وكلاهما خطأ، والمثبت من «الكنز» ص ٦١/٦٢.

(٥) في «الكنز» المستعمل. وروّجت في كتابه وبينت في تقسيمه.

ذلك في الأبواب، ويأتي بأحد عشر اصغتير، يبدأ بالأولى، ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد
والإتباع، حتى استوفى جميع الأقسام الثلاثة.

ويحتمل أن يكون أراد بإطلاق الثلاث المصنف، ثم للذين يلونهم، ولثلاثة^(١) هي التي صرح بها.

وكذلك عدل الحديث التي ذكر ووعد أنه يأتي بها، قد جاء بها في موضعها من الأبواب، من
اختلافهم في الاستنباط، كالإرسال والإستدلال، وإزيادة والنقص، وذكر تصحيح لمصنفين، وهذا يدل
على استيفائه غرضه في تأليفه، وإدخاله في كتابه كل ما وعده به.

قل القاضي رحمه الله: وقد فوضت في تأويلي فيه من يفهم هذا لاسب، فما رأيت منصفاً إلا صوابه
وبن له ما ذكرت، وهو ظاهر لمن تأمل كتاب وطالع مجموع لأبواب، ولا يعترض على هذا بما قبله
ابن سفيان صاحب مسمم أن مسمماً أخرج ثلاثة كتب من المسندات:

أحدها: هذا الذي قرأه على الناس،

والثاني: يدخل فيه عكرمة وابن إسحاق صاحب «معاري» وأمثالهما.

والثالث: يدخل فيه من الضعفاء.

فثبت إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطبق. لغرض الذي أشير إليه لحاكم ما ذكر مسمم في صدر
كتابه، فتأمله تحذره كذلك إن شاء الله تعالى. هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله، وهذا الذي
اختاره ظاهر جداً، والله أعلم.



(١) هي (ج) وثلاثة.

فصل

ألزم الإمام الحافظ أبو الحسين علي بن عمر لدرقطني رحمه الله^(١) وغيره لبخاري ومسلماً إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أن أسانيدنا أسانيد قد أخرجوا لروايتها في صحيحيهما به، وذكر الدرقطني وغيره أن جمعة من الصحابة رَوَوْا عن رسول الله ﷺ، ورويت أحاديثهم من وجوه صحيح لا قطع في باقيها ولم يُخرجوا من أحاديثهم شيئاً، فيزعمهم إخراجها على مذهبيهما^(٢).

وذكر البيهقي أنهما اتفقا على أحاديث من صحيفة هشام بن عتبة، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها، مع أن الإسناد واحد، وصنف لدرقطني وأبو ذر نهروني^(٣) في هذا النوع من الزعم.

وهذا إلزام ليس بلازم في الحقيقة، فلو لم يتم استيعاب الصحيح، بل مسح عنهم تصريحهم بأنهم لم يستوعبوا، وإنما قصد جمع جمل من الصحيح، كما يقصد مصنف في الفقه جمع جملة من مسنده، لا أنه يحصر جميع مسنده، لكنهم إذ كان الحديث الذي تركه أو تركه أحدهما مع صحة مسنده في الظاهر أصلاً في بابه، ولم يُخرجوا له نظيراً ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنهما أصلاً فيه على عدة من كان رَوَاهُ، ويحتمل أنهما تركاه نسباً، أو إشاراً لترك لإطالة، أو رأي أن غيره مما ذكره سند مسنده، أو لغير ذلك، والله سبحانه أعلم.



(١) في كتابه لدي سما الإبرمات على صحيحين كما في الكشف لظنون^(١) (١/١٢٩)، وقد صنع هو والشيخ في كتاب واحد سما الإبرمات والشيخ، وقد جمع فيه ما رجعه عن شيوخه سحري ومسلم من لأحاديث صحيح، وليس بمذكور في كتابيهما. وذكر في الشيخ ما خرج في الصحيحين^(٢) وله حلة

(٢) الإبرمات والشيخ ح ٨٣.

(٣) وسد كتابه المستدرک على صحيحين كما في الكشف لظنون^(١) (١/١٦٧٢) وأبو در سما عبد من أحمد من محمد أنصاري نحر سامي مدني، روي «لصحيح» عن ثلاثة: الفسني وحموي وكنشهي. وقد سما حسن أو ست وخمسين وثلاث مئة وثموني مئة أربع وثلاثين وأربع مئة. النظر أمير أعلام نبلاء^(٢) (١٧/٥٥٤).

فصل

عاب عاتبون مسلماً روايته في «صحيحه» عن جماعة من الضعفاء أو المتوسطين الواقعين في الطبقة الدنيا الذين ليسوا من شرط لصحيح، ولا عيب عليه^(١) في ذلك، من جوابه من أوجه، ذكرها الشيخ الإمام أبو عمرو بن لُصَّاح:

أحدها: أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره، ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدّم على التعديل، لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتاً معسّر لسبب، وإلا فلا يقبل الجرح إلا سم يكر كذا، وقد قال الإمام أحمد أبو بكر أحمد بن عدي بن ثابت الحطيب البغدادي وغيره: ما احتجّ البخاري ومسلم وأبو داود به من جماعة عيّن لظعن فيهم من غيرهم، محمولٌ على أنه لم يثبت الظعن المؤثر مُفسّر السبب^(٢).

الثاني: أن يكون ذلك وقفاً في لم تبعث ونسواهد، لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً برسالة نظيف رجله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتبعة، أو لزيادة فيه تدبّر على فائدة فيما قدّمه، وقد احتذر الحاكم أبو عبد الله بالمتبعة والاستشهاد في إخراجها عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم: معطر الزقاق، وبقية بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري، وشُعْمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشبه لهم كثيرين.

الثالث: أن يكون ضعفُ للضعيف الذي احتجّ به طراً بعد أخذه عنه باختلاف حديث عنه غير قدح فيما رواه من قبل في رمس استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب، فلذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين ومئتين بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة وعند لزاق وغيرهم ممن اختلط آخره، ولم يمنع ذلك من صحة الاحتجاج في «الصحيحين» بما أخذ عنهم قبل ذلك.

الرابع: أن يعزو الشخص الضعيف بسنده وهو عنه من رواية لثقات نزل، فيقتصر على العدلي ولا يطول بوضافة لنزل إليه، مكثفٌ لمعرفة أهل الشأن ذلك، وهذا العسر قد زوينة عنه تصحيحاً، وهو خلافاً حاله فيما رواه عن الثقات أولاً ثم أتبعه بمن دونهم متدعة، وكأن ذلك وقع منه على سبب حضور باعث النشاط وعييته.

(١) في (ج): ولا عيب به عليه

(٢) «تكملة لغير عدم شدة ثقة» من ١٢٥ - ١٢٦

روى عن سعيد بن عمرو البردعي أنه حصر أب زرعة الرزي، وذكر «صحيح مسلم» و«نكار أبي زرعة» عليه رويته فيه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال يُطْرَق لأهل البدع عيب، فيجدون السبيل بأن يقولوا: إذا احتج عليهم بحديث ليس هذا في الصحيح قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلي مسابور ذكرت لمسلم «نكار أبي زرعة»، فقال لي مسلم: إنما قلت: صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد وهه الثقات عن شيوخهم، لا أنه ربما وقع إلي عنهم بدفع، ويكون عندي من روية أولئك منهم بنزول، فأقتصر على ذلك، وأصل الحديث معروف من روية الثقات (١).

قال سعيد: وقوله مسلم بعد ذلك الرزي، فبلغني أنه خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن وادة (٢)، وحفاه وعاته على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قاله لي أبو زرعة: إن هذا يُطْرَق لأهل البدع. فاستأذني مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحيح. ولم أقول: إن ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف. وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني، ولا يرتاب في صحته. فقبل عده وحديثه.

قال الشيخ: وقد قُدمت عن مسلم أنه قال: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرزي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس به علة فهو هذا الذي أخرجته. قال الشيخ: فهذا مقام غرر، وقد مهّدت بواضح من القبول لم أره محتجماً في مؤلف، والله لحمد قال: ولما ذكرت دليل على أن من حكم لشخص بمجرد روية مسلم عنه في «صحيحه» بأنه من شره الصحيح عند مسلم، فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على ما ينظر في أنه كيف روى عنه على ما يبينه من تقسيم ذلك، والله أعلم (٣).



(١) نهر كتاب الصنف لأبي زرعة الرزي في أجوبة أبي أسامة البردعي، (٢/ ٦٧٤) وما سباني به أيضاً.

(٢) وقع في (ص) و(ج): ردة، كما في (و) وهو خطأ. واسمه محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله، الحافظ لأمام، أبو عبد الله بن وده الرزي. وما في حدود عام تسعين ومئة، وتوفي سنة سبعين ومئتين. انظر أسير أعلام، (١٣/ ٢٨).

(٣) تهذيب صحيح مسلم، ص ٩٤ - ٩٩.

فصل

في بيان جملة من الكتب المخرجة^(١) على «صحيح مسلم» رحمه الله

قد صنف حماد بن عمار من لحاظه على «صحيح مسلم» كتباً، وكان هؤلاء تأخروا عن مسلم وأدركوا الأسانيد العالية، وفيه من أدرك بعض شيوخ مسلم، فخرجوا أحاديث مسلم في مصنفاتهم المذكورة بأسانيدهم ثبت.

قال شيوخ أبو عمرو رحمه الله: فهذه الكتب لمخرجة تتحقق بـ «صحيح مسلم» في أن لها بسمة الصحيح وإن لم تتحقق به في خصائصه كلها. ويستفاد من مخرجاتهم ثلاث فوائد: عدو الإسناد، وزيادة قوة الحديث بكثرة طرقه، وزيادة ألفاظ صحيحة مفيدة^(٢). ثم إنهم لم يتزمو موافقته في اللفظ، لكونهم يزوونهم بأسانيد أخرى، فيقع في بعضها تفاوت.

فمن هذه الكتب المخرجة على «صحيح مسلم»: كتاب العبد الصالح أبي جعفر أحمد بن محمد بن الحسين النيسابوري لزهيد العبد^(٣).

ومنها: «المسند للصحيح» لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري لحافظ، وهو متقدم، فيشارك مسلم في أكثر شيوخه^(٤).

ومنها: «مختصر المسند الصحيح» لمؤلف على كتاب مسلم، لحافظ أبي قزاة يعقوب بن إسحاق الشافري^(٥)، روى له عن يونس بن عبد الأعلى وغيره من شيوخ مسلم.

(١) مستخرج. هو الكتاب الذي يروي فيه صاحبه أحاديث كتاب معين بأسانيد نفسه، ينتهي مع صاحب الكتاب في شيخه أو من فوقه.

(٢) ويستخرجان قوله أخرى غير التي ذكرها لمصنفه، منها:
- أن يكون صاحب الكتاب لأصلي يروي عن حنيفة. ولم يبين من سماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاحتلاف أو بعده، فيجوز لمستخرج. ما نصريه، أو بأن يرويه عنه من طريق من لم يسمع عنه إلا قبل الاحتلاف.
- أن يروي صاحب الكتاب لأصلي عن مدني بسمعة، فيرويه مستخرج باستخراج بالسمع.
- أن يروي عن مدني، فيجوز لمستخرج.
- أن يروي عن مدني، فيجوز لمستخرج.

(٣) وقع في (ص) و(هـ) أحمد بن أحمد بن حماد، وهو خطأ. أبو جعفر هو أحمد بن محمد بن علي بن محمد النيسابوري، ولد في حدود الأربعين ومئتين، ومات سنة إحدى وأربعين سنة. سير أعلام النبلاء: (٢٩٩/١٤).

(٤) مات أبو بكر هذه سنة ثمانين ومئتين، وكان من أعلام النعمان، رحمه الله. سير أعلام النبلاء: (١٣/٤٩٢).

(٥) ولد أبو حنيفة بعد ثلاثين ومئتين، وردت أحاديث قيمة في أحوال العرب وتوفي سنة ست عشرة وثلاث مئة. نظر السير أعلام النبلاء: (١٤/٤١٧).

ومنها كتاب أبي حمزة الشاذلي^(١) الفقيه الشافعي الهروي، يروي عن أبي يعلى المؤدلي

ومنها: «المستند الصحيح» لأبي بكر محمد^(٢) بن عبد الله الجوزقي ليسابوري الشافعي.

ومنها: «المستند المستخرج على كتاب مسلم» للحافظ المصنف أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني^(٣).

ومنها: «المستخرج على صحيح مسلم» للإمام أبي الوليد حسن بن محمد الفرشي الفقيه الشافعي^(٤).
وغير ذلك، والله أعلم.



(١) رفع في (ص) شاذلي، وهو خطأ، وأبو حمزة اسمه أحمد بن محمد بن شاذل، فقيه بهروي شاذلي، عالمه هو،

في نسخة ومعه لها وفقيها، ومفسرها، توفي سنة خمسين وخمسين وثلاث مئة نظر الانقضاء شافعية بكبرى: (٤٥/٣)

(٢) وقع في (ج) لأبي بكر بن محمد، وهو خطأ، واسمه محمد بن عبد الله الجوزقي، نسبة إلى قرية بسمبور - مدينة
شمال وثمانين وثلاث مئة، وله اثنا عشر ولداً ولدوا سنة. انظر السير أعلام النبلاء: (١٦/٤٩٣)

(٣) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، ولد سنة ست وثلاثين وثلاث مئة، وتوفي سنة ثلاثين وأربع
مئة. انظر السير أعلام النبلاء: (١٧/٤٥٣)

(٤) أبو يوسف حسام بن محمد بن أحمد بن هارون ليسابوري شافعي، ولد بعد لستين ومئتين، ومات سنة سبع وأربعين
وثلاث مئة عن ثنتين وسبعين ومئة. انظر السير أعلام النبلاء: (١٥/٤٩٢).

فصل

قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلاً بشرطهما فيها، فزلت عن درجة م الترمذ، وقد سقت الإشارة إلى هذا^(١)، وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن الباقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بـ «استدراكات والتتبع»، وذلك في سنتي حديث مما في لكتابين^(٢)، ولأبي مسعود الباقطني^(٣) أيضاً عيهما استدراك، ولأبي علي لعسائي جيبني في كتابه «تقييد لمهمل»^(٤) في جزء لعل منه استدراك، أكثره على لزوة عنهما، وفيه م يلزمهما، وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره^(٥)، ومثراه في مواضعه بن شاء الله تعالى، والله أعلم.



(١) ص ٥٥ من هذا الجزء.

(٢) الحافظ بن حجر في «مدي السري مقدمة فتح الباري» ص ١٢، إن أحاديث التي تقويت عيهما بلغت سنتي حديث وعشرة أحاديث، حنص البخاري منها بأقر من تسعين، وبقي ذلك بحص مسلم ه وقد اشيع ذلك من مدي نو ده معلق كتابه «الزوائد والتتبع» ص ٣٨٢؛ وقد بلغت أحاديثه بالعدد ثمانية عشر حديثاً ومثني، منها عشرة مكررة تقدم الثانية عيه في مواضع من التتبع، وسبعة مكررة لا لزوم من لم يخرجها من لشبهين، ولحديث لأخير ليس في «نصحيحين»، وقد تقدم الثانية على جميع ذلك من مواضع

(٣) أبي مسعود الباقطني هو إبراهيم بن محمد بن عبيد، حافظ لمجود، مصنف كتاب «مؤلف نصحيحين»، واحد من ترر في هذا الشأن، مات سنة إحدى وأربع مئة، وعين سنة أربع مئة، بعد «سير أعلاء نبلاء» (١٧ ٢٢٧)

(٤) هذا الكتاب عيهما مؤلفه كل لفظ يقع فيه التيسير من وجوب نصحيحين.

(٥) قال بن حجر في «مدي السري مقدمة فتح الباري» ص ٣٤٦: «ختلف كلام شيوخ محبي ليس في هذه الموضع، فقد في مقدمة شرح مسلمة: «فصل: قد استدرك م الباقطني على البخاري ومسلم أحاديث قطع في بعضها، وذلك لعل مني على قو عد بعض محدثين ضعيفة جداً جعله ثب عنه لمجهوز من هو لكه لأصوب وغيرهم، فلا تحت بسن متهى كلافه ومبخر من سيقها، وسحت هه على بعضين أنها ليست بحديث، وق» في شرح مسلم، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره، هو لأصوب، فإن منها ما لجوز به عنه غير مستحسن»

فصل

في معرفة الحديث الصحيح وبيان أقسامه، وبيان الحسن والضعف، وأنواعها

قال العلامة: الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، ولكل قسم أنواع.

فأما الصحيح: فهو ما اتصل سنده بالعدول لمصابطين من غير شذوذ ولا علة، بهد متفق على أنه صحيح، فإن اختلف بعض هذه الشروط ففيه خلافت وتفصيل، نذكره إن شاء الله تعالى.

وقال الإمام أبو سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الحنبل الخليلي الفقيه الشافعي: «متفق»: الحديث عند أهله ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وسقيم، فالصحيح: ما اتصل سنده وعدلت نقلته. والحسن: ما عُرِفَ مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر لعلماء، ويستعمله جماعة الفقهاء. والسقيم على طبقت شره الموضوع، ثم المقبوض، ثم المجعول^(١).
وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه «المُدخل إلى كتاب الإكليل»: الصحيح من الحديث عشرة أقسام: خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها.

فالأول من المتفق عليه: اختصار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، وهو ألا يذكر إلا ما رواه صحابي مشهور عن رسول الله ﷺ، له رويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور بالرواية عن الصحابة، له أيضاً رويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه من أتبع الأتباع الحفاظ لمتقن المشهور على هذا الشرط، ثم كذلك.

قال الحاكم: والأحاديث المروية بهذه شريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث.

القسم الثاني مثل الأول، لكن ليس لراوي من الصحابة إلا روي واحد.

القسم الثالث مثل الأول، إلا أن رويته من التابعين ليس له إلا روي واحد.

القسم الرابع: الأحاديث الأفراد العرائث التي رواها الثقات العدول.

(١) ولد سبطي سنة بضع عشرة وثلاث مئة، له «أعلام الحديث» شرح على «صحيح بخاري»، و«معجم لس» شرح فيه سنن أبي داود، وتوفي ببغداد سنة ثمان وأربعين وثلاث مئة.

(٢) «معجم سنن»: (١، ٤٧).

القسم الخامس: أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم يتواتر الرواية عن آسائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم، كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ونهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وإدريس بن معاوية بن قرّة عن أبيه عن جده، وأجدادهم صحابييون وأحددهم ثقات. قال الحاكم: فهذه الأقسام الخمسة مخرّجة في كتب الأئمة محتجّ بها، وإن لم يخرج منها في «المتحسين» حديث، يعني غير القسم الأول.

قال: والخمسة المختلف فيها: المرسل، وأحاديث لمدلسين إذا لم يذكر سمعهم، وما أسند ثقة وأرسه جماعة من ثقات، ورويات الثقات غير الحفاظ للعارفين، ورويات المبتدعة إذا كانوا صادقين. فهذا آخر كلام لحاكم^(١)، وستكتب عليه بعد حكاية قول الجيّاني إن شاء الله تعالى. وقد أبو عليّ القسّاني الجيّاني: الذنون سبع طبقات: ثلاث مقبولة، وثلاث متروكة، والسابعة مختلف فيها.

فالأولى أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم، ويقل انفرادهم. الثانية: دونهم في الحفاظ والضبط، لحقهم في بعض روايتهم وهم غلط، والغالب على حديثهم الصحة، ويصحح^(٢) ما وهموا فيه من رواية الأولى، وهم لاحقون بهم^(٣). الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غلبة ولا داعية، وصح حديثهم، وثبت صدقهم، وقلّ وهمهم.

فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث.

وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة:

الأولى: من وسم بالكذب ووضع الحديث.

الثانية: من غلب عليه الوهم والغلط.

والثالثة: طائفة خلّت في البدعة ودعت إليها، وحرفت الروايات وزادت فيها، ليحتجوا بها.

والسابعة: قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتبعوا عليها، فقبيلهم قوم، ووقفهم آخرون.

هذا كلام القسّاني.

(١) في «المعجم» إلى كتب الإكمال، ص ٢٣ وبه تعديل.

(٢) في (خ): ويصح.

(٣) في (خ): به.

فَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ الَّذِينَ لَا يَتَذَعُونَ إِلَيْهَا وَلَا يَعْلَمُونَ فِيهَا يُقْتَلُونَ بِهَا خِلَافَ عَيْسَى كَمَا قَالَ، بَلْ فِيهِمْ خِلَافٌ، وَكَذَلِكَ فِي بَعْضِ خِلَافٍ مَشْهُورٍ، سَنَذَكُرُهُمْ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ عَسَلَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: فِي الْمَجْهُوبِينَ خِلَافٌ فَهُوَ كَمَا قُلْنَا، وَقَدْ أَخْلُفَ الْحَاكِمَ بِهَذَا لِنَوْعٍ مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ. ثُمَّ لِمَجْهُورٍ أَقْسَمَ: مَجْهُورٌ أَعْدَلُهُ ظَاهِرٌ وَبَطْنٌ، وَمَجْهُوبُهُ بَطْنٌ مَعَ جُودِهِ ظَاهِرٌ، وَهُوَ لِمُسْتَوْرٍ وَمَجْهُوبٍ الْعَدْلُ^(٢). فَاثْمَ الْأَوَّلُ وَمَجْهُورٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَأَمَّا الْآخِرُ إِنْ مَحْتَجٌّ بِهِمْ كَثِيرُونَ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْحَاكِمِ: إِنَّ مَنْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ لَا وَحْدًا، فَلَيْسَ هُوَ مِنْ شَرِيطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسَمًى. فَمُرْدُودٌ غُثْطُهُ لِأَلَمَةِ فِيهِ بِإِخْرَاجِهِمَا حَدِيثَ الْمُتَيْبِ بْنِ خَزْنٍ وَابْنِ سَعِيدٍ مِنَ الْمُتَيْبِ فِي وَدَّةِ أَبِي صَالِبٍ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِ سَعِيدٍ، وَبِإِخْرَاجِ الْبُخَارِيِّ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: «إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَالَّذِي أَدْعُو أَحَبُّ إِلَيَّ»^(٣) لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ الْحَسَنِ، وَحَدِيثَ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَذْرَةَ عَنْ مَرْقَاسٍ الْأَسْمَعِيِّ. «يُذْهِبُ الصَّالِحُونَ»^(٤)، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ قَيْسٍ، وَبِإِخْرَاجِ مَسْمُوحٍ حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو الْغَفَارِيِّ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَضَامٍ، وَحَدِيثَ رِبْعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْمَعِيِّ، لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي سَلَمَةَ، وَنُظَائِرُ فِي «الصَّحِيحِينَ» لِهَذَا كَثِيرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْأَقْسَمُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَسَأَعْقِدُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فَصْلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، سَيَكُونُ أَسْهَلَ فِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ.

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّحِيحِ.

وَأَمَّا الْحَسَنُ فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّهُ مَا خُرِفَ مَعْرُوفُهُ، وَاشْتَهَرَ رَجُلُهُ وَقَالَ أَبُو حَيْمَةَ لُتْرَمَذِيُّ: الْحَسَنُ مَا لَيْسَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُثْنَمُ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ، وَزُيِّنَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ^(٥).

(١) بَظَرُ ص ١١٣ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ هَذِهِ جَزَاءٍ

(٢) مَجْهُورٌ يَعْنِي مَنْ يُؤْتَى بِهِ لَا يَرَوْهُ وَحْدَهُ

(٣) بَظَرُ ص ٩٢٣

(٤) بَظَرُ ص ٦٤٣٤

(٥) مَتَابَعُ تَرْغُوثِي ص ١٢٩٥.

وضبط الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح لحسن فقد - هو قسام

أحدهما: الذي لا يخلو إسناده من مستور سم يتحقق أهلية، وليس كثير الخطأ فيما يرويه، ولا ظهر منه تعمد الكذب ولا سبب آخر مفسد، ويكون متن الحديث قد عُرف، بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر.

القسم الثاني: أن يكون رويه من المشهورين بالصدق والأمانة، ولم يسغ درجة رجال صحيح لقصوره عنهم في حفظه وإتقانه، إلا أنه مرفوع عن حال من يُعدُّ تفردُه منكراً.

قال: وعلى القسم الأول يُنزل كلام الترمذي، وعلى الثاني كلام الخطابي، فاقصر كل واحد منهما على قسم رآه خفياً^(١). ولا بد في القسمين من سلامته من شذوذ والعملة، ثم الحسن وإن كان دون الصحيح فهو كالصحيح في جواز الاحتجاج به، والله أعلم.

وأما الضعيف فهو ما لم يوجد فيه شروط الصحة ولا شروط حسن، وأما أنواعه فكثيرة، منها لموضوع وللقبوح ولشذوذه والمنكر وللمعطل وللمضطرب، وغير ذلك، ولهذه لأنواع حدود وأحكام وتفرعات معروفة عند أهل هذه الصناعة، وقد أنفقت مع ما يحتاج إليه^(٢) صلب الحديث من الأدوات والمقدمات ويستعين به في جميع الحالات، لإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في كتابه «علوم الحديث»، وقد اختصرته وسهلت طريق معرفته لمن أراد تحقيق هذا الفن، والدخول في زمره أهله، ففيه من القواعد ومهتمات ما يتحقق به من حقيقته وتكملت معرفته به بالحفاظ لمتقنين، ولا يسبقونه إلا بكثرة الاطلاع على طرق الحديث، فمن شاركهم فيها أحققهم، والله أعلم.



(١) المقدمة بن صلاح! ص ٣٩

(٢) في (ج) - "و"

فصل

في الفاظ يتداولها^(١) أهل الحديث

المرفوع: ما أُضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، لا يقع مُطلقه على غيره، سواء كان متصلاً أو منقطعاً^(٢).

وَأَمَّ الموقوف: فما أُضيف إلى الصحابي قولاً له أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً، وتُستعمل في غيره مقيداً، فيقول: حديث كذا، وقعه فلان على عطاء مثلاً.

وَأَمَّ المقطوع: فهو الموقوف على التابعي، قولاً له أو فعلاً، متصلاً كان أو منقطعاً.

وَأما المنقطع: فهو ما لم يتصل بسنده على أي وجه كان نقطاعه، فمن كان الساقص رجلاً فأكثر سُمي أيضاً معصلاً، بفتح الضاد المعجمة.

وَأما المرسل: فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخُصْب لحافظ أبي بكر بعددي وجماعة من المحدثين: ما انقطع بسنده على أي وجوه كان انقطاعه^(٣)، فهو عندهم بمعنى المنقطع. وقال جماعات من المحدثين، أو أكثرهم: لا يُسمى مرسلًا إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ.

ثم مذهب الشافعي والمحدثين أو جمهورهم وجماعة من الفقهاء أنه لا يُحتج بالمرسل، ومذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء أنه يُحتج به ومذهب الشافعي أنه إذا نظرت إلى المرسل ما يعضده حجت به، وذلك بأن يروى أيضاً مسنداً، أو مرسلًا من جهة أخرى، أو يعمل به بعض الصحابة أو أكثر العلماء^(٤).

وَأما مرسل الصحابي، وهو رواية ما لم يُدركه أو يحضره، كقول عائشة أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة^(٥). فمذهب الشافعي والجمهور أنه يُحتج به. وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفراييني الشافعي^(٦): لا يُحتج به إلا أن يقرب: أنه لا يروى إلا عن صحابي والصواب الأول.

(١) في (ج) يتداولونها.

(٢) بعدد في (ج) ويستعمل في غيره وحدها هو مصوب كما في (ص) و(هـ)، ولأنه كذا في من كلام.

(٣) انظر الكفاية في عدم رواية الخُصْب بفتح الخاء من ٤١٣.

(٤) انظر (الرسالة) لشافعي من ٤٦١.

(٥) قطعة من حديث عويص أخرجه بخاري ٣، ومسلم ٤٠٣، وأحمد: ٢٥٩٥٩.

(٦) في (خ): لإسراييني. وهو خطأ. وإسراييني نسبة إلى إسراين، وقد تقدم تعريفه من ٥٠.

فصل

إذا قل لصحابي: كن بقول، أو نفعل، أو يقولون، أو يفعلون كذا، أو كن لا نرى، أو لا يرون بأساً بكذا، ختموا فيه، فقال لإمام أبو بكر الإسماعيلي: لا يكون مرفوعاً، بل هو موقوف، وسندكرك حكم الموقوف في فصل بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وقال الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول: إن لم يُضَمَّه إلى زمن رسول الله ﷺ فليس بمرفوع، بل هو موقوف، وإن أضفناه فقل: كن تفعل في حياة النبي ﷺ، أو: في زمنه، أو: وهو فينا، أو: بين أظهرنا، أو نحو ذلك، فهو مرفوع، وهذا هو المذهب الصحيح الظاهر، فإنه إذا فعل في زمنه ﷺ فالظاهر اطلاعه عليه وتقريره ﷺ، ودلت مرفوع

وقال آخرون: إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالباً كان مرفوعاً، وإلا كان موقوفاً. وبهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي^(١)، والله أعلم.

وأما إذا قال لصحابي: أمرت بكذا، أو نهيت عن كذا، أو من السنة كذا فكله مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجمهور من أصحاب الفروع، وقيل: موقوف.

وأما إذا قل لتبعي: من السنة كذا، فالصحيح أنه موقوف، وقال بعض أصحاب الشافعيين: إنه مرفوع مرسل.

فأما إذا قيل عند ذكر الصحابي: يرفعه، أو: ينويه، أو: يبلغ به، أو: يرواية، فكله مرفوع متصل بلا خلاف.

أما إذا قال لتبعي: كنو يفعلون، فلا يدل على فعل جميع الأمة، بل على بعض، فلا حجة فيه، ولا أن يُصرَّح بثبوتها عن أهل الإجماع، فيكون نقلاً بالإجماع، وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف.

(١) قد سب حروي هذا بقول شافعي الشيرازي، وأنه رحمه الله على غيره، لكن في كتابه لا تنصير في أصول الفقه لا شيرازي ص ٣٣٣ نه ذهب في هذه المسئلة إلى ما ذهب إليه الجمهور، فقال: إذا قال الصحابي: كن تفعل على عهد رسول الله ﷺ، أو: وكذا، فهو كالمسند إلى رسول الله، وقال بعض أصحاب أبي حنيفة ليس كالمسند، بل أن يظهر من حال صحابة ألا يقدموا على أمر من أمور الدين ونسبي ﷺ بين أظهرهم إلا على أمره، فصار ذلك كالمسند إليه. وأبو إسحاق الشيرازي رحمه الله يرفعه عن علي بن يوسف صاحب النخبة^(٢) ولا ينهض في معناه، ولا يسجد ولا غيره، بل في سنة ست وسبعين وأربع مئة. انظر الطائفة الشافعية الكبرى: (٢١٥/٤)

فصل

إذا قال الصحابي قولاً، أو فعل فعلاً، فقد ثبت أنه يُسمى موقوفاً، وهو يُحتج به^(١) فيه تفصيل واختلاف. قال أصحابنا: إذا لم ينتشر فليس هو إجماعاً.

وهل هو حجة؟ فيه قولان لشافعي رحمه الله، وهم مشهورون، الصحيح^(٢) لجديد أنه ليس بحجة. وثاني وهو^(٣) القديم - أنه حجة فإن قلنا: هو حجة، فقدم على القياس، ونزح تدعي وغيره العمل به، ولم يجر مخالفته. وهل يحصل به العموم؟ فيه وجهان. وإذا قلنا: ليس بحجة، فالقياس مقدم عليه، ويجوز لتابعي مخالفته.

فأم إذا اختلفت الصحابة على قولين، فإن قلنا بالجديد، لم يجر تقيد واحد من الفريقين، بل يطلب للدليل، وإن قلنا بالقديم فهم دليلان تعارض، فيرجح أحدهما على الآخر بكثرته بعدد. فإن استوى بعدد فقدم بالأئمة، فيقدم ما عليه إمام على ما لا إمام عليه. فإن كان الذي على أحدهما أكثر عدداً ومع الأقرب إمام، فهم سواء. فإن استوى في العدد والأئمة إلا أن في أحدهما أحد الشيوخ، أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي الآخر غيرهم، ففيه وجهان لأصحابنا. أحدهما أنهم سواء. والثاني: يقدم ما فيه أحد الشيخين.

هذا كله إذا لم ينتشر، أم إذا انتشر، فإن خولف بحكمه ما ذكرناه، وإن لم يخالف ففيه حمسة أوجه لأصحابنا المبرزين، لأربعة لأولى منها، وهي مشهورة في كتبهم في الأصول، وفي أواخر كتب افروع^(٤):

أحدها: أنه حجة وإجماع، وهذا الوجه هو الصحيح عندهم.

والثاني: أنه حجة وليس بإجماع.

والثالث: أنه إن كان فتوى فقيه فهو حجة، وإن كان حكماً إمام أو حاكماً فليس بحجة، وهو قول أبي عبيد بن أبي هريرة^(٥).

والرابع: ضده، إن كان غيب لم يكن حجة، وإن كان حاكماً أو إماماً كان إجماعاً.

(١) في (ص) و(هـ): أصحابنا

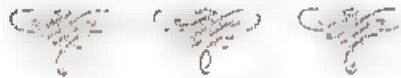
(٢) في (ج): هو

(٣) في (ج): هو

(٤) هو عبيد بن أبي هريرة هو صحيح بن حسين، أحد عظماء أصحابنا ورفقائهم، مات في شهر رجب سنة خمس

وأربعين وثلاث مئة. نظر «صحيحات لشافعية الكبرى» (٣/٢٥٦)

والخامس أنه ليس بجماع ولا حجة، وهذا لوجه هو المختار عند العزالي في «المستصفي»^(١).
 أما إذا قلنا التابعي قولاً ولم ينتشر، فليس بحجة بلا خلاف، وإن انتشر ولم يُخالف، فقد مر كلام حمدي أصحاب أن حكمه حكم قول الصحابي المنتشر من غير مخالفة، وحكى بعض أصحابنا فيه وجهين: أحدهما هذا، والثاني: ليس بحجة قول صاحب «المسائل»^(٢) من أصحابنا: لصحبيح أنه يكون إجماعاً، وهذا هو الأفق، ولا فرق في هذا بين الصحابي وتبعي. وقد ذكرت هذا الفصل بدلائله وإيضاحه ونسبة هذه الاختلافات إلى قائلها في «شرح المهذب»^(٣) على وجه حسن مختصر، وحذفت ذلك هنا اختصاراً، والله أعلم.



(١) نظر (٣٥٨/١).

(٢) «المسائل» كتاب في فروع الشريعة، لأبي نصر عبد الله بن محمد بن عبد الواحد، معروف بين أصحابنا، وولد سنة أربع مئة، وتوفي سنة سبع وسبعين وأربع مئة. نظر المحققات، نسخة مكتوبة، (١٢٢/٥).

(٣) (٥٨/١).

فصل

الإسناد المعنعن

وهو. فلان عن فلان، قال بعض العلماء: هو مرسل. والصحيح الذي عليه العمل وقاله جمهور من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول: إنه متعصب بشرط أن يكون سميعاً غير مدلس، وبشرط إمكان اللقاء من أضيفت لعننة إليهم بعضهم بعضاً.

وفي شرط ثبوت اللقاء، وطول الصُحبة، ومعرفة الرواية عند ثلاث منهم من لم يشترط شيئاً من ذلك، وهو مذهب مسلم، ادعى الإجماع عليه^(١)، وسيأتي الكلام عليه حيث ذكره في أواخر مقدمة لكتاب إن شاء الله تعالى.

ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وحده، وهو مذهب علي بن المديني ولبخاري وأبي بكر الصيرفي^(٢) الشافعي والمحققين، وهو الصحيح.

وسهم من شرط طول الصُحبة، وهو قول أبي المظفر لسماوي الفقيه لث^(٣) وفيهم من شرط أن يكون معروفاً بالرواية عنه، وبه قال أبو عمرو لمقري^(٤).

وأما إذا قل: حدثك لزهري أن بن لمسيب قال كذا، أو حدثك بكذا، أو فعل، أو ذكر، أو زوى، أو نحو ذلك، فقال الإمام أحمد بن حنبل وجماعة: لا يلتحق ذلك به (عن)، بل يكون مقطوعاً حتى يتبين لسمع وقال لجمهور: هو كـ (ع)، معناه على السماع بالشرط المتقدم، وهذا هو الصحيح.

وفي هذا الفصل فوائد كثيرة يُستفاد بها إن شاء الله تعالى في معرفة هذا الكتاب، ويسترى ما يترتب عليه من فوائد إن شاء الله تعالى حيث تمس مواضع من الكتاب، وتستمدد لذلك على غيرة عدم مسلم رحمه الله، وشدة تحريره وإتقانه، وأنه ممن لا يسوى في هذا من لا يُدنى، رحمه الله.

(١) نظر ص ٢٠ وما يفتى من هذا الجزء

(٢) أبو بكر الصيرفي هو محمد بن عبد الله الإمام مجليل لاصولي، كان يفتى به أعظم حين له لعنى لأصول بعد لثافي، من تصانيفه شرح «نونية»، توفي سنة ثلاثين وثلاث مئة. نظر طبقات شافعية لكبرى (١٨٦/٣)

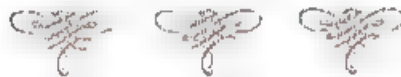
(٣) أبو المظفر لسماوي هو منصور بن محمد بن عبد الجبار، أحد أئمة نيسابور سنة ست وعشرين وأربع مئة، صنف تصانيف في الحديث مثل «معجم أهل السنة» توفي سنة سبع وثماني وأربع مئة. نظر طبقات الشافعية لكبرى (٣٣٥/٥)

(٤) أبو عمرو لمقري هو عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي، مولاهم، الأندلسي، مقرطبي ثم سدي، مصنف «تيسير» وغيره، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة، ومات سنة أربع وربعين وأربع مئة. نظر فسر أعلاه

فصل

زيادات الثقة مقبولة مطلقاً عند الجماهير من أهل الحديث والفقه والأصول، وقيل: لا تقبل، وقيل: تقبل إن زدها غير من روه نقصاً، ولا تقبل إذا زادها هو. وأما إذا روى لعبد القدير لم يثق حديثاً مفرداً به، فمقبول بلا خلاف، نقل الخطيب لبغدادى، تصديق العلماء عليه^(١).

وأما إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلأً وبعضهم مرسلاً، أو بعضهم موقوفأً وبعضهم مرفوعأً، أو رصه هو أو رفعه في وقت وأرسنه أو وقفه في وقت، فالتصحيح الذي قاله لمحققون من المحدثين، وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وصححه الخطيب لبغدادى أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ، لأنه زيادة ثقة، وهي مقبولة^(٢)، وقيل: لحكم لمن أرسنه أو وقفه. قال الخطيب: وهو قول أكثر المحدثين^(٣). وقيل: الحكم للأكثر. وقيل: بالأحفظ^(٤).



(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٥٧.

(٢) المعتمد السابق ص ٤٣٩، ٤٤٧.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص ٤٣٩.

(٤) ختم العلماء كثير في زيادة ثقة، مثل نفس أو لا^(٥) وادي يمد عنه صريح لأئمة المتفهمين، كبر مهدي والعلوي وأحمد وبيحاري عدم خورده حكم كسي، بن ذلك ذكر مع لم يرجع، فتارة يترجح لوجه، وتارة لإرسال، وتارة يترجح عند مدور على نضفات، وتارة لعكس، قال ابن حجر في «الكتب على ابن صلاح»، (٢/ ٦٩٠) حاصل كلام هؤلاء لأئمة أن لزيادة بعد نفس ممن يكون حافظاً متقياً حيث يستوي مع من زده عليهم في ذلك، فمن كذب أكثر عدداً منه، وكذبهم من هو أحفظ منه، أو كذب غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقاً، فإن زده لا تقبل، وهذا معبر لقبول من قال: زيادة لجهة مقبولة، وأطلقه والده أحمد، ومصر الفتح لمعة^(٦) (١/ ٢١٦).

فصل

التدليس قسمان:

أحدهما: أن يروي عن عاصره ما لم يسمع منه مؤمناً سماعه، قائلًا: قال فلان، أو عن فلان، أو نحوه، وربما لم يقطع شيعته وأسقط غيره كونه ضعيفاً أو صغيراً، تحسناً بصورة الحديث، وهذا قسم مكروه جداً، ذمّه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدّهم ذمّاً له. وحديث كلامه أنه حرام، وتحريمه ظاهر، فإنه يؤهم لا احتجاج بما لا يجوز لا احتجاج به، وينسب أيضاً إلى إسقاط العمل برواية نفسه مع ما فيه من الغرور، ثم إن مفسدته دائمة، وبعض هذا يكفي في التحريم، فكيف باحتماع هذه الأور.

ثم قال قوم من العلماء: من عرف منه هذا التدليس صار مجروحاً، لا يقبل له رواية في شيء أبداً، وإن بين السماع، والتصحيح ما قاله الجاهل من لطوائف. إن ما رواه بافقه سُحْتِيلٌ لم يُقْبَلْ فيه سماع فهو مرسى، وما بينه فيه كذا: سمعت، وحدثت، وأخبرت، وشبهه، فهو صحيح مقبول محتج به، وفي «الصحاحين» وغيرهما من كتب الأصول من هذا الضرب كثير ما لا يحصى، كقصة والأعمش والسفياني وهشيم وغيرهم، ودين هذا أن التدليس ليس كذباً، وإذا لم يكن كذباً - وقد قال الجاهل: إنه ليس محرماً - والرواية عدلٌ ضابط وقت، يُقْبَلُ سماعه، وجب لحكم بصحته، والله أعلم.

ثم هذا لحكم في المدلس جاز فيمن دلّس مرة واحدة، ولا يشترط تكرره.

وعلم أن ما كان في «الصحاحين» عن المدلسين (عن) وسحوفه فمحمولٌ على ثبوت السماع من جهة أخرى^(١)، وقد جاء كثير منه في التصحيح بالطريقين جميعاً، فيذكر رواية المدلس (عن) ثم يذكره بالسماع، ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته، وسترى من ذلك إن شاء الله تعالى جديلاً مما ننته عليه في موضعنا إن شاء الله تعالى، وربما سررنا بشيء منه على ثقة من غير تنبيه عليه كفاء بالتنبيه على مثله قريباً منه، والله أعلم.

وأم القسم الثاني من التدليس: أن يسمى شيعته أو غيره، أو ينسبه أو يصفه أو يكتبه بما لا يعرف به، كراهة أن يعرف، ويحمله على ذلك كونه ضعيفاً أو صغيراً، أو يستكتف أن يروي عنه سمعاً آخر، أو يكون كثيراً من الرواية عنه فيريد أن يعبره، كراهة تكرير الرواية عنه على صورة واحدة، أو لغير ذلك من الأسباب، وكراهة هذا القسم أخف، وسنذكر طرق معرفته، والله تعالى أعلم.

(١) ذكرنا فيما سبق مثلاً عن السجوي في التدريب يروي عن ٦٧ أن السجوي كان يروي عن واحد لكذا ما رواه بالجملة

طرق مصحح فيها بالحديث عدد كثير من ذلك لم يوجد، وما يسمع لا نحسن نقل

فصل

في معرفة الاعتبار والمتابعة والشاهد، والأفراد، والشاذ والمنكر

فإذا روى حماد مثلاً حديثاً عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، يُظهر من روى ثقة غير حماد عن أيوب، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي ﷺ غير أبي هريرة؟ فأَيُّ ذلك وَجَدَ عِلْمٌ أنَّ له أصلاً يرجع إليه، فهذا النظر و التعتيش يُسمى اعتباراً وأما المتابعة: فإن يرويه عن أيوب غير حماد، أو عن ابن سيرين غير أيوب، أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين، أو عن النبي ﷺ غير أبي هريرة، فكل واحد من هذه الأقسام يُسمى متابعة، وأعلىها الأولى، وهي متابعة حماد في الرواية عن أيوب، ثم ما بعده، على لترتيب، وأب الشاهد: فإن يروى حديث آخر بمعناه، وتُسمى المتبعة شاهداً، ولا يُسمى لشاهد متابعة، وإذا قلنا في نحو هذا: تفرد به أبو هريرة أو ابن سيرين أو أيوب أو حماد، كان مُشجعاً بانتفاء وجوه المتابعات كلها.

واعلم أنه يـحـل في المتابعات والاستشهاد ولإشهاد رواية بعض الضعفاء، ولا يصلح للثبوت كل ضعيف، وهم يفعلون هذا، لكون التابع لا اعتماد عليه، وإسما الاعتماد على من قبله. وإذا تمت المتابعات وتمحّض فرداً، فله أربعة أحوال:

وَحَالٌ يَكُونُ مَخْلُفٌ لِرَوَايَةِ مَنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْهُ، فَهَذَا ضَعِيفٌ، وَيُسَمَّى شَاذًا وَمَنْكُراً.

وَحَالٌ لَا يَكُونُ مَخْلُفًا وَيَكُونُ هَذَا لِرَاوِي حَافِظًا مُتَقَنًّا، فَيَكُونُ صَحِيحًا.

وَحَالٌ يَكُونُ قَاصِراً عَنْ هَذَا، وَلَكِنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ دَرَجَتِهِ، فَيَكُونُ حَدِيثَهُ حَسَنًا.

وَحَالٌ يَكُونُ بَعِيدًا عَنْ حَالِهِ، فَيَكُونُ شَدُّهُ وَمَنْكُراً مُرَدُّوذاً.

فَنَحْصُصُ^(١) أَنْ لِفَرْدٍ قِسْمَيْنِ: «مَقْبُولٌ» وَمُرْدُودٌ.

وَالْمَقْبُولُ ضَرْبَانِ: فَرْدٌ لَا يُخَالَفُ وَرَاوِيهِ^(٢) كَامِلٌ لِأَهْلِيَّةٍ، وَفَرْدٌ مَنْ هُوَ^(٣) قَرِيبٌ مِنْهُ.

وَالْمُرْدُودُ أَيْضًا ضَرْبَانِ: فَرْدٌ مُخَالَفٌ لِلْأَحْفَظِ، وَفَرْدٌ لَيْسَ فِي رَاوِيهِ مِنَ الْحَفِظِ وَالِاتِّقَانِ مَا يَجِبُ تَقَرُّضُهُ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ.

(١) في (ج) محصص

(٢) في (ج) رواية

(٣) في (س) (هـ) وفرد هو

فصل في حكم المخلوط

يَذْخُبُ لثَقَّةُ لَاحْتِلَاقِ صَبِيْطِهِ بِخَرْفٍ وَهَرَمٍ، أَوْ نَدَاجٍ بِصَرَةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، قَبْلَ حَدِيثِ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ قَبْلَ لَاحْتِلَاقِهِ، وَلَا يَقْبَلُ حَدِيثُ مَنْ أَخَذَ بَعْدَ لَاحْتِلَاقِهِ أَوْ شَكَّكَ فِي وَقْتِ أَخْذِهِ. فَمَنْ الْمَخْلُوطِينَ: عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَأَبُو سَعْدٍ لَمْبِيْعِيُّ، وَسَعِيدُ سَجَرِيٍّ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لِمَسْعُودِيٍّ، وَرَبِيعَةُ أَسَدُ بْنُ مَالِكٍ، وَصَالِحُ مُوسَى التَّوَدَسِيَّةِ، وَخُصَيْبُ بْنُ عَبْدِ لَوْهَبِ الْكُوفِيِّ^(١)، وَسَفِيْدَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَدْ يَحْيَى بَقْلَان: أَشْهَدُ أَنَّهُ اخْتَلَصَ سَنَةً سَبْعًا وَتِسْعِينَ، وَتَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ. وَعَبْدُ رَزَاقِ بْنِ هَمْدَانَ عَمِيٍّ فِي آخِرِ عَمَرِهِ، وَكَانَ يَتْلُقُنُ^(٢)، وَهَدَرَمُ اخْتَلَصَ آخِرًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَنْ كَدَّ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مُحْتَجِّجٌ بِهِ فِي^(٣) «لَصَّاحِيحِينَ»، فَهُوَ مِنْهُمْ غُلِيمٌ أَنَّهُ أَخَذَ قَبْلَ لَاحْتِلَاقِهِ.



(١) كَدَّ: وَفَعِيَ فِي (ج) وَ(ص) وَ(هـ) وَخُصَيْبُ بْنُ عَبْدِ لَوْهَبٍ الْكُوفِيُّ. وَهُوَ وَفَعِيَ مِنْ لَمْبِيْعَةٍ، فَهِيَ فِي رَجَاءٍ تَكْتَبُ لِسِتَّةٍ وَلَا فِي عَرَفٍ وَوَبَهْدٍ لِاسْمِهِ، فَهِيَ رَدَّ خُصَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، فَإِنَّ لَثَقَّةَ عَمَرٍ حَقِيقَةً فِي الْآخِرِ، كَمَا فِي «تَقْرِيبِ» وَاللَّهُ أَهْمُّ.

(٢) يَتْلُقُنُ: هُوَ مَنْ يُعْرِضُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ لَدَيْهِ نَاسٌ مِنْ مَرْبُوبَاتِهِ، وَيَقْدُرُ لَهُ مِنْ رُؤْيَاكَ، فَتَقْدُرُ وَلَا يَمُوتُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعِيٌّ فَتَقْدُرُ لَشَرِّهِ نَبِيْقُهُ، فَلَا يَقْبَلُ حَسْرَتَهُ.

(٣) فِي (ج) وَفِي

فصل

في أحرف مختصرة في بيان النسخ والمنسوخ، وحكم الحديثين المختلفين ظاهراً

أما النسخ فهو رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخراً، هـ هو لمحتز في حقه، وقد قيل فيه غير ذلك، وقد أدخل فيه كثيرون أو لأكثر من المصنفين في الحديث ما ليس منه، بل هو من قسم التحصيل، أو ليس منسوخاً ولا مخصصاً، بل مؤولاً أو غير ذلك.

ثم النسخ يعرف بأمر:

منها: تصريح رسول الله ﷺ، كـ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»^(١)

ومنها: قول اصحابي، كـ: «كان آخر الأمرين ترك لوصوء من مسّت لذر»^(٢).

ومنها: ما يعرف بالكسوخ.

ومنها: ما يُعرف بالإجماع، كقتل شارب خمر في المرة أربعة؛ فإنه منسوخ، عُرف نسخه بالإجماع، والإجماع لا يُنسخ ولا يُنسخ، لكن يدل على وجود نسخ، والله أعلم.

وأما إذا تعارض حديث في الظاهر، فلا بد من لجمع بينهما، أو ترجيح أحدهما، وإنما يقوم بذلك غالباً، لأنهم لجمعون بين حديث ولفقه وأصوليين، المتمكنون في ذلك، فخواصون على المعاني الدقيقة، الراضون أنفسهم في ذلك، فمن كان بهذه الصفة لم يُشكل عليه شيء من ذلك، إلا التذرع في بعض الأحيان.

ثم المختصف قسمان:

أحدهما: يمكن الجمع بينهما، فيتعين ويجب العمل بالحديثين جميعاً، ومهما أسكن حمر كلام لشارع على وجه يكون أعم للمدلة، تعين لمصير إليه، ولا يُصار إلى نسخ مع إمكان الجمع، لأن في نسخ إخراج أحد الحديثين عن كونه مما يُعمر به، ومثل الجمع كحديث: «لا عدوى»^(٣)، مع حديث: «لا يؤرد مُعرض على مُصع»^(٤)، وجه الجمع أن الأمراض لا تُعدي بطبعها^(٥)، ولكن

(١) أخرجه مسلم: ٢٢٦٠، وأحمد: ٢٢٩٥٨ مطوّل من حديث بريدة بن حصيب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود: ١٩٢، وابن أبي شيبة: ١٨٥ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ترمذي: ٥٧٧٠، ومسلم: ٥٧٨٨، وأحمد: ٧٦٢١ مطوّل من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

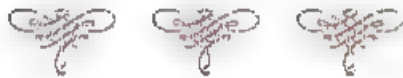
(٤) أخرجه أحمد: ٩٢٦٣، ومسلم: ٥٧٩١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقوله: «بورد مكسورة» أي لا يؤرد وريث.

وربما عني ذي بل صحبة.

(٥) في (ج) «لطبها».

جعل الله سبحانه وتعالى مخطوطتها سبباً للإعلاء، هفي في الحديث الأول ما يعتقده لجاهلية من الغدوى بطبعها، وأشد في الثاني إلى مجانية ما يحصل عنده الشبر عددًا يقضه الله تعالى وقدره وقعه

القسم الثاني: أن يتفادًا بحيث لا يمكن الجمع بوجه، فإن عدنا أحدهما نسخاً قديمًا، ولا عدنا بالراجح منهما، كالشرح بكثرة الشروء وصفاتهم وسائر وجوه لترجيح، وهي نحو خمسين وجهًا، حمها الحافظ أبو بكر الساجزي في^(١) أول كتابه «التسمع والمنسوخ»^(٢)، وقد جمعتها أن مخطوطة، ولا ضرورة إلى ذكرها هنا كرامة لتطويل، والله أعلم.



(١) في (ج) من.

(٢) لا اعتبر في النسخ والمنسوخ من لا ذكر له إجماع من ٩ وما بعده.

فصل

في معرفة الصحابي والتابعي

هذا الفصل مما يتأكد لا عتد به وتمس الحاجة إليه، فيه يعرف المتصل من امرئ.

فأم لصحابي، فكل مسم رأى رسول الله ﷺ ولو لحظاً.

هذا هو الصحيح في حدّه، وهو مذهب أحمد بن حنبل وأبي عبد الله البخاري في «صحيحه» وللمحدثين كافة.

وهذه أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى أنه من طالت صحبته له ﷺ قال لقاضي الإمام أبو بكر ابن العيّب لبِقْلَانِي^(١): لا خلافة بين أهل اللغة أن صحابي مشتق من لصحبة، جارٍ على كل من صحب غيره قليلاً أو كثيراً، يُقال: صحبه شهرٌ ويوماً وساعة، قل. وهذا يُوجب في حكم السعة إجراء هذا على من صحب لبي ﷺ ولو ساعة، هذا هو الأصل، قال: ومع هذا فقد تقرر للأمة عُرفٌ في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته وتصل لقائه، ولا يجري ذلك على من في المرم ساعة، ومشى معه خطوات، وسمع منه حديث، فوجب ألا يجري في الاستعمال، لا على من هذا حاله.

هذا كلام القاضي لمجمع على إمامته وجلالته، وفيه تقريرٌ للمذهبين، ويُستدل به على ترجيح مذهب المحدثين، فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم يتناول صحبة ساعة وأكثر، وأهل^(٢) الحديث قد نقوا الاستعمال في اشترع وعُرف على وفق اللغة، فوجب المصير إليه.

وأما التابعي، ويُقال فيه تابع: فهو من بقي صحابي. وقيل: من صحبه. كخلاف في لصحابي، والاكتفاء هنا بمجرد اللقاء أولى، نظراً إلى مقتضى اللفظين.



(١) في (ص) و(هـ) أبو طيب بياقلاي، وهو خطّ وأبو بكر اسمه محمد بن نصيب بن محمد بن جعفر نصيري ثم تخلص دي، بن السعدي، صاحب التصانيف، ومنها «تجديد القرآن» و«التفسير للقرآن»، وكان يضرب المثل بفهمه وتكلمه «توفي سنة ثمان مئة وأربع مئة. مطبوع في «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ١٩٠.

(٢) في (ص) و(هـ) صحبة ساعة، هنا كثر أهل.

فصل

جرت عادة أهل الحديث بحذف (قال) ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، وسنفي لقارئ أن يلفظ به، وإذا كان في الكتاب: (قُري على فلان، أخبرك فلان) فيقول القارئ: (قُري على فلان، قيل له: أخبرك فلان) وإذا كان فيه: (قُري على فلان، أخبرك فلان) فليقل: (قُري على فلان، قيل له: قيل: أخبرك فلان) وإذا تكررت كلمة (قال) كقوله: (حدثني صالح قال: قال لشعبي) فربهم يحذفون حذاهم في الخط، فليلفظ بهم لقارئ، فهو ترك القارئ لفظ (قال) في هذا كله فقد أخطأ، والسَّمْعُ صحيح، لتعلم بمقصود، ويكون هذا من الحذف بدلالة الحال عليه.



فصل

إذا أراد رواية الحديث بالمعنى، فإن لم يكن حبيراً بالألفاظ ومقاصدها، عدماً بما يحيل معانيها، لم يُجْزَ له لرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم، بل يتعين لفظ. وإن كان عدماً بذلك، فقلت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول لا يجوز مطلقاً. وجوزه بعضهم في غير حديث النبي ﷺ ولم يُجْزَ فيه.

وقد جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة. يجوز في الجميع إذا جُزِمَ بأنه أدى المعنى، وهذا هو الصواب الذي تقتضيه أحول الصحابة فمن بعدهم ﷺ في رويتهم القضية لوحدة بالفاظ مختلفة. ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات، أما المصنفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى.

أما إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه، فالصواب الذي قاله الجماهير: أنه يرويه على الصواب، ولا يُغَيِّرُهُ في الكتاب، بل ينه عليه حال لروية، وفي^(١) حاشية لكتاب فيقول: كذا^(٢) وقع، والصواب كذا.



(١) في (ص) و(هـ) في.

(٢) في (ع): بك.

فصل

إد روى الشيخ الحديث بإسناد، ثم أشهد إسناداً آخر، وقال عند انتهاء هذا الإسناد: مثله أو نحوه فأرد السامع أن يروي المتن بالإسناد الثاني مقتصرأ عليه، فالأظهر معه، وهو قول شعبة. وقال سفيد الثوري: يجوز بشرط أن يكون الشيخ المحدث ضابطاً متحفظاً مسيراً بين الألفاظ. وقال يحيى بن معين: يجوز ذلك في قوله: مثله، ولا يجوز في: نحوه.

قال الخطيب البغدادي: وهذا الذي قاله ابن معين بناءً على مع الرواية بالمعنى، فأتم على حوزهم فلا فرق، وكن جماعة من بعدهم يحتاطون في مثل هذا، فإذا أرادوا رواية مثل هذا، أوردوا أحدهم الإسناد الثاني ثم يقول: مثل حديث قبله مثله كذا. ثم يسوقه، ويختار الخطيب هذا^(٢)، ولا^(٣) شك في حسنه.

أم إذا ذكر الإسناد وصرفاً من المتن، ثم قال: وذكر الحديث، أو قال: وقصص الحديث، أو قال: الحديث، أو ما أشبهه، فأراد السامع أن يروي عنه الحديث بكامله، فطريقه أن يقتصر على ما ذكره الشيخ، ثم يقول: والحديث بطوله كذا. ويسوقه إلى آخره. فمن أراد أن يرويه «حالة» ولا يفعله، ذكرناه، فهو أولى بالمنع مما سبق في: (مثله) و(نحوه)، ومن^(٤) نص على منعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني^(٥) لشافعي، وأجازه أبو بكر الإسماعيلي بشرط أن يكون السامع والمستمع عارفين بذلك الحديث. وهذا الفصل مما تشتد الحاجة إلى معرفته للمعتمدين به «صحيح مسلم»، لكثرة تكرره فيه، والله أعلم.



(١) في (ج) أو أورد، وهو خطأ.

(٢) «الكفاية في علم رواية» ص ٢٣٥.

(٣) في (ج) - فلا -.

(٤) في (ج) - من -.

(٥) في (ش) - للإسماعيلي، وهو خطأ.

فصل

إذا قَدِّمَ بعض المتن على بعض ، اختصوا في جوازه بدءاً على جواز الرواية بالمعنى ، فلو جَوَّزناه
 حذراً ، ولا فلا ، ويجب أن يُقَطَّع بجوازه إن لم يكن المقدم مرتبطاً بالمؤخر ، وأما إذا قَدِّمَ المتن على
 الإسناد ، أو ذكر المتن وبعض الإسناد ، ثم ذكر باقي الإسناد متصلاً حتى وصله به ، بدأ به ؛ فهو
 حديث متصل ، والسمع صحيح ، فلو أراد من سمعه هكذا أن يُقَدِّم جميع الإسناد ، فالصحيح الذي قاله
 بعض المتقدمين لقطع بجوازه ، وقيل فيه خلاف ، كتقديم بعض المتن على بعض .



فصل

إذا درس بعض الإستاذ أو لمتس، جاز أن يكتبه من كتب غيره، ويرويّه إذا عرف صحته، وسكنت نفسه إلى أن ذلك هو لساقط، هذا هو الضوابط الذي قاله لمحققون، ولو بينه في حال الرواية فهو أوس. أمّا إذا وجد في كتابه كلمة غير مضبوطة أشكلت عليه، فإنه يجوز أن يسأل عنها بعضه به من أهل العربية وغيرهم، ويرويها على ما يُخبرونه.



فصل

إذا كان في مصادره عن رسول الله ﷺ، فأرد أن يرويه ويقول: عن النبي ﷺ، أو عكسه، فالصحيح الذي نقله حماد بن سلمة وأحمد بن حنبل وأبو بكر الخطيب، أنه جائز، لأنه لا يحتجب به هذا معنى، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: القاهر أنه لا يجوز أن جازت برواية بالمعنى، لا اختلافه^(١). ولمختار ما قدمته؛ لأنه وإن كان أصل النبي والرسول مختلفاً^(٢)، فلا اختلاف عند ولا كبس ولا شك، والله أعلم.



(١) مقدمة بن الصلاح ص ٢٢٢.

(٢) في (ج): النبي مختلف؛ دون نقطة؛ والرسول

فصل

جرت العادة لاقتصار على الزمر في (حديث)، و(أخبر)، واستمر، لاصلاح عليه من قديم لأعصار إلى زمان، وشهر ذلك بحيث لا يخفى، فيكتبون عن (حديث) (ثنا) وهي (ثنا) وتُؤو والألف، ويريد حذوه، (ثنا)؛ ويكتبون عن (أخبر)؛ (أن) ولا يحسن زيادة الباء قبل (ن) (١).

وإذا كان سحيت إسناد أو أكثر، كتبوا عند الانتقال من الإسناد إلى إسناد (ح)، وهي حاء مهمله مفردة، ولمختار أنها مأخوذة من استحوّل، تتحوّل من إسناد إلى إسناد، وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليها: (ح)، ويستمر في قراءة ما بعد.

وقيل: إنها من حدّ بين شينين: إذا خجّر، لكونها حالت بين الإسنادين، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء، وليست من الرواية.

وقيل: إنها رمز إلى قوله: (لحديث)، وأن أهل المغرب كلهم يقولون إذ وصلوا إليها: (لحديث).

وقد كتب جماعة من حذو موضع (صح)، فيشعر بألف رمز صح، وحسنت هنا كتابته (صح) لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول. ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيراً، وهي كثيرة في «صحيح مسلم»، فنبذة في «صحيح البخاري»، فيؤكد احتياج صاحب هذا الكتاب إلى معرفتها، وقد أرشدناه إلى ذلك، والله الحمد والتّعمة، وأفضل والبركة.



(١) ومن جملة من اختصر (حديث) على: (ثنا) فسرك منها حاء قصص، كما وجدنا في نصالح في خط كز من محفوظ.

لحكم وأبي عبد الرحمن شامي وشيخه أبيهقي. انظر الفتح المغيث: (١/٧/٣)

(٢) كما فعله أبيهقي وساعة من المحققين، منهم من اختصر (أخبر) على (أرب)، وفي خط جبرية لاقتصار على ما

عد موحدة والراء، فيكتب: (أرب)، ولكنه لم يشتهر. ولما سبق يقول العزلي في الفيتة:

وختصروا في قديمهم حذو شينين، فسمى «ثنا» أو «ثنا» وقسم «ثنا»

وختصروا في قديمهم حذو شينين، فسمى «ثنا» أو «ثنا» ولا يسمي «ثنا»

فصل

ليس للراوي أن يزيده في سبب غير شيخه ولا صفته على ما سمعه من شيخه، لئلا يكون كذباً على شيخه، فإن أورد تعريفه ويصاحبه وزوّل اللبس المستطرق إليه لمثابهة غيره، فطريقه أن يقول: قال: حدثني فلان، يعني ابن فلان، أو: الفلاني، أو: هو ابن فلان، أو: لفلاني، أو نحو ذلك، فهذا حائز حسن قد ستعمله الأئمة، وقد أكثر البخاري ومسلم منه في «الصحيحين» غاية الإكثار، حتى إن كثيراً من أمانيدهم يقع في الإسناد الواحد منها موضعاً أو أكثر من هذا ضرب، كقوله في أول كتاب البخاري في باب من سَلِمَ المسمون من لسانه ويده: قال أبو معاوية: حدثنا داود، هو بن أبي هند، عن عامر قال: سمعت عبد الله، هو ابن عمرو^(١).

وكقوله في كتاب مسلم في باب منع النساء من خروج إلى المسجد: حدثنا عبد الله بن مسleme: حدثنا سليمان، يعني ابن بلال، عن يحيى، وهو ابن سعيد^(٢).

ونظائره كثيرة، وإنما يقصدون بهذا الإيضاح كما ذكرنا أولاً، فإنه لو قال: حدثنا داود، أو: عبد الله، لم يُعرف من هو لكثرة المشاركين في هذا الاسم، ولا يُعرف ذلك في بعض لموطن الأشخاص والعارفون بهذه الصفة ومرتب رجال، فأوضحوه لغيرهم وخففوا عنهم مؤونة النظر ولتفتيش، وهذا لفصل نفيس يعظم الانتفاع به، فإن من لا يُعاني هذا لفن قد يتوهم أن قوله: (يعني) وقوله: (هو) زيادة لا حاجة إليها، وأن الأولى حذفها، وهذا جهن قبيح، والله أعلم



(١) البخاري يكثر الحديث ١٠. وقوله: (هو) أي هذا، هو في رواية سنن أبي داود، وكنشيه في من طريق أبي داود وقوله

(هو) بن عمرو، هو في رواية الأصبهاني

(٢) مسند: ٩٩٩

فصل

يُسْتَحَبُّ لِكِتَابِ الْحَدِيثِ إِذَا مَرَّ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَكْتُبَ: عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ تَعَالَى، أَوْ سَجْدَتُهُ
وَتَعَالَى، أَوْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، أَوْ جَلَّتْ عَظَمَتُهُ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ يَكْتُبُ عِنْدَ ذِكْرِ نَبِيِّ ﷺ:
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِكَمَانِهِمَا، لَا رَامِزاً إِلَيْهِمَا، وَلَا مُقْتَصِراً عَلَى أَحَدِهِمَا، وَكَذَلِكَ يَقُولُ فِي
الصَّحَابِيِّ: ﷺ، وَإِنْ صَحَابِيْن: ﷺ، وَكَذَلِكَ يَتَرَضَّى وَيَتَرَحَّمُ عَلَى سَائِرِ الْعِمَاءِ وَالْأَخْيَارِ، وَيَكْتُبُ
كُلَّ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَكْتُوباً فِي الْأَصْلِ لِلَّذِي يَنْقُلُ مِنْهُ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ رُيَّةً، وَإِنَّمَا هُوَ دَعَاءٌ، وَيَتَّبِعِي
لِلنَّاقِرِ أَنْ يَقْرَأَ كُلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُوراً فِي الْأَصْلِ لَنْ يَنْقُلَ مِنْهُ، وَلَا يَسَامَ مِنْ تَكَرُّرِ ذَلِكَ،
وَمَنْ أَغْفَلَ هَذَا خُرْمٌ خَيْرٌ عَظِيمٌ، وَقَوْتُ فَضلاً جَسِماً.



فصل

في ضبط جملة من الأسماء المتكررة في «صحيح البخاري ومسلم» المشتبهة

فمن ذلك :

(أبي) كله بصم الهمزة وفتح لباء وتشديد الياء إلا (أبي النعم) فإنه بهمزة ممدودة مفتوحة، ثم ياء مكسورة، ثم ياء محققة، لأنه كان لا يأكل للنعم، وقيل: لا يأكل ما ذبح على الأصنام.

ومنه: (البراء) كله مخفف الراء إلا (أبا معشر البراء) و(أبا العالية البراء) فالتشديد، وكله ممدود.

ومنه: (يزيد)^(١) كله بالمشدة من تحت والراءي إلا ثلاثة: أحدهم: (يزيد بن عبد الله بن أبي بردة) بضم لموحدة وبالراء، ولثاني: (محمد بن عرفة بن البرند) بالموحدة والراء المكسورتين - وقيل: بفتحهم - ثم نون، والثالث: (علي بن هاشم بن البريد) بفتح الموحدة وكسر الراء ثم مثناة من تحت.

ومنه: (يسار)^(٢) كله بإسار بالمشدة ثم الشين المهملة إلا (محمد بن بشر) شيوخهما، فبالموحدة ثم المعجمة، وفيهما: (ميار بن سلامة) و(أبي أبي سيار) بتقديم لسين.

ومنه: (بشر) كله بكسر الموحدة وبالشين المعجمة إلا أربعة فبالضم وبالمهملة: (عبد الله بن بشر) الصباحي، و(بشر بن سعيد)، و(بشر بن عبيد الله)، و(بشر بن مخجن) وقيل: هذا بالمعجمة.

ومنه: (بشير) كله بفتح لموحدة وكسر الشين المعجمة إلا اثنين فبالضم وفتح الشين، وهما: (بشير بن كعب) و(بشير بن يسار)، وإلا ثالث فبضم لثمثة وفتح سسين المهملة، وهو: (بشير بن عمرو)، ويقال: (أسير)، ورابعاً بضم النون وفتح المهملة، وهو: (قطن بن أسير).

ومنه: (حارثة)^(٣) كله بالحاء وبعثة إلا (جارية بن قدامة) و(بريد بن جارية) فبالجيم وبعثة.

ومنه: (جرير) كله بالجيم وراء المتكررة إلا (حريز بن عثمان) و(أبا حريز عبد الله بن الحسين) لراوي عن عكرمة، فبالحاء والزي أخراً، ويقدره (حدير) بالحاء والداد، والد عمران بن حدير وولد زيد وزياد.

(١) في (خ) يزيد وزيد.

(٢) في (خ): بشر وبشار.

(٣) في (خ): جارية وسارة.

ومنه (حارم) كله بالحاء المهملة إلا (أب معوية محمد بن حارم) فالمعجمة

ومنه: (حبيب) كله بفتح الحاء المهملة إلا (حبيب بن عدي)، و(خبيب بن عبد الرحمن)، وهو

(خَيْب)^(١) غير منسوب عن حمص بن عاصم، و(خَيْب) كَيْب بن لُزَيْر، فمضم المعجمة

ومنه: (حَبَّان) كله بفتح الحاء وبالمثناة، لا (حَبَّان^(٢) بن مُثَفَّل) وسد واسع بن حَبَّان، وجد محمد بن

يحيى بن حَبَّان، وجد حَبَّان بن واسع بن حَبَّان، وإلا (حَبَّان بن هلال) منسوب، وغير منسوب عن شعبة

ووثيب وشمس وغيرهم، فالموحدة وفتح الحاء، وإلا (حَبَّان بن المعرفة) و(حَبَّان بن عَطِيَّة) و(حَبَّان بن

موسى) منسوباً، وغير منسوب عن عبد الله هو ابن المارث، فالموحدة وكسر الحاء.

ومنه: (خواش) كله بالحاء المعجمة إلا ولد رُبَيْعٍ فالمهملة.

ومنه: (حزام) في قرين بلراي، وفي الأنصار بلراء

ومنه: (خُصَيْن) كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملة، لا (أما حصين عثمان بن عاصم) بفتح،

ولا (أب ساسان خُصَيْن بن المثلث) بالضم والثبُّ مدحجة فيه.

ومنه: (حُكَيْم) كله بفتح الحاء وكسر الكاف إلا (حُكَيْم بن عبد الله) و(زُرَيْق^(٣) بن حُكَيْم)؛ فالضم

وفتح كاف.

ومنه: (زُبَّاح) كله بالموحدة إلا (زِيَاد بن رِيح) عن أبي هريرة في أشراط الساعة^(٤)، فالمثناة عند

الأكثرين، وقوله لبخاري بلزجحين^(٥): لمثناة والموحدة.

ومنه: (زُبَيْد) بضم الزاي وفتح الموحدة ثم مثناة، وهو: (زُبَيْد بن الحارث) ليس فيهما غيره، وأم

(زُبَيْد) بضم لزاي وكسرها وبمثناة مكررة، فهو ابن لُصَّيْت، في «الموطأ»، وليس له ذكر ليهما

(١) في (ص) و(هـ): وخبيبا، يناد: وهو خبيب، وهو خصم، وسيلانك النروي في يدب المهدي عن الحديث بكن صا سمع

ص ١٢٩ أنه ليس في «المعجم» خبيب بالمعجمة، لا ثلاثة هـ - وهي خبيب بن عبد الرحمن - وخبيب بن عدي، وأبو

حبيب كية بن لوزير ومطر «لتقريب» ونسرة لنروي ص ١٠٨، وقدمية بن صلاح ص ٣٥٢

(٢) في (ص): خديب، وهو كديك في موضع نسخة الألة، وهو تصحيف

(٣) في (م) و(هـ): زريق، يتقدم لزي، قال في «لتقريب» ١٩٣٥ في حرف ز - زريق، بالتصغير، ابن حُكَيْم، كديك،

وقد في حُكَيْم لزي، وفي آية بالكبير.

(٤) مسلم: ٧٣٩٨، يوقع عنه أيضاً في كذب لإدارة: ٤٧٨٧، ٤٧٨٨، ولم يقع عنه البخاري

(٥) ذكره بخاري في «التاريخ» لكتوب: (٣/٣٥٩) بالموحدة فقط

ومنه: (الزبير) كله بضم زاي إلا (عبد الرحمن بن الزبير) الذي تزوج امرأة رفاعة، فافتح

ومنه: (زياد) كله بالياء إلا (أبو الزناد) فبالتون

ومنه: (سالم) كله بالالف، ويقدره (سالم بن زبير) يفتح زاي، و(سالم بن قتيبة)، و(سالم بن أبي النضير)، و(سالم بن عبد الرحمن)، فبحدفها.

ومنه: (سريج) بالمهملة والهمزة، (ابن يونس) و(ابن السمان)، و(أحمد بن أبي سريج) ومن عداهم بالمعجمة ولحاء.

ومنه: (سلمة) كله بفتح اللام، لا (عمرو بن سلمة) إمعة قومه، و(سبي سلمة) القبيلة من الأعرار، فبكسرها، وفي (عبد الخلق بن سلمة) الوجهان.

ومنه: (سليمان) كله بالياء إلا (سلمان الفارسي) و(بن همر) و(الأعر) و(عبد الرحمن بن سلمان) فبحدفها.

ومنه: (سلام) كله باستشديد لا (عبد الله بن سلام) الصحابي، و(محمد بن سلام) شيخ البخاري، وشدة جمعة شيخ البخاري، ونقله صاحب «المطبع» عن الأكثرين^(١)، والمختار الذي قد له لمحققون التخفيف.

ومنه: (سلم) كله بضم السين إلا (سليم بن حبان) فبفتحها.

ومنه: (شيبان) كله بالسين المعجمة ويصح ياء ثم باء، ويقدره (سنان بن أبي سنان) و(سنان بن ربيعة) و(سنان بن سلمة) و(أحمد بن سنان) و(أبو سنان ضمر) و(أله سنان)، كلهم بالمهملة بعد نون.

ومنه: (عباد) كله بانفتاح واستشديد إلا (قيس بن عباد) فبالضم والتخفيف.

ومنه: (عبادة) كله بالضم إلا (محمد بن عبادة) شيخ البخاري، فافتح.

(١) نظر، (٥٥٨، ٥)، وكتب «صاح» سنة المطبع لأبو علي صاحب الآثار فمما يتعلق من كتابه بعنوان «مسند» والمختار، ويصح مهم بعدتها في عريد الحديث «لا يفرقون» ربيع بن يوسف نعمتي سنة تسع وعشرين وخمس مئة، ووجهه على مئونة المشوق لأنوار البقاصي عظم.

ومنها: (عَبْدَةُ) كُلُّهُ بِسُكَّانِ الْبَاءِ، لَا (بِهَامِزٍ بَيْنَ عَيْنَيْهِ) وَ(نَجْدَةٍ بَيْنَ عَيْنَيْهِ) فَفِيهِمَا الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ، وَالْفَتْحُ أَشْهُرُ.

ومنها: (عُبَيْدٌ) كُلُّهُ بِالضَّمِّ.

ومنها: (عُبَيْدَةُ) كُلُّهُ بِضَمِّ الْعَيْنِ إِلَّا (لِسُلَيْمَانِي) وَ(بَنِ سَفِيَانٍ) وَ(بَنِ حَمِيدٍ) وَ(عَمْرِ بْنِ عُبَيْدَةَ) فَبِالْفَتْحِ.

ومنها: (عَقِيلٌ) كُلُّهُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ إِلَّا (عُقَيْلٌ بَنِ خَالِدٍ) وَيَأْتِي كَثِيرٌ^(١) عَنْ الرَّهْزِيِّ ظَهَرَ مَنْسُوبٌ، وَإِلَّا (يَحْيَى بَنِ عُقَيْلٍ) وَ(بَنِي عُقَيْلٍ) فَبِالضَّمِّ.

ومنها: (عُمَارَةُ) كُلُّهُ بِضَمِّ الْعَيْنِ.

ومنها: (وَاقِدٌ) كُلُّهُ بِالْقَفِّ.

وَأَمَّا الْأَلْسَابُ فَمِنْهَا:

(الْأَيْلِيُّ) كُلُّهُ بِفَتْحِ لِهْمَزَةٍ وَسُكُونِ الْمِثْنَاءِ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ (شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ الْأَيْلِيُّ) بِضَمِّ الِهْمَزَةِ وَبِالْمَوْحَدَةِ شَيْخٌ مُسْلِمٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مَنْسُوبًا.

ومنها: (الْبَصْرِيُّ) كُلُّهُ بِالْمَوْحَدَةِ مَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ نِسْبَةً إِلَى الْبَصْرَةِ، لَا (مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بَنِ لَحْدَانَ النَّضْرِيِّ) وَ(عَبْدُ الْوَاحِدِ النَّضْرِيِّ) وَ(سَلْمٌ مَوْلَى النَّضْرِيِّينَ) فَبِالْفَتْحِ.

ومنها: (النَّوْرِيُّ) كُلُّهُ بِالْمِثْنَةِ إِلَّا (أَبُ يُسَى مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ النَّوْزِيُّ) فَبِالْمِثْنَةِ فَوْقَ، رَتَشْدِيدُ نَوَاوِ الْمَفْتُوحَةِ، وَبِالزَّايِ.

ومنها: (الْجُرَيْرِيُّ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَقَفَّحَ الرَّاءُ إِلَّا (يَحْيَى بْنُ يَشْرَ) شَيْخُهُمَا، فَبِالْحَاءِ لِمَفْتُوحَةٍ.

ومنها: (الْحَارِثِيُّ) بِالْمَهْمَلَةِ وَالْمِثْلَةِ، وَيُقَارِبُهُ (سَعِيدٌ الْحَارِثِيُّ) بِالْجِيمِ وَبَعْدَ الرَّاءِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ.

ومنها: (الْحِزَامِيُّ) كُلُّهُ بِالزَّايِ^(٢)، وَقَوْلُهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي حَدِيثِ أَبِي هَيْسَرَ، كَانَ يَبِي عَلَى

(١) فِي (ج)، كَثِيرٌ أَيْ: كَثِيرٌ مِنْهُ

(٢) قَالَ بَنُ مَصْلَاحٍ فِي مَقْصِدِهِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٣٥٧ الْحَرَامِيُّ حَيْثُ وَقَعَ فِيهِ، فَهُوَ يَدْرِي عَرَبِيَّ كَلِمَتِهِ هـ وَوَجَّهَ فِي التَّفْقِيرِ وَالتَّبْسِيرِ سُورِي ص ١٠٩، ١١٠ الْحَرَامِيُّ كُلُّهُ بِالزَّايِ، قَالَ لِسَيُوطِي فِي تَشْرِيحِ سُرُورِي ٢ (٨١٧/٢) (بِسُرٍّ) الْجَهْمَةُ هـ. وَقَوْلُهُمَا خَطَأً، فَقَدْ وَقَعَ (لَحْزَمِي) - بِالزَّايِ - لَقَبَ يَرْهَبُهُ بَنُ لَمْدَرٍ نِسْبَةً إِلَى حَنْزَلِ أَحْمَدَ أَجْدَدَهُ، فِي «صَحِيحِ الْحَارِثِيِّ» فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فِي ثَلَاثِينَ مَوْضِعًا لَقَبَ بِمُغْبِرَةٍ بَنُ عَمْرِو حَمَّصٍ. وَبِمَقْعِ عَمْدَهُ (لَحْزَمِي) بِالزَّايِ، لَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُخْتَلِفُ فِي حَدِيثِ أَبِي هَيْسَرَ، وَفِي خِلَافٍ يَدِ

فلان لحزمي^(١). قيل بالري، وقيل بالراء، وقيل. (الجذامي) بالحيم، ولئلا لمعجمة.

ومنها: (السلمي) هي لأنصار يفتح لسين، وفي بني سليم بصمها.

ومنها: (الهلدي) كنه بوسكان الميم وبالدال المهملة.

فهذه ألفاظ نافعة في لمؤلف والمؤلف^(٢)، وأما لمردت فلا تحصر، وستأتي في أبوابها إن

شاء الله تعالى مبينة، وكذلك يذكر هذا المؤلف في مواضعه إن شاء الله تعالى مختصراً احتياطاً وتسهيلاً.



(١) مسلم ٧٥١٢.

(٢) المؤلفين وسماهم: هو ما يقع في خط دونه لفظ

فصل

يُكَبَّرُ في «صحيح مسلم» قوله (حدثنا فلان وفلان، كليهما عن فلان)، هكذا يقع في موضع كثيرة في أكثر الأصول: (كسيهما) بالياء، وهو مما يُستشكر من جهة العربية، وحقه أن يُقَدَّلَ: (كلاهما) بالالف، ولكن استعماله بالياء صحيح، وله وجهان: أحدهما، أن يكون مرفوعاً تأكيداً^(١) للمرفوعين قبله، ولكنه كُتِبَ بدلها لأجل الإمالة، ويُقرأ بالالف، كما كتبو، (الرؤيا) و(الرأي) بالالف والياء، ويُقرأ بالالف لا غير، والوجه الثاني أن يكون (كسيهما) منصوباً، ويُقرأ بالياء، ويكون تقديره (أعنيهما كليهما). فهذا ما يشره الله تعالى من الفصول، ونشرع الآن في المقصود.



(١) في (ج): تأكيد

[مقدمة الإمام مسلم]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج رحمه الله : « الحمد لله رب العالمين » .

الشرح:

نما بدأ بـ (الحمد لله)، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كلُّ امرئٍ بالي لا يبدأ بالحمد لله، أقطع»^(١)، وفي رواية: «الحمد لله»^(٢)، وفي رواية: «الحمد، فهو أقطع»^(٣)، وفي رواية: «أحدم»^(٤)، وفي رواية: «لا يبدأ فيه بذكر الله»^(٥)، وفي رواية: «بسم الله الرحمن الرحيم»^(٦)، روي كثر هذه في كتاب «الأربعين» للحافظ عبد القادر رحمته الله^(٧) بسند صحيح من صاحبه الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن سالم الأنباري عنه، ورويناه فيه أيضاً من رواية كعب بن مالك رضي الله عنه^(٨)، والمشهور رواية أبي هريرة، وهذا الحديث حسن، رواه أبو داود وابن ماجه في «سننهما»^(٩)، ورواه

(١) أخرجه البيهقي: (٢٠٨/٣)

(٢) أخرجه نسائي في «الكبرى» ١٠٢٥٥

(٣) أخرجه ابن ماجه: ١٨٩٤

(٤) أخرجه أبو داود: ٤٨٤١ بلفظ: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله» فهو أحدم.

(٥) أخرجه الدررقي: ٨٨٤ بلفظ: «لا يبدأ فيه بذكر الله، فهو أقطع».

(٦) أخرجه الخطيب لبغداد في «مجمع الأخلاق» لروى كتاب «مجمع» ١٢١٠ بلفظ: «بسم الله الرحمن الرحيم، فهو أقطع»

(٧) هو الإمام الحافظ محدث الجيرة أبو محمد عبد القادر بن عبد الله بن عبد الله بن محمد بن أبي بكرة من بلاد سجيرة بينها وبين حران ستة فراسخ - لمحتلي توفي بصرى سنة اثني عشرة ومئة هـ، وله مسند يسمونه بمئة، نظر لاسير أعلام النبلاء، ٤، (٢٢/٧١)

(٨) أخرجه بصري في «المعجم الكبير» ١٦٩، (١٤١) بسند، «كل امرئٍ بالي لا يبدأ فيه بالحمد، أقطع أو أحدم».

(٩) أبو داود: ٤٨٤١ وابن ماجه: ١٨٩٤، وهو في «مسند أحمد»: ٨٧١٢

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَعَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ

التَّسْلِيمُ فِي كِتَابِهِ «عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»^(١)، وَرَوَى مُوصُولًا وَمُرْسَلًا^(٢)، وَرَوَاةُ الْمَوْصُولِ بِسَدِّهَا جَيِّدٌ وَمَعْنَى «أَقْطَعُ» قَلْبُ الرُّكَّةِ، وَكَذَلِكَ «أَحْذَمُ» بِالْحِيمِ وَالذَّاءُ الْمَعْجَمَةُ، وَيُقَالُ مِنْهُ: حَذِمَ بِكَسْرِ الدَّالِ، يَحْذِمُ بِفَتْحِهَا، وَاللَّهُ أَهْلَمُ.

وَأَوَّلُ حَذَرٍ عِنْدَ الْحَدِيثِ مِنْ أَصْحَابِ التَّفْسِيرِ وَالْأَصُولِ وَغَيْرِهِمْ، أَنَّ (لَعَنَ) اسْمٌ لِمُخْتَوَقَاتٍ كُلِّهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال مسلم رحمه الله: (وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين).

الشرح:

هذا الذي فعده من ذكره الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بعد الحَمْدِلة هو عِدَّةٌ لِعَمَلِهِ ﷺ، وَرَوَيْنِ بِإِسْنَادَيْنِ الصَّحِيحِ لِمَشْهُورٍ مِنْ «رِسَالَةِ الشَّافِعِيِّ»، عَنْ الشَّافِعِيِّ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ بَنِي أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾^(١)، قَالُوا: لَا أَذْكُرُ إِلَّا ذُكِّرْتُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ^(٢)، وَرَوَيْنِ هَذَا التَّفْسِيرَ مَرْفُوعًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ جَبْرِيلَ، عَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(٣).

ثُمَّ إِنَّهُ يُنْكَرُ عَلَى مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كَوْنَهُ اقْتَصَرَ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دُونَ التَّسْلِيمِ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ جَمِيعًا، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٤)، فَكَانَ يَسْفِي أَنْ يَقُولَ: وَصَلَّى اللَّهُ وَبِسْمِ اللَّهِ عَلَى مُحَمَّدٍ

فَلِإِنْ قَبِلَ. فَقَدْ جَاءَتْ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ غَيْرَ مَقْرُونَةٍ بِالتَّسْلِيمِ، وَذَلِكَ فِي آخِرِ التَّشَهُّدِ فِي الصَّلَوَاتِ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ إِسْلَامًا يُقَدِّمُ قَبْلَ الصَّلَاةِ فِي كَدَمَاتِ التَّشَهُّدِ، وَهُوَ قَوْلُهُ سَلَامٌ عَيْثُ أَيُّ النَّبِيِّ

(١) برقم: ٤٩٤

(٢) تقدم تحريجه موصولًا، وأخرجه عن إلهوي مرسلًا، مسالي في «الكبرى» ١٠٢٥٧، ١٠٢٥٨

(٣) «لرسالة» ص ١٣

(٤) أخرجه أبو يعنى: ١٣٨٠، والهيتمي (٢٤/٤٩٤)، وابن حبان ٣٣٨٢ من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.

ورحمته لله وبركاته، ولهذا قالت الصَّحابة رضي الله عنهم : يا رسول الله، قد علمنا السلام، فكيف نصلي عليك؟
حديث^(١) وقد نصَّ لعنهم - أو من نصَّ منهم - على كراهة الإقتصار على الصلاة عليه رضي الله عنه من غير
تسليم، والله أعلم.

وقد يُكره على مسلم رحمه الله في هذا الكلام شيء آخر، وهو قوله: (وعلى جميع الأنبياء
والمرسلين)، فيقال: إذ ذَكَرَ الأنبياء لا يبقى لذكر المرسلين وجه، لدخولهم في الأنبياء، فإنَّ الرسوب
نبيٌّ وزبدة.

ولكن هذا لإنكار ضعيف، ويُجاب عنه بجوابين:

أحدهما: أنَّ هذا شائع، وهو أنَّ يُذكر العلم ثم اخبر تنويعاً بشأنه، وتعظيماً لأمره، وتفخيماً
لحالهِ، وقد جاء في القرآن العزيز آيات كريمات كثيرات من هذا، مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّنَبِيِّ
وَلِكُلِّ فَجٍّ مُّجْتَبِيٍّ وَسُلَيْمَانَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَآدَمَ الْأَوَّلَ وَالنَّبِيَّ الْكَافِرَ﴾ سورة ٢٨، وقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ أَحَدًا مِنَ الْفِتَنِ مِثْلَهُمْ وَمَنْ
فُوجٍ فَنَرْهِمَ وَنُؤَيِّدُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ سورة ٧، وغير ذلك من الآيات الكريمات، وقد جاء أيضاً عكسُ هذا،
وهو ذكر العلم بعد الخاص، قال الله تعالى حكايةً عن نوح عليه السلام: ﴿كَذَّبَ أَغْوِيٌّ وَيُولَدُ وَلَمَّا دَخَلَ
بَنِي إِسْرَءِيلَ بُرْءً وَنُؤَيِّدُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ سورة ٢٨، فإِنْ ادَّعى متكلف أنه عن المؤمنين غير من تقدّم ذكره، فلا
يُلتفت إليه.

الجواب الثاني: أنَّ قوله: (لمرسلين) أعمُّ من جهة أخرى، وهو أنه يتناول جميع رسل الله سبحانه
وتعالى من آدميين واسملائكة، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَلِي مِنْ أَلَمَلِكِكُمْ رُسُلًا وَمِنْ نَّبِيِّينَ﴾
[الصحيح ٧٥] ولا يُسمَّى لَمَلَكٌ نبياً، فحصل بقوله: (والمرسلين) فائدة لم تكن حاصلةً بقوله: (النبيين)،
والله أعلم.

ومُنَى نبي محمد عليه السلام محمداً، لكثرة خصاله لمحمودة، كذا قاله ابن فارس^(٢) وغيره من أهل اللغة،
قالوا: ويقال لكل كثير الخصب الحميمة: محمدٌ ومحمود، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري ٢٣٥٧، ومسلم: ٩٠٨، وأحمد: ١٨١٠٥ من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه

وأخرجه أيضاً مسلم: ٩٠٧، وأحمد: ١٧٠٧٢ من حديث أبي مسعود عقبة بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) في «مجموع اللغة»: ص ٢٥١

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّكَ - بِرَحْمَتِكَ اللَّهُ - بِخَوْفِي خَالِقْتُ ذَكَرْتُ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعَرُّفِ حُمْلَةِ
الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ
وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُوفِ الْأَشْيَاءِ، بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا تُقَالُ،
وَدَلَّ وَأَهْلُ الْعِلْمِ فِيهَا يَتَنَّهُمْ، فَأَرَدْتُ - أَرْشِدَكَ اللَّهُ - أَنْ تُوقِفَ عَلَى حُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُخَصَّصَةً،
وَسَأَلْتَنِي أَنْ أَلْخَصَّهَا لَكَ فِي التَّالِيفِ بِلَا تَكَرَّارٍ بَكْثُرٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ - رَغِمَتْ - مِمَّا يَشْعَلُكَ عَمَّا لَهُ

قال مسلم رحمه الله: (ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف أخبار المأثورة عن
رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه).

الشرح:

قال النبي وغيره من أهل اللغة: الفحص: شدة لصب والبحث عن الشيء، يقال: فحَصْتُ
الشيء وفَحَصْتُ وفتَحَصْتُ، بمعنى واحد. وقوله: (المأثورة)، أي: المقولة المذكورة، يقال: أُنْزِلَتْ
لحديث. إذا نُسِئَتْ عن غيرك، والله أعلم. وقوله: (في سنن الدين وأحكامه) هو من قبيل ما قدَّمناه من
وكر المعام بعد المخصص، فإنَّ السُّنن من أحكام الدين.

قال مسلم رحمه الله: (فأردت - أُرشدك الله - أن تُوقِفَ على حُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُخَصَّصَةً، وسألتني أن
أَلْخَصَّهَا لَكَ فِي التَّالِيفِ بِلَا تَكَرَّارٍ بَكْثُرٍ. فَإِنَّ ذَلِكَ - رَغِمَتْ - مِمَّا يَشْعَلُكَ)

الشرح:

قوله: (تُوقِفَ) ضمه بفتح لو او وتشديد باف، ولو قرئ بسكون الـ ووتخفيف لـ، لكان
صحيحاً. وقوله: (مؤلفة)، أي: مجموعة. وقوله: (مُخَصَّصَةً)، أي: مجتمعة كلها. وقوله:
(أَلْخَصَّهَا)، أي: أبسطها. وقوله: (فإنَّ ذلك، رَغِمَتْ)، أي: قلت، وقد كثر (الرغم) بمعنى القول، وفي
حديث عن النبي ﷺ "زعم جبريل^(١)"، وفي حديث فيصم بن ثعبنة^(٢)، "زعم رسولك^(٣)". وقد

(١) في (ج): وقد

(٢) أخرجه البيهقي: ٦٧٨، وابن أبي عمير في: لأحد وبحثني: ١٨٧٢ من حديث أبي قتادة^(١) قال: قدم رجل
فقال: يا رسول الله: أُرِيْتُ ما قُتِلَ في سبيل الله، أين؟ قال: في سبيل الله، ما سبيل الله؟ قال: سبيل الله
مديرة، فأبى في لجمته ثم سكت وركب به يرس حسه، ثم قال: أين؟ قال: في سبيل الله، ما سبيل الله؟ قال: سبيل الله
دين، فإنه مأثورة، كذلك زعم جبريل^(٢).

وأخرجه عيسى: ٤٨٨١، وأحمد: ٢٧٥٥٥، يلفظ: أفول حريق عليه: السلام، قال في: ثمت، يذهب: الزعم جبريل.

(٣) أخرجه مسلم: ١٠٢، وأحمد: ١٢٤٥٧ من حديث أبي هريرة^(١).

فَصَلَّتْ مِنَ التَّغَهُمُ فِيهَا، وَلَا اسْتَبَاطَ مِنْهَا، وَلِلَّذِي سَأَلَتْ - أَكْرَمَكَ اللَّهُ - حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَدْبِيرِهِ، وَمَا تَوَوَّلَ بِهِ ^(١) الْحُلْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَاقِبَةُ مَحْمُودَةٍ، وَمَنْعَةُ مَوْجُودَةٍ، وَصُنْتُ - حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ - أَنْ لَوْ عَزِمَ لِي عَلَيْهِ، وَقُضِيَ لِي تَمَامُهُ، كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِنِّيَ خَاصَّةٌ، قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ، لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِذِكْرِهَا الْوَصْفُ، إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ ذَلِكَ أَنَّ ضَبْطَ الْقَلِيلِ مِنْ هَذَا الشَّانِ وَإِتْقَانَهُ، أَيْسَرُ عَلَى الْمَرْءِ مِنْ مُعَالَجَةِ الْكَثِيرِ مِنْهُ، وَلَا سِيَّما عِنْدَ مَنْ لَا تَمَيِّزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ.

أكثر سببويه في كتابه لمشهور من قوله: (زعم الخليل ^(١) كذا) في أشياء يرتضيها سببويه، فمعنى (زعم) في كل هذا، (قد).

وقوله: (يَشْتَكُّكَ) هو بفتح الياء، هذه اللغة الفصيحة المشهورة التي جاء بها القرآن لعريز، قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا أَهْلَ الْبَيْتِ أَذْهَبَتْهَا أَشْقَىٰ يَشْفَعُ بِنْتُهُ بِضْعَ أَلْفٍ ^(٢)﴾

قال مسلم رحمه الله: (وللذي سألت، أكرمك الله) إلى قوله: (عاقبة محمودة)، فقوله (بذي) هو بكسر اللام، وهو خبر (عاقبة)، وإنما صبطته - وإن كان ظاهراً - لأنه مما يُغْنِطُ فيه ويُصَحِّفُ، وقد رأيت ذلك غير مرة.

قال مسلم رحمه الله: (وظننت - حين سألتني تجشمت ذلك - أن لو عزم لي عليه، وقضى لي تمامه، كان أول من يصيبه نفع ذلك إني)

الشرح:

قوله: (تَجَشُّمَ ذَلِكَ)، أي: تَكَلُّفَهُ ^(٣) واستزَامَ مشقته. وقوله: (عزم) هو بصمّ العين، وهذا اللفظ مما اعتنى بشرحه من حيث إنه لا يجوز أن يُراد بالعزم هنا حقيقته لمتبذرة إلى الأهم، وهو حصول خاطر في الذهن لم يكن، فهذا مُحَالٌ في حق الله تعالى، واختصت في مراده هنا، فقيل، معناه، لو سئل لي سبيل العزم، أو تخليق لي قدرة عليه.

(١) هي (سحرة) به.

(٢) هو محب من حمد عمر بن عبد الرحمن، بصري، صاحب لغوية، ومنشور عن عروض، ومثل سببويه، به

كتاب ٩٥، وقد منعه بضع وستين ومئة، وتوفي سنة ثلث وسبعين

(٣) أي، صبح (شعر)

(٤) أي، تكلّف

لَا بَأْنَ يُوقَّعُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ

قِلَادٌ كَذَ الْأَمْرِ فِي هَذَا كَمَا وَصَفْنَا، فَالْقَصْدُ مِنْهُ إِلَى الصَّحِيحِ الْقَبِيلِ أَوْلَى بِهِمْ مِنْ زُودِ السَّقِيمِ، وَتَمَّ يُرْجَى تَعْضُ الْمَنْفَعَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَجَمْعِ الْمُكَرَّرَاتِ لِخَاصَّةِ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ رُزِقَ فِيهِ تَعْضُ الشَّقِيقِ، وَالْمَعْرِفَةُ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ، فَذَلِكَ إِذْ شَاءَ اللَّهُ يَهْجُمُ بِمَا أُوتِيَ مِنْ دَيْشٍ عَلَى الْمَعْرِفَةِ فِي الْأَشْيَاءِ كَمَا رُوِيَ عَنْهُ وَأَمَّا عَوَامُّ النَّاسِ الَّذِينَ هُمْ بِخِلَافِ

وقيل: العزم هنا بمعنى الإرادة، فإنَّ القصد والعزم والإرادة ولها متقاربات. فيقدم بعضها ثمَّ بعض، فعسى هذا معناه: لو أراد الله ذلك لي. وقد نقل الأزهري وجماعة غيره أنَّ العرب تقول: تَوَكَّلْ اللَّهُ بِحِفْظِهِ، قَالُوا: وَتَفْسِيرُهُ: قَصْدَكَ اللَّهُ بِحِفْظِهِ^(١).

وقيل: معناه: لو أُلْزِمْتُ ذَلِكَ فَوَيْلٌ الْعَزِيمَةِ بِمَعْنَى لُزُومٍ، وَمِنْهُ قَوْلُ أُمِّ عَصِيَّةَ رضي الله عنها نَهَيْتُ عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمَ عَلَيْنَا^(٢)، أَيْ: لَمْ تُلْزَمْ التَّرَكُّ، وَفِي الْحَدِيثِ لِأَخِي: يُرْغَسُنَا فِي قِيَامٍ رَسَدْنَا مِنْ غَيْرِ عَرِيمَةٍ^(٣)، أَيْ: مِنْ غَيْرِ إِزْمٍ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَقْهَاءِ: تَرَكُّ الصَّلَاةِ فِي رَمَنٍ حَيْضٍ عَرِيمَةٌ، أَيْ: وَاجِبٌ عَلَى الْمَرْأَةِ، لَا زَمَّ لَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: (كَانَ أَوَّلُ) هُوَ بَرَفَعِ (أَوَّلُ) عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ (كَانَ).

قال مسلم رحمه الله: (لَا بَأْنَ يُوقَّعُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ)^(٤). قوله: (يُوقَّعُ) هُوَ بِتَشْدِيدِ الْقَافِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقْرَأَ بِتَخْفِيفِ الْقَافِ، خِلَافَ مَا قَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: (تُوقَّفُ عَلَى جَمْعِهَا)، لِأَنَّ اللَّغَةَ نَفْصِيحَةً لِمَشْهُورَةٍ وَقَفَتْ فَلَانٌ عَلَى كَذَا، فَلَوْ كَانَ مُخَفَّفًا لَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ: بَأْنَ يُوقَّعُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال مسلم رحمه الله: (جَمْلَةٌ ذَلِكَ أَنَّ ضَبْطَ الْقَلِيلِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَإِتْقَانَهُ، أَيْسَرُ عَلَى الْحَرَمِ مِنْ مُعَالَجَةِ الْكَثْرِ)، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: (وَأَسَا يُرْجَى تَعْضُ الْمَنْفَعَةِ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ وَجَمْعِ الْمُكَرَّرَاتِ، لِخَاصَّةِ مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ رُزِقَ فِيهِ تَعْضُ الشَّقِيقِ، وَالْمَعْرِفَةُ بِأَسْبَابِهِ وَعِلَلِهِ، فَذَلِكَ^(٥) إِنْ شَاءَ اللَّهُ لِعَالِي يَهْجُمُ بِمَا أُوتِيَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْفَائِزَةِ).

(١) انظر التهذيب للشافعي: (٣٩٩/١٥)

(٢) أخرجه شيعري: ١٢٧٨، ومسلم: ٢١٦٧، وأحمد: ٢٧٣٠٣

(٣) أخرجه مسلم: ١٧٨٥، وأحمد: ٧٧٨٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) كذا وقع كلام مسلم عند لوري مع مقدمة على ما سيأتي وهو قوله: جملة ذلك أن... وهو في الصحيح مسلم مؤخر عنه، وسبقت الإشارة إلى ذلك في مقدمة التحقيق.

(٥) في (ج). مست هو

مَعْنَى الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ الثَّقَافَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَلَا مَعْنَى لَهُمْ فِي طَلَبِ الْكَثِيرِ، وَقَدْ عَجَزُوا عَنْ مَعْرِفَةِ الْقَلِيلِ ١٠

الشرح:

قوله: (يَهْجُمُ) هو بفتح لاء وكسر لجيم، هكذا صبهه، وكذا هو في نسخ بلاد وأصولها، وذكر لقاضي عيصر رحمه الله أنه روي كما، وروى: (يَهْجُمُ) بنون بعد الاء، قال: ومعنى (يَهْجُمُ) يقع عليها ويبلغ إليها ويدل ثغيتها منها قال بن دُرَيْد: انهجم لخبء إذا وقع، والله أعلم^(١).

وحاصل هذا الكلام لذي ذكره مسم أن المراد من عدم لحديث تحقيق معاني المتن، وتحقيق علم الاسناد والعلل. والعلّة: عبارة عن معنى في حديث خفي يقتضي ضعف الحديث، مع أن ظاهره سلامة منه. وتكون لعلّة نادرة في المتن، وتارة في الإسناد، وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الإسماع ولا الكتابة، بل الاعتناء بتحقيقه، والبحث عن حفي معاني المتن والأسناد، وإفكار في ذلك، ودوم الاعتناء به، ومراجعة أهل لمعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقيد^(٢) من حصل من فائسه وغيره، فيحفظها الطيب بقلبه، ويقيد بالكتابة، ثم يُدِيمُ مصالعة ما يكتبه، ويتحرى استحقاق فيما يكتبه ويثبت فيه، فإنه فيما بعد ذلك بفسير معتيد عليه، ويذاكر بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن، سواء كان مثله في المرتبة أو فوقه أو تحته، فإن بالملذكرة يثبت المحفوظ ويتحرر ويتأكد ويتقرر ويزداد بحسب كثرة المذاكرة، ومذاكرة حاذق في الفن ساعة أنفع من المصالعة والحفظ ساعة، بل أياً ما، وليكن في مذكراته متعرباً لأنصاف، قصداً لاستفادة أو لإفادة، غير مترفع على صاحبه بقلبه ولا بكلامه ولا بغير ذلك من حاله، مخاطباً له بعبارة لجميدة للينة، فبهذا يُثْمِي^(٣) علمه، وتزكو محفوظاته، والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله: (وقد عجزوا عن معرفة القليل) يقال: عَجَزَ يفتح الجيم، يُعْجِزُ يكسره، هذه هي البعة لفصيحة مشهورة، وبها جاء لقرآن العزيز في قوله تعالى: ﴿يَلُوتَى أَهْلَ عَجْرَتٍ﴾ [البقرة ٢٥١]، ويقال: عَجِزَ يُعْجِرُ، بكسره في الماضي، وفتحه في المضارع، حكاه الأصمعي وغيره، والعجز في كلام العرب ألا يقدر على ما يريد، وأما عجز وضجر.

(١) الجمهرة معناه: (١) ٤٩٦، وإكمال معجمه (١) ٨٩.

(٢) في (ج) وتقدير، وهو خطأ.

(٣) في (ج) تصحيح لميرزا (نهي) بمعنى شيء يثمي، من يثمر في كثير، وفي لغة يثمر مؤثراً.

ثُمَّ إِنَّ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - مُتَّبِعُونَ فِي تَحْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيهِمْ عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ، وَهُوَ أَنَّ نَعْمَهُ إِلَى جُمْلَةٍ مَا أُسْنِدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتُسَبِّحُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ - عَلَى غَيْرِ تَكَرُّارٍ - إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَعْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعْنَى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى حَنْبٍ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةِ تَكُونُ هُنَاكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّيْدَ فِي الْحَدِيثِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍ. فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْتَ مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَضَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ حُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أُمِكنَ وَلَكِنْ

قوله: (على شريطة) يعني شرطاً، قال أهل اللغة: الشَّرْطُ والشَّرِيطَةُ لغتان بمعنى، وجمع الشرط: شُرُوطٌ، وجمع الشَّرِيطَةُ: شَرَطَاتٌ، وقد شرط عليه كذا يَشْرُطُهُ ويشْرُطُهُ، بكسر الراء وضمها، لغتان، وكذلك اشترط عليه، والله أعلم.

قوله: (نعمته إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فتسببها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات)

قوله: (جملة ما أسند) يعني جملة غالبية ظاهرة، وليس المراد جميع الأخبار لمُسْنَدَةٍ، فقد علمت أنه لم يذكر لجميع ولا الصف، وقد قال: ليس كل حديث صحيح وضعته ههنا^(١).

وقوله: (عسى ثلاث طبقات) لطيفة: هم القوم المشاهيرون من أهل العصر، وقد قُتِبَ في الفصول لحلاف في مراده بـ (ثلاثة أقسام)، وهل ذكروها كلها أم لا^(٢).

وقوله: (على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستعنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى حنبٍ إسنادٍ، لعلَّ تكون هناك، لأنَّ المعنى لَرَأَى في الحديث لمحتاج إليه يقوم مقام حديث تامٍّ. فلا بُدَّ من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يُفَضَّلَ ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن).

الشرح:

قوله: (أو إسناد يقع) هو مرفوع معطوف على قوله: (موضع)، وقوله: (المحتاج إليه) هو منصوب (المحتاج) صفة لـ (المعنى).

(١) قوله لإمام مسلم يؤثر الحديث ٩١٥ عند من عن عدم وضع حديث في هجرة ﷺ - وهو قوله ﷺ: "أورد مر"

فانصتوا" - في الصحيحين ١١٥٠ - فأجابهم بوجه الكلام.

(٢) انظر ص ٥٢ وما بعدها من هذا الجزء

تَفْصِيلَهُ رَبُّمَا عَسَرَ مِنْ جُمُوعِهِ، فإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمَ. فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ
إِعَادَتِهِ بِجُمُوعِهِ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ، فَلَا نَتَوَلَّى فَعْنَهُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ٧
فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْغُيُوبِ

وَأَمَّا الْإِحْتِصَارُ، فَهُوَ يَجُوزُ لِمَقْظَدٍ مَعَ اسْتِيفَاءِ لِمَعْنَى، وَقِيلَ: رَدُّ الْكَلَامِ الْكَثِيرِ إِلَى قَلِيلٍ فِيهِ مَعْنَى
الْكَثِيرِ. سَمِيَ اخْتِصَارًا لِاجْتِمَاعِهِ، وَمِنْهُ لَوْ اخْتَصَرَهُ وَخَفَضَهُ لِلْإِنْسَانِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَوْ أَنْ يُقْصَرَ ذَلِكَ لِمَعْنَى مِنْ جُمْلَةٍ أَحَدِيثٍ) فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ خْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا، وَهِيَ
رَوِيَّةُ بَعْضِ الْحَدِيثِ، فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ مطلقاً بَدْعٌ عَنِ مَنَعَ رَوَايَةِ بِالْمَعْنَى، وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ وَبِإِجْرَاءِ
الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى إِذَا لَمْ يَكُنْ رَوَاهُ أَوْ غَيْرُهُ بِتَمَامِهِ قَبْلَ هَذَا، وَجَوَّزَهُ جَمَاعَةٌ مطلقاً، وَنَسَبَهُ الْقَاضِي
عِيَّاضٌ إِلَى مَسْئَلَةٍ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمْعُ هَيْئُ وَاسْمُ حَقِيقَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَلَفْقَةٍ
وَالْأَصُولُ لِمُتَفَصِّلٍ، وَجَوَّزَ ذَلِكَ مِنْ الْعِدَارِ إِذَا كَانَ تَرْكُهُ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِمَا رَوَاهُ، بِحَيْثُ لَا يَحْتَلُّ
لِيَدِّ، وَلَا تَخْتَلِفُ لِدَّلَالَةِ تَرْكِهِ، سَوَاءً جَوَّزَ الرُّوَايَةَ بِالْمَعْنَى أَمْ لَا، وَسَوَاءً رَوَاهُ قَبْلُ أَمْ لَا، هَذَا
إِنْ رَتَبْتَ مَرْتَبَهُ عَنِ الثَّقَمَةِ، فَأَمَّا مَنْ رَوَاهُ ثُمَّ حَافِظَ رَوَاهُ ثَنِيًّا نَقْصاً أَوْ يَتَّبِعُهُمْ زِيَادَةً أَوَّلًا، أَوْ
سَبَبًا لِعَمَلٍ وَقَلْبًا صَبْغًا ثَنِيًّا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّقْصِيرُ ثَنِيًّا وَلَا ابْتِدَاءً إِنْ كَانَ قَدْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَدَاوُهُ وَأَمَّا
تَقْصِيرُ الْمُصَنِّفِ الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ فِي الْأَبْوَابِ، فَهُوَ بِإِجْرَاءِ أَوَّلَى، بَلْ يَبْعُدُ صَرْدُ الْخِلَافِ فِيهِ، وَقَدْ
اسْتَمَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ الْأُئِمَّةِ لِحِفَاطِ الْجَنَّةِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الْعَمَلِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ
مَسْئَلَةٍ: (أَوْ أَنْ يُقْصَرَ ذَلِكَ لِمَعْنَى) إِلَى آخِرِهِ.

وقوله: (إِذَا أَمَكُنْ) بِمَعْنَى إِذَا وَجَدَ الشَّرْطَ الَّذِي ذَكَرَهُ عَلَى مَذْهَبِ جَمْعٍ مِنْ لِمُتَفَصِّلٍ.

وقوله (وَلَكِنْ تَفْصِيلَهُ رَبُّمَا عَسَرَ مِنْ جُمُوعِهِ، فإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمَ) مَعْنَاهُ ذَكَرْنَا أَنَّهُ
لَا يُفْصَلُ إِلَّا مَا لَيْسَ مُرْتَبِطًا بِبَاقِي، وَقَدْ يَعْسُرُ هَذَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، فَيَكُونُ كُنْهُ مُرْتَبِطًا بِبَاقِي،
أَوْ يُشْتَكُّ فِي ارْتِنَاطِهِ، فَهِيَ هَذِهِ لِحَاظَةِ يَتَعَيَّنُ ذِكْرُهُ بِتَمَامِهِ وَهَيْئَتِهِ، لِيَكُونَ أَسْلَمَ. مَخَافَةَ أَنْ يَخْطَأَ
وَالزُّكْلُ، وَبِاللَّهِ أَحْسَنُ.

قَالَ مَسْئَلَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْغُيُوبِ

مِنْ غَيْرِهِ وَأَنْقَى، مِنْ أَنْ يَكُونَ دَقُّوهُ أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَتُقْبَلُ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رَوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَحْلِيظٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ لِمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ.

من ظيورها وألقى، مِنْ أَنْ يَكُونَ دَقُّوهُ أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَتُقْبَلُ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رَوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَحْلِيظٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ.

الشرح:

أَمَّا قَوْلُهُ: (تَوَخَّيْ)، فمعناه: نقصِدْ، يقال: تَوَخَّيْ وَتَأَخَّيْ وَتَحَرَّيْ وَقَصِدْ، بِمَعْنَى وَحِدٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ (وَأَنْقَى)، فهو بالنون والفاء، وهو معطوف على قوله: (أَسْلَمَ)، وَهَذَا تَمُّ الْحِكَامِ، ثُمَّ بَتْدَأُ بَيَانِ كَوْنِهَا أَسْلَمَ وَأَنْقَى، فَقَالَ: (مِنْ أَنْ يَكُونَ دَقُّوهُ أَهْلُ اسْتِقَامَةٍ)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَفْظَةَ (مِنْ) هِيَ لِمُتَعَمِّلٍ، فَقَدْ قَرَأَ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ سَوَّاحِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيُّ فِي كِتَابِهِ «الشرح الممتع»^(١) فِي بَابِ الْمَفْعُولِ لَهُ عِلْمُ أَنَّ (بَاءَ) تَقَوْمٍ مَقْدَمُ (اللام)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُظَاهِرُ مِنَّ الدَّوْسِ هَذُو حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَقَتْ﴾ ٦ - ١٠، وَكَذَلِكَ (مِنْ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [سَمَاءُ ٣٢]، وَقَدْ أَبُو الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَلَايَا مِنَّ أَنْفُسِهِمْ﴾ [سَمَاءُ ٢٦٥]: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّعَمُّلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (لَمْ يُوجَدْ فِي رَوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَحْلِيظٌ فَاحِشٌ)، فَتَصْرِيحٌ مِنْهُ بِمَا قُلْنَا لِأَكْثَرِ مَنْ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَلَفْظُهُ لَا أَصُولُ أَنَّ ضَبْطَ الرَّوْيِ يُعْرَفُ بِأَنْ تَكُونَ رَوَايَتُهُ عَالِيًّا كَمَا رَوَى الثَّقَاتُ، لَا تَخَالَفُهُمْ لَا لَدَرْ، فَإِنْ كَانَتْ مُخَالَفَتُهُ دَارَةً لَمْ يُحْضَرْ ذَلِكَ بِضَبْطِهِ، سِوَايَ حُجَّتِهِ بِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَارَ مِنْهُ، وَإِنْ كَثُرَتْ مُخَالَفَتُهُ حَتَّى صَبْطُهُ وَسِوَايَ حُجَّتِهِ بِرَوَايَتِهِ، وَكَذَلِكَ التَّحْلِيظُ فِي رَوَايَتِهِ وَاضْطِرَابُهَا، بِنَ تَدَّرَ لَمْ يُضَرَّ، وَمِنْ كَثُرِ رَوَايَتِهِ.

وقوله: (كَمَا قَدْ عُثِرَ) هُوَ بِضَمٍّ لَعِينٍ وَكَسْرِ مِثْلَتِهِ، أَيُّ: طُبِعَ، مِنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ عَثَرَ عَلَى أَنَّهُمْ اسْتَحَقَّ إِسْمًا﴾ [مَاءُ ١٠٧]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) مات أبو القاسم سنة ست وخمسين وأربع مئة وقد حوَّرَ التَّمَامَ، وَكَتَبَهُ هَذَا شَرْحُ فِيهِ «الشرح» لِأَبِي جَبِي. بَصْرَ السَّعْدَةِ لَوْدَةُ ١٢٠/٢١

(٢) انظر إسماعيل ما مرَّ بِهِ لِرَحْمَتِهِ: (١١٢/١ - ١١٣)، وَقَدْ طُبِعَ بِاسْمِ الْآخَرِ، وَهُوَ: «المتن» فِي إِعْرَابِ «تَقْرَأُ» وَأَبُو الْبَقَاءِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ، مَكِّيٌّ، ثُمَّ لَبَّيْهُ فِي الْقُسُورِ بِمَكِّيٍّ، وَبَدَأَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسِينَ مِائَةً لِعَرَابِ الْقُرْآنِ وَالْإِعْرَابِ بِحَدِيثٍ وَغَيْرِهَا مِنْ مَكْتَبَةِ مَدِينَةِ بَيْتِ حُضْرَةِ وَصِيَّةِ مَدِينَةِ الْقُرْآنِ

فَإِذَا نَحْنُ تَقْصِيصُ أَحْبَارَ هَذَا الصُّفِّ مِنَ النَّاسِ، أَتُبَغِّثُهَا أَحْبَارًا يَفْعُ فِي أَسَانِيدِهَا بَعْضُ مَنْ
لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْحَفِظِ وَالْإِتْقَانِ كَالصُّنْفِ الْمُقَدِّمِ قَبْلَهُمْ. عَلَى أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا يَمَّا وَصَفَتْ
دُونَهُمْ، فَإِنَّ اسْمَ السُّنَنِ وَالصَّدْقِ وَتَعَدِّي الْعِلْمِ يَسْمُوهُمْ. كَعَطَاءِ بْنِ السَّيِّبِ، وَزَيْدِ بْنِ
أَبِي زَيْدٍ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَأَضْرَابِهِمْ مِنْ حُمَالِ الْأَثَرِ وَتَقْدِيرِ الْأَحْبَارِ.

قال مسلم رحمه الله: (إِذَا نَحَرْتَ تَقَشَّيْتَ أَجْبَارَ هَذَا الصَّنْفِ مِنْ لَدُنْهِ. أَتَبَّعَهَا أَحْبَابُ أَتَبَّعَ فِي
أَسَانِيدِهِ يَعْصُرُ مَنْ لَيْسَ بِالْمَوْصُوفِ بِالْمُحَقِّقِ وَالْإِنْفَارُ كَالصَّنْفِ الْمَقْدَمُ قَبْلَهُمْ، عَلَى أَنَّهُمْ وَهِنْ كَانُوا فِيمَا
وَصَفَتْ دُونَهُمْ، فَإِنَّ أَسْمَ السُّنَنِ وَالصُّدَى وَتَعَاظِي الْأَحْصَاءِ بَيْنَهُمْ، كَمُعْطَاءِ مِنَ السَّائِبِ، وَزَيْدِ بْنِ أَبِي
رَبَادٍ، وَزَيْدِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، وَأَعْرَابَهُمْ مِنْ خَطَائِبِ الْأَثَارِ وَنُقَاتِ الْأَحْصَاءِ)

الشرح:

قوله: (تَقْصِيْبًا) هو بالقاف، ومعناه: أثبت به كلها، يقال: اقْصَصْتُ الحديثَ وقَصَّتهُ وقَصَصْتُ الرؤْي: أني بذلك شيء بكماله. وأمَّ قوله: (فِيذِ [نَحْنُ] تَقْصِيْبٍ) أخبر هذا لخصف، أثبتت به، إلى آخره، فقد قدَّمت في الفصول بيْدَ الاختلاف في معناه '، وأنه هو وقِي به في هذا لكتب أم اخترمته استيئة دون تصدقه؟ والزَّاجِمُ أنه وقِي به، والله أعلم.

وقوله: (فإنَّ سمَّ السَّتْرِ) هو بفتح السين، مصدرُ سَتَرْتُ الشيءَ أَستُرُّه سِتْرًا، ويوجد في أكثر الروايات والأصول مضبوطاً بكسر السين، ويمكن تصحيح هذا على أن يكون السَّتْر بمعنى المستور، كالذَّيْع بمعنى المذبوح، ونظائره.

وقوله: (يَشْمَلُهُمْ) أي: يَحْتَضِرُهُمْ، وهو بفتح الميم عن اللمعة الفصحى، ويجوز ضمُّه في لغة، يقال: شَمِلْتُهُمُ الأمر بكسر الميم، يَشْمَلُهُمْ يَفْتَحُهُمْ، هذه اللغة المشهورة، وحكى أبو عمر لَرَّ هَذَا^{١٢} عن ابن الأعرابي^{١٣} أيضاً. شَمَلْتُهُمْ يَفْتَحُ، يَشْمَلُهُمْ بِالضَّمِّ، والله أعلم.

(١١) جبر ٤٥ وما بعده من جلد لمجموعه.

٧٠. أبو عمر لم يذكره هو محمد بن عبد الوحد بن أبي هاشم بعد أبيه سعد بن معروف بعلام ثعلب، وإنما بعد يحيى وسليم ومثني، به من كتابه بيبك الشرح لفصيح^١ والأدلة بفتح^٢، به من حمة حمس وأربعين وثلاث حمة بفتح^٣، بضم الباء لفتح^٤ (١٦٤/١)

(۳) انجمنه فیصلہ میں زیادہ مو غلہ بہ لاغری، من مولیٰ می کشم، و د سہہ تحسین و غلہ، کہ اس کتبہ کو دلا
 رعینہ، اہمیت مملہ ثلاثیہ - و قل: ہنہ و عینہ و ثلاثیہ - اہمیت مملہ ثلاثیہ (۱۱۵/۱)،

أم (عطاء بن السائب)، فيُكنى أبا السائب، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو زيد. انثقفي الكوفي الشافعي، وهو ثقة، لكنه احتلط في آخر عمره، قال أئمة هذا المذهب: اختلط في آخر عمره، فمن سمع منه قديماً فهو صحيح السماع، ومن سمع منه متأخراً فهو مضطرب الحديث، فمن السامعين أولاً: سفيد الثوري وشعبة، ومن السامعين آخر: جرير وعائذ بن عبد الله وإسماعيل وعبيد بن عمير. هكذا قال أحمد بن حنبل وقال يحيى بن معين جميع من سمع عن عطاء روى عنه في الاحتياط، لا شعبة وسفيان^(١). وفي رواية عن يحيى قال: وسمع أبو عوانة من عطاء في الصحبة والاحتياط جميعاً، فلا يحتاج بحديثه.

قلت: وقد تقدم حكم التغليب والمخلط في الفصول^(٢).

وأم (يزيد بن أبي زيد)، يقال فيه أيضاً: يزيد بن زبد، وهو قرشي دمشقي، قال لحفظ: هم ضعيف. قال بن نمير ويحيى بن معين: ليس هو بشيء. وقد أبو حاتم: ضعيف^(٣). وقد السائي متروك الحديث^(٤). وقال الترمذي: ضعيف في الحديث^(٥).

وأم (ليث بن أبي سليم)، فضحفه الجدهير، قتلوا واختلط واضطربت أحاديثه، قالوا: وهو ممن يكتب حديثه. قال أحمد بن حنبل: هو مضطرب لحديث، ولكن حدث الناس عنه^(٦). وقال السارقضي وابن عبيد: يكتب حديثه^(٧). وقال كثيرون: لا يكتب حديثه. وسمع كثير من السلف من كتابة حديثه. واسم أبي سليم أئمن، وقيل: أئس، والله أعلم.

(١) وحمد بن مسعدة كتب في التاريخ بن معين: رواية الدوريات (٣٠٩/٣).

(٢) نظر ص ٧٢ من هذا الجزء.

(٣) الجرح والتعديل ٩ (٢٦٣/٩)، وفيه بعد: كان حديثه موضوع.

(٤) الضعفاء وسبكوتهم ص ١١٠.

(٥) الترمذي يترك الحديث: ١٤٨٦.

هذا وقد تعقب لحفظ من حجر الإمام النووي في تعيينه زيد بن أبي زيد في كلام الإمام مسلم بأنه دمشقي، وقد في التهذيب للذهبي (٤/ ٤١٤) في ترجمة يزيد بن أبي زيد القرشي الكوفي وأورد للنووي حديثه في مقدمة الشرح مسند ترجمة يزيد بن أبي زياد، وابن أبي زيد المذكورة في هذه الترجمة، وزعم أنه من مسلم بقوله يزيد بن أبي زياد روى عنه نظر لا يخفى.

(٦) العمل ومعرفة رجال أحمد بن حنبل، رواية بن عبد الله (٣٧٩/٢).

(٧) تذكر المدقطن في هذا في مسنده مرث، واختص عدوله فيه، فعلى بن نمير ٢٠٢ يث بن أبي سبيح ليس يحفظ، وقد بإثر ٢١٠ يث جبريل المحض، وقد يثر ١٢٥٣ يث ضعيف هو، وبشر قوب بن عدي في الكس في ضعفاء الرجال ٥ (٢٣٨/٧).

قَهُمْ وَإِنْ كُنُوا - بِمَا وَصَفْنَا مِنَ الْعِلْمِ وَالسَّيْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ - مَعْرُوفِينَ ، فَغَيْرُهُمْ مِنْ أَقْرَانِهِمْ
يَمُنُّ عِنْدَهُمْ مَا ذَكَرُوا مِنَ الْإِتْقَانِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الرُّوْيَةِ بِقُضُلُونِهِمْ فِي الْحَدِيثِ وَالْمُرْتَبَةِ ؛ لِأَنَّ
هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ دَرَجَةٌ رَفِيعَةٌ وَخَصْلَةٌ سَنِيَّةٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا وَارَتْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ سَمَّيْتَهُمْ : عَطَاءٌ وَبَزِيدٌ وَلَيْثٌ ، بِمَنْصُورٍ بِنِ
الْمُعْتَمِرِ وَشَيْمَانَ الْأَعْمَشِيِّ وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ ، فِي إِتْقَانِ الْحَدِيثِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِيهِ ،
وَجَدْتَهُمْ مُبَدِّئِينَ لَهُمْ ، لَا يُدَانُونَهُمْ ، لَا شَيْءَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ لِذِي
اسْتِنَاصٍ عِنْدَهُمْ مِنْ صِحَّةِ حِفْظِ مَنْصُورٍ وَالأَعْمَشِيِّ وَإِسْمَاعِيلِ ، وَإِتْقَانِهِمْ لِحَدِيثِهِمْ . وَأَنْتُمْ لَمْ
يَعْرِفُوا ، مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ عَطَاءٍ وَبَزِيدٍ وَلَيْثٍ

وَأَمَ قَوْلُهُ : (وَأَضْرِبُهُمْ) ، مَعْنَاهُ : أَشْبَاهُهُمْ ، وَهُوَ جَمْعُ ضَرْبٍ ، قُلْ أَهْلُ لُغَةٍ : ضَرْبٌ عَلَى وَرْدِ
الْكُرَيْمِ ، وَلِضَرْبٍ يَفْتَحُ لِمَا دُونَ سَكَنِ الرَّاءِ ، وَهِيَ عِبْرَةٌ عَنِ الشَّكْلِ وَالْمِثْلِ ، وَجَمْعُ الضَّرْبِ
أَضْرَبَ ، وَجَمْعُ لَضَرْبٍ ضَرْبَاءُ ، كَكُرَيْمٍ وَكُرْمَاءُ . وَأَمَ بِكَرِّ الْقَاضِي عِيَاضٍ عَلَى مَسْمٍ قَوْلُهُ :
(أَضْرِبُهُمْ) وَقَوْلُهُ : إِنَّ صَوَاهُ : ضَرْبَاتِهِمْ ^(١) ، فَنَيْسَ بِصَحِيحٍ ، فَوَيْلٌ لِمَنْ حَمَلَ قَوْلَ مَسْمٍ : (أَضْرِبُهُمْ) عَلَى أَنَّهُ
جَمْعُ ضَرْبٍ ، بِدَلِيلِهِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ جَمْعُ ضَرْبٍ ، بَلْ جَمْعُ ضَرْبٍ بِحَلْفٍ ، كَمَا ذَكَرْتَهُ ، وَعَرَفَهُ
وَقَوْلُهُ : (تُقَالُ الْأَخْبَارُ) هُوَ بِاللَّامِ ، وَاللَّهِ أَهْمُ .

قُلْ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ . (أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا وَارَتْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ سَمَّيْتَهُمْ : عَطَاءٌ وَبَزِيدٌ وَلَيْثٌ ،
بِمَنْصُورٍ بِنِ الْمُعْتَمِرِ وَسُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِيِّ وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ . . .) إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ .

فَقَوْلُهُ : (وَارَتْ) هُوَ بِالنُّونِ ، وَمَعْنَاهُ : قَبِلَتْ ، قُلْ الْقَاضِي عِيَاضُ : يَرُوي : (وَارَيْتُ) بِدَلِيلِهِ أَيْضًا ،
وَهُوَ بِمَعْنَى وَرَيْتُ ^(٢) ثُمَّ هَذَا قَدْ يُنْكَرُ عَلَى مُسْلِمٍ فِيهِ ، وَيُقَالُ : عَادَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا ذَكَرُوا جَمَاعَةً فِي
مِثْلِ هَذَا لِسَبْقِ قَدَمِهِمْ مُرْتَبَةً ، فَيَقْدِمُونَ صَاحِبِيَّ عَلَى تَابِعِيٍّ ، وَالتَّابِعِيُّ عَلَى تَابِعِهِ ، وَالفَصْلُ
عَنِ سَرِّ دَوْنِهِ ، فَبِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَ (إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ) تَابِعِيٌّ مَشْهُورٌ ، رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَسَمِعَهُ مِنْ
الْأَكْبَرِ ، وَصَحَّحَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى وَعُمَرُ بْنُ حُرَيْثٍ وَقَيْسُ بْنُ هَاشِمٍ وَأَبُو جَمْهِيَّةٍ ، وَهَؤُلَاءِ

(١) تَأْكِيدٌ لِمَعْلُومَةٍ (١٠٠/١)

(٢) نَظَرٌ لِمَعْلُومَةٍ (١٠٠/١)

كُتِبَ صحابة عليهم السلام واسم أبي خالد هُرْمُز، وقيل: سعد، وقيل: كثير وأما (الأعشى)، فمراي أس بن مائث فحشيت وأما (منصور بن معتمر)، فليس بتابعي، وإنما هو من أتباع التابعين فكان ينبغي أن يقول: إذا وارتفعهم بإسمائهم ولا أعشى ومنصور.

وجوابه أنه ليس لسرا ذلك التنبيه على مرتبهم، فلا حرج في عدم ترتيبهم، ويحتمل أن مسماً قدّم منصوراً لرجحانه في دينه وعبادته، فقد كان أرجحهم في ذلك، وإن كان لثلاثة راجحين على غيرهم، مع كمال حفظ لمصور وإتقان وتثبت، قال علي بن المديني: إذا حدثت ثقة عن منصور فقد ملأت يدي، لا تريد غيره. وقال عبد الرحمن بن مهزي: منصور أثبت أهل الكوفة. وقال سفيان: كنت لا أحدث لأعشى عن أحد من أهل الكوفة، لا رده، فإذا قلت: منصور، سكّ. وقال أحمد بن حنبل: منصور أثبت من إسماعيل بن أبي خالد. وقال يحيى بن معين: إذا جتمع الأعشى ومنصور فقدّم منصوراً. وقال أبو حاتم: منصور أثقن من الأعشى، لا يخلط ولا يدلس^(١). وهذا الثوري. ما حلّت بالكوفة آمن على الحديث من منصور. وقال أبو زرعة: سمعت إبراهيم بن موسى يقول: أثبت أهل الكوفة منصور ثم يشعر. وقال أحمد بن حنبل: منصور أثبت أهل الكوفة، وكان مثل القنبح، لا يختلف فيه أحد، وعام ستين سنة وقامها. وأما عبادته وورعه ومتابعيه من القضاة حين أكره عليه، فأكثر من أن يحصر، وأشهر من أن يُذكر، رحمه الله.

وهذا أول موضع^(٢) في الكتاب فيه ذكر أصحاب الألقاب، فتتكمّل فيه بقاعدة مختصرة، قال العمدة من أصحاب الحديث والفقهاء وغيرهم: يحوز ذكر الروي لبقه وصفته ونسبه لذي يكرهه إذا كان لمرء تعريفة لا تنقيصة، وجوز هذا لمحاكاة كما يجوز حرّجهم لمحاكاة، ومثال ذلك: لأعشى والأعرج والأحول والأعمى والأصم والأشقر والأترم^(٣) والزمن والمفلوح والسعلية، وغير ذلك، وقد ضمنت فيهم كتب معروفة.

(١) في شرح والتبيين، ١٧٩/٨.

(٢) في (ج)، وهذا أول موضع كتبه.

٣ قال في المقاموس: (أترم): لثوب مجزلة. لثوب الأتر من أصبها، أو من ثوبه من ثوبه عيب، أو عيبه من ثوبه، ثوب كسرح، فهو أتر وهو ثوب.

وَفِي مِثْلِ مَجْرَى هَؤُلَاءِ إِذَا وَارَتْ بَيْنَ الْأَقْرَابِ، كَأَسِ عَوْزٍ وَأَيُّوبَ السَّخْنِيَّيْنِ، مَعَ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ وَأَشْعَثَ الْحُمْرَانِيِّ وَهَمَا صَاحِبَيَا الْحَسَنِ وَأَبِي سِيرِينَ، كَمَا أَنَّ ابْنَ عَوْزٍ وَأَيُّوبَ صَاحِبَيَاهُمَا، إِلَّا أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ هَذَيْنِ بَعِيدٌ، فِي كَمَالِ الْفَضْلِ وَصَحَّةِ الثَّقَلِ، وَإِنْ كَانَ عَوْفٌ وَأَشْعَثُ عَيْرَ مَدْفُوعَيْنِ عَنْ صِدْقِي وَأَمَانَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَكِنَّ الْحَالَ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَثَرَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قال مسلم رحمه الله: (كأس عوز وأيوب السخنيّ، مع عوف بن أبي حميلة وأشعث الحمراني).

أما (ابن عوز)، فهو عبد الله بن عوز بن أرطلد، أبو عوز. وأما (السخنيّ)، فبفتح السين وكسر اللام، قال أبو عمر بن عبد البر في «المتهيد»: كان أيوب يبيع الجلود بالبصرة، فلهذا قيل له: السخنيّ^(١).

وأما (عوف بن أبي جميلة)، فيعرف بـ (عوف لأعرابي)، ولم يكن أعرابياً، وسمّ أبي جميلة بتدويعه، ويقال: رؤيته. قال أحمد بن حنبل: عوف ثقة صالح الحديث^(٢). وقال يحيى بن معين ومحمد بن سعد: هو ثقة^(٣)، كنيته أبو سهيل.

وأما (أشعث)، فهو بن عبد لمك، أبو هذيل البصري، قال أبو بكر البرقاني^(٤): قلت لندار قطني: أشعث عن الحسن؟ قال: هم ثلاثة يحدثون عن الحسن جميعاً: أحدهم الحمراني، منسوب إلى حمران مولى عثمان، ثقة، وأشعث بن عبد الله الحذلي، بصري، يروي عن أنس بن مالك والحسن، يعتبر به، وأشعث بن سوار الكوفي، يعتبر به، وهو أضعفهم، والله أعلم^(٥).

قوله: (إِلَّا أَنَّ الْبَوْنَ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ) هو البون، بفتح الباء، ومعناه: الفرق، أي: هما متبعدان، كما قال: (وَجَدْتُهُمَا مَبِينَيْنِ).

(١) «المتهيد» (١/٣٣٩).

(٢) «العين ومعركة الرجال لأحمد بن حنبل» - رواية ابنه عبد الله (١/٤١٠).

(٣) «تاريخ يحيى بن معين» - رؤية شعوري، (٤/٣٢١)، «اللطائف الكبرى» لابن سعد (٧/٢٥٨).

(٤) أبو بكر البرقاني اسمه أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الجبار رومي سرقسي - نسبة إلى قرية من قرى كاث بموحي خوروم - في آخر سنة ست وثلاثين وثلاث مئة، وحنف مسند صفة ما شتم عليه الصحيح للحذري وسمّاه مات في بغداد سنة خمس وخمسين وأربع مئة. «مطلع السير أعلام النبلاء»: (١٧/٤٦٤).

(٥) «المؤالات البرقاني للندار قطني» - رواية لكرجي عنه ١٧.

وَأَمَّا مَثَبُ هَؤُلَاءِ فِي التَّسْمِيَةِ ؛ لِيَكُونَ تَمَثُّلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مِنْ غَيْبٍ عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَرْتِيبِ أَهْلِهِ فِيهِ، فَلَا يُقَصِّرُ بِالرَّجُلِ الْعَالِي الْقَدْرِ عَنْ قَرَجَتِهِ، وَلَا يُرْفَعُ مُنْضِعُ الْقَدْرِ فِي لِعَلِّمْ قَوْفَ مَنَزَلَتِهِ، وَيُعْطَى ثُلٌّ دِي حَقٍّ فِيهِ حَقُّهُ، وَيُنْزَلُ مَنَزَلَتُهُ، وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: أَمَرَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ، مَعَ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عِيسَى﴾ (يوسف: ١٧٦)، فَعَلَى نَحْوِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْوُجُوهِ، نَزَّلْتُ مَا سَأَلْتُ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا نَشْغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ: كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَغَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ غَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ، وَأَشْبَاهَهُمْ مِمَّنْ أَتَاهُمْ بَوَاضِعُ الْأَحَادِيثِ، وَتَوَلَّيْدُ الْأَخْبَارِ.

قوله: (لِيَكُونَ تَمَثُّلُهُمْ سِمَةً يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهَا مِنْ غَيْبٍ عَلَيْهِ طَرِيقُ أَهْلِ الْعِلْمِ) أَيْ (لِسِمَةٍ) بِكَسْرِ السِّينِ وَتَحْمِيفِ لَعِيمٍ، هِيَ الْعَلَامَةُ. وَقَوْلُهُ: (يَصْدُرُ)، أَيْ يَرْجِعُ. يُقَالُ: صَدَرَ عَنِ الْمَاءِ وَالْبِلَادِ وَالْحَجَّ: إِذَا نَصَرَ عَنْهُ بَعْدَ قَضَاءِ وَطَرِهِ، فَمَعْنَى يَصْدُرُ عَنْ فَهْمِهِ، أَيْ: يَصْرِفُ عَنْهُ بَعْدَ فَهْمِهِ وَقَضَاءِ حَاجَتِهِ مِنْهُ. وَقَوْلُهُ (غَيْبٍ) بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَكسْرِ بَاءٍ، أَيْ: خَفِيٍّ.

قَالَ مَسْمُومُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَقَدْ ذُكِرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ) هَذَا لِحَدِيثٍ قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي فَصْلِ التَّعْدِيقِ مِنَ الْقُصُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَاصْحَابِهَا^(١)، وَمِنْهُ هُوَ تَدْفَعُ لِلنَّاسِ فِي الْحَقُوقِ عَلَى حَسَبِ مَنَازِلِهِمْ وَمَرَاتِبِهِمْ، وَهَذَا فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ أَوْ أَكْثَرِهَا، وَقَدْ سَوَّى لَشَرْعٍ بَيْنَهُمْ فِي لِحُدُودِ وَأَشْبَاهِهَا، مَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ مَسْمُومُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ قَوْمٍ هُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُتَّهَمُونَ، أَوْ عِنْدَ أَكْثَرِ مِنْهُمْ، فَلَسْنَا نَشْغَلُ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِمْ: كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِسْوَرٍ أَبِي جَعْفَرٍ الْمَدَائِنِيِّ، وَغَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ، وَعَبْدِ الْقُدُّوسِ الشَّامِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ سَعِيدٍ الْمَصْلُوبِ، وَغِيَاثَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، وَسُلَيْمَانَ بْنَ غَمْرٍو أَبِي دَاوُدَ النَّخَعِيِّ، وَأَشْبَاهَهُمْ مِمَّنْ أَتَاهُمْ بَوَاضِعُ الْأَحَادِيثِ، وَتَوَلَّيْدُ الْأَخْبَارِ)

(١) نَظَرْتُ فِي ٤٥ وَفِي بَعْضِهِ فِي هَذِهِ مَجْلَدٍ

الشرح:

هؤلاء لجماعة لمذكورون كلهم مُتهمون متروكون، لا يُتشغل بأحد منهم، لشدة ضعفهم، وشهريتهم بوضع الحديث، و(مُسَوَّر)، بكسر الميم، و(عبد القدوس الشامي) بالشين المعجمة، نسبة إلى الشام، هذا هو لُصُوب فيه، وحكى القاضي عياض أن بعض الشيوخ من روة مسلم فسطه بالشين المهمة، وهو خطأ كما قال^(١)، وهذا لا خلاف فيه، وهو عبد القدوس بن حبيب كَلَّاعِي شامي، أبو سعيد، روى عن عكرمة وعطية وغيرهما، قال ابن أبي حاتم: قال عمرو بن علي الفلاس: أجمع أهل العلم على ترك حديثه^(٢)، فهذا هو عبد القدوس الذي عنه مسلم هنا، وهم آخرُ سمع عبد القدوس، ثقة، وهو عبد القدوس بن الحجاج، أبو المفيرة الخولاني الشامي الحمصي، سمع عمرو بن عمرو والأوزاعي وغيرهما، روى عنه أحمد بن حنبل ويعقوب بن معين ومحمد بن يحيى لذُني وعبد الله بن عبد الرحمن الدرمي، وآخرون من كبار الأئمة والحفاظ، قال أحمد بن عبد الله الجعفي ويدرقي وغيرهما: هو ثقة^(٣)، وقد روى له البخاري ومسلم في «صحيحيهما»^(٤).

وأما (محمد بن سعيد المصنوب)، فهو الدمشقي، كنيته أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو قيس، وفي نسبه واسمه اختلاف كثير جداً، لا نعلم أحداً اختلف فيه كمثله، وقد حكى الحافظ عبد الغني السقدي^(٥) عن بعض أصحاب الحديث أنه يُغيب اسمه على نحو مئة، قال أبو حاتم الراري: متروك الحديث، قُتل وضُلب في لردة^(٦)، قال أحمد بن حنبل: قتله أبو جعفر في الردقة، حديثه موضوع^(٧)، وقال خالد بن يزيد: سمعته يقول: إذا كن كلام حسن لم أربأ أن أجعل له إسداً.

(١) إكمال معجم، (١/١٠٩).

(٢) إخراج والتدوين، (٥٦/٦).

(٣) الثقات، لمعجمي (٢، ١٠٠).

(٤) في (ج): صحيحيهما.

(٥) هو أبو محمد عبد الغني بن عبد الوحد بن علي السقدي، صاحب الكتب في معرفة الرجال، يكتب نسبة ولا يحكم الكبرى، وغيره من الكتب، وله ستة إخوان وأربعين وخمسة حنابلة، ومات سنة ثمان مائة، انظر السير أعلام سبله:

(٤٤٣ ٢١)

(٦) إخراج والتدوين، (٢٦٣/٧).

(٧) العمل والمعرفة، لرجاء أحمد بن حسن - مبررة بته عذبة، (٢/٣٨١).

وَكَذَلَيْتَ مِنَ الْغَالِبِ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ أَوْ الْقَلْطُ، أَمْسَكْنَا أَيْضاً عَنْ حَدِيثِهِمْ / وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رَوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رَوَايَتَهُ أَوْ لَمْ تُكَدِّ تَوَافُقُهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَعْبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ.

وَأَمَّا (غِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ)، فَبِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ كُوفِي، كُنِيَّةُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ ابْنُ خَرِيفٍ فِي «تَرْجُمِهِ»، تَرَكُوهُ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَسَهْمَانُ بْنُ عَمْرٍو أَبِي دَوْدَ)، فَهُوَ عَمْرٍو، بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَبَوَاوِ فِي الْحِفْظِ، وَ(أَبِي دَوْدَ) كُنِيَّةُ سَهْلِيٍّ هَذَا.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ: فَهُوَ سَخْتَلَقَ الْمُصَنِّعُ، وَرَبِمَا أَخَذَ الْوَضْعَ كَلَاماً لغيرِهِ فَوَضَعَهُ وَجَعَلَهُ حَدِيثاً، وَرَبِمَا وَضَعَ كَلَاماً مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ أَوْ أَكْثَرُهَا يَشْهَدُ بِوَضْعِهَا رَكَاةُ لَفْظِهَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَعَمُّدَ وَضْعِ الْحَدِيثِ حَرَامٌ يَرْجِعُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ فِي الْإِجْمَاعِ، وَشَدَّتِ الْكُرْهِيَّةُ^(٢) - الْفَرْقَةُ الْمُبْتَدِعَةُ - فَجُوزَتْ وَضْعُهُ فِي اتِّرَاقِ الْوَعْدِ وَالْتَرْهيبِ وَالرُّضَا، وَقَدْ يَسْتَكْمِلُهُمْ بَعْضُ الْجَهْلَةِ الْمُتَمَسِّكِينَ بِسِمَةِ^(٣) لِرُفَادِ، تَرْغِيباً فِي الْخَيْرِ فِي زَعْمِهِمْ بِإِصْلَاحِ، وَهَذِهِ غَبَاةٌ ظَاهِرَةٌ وَجَهْلَةٌ مُتَدَهِيَةٌ، وَيَكْفِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٤)، وَسَيُزِيدُ هَذَا شَرَحاً قَرِيباً فِي مَوْضِعِهِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَتَوْلِيدُ الْأَخْبَارِ)، فَمَعْنَاهُ: إِشْرَافُهَا وَرِيَادَتُهَا.

قَدْ مَسَّمَّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رَوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رَوَايَتَهُ أَوْ لَمْ تُكَدِّ تَوَافُقُهَا).

(١) «تَرْجُمَةُ الْكَبِيرَةِ» (١٠٩/٧)

(٢) تَكْرَاهِيَةٌ سَبَّحَ إِلَيْهَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ كُرَّاهٍ حَتَفَى سِتَّةَ خَمْسِينَ وَخَمْسِينَ رَوَّاعِينَ، كَذَبَ مِنْ يَدَيْهِ بَصَرَةً، لَا أَنَّهُ يَتَّبِعِي فِيهَا إِلَى سَجْسَمٍ وَلُتَشِيهِ

(٣) فِي (ج) وَلَمْ تُسَمِّ بِسِمَةِ

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَرِيفٍ ١١٠٠ وَبِهِمْ ٤٠ وَأَعْبَدَ: ٩٣١٦ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ

وَعَنْ رَوَى هَذِهِ الْحَدِيثَ أَيْضاً أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَالْمَعْبُورَةُ بْنُ شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ عَنْ ابْنِ مَسْرُوقٍ وَأَحَدُهُمْ فِي «لِصَحِيحِهِ» وَابْنُ

أَحْمَدَ

فَمِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي أَنَسَةَ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ
الْجُهَّالِ أَبُو الْعَطُوفِ، وَعَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ،
وَمَنْ نَحْنُ نَحْوُهُمْ فِي رَوِيَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ، فَلَسْنَا نَعْرِضُ عَلَى حَدِيثِهِمْ، وَلَا نَتَّصِلُ بِهِ،
لَأَنْ حُكِمَ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَالَّذِي نَعْرِفُ مِنْ مَذَاهِبِهِمْ فِي قَبُولِ مَا يَتَّفَرَّدُ بِهِ الْمُحَدِّثُ مِنَ الْحَدِيثِ،
أَنْ يَكُونُوا قَدْ شَارَكَ الثَّقَاتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا، وَأَمَعَنَ فِي ذَلِكَ عَلَى
لُؤْفَقَةِ لَهُمْ، فَوَيْدًا وَجَدَ كَذَلِكَ، ثُمَّ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا لَيْسَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ، قُبِلَتْ زِيَادَتُهُ.

هذا الذي ذكره مسلم رحمه الله هو معنى المنكر عند المحدّثين، ويعني به المنكر المردود، فمنهم قد يطلقون المنكر على الأفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً.

وقوله: (لم تكذبوا أنفسكم) معناه: لا توافقوها إلا في قليل، قال أهل اللغة: (كذب) موضوعاً لمقاربة،
فمن لم يتقدمها نفي كانت لمقاربة الفعل ولم يفعل، كقوله تعالى: ﴿يَكَاذِبُونَ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾
[البقرة: ٢٠]، وإن تقدمها نفي كانت للفعل بعد نفي، وإن شئت فقل: لمقاربة عدم الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْعَلُونَ لَهَا مَقَرًا﴾ [البقرة: ٢٠].

قال مسلم رحمه الله: (فمن هذا الضرب من المحدّثين عبد الله بن مُحَرَّرٍ، وحبّيب بن أبي أنسة،
والجرّاح بن الجُهّال أبو العَطُوف، وعَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ، وحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ، وعُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ).

الشرح:

أما (عبد الله بن مُحَرَّرٍ)، فهو يفتح الحاء المهملة وبراثن مهملتين، لأولى مفتوحة مشددة، هكذا
هو في روايتنا وفي أصول أهل بلادنا، وهذا هو لصواب، وهكذا ذكره البخاري في «تاريخه»
وأبو نصر بن مَكُولَا^(١) وأبو عليّ لُغْسَانِي النِجَّارِيُّ^(٢)، وآخرون من الحفاظ، وذكر القاضي عياض أنّ
جماعة شيوخهم رواه (مُحَرَّرٌ)، يسكان الحاء وكسر الراء وآخره زاي، قل، وهو غلط، ولطوباب
الأول^(٣)

(١) أبو نصر بن مَكُولَا سمعني من حجة الله بن علي بن جعفر البخاري، صاحب كتاب «الإكمال» في مشيخته سبعة
واسمى «الأول» وندسة ثلثين وعشرين وأربع مئة، ومات سنة خمس وسبعين وأربع مئة. انظر لسير أعلام النبلاء.
(٥٦٩/١٨).

(٢) تاريخ الكبير (٢١٢/٥). والإكمال في رفع لارباب لابن مَكُولَا (١٦٨/٧)، وتقييد لمهم (٢٤٣/٢).

(٣) إكمال لمعجم، (١٠٩/٦).

MAHDE-KHASHLAN & K. RAHMAN

وَقَدْ شَرَحْنَا مِنْ مَذْهَبِ لِحَدِيثِ وَأَهْلِهِ بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ الْقَوْمِ، وَوَقَّفَ لَهَا، وَتَسْرِيْدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - شَرْحاً وَإِبْضَاحاً فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا اتَّيَتْ عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيْقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالْإِبْضَاحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَعِنْدَ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَبِيْعٍ كَثِيْرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدَّثاً، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيْثِ الضَّعِيْفَةِ، وَالرَّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمْ الْإِقْتِصَادَ عَلَى الْأَحَادِيْثِ الضَّحِيْحَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَمَا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ لِمَعْرُوفُونَ بِالصُّدُقِ وَالْأَمَانَةِ نَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِالسَّنَنِ أَنْ كَثِيْرًا مِمَّا يَقْلِدُونَ بِهِ وَلِيَ الْأَغْيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنَكَّرٌ، وَمَسْئُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيَيْنِ، وَمِنْ ذَمِّ الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ أَيْمَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ (مِثْلُ مَا لِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَشَفِيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى بْنَ سَعْيِدٍ لِقَضَانَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ

قوله: (وقد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووقف لها معنى يتوجه به): يقصد طريقهم ويسئلت مذهبهم، ولسبيل الطريق، وهما يؤثرون ويذكران، ولتوفيق خلق القدرة قطاعة.

قد مسلم رحمه الله. (وسنريد - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - شَرْحاً وَإِبْضَاحاً فِي مَوَاضِعَ مِنَ لِكِتَابِ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ إِذَا اتَّيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيْقُ بِهَا الشَّرْحُ وَالْإِبْضَاحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى) هَذَا نَذِيْرُ ذِكْرِهِ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ، فَقِيلَ: اخْتَرْتَهُ لِمَنْ بَقِيَ جَمْعُهُ، وَقِيلَ: بَلْ ذَكَرَهُ فِي أَبْوَابِهِ مِنْ هَذَا لِكِتَابِ الْمَوْجُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا وَاضِحاً فِي الْفُصُولِ (١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (مِمَّا يَقْلِدُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْيَاءِ) أَي: يُتَقَوَّنَ إِلَيْهِمْ، وَ(لِأَغْيَاءِ) بِالْغَيْنِ لِمَعْجَمَةٍ وَلِبَاءِ الْمَوْجُودَةِ هُمُ النُّفُتَةُ وَالْمُجْهَالُ وَلِذَلِكَ لَا يُقْتَنَةُ لَهُمْ.

قوله (وَشَفِيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ) هَذَا أَوَّلُ مَوْضِعٍ جَاءَ ذِكْرُهُ ﷺ الْمَشْهُورُ فِيهِ صَمٌّ لِسَيْنٍ وَلَعِينٍ، وَذَكَرَ ابْنَ لِسَانِيَّتٍ فِي سَمِيْدَ ثَلَاثَ لَفَاتٍ لِلْعَرَبِ: ضَمُّ السَّيْنِ وَفَتْحُهَا وَكَسْرُهَا (٢)، وَذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ

(١) ينظر ص ٥٢ وما بعدها من هذا السجل.

(٢) إصلاح مطبوع: (١/١٣٤).

الأيُّفُو، لَمَّا سَهَّلَ عَلَيْكَ الْإِنْصَابَ لِمَا سَأَلْتَ مِنْ لَتْمِيهِ وَالتَّحْصِيصِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنَا
أَعْلَمْتُكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُتَكَرِّرَةِ بِالْأَسَانِيدِ الصَّغَائِرِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْفَهُمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ
الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا، خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَيَّ مَا سَأَلْتَ:

السُّجُودُ (١) وعيره في غيبة صم العين وكسره، وهم وجهان لأهل العربية معروفون.



(١) في (ج) و(ص) نسختيهما، وهو خطأ وأبو حاتم سمعته في هو سهل بن محمد بن عثمان بن قيس، من سكني
بصره، كان يقرأ في عبود القرآن ولغة ونشعر، صنف في عرب القرآن رتبة من كتبها. توفي سنة خمس مائة - أو خمس
مئتين - ومئتين وقد قارب التسعين. (فيحة لوهة: ١/٦٠٦)

١ - [باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين،

والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ]

وَعَلِمَ - وَقَعَتْ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ لَوْ جَبَّ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ صَحِيحِ الرِّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا، وَثِقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنْ لَمُتَّهِمِينَ، أَلَّا يَرْوِيَ مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ، وَالسُّتُورَةَ فِي نَاقِلِيهِ، وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ الشُّهْمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ.

باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين،

والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ

قال مسهم رحمه الله: (واعلم - وقفك الله - أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح لروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين، ألا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والسُّتُورَةَ في ناقله، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل الشُّهْمِ ولمعاندين من أهل البدع).

الشرح:

(السُّتُورَةُ) بكسر السين، وهي ما يُستتر به، وكذلك السُّتُورَةُ، وهي هنا إشارة إلى الضمنية. وقوله: (وأن يتقي منها) ضبطه بالثاء المثناة فوق بعد استعانة تحت، وبالضاد، من الاتقاء، وهو الاجتناب، وفي بعض الأصول: (يتقي) بالثود ولفاء، وهو صحيح أيضاً، وهو بمعنى الأول.

وقوله: (صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين) ليس هو من باب التكرار للتأكيد، بل به معنى غير ذلك، فقد تصح الروايات لمتن ويكون لناقلون لبعض أسانيد^(١) متهمين، فلا يشتغل بذلك الإسناد.

وأما قوله: (إنه يجب أن يتقي ما كان منها عن المعاندين من أهل البدع)، فهذا مذهبه. قال العمدة من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: لمبتدع نذري يُكفر ببدعته لا تقبل روايته - لا تلقى

فأما الذي لا يُكفر بها فاختلفوا في روايته:

(١) في (خ): وسناده

وَاللَّيْلُ عَلَى أَنْ الَّذِي قُتِلَ مِنْ هَذَا هُوَ الْإِلَازِمُ دُونَ مَا خَالَفَهُ، قَوْلُ اللَّهِ حَلُّ دَعْوَاهُ ﴿يَكْفُرُ بِهَا الَّذِينَ
 ١١ سَنُوا بِجَاءِكَ دَيْقٌ بَشِيرٌ مَسِيءٌ أَوْ يُصِيبُوا قَوْمًا يَمْنَهُمْ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾، [حديث ١١]
 وَقَالَ جَدُّ لِنَسَائِهِ: ﴿مَنْ رَضِيَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [حديث ١٢] وَقَالَ ﷺ: ﴿وَأَشْهَدُوا دَوَى عَدْلٍ
 ١٢ تَنْكِحُ﴾ [حديث ١٣] قَدْ ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ
 غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ.

وَالْخَبَرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجَازَعَانِ فِي أَغْضَمِ مَعَانِيهِمَا، وَذَ

لَمَنْهُمْ مَنْ رَدَّهُ مُصْلَقًا، لِفَسْخِهِ، وَلَا يَنْفَعُهُ التَّأْوِيلُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ، مُطْلَقًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكُذْبَ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ، سِوَاكَ
 دَعْوَةٍ إِلَى بَدْعِهِ أَوْ غَيْرِ دَعْوَةٍ، وَهَذَا مُحْكَمٌ عَنِ إِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَقُولُ: أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ
 الْأَهْوَاءِ إِلَّا لِحُطَّتِيَّةٍ^(١) مِنَ الرِّافِضَةِ، لِكُونِهِمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمَوَاقِبِهِمْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: تُقْبَلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَعْوَةً إِلَى بَدْعِهِ، وَلَا تُقْبَلُ إِذَا كَانَ دَعْوَةً، وَهَذَا مَذْهَبُ كَثِيرِينَ أَوْ
 لِأَكْثَرِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ الْأَعْدَلُ لِنُصْحِيخِ، وَقَدْ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: اخْتَلَفَ أَصْحَابُ
 الشَّافِعِيِّ فِي غَيْرِ الدَّعْوَةِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ قَبُولِ الدَّعْوَةِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَّانٍ - يَكْسِرُ الْحَاءَ -: لَا
 يَجُوزُ لِحُتْجَاجِ بَدْعِيَّةٍ عِنْدَ أَلَمَتَا قَاعِلِيَّةٍ، لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ^(٢).

وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ الضَّعِيفُ حَدٌّ، فَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُتُبِ أَلَمَةِ الْحَدِيثِ لِحُتْجَاجِ
 بِكَثِيرِينَ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ غَيْرِ الدَّعْوَةِ، وَلَمْ يَزَلْ لِسُلُوفٍ وَلِخُفِّ عَلَى قُبُولِ الرُّوَايَةِ مِنْهُمْ وَاحْتِجَاجِ بِهَا،
 وَالسَّمْعُ مِنْهُمْ وَإِسْمَاعُهُمْ مِنْ غَيْرِ تَكْذَارِ مِنْهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالْخَبَرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي
 مُعْظَمِ مَعَانِيهِمَا) هَذَا مِنَ الدَّلَائِلِ لِضَرْبَةِ عَلَى عِظَمِ قَدْرِ مُسْلِمٍ وَكَثْرَةِ فَهْمِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْخَيْرَ وَالشَّهَادَةَ يَشْتَرِكُنِ فِي أَوْصَافٍ وَيُفْتَرِقُنِ فِي أَوْصَافٍ، فَيَشْتَرِكُنِ فِي شُرُوطِ

(١) لِحُطَّتِيَّةٍ هِيَ أَلَمَةُ أَبِي نُحَيْبٍ لِنُحْطَابِ الْأَمْسِيِّ، وَهِيَ حَمِيرٌ مَرُوقٌ، يَقُولُونَ: بِنَ الْإِمَامَةِ كَانَتْ فِي أَوْلَادِ عِيٍّ بِنِ الْأَمْسِيِّ هِيَ
 مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيرٍ صَادِقٌ، وَيَقُولُونَ: بِنَ الْأَمَةِ كَانَتْ أَلَمَةُ، وَكَانَ بِنَ حَمِيرٌ يَدْعِي لِأَلَمَةِ بِنَ الْأَمَةِ بِعِيٍّ فِي بَدَنِ وَتَعْمِيرِ
 عِرْقَةٍ سَاجِيَةٍ بِسَنَةِ ١٢٦.

(٢) نَظَرُ «صَحِيحِ بْنِ حَبَّانٍ»: (١٦٠، ١)

كَانَ خَيْرَ الْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ، وَذَلِكَ السُّبَّةُ عَلَى نَفْيِ رَوَايَةِ الْمُكْذِبِ مِنَ الْأَخْبَارِ، كَتَحْوِ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى نَفْيِ خَيْرِ الْفَاسِقِ،

الإسلام والعقل والنبوء والعبادة والمروءة وصبط الخبر والمشهود به عند التحصن والأداء، ويفترقون في الحرية ولدكورية وعدد وثمة وقبول بفرع مع وجود الأصل، فيقبل خبر العبد والمرأة وإواحد، ورواية الفرع مع حضور الأصل الذي هو شيخه، ولا يقبل شهادتهم إلا في امرأة في بعض المواضع مع غيرها، وتُرَدُّ الشهادة بالثمة، كشهادته على عدوه، وبما يدفع به عن نفسه ضرراً^(١) أو يجز به به نفعاً، ويولده وولده، واختفوا في شهادة لأعمى، فمنعها الشافعي وطائفة، وأجازها مالك وطائفة، وتفقدوا على قبول خبره. وإن فرق الشرع بين الشهادة والخبر في هذه الأوصاف، لأن شهادة شخص، فتظهر فيها للثمة، والخبر يعتمده وغيره من الناس أجمعين، فتتنفي للثمة.

وهذه لجملة قول العلماء الذين يعتد بهم، وقد شدَّ عليهم جماعة في أفراد بعض هذه الجملة، فمن ذلك شرط بعض أصحاب الأصول أن يكون تخمُّه للرؤية في حال البرغ، والإجماع يُرَدُّ عليه، وإما يُعتبر ابن بونج حال للرؤية لا حال للسمع، وجوز بعض أصحاب الشافعي رواية الصبي وقبوله منه في حال صُلب، والمعروف من مذهب العلماء مطلقاً ما قدمناه. وشرط الحُجَّابِيُّ^(٢) المعتزلي وبعض القدرية العدد في لرؤية، فقال الحُجَّابِيُّ: لا بد من اثنين عن اثنين، كالشهادة، وقال لقائل من القدرية: لا بد من أربعة عن أربعة في كل خبر.

وكل هذه لأقول ضعيفة ومكروهة مُطَّرَحَةٌ، وقد تظاهرت دلائل لنصوص شرعية ولُحْجَجٌ عقليّة على وجوب العمل بخبر الواحد، وقد قرَّر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله، وأوضحوه أبلغ إيضاح، وصنّف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستثنويات مستثقات في خبر الواحد ووجوب العمل به، والله أعلم.

ثم إن قولنا: تُشترط العدالة والمروءة، يدخل فيه مسائل كثيرة معروفة في كتب لعقها يطول الكلام بتفصيلها، والله أعلم.

(١) أي: ضرره.

(٢) الحُجَّابِيُّ هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري، شيخ لمحنة، وصاحب تصانيف، أعيد عنه فن لكلامه أبرز لحسن الشافعي، ثم خليفته وثامنه وتلميذه، وميت بمدينة سنة ثلاث وثلاث مئة، تفسير أصالة التبعات: (١٤٤، ١٨٣).

وَهُوَ الْأَثَرُ الْمَشْهُورُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَخَذُ الْكَافِرِينَ».

[١] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْعَلَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ. (أحمد: ١٨٧١١ و ٢٠٢٢١/٧).

قال مسلم رحمه الله: (وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ) «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَخَذُ الْكَافِرِينَ» حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْعَلَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ).

الشرح:

أما قوله: (الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ)، فهو جارٍ على المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم، واصططح عليه السلف وجمهير الخلف، وهو أنَّ لأثر يُصنق^(١) على لمرؤي مطلقاً، سواء كان من رسول الله ﷺ أو عن صحابي. وقال لفقه الحراسيديون: لأثر هو ما يُصنف إلى لصحابي موقوفاً عليه، والله أعلم.

فأما (لمغيرة)، فبضم الميم على المشهور، وذكر ابن السكيت وابن قتيبة وغيرهم أنه يقدر بكسره أيضاً^(٢)، وكان المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أحد دُعاة العرب، كنيته أبو عيسى، ويقال: أبو عبد الله، وأبو محمد، مات سنة خمسين، وقيل: سنة إحدى وخمسين. أسلم عام الحندق، ومن طَرَفٍ أخبره أنه حُكي عنه أنه أخصن في الإسلام ثلاث مئة امرأة، وقيل: ألف امرأة.

وأما (سمرة بن جندب)، فبضم الميم وفتح الجيم، وهو سمرة بن جندب بن هلال القراري، كنيته

(١) في (ح) لا يطلق، وهو خطأ.

(٢) إصلاح المسقط: (١/١٣٤)، وأدب الكاتب: ٥٦٤.

أبو سعيد، ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو سليمان، مات بالكوفة في آخر خلافة معاوية.

وأما (سفيان) المذكور هنا، فهو الثوري، أبو عبد الله، وقد تقدم أن لسفيان من سفيان مسمومة، وتفتح وتكسر.

وأما (الحكم)، فهو ابن عتيبة، بالمشة من فوق، وآخره بـاء موحدة، ثم هاء، وهو من أفقه التابعين وعبداهم.

وأما (حبيب)، فهو ابن أبي ثابت قيس، التبعي لجليل، قال أبو بكر بن عديش: كان بالكوفة ثلاثة ليس لهم رابع: حبيب بن أبي ثابت، والحكم، وحمد، وكنا أصحاب الفتي، ولم يكن أحد إلا ذل لحبيب.

وفي هذين الإسنادين لطيفتان من علم الإسناد:

إحداهما: أنهما إسنادان رواهما كلهم كوفيون: لصحبيد، وشيخ مسلم، ومن بينهما^(١)، ولا شعبة فإنه واسطي ثم بصري، وفي «صحيح مسلم» من هذا النوع كثير جدًا ستراه في مواضعه حيث ننبه عليه إن شاء الله تعالى.

والعيفة الثانية: أن كل واحد من الإسنادين فيه دعوى روى عن تابعي، وهذا كثير، وقد يروي ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض، وهو أيضًا كثير لكنه دون الأول، وسننبه على كثير من هذا في مواضعه، وقد يروي أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهذا قليل جدًا، وكذلك وقع مثل هذا في الصحابة: صحابي عن صحابي كثير، وثلاثة صحابة بعضهم عن بعض، وأربعة بعضهم عن بعض، وهو قليل جدًا، وقد جمعت أن لروايات من^(٢) لصحابة والتابعين في أول «شرح صحيح البخاري» بأسانيدهم وجميع من طرقتهم.

وأما (عبد الرحمن بن أبي ليلى)، فإنه من أجل التابعين، قال عبد الله بن لحديث: ما شعرت أن

(١) في (خ): بينهما.

(٢) (خ): من.

المساء ولدت مشه وقال عبد الميث بن عمير وأبنت عبد لرجم بن أبي ليلى في حقة فيها نقر من أصحاب رسول الله ﷺ يستمعون لحديثه ويُصتَوْنَ له. فيهم إبراهيم بن عازب. مات سنة ثلاث وثمانين، واسم أبي ليلى: يسار، وقيل: بلال، وقيل: بلال. يضم الموحدة وبين اللامين مشاة فحة، وقيل: داود، وقيل: لا يُحفظ اسمه، وأبو ليلى صحابيٌّ قُتِلَ مع عليٍّ رضي الله عنه بهيئتين.

وأما (بن أبي ليلى) فهذه متكرر في كتب الفقه، وبني له مذهب معروف، فاسمه: محمد، وهو بن عبد لرجم هذا، وهو ضعيف عند المحدثين، والله أعلم.

وأما (أبو بكر بن أبي شيبة)، فاسمه عبد الله، وقد أكثر مسلم من لروية عنه وعن أخيه عثمان، ولكن عن أبي بكر أكثر، وهذا أيضاً شيخ البخاري، وهما منسوبان إلى جذهم، واسم أبيهم محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خُوصَتي، بخاء معجمة مضمومة، ثم واو مخففة، ثم الف، ثم سين مهملة ساكنة، ثم تاء مشددة من فوق، ثم مشددة من تحت. ولأبي بكر وعثمان أبي أبي شيبة الخ ثالث اسمه لقسم، ولا روية له في «الصحاح»، كان ضعيفاً. وأبو شيبة هو إبراهيم بن عثمان، وكان قاضي واسط، وهو ضعيف متفق على ضعفه. فأما ابنه محمد والد بني أبي شيبة، فكان على قضاء فارس، وكان ثقة، قاله يحيى بن معين وغيره^(١). ويقال لأبي شيبة وبني أبي شيبة: عُسيون، بالموحدة والسبب المهمة.

وأما أبو بكر وعثمان فحفظان جليلان، واجتمع في مجلس أبي بكر نحو ثلاثين ألف رجل، وكان أدخل من عثمان وأحفظ، وكان عثمان أكبر منه سنًا، وتأخرت وفاة عثمان، عدت سنة تسع وثلاثين ومئتين، ومات أبو بكر سنة خمس وثلاثين، ومن عُرف ما يتعلق بأبي بكر ما ذكره أبو بكر الخطيب البغدادي قد: حدثت عن أبي بكر محمد بن سعد كاتب الواقدي ويوسف بن يعقوب أبو عمرو السيبوري، وبين وفاتهم منه وثلاث أو سبع سنين^(٢)، والله أعلم.

وأما ذكر مسلم رحمه الله متن الحديث، ثم قوله: حدثت أبو بكر، وذكر يستدبره إلى الصحابين ثم

(١) تاريخ بن معين - روية بخاري: (٤/٦٩)

(٢) التمهيد واللاحق في تعداد ما بين وفاة وبين عن شيخ رحمه الله: ٢٤٣.

قال: قلنا: قال رسول الله ﷺ ذنب، فهو جائز بلا شك، وقد قدمنا بيانه في الفصول السابقة وما يتعلق به^(١)، والله أعلم.

فهو مختصر ما يتعلق بمسألة هذا الحديث ويحتمل ما ذكرناه من حاد بعض رواة وإن كان ليس هو غرضنا، لكنه أول موضع جرى ذكرهم، فأشرنا إليه رمزاً.

وأما مثله، فنقول^(٢) ﷺ: «يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ» ضبطناه: «يَرَى» بضم الياء، و«الكَاذِبِينَ» بكسر الباء وفتح الهمزة، على الجمع، وهذا هو المشهور في اللفظتين، قال القاضي عياض: الرواية فيه عندنا «الكَاذِبِينَ» على الجمع^(٣). ورواه أبو نعيم الأصبهاني في كتابه «المستخرج على صحيح مسلم» في حديث سَمُرَةَ: «الكَاذِبِينَ»^(٤) بفتح الباء وكسر النون، على التثنية، واحتج به على أن الرواية له يشارك البادئ بهذا الكذب، ثم رواه أبو نعيم من رواية المغيرة. «الكَاذِبِينَ» أو «الكَاذِبِينَ» على الشك في التثنية والجمع^(٥).

وذكر بعض الأئمة حوز فتح ليه من «يرى» وهو ظاهر حسن، فأما من صم الياء فمعناه: يُضَنُّ، وأما من فتحها فظاهر، ومعناه: وهو يعلم، ويجوز أن يكون بمعنى يُضَنُّ أيضاً، فقد حكى رأى بمعنى ظن. وقيد بذلك لأنه لا يائس لا برويته ما يعلمه أو يظنه كذباً، أم لا يعلمه ولا يظنه فلا إثم عليه في رويته. وإن ظنه غيره كذباً أو عدمه.

وأما فقه الحديث فظاهر، فيه تغييض الكذب واستعريض له، وأن من غلب على ظنه كذب ما يرويه، فروه. كان كاذباً، وكيف لا يكون كاذباً وهو مخير بما لم يكن، وسوَّح حقيقة كذب وما يتعلق بكذب على رسول الله ﷺ قريباً إن شاء الله تعالى، فنقول^(٦):

(١) نظر ص ٧٩ من هذا مجزؤه

(٢) في (ج): قوله

(٣) في كتابه المعجم: (١/ ١١٥)

(٤) المستخرج على صحيح مسلم: ٢٨. وأخرج ابن ماجه: ٣٩، وأحمد: ٢٠١٦٣.

(٥) التمسيد المستخرج على صحيح مسلم: ٦٤. بعض «هو» أحد الكاذبين دون شك. وهو كذب عبد سملي: ٢٨٥٣.

وبن ماجه: ٤١، وأحمد: ١٨٢٤١

(٦) في (ج) و(أ) و(ب): والله أعلم، يدل: فظنوه

٢ - [باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ]

[٢] - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا يَخْطُبُ قَالَا : قَدْ رَسُوهُ ﷺ . «لَا تُكَلِّمُوا عَلِيًّا فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجَ النَّارَ» . [أحمد: ١٠١١، ولبخري: ٤١٠٦]

باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ

قوله ﷺ: «لَا تُكَلِّمُوا عَلِيًّا فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبْ عَلَيَّ يَلِجَ النَّارَ»، وفي رواية: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَبِتَوًّا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وفي رواية: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا»، وفي رواية: «إِنْ كَذَبَ عَلَيَّ لَمْ يَكْذِبْ عَلَى أَحَدٍ. فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

الشرح:

أم أسانيده، ففيه (غُنْدَرٌ) بضم الغين المعجمة، وإسكانٍ لُنُون، وفتح الدال المهملة، هذا هو لمشهور فيه، وذكر الجوهري في «صحاحه» أنه يقل بفتح الدال وضمها^(١). واسمه محمد بن جعفر الهذلي مولاهم البصري، أبو^(٢) عبد الله، وقيل: أبو بكر، وغُنْدَرٌ لقب لقَّبه به ابن جُرَيْج، روى عن عبيد الله بن عائشة، عن بكر بن كُثُوم السُّلَمي قال: قدم علينا ابن جُرَيْج البصرة، فاجتمع لنا من عنده، فحدثت عن الحسن المصري بحديث، فأنكره الداس عليه، قال ابن عائشة: إنما سمَّاه غندراً ابن جُرَيْج في ذلك اليوم، كان يُكثِرُ شُغْبَ عليه، فقد: سَكَتَ يَ غُنْدَرٌ وأهل الحجاز يُسَمُّونَ المِثْقَبَ غندراً ومن طُرِفَ أحوال غندَرٍ رحمه الله أنه بقي خمسين سنة يصوم يوماً ويُفطر يوماً، ومات في ذي القعدة سنة ثلاث وتسعين ومئة. وقيل: سنة أربع وتسعين.

وفيه (رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ)، فـ (رَبِيعٍ) بكسر لراء وإسكانٍ لموحدة، و(حِرَاشٍ) بكسر لحاء المهملة وباء لراء وآخره شين معجمة، وقد قدِّمت في آخر الفصول أنه ليس في «الصحيحين» حِرَاشٌ بالهاء

(١) ثم أُلْقِيَ عليه في «الصحيح»

(٢) في (ن): ابن وهو خطأ

[٣] ٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَيَسْمَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَلْبًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». [جمد ١١٩٤٧، وحرري ١١٠٨].

المهملة سواء، ومن عداها بالمعجمة^(١). وهو ربيعة بن جرش بن جحش العنسي - بالموحدة الكوفي، أبو مريم، أخو مسعود الذي تكلم بعد الموت، وأخوهما ربيع، وربيعة تابعي كبير جليل لم يكتب قط، وحديث أنه لا يضحك حتى يعلم أين مصيره، فما ضحك إلا بعد موته، وكذا حيف أخوه ربيع ألا يضحك حتى يعلم أفي الجنة هو أو في النار، قال غسانه: هم يزل متبسماً على سريره ونحن نغسله حتى فرغنا، توفي ربيعة سنة إحدى ومئة، وقيل: سنة أربع ومئة، وقيل: توفي في ولاية الحجاج، ومات الحجاج سنة خمس وتسعين.

وام قوله: (حدثنا إسماعيل، يعني ابن عُثَيْبٍ)، فإنه قال: (يعني) لأنه لم يقع في لروية (ابن عُثَيْبٍ)، فأتى بـ (يعني)، وقد تقدم بين هذا في الفصول، وأوضحت هناك مقصوده^(٢).

وعُثَيْبٌ هي أم إسماعيل، وأبوه إبراهيم بن سَهْم بن بَقَسَم، الأَسَدِيُّ أسد خزيمه مولاهم، وإسماعيل بصري، وأصده من الكوفة، كنيته أبو بَشَر. قال شعبة إسماعيل بن عُثَيْبٍ ربيعة الفقيه وسيد محدثين، وقال محمد بن سعد^(٣): عُثَيْبٌ أم إسماعيل هي عيبة بنت حسن مولاة لبني شيبان، وكانت امرأة نبيلة عاقلة، وكان صالح لمرئي وغيره من وجوه لبصرة وفقهاء يداوون عيها، فتبرز وتحدثهم وتساؤلهم^(٤).

ومن طُرَف ما يتعلق بإسماعيل بن عُثَيْبٍ ما ذكره الخطيب البغدادي قال: حَدَّثَ عَنْ إسماعيل بن عيبة ابن جريج وموسى بن سهل الوشاء، وبين وفاتيهما مئة وتسع وعشرون سنة، وقيل: وسبع وعشرون، قال: وَحَدَّثَ عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ وَبَيْنَ وَفَاتِهِ وَوفاة لَوْشَاءَ مئة وعشر سنين، وقيل: مئة

(١) نظر ج ٨٦ من هذا الجزء.

(٢) نظر ص ٨٤ من هذا الجزء.

(٣) محمد بن سعد هو بن منيع، أبو عبد الله البغدادي، كتب موقدي، ومصنفه طبع لكثرة توفي سنة ثلاثين ومئتين.

وهو بن ثعلبة وسنين مئة. (المعجم لأعلام، المجلد ٤٠: ٦٠٥/٦٦٤).

(٤) اللطائف للكمي، لابن سعد: (٣٣٥/٧).

[٤] ٣- (٣) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْعُبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». [حسب ٤٣١٦، بحري ١١٠].

وحسب وعشرون سنة^(١)، قال: وحدث عن بن عتيبة شعبة وبين وفاته ووفاة أبوشاة مئة وثلاثي عشرة سنة، وحدث عن ابن علكة عبد الله بن وهب وبين وفاته ووفاة أبوشاة إحدى وثمانون سنة. مات أبوشاة يوم الجمعة أول ذي القعدة سنة ثمان وسبعين^(٢) ومئتين.

وقوله في الإسناد الآخر: (حدثنا محمد بن عبيد العُبَيْرِيُّ: حدثنا أبو عوانة، عن أبي حَصِينٍ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة).

أما (العُبَيْرِيُّ)، فبني معجمة مضمومة ثم باء موحدة مفتوحة، منسوب إلى عُبر، أبي قبيلة معروفة في بكر بن وائل، ومحمد هذا بصري. وأما (أبو عوانة)، فبفتح العين وباء نون، واسمه لؤط بن عبد الله لؤاسطي.

وأما (أبو حَصِينٍ)، فبفتح الحاء وكسر الصاد، وقد تقدم في آخر لفصول أنه ليس في «الصحيحين» له نظير، وأن من سواه (حَصِينٍ) بضم الحاء وفتح الصاد، إلا حَصِينٌ بن لَمْدَر، فإنه بالضاد المعجمة^(٣). واسم أبي حَصِينٍ عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي تابعي.

وأما (أبو صالح)، فهو السَّمان، ويقال له: نُوَيْت، واسمه ذُكُونٌ، كان يعلب لُوَيْتَ ولسَّمان (أو تكوفة، وهو مدني، توفي سنة إحدى ومئة، وفي درجته وقريب منه جماعة يقال لكل واحد منهم: أبو صالح.

وأما (أبو هريرة)، فهو أول من كُتِبَ بهذه الكنية، وختُف في اسمه وسم أبيه عن نحو من ثلاثين قرناً، وأصلها عبد الرحمن بن صخر، قال أبو عمر بن عبد البر: لكثرة الاختلاف فيه لم يصح عندي

(١) في السابقين للاحق في نسخة ابن وهب عن شيخ وحدثنا بحديث سعد بن أبي السرح ١٤٠ - ١٤١ - بكلامه من وفاته ووفاة أبوشاة مئة وعشرون، وقيل: خمس عشرة سنة. وقد وقع في التقريب لتعليقنا وغيره وفاة إبراهيم بن طهمان في سنة ثمان وسبعين ووفاته أبوشاة في سنة ثمان وسبعين ومئتين، يعني أن بين وفاتيهما مئة وعشر سنين.

(٢) في (ب) و(ص) و(هـ) ثمان وتسعين، وهو خطأ، ونمطت هذه لتسديد وإصلاح، في الكلام منه، وهو مما نقلنا في التعليق لتيسيره، والتعريب لتيسره.

(٣) نظر في ٨٦ من هذا الجزء.

[٥] ٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُيَيْنٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ رَبِيعَةَ قَالَ: أَتَيْتُ الْمَسْجِدَ وَالْمُعِيرَةَ أُمِيرٌ لِكُوفَةَ، قَالَ: فَقَالَ الْمُعِيرَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبِ عَلَيَّ أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا قَلْبَتَبَوْا مُتَعَمِّدُهُ مِنَ النَّارِ». [أحمد: ٢١٨١٤١ والبيهقي: ١٢٩٩١].

فيه شيء يعتمد عليه، إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه لقب في اسمه في الإسلام، قال: وقال محمد بن إسحاق: سمع عبد الرحمن بن صخر، قال: وعني هذا عتمدت طائفة صنف في الأسماء ولكس. وكذا قال الحاكم أبو أحمد: «أصح شيء عندني في اسمه عبد الرحمن بن صخر».

وأم سبب تكميته أبو هريرة فإنه كنت به في صغره هريرة صغيرة يعجب بها. ولأبي هريرة ﷺ مقبلة عظيمة، وهي أنه أكثر لصحبة ﷺ رواية عن رسول الله ﷺ، وذكر لإمام الحافظ يحيى بن مخلد لأندلسي^(١) في «مسند» أبي هريرة خمسة آلاف حديث وثلاث مئة وأربعة وسبعين حديثاً، وليس لأحد من الصحبة هذا قدر ولا ما يقربه، قال الإمام الشافعي: أبو هريرة أحفظ من روى لحديث في دهره^(٢). وكان أبو هريرة ينزل بالمدينة بلدي الحنفية وله بها دار، مات بالمدينة سنة تسع وخمسين، وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ودُفن بالبقيع، وماتت عذينة ﷺ قبته بقليل، وهو صلى عليه، وقيل: إنه مات سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان، والصحيح: تسع، وكان من مكاني الضقة وملازميه، قال أبو نعيم في «حياة الأولياء»: كان عريف أهل لضقة، وأشهر من سكنها، والله أعلم^(٣).

وأم متن الحديث، فهو حديث عظيم في نهاية من النصحة، وقيل: إنه مقو تر، ذكر أبو بكر البزار

(١) أبو أحمد الحاكم سمع محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق البغدادي، عندهم كبير، مؤلف كتاب «كس» وله في حدره ستة تسعين ومئتين أو ثلثها، وروى عنه أبو عبد الله الحاكم، ومات سنة ثمان وسبعين وثلاث مئة «سير اعلام سلا» (١٦/ ٣٧٠)

(٢) «استيعاب» (٤/ ١٧٧٠)

(٣) يحيى بن مخلد بن يزيد، أبو عبد الرحمن لأندلسي القرطبي، صاحب «تفسير» ولا لمسة لمدين لا تظهر بهما، ولندي حيدر سمه متن، «و قبته بقليل» «توفي سنة ست وسبعين ومئتين» «سير اعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٨٥)

(٤) «البرقعة» ص ٢٧٨

(٥) «الحياة لأريانة» (١/ ٣٧٦)

[٦] وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ، الْأَسَدِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رِبْعَةَ الْأَسَدِيِّ، عَنِ الْمُخَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. وَلَمْ يَذْكُرْ «إِنْ كَذَبَا عَلَيَّ لَيْسَ كَذِبٌ عَلَيَّ أَحَدٌ». [٥٠٠].

في «مسنده» أنه روه عن رسول الله ﷺ بطريق من أربعين نفساً من الصحابة رضي الله عنهم.^١ وحكى الإمام أبو بكر الصديق في شرحه له «رسالة الشافعي» أنه روي عن أكثر من ستين صحابياً مرفوعاً. وذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن مَنَّة^٢ عدد من رواه، فبلغ بهم سبعة وثلاثين، ثم قل وغيرهم.

وذكر بعض الحفاظ أنه روي عن اثنين وستين صحابياً، وفيهم العشرة مشهود لهم بالجنة، قد ولا يُعرف حديث جتمع على روايته لعشرة إلا هذا، ولا حديث يروى عن أكثر من ستين صحابياً إلا هذا. وقال بعضهم: روه مثله من صحابة، ثم لم يزل في ازدياد. وقد اتفق البخاري ومسلم على إخرجه في «صحيحيهما»^٣ من حديث علي والربيع وأنس وأبي هريرة^٤ وغيرهم. وأما يبراق أبي عبد الله الحميدي^٥ صاحب «لجمع بين الصحيحين» حديث أنس في أفراد مسلم^٦، فليس بصواب، فقد اتفقا عليه، والله أعلم.

وأما بعض منعه، فقله رضي الله عنه: «فليتبوا مقعده من النار» قد لعلماء: معناه: فيثرب، وقيل: فليثجد سوره من النار، قال الخطابي: وأصحه من مَنَّة الإبل، وهي أعصنها^٧. ثم قيل: إنه دعاء بلفظ الأمر، أي: يؤاء الله ذلك، وكذا: «فليطبخ النار». وقيل: هو خبر بلفظ الأمر، معناه: فقد استوجب

١- مسند يبراق يثرب الحديث: ٩٧١.

٢- هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن محمد المصدي لأحمد بن زيد سنة إحدى وثلاث مئة، وله تصانيف كثيرة وردود على المعتزلة، وتوفي سنة سبع وأربع مئة. أسير أعلا سبلاء: (١٨، ٣٤٩).

٣- في (ج) صحيحيهما.

٤- أخرجه من حديث الربيع رضي الله عنه البخاري ١٠٧، وأحمد ١٤١٣، وله أخرجه مسلم من حديثه. وأما حديث علي وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم، فقد أخرجه مسلم. وهي عند البخاري أيضاً، وقد أخرجهما ذكرين بعد كل حديث في «صحيح مسنده» وقعه في «صحيح البخاري».

٥- أبو عبد الله الحميدي اسمه محمد بن أبي نصر قُتُوح بن عبد الله الحميدي لأندلسي، نقله لظهوري صاحب بن حريم وتلميذه توفي سنة ثمان وثلاثين وأربع مئة عن نضع وستين سنة وأكثر. أسير أعلا سبلاء: (١٩/١٢١).

٦- «لجمع بين الصحيحين»: ٢١٥٣.

٧- أعلا سبلاء: (٦٩/١٩).

ذلك فيبوضن نفسه عليه، ويدل عليه الرواية الأخرى - «يُلج النار»، وجاء في رواية «بُني له بيت في النار»^(١).

ثم معنى الحديث: أن هذا جزاؤه، وقد يُجازى به، وقد يعفو الله الكريم عنه، ولا يُقطع عليه بدخول النار، وهكذا سبيل كل ما جاء من لوعيد بالنار لأصحاب الكبائر غير الكفر، فكلها يُدفع فيها: هذا جزؤه، وقد يُجازى، وقد يُعفى عنه، ثم إن مجوزي وأدخِل النار فلا يَحُدُّ فيها، بل لا بد من خروجه منها بفضل الله تعالى ورحمته، ولا يَحُدُّ في النار أحداً مات على التوحيد، وهذه قاعدة متفق عليها عند أهل السنة، وسيأتي دلائلها في كتاب الإيمان قريباً^(٢)، والله أعلم.

وأم الكذب، فهو عند متكلمي من أصحابنا: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو، عمداً كان أو سهواً. هذا مذهب أهل السنة، وقالت المعتزلة: شرطه العمدية، ودليل خطب هذه الأحاديث أن، فإنه قيده ﷺ بالعمد، لكونه قد يكون عمداً، وقد يكون سهواً، مع أن لإجماع والنصوص المشهورة في كذب ولسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا يتم على لئسي ولغلط، فلو أصحق ﷺ الكذب، لثوهم أنه يأنم لئسي أيضاً، فقيده. وأم لروايات المصنفة فمحمولة على استقيدة بالعمد، والله أعلم.

واعلم أن هذا الحديث يشتمل على فوائد وجمل من القواعد:

إحداها: تقرير هذه القاعدة لأهل سنة، أن الكذب يتناول إخباراً لعمد ولساهي عن الشيء بخلاف ما هو.

الثانية: تعظيم تحريم كذب عليه ﷺ، فإنه فاحشة عظيمة وموقفة كبيرة، ولكن لا يُكفر بهذا تكذب إلا أن يستحيته. هذا هو المشهور من مذهب العلماء من انطوائ.

وقد الشيخ أبو محمد الجويني^(٣) والد إمام أحرمين أبي المعالي من أئمة أصحابنا. يكفر بعمد الكذب عليه ﷺ. حكى إمام أحرمين عن والده هذا المذهب، وأنه كان يقول في درسه كثير^(٤) من

(١) أخرجه نسائي في المسند ١٨١٩، وأحمد ٤٧٤٢، ولينر ٦٠٧٦ من حديث ابن عمر ؓ

(٢) انظر ص ٣٦٤ من هذا الجزء.

(٣) أبو محمد الجويني هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف الجويني، ولد إمام أحرمين، أوجده رحمه الله وديناً

وهدم وتغشاه رداء، ونحرب في تعدادك له لا شصرة ولا شرح برسالة، توفي سنة ثمان وثلاثين وأربع مئة. نظر

أصفاة أشافعية كبرى: (٥/٧٣)

كذب على رسول الله ﷺ عمداً، كفر وأريق دمه، وضعف يمام الحرمين هذا لقول، وقال: إنه لم يره لأحد من لأصحاب، وبته حقوة عظيمة^(١)، والصواب ما قدمته عن الجمهور، والله أعلم

ثم إن من كذب على رسول الله ﷺ عمداً في حديث واحد، فسُق وزُدت روايته كلها، وبطل الاحتجاج بجميعها، فهو تاب وحسنت توبته فقد قل جماعة من العلماء، منهم أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحفصيني^(٢) شيخ البخاري وصاحب الشافعي، وأبو بكر سفياني من فقهاء أصحابنا لشافعيين وأصحاب الوجوه منهم ومتقدميهم في الأصول ونفروع: لا تؤثر توبته في ذلك، ولا تقل روايته أبداً، بل يُحتمل جرحه دائماً وأصدق الضمير في قول: كل من أسقط حبره من أهل القل بكذب وجدسه عليه، لم يُعَد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضَعُف نقله لم نجعله قوي بعد ذلك، قال: وذات ما فترقت فيه الرواية والشهادة. ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء، ويجوز أن يُوجه بأن ذلك جعل تعليلاً وزجراً ينفذ عن كذب عليه ﷺ، بوضع فساده، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره والشهادة، فإن مستندتهما قصيدة ليست عامة.

قلت: وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمة ضعيف مخالف لقواعد الشرعية، والمختار انقطع بصحة توبته في هذا، وقبول روايته بعده إذا صحت توبته بشروطها المعروفة: وهي الإقلاع عن المعصية، والندم على فعله، والعزم على ألا يعود إليها، فهذا هو الجاري على قواعد الشرع، وقد أجمعوا على صحة رواية من كان كافراً فأسسه، وأكثر الصحابة كانوا بهناه بصفة، وأجمعوا على قبول شهادتهم، ولا فرق بين الشهادة والرواية في هذا، والله أعلم.

الثالثة: أنه لا فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام، وما لا حكم فيه، كالترغيب والترهيب واسمو عظم وغير ذلك، وكله حرام من أكثر لكبر وأقبح لقبائح إجماع المسلمين لمين يُعتد بهم في الإجماع، خلاف لسكرة المية الضائفة لمصلحة في زعمهم لباطل أنه يجوز وضع حديث في الترغيب والترهيب، وتبعهم على هذا كثيرون من العجزة الذين يَسْتَبُونَ أنفسهم إلى الزهد، أو يَسْتَبِهُم جهة مشبه، وشبهه زعمهم الباطل أنه جاء في رواية «من كذب علي متعمداً يُنزل

(١) في (خ) أو أريق

(٢) الشهادة بمطابق، (٤٨/١٨).

(٣) أبو بكر الحفصيني هو عبد الله بن يزيد بن عيسى الأسدي السكي، شيخ حرم، صاحب كتاب المسند، مات بهيكه سنة سبع عشرة وخمسين للهجرة (١٠٠٠/٦١٦).

(٤) في (ج) وأبي، وهو خطأ

MAHIDE-KHA5HLAN, & ERABABAH

روى حديث عيم أو ظن وضعه، ولم يبين حال روايته وضعه، فهو داخل في هذا الوعيد، مندرج في جملة الكاذبين عن رسول الله ﷺ، وبدل عليه أيضاً حديث السابق 'مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ كَذِبُ الْكَادِبِينَ' (١)، ولهذا قال العلماء ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن يتنظره إن كان صحيحاً أو حسنٌ قال: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعله، أو حوِّثت من صحيح الجزم، وإن كان ضعيفاً فلا يفتي: قال، أو: فعلا، أو: أمر، أو: نهى، وشدة ذلك من صغ الجزم، بل يقول: روي عنه كذا، أو جاء عنه كذا، أو: يروى، أو: يُذكر، أو يُحكى، أو: يُقر، أو: بلغنا، وما أشبهه، والله أعلم.

قال العلماء: وينبغي لقارئ الحديث أن يعرف من النسخ واللغة وأسماء الرجال ما يشتم به من قوله ما لم يقل، وبذ صَحَّ في الرواية ما يعلم أنه خطأ، فالصواب الذي عليه الجمهور من السلف والخلف أنه يرويه على الصواب، ولا يُغيِّره في الكتاب، لكن يكتف في الحاشية أنه وقع في الرواية كذا، وأنَّ الصواب خلافه وهو كذا، ويقول عند الرواية: كذا وقع في هذا الحديث، أو في رواية، والصواب كذا. فهذا أجمع للمصلحة، فقد يعتقده خطأ ويكون له وجه يعرفه غيره، ولو فُتح باب تغيير الكتاب، لتجسس عليه غير أهله.

قال العلماء: وينبغي للراوي وقارئ الحديث إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك، أن يقول عقبيه: أو كما قال، والله أعلم. وقد قدمت في العصور السابقة الخلاف في جواز الرواية بالمعنى لمن هو كاملٌ للمعرفة (٢).

قال العلماء: ويستحب لمن روى بالمعنى أن يقول بعده: أو كما قال، أو نحو هذا، كما فعلته الصحابة فمن بعدهم، والله أعلم.

وأما توثيق الزبير وأئمة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم في الرواية عن رسول الله ﷺ، وإكثارهم منها، فيكونهم حافواً لبعض النسيان، والغلط والناسي وإن كان لا إثم عليه، فقد يُنسب إلى تعريض للنساهة أو نحو ذلك، وقد تعلق بالناسي بعض الأحكام الشرعية، كغرامات المستفاد، وانتقاضي الطلقات، وغير ذلك من الأحكام المعروفة، والله أعلم.

(١) سنن أبي داود ١١٦ من هذا الخبر.

(٢) انظر من ٧٧ من هذا الخبر.

٣ - [باب النهي عن الحديث بكل ما سمع]

[٧] ٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ^(*) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ».

[٨] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

[٩] وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي عُمَرَ النَّهْدِيِّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

باب النهي عن الحديث بكل ما سمع

فيه (حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»)، وفي الطريق الآخر: (عَنْ حُبَيْبٍ أَيْضًا، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ)، و(عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)، وفيه غير ذلك من نحوه.

الشرح:

أما أسناده، فد (حُبَيْب) بضم الهمزة المعجمة، وقد تقدّم في آخر الفصول بيانه، وأنه ليس في «نصحيحين» حُبَيْبٌ بالمعجمة إلا ثلاثة: هذا، وحُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وأبو حُبَيْبٍ كُنْيَةُ ابْنِ الزَّيْرِ^(١).

وفيه (هُشَيْمٌ) بضم الهاء، وهو بْنُ بَشِيرٍ لَشَّامِي الْوَسْطِيُّ، أَوْ مَعْدُونِي، اتَّفَقَ أَهْلُ عَصْرِهِ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى جَلَالَتِهِ وَكَثْرَةِ حِفْظِهِ وَتَقَانِهِ وَصِدْقَتِهِ، وَكَانَ مُدْلِسًا، وَقَدْ قَرَأَ فِي رِوَايَتِهِ هَذَا عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، وَقَدْ تَدَلَّى فِي الْمَعْصُولِ أَنَّ لِمُدْلِسٍ إِدْقَالَ: (عَنْ) لَا يُحْتَجُّ بِهِ، لِأَنَّهُ يَثْبُتُ سَمَاعُهُ مِنْ جِهَةٍ

(*) في الأصل عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة وصواب ما تقدم وهو أن الحديث مرسى، وسببه على ذلك سوي قريب

(١) أنظر ج٢ ص ٨٦ من هذا المجموع

[١٠] وَخَدَّثَنِي أَبُو الظَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرِّحَ قَالَ أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِي وَهْبٍ قَالَ قَالَ لِي مَالِكٌ: اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِسَلَمٍ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلَا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

[١١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: يَحْسِبُ الْمَرْءُ مِنَ الْكُذِبِ أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.

أخرى، وأن ما كان في «لصحيحين» من ذلك محمولاً على ثبوت سمعه من جهة أخرى^(١)، وهذا منه.

وفيه (أبو عثمان النهدي) بفتح ثوون وإسكان لها، منسوبٌ إلى حد من أجداده، وهو نهدي من زيد ابن نيث. وأبو عثمان من كبار التابعين وفصلانهم، واسمه عبد الرحمن بن م، بفتح الميم وضمها وكسرها، واللام مشددة على الأحوال ثلاث، ويقال: مء بكسر الميم وإسكان اللام وبعد همزة. واسم أبو عثمان على عهد النبي ﷺ ولم يلقه، وسمع جماعات من المشايخ، وروى عنه جماعات من التابعين، وهو كوفي ثم بصري، كان بالكوفة مستوطناً، فلما قُتل لحسين عليه السلام تحول منه قنبر إلى بصرة، وقال: لا أسكن بعداً قُتل فيه ابن بنت رسول الله ﷺ. روي عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى قال: لا أعلم في تابعين مثل أبي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم.

ومن طرّف أخبره ما رواه عنه قال: بلغني نحو من ثلاثين ومئة سنة، وما من شيء إلا وقد أنكرته إلا أنني، فإني أجدّه كما هو مائة سنة وخمسة وتسعين، وقيل: مئة سنة، والله أعلم.

وفي لإسناد الآخر (عبد الرحمن) حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأخوص، عن عبد الله.

أما (عبد الرحمن) فابن مهدي الإمام المشهور، أبو سعيد البصري وأما (سفيان) فالثوري الإمام المشهور، أبو عبد الله الكوفي. وأما (أبو إسحاق) فهو الشيعي بفتح السين، واسمه عمرو بن عبد الله الهمداني الكوفي، الشيعي لحبيل قال أحمد بن عبد الله العجلي سمع ثمانية وثلاثين من أصحاب

(١) انظر ح ٧ من هذا الجزء

[١٢] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: لَا يَكُونُ الرَّحُلُ إِمَامًا يُقْتَدَى بِهِ حَتَّى يُمِيزَكَ عَنْ بَعْضِ مَا سَمِعَ.

[١٣] وَحَدَّثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُمُرُ بْنُ غُلَيْبٍ بْنِ مُقَدِّمٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ: سَأَلَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فَقَالَ: إِنِّي أَرَاكَ قَدْ كَلِمْتَ بَعْضَ الْقُرَّانِ، فَاقْرَأْ عَلَيَّ سُورَةً، وَفَسِّرْ حَتَّى أَنْظُرَ فِيمَا عَمِيتَ. قَالَ: فَقَعَلْتُ، فَقَالَ لِي: حَفِظْتَ عَلَيَّ مَا أَقُولُ لَكَ: إِيَّاكَ وَالشَّاعَةَ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ قَلَّمَا حَمَلَهَا أَحَدٌ وَلَا ذَلَّ فِي نَفْسِهِ، وَكُذِّبَ فِي حَدِيثِهِ.

[١٤] وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَتُهُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ بَرِّ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: مَا أَنتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا خَدِثَ لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ.

لِسَيِّدِنَا ^(١). وقال علي بن المديني: روى أبو إسحاق عن سعين أو ثمانين لم يرو عنهم غيره. وهو منسوب إلى جدٍّ من أجداده اسمه لسبيع بن صُغْبٍ بن معاوية.

وأم (أبو الأخوص)، فاسمه خوف بن مالك لجشيمي الكوفي، التابعي لمعروف، لأبيه صحبة. وأم (عبد الله)، وابن مسعود، اصحابي السيد الجليل، أبو عبد الرحمن الكوفي.

وأم (ابن وهب) في الإسناد الآخر، فهو عبد الله بن وهب بن مسم، أبو محمد القرشي الفهري مولا هم البصري، الإمامُ لمتفق على حفظه وإتقانه وجلالته. ^(٢).

وفي الإسناد الآخر (يونس عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة).

أم (يونس)، فهو بن يزيد، أبو يزيد القرشي الأموي مولا هم لأبيي، بالمشقة، وفي (يونس) ست لغات: صم الثور وكسرهم وفتحهم مع الهمز وتركه، وكالت في (يوسف)، انما، الست، والحركات الثلاث في ميمه، ذكر بن السكيت معظم لغات جميعها ^(٣)، وذكر أبو لُقَّة في تفسيره ^(٤).

وأم (ابن شهاب)، فهو لإمام المشهور، التابعي لجليل، وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن

(١) ثقافت، لعصبي (٢، ١٧٩).

(٢) ذكر ابن السكيت في الإصلاح المصنوع (١٣٣/١) في (يوسف ويونس) ضم لس وحو وكسرهم، مع لهم وتركه

(٣) في الإملاء ما من به من خمس (٢٠٣، ١) و (٢، ٤٨).

عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي، أبو بكر القرشي الزهري لم يدرى، سكن لشم وأدرك جماعة من الصحابة، نحو عشرة، وأكثر من الروايات عن تابعين، وأكثر من روايات عنه، وأحوله في سقم وحفظ وصيانة والإتقان والاجتهاد في تحصيل العلم، واضطر على المشقة فيه، وبذل النفس في تحصيله وعبادة ولورع والكرم وهوان الدنيا عنده، وغير ذلك من أنواع الخير أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تُشهر.

وأما (عبد الله بن عبد الله)، فهو أحد الفقهاء لسبعة، الإمام الجليل، رحمه الله أجمعين.

وأما فقه الإسناد، فهكذا وقع في الطريق لأب: عن حفص عن النبي ﷺ، مرسلاً، فإن حفصاً زهري، وفي الطريق الثاني: عن حفص عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، متصلاً، ولطريق الأب رواه مسلم من رواية معاذ بن معاذ وعبد الرحمن بن مهدي، كلاهما عن شعبة، وكذلك روه عُثْمَرُ عن شعبة فأرسله^(٢١). ولطريق الثاني: عن عبيد بن حفص، عن شعبة، قال لدارقطني: الصواب المرسل عن شعبة، كتب رواه معاذ وابن مهدي وعُثْمَرُ^(٢٢).

قلت: وقد^(٢٣) روه أبو داود في «سننه» أيضاً مرسلاً ومتصلاً، فرواه مرسلاً عن حفص بن عمر زهري^(٢٤)، عن شعبة، ورواه متصلاً من رواية علي بن حفص^(٢٥)، وإذا ثبت أنه زوي متصلاً ومرسلاً، فله عمل على أنه متصل، هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وجماعة من أهل

(٢١) في (خ) لسدي، ولعثبت من (ص) و(هـ) وكنت مترجم وللمدني والمديني كلاهما يدرى نسبة إلى مدني رسول الله ﷺ لكن أكثر ما يتنسب إليها مدني، وقد ينسب إليها بإثبات الجاهل من البخاري: المديني: هو ندي أمه بالمدينة وسم يفرغها، وسدي هو ندي تحول عنها، وكان سدي، وزهري ممن تركها وتحول إلى غيرها، نظير ولأسامة لسدي (١٥٣/١٢)، وه سدي في تهذيب الأئمة لأبي حفص مجري، (١٨٤/٣).

(٢٢) الإبراهيم والتيجان ص ١٣١ - ١٣١

(٢٣) أخرجه عن طريق عُثْمَرُ لشهاب القصباني في «مستند»: ١٤١٦

(٢٤) في (ج) وفيه

(٢٥) في (ج) و(ص) و(هـ) السدي، وهو خطأ، ولعثبت من كتب لرحمته تهذيبه بكتاب وقروعه، وغيره زهري نسبة إلى عمر بن عبيد.

(٢٦) أخرجه أبو داود كلا الطريقين برقم ٤٩٩٢.

الحديث، ولا يُضَرُّ كَوْنُ لأكْثَرِين رَوَاهُ مرسلاً، فَوْنُ الوصل رِيَادَةٌ مِنْ ثِقَةٍ، وَهِيَ مَقْبُوءَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُوَضَّحَةً فِي لَفْظِ السَّبْقَةِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الصَّرِيحِ الثَّانِي: (سَمِلَ ذَلِكَ)، فَهِيَ رَوَايَةٌ صَحِيحَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْفُصُولِ بِهَذَا هَذَا،
وَكَفَيْتُهُ لِرَوَايَةِ بِهِ^(٢).

قَوْلُهُ: (بِخَشَبٍ لِمَرْءٍ مِنَ الْكَلْبِ) هُوَ يُمْكِنُ لَسِينٍ، وَمَعْنَاهُ: يَكْفِيهِ ذَلِكَ مِنَ الْكَلْبِ، وَبِهِ قَدْ
سَتَكْثَرُ مِنْهُ.

وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ الَّتِي فِي بَابِ، فَفِيهِ الزَّجْرُ عَنِ التَّحْدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ الْإِنْسَانُ، فَإِنَّهُ
يَسْمَعُ فِي لَعْدَةِ الصُّدُقِ وَالْكَذِبِ، فَوَإِذَا حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ فَقَدْ كَذَّبَ؛ لِإِخْبَارِهِ بِمَا لَمْ يَكُنْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْكَذِبَ: الْإِخْبَارُ عَنْ شَيْءٍ بِخِلَافِ مَا هُوَ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ لَتَعَمُّدٌ، لَكِنْ
التَّعَمُّدُ شَرْطٌ فِي كَوْنِهِ إِثْمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَلَا يَكُونُ إِمَامًا وَهُوَ يَحْدُثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ)، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، كَثُرَ
الْخَطَأُ فِي رَوَايَتِهِ، وَتُرِكَ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ وَالْأَحْذَرُ عَنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَرَأَيْتَ قَدْ كَلِّفْتَ بَعْلَمَ الْقُرْآنِ)، فَهُوَ يَفْتَحُ الْكَافَ وَيَكْسِرُ اللَّامَ وَيُلْفِئُهُ، وَمَعْنَاهُ: وَبَعَثَ بِهِ
وَلَا زَمْتَهُ، قَالَ ابْنُ فَرَسٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: الْكَلْفُ: الْإِبْلَاعُ بِالشَّيْءِ^(٤). وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ
لِزَمْخَشَرِيِّ: الْكَلْفُ: الْإِبْلَاعُ بِالشَّيْءِ مَعَ شُغْلِ قَلْبٍ وَمَشَقَّةٍ^(٥).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (إِنَّاكَ وَالشَّنَاعَةَ فِي الْحَدِيثِ)، فَهِيَ بِمَنْعِ الشَّيْنِ، وَهِيَ الْقُبْحُ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الشَّنَاعَةُ:
الْقُبْحُ، وَقَدْ شُنِعَ أَمْرٌ بِضَمِّ الشُّوْنِ، أَيْ: قُبْحٌ، فَهُوَ أَشْنَعُ وَشَنِيعٌ، وَشَنِيعٌ بِشَيْءٍ بِكَسْرِ النُّونِ^(٦).

(١) انظر ص ٦٩ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ٧٨ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ١٢٥ من هذا الجزء.

(٤) المعجم اللغوي ص ٧٧.

(٥) الاتفاق في غريب الحديث: (كلف).

(٦) يمدح في (ص) و(هـ): وشنيعة.

أي: أنكرته، وشققت على لرجل، أي: ذكرته بنهيح ومحى كلامه، أنه حذر أن يحدث بالأحاديث
لمنكرة التي يشع على صاحبها، وينكر ويفتح حل صاحبها، فيكذب أو يستراب في روايته، فتسقط
منزله ويذل^(١) في نفسه، والله أعلم.



(١) في (ج) يذل.

٤ - [باب النهي عن الرواية عن الضعفاء،

والاحتياط في تحفلها]

[١٥] ٦ - (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُم مَّا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَلْيَاكُم وَإِيَّاهُمْ». أحمد ١٨٢٦٧.

[١٦] ٧ - (٧) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ الشَّجِيبِيِّ قَالَ:

باب النهي عن الرواية عن الضعفاء،

والاحتياط في تحفلها

فيه من الأسماء: (أبو هانئ) هو بهمز آخره.

وفيه (حرملة بن يحيى الشَّجِيبِي) هو بمثناة من فوق مضمومة على لمشهور، وقال صاحب «المطالع»: بفتح أوله وضمه، قال: وبالضمة يقوله أصحاب الحديث وكثير من الأدباء، قال: وبعضهم لا يعيز فيه لا لفتح، ويزعم أن الاء أصدية، وفي باب الاء ذكره صاحب «اللعين»^(١) - يعني فتكون أصدية - إلا أنه قال: نجيب وتُجَوَّب قبيصة، يعني قبيلة من كندة، قال: وبالفتح قيدته على حمدة شيوخه، وعلى ابن سراج^(٢) وغيره، وكان ابن السَّيِّد البَصْلِيُّ^(٣) يذهب إلى صحة الوجهين^(٤). هذا كلام صاحب «المطالع»، وقد ذكر بن فارس في «معجم» أن تجوَّب قبيلة من كندة، وتُجَوَّب بالضم

(١) لم ألق جدي فيه

(٢) بن سراج هو أبو بكر محمد بن لسري بعددي، جاء نحوه، وصاحب «معجم» انتهى به علمه لئلا يهمل. به «صواب» لعمري، ولا شرح سبويه. مات شهيداً سنة ست عشرة وخمسة مئة

(٣) ابن السَّيِّد اسمه عبد الله بن محمد بن السَّيِّد التَّحَوُّرِيُّ القُفْرِيُّ، أبو محمد البَصْلِيُّ م. حبة إلى بعلبكوس مدينة بالأندلس - صنف «شرح أدب الكنايد» و«شرح لموجز» عدت سبع مئتين وخمسين مئة نظر «بقية لوصلة»: (٥٥/٧).

(٤) «المطالع» الأول وعليه صاحب «لائحة» لابن قرقول، (٣٩/٢)

حَدَّثَنَا أَبُو شَرِيحٍ أَنَّهُ سَمِعَ شَرَّاحِيلَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي مُسْلِمُ بْنُ
يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَالُونَ كَذَّابُونَ،
يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَيَأْتَاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا
يُفْتِنُونَكُمْ» [ص. ١٥].

[١٧] وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ
عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَمَسُّ فِي سُورَةِ الرَّجُلِ، فَيَأْتِي الْقَوْمَ فَيُحَدِّثُهُمْ
بِالْحَدِيثِ مِنَ الْكُذِبِ، فَيَتَفَرَّقُونَ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ: سَمِعْتُ رَجُلًا أَعْرَفَ رَجُلَهُ، وَلَا
أَذْرِي مَا اسْمُهُ، يُحَدِّثُ.

مَنْ لَهُمْ شَرَفٌ، قَالَ: وَلَيْسَتْ لَدَيْهِمَا أَصْلًا^(١). وَهَذَا هُوَ الطُّوْبُ الَّذِي لَا يَحُوزُ غَيْرَهُ، وَأَمَّا حُكْمُ
صَاحِبِ «الْعَيْنِ» بِأَنَّ لَدَيْهِ أَصْرًا، فَخَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَحَرْمَةُ) هَذَا كُنْيَتُهُ^(٢) أَبُو حَفْصٍ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ صَاحِبُ «الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ،
وَهُوَ الَّذِي يَرْوِي عَنِ الشَّافِعِيِّ كَتَبَهُ سَمْعُوفٌ فِي لَفْقِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا (أَبُو شَرِيحٍ) لِرَوَايَةِ عَنْ شَرَّاحِيلَ، فَدَسَّسَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيحٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٣) الْإِسْكَنْدَرِيُّ
لِمِصْرِيٍّ، وَكَانَتْ لَهُ عِبَادَةٌ وَفَضْلٌ. (وَشَرَّاحِيلُ) بَفَتْحِ لَشِيرٍ، غَيْرُ مَصْرُوفٍ.

وَأَمَّا قَوْلُ مُسْلِمٍ: (وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمُسَيَّبِ
بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ)، فَهَذَا إِسْنَادٌ اجْتَمَعَ فِيهِ طَرَفَانِ مِنْ بَعْضِ الْإِسْنَادِ
إِحْدَاهُمَا: أَنَّ إِسْنَادَهُ كَوْنِي كَلِمَةً.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ فِيهِ ثَلَاثَةَ تَعْيِيرٍ يَرْوِي بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَهُمْ الْأَعْمَشُ وَالْمُسَيَّبُ وَعَمْرٌ، وَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ
غَيْبِيَّةٌ، قَوْلُ أَنَّ تَجْتَمِعُ فِي إِسْنَادِهِ هَذَانِ الضَّعِيفَانِ.

لَأَمَّا (عَبْدُ اللَّهِ) الَّذِي يَرْوِي عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَصَحْبِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ

(١) إجماع نسخة: (١/١٤٥-١٤٦)

(٢) قَوْلُ (خ): وَحَرْمَةُ هَذَا كَلِمَةُ كُنْيَتِهِ

(٣) فِي (ج) وَ(ز) عَبْدُ اللَّهِ وَالْمُسَيَّبُ مِنْ (هـ) وَهُوَ مُوَافِقٌ لِكُتُبِ الْكُوفِيِّ.

[١٨] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ بَنِي طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْقَاصِي قَالَ: إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيْئَيْنِ طَيِّبَيْنِ مَسْجُودَةٌ أَوْ تُقَفَّ سَلِيمَانٌ، يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا.

وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ (شيخ مسلم، فاسمه عبد الله بن سعيد بن حُصَيْنٍ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ، بَابُ أَهْلِ زَمَانِهِ^(١)).

وَأَمَّا (الْمُسَيَّبُ بْنُ رَافِعٍ)، فَبَقِيَ الْإِيَّاءُ بِإِلَّا خِلَافًا، كَذَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «الْمَشْدُوقِ» وَصَاحِبُ «الْمَطْلُوعِ» أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي فَتْحِ يَاءِهِ^(٢)، بِخِلَافِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَوْنَهُمْ اخْتَلَفُوا فِي فَتْحِ يَاءِهِ وَكَسْرِهَا كَمَا سَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(٣).

وَأَمَّا (عَمْرُ بْنُ عَبْدِ)، فَآخِرُهُ هَاءٌ، وَهُوَ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَسَكَنُهَا وَجْهَانِ، أَشْهُرُهُمَا وَأَصْغَرُهُمَا الْفَتْحُ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: رَوَيْتُ فَتْحَهَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَأَبِي مُسْلِمٍ الْمُسْتَمْنِي^(٤)، قَالَ: وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ عَبْدُ الْغَنِيِّ فِي كِتَابِهِ^(٥)، وَكَذَلِكَ رَأَيْتُهُ فِي «تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ»^(٦)، قَالَ: وَرَوَيْتُ لِإِسْكَانَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ، وَيُدَوِّجُهُنْ ذَكَرَهُ الدَّارِقُطِيُّ^(٧) وَبُنْ مَكُولًا^(٨)، وَالْفَتْحُ أَشْهُرُ، قَالَ الْقَاضِي: وَأَكْثَرُ الرِّوَاةِ يَقُولُونَ: عَبْدٌ، بِغَيْرِ هَاءٍ، وَالصَّوَابُ اثْبَاتُهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْحَفَظِ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَدِيُّ بْنُ سَمْدِينٍ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَالدَّارِقُطِيُّ، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ^(٩)، وَغَيْرُهُمْ^(١٠)، وَلِلَّهِ أَعْمُ.

وَمِنْ الرِّوَاةِ الْآخَرَى: (عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْقَاصِي).

(١) «الجرح ولعمري» (٧٣/٥) وفيه أن أبو حاتم قد روى في أبي سعيد الأشج: كوفي لغة صدوق.

(٢) «المشدرق» لأثره: (٣٩٩/١)، «المطلوع» لأثره: (٩٦/٤).

(٣) نظر ص ١٧٥ من هذا الجزء.

(٤) أبو مسلم المستمعي هو عبد الرحمن بن يونس بن هشام البغدادي، صدوق طعن فيه بمراي، مات سنة أربع وعشرين. بغير «تقريب لتقريب» ٤٠٤٨.

(٥) عبد الغني هو أبو محمد حنفسي، صاحب «الكامل في معرفة رجال» مكتب سنة، تقدمت ترجمته ص ١٠٧ من هذا الجزء.

(٦) ذكره البخاري في «تاريخ كبير» (٤٥٢/٦)، ولم يفسده.

(٧) في «المؤلفات المختلفة»: (١٥١٨/٣).

(٨) في «الكامل في رفع لارتباب عن مؤلف» مصنف في الأسماء والكى والأسماء (٣٠٦)، لكنه ذكر لإسكان مصنفه لتفصيله.

(٩) هو عبد الحميد بن سعيد بن علي بن سعيد، أبو محمد، لأرجي المعاصي، صاحب كتاب «المؤلفات المختلفة»، ولد سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة، وتوفي سنة سبع وأربع مئة. «سير أعلام النبلاء»: (٦٦٨/١٧).

(١٠) «الكامل فيهم» (١١٧-١١٨).

- [١٩] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَاسِعٍ عَنْ عَمْرِو الْأَشْعَثِيِّ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ سَعِيدٌ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانٌ - عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْبِيرٍ، عَنْ طَوْسٍ قَالَ: جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْنِي تَشِيرَ بْنَ كَعْبٍ - فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَقَادَ لَهُ ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَقَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَذْرِي، أَعَرَفْتُ حَدِيثِي كُلَّهُ وَأَنْكَرْتُ هَذَا؟ أَمْ أَنْكَرْتُ حَدِيثِي كُلَّهُ وَعَرَفْتُ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّمَا كُنَّا نَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذِبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ لَصْعَبَ وَلَذُلُولَ، تَرَكَ الْحَدِيثَ عَنْهُ.
- [٢٠] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا كُنَّا نَحْفَظُ الْحَدِيثَ، وَالْحَدِيثُ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَّا إِذْ رَكِبْتُمْ كُلَّ صَنْبٍ وَذُلُولٍ، فَهَبَّاهُ.
- [٢١] وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ سَلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغِيلَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ - يَعْنِي الْعَقَدِيُّ -:

فَأَمَّا (ابن طَوْسٍ)، فهو عبد الله الزَّهْدُ لِمُصَالِحِ بْنِ الزَّهْدِ لِمُصَالِحٍ.

وَأَمَّا (لِعَصِي)، فأكثر ما يأتي في كتب الحديث ولغته ونحوه بحذف ياء، وهي لغة، والمفصيح الصحيح: لعصي، يثبت الياء، وكذلك: شَدَادُ بْنُ الْهَادِي، وابنُ أَبِي السُّوَلِيِّ، فالمفصيح الصحيح في كل ذلك وما أشبهه إثبات الياء، ولا اغترار برحوده في كتب الحديث أو أكثرها بحذفها، والله أهدم ومن طُرف أحوال عبد الله بن عمرو بن لعصي أنه ليس بينه وبين أبيه في تولادة، لا إحدى عشرة سنة، وقيل: اثنتي عشرة سنة.

وَأَمَّا: (سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو الْأَشْعَثِيِّ)، فدلالة المثنى، منسوب إلى حده، وهو سعيد بن عمرو بن سهل ابن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، أبو عمرو الكوفي، وأما (هشام بن حُجْبِيرٍ)، فبضمحاء ويعني جسيم مفتوحة، وهشام بن مكِّي، وأما (تَشِيرَ بْنَ كَعْبٍ)، فبضم لمؤخدة وفتح معجمة وأما (أبو عامر العقدي)، ففتح العين والقاف، منسوب إلى العقد، قبيلة معروفة من نجيعة، وقيل: من قيس، وهم من لأزد، وذكر أبو الشيخ الإمام لحفظ^(١) عن هرون بن سيمون قال: سَمِعُوا لِعَقْدٍ

(١) أبو نعيم عو أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبيب، محدث أصلي، وله مئة أربع وسبعين ومثلين، به كتاب

السنن، والاعتماد، وغيرهما، مات سنة تسع وثمان وثلاث مئة - نظر السير أعلام - ١٦٦، ٢٧٦.

حَدَّثَنَا رِزَّاحٌ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: جَاءَ بُشَيْرُ الْعَدَوِيِّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا يَأْدُنُ لِحَدِيثِهِ وَلَا يَنْطَرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي! أَحَدَّثْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْمَعُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ابْتَدَرْتُهُ أَبْصَرْتُ، وَأَصْغَيْتُنَا إِلَيْهِ بِدَانٍ، فَلَمَّا رَجَبَ النَّاسُ الصُّعْبَ وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ.

[٢٢] حَدَّثَنَا دَوْدُ بْنُ عَمْرٍو لَعْنَتِي: حَدَّثَنَا دَفْعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَابًا وَيُخْفِيَ عَنِّي، فَقَالَ: وَلَدَّ نَاصِحٌ، أَنَا أَخَذْتُكَ الْأُمُورَ اخْتِيارًا وَأَخْفَيْتُ عَنْهُ، قَالَ: قَدْ عَا بِقَضَاءِ عَيْي، فَجَعَلَ يَكْتُبُ مِنْهُ أَشْيَاءَ، وَيُرِيهِ الشَّيْءَ، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ مَا قُضِيَ بِهَذَا عَلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَلُّ.

لأنهم كانوا أهل بيت ثقاتاً، فُسِّمُوا عَقْدًا. وسمي أبي عامر عبد الله بن عمرو بن قيس البصري، قيل: إنه مولى للعقديين.

وأما (رياح) الذي يروي عنه لعقدي، فهو بفتح الراء وبالموحدة، وهو رباح بن أبي معروف، وقد قدِّم في الفصول^(١) أن كل ما في «لصحيحين» على هذه الصورة فربح بالموحدة، إلا زياد بن رباح^(٢) أبو قيس الرزي عن أبي هريرة في أثر طاعة^(٣)، فبالمنشأة، وقوله لبخاري بالوجهين^(٤).

وأما (نافع بن عمر) الراوي عن بن أبي مُلَيْكَةَ، فهو لقرشي الحمصي لمكي.

وأما (ابن أبي مُلَيْكَةَ)، فاسمه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ، واسم أبي مُلَيْكَةَ رهبر بن عبد الله بن جده بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة التيمي المكي، أبو بكر، تولى لقضاء والأذان لابن الزبير ﷺ.

(١) انظر ص ٨٦ من هذا الجزء.

(٢) في (صحيح): رباح، وهو خطأ.

(٣) انظر الحديث ٧٣٩٨، وهو قوله ﷺ: «يُحَدِّثُ الْيَهُودَ بِالْأَعْمَالِ حَتَّى: تُدْجَلُوا...». وزياد بن رباح عن أبي هريرة حديث آخر أيضاً في كتاب الإمامة برقم ٤٧٨٦ أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ...».

(٤) ذكره بخاري في «التاريخ الكبير» (٣٥١/٣) باسمه للموعدة.

[٢٣] حَدَّثَنَا عَمْرُو الدَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْبِيرٍ، عَنْ طَرُوسٍ قَالَ: أَبِي ابْنُ عَبَّاسٍ بِكِتَابٍ فِيهِ قَضَاءٌ عَنِّي، فَمَحَاهُ إِلَّا قَدْرًا، وَأَشَارَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ لِدِرَاعِهِ.

[٢٤] حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: لَمْ أَخَذُوا تِلْكَ الْأَشْيَاءَ بَعْدَ عَلِيِّ عليه السلام، قَالَ رَحُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا!

[٢٥] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ - يَفْضِي ابْنُ عِيَّاشٍ - قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ يَصْدُقْ عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ إِلَّا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وَأَمَّا قول مسلم: (حدثنا حسن بن علي الخلواني: حدثنا يحيى بن آدم: حدثنا ابن إدريس: عن الأعمش: عن أبي إسحاق)، فهو سندٌ كوفيٌّ كنهٌ إلا الخلواني.

وَأَمَّا (الأعمش) سليمان بن وهزَنَ أبو محمد لتبعي (أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي الشامي، فتقدم ذكرهما^(١).

وَأَمَّا (ابن إدريس) الراوي عن الأعمش، فهو عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي الكوفي، أبو محمد، المتفق على إمامته وجلالته وإتقائه وفضيلته ووزعه وعبد الله، روي عنه أنه قال لبيته حين مكث عند حضور موته: لا تبكي فقد ختمت القرآن في هذا لبيت أربعة آلاف ختمية. قال أحمد بن حنبل: كان ابن إدريس سيحٍ وخدي^(٢).

وَأَمَّا (علي بن خُسرَم)، فمفتح الخاء وإسكان الشين المعجمتين وفتح الراء، وكنية عليّ أبو الحسن، مَرْوَرِيٌّ، وهو ابن أخت بشر بن الحارث الحافي عليه السلام.

وَأَمَّا (أبو بكر بن عِيَّاش)، فهو لإمام المجمع على فصله، وحتلف في اسمه، فقد المحققون: الصحيح أنَّ اسمه كنيته لا اسم له غيرهما، وقيل: اسمه محمد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: شعبة، وقيل: زُؤنة، وقيل: مسلم، وقيل: خُشَامُش، وقيل: مُطَرَف، وقيل: حَمَّاد، وقيل: حبيب. روي عن ابنه إبراهيم قال: قال لي أبي: إِنَّ أُمَّكَ سَمِيَتْ بِأَبْتِ فَاحْشَةَ فَطُتْ، وَبَنِي يَحْيَى الْقُرَّاءَ مِنْ ثَلَاثِينَ سَنَةً

(١) انظر ص ١٠٤ و ١٣٠ من هذا الجزء.

(٢) الحسن ومعرفة الرجل: (١/٤٣٦).

كل يوم مرة. وروى عنه أنه قال لاسنه: يا بني إياك أن تعصي الله في هذه العُرقة، فإني حتمت فيها اثني عشر ألف ختمة. وروى عنه أنه قال لبنته عند موته وقد بكّت: يا بنية لا تبكي، تخافين أن يعذبني الله تعالى وقد حتمت في هذه الرواية أربعة وعشرين ألف ختمة^(١).

هذا ما يتعلق بأسماء الباب، ولا ينبغي لمطالعها أن ينكر هذه الأحرف في أحول هؤلاء الذين تُستَرَب الرَحمة بذكرهم مُستطيلاً بها، فذلك من علامة عدم فلاحه، إن دام عليه، والله^(٢) لموفق للطاعة بقضه ومنه.

وأما لغت الباب، فـ (الدَّجَلُون) جمع دَجَال، قال ثعلب^(٣): كل كَذِب فهو دَجَال، وقيل: الدَّجَل: سَمَوَةٌ، يقال: دَجَل فلان: إذا مَوَّ، ودَجَل الحق بطله: إذ عَطَّه، وحكى ابن فارس هذا الثاني عن ثعلب أيضاً^(٤).

قوله: (يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا) معناه: تقرأ شيئاً ليس بقرآن، فتقول: إنه قرآن، لتُغَرَّ به عوامُ الناس، فلا يُعْتَرُونَ.

وقوله: (يُوشِكُ) هو بضم الياء وكسر الشين، معناه: يَقْرُب، ويُستعمل أيضاً ماضياً، يقال: أوشك كذا، أي: قَرُب، ولا يُقبل قول من أنكره من أهل اللغة، فقد: لم يُستعمل ماضياً فإن هذا ماضي يعارضه إنبات غيره والسمع، وهما مقدَّمان على نفيه.

وأما قول ابن عباس رضي الله عنه: (فَمَنْ رَكِبَ النَّاسَ لَصُغْبَ وَالذُّلُولَ)، وفي الرواية الأخرى: (ركبتم كلَّ صعب وذُلُول، فهيهات)، فهو مثل حسن، وأصل لَصُغْبَ والذُّلُول في الإبل، فالصُغْبُ الغيسر المرغوب عنه، والذُّلُول السُّهْل الطَّيِّب، المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى: سلك اندس كلَّ مسلك مما^(٥) يُحْمَد ويُذَمُّ.

(١) هي (نح)، لله.

(٢) ثعلب اسمه أحمد بن يحيى، أبو العباس، من الكوفيين في سحر ولغة. ولد سنة مئتين، وله اختلاف في تعيين^(١) ومعه في القرآن «والصريح» وغيرها، مات سنة إحدى وتسعين ومئتين. «لغة الوفا» (١/٣٩٦).

(٣) هي (ح) دجج.

(٤) معجم سنة ص ٣٤٧.

(٥) هي (ح) ميب.

قائد الواحدي^١: وفي معنى (هيئت) ثلاثة أقوال:

والثاني: بمنزلة (بعيد)، وهو قول الفرع⁽⁴⁾.

والثالث: بمنزلة (لُبعد)، وهو قول الرُّجَّاج^(٥) وابن الأنباري^(٦).

فالأول نَحْمَهُ بمنزلة الفعل، والثاني بمنزلة الصفة، والثالث بمنزلة المصدر.

وفي (هيئات) ثلاث عشرة لغة ذكرهن لواحد^١ (هيئات) بفتح لاء وكسرها وضمها، مع التثوين
فيهنّ وبحدفها، فهذه ست لغات، و(أيها) بألف بدل الهاء الأولى، وفيها ست الست أيضا،

(١) أبو محمد بن حنبل هو محمد بن عيسى النعماني، كان في حد ذاته عصره في التفسير، صنف تفسير ثلاثاً لا يسقط ولا يسهل ولا يجوز إغفالها، يعرف من سائر أهل زمانه وأربع لغة، لطفت نفسه في السيوحي ص ٧٨

(٢) في (خ) : ولأنه

[illegible]

٥٦) في المحدثي لقراءته: (٢٢٥/٢) لا يعرفه اسمه يحيى بن زائدة أبو زكريا، ومن المحدثي أنه المحدثي لقراءته وغيره مات بطريق مكة سنة سبع وعشرين هـ عن سبعين سنة. (الخطبة لمؤلفه: ٢٢٥/٢)

(5) في عهد أبي بكر، ارتبطت به: (١٤/١٢ - ١٣). والراجح مما يذكره بين السري بن سفيان أبو إسحاق، له من المعاصرين: شريك
والشيخ أبيدات مبيد، وغيره. وجدت نسخة (سري) مختلفة عن نسخة (١١/١٢).

(٦٦) من لادوي هو محمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر سحوي سعودي له ٥ عرب العدوت و ٥ ذرية و ٥ غير ذرية
 (٦٧) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

والثلاثة عشرة - (أيها) بحذف لاء من غير تنوين. وزاد غير أبو حمزة (أيها) بهمزتين بدل الهمزة، والأفصح المستعمل من هذه اللغات ستمدلاً فاشياً: (هيها) بفتح الهاء بلا تنوين.
قال الأزهري: واتفق أهل اللغة على أن لاء (هيها) ليست أصلية، واختلفوا في الوقف عليها، فقل أبو عمرو والكسائي يوقفان بالهاء^(١)، وقد ألفوا: بالهاء^(٢)، وقد بسطت الكلام في (هيها) وتحقيق ما قيل فيها في «تهذيب الأسماء والمعاني»^(٣)، وأشارت هـ إلى مقاصدها، والله أعلم.
وأم قوله: (فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه)، فبفتح السال، أي: لا يستمع ولا يصغي، ومنه سُميت لأذن. وقوله: (إِنَّا كُنَّا مَرَّةً) أي: وقتاً، ويعني به قس ظهور الكذب.

وأم قول ابن أبي مليكة: (كتبْتُ إلى ابن عباس أسأله أن يكتب لي كتاباً ويُخفي عني)، فقال: ولد ناصح، أنا اختار له الأمور اختياراً وأخفي عنه. قال. فلما بقضاء عليَّ ﷺ، فجعل يكتب منه أشياء، ويُمِرُّ بالشيء، يقول: والله ما قضى بهذا عليَّ إلا أن يكون ضلّ، فهذا مما اختلف العلماء في ضبطه.
فقال القاضي عياض رحمه الله: ضبطه هذين الحرفين، وهم: (وُخفي عني)، (وأخفي عنه)^(٤) بالحاء المهملة فيهما عن جميع شيوخنا، إلا عن أبي محمد الحُشَني^(٥) فبني قرأتهم عليه بالحاء المعجمة، قال: وكان أبو بكر^(٦) يحكي لنا عن شيوخه لقاضي أبي الوليد الكِنَاني^(٧) أن صوبه

(١) النظر في تهذيب اللغة، (٦/ ٢٥٦) وأبو عمرو هو ابن لعلاء كتب رقع فيه، وقد خُتِفَ في سنة إحدى وأربعين قولاً: أحسنه زيد وهو مصري سحوي أحد لقرء سبعة، كان يمام أهل مصر في قرءات وشعر وجملة ما سأل عنه أربع وثلاثين سؤالاً - وخمسين ومئة، النظر في تهذيب اللغة، (٢/ ٢٣١)

والكسائي هو حمي بن حمزة بن عبد الله، أبو حمس، يمام لكوفي في سحر وجملة، وأحد لقرء سبعة المشهورين، وسمي كسائي لأنه أكرم في كساءه، سمي لقرءه وأخبره ما سأل عنه ثلثين وثلاثين ومئة لبيعة نوادة (٢/ ١٦٢).

(٢) مصري لقرءه: (٢/ ٢٣٥)

(٣) نظر في ٨٠٧ وما بعده.

(٤) في (خ) و(س) والكامل المعجم، (١/ ١٢١) ويخفي عني، وأخفي عنه بالحاء المعجمة

(٥) أبو محمد الحشني هو عبد الله بن محمد بن عبد الله، المعروف بـ «أبي جعفر» شاع فيهم وقتاً بشرق لأندلس، وأحفظهم بدمشق توفي سنة ست وعشرين وخمسين ومئة، ومولده سنة سبع وأربعين وأربع مئة. لا نسبة في شيوخ القاضي عياض، ص ١٥٣.

(٦) أبو بكر هو سليمان بن عيسى بن أحمد بن عاصم لأسماء بن عوف، أحد مفسرين لمتن ابن كثير، متوفي بروية توفي بقرطبة سنة عشرين وخمسين ومئة، ومولده سنة سبع وثلاثين ومئة في شيوخ القاضي عياض، ص ٢٠٥

(٧) أبو حنيفة هو هشام بن أحمد الكندي، معروف بـ «أبي حنيفة» في سنة ولاءه، توفي سنة تسع وثلاثين وأربع مئة، أبلغه بدمشق في تاريخ رجال أهل الأندلس، ص ٤٨٥

بالمعجمة، قال القاضي عياض رحمه الله: ويظهر لي أن رواية الجماعة هي لصواب، وأن معنى (أخفي) أنقص، من إحصاء الشؤوب، وهو جزء، أي: أمست عني من حديث ولا تكثير عني، أو يكون الإحفاء الإلحاح والاستقصاء، ويكون (عني) بمعنى (عني)، أي: استقص ما تحدثني^(١). هذا كلام القاضي عياض رحمه الله.

وذكر صاحب «مطالع الأنوار» قول لقاضي ثم قال: وفي هذا نظر، قال: وعندني أنه بمعنى لمبالغة في ليزيه والتضيعة له، من قوله تعالى: ﴿كَانَ مِنْ حَقِّهَا﴾ أمرم ١٤٧، أي: أبلغ له وأستقصي في النصيحة له والاختيار، فيما ألقى إليه من صحيح الآثار^(٢).

وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله. هذا بالحاء المعجمة، أي: يكتنه عني أشياء ولا يكتبها، إذا كان عليه فيها، فقال، من الشئب المختصه وأمر الفتن، فإنه إذا كتب ظهرت، وإذا حوت خولف فيها وحصر فيها قال وقيل، مع أنها ليست مما يدرم سأنه لامن أبي ثنيكة، وإن يره فهو ممكن بالمشفة دون المكتبة، قال: وقوله: (ولد ناصح) مشعر بما ذكرته، وقوله: (أن اختر له وأخفي عنه) إخبار منه بجدته إلى ذلك. ثم حكى شيخ الرواية لتي ذكره القاضي عياض ورجحها، وقال: هذا تكلف ليست به رواية متصلة تضطر إلى قبوله^(٣). هذا كلام الشيخ أبي عمرو، وهذا الذي اختاره من الحاء المعجمة هو الصحيح، وهو الموحود في معظم الأصول الموجودة بهذه البلاد، والله أعلم.

وأم قوله: (والله ما قضى بهذا علي إلا أن يكون ضل)، معناه: ما يقضي بهذا إلا ضل^(٤)، ولا يقضي به عني إلا أن يعرف أنه ضل، وقد علم أنه لم يضل، فيعلم أنه لم يقض به.

وقوله في الرواية الأخرى. (فمكاه إلا قدر، وأشار سفهان بن عيمنة بذراعه) (فدز) منصوب غير منوّد، ومعناه: مكاه إلا قدر ذرع. ولظهور أن هذا الكتاب كان درجاً^(٥) مستطيلاً، والله أعلم.

وأم قوله: (فانهم الله، أي علم أسدوا)، فأشار بذلك إلى ما أدخلته الروافض وسبعة في عم

(١) إكمال المعجم: (١/٢٢١)

(٢) اصطلاح الأموار: (٢/٣٤٠-٣٤١).

(٣) تصانيف صحيح مسلم: ١٢١-١٢٢.

(٤) في (ن): ضلال.

(٥) المرجح: يفتح لده، ويسكون الواو، وتفتح الهمزة فوق الهمزة يكتب فيه.

عليّ عليه السلام وحديثه، وتقولوه عنه من لآب طيل، وأضافوه إليه من الروايات والآويل المفتعلة
ولمختلفة وخصوصه بالحق، فدم يتميز به هو صحيح عنه مما احتلقوه.

وأما قوله: (فَاتْلَهُمْ)، فقال القاضي عياض: معناه: لعنهم، وقيل: باعدهم، وقيل: قتلهم، قل:
وهؤلاء ستوجبوا عنده ذلك لشدة ما أتوه كما فعله كثير منهم، ولا فليعة المسم غير جائزة.

وأما قول المغيرة: (لم يكن يصدق على عليّ عليه السلام إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود)، فهكذا هو
في الأصول: (إلا من أصحاب)، فيجوز في (من) وجهان. أحدهما: أنها بيان الجنس. ولثاني: أنها
زائدة. وقوله: (يصدق) ضمه على وجهين: أحدهما: بفتح الياء وسكان الصاد وضمة الدال. ولثاني:
بضم الياء وفتح الصاد والدال مشددة. و(لمغيرة) هذا هو بن مقسم الضبي، أبو هشام^(١)، وقد تقدم
أن لمغيرة بضم الميم وكسرها^(٢)، والله أعلم.

أما أحكام الباب، فحاصله أنه لا يقبل رواية المجهول، وأنه يجب الاحتياط في أخذ الحديث، فلا
يقبل إلا من أهله، وأنه لا ينبغي أن يروى عن الضعفاء، والله أعلم



(١) هي (خ): هاشم، وهو ضعفاً.

(٢) انظر ج ١١٦ من هذا الجزء.

٥ - [باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات،

وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب،

وأنه ليس من الغيبة المحرمة،

بل من الذب عن الشريعة المحرمة]

[٢٦٦] حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ وَهْشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ (ح).
وَحَدَّثَنَا قُضَيْلٌ، عَنْ هِشَامٍ. قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ
قَالَ: إِنَّ هَذَا لِعِلْمٍ دِينَ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ بِدِينِكُمْ.

[٢٧٧] حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ لُصْبَاحٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّةَ، عَنْ عَصِمِ الْأَخْوَلِ،
عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَكَتَبْتُ الْيَتَّةَ قَالُوا: سَمِعُوا لَنَا
رِجَالَكُمُ، فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ.

باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات،

وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب،

وأنه ليس من الغيبة المحرمة،

بل من الذب عن الشريعة المحرمة

قال مسلم رحمه الله: (حدثنا حسن بن الربيع قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب وهشام، عن
محمد، وحدثنا قُضَيْلٌ عن هشام. وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنٍ، عن هشام، عن ابن سيرين).

أم (هشام) أولاً، فمجهول معطوف على أيوب، وهو هشام بن عَمَّانَ الْقُرْدُوسِيُّ، بضم القاف
(ومحمد) هو ابن سيرين. والقائل (وحدثنا قُضَيْلٌ) (وحدثنا مُحَمَّدٌ) هو حسن بن الربيع. وأم
(قُضَيْلٌ)، فهو ابن عِيَّاصٍ، أبو عليٍّ الرَّاهِدِيُّ لَسَيْدٌ لَجَلِيلٌ، رحمه الله.

وأم قوله: (ويُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ)، فهذه مسألة قَدَّمَها في أول الحُصَّةِ، وبَيَّنَّ
المُؤَلِّفُ فيها^(١).

[٢٨] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ - : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ سُيَمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: لَقِيتُ طَاوَسًا فَقُلْتُ: حَدِّثْنِي فَلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مَلِيًّا فَخُذْ عَنْهُ

قوله: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي) هو^(١) ابن وهوبة، الإمام المشهور، حافظ أهل زمانه. وأم (الأوزاعي) فهو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن عُمَيْدٍ، نُسبٌ لمثناة من تحت وكسر الميم، الشاميّ لدمشق، يأم أهل الشام في زمانه بلا مُدافعة ولا مخالفة، كان يسكن دمشق خارج باب لفرّديس، ثم تحول إلى بيروت فسكنها مُربطاً إلى أن مات بها، وقد انعقد الإجماع على بسمته وجلالته وعلو مرتبته وكما في فضيلته، وأقويّل لسلف كثيرة مشهورة في ورعه وزهده وعبادته وقيامه بالحق وكثرة حديثه وفقهه وفصاحته وأتبعه الشئ، وإجلال أعيان أئمة زمانه من جميع الأقطار له، وعتراتهم بمزيتهم، ورويت من ظهر وجه أنه أثنى في سبعين ألف مسألة، وروى عن كبار التابعين، وروى عنه قدة والزهرى ويحيى بن أبي كثير وهم من التابعين، وليس هو من التابعين، وهذا من رواية الأَكْبَر عن الأصغر.

وختفوا في الأوزع التي نُسب إليها، فقل: بطن من جُمَيْر. وقيل: قرية كانت عند باب القُرَاديس من دمشق. وفي: من أوزع القبال، أي: من فرئهم وبقايا مجتمعة من قائل شئ. وقال أبو زُرعة الدمشقي^(٢): كان اسم الأوزعي عبد العزيز، فسَمَّى نفسه عبد الرحمن، وكان ينزل لأوزع فغلب ذلك عليه. وقال محمد بن سعد: الأوزع بطن من هَمْدَن، والأوزعي من أنفسهم، والله أعلم^(٣).

قوله: (لَقِيتُ طَاوَسًا فَقُلْتُ حَدِّثْنِي فَلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، هُتَال: إِنْ كَانَ مَلِيًّا فَخُذْ عَنْهُ).

قوله: (كَيْتٌ وَكَيْتٌ) هم بفتح التاء وكسرها، لعتان بقصص لجوهري في «صحيحه» عن أبي حنيفة^(٤). وقوله: (إِنْ كَانَ مَلِيًّا) يعني ثقةً ضابطاً متقدماً يوثق بدينه ومعرفته، ويُعتمد عليه كما يُعتمد على معاملة المني بالمال ثقةً بذهمه.

(١) في (ح): وهو.

(٢) أبو زُرعة هو عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الدمشقي، محدث شهم له تاريخ مفيد في مجلدات سنة إحدى وأربعين ومئتين. سير أعلام النبلاء ٤، (١٣/٣١١).

(٣) طبقات لكبرى (٤٨٨/٧).

(٤) الصحيح (كيت) وأبو عتبة هو مفضل بن الحنفلي المصري، وهو أول من صنّف غريب صحيحه. هتاف الحجاز في غريب القرآن وغيره. وله ستة شئ عشرة ومئة، ومئة ستة وتسعين ومئتين. فيلج بوعده (٢/٢٩٤).

- [٢٩] وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ أَخْبَرَنَا مَرْوَدٌ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيِّ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ: قُلْتُ لِبِطَاوُسٍ: إِنَّ فُلَانًا حَدَّثَنِي بِكَذَا وَكَذَا، قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مِثْلًا فَخُذْ عَنْهُ.
- [٣٠] حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا الْأَصْمَعِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَذْرَكْتُ بِالْمَسْبِيَةِ مِثْلَهُمْ مَأْمُونًا، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْحَدِيثُ، يُقَالُ: لَيْسَ بَيْنَ أَهْلِهِ.

وأما قول مسلم: (وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي)، فهذا الدارمي هو صاحب «المسند» المعروف، كنيته أبو محمد، السمرقندي، مسوب إلى دارم بن مالك بن حنظلة بن زيد مائة بن تميم، وكان أبو محمد لدارمي هذا أحد حُفَظ المسدسين في زمانه، قرأ سنن كان يمانية في العصبية والحفظ، قال رجاء بن مزروعى^(١): ما أعلم أحدا أعلم بحديث رسول الله ﷺ من دارمي. وقد أبو حاتم: هو إمام أهل زمانه^(٢). وقال أبو حامد بن الشرقي^(٣): إنه أخرجت خروسان من أئمة الحديث خمسة رجال: محمد بن يحيى^(٤)، ومحمد بن مسلمة، ومحمد بن عبد الرحمن، والمسلم بن الحجاج، وبرهيم بن أبي طالب^(٥). وقال محمد بن عبد الله: غلبت الدارمي بالحفظ والورع. وقد لدارمي سنة إحدى وثلاثين ومائة، ومات سنة خمس وخمسين ومئتين، رحمه الله.

قال مسلم رحمه الله: (حدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا الأصمعي، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه).

أما (الجهضمي) فبفتح جيم وسكان لهاء وفتح الضاد المعجمة، قال الإمام الحافظ أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني في كتابه «الأنساب»: هذه النسبة إلى الجهضمة، وهي مَخَنَّة

- (١) رجاء بن مزروعى هو بن رافع، كنيته أبو محمد، السمرقندي، مات رحمه الله سنة تسع وأربعين ومئتين.
- (٢) في «الشرح والبيان» (٩٩/٥): قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سأل أبي عنه، فقال: ثقة صدوق.
- (٣) أبو حامد بن الشرقي اسمه أحمد بن محمد بن الحسن البغدادي، صاحب «المصحيح» وتلميذ مسلم، كان يسكن بسجستان الشرقي بقرية بوزر (نسب إليه).
- (٤) محمد بن يحيى هو أبو عبد الله دهلي مولاهم، البغدادي، الحافظ، شرح شيوخ الإسلام، وعالم أهل الشرق، ومروم أهل الحديث بخروسان، مات في سنة ثمان وخمسين ومئتين. انظر سير أعلام النبلاء (٤/١٢): (٢٧٣).
- (٥) برهيم بن أبي عاصم كنيته أبو إسحاق البغدادي، الحافظ لموجود شيخ ببغداد، ومروم المحدثين في زمانه، توفي سنة خمس وتسعين ومئتين. انظر سير أعلام النبلاء (٤/١٣): (٥٤٧).

بالبصرة، قال. وكان نصر بن عبيد هذا قاضي البصرة، وكان من العلماء المتقنين، وكان المستعين بالله بحث إليه ليُشحيصه للقضاء، فدعاه أمير البصرة لذلك، فقال: أرجع فأستخير الله تعالى. فرجع إلى بيته نصف النهار، فصلى ركعتين وقال: اللهم إن كن لي عندك خيرٌ فقبضني إليك. فنام، فأنبهوه فإذا هو ميت، وكان ذلك في شهر ربيع الآخر سنة خمسين ومئتين^(١)

وأما^(٢) (الأصمعي) فهو الإمام المشهور، من كبار أئمة اللغة والمُكثرين والمعتمدين منهم، واسمه عبد الملك بن قُريب - بقاف مضمومة ثم راء مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم باء موحدة - بن عبد الملك بن أضمع البصري، أبو سعيد، نسب إلى جده، وكان الأصمعي من ثقات الرواة ومتقنيهم، وكان جامعاً للغة والغريب والنحو والأخبار والملاح والنوادر. قال الشافعي رحمه الله: ما رأيت بذلك العسكر أصدق لهجة من الأصمعي. وقال الشافعي أيضاً: ما عبر أحد عن^(٣) لعرب بأحسن من عبارة الأصمعي. وروينا عن الأصمعي قال: أحفظ ست عشرة ألف أرجوزة.

وأما (أبو الزناد) بكسر الزاي، فاسمه^(٤) عبد الله بن ذُكْوَان، كنيته أبو عبد الرحمن، وأما أبو الزناد فنقب له كان يكرمه واشتهر به، وهو قرشي مولاهم مدني. وكان الثوري يُسمي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث. قال البخاري: أصبح أسنيد أبي هريرة: أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. وقال مصعب^(٥): كان أبو الزناد فقيهاً أهل المدينة.

وأما (ابن أبي الزناد)، فهو عبد الرحمن، ولأبي الزناد ثلاثة بنين يروون عنه: عبد الرحمن، وقاسم، وأبو القاسم.

وأما (مسعر) فبكسر الميم، وهو بن كدام الهلالي العدمي الكوفي، أبو سلمة، المتفق على جلالته وحفظه وإتقانه.

(١) لأصحاب (٣/ ٤٣٥) وما بعده.

(٢) في (ج) غام.

(٣) في (هـ) و(هـ) عن.

(٤) في (ج) واسمه.

(٥) مصعب هو بن عبد الله بن مصعب، أبو عبد الله قرشي الأمسي تميمي، تولى بعدد من السنين قريشاً، توفي رحمه الله سنة ست وثلاثين ومئتين. ينظر المير أعلام النبلاء (١/ ٣٠١).

[٣١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: لَا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الثَّقَاتُ.

[٣٢] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ - مِنْ أَهْلِ مَرْوَ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: لَا مَسَدٌ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْ لَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ.

وقوله: (لا يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا الثَّقَاتُ) معناه: لا يُقْبَلُ إِلَّا مِنَ الثَّقَاتِ.

وأما قول مسمر: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ - مِنْ أَهْلِ مَرْوَ - قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ)، ففيه لطيفة من لطائف الإسناد لغربية، وهو أنه إسناد خراساني كله، من شيخنا أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن مضر إلى آخره، فزني قدمت أن الإسناد من شيخنا أبي مسمر خراسانيون نيسابوريون^(١)، وهؤلاء الثلاثة المذكورون^(٢) - أعني محمداً وعبدان وابن المبارك - خراسانيون مروزيون، وهذا قل أن يتفق مثله في هذه الأزمان.

فأب (قَهْرَازٍ) فنصف مضمومة ثم هاء ساكنة ثم زاي ثم ألف ثم دال معجمة، هذا هو الصحيح المشهور المعروف في ضبطه، وحكى صاحب «مطالع الأنوار» عن بعضهم أنه قلبه بضم الهاء وتشديد الزاي^(٣)، وهو أعجمي فلا ينصرف. قد ابن مذكولاً: مات محمد بن عبد الله بن قَهْرَازٍ هذا يوم الأربعاء لعشر خمسون من محرم، سنة اثنين وستين ومئتين^(٤). فتمحصل من هذا أن مسلماً مات قبل شيخه هذا بحمسة أشهر ونصف، لما قدمه أول هذا الكتاب من تاريخ وفاة مسمر^(٥).

وأما (عبدان) فلفتح لعين، وهو لقب له، واسمه عبد الله بن عثمان بن جينة اعتكفي مولا لهم،

(١) نظره من ٢٥ من هذا الجزء.

(٢) في (نخ): اسنادكوريون.

(٣) المصنف لا يورد: ٤٩: (٥/٢٣٣).

(٤) للإكم. في دفع لا يرتد عن مؤلف والمختلف في لاسمه ولكن (٧/١٠١).

(٥) نظره من ٣١ من هذا الجزء.

وقال محمد بن عبد الله: حدثني العباس بن أبي رزمة قال: سمعت عبد الله يقول: بيننا وبين القوم القوائم. يعني الإسناد.

أبو عبد الرحمن، المروزي، قال البخاري في «تاريخه»: توفي عنده سنة إحدى - أو اثنتين - وعشرين ومئتين^(١).

وأما (بن مبارك) فهو السيد الجليل، جامع أنواع المحاسن، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنطلي مولاهم، سمع جماعات من تابعين، وروى عنه جماعات من كبار العلماء وشيوخه وأئمة عصره، كسفيان الثوري وفهيد بن عيسى وآخري، وقد أجمع لعلماء على جلالته وإمامته وكبر محله وعلو مرتبته، روى عن الحسن بن عيسى^(٢) قال: اجتمع جماعة من أصحاب ابن المبارك مثل الفضل بن موسى ومخلد بن حسين ومحمد بن نضر فقالوا: تعدلوا حتى تعدل خصال ابن المبارك من أبواب الخير، فقالوا: جمع العلم، والفقه، والأدب، والنحو، واللغة، والزهد، والشعر، والفصاحة، والورع، والإنصاف، وقية الدين، والعبادة، والشدة في رأيه، وقدة الكلام فيما لا يعنيه، وقدة الخلاف على أصحابه. وقال العباس بن مصعب: جمع ابن المبارك الحديث، والفقه، والعربية، وأيام الناس، وأشجاعة، والتجدة، والسخاء، وسجدة عند الفراق. وقال محمد بن سعد: صنف ابن المبارك كتباً كثيرة في أبواب العلم وعلومه، وأحواله معروفة مشهورة^(٣).

وأما (مرو) فخير مصروفة، وهي مدينة عظيمة بخراسان، وأما هات مدائن خراسان أربع: نيسابور، ومرو، وبلخ، وقزوين، والله أعلم.

قوله: (عن العباس بن أبي رزمة: سمعت عبد الله يقول: بيننا وبين القوم القوائم. يعني الإسناد).

أما (رزمة) هراء مكسورة ثم ري ساكنة ثم ميده ثم هاء. وأما (عبد الله) فهو ابن المبارك ومعنى هذا الكلام: إن جاء بسند صحيح قست حديثه، وإلا تركناه. فجعل الحديث كالحيوان لا يقوم بغير إسناد، كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم.

(١) تاريخ الكبير: (١٤٧/٥) وفيه سنة إحدى وعشرين ومئتين.

(٢) الحسن بن عيسى هو ابن ماركس الإمام المحدث، أبو عبيد الحسني. مات سنة تسع وثلثين ومئتين. وقيل سنة أربعين بطور أصغر أعلاه سبلاً. (٢٧/١٢).

(٣) المطبوعات الكبرى: (٣٧٢/٧).

وَقَالَ مُحَمَّدٌ - سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يُرَاهِمَةَ بْنَ عَيْسَى الطَّائِفِيَّ قَالَ: قُلْتُ لَعَبْدِ اللَّهِ مِنَ الْمُبَارَكِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ «إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ، أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ، وَتَصُومَ لِهَمَا مَعَ صَوْمِكَ»؟ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، عَمَّنْ هَذَا؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شَهَابِ بْنِ خِرَاشٍ. فَقَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: ثِقَةٌ، عَمَّنْ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ، إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَقَاوِرٌ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمُطِيِّ، وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ.

ثم إنه وقع في بعض الأصوب: عباس بن رزمة، وفي بعضها: العباس بن أبي رزمة، وكلاهما مشكوك، ولم يذكر البخاري في «تاريخه» وجماعة من أصحاب كتب أسماء الرجال لعباس بن رزمة، ولا العباس بن أبي رزمة، وإنما ذكروا عبد العزيز بن أبي رزمة أبا محمد المروزي، سمع عبد الله بن المبارك، ومات في المحرم سنة ست ومئتين، واسم أبي رزمة غروان، والله أعلم.

قوله: «أما إسحاق الطائفي» هو بفتح للام (قلت لأبي المبارك الحديث الذي جاء: «إن من البر بعد البر أن تصلي لأبويك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك»؟ قال ابن المبارك: عمن هذا؟ قلت: من حديث شهاب بن خراش، قال ثقة، عمن؟ قلت: عن الحججاج بن دينار، قال: ثقة، عمن؟ قال قلت: قال رسول الله ﷺ، قال: يا أبا إسحاق، إن بين الحججاج بن دينار وبين النبي ﷺ مقاورٌ تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف).

ومعنى هذه الحكاية أنه لا يقبل الحديث إلا بسند صحيح. وقوله: (مقاور) جمع مفزرة، وهي الأرض القفر سعيدة عن العبارة وعن الماء، التي يخاف الهلاك فيها، قيل: سُميت مفزرة للتفول سلامة سالكها، كما سُموا اللديع سليمة، وقيل: لأن من قطعها حر وسج، وقيل: لأنها تُهدت صاحبها، يقال: قُوز الرجل: إذا هلك. ثم إن هذه العبارة التي استعملها هنا «مقاورٌ حسنة» وذلك لأن الحججاج بن دينار هذا من تابعي التابعين، فأقل ما يمكن أن يكون بينه وبين النبي ﷺ ثلث، والتبعي والصحابي، ولهذا قال: بينهما مقاورٌ أي: تقاطع كثير.

وأما قوله: (ليس في الصدقة اختلاف)، فمعناه: أن هذا الحديث لا يحتج.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ شَقِيقٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَرَّكِ يَقُولُ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ: دَعُوا حَدِيثَ عُمَرَوِ بْنِ ثَابِتٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَسُبُّ لِسَلَفٍ.

والديه فليصدق عنهما، فإنَّ صدقة تصل إلى الميت ويستيعب بها بلا خلاف بين المسلمين، وهذا هو لصواب. وأمّا ما حكاه أفضى القضية أبو الحسن الموددي لمصري الفقيه^(١) الشافعي في كتابه «الحوي» عن بعض أصحاب الكلام من أن الميت لا يلحقه بعد موته ثواب^(٢)، فهو مذهب باطل قطعاً، وخلفاً بين مخالف للصوم لكتاب والسنة وإجماع الأمة، فلا يلتفت إليه ولا تعريض عليه.

وأمّ الصلاة والصوم، فمذهب الشافعي وجمهير العلماء أنه لا يصل ثوابهما إلى الميت إلا إذا كان الصوم واجباً على الميت فقصاه عنه وبه، أو من أذن له الولي، فإنَّ فيه قولين لشافعي أشهرهما عنه أنه لا يصح، وأصحهما عند محققي متأخري أصحابه أنه يصح، وستأتي المسألة في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى^(٣).

وأمّ قراءة القرآن، فالمشهور من مذهب لشافعي أنه لا يصل ثوابها إلى الميت، وقد بعض أصحابه: يصل ثوابها إلى الميت.

ومذهب جماعات من العلماء إلى أنه يصل إلى الميت ثواب جميع العبادات، من الصلاة والصوم والقراءة وغير ذلك، وفي «صحيح بخاري» في باب من مات وعليه نذر: أنَّ بن عمر أمر من مات أمه وعليه صلاة أن تصلي عنها^(٤) وحكى صاحب «بحوي» عن عطاء بن أبي رباح وسعد بن رهاوية أنهما قالا بحوزة الصلاة عن الميت^(٥). ومال^(٦) الشيخ أبو سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله ابن أبي غصن من أصحابه متأخري في كتابه «الانتصار»^(٧) إلى اختيار هذا، وقد الإمام أبو محمد

(١) في (ج) ونبصري وبقية. وأبو الحسن الموددي سمع علي بن محمد بن حبيب مات سنة خمسين وأربع مئة وقد بلغ سنّاً وثمانين سنة. «الطبقات الشافعية الكبرى»: (٢٦٧/٥)

(٢) «الحوي الكبير»: (٢٩٨/٨)

(٣) «نظر»: (١٦٩/٤ - ١٧٠).

(٤) بخاري معاً قبل الحديث: ٦٦٩٨.

(٥) «الحوي الكبير»: (٣١٣/١٥)

(٦) في (ج) و(هـ): «وقال»، وهو تصحيح.

(٧) سمع هذا الكتاب كاملاً كما في كشف غموضه (١، ١٧٤). الانتصار لمذهب لشافعي توفي مؤلفه سنة خمس

[٣٣] وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّظَرِ بْنِ أَبِي النَّظَرِ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّظَرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بَيْتَةِ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَبِخْنِي بِنِ سَعِيدٍ ،

ابن عوي^(١) من أصحاب في كتابه «التهديب»^(٢) : لَا يَحْتَدُ أَنْ يُصْعَمَ عَنْ كُلِّ صَلَاةٍ مُدٌّ مِنْ طَعْمٍ .

وكل هذه المذاهب ضعيفة ، وديلتهم القياس على الدعاء والصدقة والحج ، فمنها تصل لإجماع ، ودليل الشافعي وموافقه قول الله تعالى : ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [المع ٢٣١] . وقول النبي ﷺ : «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»^(٣) واختلف أصحاب الشافعي في ركعتي الطواف في حج لأجير ، هل تعتمد عن الأجير أم عن مستأجر؟ والله أعلم .

وأما (خرش) المذكور ، فكسر الخاء المعجمة ، وقد تقدم في الفصول أنه ليس في «الصحيحين» حراش بالمهملة إلا والد رباعي^(٤)

وأما قول مسلم : (حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ النَّظَرِ بْنِ أَبِي النَّظَرِ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّظَرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ صَاحِبُ بَيْتَةٍ) ، فهكذا وقع في الأصول (أبو بكر بن النَّظَرِ بْنِ أَبِي النَّظَرِ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو النَّظَرِ) . و(أبو النَّظَرِ) هذا هو جد أبي بكر هذا ، وأكثر ما يستعمل أبو بكر بن أبي النَّظَرِ ، وسمي أبي النَّظَرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، ولقب أبي النَّظَرِ : قيسر . وأبو بكر هذا لا اسم له إلا كنيته ، هذا هو المشهور ، وقال عبد الله بن أحمد الدُّورَقِيُّ^(٥) : سمى أحمد قال يحافظ أبو القاسم بن عساكن : قيل : اسمه محمد .

(١) أبو محمد لمعوي سمى نحسين بن مسعود ، يلقب بمجيب سنة ، من مصنفاته طرح سنة وأتم تصحيحه توفي رحمه الله سنة ست عشرة وخمسة مئة . لطيفة شافعية الكبرى (٧٥/٧)
(٢) التهديب في المروغ هو تأليف منزه مهذب مجرد عن الأدلة على ، محصه لمعوي من حديق شافعية قصاصي محبين . ورد فيه ونقص ، ثم محصه شيخ الإمام حسين بن محمد بن زكري بن هروي شافعي ، وسمى «التهديب» لاكتشاف غيوبه (٥١٧/١)

(٣) أخرجه مسلم ٤٢٢٣ ، وأحمد ٨٨٤٤ من حديث أبي هريرة رضيه

(٤) نقل من ٨٦ من هذا الجزء .

(٥) غي (خ) بن : وهو خطأ

(٦) غي (خ) ابن : وهو خطأ .

(٧) توفي عبد الله بن أحمد بن محمد بن كثير لمعوي سنة ست وسبعين ومئتين .

فَقَالَ يَحْيَى الْقَاسِمُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنَّهُ قَبِيحٌ عَلَى مَثَبٍ، عَظِيمٌ أَنْ تُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ، فَلَا يُوجَدُ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ وَلَا فَرْجٌ، أَوْ عِلْمٌ وَلَا مَخْرَجٌ. فَقَالَ لَهُ الْقَاسِمُ: وَغَمٌّ ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنَّكَ ابْنُ إِمَامِي هُدَى: ابْنُ أَبِي نَكِيرٍ وَعُمَرَ. قَالَ: يَقُولُ لَهُ الْقَاسِمُ: أَقْبَحُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أَخَذَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ. قَالَ: فَسَكَتَ فَمَا أَجَبَهُ.

وَأَمَّا (أَبُو عَقِيلٍ) بِمِفْتَاحِ الْعَيْنِ. وَ(تَهْنِئَةً) بِصَمِّ لِبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَفَتْحِ لِهَاءِ وَتَشْدِيدِ لِيَاءِ، وَهِيَ مَرَأَةٌ تَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قِيلَ: إِنَّهَا سَمَّيَتْهُ بِهَيْئَةٍ، ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَاسِمُ فِي «التَّقْيِيدِ الْمَهْمَلِ»^(١)، وَرَوَى عَنْ بُهَيْئَةَ مَوْلَاهُ أَبُو عَقِيلٍ الْمَذْكُورُ، وَاسْمُهُ يَحْيَى بْنُ الْمَتَوَكِّلِ الطُّرَيْحِيُّ لِمَدَنِيٍّ، وَفِيهِ نَكْرُمِيٌّ، وَقَدْ ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ^(٢) وَعُمَيْرُ بْنُ الْمَدِينِيِّ^(٣) وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ^(٤) وَعُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّرِمِيُّ^(٥) وَابْنُ عَمَرَ وَالثَّنَائِي^(٦)، ذَكَرَ هَذَا كُنْهَ أَخِيصِيبِ الْبَغْدَادِيِّ فِي «التَّرِيخِ بَعْدَ»^(٧) تَأْسِيسِهِ عَنْ هَؤُلَاءِ.

فَوَيْلٌ قِيلَ: لِإِذَا كَانَ هَذَا حَالُهُ فَكَيْفَ رَوَى لَهُ مَسْمُومٌ؟ فَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ سَمَّيْتُ جَرَحَهُ عِنْدَهُ مَفْسُورًا، وَلَا يَقْبَلُ الْجَرَحَ إِلَّا مُفْسَرًا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ أَصْلًا وَمَقْصُودًا، بَلْ ذَكَرَهُ اسْتِثْنَاءً لِمَا قَبْلَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ لِأَوْسَى الْقَاسِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: (لَأَنَّكَ ابْنُ إِمَامِي هُدَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، وَفِي الرِّوَايَةِ لِثَابِتٍ: (وَأَنْتَ ابْنُ إِمَامِي الْهُدَى، يَعْنِي عُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ)، فَلَا مُحَادَفَةَ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ الْقَاسِمَ

(١) (١١٤/١).

(٢) اختلفت عبارات يحيى بن معين في أبي عقيل هذا، ففي سؤالات بن أبي عمير له ص ٤٨٧، وفي التريخ - رواية الدرمي ص ٢٣٢، قال: ليس به بأس، وفي التريخ - رواية بن حجر ص ٦٧/١، قال: صليح ليس بالقوي. وفي التريخ - رواية السري ص ٨٥/٤، ليس حديثه بشيء.

(٣) في (ج) و(ص)، المدني وتصحيح أبي بن ميسرة لأبي عقيل هذا في سؤالات بن أبي شيبة ص ٧٧ - ٧٨.

(٤) عمرو بن علي هو ابن عمر بن كبر الحافظ الموجود، كما، أبو حفص بصري لفلاس - ورواه تيف وستين ومئة، ورواه ستة وتسعين ومئتين، لا يرويه إلا (١١/٢٧٠).

(٥) عثمان بن سعيد هو ابن حماد بن سعيد الحافظ، أبو سعيد دارمي سجستاني، صاحب المسند الكبير، ولا ترد عنه جمجمة وعمره توفي رحمه الله سنة ثمانين ومئتين نظر فهر اعلام سلاء (١٣/٣١٩).

(٦) في الضعفاء والمتروكة ص ١٠٩.

(٧) (١٦/١٦٤).

[٣٤] وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْجَبْيُوثِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بَيْتَةِ أَنْ أَيْدِي^(١) لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَأَلُوهُ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ عِلْمٌ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْظُمُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُكَ، وَأَنْتَ ابْنُ صَاحِبِ الْهَدْيِ بَعْنِي عُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ - تُسْأَلُ عَنْ أَمْرِ لَيْسَ عِنْدَكَ فِيهِ عِلْمٌ فَقَالَ: أَعْظُمُ مِنْ ذَلِكَ - وَاللَّهِ - عِنْدَ اللَّهِ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ، أَنْ أَقُولَ بِغَيْرِ عِلْمٍ، أَوْ أَخْبِرَ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ. قَالَ: وَشَهِدَهُمَا أَبُو عَقِيلٍ يَحْيَى بْنُ الْمُتَرَكِّلِ حِينَ قَالَا ذَلِكَ.

[٣٥] وَحَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَشُعْبَةَ وَمَالِكًا وَبْنَ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّجُلِ لَا يَكُونُ ثَبَتًا فِي الْحَدِيثِ، فَيَأْتِيَنِي الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي عَنْهُ؟ قَالُوا: أَخْبِرْ عَنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ يَثْبُتُ.

[٣٦] وَحَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّضَرَ يَقُولُ: سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثٍ لَشَهْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أُسْكُفَةِ النَّابِ، فَقَالَ: إِنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ، إِنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ. قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَقُولُ: أَخَذْتُهُ أَلْسِنَةً لِلنَّاسِ، تَكَلَّمُوا فِيهِ.

هذا هو ابن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، فهو انهم، وأم القاسم هي أم عبد الله بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر لصديق، فأبو بكر جدُّه الأعلى لأمه، وعمر جدُّه الأعلى لأبيه، وابن عمر جدُّه الحقيقي لأبيه، رضي الله عنهم أجمعين.

وأم قول سُفْيَانَ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: (أَخْبَرُونِي عَنْ أَبِي عَقِيلٍ)، فقد يُقَالُ فِيهِ: هذه رواية عن مجهولين، وجوابه ما تقدّم أنَّ هذا ذكره متبعة و مستهداداً، والمتبعة ولا تشهد بذكرهم فيهم من لا يُحتجُّ به على نفعه، لأنَّ الاعتماد على ما قبلهما لا عليهما، وقد تقدّم بيان هذا في الفصول^(٢)، والله أعلم.

قوله: (سُئِلَ ابْنُ عَوْنٍ عَنْ حَدِيثٍ لَشَهْرٍ^(٣) وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أُسْكُفَةِ النَّابِ، فَقَالَ: إِنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ، إِنَّ شَهْرًا نَزَّكُوهُ. قَالَ مُسْلِمٌ يَقُولُ: أَخَذْتُهُ أَلْسِنَةً لِلنَّاسِ، تَكَلَّمُوا فِيهِ).

(١) هو لأصل أَيْدِي، والنصب أَيْدِي، لأنَّ المسؤول هو القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، كما يدل عليه سبق هذا الحديث ونسب قبته، ولو كانت أَيْدِي لكان لمعنى أَنَّ أَيْدِي عبد الله بن عمر هم الذين سَأَلُوا أَيْدِيَهُمْ وَسِيقَ هَذَا هُوَ الْجَرِيدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) انظر ص ٥٥ من هذا المجموع ووقع في (خ): الفعل.

(٣) في (ج) حديث شهر.

أم (ابن عون) فهو الإمام لعجليل المجمع على جلالته وورعه، عبد الله بن عون بن أرطاب، أبو عون، لبصري^(١)، كان يُسمّى سيد القراء، أي، العلماء، وأحواله ومواقفه أكثر من أن تُحصّر.

وقوله: (أُسْكُفَةُ الْيَابِ) هي لَعْنَةُ لُسْفَى لني ثوطاً، وهي بضمّ لهزمة والكاف وتشديد اللام.

وقوله: (تَرْكُوهُ) هو بالثون والزّي المفتوحتين، معناه: طعموا، فيه وتكلموا بجرّحه، فكانه يقول: طعموه بالثيؤك، بفتح الثون وسكون المشددة من تحت وفتح الزّي، وهو رُمح قصير، وهذا لذي ذكرته هو الرواية الصحيحة المشهورة، وكذا ذكرها من أهل الأدب واللغة والعرب الهروي في «غريبه»^(٢)، وحكى القاضي عياض عن كثيرين من رواة مسلم أنهم رَوَوْه. (تركوه) بالطاء والراء، وضَعْفُه القصي، وقال: الصحيح بالثون والزّي، قل: وهو الأشبه بسبق الكلام^(٣).

وقال غير القاضي: رواية التاء تصحيف، وتفسيرُ مسلم يَرُدُّه، ويدلُّ عليه أيضاً أن شهرٌ ليس متروكاً، بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم، فمن وثقه: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين^(٤)، وآخرون، وقال أحمد بن حنبل: ما أحسن حديثه! ووثقه. وقال أحمد بن عبد الله بن حنبل: هو تابعي ثقة. وقال ابن أبي خيثمة^(٥) عن يحيى بن معين: هو ثقة. ولم يذكر ابن أبي خيثمة غير هذا، وقال أبو زواعة: لا بأس به^(٦). وقال الترمذي: قال محمد - يعني البخاري - : شهرٌ حسن الحديث، وقوى أمره. وقال: إنما تكلم فيه بن عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر^(٧). وقال يعقوب بن شيبة^(٨): شهر ثقة. وقال

(١) لمي (ج): البصري.

(٢) «العربيين في القرآن والحديث» (ترك) ووقع في (ص) و(ها) غريبه وهروي هو أبو عبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي، قرأ على أبي سمعان الخطيب وأبي منصور الأزهرى، وتوفي في سنة إحدى وأربع مئة، أبعية ثوباً ٣٧١/١.

(٣) الإكمال للمعجم: (١٣٤/١).

(٤) التاريخ بن معين - رواية، لبوري: (٢٦٦/٤).

(٥) بن أبي خيثمة سمع أحمد، صاحب «التاريخ الكبير» مات سنة تسع وسبعين ومئتين، سير أعلام النبلاء: (٤٩٢/١١).

(٦) «الضبط» لأبي زواعة لزي: (٨٨٢/٣).

(٧) «إجماع غرمدي» بإثر الحديث ٢٨٩٣.

(٨) يعقوب بن شيبة هو بن ثعلث من شعور، لحافظ الكبير العلامة ثلثة، أبو يوسف بن موسى لبصري، صاحب

«نفسه» الكبير، لعديم شعير، مات رحمة الله سنة تسع مئتين ومئتين، سير أعلام النبلاء: (٤٧٦/١٢).

[٣٧] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ قَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ لَقِيتُ شَهْرًا فَلَمْ أَعْتَدْ

بِهِ.

صالح بن محمد^(١): شُهِرَ رَوَى عَنْهُ النَّاسُ مِنْ أَهْلِ لُكُوفَةَ وَأَهْلِ بَصْرَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ، وَهُمْ يُوقِفُ مِنْهُ عَلَى كَذِبٍ، وَكَانَ رَجُلًا يَسُتُكُ، أَي: يَتَعَبَّدُ، لَا أَنَّهُ رَوَى أَحَادِيثَ لَمْ يَشْرِكْ فِيهَا أَحَدٌ. فِهَذَا كَلَامٌ مَوْلَانِ لَا ثَمَّةَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنْ جَرِّهِ أَنَّهُ أَخَذَ خَرِيطَةً^(٢) مِنْ بَيْتِ سَمَلٍ، فَقَدْ حَمَلَهُ الْعُلَمَاءُ مُحَقِّقُونَ عَلَى تَحْمِيلِ صَحِيحٍ، وَقَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ بِنِ جَبَّانَ أَنَّهُ سَرَقَ مِنْ رَقِيقَةٍ فِي الْحَجِّ عَيْتَةٍ^(٣)، غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، بَلْ أَنْكَرُوهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وهو (قَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ) يَفْتَحُ لِمَعْنَى الْمَهْمَلَةِ وَالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ أَبُو سَعِيدٍ، وَيُقَالُ: أَبُو عَيْدٍ اللَّهُ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو الْجَعْدِ، الْأَشْعَرِيُّ الشَّامِيُّ لِحَمَصِيٍّ، وَقِيلَ: الشَّامِيُّ.

وقوله: (أَخَذَتْهُ أَسِنَّةُ النَّاسِ) جَمَعَ لِنَاسٍ عَلَى لُغَةِ مَنْ جَمَعَ النَّاسَ مَذْكَرًا، وَأَمَّا مَنْ جَعَلَهُ مَوْثِقًا لِحَمَمِهِ أَلْسُنًا، بِضَمِّ الشَّيْنِ، قَالَهُ بَن قَتِيبة^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قول مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا شَيْبَةُ) هُوَ حَجَّاجُ بْنُ يَوْسُفَ بْنِ حَجَّاجِ الثَّقَفِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ، كَانَ أَبُوهُ يَوْسُفُ شَاعِرًا، صَاحِبَ أَبِي نُؤْسٍ، وَحَجَّاجُ هَذَا يَوْسُفُ لِحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ أَبِي مُحَمَّدٍ، بَوَالِي سَجَازَ أَسْمَشُورَ بِالْقُطَيْمِ وَالْقُطَيْمِ الدَّامِ، هُوَ أَفْقَهُ فِي سَمْعِهِ وَأَسْمَ أَبِيهِ وَكُنْيَتُهُ وَنَسَبُهُ، وَيُخَالِفُهُ فِي جَدِّهِ وَعَصْرِهِ وَعَدَالَتِهِ وَحُسْنِ طَرِيقَتِهِ.

وَأَمَّا (شَيْبَةُ) فَيَفْتَحُ الشَّيْنِ لِمُعْجَمَةِ وَبِأَسْمَاءِ الْمَوْحَدَتَيْنِ، وَهُوَ شَيْبَةُ بْنُ سَوَّارٍ، أَبُو عَمْرٍو الْفَرَّازِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيُّ، قِيلَ: أَسْمُهُ مَوْلَانِ، وَشَيْبَةُ لَقَبٌ.

(١) حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو سَعِيدٍ، أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَاتِمٍ، لِأَسْمَاءِ شَحِيفَةٍ كَثِيرَةٍ، أَبُو عَلِيٍّ الْأَسَدِيُّ سَعْدِيُّ، صَنَعَ بِبَغْدَادَ، مَوْلَى بَحْرَى مَوْلَى سَعْدٍ حَمَسٍ وَمُتَمِّسٍ بِبَغْدَادَ، وَتُوفِيَ سَنَةَ ثَلَاثِ مِائَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ، رِثَهُ تِسْعُ أَلْفِ مِائَةِ سَنَةٍ، أَنْصَرُ إِلَى أَعْلَامِ مَسْلَاةٍ (١٤ ٢٣)

(٢) خَرِيطَةٌ، وَهِيَ مِنْ أَدَمَ وَطِيقَةٍ يُشْرَحُ (شَيْبَةُ) هِيَ مَا فِيهِ

(٣) عَيْتَةٍ أَيْ بَيْتٍ (وَقَدْ) مِنْ أَدَمَ، وَهِيَ بِهَذَا قَبْلَ الْكَلَامِ

(٤) فِي الْأَدَبِ تَكْنِيسٌ ص ٢٨٨

[٢٨] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادَ - مِنْ أَهْلِ مَرْوَ - قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ بْنِ وَاقِدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُبَابٍ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: إِنَّ عَبْدَ بْنَ كَثِيرٍ مَنْ نَعَرَفَ حَالَهُ، وَإِذَا حَدَّثَ جَاءَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، فَتَرَى أَنَّ أَقْوَلَ لِلنَّاسِ: لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ؟ قَالَ سُفْيَانٌ: بَلَى. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذَكَرَ فِيهِ عَنَّا، أَتَيْتُ عَلَيْهِ فِي يَدِي، وَأَقُولُ: لَا تَأْخُذُوا عَنْهُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: قَالَ أَبِي: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُبَابٍ: انْتَهَيْتُ إِلَى شُعْبَةَ فَقَالَ: هَذَا عَبْدُ بْنُ كَثِيرٍ فَاحْذَرُوهُ.

[٢٩] وَحَدَّثَنِي الْقُضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: سَأَلْتُ مُعْلَى الرَّازِيَّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ عَبْدٌ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ قَالَ: كُنْتُ عَلَى بَابِهِ وَسُفْيَانُ عِنْدَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ كَذَّابٌ.

[٤٠] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَثَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَفَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمْ تَرَ لَصَالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ. قَالَ بْنُ أَبِي عَثَابٍ: فَتَبَيَّنْتُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ: لَمْ تَرَ أَهْلَ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (عَبْدُ بْنُ كَثِيرٍ مَنْ نَعَرَفَ حَالَهُ)، فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ لِمَشْنَدِهِ فَوْقَ، خُصَّاصًا، بِعَيْنِي أَنْتَ عَارِفٌ بِصِفَتِهِ. وَأَمَّا (الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ)، فَابْتِلَافٌ.

وَأَمَّا (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَثَابٍ)، فَلِبُعَيْنِ الْمَهْمَةِ وَأَمَّا قَوْلُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: (لَمْ تَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ)، وَفِي الرِّوَايَةِ لِأُخْرَى: (لَمْ تَرَ)، ضَبْطُهُ فِي الْأَوَّلِ سَالُونٌ، وَفِي الثَّانِي بِلَاءٌ مَشْنَدٌ فَوْقَ، وَمَعْنَاهُ مَا قُلْتِ مَسْمُومٌ: بِهِ يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ وَلَا يَتَعَمَّدُونَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ لِكَوْنِهِمْ لَا يُعْمَلُونَ صَدَقَةً أَهْلَ الْحَدِيثِ، فَيَقَعُ الْخَطَأُ فِي رَوَايَتِهِمْ وَلَا يَعْرِفُونَهُ، وَيُرَوِّونَ الْكَذِبَ وَلَا يَعْمَلُونَ أَنَّهُ كَذِبٌ. وَفَدَّ قَدَمَهُ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ الْكَذِبَ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ شَيْءٍ مُخَالَفٌ لَهُ هُوَ، عَمْدٌ كَانُوا أَوْ سَهْوًا وَغِلَطًا^(١).

قَوْلُهُ: (فَتَبَيَّنْتُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ)، فَالْقَطَّانُ مُجْرَوٌّ صِفَةً لِيَحْيَى، وَلَيْسَ مُصَوَّبٌ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِمُحَمَّدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ مُسَيِّمٌ يَقُولُ: يُعْزَى الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ، وَلَا يَتَمَمَّدُونَ الْكَذِبَ.

[٤١] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبَةُ بْنُ هُوَسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى غَالِبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَجَعَلَ يُعَلِّي عَلَيَّ: حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، حَدَّثَنِي مَكْحُولٌ، فَأَخَذَهُ الْبُؤْلُ فَقَدِمَ، فَطَرْتُ فِي الْكُرْسِيِّ، فَوَدَّ فِيهَا. حَدَّثَنِي أَبَانٌ عَنْ أَنَسٍ، وَأَبَانٌ عَنْ فُلَانٍ، فَتَرَكْتُهُ وَقُفْتُ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ حَدِيثَ .

قوله: (فأخذه لبول فقدم، فطرث في الكرسي، فإذا فيها: حديث أبي أنس)

أما قوله: (أخذه البول)، فمعناه: ضغفه وأزعجه وحتاج إلى إخراجِه.

وأما (الكرسي) بالهاء في آخره، فمعروفة، قال أبو جعفر النحاس^(١) في كتابه «صناعة الكتاب»: لكراسة معناه لكث^(٢) لمصوم بعضها إلى بعض، والورق الذي قد ألصق بعضه إلى بعض، مشتق من قولهم: رَسَمَ مَكْرَسٌ إِذَا أَلْصَقَ لِرِيحِ الشَّرَابِ بِهِ، قال: وقد الخليل: لكراسة مأخوذة من أكرس^(٣) الفخيم، وهو أن تبول في لموضع شيء بعد شيء فتسند^(٤) وقد أقضى لقصة الموردي: أصل الكرسي العيس، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها عدم مكتوب: كُرْسَى^(٥)، والله أعلم.

وأما (أبان) فيه وجهان لأهل العربية الضرف وعدمه، فمن لم يصرفه جعله فعلاً ماضياً، والهمزة زائدة ليكون أفعل، ومن صرفة جعل لهمزة أصلاً فيكون فعلاً، وصرفه هو التضمين، وهو الذي احتاره لإمام محمد بن جعفر في كتابه «الجمع اللغة»^(٦)، والإمام أبو محمد بن السَّيِّدِ لِبَقِيَّةِ يُونُسَ.

قال مسلم رحمه الله: (وسمعتُ الحسن بن عليٍّ الخَلَوَانِيَّ يَقُولُ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ عَفَّانَ حَدِيثَ

(١) أبو جعفر الحسن بن أحمد بن محمد بن سعيد بن يوسف بن مزي - بعد أبي الحسن - شيخ أبي بصير، وصف كتاباً كثيرة، منها العرب للقرآن، والمعاني للقرآن، حدث سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة، بعد شعبه لوهامة، (١/ ٣٦٢)

(٢) في (ص): بكثته

(٣) في (ن): أكرس - والكرس: البعر والبول وقد قيل بعضه على بعض، وجمع أكرس

(٤) المعنى لكثافة لأبي جعفر النحاس ص ١٣٣

(٥) التفسير الموردي ٤ (١/ ٣٧٥)

(٦) محمد بن جعفر يكنى بأبي عبد الله تسمى بخوي فقير يني المعروف بقرقر، كان يُعَدُّ عبد عزم سحر وبعده له من تصانيف كتاب لا حصى في شعبة وهو أكثر كتاب حسنه في هذا النوع توفي سنة ثلثي عشرة وأربع مئة نظر إليه ترواة على أيديها - الحاجة - (٣/ ٨٤)

هشام أبي لمقدم، حديث عمر بن عبد العزيز قال هشام: حدثني رجل يقال له: يحيى بن فلان، عن محمد بن كعب، قال: قلت لعقن: إنهم يقولون: هشام سمعه من محمد بن كعب، فقال: إنما يثني من قبل هذا الحديث، كان يقول: حدثني يحيى عن محمد، ثم ادعى بعد أنه سمعه من محمد.

[٤٢] حدثني محمد بن عبد الله بن قهزاد قال: سمعت عبد الله بن عثمان بن جبلة يقول: قلت لعبد الله بن المبارك: من هذا الرجل الذي رويت عنه حديث عبد الله بن عمرو: «يوم الفطر يوم الجوائز»؟ قال: سليمان بن الحجاج، نظر ما وضعت في يدك منه.

هشام أبي المقدم، حديث عمر بن عبد العزيز. قال هشام: حدثني رجل يقال له: يحيى بن فلان، عن محمد بن كعب، قلت لعقن: إنهم يقولون. هشام سمعه من محمد بن كعب، فقال: إنما يثني من قبل هذا الحديث، كان يقول. حدثني يحيى عن محمد، ثم ادعى بعد أنه سمعه من محمد.

أما قوله: (حديث عمر)، فيجوز في إعرابه النصب والرفع، فالرفع على تقدير، هو حديث عمر، والنصب على وجهين: أحدهما: البطل من قوله: حديث هشام، والثاني: على تقدير: أهي. وقوله: (قال هشام: حدثني رجل) إلى آخره، هو بيان للحديث الذي رآه في كتاب عقن. وأما (هشام) هذا فهو ابن زياد الأموي مولاهم لبصري، ضعفه الأئمة.

ثم هت قادمة ثبته عليها، ثم نُحِيلُ عليها فيما بعد إن شاء الله تعالى، وهي: أن عثمان رحمه الله قال: (إنما يثني هشام - يعني إنما ضعفوه - من قبل هذا الحديث، كان يقول: حدثني يحيى عن محمد، ثم ادعى بعد أنه سمعه من محمد) وهذا القدر وحده لا يقتضي ضعفاً، لأنه ليس فيه تصريح بكوب، (احتمال أنه سمعه من محمد ثم نسب الحديث به عن يحيى عنه، ثم ذكر سمعه من محمد فرواه عنه، ولكن نضم إلى هذا قرائن وأمور فتضت عند العلماء بهذا الفن الحدوث فيه المبرزين من أهله العارفين بدقائق أحوال رواته أنه لم يسمعه من محمد، فحكموا بذلك لما قامت الدلائل الظاهرة عنهم بذلك، وسيأتي بعد هذا أشياء كثيرة من أقوال الأئمة في إخراج نحو هذا، وكلها يقال فيها ما قلناه هذا، والله أعلم.

قال مسلم: (حدثني محمد بن عبد الله بن قهزاد قال سمعت عبد الله بن عثمان بن جبلة يقول: قلت لعبد الله بن المبارك: من هذا الرجل الذي رويت عنه حديث عبد الله بن عمرو: «يوم الفطر يوم الجوائز»؟ قال: سليمان بن الحجاج، انظر ما وضعت في يدك منه.

قَالَ ابْنُ قُهْزَادٍ: وَسَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ زَمْعَةَ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْعَلِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ -: رَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ عَطِيفٍ صَاحِبَ الدِّمِّ قَدَرِ الدَّرْهَمِ، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَحْيِي مِنْ أَصْحَابِي أَنْ يَرْتَضِي جَالِسًا مَعَهُ، كُرَّةَ حَدِيثِهِ.

قَالَ ابْنُ قُهْزَادٍ: وَسَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ زَمْعَةَ يَذْكُرُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - ابْنُ الْمُبَارَكِ -: رَأَيْتُ رَوْحَ بْنَ عَطِيفٍ صَاحِبَ الدِّمِّ قَدَرِ الدَّرْهَمِ، وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ مَجْلِسًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَحْيِي مِنْ أَصْحَابِي أَنْ يَرْتَضِي جَالِسًا مَعَهُ، كُرَّةَ حَدِيثِهِ.

أَمَّا (قَهْزَادٌ) فَتَقَدَّمَ ضَمُّهُ^(١)، وَأَمَّا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ) فَهُوَ اسْمُ قَبِيلَةٍ، وَتَقَدَّمَ بِإِيَّاهُ^(٢)، وَ(جَلَلَةُ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَلِمْوَخَدَةٍ.

وَأَمَّ حَدِيثُ: «يَوْمَ الْفِطْرِ يَوْمُ الْجَوَائِزِ»، فَهُوَ مَرْسُومٌ رُوي: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْفِطْرِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى أَقْوَامِ الطُّرُقِ وَنَادَتْ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، اغْدُوا إِلَى رَبِّ رَحِيمٍ، يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ وَيُثِيبُ عَلَيْهِ الْجَزِيلَ، أَمَرَكُمْ فَصُمْتُمْ وَأَطَعْتُمْ رَبَّكُمْ، فَأَقْبِلُوا جَوَائِزَكُمْ. فَلِذَا صَلُّوا الْعِيدَ نَادَى مَنَادٌ مِنَ السَّمَاءِ: ارْجِعُوا إِلَى مَنَازِلِكُمْ رَاشِدِينَ، فَقَدْ غُفِرَتْ ذُنُوبُكُمْ كُلُّهَا، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْجَوَائِزِ»، وَهَذَا أَحَدُ حَدِيثِ رَوِيَّاهُ فِي كِتَابِ «الْمُسْتَقْصَى فِي فَضْلِ الْمَسْجِدِ الْأَنْصِيِّ» تَصْنِيفِ الْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ بِنِ عَسَاكِرِ الدِّمَشْقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْجَوَائِزُ جَمْعُ جَائِزَةٍ، وَهِيَ الْعَطَاءُ.

وَأَمَّ قَوْلُهُ: (انْظُرُوا، وَضَعْتُ فِي يَدِكُ)، فَضَبْطُهُ بِفَتْحِ لَدَاءِ، مِنْ وَضَعْتُ، وَلَا يَمْتَنِعُ صَمْعُهَا، وَهُوَ مَدْحٌ وَلِئَاءِ عَمِيِّ سُلَيْمَانَ بْنِ حُجَّاجٍ.

وَأَمَّ (رَمْعَةً) فَهِيَ سَكَنُ الْمِيمِ وَفَتْحُهَا، وَأَمَّا (عَطِيفٌ) فَبُعَيْنِ مَعْجَمَةٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ طَرَعُ مِهْمَةٍ مَفْتُوحَةٍ. هَذَا هُوَ الصُّوْبُ، وَحَكَى الْقَاضِي عَنْ أَكْثَرِ شَيْوخِهِ^(٣) أَنَّهُمْ رَوَوْهُ: (عَطِيفٌ) بِالضَدِّ الْمَعْجَمَةُ، قَدْ هُوَ خَطَأً^(٤). قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»: هُوَ مَنَكَّرُ الْحَدِيثِ^(٥).

(١) انظر ج ١٥ من هذا الجزء.

(٢) انظر ج ١٥٠ - ١٥١ من هذا الجزء.

(٣) في (ج) - شيوخهم.

(٤) إكمال المعجم - (١، ١٣٧).

(٥) التاريخ الكبير - (٣، ٣٠٨).

[٤٣] حَدَّثَنِي ابْنُ قُهْزَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ وَهْبًا يَقُولُ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ لُمْبَارِكٍ قَالَ: بَقِيَّةُ صَدُوقِ اللَّسَانِ، وَلَكِنَّهُ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَذْبَرَ.

[٤٤] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ، وَكَانَ كَذَّابًا.

[٤٥] حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ مُفَضَّلٍ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ. وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَافِرِينَ.

وقوله: (صَحَابَ الدُّمِ قَدَرُ الدُّرْهِمِ) يريد وصفه وتعريفه بالحديث الذي رواه رُوْحُ هذا عن لُزْهَرِي عن أَبِي سَمَةَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ يرفعه: «تُعَادُ الصَّلَاةُ مِنْ قَدَرِ الدُّرْهِمِ»، يعني من الدم، وهذا لحديث ذكره البخاري في «تاريخه»^١. وهو حديث باطل لا أصل له عند أهل الحديث، والله أعلم.

قوله: (أَسْتَحْيِي) هو يبيِّن، ويجوز حذف إحداهما، وسيأتي إن شاء الله تعالى تفسير حقيقة محبة في بابه من كتاب لإيمان^٢. وقوله: (كُرَّةٌ حَدِيثُهُ) هو بضمُّ لكاف ونصبِ الهاء، أي: كراهية له، والله أعلم. قوله: (ولكن يأخذ عمن أقبل وأذبر) يعني عن ثقات والضعفاء.

قوله: (عن الشَّعْبِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ الْهَمْدَانِيُّ) أم (الهمداني) فهو سكن الميم وبالألف المهمل، وأم (الشَّعْبِيُّ) فبفتح الشَّيْس، واسمه عامر بن شراحيل، وقيل^٣ من شرحبيل والأول هو المشهور، منسوب إلى شغب بطن من همدان، وقد لست سنين حلت من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان للشَّعْبِيِّ مِمَّةٌ عَظِيمًا جَلِيلًا جامعًا للتفسير والحديث وفقه ولغزوي والعبادة، قال الحسن: كان للشَّعْبِيِّ والله كثير العلم، عظيم الجسم، قديم السن، من الإسلام بمكان.

وأم (الحارث الأعور)، فهو الحارث بن عبد الله، وقيل: ابن عبيد. أبو رهير الكوفي، متفق على ضعفه.

قال مسند رحمه الله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ مُفَضَّلٍ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ، وَهُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ أَحَدُ الْكَافِرِينَ)

(١) تاريخ لكر (٣/٣٠٨)، وخرجه تعليبي في «الضعفاء» (٢/٥٦)، وابن حبان في «مجموعه» (٣٤١)، وابن

عمري في «الكامل» (٤٧/٤٦).

(٢) ينظر ص ٣٥٣ من هذا الجزء.

- [٤٦] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُبِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَلَقَمَةُ: قَرَأْتُ الْقُرْآنَ فِي سَنَتَيْنِ، فَقَالَ الْحَارِثُ: الْقُرْآنُ هَيِّنٌ، الْوَحْيُ أَشَدُّ.
- [٤٧] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ -: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْحَارِثَ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْقُرْآنَ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْوَحْيُ فِي سَنَتَيْنِ. أَوْ قَالَ: الْوَحْيُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، وَالْقُرْآنُ فِي سَنَتَيْنِ.

الشرح:

هذا إسناد كله كوفيون، فأما (بَرَاد) فبنياء موحددة مفتوحة ثم راء مشددة ثم ألف ثم دال مهملة، وهو عبد الله بن بَرَاد بن يوسُف بن أبي بُرْدَةَ بن أبي موسى الأشعري الكوفي. وأما (أبو أسامة) فأسمة فاسمه حمد ابن أسامة بن يزيد المقرشي مولاهم الكوفي، يحافظ الضابط المتقن لعابد. وأما (مُفَضِّل) فهو ابن مُهَنْهَل، أبو عبد الرحمن نسفي الكوفي، الحافظ الضابط لمتقن العابد. وأما (مغيرة) فهو بن وقسم، أبو هشام الطائي الكوفي، وتقدم أن ميم المغيرة تُضم وتُكسر^(١).

وأما قوله: (أحمد الكافيين)، فبفتح التاء على الجمع، والضمير في قوله: (وهو يشهد) يعود على لشُعْبِي، والنقل: (وهو يشهد) هو المغيرة، والله أعلم.

وأما قول الحارث: (تعلمت الوحي في سنتين، أو في ثلاث سنين)، وفي الرواية الأخرى: (القرآن هين، الوحي أشد)، فقد ذكره مسلم في ترجمة ما أنكر على الحارث وأخرج به، وأخذ عليه من قبيح مذهبه وعُتُوّه في التشيع وكذبه، قال القاضي عياض رحمه الله: وأرجو أن هذا من أخف أقواله لاحتماله الضووت، فقد نشره بعضهم بأن الوحي هين الكتابة ومعرفة لحظ، قاله الخطيب^(٢)، يقال: أَوْحَى وَوَحَى: إِذَا كَتَبَ. وعلى هذا ليس على الحارث في هذا ذرٌّ^(٣)، وعبد سرك في غيره، قال القاضي: ولكن لما عُرف قُبْحُ مذهبه، وعُتُوّه في مذهب الشيعة ودعوهم إلى الوصية إلى علي^(٤)، وسر النبي ﷺ إليه من الوحي وعلم الغيب ما لم يُطْلِع غيره عليه بزعمهم، مبيء لظن

(١) نظر ص ١١٦ من هذا الجبر

(٢) في «عرب الحديث» (١٢/٣)

(٣) «سرك» - ويسكن -: الذبيحة

[٤٨] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ - وَهُوَ بْنُ يُونُسَ - : حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْمُعِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ الْحَارِثَ أَثَمَهُ.

[٤٩] وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حَمْرَةَ الزُّبَايْدِ قَالَ: سَمِعَ مَرْءَ الْهَمْدَانِيِّ مِنَ الْحَارِثِ شَيْئاً، فَقَالَ لَهُ: اقْعُدْ بِالْبَابِ، قَالَ: فَدَخَلَ مَرْءٌ، وَأَخَذَ سَيْفَهُ، قَالَ: وَأَحْسَنُ الْحَارِثِ بِالشَّرِّ، فَذَهَبَ.

[٥٠] وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَحْيَى بْنُ مَهْدِيٍّ - : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: قَالَ لَنَا إِبْرَاهِيمُ: إِيَّاكُمْ وَالْمُعِيرَةَ بْنَ سَعِيدٍ وَأَبَا عَبْدِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهُمَا كَذَّابَانِ.

بالحارث في هذا، فذهب به ذلك لمذهب، ولعل هذا لقتال فهم من الحارث معنى منكراً فيما أراده، والله أعلم^(١).

قوله: (حدثنا زائدة، عن منصور والمعيرة، عن إبراهيم)، فالمعيرة مجرور معطوف على منصور.

قوله: (وأحسن الحارث بالشَّرِّ) هكذا ضبطه من أصول محققة: (أحسن)، ووقع في كثير من الأصول أو أكثرها: (حسن) بغير ألف، وهما لغتان: حسن وأحسن، ولكن (أحسن) أفصح وأشهر، وبها جاء القرآن لتعزيز^(٢)، قال الجوهري وآخرون: حسن وأحسن بمعنى علم وأيقن^(٣).

وأما قول الفقه: وأصحاب الأصول: الحاسنة وأحسن من الحمس، فهما يصحح على اللغة القديمة (حسن) بغير ألف، وكثير في حسن بغير ألف أن يكون بمعنى قتل.

قوله: (إياكم والمعيرة بن سعيد وأبا عبد الرحيم، فإنهما كذابان) أما (المعيرة بن سعيد)، فقد النسب في كتابه «كتاب الضعفاء»: هو كوفي دجال، أحرق بالتر زمن النخعي، ادعى النبوة. وأما (أبو عبد الرحيم)، فقيل: هو شقيق الضبي الكوفي القاص، وقيل: هو سمة بن عبد الرحمن النخعي، وكلاهما يكنى أب عبد الرحيم، وهما ضعيفان، وسيأتي ذكرهما قريباً أيضاً إن شاء الله تعالى.

(١) «كتاب المعجم»: (١/١٣٩).

(٢) وهو قول الله عز وجل: «فَلَمَّا أَكْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ الْكُفْرَ قَالَ إِنَّ إِلَهُكُمُ إِلَهُي» [٥٧] عمران.

(٣) «المصباح»: (حسن).

[٥١] حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَعْفَرِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: كُنَّا نَأْتِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ وَنَحْنُ غُلَمَةٌ أَبْنَاءُ، فَكَانَ يَقُولُ لَنَا: لَا تُحَدِّثُوا الْقُصَصَ عَنِّي أَبِي. الْأَخْوَصِ، وَإِيَّاكُمْ وَشَقِيقًا، قَالَ: وَكَانَ شَقِيقُ هَذَا يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَلَيْسَ بِأَبِي وَائِلٍ.

قوله: (حدثنا أبو كامل الجعفري) هو بجيه مفتوحة ثم جاء سدأنة ثم داب مفتوحة مهمتين، واسم أبي كامل فضيل بن حسين - بالتصغير فيهما - ابن طحمة البصري، قال أبو سعد السمعاني: هو منسوب إلى جعفر، اسم رجل^(١).

قوله: (كما تأتي أبا عبد الرحمن السلمي ونحن غلمة أبناء، فكان يقول لا يحدثوا القصص عني أبي الأخوص، وإياكم وشقيقاً، قال: وكان شقيق هذا يرى رأي الخوارج، وليس بأبي وائل) أم (أبو عبد الرحمن السلمي)، فبضم السين، واسمه عبد الله بن حبيب بن ربيعة، بضم الراء وفتح الموحدة وكسر لمثناة المشددة وآخره هاء، الكوفي التابعي لجليل.

قوله: (غلمة) جمع غلام، وسم الغلام يقع على الصبي من حين يولد على اختلاف حالاته إلى أن يبلغ. وقوله: (أبناء) أي: شبية، قال القاضي عياض: معناه بالغيون، يقال: غلام يافع ويَقَعُ وَيَقَعَةٌ، يفتح الفاء فيهما: إذ شَبَّ وَبَلَغَ، أو كما يبلغ. قال الثعالبي^(٢): إذ قارب البلوغ أو بلغه يقال له: يافع، وقد أيقع، وهو نادر^(٣). وقد أبو عبيد: أيقع الغلام: إذ شرف لاحتلام ولم يحتلم^(٤) هذا آخر نقل القاضي^(٥)، وكان الياقوع مأخوذاً من أيقع بفتح الياء، وهو رافع من الأرض، قال الجوهري: ويقال: غلمان أيقع ويقعة أيضاً^(٦).

وأما (لقصصه) بضم القاف، فجمع قصص، وهو الذي يقرأ القصص على الناس، قال أهل اللغة:

(١) لا أساس له (٢/٤١٦).

(٢) الثعالبي هو أبو منصور عبد نمث بن محمد بن سعد بن، صاحب كتب كثيرة، منها: التبعة ذخيرة، ودفعة معة توفي سنة تسع وثمانين وأربع مئة. انظر التبعة لأبياه ص ٢٦٥

(٣) نظر الفقه لبعة ص ٧٨.

(٤) الثعالبي في قرآن الحديث ص ٥٠. (يفع)

(٥) إكمال المعجم (١٦/١٣٩ - ١٤٠).

(٦) الصحاح (يفع)

[٥٢] حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ حَبِيراً يَقُولُ: لَقِيتُ حَابِرَ بْنَ يَزِيدَ الْمُحَفَّفِي، فَلَمْ أَكْتُبْ عَنْهُ، كَانَ يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ.

القُصَّةُ الأَمْرُ والخبر، وقد اقتصصت الحديث: إذ رويته عن وجهه، وقصص عليه الخبر فقصص بفتح القلب، والاسم أيضاً. لقصص بفتح. والقصص بكسر القلب، اسم جمع لقصة.

وأما (شقيق) الذي نهي عن مجلسه، فقال القاضي عياض: هو شقيق بن سفيان الكوفي القاص، صغره نسائي، كنيته أبو عبد الرحيم، قال بعضهم: وهو أبو عبد الرحيم الذي حذر منه إبراهيم قبل هذا في لكتاب^(١)، وقيل: إنَّ أبا عبد الرحيم الذي حذر منه إبراهيم هو سلم^(٢) بن عبد الرحمن شحسي، ذكر ذلك ابن أبي حاتم الرزي في كتابه عن ابن اسديني^(٣). وقول مسلم: (وليس بأبي وائل)، يعني ليس هذا الذي نهي عن مجلسه بشقيق بن سلمة أبي وائل الأسدي المشهور، معدود في كبار التابعين، هذا آخر كلام القاضي رحمه الله^(٤).

قوله: (حدثنا أبو غسان محمد بن عمرو الرزي) هو بفتح اغين، المعجمة وتشديد السين لمهمة، والمسموع في كتب المحدثين ورويتهم غسان غير مصروف، وذكره ابن فارس في «المجمل» وغيره من أهل اللغة في باب غس، وفي باب غسس^(٥)، وهذا تصريح بأنه يجوز صرفه وترك صرفه، فمن جعل لنون أصلاً صرفه، ومن جعله زائدة لم يضره، وأبو غسان هذا هو المنقلب بـ (زنج) بضم زاي وبالجم

قوله في جسر الجعفي (كان يؤمن بالرَّجْعَةِ) هو بفتح الزاء، قال الأزهري وغيره: لا يجوز فيه إلا الفتح، وأما رَجْعَةُ المرأة المطلقة، ففيها لغتان: الكسر والفتح^(٦). قال القاضي عياض: وحكي في هذه الرَّجْعَةِ التي كان يؤمن بها جابر الكسري أيضاً، ومعنى يمانه بالرَّجْعَةِ: هو ما نقوله لرافضة وتعتقده بزعمها البطل أن علياً كرم الله وجهه في الشَّحَاب، فلا يخرج مع من يخرج من ولده حتى يدي من

(١) تقدم قريباً، وهو جابر بن سلم بن سلمة.

(٢) في (ج) و(ص) و(هـ) والإكثار لمسلم (١/١٤٢) سبعة، وما أثبتوه هو لكتاب، وهو لمؤلف لكتاب الرجال.

(٣) المنجرح والتعديس: (٤/٢٦٤).

(٤) في «مكتب» لمسلم: (١/١٤٢).

(٥) معجم لسان: (٢/٦٨٢، ٦٩٦).

(٦) التهذيب للمعجم: (١/٢٣٧).

[٥٣] حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ مَا أَحَدَّثَ.

[٥٤] وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: كَانَ لِنَاسٍ يَحْمِلُونَ عَنْ جَابِرٍ قَبْلَ أَنْ يُظْهَرَ مَا أَظْهَرَ، فَلَمَّا أَظْهَرَ مَا أَظْهَرَ انْتَهَمَ لِنَاسٍ فِي حَدِيثِهِ، وَتَرَكُوهُ بَعْضُ النَّاسِ، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا أَظْهَرَ؟ قَالَ: الْإِيمَانُ بِالرَّجْعَةِ.

[٥٥] وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحَمِيدِيُّ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ وَأَشْوَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا الْبَخْرَاحَ بْنَ مَلِيحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: عِنْدِي سَبْعُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كُنْهَا.

[٥٦] وَحَدَّثَنِي خَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: سَمِعْتُ زُهَيْرًا يَقُولُ: قَالَ جَابِرٌ أَوْ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: إِنَّ عِنْدِي لَحَمْسِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا حَدَّثْتُ مِنْهَا بِشَيْءٍ.

السماء: أن خرجوا معه^(١). وهذا نوع من أساطيلهم، وعظيم من جهالاتهم للاتفة بأذهابهم الشخصية وعقولهم لوهية.

قال مسلم رحمه الله تعالى: (حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) [هو سفيدان] ابن غُثَيْنَةَ الإمام المشهور. وأم (لحميدي) فهو عبد الله بن لُزَيْمٍ بن عيسى بن عبد الله بن لُزَيْمٍ بن عبيد الله بن حميد، أبو بكر القرشي الأَسَدِيُّ البَكْرِيُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْحَمِيدِيُّ) هو بكسر الحاء المهملة، واسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي، منسوب إلى جَدِّه، بطن من هَمْدَانَ.

وأم (البخراخ بن مَلِيح)، فبفتح الميم وكسر اللام، وهو والد وكيع، وهذا البخراخ ضعيف عند محدثين، ولكنه مذكور هنا في المتباعدات.

وقوله: (عندي سبعون ألف حديث عن أبي جعفر) (أبو جعفر) هذا هو محمد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب، المعروف بـ"علي بن أبي طالب"، لأنه يقرّ بالحلم، أي شقّه وفتح فعرّف أصه وتمكّن فيه

(١) إكمال لمعه: (١٤٣/٢)

(٢) في (ش) ويعظم

قَالَ: ثُمَّ حَدَّثَ يَوْمًا بِحَدِيثٍ، فَقَالَ: هَذَا مِنَ الْخَمْسِينَ أَلْفًا
 [٥٧] وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ الْمَشْكُورِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَلَامَ بْنَ
 أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرَ الْجُعْفِيَّ يَقُولُ: عِنْدِي خَمْسُونَ أَلْفَ حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
 [٥٨] وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا سَأَلَ جَابِرًا
 عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «فَمَنْ أَمْرَجَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْتِيَ لِي آيَةٌ أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ بِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ» [١] - (١٨)
 فَقَالَ جَابِرٌ: لَمْ يَجِئْ تَأْوِيلُ هَذِهِ، قَدْ سُفِّيْتُ: وَكَذَبَ، فَقُلْتُ لِسُفْيَانَ: وَمَا أَرَادَ بِهَذَا؟ فَقَالَ:
 إِنَّ الرَّافِضَةَ تَقُولُ: إِنَّ عَلِيًّا فِي السَّحَابِ، فَلَا تَخْرُجُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مِنْ وَلَدِهِ حَتَّى يَنْدِي مَنَادٍ
 مِنَ السَّمَاءِ - يُرِيدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنَادِي -! اخْرُجُوا مَعَ فَلَانٍ، يَقُولُ جَابِرٌ: قَدْ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ،
 وَكَذَبَ، كَانَتْ فِي إِخْوَةِ يُوسُفَ ﷺ.
 [٥٩] وَحَدَّثَنِي سَنَمَةُ: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يُحَدِّثُ بِخَوْرٍ مِنْ
 ثَلَاثِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، مَا اسْتَحْجَلُ أَنْ أَذْكَرَ مِنْهَا شَيْئًا وَأَنْ لِي كَذَا وَكَذَا.

قوله: (سمعتُ أبا الوليد يقول سمعتُ سَلَامَ بن أبي مُطِيعٍ) اسم أبي الوليد هشام بن عبد لمث،
 وهو لَقَبُ سَيِّ. (وَسَلَامَ) بتشديد اللام، واسم أبي مُطِيعٍ سعد.
 قوله: (إِنَّ الرَّافِضَةَ تقول، إِنَّ عَلِيًّا ﷺ فِي السَّحَابِ، فَلَا تَخْرُجُ) إلى آخره، (مخرج) بالنون.
 وسُمُوا (رافضة) من الرِّفْصِ، وهو لُثْرُكٌ، قد الأصمعي وغيره: سُمُوا رافضة لأنهم رفضوا زيد بن
 علي فتركوه.

قال مسم رحمه الله: (وحدثنا سلمة حدثنا الحميدي حدثنا سفيان قال: سمعت جابرًا يُحَدِّثُ
 بنحو من ثلاثين ألف حديث).

قال أبو علي الحسن بن الجني: سقط ذكر (سلمة بن شبيب) بين مسم والحميدي عند بن مهران،
 ولصواب رواية الجلودي بإثباته، فإنَّ مسلماً لم يلقَ الحميدي^(١). قال أبو عبد الله بن خلد^(٢) - أحد

(١) تنقيح بهجس، (٣/ ٧٦٦)

(٢) أبو عبد الله بن خلد، اسمه محمد بن يحيى بن أحمد الشامي عرطبي - مكي - في قصة شبيب ثم سرغسطة، وفيها

عائشة بنته بنته عشرة وأربع مئة، تفسير أعلام النبلاء: (١٧/ ٤٤٤)

قَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَسَّانَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو لِرَبِّي قَالَ: سَأَلْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ، فَقُلْتُ: الْحَارِثُ بْنُ حَصِيرَةَ لَقِيْتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، شَيْخٌ طَوِيلُ السُّكُوتِ، يُصِرُّ عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ.

[٦٠] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: ذَكَرَ أَيُّوبُ رَجُلًا يَوْمًا فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ بِمُسْتَقِيمِ اللِّسَانِ، وَذَكَرَ آخَرَ فَقَالَ: هُوَ يَزِيدُ فِي الرَّفْعِ.

[٦١] حَدَّثَنِي حَبَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ. قَالَ أَيُّوبُ: إِنَّ لِي جَارًا، ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ فَضِيلِهِ، وَلَوْ شِئْتُ عِنْدِي عَلَى تَمَرْتَيْنِ مَا رَأَيْتُ شَهَادَتَهُ جَائِزَةً.

رواة كتاب مسهم - سألت عبد الغني بن سعيد: هل روى مسهم عن الحُمَيْدِيِّ؟ فقال: لم أره إلا في هذا الموضع، وما أبعد ذلك، أو يكون سقط قبل الحُمَيْدِيِّ رجل.

قال القاضي عياض. وعند لعني، إنما رأى من مسهم نسخة ابن مهران، فلذلك قال ما قال، ولم تكن نسخة الجلودِي دخلت مصر. قال: وقد ذكر مسهم قبل هذا. حدثت سلمة. حدثت الحُمَيْدِيُّ، في حديث آخر، كذا هو عند جميعهم، وهو اضطوب هذا أيضاً، إن شاء الله تعالى^(١).

قوله: (الحارث بن حَصِيرَةَ) هو بفتح الحاء وكسر لُصَاد المهملتين وأحره هاء، وهو أُرْدِيُّ كوفي. سمع زيد بن وهب. قاله البحاري^(٢).

قال: (حدثنا أحمد بن إبراهيم الدُّورَقِيُّ) هو بفتح داء وإسكان الواو وفتح الزَّاء وبالضاد، وحُتْلِف في معنى هذه النسبة، فقليل: كان أبوه ناسكاً، أي: عادياً، وكثروا في ذلك الزمان يُسَمُّونَ الناسكَ دُورَقًا، وهذا لقول سروي عن أحمد الدُّورَقِيِّ هذا، وهو من أشهر لأقواب، وقيل: هي نسبة إلى القلائس الطوال التي تُسَمَّى الدُّورَقِيَّة، وقيل: منسوب إلى دُورَقَ بلدة بفارس أو غيرها.

قوله: (ذكر أَيُّوبُ رجلاً فقال. لم يكن بمُسْتَقِيمِ اللِّسَانِ، وذكر آخر فقال. هو يزيد في الرَّفْعِ) أَيُّوبُ هذا هو السُّخْتِيَانِيُّ، تقدّم ذكره أول الكتاب^(٣). وهذا لفظان كناية عن الكذب. وقول أَيُّوبَ في

(١) إكمال جمعاً (١/١٤٥)

(٢) في تاريخ الكبير: (٢/٢٦٧).

(٣) انظر من ١٠٥ من هذا الجزء

[٦٢] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ وَحَبِيبُ بْنُ الشَّامِيِّ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ : قَالَ مَعْمَرٌ : مَا رَأَيْتُ أَيُّوبَ اغْتَدَبَ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ - يَعْنِي أَبَا أُمَيَّةَ - فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ ، لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لِعِكْرِمَةَ ، ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ .

[٦٣] حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ : حَدَّثَنَا هَفَافُ بْنُ مُسْلِمٍ : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ : قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى فَجَعَلَ يَقُولُ : حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ . قَالَ : وَحَدَّثْتُ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ ، فَقَالَ : كَذَبَ ، مَا سَمِعَ مِنْهُمْ ، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ سَائِلًا يَتَكَفَّفُ النَّاسَ زَمَنَ طَاعُونَ الْجَارِفِ .

عبد الكريم رحمه الله (كان غير ثقة، لقد سألني عن حديث لعكرمة ثم قال . سمعت عكرمة) هذا القطع بكذبه وكونه غير ثقة بمثل هذه القصبة قد يُستشكل من حيث إنه يجوز أن يكون سمعه من عكرمة، ثم نسبها فسأل عنه، ثم ذكره فرواه، ولكن عُرف كذبه بقرائن، وقد قُدِّمَتْ إِبْطَاحُ هذا في أول هذا الباب^(١)، ومن نص على ضعف عبد الكريم هذا سيدنا بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن عدي^(٢)، وكذا عبد الكريم هذا من فضلاء فقهاء البصرة، والله أعلم.

قوله : (قدِمَ علينا أبو داود الأعْمى فجعل يقول : حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِقَتَادَةَ، فَقَالَ : كَذَبَ، مَا سَمِعَ مِنْهُمْ، لَمَّا كَانَ إِذَا ذَاكَ سَائِلًا يَتَكَفَّفُ النَّاسَ زَمَنَ طَاعُونَ الْجَارِفِ)، وفي الرواية الأخرى : (قَبِلَ الْجَارِفِ).

أما (أبو داود) هذا، فاسمه نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ الْقَصِيُّ الْأَعْمَى، سَفَّقَ عَلَى صَبْعِهِ، قَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ : هُوَ مَتْرُوكٌ. وَقَدْ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ : لَيْسَ هُوَ شَيْءٌ^(٣). وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : مَنكَرٌ لِلْحَدِيثِ. وَضَعَفَهُ آخَرُونَ.

وقوله . (ما سمع منهم) يعني لبراء وزيدا وغيرهما ممن زعم أنه روى عنه، فإنه زعم أنه رأى ثمانية عشر يدريًا كما صرح به في الرواية الأخرى في الكتاب.

(١) انظر ص ٢٦١ من هذا الجزء

(٢) انظر معرفته ترجمة لأحمد بن حسن . (٤٠١/١)، وانظر في طبقات رجاله لابن عدي . (٤١/٧)

(٣) انظر طبقاته لأبي زُرْعَةَ لُرُزِّي : (٨٣٢/٤).

وقوله: (يتكفّف لناس) معناه: يسألهم في كفه أو يكفه، ووقع في بعض النسخ: (يتصقّف) بانطاء، وهو بمعنى يتكفّف، أي: يسأل في كفه بطفيف، وهو بقليل، وذكر^(١) ابن أبي حاتم في كتابه «المجرح والتعديل» وغيره: (يتصقّف)^(٢)، ولعله مأخوذ من قولهم: ما تنطقف به، أي: ما تنطقف.

وأما (طاعون الجارف)، فسُمّي بذلك لكثرة من مات فيه من الناس، وسُمّي الموت جارفاً لاجترافه لناس، وسُمّي السيل جارفاً لاجترافه ما على وجه الأرض، والجرف: سقوف من فوق الأرض، وكشّح ما عليها.

وأما اطاعون، فوباء معروف، وهو بئر وورم مؤلم جداً، يخرج مع ألب ويتنوّذ ما حوله أو يخضر أو يحمرّ حمرة بنفسجية كثيرة، ويحصل معه شقّقان القلب والنفث.

وأما زمن طاعون الجارف، فقد اختلف فيه أقوال العلماء رحمهم الله اختلافاً شديداً متدين تبناً بعيداً.

فمن ذلك ما قاله الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البرّ في أول «التمهيد» قال: مات أيوب السخيتي في سنة اثنين وثلاثين ومئة في طاعون الجارف^(٣). ونقل ابن قتيبة في «المعارف» عن الأصمعي أن طاعون الجارف كان في زمن بن الزبير سنة سبع وستين^(٤)، وكذا قال أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سيف لمّا تني^(٥) في كتاب «التعاري» أن طاعون الجارف كان في زمن ابن الزبير سنة سبع وستين^(٦) في سؤال، وكذا ذكر الكلاباذي^(٧) في كتابه في «رجال البخاري» معنى هذا، فإنه قال: ولما

(١) في (خ) وذكره.

(٢) «مجرح والتعديل» (٨ / ١٩٠)، وفيه ينسب طاعون الجارف في (ك) بتطيف، وفي (م): يهبط، وفي «تهذيب» يتكفّف، وهو الظاهر، لكن أئمة ما يقرّب شكك مع في لأصلين مع أدّه أصل بمعنى

(٣) «تمهيد» (١ / ٣٤١).

(٤) «المعارف» ص ٦٠١ وفيه أن طاعون الجارف وقع سنة سبع وستين.

(٥) علي بن محمد بن حميد بن أبي سيف التمدني، لؤلؤه في د. وكان عجيباً في معرفة سير وسماعه ولأنه وادّه العرب، فصدّق في يده مات سنة أربع وعشرين وستين. «سير أعلام النبلاء» (١١ / ٤١١)

(٦) وقع هذا في (ص) و(هـ) سنة سبع وستين. واستقرّ سورّي عن أبي الحسن لمّا لمي مره حري قريباً أن طاعون الجارف قد كان سنة سبع وستين. وكذا قال يده في «سمر» (١ / ٥٦)، وفي التاريخ للإسلام (٢ / ٦١٦)، وابن كثير في «البدء والهدية» (١٧ / ١٢٦)، وابن العمدة في «المناقب» (١ / ٢٩٧)

(٧) الكلاباذي هو أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن سجدي بكتلاباذي، وكتلاباذية من سجدي ولد في

سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة، وتوفي سنة ثمان وتسعين وثلاث مئة. «سير أعلام النبلاء» (١٧ / ٩٥)

أَيُّوبُ لِسُخْتِيَانِي سَنَةٌ سِتٌّ وَسِتِينَ، وَفِي قَوْلٍ: إِنَّهُ وُلِدَ قَبْلَ الْجَارِفِ سَنَةً^(١). وَقَالَ لِقَاصِمِي عِيَّصِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: كَانَ الْجَارِفُ سَنَةً تِسْعَ عَشْرَةَ وَمِئَةً^(٢). وَذَكَرَ لِحَافِطِ عَبْدِ الْعَنِيِّ الْمُقَدِّسِيِّ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْرُوفٍ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ قَالَ: مَاتَ مُطَّرِفٌ بَعْدَ طَاعُونِ الْجَارِفِ، وَكَانَ طَاعُونُ الْجَارِفِ سَنَةً سَبْعَ وَثَمَانِينَ، وَذَكَرَ فِي تَرْجُمَةِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّهُ رَأَى أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَأَنَّهُ وُلِدَ بَعْدَ الْجَارِفِ، وَمَاتَ سَنَةً سَبْعَ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً.

فَهَذِهِ أَقْوَالٌ مُتَعَارِضَةٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ كُلَّ طَاعُونٍ مِنْ هَذِهِ تُسَمَّى جَارِفًا، لِأَنَّ مَعْنَى لِحَرْفٍ مَوْجُودٌ فِي جَمِيعِهِمْ، وَكَانَتْ طَوَاعِينُ كَثِيرَةً. ذَكَرَ بَنُ قُتَيْبَةَ فِي «الْمَعْرِفِ» عَنْ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّ أَوَّلَ طَاعُونٍ كَانَ فِي الْإِسْلَامِ طَاعُونُ عَمَّوَسَ بِالْشَّامِ، فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِيهِ تُوْفِيَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَمَعْدُ بْنُ جَبَلٍ وَامْرَأَتُهُ وَابْنُهُ، ثُمَّ الْجَارِفُ فِي زَمَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، ثُمَّ طَاعُونُ لُقُتَيَاتٍ، لِأَنَّهُ بَدَأَ فِي لُقَدَارِي وَالْجَوْرِي بِالْبَصْرَةِ وَبِوَاسِطٍ وَبِالشَّامِ وَالْكُوفَةِ، وَكَانَ الْحِجَاجُ يَوْمَئِذٍ بِوَسِطٍ فِي وَلايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: طَاعُونُ الْأَشْرَافِ، يَعْنِي لِمَا مَاتَ فِيهِ مِنَ الْأَشْرَافِ، [ثُمَّ طَاعُونُ عَدِيٍّ بْنِ أَرْضَةَ سَنَةً مِئَةً، ثُمَّ طَاعُونُ غُرَابٍ سَنَةً سَبْعَ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً، وَغُرَابٌ رَجُلٌ]، ثُمَّ طَاعُونُ سَلَمٍ^(٣) بَنُ قُتَيْبَةَ سَنَةً إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً فِي شَعْبَانَ وَشَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَقْعَمَ فِي شَوَّالٍ، وَفِيهِ مَاتَ أَيُّوبُ لِسُخْتِيَانِي، قَالَ: وَلَمْ يَقَعْ بِالْمَدِينَةِ وَلَا بِمَكَّةَ طَاعُونٌ قَطُّ، هَذَا مَا حَكَاهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ.

وَقَالَ أَبُو لِحَسَنِ الْمَدَائِنِيِّ: كَانَتْ الطَّوَاعِينُ الْمَشْهُورَةُ الْجَدُّمُ فِي الْإِسْلَامِ خَمْسَةً: طَاعُونُ شَيْبَرَوَيْهِ بِالْمَدَائِنِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَنَةِ سِتٍّ^(٤) مِنْ الْهَجْرَةِ، ثُمَّ طَاعُونُ عَمَّوَسَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَكَانَ بِالْشَّامِ، مَاتَ فِيهِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، ثُمَّ طَاعُونُ الْجَارِفِ فِي زَمَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي شَوَّالٍ سَنَةً تِسْعَ وَسِتِينَ، هَلَكَ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفًا، مَاتَ فِيهِ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَلَاثَةٌ وَثَمَانُونَ ابْنًا، وَيُقَالُ: ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ ابْنًا، وَمَاتَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَكْرَةَ أَرْبَعُونَ ابْنًا، ثُمَّ طَاعُونُ

(١) إرجاء صحيح البخاري: (٨٢/١).

(٢) إكمال المعجم: (١٤٦/١).

(٣) في (ج): سلم، وفي (زمن): (هـ): ميم، ولعلنا من «المعروف» من ١٠٢٢ هـ وهو لهواميه.

(٤) في (ج): ستة.

[٦٤] وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ قَالَ: دَخَلَ أَبُو دَاوُدَ الْأَعْمَى عَلَى قَتَادَةَ، فَلَمَّا قَامَ قَالُوا: إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ لَقِيَ ثَمَابَةَ عَشَرَ بَدْرِيًّا، فَقَالَ قَتَادَةُ: هَذَا كَانَ سَائِلًا قَبْلَ الْجَارِقِ، لَا يَعْزُضُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهِ، فَوَاللَّهِ مَا حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً، وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً، إِلَّا عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ.

الفتيات في شوال سنة سبع وثمانين، ثم كان طاعون في سنة إحدى وثلاثين ومئة في رجب، واشتد في شهر رمضان، فكان يُحصى في سبْكة الجريد^(١) في كل يوم ألف جندزة أياً ما، ثم خف في شوال، وكان بالكوفة طاعون وهو الذي مات فيه المعيرة بن شعبة في سنة خمسين. هذا ما ذكره المعداني.

وكان طاعون عَمَاس سنة ثمان مئة وعشرة، وقد أوزرعة لدمشقي: كان سنة سبع عشرة، أو^(٢) ثمان عشرة^(٣). وعَمَاس قرية بين الرّمة وبيت المقدس تُسبب لظاعون، ليها لكونه بدأ فيها، وقيل: لأنه عم الناس وتواسوا فيه، ذكر القولين الحافظ عبد الغني في ترجمه أبي غبيصة بن الجراح^(٤)، وهي عَمَاس: بفتح العين والميم.

فهذا مختصر ما يتعلق بالظاعون، فإذا علم ما قلوه في طاعون الجدارف، فإن قَتَادَةَ وَلَدَ سنة إحدى وستين، ومات سنة سبع عشرة ومئة على المشهور، وقيل: سنة ثمان عشرة، ويلزم من هذا بطلان ما فسره القاضي عياض رحمه الله طاعون الجدارف هذا، ويتعين أحد الظاعونين، إما سنة سبع وستين، فإن قَتَادَةَ كان ابن ست سنين في ذلك الوقت ومثله بضبطه، وإما سنة سبع وثمانين وهو لأظهر إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

وأما قوله: (لَا يَعْزُضُ لشيء من هذا)، فهو بفتح لاء وكسر لراء، ومعناه: لا يعتني بالحديث. وقوله: (ما حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً، وَلَا حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ بَدْرِيٍّ مُشَافَهَةً إِلَّا عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ) أمر ديهذا الكلام بعد قول أبي داود الأعْمى هذا وزعمه أنه لقي ثمانية عشر بَدْرِيًّا، فقال قَتَادَةُ: لحسن البصري وسعيد بن المسيب أكثر من أبي داود الأعْمى، وأخر وأقدم سنًا، وأكثر

(١) سبْكة الجريد: سبْكة في البصرة.

(٢) هي (خ) - و.

(٣) التواريخ أبي زرعة لدمشقي: ص ١٧٧ - ١٧٨.

[٦٥] حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ، عَنْ رَقَّةَ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيَّ الْمَدَنِيَّ كَانَ يَصُغُ أَحَدِيثَ، كَلَامَ حَقٍّ، وَيُسَيِّتُ مِنْ أَحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ يَرْوِيهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

اعتد به لحديث وملازمة أهله ولا جته في الأخذ عن الصحابة، ومع هذا كله ما حدثنا واحد منهما عن برقي واحد، فكيف يزعم أبو داود الأعمى أنه لقي ثمانية عشر بدرًا، هذا بهتان عظيم وقوله: (سعد بن مالك) هو سعد بن أبي وقاص، واسم أبي وقاص مالك بن أهيب. ويقال: وهيب.

وأما (المسيب) وسد سعيد، فصحابي مشهور ﷺ، وهو بفتح الباء، هذا هو المشهور، وحكي صاحب «مطالع الأنوار» عن علي بن لمديني أنه قال: أهل العراق يفتحون الباء، وأهل المدينة يكسرونها، قال: وحكي أن سعيداً كان يكره الفتح^(١).

وسعيد إمام التابعين وسيدهم ومقدمهم في الحديث والفقه وتعبير لرؤب ولورع والزهد وغير ذلك، وأحواله أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر، وهو مدني، كنيته أبو محمد، والله أعلم.

قوله: (عن رَقَّةَ أَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ الْهَاشِمِيَّ الْمَدَنِيَّ كَانَ يَصُغُ أَحَدِيثَ، كَلَامَ حَقٍّ) أما (رَقَّةَ) فعلى لفظ رَقبة الإنسان، وهو رقبة بن مسقلة، بفتح ميم وإسكان لسين المهملة وفتح القاف، ابن عبد الله العبدئي الكوفي، أبو عبد الله، وكان عظيم لقدراً، جليل الشأن، رحمه الله.

وأما قوله: (كَلَامَ حَقٍّ)، فنصب (كلام)، وهو بدل من (أحاديث)، ومعناه: كلام صحيح المعنى، وحكمة من الحكم، ولكنه كذب، فنسبه إلى النبي ﷺ وليس هو من كلامه ﷺ.

وأما (أبو جعفر) هذا، فهو عبد الله بن يسور المدني، أبو جعفر الذي تقدم في أول الكتاب في الضعفاء ولو ضعيفين^(٢)، قال لبخاري في «تاريخه»: هو عبد الله بن يسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب، أبو جعفر لقرشي الهاشمي. وذكر كلام رَقبة، هذا الكلام الذي هن^(٣).

ثم إنه وقع في الأصول هنا: (المدني) وفي بعضها: (المديني) بزيادة ياء، ولم أر في شيء منها هذا المدائني، ووقع في أول الكتاب المدني. فأما المديني والمدني فمسة إلى مدينة النبي ﷺ، ولقياس

(١) «مطالع الأنوار»: (٩٦/٤).

(٢) نظروا ١٠٦ من هذا الجزء.

(٣) «تاريخه الكبير»: (١٩٥/٤).

[٦٦] حَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخَلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثْتُ نَعِيمَ بْنَ حَمَادٍ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ: حَدَّثْتُ أَنُو دَاوُدَ الطَّيْلَسِيَّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كَذَبَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ.

[٦٧] حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ أَبُو حَفْصٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: قُتِبَ لِعُوفٍ بْنِ أَبِي جُمَيْلَةَ: إِنَّ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ حَدَّثَكَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»، قَالَ: كَذَبَ رَلَهُ عَمْرُو، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحُورَها إِلَى قَوْلِهِ الْحَبِيثِ

[٦٨] وَحَدَّثْتُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيَّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيُّوبَ وَسَمِعَ مِنْهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ. قَالَ حَمَادُ: فَبَيْنَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ، وَقَدْ بَكَرْنَا إِلَى السُّوقِ، فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ وَسَأَلَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ: بَلِّغْنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَاكَ الرَّجُلَ - قَالَ حَمَادُ: سَمَّاهُ، يَغْنِي عَمْرُو - قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّهُ يَجِئُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَابٍ، قَالَ: يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ: إِنَّمَا نَفَرٌ - أَوْ: تَفَرَّقَ - مِنْ تِلْكَ الْغَرَابِ.

ومراد مسلم رحمه الله يدخل هذا الحديث هنا بيان أن عوفاً جرح عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ، وقال: كَذَبَ، وإنما كَذَبَ مع أن الحديث صحيح لكونه نسبته إلى الحسن، وكان عوف من كبار أصحاب الحسن والعراقين بأحاديثه. فقال: كَذَبَ في نسبته إلى الحسن، فلم يرو الحسن هذا، أو لم يسمعه هذا من الحسن.

وقوله: (أراد أن يحورها إلى قوله حبيب) معناه: كَذَبَ بهذه الرواية ليعضد بها مذهبه الباطل لردِّه، وهو الاعتزال. فبينهم يزعمون أن ارتكاب المعاصي يخرج صاحبه عن الإيمان ويخذه في الدن، ولا يُسمونه كفرًا، بل فسقًا مخلدًا في النار، وسيأتي الردُّ عليهم بقواطع، لأدلة في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى.

وقولُ أَيُّوبَ - هو سُخْتِييَّيْ : (إنما نفرٌ - أو تَفَرَّقَ - من تلك الغرائب) معناه، إنما نهرب أو نحاف من هذه الغرائب التي يأتي بها عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ، مخافة من كونها كذبًا، فـ "الكنز" معناه

[٦٩] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ . حَدَّثَنَا ابْنُ زَيْدٍ - يَغْنِي حَجَّاداً - قَالَ : قِيلَ لِأَيُّوبَ : إِنَّ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : لَا يُجَلَّدُ السَّكَرَانُ مِنَ النَّبِيِّ . فَقَالَ : كَذَبَ . أَنَا سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ : يُجَلَّدُ السَّكَرَانُ مِنَ النَّبِيِّ .

[٧٠] وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ سَلَامَ بْنَ أَبِي مُطِيعٍ يَقُولُ : بَلَغَ أَيُّوبَ أَنِّي أَبِي عَمْرَأَ ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ يَوْمًا فَقَالَ : أَرَأَيْتَ رَجُلًا لَا تَأْمَنُهُ عَلَى دِينِهِ ، كَيْفَ تَأْمَنُهُ عَلَى لِحْدَيْهِ ؟

[٧١] وَحَدَّثَنِي سَمْعَةُ بْنُ شَيْبٍ : حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى يَقُولُ . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ .

[٧٢] حَدَّثَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ : حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطَ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ : لَا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئًا ، وَمَرْقُ كِتَابِي .

رسول الله ﷺ إن كنت أحد حديث، وإن كانت من الآراء ومذاهب فحذراً من الوقوع في لبيع، أي "اخذلة الجمهور".

قوله: (تفرق) بفتح الراء . وقوله: (تفرق أو تفرق) شك من الراوي في أحدهما .

قوله: (حدثك عمرو بن عبيد قبل أن يحدث) هو بضم الياء وإسكان الهمزة وكسر اللام، يعني قبل أن يصير متبعاً قدره .

قوله: (كتب إلى شعبة أسأله عن أبي شعبة قاضي واسط، فكتب إلي: لا تكتب عنه شيئاً، ومرق كتابي)

(أبو شعبة) هل هو أحد أولاد أبي شعبة، وهم: أبو بكر وعثمان والقاسم بن محمد بن إبراهيم أبي شعبة، وأبو شعبة ضعيف، وقد قدمنا بينه وبينهم في أول الكتاب^(١)، وواسط مصروف، كذا شجع من لعربيه، وهي من بني الحجاج بن يوسف .

وقوله (ومرق كتابي) هو بكسر الزاي، أمره بتمريقه مخافة من سوغه إلى أبي شعبة، ووقوفه على ذكره له بعد يكرهه لئلا يناله منه أذى، أو يترتب على ذلك مفسدة .

(١) في (ص) و(هـ): أي في هذا، أي

(٢) انظر ص ١١٨ من هذا الجزء .

[٧٣] وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَفَانَ قَالَ: حَدَّثْتُ حَمَادَ بْنَ سَلَمَةَ عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي بِحَدِيثٍ عَنْ نَابِغٍ، فَقَالَ: كَذَبٌ، وَحَدَّثْتُ هَمَّامًا عَنْ صَالِحِ الْمُرِّي بِحَدِيثٍ، فَقَالَ: كَذَبٌ.

[٧٤] وَحَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ عَمِلَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: قَالَ لِي شُعْبَةُ: ائْتِ جَرِيرَ بْنَ حَارِثٍ فَقُلْ لَهُ: لَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تُرَوِّيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَرَ فَإِنَّهُ يَكْذِبُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قُلْتُ لِشُعْبَةَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَ عَنِ الْحَكَمِ بِأَشْيَاءَ لَمْ أَجِدْ لَهَا أَصْلًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: بِأَيِّ شَيْءٍ؟ قَالَ: قُلْتُ لِلْحَكَمِ: أَصْلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ؟ فَقَالَ: لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ: عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَدَفَنَهُمْ، قُلْتُ لِلْحَكَمِ: مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الزُّنَى؟ قَالَ: يُصَلَّى عَلَيْهِمْ، قُلْتُ: مِنْ حَدِيثٍ مَنْ يُرَوَّى؟

قوله في صالح المرِّي: (كذب)، هو من نحو ما قدمناه في قوله: (لم نزل الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث)، معناه ما قاله مسلم: يجري الكذب على ألسنتهم من غير تعمّد، وذلك لأنهم لا يعرفون صناعة هذا الفن، فيخبرون بكل ما سمعوه وفيه الكذب، فيكونون كذابين، فإن الكذب الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو، سهواً كان الإخبار أو عمداً كما قدمناه^(١)، وكان صالح هذا من كبار لعقبات الزهاد الصالحين، وهو صالح بن بشير، بفتح الباء وكسر الشين، أبو بشر^(٢) البصري القاص^(٣)، وقيل له: المرِّي، لأن امرأة من بني مرة اعتنقه، وأبوه عربي، وأمه معتقة لأمراة المُرّة وكان صالح رحمه الله حسن الصوت بالقُرآن، وقد مات بعض من سمع قراءته، وكان شديد الخوف من الله تعالى، كثير البكاء، قال عفان بن مسلم^(٤): كان صالح إذا أخذ في قصصه كأنه رجل مدعور، يُغزّك أمره من حزنه وكثرة بكائه، كأنه تُكلى.

قوله: (عن مِقْسَمٍ) هو بكسر الميم وفتح الشين.

وقوله: (قُلْتُ لِلْحَكَمِ مَا تَقُولُ فِي أَوْلَادِ الزُّنَى؟) قال يُصَلَّى عَلَيْهِمْ، قُلْتُ: من حديث من يُرَوَّى؟

(١) نصر ص ١٢٥ من هذا الجزء

(٢) في (بسر) و(بش)، بشيرة وهو خطأ.

(٣) في (لصن)، القاصي، وهو خطأ.

(٤) عفان بن مسلم هو بن عبد الله، انحط صحنه عراق، أبو عثمان البصري لعقبة. ولد سنة أربع وثلاثين ومئة تحديداً

أو تقريباً له ومات سنة عشرين ومئتين. فمير أعلام النبلاء: (٢٤٢/١٠)

قَالَ: يُرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ، عَنْ عَلِيٍّ.

[٧٥] وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْمُحَلَّوَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ بِزِيدَ بْنَ هَارُونَ وَذَكَرَ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَقَالَ: حَلَفْتُ أَلَّا أُرْوِيَ عَنْهُ شَيْئًا، وَلَا عَنْ خَالِدِ بْنِ مَخْدُوجٍ، وَقَالَ: لَقِيتُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثٍ، فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ تَكْرِ الْمُرْنِيِّ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ مُورِقٍ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فَحَدَّثَنِي بِهِ عَنِ الْحَسَنِ، وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَى الْكُذِبِ.

قَالَ الْمُحَلَّوَانِيُّ: سَمِعْتُ عِنْدَ الصَّمَدِ، وَذَكَرْتُ عِنْدَهُ زِيَادَ بْنَ مَيْمُونٍ، فَنسَبَهُ إِلَى الْكُذِبِ.

قَالَ يَرْوَى عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ. فَقَالَ لِحَسَنِ بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ، عَنْ عَلِيٍّ.

معنى هذا الكلام أن الحسن بن عمر كذب فروى هذا الحديث عن الحكم عن يحيى عن علي، وإنما هو عن الحسن لبصري من قوله، وقد قدمنا^(١) أن مثل هذا وإن كان يحتمل كونه جاء عن الحسن وعن علي، لكن الحفظ يعرفون كذب الكذابين بفرائض، وقد يعرفون ذلك بدلائل قطعية يعرفها أهل هذا الفن، وقولهم مقبول في كل هذا، والحسن بن عمر متفق على ضعفه وتركه.

و(عمره) بضم العين، و(يحيى بن الجزار) بالجمع والراي والراء آخره، قال صاحب «المطلع»: ليس في «الصحيحين» و«موطأ» غيره، ومن سواه خزاز وخزاز، بالخاء فيهما^(٢).

قال مسلم رحمه الله: (حدثنا الحسن المحلواني قال: سمعت يزيد بن هارون وذكر زياد بن ميمون، فقال: حلفت ألا أروي عنه شيئاً، ولا عن خالد بن مخدوج. قال: لقيت زياد بن ميمون، فسألته عن حديث، فحدثني به عن تكري المرنني، ثم عدت إليه فحدثني به عن مورق، ثم عدت إليه فحدثني به عن الحسن، وكان ينسبهما إلى الكذب).

أما (مخدوج) فميم مفتوحة ثم حاء ساكنة ثم دال مضمومة مهملة ثم واء ثم جيم و(خالد) هذا واسطوي ضعيف، ضعفه أيضاً لسنني، وكسبته أبو رزح، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه وأب (زيد بن ميمون)، بصري، كسبه أبو عمر، ضعيف، قال البحري في «تاريخه»: تركوه^(٣).

(١) انظر ص ١٦١ من هذا الجزء

(٢) «المطلع الأول» ١٥ (٢/٢٠٨).

(٣) «التاريخ الكبير» - (٣/٣٧٠ - ٣٧١).

[٧٦] وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْلَانَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ: قَدْ أَكْثَرْتَ عَنْ عَبْدِ بْنِ مَنصُورٍ، فَمَا لَكَ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُ حَدِيثَ الْعَقْدَرَةِ الَّذِي رَوَى لَنَا النَّصْرُ بْنُ شَمِيلٍ؟ قَالَ لِي:

وَأَمَّا (تَكَرَّرَ الثَّرَنِي)، فَهُوَ بَفَتْحِ الْبَاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ، وَهُوَ يَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْزِيٌّ، بِالزَّايِ، أَوْ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ التَّابِعِيُّ لِجَدِيلِ الْفَقِيهِ، رَحِمَهُ اللَّهُ. وَأَمَّا (مُورِّقٌ)، فَبُضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْوِوِ وَكَسْرُ الرَّاءِ لِمَشْدُودَةٍ، وَهُوَ مُورِّقُ بْنُ لَمْشُورَجٍ^(١) بِضَمِّ الْمِيمِ الْأُولَى وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَبُضْمِ الْجِيمِ، الْعِجْلِيُّ الْكُوفِيُّ، أَبُو الْمُعْتَمِرِ، التَّابِعِيُّ لِجَدِيلِ الْعَدِيِّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَكَانَ يَنْسُبُهُمَا إِلَى الْكُذْبِ)، فَلَقَدْ هُوَ الْخُلَوَائِيُّ، وَالسَّبَبُ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَالْمَنْسُوبُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَخْذُوجٍ وَزَيْدُ بْنُ مَيْمُونٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (خَلَفْتُ أَلَّا أُرَوِّي عَنْهُمَا)، ففَعَلَهُ نَصِيحَةً لِلْمُسْلِمِينَ وَمُبَالَعَةً فِي لَتَنِيهِ عَنْهُمَا، لِثَلَا يَعْتَرُ أَحَدُ بَهُمَا لِيُرَوِّي عَنْهُمَا لَكُذْبٍ، فَيَقَعُ فِي لَكُذْبٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَبِّمَا رَاجَ حَدِيثَهُمَا فَخُتِّجَ بِهِ. وَأَمَّا حَكْمُهُ بِكَذْبِ مَيْمُونٍ لَكُونَهُ حَدَّثَهُ بِالْحَدِيثِ عَنْ وَحْدَتِهِ عَنْ آخَرٍ ثُمَّ عَنْ آخَرٍ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى مَا قَدْ مَنَعَ مِنْ انْضِمَامِ لِقَائِهِمَا وَالْأَدْلَالُ عَلَى الْكُذْبِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (حَدِيثُ الْعَقْدَرَةِ) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: هُوَ حَدِيثُ رَوْيَ زَيْدِ بْنِ مَيْمُونٍ هَذَا عَنْ أَنَسٍ أَنَّ مَرَأَةً يُقَالُ لَهَا: الْخُلَوَاءُ، عَقْدَرَةٌ كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ، فَدَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ وَذَكَرَتْ خَبَرَهَا بِمَعْرِفَةِ زَوْجِهَا، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ لَهَا فِي فَطْرِ لَزُوجٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ طَوِيلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ^(٣)، ذَكَرَهُ بْنُ وَضَّاحٍ بِكَمَالِهِ^(٤)، وَيُقَالُ: إِنَّ هَذِهِ الْعَقْدَرَةَ هِيَ الْخُلَوَاءُ بِثُتْ ثَوْتٍ.

(١) فِي (خ) الْمَشْرُجُ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٢) نَظَرْتُ فِي ١٦١ مِنْ هَذَا الْحَرْفِ

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَوَارِيِّ فِي الْمَوْضُوعَاتِ ١٠٦ (٢٦٩، ٢٧٠). وَمَعْتَصِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ هَذِهِ الْمَرَأَةَ جَاءَتْ إِلَى عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَا أُنَيْسَ مَعْصِيٍّ بَرُوْنِي كُلَّ يَوْمٍ حَتَّى كَأَنِّي لَأَعْرِضُ، فَأُخْبِرُ فِي سَعْدِ رَوْحِي لَتَنِي بِذَلِكَ مَرْضَاةَ رَبِّي، فَيَحُولُ وَجْهِي عَنِّي، فَأَسْتَقْبِلُهُ لِمَرْضَى، وَلَا أَرَاهُ، لَا قَدْ أَلْقَيْتَنِي إِلَى أَنَّ جَاءَ نَسِي ﷺ فَذَكَرَ بِهِ^(١)، فَهَبِي إِلَيْهَا مَرَأَةً دَسْمَعِي وَأَطِيعِي وَرَجَحْتِ فَذَكَرْتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا بِي مِنْ لَأَحْرَ؟ فَقَالَ: أَيْمَنْ مِنْ مَرَأَةٍ تَرَفَعُ شَيْئًا مِنْ بَيْتِهَا مِنْ مَكَانٍ أَوْ تَضَعُهُ مِنْ مَكَانٍ تَرِيدُ بَدَلَتَ بِصَلَاحٍ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهَا، وَبِمَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى عَبْدٍ قَطُّ عَصِيٍّ. «يَنْظُرُ» تَرْبِيَةً لَشَرْعِيَّةٍ مَعْرِفَةً» (٢٠٣/٧)

(٤) فِي كِتَابِ «الْقَطْعِ» لَمْ يَكُنْ فِي (ك) فِي (ك) مَعْمُودٍ (١٠١/١٥١) وَبِنْ وَضَّاحٍ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَعْمُودٌ وَصَاحِبُ بِنْ مَرْيَمَ لِمَرْوَانِيٍّ، مَوْلَى صَاحِبِ الْأَنْبَسِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ خَلِّ بْنِ وَلَدِ سَعْدِ تَسْعٍ وَتَسْعِيٍّ وَهَمَّةً، وَتَوَهَّى سَعْدُ سَعْدٍ وَتَسْعِيٍّ وَمَعْتَصِرٌ، فَتَجَرُّوْهُ أَهْلَامَ التَّحْقِيقِ (٤٤٥/١٣)

اسْكُتْ، فَأَنَا لَقِيتُ زَيْدَ بْنَ مَيْمُونٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، فَسَأَلَاهُ فَقُلْتُ لَهُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَرْوِيهَا عَنْ أَنَسٍ؟ فَقَالَ: أَرَأَيْتُمَا رَجُلًا يُذْنِبُ فَيُتُوبُ، أَلَيْسَ يَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ أَنَسٍ مِنْ ذَا قَبِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ، إِنَّ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ فَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمَانِ أَنِّي لَمْ أَلْقِ أَنَسًا، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فَبَلَغَتْ بَعْدَ أَنَّهُ يَرْوِي، فَأَتَيْنَاهُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: أَتُوبُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَ يُحَدِّثُ، فَتَرَكْنَاهُ.

[٧٧] حَدَّثَنَا حَسْرُ بْنُ الْحُلَوَيْيِّ قَالَ: سَمِعْتُ شَبَابَةَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا فَيَقُولُ: سُوَيْدُ بْنُ عَقْلَةَ، قَالَ شَبَابَةُ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ الرُّوحَ عَرْضًا، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ قَالَ: يَعْنِي يَتَّخِذُ كَوَّةً فِي حَائِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ.

قوله: (فَأَنَا لَقِيتُ زَيْدَ بْنَ مَيْمُونٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ)، فعبد الرحمن مرفوع معطوف على الضمير في قوله: (لَقِيتُ).

قوله: (وَأَنَّ كَانَ لَا يَعْلَمُ النَّاسُ، فَأَنْتُمَا لَا تَعْلَمَانِ أَنِّي لَمْ أَلْقِ أَنَسًا) هكذا وقع في الأصول: (فَأَنْتُمَا لَا تَعْلَمَانِ)، ومعناه: (فَأَنْتُمَا تَعْلَمَانِ)، فيجوز أن تكون (لَا) رائدة، ويجوز أن يكون معناه: فَأَنْتُمَا لَا تَعْلَمَانِ؟ ويكون استمهام تقرير، وخذفت همزة الاستفهام.

قوله: (سَمِعْتُ شَبَابَةَ يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ يُحَدِّثُنَا فَيَقُولُ: سُوَيْدُ بْنُ عَقْلَةَ، قَالَ شَبَابَةُ وَسَمِعْتُ عَبْدَ الْقُدُّوسِ يَقُولُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَّخِذَ الرُّوحَ عَرْضًا، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ شَيْءٍ هَذَا؟ فَقَالَ: يَعْنِي يَتَّخِذُ كَوَّةً فِي حَائِطٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ).

الشرح:

المراد بهذا المذكور بيان تصحيح عبد القدوس وعذوته، واختلال ضبطه، وحصول لزوم في إسناده ومثله.

فأما الإسناد، فإنه قال: سُوَيْدُ بْنُ عَقْلَةَ، بالعين المهملة والفتحة، وهو تصحيف طاهر وخطأ بين، وإنما هو عَقْلَةَ، بالعين المعجمة والفتحة، المقنونة.

وأما المتن، فقال: (الرُّوحُ) بفتح الراء، و(عَرْضًا) بالعين المهملة وسكون الراء، وهو تصحيف قبيح وخطأ صريح، وصوابه: الرُّوحُ، بصم للراء، و(عَرْضًا) بالعين المعجمة والفتحة.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لِقَوِّ رِبْرِئٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حَمَادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِرَجُلٍ بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيُّ بْنُ هَلَالٍ بِأَيَّامٍ: مَا هَذِهِ الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ الَّتِي نَبَعْتُ قِبَلَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ.

[٧٨] وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخُثُوبِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَقْدَنَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ: مَا بَلَغَنِي مِنَ الْحَسَنِ حَدِيثٌ إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ.

ومعناه . . . يعني أن تتحد المحيرون الذي فيه الروح غرضاً، أي: هدداً للرمي، فيرمى إليه بالشُّبُهات وشبهه، وسيأتي يوضح هذا الحديث ويبين فقهه في كتاب التصيد ولدبائح إن شاء الله تعالى^(١).

وَأَمَّا (شَكَاةُ) فَتَقَدَّمَ بَيِّنُ اسْمِهِ وَضَبْطُهُ^(٢). وَأَمَّا (الْكُوَّةُ) فَيُفْتَحُ الْكَافُ عَلَى الْبَغَةِ الْمَشْهُورَةِ، قَالَ صَاحِبُ «المصالح»: وَحُكِيَ فِيهَا النُّظْمُ^(٣). وَقَوْلُهُ: (لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ الرُّوحُ)، أَي: التَّسْلِيمُ

قَوْلُهُ: (قَالَ حَمَادٌ بَعْدَ مَا جَلَسَ مَهْدِيُّ بْنُ هَلَالٍ. مَا هَذِهِ الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ الَّتِي نَبَعْتُ قِبَلَكُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ).

أَم (مَهْدِيٌّ) هَذَا، فَمُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ، قَالَ التَّنَسُّطِيُّ: هُوَ مِصْرِيٌّ مَتْرُوكٌ^(٤). يَرْوِي عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ. وَقَوْلُهُ: (الْعَيْنُ الْمَالِحَةُ) كُنْدِيَّةٌ عَنِ ضَعْفِهِ وَجَرَحَهُ. وَقَوْلُهُ: (قَالَ: نَعَمْ يَا أَبَا إِسْمَاعِيلَ) كَأَنَّهُ وَافَقَهُ عَلَى جَرَحِهِ، وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ كُنْيَةُ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ.

قَوْلُهُ (سَمِعْتُ أَبَا عَوَانَةَ قَالَ. مَا بَلَغَنِي مِنَ الْحَسَنِ حَدِيثٌ إِلَّا أَتَيْتُ بِهِ أَبَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ، فَقَرَأَهُ عَلَيَّ)

أَم (أَبُو عَوَانَةَ)، فَاسْمُهُ الْمُوَضَّحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. وَ(أَبَانَ) يُصْرَفُ وَلَا يُصْرَفُ، وَالْقُصْرُ أَجْوَدُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَبِي عَوَانَةَ وَأَبَانَ^(٥)، وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ سَحْسَنِ بِكْرٍ مَا يُسَأَلُ عَنْهُ، وَهُوَ كَاذِبٌ فِي ذَلِكَ.

(١) نظر (٦/٢٤٤٩ - ٤٥٠).

(٢) انظر ص ١٥٨ من هذا الجزء.

(٣) المصطلح لأحمد (٣/٣٩٢).

(٤) انظر في الاستروكون ص ٩٦.

(٥) انظر أبي عبيدة ص ٥٧، وأبان ص ١٦٠ من هذا الجزء.

[٧٩] وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مُسْهِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَا وَحَمْرَةَ الرَّيَّانِ مِنْ أَنَابِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ.

قَالَ عَلِيٌّ: فَلَقِيتُ حَمْرَةَ فَأَخْبَرَنِي أَنَّه رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مَا سَمِعَ مِنْ أَنَابِ، فَمَا عَرَفَ مِنْهَا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا، خُمُوسَةً أَوْ سِتَّةَ.

[٨٠] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنِي زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو إِسْحَاقَ الْقَرَارِيُّ: اكْتُبْ عَنْ بَقِيَّةِ مَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ، وَلَا تَكْتُبْ عَنْهُ مَا رَوَى عَنْ غَيْرِ

قوله. (إن حمزة الرئاس رأى النبي ﷺ في المنام. فعرض عليه ما سمعه من أناب، فما عرف منه إلا شيئاً يسيراً).

قال القاضي عياض رحمه الله: هذا ومثله استثناس وإنه ظاهر على ما تقرر من ضعف أناب، لا أنه يُقصع بأمر لتمام، ولا أنه ثقل بسببه سنة ثبتت، ولا ثبتت به سنة لم تثبت، وهذا يجمع العمدة^(١).

هذا كلام القاضي، وكذا قاله غيره من أصحاب وغيرهم، فنقصوا الاتفاق على أنه لا يُغيّر بسبب ما يره لتمام ما تقرر في الشرح، وليس هذا الذي ذكرناه مخالف لقوله ﷺ: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى»^(٢)، فإن معنى الحديث أن رؤيته صحيحة وبست من أضغاث الأحلام وتلبس الشيطان، ولكن لا يجوز إثبات حكم شرعي به، لأن حالة النوم ليست حالة ضبط وتحقيق بما يسمعه الرائي، وقد اتفقوا على أن من شرط أن تكون روايته وشهادته أن يكون متيقظاً لا معطلاً ولا سائر الحفظ ولا كثير الغضب ولا مختل الضبط، ولأنهم ليس بهذه صفة، فلم يُقبل روايته لاختلاف ضبطه، هذا كله في منام يتعمق بإثبات حكم على خلاف ما يحكم به الأولية، أما إذا رأى النبي ﷺ يأمره بفعل ما هو مندوب إليه، أو ينهيه عن مهيئ عمه، أو يرشده إلى فعل موصحة^(٣)، فلا خلاف في استحباب العمل على وقفه، لأن ذلك ليس حكماً بمجرد المنام، بل بما تقرر من أصل ذلك شيء، والله أعلم.

قوله: (حللنا الدارمي) قد تقدم بيانه^(٤) وأنه منسوب إلى دارم وأبو إسحاق القراري، فبفتح

(١) الإكيد المجلد ٩: (١٥٣/٩)

(٢) أخرجه البيهقي: ١١٠، ونسبه: ٥٩١٩، وأحمد: ٧١٦٨ من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) في (ج): «مصححة»

(٤) انظر ص ١٤٨ من هذا الجزء.

المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين، ولا عن غيرهم.

القاء، واسمه إبراهيم بن محمد بن لحارث^(١) من أسماء بن حارثة، الكوفي، الإمام الجليل لمجمع على جلالة وقلده في العلم وفصيلته، والله أعلم.

قوله: (قال أبو إسحاق الفزاري: اكتب عن ثقة ما روى عن المعروفين، ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل بن عياش ما روى عن المعروفين ولا غيرهم)

هذا الذي قاله أبو إسحاق الفزاري في إسماعيل خلافاً قول جمهور الأئمة، قال عدس^(٢): سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن عياش ثقة، وكان أحب إلي أهل الشام من ثقة^(٣). وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: هو ثقة، ولعراقيون يكرهون حديثه. وقال لبحاري: ما روى عن الشاميين أصح. وقال عمرو بن علي^(٤): إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح. وفي حديث عن أهل المدينة مثل هشام بن غزوة ويحيى بن سعيد وشهيب بن أبي صالح، فيس بشيء. وقد يعقوب بن سفيان^(٥): كنت أسمع أصحابنا يقولون: علم الشام عند إسماعيل بن عياش والوليد بن مسلم. قال يعقوب: وتكلم قوم في إسماعيل وهو ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام، ولا يدفعه دافع، وأكثر ما تكلموا قالوا: يُغرب عن ثقت مكيبين وامدنيين^(٦). وقد يحيى بن معين: إسماعيل ثقة فيما روى عن الشاميين، وأم روايته عن أهل الحجاز فإن كتبه ضاع بخط في حفظه عنهم. وقال أبو حاتم: هو لئيم يكتتب حديثه، لا أعلم أحداً كف عنه إلا أبو إسحاق الفزاري^(٧). وقد الترمذي: قال أحمد: هو أصح من ثقة، لبقية أحاديث من أكبر^(٨). وقده أحمد بن أبي الحَوَري^(٩) قال لي وكيع: يروون عنكم

(١) أبي (ص): حسن، وهو خطأ.

(٢) عدس هو بن محمد بن حاتم. أبو فضل مدني، لازم يحيى بن معين ونخرج به. ونسبة عدس ولعابدين ومئة، وتوفي سنة إحدى وسبعين ومئتين. (سير أعلام النبلاء: ٥٢٢/١٣)

(٣) التاريخ بن معين - رواية بخوري: (٤/٤١١، ٤٣٢).

(٤) هو أبو حفص الفلامي، وقد تقدمت ترجمته ص ١٥٥ من هذا الجزء.

(٥) يعقوب بن سفيان هو نصري أبو يوسف ثوري. من أهل مدينة كُت. وله في حدود عدة تسمين ومئة، وله التاريخ كبير جداً لمؤلفه. مات رحمه الله بفسب سنة سبع وسبعين ومئتين. (سير أعلام النبلاء: ٤/١٣٠ - ١٣١)

(٦) المعركة والتاريخ: (٢/٤٢٣ - ٤٢٤)

(٧) أنجرح ولعمري: (٢/١٩٢)

(٨) الترمذي يكثر الحديث ٢٢٥٣.

(٩) أحمد بن أبي الحَوَري سمى أبيه عندده بن حمزة. لإمام حافظ نفوذ. شيخ أهل الشام، أبو حسن، أصح من

كوفة توفي رحمه الله سنة ست وربعين ومئتين. (سير أعلام النبلاء: ١٢، ٨٥)

[٨١] وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ سَمِعْتُ بَعْضَ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: بَعَثَ الرَّجُلُ بَقِيَّةَ لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ يُكْنَى الْأَسَمِي وَيُسَمَّى الْكُنَى، كَانَ دَهْرًا يُحَدِّثُنَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْوَحَاطِيِّ، فَتَطَرْنَا فَإِذَا هُوَ عِنْدَ الْقُدُوسِ.

عن إسماعيل بن عياش؟ فقلت: أأف الوليد ومروان مبرورين عنه، وأم الهيثم بن حذيفة ومحمد بن أبي إسحاق فلا. فقلت: وأي شيء الهيثم وابن أبي إسحاق إنما أصحاب ليد، لوبيد ومروان، والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله: (وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال سمعت بعض أصحاب عبد الله قال قال ابن المبارك بعث الرجل بقیة لولا أنه یکنی لأسمی ویسمی الکئی، کان دهرًا یحدثنا عن أبي سعيد الوخاطي، فنظرنا فإذا هو عند القدوس).

الشرح:

قوله: (سمعت بعض أصحاب عبد الله) هذا مجهول، ولا يصح الاحتجاج به، ولكن ذكره مسلم متبعة لا أصلاً، وقد تقدم في الكتاب نظير هذا، وقدمت وجه إدخاله هنا^(١)

وأما قوله: (يكنى الأسمي ويسمى الكنى)، قدمه: أنه إذا روى عن إنسان معروف باسمه كذا ولم يسمه، وإذا روى عن معروف بكنيته سمه ولم يكنه، وهذا نوع من التباس، وهو قبيح مذموم، فإنه يلبس أمره على الناس ويؤهم أن ذلك الراوي ليس هو ذلك لضعيف، فيخرجونه عن حله المعروفة بالبحر المتيقن عليه وعلى تركه به إلى حالة الجهالة التي لا تؤثر عند جماعة من العلماء، بل يحتجوا لصحبه، وتقتضي^(٢) توقف^(٣) عن الحكم بصحته أو ضعفه عند الآخرين، وقد يعتصم المجهول فيحتاج به أو يوضح به غيره أو يستأنس به. وأصح هذا النوع أن يكنى لضعيف أو يسميه بكنية الثقة أو اسمه، لا اشتراكهم في ذلك وشهرة الثقة به، فيؤهم الاحتجاج به. وقد قدم حكم التيسير وبسطه في المصطلح المتقدم^(٤)، والله أعلم.

وأما (الوخاطي) فبضم الواو وتخفيف الهمزة وبالألف المعجمة، وحكى صاحب «المطلع»

(١) انظر ص ٧٩ من هذا الجزء

(٢) في (ص): بعضي

(٣) في (ج): توقف

(٤) انظر ص ٧١ من هذا الجزء

[٨٢] وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّزَّاقِ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ ابْنَ الْمَيَّارِ يُفَصِّحُ يَقُولُهُ: كَذَّابٌ إِلَّا لِعَبْدِ الْقُدُّوسِ، فَإِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُ: كَذَّابٌ.

[٨٣] وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ وَذَكَرَ الْمُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ، فَقَالَ: قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو وَائِلٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا بْنُ مَسْعُودٍ بِصُفْيَيْنَ، فَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: أَتَرَاهُ يُبْعَثُ بَعْدَ الْمَوْتِ؟

وغيره فتح لو وأيضاً^(١)، قال أبو عبيد لغساني: وخاصة بطن من حمير^(٢). وعبد القدوس هذا هو الشامي الذي تقدم تضعيفه وتصحيحه^(٣)، وهو عبد القدوس بن حبيب الكلاعي يفتح لكاف، أبو سعيد لشامي، فهو كلاعي وحاطي.

قول دارمي (سمعتُ أبا نعيم وذكر للمُعَلَّى بْنُ عُرْفَانَ فَقَالَ [قال])^(٤) حدثنا أبو وائل قال خرج علينا بن مسعود بصُفْيَيْنَ، فقال أبو نعيم: أَتَرَاهُ يُبْعَثُ بَعْدَ الْمَوْتِ؟^(٥).

معنى هذا الكلام أنَّ الْمُعَلَّى كَذَّبَ عَلَى أَبِي وَائِلٍ فِي قَوْلِهِ هَذَا، لِأَنَّ بِنَ مَسْعُودٍ ؓ تُوْفِيَ سَنَةٌ ثَنِيْنٌ وَثَلَاثِيْنٌ، وَقِيلَ: سَنَةٌ ثَلَاثٌ وَثَلَاثِيْنٌ، وَالْأَوَّلُ قَوْلٌ لَأَكْثَرِيْنٍ، وَهَذَا قَبْلَ نَقْضِ خِلَافَةِ عُمَرَ ؓ بِثَلَاثِ سَنِيْنٍ، وَصُفْيَيْنُ كَانَتْ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ ؓ بَعْدَ ذَلِكَ بَسَنَتِيْنٍ، فَلَا يَكُونُ بِنَ مَسْعُودٍ ؓ خَرَجَ عَلَيْهِمْ بِصُفْيَيْنَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بُعِثَ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَقَدْ عَسَمْتُ أَنَّهُ لَمْ يُبْعَثْ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَبُو وَائِلٍ مَعَ جَلَالَتِهِ وَكَمَالِ فَصِيلَتِهِ وَعُلُوِّ مَرْتَبَتِهِ وَالِاتِّفَاقِ عَلَى صِدْقَتِهِ لَا يَقُولُ: خَرَجَ عَلَيْنَا، مَنْ لَمْ يَخْرُجْ عَلَيْهِمْ، هَذَا مَا لَا شَكَّ فِيهِ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ لَكُذِّبٍ مِنَ الْمُعَلَّى بْنِ عُرْفَانَ، مَعَ مَا عُرِفَ مِنْ صَعْفِهِ.

وقوله ' (أترأه) هو بضم اشاء، ومعناه: أنظنه. وأما (صُفْيَيْنُ) فبكسر لصاد والفاء مشددة ويعدها ياء في الأحوال لثلاث: لرفع والنصب والجزم. هذه هي اللغة المشهورة، وفيها لغة أخرى حكها أبو عمرو الزاهد عن ثعلب عن الفراء، وحكها صاحب 'المطالع' وغيره من المتأخرين: صُفْيُونُ بالواو في حال لرفع^(٦)، وهي موضع الوقعة بين أهل الشام والعراق مع علي ومعوية ؓ.

(١) المطالع لأبو ر (٦/ ٢٧١)

(٢) التقييد المنهج (١/ ٤٩٥).

(٣) انظر ص ١٠٧ من هذا الجزء

(٤) ما بين معقوفين من نسخة من الصحيح

(٥) المصنف لأبو ر (٤/ ٣٢١)

[٨٤] حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَحَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ عَفَّانَ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَحَدَّثَ زَحْلٌ عَنْ زَحْلٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعْتَبْتَهُ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: مَا عَدَّاهُ، وَلَكِنَّهُ حَكَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

[٨٥] وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبُزْجِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ،

وأما (عُروان) والذُّ الْمُعَلَّى، فبضم لعين المهملة وإسكان الراء وبالفاء، هذا هو المشهور، وحكي فيه كسر العين، وبالكسر ضبطه الحافظ أبو عمر العبدري. والمعنى هذا أسدي كوفي ضعيف، قال البخاري في «تاريخه»: هو متكر حديث^(١). وضعفه النسائي أيضاً^(٢) وغيره.

وأم (أبو نعيم)، فهو القُضْر بن دُكَيْن، بضم المهملة، ودُكَيْن (لقب، واسمه عمرو بن حماد بن زهير، وأبو نعيم كوفي من أجل أهل زمانه ومن أتقنهم رحمه الله.

قال مسلم رحمه الله: (وحدثني أبو جعفر الدَّارِمِيُّ) سم أبي جعفر هذا أحمد بن سعيد بن صخر السيبوري، كان ثقة عالماً ثبتاً متقناً، أحد حفاظ الحديث، وكان أكثر أيامه للرحلة^(٣) في طلب الحديث.

قوله: (صالح مولى التَّوَّامَةِ) هو بناء مثنى من فوق ثم واو ساكنة ثم همزة مفتوحة، قال القاضي عياض: هذا صوابها، قال: وقد تُسَهَّلُ فَتُفْتَحُ الواو ويُنْقَلُ إِلَيْهَا حركة الهمزة. قال القاضي: ومن ضمَّ التاء وهمز الواو فقد أخطأ، وهي رواية أكثر المشايخ والرواة، وكما قيده أولاً قيده أصحاب المؤلف ولم يحتلف، وكذلك أتقده على أهل المعرفة من شيوخنا، قال: والتَّوَّامَةُ هذه هي بنت أمية بن خلف الجُمَحِيُّ، قاله البخاري^(٤) وغيره، قال لؤقدي^(٥): وكانت مع أخت لها في بطن واحد، فلذلك

(١) «التاريخ الكبير»: (٣٩٥/٧).

(٢) «الضعفاء والمتركون»: (٩٦/١).

(٣) في (ص) و(هـ): الرحلة.

(٤) «التاريخ الكبير»: (٢٩٢/٤).

(٥) لؤقدي هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن وقد لأسمي مولا هم سميبي، صاحب التصانيف والمعاري، أحد أوعية العلم على ضعمه المتفق عليه. ولد بعد لعشرين ومئة، ومات سنة سبع ومئتين. نظر أمير أعلامنا الشيخ محمد بن عبد الله

فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ، فَقُلْتُ: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ شُعْبَةَ الْبَدِيِّ رَوَى

قَبِيلُ: الثَّوَمَةُ، وَهِيَ مَوْلَاةُ أَبِي صَالِحٍ مِنْ فَوْقَ^(١)، وَأَبُو صَالِحٍ هَذَا اسْمُهُ ثُبَيْهَانُ^(٢). هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْقَاضِي.

ثُمَّ إِنَّ مَالِكًا رَحِمَهُ اللَّهُ حَكَّمَ بِضَعْفِ صَالِحٍ مَوْلَى الثَّوَمَةِ، وَقَالَ: لَيْسَ هُوَ بِثِقَةٍ. وَقَدْ خَلَفَهُ غَيْرُهُ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: صَالِحٌ هَذَا ثِقَةٌ، فَقَبِيلُ: إِنَّ مَالِكًا تَرَكَ لِسْمَاعَ مِنْهُ، فَقُلْتُ: إِنَّمَا أَدْرَكَهُ مَالِكٌ بَعْدَ كَثَرِ وَخَرَفٍ، وَكَذَلِكَ أَثَرِيٌّ إِنَّمَا أَدْرَكَهُ بَعْدَ أَنْ خَرَفَ، فَسَمِعَ مِنْهُ أَحَادِيثَ مُنْكَرَاتٍ، وَلَكِنْ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ فَهُوَ ثَبَتٌ^(٣).

وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا سَمِعُوا مِنْهُ قَدِيمًا، مِثْلَ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ وَزَيْدِ بْنِ سَعْدٍ وَغَيْرِهِمْ^(٤). وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: صَالِحٌ هَذَا ضَعِيفٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لِرَازِيٍّ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ^(٥). وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ جَبْدَانَ: تَغَيَّرَ صَالِحٌ مَوْلَى الثَّوَمَةِ فِي سِتَّةِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ وَمِئَةً، وَخَتَلَطَ حَدِيثَهُ الْأَخِيرُ بِحَدِيثِ الْقَدِيمِ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ، فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ^(٦)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا (أَبُو الْحُوَيْرِثِ) الَّذِي قَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ لَيْسَ بِثِقَةٍ، فَهُوَ بَضْمُ الْحَدَاءِ، وَاسْمُهُ عَبْدُ لِرَحْمَنِ بْنِ مَعْدُوِيَّةَ بْنِ الْحُوَيْرِثِ لَأَنْصَارِيٍّ لِرَزْقِيِّ الْمَدَنِيِّ. قَالَ لِحَاكِمٍ أَبُو أَحْمَدَ: لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ عِنْدَهُمْ. وَأَنْكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَوْلَ مَالِكٍ: إِنَّهُ لَيْسَ بِثِقَةٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ^(٧). وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ^(٨) وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ، قَالَ: وَكَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ فِيهِ: أَبُو الْجَوَيْرِيَّةِ^(٩)، وَحَكَى الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ هَذَا الْقَوْلَ، ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ وَهْمٌ.

وَأَمَّا (شُعْبَةُ)^(٩) الَّذِي رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ هُوَ بِثِقَةٍ، فَهُوَ شُعْبَةُ الْقَوْشِي

(١) يعني أنها هي التي أعقبت. وقوله: (من فوق) ليس في (ص) و(هـ).

(٢) الإكساب بمعجم: (١/١٥٧).

(٣) انظر التاريخ ابن معين - روية الدوري: (٣/١٧٦).

(٤) التكامل في ضعفاء الرجال: (٥/٨٨).

(٥) المعجم والضعفاء: (٤/٤١٨).

(٦) المعجم لابن: (١/٣٦٦).

(٧) المعجم ومعرفة الرجال: رواية بيه عبد الله (٢/٣١١).

(٨) التاريخ الكبير: (٥/٣٥٠).

(٩) شعبة هو ابن قيس.

عَنْ أَبِي دُثَيْبٍ، فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَرَامِ بْنِ عُثْمَانَ، فَقَالَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَسَأَلْتُ مَالِكَ عَنْ هَؤُلَاءِ الْحُمْسَةِ، فَقَالَ: لَيْسُوا بِثِقَةٍ فِي حَدِيثِهِمْ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ آخَرَ نَبِيتُ اسْمُهُ، فَقَالَ: هَلْ رَأَيْتُهُ فِي كُتُبِي؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: لَوْ كَانَ ثِقَةً لَرَأَيْتُهُ فِي كُتُبِي.

ابن هشام المديني^(١)، أبو عبد الله، وقيل: أبو يحيى، مولى ابن عباس، سمع ابن عباس رضي الله عنه، ضعفه كثير من مالت، وقال أحمد بن حنبل وابن معين: ليس به بأس^(٢)، قد ابن غيبي: ولم أجده له حديثاً منكراً^(٣).

وأما (ابن أبي دثيب)، فهو لسيد الجليل محمد بن عبد الرحمن بن سفيان بن عمار بن أبي دثيب، واسمه هشام بن شعبة بن عبد الله القرشي العدوي، جديني، فهو منسوب إلى جد حده.

وأما (حرام بن عثمان)، الذي قال مالك: ليس هو بثقة، فهو بفتح الحاء وباء، قال البخاري: هو أصباري سمي منكر الحديث^(٤). قال زبير بن كنان: كان يتشيع، روى عن ابن جابر بن عبد الله، وقال النسائي: هو مدني ضعيف.

قوله: (وسألته - يعني مالكا - عن رجل، فقال: لو كان ثقة لرأيت في كُتُبِي) هذا تصريح من مالك رحمه الله بأن من أذنبه في كتابه فهو ثقة، فمن وجدته في كتابه حكمت بأنه ثقة عند مالك، وقد لا يكون ثقة عند غيره.

وقد اختلف العلماء في روية تعدل عن مجهول، هل يكون تعديلاً له؟ فذهب بعضهم إلى أنه تعديل، وذهب الجمهور إلى أنه ليس بتعديل، وهذا هو الصواب، فإنه قد يروي عن غير الثقة لا للاحتجاج به، بل للاعتبار ولا استشهاد، أو لغير ذلك، أم إذا قدر مثل قول مالك أو نحوه، فمن أدخله في كتابه فهو عنده عدل، أم إذا قل: أحسنني الثقة، فإنه يكفي في التعديل عند من يوفق بقائل في المذهب وأساس جرح، على المختار، فأما من لا يوفق أو يجهل حله، فلا يكفي في التعديل.

(١) في (ج) - جدي - جديني نسبة إلى مدينة حبي رضي الله عنه، ونقيس: سمعي، بحدف لاء، ومن شئت فهو على الأصل، كما قلته في موطأ من ١٧٥ من هذا المجلد.

(٢) للعمل ومعرفة لوجاه لا أحمد - روى عنه عبد الله - (٤٨٩/٢)، ولا يريخ بن معين - روى له لدوري - (٢٣٨/٣).

(٣) لا يكمن في ضعفه لوجاه، (٣٩/٥).

(٤) تاريخ كبير: (١٠١/٣).

(٥) في (ج) - غير.

[٨٦] وَحَدَّثَنِي الْقَضِيُّ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَلْبٍ، عَنْ شُرَحْبِيلِ بْنِ سَعْدٍ، وَكَانَ مُتَّهِمًا.

[٨٧] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَاقٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الصَّدِّيقَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: لَوْ خُبِرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرَّرٍ، لَأَخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ كَانَتْ بَعْرَةً أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ.

[٨٨] وَحَدَّثَنِي الْقَضِيُّ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا وَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: قَالَ رَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ -: لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي.

في حقه، لأنه قد يكون فيه سبب جرح لا يراه لقتل جارحاً، ونحن نراه جارحاً، فمن أسدب الجرح نخفى ويختلف فيها، وربما لو ذكر اسمه اطلعنا فيه على جرح.

قوله: (عن شُرَحْبِيلِ بْنِ سَعْدٍ، وَكَانَ مُتَّهِمًا) قد قدَّمنا^(١) أنَّ شُرَحْبِيلَ اسْمٌ عَجَمِيٌّ لَا يَنْصَرَفُ، وَكَانَ شُرَحْبِيلُ هَذَا مِنْ أُمَّةِ الْمَغْزِي، قَدْ سَفِيَنَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، لَمْ يَكُنْ أَحَدًا أَحَدَمَ مِنْهُ سَالِمُ عَازِي، فَحَتَّجَ، وَكَانُوا يَحَافُونَ إِذَا جَاءَ إِلَى الرَّجُلِ يَطْلُبُ مِنْهُ شَيْئًا فَلَمْ يُعْطَهُ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَشْهَدْ أَبُوكَ دِرًّا، قَالَ غَيْرُ «سَفِيَنَ»: كَانَ شُرَحْبِيلُ مَوْلَى بِلَالِصَارٍ، وَهُوَ مَدَنِيٌّ، كُنِيَّتُهُ أَبُو سَعْدٍ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: كَانَ شَيْخًا قَدِيمًا، رَوَى عَنْ رَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَمَامَةَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَقِيَ إِلَى آخِرِ لُزْمَنِ حَتَّى تَخْطُطَ وَاسْتَحْجَ حَاجَةً شَلِيدَةً، وَابْنُ يَحْيَى يَحْتَجُّ بِهِ^(٢)

قوله: (ابْنُ قَهْزَاقٍ، عَنْ الصَّدِّيقِ) تقدَّم ضبطهما في باب الذي قبل هذا^(٣). قوله: (لَوْ خُبِرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرَّرٍ، لَأَخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ) هُوَ (مُحَرَّرٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبَدَلُوهَا لِمَكْرُورَةِ الْأُولَى مَفْتُوحَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(٤).

قوله: (قَالَ رَيْدٌ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي أُنَيْسَةَ -: لَا تَأْخُذُوا عَنْ أَخِي) أَمَا (أُنَيْسَةُ) فَبِضْمِّ الهمزة وَفَتْحِ التَّوْنِ، وَاسْمُ أَبِي أُنَيْسَةَ رَيْدٌ، وَأَمَّا الْأَخُ الْمَذْكُورُ فَاسْمُهُ يَحْيَى، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الرَّوَاةِ الْآخَرَى، وَهُوَ حَزْرِيٌّ

(١) ثم يرد في شرح حبيب ذكر قيم مضى.

(٢) المصدر المذكور (٣٩١/٥)

(٣) ينظر قهزاق ص ٩٥١، ولصالح ص ١٥٢ من هذا الجزء.

(٤) ينظر ص ١٠٩ من هذا الجزء.

[٨٩] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ الْوَابِصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي أُتَيْسَةَ كَذَّابًا.

[٩٠] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: ذَكَرَ فَرْقَدٌ عِنْدَ أَيُّوبَ، فَقَالَ: إِنَّ فَرْقَدًا لَيْسَ صَاحِبَ حَدِيثٍ.

[٩١] وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الشَّافِعِيَّ ذَكَرَ عِنْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيَّ، فَضَعَّفَهُ جَدُّ، فَقِيلَ لِيَحْيَى: أَضْعَفَ مِنْ يَعْقُوبَ بْنِ

بروي عن بزهرى وعمرو بن شعيب، وهو ضعيف، قال بخاري: ليس هو بذلك^(١). وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث^(٢). وأما أخوه زيد ثقة جليل احتج به البخاري ومسلم، قال محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث، فقيهاً، واية للعلم^(٣).

قوله: (حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ حَدَّثَنِي عَبْدُ السَّلَامِ الْوَابِصِيُّ) أم (الدورقي) فتقدم بيده في وسط هذا الباب^(٤). وأما (الوابصي) فبكر لموحدة وبضاد لمهمله، وهو عبد لسلاء بن عبد الرحمن بن صخر بن عبد الرحمن بن وبصة بن مَعْبُدٍ الْأَسَدِيُّ، أبو الفصّل الرُّقِّيَّ - بفتح اراء - قاضي لُرُقَّةَ وَحْرَانَ وَحَلَبَ، وقضى ببغداد.

قوله: (ذَكَرَ فَرْقَدٌ عِنْدَ أَيُّوبَ، فَقَالَ: لَيْسَ بِصَاحِبِ حَدِيثٍ) هو (فرقد) بفتح اراء واسكوب الزاء وفتح الدال، وهو فرقد بن يعقوب السَّعْجِيُّ - بفتح اسين و لموحدة و بدلهاء للمعجمة - مسووف إلى سَنَحَةٍ مصرة، أبو يعقوب تابعي لعابد، لا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، لكونه ليس صنعتة كما قدمته في قوله: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في حديث^(٥) وقال يحيى بن معين في رواية عنه ثقة^(٦).

قوله: (فَضَعَّفَهُ جَدُّ) هو بكسر الجيم، وهو مصدر حَدَّ يَجِدُّ جَدًّا، ومعناه: صَحَّفًا بِلِينٍ

(١) التاريخ الكبير: (٨/ ٢٦٧).

(٢) الصغرى و المتروكون: ص ١٠٩.

(٣) لطيفت الكبير: (٧/ ١٨١).

(٤) انظر ص ١٧٠ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ١٥٩ من هذا الجزء.

(٦) فضائل بن لحييد يحيى بن معين ص ٣٠٩، وانراجع بن معين: توجيه تاريخي ص ١٩٠.

عَصَاءٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى أَنْ أَحَدًا يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ بْنِ عُمَيْرٍ.

[٩٢] حَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ صَعَّفَ حَكِيمَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدَ الْأَعْلَى، وَصَعَّفَ يَحْيَى بْنُ مُوسَى بْنِ دِيَّارٍ، قَالَ: حَدِيثُهُ رِيحٌ، وَصَعَّفَ مُوسَى بْنُ دَهْقَانَ، وَعِيسَى بْنُ أَبِي عِيسَى الْمَدَنِيُّ.

قوله . (سمعت يحيى بن سعيد القطان صعف حكيم بن جبير وعبد الأعلى . وصعف يحيى بن موسى ابن ديار . قال . حديثه ريح . وصعف موسى بن الدهقان وعيسى بن أبي عيسى المدني) (١).

الشرح:

هكذا وقع في الأصول كلها: وصعف يحيى بن موسى بإثبات لفظة (بن) بين يحيى وموسى، وهو غلط بلا شك، والصواب حذفها. كذا قاله الحفاظ، منهم: أبو علي لُقْطَانِي الْجَيْثَانِي (٢)، وجمادات آخرون، والغلط فيه من رواية كتب مسلم لا من مسلم. ويحيى هو ابن سعيد القطان المذكور أولاً، وصعف يحيى بن سعيد حكيم بن جبير وعبد الأعلى وموسى بن ديار وموسى بن الدهقان وعيسى، وكل هؤلاء متفق على ضعفهم، وأقوال الأئمة في تضعيفهم مشهورة.

فأما (حكيم) فأنسي كوفي مشيخ، قال أبو حاتم الرُّزِّيُّ: هو غالي في التشيع (٣). وقيل لعبد الرحمن ابن مهدي ولشعبة: سم تركتم حديث حكيم؟ قالوا (٤): يخاف انبار. وأم (عبد الأعلى)، فهو ابن عمر الثَّعْلَبِيُّ - بالمثلثة - الكوفي. وأم (موسى بن ديار)، فمكي يروي عن سالم، قاله نسائي. وأم (موسى بن الدهقان)، مصري يروي عن ابن كعب بن مالك، والدهقان بكسر الدال. وأم (عيسى بن أبي عيسى)، فهو عيسى بن ميسرة، أبو موسى، ويقال: أبو محمد، ليقدر المديني (٥)، أصله كوفي، يقال له: الخياط والخاحط والخطاط، الأول إلى الخبطة، والثاني إلى الخبطة، والثالث إلى الخبطة،

(١) في (بح) لم يدر.

(٢) التَّحْقِيقُ لَهُمْ، (٣/٧٦٦).

(٣) الصحيح، بتدوين: (٣/٢٠٢).

(٤) في (بح) لم تركتم. - قال.

(٥) في (بح) اسمي.

قَالَ: وَسَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ عِيسَى يَقُولُ: قَالَ لِي ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا قَدِمْتُ عَلَى جَرِيرٍ فَكُنْتُ عِلْمُهُ كُلُّهُ إِلَّا حَدِيثَ ثَلَاثَةٍ، لَا تَكْتُبُ حَدِيثَ عُثَيْدَةَ بْنِ مَعْتَبٍ، وَالسَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَمُحَمَّدَ بْنِ سَالِمٍ.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَشْبَهُ مَا ذَكَرْنَا - مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَهَمِي رِوَاةِ الْحَدِيثِ، وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِبِهِمْ - كَثِيرٌ، يُطَوَّلُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِقْصَائِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِمَايَةً لِمَنْ تَقَهَّرَ وَعَقَلَ مَذَهَبَ الْقَوْمِ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَيَتَو.

قال يحيى بن معين: كان حياطلاً، ثم ترك ذلك وصار حذواً، ثم ترك ذلك وصار يبيع الحديث^(١)

قوله: (لا تكتب حديث عُثَيْدَةَ بْنِ مَعْتَبٍ والسَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ومحمد بن سالم) هؤلاء الثلاثة مشهورون بالضعف والترك، و(عُبَيْدَةُ) بضم العين، هذا هو الصحيح المشهور في كتب المؤتلف والمختلف وغيرها. وحكى صاحب «المصالح» عن بعض رواة البخاري أنه ضبطه بضم العين وفتحها^(٢). و(مَعْتَبٌ) بضم الميم وفتح المهملة وكسر المنة فوق بعده موحدة. و(عُبَيْدَةُ) هذا ضبيئي كوفي كنيته أبو عبد الكريم. وأما (السَّرِيُّ) فهندني بوسكان الميم، كوفي. وأما (محمد بن سالم)، فهندني كوفي أيضاً. فاستوى الثلاثة في كونهم كوفيين متروكين، والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله في الأحاديث الضعيفة: (ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها) هكذا هو في الأصول المحققة من روية القراوي عن الفارسي عن الجلودي. وذكر القاصي عياض أنه هكذا^(٣) هو في روية الفارسي عن الجلودي، وأنها الضواب، وأنه وقع في روايت شيوخهم عن الجلودي^(٤) عن الروري^(٥) عن الجلودي (وأقبح أو أكثرها) قال القاصي وهو متحمل مصنف^(٦)

(١) فتاويح ابن معين - روية لثوري: (٣/٥٥٤).

(٢) «مطالع الأبرار» (٦٨/٥).

(٣) في (ج) هذا.

(٤) العلوي هو أبو العباس أحمد بن عمرو بن أنس الأندلسي الدلالي. وقد في سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة، وصنفه الدلائل لثورة ولا يثبت ولصانته، ووقع سنة ثمان وسعين وأربع مئة. نظر «سير أعلام النبلاء» (١٨/٥٦٧).

(٥) ثوري هو أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندر، لمحدث شيخ بحرم عشر من سنة تسع وأربع مئة. نظر «سير أعلام النبلاء» (١٧/٢٩٩).

(٦) «تكملة لمعجم» (١/١٦٢-١٦٣)، وقع فيه وهو «حمل مصنف» وهو تصحيحه وهو «مشاري لأثورة»

وَيَنْبَغِي أَنْ يُزْمَنَ أَنْفُسَهُمْ، الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَقْتَوُوا بِذَلِكَ حِينَ سُبُّوهُ، لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْدِيدٍ أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهِيْبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّوِيُّ لَهَا لَيْسَ بِمُعَدِّنٍ لِلصَّدَقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ وَنَمَّ يُبَيِّنُ مَا فِيهِ لِقِيَرِهِ وَمَنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ، كَانَ أَيْمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، عَدُوًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضٍ مِنْ سَمِيعِ بَلَدٍ الْأَخْبَارُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضُهَا، وَلَعَنَهَا أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لَا أَصْلَ لَهَا، مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصَّحَّاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ وَأَهْلِ لِقَاءَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَّةٍ وَلَا مَقْبَحٍ.

وهذا الذي قاله القاضي فيه نظر، ولا ينبغي أن يحكم بكونه صحيحاً، فون لهذه الرواية وجه في الجملة لمن تدبره.

قوله: (وأهل القصة) هي بفتح القاف، أي: الذي يقنع بحديثهم لكرام حفظهم وإتقانهم وعدالتهم.

قوله: (ولا تفتح) هو بفتح لميم والنون.

فرع في جملة من المسائل والقواعد تتعلق بهذا الباب:

إحداها: اعلم أن جرح الرواة جزئ، من واجب باتفاق، للضرورة الدعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من العيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخبارهم وأهل لورع منهم يفعلون ذلك، كما ذكر مسبق في هذا الباب عن جماعات منهم ما ذكره، وقد ذكرت أم قصعة صالحة من كلامهم فيه في أول «شرح صحيح البخاري».

ثم على الجرح تقوى الله تعالى في ذلك، وتثبت فيه، ولحدود من التساهل بـ «جرح» سديم من الجرح، أو ينقص من لم يظهر نفسه، فون مفسدة الجرح عظيمة، فمنها غيبة مؤيدة مبطلة لأحاديثه، مسقصة لسنة عن النبي ﷺ، ورواية لحكم من أحكام الدين.

ثم نم يجوز الجرح لعرف به مقبول القول فيه، أم إذا لم يكن جرح من أهل المعرفة، أو سم يكن ممن يقبل قوله فيه، فلا يجوز له الكلام في أحد، فون تكلمه كان شيئة محرمة. كما ذكره القاضي

وَلَا أُخْبِتُ كَثِيرًا وَمَنْ يُعْرِجُ مِنَ النَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفِ وَالْأَسَدِيدِ الْمَحْذُورَةِ، وَتَعْتَدُ بِرَوَايَتِهَا نَعْدَ مَعْرِفَتِهِ بِمَا فِيهَا مِنَ التَّوَهُّنِ وَالضَّعْفِ، إِلَّا أَنْ الَّذِي يَحْمِلُهُ عَلَى رَوَايَتِهَا، وَإِلْتِنَادِ بِهَا، إِزْدَادُ التَّكْثِيرِ بِذَلِكَ عِنْدَ لَعَوَامٍ، وَلِأَنَّ يُقَالُ: مَا أَكْثَرَ مَا جَمَعَ فَلَانٌ مِنَ الْحَبِيبِ، وَأُلْفَتْ مِنَ الْعَدُوِّ.

وَمَنْ ذَهَبَ فِي الْعِلْمِ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَسَبَّكَ هَذَا الطَّرِيقَ، فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ بِأَنْ يُسَمَّى جَاهِلًا، أَوَّلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى عِلْمٍ.

عباض، وهو ظاهر. قال. وهذا كالشاهد، يجوز جرحه لأهل الجرح، ولو عدّه قائل بما جرح به، أدب وكن عيبة^(١).

الثانية: الجرح لا يقبل إلا من عدل عارف بأسبابه، وهو يشترط في الجرح وسعدل بعد ذلك فيه خلاف العلماء^(٢)، وصحيح أنه لا يشترط، بل يصير مجروحاً أو غدلاً بقول واحد، لأنه من باب الخبر، فيقبل فيه لواحد.

وهل يشترط ذكر سبب الجرح أم لا؟ اختلفوا فيه:

فذهب الشافعي وكثيرون إلى اشتراطه، لكونه قد يعدّه مجروحاً بما لا يجرح، لخفاء لأسباب، ولاختلاف العلماء فيها. وذهب القاضي أبو بكر بن بقلالي في آخرين إلى أنه لا يشترط. وذهب آخرون إلى أنه لا يشترط من العارف بأسبابه، ويشترط من غيره.

وعلى مذهب من اشترط في الجرح لتفسير يقول: فائدة الجرح بمن جرح مطلقاً أن يتوقف عن الاحتجاج به إلى أن يُبحث عن ذلك الجرح ثم من وُجد في «الصحيحين» ممن جرحه بعض مُتَشَدِّمِينَ، يُحمل ذلك على أنه لم يثبت جرحه متسراً بما يجرح.

ولو تعرض جرح وتعديل قُدِّم الجرح على المعتمد الذي قلّه المحققون والجمعيه، ولا فرق بين أن يكون عدد المعدلين أكثر أو أقل، وقيل: إذا كان المعدلون أكثر قُدِّم التعديل، والصحيح لا، لأن الجرح طبع على أمر خطي جهله المعدل.

(١) إكمال المعتمد: (١/١٦٩)

(٢) في (ص) و(ج): للمعتمد.

الثالثة: قد ذكر مسلم رحمه الله في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث لأعور، وشهد أنه كاذب. وعن غيره: حدثني فلان وكان متهماً، وعن غيره الرواية عن المغفلين والضعفاء والمتروكين. فقد يُقال: لِمَ حَدَّثَ هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ ويُجاب عنه بأجوبة: أحدها: أنهم رَوَوْها ليعرفوها وليثبتوا ضعفها، لئلا ينتسب في وقت عليهم أو على غيرهم، أو يتشككوا في صحتها.

الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد كما قسّمه في فصل المتبعات^(١)، ولا يحتج به على الفرد.

الثالث: أن روايات الراوي للضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل، فيكتبونها، ثم يميز أهل الحفظ والافتقار بعض ذلك من بعض، وذلك سهلٌ عليهم معروفٌ عندهم، وبهذا احتج سفيان الثوري رحمه الله حين نهى عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه، فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه.

الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث لترغيب وترهيب وفضائل لأعداء وإقصص، وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به، لأنّ أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع، معروفة عند أهله، وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتجون به على فرد في الأحكام، فإنّ هذا شيء لا ينعنه إمام من أئمة المحدثين، ولا يحقق من غيرهم من العلماء.

وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمدهم عليه، فليس بصواب، بل قبيحٌ جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه سمّ يجرّ له أن يحتجّ به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتجّ بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه لم يجرّ له أن يهضم على الاحتجاج به من غير بحث عنه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم إن لم يكن عارفاً، والله أعلم.

(١) انظر ج ١ ص ٧١ من هذا الجزء.

المسألة الرابعة في بيان أصناف الكاذبين في الحديث وحكيهم، وقد نُقِصَ القاضي عياض رحمه الله فقال: الكاذبون ضربون؛

أحدهما: ضُرِبَ غُرُغُوا بالكذب في حديث رسول الله ﷺ، وهم أنواع؛

منهم من يضع عليه ما لم يقه أصلاً؛ ما ترفعاً^(١)، واستحقاقاً، كالزندق وأشباههم ممن لم يَرْجُ لمُتَّبِعِينَ وقاراً، وإما حُسْنُ رِجَالِهِمْ وَتَشَيُّعُهُمْ كجهلة المتعبدين الذين وضعوا لأحاديث في التفضيل والزعامة، وإما اغتراباً وسُوءَةً، كفسقة الحديثين، وإما تعصباً واحتجاجاً، كدعاة المبتدعة ومتعصبين المذهب، وما أشدَّ لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه، وطبَّ عذر لهم فيما آثروه وقد تعين جماعة من كل طبقة من هذه لطبقت عند أهل الصنعة وعين الرجال. ومنهم من لا يضع من الحديث، ولكن ربما وضع يده من الضعيف بسنداً صحيحاً مشهوراً.

ومنهم من يتشبب الأسانيد أو يزيد فيها، ويتعمد ذلك، إما للإغراب على غيره، وإما لرفع لجهالة عن نفسه.

ومنهم من يكذب فيدعي سماع ما لم يسمع، ولقاء من لم يلق، ويحدث بأحاديثهم الصحيحة عنهم. ومنهم من يعتمد على كلام الصحابة وغيرهم، وحِكْمِ العرب والحكماء، فيشبهه إلى النبي ﷺ. وهؤلاء كلُّهم كاذبون متروكو الحديث، وكذلك من جاسر بأحاديث ما لم يحققه ولم يضبطه، أو هو شاك فيه فلا يحدث عن هؤلاء ولا^(٢) يُقْسَمُ حَدَّثُوهُ وَلَوْ لَمْ يَقْعِ مِنْهُمْ مَا جَوَّزَ بِهِ لَا مَرَّةً واحدة، كشاهد الزور، إذا تعمد ذلك سقطت شهادته.

وختلف هل يُقْسَمُ رَوَايَتُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِذَا ظَهَرَتْ تَوْبَتُهُ؟ قلت: المحذور الأظهر قبول توبته كغيره من أنواع الميسوق، وحجة من ردَّه أسدٌ وإن حُسِنَتْ تَوْبَتُهُ، التعديطُ «تعظيمُ العقوبة في هذا الكذب، والمداغة في نرجس عه، كلف غار ﷺ» «إِنَّ كَلْباً عَلَيَّ لَيْسَ كَكُذِّبٍ عَلَيَّ أَحَدٌ»^(٣).

قال القاضي والضرب الثاني. من لا يستحبر شيئاً من هذا كله في الحديث، ولكنه يكذب في

(١) في «الكبرى» معلوم، وللكلام منه (١/١٥٣). ثم قد، بالتحقيق، ووافقت في نسخة «هـ»: ثم عمداً، بفتح الدال، وهو غلط.

(٢) في (خ): وهم.

(٣) أخرجه البخاري ١٢٩١، ومسلم: ٩، وأحمد: ١٨١٤٠ من حديث عُمَيْرَةَ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حديث ساس، قد عُرف بذلك، فهذا أيضاً لا تُقبل رويته ولا شهادته، وتنفعه الثبوتية ويرجع إلى
تقريب.

فأما من يندّر منه لقين من الكذب ولم يُعرف به، فلا يُقطع بخرجه به، لاحتمال سلب فيه
ولوهم، وإن عترف بتعمّد ذلك سحرة الواحدة ما لم يُضَرَّ به مسيماً، فلا يُخرج بهذا، وإن كانت
معصية، لندورها، ولأنها لا تُحقق بالكثير لمُوثقات، ولأن أكثر الناس قُتلوا يسمون من موافقت
بعض الهنات.

وكذلك لا يُسقطها كونه فيما هو من باب التعريض أو لَعْنُو^(١) في القول، إذ ليس بكذب في الحقيقة
وإن كان في صورة الكذب، لأنه لا يدخل تحت حد الكذب، ولا يُريد المتكلم به، إلا خبراً عن ظاهر
لفظه، وقد قرأنا: «أما أبو الجهم فلا يضع العصا عن عاتقه»^(٢)، وقد قد إبراهيم بن خنيس رحمته الله: «هذه
أختي»^(٣). هذا آخر كلام لقضي رحمه الله، وقد اتقن هذا لفصل رحمه الله ورضي الله عنه،
والله أعلم.



(١) في (ج): وأسنو

(٢) أخرجه مسلم: ٣٦٩٧، وأحمد: ٢٧٣٣٣ من حديث قاصدة سعد بن قيس رحمته الله

(٣) للإكمال تعلم: (١٥٣ - ١٥٦). وأعطيت أخرجه بخاري معناه بصيغة التحريم بإثر الحديث: ٥٢٦٨، ومسلم.

٦١٤٥. وأحمد ٩٢٤١ من حديث أبي هريرة رحمته الله مرفوعاً، أخرجه موقوف على أبي هريرة بخاري ٣٣٥٨

٦ - [باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

إذا أمكن لقاء المعنعنين، ولم يكن فيهم مدلس]

باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن

إذا أمكن لقاء المعنعنين ولم يكن فيهم مدلس

حاصل الباب أن مسلماً رحمه الله ذم إجماع العلماء قديماً وحديثاً على أن المعنعن - وهو الذي فيه: (فلان عن فلان) - محمولٌ على الانتصاب وسدح إذ أمكن لقاء من أضيفت العنونة إليهم بعضهم بعضاً، يعني مع براءتهم من التشديد ونقل مسلم عن بعض أهل عصره أنه قل: لا تقوم حجة به^١، ولا يُحمل على الانتصاب حتى يثبت أنهما الثقب في عمرهم مرة فأكثراً، ولا يكفي إمكان تلاقيهما.

قال مسلم: وهذا قول ساقط مختار مستحدث، لم يُسبق قائله إليه، ولا مساعده من أهل العلم عيه، وإن القول به بدعة باطلة. وأصيب مسلم رحمه الله في السأعة على قائله، واحتج مسلم بكلام مختصره: أن المعنعن عند أهل العلم محمولٌ على الانتصاب إذ ثبت لتلاقي مع احتمال الإرسال، وكل إذا أمكن لتلاقي. وهذا الذي صرح إليه مسلم قد أنكره محققون، وقالوا: هذا الذي صرح إليه ضعيف، والذي رده هو لمختار صحيح سدي عيه أئمة هذا الفن^٢ علي بن المديني والبخاري وغيرهما.

وقد ورد جملة من المتأخرين على هذا، فاشترط القديسي^٣ أن يكون قد أدركه إدراكاً يثبت، وروى أبو صفير السمعاني^٤ الفقيه الشافعي، فاشترط طوب الصُّحبة بينهما، وروى أبو عمرو الدُّبِّي لمقرئ، فاشترط معرفته بالرواية عنه.

ودليل هذا المذهب لمختار الذي ذهب إليه ابن المديني والبخاري وموافقهما. أن المعنعن عند

(١) في (ج) و(ص) 'به

(٢) قدسي هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المدائني المكي، له فيمنع الموطأ والسنن وغيرها. ولد سنة أربع وعشرين وثلاث مائة وتوفي بمدينة القيروان سنة ثلاث وأربع مائة. انظر تفسير أخبار السلفاء: وغيرهما.

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ مُتَّحِجِي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَصْحِيحِ الْأَسَانِيدِ وَتَسْوِيمِهَا بِقَوْلٍ، لَوْ
ضَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ وَذَكَرَ فَسَادِهِ صَفْحًا،

ثُبُوت التَّلَاقِي إِنَّمَا حُصِرَ عَلَى لَا تَتَّصِلُ، لِأَنَّ لَظَاهِرَ مَعْنَى لَمْ يَمْدُلْسْ أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ دُونَ إِلَّا عَلَى
السَّمْعِ، ثُمَّ لَا اسْتِقْرَاءَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَإِنَّ عَدَّتَهُمُ أَنَّهُمْ لَا يُصَدِّقُونَ ذَلِكَ إِلَّا فِيمَا سَمِعُوهُ، وَلَا لِمَدُلْسٍ،
وَلِهَذَا رَدَدْنَا رَوِيَةَ لِمَدُلْسٍ، فَإِذَا ثَبَتَ التَّلَاقِي عَلَى الطَّرِيقِ الْإِتِّصَالِ، وَلَبَسَ مِنِّي عَلَى عَمَةِ الظَّنِّ،
فَاكْتَسَبْتُ بِهِ، وَبِئْسَ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودًا فِيمَا إِذَا أَمُكِنَ التَّلَاقِي وَلَمْ يَثْبُتْ، فَإِنَّهُ لَا يَخْتَلِبُ عَلَى الظَّنِّ
الْإِتِّصَالُ، فَلَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَيَصِيرُ كَالْمَجْهُولِ، فَإِنَّ رَوِيَّتَهُ مُرَدُّةٌ لَا لِلْقَطْعِ بِكَذِبِهِ أَوْ
تَضَعُّفِهِ، بَلْ لِلشُّكِّ فِي حَالِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هَذَا حُكْمُ الْمَعْنَعَنِ مِنْ غَيْرِ لِمَدُلْسٍ، وَأَمَّا الْمَدُلْسُ فَتَقَدَّمَ بَيَانُ حُكْمِهِ فِي الْفَصْلِ لِسَابِقَةٍ^(١).
هَذَا كُنْهُ تَفْرِيعٍ عَلَى مَذْهَبِ الصَّحِيحِ الْمَخْتَارِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ السُّنَنُ وَالْخُلَفَاءُ مِنْ أَصْحَابِ
الْحَدِيثِ وَفَقَهُ الْأَصُولِ أَنَّ الْمَعْنَعَنَ مَحْمُولٌ عَلَى لَا تَتَّصِلُ بِشَرْطِهِ الَّذِي قَدَّمْتَهُ عَلَى الْإِخْتِلَافِ فِيهِ.
وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِالْمَعْنَعَنِ مُطْلَقًا، لِاحْتِمَالِ الْإِنْقِطَاعِ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُرَدُّ
بِجَمَاعِ لِسَنَفٍ، وَدَلِيلُهُمْ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ حُصُولِ غَيْبَةِ الظَّنِّ مَعَ الْإِسْتِقْرَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا حُكْمُ
الْمَعْنَعَنِ.

أَمَّا إِذَا قِيلَ: «حَدَّثَنِي فَلَانٌ أَنَّ فَلَانًا قَالَ»، كَقَوْلِهِ: حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ كَذَا، أَوْ
حَدَّثَ بِكَذَا، وَسَمِعُوهُ، فَالْجَمْعُ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ (أَنَّ) كَ (عَنْ)، فَيَحْمَلُ عَلَى الْإِتِّصَالِ بِالشَّرْطِ الْمَتَقَدِّمِ.
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيلٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ وَأَبُو بَكْرِ الْبُرَيْدِيُّ^(٢): لَا تَحْمِلُ (أَنَّ) عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَإِنْ كُنْتَ
(عَنْ) لَا تَتَّصِلُ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ، وَكَذَا (قَالَ) وَ(حَدَّثَ) وَ(ذَكَرَ) وَشَبَّهَ، فَكُلُّهُ مَحْمُولٌ عَلَى لَا تَتَّصِلُ
وَالسَّمْعِ.

قَوْلُهُ: (لَوْ ضَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ) كَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ: (ضَرَبْنَا) وَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ كُنْتَ لُغَةً قَلِيلَةً، قَالَ
الزَّهْرِيُّ: يَقُولُ: ضَرَبْتُ عَنْ الْأَمْرِ، وَأَضْرَيْتُ عَنْهُ، بِمَعْنَى كَفَفْتُ وَأَعْرَضْتُ^(٣). وَالْمَشْهُورُ الَّذِي قَالَهُ

(١) انظر ص ٧٥ من هذا الجزء.

(٢) أبو بكر البريدي نسبة إلى برديج وهي نسبة ناقصة أدونيس. هو الإمام الحافظ أحمد بن محمد بن رزق، تولى
بعضه ولد بعد ثلاثين وعشرين أو ثمانين سنة بعد سنة إحدى وثلاث مئة بعد الهجرة. انظر أعلام النبلاء ١٥٠ (١٤/١٢٢)

(٣) انظر التهذيب النسخة ١٥/١٢٢

لَكَانَ رَأْيًا مَيِّينًا، وَمَذْهَبًا صَحِيحًا، إِذَا الْإِعْرَاضُ عَنْ لِقَاؤِ الْمُطْرَحِ أُخْرَى لِإِمَانِيَّةٍ وَاجْتِمَاعٍ
وَكَمْرٍ قَائِلِهِ، وَأَجْدَرُ أَلَّا يَكُونَ ذَلِكَ نَسْبًا لِلْجَهَالِ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَخَوُّفْنَا مِنْ شُرُوبِ
لِعَوَاقِبِ، وَغَيْرِ الزَّوَالِ الْجَهْلَةِ بِمُخَدَّدَاتِ الْأُمُورِ، وَإِسْرَافِهِمْ إِلَى غَيْفٍ خَطَأَ لِمُخْطِئِينَ،
وَالْأَقْوَابِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، رَأَيْتُ الْكَشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ، وَرَدَّ مَقَالَتِهِ بِقَدْرِ مَا يَلِيقُ بِهَا مِنْ
الرَّدِّ، أَجْدَى عَلَى الْأَنَامِ، وَأَخْمَدَ لِلْعَاقِبَةِ وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَزَعَمَ لِقَائِي الَّذِي افْتَسَحَ الْكَلَامَ عَلَى الْحِكْمَةِ عَنْ قَوْلِهِ، وَالْإِخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوَيْتِهِ أَنَّ كُلَّ
إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ، وَقَدْ أَحَاطَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَجَازٍ أَنْ
يَكُونَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى الرَّاوي عَنْ رَوَى عَنْهُ، قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَشَافَهُ بِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَعْمَ
لَهُ مِنْهُ سَمَاعًا، وَلَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنْ لِرَوَايَاتِ أَنَّهُمَا التَّفَقُّهُ، أَوْ تَشَافَهُمَا بِحَدِيثٍ، أَنَّ
الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَذَا لِمَجِيئِهِ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا
مِنْ ذَهْرِهِمَا مَرَّةً قَصَادًا، أَوْ تَشَافَهُمَا بِلَحْدِيثٍ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَرَدَّ خَبَرٌ فِيهِ بَيِّنُ اجْتِمَاعِهِمَا
وَتَلَاقِيهِمَا مَرَّةً مِنْ ذَهْرِهِمَا فَمَا فَوْقَهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِنْدُ ذَلِكَ، وَلَمْ تَأْتِ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ
تُخْبِرُ أَنَّ هَذَا الرَّاويَ عَنْ صَاحِبِهِ قَدْ لَقِيَهُ مَرَّةً، وَسَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا، لَمْ يَكُنْ فِي نَفْلِهِ الْخَبَرِ عَنْ

الْأَكْثَرُونَ: أَضْرِبَ، بِالْأَفْ. قَوْله: (لَكَانَ رَأْيًا مَيِّينًا) أَي: قَوِيًّا. وَقَوْلُهُ: (وَجَمَالٌ وَكَمْرٌ قَائِلُهُ) أَي:
سَدِيقُهُ. وَالْخَامِسُ: السَّاقِطُ، وَهُوَ بِالْعَدَدِ، لِمُعْجَمَةٍ.

قوله: (أَجْدَى عَلَى الْأَنَامِ) هو بلجيم. ولأنهم بالثبوت، ومعناه: أنفع للناس. هذا هو الضواب
والصحيح. ووقع في كثير من الأصول: أَجْدَى عن الأَدم، بالباء المثناة، وهذا وإن كان له وجه،
فالوجه هو الأول. ويقال في لَآدَمَ أيضًا: الْأَيْم، حكاه الزَّيْتُونِيُّ^(١) والواحد في غيرهما.

قوله: (وَسُوءَ رَوَيْتِهِ) يفتح لراء وكسر الواو وتشديد السين، أَي: ينكره. قوله: (حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ
الْعِلْمُ بِأَنَّهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا) هكذا ضبطه، وكذا هو في الأصول لصحيفة المعتمدة: (حَتَّى) بابتداء المشاوة
من فوق ثم لمتدة من تحت. ووقع في بعض النسخ، حين، بابتداء ثم النون، وهو تصحيف.

(١) الزَّيْتُونِيُّ هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو بَكْرٍ الْإِسْفَهَانِيُّ السَّجَوِيُّ. كَانَ وَاحِدَ عَشْرَةٍ فِي عِلْمِ الْحَوِّ وَحَاطَ
سَعَةً. حَدَّثَنَا الْمُصَنِّفُ الْحَبِيبُ فِي أَحْكَامَاتِ الْحَوِّينَ، وَغَيْرِهِمَا، تَوْفِي سِتَّةَ تَمَعٍ وَسِتِّينَ وَفَلَانَةَ سِتَّةَ
الْعِشْرِينَ مِائَةً (١٠٨٥)

رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ - وَالْأَمْرُ كَمَا وَصَفُ - حُجَّةٌ، وَكَانَ الْحَبَرُ عِنْدَهُ مُؤَقَّوفاً حَتَّى يَرِدَ عَلَيْهِ سَمَاعُهُ مِنْهُ لِشَيْءٍ مِنَ الْحَدِيثِ، قُلْ أَوْ كَثُرَ فِي رِوَايَةِ مِثْلِ مَا وَرَدَ

وَهَذَا الْقَوْلُ - يَرْحِمُكَ اللَّهُ - فِي الطَّعْنِ فِي الْأَسَائِدِ، قَوْلٌ مُخْتَرَعٌ مُسْتَحْدَثٌ غَيْرُ مُسَبُّوقٍ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ، وَلَا مُسَاعِدَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيمٌ وَحَدِيثٌ، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ يَثِقُ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَبِيشٌ، وَجَائِزٌ مُمَكِّنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ؛ لِكُونِهِمَا جَمِيعاً كَانَ فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَرَفٍ فَقَدْ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهُمَا بِكَلَامٍ، فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاويَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئاً، فَأَمَّا - وَالْأَمْرُ مِنْهُمْ - عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا، حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا.

فَيَقْدَرُ لِمُخْتَرَعِ هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي وَصَفْنَا مَقْدَلَتَهُ، أَوْ لِلذَّابِّ عَنْهُ: قَدْ أُعْطِيَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِكَ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ لثِقَةٍ حُجَّةٌ يَلْزَمُ بِهِ ائْتِمَارٌ، ثُمَّ أَدْخَلْتَ فِيهِ الشَّرْطَ بَعْدَ فَقُلْتَ:

قال مسلم: (فيقال لمخترع هذا القول: قد أعطيت في جملة قولك أن خبر الواحد الثقة حجة يلزم به العمل) هذا الذي قاله مسلم تنبيه على لقعدة العظيمة التي تبنى عليها معظم أحكام الشرع، وهي وجوب العمل بخبر الواحد، فينبغي الاهتمام به والاعتناء بتحقيقها، وقد أطنب العلماء رحمهم الله في الاحتجاج لها وإيضاحها، وأفردها جمعة من السلف بالتصنيف، واعنى بها أئمة المحدثين وأصول الفقه، وأول من بلغت تصنيفه فيها الإمام الشافعي رحمه الله، وقد تقررت أدلتها العقلية والعقنية في كتب أصول الفقه.

ونذكر هنا طرهما في بيان خبر الواحد والمذهب فيه مختصراً، قال العلماء: لخبر ضرورت: متواتر، وآحاد، والمتواتر ما نقله عدد لا يمكن مواطناتهم على الكذب عن مشههم، ويستوي طرفه والوسط، ويحبرون عن جسبي لا مظلون، ويحصل العلم بقولهم ثم لمختدر الذي عليه المحققون والاكثرون أن ذلك لا يصبط بعدد مخصوص، ولا يشترط في المخبرين الإسلام ولا العدانة. وفيه مذهبت أخرى ضعيفة وتفرعات معروفة مستقصاة في كتبه الأصول.

وأما خبر الواحد، فهو ما لم يوجد فيه شروط المتواتر، سواء كان الراوي له واحد أو أكثر. وختلف في حكمه، فالذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المجتهدين:

حَتَّى مَعْلَمَ أَهْلِهِمْ قَدْ كَانَ، لَتَلَقَّى مَرَّةً قَصَّ عِدًّا، أَوْ سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا. فَهَرُ تَجِدُ هَذَا الشَّرْطَ الَّذِي اسْتَرْطَنَهُ عَنْ أَحَدٍ يَلْزَمُ قَوْلُهُ؟ وَإِلَّا فَهَنَّهُمْ دَلِيلًا عَلَى مَا رَعَمَتْ.

فَإِنْ ادَّعَى قَوْلَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ بِمَا زَعَمَ مِنْ إِذْخَالِ الشَّرِيعَةِ فِي تَثْبِيهِ الْخَرِّ، صَوْلَبَ بِهِ، وَلَنْ يَجِدَهُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَى إِيجَادِهِ سَبِيلًا. وَإِنْ هُوَ ادَّعَى فِيهِمَا زَعَمَ دَلِيلًا يَحْتَاجُ بِهِ، قِيلَ لَهُ: وَمَا ذَلِكَ الدَّلِيلُ؟ قَالُوا: قَوْلُهُ لِأَنِّي وَجَدْتُ رُؤْيَا، لِأَخْبَارٍ قَدِيمًا وَحَدِيثًا يَرْوِي عَنْهُمْ عَنْ الْآخِرِ الْحَدِيثَ وَلَمَّا يَمِينُهُ، وَلَا سَمِعَ مِنْهُ شَيْئًا قَطُّ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ اسْتَجَارُوا رِوَايَةَ

وَالْفُقَهَاءَ وَأَصْحَابِ الْأُصُولِ: أَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ لِنَفْقَةِ حُجَّةٍ مِنْ حُجَجِ الشَّرْعِ، يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِهِ، وَيُقِيدُ الْفَلَنُ وَلَا يُقِيدُ الْعِلْمُ، وَأَنَّ وَجُوبَ الْعَمَلِ بِهِ عَرَفْنَاهُ بِالشَّرْعِ لَا بِالْعَقْلِ.

وَذَهَبَتْ بِقَدَرِيَّةٍ وَالرُّافِضَةِ وَبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، ثُمَّ مَنِ مَنِ يَقُولُ: مَنَعَ مِنْ الْعَمَلِ بِهِ دَلِيلُ الْعَقْلِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَنَعَ دَلِيلُ الشَّرْعِ.

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ جِهَةِ دَلِيلِ الْعَقْلِ.

وَقَالَ الْجُنَائِيُّ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ: لَا يَجِبُ الْعَمَلُ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ ثَنَانٌ عَنْ اثْنَيْنِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا يَجِبُ الْعَمَلُ إِلَّا بِمَا رَوَاهُ أَرْبَعَةٌ عَنْ أَرْبَعَةٍ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُوجِبُ الْعِلْمُ الظَّاهِرَ دُونَ الْبَاطِنِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُحَادِّثِينَ إِلَى أَنَّ الْآحَادَ الَّتِي فِي «صَحِيحِ لِسَخَارِيِّ» أَوْ «صَحِيحِ مُسْنَدِ» تُقِيدُ الْعَمَلُ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْآحَادِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا هَذَا الْقَوْلَ وَبَطَلْنَاهُ فِي لَفْظِ «فَصُول»^{١١}

وَهَذِهِ الْأَقَاوِيلُ كُلُّهَا سَوَاءٌ قَبُولُ الْحَمْمُورِيِّ بِطَرَفَةٍ، وَبَطْلُ مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: لَا حُجَّةَ فِيهِ، طَاهِرٌ، فَسَمِعَ نَزَلَ كَتَبَ لِنَبِيِّ ﷺ وَأَحَدٍ رَسَلَهُ يُعْمَلُ بِهِ، وَيُزَمُّهُمْ النَّبِيُّ ﷺ الْعَمَلُ بِذَلِكَ، وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ الْخَلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ فَمِنْ بَعْضِهِمْ، وَلَمْ تَزَلْ لَخْمَاءُ لِرُشْدُونَ وَسَائِرُ انْصَحَابِهِ فَمِنْ بَعْضِهِمْ مَنْ لُسُفَ وَنُخِفَ عَلَى امْتِثَالِ خَيْرِ الْوَاحِدِ إِذْ أَخْبَرَهُمْ سَنَةً، وَقَضَّيْتُهُمْ بِهِ، وَرَجَّوْهُمْ إِلَيْهِ فِي الْقَضَاءِ وَالْقَضَاءِ، وَنَقَضَهُمْ بِهِ مَا حَكَمُوا بِهِ عَنِ خِلَافِهِ، وَطَلَبَهُمْ خَيْرُ الْوَاحِدِ عِنْدَ عَدَمِ الْحُجَّةِ مِمَّنْ هُوَ عِنْدَهُ، وَاسْتَحْجَجَهُمْ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمْ، وَاقْتِيَادَ الْمُخَالَفَةِ لِلذَّلَّةِ. وَهَذَا كُلُّهُ مَعْرُوفٌ لَا شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَلِلْعَقْلِ لَا يُحِيلُ الْعَمَلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَقَدْ جَاءَ الشَّرْعُ بِوَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ، فَوَجِبَ الْمُصْبِرُ إِلَيْهِ.

الحديث ينتههم هكذا على الإرسال من غير سماع - والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة - ختجت - لما وصفت من العلة - إلى السحب عن سماع راوي كثر خبر عن راويه، فإذا أنا هجمت على سماعه منه لأدنى شيء، ثبت عندي بذلك جميع ما يروي عنه بعد، فإن عذب عني معرفة ذلك، أوقفت الخبر ولم يكن عندي موضع حجة، لإمكان الإرسال فيه.

فيقال له: فإن كانت العلة في تضعيف الخبر، وتركك الاحتجاج به إمكان الإرسال فيه، لزمك ألا تثبت إسناداً معنعناً حتى ترى فيه لسمع من أوله إلى آخره؟ وذلك أن الحديث الوارد عن ابن إسناد هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، فيبين نعلم أن هشاماً قد سمع من أبيه، وأن أباه قد سمع من عائشة، كما نعلم أن عائشة قد سمعت من النبي ﷺ، وقد يجوز

وأما من قال: **يوجب** عدم، فهو مكبر للجهل، وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوقوع والكذب وغير ذلك يتعرق إليه؟ والله أعلم.

قال مسلم رحمه الله حكاية عن مخالفه: (والمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس **بحجة**) هذا الذي قاله هو المعروف من مذاهب المحدثين، وهو قول الشافعي وجماعة من الفقهاء، وذهب مات وأبو حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء إلى جواز الاحتجاج بالمرسل. وقد قدمت في الفصول السابقة بين أحكام المرسل واضحة، وبسطها بسطاً شاملاً^(١)، وإن كان لمطه مختصراً وجيزاً.

قوله: (فإن عذب عني **معرفة ذلك**، أوقفت الخبر) يقدح: عذب لشيء عني، بفتح لزي، يعزب ويعزب بكسر لزي وضمها، لغتان فصيحتان، قرئ بهما في لسمع^(٢)، ولضم أشهر وأكثر. ومعناه: ذهب. وقوله: (أوقفت الخبر) كذا هو في الأصول: (أوقفت) وهي لغة قليلة، والفصيح المشهور: (وقفت) بغير ألف.

(١) في (خ): بوجهين

(٢) انظر ص ٦٤ من هذا الجزء

(٣) في (خ): عني

(٤) قرأ بكسري لزي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرُ عَنْ رَبِّكَ﴾ - ميسر ٢٦، وقوله ﴿لَا يَشْعُرُ عَنْ رَبِّكَ﴾ - ميسر ٢٦، بكسر لزي.

والتي قول يضمها - انظر التيسير ص ١٢٣ - ١٢٤، وانشتر في التيسير ص ٢٨٥ (٢٨٥/٢)

إِذَا لَمْ يَقُلْ هِشَامٌ فِي رَوَايَةٍ يَرْوِيهَا عَنْ أَبِيهِ: سَمِعْتُ، أَوْ: أَخْبَرَنِي، أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ إِنْسَانٌ آخَرٌ أَخْبَرَهُ بِهَا عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَسْمَعْهَا هُوَ مِنْ أَبِيهِ، لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا، وَلَا يُسَيِّدَهَا إِلَى مَنْ سَمِعَهَا مِنْهُ، وَكَفَى يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، فَهُوَ أَيْضًا مُمَكِّنٌ فِي أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَتَاوٍ لِحَدِيثٍ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سَمَاعٍ بَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ عُرِفَ فِي الْجُمْلَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعَ مِنْ نَبِيٍّ سَمَاعًا كَثِيرًا، فَجَائِزٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَنْزِلَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ، فَيَسْمَعَ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْضُ أَحَادِيثِهِ، ثُمَّ يُرْسِلَهُ عَنْهُ أَحَدَانَا، وَلَا يُسَمِّي مَنْ سَمِعَ مِنْهُ، وَيَنْشَطُ أَحْيَانًا فَيُسَمِّي الرَّجُلَ الَّذِي حَمَلَ عَنْهُ الْحَدِيثَ وَيَتْرَكَ الْإِرْسَالَ.

وَمَا قُلْنَا مِنْ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْحَدِيثِ، مُسْتَفِيضٌ مِنْ فِعْلِ ثِقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، وَأُيُومَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَسَنَذْكُرُ مِنْ رَوَايَتِهِمْ عَلَى الْجَهَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا عَدَدًا يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَيُّوبَ لِسُخْرِيَّانِي وَابْنَ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعًا وَابْنَ ثُمَيْرٍ وَجَمَاعَةً غَيْرَهُمْ رَوَوْا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحَلِّهِ وَلِحَرَمِهِ بِأَطِيبٍ مَا أَحَدٌ.

قوله في ذكر هشام: (لَمَّا أَحَبَّ أَنْ يَرْوِيَهَا مُرْسَلًا) صبطناه (لما) بفتح اللام وتشديد الميم، و(مرسلاً) بفتح السين، ويجوز تخفيف (لما) وكسر سين (مرسلاً).

قوله: (وَيَنْشَطُ أَحْيَانًا) هو بفتح الياء ولشين، أي: يَخْفُفُ^(١) في أوقات.

قوله: (عن عائشة رضي الله عنها) كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحَلِّهِ وَلِحَرَمِهِ (حرمه) بضم الحاء وكسرها لغتان، ومعناه: لإحرامه، قال الفاضل عبيد صوف: قِيْلَ: عَنْ شَيْخَيْهِمَا بِالرَّجُلَيْنِ، قَالَ: وَبِالضَّمِّ قِيْلَ: الْمُحَطَّابِيُّ^(٢) وَالْهَرَوِيُّ^(٣)، وَحَقْلًا لِمُخْطَلِئِي أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِي كَسَرِهِ، وَقِيْلَ: ثَابِتٌ^(٤) بِكَسْرِ، وَحَكَى عَنْ الْمُحَدِّثِينَ انْفُسَهُمْ، وَخَطَّاهُمْ فِيهِ، وَقَالَ صَوَابُهُ الْكَسَرُ، كَمَا قَالَ: (رحمه)^(٥)

(١) في (ن): يهففت

(٢) «عرب الحديث» (٢٤٥/٣)، ولم أجد من كلامه لاتي أو أصحاب حديث أحضروا في ضبطه بكسر

(٣) ثابت هو يرحم بن عبد الرحمن بن مطرف، أبو يعقوب سرقسطي لألسني المعوي، صاحب كتاب «للائل» في لغويهم، لم يذكره أبو عبيد، ولا ابن قتيبة، وفي سنة ثلاث عشرة وثلاث مئة نظر «سير أعلام علماء» (١٤، ١٥٦٢)

(٤) «الكليات للمعجم» (١٧٢، ١٧٣)

فَرَوَى هَذِهِ الرَّوَايَةَ بِعَيْنِهَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَدَاوُدُ لِعَطْرُ وَحُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ وَوُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ وَأَبُو أَسَمَةَ عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَى هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ لِنَبِيِّ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ، فَأَرْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ. فَرَوَاهَا بِعَيْنِهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وفي هذا الحديث استحباب التطيب عند الإحرام، وقد اختلف فيه لسلف والخلف، ومذهبنا فيه وكثيرين استحبابه، ومذهب مالك في آخرين كرهته، وسيأتي بسط المسألة في كتب صحيح إن شاء الله تعالى^(١).

قوله في الرواية الأخرى: (عن عائشة رضي الله عنها): كان النبي ﷺ إذا اعتكف يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ، فَأَرْجُلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ) فيه جمل من العلم:

منها: أَنَّ أَعْضَاءَ احْتِضَ طَهْرَةٌ، وهذا مجمع عليه، ولا يصح ما حكي عن أبي يوسف من نجاسة يده.

وفيه: جواز ترجيل المعتكف شعره، ونظره إلى امرأته، ولمسها شيئاً منه بغير شهوة منه، وسننله أصحاب وغيرهم على أَنَّ الحائض لا تدخل لمسجد، وَأَنَّ الاعتكاف لا يكون إلا في المسجد، ولا يظهر فيه دلالة لواحد منهما، فإنه لا شك في كون هذا هو المحرّب، وليس في الحديث أكثر من هذا. فأما الاشتراط والتحريم في حقها، فليس فيه، لكن لذلك دلائل أخر مقررّة في كتب العقيدة.

واحتجاج القاضي عياض رحمه الله به على أَنَّ قليل الملامسة لا ينقض الوضوء، وردّه على الشافعي^(٢). وهذا الاستدلال منه عجيب، وأي دلالة فيه لهذا، وأين في هذا الحديث أَنَّ النبي ﷺ لمس بشرة عائشة وكان على طهارة ثم صلى بها؟ فقد لا يكون كان متوضّئاً، ولو كان فما فيه أنه لم يجد طهارة، ولأنّ الملموس لا ينقض وضوءه على أحد قولي الشافعي، ولأنّ لمس الشعر لا ينقض عند شافعي، كما نصّ في كتبه، وليس في الحديث أكثر من مسح الشعر، والله أعلم.

(١) انظر عند شرح الحديث ٢٨٢٤.

(٢) إكمال لمعناه ١٧٣/٤.

وَرَوَى الرَّهْرِيُّ وَصَالِحُ بْنُ أَبِي حَسَنٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: كَذَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ. فَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ فِي هَذَا الْخَبَرِ فِي الْقُبْلَةِ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ.

قوله: (أوروى الرهري وصالح بن أبي حسان) هكذا هو في الأصول ببلاط، وكذا ذكره القاضي عياض عن معظم الأصول ببلاطهم^(١). وذكر أبو عبيد القاسم أنه وجد في نسخة إرازي - أحد رواتهم -: صالح بن كيسان قال أبو عبيد وهو وهم، ولصواب: صالح بن أبي حسان، وقد ذكر هذا الحديث النسائي وغيره من طريق ابن وهب، عن ابن أبي ذئب، عن صالح بن أبي حسان، عن أبي سلمة^(٢).

قلت: قال الترمذي عن البخاري: صالح بن أبي حسان ثقة^(٣). وكذا وثقه غيره، وبما ذكرت هذا لأنه ربما شتبه بصالح بن حسان أبي لحارث البصري المدني، ويهل. الأنصاري، وهو في طبقة صالح بن أبي حسان هذا، فهما يرويان جميعاً عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، ويروي عنهما جميعاً ابن أبي ذئب، ولكن صالح بن حسان متفق على ضعفه، وأقوالهم في ضعفه مشهورة، وقال الخفيف: (أبو دي في الكفاية): أجمع ثقات الحديث على ترك الاحتجاج بصالح بن حسان هذا لسوء حفظه، وقلة ضبطه، والله أعلم^(٤).

قوله: (فقال يحيى بن أبي كثير في هذا الخبر في القبلة) أخبرني أبو سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة أخبره أن عائشة أخبرته) هذه سوية حتمت فيها أربعة من التابعين يروي بعضهم عن بعض: أولهم يحيى بن أبي كثير، وهذا من أطراف الظرف، وأغرب لطائف الإسناد، ولهذا نظر قديمة في الكتب وغيره، سيما يك إن شاء الله تعالى ما نيسر منها، وقد جمعت حملة منها في أول شرح صحيح البخاري^(٥)، وقد تقدّم التنبيه على هذا^(٦).

(١) الإكمال المصنف: ١/١٧٣ - ١٧٤.

(٢) تهذيب المصنف: ٣/٧٦٧. وإسناده في نسخة الكبرى للنسائي: ٣٤٤٧.

(٣) الترمذي بإثر الحديث: ٦٨٨٧.

(٤) الكفاية في علم التروية ص ١١٠.

(٥) انظر ص ١١٧ من هذا الجزء.

وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ حَابِرٍ قَالَ: أَطْعَمَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لُحُومَ الْخَيْلِ، وَنَهَانَا عَنْ لُحُومِ الْبُحَيْرِ^(١). فَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمِيٍّ، عَنْ جَدِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَهَذَا التَّحْوِيفُ فِي الرُّوَايَاتِ كَثِيرٌ يَكْثُرُ تَعَادُلُهُ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا كِفَايَةُ لِدَوِيِّ الْعَمَلِ. فَبِذَا كُنْتَ لِعِلَّةٍ عِنْدَ مَنْ وَضَعْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ - فِي فَسَادِ الْحَدِيثِ وَتَوْهِينِهِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الرَّوَايَ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَوَى عَنْهُ شَيْئٌ - إِمَّا كَانَ لِإِسْأَلٍ فِيهِ، لَزِمَهُ تَرْكُ الْإِحْتِجَاجِ - فِي قِيَادِ قَوْلِهِ - بِرَوَايَةٍ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَوَى عَنْهُ إِلَّا فِي نَفْسِ لَحَبَرِ اللَّيْلِ فِيهِ ذِكْرٌ لِسَمْعٍ، لِمَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ نَقَلُوا الْأَخْبَارَ أَنَّهُمْ كَانَتْ لَهُمْ ذَرَاتٌ يُرْسَلُونَ فِيهَا لِحَدِيثِ إِسْأَلٍ، وَلَا يَذْكُرُونَ مَنْ سَمِعُوهُ مِنْهُ، وَتَارَاتِ بِسُطُونٍ فِيهَا فَيُسْنِدُونَ الْحَبَرَ عَلَى هَيْئَةٍ مَا سَمِعُوا، فَيُخْبِرُونَ بِالنُّزُولِ فِيهِ إِنْ نَزَلُوا، وَيَلْصِقُونَ بِصَعْدُوهُ، كَمَا شَرَحْنَا ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَمَا

وهي هذا الاستدلال بطيفة أخرى: وهو أنه من رواية الأكربر عن الأصاغر، فإن أب سلمة من كبار التابعين، وعمر بن عبد العزيز من أصاغرهم سناً وطبقة، وإن كان من كبارهم عملاً وقدرًا ودينًا وورعًا وزهدًا وغير ذلك.

واسم أبي سمية هذا عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف، هذا هو المشهور، وقيل: اسمه سماعيل، وقال عمرو^(١) بن عمي: لا يعرف اسمه، وقال أحمد بن حنبل: كنيته هي اسمه. حكى هذه الأقوال فيه لحافظ أبو محمد عبد الغني المقدسي. وأبو سمية هذا من أجل التابعين ومن أفقهم، وهو أحد الفقهاء السبعة على أحد الأقول فيهم.

وأما (يحيى بن أبي كثير)، فتابعي صغير، كنيته أبو نصر، رأى أس بن مالك، وسمع لسائب بن يزيد، وكان جميل القصر. واسم أبي كثير صليح، وقيل: يسار^(٢)، وقيل: شبط، وقيل: دينار. قوله: (لزمه ترك الاحتجاج^(٣)) في قياد قوله) هو بقائه مكسورة ثم ياء مثناة تحت، أي: مقتضاه.

(١) بعدها في (نسخة) لأهية.

(٢) في (ج) عمرو، وهو خطأ. وعمرو بن عمي هذا هو أبو حفص غفلاس، وقد تضمنت ترجمته من ١٥٥ من هذا الجزء.

(٣) في (ن) و(د) و(هـ): سيار، وهو خطأ، ولعلته من كتب ترجم الرجال.

(٤) بعدها في (ج) به.

عِيْنَتْ أَحَدًا مِنْ أَيْمَةِ السَّنَفِ مِمَّنْ يَسْتَعْمِلُ الْأَخْبَارَ وَيَتَقَدُّ صِحَّةَ الْأَسْبِيْدِ وَسَعْنَهَا مِثْلُ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، وَابْنِ عَوْنٍ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَبُخَيْرِ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَنِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَمَنْ تَعَدَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَتَشَاوَوْا عَنْ مَوْضِعِ السَّمْعِ فِي الْأَسْبِيْدِ، كَمَا ادَّعَاهُ الَّذِي وَصَفْنَا قَوْلَهُ مِنْ قَبْلُ.

وَأَمَّا كَانَ تَقَدُّدُ مَنْ تَقَدَّدَ مِنْهُمْ سَمَاعَ رِوَاةِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُمْ إِذَا كَانَ الرَّاوي مِمَّنْ عُرِفَ بِالتَّدْلِيْسِ فِي الْحَدِيثِ وَشُهِرَ بِهِ، فَجَبْتِلِي يَسْحَرُونَ عَنْ سَمَاعِهِ فِي رِوَايَتِهِ، وَيَتَقَدَّدُونَ ذَلِكَ مِنْهُ، كَمَا تَنَزَّاعَ عَنْهُمْ عِدَّةٌ لِقَدْلِيْسٍ، فَمَا ابْتُغِيَ^(١) ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُدْلَسٍ عَلَى التَّوَجُّهِ الَّذِي رَسَمَ مِنْ حَكَمِنَا قَوْلَهُ، فَمَا سَمِعْنَا ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ سَمِيَتْ وَلَمْ نُسَمَّ مِنَ الْأَيْمَةِ.

فَوْنُ ذَلِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ - وَقَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ - قَدْ رَوَى عَنْ حُدَيْفَةَ، وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ، وَعَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدِيثًا يُسْنِدُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْهُمَا دُخْرُ السَّمْعِ مِنْهُمَا، وَلَا حَوْضٌ فِي شَيْءٍ مِنْ رِوَايَاتِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ شَافَهُ حُدَيْفَةَ

قوله : (إذا كان من عرف بالتدليس) قد قدمت بيان التدليس في المصطلح السابقة^(١)، فلا حاجة إلى إعادته. قوله : (فما ابتغي ذلك من غير مدلس) هكذا وقع في أكثر الأصول : (فما ابتغي) بضم التاء وكسر السين على ما لم يسم فاعله، وفي بعضها : (ابتغى) بفتح التاء ولسين، وفي بعض الأصول لمحققة : (فمن ابتغى)، ولكن واحد وجه.

قوله : (فمن ذلك أن عبد الله بن يزيد الأنصاري - وقد رأى النبي ﷺ - قد روى عن حذيفة، وعن أبي مسعود الأنصاري، وعن كل واحد منهما حديثاً يُسْنِدُهُ).

أما حديثه عن أبي مسعود الأنصاري، فهو حديث (بفقه الرجل على أهله)، وقد خرجه البخاري ومسلم في «صحيحهما»^(٢). وأما حديثه عن حذيفة، فقوله : أحبرني النبي ﷺ بم هو كاش... لحديثنا، خرجه مسلم^(٣).

وأما (أبو مسعود)، فاسمه عُقْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيَّ، المعروف بالأنصاري، قال الجمهور : سكن بداراً

(١) في نسخة من الصحيح مسلم : فمن ابتغى.

(٢) انظر ص ٧٠ من هذا الجزء.

(٣) البخاري : ٥٥، ومسلم : ٢٣٢٢، وهو في المستدرج : ٥٥٥، ٢٣٢٤.

(٤) مسلم : ٧٧٦٤، وهو في المستدرج : ٥٥٥، ٢٣٢٨٦.

وَأَبَا مَسْعُودٍ بِحَدِيثٍ قَطُّ، وَلَا وَحْدَهُ ذِكْرُ رُؤْيَاهُمَا فِي رِوَايَةِ يَعْنِيهَا، وَلَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَرِّ مَضَى وَلَا يَمُنُّ أَذْرَكُنَا أَنَّهُ طَعَنَ فِي هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ اللَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ عَنْ حُذَيْفَةَ وَأَبِي مَسْعُودٍ يَضَعِفُ فِيهِمَا؛ بَلْ هُمَا وَمَا أَشَبَّهُهُمَا عِنْدَ مَنْ لَا قَبْدَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مِنْ صَحَّاحٍ لِأَسَدٍ وَفَوَيْيْهِمَا، يَرَوْنَ اسْتِعْمَالَ مَا نُقِلَ بِهَا، وَالْإِخْتِجَاجَ بِمَا أَتَتْ مِنْ سُنَنِ وَثَارٍ.

وَهِيَ فِي زَعْمِ مَنْ حَكَمْنَا قَوْلَهُ - مِنْ قَبْلُ - وَاهِيَةٌ مُهَنْدَةٌ حَتَّى يُصِيبَ سَمَاعَ الرَّاويِ عَمْرٌ رَوَى ،
وَلَوْ ذَهَبَتْ نَعْدُدُ الْأَخْبَارَ الصَّحَاحَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ يَهْتَدُونَ بِزَعْمِ هَذِهِ الْقَدِيلِ وَتُخَصِّصُهَا ،
لَعَجَزْنَا عَنْ تَقْطِيهِ ذِكْرُهَا وَإِحْصَائِهَا كُلِّهَا ، وَلَكِنَّا أَحْبَبْنَا أَنْ نَنْتَصِفَ مِنْهَا عَدَدًا يَكُونُ سِمَةً لِمَا
سَكَنَّا عَنْهُ مِنْهَا .

وَهَذَا أَبُو عُمَرَ النَّهْدِيُّ، وَأَبُو رَافِعٍ الصَّدِيقُ - وَمِمَّا مِمَّنْ أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَصَحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَذَرِيِّينَ هُنَّ جَرَأٌ، وَنَقَلَا عَنْهُمْ الْأَخْبَارَ حَتَّى نَزَلَا إِلَى مِثْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَذَوَيْهِمَا - قَدْ أَسْتَدَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَلَمْ نَسْمَعْ فِي رِوَايَةٍ بَعْثِيهَا أَنَّهُمَا عَايَنَا أُبَيًّا، أَوْ سَمِعَا مِنْهُ شَيْئًا.

ولم يشهد مع النبي ﷺ، وقدر الزهري^١ والحكم وسحمد بن إسحاق التميمي والبخاري^٢ شهد^(١).

وأما قوله: (وعن كل واحد)، فكل هو في الأصول: (وعن) بـلـو، والوجه حذفها فيها تَغْيِيرُ أَعْنَى قوله: (وهي في رَظْمٍ مَن حَكِيًا قوله واهية) هو بفتح لَزَاي وكسرها وضمُّها، ثلاث لغات مشهورة. ولو قرأ: ضعيفة، بدل: واهية، سكن أحسن، فإنَّ هذا القائل لا يدَّعي أنها واهية شديدة الضعف متناهية فيه، كما هو معنى واهية، بل يقتصر على أنها ضعيفة لا تقوم بها الحجة.

قوله. (وهذا أبو عثمان التُّهَيْدِيُّ، وأبو رافع الصَّائِغُ - وهما مَن أدرك الجاهلية وصحب أصحاب رسول الله ﷺ من المدريين وهُم^(٦٧) جرّاء، ونقل عنهم^(٦٨) الأخبار حتى نزلوا إلى مثل أبي هريرة وابن عمر وذويهما - قد أسند كل واحد منهما عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ حديثاً)

(٦) أَبْنُ خَالِدٍ فِي بَابِ كَسْرَةِ مِيمٍ عَشْرَةٍ مِنْ عَشْرِ مِنْ أَهْلِ بَابِ الْحَدِيثِ ٤١٢٧

(۲) لُحْي (فَصْل) وَ (جَب) وَ (مُطَوِّع) لَمْ يَكُنْ يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى (يَتَعَلَّقُ) بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ

(۳) فی (خ) و (ص) : اثنی عشر

الشرح:

أما (أبو عثمان النهدي)، فاسمه عبد الرحمن بن من، وتقدم بينه^(١)، وأما (أبو رافع)، فاسمه نقيع مديني، قد ثبت^(٢)، لما أعتق أبو رافع بكى، فقيل له: ما يكيك؟ فقال: كنت في أجرا فذهب أحدهما.

وأما قوله: (أدرك سجدهية)، فمعناه: كان رحلياً قبل بعثة رسول الله ﷺ ولجده هلياً ما قبل بعثة رسول الله ﷺ، شُموا بذلك لكثرة جهالاتهم.

وقوله (من البدرين هلم جرأ) قد القاضي عياض: ليس هذا موضع استعمال (هلم جرأ) لأنها بما تستعمل فيما اتصل إلى زمان لمتكلم بها، وإنما أراد مسلم فمن بعدهم من الصحابة^(٣). وقوله: (جرأ) مؤن، قد صاحب «المطالع». قد ابن الأباري: معنى (هلم جرأ) يبررو ويهتو في سيره وتبثوا، وهو من الجرأ، وهو ترك النعم [ترعى] في سيره، فتستعمل فيما ذؤوم عليه من الأعمال. قال بن لأباري: فانتصب (جرأ) على المصدر، أي: جروا [جرأ]، أو على الحد، أو على التمييز^(٤).

وقوله (وذويها) فيه إضافة (ذي) إلى غير الأجناس، والمعروف عند أهل العربية أنها لا تستعمل إلا مضافة إلى الأجناس، كـ (ذي مال)، وقد جاء في الحديث وغيره من كلام العرب إضافة أحرف منها إلى لمفردات، كم في الحديث: «وتصل ذ رحمتك»^(٥)، وكقولهم: ذو بزن، وذو نوس، وأشبهاها. قالوا: وهذا كله مقدر فيه لانفصال، فتقدير (ذي رحمتك) الذي له معك رحم.

وأما حديث أبي عثمان عن أبيي فقله: كان رجل لا أعلم أحداً أبعد بيت من المسجد منه. الحديث، وفيه قول النبي ﷺ: «أعطاك الله ما احتسبت» خرجه مسلم^(٦).

(١) انظر ص ١٣٠ من هذا الجزء.

(٢) ثبت هو بن اسم ثدي، أبو سجد. وله في خلافة معاوية. وكان من أئمة نعم ورحم، وتوفي سنة بضع وعشرين ومئة.

(٣) إقبال المعجم: (١/١٨٢).

(٤) انصاع لأور: (١٠٧/٢)، ولا يهر في معاني كلمات: (١/٤١٥)، وما بين معقوفين منهما.

(٥) أخرجه مسلم ١١٦ من حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه. وأخرجه بن عطاء. وتصل لرحمة لبحاري ٥٩٨٣، وأحمد:

٢٣٥٣٨

(٦) مسلم ١٥١٦. وهو في مسند أحمد: ٢٦٢٦٤.

وَأَسْنَدُ أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ - وَهُوَ مِمَّنْ أَذْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ، وَكَانَ فِي رَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا -
وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
خَبَرَيْنِ -

وأما حديث أبي رافع عنه فهو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَكَلَّفُ فِي لَعَشْرِ الْأَجْرِ، فَسَافِرَ عَامًا، فَمَتَى كَانَ
الْعَامَ الْمُقْبِلَ يَتَكَلَّفُ عَشْرِينَ يَوْمًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيْمِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِهِمْ، وَرَوَاهُ جَمَاعَاتٌ مِنْ
أَصْحَابِ الْمُسْنَدِ^(١)

قوله: (وَأَسْنَدُ أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ وَأَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ
الْأَنْصَارِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَبَرَيْنِ).

أَم (أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ)، فَاسْمُهُ سَعْدُ بْنُ إِثْبَاسَ، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^(٢) وَأَمَّا (سَخْبَرَةُ)، فَيَسِينُ مَهْمَلَةً
مُفْتَوِّحَةً ثُمَّ خَاءٌ مَعْجَمَةً سَاكِنَةً ثُمَّ مَوْحِدَةٌ مُفْتَوِّحَةٌ.

وَأَمَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُمَا الشَّيْبَانِيُّ، فَأَحَدُهُمَا حَدِيثٌ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهُ أَبْدَعَ
بِي^(٣). وَالْآخَرُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِنَدَاةٍ مَخْطُومَةٍ، فَقَالَ: «لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعُ مِثْقَالٍ»^(٤)
أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.

وَأَسْنَدُ أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَعَبْدُ بْنُ
حُمَيْدٍ فِي «مُسْنَدِهِ»^(٥)

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي مَعْمَرٍ، فَأَحَدُهُمَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْحَحُ مَنَاقِبَنَا فِي الصَّلَاةِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٦)
وَالْآخَرُ: «لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يَقِيمُ الرَّجُلُ صَلَاتَهُ فِيهَا فِي الرُّكُوعِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّيْمِيُّ
وَابْنُ مَاجَةَ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الشُّعْنِ وَالْمُسْنَدِ^(٧). قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أَبُو دَاوُدَ ٢٤٦٣، وَالتَّيْمِيُّ فِي الْكُفْرِ ٥، ٣٣٣٠، وَابْنُ مَاجَةَ ١٧٧٠، وَأَبُو دَاوُدَ لَطِيفِي ٥٥٥، وَاحْمَدُ
٢١٢٧٧، وَابْنُ دَعْبُودَ صَحِيحٌ.

(٢) لَمْ يَرُدَّ مَسْعُودٌ بِنِ إِثْبَاسَ هَذَا ذِكْرَ قِيَامِهِ مَضَى

(٣) مُسْنَدُ ٤٨٩٩، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» ٢٢٣٣٩ وَمَعْنَى أَبْدَعَ بِي، أَيَّ هَبَّتْ دَهْنِي، وَهِيَ مَرْكُوبِي

(٤) مُسْنَدُ ٤٨٩٧، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» ١٧٠٩٤.

(٥) ابْنُ مَاجَةَ ٣٧٤٦، وَأَبُو مَحْمَدٍ نَكْشِي فِي «الْمُسْتَحَبِّ مِنْ مُسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدَ» ٢٣٥، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ حُمَيْدَ» ٢٢٣٦١.

وَهُوَ صَحِيحٌ.

(٦) مُسْنَدُ ٩٧٢، وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» ١٧١٠٧.

(٧) أَبُو دَاوُدَ ٨٥٥، وَالتِّرْمِذِيُّ ٢٦٤، وَابْنُ مَاجَةَ ٨٧٠، وَاحْمَدُ ١٧٠٧٣، وَهُوَ صَحِيحٌ

وَأَسْنَدُ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ وُلِدَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَسْنَدُ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ - وَقَدْ أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ - عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَخْبَارٍ.

وَأَسْنَدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى - وَقَدْ حَفِظَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَصَحَّبَ عَلَيْهِ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.

قال مسلم رحمه الله: (وَأَسْنَدُ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا) هو قولها: لقد مات أبو سلمة، قُتِلَ: غريب وفي أرضٍ غريبة، لأبيكته بكاء يُتَحَدَّثُ عنه. أخرجه مسلم^(١). واسم أم سلمة هذْلُ بنت أبي أمية - واسمها حذيفة، وقيل: سهيل بن المغيرة - لمخزومية، وتزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث وقيل: اسمها زلفة، وليس بشيء.

قوله: (وَأَسْنَدُ قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ثَلَاثَةَ أَخْبَارٍ) هي حديث: «إِنَّ الْإِيمَانَ ههنا، وَإِنَّ النِّسْوَةَ وَفُلْكَ الْقُلُوبِ فِي الْفُتَادَيْنِ»^(٢) وحديث: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ»^(٣) وحديث: لا أَدْرَكَ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوَّلُ بِنَا فُلَانٍ»^(٤). أخرجه كلها البخاري ومسلم في «صحيحيهما». واسم أبي حازم عبد عوف، وقيل: عوف بن عبد الحارث البجلي، صحابي.

قوله: (وَأَسْنَدُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا) هو قوله: أمر أبو طلحة أم سليم: صُنْعِي طَعَامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ. أخرجه مسلم^(٥)، وقد تقدم اسم أبي ليلَى وبيد اختلاف فيه، وبيد ابنه وابن بنته^(٦).

(١) مسند: ٢١٣٤. وهو في المسند أحمد: ٢٦٤٧٢.

(٢) البخاري: ٣٣٠٢، ومسلم: ١٨١. وهو في المسند أحمد: ١٧٠٦٦. وحدثين جمع قُتِلَ، وهذا قول أهل الحديث ولاصمعي وجمهور أهل السنة، وهو من عهد وهو بصوت شديد، فهم الذين عدوا أصواتهم في بيته وخمسهم وعشرون منهم ونحو ذلك.

(٣) البخاري: ٢١٤٩، ومسلم: ٢٢١٤. وهو في المسند أحمد: ١٧٦٠١.

(٤) بخاري: ٩٠. ومسلم: ١٠٤٤. وهو في المسند أحمد: ١٧٠٦٥.

(٥) مسلم: ٥٣١٩.

(٦) أنظر ص ١١٧ من هذا الجزء.

وَأَسْنَدَ رُبَيْعِيُّ بْنُ جَرَّاشٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ، وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا، وَقَدْ سَمِعَ رُبَيْعِيُّ بْنُ عَلِيٍّ مِنْ أَبِي طَالِبٍ، وَرَوَى عَنْهُ. وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.

قوله: (وَأَسْنَدَ رُبَيْعِيُّ بْنُ جَرَّاشٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ، وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا) أم حديثه عن عمران، فأحدهما في إسلام حصين وروى عمران، وفيه قوله: 'كان عبد لمطرب خير' فمؤث مث روه عبد بن حميد في 'مسند'، وكتبني في كتابه 'عمل اليوم والليلة' بإسناديهما لمصحيحين^(١). ولحديث الآخر حديث: 'لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله'. روه النسائي في 'سننه'^(٢).

وأما حديثه عن أبي بكرة، فهو 'إذا المسلمان حمل أحدهما على أخيه السلاح، فهما على جُزْف جهنم'، أخرجه مسلم^(٣)، وأشار إليه البخاري^(٤).

واسم (أبي بكرة) نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ كَنْدَةَ - بفتح الكاف واللام - الثقفى. كُتِبَ بِأَبِي بَكْرَةَ لَأَنَّهُ تَدُلُّ مِنْ حِصْنِ الطَّنَافِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِبَكْرَةَ، وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ مِمَّنْ اعْتَزَلَ يَوْمَ الْجَمَلِ، فَهَذَا يَقْتَضِي مَعَ أَحَدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ. وَأَمَّا (رُبَيْعِيُّ) بِكسر الراء - و(جَرَّاشٍ) بِحاء المهملة، فتقدم بينهما^(٥).

قوله: (وَأَسْنَدَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا) أم حديثه فهو حديث. 'مَنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ بَالَهُ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ، فَلْيُخْشِ إِلَى جَارِهِ'. أخرجه مسلم في كتاب الإيمان هكذا من رواية نافع بن جبير^(٦)، وقد أخرجه البخاري ومسلم أيضاً من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري^(٧).

وَأَمَّا (أَبُو شَرِيحٍ)، فَاسْمُهُ خُوَيْدَمُ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ خُوَيْلِدٍ، وَقِيلَ: هَانِئُ بْنُ عَمْرٍو، وَقِيلَ: كَعْبٌ، وَيُقَالُ فِيهِ: أَبُو شَرِيحٍ الْخَزَاعِيُّ وَاسْعَدَوِيُّ وَكَثْفِيُّ.

(١) سنن أبي بكر في ١١٧٦٤ وأخرجه أبو محمد بكشي في 'المستحب من مسند عبد بن حميد' ٤٧٦

(٢) نسائي في 'الكبرى' ٨٠٩٤

(٣) مسلم ٧٢٥٥ وهو في 'مسند أحمد' ٢٠٤٢٤

(٤) البخاري معجم صيغة الجرم بإثر حديثه: ٧٠٨٣

(٥) انظر ص ١٢٠ من هذا الجزء

(٦) مسلم ١٧٦ - وهو في 'مسند أحمد' ٢٧١٥٩

(٧) البخاري ٦٠١٩ - مسلم ٣٥١٣ وهو في 'مسند أحمد' ١٦٣٧٤

وَأَسْنَدُ الثُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَأَسْنَدُ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، عَنْ تَجِيمِ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.

قوله. (وَأَسْنَدُ الثُّعْمَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أم
لحديث لأور: «فَمَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ مِنَ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا»^(١). ولشامي:
«إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يَسِيرُ الرَّائِبُ فِي ظِلِّهَا»^(٢) أخرجهم مع البخاري ومسلم. والذليل: «إِنَّ أَذُنِي
أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ مِّنْ صُرَفِ اللَّهِ وَجْهَهُ» حديث أخرجه مسلم^٣

وأما (أبو سعيد الخُدري)، فاسمه سعد بن مالك بن سنان، مسوب إلى خُدرة بن عوف بن الحارث
بن الحررج توفي أبو سعيد بسدنة سنة أربع وستين، وقيل: سنة أربع وسبعين، وهو بن أربع
وسبعين سنة.

وأما (أبو عيَّاش) والد الثُّعْمَانِ، فالتَّشِينُ المعجزة، واسمه زيد بن الصُّدَمَتِ، وقيل: زيد بن
الثُّعْمَانِ، وقيل: عُيَيْدُ بْنُ مَعْدِيَةَ بْنِ الصَّبَامَةِ، وقيل: عبد الرحمن.

قوله: (وَأَسْنَدُ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ، عَنْ تَجِيمِ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا) هو حديث: «الَّذِينَ
التَّصَبَّحُوا»^(٤).

وأما (تعيم الدَّاري)، فكذا هو في مسلم، واختلف فيه رواية «لموطأ»، ففي رواية يحيى وابن
بُكَير^(٥) وغيرهم (لدري)، بلقاء، وفي رواية القُتَيْبِيِّ وابنِ أَقَامِ^(٦) وأكثريهم (لداري) بالالف.
واختلف لعدم في أنه لأم تُسب؟ فقل لجمهور: إسجد من أجداده، وهو لدار بن^٧ هاني، فإنه

(١) أخرجه البخاري ٢٨٤٠، ومسلم: ٢٧١٣. وهو في «مسند أحمد»: ١١٧٩١.

(٢) أخرجه البخاري: ٦٥٥٣، ومسلم: ٧١٣٩.

(٣) مسلم: ٤٦٤، وهو في «مسند أحمد»: ١١٤١٦.

(٤) أخرجه مسلم: ١٩٦، وأحمد: ١٦٩٤١.

(٥) في (ج) يحيى بن بكير، يحيى بن يحيى، أبو محمد، يثني لأسلمي، صاحب بروية مشهورة، مات سنة أربع
وثلاثين ومئتين. وابن بكير هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن بنيسابوري، أبو زكرياء، مات سنة ست وعشرين
ومئتين.

(٦) لقسمي هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعدة بن قيس حارثي شامي، مات سنة إحدى وعشرين ومئتين. وابن أقام
هو أبو عبيد الله عبد الرحمن بن أقام بن حماد بصري، توفي سنة إحدى وتسعين بعد ليلة.

(٧) في (ج) الدواني، وهو تصحيح.

وَأَسْنَدُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا.
وَأَسْنَدُ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَادِيثَ.

تميم بن أوس بن عذرة بن سودة^(١)، يضمن السنين، ابن جديده، بفتح الجيم وكسر الدال المعجمة ابن ذراع بن عدي بن الدر بن هاني بن حبيب بن ثمره بن لخم، وهو مدني بن عدي

وأم من قال: (الديري)، فهو نسبة إلى دير كن تميم فيه قبل الإسلام، وكان بصرياً، هكذا روه أبو الحسين لوري^(٢) في كتابه «مقاب الشافعي» بإسناده الصحيح عن شافعي أنه قال في التبيين م ذكرناه، وعلى هذا أكثر العلماء،

ومنهم من قال: (الداري) بالألف، إلى دارين، وهو مكان عند البحرين، وهو محط السفن كن يجلب إليه العطر من الهند، ولذلك قيل للعطر: داري. ومنهم من جعله بليء نسبة إلى قبيلة أيضاً، وهو بعيد شاذ حكاه والذي قبله صاحب «المصالح»، قال: وصوب بعضهم ديري^(٣)، قت وكلاهما صواب، فنسب إلى القبيلة بالألف، وإلى الدير بليء، لاجتماع الوصفين فيه. قال صاحب «المصالح»: وليس في «الصحيحين» و«الموطأ» داري ولا ديري إلا تميم^(٤). وكنية تميم أبو رقية، أسلم سنة تسع، وكاد بالمدينة ثم انتقل إلى الشام فزل بيت المقدس، وقد روى عنه النبي ﷺ قصة الجسدسة، وهذه مثقبة شريفة لميم، ويدخل في رواية الأكار عن الأصغر، والله أعلم.

قوله: (وأسند سليمان بن يسار، عن رافع بن خديج، عن النبي ﷺ حديثاً) هو حديث سمعته، أخرجه مسلم^(٥).

قوله: (وأسند حميد بن عبد الرحمن الجمعي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أحاديث) من هذه الأحاديث:

«أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ» أخرجه

(١) في (ص): سودة بن عذرة، وهو خطأ

(٢) أبو الحسين لوري، هو محمد بن عبد الله، توفى دمشق، توفي سنة أربع وخمسين وأربع مئة.

(٣) «مصالح لأنور»، (٢/ ٦٦)

(٤) النظر «مطالع لأنور»، (٢/ ٦٧).

(٥) مسلم: ٣٩٤٥. وهو في «ميش أحمد»: ١٥٨٧٣.

فَكَرُّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ نَصَبَتْ رَوَايَتُهُمْ عَنِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمِعَتْهُمْ، لَمْ يُحْفَظْ عَنْهُمْ سَمَاعٌ عِلْمُهُ مِنْهُمْ فِي رَوَايَةِ بَعْضِهَا، وَلَا أَنَّهُمْ لَقَوْهُمْ فِي نَفْسٍ خَيْرٍ بَعْضِهِ، وَهِيَ أَسَانِيدُ عِنْدَ ذَوِي الْمَعْرِفَةِ بِالْأَخْبَارِ وَالرَّوَايَاتِ مِنْ صَحَابِ الْأَسَانِيدِ، لَا نَعْلَمُهُمْ وَهَنُوا بِهَا شَيْئاً قَدْ، وَلَا التَّمَسُّوا فِيهَا سَمَاعٌ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، إِذَ السَّمَاعُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُمَكِّنٌ مِنْ صَاحِبِهِ غَيْرُ مُشْتَكِرٍ، لِيَكُونَهُمْ جَمِيعاً كَانُوا فِي الْعَصْرِ الَّذِي اتَّفَقُوا فِيهِ، وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي أَخَذَهُ الْقَائِلُ الَّذِي حَكَيْتَاهُ فِي تَوْهِيهِ الْحَدِيثِ بِإِلْعَالِهِ النَّبِيِّ وَصَفَ أَقْلٌ مِنْ أَنْ يُعْرَجَ عَلَيْهِ وَيُذَكَّرَ، إِذْ كَانَ قَوْلًا مُخَدَّنًا، وَكَلَامًا خَلْفَ لَهْ يَقْلَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ سَلَفًا، وَيُسْتَنْكَرُهُ مَنْ بَعْدَهُمْ خَلْفًا، فَلَا حَاجَةَ بِنَا فِي رَدِّهِ بِأَكْثَرِ مِمَّا شَرَحْنَا، إِذْ كَانَ قَدَرُ الْمَقَالَةِ وَقَدْ لَهَا الْقَدَرُ الَّذِي وَصَفْنَاهُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى دَفْعِ مَا خَلَفَ مَذْهَبَ الْعُلَمَاءِ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ.

مسلم منفرداً به عن البخاري^(١)، قال أبو عبد الله الحُمَيْدِيُّ فِي آخِرِ مَسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ «لِجْمَعِ بَيْنِ الصَّحَابِيِّينَ»: لَيْسَ الْحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمَيْرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الصَّحِيحِ» عِبْرٌ هَذَا، الْحَدِيثُ، قَالَ: وَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْءٌ^(٢).

وهذا الَّذِي قَالَهُ الْحُمَيْدِيُّ صَحِيحٌ، وَرَبَّمَا اشْتَبَهَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمَيْرِيُّ هَذَا بِحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيِّ الرَّوِّي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا، وَقَدْ رَوَى لَهُ فِي «الصَّحَابِيِّينَ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَحَادِيثٌ كَثِيرَةٌ، فَقَدْ يَقِفُ مَنْ لَا حَبْرَةَ لَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا^(٣) فَيُشْكِرُ قَوْلَ الْحُمَيْدِيِّ تَوْهُمًا مِنْهُ أَنَّ حُمَيْدًا هَذَا هُوَ ذَاكَ، وَهَذَا خَطَأٌ صَرِيحٌ وَجْهٌ قَبِيحٌ، وَلَيْسَ لِلْحُمَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا فِي الْكُتُبِ اثْنَاثَلَاثَةِ النَّبِيِّ هِيَ تِسْعُ أَصْبُورِ الْإِسْلَامِ الْحَمْسَةِ - أَهْنِي مَسْنَدَ أَبِي دَاوُدَ وَشَرَاهُيَ وَالسَّائِفِي - غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ.

قوله (كَلَامًا خَلْفًا) بِمَسْكَنٍ لِلَامِ، وَهُوَ الْمَقْطُوعُ الْعِلْسُ، قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ) هُوَ بَضْمٌ لَتَاءٍ وَمَسْكَنٌ لِكَافٍ، أَيْ: لَا تَكُلْ وَاللَّهُ أَعْمَمُ بِالنُّصُوبِ، وَلَهُ حَمْدٌ وَالنَّعْمَةُ وَالْفَضْلُ وَالْمِنَّةُ، وَبِهِ نَتَوَفَّقُ وَالْعِظْمَةُ.

(١) مسند ٢٧٥٥ وهو في المسند أصحبه ٨٥٣٤

(٢) ليجمع بين الصحابين ياتر: ٢٧٧٣

(٣) في (هـ)، موهبة، وهو خطأ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - [كتاب الإيمان]

١ - [باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان،

ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى،

وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر، وإغلاظ القول في حقه]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الإيمان

باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان،

ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى،

وبيان الدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر، وإغلاظ القول في حقه

أهم ما يذكر في لباب اختلاف العلماء في الإيمان والإسلام، وعمومهم وخصوصهم، وأن الإيمان يزيد وينقص أم لا، وأن الأعمد من الإيمان أم لا، وقد أكثر لعلماء رحمهم الله من متقدمين والمتأخرين القول في كل ما ذكره، وأن أقنصر على نقل أطراف من متفرقات كلامهم يحضر منها مقصود ما ذكرته مع زيادات كثيرة.

قال الإمام أبو سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي الفقيه لأديب لدواعي لمحقق رحمه الله في كتابه «معالم السنن» ما أكثر ما يعلط لدس في هذه المسألة، فأما الزهرري فقال: «إسلام نكمة، وإيمان لعمل». واحتج بالآية، يعني قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَنْ أَغْنِيَّ عَنْكَ الْإِسْلَامُ إِذْ تَبَرَأْتَ مِنَ الظَّالِمِينَ إِذْ يَقُولُ مَا كُنْتَ تَقُولُ﴾ [الحجرات ١٤] وذهب غير السلف إلى أن

والإيمان شيء واحد، واحتج بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا كَثُورًا مِّنْ كَانَ فِيهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١) وَوَسَّاءُ فِي عِزِّ نَبِيٍّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿لَدَارِ بَارَاتٍ: ٣٥-٣٦﴾.

قال الخطابي: وقد تكلم في هذا الباب رجالان من كُتَّاب أهل العلم، وصار كل واحد منهما إلى قول من هذين، ورد الأخير منهما على المتقدم، وصنف عليه كتاباً يبلغ عدد أوردته المتيين.

قال الخطابي: وأوضح من ذلك أن يُقيد الكلام في هذا ولا يُطلق، وذلك أن لاسم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمناً في بعضها، وللمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن، وإذا حملت الأمر على هذا، استقام لك تأويل آيات وعُدل بقول فيها، ولم يختلف شيء منها. وأصل الإيمان التصديق، وأصل الإسلام الاستسلام، والالتقيده، فقد يكون المرء مستسماً في الظاهر، غير متقد في الباطن، وقد يكون صادقاً في الباطن، غير متقد في الظاهر.

وقال الخطابي أيضاً في قوله ﷺ: «الإيمان يضع وسبعون شعبة»^(٢): في هذا الحديث بيان أن لإيمان الشرحي سماً لمعنى ذي شعب وأجزاء، له أدنى وأعلى وأقرب وأبعد، وزيادة ونقصان، والاسم يتعمق بعضها كما يتعمق بعضها، والحقيقة تقتضي جميع شعبه، وتستوفي حملة أجزائه، كلبلة الشرعية بها شعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها [كما يتعمق بعضها]، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها، ويدل عليه قوله ﷺ: «الحياة شعبة من الإيمان»^(٣)، وفيه إثبات التفاضل في الإيمان، وتبين لمؤمنين في درجاته. هذا آخر كلام الخطابي^(٤).

وقال الإمام أبو محمد العسيري بن مسعود البغدادي في حديث سؤال جبريل عليه السلام عن الإيمان والإسلام وحويه، قال: جعل النبي ﷺ الإسلام اسماً لما ظهر من الأعمال، وجعل الإيمان سماً لما نظر من الاعتقاد، وليس ذلك لأن لأعمال ليست من الإيمان، ولتصديق بالقلب ليس من

(١) المعجم الصغير (٤/ ٧٣ ٧٤)

(٢) أخرجه مسلم: ١٥٢، وأحمد: ٩٣٦١ من حديث أبي هريرة ر. وأخرجه البخاري: ٩، مسلم: الإيمان يضع وستون شعبة.

(٣) أخرجه البخاري: ٩، ومسلم: ١٥٢، وأحمد: ٩٣٦١ من حديث أبي هريرة ر.

(٤) المعجم الصغير (٤/ ٧٣/ ٧٤)، وابن عثيمين: ١٠٠.

لإسلام، بل ذلك تفصيل لحملته هي كلها شيء واحد، وجمعتها لدين، ولذلك قال ﷺ: «قلت جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»^(١)، والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعاً، يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْوَيْتَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [ال عمران: ١٩]، و﴿وَرُصِدْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ وَيَتًا﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ عِزَّ الْإِسْلَامِ دِينَكَ فَلَنْ يُقْبَلَ بِنُورِهِ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْكَاسِرِينَ﴾ [ال عمران: ٢٨٥]، فأخبر سبحانه وتعالى أن الدين الذي رغبه ويقبله من عباده هو لإسلام، ولا يكون الدين في محل لقبول والرضا، لا بانضمام التصديق إلى العمل، هذا آخر كلام لبغوي^(٢).

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي لأصحابه في الشافعي في كتابه «التحرير في شرح صحيح مسلم»: «لإيمان في اللغة هو التصديق، فون عنى به ذلك فلا يزيد ولا ينقص، لأن التصديق ليس شيئاً يتجزأ حتى يُصور كماله مرة ونقصه أخرى، والإيمان في لسان لشرع لتصديق بالقبول والعمل بالأركان، وإذا فُسر بهذا تعرّق فيه لزيادة والنقص، وهو مذهب أهل السنة. قال: فالخلاف في هذا على التحقيق إنما هو في أن المصدق بقلبه، إذا لم يجمع إلى تصديقه العمل بواجب الإيمان، من يُسمّى مؤمناً مصقاً أم لا؟ والمختار عندنا أنه لا يُسمّى به، قال رسول الله ﷺ: «لا يزنني الزاني حين يزني وهو مؤمن»^(٣)، لأنه لم يعمل بموجب الإيمان فيستحق هذا الإطلاق. هذا آخر كلام صاحب «التحرير».

وقال الإمام أبو الحسن علي بن خنّس بن نّقال المالكي المغربي^(٤) في «شرح صحيح البخاري»: «مذهب جماعة أهل السنة من سلف الأمة وخلفها أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولحجة على زيادته ونقصانه ما أورده البخاري من آيات، يعني قوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ دِينًا غَيْرًا بِمَنِّكُمْ﴾ [فتح: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِدْهُمْ دِينًا﴾ [نساء: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَدْنَاهُ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ الَّذِينَ آمَنُوا بِمَنَّا﴾ [النمل: ٢١]،

(١) أخرجه مسلم: ٩٣، وأحمد: ٣٦٧ من حديث جبريل عليه السلام.

(٢) شرح لمعة: ١٠/١٦ - ١٦.

(٣) أخرجه بخاري: ٢٤٧٥، ومسلم: ٢٠٢، وأحمد: ٧٣١٨ من حديث أبي هريرة عليه السلام. وأخرجه بخاري أيضاً: ٦٧٨٢ من حديث ابن عباس عليه السلام.

(٤) كان من مقلدي كبار المالكية، توفي سنة ثمان وأربع مئة. انظر سير أعلام النبلاء: (١٨، ٤٧).

لشوحيد، لا يستحقُّ اسم مؤمن، فكذلك إذا أقربَ بالله تعالى وبرحمته صمدية الله وسلامه عليهم أجمعين، ولم يعمل بالفرائض، لا يُسمى مؤمناً بالإحلاق، وإن كان في كلام العرب يُسمى مؤمناً بالتصديق، فذلك غير مستحق في كلام الله تعالى، لقوله عز وجل: ﴿لَمَّا لُمُؤْمِنُوكَ آلَ بْنَ دُكْرٍ إِذْ دُكِرَ إِلَهُكُمْ قُلُوبُهُمْ وَإِذْ لَمِيتَ عَلَيْهِمْ يَنْتَهِرُ زَوَاجُهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا لَمْ يُكْفُرُوا بِهِ فَسَبَّحُوا لِلَّهِ فَمِثْلَ خَبِيرٍ﴾ [الأنعام ٩٠-٩٢]، فأخبرنا سبحانه وتعالى أن لمؤمن من كانت هذه صفة^(١).

وقال ابن بطال في باب من قال: لإيمان هو العمل: فإن قيل: قد قدمتم أن الإيمان هو التصديق. قيل: التصديق هو أول منازل الإيمان، ويُوجب لمصدق الدخول فيه، ولا يُوجب له استكمال منزله، ولا يُسمى مؤمناً مطلقاً، هذا مذهب جماعة أهل السنة أن الإيمان قول وعمل قال أبو غنيد^(٢): وهو قول مالك والثوري والأوزاعي ومن بعدهم من أرباب الحنن والسنة، الذين كانوا مصابيح لهدى وأئمة الدين، من أهل الحجاز والعراق والشام وغيرهم، رحمهم الله.

قال ابن بطال: وهذا المعنى أراد البخاري رحمه الله إثباته في كتاب الإيمان، وعليه بؤب أبوبه كلها، فقال: باب أمور الإيمان، و: باب لصلاة من الإيمان، و: باب الزكاة من الإيمان، و: باب لجهاد من الإيمان، وسائر أبوابه، وإنما أراد الرد على المُرَجِّحة في قولهم: إن الإيمان قول بلا عمل، وتبيين غصصهم وسوء اعتقادهم، ومخالفتهم لكتاب وسنة ومذاهب الأئمة.

ثم قال ابن بطال في باب آخر: قال السُّهْلِيُّ^(٣): لإسلام على الحقيقة هو الإيمان الذي هو عقد القلب المُصَدِّق لإقرار لسان، الذي لا ينفع عند الله تعالى غيره. وقالت لكرمية وبعض المُرَجِّحة: الإيمان هو إقرار باللسان دون عقد القلب. ومن أقوى ما يُردُّ به عليهم جماع الأمة على كفر الحنابلة وإن كانوا قد أظهروا لشهادتين. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُقْبَلُ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَكُونُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَكُونُوا عَلَى

(١) الشرح صحيح البخاري لابن بطال: (٥٦/١، ٥٨).

(٢) في (ج) عيمة، ومشت من (ص) و(هـ)، وهو لموفق في شرح صحيح البخاري لابن بطال، (١-٧٨-٧٩)، والكتاب منه، وقوله أبي حنيد في كتاب الإيمان له: ٦٦-٦٧.

(٣) لمهل هو بن أحمد بن أبي شفرة، الأسدي الأسدي، مصنف شرح صحيح بخاري، توفي سنة خمس وثلاثين وأربع مئة، يظهر اسم أبيه في نسخة: (١٧، ٥٧٩).

قَرَّبُوا إِلَهُكُمْ كَقَرَّبُوا إِلَهَهُ وَرَسُولَهُ، إِلَى قُوَّةِ تَعَالَى: ﴿وَرَزَقَهُمْ نَفْسَهُمْ وَهُمْ كَفَرُوا﴾ [النور ٨٤-٨٥]. هذا خبر كلام ابن بطلال^(١).

وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: قوله ﷺ: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً» والإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره». قد: هذا بين لأصل الإيمان وهو تصديق أساهن، وبين لأصل الإسلام وهو الاستسلام والانقياد لظهوره، وحكم الإسلام في الظاهر يثبت بالشهادتين، وإنما أضاف إليهما الصلاة والزكاة والصوم والحج، لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقية به يتم استسلامه، وتركه له يشعر بالاحلال قيد انقياده أو احتلاله.

ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فُرض به الإسلام في هذا الحديث، وسائر الطاعات، لكونها ثمرات لتصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، ومقويات وثمرات وحفظات له، وبهذا فسر ﷺ الإيمان في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين، والصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، وإعطاء الخمس من المغانم^(٢). ولهذا لا يقع اسم لمؤمن المطلق على من ركب كبيرة أو ترك فريضة، لأن اسم الشيء مطلقاً يقع على الكمال منه، ولا يستعمل في النقص ظاهراً، لا بقيد، ولذلك جاز إطلاق بفيه عنه في قوله ﷺ: «لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»^(٣).

واسم الإسلام يتناول أيضاً ما هو أصل لإيمان، وهو لتصديق لاطن، ويتناول أصل الطاعات^(٤)، فإن ذلك كله استسلام قد: فخرج مما ذكرناه وحققناه أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان، وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن^(٥)، قال: فهذا تحقيق وافٍ بالتوفيق بين متفرقات

(١) شرح صحيح بخاري (١/ ٨٠-٨١) وبهذا الذي ذكرناه بين بطلان هذا كلام هو ثابت لم يكن الإسلام على حقيقة، وكان على الإسلام أو الشرف من نفس.

(٢) أخرج حديث وفد عبد القيس البخاري: ٥٢٣، ومسلم: ١١٥، وأحمد: ٢٠٢٠ من حديث ابن عباس رض.

(٣) أخرجه بخاري ٢٤٧٥، ومسلم: ٢٠٢، وأحمد: ٧٣١٨ من حديث أبي هريرة رض. وأخرجه البخاري أيضاً: ٦٧٨٢

من حديث ابن عباس رض.

(٤) في حديث صحيح مسلم: والكلام منه عن ١٣٣: ويتناول سائر الطاعات.

نصوص لكتب والسنة لو ردة في الإيمان و الإسلام التي طالما عيط فيها المختصون. وما حققناه من ذلك موقف لمذهب حماد بن عيسى من أهل الحديث وغيرهم. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح.

فإذا تقرر ما ذكرناه من مذاهب السلف وأئمة الحلف، فهي متطابقة على كون الإيمان يزيد وينقص، وهذا مذهب السلف والمحدثين وجماعة من المتكلمين.

وأنكر أكثر المتكلمين زيادته ونقصه، وقالوا: متى قبل الزيادة كان شك وكفرًا، قال المحققون من أصحاب المتكلمين: نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص، والإيمان الشرعي يزيد وينقص بزيادة ثمرته - وهي الأعمال - ونقصها، قالوا: وفي هذا توفيق بين طوهر الخصوص التي جاءت بالزيادة وأقوي السلف، وبين أصل وضعه في اللغة وما عليه لمتكلمون.

وهذا الذي قلناه هؤلاء وإن كان طاهرًا حسنًا، فلا يظهر - والله أعلم - أن نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتطهير الأدلة، ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم، بحيث لا تعثرهم الشبهة، ولا يتزعزل إيمانهم بعدرض، بل لا تزال قلوبهم منشرجة نيرة وإن اختلفت عليهم الأحوال، وأما غيرهم من المؤلفة ومن قلوبهم ونحوهم فليس كذلك، فهذا مما لا يمكن إنكاره، ولا يتشكك عقل في أن نفس تصديق أبي بكر الصديق رضي الله عنه لا يساويه تصديق أحد الناس، ولهذا قال البخاري في «صحيحه»: قال بن أبي مبيكة^(١): أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: بني على إيمان جبريل وميكائيل^(٢). والله أعلم.

وأم، طلاق اسم الإيمان على الأعمال، فمتفق عليه عند أهل الحق، ودلائله في الكتب والسنة أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تُشهر، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَلَّهِ لِيُفْسِدَ إِيْسَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أجمعوا أن المراد صلاتكم. وأم، لأحديتك فستمر بك في هذا الكتب منها جمل مستكشرات، والله أعلم.

(١) بن أبي مبيكة عنه عبد الله بن عبد الله بن أبي مبيكة، الإمام لحجه حافظ بن بكر وأبو محمد القرشي شامي حكي

حدثنا سنة عشرة وخمسة مئتين أعلام ببلاحة: (٥) (٨٨)

(٢) البخاري قبل الحديث: ٤٨

واتفق أهل السنة من محدثين وبعقاء واستكلمين على أنَّ لمؤمن الذي يُحكَّم بأنه من أهل القبلة ولا يُخلَّد في النار، لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقاداً حازماً خالياً من الشكوك، وطق بالشهادتين، فإن اقتصر على أحدهما لم يكن من أهل القبلة أصلاً، إلا إذا عجز عن التلحق بالخبر في سنده، أو بعدم التمسك منه لمعالجة المنية، أو غير ذلك، فإنه يكون مؤمناً.

أما إذا أتى بالشهادتين، فلا يشترط معهما أن يقول: وأنا بريء من كل دين خالف للإسلام، إلا إذا كان من الكفر لذين يعتقدون احتصاص رسالة نبينا ﷺ إلى العرب، فإنه لا يُحكَّم بسلامه إلا بأن يتبرأ، ومن أصحاح أصحاب الشافعي رحمه الله من شرط أن يتبرأ مطلقاً، وليس بشيء.

أما إذا اقتصر على قوله: لا إله إلا الله، ولم يقل محمداً رسول الله، فلمشهور من مذهب ومذهب العلماء أنه لا يكون مسلماً، ومن أصحاب من قال: يكون مسلماً، ويُضال بالشهادة لأخرى، فون أبي جعفر مرتد، ويُحتج لهذا القول بقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم»^(١)، وهذا محمولٌ عند الجمهور على قول الشهادتين، واستغنى بذكر أحدهما عن الأخرى لارتباطهما وشهرتهما، والله أعلم.

أما إذا أقر بوجوب الصلاة أو الصوم أو غيرهما من أركان الإسلام، وهو على خلاف مته التي كان عليها، فهل يجعل بذلك مسلماً؟ فيه وجهان لأصحابنا، فمن جعله مسلماً قال: كلُّ ما يكفر لمسلم بإنكاره يصير لكافر بالإقرار به مسلماً.

أما إذا أقر بالشهادتين بالترجمة، وهو يُحسن العربية، فهل يجعل بذلك مسلماً؟ فيه وجهان لأصحابنا، الصحيح منهم أنه يصير مسلماً لوجود الإقرار، وهذا لوجه هو الحق، ولا يطهر للأخر وجه، وقد بينت ذلك مستقصى في «شرح لمذهب»^(٢)، والله أعلم.

واختلف العلماء من السلف وغيرهم في إطلاق لإنسان قوله: أنا مؤمن. فقللت طائفة. لا يقول: أنا مؤمن، مقتصرأ عليه، بل يقول: أنا مؤمن إن شاء الله وحكى هذا لمدبب بعض أصحابنا عن أكثر أصحابنا المتكلمين، وذهب آخرون إلى حواز الإطلاق، وأنه لا يقول: إن شاء الله، وهذا هو المختار.

(١) أخرجه البخاري، ١٣٩٩، ومسلم: ١٢٤، وأحمد: ١٢٤ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) المجموع شرح لمذهب: (٣/٣٠١).

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ رحمته الله: يَعُولُ اللَّهُ نَبْتَدِي، وَإِيَّاهُ نَسْتَكْفِي، وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ.

[٩٣] ١ - (٨) حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ كَثْمَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ - وَهَذَا حَدِيثُهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا كَثْمَسٌ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجَهَنِّي، فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيُّ حَاجِّينَ أَوْ مُعْتَمِرِينَ

وقول أهل التحقيق، وذهب لأوزاعي وغيره إلى حواز الأمرين، ولكن صحيح باعتبارات مختلفة، فمن أطلق نظر إلى الحال، وأحكم الإيمان جدية عليه في الحال، ومن قال: إن شاء الله، فقلوا فيه: هو ما للتبرؤ، وإما لا اعتبار العاقبة وما قدر الله تعالى، فلا يدرى أيثبت على الإيمان، أم يصرف عنه. والقول بالتمييز حسن صحيح، نظراً إلى ما أخذ القولين لأوليين، ورفعاً لحقيقة الخلاف.

وأما الكافر ففيه خلاف غريب لأصحابنا، منهم من قال: يقول: هو كافر، ولا يقول: إن شاء الله، ومنهم من قال: هو في التقييد كالمسلم على ما تقدم، فيقدر على قول لتقييد: هو كافر إن شاء الله، نظراً إلى الخاتمة وأنها مجهولة، وهذا قول ختاره بعض المحققين، والله أعلم.

وعلم أن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر أحدٌ من أهل لقيلة بذنوب، ولا يكفر أهل الأهواء وبيدع، وأن من خمد ما يعدم من دين الإسلام ضرورة، حكم برؤيته وكفره، لا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو نشأ بادية بعيدة، وسواه ممن يخفى عليه، فيعرف ذلك، فإن استمر حكم بكفره، وكذا حكم من استحل الزنى أو الخمر أو قتل أو غير ذلك من المحرمات التي يعلم تحريمها ضرورة.

فهذه جمل من المسائل المتعلقة بالإيمان، قدمتها في صدر كتاب تمهيداً، لكونها مما يكسر الاحتياج إليه، ولكثرة تكررها وترددها في الأحاديث. فقدّمته لأحبل عبيها إذا مررت بها فيخرج عيها، والله أعلم بالصواب، وله الحمد والثناء، ربه لتوفيق ولعظمة.

قال الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج (حدثني أبو خيثمة زهير بن حرب حدثنا وكيع، عن كَثْمَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، وَهَذَا حَدِيثُهُ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا كَثْمَسٌ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبُدُ الْجَهَنِّي) إلى آخر الحديث.

الشرح:

اعلم أن مسماً رحمه الله سلك في هذا الكتاب طريقة في الإتيان والاحتياط والتدقيق والتحقيق، مع الاختصار البليغ والإيجاز لندم في نهية من الحسن، مصرحة بغرارة عمومته وبقية نظره وجدقه، وذلك يظهر في الإسناد تارة، وفي المتن تارة، وفيهما تارة، فينبغي للدظر في كتابه أن ينتبه به ذكرته، فإنه يجد عجائب من الثقات ولذائق تقر بأحاديثها عنه، ويشرح له صدره، وتضمنه للاشتغال بهذا العلم.

واعلم أنه لا يعرف أحد شارك مسلماً في هذه الثقات التي يشير إليها من دقائق عدم الإسناد، وكتاب لبخاري وإن كان أصح وأجل وأكثر فوائد في الأحكام والمعاني، فكتاب مسم يمتاز بزوائد من صنعة الإسناد، وسترى مما أنبه عليه من ذلك ما ينشرح له صدره، ويزداد به الكتاب ومصنفه في قلبك جلالة إن شاء الله تعالى.

فإذا تقرّر ما قلته، ففي هذه الأحرف التي ذكرها من الإسناد أنواع مما ذكرته، فمن ذلك أنه قال أولاً: (حدثني أبو خيثمة)، ثم قال في الطريق الآخر: (حدثني عبيد الله بن معاذ)، ففرق بين (حدثني) و(حدث)، وهذا تنبيه على القاعدة المعروفة عند أهل الصناعة، وهي أنه يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ: (حدثني)، وفيما سمعه مع غيره من لفظ الشيخ: (حدثنا)، وفيما قرأه وحده عن الشيخ: (أخبرني)، وفيما قرئ بحضرته في جمعة على لشيخ: (أخبرنا)، وهذا اصطلاح معروف عندهم، وهو مستحب عندهم، ولو تركه وأبدل حرفاً من ذلك بأخر صح السماع، ولكن ترك الأولى، والله أعلم.

ومن ذلك أنه قال في الطريق الأول: (حدثني وكيع)، عن كهمس، عن عبد الله بن بريدة، عن يحيى بن عمار، ثم في الطريق الثاني أورد الرواية عن كهمس، عن ابن بريدة، عن يحيى، فقد يقال: هذا تطويل لا يليق بترتد مسند واختصاره، فكان ينبغي أن يعف بالطريق الأول على وكيع، ويجتمع معاذ ووكيع في الرواية عن كهمس عن ابن بريدة.

وهذا لا اعتراض فاسد، لا يصدر إلا من شديد لجهالة بهذا الفن، فإن مسلماً رحمه الله يسلك الاختصار، لكن بحيث لا يحصل خلل، ولا يفوت به مقصود، وهذا الموضع يحصل في الاختصار فيه حلل، ويفوت به مقصود، وذلك لأن وكيعاً قال: (عن كهمس)، ومعاذ قال: (عن كهمس).

عُلم بما قدمناه في باب سمعن^(١) أنَّ العلماء اختلفوا في الاحتجاج بالمعنعن، ولم يختلفوا في لمتصل؛ (حدث)، فأتى مسلم بالرويتين كما سمعنا، ليعرف المتفق عليه من المختلف فيه، وليكون راوياً باللفظ الذي سمعه، ولهذا يظنُّ في مسلم ستراف مع التنبيه عليه، إن شاء الله تعالى، وإن كان مثل هذا ظاهراً لمن له أدنى عتداء بهذا الفن، لا أني أنبه عليه لغيرهم، ولععضهم ممن قد يغفل، ولكلهم من جهة أخرى، وهو أنه يسقط عنهم النظر وتحرير عبارة عن مقصود.

وهو مقصود آخر، وهو أنَّ في رواية وكيع قال: (عن عبد الله بن بُريدة)، وفي رواية معاذ قال: (عن ابن بُريدة)، فلو أتى بأحد السلفين حصل خلل، فونه إن قال: ابن بُريدة، لم ندر ما سمعه، وهل هو عبد الله هذا، أو أخوه سليمان بن بُريدة، وإن قال: عبد الله بن بُريدة، كان كاذباً على معاذ، فونه ليس في روايته: (عبد الله)، والله أعلم.

وأما قوله في الرواية الأولى: (عن يحيى بن يَعْمَر). فلا يظهر لذكره أولاً فائدة، وعدة مسدود وغيره في مثل هذا ألا يذكروا يحيى بن يَعْمَر، لأنَّ الطريقين اجتماعاً في ابن بُريدة، ولفظهما عنه بصيغة واحدة، لا أني رأيت في بعض النسخ في الطريق الأولى: (عن يحيى) فحسب، ليس فيه: (بن يَعْمَر)، فون صحَّ هذا فهو مزيل للإتكان لذي ذكره، فونه يكون فيه فائدة كما قرَّره في (بن بُريدة)، والله أعلم.

ومن ذلك قوله: (وحدثنا عبيد الله بن معاذ، وهذا حديث)، فهذه عادة لمسلم رحمه الله قد أكثر منها، وقد استعملها غيره قليلاً، وهي مصرحة بما ذكرته من تحقيقه وورعه واحتياجه، ومقصوده أنَّ الرويين اتفقا في المعنى واختلف في بعض الألفاظ، وهذا لفظ فلان، والآخر بمعناه، والله أعلم.

وأما قوله: (ح) بعد: يحيى بن يَعْمَر في الرواية الأولى، فهي حاء التحويل من إسناد إلى إسناد، فيقول القارئ إذ انتهى إليها: (ح) قال. وحدثنا فلان) هذا هو المختار، وقد قُسمت في لفصول لسابقة بينهم والمخالف فيها^(٢)، والله أعلم.

فهذا ما حضرني في لحال من التنبيه على دقائق هذا الإسناد، وهو تنبيه على ما سواه، وأرجو أن

(١) نظر ص ٦٨ من هذا الجزء.

(٢) نظر ص ٨٩ من هذا الجزء.

يُنْقَضُ به لم عده، ولا ينبغي للنظر في هذا لشرح أن يسأم من شيء من ذلك يحده مبسوطاً واضحاً،
فإنني إنما أقصد بذلك - إن شاء الله الكريم - الإيضاح والتيسير والنصيحة لمعالجه، وعاقبه وإغائه عن
مراجعة غيره في بيانه، وهذا مقصود الشروح، فمن استنطال شيئاً من هذا وشبهه فهو بعيد من الإتيان،
مبني على الفلاح في هذا الشأن، فليعزّر نفسه لسوء حاله، وليرجع عما رنكه من قبيح فعله، ولا يسعى
لطلب التحقيق وتنقيح الإتيان والتدقيق أن يلتصق إلى كراهة أو سامة ذوي السلطة، وأصحاب
الغباوة والمهانة والعلالة، بل يفرح بما يجده من العلم مبسوطاً، وما يُصديه من القواعد والمشكلات
وضحاً مبسوطاً، ويحمد الله الكريم على تيسيره، ويدعو لجمعه اشاعي في تنقيحه وإيضاحه وتقديره.
ونقد الله الكريم لمعالي الأمور، وجتنب بفضل جميع أنواع الشرور، وجمع بينا وبين أحببت في در
المجور^(١)، والله أعلم.

وأما ضبط أسماء المذكورين في هذا الإسناد، فـ (خَيْثَمَة) بفتح المعجمة وإسكان اسمئانة نحت
وبعده مثلثة وأما (كَهْمَسٌ)، فبفتح لكاف وإسكان الهاء وفتح لميم وبالنسبة المهمة، وهو كَهْمَس
ابن الحسن، أبو الحسن التميمي البصري.

وأما (يَحْيَى بن يَمْرُ)، فبفتح لميم، ويقال بضمتها، وهو غير مصروف لوزن الفعل، كنية يحيى بن
يَمْرُ: أبو سليمان، ويقال: أبو سعيد، ويقال: أبو قبي، البصري ثم التروزي قاضيه، من بني عوف
ابن بكر بن أسد، قال لحاكم أبو عبد الله في «تاريخ سمرقند»: يحيى بن يَمْرُ فقيه أديب نحوي مبرز،
أخذ النحو عن أبي الأسود، فذهل حاجاج إلى خرسان، فقبه قتيبة بن مسلم وولاه قضاء خراسان.

وأما (مَعْدُ الجُهَنِيّ)، فقل أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني التميمي التروزي
في كتاب «الأنساب»: الجُهَنِيّ بضم الجيم نسبة إلى جُهينة قبيلة من قُضاعة، وسمه زيد بن ليث بن سؤد
بن أسلم بن الحاف بن قُضاعة، نزلت لكوفة، وبها مَحَلَّة تُنسب إليهم، وبقيتهم نزلت^(٢) سصرة،
قال: من نزل جُهينة فُسب إليهم: معبد بن خالد الجُهَنِيّ، كان يجلس لحسن البصري، وهو أول من

(١) في (ص) و(م) قبيح

(٢) معبد: هو السريفة وزناً ومعنى

(٣) في «الأنساب»: (٣/٣٩٩) وبعضهم نزل

تَكُنْ فِي الْبَصْرَةِ بِالْقَدَرِ، فَسَدَتْ أَهْلُ الْبَصْرَةِ بَعْدَهُ مَسْلَكَهُ لَمْ رَأَوْا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ بَنْتَحْلَهُ، قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ ابْنَ يُوْسُفَ صَبْرًا، وَقِيلَ: إِنَّهُ مَعْبُودٌ بِنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ السَّمْعَانِيِّ.

وَأَمَّا (الْبَصْرَةُ)، فَهُوَ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَضَمُّهَا، وَكَسْرُهَا، ثَلَاثُ لُغَاتٍ حَكَاهَا لِأَزْهَرِيِّ^(١)، وَاسْمُ الشَّهْرِ الْفَتْحُ، وَيُقَالُ لَهَا: الْبُصَيْرَةُ، بِالتَّصْغِيرِ، قَدْ صَحَّبَ «المطالع»: وَيُقَالُ لَهَا: تَذْمُرٌ، وَيُقَالُ لَهَا: الْمُؤْتَمِكَةُ، لِأَنَّهَا تَتَفَكَّتُ بِأَهْلِهَا^(٢) فِي أَوَّلِ سَهْرِ وَلَنْسَبَ إِلَيْهَا: بَصْرِيٌّ، يَفْتَحُ الْبَاءَ وَكَسْرُهَا، وَجِهَانُ شَهْرَانِ^(٣). قَالَ السَّمْعَانِيُّ: يُقَالُ: الْبَصْرَةُ قُبَّةُ الْإِسْلَامِ وَخِزَانَةُ الْعَرَبِ، مَنَاهَا عُتْبَةُ بْنُ غَزْوَانَ فِي خِلَافَةِ عَمْرِو بْنِ لِحَابِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَنَاهَا سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَسَكَنَهَا النَّاسُ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَلَمْ يُعْبَدْ الْعُتْبَةُ قَطُّ عِسى أَرْضُهَا. هَكَذَا كَانَ يَقُولُ لِي أَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ مَعْوِيَةَ الْوَاعِظُ بِالْبَصْرَةِ^(٤).

قَدْ اصْحَابَتْ: وَبُصْرَةُ دَاخِلَةٌ فِي أَرْضِ سَوَادِ الْعَرَقِ وَلَيْسَ لَهَا حُكْمُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ)، فَمَعْنَاهُ: أَوَّلُ مَنْ قَدْ بَنَى الْقَدْرَ، هَذَا دَعَا الْخُطَابِ^(٥) الصُّوَابِ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ، وَيُقَالُ: الْقَدْرُ وَالْقَدَرُ، يَفْتَحُ الدَّالَ وَسُكُونُهَا، لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَحَكَاهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ^(٦)، وَفَهُمَا غَيْرُهُ.

وَعَدِمَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ اثْبَاتُ الْقَدَرِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ تَدَارَكَ وَتَعَالَى قَدْرَ الْأَشْيَاءِ فِي سِقْدَمِ، وَغَيْرِهِ سَبْحَانَهُ أَنَّهُ مُسْتَقْعٌ فِي أَوْدَاتٍ مَعْلُومَةٍ عِنْدَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَعَنِ صِفَاتٍ مَحْصُوصَةٍ، فَهِيَ تَقَعُ عَلَى حَسَبِ مَا قَدَّرَهَا سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَأَنْكَرْتُ لِقَدْرِيَّةَ هَذَا، وَزَعَمْتُ أَنَّهُ سَبْحَانَهُ لَمْ يُقَدِّرْهَا، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا، وَأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ الْعِلْمِ، أَيُّ: إِنَّمَا يَعْلَمُهَا سَبْحَانَهُ بَعْدَ وَقُوعِهَا، وَكَذَّبُوا عَلَى اللَّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَجَلَّ عَنْ

(١) فِي التَّهْذِيبِ: (١٢٥/١٢).

(٢) أَيُّ: اتَّقَبَّتْ صِيغَتُهُمْ، وَلَمْ يَتَمَكَّنْ بِنَا: الْمَدِينَةُ فِي لَبْنَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنِ قَوْمِ لُؤْلُؤٍ.

(٣) «مَطَالِعُ الْأَنْوَارِ»: (٥٨٧/١).

(٤) الْأَسَابِيقُ: (٢٥٣/٢).

(٥) فِي (ج): وَخِلَافُهُ.

(٦) «تَرْغِيبٌ بِمَحْدُوثٍ»: (٢٥٤/٦).

أفوه لهم لبعده عن كبر. وسُميت هذه الفرقة قدرية، لأنكارهم لقدر، قال أصحاب المقلات من المتكلمين: وقد فرضت بقدرية القائلون بهذا قول الشَّيعِ الساطِل، ولم يبقَ أحدٌ من أهل القبلة عليه، وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات لقدر، ولكن تقول: لا خير من الله، والشر من غيره، تعالى الله عن قولهم.

وقد حكى أبو محمد بن قُتيبة في كتابه «الغريب الحديث»، وأبو المعالي إمام الحرمين في كتابه «الإرشاد في أصول الدين» أن بعض القدرية قال: ليس بقدرية، بل أنتم لقدرية، لا تعتقدكم إثبات القدر. قال بن قُتيبة والإمام: وهذا تمويه من هؤلاء الجهلة وبهتة وتَوَقُّع، فإنَّ أهل الحق يَفُوضون أمورهم إلى الله سبحانه، ويُضيفون القدر والأفعال إلى الله تعالى، وهؤلاء الجهلة يُضيفونه إلى أنفسهم، ويُدَّعي الشيء لنفسه ومُضيفه إليها أولى بأن يُنسب إليه ممن يعتقد له غيره وينفيه عن نفسه. قال الإمام: وقد قال رسول الله ﷺ: «الْقَدَرِيَّةُ مَجْهُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ»، شبههم بهم لتقسيمهم لخير وشر في حكم الإرادة كما قُسمت المجوس، فصرفت الخير إلى يَزْدَنْ، والشر إلى أهرمن، ولا خفاء باختصاص هذا الحديث بالقدرية^(١)، هذا كلام الإمام وابن قُتيبة.

وحديث: «الْقَدَرِيَّةُ مَجْهُوسٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ» رواه أبو حازم عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، أخرجه أبو داود في «سننه»، ولحاكم أبو عبد الله في «مستدرک على الصحيحين»^(٢)، وقال: صحيح على شرط الشيخين بن صحيح سماع أبي حازم من ابن عمر.

قال الحنصلي: ثم جعلهم ﷺ مجوساً، لمضادة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالاصيين، لنور والظلمة، يزعمون أن الخير من بعض النور، والشر من فعل الظلمة، فصاروا تنويّة، وكذلك قدرية يُضيفون الخير إلى الله عز وجل، والشر إلى غيره، والله سبحانه وتعالى خالق الخير والشر جميعاً، لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته، فهما مصافان إليه سبحانه وتعالى حق وإيجاداً، وإلى القائلين لهما من عباده فعلاً واكتساباً، والله أعلم^(٣).

(١) «الغريب الحديث» (١/ ٢٥٥). والإرشاد في أصول الدين، ص ٢٥٦. وقد طبع هذا الكتاب في مكتبة الحادي دهم.
والإرشاد إلى قواعد الأصول، لا اعتداه.

(٢) أبو داود: ٤٦٩١، وحاكم: ٢٨٦. وهو في «مستدرک أحسن»: ٥٥٨٤ من غير طريق أبي حازم.

(٣) «الاصيين» (٧٧/ ٤).

فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدْرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَكُتِبَتْهُ أُنَا وَصَاحِبِي، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ،

قد الخطابي: وقد يحسب كثير من الناس أنَّ معنى القصء والقدر إيجابُ الله تعالى لعبده وقهره على ما قدره وقضاه، وليس الأمر كما يتوهمونه، وإنما معناه: الإيجابُ عن تقدُّمِ عدمِ الله سبحانه وتعالى بما يكون من أكساب العباد، وصدورهم عن تقدير منه وتخليقٍ له، خيرها وشرها. قال: وبقدر سم لما صدر مُقدَّراً عن فعل القادر، يقل: قدرْتُ الشيءَ وقدرته بالتخفيف والتثقيب، بمعنى واحد، والقصء في هذه معناه: الخلق، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاهُمْ سَبْعَ سَوَاقٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، أي: خلقهن^(١).

قلت: وقد تظاهرت الأدلة لقطعيات من الكتب والسُّنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وقد أكثر لعلماء من التصنيف فيه، ومن أحسن المصنفات فيه وأكثرها فوائد كتابُ الحافظ الفقيه أبي بكر البيهقي^(٢)، وقد قرَّر أئمتنا من المتكلمين ذلك أحسن تقرير بدلائلهم القطعية السَّمعية والعقنية، والله أعلم.

قوله (فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) هو بضم أو او وكسر الفاء لمشددة، قال صاحب «التحريض»: معناه: جُعِلَ وَفَّقًا لَكَ، وهو من الموافقة التي هي كالاتِّحام، يقل: أَتَدْرِي يُفِيقُ لِهَذَا وَيُيَاقِدُ، أي: حينَ أَهْلٍ، لا قبله ولا بعده، وهي لفظة تدلُّ على صدق الاجتماع والاتِّحام، وفي «مسند أبي يعنى لمؤيد صلي»: (فوافق لنا)^(٣) بزيادة ألف، والموافقة: المصادقة.

قوله: (فَاكْتَفَيْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي) يعني: صرنا في ناحيته^(٤)، ثم فسره فقال: (أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ)، وكنتَ لطائر جناحه، وفي هذا تنبيه على أدب الجماعة في مشيهم مع ضلعهم، وهو أنهم يكتفون به ويحفظون به.

(١) «إعالم المسن»، (٤/ ٨١ - ٨٢).

(٢) وسماه «القصء والقدر»، وقد طبعته مكتبة عبيد بن جحر، وأحمد شحاتيق محمد بن عبد الله بن عامر.

(٣) لم ألق على هذه برواية فيه، وأخرجها ابن مائة عي «إيمان»: A.

(٤) أي: (خ): ناحيته.

فَطَنَنْتُ أَنْ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ. فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَكَ نَاسٌ
يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَفَقَّرُونَ الْعِلْمَ. وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ وَأَمَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَشْرَ
أَنْفَ،

قوله: (فَطَنَنْتُ أَنْ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ) معناه: يسكت ويقوضه أي لإداعي وجرائي ونسطة
لسنني. فقد جاء عنه في رواية: لَأَنِّي كُنْتُ أَهْطُ لِسَانًا^(١).

قوله: (ظَهَرَ قَبْلَكَ نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَفَقَّرُونَ الْعِلْمَ) هو بتقديم القاف على باء، ومعناه: يطلبوه
ويتتبعونه، هذا هو المشهور، وقيل: معناه: يجتمعونه، ورواه بعض شيوخ المغاربة من طريق بن
مهاان: (يَتَفَقَّرُونَ) بتقديم لاء^(٢)، وهو صحيح أيضاً، معناه: يسحثون عن غامضه، ويستخرجون
خفيه. وروي في غير مسند: (يَتَفَقَّحُونَ) بتقديم القاف وحذف لاء^(٣)، وهو صحيح أيضاً، ومعناه
أيضاً: يتتبعون.

قاف القاضي عياض: ورأيت بعضهم قال: (يَتَفَقَّرُونَ) بالعين، ومشره بأنهم يصلبون فقره، أي:
غامضه وحفيه، ومنه: تَفَقَّرَ في كلامه: د جاء بالغريب منه^(٤)، وفي رواية أبي يعلى لمؤصلي:
(يَتَفَقَّهُونَ) بزيادة لاء^(٥)، وهو ظاهر.

قوله: (وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ) هذا الكلام من كلام بعض الرؤاة الذين دون يحيى بن يَحْمَرٍ، وبظاهر أنه
من ابن بُرَيْدَةَ الرَّائِي عن يحيى بن يَحْمَرٍ، يعني: وذكر ابن يَحْمَرٍ من حال هؤلاء، ووصفهم بالقضية
والعلم^(٦) والاجتهاد في تحصيله ولاعتناء به.

قوله: (يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنْفَ) هو بضم الهمزة و لثون، أي: مستأنف لم يسبق به قدر
ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه كما قدأنا حكايته عن مذهبهم لباطل، وهذا لقول قوب
غلاتهم، وليس قول جميع القدرية، وكذب قتله وحسن واقتري، عافانا الله وسائر المسلمين.

(١) أخرجه، بن مسدد في «الأيام» ١١٠، وثلاثيني في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ١١٣٧. وسيفي في
«الفضة ونفسه» ١٨٦.

(٢) أخرجه عنه رواية أبو دود ٤٦٩٥ (نسخة محبب الدين عبد الحميد).

(٣) لم ألق على هذه الرواية.

(٤) «إكمال المعجم» ١٩٨/١.

(٥) دم ألق على هذه الرواية.

(٦) في (حي) ولاهية في المعجم.

قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أَوْلِيكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَاءٌ مِنِّي، وَالَّذِي يَخْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُخْدُ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ، مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّقَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنْ أَحَدٍ،

قوله: (قال - يعني ابن عمر -: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم، وأنهم برأء مني، والذي يخلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحدهم مثل أُخْدُ ذَهَبًا فأنفقَه، ما قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ) هذا الذي قاله ابن عمر رضي الله عنه ظاهرٌ في تكفيره القدرية، قال القاضي عياض رحمه الله: هذا في القدرية الأولى الذين نفَوْ تقدُّمَ علم الله تعالى بالكائنات، قال: والقاتل بهذا كافراً بلا خلاف، وهؤلاء الذين يُنكرون القدر هم الفلاسفة في الحقيقة^(١).

قال غيره. ويجوز أنه لم يُرد بهذا الكلام لتكفير المُهرِّج من الملة، فيكون من قبيل كفور النعم، إلا أن قوله: (ما قَبِلَ اللهُ مِنْهُ) ظاهرٌ في التكفير، فوُجِبَ الإعمال إنما يكون بالكفر، إلا أنه يجوز أن يُقال في المسلم: لا يُقبل عمله لمعصيته وإن كان صحيحاً، كما أن الصلاة في الدار لمعصية صحيحة غير مُحَوَّجة إلى القضاء عند حماهير العلماء، بل يجمع السُّنَنُ، وهي غير مقبولة، ولا ثواب فيها على المختار عند أصحابنا، والله أعلم.

قوله: (فأنفقَه) يعني في سبيل الله تعالى، أي: في طاعته كما جاء في رواية أخرى، قال نَقَطُونِيَّةُ^(٢): سُمِّيَ الذَّهَبُ ذَهَباً لِأَنَّهُ يَذْهَبُ وَلَا يَبْقَى.

قوله: (لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّقَرِ) صبطناه بـ «لِ» لِمُثَنَّاةٍ مِنْ تَحْتِ الْمَضْمُونَةِ، وَكَذَلِكَ صَبَطْنَاهُ فِي «لِجَمْعِ بَيْنِ الصَّبْطِ وَالصَّبْطِ»^(٣) وَغَيْرِهِ، وَصَبَطَ سَحَافُذُ أَبُو حَرِزٍ الْقَبْدُوسِيُّ^(٤) هَذَا: (تَرَى) بِالْمَوْنِ اسْمُ مَفْتُوحَةٍ، وَكَذَا هُوَ فِي «مَسَدِ أَبِي يَعْلَى الْمُؤَصِّلِ»^(٥)، وَكُلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(١) «كميات معلية»: (٢٠٢، ١)

(٢) نَقَطُونِيَّةٌ هُوَ أَبُو هَيْمٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَرَفَةَ بْنُ سَيْمَانَ مَعْلُوكِي لَأُرْدِي بَوَسْطِي، صَبَطَ «عَرَفَةُ الْقُرُونِ» وَاسْتَشْعَ فِي لَحْدِهِ وَغَيْرِهِمَا مِائَةَ سَنَةٍ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، لِمَعْبُودِيَّةٍ، (١) (٢٢٨)

(٣) لِمَعْبُودِيَّةٍ بِرَقْمِ: ٨٢.

(٤) فِي (ح) لِمَعْبُودِيَّةٍ، وَفِي (ص) وَ(هـ)، مَعْدُودِيَّةٍ، وَكُلَاهُمَا حَطٌّ، وَأَبُو حَرِزٍ مُعْبُودِيَّةٌ - سَبْطَةُ ابْنِ جَدِّ أُمِّهِ عَبْدُودِيَّةٌ سَمَّاهُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي هَيْمٍ بْنِ عَبْدِودِيَّةٍ، وَفِي تَقْدِيمِ تَرْجُمَتِهِ ص ٣٥ مِنْ جَدِّهِ حَجَرٍ.

(٥) أَبُو يَعْلَى ٢٤٢ مَحْصُورٌ مُقْتَصَبٌ عَلَى ذِكْرِ الْإِيمَانِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَوَّلُ لِحْدِيَّةٍ وَلَا لِمَنْطَلِ الْمَذْكُورِ.

حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَقَالَ:
يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ
اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ
الْإِيمَانِ، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ
خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ،
فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ».....

قوله: (ووضع كفيه على فخذه) معناه: أن الرجل الداخل وضع كفيه على فخذي نفسه، وجلس
على هيئة المعتزم، والله أعلم^(١).

قوله ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. وَالْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ» إلى
آخره، هذا قد تقدم بيانه ويطرحه بما يُغني عن إعادته^(٢).

قوله: (فمحنا له يسأله ويصدق) سبب تعجبهم أن هذا خلاف عادة السائل الجاهل، إنما هذا كلام
خبير بالمسؤول عنه، ولم يكن في ذلك الوقت من يعلم هذا غير نبي ﷺ.

قوله ﷺ: «الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ» هذا من جوامع الكلم التي
أوتيها ﷺ، لأننا لو قدرنا أن أحدا قام في عبادة وهو يُعَين ربه سبحانه وتعالى، لم يترك شيئا مما يُقدَّر
عليه، من المحسوس والخشوع وحسن السمت، واجتماعه بظاهره وبطنه على الاعتناء بتتبعها على
أحسن وجوهها، إلا أتى به، فقال ﷺ: اعبد الله تعالى في جميع أحوال كعبادتك في حال العيان

(١) قال من حوّل في «الفتح»: (١١٦) في رواية بسند صحيح ثم وضع يده على ركبتي حيي ﷺ - وكذا في حديث
ابن عباس وأبي حمزة الأشعري ثم وضع يده على ركبتي النبي ﷺ، فأدلت هذه رواية أن التضمين في قوله، على محذيه
بعده عن النبي ﷺ، وبه حرم لبعوي ورواد غير سمي لهذه الرواية، ورجحه طيبي بهذا لأنه سبق الكلام خلافا لما جزم
به سنوي ورواه لتوربشتي، لأنه حمده على أنه حسن كهيئة المعتزم بين يدي من يتعلم منه، وهذا من كان طاهرا من
السيئ، لكن وضعه يده على محذ سبي ﷺ صنيع فيه الإصغاء إليه، وهذه إشارة لما يسعى المسؤول من التواضع والتضع
هنا يبصر من جملة السائل، ويظهر أنه أن يفتك المبالغة في تعمية أمره يُقَوِّضُ لظن بأنه من جهة الأعراب، وبهذا
تحظى الناس حتى انتهى إلى حيي ﷺ، ولهذا سقرت الصحابة بسببه، ولأنه ليس من أهل السجدة، وجاءه ما ليس عليه
أثر حفر

(٢) انظر من ٢١٩ وما بعده من هذا الجزء.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ، قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ». قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا،»

فإنَّ التَّمتيمَ المذكورَ في حال العيان إنما كان لعلم العبد بظلال الله سبحانه وتعالى عليه، فلا يُفِيدُ العبد على تقصير في هذا العبد، للاطلاع عليه، وهذا المعنى موجودٌ مع عده رؤية العبد، فينبغي أن يُعْمَلَ بمقتضاه، فمقصودُ الكلام الحديث على الإخلاص في العبدية، ومراقبةً لعبد ربه تبارك وتعالى في تمام الخشوع والخضوع وغير ذلك، وقد ندب أهل الحقائق إلى مجالسة الصالحين ليكون ذلك مانعاً من تبسُّه بشيء من لنقائس، احتراماً لهم واستحياءً منهم، فكيف بمن لا يزال الله تعالى مطلعاً عليه في سرِّه وعلايته؟

قال القاضي عياض رحمه الله: وهذا الحديث قد اشتمل على شرح جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة، من عقود الإيمان، وأعمال الجوارح، وإخلاص السرائر، والتحفظ من آفات الأعمال، حتى إنَّ عموم الشريعة كُتِبَ راجعةً إليه ومتشعبة منه. قال: وعلى هذا الحديث وأقسامه الثلاثة ألف كتبتُ لذي سميته بـ «لمقاصد الحسن فيم يلزم للإنسان»، إذ لا يشدُّ شيء من الوجبات والسُّنن والرغائب والمحظورات والمكروهات من أقسامه الثلاثة، والله أعلم^(١).

قوله ﷺ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ» فيه أنه ينبغي للعالم ولمفتي وغيرهما إذا سئل عما لا يعلم أن يقول: لا أعلم، وأن ذلك لا يَنْقُصُهُ، بل يُسْتَدَلُّ به على ورعه وتقواه ووفور علمه، وقد بسطت هذا بدلائله وشواهده وما يتعلَّق به في مقدمة «شرح المذهب»^(٢) المشتملة على أنواع من الخير، لا بدَّ لطالب العلم من معرفة مثنها، ودائمة النظر فيه، والله أعلم.

قوله: «فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا» هو بفتح الهمزة، ولأمانة والأمار، بـإثبات لهاء وحذفها، هي العلامة.

قوله ﷺ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا»، وفي الرواية الأخرى: «ربها» على التذكير، وفي الأخرى: «بعلها» وقال: يعني السَّرائِرَ. ومعنى «ربها» و«ربتها»: سيدها ومالكها، وسيدتها ومالكها، قال لأكثرهم من

(١) لا كتب المعجم ١٠٤ (١/ ٢٠٤ ٢٠٥)

(٢) مطر (١/ ٣٤)

لعمداء: هو بخلاف عن كثرة لسراوي وأولادهم^(١)، فإن ولدها من سيدها بمنزلة سيدها، لأن ما من إنسان صائر إلى ولده، وقد يتصرف فيه في الحال تصرف المالكين، إما بتصريح أبيه له بالإد، وما بما تعلمه بقريفة الحال، أو بحرف الاستعمال.

وقيل: معناه أن الإمام يلدن سمرك، فتكون أمه من جملة رعيته، وهو سيدها وسيدها غيرها من رعيته، وهذا قول إبراهيم الحارثي^(٢).

وقيل: معناه أنه نفد أحوال الناس فيكثر بيع أمهات الأولاد في آخر لزوم، فيكثر ترددها في أيدي المشتريين حتى يشتريها بنه ولا يدري، ويحتول على هذا القول ألا يختص هذا بأمهات الأولاد، فإنه متصور في غيرهن، فإن الأمة تلد ولدا حرا من غير سيدها بشبهة، أو ولدا رقيقا بكناح أو بزنى، ثم تباع الأمة في العورتين بيعا صحيحا، وتدور في الأيدي حتى يشتريها ولدها، وهذا أكثر وأعم من تقديره في أمهات الأولاد وقيل في معناه غير ما ذكرنا، ولكنها أقوال ضعيفة جدا، أو فاسدة فتركتها.

وأما «عليها»، فالصحيح في معناه أن المعلن هو لمالك وليدها، فيكون بمعنى «ربها» على ما ذكرناه. قال أهل اللغة: «تعلن لشيء ربه ومالكه». وقال ابن عباس والمفسرون في قول الله تعالى: «الذَّكَوْنَ بَعْلًا» المصداق ١٧٥ أي: رب^(٣). وقيل: المراد بالبيع في حديث الزوج، ومعناه نحو ما تقدم أنه يكثر بيع السراوي حتى يتزوج الإنسان أمه وهو لا يدري، وهذا أيضا معنى صحيح، إلا أن لأور أشهر، لأنه إذا أمكن حمل لزوجتين في القضية الواحدة على معنى واحد، كان أولى، والله أعلم.

وعلم أن هذا الحديث ليس فيه دليل على إباحة بيع أمهات الأولاد، ولا منع بيعهن، وقد استدلل

(١) قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/١٢٢) معناه حتى قول مصنفه هذا: قال النووي وغيره: به قول الأكثرين، قلت: لكن في كونه لعمدة نظر، لأن ستيلاء «أم» كان موجودا حين ستيلاء «عليه» فلا بد لشرك وسبي وإبراهيم واتخذهم سراوي وقع أكثره في صدر الإسلام، وسبق لكلاء يقتضي الإشارة إلى وقوع ما لم يقع منه سبق عرب قيام السادة.

(٢) إبراهيم الحارثي هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم البغدادي الحارثي - صنف «غريب الحديث» وكتبها كثيرة. مات رحمه الله سنة خمس وخمسين ومئتين - أسير أعلام «النبلاء» (١٣/١٣٥٦).

(٣) أخرجه الطبري: (١٩/١٦٢).

وَأَنْ تَرَى الْحُفَّةَ الْعُرَاءَةَ، الْعَالَّةَ، رِعَاءَ الشَّاةِ، يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُئْيَانِ، قَالَ: ثُمَّ انْطَمَقَ، فَلَبِثَ^(٥) مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا عُمَرُ، أَتَذَرِي مِنَ السَّائِلِ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْنَمُ، قَالَ:

إِمَامَانِ مِنْ كِبَرِ الْعُلَمَاءِ بِهِ عَلَى ذَلِكَ، فَاسْتَدَلَّ أَحَدُهُمَا عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَالْآخَرُ عَلَى لَمْعٍ، وَذَلِكَ عَجَبٌ مِنْهُمَا، وَقَدْ أُنْكَرَ عَلَيْهِمَا، فَهِنَّ لَيْسَ كُلُّ مَا أَخْبَرَ ﷺ بِكَوْنِهِ مِنْ عِلَامَاتِ لِسْعَةٍ يَكُونُ مُحَرَّمًا أَوْ مَذْمُومًا، فَإِنْ تَطَاوَلَ الرِّعَاءُ فِي الْبُئْيَانِ، وَفُشِّقَ الْمَالُ، وَكَوْنُ خَمْسِينَ مَرَّةً لَهْرًا قِيمٌ وَاحِدٌ، لَيْسَ بِحَرَامٍ بَلَا شَكٍّ، وَتَمَّ هَذِهِ عِلَامَاتُ، وَالْعِلَامَةُ لَا يَشْتَرُطُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ تَكُونُ بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالْمَحْبُوحِ وَالْمَحْرُومِ، وَلَوْ جَبَّ وَغَيْرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «وَأَنْ تَرَى الْحُفَّةَ الْعُرَاءَةَ رِعَاءَ الشَّاةِ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُئْيَانِ» أَمِ «الْعَالَّةُ» فَهِيَ الْفُقَرَاءُ، وَالْعَائِلُ الْفَقِيرُ، وَالْحَيْئَةُ الْفَقْرُ، وَعَالٌ لِرَجُلٍ يُعِيلُ عَيْلَتَهُ، أَيُ: افْتَقَرَ، وَ(لِرُءَاهُ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَبِلَمْدٍ، وَيَقَالُ فِيهِمْ: رِعَاءُ، بِضَمِّ الرَّاءِ وَزِيَادَةِ الْهَاءِ بِلَا مَدٍّ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ أَهْلَ الْبَدْيَةِ وَأَشْبَهُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَلِفَاقَةِ نُبَسْطٍ لَهُمُ الدُّنْيَا حَتَّى يَتَبَهَّرُوا^(٦) فِي الْبُئْيَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَلَبِثَ مَلِيًّا) هَكَذَا ضَبَعْتُهُ: (لَبِثَ)، آخِرُهُ ثَمَّةٌ مَثْلُثَةٌ مِنْ غَيْرِ ثَمَّةٍ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ الْمُحَقَّقَةِ. (لَبِثَ) زِيَادَةُ ثَمَّةٍ الْمُتَكَلِّمُ، وَكَلَامُهُمْ صَحِيحٌ. وَأَمِ (مَلِيًّا) بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، فَمَعْنَاهُ: وَقْتُ طَوِيلًا، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ ثَلَاثِ^(٧)، وَفِي «شرح السنة» لِمَبْغُوثٍ: بَعْدَ ثَلَاثِهِ^(٨)، وَظَاهِرُهُ هَلْ أَنَّهُ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيْلٍ، وَفِي ظَاهِرِهِ هَلْ مَخَالَفَةٌ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعْدَ هَذَا: ثُمَّ أَذْبَرَ لِرَجُلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُدُّوا عَلَيَّ الرَّجُلَ»، فَأَخَذُوهُ لِيَرُدُّوهُ، فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا جَبْرِيلُ»، فَيَحْتَمِلُ لِمَجْمَعِ بَيْنَهُمَا أَنَّ عُمَرَ لَمْ يَحْضُرْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ فِي الْحَالِ، بَلْ كَانَ قَدْ قَامَ مِنَ الْمَجْسَرِ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْحَاضِرِينَ فِي الْحَالِ، وَأَخْبَرَ عُمَرَ بَعْدَ ثَلَاثِ، إِذْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا، وَقَدْ اخْتَارَ الْبَاقِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) فِي سَمْعَتِهِ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: فَلَبِثْتُهُ.

(٦) فِي (ص) وَ(هـ) يَتَبَهَّرُونَ.

(٧) أَبُو دَاوُدَ: ٤٦٩٥، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٢٧٩٤. وَهُوَ فِي «سُندِ أَحْمَدَ»: ٢٦٧.

(٨) الشَّرْحُ السَّنَةُ ٢.

«قَالَ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ» [احمد ١٩٩، مسند ٣٦٧].

[٢٩٤] - (***). حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَطْرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ: لَمَّا تَكَلَّمَ نَبِيُّكُمْ تَكَلَّمَ بِهِ فِي شَأْنِ الْقَدَرِ، أَنْكَرْنَا ذَلِكَ، قَالَ: فَحَجَّجْتُ أَنْ وَحْيُهُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَحْمَرِيِّ حِجَّةً، وَسَأَلُوا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ كُثَيْبٍ وَسَنَادِهِ، وَفِيهِ بَعْضُ زِيَادَةٍ وَنُقْصَانٍ أَخْرَفَ. ص ٩٣.

قوله **﴿جبريل﴾** «أتاكم يعلمكم دينكم» فيه أن الإيدين والإيمان والإسلام وإحسان تسمى كلها ديناً وعم أن هذا الحديث يجمع أنواعاً من العلوم والمعارف والآداب والأطائف، بل هو أصل الإسلام كما حكيناه عن انقاضي عياض، وقد تقدّم في ضمن الكلام فيه جمل من فوائده ومما لم نذكره من فوائده

أنّ فيه أنه ينبغي لمن حضر مجلس لعالم، إذا علم بأهل المجلس حاجة إلى مسألة لا يسألون عنه، أن يسأل هو عنه، لحصول الجواب للجميع. وفيه أنه ينبغي للعالم أن يرفق بالسائل ويؤدبه منه، ويتمكن من سؤاله غير هائب ولا منقبض، وأنه ينبغي للسائل أن يرفق في سؤاله، والله أعلم.

قوله: (حدثني محمد بن عبد العزيز وأبو كامل الجحدري وأحمد بن عبيدة) أم (العزري) فبضم لغين المسجومة وفتح الموحدة، وقد تقدّم بيانه وأضحا في أول مقدمة لكتاب^(١). و(الجحدري) اسمه تفضيل بن حسين، وهو مفتاح الجيم وبعدها حاء ساكنة، وتقدّم أيضاً بيانه في المقدمة^(٢). و(عبيدة) بإسكان الياء، وقد تقدّم في الفصول بين عبيدة وعبيدة^(٣).

وفي هذا الإسناد: (مطر الورّاق) وهو مطر بن طهمان، أبو رجاء الحواري، سكن لبصرة، كان يكتب لمصاحف فقيلاً له: الورّاق.

قوله: (فحججنا حجّة) هي بكسر الحاء وفتحها، لغتان. فكسر هو لمسموع من العرب، والفتح هو القياس، كالتضرية وشبهها، كذا قاله أهل اللغة.

(١) وقع في ثمن فوائده جبريل

(٢) نظر ص ١٢٢ من هذا الجزء.

(٣) نظر ص ١٦٦ من هذا الجزء.

(٤) نظر ص ٨٨ من هذا الجزء.

[٩٥] ٣- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا: لَقِينَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَذَكَرْنَا الْقَدْرَ وَمَا يَقُولُونَ فِيهِ، فَأَقْتَصَرَ الْحَدِيثَ كُنْحُو حَدِيثِهِمْ عَنْ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِيهِ شَيْءٌ مِنْ رِبَاذَةٍ، وَقَدْ نَقَصَ مِنْهُ شَيْئًا. [أحمد ١٨٤].

[٩٦] ٤- (١٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاهِرِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا لُؤْلُؤُ بْنُ أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْحُو حَدِيثَهُمْ. [نظر ٩٣].

[٩٧] ٥- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ، فَأَنَّهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،

قوله: (عثمان بن غياث) هو بالغين لمعجمة، و(حجاج بن الشاهر) هو حجاج بن يوسف بن حجاج الثقفي، أبو محمد البغددي، وقد تقدّم في أوائل الكتاب^(١) بيانه واتفاقه مع الحجاج بن يوسف الوالي الظالم المعروف وافتراقه. وفي الإسناد (يونس) وقد تقدّم فيه ست لغات: ضمّ اللون وكسرها وفتحها مع الهمزة فيهن وتركه^(٢).

وفي الإسناد الآخر: (أبو بكر بن أبي شيبَةَ)، و(إسماعيل بن عُثَيْمٍ) وهو إسماعيل بن إبراهيم في الطريق الأخرى. وقد تقدّم بيانه^(٣) وبيان حال أبي بكر بن أبي شيبَةَ، وحاب أخيه عثمان، وأبيهما محمد، وجدّهم أبي شيبَةَ إبراهيم، وأخيهم القاسم، وأن اسم أبي بكر عبد الله^(٤)، والله أعلم وفي هذا الإسناد: (أبو حَيَّانَ، عن أبي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ بن عبد الله البجلي) فـ (أبو حَيَّانَ) بالمشددة، واسمه يحيى بن سعيد بن حَيَّانَ لثيمِي، تيم لرباب، لكوفي. وأم (أبو زُرْعَةَ)، واسمه هريم، وقيل: عمرو بن عمرو، وقيل: عبيد الله، وقيل: عبد الرحمن.

قوله: (كان رسول الله ﷺ يَوْمًا بَارِزًا) أي. ضاهراً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً﴾

(١) انظر ص ١٥٨ من هذا الجزء

(٢) انظر ص ١٣٩ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ١٢٢ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ١١٨ من هذا الجزء

مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَلِقَائِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ الْآخِرِ». قَالَ.
يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ

[٤٧]، ﴿وَسِرُّهُ لَدَىٰ خَيْبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٧١]، ﴿وَرَبُّهُ الْكَرِيمُ﴾ [شعراء: ١٩١]، ﴿وَلَمَّا سِرُّوا لِمَا لَوْنَتْ﴾
[سورة: ٢٥٠].

قوله ﷺ «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَلِقَائِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ الْآخِرِ» هو بكسر الخاء، وحُثِفَ في المراد بالجميع بين الإيمان ببقاء الله تعالى والبعث، فقيل: اللِّقَاءُ يحصل بالانتقال إلى دار الجزاء، والبعث بعده عند قيام الساعة، وقيل: اللِّقَاءُ ما يكون بعد بعث عبد الحساب، ثم ليس المراد باللِّقَاءُ رؤية الله تعالى، فإنَّ أحداً لا يقمع لنفسه برؤية الله تعالى، لأنَّ الرؤية مختصة بالمؤمنين، ولا يدري الإنسان بماذا يُختم له. وأم وصف بعث بالآخر، فقيل: هو مبالغة في البيان والإيضاح، وذلك لشدة لاهتمام به، وقيل: سببه أنَّ خروج الإنسان إلى الدُّنْيَا بعث من لأرحم، وخروجه من القبر للحشر بعث من الأرض، عقيد البعث بالآخر ليتميز، والله أعلم.

قوله ﷺ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ لَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ» إلى آخره أم العبادة فهي لُطْعَةٌ مع خصوص، فيحتمل أن يكون المراد بالعبادة هنا معرفة الله تعالى وإقرار بوحديته، فعلى هذا يكون عطف الصَّلَاةِ والصُّومِ والزَّكَاةِ عليها لإدخالها في الإسلام، فهذا لم تكن دخلت في العبادة، وعلى هذا نسب اقتصر على هذه الثلاث لكونها من أركان الإسلام وأظهر شعوره، والتي ملحق بها، ويحصل أن يكون مراد بالعبادة اللطعة مطلقاً، فيدخل جميع وطائف الإسلام فيها، فعلى هذا يكون عطف الصَّلَاةِ وغيرها من باب ذكر الخاص بعد العام تنبيهاً على شرفه ومزيتته، كقوله تعالى: ﴿وَرَبُّ أَحَدٍ مِنَ الْيَتِيمِ يَنْفَقُهُمْ وَيُنْفِقُكَ وَيُنْفِقُكَ﴾ [الأحزاب: ٧] ونظائره^(١).

وأم قوله ﷺ: «لَا تُشْرِكَ بِهِ» فوعد ذكره بعد العبادة، لأنَّ لكفار كانوا يعبدونه سبحانه وتعالى في المشورة، ويعبدون^(٢) معه أوثان يرفعون أدها شركاً، فعلى هذا، والله أعلم

(١) قال ابن حجر في فتح الباري ١/ ١١٩، أم لا حسم لأول معبد لأن سعة من معتقدات الأبيد، وأم للإسلام فهو أعاد قولية وبسطة، وقد عر في حديث عمر بن الخطاب أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فعلى معنى أن المراد بالعبادة في حديث باب النطق بالشهادتين، وبهذا تبين دفع الاحتجاج الثاني. ولما هو الذي في العبادة خارج أن يوصف به، بقوله: «لَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئاً» ولم يوصف به في رواية هو لا يستحق بها، قلت

(٢) في (ج) لله يعبدون

الْمَكْتُوبَةِ، وَتُؤَدِّي الرِّكَاءَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَلَكِنْ سَأَحْذِثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَّةُ

قوله ﷺ: «وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي لِرِكَاءَ الْمَفْرُوضَةِ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ» أما تقييد الصلاة بالمكْتُوبَةِ، فلقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [سورة النبا: ١١٣]، وقد جاء في أحاديث وصفها بالمكْتُوبَةِ، كقوله ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ»^(١)، وأفضل لصلَاةٍ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ^(٢)، و«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ»^(٣).

وأما تقييد الرِّكَاءِ بِالْمَفْرُوضَةِ، وهي لمَقْدَرَةٍ، فقليل: احتراز من لِرِكَاءِ الْمَعْجُزَةِ قَبْلَ نَحْوِهَا، فَإِنَّهُ رِكَاءٌ وَلَيْسَتْ مَفْرُوضَةً^(٤)، وقيل: إِنَّمَا فُرِّقَ بَيْنَ صَلَاةٍ وَلِرِكَاءٍ فِي التَّقْيِيدِ، لِكُرْهَةِ تَكْرِيرِ النِّفَظِ الْوَاحِدِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَقْيِيدُ لِرِكَاءٍ بِالْمَفْرُوضَةِ، لِاحْتِرَازٍ عَنْ صَدَقَةِ لِنُطُوعٍ، فَإِنَّهُ زَكَاةٌ لُغَوِيَّةٌ.

وأما معنى قِيَمَةِ صَلَاةٍ، فَقِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِدْمَتُهَا وَلِمَحَافَظَةُ عِيَالِهَا. وَالثَّانِي: إِتِمَامُهَا عَلَى وَجْهِهِ. قَالَ أَبُو عَدِيٍّ الْفَارِسِيُّ: وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ. قُلْتُ: وَقَدْ ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اعْتَدِلُوا فِي الصُّلُوفِ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفِّ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ»^(٥)، مَعْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: مَنْ إِقَامَتِهَا لِمَأْمُورٍ بِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وَهَذَا يُرْجَعُ الْقَوْلُ لِلثَّانِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما قَوْلُهُ ﷺ «وَتَصُومَ رَمَضَانَ»، فَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَذْهَبِ الْعِجَاهِيرِ - وَهُوَ الْمَخْتَارُ لِنُصُوبٍ - أَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي قَوْلِ: رَمَضَانَ، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالشَّهْرِ، خِلَافاً لِمَنْ كَرِهَهُ، وَسَتَانِي الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِ الصُّمِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُوَضَّحَةً بِدَلَالَتِهَا وَشَوَاهِدِهَا^(٦)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «سَأَحْذِثُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا» هِيَ بَفَتْحِ لِهَمْزَةٍ، وَحَدَّثَ شَرْطُهُ، بِفَتْحِ الشَّيْنِ وَالرَّاءِ،

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، ٦٦٤٤، وَأَحْمَدُ: ٩٨٧٣ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٢٧٥٥، وَأَحْمَدُ: ٨٥٣٤ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ١٤٢١، وَالتِّرْمِذِيُّ: ٤٦١، وَابْنُ مَاجَةَ: ١٤١١، وَأَحْمَدُ: ٢٢٦٩٣ مِنْ حَدِيثِ عِدَّةٍ مِنْ نَسَبَتِ ﷺ،

وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٤) فِي (ج) 'وَلَيْسَ مَفْرُوضَةً' وَفِي (هـ): 'وَلَيْسَتْ مَفْرُوضَةً'.

(٥) أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ: ٧٧٣، وَجَمَعَهُ: ٩٧٥، وَأَحْمَدُ: ١٤٨١٣ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) نَظَرُ (٨٤/٨ - ٨٥).

رَبِّهَا فَذَٰكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا كَانَتْ الْمُرَاةُ الْحَقَاءُ رُؤُوسَ النَّاسِ فَذَٰكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا تَطَاوَلَ رِجَالُ الْبَهْمِ فِي الْبُتْيَانِ فَذَٰكَ مِنْ أَشْرَاطِهَا، فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ تَلَا ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُرْسِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الفجر: ٣١]، قَالَ: ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَدُّوا عَلَيَّ الرَّجُلُ»، فَأَتَدُّوا لِيَرُدُّوهُ فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَٰذَا جَبْرِيلُ جَاءَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ دِينَهُمْ». [حجرات: ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠].

[٩٨] ٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو حَيَّانَ

وَالْأَشْرَاطُ الْعَلَامَاتُ، وَقِيلَ: مَقْدَمَاتُهَا، وَقِيلَ: صَغُرُ أُمُورِهَا قَبْلَ^(١) تَمَامِهَا^(٢)، وَكُلُّهُ مُتَقَرِّبٌ.

قوله ﷺ: «وَإِذَا تَطَاوَلَ رِجَالُ الْبَهْمِ» هُوَ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَاسْكَانَ لِهَاءٍ، وَهِيَ الصَّغَارُ مِنْ أَوْلَادِ الْغَنَمِ: لُضَانٍ وَالْمَعَزُ جَمِيعًا، وَقِيلَ: أَوْلَادُ لُضَانٍ خَاصَّةً، وَتَقْتَصِرُ عَلَيْهِ الْجَوْهَرِيُّ فِي «صِحْحِهِ»^(٣)، وَالْوَحْدَةُ بَهْمَةٌ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: وَهِيَ تَقَعُ عَلَى الْمَذَكِرِ وَالْمُنْثَى، وَالسَّخَالُ: أَوْلَادُ الْمَعَزَى، قَالَ: إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا قُلْتَ: يَهُمُ وَبَهُمُ أَيْضًا. وَقِيلَ: إِنَّ الْبَهْمَ يَخْمَلُ بِأَوْلَادِ الْمَعَزِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْقَاصِي عِيَاضُ بِقَوْلِهِ: وَقَدْ يَخْتَصُّ بِالْمَعَزِ، وَأَصْلُهُ كُلُّ مَا سَتَبَهُمْ عَنْ لِكَلَامٍ^(٤)، وَمِنْهُ الْبَهِيمَةُ^(٥). وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْبَخْرِيِّ: «رُحَاةُ الْإِبِلِ الْبَهْمُ»^(٦) بِضَمِّ الْبَاءِ، وَقَالَ الْقَاصِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِمَتَحَمَاءَ وَلَا وَجْهَ لَهُ مَعَ ذِكْرِ الْإِبِلِ، قَالَ: وَرَوَيْتُهُ بَرَفِ الْمِيمِ وَجَرِّهَا، فَمَنْ رَفَعَ جَعَلَهُ صِفَةً لِلرُّعَاءِ، أَيْ: أَنَّهُمْ سُودٌ، وَقِيلَ: لَا شَيْءَ لَهُمْ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ جَمْعُ تَكْسِيمٍ، وَهُوَ لِمَجْهُولٍ لَدِي لَا يُعْرَفُ، وَمِنْهُ: أَبْهَمُ الْأَمْرِ^(٧). وَمَنْ جَرَّ الْمِيمَ جَعَلَهُ صِفَةً لِلْإِبِلِ، أَيْ: السُّودُ لِرُدَاءِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٨).

(١) فِي (خ): وَقَبْلَ

(٢) كَذَا فِي (خ) وَ(ح) وَ(ه) تَمَامُهَا، وَبَعْدَ نَصَوَابٍ قِيَامُهَا، فِي كِتَابِ «الْمُهَيْدَةِ فِي غَرِيبِ تَحْدِيثِ» (شُرَاهُ)، وَغَيْرُهُ: أَشْرَاطُ السَّاعَةِ، بِتَكْوِينِهَا نَاسٍ مِنْ صَغُرُ أُمُورِهَا قَبْلَ أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ

(٣) «صِحْحُ» (بِهِمْ)

(٤) أَيْ: تَتَجَمَّعُ قِصَمٌ يَقْدَرُ عَلَيْهِ

(٥) «كَبَرُ» بِمَعْنَى (٢٠٩/١)

(٦) بَخْرِيُّ ٥٠

(٧) «أَعْلَمُ» بِمَعْنَى (٢٠٩/١)

(٨) «أَعْلَمُ» بِمَعْنَى (٢٠٩/١ - ٢١٠/١)، وَ«أَعْلَمُ» بِمَعْنَى (١٠٣/١) (يَوْمُ)

التَّيْمِيَّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي رَوَايَتِهِ: «إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَّةُ بَعْلَهَا»؛ يَعْنِي السَّرَارِيَّ. [نسخ ٩٧].

[٩٩] ٧- (١٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عُمَارَةَ - وَهُوَ بْنُ الْقَعْقَاعِ -، عَنْ أَبِي رُزَيْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلُونِي»، فَهَابُوا أَنْ يَسْأَلُوهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَجَلَسَ عِنْدَ رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «لَا تُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ»، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكِتَابِهِ، وَلِقَائِهِ، وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ كُلِّهِ»، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَحْسِيَ اللَّهَ كَمَا أَنْتَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُورُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، وَسَأَحَدُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا رَأَيْتَ الْمَرْأَةَ تَلْدُ

قوله: (يعني السَّرَارِيَّ) هو بتشديد الـياء، ويجوز تخفيفها، لغتان معروفتان، الواحدة سُريّة بتشديد لا غير، قال ابن السكيت في «إصلاح المنطق»: كلُّ ما كان واحدهً مشدداً من هذا النوع، جاز في جمعه التشديد والتخفيف^(١). والسُّريّة: الجارية المتخذة لوطء، مأخوذة من السَّرَّ، وهو نكاح. قال الأزهري: السُّريّة فُعْلِيَّةٌ، من السَّرَّ، وهو لنكاح، قال: وكان أبو الهيثم^(٢) يقول: لسُرُّ السُّرور، فقبل لها: سُريّة، لأنها سُرور مالكها، قال الأزهري: وهذا القول أحسن، والأول أكثر^(٣).

قوله: (عن عمارة، وهو ابن القَعْقَاعِ) فـ(عمارَة) بالضم، و(لقعقاع) بفتح لاد الف الأولى. وقوله: (وهو ابن) قد قدمت بيان فائدته في لفصول وفي لمقدمة^(٤)، وأنه لم يقع في الرواية نسبه، فأراد بيانه بحيث لا يزيد في الرواية على ما سمع، والله أعلم.

قوله ﷺ: «سَلُونِي» هذا ليس بمخالف للنهي عن سؤاله، فإِنَّ هَذَا لِمَا مَوْزَّعٌ بِهِ هُوَ فِيمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿سَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [نسخ ١٢].

(١) إصلاح المنطق (١/١٧٨).

(٢) أبو الهيثم البرقي، كان يدعى نعيماً، وتصدر بالري للإدانة، ومات سنة ست وسبعين ومئتين. البعية الروعة (٢/٣٢٩).

(٣) انظر التهذيب لفتح (١٢/٢٠٣).

(٤) انظر ص ٥١، ٨٣، ١٢١ من هذه الجزء.

رَبَّهَا فَمَاذَا مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا رَأَيْتَ الْحَقَاةَ الْمُرَاةَ الضَّمَّ الْبُكْمَ مُلُوكَ الْأَرْضِ فَمَاذَا مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَإِذَا رَأَيْتَ رِعَاءَ الْبَهْمِ يَنْتَظِرُونَ فِي الْبَنِيَانِ فَمَاذَا مِنْ أَشْرَاطِهَا، فِي خَمْسٍ مِنَ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [نفس: ٣١]، قَالَ: ثُمَّ قَامَ الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رُدُّوهُ عَلَيَّ»، فَلْتَمِسَ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا جِبْرِيلُ أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا إِذْ لَمْ تَسْأَلُوا». [نفس: ٢٩٧].

قوله ﷺ: «وَإِذَا رَأَيْتَ الْحَقَاةَ الْمُرَاةَ الضَّمَّ الْبُكْمَ، مُلُوكَ الْأَرْضِ، فَلْتَمِسْ مِنْ أَشْرَاطِهَا» المراد بهم الجهلة السفلة الرُعْدُ، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ضُمَّنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [سفر: ١٨]، أي: تَمَسُّمْ يَنْتَفِعُوا بجوارحهم هذه، فكانهم عديموه، هذا هو الصحيح في معنى الحديث، والله أعلم.
قوله ﷺ: «هَذَا جِبْرِيلُ أَرَادَ أَنْ تَعْلَمُوا إِذْ لَمْ تَسْأَلُوا» ضبضناه على وجهين. أحدهما: «تَعْلَمُوا» بفتح التاء والعين وتشديد اللام، أي: تتعلموا. والثاني: «تَعْلَمُوا» بضم العين، وهم صحيحان، والله أعلم.



٢ - [باب بيان الصلوات

التي هي أحد أركان الإسلام]

[١٠٠] ٨ - (١١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ حَمِيلٍ بْنِ طَرِيفٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُثَيْدٍ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرُ الرَّأْسِ، تَسْمَعُ ذَوِيَّ صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا

باب بيان الصلوات

التي هي أحد أركان الإسلام

فيه (قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ) اخْتُصِفَ فِيهِ، فَقِيلَ: قُتَيْبَةُ اسْمُهُ، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ لَقَبُهُ، وَاسْمُهُ عَلِيٌّ، قَالَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْدِيٍّ^(١)، وَقِيلَ: اسْمُهُ يَحْيَى، قَالَهُ ابْنُ عَرَبٍ^(٢). وَأَمَّا قَوْلُهُ: (الثَّقَفِيُّ)، فَهُوَ مَوْلَاهُمْ، قِيلَ: إِنَّ جَدَّهُ جَمِيلًا كَانَ مَوْلَى لِلْحَجَّاجِ بْنِ يُوْسُفَ الثَّقَفِيِّ. وَفِيهِ: (أَبُو سَهْلٍ مِنْ أَبِيهِ) اسْمُ أَبِي سَهْلٍ نَاعِمُ بْنُ مَالِكٍ، أَيْ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيِّ، وَنَفَعَ عُمَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ لِإِمَامِهِ، وَهُوَ تَبِعِيٌّ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ.

قَوْلُهُ: (رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، ثَائِرُ الرَّأْسِ) هُوَ بَرَفٌ (ثَائِرٌ) صِفَةُ لُ (رَجُلٍ)، وَقِيلَ: يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ. وَمَعْنَى (ثَائِرُ الرَّأْسِ): تَدَنَّمَ شَعْرُهُ مُتَنَفِّسُهُ

قَوْلُهُ: (تَسْمَعُ ذَوِيَّ صَوْتِهِ وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ) رَوَى: (تَسْمَعُ) وَ(نَفْقَهُ) بِالثَّوْنِ مَفْتُوحَةً فِيهِمَا، وَرَوَى بِأَلِفٍ مَمْدُودَةٍ مِنْ تَحْتِ الْمَضْمُونَةِ فِيهِمَا^(٣)، وَالأَوَّلُ هُوَ الْأَشْهُرُ الْأَكْثَرُ الْأَعْرَفُ وَأَمَّا (ذَوِيَّ صَوْتِهِ)، فَهُوَ يُغْدُو فِي الْهَوَاءِ، وَمَعْنَاهُ: شِدَّةُ صَوْتٍ لَا يُفْهَمُ، وَهُوَ يَفْتَحُ لَدَلًا وَكَسْرًا الْوَاوَ وَتَشْدِيدَ الْيَاءِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَحَكَى صَاحِبُ «الْمَطَالَعِ» فِيهِ غَمًّا لَدَلًا أَيْضًا^(٤).

(١) فِي دَاسِمِي مَشَاحِبِ بَهَارِيٍّ ص ٦٦، وَفِيهِ أَنَّ اسْمَهُ يَحْيَى، بَلْ وَاسْمُهُ عَلِيٌّ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْدِيٍّ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي يَحْيَى، يَحْقُوبُ مَسْنَدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، لِإِمَامٍ لِحَافِظِ مَحَدِّثِ الْإِسْلَامِ وَبِمَا عَشَرَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ مِنْ تَعْلِيلِهِ كَتَبَ «الْإِسْلَامَ»، وَكَتَبَ «تَوْحِيدًا» وَغَيْرَهُمَا هَذَا رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ حَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ مَطَرُ أَمِيرِ أَعْلَانِ «بَلَاء» (٢٨/١٧)

(٢) فِي الْمَنْ وَوَقَعَ عَنْهُمْ بَهَارِيٍّ فِي «التَّصْحِيحِ» هـ ٢٢٤

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَهَارِيُّ: ٤٦،

(٤) «الْمَطَالَعِ» الْأَوَّلُ: (٥٦/٣).

مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَدْ هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»، فَقَالَ هَذَا عَلِيٌّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَّوَعَ، وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ»، فَقَالَ: هَذَا عَلِيٌّ غَيْرُهُ؟ فَقَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَّوَعَ»، وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكَّةَ، فَقَالَ: هَذَا عَلِيٌّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَّوَعَ»، قَالَ: فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أُرِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَّقَ»، (أحمد: ١٣٩٠، والبخاري: ٤٦).

قوله: (هل عليٌّ غيرها؟ قال: «لا إلا أن تطَّوع»)، المشهورُ فيه «تَطَّوَعَ» بتشديد الطاء على دغم إحدى اللذين في لطاء، وقد روى الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: هو محتملٌ للتشديد، ولتحفيف على الحذف^(١). قال أصحابنا وغيرهم من علماء: قوله ﷺ: «لا إلا أن تطَّوع» استثناءٌ مقطوع، ومعهده: سَكَن يُسْتَحَبُّ لَكَ أَنْ تَطَّوَعَ، وجعله بعض العلماء استثناءً متصلاً، واستدلُّوا به على أن من شرَّع في صلاة نفلٍ أو صوم نفلٍ، وجب عليه تمامه، ومذهبنا أنه يُسْتَحَبُّ لإتمام ولا يجب، والله أعلم.

قوله: (فأذْبَرَ الرَّجُلُ وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، فقال رسول الله ﷺ: «أفْلَحَ إِنْ صَدَّقَ»)، قيل: هذا لفلاح راجع إلى قوله: (لا أنقص) خاصةً، والأظهر أنه عائدٌ إلى المجموع، بمعنى أنه إذا لم يزد ولم ينقص كان مُفْلِحاً، لأنه أتى بما عليه، ومن أتى بما عليه فهو مُفْلِحٌ، وليس في هذا أنه إذا أتى برئد لا يكون مُفْلِحاً، لأنَّ هذا مما يُعرف بالضرورة، فإنه إذ أفصح بالواجب، فلا أن يفصح بالواجب والمندوب أولى.

فإن قيل: كيف قال: (لا أزيد على هذا)، وليس في هذا الحديث جميعُ الواجبات، ولا منهيَّات الشرعية، ولا السُّنَنِ المندوبيَّات؟

فالجواب: أنه جاء في رواية البخاري في آخر هذا الحديث زيادةٌ توضح المقصود، قال: فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام، فأذْبَرَ الرجل وهو يقول: والله لا أزيد ولا أنقص مما فرض الله تعالى عليَّ شيئاً^(٢)، فعلى عموم قوله: (بشرائع الإسلام)، وقوله: (مما فرض الله عليَّ) يزول الإشكال في الفرائض.

(١) فضيلة صحيح مسلم: ١٣٧.

(٢) البخاري: ١٨٩١.

[١٠١] ٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَلِّحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَّقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَّقَ». [البحري ٨٩١] [ومطر ١٠٠].

فأم النوافل، فقيل: يَحْتَمِلُ^(١) أن هذا كان قبل شرعها، وقيل: يَحْتَمِلُ أنه أراد: لا أريد في لفرض بتعبير صفته، كأنه يقول: لا أصلي الظهر حمساً، وهذا تأويل ضعيف، ويحتمل أنه أراد أنه لا يصلي السابعة مع أنه لا يُجَلُّ بشيء من الفرائض، وهذا مُفْهِمٌ بلا شك، وإن كنت مواظبته على ترك سنن مدمومة، وتروذ به الشهادة، إلا أنه ليس بعاصٍ، بل هو مُفْخٌ نَج، والله أعلم.

واعلم أنه لم يأت في هذا الحديث ذكر لحج، ولا جاء ذكره في حديث جبريل من روية أبي هريرة، وكذا غير هذا من هذه الأحاديث لم يذكر في بعضها لَصُومٌ، ولم يذكر في بعضها الرُّكُوعُ، وذكر في بعضها صلاة لرحم، وفي بعضها أداء الخمس، ولم يقع في بعضها ذكر الإيمان، فتفاوتت هذه الأحاديث في عدد خصال الإيمان ونقصاً، وإثباتاً وحذفاً.

وقد أجاب القاضي عياض وغيره عنها بجواب لخصه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح وهذه، فقد: ليس هذا باختلاف صادر من رسول الله ﷺ، بل هو من تفاوت الرؤية في الحفظ وال ضبط، فمنه من قصّر لقتصر على ما حفظه فأداه ولم يشرع لما زاده غيره بنفي ولا إثبات، ومن كان مقتصره على ذات يُشعر بأنه النكر، فقد بان ما أتى به غيره من الثقات أن ذلك ليس بالكل، وأن مقتصره عليه كان لقصور حفظه عن تمامه، ألا ترى حديث النعمان بن قوئل^(٢) الآتي قريباً^(٣) اختلفت الروايات في خصاله بالزيادة والنقصان مع أن راوي الجميع رُو واحد - وهو جابر بن عبد الله - في قضية واحدة، ثم إن ذلك لا يمنع من مرد الجميع في التصحيح، لما عُرف في مسألة زيادة الثقة من أنَّ بقية^(٣). هذا آخر كلام الشيخ، وهو تقرير حسن، والله أعلم.

قوله ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَّقَ» هذا مما حَرَّتْ عَدَّتُهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ الْجَوَابِ عَنْهُ، مع قوله ﷺ:

(١) في (ج)، فمحذور

(٢) مسلم ١٠٨ ١١٠

(٣) أصحابة صحيح مسلم من ١٣٨ - ١٣٩

«من كان حالماً فليحلف بالله»^(١)، وقوله ﷺ: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم»^(٢)، وجوابه أن قوله ﷺ: «أفلاح وأبيه»، ليس هو حلفاً، إنما هي كدمة جرت عادة العرب أن تدخلها في كلامها غير قاصدة بها حقيقة الحلف، ونشئ إسماء ورد فيمن قصد حقيقة الحلف، لم فيه من إعطاء المحلوف به ومضاهاته به لله سبحانه وتعالى، فهذا هو الجواب لمريض. وقيل: يحتول أن يكون هذا قبل النهي عن الحلف بنفي الله تعالى، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أن الصلاة التي هي ركن من أركان الإسلام التي أطلقت في باقي الأحاديث، هي الصلوات الخمس، وأنها في كل يوم وليمة على كل مكثف بها. وقولنا: (بها) احتراز من الحائض والنفساء، فإنها مكثفة بأحكام الشرع إلا لصلاة وما ألحق به مما هو مقرر في كتب الفقه وفيه أن وجوب صلاة الليل منسوخ في حق الأمة، وهو مجمع عليه، وحذف قولنا نشأ فعي رحمه الله في نسحه في حق رسول الله ﷺ، ولأصح نسخته. وفيه أن صلاة الوتر ليست بواجبة، وأن صلاة العيد أيضاً ليست بواجبة، وهذا مذهب جماهير، وذهب أبو حنيفة رحمه الله وحاشا إلى وجوب الوتر، وذهب أبو سعيد الإصطخري^(٣) من أصحاب الشافعي إلى أن صلاة العيد فرض كفاية. وفيه أنه لا يجب صوم عشوراء ولا غير سوى رمضان، وهذا مجمع عليه. واختلف العلماء هل كان صوم عاشوراء واجباً قبل إيجاب رمضان، أم كان الأمر به ندباً؟ وهم وجهان لأصحاب الشافعي. أظهرهما: لم يكن واجباً، والثاني: كان واجباً، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله أجمعين. وفيه أنه ليس في لعمال حق سوى الزكاة على من تلت بصائاً. وفيه غير ذلك، والله أعلم.



(١) أخرجه البيهقي: ٢٦٧٩، ومسلم: ٤٢٥٧، وأحمد: ٤٥٩٣ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البيهقي: ٦٦٤٧، ومسلم: ٤٢٥٤، وأحمد: ٩١٢ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) أبو سعيد الإصطخري هو أحمد بن محمد بن أحمد بن زيد بن عيسى، تقيه لعراق، الإمام جليل، ولد سنة أربع وأربعين ومئتين، وتوفي سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة. نشر الطبقات النبوية الكبرى: (٣/ ٢٣٠).

٣ - [باب السؤال عن أركان الإسلام]

[١٠٢] ١٠ - (١٢) حَدَّثَنِي قُتَيْبُ بْنُ مَحْمُودٍ عَنْ يَكْنَظِ بْنِ النَّاقِدِ. حَدَّثَنِي هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعَيَّرَةِ. عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نَهَيْتُ أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَدْرِي رَسُوْلُكَ قَرَعَمَ لَكَ أَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ، قَالَ: «صَدَقَ».

باب السؤال عن أركان الإسلام

فيه حديث أنس رضي الله عنه قال: (نهيت أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يعجبنا أن يهجي الرجل من أهل لبادية العاقر فيسأله ونحن نسمع، فجاء رجل من أهل بادية فقال: يا محمد، أانا رسولك فزعم لك أنك تزعم أن الله تعالى أرسلك، قال «صدق» إلى آخر الحديث.

قوله: (نهيت أن نسأل) يعني سؤال ما لا ضرورة إليه كما قدمنا بيانه قريب في الحديث الآخر: «سلوني»، أي: همف تعجبون إليه.

وقوله: (الرجل من أهل البادية) يعني من لم يكن بلغه نهْي عن السؤال. وقوله: (العاقر) لكونه أعرج بكسبية سؤال وآداب، ولهم منه، وحسن لمراجعة، فإن هذه أسباب عظم لا تنفع بالجواب، ولأن أهل البادية هم لأعراب ويعلب فيهم الجهل والجفاء، ولهذا جاء في الحديث: «لئن بدا جفا»^(١). والبادية ولبدو بمعنى، وهو ما عدا الحاضرة ولعمران، ولنسبة إليها بدوي، ولبدوة لإقامة بالبادية، وهي بكسر الباء عند حمهور أهل اللغة، وقد أبو زيد^(٢): هي بفتح الباء، قال ثعلب: لا أعرف البدوة بالفتح إلا عن أبي زيد.

(١) أخرجه أحمد ٨٨٣٦، ولبز ٩٧٤٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو حديث ضعيف لأضطرب بسنده. وأخرجه بسط. من سكن بادية جد أبو دود: ٢٨٥٩، وترمذي ٢٤١٦، وبيهقي ٤٣٠٩، وأحمد ٣٣٦٢ من حديث من حدس.

(٢) أبو زيد هو سعيد بن أسود من ثبات بن بشر الأنصاري، (رام مشهور كان يمدح سحرأه صاحب تصانيف أدبية وسحرأه. ومن تصانيفه ثلعات مقروءة وغيره. توفي سنة خمس عشرة ومئتين عن ثلاث وتسعين سنة بالبصرة «بيعة بوعدة»: (١/ ٥٨٢).

قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ، قَالَ: «الله». قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ قَالَ: «الله». قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ، قَالَ: «الله». قَالَ: فَبِأَيِّ خَلْقِ السَّمَاءِ، وَخَلْقِ الْأَرْضِ،

قوله: (فقال، يا محمد) قال العلماء: لعل هذا كان قبل لنهي عن محاطته ﷺ به سماعه قبل نزول قول الله عز وجل: «لَا تَقْعَبُوا دُعَاءَ الرُّسُلِ يَنْتَعِظُكُمْ كَذِبُكُمْ نَعَصَكُمْ آسُورٌ ٦٣» على أحد التفسيرين، أي: لا تقولوا: يا محمد، بل: يا رسول الله، يا سي الله. ويحتمل أن يكون بعد نزول الآية، ولم تبلغ الآية هذا القائل.

وقوله: (رغم رسولك ألك بزعم أن الله أرسلك، قال «صديق») بقوله: (رغم) و(ترغم) مع تصديق رسول الله ﷺ به، دليل على أن زعم ليس مخصوصاً بالكذب والقوب المشكوك فيه، بل يكون أيضاً في القوب المحقق والصدق الذي لا شك فيه، وقد جاء من هذا كثير في الأحاديث، وعن لسي ﷺ قال: «زعم جبريل كذا»، وقد كثر سبويه وهو مدم العربية في كتابه الذي هو إمام كتب العربية من قوله: زعم الخليل، زعم أبو الخطاب^(١)، يريد بذلك القول المحقق، وقد نقل ذلك جمادات سن أهل اللغة وغيرهم، ونقد أبو عمر لزم هذا في «شرح نصيب» عن شيخه أبي العباس شعيب، عن العلماء بالغة من الكوفيين والبصريين، والله أعلم.

ثم علم أن هذا لرجل الذي جاء من أهل البادية اسمه ضيم بن ثعبنة، بكسر الضاد المعجمة، كذا جاء مسمى في رواية البخاري وغيره^(٢).

قوله: (قال: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ قال «الله تعالى» قال: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ قال «الله» قال: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ؟ قال «الله» قال: فَبِأَيِّ خَلْقِ السَّمَاءِ وَخَلْقِ الْأَرْضِ

(١) أخرج أبو داود لعبد الله بن أبي عاصم في «الأحد ومثمي»، ١٨٧٢ عن أبي قلادة قال: قام رجل فعاد رسول الله ﷺ وأرأيت أن نقب في سبيل الله، أين أنا؟ فقال: «لأن قتلك في سبيل الله صديقاً محبباً مقبلاً خير من سبيل» فأبى في الجنة ثم سكنت وزفقت أنه يترى عليه، ثم قال: «أين أبو جبريل؟» فقال: «هنا أنت»، قال: «إلا أن يكون عليه دين فإنه مأخوذ به» كذلك زعم جبريل ﷺ.

(٢) أبو حفص عمر بن عبد الحميد بن عبد المجيد الأحمشي الأكبر، أحد الأعمشة الثلاثة مشهورين كان يما في بحرية قديماً أخذ عنه سبويه و«الكشاف»، «البيان الوعظ»: (٧٤/٢).

(٣) البخاري، ٦٣، وأحمد، ١٢٧١٩.

وَتَصَبَّ هَذِهِ الْجِبَالُ، اللَّهُ أَرْسَلْتُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا، قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلْتُكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا، قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلْتُكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ النَّبِيِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: «صَدَقَ». قَالَ: ثُمَّ وَلَّى، قَالَ: وَالَّذِي بَعَثْتَ بِالْحَقِّ، لَا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُنَّ، فَقَالَ لِنَبِيِّ ﷺ: «لَيْتَ صَدَقَ لِيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ». - أحمد: ١٧٤٥٧، راجعاً في ٤٦٣.

ويصعب هذه الجبال، الله أرسلت؟ قال: «نعم». قال: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا، قال: «صدق». قال: فبالذي أرسلتك، الله أمرك بهذا؟ قال: «نعم».

هذه جملة تدل على أنواع من نعم، قال صاحب «التحريم»: هذا من حسن سؤال هذا الرجل وملاحظة سياقته وترتيبه، فإنه سأل أولاً عن صانع المخلوقات جل جلاله من هو، ثم أقسم عليه به أن يصدق في كونه رسولاً للصانع، ثم لما وقف على رسالته وعيها أقسم عليه بحق مربيته، وهذا ترتيب يقتضي عقل رصين. ثم إن هذه الأيمان جرت للتأكيد وتقدير الأمر لا لافتقاره إليها، كما أقسم الله تعالى على أشياء كثيرة، هذا كلام صاحب «التحريم».

قال القاضي عياض: والظاهر أن هذا الرجل لم يأت إلا بعد إسلامه، وإنما جاء مستثبتاً ومُشافهاً لنبي ﷺ، والله أعلم^(١).

وفي هذا الحديث جمل من لعلم غير ما تقدم منه، أن الصلوات الخمس متكررة في كل يوم وليلة، وهو معنى قوله: (في يوم وليلة)، وأن صوم شهر رمضان يجب في كل سنة.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وفيه دلالة لصحة ما ذهب إليه أئمة النعماء من أن علوم المقتدين مؤمنون، وأنه يكتفى منهم بمجرد عتق الحق جزماً من غير شك وتزلزل، بخلاف لمن أنكر ذلك من المعتزلة، وذلك أنه ﷺ قرر صماماً على ما اعتمد عليه في تعرف رسالته وصدقته ﷺ من

(١) إكمال النعم ٢٢٠/١.

[١٠٣] ١١- (٥٥٥) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَنْدِيُّ حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نُهِينَا فِي الْقُرْآنِ أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ . . . ، وَنَسَاقَ الْحَدِيثِ بِمِثْلِهِ . [السند: ١٣٥٦٩]

مساندته] ومحرّد أخباره إياه بذلك، ولم يُبكر عليه ذلك، ولا قدّر. يجب عليك معرفة ذلك بالنظر في معجزاتي، والاستدلال بالأدلة القطعية^(١). هذا كلام الشيخ. وفي هذا الحديث العمل بخبر الواحد، وفيه غير ذلك، والله أعلم.



(١) الصياغة الصحيحة مسماة من ١٤٧، وما بين معنويين منه

٤ - [باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة،

وأن من تمسك بما أمر به دخل الجنة]

[١٠٤] ١٢ - (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ

باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة،

وأن من تمسك به^(١) دخل الجنة

فيه حديث أبي أيوب وأبي هريرة وجابر. أم حديث أبي أيوب وأبي هريرة، فرواهما أيضاً البخاري، وأما حديث جابر فأنفرد به مسلم.

أم الفاظ الباب، فـ (أبو أيوب) سمع خالد بن زيد الأنصاري، و(أبو هريرة) عبد الرحمن بن صخر عن الأصح من نحو ثلاثين قولاً، وقد تقدم بيانه بزيادت في مقدمة الكتاب^(٢).

قول مسلم رحمه الله: (حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ قال: حدثنا أبي قال: حدثنا عمرو بن عثمان قال: حدثنا موسى بن طلحة قال: حدثني أبو أيوب)، وفي الطريق الآخر. (حدثني محمد بن حاتم وعبد الرحمن بن يَشْرِقٍ قالا: حدثنا بهز قال: حدثنا شعبة: حدث محمد بن عثمان بن عبد الله بن مَرْثَبٍ وأبوه عثمان أنهما سمعا موسى بن طلحة).

هكذا هو في جميع لأصول، في الطريق لأور: عمرو بن عثمان، وفي الثاني: محمد بن عثمان، واتفقا على أن الثاني وهم وغلط من شعبة، وأن صوابه: عمرو بن عثمان، كما في الطريق لأور، قال الكلابذي وجماعته لا يحضرون من أهل هذا الشأن هذا وهم من شعبة، فإنه كان يسميه محمداً، وإنما هو عمرو، وكذا وقع على الوهم من رواية شعبة في كتاب لركة من لبخاري^(٣)، والله أعلم^(٤).

(ومَرْثَبٍ) يفتح الميم والهاء ويسكن اللام بينهما.

(١) هي (هـ) والله: وأن من تمسك بما أمر به

(٢) نظر من ١٢٢ - ١٢٣ من هذا الجزء

(٣) بخاري ١٣٩٦.

(٤) أرجو تصحيح لبخاري: ١/٥٤٦

أَنْ أَعْرَابِيٍّ عَزَّزَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي سَفَرٍ، فَأَخَذَ بِحِطَامِ بَاقِيَةِ - أَوْ: بِزِمَامِهَا - ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَوْ: يَا مُحَمَّدٌ - أَخْبِرْنِي بِمَا يُقَرِّبُنِي مِنَ الْجَنَّةِ، وَمَا يُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ، قَالَ: فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ نَظَرَ فِي أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ وَفَّقُ، أَوْ: لَقَدْ هَدَيْتُ»، قَالَ: «كَيْفَ قُلْتُ؟» قَالَ: فَأَعَادَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ،.....»

قوله: (أَنْ أَعْرَابِيًّا) هو مفتوح الهمزة، وهو المَدَوِيُّ، أي: الذي يسكن لبادية، وقد تقدم قريباً بيانها^(١).

وقوله: (فَأَخَذَ بِحِطَامِ بَاقِيَةِ أَوْ بِزِمَامِهَا) هم بكسر الحاء والزي، قال الهروي في «الغريبين»^(٢) قال الأزهرى: الحِطَام هو الذي يُخْطَم به البعير، وهو أن يؤخذ حبل من ليف أو شعر أو كتان، فيجعل في أحد طرفيه خنقة يُسَكَّت فيها^(٣) الطرف الآخر حتى يصير كالحنقة، ثم يُقَدَّد البعير، ثم يُشْنَى على مَخْطَمِهِ، فرداً ضيقاً من الأدم فهو جَرِير، وأما الذي يُجعل في الأنف دقيقاً فهو الزَّمَم. هذا كلام الهروي عن الأزهرى^(٤) وقال صاحب «المطالع» الزمائم سلاسل ما تُشَدُّ به رؤوسها من حبل وسَيْر ونحوه لتقاد به، والله أعلم^(٥).

قوله ﷺ: «لَقَدْ وَفَّقُ هَذَا» قال أصحاب المتكلمون: التوفيق: حَقُّ قُدْرَةِ الطَّاعَةِ، وَلِجِدْلَان: خَلْقُ قُدْرَةِ الْمَعْصِيَةِ.

قوله ﷺ: «تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا» قد تقدم بيان حكمة الجمع بين هذين اللفظين، وتقدم بيان المراد ب إقامة الصلاة، وسبب تسميتها مكتوبة، وتسمية الزكاة مفروضة^(٦)، وبيان قوله: (لَا أَزِيدُ وَلَا أَنْقُصُ)^(٧)، وبيان اسم زرعة الراوي عن أبي هريرة أنه هَرِمٌ، وقيل: عَمْرُو، وقيل: عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وقيل: حبيد الله^(٨).

(١) انظر ص ٢٥١ من هذا الجزء.

(٢) هي (بخ) فيه.

(٣) «الغريبين»: (حطام)، وانظر التمهيد للغة: (١١٦/٧).

(٤) «مصباح لأبواب»: (٢٣٢/٣).

(٥) انظر ص ٢٤٣ من هذا الجزء.

(٦) انظر ص ٢٤٨ من هذا الجزء.

(٧) انظر ص ٢٤١ من هذا الجزء.

وَتَصِلُ الرَّجِمَ، دَعِ النَّاقَةَ. [ص: ٣٢٥٣٨ (٢٠٤٧) رقم: ١٠٥].

[١٠٥] ١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسْرِ قَدَا: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، وَأَبُو عُثْمَانَ أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ. [ص: ٢٣٥٥٠، وسحر: ٥٩٨٣].

[١٠٦] ١٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّيْمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: ذُلِّي عَلَى عَمَلٍ أَعْمَلُهُ يُذِيلُنِي مِنَ الْجَنَّةِ، وَيَبْعِدُنِي مِنَ النَّارِ، قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ ذَا رَحِمِكَ»، فَلَمْ أَذْبَرْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أُمِرَ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «إِنْ تَمَسَّكَ بِهِ»، [الر: ١٠٥].

قوله ﷺ: «وَتَصِلُ الرَّجِمَ» أي: تحسن إلى أقربك ذوي رحمتك بما تيسر على حسب حالت وحالهم، من إئدق أو سلام أو ريرة أو ضاعتهم، أو غير ذلك. وفي الرواية لأخرى: «وَتَصِلُ ذَا رَحِمِكَ»، وقد تقدم بين جواز إضافة (ذي) إلى لمفردات في آخر المقدمة^(١).

وقوله ﷺ: «دَعِ النَّاقَةَ» إنما ناله لأنه كان مسيكًا بخطأها أو زمامها ليتمكن من سؤاله بلا مشقة، فلما حصل جوابه قل: «ادعها».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) قد تقدم بين سميهما في مقدمة الكتاب^(٢)، و(أبو أخوص) سلام بالعشيد، ابن سميم، و(أبو إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي.

قوله ﷺ: «إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أُمِرَ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ» كذا هو في معظه الأصول المحققة، وكذا ضبطه: «أُمِرَ» بضم الهمزة وكسر الميم، و«به» بياء موحدة مكسورة، مسي بها لم يسلم فاعله، وضبطه الحافظ

(١) انظر ص ٢١٢ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ١٣١ من هذا الجزء. وأبو أخوص لم تقدم سمه عرف بن ماسح بجشمي لكوفي، وهو غير المذكور هنا، ومن

هذا الجزء: شذاهم بن سميم، انصفي: كما قاما المصنفين

[١٠٧] ١٥ - (١٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَفَّانٌ. حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَصْرَابَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذُلِّي عَلَى عَمَلٍ إِذْ عَمَلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَقْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ»، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَرِيدُ عَلَى هَذَا شَيْئًا أَبَدًا، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا»، [المعجم: ٨٥١٥، والبحري: ١٣٩٧].

[١٠٨] ١٦ - (١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ:

أبو عمر التستري: «أمرته»^(١) بفتح الهمزة وبلقاء المشاء من فوق لتي هي ضمير المتكلم، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وأم ذكره ﷺ صفة أرحم في هذا الحديث، وذكر الأوعية في حديث وفد عبد قيس^(٢)، وغير ذلك في غيره، فقل لقاضي عياض وغيره: ذلك بحسب ما يحضر السائل ويعنيه، والله أعلم^(٣).

وأم قوله ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا»، فلظاهر منه أنَّ النبي ﷺ عليه أنه يؤلفي ما التزم، وأنه يدوم على ذلك ويدخل الجنة.

وأم قول مسلم في حديث جابر: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ)، فهذا إسناد كنه^(٤) كوفيون إلا جابر وأبو سفيان، فإن جابر مدني، وأبو سفيان واسطي، ويقال: مكِّي. وقد تقدم أنَّ اسم أبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد ابن مريم، ومريم هو أبو شيبة^(٥) وأم (أبو كريب)، فاسمه محمد بن العلاء الهشاماني، بإمكان

(١) أخرج هذه الرواية الألباني في «شرح أصحبه اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤/ ٩١٩) ١٥٥٥، ولبهفي في الشعب الإيماني ٣٠٢٨.

(٢) أخرج حديث وفد عبد قيس البحري ٥٢٣، ومسلم ١١٥، وأحمد ٢٠٢٠ من حديث س عيسى ﷺ.

(٣) إكمال المعجم: (١/ ٢١٨).

(٤) في (ص): كلهم.

(٥) انظر ص ١٦٨ من هذا الجزء.

أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الثُّعْمَانُ بْنُ قَوْقِلٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ، وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ، أَأَدْخِلُ الْجَنَّةَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَعَمْ». [الجم ١٢٣٩٤].

[١٠٩] ١٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاهِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَأَبِي سُوَيْبَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ الثُّعْمَانُ بْنُ قَوْقِلٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِمِثْلِهِ، وَزَادَا فِيهِ: وَلَمْ أَرِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا. [الجم ١٠٨٠].

[١١٠] ١٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا

الميم وبالدن المهمة، و(أبو معاوية) محمد بن حازم، بالخاء المعجمة، و(الأعمش) سليمان بن وهبان أبو محمد، و(أبو سفيان) طلبة بن نافع القرشي مولاهم، وقد تقدّم أن في سين سفيان ثلاث لغات: تضم والكسر والفتح^(١).

وقول لأعمش: (عن أبي سفيان) مع أن الأعمش مدلس، والمدلس إذا قل: (عن) لا يحتج به إلا أن ثبت سماعه من جهة أخرى، وقد قدّمنا في لفصول وفي شرح المقدمة أن ما كان في «الصحيحين» عن المدلسين بـ (عن) فمحمول على ثبوت سماعهم من جهة أخرى^(٢)، والله أعلم.

قوله: (أتى الثُّعْمَانُ بْنُ قَوْقِلٍ النَّبِيَّ ﷺ). فقال: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَةَ، وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ، أَأَدْخِلُ الْجَنَّةَ؟ فقال رسول الله ﷺ: «نعم».

أما (قَوْقِلٌ)، فبفتحين مفتوحتين بينهما واو ساكنة وآخره لام. وأم قوله: (وَحَرَمْتُ الْحَرَامَ)، فقال الشيخ أبو عمرو بن لُصْلَاح رحمه الله تعالى: الظاهر أنه أراد به أمرين: أن يعتقد حرماً، وألا يفعله، بخلاف تحليل الحلال فإنه يكفي فيه مجرد اعتقاده حلالاً^(٣).

قوله: (عن الْأَعْمَشِ، عن أَبِي صَالِحٍ) تقدّم في أوائل مقدمة الكتاب أن اسم أبي صالح دكوك^(٤).

قول الحسن بن أَغْيَنَ: (حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عن أَبِي الزُّبَيْرِ) أما (أَغْيَنُ)، فهو بفتح

(١) انظر ص ١١٦ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ٧٠ و ١٢٩ - ١٣٠ من هذا الجزء.

(٣) السبيلة صحيح ج ١ ص ١٤٤.

(٤) انظر ص ١٢٢ من هذا الجزء.

صَلَّيْتُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ، وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، أَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا.

[أحمد ٢١٤٧٤٧]

الهمزة واللعين المهملة وآخره موثّق، وهو الحسن بن محمد بن أعين القرشي مولاهم، أبو علي الخراساني، ولأعين من في عينيه سعة. وأم (مُعْقِل)، لفتح الميم وسكان العين المهملة وكسر القاف. وأم (أبو الربيع)، فهو محمد بن مسلم بن تدرس، بمشة فوق مفتوحة ثم دل مهملة ساكنة ثم راء مضمومة ثم سين مهملة. وقوله: (وهو ابن عبيد الله) قد تقدّم مرّات بين فائدته^(١)، وهو أنه لم يقع في الرواية لفظ: (ابن عبيد الله)، فأراد بيضاه بحيث لا يزيد في الرواية



(١) انظر ص ٨٢، ج ٢٤٥ من هذا المجموع.

٥ - [بَابُ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ،

وَدَعَائِمِهِ الْعِظَامِ]

[١١١] ١٩ - (١٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَعْنِي سَلِيمَانَ بْنَ خَيَّانَ الْأَحْمَرَ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ: عَلَى أَنْ يُؤَخَّذَ اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَالْحَجُّ»، فَقَالَ رَجُلٌ: الْحَجُّ وَصِيَامُ رَمَضَانَ؟ قَالَ: لَا، صِيَامُ رَمَضَانَ وَالْحَجُّ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [نظر ١١٢].

[١١٢] ٢٠ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَسْكَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَّا: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عُبَيْدَةَ السُّلَمِيُّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَيُكْفَرَ بِمَا دُونَهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ». [نظر ١١٢].

بَابُ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ

وَدَعَائِمِهِ الْعِظَامِ

قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَعْنِي سَلِيمَانَ بْنَ خَيَّانَ الْأَحْمَرَ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ: عَلَى أَنْ يُؤَخَّذَ اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَالْحَجُّ»، فَقَالَ رَجُلٌ: الْحَجُّ وَصِيَامُ رَمَضَانَ؟ قَالَ: لَا، صِيَامُ رَمَضَانَ وَالْحَجُّ، هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ).

وَفِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَيُكْفَرَ بِمَا دُونَهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ».

[١١٣] ٢١- (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بُئِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ». [حد - ١٠١٥] [أبو - ١١٤].

[١١٤] ٢٢- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ بْنَ خَالِدٍ يُحَدِّثُ طَاوُسًا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَلَا تَغُرُّو؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بُئِيَ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ». [حد - ٦٣٠١] [سج - ٨].

وفي الرواية الثالثة: «بُئِيَ الإسلام على خمسٍ: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان».

وفي الرواية الرابعة: (أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر: ألا تغررون؟ فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الإسلام بُئِيَ على خمسة: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت»).

الشرح:

أما الإسناد الأول لمذكور هـ، فكله كوفيون، لا عبد الله بن عمر ﷺ، فإنه مكِّيٌّ مدنيٌّ. وأما (الهمداني)، فبمسكن الميم وبالدال المهملة، وضبط هذا للاحتياط وكمال الإيضاح، ولا فهو مشهور معروف، وأيضاً فقد قُدمت في آخر الفصول أن جميع ما في «الصحاحين»، فهو همدانيٌّ، وبالمسكن والمهملة^(١). وأما (حيّان) فبالثناة، وتقدم أيضاً في لمصوب بين ضبط هذه الصورة^(٢). وأما (أبو مالك الأشجعي)، فهو سعد بن طارق النمسي في لرواية الثنية، وأبوه صحابيٌّ.

وأما ضبط ألفاظ المتن، فوقع في الأصول: «بُئِيَ الإسلام على خمسة» في الطريق الأول والرابع بالهاء فيهما، وفي الثاني والثالث «خمس» بلا هاء، وفي بعض الأصول لمعتمدة في أربع بلا هاء،

(١) انظر ص ٨٩ من هذا الجزء

(٢) انظر ص ٨٦ من هذا الجزء

وكلاهما صحيح. وللمراد برواية لهاء: خمسة أركان، أو أشياء، أو نحو ذلك، وبرواية حذف الهاء: خمس شخصيات، أو دعائم، أو قواعد، أو نحو ذلك، والله أعلم.

وأما تقديم الحجج وتأخيرها، ففي الرواية الأولى والرابعة تقديم الصيام، وفي الثانية والثالثة تقديم الحجج، ثم اختلف العلماء في إنكار ابن عمر عن لرجل الذي قدم حجج، مع أن ابن عمر روى كذلك كما وقع في لصريقين المذكورين، فالأظهر - والله أعلم - أنه يحتمل أن ابن عمر سمعه من النبي ﷺ مرتين، مرة بتقديم الحجج، ومرة بتقديم الصوم، فرواه أيضاً على الوجهين في وقتين^(١)، فلما ردّ عليه لرجل وقدم الحجج، قال بن عمر: لا تردّ عليّ ما لا أعلم لك به، ولا تعترض بما لا تعرفه، ولا تقدح فيما لا تتحققه، بل هو بتقديم الصوم، هكذا سمعته من رسول الله ﷺ، وليس في هذا نفى لسماعه على الوجه الآخر، ويحتمل أن بن عمر كان سمعه مرتين بالوجهين كما ذكرنا، ثم لم ردّ عليه الرجل نسي الوجه الذي ردّاه فأنكره، فهذان لاحتمالان هما المختاران في هذا.

وقد لشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: محافظة ابن عمر ﷺ على ما سمعه من رسول الله ﷺ، ونهيه عن عكسه، نصبح حجة لكون الواو تقتضي الترتيب، وهو مذهب كثير من الفقهاء لشافعيين وشذوذ من لثوريين، ومن قال: لا تقتضي الترتيب، وهو المختار وقول الجمهور، فله أن يقول: لم يكن ديت لكونها تقتضي الترتيب، بل لأن فرض صوم رمضان نزل في السنة الثانية من الهجرة، ونزلت فريضة الحج سنة ست، وقيل: سنة تسع، بالثناء المشقة فوق، ومن حق الأول أن يقدم في الذكر على الثاني، فمحافظة ابن عمر ﷺ لهذا. وأما رواية تقديم الحجج فكأنه وقع ممن كان يرى الرواية بالمعنى، ويرى أن تأخير الأول أو لأهم في الذكر شذو في السناد، فتصرف فيه بالتقديم والتأخير لذلك، مع كونه لم يسمع نهى ابن عمر عن ذلك، فافهم ذلك فإنه من المشكك الذي لم أرهم يثبتوه^(٢). هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح.

وهذا الذي قاله ضعيف من وجهين:

(١) قال بن حجر في فتنه على مقدمة بن صلاح: ٥ (٧٩٩/٢) متعلقاً بسورة في كلامه هذا لا شك في أن من هذا غير جداً، فإنه لو سمعه على وجهين لم ينكر على من قال أحدهما إلا أن يكون مستنداً بما أسند النبي ﷺ قاله على وجه ثاني أنكره. ولظهور القرى أن أحد رواة هذه الطريق التي قدم فيها الحجج على الصيام روى بالتمنى تقدم وآخره ولم يثبت نهى بن عمر ﷺ عن ذلك محافظة على كيفية ما سمعه من النبي ﷺ.

(٢) لطبائفة صحيح مسلم ١٤٥ - ١٤٦.

أحدهما: أنَّ الروايتين قد ثبتت في «الصحيح»، وهما صحيحتان في المعنى لا تفي بهما كما قدمت بيّناحه، فلا يجوز إبطال إحداهما.

لثاني: أنَّ نتج باب احتمال التقديم والتأخير في مثل هذا قدح في البروة والروايات، فإنه لو فتح ذلك لم ينقل لنا وثوق بشيء من الروايات إلا لقليل، ولا يخفى بطلان هذا وما يتربط عليه من المفسدات وتعلق من يتعلق به ممن في قلبه مرض، والله أعلم.

ثم عزم أنه وقع في رواية أبي عروبة الإستقرائي في كتبه «المختار» على صحيح مسلم وشرحه، عكس ما وقع في مسلم من قول الرجل لابن عمر: قدّم لحج، فوقع فيه أنَّ بن عمر قد لدرجل: اجعل صبيم ومصدق آخرهم كما سمعت من في رسول الله ﷺ. قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح لا يقدّر هذه الرواية ما رواه مسلم^(١). قلت: وهذا محتمل أيضاً صحته، ويكون قد جرّت القضية مرتين لرجلين، والله أعلم.

وأما اقتضاره في الرواية لرابعة على إحدى^(٢) الشهادتين، فهو إما تقصير من الراوي في حذف الشهادة الأخرى التي أثبتت غيره من الحفظ، وما أن يكون وقعت الرواية من أصلها هكذا، ويكون من الحذف للاكتفاء بأحد القريين وذلاته على الآخر المحذوف، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «على أن يؤخذ الله» هو يضم الياء لمشة من تحت وفتح الحاء، مبني لما لم يُسم فاعله. أم اسم الرجل الذي رده عليه ابن عمر تقديم صحيح، فهو يريد بن بشر الشكسكي، ذكره لحفظ أبو بكر الخطيب البغدادي في كتبه «الأسماء لمبهمات»^(٣).

وأما قوله: (الا تغزو)، فهو بالتاء مثنى من فوق لخطاب، ويجوز أن تُكتب (تغزو) بالالف ويجزئها، بالأول قول الكتاب المتقدمين، وبالثاني قول بعض المتأخرين، وهو لأصح، حكاهما بن قتيبة في «أدب الكاتب»^(٤). وأما جواب ابن عمر له بحديث: «بني الإسلام على خمس»، فالظاهر أنَّ معناه: ليس لغزو بلازم على الأعداء، فإنَّ الإسلام بُني على خمس، ليس الغزو منها، والله أعلم. ثم إنَّ هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين، وعينه عظماءه، وقد جمع أركانه، والله أعلم.

(١) «صحيح صحيح مسلم» ص ١٤٥

(٢) في (خ): أحد

٣١. نظر (٥) ٣٣٦-٣٣٧) وفيه أن بن عمر قدم صحيحاً على لبيب، وأن هذا الرجل قدم صبيم، عكس ما وقع في

أصحح مسلم، هـ.

(٤) نظر ح ٢٢٥-٢٢٦

٦ - [باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ، وشرائع الدين،

والدُّعاء إليه، والسؤال عنه، وحفظه، وتبليغه من لم يبلغه]

[١١٥] ٢٣ - (١٧) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ عَبَّادٍ، عَنْ

باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله وشرائع الدين،

والدُّعاء إليه، والسؤال عنه، وحفظه، وتبليغه من لم يبلغه

هذا، لبب فيه حديث ابن عباس، وحديث أبي سعيد الخدري. فاما حديث ابن عباس ففي البخاري أيضاً، واما حديث أبي سعيد ففي مسلم خاصة.

قوله في الرواية الأولى: (حماد بن زيد، عن أبي جمرة قال سمعت ابن عباس)، وقوله في الرواية الثانية: (أخبرنا عباد بن عباس، عن أبي جمرة، عن ابن عباس) قد يتوهم من لا يعاني هذا، الفرق أن هذا تصريح لا حاجة إليه، وأنه خلاف عادته وعادة الحفاظ، فإن عدتهم في مثل هذا أن يقولوا: عن حماد وعباد، عن أبي جمرة، عن ابن عباس. وهذا لتوهم يدل على شدة غبوة صاحبه، وعدم مؤنته لشيء من هذا الفرق، فإن ذلك إما يفعلونه فيما سوى لفظ الرواية، وهذا يختلف لفظهم، ففي رواية حماد عن أبي جمرة: (سمعت ابن عباس)، وفي رواية عباد عن أبي جمرة: (عن ابن عباس)، وهذا التنبيه الذي ذكرته ينبغي أن يُنظر لشدته، وقد نبهت على مثله بأبسط من هذه العبارة في الحديث الأول من كتاب الإيمان^(١)، ونبهت عليه في الفصول^(٢)، وسأبني على مواضع منه أيضاً مفرقة في مواضع من لكتاب إن شاء الله تعالى، والمقصود أن تُعرف هذه الدققة، ويتيقظ الطالب لما جاء منها فيعرفه وإن لم أنص عليه تكالاً على فهمه ما تكرر التنبيه به، ويستدل أيضاً بذلك على عظيم إتقان مسمى رحمه الله وجلالته وورعه ودقة نظره وحذقه، والله أعلم.

(١) انظر ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٢) انظر ص ٧١ من هذا السفر.

أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ وَقَدْ عَبَّدَ الْقَيْسَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا:

وَأَمَّا (أَبُو جَمْرَةَ) هَذَا، فَهُوَ بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ، وَاسْمُهُ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ عَصَمٍ، وَقِيلَ: بْنُ عَصَمٍ، لِقَبِيلِهِ، بِصَمِّ الضَّادِ لِمَعْجَمَةِ، الْعَصْرِيُّ، قَالَ صَدِّيقُ «مَطَالِغِ»: «يَسِي هِيَ «الصَّحْبَجِينَ» وَ«أَحْوَصًا» أَبُو جَمْرَةَ وَلَا جَمْرَةَ بِالْجِيمِ وَلَا هُوَ»^(١)

قَالَ: وَقَدْ ذَكَرَ لِحَاكِمُهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ شَيْخُ لِحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ «الْأَسْمَاءُ وَالنَّكْبَاتُ» أَبَا جَمْرَةَ هَذَا فِي الْإِفْرَادِ، فَنَيسَ عِنْدَهُ فِي لِمَحْدَّثِينَ مِنْ يُكْنَى أَبُو جَمْرَةَ بِالْجِيمِ سِوَاهُ. وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا أَبُو حَمْزَةَ بِأَلِفٍ وَالزَّيِّ، وَاسْمُهُ عِمْرَانُ بْنُ أَبِي عَصَاءٍ الْقَصْبِيِّ، يَبْعُ الْقَصْبَاءِ الْوَاسِطِيُّ لَثَقَةً، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثًا وَاحِدًا وَفِيهِ ذِكْرُ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَإِسْرَافِ بْنِ لُبَيْبٍ ﷺ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَتَأَخَّرَ وَهَذَا رُوِيَ، رَوَاهُ مَسْمُومٌ فِي «الصَّحِيحِ»^(٢).

وَحَكَى الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو فِي الصَّلَاحِ فِي كِتَابِهِ «أَعْلُو» لِحَدِيثِهِ، وَالْقِطْعَةُ الَّتِي شَرَحَهَا فِي أَوَّلِ مَسْمُومٍ عَنْ بَعْضِ الْحَفَافِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ لَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ رَوَى عَنْ سَبْعَةِ رِجَالٍ يَزُودُونَ كُلَّهُمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، كُلُّهُمْ يَقُولُ لَهُ: أَبُو حَمْزَةَ بِالْهَاءِ وَالزَّيِّ، لَا أَبُو جَمْرَةَ بِصَرِّ بْنِ عِمْرَانَ بِالْجِيمِ وَالرَّاءِ، قَالَ: وَانْفَرَقَ بَيْنَهُمْ يُدْرِكُ بَأْسُ شُعْبَةَ إِذَا أَطْلَقَ وَقَالَ: عَنْ أَبِي جَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَهُوَ بِالْجِيمِ، وَهُوَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ، وَرَوَى عَنْ غَيْرِهِ مَنْ هُوَ بِالْهَاءِ وَلِزَايٍ هُوَ يَذْكُرُ سَمَهُ أَوْ نَسَبَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

قَوْلُهُ: (قَدِمَ وَقَدْ عَبَّدَ الْقَيْسَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ صَاحِبُ «التَّحْقِيرِ»: أَوْفَدَ الْجَمْعَةَ الْمُخْتَارَةَ مِنَ الْقَوْمِ لِيَتَقَدَّمُوهُمْ فِي لُفْيِ الْعُطَمَاءِ، وَالْمَصِيرِ إِلَيْهِمْ فِي الْمُهِمَّاتِ، وَاحْدَهُمُ وَفَدَ، قَالَ: وَقَدْ عَبَّدَ الْقَيْسَ هَؤُلَاءُ تَقَدَّمُوا قَدَّالَ عَبِيدِ الْقَيْسِ لِمُهَاخَرَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانُوا أَرْبَعَةَ عَشَرَ رَاكِبًا: الْأَشْجَحُ الْعَصْرِيُّ رَأْسُهُمْ، وَمُزَيْدَةُ بْنُ مَالِكِ الْمَحْدَرِيُّ، وَعُبَيْدَةُ بْنُ هَمَّامٍ الْمَحَارِبِيُّ، وَخُبَارِ بْنُ الْعَبَّاسِ الْمُرِّي، وَعُمَرُو بْنُ مَرْجُومٍ^(٤) الْعَصْرِيُّ، وَالْحَارِثُ بْنُ شُعَيْبٍ الْعَصْرِيُّ، وَالْحَارِثُ بْنُ جَدَلْبٍ مِّنْ بَنِي هَدَاشٍ، وَلَمْ نَعْنَرْ بَعْدَ طَوْلِ التَّنْبِيحِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ.

(١) «مَطَالِغُ الْأَنْوَارِ»: (٢/٢٩٨).

(٢) «مَسْمُومٌ»: ٦٦٨ - وَهُوَ فِي «مَسْنَدِ أَحْمَدَ»: ٢٦٥٠.

(٣) «أَعْلُو» لِحَدِيثِهِ: ص ٣٦٣، وَتَفْصِيلُهُ فِي «مَسْمُومٍ» ص ١٤٨.

(٤) فِي (ع) وَ(س): «مَرْجُومٌ بِالْهَاءِ وَهُوَ غَطْلٌ».

يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا - هَذَا الْحَيِّ - مِنْ رِبِيعَةٍ، ...

قال: وكان سبب ولودهم أن مُنْقِذَ بن حَيَّان أحد بني غَنَم بن وَدِيعَةَ - كان متحَرِّه إلى يَثْرِب في الجاهلية، فشدَّ شخص إلى يَثْرِب^(١) بملاحق وتَمَر من هَجَرَ بعد هجرة النبي ﷺ إليه، فبين مُنْقِذ قاعد^(٢) إذ أمر به النبي ﷺ، فنهض مُنْقِذ إليه، فقال النبي ﷺ: «أَمْنَقُذُ بْنُ حَيَّانَ، كيف جميع هيتك وقومك؟» ثم سألَه عن أشرفهم، رجل رجل، يُسميهم بأسمائهم، فأسلم مُنْقِذ، وتعلَّم سورة الفاتحة، وقرأُ يَأْسِرَ رَبِّكَ ﷻ، ثم رحل قبل هَجَرَ، فكتب النبي ﷺ معه إلى جماعة عبد لقيس كَتَبًا، فذهب به وكتبه أهدأ، ثم اطلعت عليه امرأته وهي بنت المنذر بن عائد - بالذلل المعجمة - بن الحارث، والمنذر هو الأشج، سمَّاه رسول الله ﷺ به لأثر كان في وجهه.

وكان مُنْقِذ ﷺ يصلي ويقرأ، فنكرت امرأته ذلك فذكرته لأبيها المنذر، فقالت: أنكرتُ بعبي منذ قديم من يثرب أنه يغسل أطرافه ويستقبل الجهة - تعني القبلة - فيحني ظهره مرة ويضع جبينه مرة، ذلك ديدنه منذ قديم، فتلاقيا فتجارب ذلك، فوقع الإسلام في قلبه، ثم دار الأشج إلى قومه عَصْرٍ ومُحَارِبٍ بكتاب رسول الله ﷺ فقرأ عليهم، فوقع الإسلام في قلوبهم، وأجمعوا على السير إلى رسول الله ﷺ، فسار الوفد، فسَمَّ دَنُوا من المدينة قل النبي ﷺ لجسائه: «أناكم وفد عبد القيس، خير أهل المشرق، وفيهم الأشج العَصْرِيُّ، غير ناكثين ولا مُبْذِلين ولا مُرْتَابِينَ، إذ لم يُسلم قوم حتى يُقروا».

قال: وقولهم: (إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ رِبِيعَةٍ)، لأنه عبدُ لقيس بن أفضى، يعني مفتاح الهمة وبالفاء والصاد المهملة مفتوحة، ابن دُعُومِيَّ بن حَبِيلَةَ بن أَسَد بن رِبِيعَةَ بن نَزَرَ، وكانوا ينزلون البحرين، لَحَطَّ وأعتابها، وسُرَّة لَقِطِيف، والسفار، والظُّهْرَانِ إلى الرُّمْلِ إلى الأَجْرَج، ما بين هَجَرَ إلى قَصْرِ، وَيَثْرِبَةَ، ثم لَجُوفَ ولَعْيُونَ ولَأُخْسَاء، إلى حدِّ أَصْرَف الدَّهْنِ وسائر بلادها، هذا ما ذكره صاحب «التحريير».

قولهم: (إِنَّا^(٣) هَذَا الْحَيَّ)، في (الحي) منصوبٌ على التخصيص، قال الشيخ أبو عمرو بن الصَّبَّاح: لذي نخذره نصب (الحي) على التخصيص، ويكون الخبر في قولهم: (من ربيعة)، ومعناه: إن^(٤) هذ

(١) أي ذهب إليه.

(٢) أي (ج) قاعدًا رذا.

(٣) أي (ج) و(هـ): أي، وهو خطأ.

(٤) أي (ج) إنه وهو خطأ.

وَقَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَتْ كُفَّارُ مُصَرٍّ، فَلَا تَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرَّنْ بِأَمْرِ نَعْمُنْ

أَحْيَ حَيٍّ مِنْ رُبْعَةٍ، وَقَدْ جَاءَ بَعْدَ هَذَا فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «إِنْ حَيٍّ مِنْ رُبْعَةٍ»^(١). وَأَمَّا مَعْنَى (الْحَيِّ)، فَقَالَ صَاحِبُ «الْمَطْلَعِ»: الْحَيُّ اسْمُ لِمَنْزِلِ الْقَبِيلَةِ، ثُمَّ سُمِّيَتْ الْقَبِيلَةُ بِهِ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَحْيَا بَعْضُ^(٢).

قَوْلُهُمْ: (وَقَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارُ مُصَرٍّ) سَبَبُهُ أَنَّ كُفَّارَ مُصَرٍّ كَانُوا مِنْهُمْ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ، فَلَا يُمْكِنُهُمْ لِرُصُولِ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَّا عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُمْ: (وَلَا تَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ) مَعْنَى (تَخْلُصُ): نَصْرٌ، وَمَعْنَى كَلَامِهِمْ: إِنَّا لَا نَقِيرُ عَلَى الرُّصُولِ إِلَيْكَ خَوْفًا مِنْ أَعْدَائِكَ الْكُفَّارِ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَيَنْهَمُ لَا يَتَعَرَّضُونَ لَنَا، كَمَا كُنْتَ عَادَةً، يَعْزُبُ مِنْ تَعْظِيمِ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَامْتِنَاعِهِمْ مِنَ الْقِتَالِ فِيهَا.

وَقَوْلُهُمْ: (شَهْرُ الْحَرَامِ) كَذَلِكَ هُوَ فِي الْأَصُولِ كُنْهِ بِإِضَافَةِ شَهْرٍ إِلَى الْحَرَامِ، وَفِي رِوَايَةِ الْآخَرَى: (أَشْهُرُ الْحُرُمِ)، وَالْقَوْلُ فِيهِ كَأَنَّهُمْ فِي نَظَائِرِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَسْجِدُ الْجَمْعِ، وَصَلَاةُ الْأُولَى، وَمَنْعُهُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَنْبَغِي الْقُرْبَى﴾ مَعْمُورٌ ١٤، ﴿وَلَا تَأْخُذْ بِالْأَمْرِ﴾ مَوْسِمٌ ١٠٩، فَعِنَى مَذْهَبُ لُحُوبِيٍّ الْكُوفِيِّينَ هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ، وَهُوَ جَائِزٌ عَنْهُمْ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ لَا تَجُوزُ هَذِهِ الْإِضَافَةُ، وَلَكِنْ هَذَا كُلُّهُ عَنْهُمْ عَلَى حَذْفِ فِي الْكَلَامِ بَدْعُهُمْ بِهِ، فَتَقْدِيرُهُ: شَهْرُ الْوَقْتِ الْحَرَامِ، وَأَشْهُرُ الْأَوْقَاتِ الْحُرُمِ، وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ لِحَاجَةِ، وَدَرْ لِحَيَاةِ الْآخِرَةِ، وَجَانِبُ الْمَكَانِ الْعَرَبِيِّ، وَبِحُزْنٍ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُمْ: (شَهْرُ الْحَرَامِ) الْمُرَادُ بِهِ جِنْسُ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ حُرُمٍ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْعَرِيزُ، وَتَدُلُّ عَلَيْهِ الرِّوَايَةُ الْآخَرَى بَعْدَ هَذِهِ: (إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحُرُمِ)، وَالْأَشْهُرُ الْحَرُمُ هِيَ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ، هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ هِيَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ بِإِجْمَاعِ لِعَمَاءٍ مِنْ أَصْحَابِ الْفُسُونِ، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْأَذَى لِمُسْتَحْسِنٍ فِي كَيْفِيَةِ عَدِّهِ عَلَى^(٣) قَوْلَيْنِ، حَكَاهُمَا الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ التُّحَسُّنِيُّ فِي كِتَابِهِ «صِنَاعَةُ الْكُتَّابِ»، قَالَ: ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يُقَالُ: الْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ، قَالَ: وَالْكَتَّابُ يَمِيدُونَ بِإِي هَذَا الْقَوْلِ لِيَأْتُوا بِهِمْ مِنْ سَنَةِ وَاحِدَةٍ، قَدْ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ

(١) «الاصحاح صحيح مسند» ص ١٤٨ - ١٤٩

(٢) «المطلع لأبوزيد»: (٢/٢٧٦)

(٣) في (رج) محم

بِهِ، وَتَذَعُوا إِلَيْهِ مَنْ وَرَاكَ، قَالَ: «أَمُرُّكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَأَكُمُ عَنْ أَرْبَعٍ. الْإِيمَانُ بِاللَّهِ» ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ فَقَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ.....»

يقولون: ذو القعدة وذو الحجة والمحرّم ورجب، وقوم ينكرون هذا ويقولون: جادوا بهنّ من ستين، قل أبو جعفر: وهذا غلط بين وجهين بالثقة، لأنه قد علّم المراد، وأنّ المقصود ذكره، وأنه في كلّ سنة، فكيف يتوقّفهنّ من ستين؟ قال: والأولى والاختيار ما قاله أهل المدينة، لأنّ لأخبار قد تظاهرت عن رسول الله ﷺ كعب قلوا من رواية بن عمر وأبي هريرة وأبي بكره رضي الله عنه، قل: وهذا أيضاً قول أكثر أهل التأويل.

قال لئحس: وأدحت الألف واللام في المحرّم دون غيره من الشهور، قال: وجيء من لثهور ثلاثة مضطت: شهر رمضان وشهر ربيع، يعني ولبقي غير مضطت، وسُمّي الشهر شهراً لثهورته وظهوره، والله أعلم.

قوله ﷺ: «أَمُرُّكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَأَكُمُ عَنْ أَرْبَعٍ. الْإِيمَانُ بِاللَّهِ» ثم فسرها لهم فقال: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدّوا خمس ما غنمتم». وفي رواية: «شهادة أن لا إله إلا الله» وعقد وحدة.

وفي الصريق الأخرى قل: (وامرهم بأربع، ونههم عن أربع، قال: أمرهم بالإيمان بالله وحده، قال: «وهل تدرون ما الإيمان بالله؟» قالوا: الله ورسوله أصم، قال: «شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تؤدّوا خمساً من المعتم).

وفي الرواية الأخرى: قال: «أمركم بأربع، وأنهدكم عن أربع، اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، وأنجموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وصوموا رمضان، وأعطوا الخمس من الغنائم».

هذه ألفاظه هن، وقد ذكر البخاريّ هذا الحديث في مواضع كثيرة من «صحيحه»، وقد فيه في

(١) في (ج) نكر، وهو خطأ وحديث أبي بكره رضي الله عنه أخرجه البخاريّ ٣١٩٧، ومسلم ٤٣٨٣، وأحمد: ٢٠٣٨٦ بلفظ: «من لم يؤمن قد سلبت كهيئته يوم خلق الله لسدوت ولأرضين نسة ثلث عشر شهراً، منها أربعة حرم ثلاثة متواليات ذو القعدة وذو الحجة والمحرّم ورجب مصر ٥ وأمّ حديث بن عمر وأبي هريرة رضي الله عنه فلم أرف عبيها

عضب - «شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، ذكره في باب إحازة خبر الواحد^(١)، وذكره في باب بعد باب نسبة اليمن إلى إسماعيل^(٢)، في آخر ذكر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وقال فيه: «أمركم بأربع، وانهاكم عن أربع: الإيمان بالله، وشهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، بزيادة وار^(٣)». وكذلك قال فيه في أول كتاب تزكية^(٤) «الإيمان بالله، وشهادة أن لا إله إلا الله»، بزيادة و أيضا، ولم يذكر فيها الصيام^(٥) وذكر في باب حديث وقد عده القيس: «الإيمان بالله، شهادة أن لا إله إلا الله»^(٦).

فهذه ألفاظ هذه القطعة في «المصحيحين»، وهذه الألفاظ بعد من المشكل، وليست مُشككة عند أصحاب التحقيق، والإشكال في كونه^(٧) قال: «أمركم بأربع»، ولمذكور في أكثر الرويات خمس. واختلف لعمد في الجواب عن هذا على أقول: أظهرها ما قاله لإمام بن بقاد رحمه الله تعالى في «شرح صحيح البخاري»، قال: أمرهم بالأربع التي وعدهم، ثم زدهم خامسة، يعني أدة الخمس، لأنهم كانوا مجاورين لكفر مُضَرَّ، فكانوا أهل جهد وغنائم^(٨).

وذكر الشيخ أبو عمرو بن لُصْلَاح نحو هذا فقال: قوله: (أمرهم بالإيمان بالله)، إعادة لذكر الأربع ووصف^(٩) لها بأنها إيمان، ثم فسرها بالشهادتين والصلاة والزكاة والصوم، فهذا موافق حديث: «بني الإسلام على خمس»^(١٠)، وتفسير الإسلام بخمس في حديث جبريل^(١١)، وقد سبق أن ما يُسمى إسلاماً يُسمى إيماناً، وأنَّ للإسلام والإيمان مجتمعين ويفترقان^(١٢)، وقد قيل: إنما لم يذكر الحج في هذا الحديث لكونه لم يكن نزل فرضه.

(١) البخاري ٧٢٦٦، في كتاب أخبار الواحد، باب وصية النبي ﷺ وفود العرب أن يسموا من ورعهم، وهو في المسند أحمد: ٢٠٧٠.

(٢) البخاري ٣٥١٠، ولكن بدون و وفي جميع روايات البخاري، وهي كذلك في نسخة بن حجر ولعيني، وسه يتكلم عن ذلك بشيء.

(٣) البخاري ١٣٩٨.

(٤) البخاري ٤٣٦٨.

(٥) شرح صحيح البخاري: (١/ ١١٨ - ١١٩).

(٦) في (بني) و (ها): أمدهم لذكر الأربع ووصفه.

(٧) أخرجه البخاري: (١/ ١١١) وصححه: ٦١١٥ من حديث بن عمر.

(٨) انظر في ٢٢٠ ٢٢١ من هذا مجر.

وَأَنَّهُكُمْ عَنِ الدُّبِّاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالْبَقِيرِ، وَالْمُقَيَّرِ، زَادَ خَلْفَ فِي رَوَايَتِهِ. «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَعَقْدٌ وَاحِدٌ. انكر ٥١٧٨، السجدي ٥٢٣ و ١٣٩٨، روي ١١٦.

وأم قوله ﷺ: «وَأَنْ تُوَدُّوا خُمْسًا مِنَ الْمَغْنَمِ» فليس عطفًا على قوله: «شهادة أن لا إله إلا الله»، فإنه يزم منه أن يكون الأربع خمسًا، وإسم هو عطف على قوله: (بأربع) فيكون مضافًا إلى الأربع لا واحدًا منها، وإن كان واحدًا من مطلق شعب الإيمان.

ق: وأم عدم ذكر الصوم في الرواية الأولى فهو إغفال من الراوي، وبس من الاختلاف لصادر من رسول الله ﷺ، بل من اختلاف الرواة الصادر من تفوتهم في ضبط والحفظ على ما تقدم بيانه، فافهم ذلك وتدبره تجده إن شاء الله تعالى مما هذان الله سبحانه وتعالى أحده من المقدم. هذا آخر كلام لشيخ أبي عمرو^(١).

وقيل في معناه غير ما قالاه مما ليس بظاهر فتركناه، والله أعلم.

وأم قول الشيخ: أن ترك الصوم في بعض الروايات إغفال من الراوي، فكذا قاله لقاضي عياض وغيره^(٢)، وهو ظاهر لا شك فيه، قال لقاضي عياض: وكنت وفدة عبد القيس عام الفتح قبل خروج النبي ﷺ إلى مكة، ونزلت فريضة الحج ستة تسع^(٣) بعدها على لأشهر، والله أعلم^(٤).

وأم قوله ﷺ: «وَأَنْ تُوَدُّوا خُمْسًا مِنَ الْمَغْنَمِ»، ففيه إيجاب الخمس من^(٥) الغنائم وإن لم يكن الإمام في سرية الغزاة، وفي هذا تفصيل وفروع سننبه عليها في بابها إن وصلناه، إن شاء الله تعالى. ويقال: خمس بضم الميم ويسكنها، وكذلك ثلث ولربع ولشئس والسبع ولثمان والتسع والعشر. بضم ذنيتها ويسكن، والله أعلم.

وأم قوله ﷺ: «وَأَنَّهُكُمْ عَنِ الدُّبِّاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالْبَقِيرِ، وَالْمُقَيَّرِ»، وفي رواية: «الْمُرْقَتِ» بدل «المقير»، فبسطه ثم نتكلم على معناه إن شاء الله تعالى، فـ «الدُّبِّاءُ» بضم الدال وبلمد، وهو القرع اليابس، أي: الورد منه، وأم «الحنتم»، فبهاء مهملة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم ناء مثناة من فوق

(١) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٥٣ - ١٥٤

(٢) إكمال المعجم: (١/٢٢٩)

(٣) في (نخ). سبع، وهو خطأ

(٤) إكمال المعجم: (١/٢٢٩).

(٥) في (نخ) غير.

مفتوحة ثم ميم، الواو حصة حَتْمَة، وأم «المُقِير» فبالواو المشوكة والقاف وأم «المُقِير» فبفتح القاف والياء.

فأم «اللدباء» فقد ذكرناه.

وأم «الحنتم» فاحتمل فيها، فأصبح لأقرب وأقرباً، أنها جرار حُضْر، وهذا التفسير ثبت في كتب الأشربة من «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو قول عبد الله بن مغفل الصحابي، وبه قال لأكثرهم أو كثيرون من أهل اللغة وغريب الحديث والمحدثين وفقهاء.

والثاني: أنها جرار كُثْب، قاله عبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وأبو سمية.

والثالث: أنها جرار يُؤتى بها من مصر مُقِيرَت الأجواف، روي ذلك عن أنس بن مالك رضي الله عنه، ونحوه عن بن أبي ليلي، وزاد: أنها حُثْر.

والرابع: عن عائشة رضي الله عنها، جرار حُمْر، أعنائها في جنوبها، يُجسب فيها الخمر من مصر.

والخامس: عن ابن أبي ليلي أيضاً: أفوهها في جنوبها، يُجسب فيها الخمر من الطائف، وكان ناس يتتبعون فيها يُضاهون به الخمر.

والسادس: عن عطاء: جرار كانت تعمل من طين وشعر وقم.

وأم «المُقِير»، فقد جاء في تفسيره في لروية الأخيرة أنه يجذع يُنقر وسطه. وأم «المُقِير»، فهو المُرْقَت، وهو المظلي بقدر وهو الرُقْط، وقيل: الرُقْط نوع من القار، والصحيح لأوب، فقد صرح عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: المُرْقَت هو المُقِير ^(١).

وأم معنى النهي عن هذه الأربع، فهو أنه نهى عن الانتباه فيها، وهو أن يجعل في الماء حباً من تمر أو زبيب أو نحوهما ليحلوا ويشرب، وإنما حُصت هذه بالنهي لأنه يُسرّع إليه الإسكار فيها فيصير حراماً نجساً، وتبطل مالهته، فنهى عنه لما فيه من إتلاف المال، ولأنه ربما شربه بعد إسكاره من لم يطلع عليه، ولم ينه عن الانتباه في أسقية لأدم، بل أذن فيها لأنها لرققتها لا يخفى فيها المسكر، بل إذا

(١) مسند، ٥١٦٩.

(٢) أخرجه مسند، ٥١٦٩، وأحمد، ٥١٩١.

(٣) في (ج) خطل.

[١١٦] ٢٤ - (٥٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُسْتَيْ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَالْقَاضِي مُتْقَارِيَّةٌ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُذْرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أُتْرَجَمُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ،

صار مُسْكِرًا شَقِيحًا غَلِيًّا. ثُمَّ إِنَّ هَذَا النَّهْيَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ نُسِحَ بِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ لِسِيَّ رضي الله عنه قَالَ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِتْبَازِ إِلَّا فِي الْأَسْقِيَةِ، فَاتَّبِعُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «الصَّحِيحِ»^(١)، هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَوْنِهِ مَنْسُوخًا هُوَ مَذْهَبٌ وَمَذْهَبُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ.

قَالَ الْخَصْبِيُّ: لِقَوْلِهِ بِالنَّسْخِ هُوَ أَصَحُّ الْأَقْوِيلِ قَالَ: وَقَالَ قَوْمٌ: التَّحْرِيمُ بَاقٍ، وَكَرِهُوا لَا يُتَبَدَّلُ فِي هَذِهِ الْأَوَعِيَةِ، ذَهَبَ إِلَيْهِ مَاتُ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَهُوَ أَصَحُّ^(٢).

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا عُذْرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هَذَا مِنْ احْتِطَاطِ مُسْلِمٍ، فَإِنَّ عُذْرًا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَلَكِنْ أَبُو بَكْرٍ ذَكَرَهُ بِلِقْبَانِهِ، وَالْآخَرَانِ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَنْهُ: (عَنْ شُعْبَةَ)، وَقَالَ الْآخَرَانِ عَنْهُ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، فَحَصَلَتْ مُخَالَفَةٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، فَبِهَذَا نَبَّهَ عَلَيْهِ مَسْنَمُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَقْدَمَةِ أَنَّ دَلَّ (عُذْرٌ) مَفْتُوحَةٌ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَأَنَّ لَجَوْهَرِيٍّ حَكَى ضَمًّا أَيْضًا، وَتَقَدَّمَ بَيَانُ سَبَبِ تَلْقِيهِ بِعُذْرٍ^(٣).

قَوْلُهُ: (كُنْتُ أُتْرَجَمُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ)^(٤) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ، وَتَقْدِيرُهُ: بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَحُذِفَ لَفْظُهُ (بَيْنَهُ) لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ، كَمَا جَاءَ فِي لِبْعَاوِيٍّ^(٥) وَغَيْرِهِ، بِحَذْفِ (يَدَيِ)، فَتَكُونُ يَدَيِ عِبَارَةً عَنْ لُجْمَلَةٍ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَبْطِئُ الْكُرْسِيُّ مَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [سج: ٢٤٠]، أَيْ: قَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مَعْنَى (الترجمة) فَهُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ لُغَةٍ بِلُغَةٍ، ثُمَّ قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِالْفَارْسِيَةِ، فَكَانَ يُتْرَجَمُ لِابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ يَتَكَلَّمُ بِهَا، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَعِنْدِي أَنَّهُ كَانَ يُنَبِّغُ كَلَامَ ابْنِ عَبَّاسٍ

(١) عَسَمِي: ٥٢٠٧. وَهُوَ فِي الْمُسْنَدِ أَحْمَدَ: ٢٣٠١٦ بِشَوَاهِدٍ.

(٢) عَسَمِي لِسِيٍّ: (١٣ - ١٤).

(٣) انْظُرْ ص: ١٢٠ مِنْ هَذِهِ السَّجَّةِ.

(٤) فِي (عَدٍّ) وَ(ص)، بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ.

(٥) سَجْدِي: ٨٧.

فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ تَسْأَلُهُ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ، فَقَالَ: إِنْ رَفَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ أَنْوًا، رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنِ الْوَفْدُ؟ أَوْ مَنِ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: رَيْبَعَةٌ، قَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ: بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَايَا وَلَا النَّدَامَى»،

إلى من خفي عليه من الناس، ثم سرحام سمع من سماعه فأسمعهم، وإما لاحتصار منع من فهمه فأفهمهم، أو نحو ذلك، قال: وطلاقة لفظ لسان يشعر بهذا، قال: وبيست الترجمة مخصوصة بتفسير لغة بلغة أخرى، فقد أصبقوا على قولهم، (بب كدا) اسم ترجمة لكونه يُعَبَّرُ عما يذكره بعده. هذا كلام شيخ^(١)، والمظهر أن معناه أنه يفهمهم عنه ويفهمهم عنهم، والله أعلم.

قوله: (فأتته امرأة تسأله عن نبيذ الجر) أم (الجر)، فبفتح الجيم، وهو اسم جمع، سواحدة جرّة، ويجمع أيضاً على جرار، وهو هذا الفخار المعروف. وفي هذا دليل على جواز استفتاء لمرأة الرجل الأجانب، وسماعها صوتهم وسماعهم صوتها للحاجة.

وفي قوله: (إن وفد عبد القيس) إلى آخره، دليل على أن مذهب ابن عباس رضي الله عنهما أن النهي عن الانتباز في هذه الآية ليس بمنسوخ، بل حكمه باق، وقد تقدم بيان الخلاف فيه.

قوله ﷺ: «مرحباً بالقوم» منصوب على المصدر، استعملته العرب وأكثر منه، تريد به البر والخسنة اللّقاء، ومعناه: جددت رُحْباً وسعة.

قوله ﷺ: «غير خزايا ولا ندامى» هكذا هو في الأصول: «الندامى» بالالف واللام، و«خزايا» بضم الخاء، وروي في غير هذا الموضع بالالف واللام فيهما^(٢)، وروي بضمهما فيهما^(٣)، والرواية فيه «غير» منصوب للرء على الحال، وأشار صاحب «التحريض» إلى أنه يروى أيضاً بكسر لرء على لغة بلقوم، والمعروف الأول، ويدل عليه ما جاء في رواية البحري: «مرحباً بالقوم الذين جاؤوا غير خزايا ولا ندامى»^(٤)، والله أعلم.

(١) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٥٢

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي ٢٨٧٠، وابن أبي عمير في الأحكام والمثاني ١٦١٦، وطبراني في المعجم ١٢٩٤٩.

(٣) أخرجه البيهقي ٥١، وأحمد ٢٠٩٠.

(٤) بحاري ٦١٧٦، ينفذ: «مرحباً بالوفد» ٤٠.

قَالَ: فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شِقَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَإِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيَّ مِنْ كُفَّارٍ

أما (الحراب)، فجمع خُزْبٍ، كخيران وخياري، وسُكْران وسُكاري، والخزيان: المستحيي، وقيل: الليل المهان.

وأما (النَّدَامَى)، فقيل إنه جمع ندمان بمعنى ندم، وهي لغة في نادم، حكاه القزاز صاحب «جامع اللغة»، ولجوهر في «صاحبه»^(١)، وعلى هذا هو على به، وقيل: هو جمع نادم، يتبعاً للخزي، وكان الأصل: ندمين، فأتبع لخزايًا تحسناً للكلام، وهذا^(٢) لإتباع كثير في كلام لعرب، وهو من فصيحته، ومنه قول السبي^(٣): «أرجعن مازوراتٍ غيرَ مأجورات»^(٤)، أتبع مازورات لمأجورات، ولو أفرد ولم يضم إليه مأجورات لقل: موزورات، كذا قاله الفراء وجمادات، قلوا: ومنه قول العرب: إني لأتبع بالغداي والغداي، جمعوا الغداة على غداي إتبعاً لعشيد، وهو أفردت لم يَجُزْ إلا غداوات.

وأما معناه، فالمقصود أنه لم يكن منكم تأخر عن الإسلام ولا عُدَّة، ولا أصدبكم يسر ولا سبَّة، ولا ما أشبه ذلك مما تُستحيون بسببه، أو تَلُولُون، أو تُهَنُون، أو تَدُمُون، والله أعلم.

قوله: (فقالوا: يا رسول الله، إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شِقَّةٍ بَعِيدَةٍ) (الشِّقَّةُ) بضم الشين وكسر هاء، لغتان مشهورتان، أشهرهما وأفصحهما الضم، وهي التي جاء بها القرآن العزيز^(٥)، قال الإمام أبو إسحاق ثعلبي^(٦): «وقرأ عبيد بن غمير بكسر الشين وهي لغة قيس، والشِّقَّةُ: السفر البعيد»^(٧)، كذا قاله ابن السكيت وابن قتيبة^(٨)، وقُطِرَتْ^(٩) وغيرهم، قيل سُمِّيت شِقَّةً لأنها تُشَقُّ على الإنسان، وقيل: هي

(١) «الصحيح»: (ندم).

(٢) في (غ): وهو.

(٣) أخرجه ابن مسية: ١٥٧٨، وبسند ضعيف.

(٤) يعني قوله تعالى: «وَلَا تَكُنْ مِنْهُمْ أَلْفَافَةً»^(٥) ٤٧.

(٥) أبو إسحاق ثعلبي سمعه أحمد بن محمد بن إبراهيم جيسوري، صاحب تفسير لمشهور، ولا نعرش في قصص

الأنبياء، كان أرواحاً منه في علم بفران، صنف بارعاً في لغة، حافظاً موثقاً، مات سنة سبع وعشرين وأربع مئة

أصفاً بمصرين، بسويهي ص ٢٨.

(٦) «تفسير الثعلبي» ٥/٥٠.

(٧) «إصلاح، لمعقود» ص ١١٥، «المغريب القرآن» لابن قتيبة ص ١٨٧، «الأدب» كتابه له أيضاً ص ٥٤٠.

(٨) قطرب هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي، كان مدحجاً، قد شرح آة على منه مقال ما لا

مُضَرٍّ، وَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَنَّكَ إِلَّا فِي شَهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِأَمْرِ فَضْلِ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَكَ،
تَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، قَالَ: أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَخِدَّةِ،
وَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُؤَدُّوا
خُمْسًا مِنَ الْمَغْنَمِ» وَنَهَاَهُمْ عَنِ الذُّبَابِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمَرْقَاتِ قَالَ شُعْبَةُ: وَرَبِّمَا قَالَ: «الْمَقْبِيرِ»،
قَالَ شُعْبَةُ: وَرَبِّمَا قَالَ: «الْمَقْبِيرِ»، وَقَالَ: «احْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوا بِهِ مَنْ وَرَائِكُمْ»، وَقَالَ أَبُو نَكْرٍ
فِي رِوَايَتِهِ: «مَنْ وَرَاءَكُمْ»، وَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ: الْمَقْبِيرِ، (أحمد: ٢٠٢٠، وسنن أبي داود: ٨٧).

[١١٧] ٢٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ
الْجَهْضَمِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ

المسافة، وقيل: الغاية التي يخرج الإنسان إليها، فعسى القول الأول يكون قولهم: (بعيدة) مبالغة في
بُعدها، والله أعلم.

قوله: (فَمُرْنَا بِأَمْرِ فَضْلِ) هو بتسوية أمر، قال الخطابي وغيره: هو البين الواضح الذي ينفصل به
المراد ولا يُشكك^(١).

قوله ﷺ: «(وَأَخْبِرُوا بِهِ مَنْ وَرَائِكُمْ)» وقال أبو بكر في رويته: «مَنْ وَرَاءَكُمْ» هكذا ضبطناه وكذا هو
في الأصوب، الأول بكسر الميم، والثاني بفتحها، وهما يرجعان إلى معنى واحد.

قوله: (وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ) هو بفتح الجيم وضاد المعجمة وسكان الهاء بينهما، وقد
تقدم بيانه في شرح المقدمة^(٢).

قوله: «(قَالَا جَمِيعًا)» لفظة (جميعًا) منصوبة على الحال، ومساء: اتفق واجتمع على التحديث بما
يلذكراه، إما مجتمعين في وقت واحد، وإما في وقتين، ومن اعتقد أنه لا بد أن يكون ذلك في وقت
واحد فقد غلط غلطاً شديداً

مطرب لـ - و قطرب رواية لادب - فمقب به - وله من التصانيف: إعراب القرآن والمجاز العرواني وغيرهما - توفي سنة ست

ربعمئتين - انظر البنية بوحدة، ١ - ٢٤٢

(١) - أعلام الحديث: ٥٣/١٥

(٢) - انظر ص ١٤٨ من هذا الجزء

ابن عباس، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، نَحْوُ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَقَالَ: «أَنهَأَكُمُ عَمَّا يُنْبَذُ فِي الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَتِ»، وَرَدَّ بَنُ مَعْدٍ فِي حَدِيثِهِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَشْجِ - أَشْجِ عَبْدِ الْقَيْسِ - «إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْجِلْمُ وَالْأَنَاءُ».

[بيهقي: ٤٣٦٨] [واظفر: ١١٦].

قوله: (وقال رسول الله ﷺ للأشج أشج عبد القيس: «إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْجِلْمُ وَالْأَنَاءُ»)، أما (الأشج) فاسمه لمنذر بن عائذ - بالذال المعجمة - الغصري - بفتح العين والصاد المهملتين - هذا هو صحيح المشهور الذي قلناه ابن عبد اسر^(١) ولاكثرون أو الكثيرون. وقال ابن الكبي^(٢): «سمه المنذر بن اسحارث بن زياد بن عَصْر بن عوف^(٣)»، وقيل: اسمه لمنذر بن عمرو، وقيل: المنذر بن عبيد، وقيل: اسمه عائذ بن المنذر، وقيل: عبد الله بن عوف.

وأم «الجلْم» فهو العقل، وأما «الأناة» فهي لتثبّت وترك المجتة، وهي مقصورة. وسبب قول النبي ﷺ ذلك له ما جاء في حديث الولد أنهم لما وصلوا المدينة، بادروا إلى النبي ﷺ، وأقام الأشج عند رحلتهم فجمعها وعقل نافته وبس أحسن^(٤) ثيابه، ثم أقبل إلى النبي ﷺ، فقرّبه النبي ﷺ وأجلسه إلى جنبه، ثم قال لهم لنبي ﷺ: «أتبايعون على أنفسكم وقومكم؟» فقال لقوم: نعم، فقال الأشج: يا رسول الله، إنك لم تؤدول لرجل عن شيء أشدّ عليه من دينه، يبيعك على أنفسه، ويُرسِل إليهم من يدعوهم، فمن اتبعت كن مع، ومن أبى قتلناه، قال: «صدقْتَ، إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ» الحديث^(٥).

قال القاضي عياض: فالأناة ترئصه حتى نظر في مصالحه ولم يَعْجَل، والجلْم هذا القول الذي قلناه. لدائ على صحّة عقده وخوذة نظره للعوقب^(٦). قلت: ولا يخفى هذا ما جاء في «مسند أبي يعنى» وغيره أنه لما قال رسول الله ﷺ للأشج: «إِنَّ فِيكَ خَصْلَتَيْنِ» الحديث، قال:

(١) في «الاستيعاب»: (٤/١٤٤٨).

(٢) ابن الكلبى اسمه أبو لسمير هشام بن أخبيري لأهله محمد بن سائب الكوفي، العلامة لأخبري نسبة، الشيعي.

(٣) أحد المتروكين كآبيه. له «المعجزة في نسب» وغيره، وموفي سنة أربع ومئتين. نظر «سير علام النبلاء»: (١٠/١٠١).
(٤) وقع سم الأشج في «نسب سعد واليه» الكبير لابن الكبي (١/١٠٥) «لنذر بن عائذ بن اسحارث بن عمرو بن زياد

ابن عَصْر».

(٥) في (ج) - حسن.

(٦) ثم أضاف عليه بهاء، بلعظ.

(٧) «إكمال المعجم»: (١/٢٣٤).

[١١٨] ٢٦ - (١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْ لَقِيَ الْوَفْدَ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، قَالَ سَعِيدٌ: وَذَكَرَ قَتَادَةُ أَبَا نُضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي حَدِيثِهِ هَذَا أَنَّ أَنَسًا مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّا حَيٌّ مِنْ رِبْعَةٍ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ،

يا رسول الله، كنا في أم حدث؟ قال: «هل قديم»، قال: قلت: الحمد لله الذي جَبَّني على خُلُقَيْنِ يَحِبُّهُمُ^(١).

قوله: (حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة قال: حدثنا من لقي الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من عبد القيس، قال سعيد: وذكر قتادة أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري) معنى هذا الكلام أن قتادة حدث بهذا الحديث عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، كما جاء مبيناً في الرواية التي بعد هذا من رواية ابن أبي حدي.

وأب (أبو عروبة) بفتح العين، فاسمه مهران، وهكذا يقوله أهل الحديث وغيرهم: عروبة بنير ألف ولام، وقال ابن قتيبة في كتابه «أدب الكاتب»، في باب ما يُغَيَّرُ من أسماء الناس: هو ابن أبي لعروبة بالالف واللام^(٢)، يعني أن قولهم: (عروبة) لحن. وذكره ابن قتيبة في كتابه «المعارف» كما ذكره غيره، فقال: سعيد بن أبي عروبة، يُكْنَى أبا نُضْرَةَ، لا عَرَبَ لَهُ، يقال: إنه لم يَمَسَّ امرأة قط، واختلط في آخر عمره^(٣).

وهذا الذي قلناه من اختلاطه، كذا قاله غيره، واختلاطه مشهور، قال يحيى بن معين: خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن، سنة ثنتين وأربعين، يعني ومئة. ومن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء، ويزيد بن هرون صحيح السمع منه بواسطة، وأثبت الناس سمعاً منه عبدة بن سليمان^(٤).

قلت: وقد مات سعيد بن أبي عروبة سنة ست وخمسين ومئة، وقيل: سنة سبع وخمسين. وقد تقرّر

(١) أبو يعنى: ٦٨٤٨. وهو في المتن تكرياً لثلاثين: ٧٦٩٩، ومسنده أحسن: ١٧٨٢٨.

(٢) لأدب الكاتب: ص ٤٢٦.

(٣) المعارف: ص ٥١٨.

(٤) عبدة بن سليمان هو كلابي، أبو محمد الكوفي، مات سنة سبع وثلاثين ومئة.

وَلَا تَقْبِرُوا عَلَيْكَ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَرَمِ، فَمَرْنَا بِأَمْرِ نَأْمُرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا. وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ إِذَا نَحْنُ أَخَذْنَا بِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، اعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا. وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَآتُوا الزَّكَاةَ، وَصُومُوا رَمَضَانَ، وَأَعْطُوا الْحُمْسَ مِنَ الْغَنَائِمِ. وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَتَمِ، وَالْمُرْقَةِ، وَالنَّقِيرِ»، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَا عِلْمُكَ بِالنَّقِيرِ؟ قَالَ: «الْبَلَى، جَذَعٌ تَنْقُرُونَهُ فَتَقْدِرُونَ فِيهِ مِنَ الْقَطِيعَاءِ - قَالَ سَعِيدٌ: أَوْ قَالَ: مِنَ التَّمْرِ -

من لقعدة التي قدمها أن من علم أنه روى عن لمختلف في حدس سلامته، فلبس روايته واحتججا به، ومن روى في حدس الاختلاط، أو شككت فيه، به محتج برويته، وقدسنا أيضاً أن من كد من المختصين محتج به في «الصحيحين»، فهو محمول على أنه ثبت أحد ذلك عنه قبل الاختلاط، والله أعلم^(١).

وأم (أبو نضرة) بفتح النون وإسكان الضاد المعجمة، فاسمه لمنذر بن مالك بن قطعة، بكسر القاف وإسكان الضاد، لعوفي، بفتح لعين والواو وبالقف، هذا هو المشهور لذي قاله الجمهور. وحكى صاحب «مطالع» أن بعضهم سكن لو ومن لعوفي، ولقوة بطر من عبد القيس، وهو بصري، والله أعلم^(٢).

وأم (أبو سعيد الخدري)، فاسمه سعد بن مالك بن سنان، منسوب إلى بني خندرة، وكان أبوه مالك صحابياً أيضاً قتل يوم أحد شهيداً.

قوله ﷺ: «تَقْدِرُونَ فِيهِ مِنَ الْقَطِيعَاءِ» أم (تَقْدِرُونَ)، فهو بناء مثناة فوق مفتوحة ثم قاف ساكنة ثم ذال معجمة مكسورة^(٣) ثم فاء ثم واو ثم نون، كذا وقع في الأصول كلها في هذا الموضع لأبو، ومعه: تَلْقُونَ فِيهِ وَتَرْمُونَ.

وأم قوله في الرواية الأخرى، وهي رواية محمد بن المشي وبين شد عن أبي عدي: «وَتَلْقُونَ فِيهِ مِنَ الْقَطِيعَاءِ»، فليست فيها قاف، وروي بالذال المعجمة وبالمهملة، وهم لغتان فصيحتان، وكلاهما بفتح الدال، وهو من ذال يذيف بالمعجمة، كذا بيع، ودال يذوف بالمهملة، كذا يقول،

(١) انظر ص ٧٢ من هذا الجزء

(٢) «مطالع لأبو» (١٩٩/٥).

(٣) غي (خ) ساكنة، وهو خطأ

ثُمَّ تَصُبُّونَ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ، حَتَّى إِذَا سَكَنَ عَلَيَانَهُ شَرِبْتُمُوهُ، حَتَّى إِنْ أَحَدَكُمْ - أَوْ - إِنْ أَحَدَهُمْ - لَيَضْرِبُ ابْنَ عَمِّهِ بِالسَّيْفِ، قَالَ: وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ كَذَلِكَ، قَالَ: وَكُنْتُ أَخْبَرُهَا حَيَّةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: فَيَقِيمُ شَرِبَتْ بِأَيِّ رَسُولِ اللَّهِ؟ قَالَ: «فِي أَسْقِيَةِ الْأَدَمِ الَّتِي يُلَاثُ عَلَى أَفْوَاهِهَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَرَصْنَا كَثِيرَةَ الْجِرَذَانِ - وَلَا تَبْقَى بِهَا

ورهم، الدال أشهر في اللغة. وضبطه بعض رواة مسلم بضمة استه على رواية المهملة، وعلى رواية معجمة أيضاً جعله من أدف، والمعروف فتحها من داف وذف، ومعه على لأوجه كلها. خلط، والله أعلم.

وَأَمِ «الْقَصِيء»، فمصم القاف وفتح الطاء وبالمهملة، وهو نوع من التمر صغار يقرب منه: الشَّهِير، بانهئين المعجمة والمهملة، وبضمهما وبكسرهما.

قوله ﷺ: «حَتَّى إِنْ أَحَدَكُمْ - أَوْ - إِنْ أَحَدَهُمْ - لَيَضْرِبُ ابْنَ عَمِّهِ بِالسَّيْفِ» معناه: إذا شرب هذا شراب سكر فلم يبق له عقل، وهج به الشر، فيضرب ابن عمه الذي هو عمه من أحب أحببه، وهذه مفسدة عظيمة ونبه به على ما سواه من لمفسد. وقوله: «أَحَدَكُمْ، أَوْ أَحَدَهُمْ» شك من الراوي، والله أعلم.

قوله: (وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ) اسم هذا الرجل بينهم، وكانت الجراحة في ساقه.

قوله ﷺ: «فِي أَسْقِيَةِ الْأَدَمِ الَّتِي يُلَاثُ عَلَى أَفْوَاهِهَا» أما «لَاذَم»، فبفتح الهمزة والدال، جمع أديم، وهو الجلد الذي تَمَّ دِباغه. وَأَمِ «يُلَاثُ»، فبضم اللام وتشديد اللام وتخفيف اللام وآخره ثاء مثناة، كذا ضبطه وكذا هو في أكثر الأصول، وفي أصل الحافظ أبي عمر العنبري: «ثَلَاث» بالثمة فوق، وكلاهما صحيح، فمعنى الأول: يُلَفُّ المحيط على أفواههم وتربيه به، ومعنى الثاني: تُلَفُّ لأسقية على أفواهها^(١)، كما يقال: ضربته على رأسه.

قوله: (إِنْ أَرَصْنَا كَثِيرَةَ الْجِرَذَانِ) كذا ضبطه: (كثيرة) بدهاء في آخره، ووقع في كثير من الأصول (كثير) بغير هاء، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: صح في أصوات: (كثير) من غير تاء التانيث،

(١) في (ص): «تلف وأذلف».

(٢) أي أن قوله: «على أفواهها» يكون بدل بعض من لأسقية، كما تقول: ضربته على رأسه. نظر لأصينة صحيح مسلم.

أَشَقِيَّةُ الْأَدَمَ. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ، وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ، وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ، وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ»، قَالَ: وَقَدْ قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ لِأَشْعَثِ عَبْدِ الْقَيْسِ: «إِنَّ فِيكَ لَخَصْلَتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ: الْحِلْمُ وَالْإِنَاءَةُ». [أحمد: ١١١٧٥].

[١١٩] ٢٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَبْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا بَنُو أَبِي عَرِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى وَاحِدٌ لَقِيَ ذَلِكَ لَوْفَدَ، وَذَكَرَ أَبَا نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِبِشْرِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْبَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: «وَتَذْيِفُونَ فِيهِ مِنَ الْقُطَيْمَاءِ، أَوْ التَّمْرِ وَالْمَاءِ»، وَلَمْ يَقُلْ: قَالَ سَعِيدٌ، أَوْ قَالَ: «مِنْ التَّمْرِ». [مر: ١١٨].

[١٢٠] ٢٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

والتقدير فيه على هذا. أرضنا مكان كثير الجِرْدَانِ، ومن يضره قول الله عز وجل: «لِإِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ»^(١) [٧١ مراف: ٥٦].

وأم (الجِرْدَانِ)، فبكسر الجيم وإسكان لراء وبالذال المعجمة، جمع جُرْدَ، بضم الجيم وفتح لراء، كَنُفَرٍ وَنُفَرَانٍ، وَصُرْدٍ وَصُرْدَانٍ^(٢)، والجُرْدَانُ نوع من الفأر، كذا قاله للجوهري^(٣) وغيره. وقال لؤيبي في «مختصر العين»: هو لذكر من الفأر، وأطلق جماعة من شُرَح الحديث أنه الفأر. قوله ﷺ: «وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ، وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ، وَلِإِنْ أَكَلَتْهَا الْجِرْدَانُ» هكذا هو في لأصول مكرر ثلاث مرات.

قوله: (قَالَا). حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرِيٍّ هو محمد بن إبراهيم، وإبراهيم هو أبو^(٤) عدي.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ) أم (أبو عاصم)، فليصححك بن مَخْدِي النُّسَيْبِ، وأم (بن جُرَيْجٍ): فهو عبد المثلث بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ.

(١) المدينة صحيح مسلم، ص ١٥٧.

(٢) شعر طر كالعصافير أجور جعفر، وتصغيره جاء بصيغ، أي أب عمير، فعل النعير. ولصرد طر صحم رأس يصطاد بالعصافير.

(٣) الصحاح (جرد).

(٤) في (نسخ): بن.

MAHJIB KHASHAN & K. MAHAJAN

المشكر، وذكر القسني أيضاً أنه رواه كذلك أبو بكر البرزقي في «مسند الكبير» بإسناده^(١)، وخشي عنه وعن عبد الغني بن سعيد الحفاظ أنهما ذكرا أن حسناً هذا هو الحسن البصري.

وليس الأمر في ذلك على ما ذكروه، بل ما أورده مسلم في هذا الإسناد هو لصواب، وكما أورده رواه أحمد بن حنبل عن روح بن عبادة عن ابن جريج^(٢)، وقد انتصر له الحفاظ أبو موسى لأصبهاني رحمه الله، وألف في ذلك كتاباً لطيفاً تبجح فيه بوجدته وصابته مع وهم غير واحد فيه، فذكر أن حسناً هذا هو الحسن بن مسلم بن يثاق لذي روى عنه ابن جريج غير هذا الحديث، وأن معنى هذا الكلام أن أبا نضرة أخبر بهذا الحديث أبا قزعة وحسن بن مسلم كليهما، ثم أكد ذلك بأن أبا نضرة أخبرهما أن أبا سعيد أخبره، يعني أخبر أبو سعيد أبا نضرة وهذا كما نقول: إن زيداً جاءني وعمراً جاءني فقلنا كذا وكذا، وهذا من فصيح الكلام، واحتج على أن حسناً فيه هو لحسن بن مسلم بن يثاق بأن^(٣) سمة بن شبيب، وهو ثقة، رواه عن عبد الرزاق عن^(٤) ابن جريج قال: أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة أخبره وحسن بن مسلم، أخبرهما أن أبا سعيد أخبره... الحديث^(٥). رواه^(٦) أبو الشيخ^(٧) لحفظ في كتابه «مخرج على صحيح مسلم».

وقد أسقط أبو مسعود الدمشقي وغيره ذكر (حسن) من الإسناد، لأنه مع إشكاله لا مدخل له في الرواية، وذكر الحفاظ أبو موسى ما حكاه أبو علي القسني وبين بطلانه وبطلان رواية من غير الضمير

= بن صلاح في تصحيح مسنده ص ١٥٩، وليست عنده هذه نسخة، وهو لصواب، لأن إسناد ابن يسكر - حيث نقله أبو عبي بن عبي في «تقريبه لمسنده» (٧٧٢/٣)، ولما ذكره في «تقريبه» - ليس كإسناد مسلم، بل هو كإسناد أبي صويح أبو عبي بن عبي: أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة أخبرني وحسناً أخبره أن أبا سعيد أخبره

(١) البرزقي (١٨/٨٢) (١٨) من طريق أبي قزعة قال: حدثني أبو نضرة وحسن، عن أبي سعيد البصري

(٢) أحمد ١١٥٤٤

(٣) أبي (حسن) و(هـ): بن - بدل: يثاق، وهو خطأ.

(٤) وقع في تصحيح مسنده ص ١٦٠: وهو، وهو خطأ.

(٥) عبد الرزاق: ١٦٩٢٩، ووقع فيه: «وحسناً» بدلاً من: وحسن بن مسلم

(٦) أبي (حسن) و(هـ): روى

(٧) أبو الشيخ سمة أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حبان، لإمام الحفاظ صدوق، محدث أصبهاني، ولد سنة أربع

ومئتين ومئتين، وله من تصانيف «السنن» و«العتبة» و«السنن» في عدة معجمات، وغيرها توفي رحمه الله سنة تسع

وستين وثلاث مئة. نظروا سير أعلام النبلاء: (٢٧٦/١٦)

لَمَّا أَتَوْا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، جَعَلْنَا اللَّهَ فِدَاءَكَ، مَاذَا يَصْلُحُ لَنَا مِنَ الْأَشْيَاءِ؟ فَقَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ». قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، جَعَلْنَا اللَّهَ فِدَاءَكَ، أَوْ تَدْرِي مَا النَّقِيرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، الْحِجْلُ يُنْقَرُ وَسَطُهُ. وَلَا فِي الدُّبَابِ، وَلَا فِي الْحَتَمَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمُوكَى». [ص ١٠٠٠٠].

في قوله: أخبرهم، وغير ذلك من التغيرات، وقد أجاد وأحسن ﷺ. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح رحمه الله^(١)، وفي هذا القدر الذي ذكره أبغ كفاية وإن كان الحافظ أبو موسى قد أطلب في بسطه وإيضاحه بأسانيده واستشهاده، فلا ضرورة إلى زيادة على هذا القدر، والله أعلم.

وأما (أبو قزعة) المذكور، فاسمه شويد بن حجير، بعاء مهمل مضمومة ثم جيم مفتوحة وآخره راء، وهو باهني بصري، انفرد مسلم بالرواية له دون لبخري، وقزعة بفتح القاف وبفتح الراء وإسكانها، ولم يذكر أبو علي الغساني في «تقييد المهمل» سوى الفتح^(٢)، وحكى القاضي عياض في الفتح وإسكان^(٣)، ووجد بخط ابن الأسيدي بإسكان، وذكر ابن مكّي^(٤) في كتابه «فيما يلحق فيه» أن الإسكان هو الصواب، والله أعلم.

قولهم: (جعلنا الله فداءك) هو بكسر الفاء وبالمدة، ومعناه: يقيت المكاره.

قوله ﷺ: «وعليكم بالموكى» هو بضم الميم وإسكان الواو، مقصور غير مهموز، ومعناه: انبلوا في السقاء لذيق^(٥) الذي يؤكى - أي^(٦): يربط - فوه بالوكاء، وهو الحيط الذي يربط به، والله أعلم. هذا ما يتعلق بالفظة هذا الحديث.

وأما أحكامه ومعانيه فقد اندرج جمل منها فيما ذكرته، وأنا أشير إليها مختصرة ملخصة مرتبة، ففي هذا الحديث وفادة الرؤساء والأشراف إلى الأئمة عند الأمور المهمة. وفيه تقديم الاعتدال بين يدي المسألة. وفيه بيان مهمات لإسلام وأركانها سوى الحج. وقد قدمنا أنه لم يكن فرض، وفيه استعانة بعالم في تفهيم لحاضرين وفهم عنهم ببعض أصحابه كما فعله ابن عباس، وقد يستدل به على أنه

(١) «معيانة صحيح مسلم» ص ١٥٨ - ١٦١.

(٢) «تقييد مهمل» (٢/٤١٩ - ٤٢٠).

(٣) «إكمال المعجم» (١/٧٣٨).

(٤) ابن مكّي هو عمر بن حنبل بن مكّي لصقني، الإمام الغوري بمحدث، من تصانيفه «تقييد لسان» دل على غرارة علمه وكثرة حفظه. توفي رحمه الله سنة إحدى وخمسين هـ. النظر في «معيمة الوعاع» (٢/٢١٨).

(٥) في (ط): الرقيق.

(٦) في (ج): أن.

يَكْفِي فِي الْمَرْجَمَةِ فِي الْفَتْوَى وَالْخَبَرِ قَوْلُ وَاحِدٍ وَفِيهِ سِتْحَابُ قَوْلِ لِرَجُلٍ لِرُؤُوسِهِ وَلِقَادِمِينَ عَلَيْهِ مَرَجَبًا، وَنَحْوَهُ، وَالتَّوَدُّعُ عَلَيْهِمْ إِيْنَسًا وَسُطًأً.

وَفِيهِ حَوَازِ الشَّدَاءِ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي رُجْهِهِ إِذْ لَمْ يُخَفَّ عَلَيْهِ فِتْنَةً بِعَجَابٍ وَنَحْوِهِ، وَأَمَّا اسْتِعْجَابُهُ فَيُخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ.

وَأَمَّا لِنَهْيٍ عَنِ الْمَدْحِ فِي لُوجِهِ، فَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِ لَفْتَةً بِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَقَدْ مَدَحَ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي الْوَجْهِ، فَقَالَ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ ﷺ: «لَسْتُ مِنْهُمْ»^(١). وَقَالَ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ، إِنَّ أَمْنُ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صَحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَّخِذًا مِنْ أَمْنِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا»^(٢). وَقَالَ لَهُ: «وَارْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ»^(٣)، أَيْ: مِنَ الَّذِينَ يُدْعَوْنَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ. وَقَالَ ﷺ: «إِذَا لَمْ يَبْشُرْ بِالْجَنَّةِ»^(٤). وَقَالَ ﷺ: «إِثْبَتْ أَحَدُ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصِدِّيقٌ وَشَهِيدَانِ»^(٥). وَقَالَ ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ وَرَأَيْتُ قَصْرًا فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ قَالُوا: لِعِمْرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَلَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ»، فَقَالَ عِمْرٌ: يَا أَبَايَ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْبَيْكَ أَغَارًا؟^(٦). وَقَالَ لَهُ: «مَا لَقَيْكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَبُجَا إِلَّا سَلَكَ فَبُجَا غَيْرَ فَبُجَا»^(٧). وَقَالَ ﷺ: «الْفَنَعُ لِعُثْمَانَ وَبَشَرُهُ بِالْجَنَّةِ»^(٨). وَقَالَ لِعَلِيٍّ ﷺ: «أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ»^(٩)، وَفِي لِحَدِيثٍ لِآخِرٍ: «أَنَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»^(١٠). وَقَالَ ﷺ لِبِلَالٍ ﷺ: «سَمِعْتُ ذَكََّ نَعْلِكَ فِي الْجَنَّةِ»^(١١). وَقَالَ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٦٠٦٢، وَأَحْمَدُ ٦٣٤٠ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٤٦٦، وَمُسْنَدُ ٦١٧٠، وَأَحْمَدُ ١١١٣٤ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ١٨٩٧، وَمُسْنَدُ ٢٣٧١، وَأَحْمَدُ ٧٦٣٣ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٣٦٧٤، وَمُسْنَدُ ٦٢١٤، وَأَحْمَدُ ١٩٥٠٩ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٣٦٧٥، وَأَحْمَدُ ١٢١٠٦ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) أَخْرَجَهُ لِحَدِيثِ ٥٢٢٦، وَمُسْلِمٌ ٦١٩٨، وَأَحْمَدُ ١٤٣٢١ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) أَخْرَجَهُ لِحَدِيثِ ٣٢٩٤، وَمُسْلِمٌ ٦٢٠٢، وَأَحْمَدُ ١٤٧٢ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٨) أَخْرَجَهُ لِحَدِيثِ ٣٦٩٣، وَمُسْنَدُ ٦٢١٢، وَأَحْمَدُ ١٩٦٤٣ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٩) أَخْرَجَهُ لِحَدِيثِ ٢٦٩٩ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٠) أَخْرَجَهُ لِحَدِيثِ ٣٧٠٦، وَمُسْنَدُ ٦٢١٨، وَأَحْمَدُ ١٥٠٥ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١١) فِي (هـ) وَ(و)، دَقَّ، بِالتَّخْفِيفِ، وَهُوَ تَصْغِيرُ.

(١٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ١١٤٩، وَمُسْنَدُ ٦٣٢٤، وَأَحْمَدُ ٨٤٠٣ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

سَلَام: «أنت على الإسلام حتى تموت»^(١). وقال للأنصاري: «ضجك الله عز وجل» - أو: عجب - من
فعلالكما^(٢). وقال للأنصار: «أنتم من أحب الناس إلي»^(٣). ونعذر هذا كثيرة من مدحه ﷺ في
لوجه وأما مدح الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء والأئمة الذين يقتدى بهم ﷺ أجمعين،
فأكثر من أن تحصر، والله أعلم.

وفي حديث الباب من الفوائد أنه لا غنى على طالب العلم والمستفتي إذا قل للعالم: أوضح لي
الجواب، ونحو هذه العبارة. وفيه أنه لا بأس بقول: رمضان، من غير ذكر الشهر. وفيه جواز مرجعة
العالم على سبيل الاسترشاد والاعتذار، ليتلطف له في جواب لا يشتق عليه. وفيه تأكيد الكلام
وتفخيئه، ليتعظم وقع في النفس. وفيه جواز قول الإنسان لمسلم: جعني الله فداك.
فهذه أطراف مما يتعلق بهذا الحديث، وهي وإن كانت طويلة، فهي مختصرة بالنسبة إلى طاسي
التحقيق، والله أعلم، وله الحمد.



(١) أخرجه البيهقي: ٣٨١٣، ومسلم: ٦٣٨١، وأحمد: ٢٣١٨٧ من حديث عبد الله بن سلام ﷺ

(٢) أخرجه البيهقي: ٣٧٩٨، ومسلم: ٥٣٥٩ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) أخرجه البيهقي: ٣٧٨٥، ومسلم: ٤٤١٧، وأحمد: ١٢٧٩٧ من حديث أنس بن مالك ﷺ

٧ - [باب الدعاء إلى الشهادة،

وشرائع الإسلام]

[١٢١] ٢٩ - (١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - عَنْ زَكْرِيَاءَ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: رُبَّمَا قَالَ وَكِيعٌ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاذًا - قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:

باب الدعاء إلى الشهادة

وشرائع الإسلام^(١)

فيه بحث معاذ إلى اليمن، وهو متفق عليه في «المصحيحين».

قوله: (عن أبي معبد، عن ابن عباس، عن معاذ، قال أبو بكر: رُبَّمَا قَالَ وَكِيعٌ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ مُعَاذًا قَالَ).

هذا الذي فعده مسند رحمه الله نهية التحقيق والاحتياط وسدقيق، فمن لزوم لرواية الأولى قال فيها: (عن معاذ)، والثانية: (أَنَّ مُعَاذًا)، وبسبب (أَنَّ) و(عن) فرق، فمن الجمهر قلوا: (أَنَّ) كـ (عن)، فيحتمل على الاتصال، وقد جمعة لا تلتحق (أَنَّ) بـ (عن)، بل تضمن أَنَّ على الانقطاع ويكون مرسلًا، ولكنه هنا يكون مرسل صحيح، له حكم لمتصل على المشهور من مذاهب العلماء، وفيه قول الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني^(٢) الذي قدمه في الفصول أنه لا يحتاج به^(٣)، فاحتاط مسند رحمه الله وبين اللقطين، والله أعلم.

وأما (أبو معبد)، فاسمه نوفل، بالثون والفاء والمعال المعجمة، وهو مولى ابن عباس، قال عمرو بن دينار: كان من أصدق موالي ابن عباس.

(١) في (ج) و(ص): وشرائع الإسلام.

(٢) في (ج): الإسفراييني، وهو خطأ.

(٣) انظر من ٤٤ من هذا الجزء.

«إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَأَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَإِنَّكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَأَنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ» (١).

١- ٤٠٧١، والبيهقي: ١٤٩٦، ٢٤٤٨ مختصر، كتاب الإيمان من صحيح مسلم في صحيحه

قوله ﷺ «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَأَدْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَإِنَّكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَأَنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ».

أما (الكرائم)، فجمع كريمة، قال صاحب «المطلع»: هي جمعة لكامل ممكن في حقها، من عزرة لبن وجسد سرور، أو كثرة لحم أو صوف^(٢). وهكذا الرواية: «فيك وكرائم» بلو وفي قوله: «وكرائم»، قال ابن قتيبة: ولا يجوز: «فيك كرائم»، بحذفها^(٣). ومعنى «ليس بينها وبين الله حجاب» أي: أنها مسموعة لا تُرد.

وفي هذا الحديث قول حر الواحد ووجوب العمل به. وفيه أن نوتر ليس بواجب، لأن بحث معد إلى اليمن كان قبل وفاة النبي ﷺ بقليل بعد الأمر بلوتر والعمل به. وفيه أن لسنة أن الكفار يذنون إلى التوحيد قبل اعتقاد. وفيه أنه لا يحكم بسلامه إلا بالنطق بالشهادتين، وهذا مذهب أهل السنة كما قدمنا بيانه في أول كتاب الإيمان^(٤). وفيه أن صلوات خمس تجب في كل يوم وليمة

وفيه بيان عظم تحريم الطمس، وأن الإمام ينبغي أن يعظ ولأئمة، ويأمرهم بتقوى الله تعالى، ويبلغ في نهيه عن الضلوع، ويعرفهم قبح عقبته. وفيه أنه يحرم على سعي أخذ كرائم المال في الزكاة^(٥)، بل

(١) في (ص): فإنها.

(٢) المصباح لأور: (٣/٣٥٣)

(٣) نظير لأدب للكتاب: ٤١٨، ٤١٩. في باب ما يُعَدَّى بحرفه صفة أو بغيره، ولعدمه لا تعديه، أو لا يمدى لعدمه تعديه. قال فيه: ويقولون «فيك وأن نفس كذا» ولا يقال: «فيك أن نفس» بلا و.

(٤) نظير ص: ٢٢٦ من هذا الجزء

(٥) في (ص) (وط) (ويعا): في أدب: مودة

[١٢٢] ٣٠- (٥٥٥) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ زَكْرِيَاءَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ

يَاخُذَ، لَوْ سَطَّ، وَيَحْرُمُ عَلَى رَبِّ لِمَالٍ إِخْرَاجُ شَرِّ الْمَالِ. وَفِيهِ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تُدْفَعُ عَلَى كُفْرٍ، وَلَا تُدْفَعُ أَيْضًا إِلَى غَنِيِّ مَنْ تَصِيبُ الْفُقَرَاءُ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ لِحُطَائِيٍّ وَسَائِرُ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ لَا يَجُوزُ تَقْبُضُهَا عَنْ بِلَدِ الْمَالِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَقَرُّهُ فِي فَقَرَاتِهِمْ»^(١) وَهَذَا لَا اسْتِدْلَالَ لَيْسَ بِظَاهِرٍ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي «فَقَرَاتِهِمْ» مُحْتَمِلٌ لِفُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَلِفُقَرَاءِ أَهْلِ تِلْكَ الْبِلَدَةِ وَلِدَحِيَّةٍ، وَهَذَا، لِاحْتِمَالِ أَظْهَرُ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ لَيْسُوا مَخْطُوبِينَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ، مِنَ الصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَالزَّكَاةِ وَتَحْرِيمِ الرِّبَا وَنَحْوِهِ، لَكُونِهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِلدِّينِ فَأَعْلِمَهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ»، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ إِذْ لَمْ يُطِيعُوا لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا لَا اسْتِدْلَالَ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ الْمُرَادَ: أَعْلِمَهُمْ أَنَّهُمْ مُطَاعُونَ بِالصُّلُوحِ وَغَيْرِهِ فِي الدُّنْيَا، وَالْمَطْلَبَةُ فِي الدُّنْيَا لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْإِسْلَامِ، وَلَيْسَ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَلَّا يَكُونُوا مَخْطُوبِينَ بِهِ^(٢) يُزَادُ فِي عَذَابِهِمْ بِسَبَبِهَا فِي الْآخِرَةِ، وَلَئِنْ ﷺ رَتَّبَ ذَلِكَ فِي الدُّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَبَدَأَ بِأَلَا هُمْ فَالْأَمْرُ، أَلَّا تَرَاهُ بَدَأَ ﷺ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ زَكَاةٍ؟ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدُهُ يَصِيرُ مَكْتَفٍ بِصَلَاةٍ دُونَ الزَّكَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ لِمُخْتَارِ أَنَّ الْكُفْرَ مَخْطُوبُونَ بِفُرُوعِ لَشَّرِيعَةِ الْأُمُورِ بِهِ وَلَمْ يَنْهَى عَنْهُ، هَذَا قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ وَالْأَكْثَرِينَ، وَقِيلَ: لَيْسُوا مَخْطُوبِينَ بِهِ، وَقِيلَ: مَخْطُوبُونَ بِالْمَنْهَى دُونَ الْأُمُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ لُصْلَاحٍ: هَذَا الَّذِي وَقَعَ فِي حَدِيثٍ مَعْدُودٍ مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ دُعَائِهِمْ لِلْإِسْلَامِ دُونَ بَعْضٍ هُوَ مِنْ تَقْصِيرِ الرَّوَايَةِ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِيهِ سَبَقَ مِنْ نَظَرِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، سَكَنَ مَكَّةَ. وَفِيهَا (عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ) هُوَ الْإِمَامُ سَمْعُونُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، يُكْنَى أَبُو مُحَمَّدٍ، قِيلَ: سَمِعَهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ. وَفِيهَا (أَبُو عَاصِمٍ) هُوَ النَّبِيُّ الْقُسَيْطِيُّ بْنُ مَخْلَدٍ.

(١) لِمَعْلَمِ السُّنَنِ: (١/٢٧٣)

(٢) فِي (عَدَنٍ) بِنَا

(٣) أَحْسَنُ صَحِيحٍ مُصَنَّفٍ ص ١٦٣

(٤) فِي (ح) عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ حَقٌّ

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْغِيٍّ، عَنْ أَبِي مُعْبِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا»، بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكَيْعٍ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ١٣٩٥، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ، ٢١.

[١٢٣] ٣١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْغِيٍّ، عَنْ أَبِي مُعْبِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ،

قوله: (عن ابن عباس) ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا) هذا اللفظ يقتضي أَنَّ الحديث من مسند ابن عباس، وكذلك الرواية التي بعده، وأم الأولى فمن مسند معاذ، ووجه الجمع بينهم أن يكون ابن عباس سمع الحديث من معاذ، فهو تارة عنه متصلًا، وتارة أرسله فلم يذكر معاذًا، وكلاهما صحيح كما قدمته أن مرسل الصحابي إذا لم يُعرف المحذوف يكون حجة^(١)، فكيف وقد عرفته في هذا الحديث أنه معاذ؟ ويحتمل أن ابن عباس سمعه من معاذ وحضر لقصة، فتارة روى بها واسطة لحضوره إيها، وتارة روى عن معاذ، إم لنسيانه المحضور، وإم لمعنى آخر، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ) ما (بَسْطَامٌ)، فبكسر الباء الموحدة، هذا هو المشهور، وحكى صاحب «المطالع» أيضًا فتحه^(٢)، واختلف في صرفه، فمهم من صرفه، ومهم من لم يصرفه. قال لشيخ أبو عمرو بن الصلاح: بَسْطَامٌ عَجَمِيٌّ لَا يَنْصَرَفُ، قال ابن دُرَيْدٍ: ليس من كلام العرب^(٣)، قال ووجدته في كتاب ابن الجَوَالِيقِيِّ في «مُعَرَّبٍ»^(٤) مصروفًا، وهو بعيد، هذا كلام الشيخ^(٥).

وقال الجوهرِيُّ في «المصباح»: بَسْطَامٌ ليس من أسماء العرب، وإنما سَمَّى قَيْسُ بْنُ مَسْعُودٍ ابْنَهُ بِسْطَامًا بِأَنَّهُ مَلَكَ مِنْ مَلِكِ فَارِسَ، كما سَمَّوْا: قَابُوسَ، فَعَرَّبُوهُ بِكسر الباء، والله أعلم^(٦).

وَأَمِ (الْعَيْشِيُّ)، فبشيرة لمعجمة، وهو منسوب إلى بني عَيْشٍ بن مَثَلٍ بن تَيْمٍ الله بن ثَعْبَةَ، وكان أجدد العَيْشِيِّ، ولكنهم خففوه. قال لحدكم أبو عبد الله والخطيب أبو بكر بغدادِيٌّ: (الْعَيْشِيُّونَ)

(١) نظر من ٦٤ من هذا الجزء.

(٢) «مطالع لأبوزيد»: ٤٠/١٦٣٨٣.

(٣) «جمهرة لغة»: ١١٢٤/٢.

(٤) «معرَّب» من لكلام الأعجمي على حروف المعجم» ص ١٠٤ - ١٠٥. والجوالقي سنة موهوب من أحمد بن محمد بن نجس بن الحنف، أبو منصور لثبوي معوي، كان يملك في صور لأدب، صنف شرح أدب الكتاب، وهو عرب من كلام المعجم وغيره. «عند سنة خمس وعشرين وأربع مئة» بغية الوعاة: ٢/٣٠٨.

(٥) «صحيح مسلم» ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٦) «المصباح»: (مستهم).

فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ ﷻ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ قَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ قَرْضًا عَلَى قُرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كُرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ». - بحري ١٤٥٨، ونظر ١٧١، ٥.

بالسُّنن المعجمة بصريون، و(لَقَبْسِيون) بالباء الموحدة والسُّنن المهمة كوفيون، و(العُسِّيون) بالنون والسُّنن المهمة شاميون^(١)، وهذا الذي قلناه هو الغلب، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله عز وجل، فإذا عرفوا الله، فأخبرهم» إلى آخره. قال القاضي عياض: هذا يدل على أنهم ليسوا بعارفين بالله تعالى، وهو مذهب خُذَّاق المتكلمين في اليهود والنصارى أنهم غير عارفين بالله تعالى وإن كانوا يعبدونه ويظهرون معرفته، لدلالة السَّمع عندهم على هذا، وإن كان العقل لا يمنع أن يعرف الله تعالى من كذب رسولاً.

قال القاضي رحمه الله: ما عرف الله تعالى من شبهه وجسمه من اليهود، أو أحرار^(٢) عليه البداء^(٣)، أو أضاف^(٤) إليه الود منهم، أو أضاف^(٥) إليه لصاحبه والولد وأجاز الحول عليه والانتقال ولا مزاج من البصاري، أو وصفه بما لا يليق به، أو أضاف إليه الشريك والمعبد في خلقه من المجوس وثنوية^(٦)، فمعبودهم الذي عبدوه ليس هو الله وإن سَمَّوه به، إذ ليس موصوفاً بصفات إلالة الواجبة له، فبذن ما عرفوا الله سبحانه، فتحقق هذه النكته واعتمد عليها، وقد رأيت معناها لمتقدمي أشيختي، وبها قطع الكلام^(٧) أبو عمران النيسابري^(٨) بين عامة أهل القيروان عند تدرُّعهم في هذه المسألة. هذا آخر كلام القاضي رحمه الله. قوله ﷺ في الرواية الأخيرة: «فأخبرهم أن الله قرض عليهم زكاةً تؤخذ من أموالهم» قد يُستدل بلفظة: «من أموالهم» على أنه إذا امتنع من دفع الزكاة، أخذت من ماله بغير اختياره، وهذا لحكم لا خلاف فيه، ولكن هل تبرأ ذمته ويُجبر له ذلك في لبدن؟ فيه وجهان لأصحابنا، والله أعلم.

(١) لمعرفة علوم الحديث، بحاكم ص ٢٢١، ولم أفت على كلام الخطيب ليخذه ديهما بين يدي من كتب

(٢) في (ط) والإكمال لمعجم^(١) (٢٣٨/١) وأحجار.

(٣) بداء مستصوب شيء غنم بعد أن لم يسلم، وحدث على الله عز وجل غير جازر^(٢) الهدية في طريق الحديث (نور)

(٤) في (خ) و(هـ) والإكمال مقدم: وأضاف

(٥) في (ط): وأضاف

(٦) ثنوية موقفة من مجوس بقول إن لعالم صاعين أحدهما: لنور يكون منه لخيرات ومساويع، وآخر ظلمة يكثر منه شرور ومفسد

(٧) في (ط): الإجماع

(٨) في (خ) و(هـ)، للنيسابري، وهو خطأ. وأبو عمران النيسابري سمة موسى بن عيسى بن أبي حجاج نخع وهو سم أبي حجاج بن مري نفعوه في نيسابري بعد نكته في سنة ثلاثين وأربع مئة. المبرور لعلام لملاء^(١) (٥٤٥، ١٧)

٨ - [باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله،

محفظ رسول الله، ونيقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة،

ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ،

وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحققها، ووكلت سريرته إلى الله تعالى،

وقتل من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام،

واهتمام الإمام بشعائر الإسلام]

[١٢٤] - ٣٢ (٢٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تَوَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ بَنِي مَالِهِ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَجَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا لَكُنْتُ بِؤُودُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ

باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ونيقيموا

الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ،

وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحققها، ووكلت سريرته إلى الله تعالى

وقتل من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام،

واهتمام الإمام بشعائر الإسلام

أما أسماء الرواة، ففيه (عقيل، ص الزهري)، هو بضم العين، وتقدم في الفصول بيانه^(١). وفيه

الْحَقُّ . [أحمد ١١٧، وأبو داود ٧٢٨٤، ٧٢٨٥] .
 الْحَقُّب: فَوَالله مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ الله ﷻ قَدْ شَرَحَ صَدْرُ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ

[١٢٥] ٣٣ - (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو لَطَايِرٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْإِسْرَائِيلِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ». [أحمد ٨١٦٣، وسنن أبي داود ٢٩٤٦] .

[١٢٦] ٣٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزِيَّ - عَنِ الْعَلَاءِ (ح) . وَحَدَّثَنَا أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَيَمَّا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ». [مسند ١٢٤] .

[١٢٧] ٣٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ. وَعَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(يونس) وقد تقدّم بيانه، وأنّ فيه ستة أوجه: ضمّ النون وكسرها وفتحها. مع الهمز وتركه^(١). وفيه (سعيد بن المسيّب)، وقد قدّم أنّ المسيّب يفتح الباء على المشهور، وقيل بكسرها^(٢). وفيه (أحمد بن حنبل) ييسكن الباء. وفيه (أمية بن بسطام) وقدّم بيانه في الباب قبله.

وفيه (حفص بن غياث)، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر. وعن أبي صالح، عن أبي هريرة) فقولوه: (وعن أبي صالح) يعني رواه الأعمش أيضاً عن أبي صالح. وقد تقدّم أنّ اسم (أبي هريرة) عند الرحمن بن صخر على الأصحّ من نحو ثلاثين قولاً^(٣)، وأنّ اسم (أبي صالح) ذكره

(١) نظر من ١٣١ من هذا الجزء.

(٢) نظر من ١٧٥ من هذا الجزء.

(٣) نظر من ١٢٢ من هذا الجزء.

«أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح) . [أحمد ٢٨٩٠٢]

انظر ١٢٨ و ١٢٩ .

[١١٨] وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح) . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَسْمَأُتَ مَذْكُورٌ﴾ ۖ لَسْتُ عَلَيْهِ بِمُصْطَفِرٍ» [بخاري ٢١-٢٢] . [أحمد ١٤٧٠٩]

[١٢٩] ٣٦- (٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَّعِيُّ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الصَّبَّاحِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» . [بخاري ٢٥]

السَّمْنَانُ^(١)، وَأَنَّ سَمَ (أبي سفيان) طسحة بن دفع^(٢)، وَأَنَّ اسْمَ (الأعمش) سليمان بن مهران^(٣).
وَأَمَّا (عِيَاثُ)، فَبَلَدَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَآخِرُهُ مَثْلَةٌ.

وفيه (أبو الزبير)، وقد تقدم في كتب الإيمان أن اسمه محمد بن مسلم بن ثعلبة، بفتح المثة فوق^(٤). وفيه (أبو غسان لمسمعي) مالك بن عبد الواحد، هو بكسر الميم لأولى وفتح الثانية وإسكان استين المعجمة بينهما، منسوب إلى مسمع بن ربيعة، وتقدم بيد صرف عبد وعدمو، وأنه يجوز الوجهين فيه^(٥). وفيه (واقدس محمد)، وهو بالقاف، وقد تقدم في الفصول أنه ليس في «الصحيحين» واقدس بالقاف^(٦).

(١) انظر ص ٢٢٢ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ٢٥٩ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ٢٥٩ من هذا الجزء.

(٤) انظر ص ٢٦١ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ١٦٢ من هذا الجزء.

(٦) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء.

[١٣٠] ٣٧ - (٢٣) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبِي أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - يَعْزِيَانِ الْفَزَارِيَّ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَجَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ». [أحمد ١٧٢١٣].

[١٣١] ٣٨ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ (ج). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ وَحَدَّ اللَّهُ»، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ. [أحمد ١٥٨٧٥].

وفيه (أبو خالد الأحمر)، و(أبو مالك عن أبيه)، فأبو مالك اسمه سعد بن طارق، وطارق صحابي، وقد تقدم ذكرهم في باب أركان الإسلام، وتقدم فيه أيضاً أن أب خالد اسمه سليمان بن حيان، بالمثناة^(١).

وفيه: (عبد العزيز الدراوردي) وهو يفتح الدال المهملة ويعده راء ثم ألف ثم و ومفتوحة ثم راء أخرى ساكنة ثم دال أخرى ثم ياء النسب، واختلف في رجه نسبته، فالأصح الذي قاله المحققون أنه^(٢) نسبة إلى ذر الجرد، يفتح الدال لأولى وبعدها راء ثم ألف ثم ياء موحدة مفتوحة ثم جيم مكسورة ثم راء ساكنة ثم دل، فهذا قول جماعات من أهل العربية واللغة، منهم الأصمعي وأبو حاتم سنجيني، وقده من محدثين أبو عبد الله البخاري لإمام، وأبو حاتم بن حبان البستي^(٣)، وأبو نصر الكلاباذي^(٤) وغيرهم، قالوا: وهو من شواذ النسب، قال أبو حاتم: وأصله ذراي أو حردي، وذراري أجود، قالوا: وذر جرد مدينة بفارس، قال لبخاري والكلاباذي: كن جرد عبد العزيز هذا منه، وقال بستني: كان أبوه منه.

وقال ابن قتيبة وجماعة من أهل الحديث: هو مسروب إلى ذرورده ثم قيل: ذر ورده ذر الجرد.

(١) انظر من ٢٦٦ - ٢٦٢ من هذا الجزء.

(٢) في (ج): أنها.

(٣) انظر لكتبة لبخاري (٦/ ٢٥)، واهتمام علماء العصر من ٢٢٥، ووقع فيهم در جرد زبدة أغ بعد

من ووقع في الشفا لاس جرد (٧/ ١١٦)، در جرد، كما يصف هذا. وكلا لوجهين يقال فيه على ما في

كتاب (الأسانيد) لمصنفه. (٢٦٩/ ٥، ٣٢٧)

(٤) في (ج) صريح لبخاري: (٢/ ٨٦١) وفيه: در جرد، بالذال بدل الدال لأولى.

والمسجد الثالث الشرقي كان
أيام لا منبر في المس^(١) نعرفه
وكان هؤلاء لمتسكون بسيفهم من الأزد محصورين بخوائى إلى أن فتح الله تعالى على المسلمين
اليمامة، فقتل بعضهم - وهو رجل من بني أبي بكر بن كلاب، يستشهد أبو بكر الصديق عليه السلام :
ألا أبلغ أبا بكر رسولاً
فهل لكم إلى قوم كرم
كان^(٢) دمهم في كل فج
تركت على الرحمن يا
واصنف الآخر: هم الذين فرّقوا بين الصلاة والزكاة، فأفروا بالصلاة وأنكروا فرض الزكاة
ووجب أدائها إلى الإمام، وهؤلاء على حقيقة أهل بغى، وإنما لم يدعوا بهذا الاسم في ذلك الزمان
خصوصاً لدخولهم في غمار أهل لردة، فأضيف لاسم في الجملة إلى لردة فكانت أعظم الأمرين
وأهمهم، وأرخ مبدأ قتال أهل البغي من زمن علي بن أبي طالب عليه السلام، ذكنا منفردين في زمانه لم
يحتلوا بأهل الشرك.

وقد كان في ضمن هؤلاء المدعين للزكاة من كان يسمح بالزكاة ولا يسمعها، إلا أن رؤساءهم
صدّوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك، كبنى يزوع، فإنهم كانوا قد جمعوا صداقتهم
وأردوا أن يبعثوا به إلى أبي بكر عليه السلام، فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرّقهم بينهم، وفي أمر هؤلاء
عرض لحلاف ووقعت لشبهة لعمر عليه السلام، فرجع أبا بكر وناظره وحشّ عليه بقول النبي ﷺ : «أمرت

(١) نُسب - ثنية مبر، وثمة عدة لثبوت لبيت، أو لأن عدة شعراء ثنية لو حد، كفوقهم غيبين، وما أشبهه، أو أي دمبر
لجمعة ومنبر العيد، وكان لهم يرمكة، ابهجة للمعادن وبعية لأماثل، لعدم هي لحرصي: (٣٨٥/١)

(٢) في معجم المستوفى (٤٣٨/١) والكلام منه في الأرض، ووقع في (ط)، للندس.

(٣) في (ع): «كان» وبه يتكرر لوزن

(٤) كذا هو في (ج) و(ص) و(هـ) والمعالم لسن، تغشي، وفي ابهجة معادن وبعية لأماثل، بعشي، مدعين، من
لغث، وهو داه يصيب بعين فيذهب البصر بالليل، وأراد أن يداه لكثرة وشدة حميتها بذهب نور بصر ويعيشه
ولها قول ذلك مبدعة

أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد حصم نفسه وماله، وكان هذا من عمر عليه السلام تعلّقاً بظاهر الكلام قبل أن يطر في آجره ويتأمّل شرائعه، فقال له أبو بكر رضي الله عنه: إن الزكاة حقّ أصاب - يريد ^(١) أن القضية قد تضمّت عصمة دم ومالٍ معلقة بإبقاء شرائطها، ولحكم المصنّف بشرطين لا يخصّ بأحدهما ولا آخر معدوم، ثم قيسه بالصلاة ورّد الزكاة إليهما، فكان في ذلك من قوله دليلٌ على أن قتل الممتنع من الصلاة كان إجماعاً من الصحابة، ولذلك ^(٢) ردّ سمخلة فيهِ إلى لمتفق عليه، فاجتمع في هذه القضية لاحتجاج من عمر بالعموم، ومن أبي بكر بالقياس، ودلّ ذلك على أن عموم يخصّ بالقياس، وأن جميع ما تضمّنه لخطب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مراقى فيه ومعتبر صحته به، فثبت استقرّ عند عمر عليه السلام صحة رأي أبي بكر رضي الله عنه، وبأن له صوابه، تبعه على قتال القوم، وهو معنى قوله: (فلما رأيته الله قد شرح صدر أبي بكر بقتل، عرفت أنه الحق) يشير إلى انشراح صدره بالحجّة التي أدلى بها، والبرهان الذي أقامه نصّ ودلالة.

وقد زعم زعمون من رافضة أن أب بكر رضي الله عنه أول من سبى لمسلمين ^(٣)، وأن القوم كانوا متأولين في منع الصدقة، وكانوا يرغمون أن لخطب في قوه تعالى: ﴿لَا يَرْفَعُ يَدَهُ إِلَى صَدَقَةِ اللَّهِ يُطَهِّرُهَا وَزَكِّيَهَا وَمَلِكٌ عَلَيْهَا وَمَا صَوْنُكَ مَكْرٌ هَٰذَا﴾ [نوبة ١٠٢]، خطاب خاص في مواجهة لنبيّ ﷺ دون غيره، وأنه مفيد بشرائط لا توجد فيمن سواه، وذلك أنه ليس لأحد من لتطهير والتزكية والصلاة على لمتصدّق ما لنبيّ ﷺ، ومثل هذه الشبهة إذ وجد كان من يُعذر فيه أمثالهم، ويُرفع به السيف عنهم، وزعموا أن قتالهم كان عسفاً.

قل الخطابي. وهؤلاء الذين زعموا ذكره قرّة لا خلاق لهم في الدين، وربما رأس ماله البهت والتكديس والوقعة في السف، وقد بين أن أهل الردّة كانوا أصدف، منهم من رتد عن لمة ودعا إلى نوة مسيلمة وغيره، ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر الشرائع كلّها، وهؤلاء هم الذين سمّاهم الصحابة كفاراً، ولذلك رأى أبو بكر رضي الله عنه سبى در ربهم، وساعده على ذلك أكثر لصحابه،

(١) في (هـ): يعني.

(٢) في (ص) و(م) نسخة (طبعة مؤسسة الرسالة بيروت)، (١ ٤٤٠) وكذلك، ولست من (خ) و(هـ) وهو محرف في له معلوم ليس (طبعة راقب لطباع): (٢ ٥٠٥)

(٣) في (م) استي: أول من سبى المسلمين كفاراً

و ستولد علي بن أبي طالب ﷺ جارية من سَيِّ بني حَنِيْفَة، فولدت له محمداً الذي يدعى ابنَ الحَقِيقة، ثم لم يُقَصِّرْ عصر الصحبة حتى أجمعوا، على أن المرتد لا يُسَمَّى.

لأنما مانعوا الركعة منهم المقيمون على أصل الدين، فإنهم أهل بَقِي، ولم يُسَمُّوا على الانفراد منهم ^(١) كفراً، وإن كانت الردة قد أُصِغَتْ إليهم لمشاركتهم المرتدين في مع بعض ما معوه من حقوق الدين، وذات أن الردة اسمٌ لغوي، وكلُّ من انصرف عن أمر كان مقبلاً عليه فقد ارتد عنه، وقد وُجد من هؤلاء القوم لانصراف عن مدعة ومنع لحق، وانقطع عنهم اسم القداء والمدح بالدين، وعيق بهم الاسم القبيح لمشاركتهم القوم الذين كان ارتدادهم حقاً.

وأما قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [النوبة ١٠٣]، وما أدعوه من كون لخطاب خاصاً لرسول الله ﷺ، فإنَّ خطاب كتاب الله تعالى على ثلاثة أوجه:

خطاب عام، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية [البقرة ٢٣٨]، وكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الضِّيَمَةُ﴾ [البقرة ٢٨٣].

وخطاب خاص للنبي ﷺ لا يُشْرِكُهُ فيه غيره، وهو ما أبين به عن غيره بِسْمَةِ التَّخْصِيصِ وقطع لتشريكه، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَلِئَلٍ مَتَّعْتَهُ بِذِي قُوَّةٍ لَّكَ﴾ [الأنعام ٧٩]، وكقوله تعالى: ﴿وَخَالِصَةً لِّكَ مِنَ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب ٥٠].

وخطابٌ مُوَاجِهَةٌ للنبي ﷺ، وهو وجميع أمته في المرد به سواء، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية [البقرة ٢٣٨]، وكقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الآية [البقرة ٢٣٨]، وكقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ كُنْتُ فِيهِمْ فَأَقَمْتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة ١٧٠]، ونحو ذلك من خطاب للمواجهة، فكلُّ ذلك غيرٌ محتصٍّ برسول الله ﷺ، بل تشريكه ^(٢) فيه لأمة، فكذا قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [النوبة ١٠٣]، فعلى التقديم بعده ﷺ بأمر الأمة أن يحتذي خُذُوهُ في أخذهم منهم، وبما لفائدة في مواجهة النبي ﷺ بالخطاب أنه هو لداعي إلى الله تعالى ولمبيئ عنه معنى ما أراد، فقدم اسمه في الخطاب ليكون سلوك الأمة في شرائع الدين على حسب ما يَنْهَجُهُ وَيُؤَيِّدُهُ لهم، وعلى هذا المعنى قوله

(١) في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (خطبة راعب الصبح): عنهم

(٢) في (خ): يشرك.

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَعِمْتُمْ يُسَاءُ إِلَيْكُمْ فَطَلِقُوا فَمِنْ يَدَيْكُمْ﴾ [طلاق ٤١]، فامتنح الخطاب بالنبوة باسمه خصوصاً، ثم خذ طبعه وسائر أمته بالحكم عمومياً، وربما كان الخطاب له مواجهة ولمرؤ غيره، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ فَمِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَتَنَّا الَّذِينَ يَمُنُونَ﴾ [الحجرات ٢٥]، فإلى قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ مِنْ الثَّامِنِينَ﴾ [ابوس ١٩٤]، ولا يجوز أن يكون ﴿فَمِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ قد شكك فقط في شيء مما أنزل عليه.

فأما التطهير والتزكية والدعاء من الإثم لصاحب الصدقة، يؤيد الفاعل فيها^(١) قد يدل ذلك كله بطاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ فيها، وكل ثواب موعود على عمل بر كان في زمنه ﷺ، فإنه باق غير منقطع، ويستحب للإمام وعام المسلمين أن يدعوا للمتصدق بالتمنياء والبركة في ماله، ويؤجى أن يستجيب الله تعالى ذلك ولا يخيب مآله.

فإن قيل: كيف تأولت أمر الصدقة التي منعت الزكاة على الوجه الذي ذهبت إليه، وجعلتهم أهل بغي؟ وهل إذا أنكرت طائفة من المسلمين في زمان فرض الزكاة، وامتنعوا من أدائها، يكون حكمهم حكم أهل البغي؟

قلنا: لا، فإن من أنكر فرض زكاة في هذه الأزمان كان كافراً بإجماع المسلمين، والفرق بين هؤلاء وأولئك أنهم إنما عذروا لأسباب وأمور لا يحدث مثلها في هذا الزمان:

منها: قرب العهد بزمان لشريعة الذي كان يقع فيه تدبير لأحكام بالسبع

ومنها: أن القوم كانوا جُهلًا بأمور الدين، وكان عهدهم بالإسلام قريباً، فدخلتهم شبهة فعذروا، فأما اليوم وقد شاع دين الإسلام، واستفاض في المسلمين علم وجوب الزكاة حتى عرفها الخاص والعام، واشترك فيه العالم والجاهل، فلا يُعذر أحد بتأويل يتأوله في إنكارها، وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئاً مما أجمعت^(٢) الأمة عليه من أمور الدين إذا كان عنه متشكراً، كالتصويت الخمس، وصوم شهر رمضان، والاغتسل من سجدة، وتحريم الزنى والخمر، ونكاح ذوات المحارم، ونحوه من الأحكام، إلا أن يكون رجلاً حديث عهد بالإسلام ولا يعرف حدوده، فإنه إذا أنكر شيئاً منها جهلاً به لم يكفر، وكان سبيله سبيل أولئك القوم في بقاء اسم الدين عليه، فأما ما كان الإجماع فيه معموماً

(١) في فمهم ستمين لها

(٢) في (ج): جماعت

من طريق علم الحاضرة، كتحرير نكاح امرأة على عمتها وخلتها، وأن لقاتل عمداً لا يرث، وأن للجدّة السمس، وما أشبه ذلك من الأحكام، فإن من أنكرها لا يكفر، بل يُعذر فيها لعمدة استفاضة عندها في العامة.

قال لخطابي: وإنما عرضت الشبهة من تأوله على لوجه الذي حكيناه عنه، لكثرة ما دُعيه من المذهب في رواية أبي هريرة، وذلك لأنّ القصد به لم يكن سيق لحديث على وجهه، وذكر لقصة في كيفية الردة منهم، وبما قصد به حكاية ما جرى بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وما تدارعه في استباحة قتلهم، ويُشبه أن يكون أبو هريرة إنما لم يُغنَ بذكر جميع القصة اعتماداً على معرفة المخاطبين به إذ كانوا قد علموا كيفية القصة، ويُبين لك أنّ حديث أبي هريرة مختصر، أنّ عبد الله بن عمر وأنساً رضي الله عنهما روي به زيادة لم يذكرها أبو هريرة، ففي حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»^(١)، وفي رواية أنس: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلتنا، وأن ياكلوا ذبيحتنا، وأن يُصلُّوا صلاتنا. فإذا فعلوا ذلك حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين»^(٢)، والله أعلم. هذا آخر كلام الخطابي رحمه الله^(٣).

قلت: وقد ثبت في الطريق الثالث المذكور في الكتاب من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قل: «أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها».

وفي استدلال أبي بكر واعتراض عمر رضي الله عنهما دليل على أنهم لم يحفظا عن رسول الله ﷺ ما رواه ابن عمر وأنس وأبو هريرة، وكان هؤلاء الثلاثة سمعوا هذه الزيدت^(٤) انتهى في روايتهم في مجلس آخر،

(١) أخرجه البخاري: ٢٤، ومسلم: ١٢٩.

(٢) أخرجه البخاري: ٣٩٢، وأحمد: ١٣٠٥٦.

(٣) إسناده مستقيم: (١/٣٨ - ٤٤٤).

(٤) في (ش) و(د) - زيادة.

فإن عمر رضي الله عنه لو سمع ذلك لما خاف ولما كان احتج بالحديث، فإنه بهذه الريادة حجة عليه، ولو سمع أبو بكر هذه الزيادة لاحتج بها ولما احتج بالقياس والعموم، والله أعلم.
قوله عليه السلام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله».

قال الخطابي: معلوم أن المراد بهذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب، لأنهم يقولون: لا إله إلا الله، ثم يقتلون، ولا يُرفع عنهم السيف، قال: ومعنى «وحسابه على الله»، أي: فيما يستسرون به ويخفونه دون ما يخلون به في الظاهر من الأحكام لوجبة، قال: ففيه أن من أظهر الإسلام وأسر الكفر يُقبل إسلامه في الظاهر، وهذا قول أكثر العلماء. وذهب مالك إلى أن توبة الزنديق لا تقبل، ويحكي ذلك أيضاً عن الإمام أحمد بن حنبل. هذا كلام الخطابي^(١).

وذكر القاضي عياض معنى هذا وزاد عليه وأوضحه، فقال: اختص عصمة المال والنفس بمن قال: لا إله إلا الله، تعبير عن الإجابة إلى الإيمان، وأن المراد بهذا مشركو العرب وأهل الأوثان ومن لا يوحد، وهم كانوا أول من دُعي إلى الإسلام وقتل عليه، فأما غيرهم ممن يُقر بالتوحيد فلا يُكتفى في عصمته بقوله: لا إله إلا الله، إذ كان يقولها في كفره وهي من اعتقده، فذلك جاء في الحديث الآخر: «وأنى رسول الله، وقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة». هذا كلام القاضي^(٢).

قلت. ولا بد مع هذا من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ، كما جاء في الرواية الأخرى لأبي هريرة رضي الله عنه، وهي مذكورة في الكتاب: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به»، والله أعلم.

قلت. تختلف أصحاب في قبول توبة الزنديق، وهو الذي يُنكر أشعر جملة، فذكروا^(٣) فيه خمسة أوجه لأصحاب:

أصحها ولا صوب منها: قبوله مطلقاً للأحاديث الصحيحة المطلقة.

والثاني: لا تقبل ويتحتم قتله، لكنه إن صدق في توبته نعمة ذلك في الدار الآخرة، فكان من أهل الجنة.

(١) المعجم لأبي: (١/٤٤٥).

(٢) إكمال المعجم: (١/٢٨٦).

(٣) في (ج): فذكر.

والثالث: إن ذنب مرة واحدة قُبِلت توبته، فإن تكرر ذلك منه لم يُقبل.

والرابع: إن أسلم ابتداءً من غير طلب قُبِل منه، وإن كان تحت السيف فلا.

والخامس: إن كان ذنباً إلى الضلال لم يقبل منه، وإلا قُبِل منه، والله أعلم.

قوله ﷺ: (والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة) ضبطه سوجهي: (فرق) و(فرق) بتشديد الراء وتخفيفها، ومعناه: من أطاع في الصلاة وجحد الزكاة أو منعه. وفيه حواز لخيف وإن كان في غير مجلس الحاكم، وأنه ليس مكروهاً إذا كان لحاجة من تفحيم أمر ونحوه.

قوله: (والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤذونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه) هكذا في مسند: (عقلاً)، وكذا في بعض روايات البخاري^(١)، وفي بعضها: (عند)^(٢)، بفتح العين وبلنون، وهي الأثى من ولد لغز، وكلاهما صحيح، وهو محمول على أنه كرر الكلام مرتين، فدل في مرة (عقلاً)، وفي الأخرى: (عنداً)، فزوي عنه اللفظان^(٣).

فأما رواية (العند) فهي محمولة على ما إذا كانت بغنم صغراً كلها، بأن ماتت أمّتها في بعض الخول، فدل حول الأمّات^(٤) زعم السّحار الصغار بحول الأمّات، سواء بقي من الأمّات شيء أم^(٥) لا، هذا هو الصحيح المشهور. وقد أبو القاسم الأنمطي^(٦) من أصحاب: لا يُزكى الأولاد بحول الأمّات إلا أن يبقى من الأمّات نصب. وقال بعض أصحاب: إلا أن يبقى من الأمّات شيء. ويُتصوّر ذلك^(٧) فيما إذا مات معظم لكبر وحدثت صغراً، فحال حول الكبار على بقيتها وعلى نصغارها والله أعلم.

(١) البخاري: ٧٢٨٤ - ٧٢٨٥

(٢) البخاري: ١٣٩٩ - ١٤١٠. وهو في نسخة أحمد: ١١٧.

(٣) دل في حجر في الفتح باري: (٢٧٨/١٢) متعباً سوي في هذا وهو بعد مع بعد مخرج ونقطة.

(٤) كما وقعت هذه نسخة من الأمّات، وتكرروا في كلام النووي مرّات عدة، مرة ذكرها كما هذا، ومرة سقط. وأمّات،

وكلاهما صحيح.

(٥) في (ن) - أو.

(٦) أبو القاسم الأنمطي هو عثمان بن سعة بن بشر، صاحب لمي والرسخ، وهو يدي مشهور به كتب تشافعي بحداد.

ومات رحمه الله سنة ثمان وثلاثين ومئتين. نظر اصلات شافعية لكبرى: (٢/٣٠١)

(٧) وهو في (ن) و(ط): أيضاً.

وأما (هـ) : (عقلاً) ، فقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً فيها ، فذهب جماعة منهم إلى أنَّ المراد بالعقل زكاة عدم ، وهو معروف في اللغة بذلك ، وهذا قول الكسائي والمُضَرِّبِ بْنِ شُمَيْلٍ^(١) وأبي عبيد^(٢) ولميرد^(٣) وغيرهم من أهل اللغة ، وهو قول جماعة من الفقهاء ، واحتج هؤلاء على أنَّ العقل يُطلق على زكاة عدم بقول عمرو بن العلاء ،

سمي عقلاً لأن لم يترك له شَيْءٌ^(٤) فكيف لو قد سمى عمرو ويقالين

أراد مئة عقل ، فنصه على الظرف ، وعمرو هذا السَّاعِي هو عمرو بن عُتْبَةَ بن أبي سفيان ، ولآه عنه معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه صدقت كُتِبَ ، فقال فيه قتلهم ذلك

قلوا : ولأنَّ العقل الذي هو الحبل الذي يُعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة ، فلا يجوز القتل عليه ، فلا يصح حمل الحديث عليه .

وذهب كثير من المحققين إلى أنَّ المراد بعقل الحمل الذي يُعقل به البعير ، وهذا لقول نُحَيْسٍ عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما ، وهو اختيار صاحب «التحرير» وجماعة من حُذَّاق المتأخرين ، قد صاحب «التحرير» : قول من قال : المراد صدقة عدم ، تعسف وذهب عن طريقة العرب ، لأنَّ لكلام خرج مخرج التفسير والتشديد والمبالغة ، فيقتضي قلة ما عُلِّق به لقتل وحرقته ، وإذا حُمِلَ على صدقة العام لم يحصل هذا المعنى ، قل : ولست أشبه هذا ، لا تتعسف من قل في قوله ﷺ : «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده»^(٥) أنَّ المراد به (البيضة) بيضة الحديد التي يُنْطَى بها الرأس في الحرب ، وبـ (الحبل) لواحد من حبل السمينة ، وكلُّ واحد من هذين ينبغي ذنابه كثيرة ،

(١) البقر بن شميل بن خزيمة البصري الأصل ، أبو الحسن أحد عن الحسين والعرب ، وأقام بالمدية أربعين سنة ، وصفه الهريز ، لمحدثه : حدثت مئة ثلاث - وقيل : أربع مئتين . بغية الرواة : ١٠٨ (٢/٣١٦)

(٢) في غريب الحديث : (٢١٠/٣) . يروى في (ص) و(هـ) : عبيدة

(٣) قد لميرد في «الكامل» (٢١/٢) قوله (هو معروف عقلاً لجهنتهم عبيد) على خلاف ما تأوله لعدم ، ويقول لعدم وجه قد يجوز ، فأد صحیح ، فإن لمصدق ، إذا أحد من لصقة ما فيها ، ولم يأخذ فيها قيل : أحد عقلاً ، وإذا أخذ قيل : قيل : أحد منذاً والذي تقوله لعدم تأويله لو معنوي ما يسوي عقلاً فضلاً عن عبيد ، وهذا وجه ، والأول هو صحيح ، لأنه ليس عليهم عقلاً يخص به سائر بيضة قيمته ، ولكن مجازه في قول عدمه ذكر .

(٤) المُبْدَى لُحْرٌ وَالْوَيْرُ

(٥) أخرجه البخاري : ٦٧٨٣ ، ومسلم : ٤٤٠٨ ، وأحمد : ٧٤٣٦ عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

قال بعض المحققين: إن هذا التأويل لا يجوز عند من يعرف لغة ومخرج كلام العرب، لأن هذا ليس موضع تكثير لم يسرقه، فيصرف إلى بضعة تساوي دنانير، وجب لا يقدر السارق على حمله، وليس من عادة العرب ولا العجم أن يقولوا: قُبِحَ لله فلاناً عَرَضَ نفسه لمضرب في عقد حوهر، وتعرض لعقوبة القتل في جرب مسك، وإنما العادة في مثل هذا أن يقال: لعنة الله، تعرض لقطع اليد في حبس رنك، أو في كُتَّة شعر، وكل ما كان من هذا أحقر كذا أبلغ، فالصحيح هنا أنه أراد به العقل الذي يعقل به البعير، ولم يُرد عينه، وإنما أراد قدر قيمته، والدليل على هذا أن المرد به المبالغة، ولهذا قال في الرواية الأخرى: (عَتَاقاً)، وفي بعضها: (لو منعوني جَذِيًّا أَذَوْهُ^(١))، والأدوية صعيد القنق والذئق. هذا آخر كلام صاحب «التحرير»، وهذا الذي اختاره هو لصحيح الذي لا ينبغي غيره.

وعلى هذا اختلفوا في المراد بـ (منعوني عقلاً)، فقيل: قدر قيمته، وهو ظاهر متصور في زكاة الذهب والفضة والمفشرات والمعدن والركاز^(٢) وزكاة الفطر، وفي لموشي أيضاً في بعض أحوالها، كما إذا وجب عليه سبب فلم يكن عنده وتزل إلى سبب دونه، واختار أن يرد عشرين درهماً فتمنع من العشرين قيمة عقد، وكما إذا كانت عنده سبخلاً وفيه سبخلة فمنعه وهي تساوي عقلاً، وبطائر ما ذكرته كثيرة معروفة في كتب الفقه، وإنما ذكرت هذه الصور تنبيهاً بها على غيرها، وعلى أنه متصور ليس بصعب، فلاني رأيت كثيرين ممن لم يُعَدَّ^(٣) لفقه يستصعب تصوُّره، حتى حمى بعضهم - وربما وافقه بعض المتقدمين - على أن ذلك للمبالغة وأنه ليس متصور، وهذا غلط قبيح وجهل صريح.

وحكى الخطابي عن بعض العلماء أن معناه: منعوني زكاة العقل إذا كان من عروض التجارة^(٤). وهذا تأويل صحيح أيضاً.

ويجوز أن يراد: منعوني عقلاً، أي: منعوني سبب نفسه، على مذهب من يجوز لقيمة، ويتصور على مذهب لشافعي على أحد أقواله، فإن لشافعي رحمه الله في لو جب هي عروض التجارة ثلاثة أقوال: أحدها: يتعين أن يأخذ منها عرضاً، حلاً أو غيره، كما يأخذ من لماشية من جسمها.

(١) لم أقف على هذه الرواية

(٢) في (ص): والركاز

(٣) في (ح): يعني.

(٤) معجم المسند: ١/٤٤٧.

والثاني. أنه لا يأخذ إلا درهم أو دينار، ويُعْطَى قيمته، كالذهب والفضة. والثالث: يتخير بين غرضين ولنقد، والله أعلم.

وحكى الخطابي عن بعض أهل العلم أنَّ العقد يؤخذ مع الفريضة، لأنَّ على صاحبها تسليمها، وإنما يقع قبضها التام بردها^(١). قال الخطابي: قال ابن عائشة^(٢) كان من عادة المصدق إذا أخذ الصدقة أن يعطى قرآن - وهو يفتح القرآن والراء - وهو حبر - فيقرئ به بين يديه، أي: يشهده في أعنفهما، لئلا تُشرد الإبل.

وقد أبو غبيد: وقد بعث النبي ﷺ محمد بن مسلمة على الصدقة، فكان يأخذ مع كل فريضة عقدهم وقرانهم، وكان عمر رضي الله عنه يأخذ مع كل فريضة عقداً، والله أعلم^(٣).

قوله: (فما هو إلا أن رأيت الله تعالى قد شرح صدر أبي بكر رضي الله عنه للفتان، فعرفت أنه الحق) معنى (رأيت) علمت وأيقنت، ومعنى (شرح) فصح ووسع ولين، ومعناه: علمت أنه جازم بالقتال لما ألقى الله سبحانه وتعالى في قلبه من الظلمات لذلك واستصوابه ذلك.

ومعنى قوله: (عرفت أنه حق) أي: بما أظهر من الدليل وأقدم من الحجّة، فعرفت بذلك أن ما ذهب إليه هو الحق، لا أن^(٤) عمر قد أبى بكر، فإنَّ المجتهد لا يُقَدُّ لمجتهد، وقد رعت الرأفة أن عمر إنما وافق أبى بكر رضي الله عنه تقليداً، وتوّه على مذهبهم الفاسد في وجوب عصمة الأئمة، وهذه جهالة ظاهرة منهم، والله أعلم.

قوله ﷺ في الرواية الأخرى: «أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به» فيه بيان ما اختصر في الروايات الأخرى من الاختصار على قول: (لا إله إلا الله)، وقد تقدّم بيان هذا^(٥).

(١) معجم سنن (٤٤٦/١)

(٢) في (ج) و(د): من أبي عائشة، وهو خطأ. وابن عائشة هو أبو عبد الرحمن عبيد الله بن محمد بن حنبل بن عاصم بقرشي يمني البصري لأحمر، ويعرف بابن عائشة، ويصغيه مات رحمه الله سنة ثمان وعشرين ومئتين في شهر أعلام بسلافة (٥٦٤/١٠).

(٣) العرب الحديث (٣/٢١٠)

(٤) في (ج): لا، وهو خطأ.

(٥) نقل من ٢٢٥-٢٢٦ من هذا الجزء.

وفيه دلالة ظاهرة لمذهب المحققين والجماهير من السلف والخلف أن الإنسان إذا اعتقد دين الإسلام اعتقاداً جازماً لا تردد فيه، كفاه ذلك وهو مؤمن من الموحدين، ولا يجب عليه تعلم أدلة المتكلمين ومعرفة الله تعالى بها، خلافاً لمن أوجب ذلك وجمعه شرطاً في كونه من أهل القبلة، وزعم أنه لا يكون له حكم المسلمين إلا به، وهذا المذهب هو قول كثير من المعتزلة وبعض أصحاب المتكلمين، وهو خطأ ظاهر، فإن لم يرد تصديق الجازم وقد حصل، ولأن نبي ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به ﷺ ولم يشترط المعرفة بالدليل، وقد تظاهرت بهذا أحاديث في الصحيح^(١) يحصن بمجموعها التواتر بأصلها، وتعلم القطعي، وقد تقدم ذكر هذه القاعدة في أول كتاب الإيمان، والله أعلم.

قوله: (ثم قرأ ﴿وَدَّ كَيْدًا أَن تُمَكِّنَ إِلَيْهِ سُبُلًا﴾ لَتَّ عَلَيْهِمُ الْمُصْطَفَى ﷺ [الغاشية ٢١-٢٢]). قال المفسرون: معناه: إنما أنت وعظ، ولم يكن ﷺ أمر بذلك إلا بالتذكير، ثم أمر بعد بالقتل، والمسيطر المسلط، وقيل: الجبار، وقيل: الرب، والله أعلم.

واعلم أن هذا الحديث بطرقه مشتمل على أنواع من العدم، وجمال من اقواعد، وأنا أشير إلى أطراف منها مختصرة:

ففيه أدل دليل على شجاعة أبي بكر الصديق ﷺ، وتقدم في الشجاعة والعدم على غيره، فإنه ثبت للقتال في هذا الوطن العظيم الذي هو أكبر نعمة أنعم الله تعالى بها على المسلمين بعد رسول الله ﷺ، واستنبط ﷺ من العدم بدقيق نظره ورصانة بكمه ما لم يشركه في الابتداء به غيره، فهذا وغيره مما أكرمه الله تعالى به أجمع أهل الحق على أنه أفضل أمه رسول الله ﷺ، وقد صنف العلماء في دلائل رجحانه أشياء كثيرة مشهورة في الأصول وغيرها، ومن أحسنها كتاب الفضائل الصعبة للإمام أبي المظفر منصور بن محمد الشَّافعي.

وفيه جواز مرجعة الأئمة والكبار ومنظرتهم لإظهار الحق. وفيه أن الإيمان شرطه الإقرار بالشهادتين مع اعتقادهم واعتقاد جميع ما أتى به رسول الله ﷺ، وقد جمع ذلك ﷺ بقوله: «أقاسم الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به».

(١) علي (ص) و(هـ): الصحيحين

وفيه وجوب الجهاد . وفيه صيانة مالي من أتى بكلمة التوحيد، ونفسه ولو كان عند سيف وفيه أن
 لأحكام تُجرى على الظاهر، والله تعالى يتولى أسرته . وفيه جواز القياس والعمل به .
 وفيه وجوب قتل منعي الصلاة أو الزكاة أو غيرهما من واجبات الإسلام، قليلاً كان أو كثيراً،
 لقوله : (لو منعوني عباً أو عيلاً) . وفيه جواز التمسك بالعموم، لقوله : (فإن الزكاة حق المال) . وفيه
 وجوب قتل أهل البغي وفيه وجوب الزكاة في السخف تبعاً لأهليتها
 وفيه اجتهاد الأئمة في نوازل وردّها إلى الأصول، ومسايرة أهل العلم فيها، ورجوع من ظهر به
 الحق إلى قول صاحبه . وفيه ترك تخطئة المجتهدين المختلفين في الفروع بعضهم بعضاً .
 وفيه أن الإجماع لا ينعقد إذا خالف من أهل الحل والعقد واحداً، وهذا هو الصحيح المشهور،
 وخالف فيه بعض أصحاب الأصول . وفيه قبول توبة المرتد، وقد قُدمت الخلاف فيه وضحاً^(١)، والله
 أعلم بالصواب، وله الحمد والنعمة والفصل والجنة، وبه التوفيق والعصمة .



٩ - [باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشترع في

التَّرع - وهو الغرغرة - ونسخ جواز الاستغفار للمشرِكين،
والدليل على أن من مات على الشرك، فهو في أصحاب الجحيم،
ولا ينقذه من ذلك شيء من الوسائل]

[١٣٢] ٣٩ - (٢٤) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِي: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشترع في التَّرع

- وهو الغرغرة - ونسخ جواز الاستغفار للمشرِكين،
والدليل على أن من مات على الشرك، فهو من أصحاب الجحيم،
ولا ينقذه من ذلك شيء من الوسائل

فيه حديث وفاة أبي طالب، وهو حديث اتفق البخاري ومسلم على إخرجه في "صحيحيهما" من روية سعيد بن المسيَّب، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ، ولم يرووه عن المسيَّب إلا بنو سعيد، كذا قاله الحفاظ، وفي هذا ردُّ على الحاكم أبي عبد الله بن لُتَيْع الحفاظ رحمه الله في قوله: لم يُخرَج البخاري ولا مسلم عن أحد ممن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد^(١)، ولعمري أراد من غير لطيفة، والله أعلم.

أم أسماء رودة الباب، ففيه (حَزْمَةُ التَّحِيْبِي)، وقد تقدَّم بيانه في المقدمة، وأنَّ الأشهر فيه صمُّ التَّعَام، ويقال بفتحها، وحتاره بعضهم^(٢). وتقدَّمت المُغَات السُّتِّي في (يونس) فيها^(٣)، وتقدَّم فيها الخلاف في فتح الياء من (المسيَّب) واليد سعيد هـ خاصة وكسرها، وأنَّ لأشهر المُتَّح^(٤) وسمُّ (أبي طالب) عبدُ مَنَاف، واسم (أبي جهل) هُجْر بن هُثَم.

وفيه (صالح)، عن الزُّهري. عن ابن المسيَّب، هو صالح بن كُثَيْبَان، وكان أكرم سَنَّا من الزُّهري،

(١) المدخل في كتاب (الكبرى) ص ٣٨.

(٢) انظر ص ١٣٥ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ١٣١ من هذا الجزء.

(٤) انظر ص ١٧٥ من هذا الجزء.

لَمَّا حَضَرَتْ أَبَ طَالِبٍ، لَوَفَاةُ، جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَحَّدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَمَّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَ طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قُلِمَ يَزَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ،

وَبِتَدَا بِالتَّعْلِيمِ مِنَ التُّهْرِيِّ وَلِصَالِحِ نَسْعُونَ^(١) سَنَةً، مَاتَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ وَثَمَنَةً. وَاجْتَمَعَ فِي الْإِسْنَادِ طَرَفَتَانِ: حَدَاهُمَا: رَوَايَةُ الْأَكْبَرِ عَنِ الْأَصَاغَرِ، وَالْأُخْرَى ثَلَاثَةُ تَابِعِيَّينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ.

وفيه (أبو حازم، عن أبي هريرة)، وقد تقدّم أنّ أب حازم لروى عن أبي هريرة اسمه سلمان مولى عزة^(٢)، وأما (أبو حازم، عن سهل بن سعد)، فاسمعه سلمة بن دينار.

وأما قوله: (لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ ابْوَفَاةُ)، فالمراد قُرْبَتِ وَفَاتِهِ وَحَضَرَتْ دَلَالَتُهَا، وَذَلِكَ قَبْلَ الْمُعَايِنَةِ وَالنُّزْعِ، وَلَوْ كُنَ فِي حَالِ السَّعَايِنَةِ وَالنُّزْعِ لَمَّا نَفَعَهُ الْإِيمَانُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتْ الْكُتُوبُ يُنْفَعُونَ إِلَّا بِمَعَايِنَةٍ حَتَّى إِذَا حَصَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَ﴾ [سورة النجم: ١٨]، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَبْلَ الْمُعَايِنَةِ مَحَاوَرَتُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَمَعَ كُفَّارِ قُرَيْشٍ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: وَفَدَ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى الْحَدِيثِ جَعَلَ الْحَضْرَةَ عَلَى حَقِيقَةِ الْإِحْتِضَارِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَا بِقَوْلِهِ ذَلِكَ حِينَئِذٍ أَن تَدُلَّهُ لِرَحْمَةِ بَرَكَتِهِ ﷺ، قَالَ الْقَاضِي وَلَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ لِمَا قَدَّمَ^(٣).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (قُلِمَ يَزَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيُعِيدُ لَهُ تِلْكَ الْمَقَالَةَ)، فَهَكَذَا، وَقَعَ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ (وَيُعِيدُ لَهُ) يَعْنِي أَبَا صَالِحٍ، وَكَذَا يَقُلُّهُ الْقَاضِي عِيَاضُ عَنْ جَمِيعِ الْأَصُولِ وَالشُّيُوخِ، قَالَ: وَفِي نَسْخَةِ (وَيُعِيدُ لَهُ) عَلَى لُتْشِيَةِ لِأَبِي جَهْلٍ وَابْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا أَشْبَهَ^(٤) وَقَوَاهُ. (يَغْرِضُهَا) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ.

(١) فِي (خ) سَمْعُونَ، وَهُوَ شَعْبٌ، وَهَذَا لِكَلَامِهِ قَدْ مَشَى عَنْ بَعْضِهِ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ بَلَغَ فِي حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ تَهْذِيبِ» (١٩٩/٢) فِي مَرْحُومَةِ صَدِيقِ هَذَا: قَالَ الْمَعَاكِمُ: تَلْجِدُ تَهْزِيءًا وَتُفَكِّحُ عَلَيْهِ مَعْنَى وَهُوَ أَبِي تَسْعِينَ سَنَةً، بِشَأْنِ ذَلِكَ مَعْنَى وَهُوَ بَيْنَ سِتِّينَ سَنَةً قَدْ بَلَغَ مِنْ حَجَرٍ هَذِهِ مَجْرُورَةٌ فَيَحْصِي وَفَرَأَتْ بِحَدِّ بَعْضِهِ سَدِي يَطْهَرُ بِهَا أَنَّهُ لَا أَكْمَلَ لِسَعِينَ

(٢) لَمْ يَرِدْ لِأَبِي حَازِمٍ هَذَا فَكُنْ يَمِينُ مَضَى

(٣) الْإِكْمَالُ مَعْنَى: (٢٥١/١)

(٤) الْإِكْمَالُ مَعْنَى: (٢٥٢/١)

حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْ وَاللَّهِ لَا اسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنْتَ عَنْكَ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَمَا كَانُ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَى قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [سورة ١١٣]، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَبِي طَالِبٍ:

وأما قوله: (قال أبو طالب آخر ما كلمهم به: هو على ملة عبد المطلب)، فهذا من أحسن الآداب والتصرفات، وهو أن من حكى قول غيره القبيح أتى به بضمير الغيبة، لتبجح صورة لفضله الواقع.

وأما قوله ﷺ: «أَمْ وَاللَّهِ لَا اسْتَغْفِرَنَّ لَكَ»، فهكذا ضبطناه: «أَمْ» من غير ألف بعد الميم، وفي كثير من الأصول أو أكثره: «أَمْ وَاللَّهِ» بألف بعد الميم، وكلاهما صحيح. قل لإمام أبو السعادات هبة الله ابن عيسى بن محمد العلوي الحسني، المعروف بـ «ابن الشجري»^(١) في كتابه «الأهالي»: (م) لمزيدة لتوكيد رغبوها مع همزة لاستفهام، واستعملوا مجموعهما على وجهين: أحدهما: أن يُراد به^(٢) معنى حقاً في قولهم: أَمْ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ.

والآخر: أن يكون افتتاحاً للكلام بمنزلة: أَلَا، كقولك: أَمْ إِن زَيْدًا مَعْطُوقٌ، وأكثر ما تُحذف ألفها إذ وقع بعدهم بقسم، ليدلُّوا على شدة اتصال لثاني بالأول، لأنَّ للكلمة إذ بقيت على حرف واحد لم تقم بنفسها، فقدم بحذف ألف (م) افتقارهم إلى الاتصال بالهمزة، والله أعلم^(٣).

وفيه جوار الخيف من غير استحلاف، وكان لحلف من تركيد العزم على الاستغفار، وتطيساً لنفس أبي طالب، وكانت وفاة أبي طالب بحكمة قبل الهجرة بقليل. قال ابن فارس: مات أبو طالب ولرسول الله ﷺ تسع وأربعون سنة وثمانية أشهر وأحد عشر يوماً، وتوفيت خديجة أم المؤمنين ﷺ بعد موت أبي طالب بثلاثة أيام^(٤).

وأما قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانُ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة ١١٣]، فقال المفسرون وأهل المعاني: معناه ما ينبغي لهم، قالوا: وهو نهي، ولما وافى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ قُرْبَىٰ﴾ [سورة ١١٣]، قالوا: وهو نهي، ولما وافى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ قُرْبَىٰ﴾ [سورة ١١٣]، قالوا: وهو نهي، والله أعلم.

(١) كتاب ابن الشجري أواخر زمانه وفرداؤه في علمه بحرية ومعرفة لعمدة وأشهر لحرب، صنف «الأمي» وما يقع لعمده واختلاف معناه وغيره، مات ليلة الاثنين وأربعين وخمسين مثلاً. انظر هبة لعمدة: (٢/ ٣٢٤).

(٢) في (م): بهم.

(٣) «الأمي» (٢/ ٢٩٦-٢٩٧).

(٤) من قوله: وأما قوله ﷺ: «أَمْ وَاللَّهِ لَا اسْتَغْفِرَنَّ لَكَ» - إلى قوله: بعد موت أبي طالب بثلاثة أيام، وقع في (خ) قبل قوله المتقدم: وأما قوله (بعد حضرت أبي طالبية الوفاة) وسقطت من (ص) و(هـ)، وهو لم يوافق.

فَقَدْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿يَلَيْكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [الفصل ٥٦، ر. سجدي: ١٧٧٧] [وغير ١٣٣].

[١٣٣] ٤٠ - (٢٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْمُحَلَّبِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا لِإِسْنَادٍ مِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ صَالِحٍ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ فِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْآيَتَيْنِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: وَيَعُودُنِي فِي ذَلِكَ لِمَقَالَةٍ، وَفِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ مَكَانَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ: فَلَمْ يَزَلْ يَبْكُ، [الحدود ٣٣٧٧٤، والبخاري ١٣٦٠، ٤٦٧٥].

[١٣٤] ٤١ - (٢٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ يَزِيدَ - وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَزِيمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمِّهِ عِنْدَ الْمَوْتِ: «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ لَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَأَبَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَلَيْكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ رَأْيُهُ [الفصل ٥٦] - [غير ١٣٥].

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَلَيْكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ وَسَيُكِّنُ اللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ [الفصل ٥٦]، فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أَبِي طَالِبٍ، وَكَذَا يَقُولُ أَجْمَعُهُمْ عَلَى هَذَا التَّرْجُوحِ^(١) وَغَيْرِهِ، وَهِيَ عَاقِلَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَهْدِي وَلَا يُفْسِدُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ لِقَرَاءٍ وَغَيْرِهِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْنَاهُ مَنْ أَحْبَبْتَهُ لِقَرَابَتِهِ. وَالثَّانِي: مَنْ أَحْبَبْتَ أَنْ يَهْتَدِيَ^(٢).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُمْ: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ أَي: بِمَنْ قُدِّرَ لَهُ الْهُدَى^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي مُعْجَمِي تَهْرَاقِدٍ لِأَبِي إِسْحَاقَ (١٤٩/٤)

(٢) التَّعَالَى: الْقُرْآنُ (٣٠٧/٢)

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي التَّحْقِيقِ (٢٨٦/١٨)، وَابْنُ بَعَّةٍ فِي الْإِبَاطَةِ لِكُرْدِي (١٧٣٦) عَنْ مُجَاهِدٍ

[١٣٥] ٤٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا
 يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمِّهِ:
 «قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ نَكَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: لَوْلَا أَنْ تُعَيِّرَنِي قُرَيْشٌ، يَقُولُونَ إِنَّمَا
 حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ لَجَرَعُ، لَأَقْرَرْتُ بِهَا عَيْنَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَكِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ
 يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفصل: ٥٦] . [المعجم: ٤٩٦١٠]

أم قوله: (يقولون: إنما حمّله على ذلك الجرع، لأقررت بها عينك)، فهكذا هو في جميع الأصول
 وجميع روايات المحدثين في مسلم وغيره: (الجرع) بالجمع والزاي، وكذا نقله القاضي عياض^(١)
 وغيره عن جميع روايات المحدثين وأصحاب الأخبار، أي: التوريج والسير، وذهب جمادات من
 أهل اللغة إلى أنه (الخرع) بالخذ المعجمة ولزاء المفتوحين أيضاً، وممن نصر عليه كذلك الهروي^(٢) في
 «لغريبين»^(٣)، ونقله الخطابي عن ثعلب مختاراً له، وقوله أيضاً شمر^(٤)، ومن المتأخرين أبو القاسم
 الرمخشري^(٥)، قال القاضي عياض: ونبّهنا غير واحد من شيوخنا على أنه الصوب، قلوا: والخرع
 هو لضعف والخور، قل الأرمري: وقيل: الخرع لدّش، قال شمر: كل رّخو ضعيف خريع وخرع،
 قل: والخرع لدّش^(٦)، قل: ومنه قول أبي طالب، والله أعلم.

وأم قوله: (لأقررت بها عينك)، فأحسن ما يقال فيه ما قاله أبو العباس ثعلب، قل: معنى أقر الله
 عينه، أي: بلغه الله أمنيته حتى ترضى نفسه وتقر عينه فلا تستشرف لشيء. وقال الأصمعي: معناه
 أبرد الله دمعته، لأن دمة الفرح باردة، وقيل: معناه أراه الله ما يشاء، والله أعلم بالصواب وله
 الحمد.



(١) في الإكمال، ج ١، (٢٥١/١).

(٢) الفهرست (٥٤٦/٢).

(٣) شهر هو بن حمدويه الهروي، أبو عمرو سعوي الأديب، رجل يروي عن عوف، وكتب حديثه، ولف كتاباً كثيراً في سنة
 تبدأ بحرف جيم، وله «غريب الحديث» توفي سنة خمس وخمسين ومئتين طبعه المطبعة لعدة (٤/٢)

(٤) في «الغريب» في غريب الحديث والأثر: (٣٦٥/١)

(٥) بصرى تهذيب سنة: (١٤، ١)

(٦) في الإكمال، ج ١، (٢٥١/١)

١٠ - [باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً]

باب الدليل على أن من مات على التوحيد، دخل الجنة قطعاً

هذا الباب فيه أحاديث كثيرة، وتنتهي بس حديث لعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً».

واعلم أن مذهب أهل السنة وما عيه أهل الحق من السلف ولحق أن من مات موثقاً دخل الجنة قطعاً على كل حال، فإن كان مسلماً من المعاصي، كالصغير، والمجنون، الذي "تصل جنونه بالبلوغ، وتلب توبة صحيحة من شرك أو غيره من المعاصي إذ به يحدث معصية بعد توبته، والموفق الذي لم يشر بمعصية أصلاً، فكل هذا الصنف يدخلون الجنة، ولا يدخلون النار أصلاً، لكنهم يردونها، على الخلاف المعروف في الورد، والصحيح أن مراد به المروء على الصراط، وهو منصوب على ظهر جهنم، عادنا لله منها ومن سائر المكروه.

وأما من كانت له معصية كبيرة، ومات من غير توبة، فهو في مشيئة الله تعالى، فرب شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولاً وجعله كالقسم لأور، ورب شاء عذبه القدر الذي يريد سبحانه وتعالى ثم يدخله الجنة، فلا يتحد في النار أحد مات على التوحيد ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أبداً مات على الكفر ولو عمل من أعمال البر ما عمل.

هذا مختصر جامع لمذهب أهل الحق في هذه المسألة. وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وجماع من يعتد به على هذه القاعدة، وتواترت بذلك نصوص تخص العلم القطعي فإذا تقررت هذه القاعدة شمل عليها جميع ما ورد من أحاديث باب وغيره، فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة لها، وح (٢)

(١) في (ص): والمجنون والذي

(٢) في (خ): ووجبه وهو عفا

[١٣٦] ٤٣ - (٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ - عَنْ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ حُمْرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ». [أحمد ١٤٩٨].

تأويله عليه يُجمع بين نصوص الشرح، وسنذكر من تأويل بعضها ما يُعرف به تأويل الباقي إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

وأم شرح أحاديث الباب فتكلم عليها مرتبة، لفظاً ومعنى، بسداً ومتناً، فقول في لإسناد الأول: (عن إسماعيل بن إبراهيم - وفي رواية أبي بكر بن أبي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ - عن خالد قال حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عن حُمْرَانَ، عن^١ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»).

أم (إسماعيل بن إبراهيم)، فهو ابن عُثَيْبٍ، وهذا من احتياض مسلم، فمن أحد الراويين قال: إسماعيل بن عُثَيْبٍ، والآخر قال: إسماعيل بن إبراهيم، فبينهم، ولم يقتصر على أحدهما. و(عُثَيْبٍ) أم إسماعيل، وكان يكره أن يُقال له: ابن عُثَيْبٍ، وقد تقدم بيانه^٢.

وأم (خالد)، فهو ابن وهب بن لُحْدَاءَ، كما بيَّنه في الرواية الثانية، وهو ممدود، كنيته أبو المُنْذِرِ، بالميم لمضمومة والنون والراء واللام، قال أهل العلم: لم يكن خالد خذاً قط، لكنه كان يجلس إليهم، فقيل له الخذاء لذلك، هذا هو مشهور. وقال قهيد بن حَيَّان - بالفاء -: وإنما كان يقول: اخذوا علي هذا النحر، فلقب بالخذاء، وخالد يعد في التابعين.

وأم (الوليد بن مسلم) بن شهاب الغنبري البصري، أبو بشر، فروى عن جماعة من التابعين، وريم شبهه عن بعض من لا يعرف الأسماء بالوليد بن مسلم الأموي مولا هم بدمشقي، أبي العباس صاحب الأوزاعي، ولا يشبه ذلك على لعدم به، فبينهم مشترك في السبب إلى القبية والندسة وانكبة كما ذكرنا، وفي لطيفة، فإن الأول أقدم حقيقة، وهو في طبقة كبار شيوخ الثاني، ويفترقان أيضاً في الشهرة

(١) في (ع): بن، وهو خطأ.

(٢) نقله في ص ١٠٤ من هذا الجزء أنه يجوز ذكر الراوي معه وصفته ونسبه כדי يكره ذلك. لم تردعيه لا تنقصه.

ومثل ذلك: الأعمش والأعرج وابن عثية. - ويقسم ترجمة ابن عثية ص ١٢١ من هذا الجزء.

والعلم والمجالة، غير أن ثاني مميّز ذلك كله، قال العلماء انتهى علم شام إليه وإلى اسمعيل بن عيَّاش، وكان أجد من ابن عيَّاش، رحمهم الله أجمعين، والله أعلم.

وأما (خمرن)، فبضم الحاء المهملة وإسكان الميم، وهو حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه، كنية حمران أبو يزيد، كان من سبي عيينة التمر رضي الله عنه.

وأما معنى الحديث وما أشبهه، فقد جمع القاضي عياض رحمه الله فيه كلاماً حسناً، جمع فيه نداءً، فأتى أنقل كلامه مختصراً، ثم أضف بعده إليه ما حصرنى من زيادة، قال القاضي عياض رحمه الله: اختلف الناس فيمن عصى الله تعالى من أهل الشهادتين: فقلت المرجئة: لا تضره معصية مع الإيمان، وقلت الخوارج: تضره ويكفر بها. وقلت لمنزلة يجلد في النار إذا كانت معصيته كبيرة، ولا يوصف بأنه مؤمن ولا كافر، ولكن يوصف بأنه فاسق. وقلت لأشعرية: بل هو مؤمن، وإن لم يغفر له وعذب، فلا بد من خروجه من النار ودخاله الجنة. قال: وهذا لحديث حجة على الخوارج والمعتزلة.

وأما المرجئة فإن احتجّت بظاهرها، قلت: محمله على أنه عُفِرَ به، أو أخرج من النار بالشفاعة ثم أدخل الجنة، فيكون معنى قوله رضي الله عنه: «دخل الجنة»، أي: دخلها بعد مُجْدَزَتِهِ بالعذاب، وهذا لا بد من تأويله لما جاء في ظواهر كثيرة من عذاب بعض العصاة، فلا بد من تأويل هذا لثلاث تنافي عن نصرة الشريعة. وفي قوله رضي الله عنه: «وهو يعلم» إشارة إلى الرد على من قال من غلاة المرجئة: إن مظهر الشهادتين يدخل الجنة وإن لم يعتقد ذلك بقلبه، وقد قيد ذلك في حديث آخر بقوله رضي الله عنه: «غير شاكّ فيهما»، وهذا يؤكّد ما قلناه.

قال القاضي: وقد يحتج به أيضاً من يرى أن مجرد معرفة القلب نافعة دون النطق بالشهادتين لاقتصاره على العلم، ومذهب أهل السنة أن المعرفة مرتبطة بالشهادتين، لا تنفع إحداهما ولا تنجي من النار دون الأخرى إلا لمن لا يقدر على الشهادتين لأفة بلسانه، أو لم تمهله المدة ليقولها، بل

(١) عين اشعر: بلدة قريّة من الأبرار عربي الكوفة، فتحملها المسمون في أيام أبي بكر على يد حسان بن الوليد سنة (١٢) لهجرة، وكان فتحها عنوة، فسبى مائة، وقتل رجالها، فمن ذلك سبي حمران مولى عثمان رضي الله عنه (١٧٦/٤)

[١٣٧] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ الْوَلِيدِ أَبِي بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَمْرَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: **مِثْلُهُ سِوَاةٌ**. [أحمد: ٤٦٤].

اخترمته لَمَنِيَّةٌ، ولا حجة لمخالف لجماعة بهذا اللفظ، إذ قد ورد مفسراً في الحديث الآخر: «من قال: لا إله إلا الله»، و«من شهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله»، وقد جاء هذا الحديث وأسئلة له كثيرة في ألفاظها اختلاف، ولمعانيها عند أهل التحقيق اختلاف، فجاء هذا اللفظ في هذا الحديث، وفي رواية معاذ عنه ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١)، وفي رواية عنه ﷺ: «من لقي الله لا يَشْرِكُ بِهِ شَيْئاً، دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢)، وعنه ﷺ: «مَنْ عَمِلَ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»^(٣)، ونحوه في حديث عبادة بن الصامت وعبد بن مالك، وزاد في حديث عبدة: «على ما كان من عمل»^(٤)، وفي حديث أبي هريرة: «**لَا يَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرُ شَاكٍ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ**»^(٥)، وفي حديث أنس: «**حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَنَفَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ**»^(٦).

وهذه الأحاديث كلها سردها مسم رحمه الله في كتابه، فحكي عن جماعة من السلف رحمهم الله منهم ابن المسيب أن هذا كان قبل نزول الفرائض والأمر والنهي. وقال بعضهم: هي مُجْمَعَةٌ تحتاج إلى شرح، ومعناه: مَنْ قَالَ لِكَلِمَةٍ وَأَدَّى حَقَّهَا وَفَرِيضَتَهَا، وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ لِبَصْرِيِّ. وقيل: إِنَّ ذَلِكَ دَمَنَ قَالَهَا عِنْدَ التَّوْبَةِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ الْمَخَرِيِّ.

وهذه التأويلات إنما هي إذ حُجِّمَتْ لِأَحَادِيثٍ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَمَّا إِذَا نُزِّلَتْ مَنَازِلُهَا فَلَا يُشْكِلُ تَأْوِيلُهَا عَلَى مَا بَيَّنَّهُ الْمُحَقِّقُونَ، فَتَقَرَّرُ أَوَّلًا أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِأَجْمَعِهِمْ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَأَهْلِ

(١) أخرجه أبو داود: ٣١٩٦، وأحمد: ٢٢١٢٧، وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه مسلم: ٢٧٠، وأحمد: ١٤٤٨٨ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٣) أخرجه البخاري: ١٢٨، ومسلم: ١٤٨ من حديث معاذ بن جبل ﷺ.

(٤) أخرجه مسلم في هذا الباب.

(٥) هذا الحديث أخرجه مسلم في هذا الباب دون قوله: «وإن زنى وإن سرق»، وليست هذه الزيادة في «إكثاف المعنى».

(٦) (٢٥٤/١) «ولم ألق فيها متصمة بهذا الحديث في المصنف الحديثية».

(٧) أخرجه مسلم في هذا الباب بسند قريب من هذا، فليس اضطراري حياضاً. وهذا الكلام نقله أسوي عنه نقل هذا الحديث

من «اصحح مسلم» بالمعنى.

الحديث والعقيدة والتمكّن من مذهبهم من الأشعريين أنّ أهل الذنوب في مشيئة الله تعالى، وأنّ كل من مات على الإيمان وتشهد مخبصاً من قلبه بالشهادتين، فإنه يدخل الجنة، فمن كان تائباً أو سبيحاً من المعاصي دخل الجنة برحمة ربه، وحُرّم على النار بالجملة، فإن حُملت المفطّن البوردين على هذا فيمن هذه صفة كذا يُنَبِّه، وهذا معنى تأويلي لحسن والخاري، وإن كان هذا من المُخَلِّطين بتضييع ما أوجب الله تعالى عليه، أو فعل ما حرّم الله عليه، فهو في المشيئة، لا يُقَطَّع في أسره، بتحريمه على النار ولا باستحقاقه الجنة لأول وهنة، بل يُقَطَّع بأنه لا بُدّ من دخوله الجنة آخراً، وحاله قبل ذلك في خطر المشيئة، إن شاء الله تعالى عبثه بذنبه، وإن شاء صف عنه بفضده.

ويمكن أن تستقيم لأحد حديث بأنفسها وتُجمع بينها، فيكون المراد باستحقاق الجنة ما قدّمه من إجماع أهل السنة أنه لا بُدّ من دخولها كلّ موحد، إما معجلاً معاق، وإما مؤخراً بعد عقابه. والمراد بتحريم النار تحريم لخبوده، خلافاً لخواارج والمعتزلة في المسالكين.

ويجوز في حديث: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله، دخل الجنة» أن يكون خصوصاً لمن كان هذا آخر نطقه وخاتمة نطقه وإن كان قبل محطاً، فيكون سبباً لرحمة الله تعالى إليه ونجاة رأساً من النار وتحريمه عليه، بخلاف من لم يكن ذلك آخر كلامه من لموحدين المُخَضَّطين. وكذلك ما ورد في حديث عبدة من مثل هذا، ودخلوه من أي أبواب الجنة شاء، يكون ذلك خصوصاً لمن قدّم ذكره رسول الله ﷺ، وقول بالشهادتين حقيقة للإيمان والتوحيد الذي^(١) ورد في حديثه، فيكون له من الأجر ما يَرُجَّح على سيئاته، ويوجب له المغفرة والرحمة ودخول الجنة لأول وهنة إن شاء الله تعالى، والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله^(٢)، وهو في نهاية الحسن.

وأما ما حكاه عن ابن المسيب وغيره، فضعيف بل باطل^(٣)، وذلك لأنّ راوي أحد^(٤) هذه الأحاديث أبو هريرة وهو متأخر للإسلام، أسلم عام حير سنة سبع بالاتفاق، وكانت أحكام الشريعة مستقرّة، وأكثر هذه الوجبات كانت مروضتها مستقرّة، وكانت الصلاة والزكاة ولصّبم وغيرها من

(١) في (خ): ولي.

(٢) إكمال معجم (١ ٢٥٣ ٢٥٦)

(٣) في (ج): (هـ): فضعيف باطل

(٤) في (ط): آخر.

[١٣٨] ٤٤ - (٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوِلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ، قَالَ: فَتَقَدَّتْ أَرْوَادُ الْقَوْمِ،

لأحكام قد تقرّر فرضها، وكذا لحجج على قول من قال: فُرِضَ سنة خمس أو سنة ست، وهما أرجح من قول من قال سنة تسع، والله أعلم.

وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله تعالى تأويلاً آخر في الظواهر لوادة بدخول الجنة بمجرد الشهادة، فقال: يجوز أن يكون ذلك اختصاراً من بعض الروايات، نشأ من تفصيله في الحفظ والقبض، لا من رسول الله ﷺ، بدلالة مجيئه تارة في رواية غيره، وقد تقدّم نحوه هذا التأويل.

قال: ويجوز أن يكون اختصاراً من رسول الله ﷺ حيث خاطب به الكفار عبدة الأوثان الذين كان توحيدهم لله تعالى مصحوباً بسائر ما يتوقف عليه لإسلام ومستلزم له، ولكافر إذا كان لا يُقرُّ بالوحدانية كالوثني والثنوي فقال: لا إله إلا الله، وحاله اسحاح التي حكيمها حكم بسلامه، ولا نقول والحالة هذه ما قبله بعض أصحابنا من أن من قال لا إله إلا الله، يُحكم بسلامه، ثم يُجبر على قبول سائر الأحكام، فلو حصله رجع إلى أنه يُجبر حينئذ على تمام الإسلام، ويُجبر حكمه حكم المرتد إن لم يفعل من غير أن يُحكم بسلامه بذلك في نفس الأمر وفي أحكام الآخرة، ومن وصفه مسلم في نفس الأمر وفي أحكام الآخرة، والله أعلم^(١).

قوله: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعْوِلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) الحديث، وهي الرواية الأخرى: (عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ - أو عن أبي سعيد، شدك الأعمش - قال: لما كان يوم غزوة تبوك) الحديث. هذا الإسنادان مما استدركه الذارقطني وعلمه، فأما الأول فعدمه من جهة أن أبا أسامة وغيره خالفوا عبيد الله لأشجع، فرووه عن مالك بن معوّل عن طلحة عن أبي صالح مرسلًا. وأما الثاني فعلمه لكونه اختُلف فيه عن الأعمش، فقليل فيه أيضاً، عنه عن أبي صالح عن جابر. وكان الأعمش يشك فيه^(٢).

(١) تصحيح صحيح مسلم، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٢) دلائل مات وتصحح من ١٤٦ - ١٤٧.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: «هذان الاستدراكان من الدارقطني مع أكثر استدراكاته على البخاري ومسلم قدح في أسديتهما غير مُخرج لمتون الأحاديث من خير الصيغة، وقد ذكر في هذا الحديث أبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي يحفظ فيما أجاب الدارقطني عن استدراكه على مسلم رحمه الله أن لا شجعي ثقة فوجود، فهذا جود، قدح في غيره حكيم له به، ومع ذلك فالحديث له أصل ثابت من رسول الله ﷺ برواية الأعمش له مستند، ورواية يزيد بن أبي عبيد وإياس بن سلمة بن الأكوع عن سلمة، قال الشيخ: روه البخاري عن سلمة عن رسول الله ﷺ^(١). وأم شك الأعمش فهو غير قدح في متن الحديث، فإنه شك في عين الصحابي الراوي به، وذلك غير قدح، لأن الصحابة كلهم عدول. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو^(٢).

قلت: وهذان الاستدراكان لا يستقيم واحد منهما، أم لاور فلائ قدح في الفصول السابقة^(٣) أن الحديث الذي رواه بعض الثقات موصولاً وبعضهم مرسلاً، فلصحيح أيدي قلة لفقهاء وأصحاب الأصول ومحققون من محدثين أن الحكم لروية الوصل، سواء كان رويها أقل عدداً من روية الإرسال أو مساوياً، لأنها زبدة ثقة، وهذا موجود هنا، وهو كما قال يحفظ أبو مسعود الدمشقي: جود وحفظ، قدح في غيره.

وأما ثلثي فلأهم قلوا: إذا قال الراوي: حدثني فلان أو فلان، وهم ثقتان، احتج به بلا خلاف، لأن المقصود للروية عن ثقة مسمى^(٤)، وقد حصل، وهذه قاعدة ذكرها الخطيب السعدي في «الكفاية»^(٥)، وذكرها غيره، وهذا في غير الصحابة، ففي الصحابة أولى، فونهم كنهم عدول، فلا تعرض في تعيين الراوي منهم، والله أعلم.

وأما ضبط لفظ الإسناد، ف(بجور) بكسر الميم ومكان لعين المعجمة وفتح لور.

وأما (مُصَرَّف)، فضم الميم وفتح ضة المهملة وكسر الراء. هذا هو المشهور المعروف في كتب

(١) البخاري ٢٤٨٤.

(٢) تصحيح صحيح مسلم ١٧٧ ص ١٧٨.

(٣) ينظر ص ٦٩ من هذا الجزء.

(٤) في (ج) مسمى ثقة.

(٥) للكفاية في علم رويها ص ٤٠٣.

قَالَ: حَتَّى هُمْ بِبَحْرِ بَعْضِ حَمَلِهِمْ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ حَمَعْتَ مَا بَقِيَ مِنْ
أَرْوَاجِ الْقَوْمِ، فَدَعَوْتُ لَهُ عَلَيْهَا، قَالَ: فَمَقَعَلْ،

المحدثين وأصحاب المؤلف وأصحاب أسماء الرجال وغيرهم، وحكى الإمام أبو عبد الله لقلبي^(١) لفقهاء شافعي في كتابه «اللفظ المذهب» أنه يروى بكسر الراء وفتحها، وهذا الذي حكاه من رواية الفقيه غريب منكر، ولا أضنه يصح، وأخاف أن يكون قلّد فيه بعض الفقهاء، أو بعض الشيوخ، أو نحو ذلك، وهذا كثير يوجد مثله في كتب الفقه، وفي الكتب المصنفة في شرح ألفاظها، فيقع فيها تصحيحات ونقوب غريبة لا تُعرف، وأكثر هذه لغريبة أعلیٰ، لكون الناقلين لها لم يتحرّوا^(٢) فيها، والله أعلم.

قوله: (حتى تَمَّ بنحر بعض حمائلهم) روي بالحاء وبالجيم، وقد نقل جماعة من الشُّراح الوجهين، لكن اختلفوا في ارجحيهما، فممن نقل الوجهين صاحب «التحريض» والشيخ أبو عمرو بن لُصَّاح رحمهما الله^(٣٦) وغيرهما، واختار صاحب «التحريض» لجيمه، وجرم النقاد عيَّض بالحاء، ولم يذكر غيرها^(٣٧). قال الشيخ أبو عمرو: كلاهما صحيح، فهو بالحاء، جمع حمولة، بفتح الحاء، وهي الإبل التي تحمل، وبالجيم جمع حمالة بكسر الجيم، جمع جمل، ونظيره حَجَرٌ وحِجَارَةٌ، والجمع هو لُذْكَر دون الناقة^(٣٨).

وفي هذا الذي هم به نبي ﷺ بين أمر عدة المصالح، وتقديم لأهم فإهم، وتركب أخف
لضررين لدفع أشدهما، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ عَمْرٌو عليه السلام: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ جُمِعَتْ مَا بَقِيَ مِنْ أَرْوَاقِ الْقَوْمِ) هذا فيه بيان جواز تعرض المعضول على المفضل ما يبره مصلحة لينظر بعض فيه، فإن ظهرت له مصلحته ^(٧) فعله.

(١) في (خ)، يدعي وهو ضعيف. وأما عبيد الله لقيني سمع محمد بن علي بن أبي عمير، يميني، صاحب كتاب
الحشر ومجاهدين، وقد كتب آخر علي مستغرب الفطحة وبتعني مسلوب، في قعدة بمدة بالقرب من طبرستان، توفي في
الليلة السادسة. المخطوطات لهذا المجلد لا في قديمي نسخة: (٢٩، ٣٠)

(۲) **فصل** (ستم) : پشیمانوں کی

(۳) النبیونہ صغیرہ ص ۱۷۸.

(٢٥٧ / ١) - (٤)

(٥) المصنفات تصنيفاً حسب: ص ١٧٨ - ١٧٩.

(۶) فی (خ) - جو یہ ہیں۔

(V) $\frac{1}{2}(\text{بر}) + \frac{1}{2}(\text{فـ}) = \frac{1}{2}(\text{فـ})$

قَالَ: فَجَاءَ ذُو الْبُرِّ بِبُرِّهِ، وَذُو الثَّمَرِ بِثَمَرِهِ - قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ: وَذُو النَّوَاةِ بِنَوَاةٍ، قُلْتُ: وَمَا كَانُوا يُصْنَعُونَ بِالنَّوَى؟ قَالَ: كَانُوا يَمْصُونَهُ وَيَسْرَتُونَ عَلَيْهِ الْعَمَاءَ - قَالَ: قَدَعَا عَلَيْهَا، قَانَ.

ويقال: (بقي) بكسر القاف وفتحها، و لكسر لغة أكثر العرب، وبها جاء القرآن لعزيم، والفتح لغة طيء، وكذا يقولون فيما أشبهه، والله أعلم.

قوله: (جاء ذو البرّ ببرّه، وذو الثمر بثمره، قاله: وقال مجاهد: وذو النواة بنواة) هكذا، هو في أصول وعبره، لأول: (النواة) بالياء في آخره، والثاني بفتحها، وكذا نقله القاضي عياض عن الأصول كلها، ثم قال: ووجه: ذو النوى بنواة، كما قال. ذو الثمر بثمره^(١)

قال الشيخ أبو عمرو: ووجدته في كتاب أبي نعيم «المخرج على صحيح مسلم» (ذو النوى بنواة)^(٢)، قال: وللواقع في كتاب مسلم وجه صحيح، وهو أن تجعل النواة عبارة عن جملة من لنوى أفردت عن غيرها، كما أطلق اسم الكلمة على القصيدة، أو تكون لنواة من قيس ما يستعمل في الواحد والجمع ثم إن لقائل: (قال مجاهد) هو خلعة بن مصرف، قاله السلف عبد الحميد بن سعيد المصري، والله أعلم^(٣).

وفي هذا لحديث جواز خلط المسافرين أزوادهم وأكبيه منها مجتمعين وإن كان بعضهم يأكل أكثر من بعض، وقد نص أصحابنا على أن ذلك سنة، والله أعلم.

قوله: (كاسر مصنوع) هو بفتح الميم، هذه اللغة اعصبة المشهورة، يقال: فصصت الرمانة ولثمرة وشبههم، بكسر لصاد، أنصها بفتح الميم وحكى لأزهري عن بعض عرب ضمة الميم^(٤)، وحكى أبو عمر الزاهد في «شرح لمصباح» عن ثعلب عن ابن الأعرابي هاتين اللغتين، فصصت بكسر الصاد، أنص بفتح الميم، ومصصت بفتح الصاد، أنص بضم الميم، مصص فيهما، فأنا مع، وهي منصوصة، وإذا أمرت منهم قلت: مصص الرمانة ومصصها ومصصها ومصصها، فهذه حمس لغات في الأمر: فتح الميم مع فتح الصاد ومع كسرها، وضم الميم مع فتح لصاد ومع كسرها ومع ضمها هذا

(١) لإكمال مسلم: (١/٢٥٦).

(٢) أبو نعيم: ١٣٦.

(٣) «صيانة صحيح مسلم» ص ١٧٩.

(٤) تهذيب اللغة: (١٢/٩١).

حَتَّى مَلَأَ الْقَوْمَ أَرْوِدَتَهُمْ. قَالَ: فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». ١ نظر ١٣٩.

[١٣٩] ٤٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ - عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، شَكَّ الْأَعْمَشُ - قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ غَزْوَةِ تَبُوكَ، أَصَابَ النَّاسَ مَجَاعَةٌ،

كلام ثعلب، والفصح المعروف في مصها ونحوه مما يتصل به هذه الموثق أنه يتعين فتح م يلي الهاء، ولا يكسر ولا يُضم.

قوله: (حتى ملأ القوم أرودتهم) هكذا لرواية فيه في جميع الأصول، وكذا نقله عن الأصول جميعها لقصي عياض وغيره^(١). قال الشيخ أبو عمرو: الأرودة جمع زاد، وهي لا تُملأ إنما تُملأ به أوعيتها، قال: ووجهه عندي أن يكون المراد: ملأ^(٢) لقوم أوعية أرودتهم، فكيف المضاف وأقيم المضاف إليه مقدمه^(٣). وقال لقصي عياض: يحتج أن أنه سُمي الأوعية أروداً باسم م فيها كما في نظائره، والله أعلم^(٤).

وفي هذا الحديث علم من أعلام الثبوت الظاهرة، وما أكثر نظائره التي يزيد مجموعها على شرط التواتر ويحصل لعم قطعها، وقد جمعها العلماء وصنفوها فيها كتب مشهورة، والله أعلم.

قوله: (لما كان يوم غزوة تبوك، أصاب الناس مجاعة) هكذا ضبطه: (يوم غزوة تبوك)، والمراد باليوم هنا الوقت والزمان، لا اليوم الذي هو ما بين طلوع فجر وغروب الشمس، وليس في كثير من الأصول أو أكثرهم ذكر ليوم هنا. وأما (الغزوة)، فيقال فيها أيضاً: لغزوة وأما (تبوك)، فهي من أدنى أرض لشم. (وللمجاعة) بفتح الميم: الجوع الشديد.

(١) إكمال المعجم: (٢٥٦/١).

(٢) في (ص) و(هـ)، حتى ملأ.

(٣) لأبيات صحيح المعجم ص ١٨٠.

(٤) إكمال المعجم: (٢٥٦/١).

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَذْنُتْ لَنَا فَتَحَرَّكَ نَوَاضِحَتَا فَأَكْنُتْ وَادَّهَنَّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «افْعَلُوا». قَالَ: فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَعَلْتَ قُلَّ الظُّهْرُ، وَلَكِنْ اذْعُهُمْ بِفَضْلِ أَرْوَاجِهِمْ، ثُمَّ اذْعُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهَا بِالْبَرَكَةِ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ» قَالَ: فَذَعَا يَنْطَحُ قَبَطَهُ، ثُمَّ ذَعَا بِفَضْلِ أَرْوَاجِهِمْ، قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِكَفِّ ذُرَّةٍ،

قوله: (قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَذْنُتْ لَنَا فَتَحَرَّكَ نَوَاضِحَتَا فَأَكْنُتْ وَادَّهَنَّا) الثَّرَضُ مِمَّنْ مِنَ الْإِبِلِ لَتِي يُسْتَقَى عَلَيْهَا. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الذِّكْرُ مِنْهَا مَاضِجٌ، وَالْأُنْثَى نَاضِجَةٌ.

قَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ»: قَوْلُهُ: (وَادَّهَنَّا) لَيْسَ مَقْصُودُهُ هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنَ الْإِدْهَانِ، وَنَمَّا مَعْنَاهُ: اتَّخَذَ دُهْنًا مِنْ شَحُومِهَا.

وقولهم: (لَوْ أَذْنُتْ لَنَا) هَذَا مِنْ أَحْسَنِ آدَابِ خُطَابِ لُكْرٍ وَالسُّؤَالِ مِنْهُمْ، يُقَالُ: لَوْ فَعَلْتَ كَذَا أَوْ أَمَرْتَ بِكَذَا، لَوْ أَذْنُتْ فِي كَذَا أَوْ أَشَرْتُ بِكَذَا، وَمَعْنَاهُ: نَكَانَ خَيْرًا، أَوْ لَكُنْ صَوَابًا وَرَأْيًا مَتِينًا، أَوْ مَصْدَقَةً طَاهِرَةً، وَمِثْلُ سَبْهِ هَذَا. فَهَذَا أَجْمَلُ مِنْ قَوْلِهِمْ لِنَكِيرٍ: فَصَلْ كَذَا، بِصِيعَةِ الْأَمْرِ.

وفيه أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَهْلِ لِعَسْكَرِ الْغَزَاةِ^(١) أَنْ يُضَيِّعُوا دَوَائِمَهُمْ الَّتِي يَسْتَعِينُونَ بِهَا فِي لِقَاتِ بَغِيرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، وَلَا يَأْذُنُ لَهُمْ إِلَّا إِذَا رَأَى مَصْلَحَةً أَوْ خَافَ مَفْسَدَةً طَاهِرَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَعَلْتَ قُلَّ الظُّهْرُ) فِيهِ جَوَارِ الْإِشَارَةِ عَلَى لَأَنَمَةِ وَالرُّؤُوسَاءِ، وَأَنَّ لِمُفْضُولِ أَنْ يُشِيرَ عَلَيْهِمْ بِخِلَافِ مَا رَأَوْهُ إِذْ ظَهَرَتْ مَصْلَحَتُهُ عَنْدهُ، وَأَنْ يُشِيرَ عَلَيْهِمْ بِبَطَالِ مَا أَمَرُوا بِفَعْلِهِ. وَانْتِرَادُ بِالظُّهْرِ هُنَا الدُّوْبُ، سُمِّيَتْ ظَهْرًا لَكُونِهَا يُرَكَّبُ عَلَى طَهْرِهَا، أَوْ لَكُونِهَا يُسْتَظْهَرُ بِهَا وَيُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى السَّفَرِ.

قوله: (ثُمَّ اذْعُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَيْهَا بِالْبَرَكَةِ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ) هَكَذَا وَقَعَ فِي لَأَصُولِ لَتِي رَأَيْنَا، وَفِيهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ بَرَكَةً أَوْ خَيْرًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَحُذِفَ الْمَعْمُولُ بِهِ لِأَنَّهُ قُضِيَ. وَأَصْلُ الْبَرَكَةِ كَثْرَةُ الْخَيْرِ وَثُبُوتُهُ، وَتَبَارَكَ اللَّهُ: قَبْلُ لَحِيرٍ عَنْدهُ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قوله: (فَذَعَا يَنْطَحُ) فِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ مَشْهُورَةٍ: أَشْهَرُهَا كَسَمُوْا اسْتَوْنَ مَعَ فَتْحِ الطَّاءِ، وَالثَّانِيَةُ بَفَتْحِهِمَا، وَالثَّلَاثَةُ بَفَتْحِ النُّونِ مَعَ إِسْكَانِ الطَّاءِ، وَالرَّابِعَةُ بِكَسْرِ نُونٍ مَعَ إِسْكَانِ الطَّاءِ

(١) فِي (نَحْ): أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ خَطَا، وَكَتَابَ أَبِي عُبَيْدٍ فِي كِتَابِهِ «غَرِيبُ الْحَدِيثِ» (٣/٢٥٧).

(٢) فِي (ص) وَ(هـ) مِنْ لُغَرَةٍ، وَفِي (ط): فِي خَزَاةٍ

قَالَ: وَيَجِيءُ الْآخَرُ بِكَفِّ ثَمَرٍ، قَالَ: وَيَجِيءُ لآخر بِكسرة، حَتَّى اجْتَمَعَ عَلَى النُّطْعِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ يَسِيرٌ، قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ قَالَ: «اُخْذُوا فِي أَوْعِيَتِكُمْ»، قَالَ: فَأَخْذُوا فِي أَوْعِيَتِهِمْ، حَتَّى مَا تَرَكُوا فِي الْعَسْكَرِ وَعَاءً إِلَّا مَلْؤُوهُ، قَالَ: فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَفَضِلَتْ فَضْلَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهَمًا صَبَدٌ غَيْرَ شَاكٍ، فَيُخَجَبُ عَنِ الْجَنَّةِ». [الحديث ١١٨٠].

[١٤٠] ٤٦ - (٢٨) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ ابْنِ جَابِرٍ

قوله: (وَفَضِلَتْ فَضْلَةً) يَقْدَرُ: قَطِيسٌ وَقَطِيسٌ، بِكسر الطاء وفتحها، لغتان مشهورتان.

قوله: (حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ ابْنِ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي هُمَيْرٌ مِنْ هَانِئٍ قَالَ حَدَّثَنِي حُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ).

أما (رُشَيْدٍ)، فبضم الراء وفتح ثشيش. وأما (الوليد بن مسلم)، فهو الدمشقي صاحب الأوزاعي، وقد قُدِّمَتْ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ بِه. وقوله: (يعني بن مسلم) قد قُدِّمَتْ مَرَّةً فَائِدَتُهُ^(١)، وَأَنَّهُ لَمْ يَقْعِ نَسْبُهُ فِي لَرُوبَةٍ، فَأَرَادَ إِضْحَاحَهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِي الرُّوَايَةِ. وَأما (بن جابر)، فهو عبد الرحمن بن يزيد^(٢) ابن جابر الدمشقي الجليل. وأما (هاني)، فهو بهمز آخره.

وأما (جُنَادَةُ)، فبضم الجيم، وهو حُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ، واسم (أبي أُمِيَّةٍ) كَبِيرٌ، بِلِهَاةِ الْمُوَحَّدَةِ، وَهُوَ دَوْسِيُّ أَرْدَنٍ نَزَلَ فِيهِمْ، شَامِيٌّ، وَجُنَادَةُ وَأَبُوهُ صَحَابِيَانِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ، وَقَدْ رَوَى لَهُ الثَّوَالِيقُ حَدِيثًا فِي صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَانِيَةِ أَنْفُسٍ وَهُمْ صِيَامٌ^(٣). وَلَهُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ التَّصْرِيحُ بِصَحْبَتِهِ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ يُونُسَ^(٤) فِي «تَارِيخِ مِصْرَ»: كَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَشَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ^(٥). وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ رَوَايَاتِهِ عَنْ لَصَّحَابَةِ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ

(١) انظر (١/٢٦، ٤٩)

(٢) في (ط). زيد، وهو خطأ.

(٣) النسائي في «السنن الكبرى»: ٢٧٨٦.

(٤) أبو سعيد هو عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي المصري، لإمام بحافظ لمنق، صاحب «تاريخ عمدة مصر».

مات في سنة سبع وأربعين وثلاث مئة عن ستة وسين عاماً. انظر «سير أعلام النبلاء»: (١٥، ٥٧٨)

(٥) «تاريخ ابن يونس المصري»: (١/٩٤)

قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْرُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: حَدَّثَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ، وَابْنُ آمِيْنٍ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَوُجَّعَ مِنْهُ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الَّتِي شَاءَ». [رحمة ٣٦٦٦، ب. نظر ١٤١].

سعد كتب الواقدي وأحمد بن عبد الله^(١) البخلي هو تابعي من كبار التابعين، وكية جنادة أبو عبد الله، كان صاحب غزو ﷺ، والله أعلم^(٢).

وهذا الإسناد كلهم شاميون إلا دودة بن رشيده، فإنه نحو زمامي سكن بغداد.

قوله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ، وَابْنُ آمِيْنٍ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَوُجَّعَ مِنْهُ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الَّتِي شَاءَ».

هذا حديث عظيم لموقع، وهو أجمع - أو من أجمع - الأحاديث المشتملة على العقائد، فبه ﷺ جتمع فيه ما يخرج عنه^(٣) جميع ميل الكفر على اختلاف عقائدهم وتبعده، فاختصر ﷺ في هذه الأحرف^(٤) ما يبين به جميعهم، وسُمي عيسى ﷺ كلمة، لأنه كان بكلمة الكر فحُسن من غير أب، بخلاف غيره من بني آدم. قال لهروي: سُمي كلمة، لأنه كان عن الكلمة، فسُمي بها، كما يقال للمطر: رحمة^(٥).

قال لهروي: وقوله تعالى: ﴿وَرُوحٌ مُنْهُ﴾ [سجدة ١٧١] أي: رحمة، قال: وقد من عرفة: أي ليس من أب، بل نَفَخَ في أمه لروح^(٦). وقد غيره: ﴿وَرُوحٌ مُنْهُ﴾ أي: مَخْضُوقَةٌ مِنْ عِنْدِهِ وعلى هذا يكون إضافتها إليه إضافة تشريف كـ (دقة لله)، و(بيت لله)، ولا فاعل لم له سبحانه وتعالى وليس عندو، والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ): قتادة بن عبد الله، بن عبد الرحمن بن عبد الله.

(٢) نظر «المصنفات الكبرى» لابن سعد (٤٣٩/٧)، و«المصنفات» للبخلي: (٢٧٧/١).

(٣) في (ص) و(هـ): عن

(٤) في (هـ): «فاختصر ﷺ في هذه الأحرف».

(٥) غريبين: (كلم).

(٦) غريبين: (روح).

وأما (حَبِيبٌ)، فبفتح الحاء وبضمو حدة، (ومحمد بن يحيى) هذا تسمي سمع أنس بن حاتم

وأما (ابن مُحَيْرِزٍ)، فهو عبد الله بن مُحَيْرِزٍ بن جُنْدَةَ بن وهب القرشي الجُمَحِيُّ من أنفسهم المكي، أبو عبد الله، تابعي الجليل، سمع جماعة من الصحابة، منهم عبادة بن الصامت وأبو معوية وأبو سعيد الخدري وغيرهم، سكن بيت المقدس. قال لأوراعي: من كان مقتدياً فليقتد بمنزل بن مُحَيْرِزٍ، فإن الله تعالى لم يكن يُفْضِلُ أُمَّةً فيها مثلُ ابن مُحَيْرِزٍ. وقال رجاء بن حيوة بعد موت بن مُحَيْرِزٍ: والله إن كنتُ لأَعُدُّ بقاء ابن مُحَيْرِزٍ آمالاً لأهل الأرض.

وأما (الصُّنْبُحِيُّ) بضم الصاد المهملة، فهو أبو عبد الله عبد الرحمن بن عُسَيْبَةَ، بضم العين وفتح السين المهمتين، المرادي، والصُّنْبُحِيُّ بطل من مُرَاد، وهو تابعي جليل، روى إلى النبي ﷺ، فقبض النبي ﷺ وهو في الطريق وهو بالْجُحْفَةِ قبل أن يضر بحمص ليل أو ست، فسمع أبا بكر الصديق ﷺ وخلائق من الصحابة ﷺ أجمعين، وقد يشبهه على غير الاستغفار بالحديث الصُّنْبُحِيُّ هذا بالصُّنْبُحِ بن الأَفسَرِ الصُّنْبُحِيِّ، والله أعلم.

واعلم أن هذا الإسناد فيه لطيفة مُستطرفة من لطائف الإسناد، وهي أنه جتمع فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض: ابن عُجْلَان، وابن حَبَّان، وابن مُحَيْرِزٍ، والصُّنْبُحِيُّ، والله أعلم.

وأما قوله: (عن الصُّنْبُحِيِّ عن جُنْدَةَ أنه قال: دحيت عبيد)، فهذا كثير يقع مثله، وفيه صفة حسنة، وتقديره: عن الصُّنْبُحِيِّ أنه حدث عن جُنْدَةَ بحديث قال فيه دخلتُ عليه. ومثله ما سيأتي قريباً في كتاب الإيمان في حديث: «الثلاثة يؤتون أجرهم مرتين»: قال مسلم حدثني يحيى بن يحيى قال: أخبرنا هُشَيْمٌ، عن صالح بن صالح، عن الشُّعْبِيِّ قال: رأيت رجلاً سأل الشُّعْبِيَّ فقال: يا أبا عبد الله، إن من قُبِيت من أهل خراسان يقولون كذا، فقال الشُّعْبِيُّ: حدثني أبو بُرْدَةَ، عن أبيه^(١)، فهذا لحديث من النوع الذي نعرض فيه، فتقديره: قال هُشَيْمٌ: حدثني صالح عن الشُّعْبِيِّ بحديث قال فيه صالح: رأيت رجلاً سأل الشُّعْبِيَّ. ونظائر هذه كثيرة مستنبة على كثير منها في موضعها إن شاء الله تعالى، والله أعلم.

وقوله: (مُهَلَّا) هو بيسكون هاء، ومعتد: أَبُطَرْنِي. قال الجوهري: يقدّم مهلاً يا رجل،

(١) ينظر من ٥٥٥ من هذا الجزء. وهو عند مسلم برقم ٣٨٧.

وَأَيُّ شَيْءٍ لَا تُصَغَّرُ نَفْسٌ، وَلَيْتُ اسْتَطَعْتُ لَأَنْفَعَنَّكَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ مَا مِنْ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ إِلَّا حَدَّثْتُكُمْ بِهِ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، وَسَوْفَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْيَوْمِ وَقَدْ أَحْيَيْتُ بِنَفْسِي. سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ النَّارَ». [أحمد: ٢٢٧١٢] [وأنظر: ٢٦٤٥].

[١٤٣] ٤٨ - (٣٠) حَدَّثْتُ هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا

بِالسُّكُونِ، وَكَذَلِكَ لِلثَّانِي وَالْجَمْعِ، وَالْمَوْنِ، وَهِيَ مَوْحِدَةٌ بِمَعْنَى أَهْلٍ، فَيَذَرُ قَبْلَ نَفْسٍ: مَهْلًا، قَدَتْ: لَا مَهْلَ وَاللَّهُ، وَلَا تَقُلْ: لَا مَهْلًا، وَتَقُولُ: مَا مَهْلٌ وَاللَّهُ بِمُغْنِيَةٍ عَنْكَ شَيْءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

قوله: (ما من حديث لكم فيه خيرٌ إلا وقد حدثتكموه) قال القاضي عياض رحمه الله: فيه دليل على أنه كنتم ما خشى الضرر فيه^(٢) والفتنة مما لا يحتمله عقل كل أحد، وذلك فيما ليس تحته^(٣) عمل، ولا فيه حد من حدود الشريعة، قال: ومثل هذا عن الصحابة كثير في ترك الحديث بما ليس تحته^(٤) عمل، ولا تدعو إليه ضرورة، أو لا تحتمله عقول العامة، أو تخشيت مضرته على قائمه أو سامعه، لا سيما ما يتعلق بأخبار المذبحين والإمدرة^(٥)، وتعيين قوم وصفوا بأوصاف غير مستحسنة، وذم آخرين ولعنهم، والله أعلم.

قوله: (وقد أحيط بنفسي) معناه: قرئت من الموت، وأيسر من النجدة والمحبة، قال صاحب «التحرير»: أصل الكلمة في أرحس يجتمع عليه أعداءه فيمصدونه فيأخذون عليه جميع الجواب بحيث لا يبقى له في الخلاص مَقْطَعٌ، فيقبل أحد طرفي به، أي: أطافوا به من جوانبه، ومقصوده: قُرْبَ موتي، والله أعلم.

قوله: (هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ) هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة وآخره ساء مَوْحِدَةٌ، ويقال فيه: هُدْبَةٌ، بضم الهاء وإسكان الدال، وقد ذكره مسلم في مواضع من الكتاب يقول في بعضها: هُدْبَةٌ، وفي بعضها: هَذَابٌ، وتفقر على أن أحدهم سمى ولآخر لقب، ثم احتجوا في الاسم مهم، فقال

(١) انظر الصحاح: (مهل).

(٢) في إكمال المعجم: (٢٥٩/١): ما خشى عليهم لمضي فيه.

(٣) في إكمال المعجم: «بجدة» بدل «تحت»، وهو تصحيف.

(٤) في (ن) في الإمارة، يدور، والإمدرة.

أَنَسَ مِنْ عَالِيَتِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ،

أَبُو عَمِيٍّ لُحَيْدِيٌّ وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حُسَيْنٍ لُقْبَيْسِيُّ وَصَاحِبُ «الْمَطْلَعِ» وَالْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ، الْمَتَأَخَّرُ: هَذَبَةٌ هِيَ الْأَسْمَاءُ وَهَذَابُ الْقَبْلِ^(١) وَقَدْ غَيَّرَهُمْ: هَذَابُ اسْمٍ، وَهَذَبَةُ الْقَبْلِ، وَخَتَارُ لَشَيْخٍ أَبْرَهِمٍ وَهَذَا وَأَنْكَرَ لِأَوَّلِ^(٢)، وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْفَلَاسْكَيُّ الْحَافِظُ^(٣): بِهِ كَذَنٌ يَغْضِبُ إِذَا قِيلَ لَهُ: هَذَبَةٌ، وَذَكَرَهُ لِحَدِيثِيٍّ فِي «تَرْيِخِهِ» فَقَالَ: هَذَبَةٌ بِنِ حَالِدٍ^(٤)، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَبًا، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ خَتَرَ أَنَّ هَذَبَةً هِيَ الْأَسْمَاءُ، وَيَخْذَرِيٌّ أَصْرَفَ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ شَيْخٌ لِحَدِيثِيٍّ وَمُسَمِّمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قَوْلُهُ: (كُنْتُ رَدَفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ^(٥) وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ) إِلَى آخِرِ أَحَدِهِتِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: (رَدَفَ)، فَهُوَ يَكْسِرُ الرَّاءَ وَاسْكَدَ الْدَّالَ، هَذِهِ نَرْوَاةُ الْمَشْهُورَةِ وَهِيَ اسْتَيْ ضَمُّهَا مَعْظَمُ الرُّوَّةِ، وَحَكَى قَاضِي عِيَاضٍ أَنَّ أَبَا عَمِيٍّ الظُّبَيْرِيَّ الْفَقِيهَ الشَّافِعِيَّ^(٦) - أَحْذَرُ رُوَّةَ كِتَابٍ - ضَمَّهُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسَرَ الدَّالَ، قَالَ^(٧): وَالرَّدَفُ وَالرَّدِيفُ هُوَ الرَّاكِبُ خَلْفَ الرَّاكِبِ، يَقْدَرُ مِنْهُ رَدَفُهُ أَوْ دَفُّهُ يَكْسِرُ الدَّالَ فِي الْمَاصِي وَفَتْحُهَا فِي الْمَضْرُوعِ، إِذَا رَكِبْتَ خَلْفَهُ، [وَنَقُولُ]: وَأَرْدَفْتَهُ أَنْ، وَأَصْدَهُ مِنْ رَكُوبِهِ

(١) انظر التقييد المجهول لأبي حنيفة (١١٤٦/٣)، والمطلع لأنور دلائل قرقور (١٥٦/٦)

(٢) انظر الصيغة الصحيحة مسموعة من ١٨٢ - ١٨٣.

(٣) أبو الفضل هو عبيد بن حمزة بن أحمد بن حسين بن محمد بن، عرف بالمشيقي، وصف الكتب، منها: «الحققات» لمصنفه، «المسهب» في معرفة الرجال، في ألف جزء، مات ببغداد سنة سبع وعشرين وأربع مئة كهذا «سير أعلام النبلاء» (٥٠٢/١٧).

(٤) «تاريخ كبير»: (٢٤٧/٨).

(٥) وقع في (هذه) وفي موضعين آخرين: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ.

(٦) أبو عبيد الظُّبَيْرِيُّ هُوَ لَحْزِيٌّ بِنِ قَسَمٍ، هُوَ لَوْجُهُ مَشْهُورَةٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَصَفَ فِي أَمْثَلِ عَقْدِهِ فِي حَبَابٍ، وَمِنْهُ بِغَدَادَةٍ وَتَوَفَّى فِي سَنَةِ خَمْسِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، «الطبقات الشافعية الكبرى»، (٣/٢٨٠).

(٧) أَبِي الْقَاضِي عِيَاضٍ، وَكَلامُهُ هَذَا فِي «إِكْبَالِ الْمُعْجَمِ»: (١/٢٥٩ - ٢٦٠)، وَمَا سِوَايَ مِنْ مَعْقُوفٍ فِيهِ.

على الرّذف وهو لَعَجَز، قد انقاضي: ولا وجه لرواية الطبري إلا أن يكون فعل هنا اسم فاعل، مثل
حجل وزجن بن صمكت رواية الطبري، والله أعلم.

وقوله: (ليس يسي وبينه لا مؤخرة لرّخل) أرد لمبالغة في شدّة قربه، ليكون أوقع في نفس سامعه
لكونه أفضط.

وأما (مؤخرة لرّخل)، فبضم الميم وبعده همزة ساكنة ثم خاء مكسورة، هذا هو الصّحيح، وفيه
لغة أخرى مؤخرة بفتح لهمة والهاء المشددة. قال القاضي عياض: أنكر ابن قتيبة فتح لهاء، قال:
وقد ثبت: مؤخرة لرّخل ومقدمته بفتحهما^(١)، ويقال: آخرة الرّخل بهمزة ممدودة، وهذه أفصح
وأشهر، وقد جمع الجوهري في «صاحبه» فيها ست لغات، فقال: في قدمتي الرّخل ست لغات:
مُقدِّم ومُقدِّمة بكسر الدال مخففة، ومُقدَّم ومُقدِّمة بفتح الدال مشددة، وقديم وقادومة، قال: وكذلك هذه
اللغات كلها في آخرة الرّخل^(٢). وقد جمع الجوهري في هذه العبارة فوائد، و(آخرة لرّخل) هي العود
الذي يكون خلف لراكب.

ويجوز في «ب معاذ بن جبل» وجهان لأهل العربية: أشهرهم وأصحهم وأرجحهم: فتح (معد)،
والثاني: ضمّه، ولا خلاف في نصب (اين).

وقوله: (لثيث وسعديك) في معنى (لبيث) أقرب شير هذا إلى بعضها، وسيأتي إيضاحها في كتاب
الحج إن شاء الله تعالى^(٣)، والأظهر أن معناه: إجابة لك بعد إجابة لتأكيد، وقيل: معناه: قريباً منك
وطاعة لك، وقيل: أب مقیم على طاعتك، وقيل: محتني لك وقيل غير ذلك، ومعنى (سعديك) أي:
سعدت طاعتك مساعدة بعد مساعده.

وأما تكريره ﷺ نداء معاذ ﷺ، فللتأكيد لاهتمام به يخبره، وليؤكد تشبه معاذ فيما يسمعه، وقد
ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعدد ثلاثاً^(٤) لهذا المعنى، والله أعلم.

(١) في كتاب المعجم: (١/٢٦١).

(٢) في الصحاح: (قديم)، وفيه: قديمة لرحل، بدل: قدمتي الرّحل.

(٣) انظر (٢٥٨/٤).

(٤) أخرجه البخاري: ٩٤، وأحمد: ١٣٢٢١ من جملة أنزل ﷺ.

قَالَ: «هَلْ تَذَرِي مَا حَقَّقَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ؟»، قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَلْيَنْ حَقَّقَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَتَّبِعُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «هَلْ تَذَرِي مَا حَقَّقَ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟»، قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَلَا يُعَذِّبُهُمْ» . [مسند ٢٧٠٩٧، مسند ٥٩٦٧].

[١٤٤] ٤٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: كُنْتُ رَدَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى حِمَارٍ يُقَالُ لَهُ: عُفَيْرٌ. قَالَ: فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ، تَذَرِي مَا حَقَّقَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقَّقَ الْعِبَادِ

قوله ﷺ: «هل تدري ما حقق الله تعالى على العباد؟» و«هل تدري ما حقق العباد على الله تعالى؟» قال صاحب «التحرير»: اعلم أن الحق كثر موجود متحقق، أو ما سيوجد لا محالة، فله سبحانه وتعالى هو الحق الموجود الأزلي والباقي الأبدى، ولموت والنسأة واللجنة والنار حق، لأنها واقعة لا محالة، وإذا قيل للكلام الصدق: حق، فمعناه: أن الشيء سمح به^(١) بلذات الخبر وقع مسحق لا ترد فيه، وكذا الحق المستحق على الغير^(٢) من غير أن يكون فيه تردد وتحير، فحق الله تعالى على العباد معناه: ما يستحقه عليهم وجعه متحتماً عليهم^(٣)، وحق العباد على الله تعالى معناه: أنه متحقق لا محالة. هذا كلام صاحب «التحرير».

وقال غيره: إنما قال: حققهم على الله تعالى على جهة استمالة لحقه عليهم، ويحور أن يكون من نحو قول الرجل لصاحبه: حقك واجب عني، أي: متأكد قياصي به، ومنه قول النبي ﷺ: «حق على كل مسلم أن يقتل في كل سبعة أيام»^(٤)، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «أن يمتدوه ولا يشركوا به شيئاً»، فقد تقدم في أواخر كتب الأول من كتب الإيمان بيانه ووجه الجمع بين هذين اللفظين^(٥)، والله أعلم.

قوله: (كنت ردفت رسول الله ﷺ على حمار يقال له: عُفَيْر) هو بعين مهمة مضمومة ثم فاء

(١) في (نخ): المشير منه به

(٢) في (ص) و(هـ): عير.

(٣) في (نخ): عليه

(٤) أخرجه البخاري: ٨٩٧، ومسلم: ١٩٦٣، وأحمد: ٨٥٠٣ من حديث أبي هريرة ؓ

(٥) انظر من ٢٤٢ من هذا الجزء

عَلَى اللَّهِ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنْ حَقَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقَّ الْعِبَادُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَلَّا يُعَذِّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ: «لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكَلَّبُوا» . (حدود ١٩٩١، وخارج ٢٨٥٦).

[١٤٥] ٥٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشِيرٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ وَالْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّهُمَا سَمِعَا الْأَسْوَدَ بْنَ هِلَالٍ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مُعَاذُ، أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟» قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَلَا يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ»، قَالَ: «أَتَدْرِي

مفتوحة، هذا هو الصواب المعروف في الرواية، وفي الأصول المعتمدة، وفي كتب أهل المعرفة بذلك. قال الشيخ أبو عمرو بن لُصْلَاح: وقول لقاضي عياض أنه بعين معجمة^(١) متروك عليه، قال لشيخ: وهو الحمد الذي كان له ﷺ، قيل: إنه مات في حجة لوداع، قال: وهذا الحديث يقتضي أن يكون هذا في مرة أخرى غير لمرّة المتقدمة في الحديث لسابق، فإن مؤخره الرُّحْل تختص بالابن ولا تكون على حمار^(٢). قلت: ويحتمل أن يكون قضية واحدة، وأرد بالحديث لأول قدر مؤخره الرُّحْل، والله أعلم.

قوله: (عن أبي حَصِينٍ) هو بفتح الحاء وكسر الصاد، وسمه عثمان بن عاصم^(٣)، وقد تقدّم بيانه في أول مقدمة الكتاب^(٤).

قوله ﷺ في حديث محمد بن مثنى وابن يشار: «أَنْ يُعْبَدَ اللَّهُ وَلَا يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ» هكذا ضبطه «يُعْبَد» بضم المثناة تحت، و«شَيْءٌ» بالرفع، وهذا ظهر. وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وقع في لأصول: «شَيْئًا» بالنصب، وهو صحيح على لتردد في قوله: «يُعْبَدُ اللَّهُ وَلَا يُشْرَكَ بِهِ» بين وجوه ثلاثة. أحدها: «يُعْبَدُ اللَّهُ» بفتح نياء التي هي للمذكر لعائب، أي يُعْبَدُ الْعَبْدُ اللَّهُ وَلَا يُشْرَكَ بِهِ شَيْءٌ، قال: وهذا الوجه الوجه.

(١) انظر مشرق الآثار ٤: ١١١/٢.

(٢) أصيلة صحيح مسلم ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٣) أبي (ص): ربه عاصم، وهو خصا.

(٤) نظر من ٨٦ من هذا الجزء.

مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟ فَقَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ «أَلَا يُعَذِّبُهُمْ». (أحمد ٧٧٠٠٠ وبيهقي، ٧٣٧٣).

[١٤٦] ٥١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ رَوْدَةَ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ جَلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذًا يَقُولُ دَعَايَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ: «هَلْ تَذَرِي مَا حَقَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ؟» نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. (الطبر، ٢٧٤٥).

[١٤٧] ٥٢ - (٣١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْظَلِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ:

وإشاني: «تعبه» مفتاح المشقة فوق التي لمخاطب على التخصيص لمعد لكونه المصاحب، والتنبه على غيره.

والثالث «يُعبد» بصم أوله، ويكون «شيئاً» كناية عن المصدر لا عن المفعول به، أي لا يُشرك به إشراكاً، ويكون الجذر والمجرور هو القائم مقدّم لفاعل قال: وهذا لم يُعَيَّن الرواية شيئاً من هذه الوجوه، فحق على من يروي هذا الحديث من أن يتحقق بها كلها وحداً بعد واحد، ليكون آتياً بما هو لمقول منها في نفس الأمر جزءاً، والله أعلم. هذا آخر كلام الشيخ^(١)، وما ذكرناه أولاً صحيح في الرواية والمعنى، والله أعلم.

قوله في آخر روایت حديث أبي ذر^(٢): (نحو حديثهم) يعني أن القاسم بن زكريا شيخ مسلم في رواية أربعة روه نحو رواية شيخ مسند الأربعة المذكورين في الروايات الثلاث المتقدمة، وهم: هذاب، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن مثنى، وأبو بشر، والله أعلم.

وقوله في رواية القاسم هذه: (حدثنا القاسم^(٣) حدثنا حسين، عن زائدة) هكذا هو في الأصول كلها: (حسين) بالسين، وهو الطوب قال القاسم عيسى: وقع في بعض الأصول: (حسين) بالصاد، وهو علف، وهو حسين بن عيسى الحنفى. وقد تكررت روايته عن زائدة في كتاب، ولا يعرف حسين بالصاد. عن زائدة، والله أعلم^(٤).

قوله (حدثني أبو كثير) هو بالمشقة، واسمه يزيد - بلراي - بن عبد الرحمن بن أذينة، ويقال ابن

(١) تصحيح صحيح مسند من ١٨٧ - ١٨٨.

(٢) كلها في (ع) و(ص) و(ط) و(هـ)، حديث أبي ذر وألصق: حديث معاذ.

(٣) قوله: حدثنا القاسم، ليس في (ج).

(٤) (الكبرى لمعجم: ٢٦٢/١).

كُنَّا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي نَقْرٍ،

عُقَيْلَةُ، بِصَمٍّ سَغِينٍ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءُ، وَيَقَالُ: مَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أُدَيْنَةَ، قَالَ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْقَرِيَّةُ فِي «مُسْتَدْرَكِ»: عُقَيْلَةُ أَصْبَحَ مِنْ أُدَيْنَةَ^(١).

قوله (كُنَّا قُعُودًا حَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ فِي نَقْرٍ) قال أهل اللغة: يقال: فَعَدَنَ حَوْلَهُ، وَخَوْلِيَهُ، وَخَوَالِيَهُ، وَخَوَالَهُ، بِفَتْحِ الْهَاءِ وَوَسَامٍ فِي جَمِيعِهِمْ، أَيُّ عَلَى جَوَابِهِ، قَالُوا: وَلَا يَقَالُ: خَوَالِيَهُ، بِكَسْرِ اللَّامِ.

وَأَمَ قَوْلِهِ (وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)، فَهُوَ مِنْ فَصِيحٍ لِكَلَامٍ وَحُسْنٍ لِإِخْبَارٍ، فَإِنَّهُ إِذْ أَرَادُوا لِإِخْبَارٍ عَنْ جَمَاعَةٍ فَسَتَكْثَرُوا، أَنْ يَذْكُرُوا جَمِيعَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ، ذَكَرُوا أَشْرَافَهُمْ أَوْ بَعْضَ أَشْرَفِهِمْ، ثُمَّ قَالُوا: وَغَيْرِهِمْ.

وَأَمَ قَوْلُهُ: (مَعَهُ)، فَهُوَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ، هَذِهِ لِلُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَيَجُوزُ تَسْكِينُهَا فِي بَغْيَةِ حِكْمِهَا صَاحِبُ «الْمَحْكَمِ» وَلِجَوْهَرِيٍّ^(٢) وَغَيْرِهِمْ، وَهِيَ لِمَصَاحِبَةٍ، قَالَ صَاحِبُ «الْمَحْكَمِ»: (مَعَ) اسْمٌ مَعْنَاهُ لُصْحَبَةٍ، وَكَذَلِكَ (مَعَ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ، غَيْرُ أَنَّ لِمَحْرُكَةٍ تَكُونُ سَمَاءً وَحَرْفًا، وَالسَّكَنَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفًا.

قَالَ النُّحَيْيُ^(٣): قَالَ الْكِسَائِيُّ: رِبْعَةٌ وَغُلْمٌ يُسْكَنُونَ، فَيَقُولُونَ: مَعَكُمْ وَمَعَهُ، فَرَدَّ جَاءَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ أَلْفٌ لَوْصَلْ خَتَمُوا، فَبَعْضُهُمْ يَفْصَحُ الْعَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ يَكْسِرُهَا، فَيَقُولُونَ: مَعَ لِقَوْمٍ، وَمَعَ ابْنِكَ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: مَعَ الْقَوْمِ، وَمَعَ بَنِكَ، أَمْ مَنْ فَتَحَ فَتَحَ فَتَحَ عَلَى قَوْلِكَ: كُنَّا مَعَهُ، وَحَسَنٌ مَعَهُ، فَلَمَّا جَعَلَهُمْ حَرْفًا وَأَخْرَجَهُمْ عَنِ الْأَسْمَاءِ، حَذَفَ الْأَلْفَ وَتَرَكَ الْعَيْنَ عَلَى فَتْحِهَا، وَهَذِهِ لُغَةٌ هَامَةٌ لِلْعَرَبِ. وَأَمَّا مَنْ سَكَّنَ ثُمَّ كَسَرَ عِندَ أَلْفٍ لَوْصَلْ، فَأَخْرَجَهُ مُخْرِجَ الْأَدْوَاتِ مِثْلُ: هَلْ رِبْلٌ، فَقَالَ: مَعَ الْقَوْمِ، كَقَوْلِكَ: كَمْ نَقَوْمٌ، وَهَلِ الْقَوْمُ^(٤). وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا فِي (مَعَ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَوْضِعُهَا، فَلَا ضَرَرَ فِي التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا لِكثَرَةِ تَرَدُّدِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) «مُسْتَدْرَكُ أَبِي عَوَانَةَ بِإِثْرِ الْمُعْجَمِ». ٨٠٦٩، وَمُسْتَدْرَكُ هَذَا مَشْهُورٌ بِاسْمِهِ: «الْمُسْتَدْرَكُ».

(٢) «الْمَحْكَمُ» لِأَبِي حَبِيبَةَ. (١/١١٠)، وَهُوَ لِمَصْصُوحِ سَجِيهَرِيٍّ (مَعْنَى).

(٣) النُّحَيْيُّ هُوَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَبُو الْعِجْسَنِ النُّحَيْيُّ مِمَّنْ يَصْنَعُ بَنَ هَلِيلٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ الْكِسَائِيِّ وَأَبِي رِيْدٍ وَغَيْرِهِمْ، وَحَدَّثَهُ عَنْ الْكِسَائِيِّ، وَلَهُ «الْثَوْرُ الْمَشْهُورَةُ»، تَوَلَّى فِي حُدُودِ مِلَّةِ شَيْخٍ وَخَلِيفَةٍ.

(٤) «الْمَحْكَمُ» (١/١١٠).

فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا، فَأَنطَأَ عَيْنَهُ، وَخَشِينَا أَنْ يَقْتَطَعَ دُونَهُ وَقَرَعْنَا فَقُمْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ قَرَعَ، فَخَرَجْتُ أَتَّبِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى أَتَيْتُ حَاطَاطًا لِلْأَنْصَارِ لِنَبِيِّ النَّحَارِ، فَذَرْتُ بِهِ مَنْ أَجْدَلُهُ بَابًا فَلَمْ أَجِدْ، فَإِذَا رِبِيعٌ يَدْخُلُ فِي حَوْفٍ حَاطِيطٍ مِنْ بَشَرٍ حَارِجَةٍ - وَالرِّبِيعُ الْجَدُولُ -

قوله: (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهُرِنَا) وقد مر بعده: (تَلْتُ. كَتَبْتُ بِهِنِ أَظْهُرَهَا) هكذا هو في الموضوعين: (أظهرنا)، قال القاضي عياض: ووقع الثاني في بعض الأصوب: (أظهرنا)، وكلامهم صحيح، قال أهل اللغة: يقل: نحن بين أظهركم وأظهرناكم وأظهرناكم بفتح لنون، أي: بينكم^(١) قوله: (وَخَشِينَا أَنْ يَقْتَطَعَ دُونَهُ) أي: يُصَابُ بِمَكْرُوهٍ مِنْ عَدُوٍّ، إمَّا بِأَسْرِ، وَإِمَّا بِغَيْرِهِ.

قوله: (وَقَرَعْنَا فَقُمْنَا فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ قَرَعَ) قال القاضي عياض: الْقَرَعُ يَكُونُ بِمَعْنَى الرُّوْعِ، وَبِمَعْنَى لَهْجُوبِ الشَّيْءِ وَالْإِهْتِمَامِ بِهِ، وَبِمَعْنَى الْإِغَاثَةِ، قَالَ: فَتَصِحُّ هُنَا هَذِهِ لِمَعْنَى الثَّلَاثَةِ، أَيْ: دُعُورُ^(٢) لَا حَتَبَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَنَّا، أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ قَالَ: وَخَشِينَا أَنْ يَقْتَطَعَ دُونَهُ. وَيَدُلُّ عَلَى لَوْجَهَيْنِ الْآخَرَيْنِ قَوْلُهُ: فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ قَرَعَ^(٣).

قوله: (حَتَّى أَتَيْتُ حَاطَاطًا لِلْأَنْصَارِ) أي: بُسْتَنًا، وَهِيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ حَاطِطٌ لَا سَقْفَ لَهُ.

قوله: (فَإِذَا رِبِيعٌ يَدْخُلُ فِي حَوْفٍ حَاطِيطٍ مِنْ بَشَرٍ حَارِجَةٍ، وَالرِّبِيعُ الْجَدُولُ) أَمَّا (الرِّبِيعُ)، فَبِفَتْحٍ لِرَاءِ عَلَى لَفْظِ الرِّبِيعِ الْفَصْلِ الْمَعْرُوفِ، وَ(الْجَدُولُ) بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَهُوَ النَّهْرُ الصَّغِيرُ، وَجَمْعُ الرِّبِيعِ أَرْبَعَاءُ، كَنَبِيٍّ وَأَنْبِيَاءَ.

قوله: (بَشَرٍ حَارِجَةٍ) هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ بِالتَّنْوِينِ فِي (بَشَرٍ) وَهِيَ (خَارِجَةٌ) عَلَى أَنَّ (خَارِجَةً) صَمْتٌ لَمْ يَشْرُ، وَكَذَا يَقْلَهُ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو عَنْ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ سَخَطُ الْحَافِظِ أَبِي عَامِرٍ الْمُتَشَدِّدِيِّ، وَالأَصْلُ إِسْمَا حَوْذٍ عَنْ الْجَدُولِيِّ^(٤)

وذكر الحافظ أبو موسى لأصحابه في غيره أنه روي عن ثلاثة أوجه: أحدهم: هذا. والثاني: (من)

(١) انظر إكمال المعجم: (١/٢٦٣).

(٢) غير (مع): فذكرناه وهو خطأ.

(٣) إكمال المعجم: (١/٢٦٣).

(٤) تصانيف صحيح مسلم: ج ١٨٩.

فَاخْتَفَرْتُ كَمَا يَخْتَفِرُ الثَّغْلَبُ، فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ؟»، فَقُلْتُ:

بنو حارجه (بنو بنو بشر)، وبهاء في آخر (حارجه) مضمومة، وهي هاء ضمير الحدثاء أي بشر في موضع خارج عن الحدثاء. ولثلاث: (من بشر حارجه) بصفة (بشر) إلى (حارجه)، آخره تاء التانيث، وهو اسم رجل.

وبوجه الأول هو مشهور الظاهر، وخالف هذا صاحب «التحريض» فقال: الصحيح لوجه لثلاث، قال: والأوب تصحيف، قال: ولشتر يفتنون به ابستن. قال: وكثيراً ما يفعلون هذا فيسئون البستين بالأكبر التي فيها، يقولون: بشر أريس، وبشر نصاعة، وبشر حاء^(١)، وكثيراً ما يستن. هذا كلام صاحب «التحريض»، وأكثره أو كله لا يوافق عليه، والله أعلم.

(والبشر) مؤنثة مهموزة بحوز تحفيف همزتها، وهي مشتقة من بَأَرْتُ، أي: حشرت، وجمعها في نقدة: أَبْرُورُ وَأَبَارُ بهمزة بعد الباء فيهم، ومن لعرب من يقبب الهمزة في أَبَارٍ وَيَنْقُلُ فيقول: أَبَر، وجمعها في الكثرة: يَبَارُ، يكسر الباء بعدها همزة، والله أعلم.

قوله: (فَاخْتَفَرْتُ كَمَا يَخْتَفِرُ الثَّغْلَبُ) هذا قد روي على وجهين: روي بلزي، وزوي بالراء، قال القاضي عياض: رواه عامة شيوخنا بالراء عن العُدْرِي^(٢) وغيره. قال: وسمعه عن^(٣) الأسدي^(٤)، عن أبي اليث القشاشي^(٥)، عن عبد الغافر لغرسي، عن الجلودي بلزاي، وهو لصواب، ومعه: تضاممت لبسعي المذئذ^(٦). وكذا قال الشيخ أبو عمرو أنه بالزاي في الأصل الذي بخط أبي حنبل العبدري، وفي الأصل المأخوذ عن الجلودي، وأنها رواية الأكثر، وأن رواية زُرِّي أقرب من حيث

(١) بشر حاء نسبة إلى رجل سمى حده، وهذه بئر بالمدينة.

(٢) في (ص) (هـ) لعبدري، وسببته من (ح) و(ط) والإكباد لمعجم (١/٢٦٢)، وهو لصواب، فعبدري هو أبو العباس أحمد بن عمر، معروف بـ«الزاي». وهو شيخ شيوخ القاضي عياض، ومن طريقه روى الصحيح مسنداً كما ذكر ذلك في مقدمته للإكباد، مسنداً: (١/٧٥-٧٦) وقد قدمت ترجمته ص ١٩٤ من هذا الجزء.

(٣) في (ح): عبي.

(٤) الأسدي هو أبو يعقوب سفيان بن العاصم بن أحمد، وقد تقدمت ترجمته ص ١٤٣ من هذا الجزء.

(٥) أبو عيث ويكنى أبا الفتح أصلاً. اسمه نصر بن الحسن بن يقاسم، بتركي لشاشي شُكُتِي. ولُكْتُتِ بعد من أعاد شاش. ولد سنة ست وأربع مئة، وسمع مسنداً من عبد الجبار، وروى الصحيح بالزاي، وتوفي سنة ست وثمانين وأربع مئة.

(٦) الإكباد بمعجم (١/٢٦٢-٢٦٣).

نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «مَا سَأَلْتُكَ؟» قُلْتُ: كُنْتُ بَيْنَ أَظْهُرِنَا فَقُمْتَ فَأَنْطَأْتَ عَيْنَ، فَحَبِثْتَ أَنْ تُقْتَطَعَ دُونَهُ فَفَزَعْنَا، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ فَرَعَ، فَأَتَيْتُ هَذَا الْحَائِطَ، فَحَتَمْتُ كَيْفَ يَحْتَفِرُ الشَّعْلُ، وَهَؤُلَاءِ النَّاسُ وَرَائِي، فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ»، وَأَعْطَانِي نَعْلَيْهِ، قَالَ: «اذْهَبْ بِنَعْلَيْ هَاتَيْنِ، فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَبِقِنًا بِهَا قَلْبُهُ، فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ».

المعنى، ويدل عليه تشبيهه بفعل الثعلب، وهو تضاعفه في المضيق^١. وأم صاحب «التحرير» ما كرر لراي وحققا روايته، وخدر لراي. وليس اختياره بمختار، والله أعلم.

قوله: (مدحلت على رسول الله ﷺ فقال «أبو هريرة؟» قلت: نعم) معناه: أنت أبو هريرة؟

قوله: (لقال: «يا أبا هريرة»، وأعطاني نعليه، وقال: «اذهب بنعلي هاتين») في هذا كلام فائده طيبة، فإنه أصدق لفظة: (قال)، وربما أصدق لطول الكلام وحسب الفصل بقوله: (يا أبا هريرة)، وأعطاني نعليه، وهذا حسن، وهو موجود في كلام العرب، بل جاء أيضاً في كلام الله تعالى، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ رَبِّهِمْ أَنْصَرُوا لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلِ يَسْتَفْهِرُوا عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٩]، قال الإمام أبو الحسن الواحدي: قال محمد بن يزيد: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ﴾ تكرير للأمر لطول الكلام. قال: ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ أَكْثَرُ بِمَا وَدَّ وَكَذَّبُوا قَرِيبًا وَعِصُوا أَنْتُمْ﴾ [الموسى: ٢٥]، أصدق ﴿أَنْتُمْ﴾ طول لكلام^٢، والله أعلم.

وأم يعطوه نعلين، فلنكون علامة ضاهرة معلومة عندهم يعرفون بها أنه لقي السيّد ﷺ، ويكون أوقع في نفوسهم لِمَا يُعْطِيهِمْ بِهِ عَنْهُ ﷺ، ولا يُكْرَهُ كَوْثُ مِثْلِ هَذَا يُقِيمُ تَأْكِيداً وَإِنْ كَانَ خَبَرُهُ مَقْبُولاً بغير هذا، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَبِقِنًا بِهَا قَلْبُهُ، فَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ» معناه: أخبرهم أَنَّ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَلَا فَا بُوَ هُرَيْرَةَ لَا يَحْسَبُ سَتَقْدِرُ قُلُوبُهُمْ، وَفِي هَذِهِ دَلَالَةٌ طَاهِرَةٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يَنْصَحُ اعْتِقَادَ لِتَوْحِيدِ دُونِ الْتَّطُّقِ، وَلَا الْتَّطُّقِ دُونَ

(١) تصحيح صحيح مسلم، ص ١٩٠.

(٢) «تفسير السبكي»، (١/١٤٦).

فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ لَقِيَتْ عُمَرُ، فَقَالَ: مَا هَاتَانِ النُّعْلَانِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقُلْتُ: هَذَانِ نَعْلَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي بِهِمَا، مَنْ لَقِيَتْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُسْتَيْقِنًا بِهِ قَلْبُهُ، بَشَرْتُهُ بِالْجَنَّةِ، فَضَرَبَ عُمَرُ بِيَدِهِ بَيْنَ ثَدْيَيْ، فَحَوَرْتُ لِاسْتَيْ، فَقَالَ: ارْجِعْ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، فَرَجَعْتُ إِلَى

الاعتقاد، بن لا بد من الجمع بينهما، وقد تقدم يوضحه في أول الباب^(١). وذكر لنفسه هنا لتأكيد ونفي توهم المجازة ولا فالاستيقان لا يكون إلا بالقلب.

قوله. (فقال: ما هاتان النُّعْلَانِ يا أبا هريرة؟ فقلت: هاتين نعل رسول الله ﷺ بعثني بهما) هكذا هو في جميع الأصول: (فقلت: هاتين نعل) بهصب (هاتين) ورفع (نعل)، وهو صحيح، ومعه: فقلت: يعني هاتين هاتين نعل رسول الله ﷺ، فنصب (هاتين) بضمير (يعني)، وحذف (هما) لتي هي لمبتدأ، لعدم به.

وأما قوله: (بعثني بهما) فهكذا ضبطه (بهم) على لثنية، وهو ظاهر، ووقع في كثير من لأصول أو أكثرها: (به) من غير ميم، وهو صحيح أيضاً، ويكون الضمير عائداً إلى لعلامة، فإن النعين كانتا لعلامة، والله أعلم.

قوله: (لفضرب عمر ﷺ بين ثَدْيَيْ، فَحَوَرْتُ لِاسْتَيْ، فقال: ارْجِعْ يا أبا هريرة؟) أما قوله: (ثَدْيَيْ) فتثنية ثدي، بفتح الداء، وهو مذكر، وقد يؤنث في لغة قليلة، واحتلوا في اختصاصه بالمرأة، فمنهم من قال: يكون للرجل وللمرأة، ومنهم من قال: هو للمرأة خاصة، فيكون طلاقه في الرجل مجازاً واستعارة، وقد كثر طلاقه في الأحاديث للرجل، وسأريده يوضحاً، والله تعالى في باب حفظ تعريم قتل الإنسان نفسه^(٢).

وأما قوله: (لِاسْتَيْ)، فهو اسم من أسماء بشر، ولمستحب في مثل هذا الكناية عن تبيع لاسماء، واستعمل المجرز والألفظ التي تحصر الغرض، ولا يكون في صورتها ما يستحيا من التصريح بحقيقة لفظه، وبهذا لأدب جاء القرآن لعربز والسفس. كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ لَكُمْ لَبَنٌ طَيِّبٌ وَأَلْبَنٌ حَلَالٌ﴾ [نساء: ١٨٧]، ﴿وَكَيْفَ تَأْمُرُونَهُ وَقَدْ أُنْفِىَ بِكُمْ بِعَظْمٍ إِلَىٰ عَصِيٍّ﴾ [النساء: ٢١]، ﴿وَلَوْ طَلَعْتُمْوهنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [سورة: ٢٣٧]، ﴿أَوْ سَكَنَهُنَّ أُمَّهَاتُكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْرَأَ﴾ [النساء: ٢٤]، ﴿فَأَعْرِضُوا أَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ لَكُمْ حِكْمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

(١) نظر ص ٢٢٦ من هذا الجزء.

(٢) نظر ص ٥١٠ و ٥١١ من هذا الجزء.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْهَشْتُ بِكَاءٍ، وَرَكِبَنِي عُمَرُ، فَبَدَا هُوَ عَلَيَّ أَثَرِي، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قُلْتُ لَقِيتُ عُمَرَ فَأَخْبَرْتُهُ بِأَلَّذِي بَعَثَنِي بِهِ، فَصَرَبَ بَيْنَ ثُلَيْثِي ضَرْبَةٍ خَرَزْتُ لَأَسْتِي، قَالَ: إِذْجَع. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عُمَرُ مَا حَمَلَكَ عَلَيَّ مَا فَعَلْتَ؟»

وقد يستعملون صريح الاسم لمصلحه راجحه، وهي إزاحة اللبس أو الاشتراك^(١) أو نفى المجاز أو نحو ذلك^(٢)، كقوله تعالى: ﴿الزُّبَيْرُ وَالْأَبْدُ﴾، وكقوله ﷺ: «أَيَكْتُمُهَا»^(٣)، وكقوله ﷺ: «أدبر الشيطان وله ضراط»^(٤)، وكقول أبي هريرة ﷺ: «سُحِدْتُ فُسَاءً أَوْ ضُرْتُ طُوءًا»^(٥)، ونضائر ذلك كثيرة، وستمعنا أبي هريرة ﷺ هذا لفظ (الاست) من هذا القبيل، والله أعلم.

وأما دفع عُمَرَ ﷺ له، فلم يقصد به سقوطه وإيلاده، بل قصد رده عما هو عليه، وصرت بيده في صدره ليكون أبلغ في زجره. قال القاضي عياض وغيره من العلماء: وليس فعل عُمَرَ ﷺ ومراجعته النبي ﷺ اعتراضاً عليه ورداً لأمره، إذ ليس فيما بعث به أبا هريرة غير تطيب قلوب لأمة وشراهم، فرأى عُمَرَ أَنَّهُ كَثَمَ هَذَا عَنْهُمْ أَصْلَحَ لَهُمْ، وَأَحْرَى أَلَّا يَتَكَوَّأَ، وَأَنَّهُ^(٦) أَعْوَدَ عَلَيْهِمْ بِالْخَيْرِ مِنْ مُعْجَلِ هَذِهِ الْبَشَرَى، فَلَمَّا عَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ صَوَّبَهُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي هذا الحديث أن الإمام والكبير مصدق إذا رأى شيئاً، ورأى بعض أتباعه خلافاً، أنه ينبغي للتابع أن يعرضه على المتبوع لينظر فيه، فإن ظهر له أن ما قاله التابع هو لصواب، رجع إليه، وإلا بين للتابع جواب الشبهة التي عرضته له، والله أعلم.

قوله: (فَأَجْهَشْتُ بِكَاءٍ، وَرَكِبَنِي عُمَرُ، وَادَّ هُوَ عَلَيَّ أَثَرِي) أما قوله: (فَأَجْهَشْتُ)، فهو بالجيم والشين المعجمة، والهمزة والهاء مفتوحتان، هكذا وقع في الأصول التي رأيناها، ورايته في كتب القاضي عياض: (فَجْهَشْتُ) بحذف لآلف^(٧)، وهما صحيحان، قال أهل اللغة: يقرب. فَجْهَشْتُ بِجْهَشٍ

(١) في (ج): ولا اشتراك.

(٢) بعده في (ص) و(هـ) كقوله تعالى ﴿الزُّبَيْرُ وَالْأَبْدُ﴾.

(٣) أخرجه البخاري: ٦٨٢٤، وأحمد: ٢٤٣٣ من حديث من عمن ﷺ.

(٤) أخرجه البخاري: ٦٠٨، ومسلم: ٨٥٩، وأحمد: ٨١٣٩ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٥) أخرجه البخاري: ١٣٥، وأحمد: ٨٠٧٨.

(٦) في (لخ): أو أنه.

(٧) في كتاب المعلم: (٢٦٣/٩).

وَجْهًا شَاءَ، وَأَجْهَشْتُ إِجْهَاشًا، قَالَ لِقَاضِي عِيَّاضٍ: وَهُوَ أَنْ يَفْرُغَ الْإِنْسَانُ إِلَى غَيْرِهِ وَهُوَ مُتَغَيِّرُ الْوَجْهِ مُتَهَيِّئًا لِمَكَاءٍ وَلَمَّْا يَنْتَبِهِ بَعْدُ، قَالَ لَطَبْرِيُّ: هُوَ الْفَرْعُ وَالْإِسْتَعَاثَةُ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ¹³: جَهَشْتُ لِمَلِيكَ وَالْحُزْنَ وَالشُّوقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما قوله: (وركبني عمر)، فمعناه: تبعني ومشى خلفي في الحال بلا همة. وأما قوله: (على أثري)، ففيه لغتان فصيحتان مشهورتان: بكسر الهمزة وسكون اللام، وبفتحهما، والله أعلم.

وعم أد حديث أبي هريرة هذا مشتمل على فوائد كثيرة، تقدم في أثناء الكلام منه جمل، وفيه جدوس العالم لأصحابه ولغيرهم من المستفتين وغيرهم يعلمهم ويفيدهم^(١)، وفيه ما قدمناه أنه إذا أراد ذكر جمعة كثيرة فقتصر على بعضهم، ذكر أشرفهم أو بعض أشرفهم، ثم قال: وغيرهم^(٢)، وفيه بيان ما كنت الصحابة عليه من القيام بحقوق رسول الله ﷺ وإكرامه والشفقة عليه، ولا نزاع لبائع لم بطرقه وفيه اهتمام لأتباع بحقوق متبرعهم، والاعتناء بتحصيل مصلحته، ودفع المفسد عنه

وليه جواز دخول الإنسان بيتك غيره بغير إذنه إذا عَهِم أنه يرضى ذلك نموذجة بينهم أو غير ذلك، فإن
 أب هريرة رضي الله عنه دخل احدنا، وأقره النبي ﷺ على ذلك، ولم يُنقل أنه أنكر عليه، وهذا غير مختص
 بدخول الأرض، بل يجوز له الانتفاع بأدواته، وأكل طعامه، والمحمض من طعامه إلى بيته، وزكوة
 دابته، ونحو ذلك من التصرف الذي يُعلم أنه لا يَشُقُّ على صاحبه، هذا هو المذهب لصحيح الذي
 عليه جماهير السلف والخلف من العلماء، وصريح به أصحابنا.

(۱) وقع فی کتبنا لمحمد: (۱/۲۶۶) من ردت، وهو خطأ، وأبو زيد اسمه سعيد بن أوس بن ثعلبة بن بشير الأنصاري، وقد تقدمت ترجمته بس ۲۵۱ من هذا الجزء.

(۲) فی (ع) و یقیناً

(۳) انظر ج ۳۳۵، ابن أبي عمير، ف.

[١٤٨] ٥٣ - (٣٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ

قال أبو عمر بن عبد البر: وأجمعوه، على أنه لا يتصور الطلوع وأشباهه إلى مدراهم والشمس وأشباههم.

وفي ثبوت الإجماع في حق من يقطع بطيب قلب صاحبه بذلك، نصراً، ولعل هذا يكون في مدراهم الكثيرة التي يشك أو قد يشك في رضاء به، فربهم اتفقوا على أنه إذا تشكك لا يجوز به التصرف مطلقاً فيما تشكك في رضاء به ثم دبل الجوار في الباب لكتاب والسنة وفعل وقول أعيان الأمة، فالكتاب قوله تعالى: وَلَيْسَ عَلَى الْآخَمِيِّ خُرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْيَجِ حُرْجٌ وَلَا عَلَى الْمُرِيضِ حُرْجٌ وَلَا عَلَى كُنُوسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ بَنِيكُمْ، [في قوله: وَأَوْ صَرِيحَكُمْ] [سور ٦١]، والسنة هذا الحديث وأحاديث كثيرة معروفة بحقه، وأعدل شئف وأقولهم في هذا أكثر من أن نحصى، والله أعلم.

وفيه رسالة الإمام ولتمتدح إلى أتباعه بعلامة يعرفونها ليزدرو بها طمأنينة. وفيه ما قدمه من أدلة مذهب أهل الحق أن لا يمدح المنجي من لحدود في النار لا بد فيه من الاعتقاد والبطق^(١) وفيه جواز إمساك بعض علوم التي لا حاجة إليها، للمصلحة أو خوف المفسدة. وفيه إشارة بعض لأتباع على^(٢) المتنوع بما يراه مصححة، وموفقاً المتنوع له إذا رآه مصححة، ورجوعه عما أمر به سببه.

وفيه جور قول الرجل للآخر: بأبي أنت وأمي، قال القاضي عياض: وقد كرهه بعض الشافعية، وقال لا يفتدى بمسسم، قال القاضي عياض: والأحاديث القمحية تدل على جواره، سواء كان المفتدى به مسلماً أو كافراً، حياً كان أو ميتاً^(٣). وفيه غير ذلك والله أعلم.

قول مسلم رحمه الله: (حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي، عن

(١) انظر ص ٢٢٦ و ٣٣٨ و ٣٣٩ من هذا الجزء.

(٢) في (غ): عن

(٣) في كتاب المعجم: (٢٢٦/١)

[١٤٩] ٥٤ - (٣٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ . حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُعِيرَةِ - قَالَ : حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ ، عَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِيٍّ ، قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَلَقِيْتُ عِثْبَانَ فَقُلْتُ : خَرِيبٌ بَلَعِي عَيْنَكَ

ومن نعى ذلك وقال لا يجوز ع عليه السلام القول في الأمور الدينية إلا عن وحي - وليس يمتنع أن يكون قد نزل عليه عليه السلام عند محاطته عمر عليه السلام وحي بما أجابه به ناسخ لوحي سبق بما قاله أولاً عليه السلام . هذا كلام الشيخ ^(١) .

وهذه لمسألة - وهي اجتهاده عليه السلام - فيها تفصيل معروف ، قام أمور الدين ، فاتفق لعامة على جواز اجتهاده عليه السلام فيها ووقوعه من . وأم أحكام الدين ، فقد أكثر العلماء بجواز الاجتهاد له عليه السلام ، لأنه إذا حاز لغيره عليه السلام أولى ، وقال جماعة : لا يجوز له لقدرته على اليقين ، وقال بعضهم : كان يجوز في الحروب دون غيرها ، وتوقف في كل ذلك آخرون .

ثم لجمهور الذين جؤزوه اختفوا في وقوعه ، فقال الأكثرون منهم . وجد ذلك ، وقال آخرون . لم يوجد ، وتوقف آخرون ، ثم الأكثرون الذين قالوا بالجوز والوقوع اختفوا هل كان الخطأ جائزاً عليه عليه السلام ؟ فذهب المحققون إلى أنه لم يكن جائزاً ، وذهب كثيرون إلى جوازه ولكن لا يُقر عليه بحلاف غيره ، وليس هذا موضع استقصاء هذا ، والله أعلم .

قوله : (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ) هو بفتح الفاء وصم الراء وبالهاء المعجمة ، وهو غير مصروف للعجمة ^(٢) والسكنية ، قال صاحب كتاب «العين» : فَرُّوخُ اسم ابن إبراهيم ^(٣) لخليل عليه السلام هو أبو العجم ^(٤) . وكل نقل صاحب «المطالع» وغيره أن فَرُّوخَ ابن إبراهيم عليه السلام ، وأنه أبو العجم ^(٥) ، وقد نص جماعة من الأئمة على أنه لا يصحرف لما ذكرناه ، والله أعلم .

قوله : (حَدَّثَنِي ثَابِتٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ ، عَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِيٍّ ، قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَلَقِيْتُ عِثْبَانَ فَقُلْتُ : خَرِيبٌ بَلَعِي عَيْنَكَ) هذا اللفظ شبيه بما تقدم في هذا الباب من

(١) لاصية صحيح مسلم ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) في (ج) . للمعجمة .

(٣) في (ج) لابن إبراهيم .

(٤) في (ج) ٢٥٣ ، ٤ .

(٥) لمطالع الأنوار : ٢٨٩/٥ .

قَالَ: أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ، فَبَعَثْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَحْبَبْتُ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتُصَنِّيَ فِي مَنْزِلِي، فَأَتَتْهُ مُصَلًى، قَالَ: فَأَتَى لَنَبِيِّ ﷺ وَمِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَدَخَلَ وَهُوَ يُصَنِّي فِي مَنْزِلِي، وَأَصْحَابُهُ يَتَحَدَّثُونَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ أَسْتَدُوا عَصَمَ ذَلِكَ وَكَبِيرَهُ إِلَى مَالِكِ بْنِ دُخْنَمٍ.

قوله: (عن ابن مُحَيْرِيزٍ، عن الضَّاحِي، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَامَةَ) وقد قُلِّدَ مِنْ بَيَانِهِ وَضَحاً^(١). وتقرير هذا الذي نحن فيه: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ عَنْ عِثَانَ بْنِ حُدَيْثٍ قَالَ فِيهِ مُحَمَّدٌ: قِيمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيتُ عِثْبَانَ.

وفي هذا الإسناد لطيفتان من لطائفه:

أحدهما: أنه اجتمع فيه ثلاثة أصحابيون بعضهم عن بعض، وهم: أنس ومحمود وعِثْبَانُ.

والثانية: أنه من رواية الأَكْبَرِ عَنْ الْأَصَاغِرِ، فَإِنَّ أَنَسَ أَكْبَرُ مِنْ مُحَمَّدٍ سَيِّدٍ وَعَمٍّ وَمَرْبِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ. وقد قل في الرواية الثانية: (عن ثَابِتٍ، عن أنسٍ قال: حَدَّثَنِي عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ)، وهذا لا يخالف الأول، فَإِنَّ أَنَسَ سَمِعَهُ أَوَّلًا مِنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عِثْبَانَ، ثُمَّ جَمَعَ أَنَسٌ بِعِثْبَانَ فَسَمِعَهُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وعِثْبَانُ) بكسر العين المهملة وبعدها تاء مشددة من فوق ساكنة ثم باء موحدة، وهذا الذي ذكرناه من كسر العين هو الصَّحِيحُ المشهور الذي لم يذكر الجمهور سواه. قال صاحب «المطالع»: وقد ضبطه من طريق ابن سَهْلٍ بِالضَّمِّ أَيْضاً^(٢)، والله أعلم.

قوله: (أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ)، وقد في الرواية الأخرى: (عَمِيَ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِ(بَعْضِ الشَّيْءِ) الْعَمَى، وَهُوَ ذَهَابُ بَصَرٍ جَمِيعِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ ضَعْفَ الْبَصَرِ وَذَهَابَ مُعْظَمَهُ، وَسَمَّاهُ عَمًى فِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى لِقُرْبِهِ مِنْهُ وَمِشَارَكَةِ يَدِهِ فِي مَوَاتٍ بَعْضُ مَا كَانَ حَتّاً صَلاً فِي حَرِّ السَّلَامَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (ثُمَّ أَسْتَدُوا عَظَمَ ذَلِكَ وَكَرَّهَ إِلَى مَالِكِ بْنِ دُخْنَمٍ) أم (عَظَمَ)، فهو بَصَمُ الْعَيْنِ وَرِسَاكُهَا لُطْفًا، أَيْ: مُعْظَمُهُ وَأَمَّا (كَرَّهَ)، فَبَضْمُ الْكَفِّ وَكُسْرُهُ، لَعَنَتُنْ فَصِيحَتُهُ مَشْهُورَةٌ، وَذَكَرَهُمَا فِي

(١) نظر من ٣٢٨ من هذا الجزء

(٢) المطالع لأثره: (٧٣/٥).

هذا الحديث، القاضي عياض^(١) وغيره، لكنهم رجحوا بضم، وفرض قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُ لَكُنْزٌ كَثِيرٌ﴾ [سور ١١] بكسر الكاف وضمها، لكسر قراءة القرآن السبعة، والضم في الشؤذ، قال الإمام أبو إسحاق التعلبي المفسر: قراءة سبعة بالكسر، ومراً حميد الأعرج ويعقوب المحضري بلضم^(٢)، قال أبو عمرو بن العلاء هو خطأ، وقال بكسائي: هم لغت^(٣)، والله أعلم.

ومعنى قوله: (أسندوا، غصم ذلك وكبره) أنهم تحدثوا وذكروا شأن المسفقين وأفعالهم القبيحة وما يلقون منهم، ونسبوا معظم ذلك إلى مالك.

وأما قوله: (بن دُخْشُم)، فهو بضم الدال مهملة وإسكان لخدء لمعجمة وضم أشيش المعجمة وبهاء ميم، هكذا ضبطه في الرواية الأولى، وضبطه في الثانية بزيادة ياء بعد خاء على التصغير، وهكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضه في الثانية مكبراً أيضاً، ثم إنه في الأولى بغير ألف ولام، وفي الثانية بالألف واللام، قال القاضي عياض: رويته (دُخْشُم) مكبراً، و(دُخْشُم) مصغراً، قال: ورويه في غير مسلم بالثون بدل الميم مكبراً ومصغراً^(٤).

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: ويقال أيضاً: الدُخْشُون، بكسر الدال وشين^(٥)، والله أعلم.

وأما أن مالك بن دُخْشُم هذا من الأنصار، ذكر أبو عمر بن عبد البر اختلافاً بين العلماء في شهوده العقبة، قال: ولم يحتجوا أنه شهود، ورأى ما بعده من المشاهدة، قال: ولا يصح عنه النفاق، فقد ظهر من حسن إسلامه ما يمنع من اتهمه. هذا كلام أبي عمر رحمه الله^(٦).

تدبر وقد نص النبي ﷺ على إيمانه باطناً وبراهينه من النفاق بقوله ﷺ في رواية البخاري: «ألا تراه قال: لا إله إلا الله، يبتغي بها وجهه»^(٧)، فهذه شهادة من رسول الله ﷺ له بأنه قلبها مصداقاً بها.

(١) إكمال للمعجم: (٢٦٩/١)

(٢) «نشر في مقدمات عشر» (٢/ ٣٣٩)، ولا يحصى، (٢/ ١٠٣ - ١٠٤)، ويعقوب المحضري من لغويين معتبرين

(٣) «تفسير لشمس»: (٧٨/٧)

(٤) إكمال للمعجم: (٢٦٩/١)

(٥) «الحياتة صحيح مسلم» ص ١٩٣.

(٦) «الاستيعاب»: (٤/ ٢٤٦ - ٢٤٧)

(٧) البخاري: ١١٨٦ مطولاً من حديث عتبان بن مالك رضي الله عنه وهو في نسخة أحمد: كذا: ١٦٤٨٧

قَالُوا: وَدُّوا أَنَّهُ دَعَا عَلَيْهِ فَهَلَكَ، وَدُّوا أَنَّهُ أَصَابَهُ شَرٌّ، فَقَصَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ وَقَالَ: «أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» قَالُوا: إِنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ، وَمَا هُوَ فِي قَلْبِهِ. قَالَ: «لَا يَشْهَدُ أَحَدٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَيَدْخُلَ النَّارَ أَوْ تَطْعَمَهُ». قَالَ أَنَسٌ: فَأَعَجِبَنِي هَذَا الْحَدِيثُ، فَقُلْتُ لِأَنبِي: اكْتُبْهُ. فَكُتِبَ. [مسند ١٤٩٦] (أحمد ٢٢٧٧١).

[١٥٠] ٥٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ عَمِيَ، فَأَرْسَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: تَعَالَ فَحُطَّ لِي مَسْجِدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَاءَ قَوْمُهُ، وَنُصِبَتْ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ الدُّخَيْنِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُخَيْرَةِ. [مسند ١٤٩٩].

معتقداً صدقها، متقرباً به إلى الله تعالى، وشهد له في شهادته لأهل بدر بما هو معروف، فلا ينبغي أن يُشكَّ في صدق ربه ﷺ. وفي هذه الزيادة ردُّ على غلاة المُرجئة القائلين بأنه يكفي في الإيمان الحق من غير اعتقاد، فإنيهم تعفوا بمش هذا الحديث، وهذه الزيادة تذكُّمهم، والله أعلم.

قوله: (وَدُّوا أَنَّهُ دَعَا عَلَيْهِ فَهَلَكَ، وَدُّوا أَنَّهُ أَصَابَهُ شَرٌّ) هكذا هو في بعض لأصول: (شر)، وفي بعضها: (بشر) بزيادة ساء سجدة، وفي بعضها: (شيء)، وكله صحيح. وفي هذا دليل على جواز تمنِّي هلاك أهل الشرك والشفقة، ووقوع المكروه بهم.

قوله: (فَحُطَّ لِي مَسْجِدًا) أي: أغفر لي عسى موضع لأتخذه مسجداً - أي: موضعاً - أجعل صلاتي فيه مُسَرَّكاً بآثارك، والله أعلم.

وفي هذا الحديث أنواع من العلم تقدَّم كثير منها، ففيه التبرُّك بآثار لأصحابين. وفيه زيادة العدم والفضلاء والكبر أبنائهم، وتبريكتهم بهم. وفيه جواز استدعاء لمفضول لفصل لمصحة تغرر. وفيه جواز الجماعة في صلاة النافلة. وفيه أنَّ سُنة في نوافل شهر ركعتين كدليل. وفيه جواز لكلام وتحدث بحضرة لمصلين ما لم يُشغلهم ويُدخل عليهم لبساً في صلاتهم أو نحوه. وفيه جواز مامة الرَّاثر لمؤوَّز يرضاه. وفيه ذكر من يُتهم بريبة أو نحوه للأئمة وغيرهم ليحترز منه.

وفي جواز كنية لحديث وغيره من لعدم لشرعية، لقول أنس لابنه: كتبه، بل هي مستحبة. وحده

في الحديث النهي عن كتّاب الحديث، وجاء الإذن به، وقيل: كان النهي لمن يخيف الكتاب، وتفرّقه في الحفظ مع تمكّنه به، وإذن لمن لا يتمكّن من الحفظ. وقيل: كان النهي أولاً لخيف احتلاطه بالقرآن، والإذن بعده لمّا أُمن ذلك، وكان بين السلف من الصحابة والتابعين خلاف في جواز كتابة الحديث، ثم أجمعت الأمة على جوازها واستحبابها، والله أعلم.

وفيه البُداء بالأهمّ فالأهم، فبه ﷺ في حديث عِثْبَانَ هَذَا بِدَأْ أَوَّلُ قُدُومِهِ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ أَكَلَ، وفي حديث زيارته لَأَمْ سَلِيمُ بِدَأْ بِالْأَكْلِ ثُمَّ صَلَّى^(١)، لَأَنَّ سَلِيمَ فِي حَدِيثِ عِثْبَانَ هُوَ الصَّلَاةُ، فَإِنَّ دَعَا لَهَا، وفي حديث أُمِّ سَلِيمٍ دَعَتْهُ لِلطَّعَامِ، فَبَقِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ بِدَأْ بِمَا دُعِيَ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفيه جواز استتباع الإمام والعالم أصحابه لزيارة أو ضيافة أو نحوها. وفيه غير ذلك مما قدّمناه وما حذفناه، والله أعلم بالصواب، وله الحمد والنعمة والفضل والمِنَّة، وبه التوفيق والعصمة.



(١) أخرجه بخاري: ٣٥٧٨، ومسلم: ٥٣١٦، وأحمد: ١٢٤٩١ من حديث أس بن مالك رضي الله عنه، ولم يقع عندهم أنه (ص)

قدم إلى الصلاة بعد أن أكل، ولم أفتح على ذلك في كتّاب الحديث

١١ - [باب الدليل على أن من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً،

وبمحمد ﷺ رسولاً، فهو مؤمن وإن ارتكب المعاصي الكبائر]

[١٥١] ٥٦ - (٣٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ وَيَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا». [مسند ١٧٧٨..]

باب الدليل على أن من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ رسولاً،

فهو مؤمن وإن ارتكب المعاصي الكبائر

قوله ﷺ : «ذَاقَ طَعْمَ الْإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا» - رسولاً - قال صاحب «التحرير» : معنى رضيته بالشئ - قُبِعَتْ بِهِ وَكْتُمِيَتْ بِهِ، ولم أطلب معه غيره، فمعنى الحديث : لم يطلب غير الله تعالى، ولم يسع في غير طريق الإسلام، ولم يسأل إلا ما يوفق شريعة محمد ﷺ، ولا شك في أن من كانت هذه صفته، فقد خَلَصَتْ حَلَاوَةُ الْإِيمَانِ إِلَى قَلْبِهِ، وذَاقَ طَعْمَهُ.

وقال القاضي عياض : معنى الحديث : صَحَّ إيمانه، وطمأننت به نفسه، وخامر بطلته، لأن رضاه بالمذكورات دليلٌ لثبوت معرفته، وثبوت بصيرته، ومخالطة بشاشته قلبه، لأن من رضي أمراً سهلاً عليه، فكذلك المؤمن إذا دَخَلَ قَلْبُهُ لَا يُدْنِ سَهْلٌ عَلَيْهِ طَاعَتُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَذَّتْ لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وفي الإسناد : (الدَّرَاوَزِيُّ) وقد تقدّم بينه في المقدمة^(٢). وفيه : (يزيد بن عبد الله بن الهاد) وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، وهكذا يقوله المحدثون : (الهاد) من غير ياء، ولمختار عند أهل العربية فيه وفي نظائره بالياء، كالمعاصي وبن أبي المَوَلِي، والله أعلم.

وهذا الحديث من أفر د مسلم رحمه الله، ولم يروه البخاري رحمه الله في «صحيحه».



(١) إكمال المعجم - (١/ ٢٧٠).

(٢) تقدم في كتاب الإيمان - ص ٦٩٥ من هذا الجزء، وليس له ذكر في المقدمة.

١٢ - [باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، وفصيلة الحياء

وكونه من الإيمان]

[١٥٢] ٥٧ - (٣٥) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْعَقَدِيُّ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ» - [أبو داود: ٤٦٧٦، الترمذي: ٢٨٠١، ابن ماجه: ١٥٣] ٥٨ - (٣٠٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ : بَضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ».

باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، وفصيلة الحياء

وكونه من الإيمان

قوله : (أبو عاصم العقدي) هو يفتح لعين والقف، وسمه عبد لمالك بن عمرو بن نيس، وقد تقدم بيته وأصح في أول المقدمة، في باب النهي عن الرواية عن الضعفاء^(١).

قوله ﷺ : «الإيمان بضْعٌ وسبعون شعبة» كذا روه عن أبي عاصم العقدي، عن سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ. وفي رواية زهير، عن جرير، عن سهيل، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. «بِضْعٌ وسبعون» - أو بِضْعٌ وَسِتُّونَ، كذا وقع في مسلم من رواية سهيل : «بِضْعٌ وسبعون، أو بِضْعٌ وَسِتُّونَ» عسى الشك. وروه العقدي في أول الكتاب من رواية لعقدي. «بِضْعٌ وسِتُّونَ»^(٢) بلا شك. ورواه أبو داود والترمذي وغيرهم من رواية سهيل : «بِضْعٌ وسبعون»^(٣) بلا شك. ورواه الترمذي من طريق آخر، وقال فيه : «أربعة وستون باباً»^(٤).

(١) انظر ص ١٣٨ من هذا الجزء.

(٢) أي (رج) وكذا.

(٣) البصري: ٩.

(٤) أبو داود: ٤٦٧٦، والترمذي: ٢٨٠١.

(٥) الترمذي: ٢٨١٢.

وختلف العلماء في ترجيح من الرويتين.

فقال القاضي عياض: «المصوب ما وقع في سائر الأحاديث ولسائر الرواية: «بِضْعُ وسبعون»^(١)»

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: هذا الشك ساقط في رواية سهيل هو من سهيل، كما قاله الحافظ أبو بكر البيهقي^(٢)، وقد روي عن سهيل: «بِضْعُ وسبعون» من غير شك. وأم سليمان بن بلال فإنه روه عن عمرو بن دينار^(٣) على التصحيف من غير شك، وهي الرواية الصحيحة، أخرجها في «المصحيحين»، غير أنها فيها عتلت من كتاب مسلم: «بِضْعُ وسبعون»، وفيما عتلت من كتاب البخاري: «بِضْعُ وستون»، وقد نقلت كل واحدة منهما عن كل واحد من الكتبيين، ولا إشكال في أن كل واحدة منهما رواية معروفة في طرق هذا الحديث. قال: واختلفوا في الترجيح، قال: ولا شبهة بالإتقان والاحتياط ترجيح رواية الأقل، قال: ومسلم من رجح رواية الأكثر، وبها اختار أبو عبد الله الحليمي^(٤)، فإن لحكم لمن حفظ الزيادة جازماً به.

قال شيخ: ثم إن الكلام في تعيين هذه الشعب يطول، وقد صُنفت في ذلك مصنفات، من أغزرها فوائد كتاب «للمناهج» لأبي عبد الله الحليمي، إمام الشافعيين بسخاري، وكان من رُعاة أئمة المسلمين، وحده، حذوه الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي في كتابه «تحرير الحفيل كتاب «شعب الإيمان»». هذا كلام الشيخ^(٥).

قال القاضي عياض: البضع والبضعة بكسر الباء فيهما وفتحها، هـ في العدد، فام بضعة الملح فبلفتح لا غير، والبضع في العدد من بين ثلاث والعشرة وقيل: من ثلاث إلى تسع. وقد تداخل:

(١) في (ج) و(ص) و(هـ) بصع وستون، وهو خطأ، ومشتق من (ط)، وهو موقوف لما في «تكملة المعجم» (١/ ٢٧٢)، ومشارك الأتوزي (٢٠٤/ ٢٥٦).

(٢) في «شعب الإيمان» يثر الحفيل: ٤.

(٣) كت وقع عند في (ج) و(ص) و(هـ) و(ط) عمرو بن دينار، وجاء في «صيانة صحيح مسلم» من ١٩٦ عبد الله بن دينار، وهو كذلك في رواية مسلم ١٥٧ ثم إن سليمان بن بلال ليس له رواية عن عمرو بن دينار عن أبي الهيثم الكامل وظهر من كتب الرجال.

(٤) الحليمي هو القاضي لعامة رئيس المحققين والمتكلمين بعد وفاة جده أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حكيم نيسابوري شافعي، له ٥ لهجرات في شعب الإيمان، وهو من أحسن الكتب توفي سنة ثلاث وأربع مئة.

(٥) «صيانة صحيح مسلم» من ١٩٦ - ١٩٧

بِضْع: سَع، وقيل: ما بين اثنين إلى عشرة، وما بين اثني عشر إلى عشرين، ولا يقال في اثني عشر^(١)، قلت: وهذا، نقول هو الأشهر لأظهر.

وأما (الشعبة)، فهي القطعة من الشيء، المعنى الحديث - يَضْع ويسعون خصبة.

قال القاسمي. وقد تقدم أن أصل الإيمان في اللغة: تصديق. وهي أشْرَع: تصديق لقلب واللسان. وظواهر لشرع تُطلقه على لأعمال كما وقع هـ، أفضلها لا إله إلا الله، وآخرها إمالة لأذى عن الطريق، وقد قُذِفَتْ أن كمال الإيمان بالأعمال، وتامة بالقطاعات، وأن التزام القطاعات وصم هذه لشعب من جملة التصديق ودلائل عليه، وأنها تُخَوِّقُ أهل التصديق، ليست خارجة عن سم الإيمان شرعي ولا لغوي، وقد نبه عليه عني أن أفضلها لتوحيد المتعين على كل أحد، وليس لا يصح شيء من الشعب إلا بعد صحته، وإذ هذا ما يُتَوَقَّعُ ضرره بالمستبين من إمالة لأذى عن طريقهم، وبقي بين هذين الطرفين أعداد لو تكف لمجتهد تحصيلها بغلبة الظن وشدة التسبُّح لا يمكنه، وقد فعل ذلك بعض من تقدم، وفي لحكم بأن ذلك مُرَادُ النبي ﷺ صعوبة، ثم إنه لا يلزم معرفة أعيانها، ولا يَفْتح جهل ذلك في الإيمان، إذ أصول الإيمان وفروعه معلومة محققة، والإيمان بأبها هذا العدد واجب في الجملة. هذا كلام نقضي^(٢).

وقال الإمام الحافظ أبو حاتم بن حبان - بكسر الحاء -: تتبعْتُ معنى هذا الحديث مدة، وعددت القطاعات فإذا هي تزيد على هذا العدد شيئاً كثيراً، فرجعت إلى الشرح فعددت كل صاعدة عن رسول الله ﷺ من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البضع والسبعين، فرجعت إلى كتاب الله تعالى فقراته بالتدبير وعددت كل صاعدة عن الله تعالى من الإيمان، فإذا هي تنقص عن البضع والسبعين، فصنعت لكتاب إلى الشرح، وأسقطت لمعاد، فإذا كل شيء عن الله عز وجل ونبيه ﷺ من الإيمان تسع وسبعون شعبة، لا يريد عليها ولا ينقص، فعلمت أن مراد النبي ﷺ أن هذا العدد في لكتاب وأثنى^(٣).

وذكر أبو حاتم جميع ذلك في كتاب «وصف الإيمان وشعبه»، وذكر أن رواية من روى: «بضع

(١) «لغير» (٢٨٦/١)، و«كما سمع» (٢٧١/١)، ووقع في «العين» وبضع من لعدد ما بين ثلاثة إلى عشرة.

وبال: هو نسخة

(٢) «كما سمع» (٢٧٢/١)

(٣) «اصحح بن حبان» (٣٨٧).

وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ» ، [محمد - ٩٣٦١] لسانه: ٤١٥٢.

وستكون شعبة أيضاً صحيحة، فإن العرب قد تذكر لشئ عدداً ولا تريد نفي ما سوء، وله نظائر أوردها في كتابه، منها في الحديث الإيمان والإسلام، والله أعلم.

قوله «**والحياء شعبة من الإيمان**»، وفي الرواية لأخرى: «**الحياء من الإيمان**»، وفي لأخرى: «**الحياء لا يأتي إلا بخير**»، وفي لأخرى: «**الحياء خير كله**»، أو قال: «**كله خير**».

«**لحياء**» ممدود، وهو لاستحياء. قال الإمام الواحدي: قال أهل اللغة: الاستحياء من لحياء، واستحي الرجل، من قوة لحياء^(١) فيه، لشدة علمه بموقع العيب قال: فالحياء من قوة الحسّ وطفه وقوة الحياة.

وروي في «رسالة» الإمام الأستاذ أبي القاسم القشيري^(٢)، عن السيد الجليل أبي القاسم الجعفي^(٣) قال: **لحياء** رؤية الآلاء - أي: النعم - ورؤية التقصير، فيتولد بينهما حالة تُسمى **لحياء**^(٤).

وقال القاضي عياض وغيره من لشرح: إنما جعل **لحياء** من الإيمان وإن كان غريزة، لأنه قد يكون تحقّقاً وكتساباً كسائر أعمال البرّ، وقد يكون غريزة، ولكن استعمله على قانون لشرح يحتاج إلى كتساب ونية وعلم، فهو من الإيمان لهد، ولكونه باعثاً على أفعال^(٥) لبرّ، ومنعاً من المعاصي^(٦).

وإن كون **لحياء** - غيراً كله ولا يأتي إلا بخير، فقد يشكل على بعض الناس من حيث إن صاحب **لحياء** قد يستعصي أن يواجه بالحقّ من يُجلّله، فيترك أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، وقد يحمل **لحياء** على الإخلال ببعض الحقوق وغير ذلك مما هو معروف في العادة.

(١) في (ط): **لحياء**.

(٢) أبو القاسم هو الإمام أبو عبد الله عبد الكريم بن هرون بن عبد الله القشيري الحنظلي البصري الشافعي بصري مفسر، صاحب الرسالة، وهي في صريفة ورجلها - توفي رحمه الله سنة خمس وستين وأربع مئة - نظر السير أعلام النبلاء (٢٢٧/١٨)، واكتشف لظهور: (١/٨٨٢).

(٣) الجعفي هو يعرف بـ أبو القاسم بن محمد بن عيسى - همداني ثم همداني - هو شيخ بصري، توفي سنة ثمان وتسعين ومئتين، نظر سير أعلام النبلاء (١٤/٦٦).

(٤) «رسالة قشيرية» (٢/٣٧٠).

(٥) في (ط): قول.

(٦) نظر الإكمال المجمع: (٢/٢٧٢ - ٢٧٣).

[١٥٤] ٥٩ (٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو الْقَائِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ : سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَعْطُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ : «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ» . (أحمد ٤٥٥٤ ، مسند ٢٤٤)

[١٥٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ : أَخْبَرَنَا مَعْنَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ : مَرَّ بِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يَعْطُ أَخَاهُ . (أحمد ٦٣٤١ ، مسند ١٥٤)

[١٥٦] ٦٠ - (٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا السَّوَّارِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «الْحَيَاءُ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ» ، فَقَالَ بَشِيرُ بْنُ

وجواب هذا ما أجاب به جماعة من الأئمة، منهم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله، أن هذا مانع لذي ذكرناه ليس بحياء حقيقة، بل هو عُزْرٌ وَخُورٌ وَمَهَانَةٌ، وإنما تسميته حياءً من إطلاق بعض أهل لغز، أطلقوه مجازاً مشبهته لحياء لحقيقي، وإنما حقيقة الحياء تُخَوِّقُ يَبْعَثُ عَلَى تَرْكِ الْقَبِيحِ، ويجمع من التقصير في حق ذي الحق، ونحو هذا، ويدل عليه ما ذكرناه عن المجتهد رحمه الله، والله أعلم^(١).

قوله ﷺ (وَأَدَّبَهَا إِمَامًا، الْأَذَى مِنَ الطَّرِيقِ) أي : تسميته وإبعاده، والمراد بالأذى كل ما يؤذي من حجر أو مدر أو شوك أو غيره.

قوله : اعط أخاه في الحياء أي : ينهاه عنه ويُقْبِحُ له فعله، وَيَرْجُوهُ عن كثرته، فنهى لسمي ﷺ عن ذلك فقال : «دَعُوهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ»، أي : دَعُوهُ عَلَى فَعْلِ الْحَيَاءِ، وَكُنْتُ عَنْ نَهْيِهِ. ووقعت لفظة : «دَعُوهُ» في البخاري، ولم تقع في مسلم.

قول مسلم رحمه الله : (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَثْنَى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا السَّوَّارِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ)، وقد مسلم في الطريق لثاني : (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ رَيْدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ - وَهُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ - أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ حَدَّثَ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي رَهْطٍ، فَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ) إِلَى آخِرِهِ.

هذان الإسنادان كلُّهُمَا بصريون، وهذا من الثعائس، جتمعُ إسناده في الكتاب متلاصقين جميعهم

(١) مسند أحمد ٤٥٥٤ ، مسند ٢٤٤ ، ١٩٨ - ١٩٩ .

كُتِبَ: إِنَّهُ مَكْتُوُثٌ فِي الْحِكْمَةِ أَنَّ مِنْهُ وَقَاراً وَمِنْهُ سَكِينَةٌ، فَقَالَ عِمْرَانُ: أَحَدَّثْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَحَدَّثْتَنِي عَنْ صُحُفِكَ! ١٩٨٣٠، وبجاري ٦١١٧.

[١٥٧] ٦١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ - وَهُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ - أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ حَدَّثَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي رَهْطٍ مِنَّا وَفِينَا بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ، فَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ بِوَمَازٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ» - قَالَ: أَوْ قَالَ: «الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ» - فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَوْ الْحِكْمَةِ أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَقَارٌ لِلَّهِ، وَمِنْهُ صُعُوتٌ، قَالَ: فَغَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنُهُ، وَقَالَ: أَلَا أَرَى بِأَحَدَثِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتُعَارِضُ فِيهِ؟ قَالَ: فَأَعَادَ عِمْرَانُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَأَعَادَ بُشَيْرٌ، فَغَضِبَ عِمْرَانُ، قَالَ: فَمَا زِلْنَا نَقُولُ فِيهِ: إِنَّهُ مِثْلُ يَا أَبَا نُجَيْدٍ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. [بجاري ٦١١٧].

بصريون، وشعبة وإن كان وسطى فهو بصري أيضاً، فكان وسطياً بصرياً، فإنه انتقل من وسطى إلى البصرة واستوطنها.

وأم (أبو لسؤار)، فهو بفتح السين المهملة وتشديد اللو وآخره راء، وسمه حسناً بن خريث القدوي. وأم (أبو قتادة) هذا، فاسمه تميم بن نذير، بصمّ الثون وفتح الدال لمعجمة^(١)، لقدوي، ويقال: تميم بن لؤيز، ويقال: ابن يزيد، بالزاي، ذكره لحاكم أبو أحمد.

وأم (الرهط)، لهم م دون عشرة من الرجال خاصة لا يكون فيهم امرأة، وليس له^(٢) واحد من اللفظ، والجمع أرهط وأرهط وأرهط وأرهط.

قوله: (فقال بشير بن كعب: إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَوْ الْحِكْمَةِ أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَقَارٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمِنْهُ صُعُوتٌ، فَغَضِبَ عِمْرَانُ حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ، وَقَالَ: أَلَا أَحَدَّثْتُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتُعَارِضُ فِيهِ؟) إلى قوله: (فَمَا زِلْنَا نَقُولُ، إِنَّهُ مِثْلُ يَا أَبَا نُجَيْدٍ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ).

أم (بشير)، ببضم الباء وفتح الشين، وقد تقدّم بيده وبيان أمثاله في آخر لعصول^(٣)، وتقدّم هو

(١) رقع في تهذيب كمال: (١٩٧/٣٤) وقروحه: تميم بن نذير، بهذا المعجمة.

(٢) في (ج) لهم

(٣) في (ج) ألا

(٤) نظر ص ٨٥ من هذا الجزء.

[١٥٨]. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضَرُ حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمَةَ الْعَدَوِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ حُجَيْرَ بْنَ الرَّبِيعِ الْعَدَوِيَّ يَقُولُ: عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. ١٥٦.

أيضاً في أول لمقدمة^(١). وأما (نحيد)، فيضمُّ الثَّوْنُ ويفتح الجيم وآخره دل مهملة، وأبو نُجَيْدٍ هو عمران بن الحُصَيْنِ، كُنِّي بابنه نُجَيْدٍ.

وأما (الضعف)، فبفتح ضاد وضمها، لغتان مشهورتان.

وقوله: (حتى حمَّرتا عينه) كذا هو في لأصول، وهو صحيح جازٍ على لغة: أكلوني البراعيث. ومثله: ﴿وَأَسْرَوْا النَّحْوَى الَّذِينَ طَمَوْا﴾ [الأنبياء: ١٣] على أحد المذاهب فيها، ومثله: «يتعاقبون فيكم ملائكة»^(٢)، وأشباهه كثيرة معروفة، ورويناه في «سنن أبي داود»: (حمَّرت عينه)^(٣) من غير ألف، وهذا ظاهر.

وأما إنكار عمران، فلنكونه قال: منه ضعف، بعد سماعه قول النبي ﷺ أنه خير كل.

ومعنى (تُعَارِض) تأتي بكلام في مقابلة وتُعْتَرِض بما يخالفه. وقولهم: (إنه من لا بأس به) معناه: إنه ليس هو ممن يُثْهَمُ بنفاق أو رندة أو بدعة أو غيرها مما يُحَالِفُ به أهل الاستقامة، والله أعلم.

قول مسلم: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا النضر حدثنا أبو نعمة العدوي قال: سمعت حُجَيْرَ بْنَ الرَّبِيعِ الْعَدَوِيَّ يَقُولُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ).

هذا الإسناد أيضاً كنه بصريون إلا إسحاق فإنه مروزي، فأما (النضر)، فهو ابن شميل الإمام الجليل. وأما (أبو نعمة)، فبفتح الثَّوْنِ، وسمه عمرو بن عيسى بن سويد، وهو من الثقات الذين اختلطوا قبل موتهم، وقد قُتِلَ في الفصول وبعده أن ما كان في «الصحاحين» عن المختلطين، فهو محمولٌ على أنه عُلمَ أنه أحدُ عنهم قبل الاختلاط^(٤) وأما (حُجَيْر)، فبضم الحاء وبعدها جيم مفتوحة وآخره دال والله أعلم.

(١) انظر ص ١٣٨ من هذا الجزء

(٢) أخرجه البخاري: ٥٥٥، ومسلم: ١٤٣٣، وأحمد: ١٠٣١٩، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أبو داود: ٤٧٩٦، وهو في مسند أحمد: ١٩٩٩٩

(٤) انظر ص ٧٢ من هذا الجزء

١٣ - [باب جامع أوصاف الإسلام]

[١٥٩] ٦٢ - (٣٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ - وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَسَمَةَ: غَيْرِكَ - قَالَ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ فَاسْتَقِيمْ». [أحمد: ١٥٨١٦].

باب جامع أوصاف الإسلام

قوله: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ). قال: «قُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْتَقِيمْ» قال القاضي عياض رحمه الله: هذا من جوامع كلمه ﷺ، وهو مطابق لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ أَلَدَّيْكَ قَالُوا رَبُّكَ اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقِيمُوا﴾ [صافات: ١٣٠]، أي: وحُدِّدَ اللهُ تعالى وآمنوا به، ثم استقاموا فلم يَحِيدُوا عن توحيدهم، والتزموا بعبادته سبحانه وتعالى إلى أن تُؤْفُوَ على ذلك، وعلى ما ذكرناه أكثر المفسرين من الصحابة فمن بعدهم، وهو معنى الحديث إن شاء الله تعالى. هذا كلام القاضي^(١).

وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قول الله تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمْ كَمَا أُبَيِّنَ﴾ [آية: ١١٢]: ما نزل على رسول الله ﷺ في جميع القرآن أية كانت أشد ولا أشق عليه من هذه الآية^(٢). ولذلك قال ﷺ لأصحابه حين قالوا: قد أسرع ليث الشيب، فقال: شيبني هوذ وأخوانها^(٣).

قال الأستاذ أبو القاسم الشافعي رحمه الله في «رسالته»: الاستقامة درجة بها كمال لأمر وتعمدها، وبوجودها حصول لخيرات ونظامها، ومن لم يكن مستقيماً في حالته ضاع سعيه وخاب جهده. قال: وقيل: الاستقامة لا يطيقها إلا الأكابر، لأنهم الخروج عن المعهودات، ومعرفة لرسوم ولعادات، والقيام بامر الله تعالى على حقيقة الصديق، ولذلك قال ﷺ: «استقيموا ولن

(١) الإكمال للمعلم: (١/٢٢٥).

(٢) أورده الثعلبي في التفسير: (١٩٢/٥).

(٣) أخرجه الترمذي: ٣٥٨١ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وهو حديث حسن.

تُحَصُّوا»^(١). وقد الوصفي^(٢) - لخصلة التي بها كملت المحاسن - ويقدمها فُبُحِثَ المحاسن .
الاستقامة، والله أعلم^(٣).

ولم يرو مسلم رحمه الله في «صحيحه» لسفيان بن عبد الله الثقفي راوي هذا الحديث عن النبي ﷺ
غير هذا الحديث، ولم يروه البخاري ولا روى له في «صحيحه» عن النبي ﷺ شيئاً.
وروى الثرمذي هذا الحديث، وزاد فيه: قدمت: يا رسول الله، من أخوف ما تحذف عني؟ فأجاب
بلسان نفسه ثم قال: «هذا»^(٤). والله أعلم.



(١) أخرجه ابن ماجه ٢٧٧٠، وأحمد ٢٢٣٧٨ من حديث ثوبان رضي الله عنه، وهو حديث صحيح ومعنى: «الذين يحصوا» أي: من
تطبقوا.

(٢) هو سفيان بن أبي بكر محمد بن موسى، تخرجه في «الأصل» صحيحه، عظم كبيراً، قدمه بسرو وهدت بها بعد عشرة من
وثلاث مئة. «الرسالة تفسيرية» (١٠٨/٢).

(٣) «الرسالة تفسيرية» (٣٥٧-٣٥٦/٢).

(٤) الترمذي ٢٥٧٤ وهو في «المسنن» ابن ماجه ٣٩٧٢، وأمسك أحمد ١٥٤٦٩.

١٤ - [باب بيان تفاضل الإسلام،

وأي أموره أفضل]

[١٦٠] ٦٣ - (٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْحَبِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ». [حد: ٦٥٨١، وسعي: ٢٧٨].

باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل

فيه (عبد الله بن عمرو و...) ^(١) أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ»، وفي رواية: «أَيُّ الْمُسْلِمِينَ» ^(٢) خَيْرٌ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ» ^(٣) مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، وفي رواية جابر: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

قد العبداء رحمهم الله: قوله: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ معناه: أَيُّ حِسَابِهِ أَوْ أَمُورِهِ أَوْ أَحْوَالِهِ؟ قد وقع اختلاف الجواب في غير المسلمين لاختلاف حاد السائل أو لحاصرين، فكان في أحد الموضوعين سحابة إلى إفشاء السلام وطعام الطعام أكثر وأهم، لِمَا حصل من ههناهم وتساهل في أمرهم أو بحرفك، وفي الموضوع الآخر إلى لكف عن إيذاء المسلمين.

وقوله ﷺ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» معناه: مَنْ لَمْ يُؤْذِ مُسْلِمًا بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، وَخَصَّ لِبِدَ الدُّكْرِ لِأَنَّ مَعْظَمَ الْأَفْعَالِ بِهَا، وَقَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ لِعَزِيرٍ بِإِضَافَةِ لَا تَكْسِبُ وَالْأَفْعَالُ لِبِهَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» معناه: الْمُسْلِمُ الْكَامِلُ. وليس المراد يعني أصل الإسلام عَمَرٌ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، بَلْ هَذَا كَمَا يُقَالُ: الْعِلْمُ مَا يَنْفَعُ أَوْ الْعَمَلُ رِيَاءٌ، أَيْ: لِكَمٍّ أَوْ لِمَحْبُوبٍ، وَكَمَا يُقَالُ: الدَّسُّ لِعَرَبٍ، وَلِمَالٍ لِإِبِلٍ، فَكَفَهُ عَلَى التَّفْضِيلِ لَا لِمَحْصَرٍ،

(١) قتي (خ) - جبر، وهو خطأ

(٢) هي (ط) - الإسلام

(٣) أي (ط) - الناس.

ويذكر على ما ذكرناه من معنى لحدث قوله: أي المسلمين خير^١ قال: نحن سليم المسلمون من لسانه
ويذكره. ثم إن كمال الإسلام والمسلم متعلق بخصال أخر كثيرة؛ وإنما نحصل ما ذكر لما ذكرنا من
الحاجة الخاصة، والله أعلم.

ومعنى: اقرأ للسلام على من عرفت ومن لم تعرف أي: تسلم على كل من لقيته، عرفته أم لم
تعرفه، ولا تحض به من تعرفه كما يفعله كثيرون من الناس. ثم إن هذا العموم مخصوص بالمسلمين،
فلا يسلم بتداء على كافر.

وفي هذه الأحاديث جمل من لعدم، ففيها الحث على إطعام الطعام، والجود، والاعتد بجمع
لمسلمين، والكف عما يؤذيهم بقول أو فعل، بمباشرة أو سبب، والإسك عن احتقارهم.
وفيها لحن على تألف قلوب المسلمين، واجتماع كلمتهم، ونواذهم، واستجلاب ما يحصل
ذلك،

قال لقاصي: والألفة إحدى فرضي الدين، وأركان الشريعة ونظام شمل الإسلام، قال: وفي بدل
السلام لمن عرفت ومن لم تعرف إحصاء^٢ العمل فيه لله تعالى، لا مصنعة ولا مقلد^٣.
وقه مع ذلك استعمال خلق التواضع، وإفشاء شعور هذه الأمة، والله أعلم.

وأما أسماء رجال البدب، فقد مسلم رحمهم الله في الإسناد الأول: (وحدثنا محمد بن ربيع بن
المهاجر: أخبرنا الوليد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الحبير، عن عبد الله بن عمرو يعني ابن
العاصي قال مسلم: (وحدثني أبو الظاهر أحمد بن عمرو المصري. أخبرنا ابن وهب، عن عمرو بن
الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الحبير أنه سمع عبد الله بن عمرو رضي الله عنه).

وهذان الإسنادان كثرهم مصريون أئمة جنة، وهذا من عزيز الأسانيد في مسلم بل في غيره، وقد
اتفق جميع الرواة في كونهم مصريين في عدية القصة، ويؤيد قلة باعتبار المحالة.

فأما (عبد الله بن عمرو بن العاصي)، محالته وفقهه^٤ وكثرة حديثه وشدة ورعه وزهاده، ويذكره

(١) في (ص) و(هـ): وإعلاء. وهو خطأ.

(٢) الإكمال بمسند: (٢٧٦/١)

(٣) في (ج): وقوله

[١٦١] ٦٤ - (٤٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سُرْحٍ
الْمِصْرِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ
أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْحَارِثِ يَقُولُ: إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ
خَيْرٌ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَكَلِمِهِ». (أحمد ٢٧٥٣، وصححه ١٠).

من لطيف الصلاة وسائر العبادات وغير ذلك من أنواع الخير، معروفة^(١) مشهورة لا يمكن
استقصاؤها، فرضي الله عنه.

وأما (أبو الخير) بالخذاء لمعجمة، فاسمه مرثد - بالمشثة - بن عبد الله اليزني - بفتح المثناة تحت
والزاي - منسوب إلى يزن بطن من حمير، قال أبو سعيد بن يونس: كان أبو لحير مفتي أهل مصر في
زمانه، مات سنة سبعين من الهجرة^(٢).

وأما (يزيد بن أبي حبيب)، فكنته أبو رجاء، وهو تابعي أيضاً، قال ابن يونس: كان مفتي أهل
مصر في زمانه، وكان حليماً عاقلاً، وكان أول من أظهر العلم بمصر، والكلام في لحال والحرم،
وقيل: كانوا قبل ذلك يتحدثون بالفتن ولملاحم ولترغيب في الخير^(٣). وقال الليث بن سعد: يزيد
عالمنا وسيدنا. واسم أبي حبيب شهيد.

وأما (الليث بن سعد) رحمه الله، فبسمته وجلالته وصينته وبر عته وشهادة أهل عصره بسخائه
وسيدته وخير ذلك من جميل حالاته أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن تحصر، ويكفي في جلالته شهادة
الإمامين الجليلين الشافعيّ وابن بكير أن لثيث أفة من مالك. فهذا صاحب مالك، وقد شهد بم
شهد، وهما بالمنزلة المعروفة من الإتقان والورع، وجلال مالك ومعرفتهم بأحواله، هذا كله مع ما
قد عرّف من جلالته مالك وعظم فقهه ﷺ. قال محمد بن رُحج: كان دخل الليث ثمانين ألف دينار، ما
أوجب الله تعالى عليه زكاة قطر. وقال قتيبة: لما قدم الليث أهدى له مالك من حُرَاف المدينة، فبعث إليه
الليث ألف دينار، وكان الليث مفتي أهل مصر في زمانه.

وأما (محمد بن رُحج)، فقال ابن يونس: هو ثقة ثبت في الحديث، وكان أعمم الناس بأحاديث لبلد

(١) في (خ) و(ط) و(ص): معروفة.

(٢) زاد بن يونس لمصري^(١) (١/٢٧٤)، وفيه أنه مات سنة سبعين من الهجرة. وقد في كتبه البرحم

(٣) زاد بن يونس لمصري^(١) (١/٥٠٩).

أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ إِسْلَامٍ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدَيْهِ» [١٦٤] وَحَدَّثَنِيهِ بِرَاهِمٌ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ؟ فَذَكَرَ مِثْلَهُ. [غير ١٦٦٣].

وفي الإسناد الآخر: (أبو بردة، عن أبي بردة، عن أبي موسى) ف (أبو بردة) الأول اسمه بُرَيْد - نضم لمؤخدة - وقد سَمَّاهُ في الرواية لأخرى. و (أبو بردة) الثاني اختلف في اسمه، فقد الجمهور: اسمه عامر، وقد يحيى بن معين في إحدى لروايتين عنه: عامر كما قاله لجمهور، وفي لأخرى: الحارث^(١). وأم (أبو موسى)، فهو الأشعري، وسمه عبد الله بن قيس، وإنما نقصد بذكر مثل هذا، وإن كان عند أهل هذا الفن من الواضحات المشهورات التي لا حاجة إلى ذكرها، لكون هذا الكتاب ليس مختصاً بالفضلاء، بل هو موضوع لإفادة من سم يتمكن في هذا الفن، والله أعلم بذلك.



(١) اترويح بن معين، دورية من مجموع (٩٣/٢) وتاريخ بن معين، دورية من مجموع (٤٢٦، ٣٠/٢).

١٥ - [باب بيان خصال من اتصف

بهن وجد حلاوة الإيمان]

[١٦٥] ٦٧ - (٤٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، جَمِيعًا عَنِ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (١) - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَغُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ». [راجع: ٢٠١٢] [وسط: ١٦٦].

باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان

قوله ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَغُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ»، وفي رواية: «مَنْ أَنْ يَرْجِعَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا».

هذا حديث عظيم أصل من أصول الإسلام، قال العلماء: معنى (حلاوة الإيمان): استلذاذ لقلعات وتحمل المشاق في رضا الله تعالى ورسوله ﷺ، وإثبات ذلك على عرض الدُّب، ومحبة العبد ربه سبحانه وتعالى بفعل طاعته وترك مخافته، وكذلك محبة رسوله ﷺ.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: هذا الحديث بمعنى الحديث المتقدم: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً» (٢)، وذلك أنه لا تصبح محبة الله تعالى ورسوله ﷺ حقيقة، وحب آدمي في الله، وكراهة الرجوع إلى الكفر، إلا لمن قوي بالإيمان يقينه، واطمأننت به نفسه، وشرح له صدره، وحالط لحمة ودمه، وهذا هو الذي وجد حلاوته. قال: والحب في الله من ثمرات حب الله.

قال بعضهم: المحبة موأطاة القلب على ما يُرضي الرب سبحانه وتعالى، فيحب ما أحب، ويكره ما كره.

(١) وهو الثَّقَفِيُّ المذكور، وعرض المؤلف النص على لفظ كُنَّ و

(٢) تقدم برقم: ١٥١.

[١٦٦] ٦٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ طَعْمَ الْإِيمَانِ : مَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ ، وَمَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَمَنْ كَانَ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ» .

[أحمد ١٢٧٦٥ ، بخاري ٢١ ،

[١٦٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ : أُنْبَأْتُ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ : أُنْبَأْتُ حَمَّادٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، يَنْتَحِرُ حَدِيثُهُمْ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : «مَنْ أَنْ يَرْجِعَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا» . [أحمد ١٧٤٠٧ ، إسنادر ١٦٦] .

واختلفت عبارات المتكلمين في هذا الباب بما لا يؤول إلى اختلاف إلا في اللفظ ، وبالجملة أصر المحبة الميل إلى ما يوفق المُنَحَّبَ ، ثم الميل قد يكون لما يستلذه الإنسان ويستحبُّه ، كحُسن الصورة والقبول والطعام ونحوها ، وقد يستلذه بعقله لمعاني الباطنة ، كمحبة لصالحين ولعلماء وأهل الفضل مطلقاً ، وقد يكون لإحسانه إليه ودفعه المضراً والمكره عنه ، وهذه المعاني كلها موجودة في النبي ﷺ ، لما جمع من جملة بظاهر والباطن ، وكمال خلال الجلال ، وأنواع الفضائل ، وإحسانه إلى جميع المسلمين بهديته إياهم إلى الصراط المستقيم ، ودوام انعميم ، والإعداد من الجحيم . وقد أشار بعضهم إلى أن هذا مُتَصَوِّرٌ في حق الله تعالى ، فإنَّ لخير كنهه منه سبحانه وتعالى . قال مالك وغيره : المحبة في الله تعالى من واجبات الإسلام ، هذا كلام القاضي^(٢١) .

وأما قوله ﷺ : «يعود» أو «يرجع» ، فمعناه - يصير ، وقد جاء العود ولُرجوع بمعنى الضيرورة

وأما (أبو قلانة) المذكور في الإسناد ، فهو كسر القاف وتضعيف اللام وباء لمؤنثة ، واسمه عبد الله بن زيد .

وأما قول مسلم : (حَدَّثَنَا ابْنُ مَثْنَى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ ﷺ) ، فهذا سند كنهه بصريون ، وقد قدَّس أن شعبة واسطوي بصري^(٢٢) .

(١) في (هذا) الجمال .

(٢) «إكمال المعجم» : (١/ ٢٧٨ - ٢٧٩)

(٣) انظر من ٣٥٥ من هذا الجزء

١٦ - [باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من

الأهل والولد والوالد والناس أجمعين،

وإطلاق عدم الإيمان على من لم يحبه هذه المحبة]

[١٦٨] ٦٩ - (٤٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ (ح)، وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، بِمَا لَهُمْ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ - وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ: الرَّجُلُ - حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». [ص ١٥، ومصر ١٦٩.]

باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من

الأهل والولد والوالد والناس أجمعين.

وإطلاق عدم الإيمان على من لم يحبه هذه المحبة

قوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»، وفي الرواية الأخرى: «مَنْ وَلَدَهُ وَوَالِدَهُ وَنَاسٍ أَجْمَعِينَ» قال الإمام أبو سليمان الخطابي: لم يُرد به حبّ الصنع، بل أُرد به حبّ الاختيار، لأنَّ حبَّ الإنسان نفسه طبعٌ ولا سبيل يس قلبه، قال: فمعناه: لا تُصدِّق في حبي حتى تُفني في طاعتي نفسك، وتؤثِّر رصدي عني هوألك وإن كان فيه هلاكك. هذا كلام الخطابي^(١).

وقال ابن بطلان ولفظي عيصر وغيرهما: لمحبة ثلاثة أقسام: محبة رجال وإعظام، كمحبة الوالد، ومحبة شفقة ورحمة، كمحبة الولد، ومحبة مشاكلة واستحسان، كمحبة سائر الناس، فجمع ﷺ أصناف المحبة في محبة^(٢).

قال ابن بطلان ومعنى الحديث أنَّ من استكمل الإيمان عَمِ أَنْ حَقَّ النَّبِيُّ ﷺ كدُّ عليه من حقِّ أبيه وسنَّه ولدس أجمعين، لأنَّ به ﷺ سُنُّنَتُنْ مِنْ أَسَرِّ، وَهَدْيٌ مِنَ الضَّلَالِ^(٣).

(١) إعلام الحديث (٤/١٢٠٠)

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطلان: (١/٦٦٠)، والإكتمال للمعجم، (١/٢٨٠).

(٣) شرح صحيح لمحدري، (١/٦٦٠).

[١٦٩] ٧٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» . [حمد ١٢٨١٤ ، ومبشر ١١٥] .

قال لقاضي عيسى رحمه الله : ومن محبته ﷺ نصرة سنته ، ولذّب عن شريعته ، وتمي حضور حياته ، فيبذل ماله ونفسه دونه . قال : وهذا يبين ما ذكرناه تبين أن حقيقة الإيمان لا تتم ، لا بذلك ، ولا يصح الإيمان إلا بتحقيق علاء قدر لنبي ﷺ ومنزلته على كل ولد وولد ومحبين ومُفَضِّلِينَ ، ومن سم يعتقد هذا واعتقد ما سواه فليس بمؤمن ، هذا كلام لقاضي^(١) ، والله أعلم .

وأما إسناد هذا الحديث ، فقال مسلم : (وحدثنا شيبان بن أبي شيبة : حدثنا عبد الوارث ، عن عبد العزيز ، عن أنس) ، قال مسلم : (وحدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالا : حدثنا محمد بن جعفر : حدثنا شعبه قال : سمعت قتادة يحدث عن أنس) .

وهذان الإسنادان رواهما بصريون كلهم ، وشيبان بن أبي شيبة هذا هو شيبان بن قروخ^(٢) الذي روى عنه مسلم في موضع كثيرة ، والله أعلم .



(١) الإكمال المصمّم : ٢٨٠ / ١ (٢٨١)

(٢) يمشه في (ج) - البصري

١٧ - [باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم

ما يحب لنفسه من الخير]

باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب^(١) لأخيه المسلم

ما يحب لنفسه من الخير

قوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه - أو قال - لجاره - ما يحب لنفسه» هكذا هو في مسند: «لأخيه أو لجاره» على الشك، وكذا هو في «مسند عبد بن حميد»^(٢) على الشك، وهو في البخاري وغيره: «لأخيه» من غير شك^(٣).

قال العلماء: معناه: لا يؤمن الإيمان التام، ولا فاصل الإيمان يحصل لمن^(٤) لم يكن بهذه الصفة، والمراد يحب لأخيه من القاعات والأشياء المباحات، ويدل عليه ما جاء في رواية للنسائي في هذا الحديث: «حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه»^(٥).

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: وهذا قد يُعَدُّ من الصعب الممتنع، وليس كذلك، إذ معناه: لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام مثل ما يحب لنفسه، والقيام بذلك يحصل بأن يحب له حصول مثل ذلك من جهة لا^(٦) يراحه فيها بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئاً من النعمة عليه، وذلك سهل على القلب السليم، وإما يعسر على القلب الدَّغِل، عافنا الله وإخواننا أجمعين، والله أعلم^(٧).

(١) في (خ) «الحب، بقول: أن يحب.

(٢) «المستحب من مسند عبد بن حميد»، ١١٧٤.

(٣) بخاري: ١٣.

(٤) في (ط)، ون.

(٥) الشنقي: ١٧٠.

(٦) في (خ): ولا.

(٧) أصالة متحج مقدم: ٢٠٤.

[١٧٠] ٧١ - (٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ . « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ - أَوْ قَالَ : لِجَارِهِ - مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » . [أحمد ١٧٨١١ ، وصحري ١٣ ،

[١٧١] ٧٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعْتَمِدِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ - أَوْ قَالَ : لِأَخِيهِ - مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » . [أحمد ١٧١٤٦ ، وصحري ١٣] -

وأما إسناده ، فقد مرسله : (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ) وهؤلاء كلهم بصريون ، والله أعلم .



١٨ - [باب بيان تحريم إيذاء العجار]

[١٧٢] ٧٣ - (٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَعُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ نَوَاقِثُهُ». - الخ: ٢٨٧٥٥.

باب بيان تحريم إيذاء العجار

قوله ﷺ: «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره نَوَاقِثُهُ» البو نوق جمع باثقة، وهي العائسة والدأسية ومفتنة. وفي معنى: «لا يدخل الجنة» جو بن يعقوب بن كثر ما أشبه هذا أحدهم: أنه محمول على من يستحل الإيذاء مع عنه بتحريمه، فهذا كافر لا يدخلها أصلاً. والثاني. معناه. جزؤه ألا يدخلها وقت دخول نفاثين إذ قسحت أبو بها لهم، بن يؤخر. ثم قد يُجَازَى، وقد يُعْنَى عنه فيدخلها أولاً. وإنما تأولت هذين التاويين لأنَّ قَدَمًا^(١) أن مذهب أهل الحق أن من مات على التوحيد مُصِرًّا على الكبائر، فهو إلى الله تعالى، إن شاء عفا عنه فأدخله الجنة أولاً، وإن شاء عاقبه ثم أدخله الجنة. والله أعلم.



١٩ - [باب الحث على إكرام الجار والضيف،

ولزوم الصمت إلا عن الخير،

وكون ذلك كله من الإيمان]

[١٧٣] ٧٤ - (٤٧) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَبَانَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَنَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ». [الحدود ٧٦٢٦، وسخري ٦٤٧٥].

باب الحث على إكرام الجار والضيف،

ولزوم الصمت إلا عن الخير،

وكون ذلك كله من الإيمان

قوله ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ»، وفي الرواية الأخرى: «فلا يؤذي جاره».

قال أهل اللغة: يقال: صَمَتَ يَصْمُتُ - بصمَّ الميم - ضَمْتًا وَصُمُوتًا وَصُمَاتًا، أي: سَكَتَ، قال الجوهري: ويقال: أَصْمَتَ بِمَعْنَى صَمَتَ، وَالْتَصُّوْمُ السُّكُوتُ، وَالتَّصْمِيْتُ أَيْضًا لِلتَّسْكِيْتِ^(١).

قال القاضي عياض رحمه الله: معنى الحديث أن مَنْ التَزَمَ شَرِيعَ الْإِسْلَامِ، لَزِمَهُ إِكْرَامُ حَارِهِ وَصَيْفِهِ وَبِرُّهُمْ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَعْرِيفٌ بِحَقِّ الْجَارِ وَحَثٌّ عَلَى حَقِّهِ، وَقَدْ أَوْصَى اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، وَقَالَ ﷺ: «أَمَا زَالِ حَبْرِي عَلَى السَّلَامِ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَّثُهُ»^(٢).

والضيافة من أدب الإسلام وتُحَلَّقُ النِّسَبُ وَلِصْلَحِيْن، وَقَدْ أَوْحَى النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ وَاحِدَةٍ، وَحَثَّ

(١) المصدر: (صمت)

(٢) أخرجه البخاري: ٦٠١٥، ومسلم: ٦٦٨٧، وأحمد: ٥٥٧٧ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

بالحديث: «ليلة الضيف حق واجت على كل مسلم»^(١)، وبحديث عقبة: «إن نزلتم يقوم فأقروا لكم بحق الضيف فأقبلوا، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم»^(٢)، وعامة الفقهاء على أنها من مكرم الأخلاق، وحججهم قوله ﷺ: «جاءته يوم وليلة»^(٣)، والجاردة: المعطية والموثقة والصلة، وذلك لا يكون إلا مع الاختيار وقوله ﷺ: «فليكرم» و«ليحسن» يدلُّ على هذا أيضاً، إذ ليس يُستعمل مثله في الواجب، مع أنه مضموم إلى الإكرام بمجرور وإحسان إليه، وذلك غير واجب. وتأولوا لأحدٍ أنها كانت في أول الإسلام إذ كانت لمواساة واجبة.

واختبف هل لضيافة على الحاضر ولبيدي، أم على البادي حاضرة؟ فذهب الشافعي ومحمد بن عبد الحكم إلى أنها عليهم وقار مالك وسحنون^(٤)، إنما ذلك على أهل لبواي، لأنَّ المسافر يجد في الحاضر المنازل في الفندق، ومواضع النزول، وما يشتري في الأسواق^(٥). وقد جاء في حديث «الضيافة على أهل الزبر، وليست على أهل المنزلة»^(٦)، لكنَّ هذا الحديث عند أهل المعرفة موضوع. وقد تعمير الضيافة لمن اجتار محتاجاً وجيف^(٧) عليه، وعلى أهل الذمة إذا شُرطت عليهم. هذا كلام لقاضي.

وأما قوله ﷺ: «فليقل خيراً أو ليضئث»، فمعناه أنه إذا أرد أن يتكلم، فزك أن م يتكلم به خيراً محققاً يُدب عليه، واجباً كان أو مندوباً، فليتكلَّم، وإن لم يظهر له أنه غير يُدب عليه، فليُسمِث عن الكلام، سواء ظهر له أنه حرام أو مكروه أو مباح مُستوي لظرفين، فعلى هذا يكون الكلام المباح

(١) أخرجه أبو داود: ٢٧٥٠، وابن ماجه: ٣٦٧٧، وأحمد: ١٧١٧٢ من حديث أبي كريمة حقدم بن معد يكره ﷺ، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري: ٦١٣٧، ومسلم: ٤٥١٦، وأحمد: ١٧٣٤٥.

(٣) أخرجه البخاري: ٦١٣٥، ومسلم: ٤٥١٤، وأحمد: ١٦٣٧٤ من حديث أبي شريح لعدي ﷺ.

(٤) سحنون هو نسب أبي سعيد عبد السلام بن حبيب بن حسام بن هلال شيوخه، الحمصي الأصل، شعري القيرواني، مالكي، قاضي بقرول، وصاحب «المدرسة» توفي رحمه الله سنة أربعين ومئتين، وله ثمانون سنة.

(٥) في (ص) و(هـ): وما يشتري من المأكول في الأسواق.

(٦) أخرجه بن عدي في «الكامل» (٤٤٠/١)، وشهاب قصصه في المسند: ٢٨٤ من حديث بن عمر ﷺ.

(٧) وقع في «الإكمال للمعلم»: ٢٨٦/١٤، وشهاب.

مأموراً بتركه، مندوباً إلى الإمساك عنه، مخافة من اجتراره إلى محرم أو مكروه، وهذا يقع في عادة كثيراً أو غالباً، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يُلَظُّ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا لَهُ رَقَبٌ عَيْنُهُ﴾، ق. ١٨.

واختلف لسلف والعلماء في أنه هل يكتب جميع ما يذوق به العبد وإن كان مباحاً لا ثواب فيه ولا عقاب، معصوم الآية، أم لا يكتب إلا ما فيه جزاء من ثواب أو عقاب؟ وإلى الثاني ذهب بن عبد بن وغيره من العلماء، وعلى هذا تكون الآية مخصوصة، أي: ما يذوق من قول يترتب عليه جزاء، وقد نذب شرع إلى الإمساك عن كثير من المباحات لئلا يجز صاحبها إلى المحرمات أو المكروهات، وقد أخذ الإمام الشافعي رحمه الله معنى الحديث فقال: إذا أرد أن يتكلم فليفكر، فإن ظهر له أنه لا ضرر عليه تكلم، وإن ظهر له فيه ضرر أو شك فيه أمسك.

وقد قال الإمام الجليل أبو محمد عبد الله بن أبي زيد إمام المالكية بمغرب في زمنه^(١): «جماع آداب لخير يتفرع من أربعة أحاديث: قول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيُصْمِتْ»، وقوله ﷺ: «مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»^(٢)، وقوله ﷺ: «لِلَّذِي اخْتَصَرَ لَهُ الْوَصِيَّةُ: لَا تَغْضَبُ»^(٣)، وقوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٤)، والله أعلم.

وروي عن الأستاذ أبي القاسم القشيري رحمه الله قال: الصمت سلامة وهو الأصل، ولشكوت في وقته صفة الرجل، كما أنَّ سلق في موضعه من أشرف لخصاء، قال: وسمعت أبي علي الدقاق^(٥) يقول: مَنْ سَكَتَ عَنِ الْحَقِّ فَهُوَ شَيْطَانٌ آخَرٌ.

قال: فأما إشار أصحاب المجاهدة لشكوت، فلما علموا في الكلام من الآفات، ثم ما فيه من

(١) أبو محمد عبد الله بن أبي زيد، لقبروني مالكي، ويقال له مالك الصغير، وكان أحد من يبرز في العلم والعمل، صنف

كتباً لا تعد ولا تحصى في سائر أجنحة الفقه، وخصصه بمسألة توفي سنة ست وثلاثين وثلاث مئة

(٢) أخرجه الترمذي. ٢٤٧٠، وفي مساجد ٢٩٧٦ من حديث أبي هريرة ؓ، وهو حديث حسن لغيره

(٣) أخرجه البيهقي: ٦١١٦، وأحمد: ١٠٠١١ من حديث أبي هريرة ؓ.

(٤) أخرجه البيهقي: ١٧٠، ومسلم: ١٧٨٠١ من حديث أنس بن مالك ؓ.

(٥) أبو علي الدقاق هو الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق، شيخ أبي القاسم القشيري، تفقه على الحنفي ولحقه توفي

سنة خمس وأربع مئة.

[١٧٤] ٧٥- (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُلْوَذي جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَبْئَلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَ كُنْتُ». [أحمد ٩٩٦٧، وصححه ٦١١٨].

حَقُّ لِمَنْ، وظاهر صمات المدح، والميل إلى أن يتمييز من بين أشكاله بحسن الخلق، وغير هذا من الآفات، وذلك نعت أرباب الرياضة، وهو أحد أركانهم في حكم المُنْزلة وتهذيب الخلق.

وروي عن الفضيل بن عياض رحمه الله^(١) قال: مَنْ عَدَّ كلامه من غمّه، قُلْ كلامه فيم لا يعبه.

وعن ذي النون رحمه الله^(٢): أَصْوَنُ لِنَفْسِ لِنَفْسِهِ أَمْكُهُمْ لِسَانُهُ، والله أعلم^(٣).

وأما قوله ﷺ: «فَلَا يُلْوَذي جَارَهُ»، فكذا وقع في الأصوب: «يُلْوَذي» وليه في آخره، ورويه في غير مسلم: «فَلَا يُلْوَذي» بحذفها، وهما صحيحان، فحذفها لسهي، وثبتها عسى أنه خبر يُراد به النهي، فيكون أبغ، ومنه قوله تعالى: «لَا تُضَارُّوْا وَلِدَةً» البقرة ٢٣٣ على قراءة مَنْ رفع^(٤) ومنه قوله ﷺ: «لَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»^(٥)، وظاهره كثيرة، والله أعلم.

وأما أسنيد الباب، فقال مسلم: أَحَدَانَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَذَا الْإِسَادُ كُلُّهُ كُوفِيُونَ مَكِّيُونَ إِلَّا أَبُو هُرَيْرَةَ لُونَهُ مَدَنِيٌّ، وقد تقدّم بيان أسانيدهم كلهم في مواضع^(٦) و(حَصِين) بفتح الحاء.

(١) يعقوب بن عياض بن مسعود بن بشير، إمام بشيرة ثبت، شيع للإسلام، أبو عبيد بن حمير، مروي عن حمير، مسجور بحرم لله، وله بسمرة، وروى عن أبي حنيفة، وتوفي سنة سبع وثلاثين ومئة، سير أعلام النبلاء، (٨/ ٤٢١).

(٢) ذو النون هو ثوبان بن إبراهيم، وقيل عيسى بن أحمد، مروي عن أبي حنيفة، شيع بغير بصيرة، يكنى أبا بصير، وقد أبا شيوخه توفي سنة خمس وأربعين ومئتين، سير أعلام النبلاء، (١١/ ٥٣٧).

(٣) الرسالة المشيرة: (١/ ٩٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩).

(٤) لم يرفع سورة نوح كثير وأبو عمرو، وقرا اليقون بفتحهم.

(٥) أخرجه يعقوب بن عيسى، نسخة مسند أبي حنيفة، (٥٠٣) من حديث بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأخرجه البخاري ٢١٤٠، نسخة «لا يبيع لأجل» من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأخرجه مسلم: ٣٤٥٩، نسخة «لا يبيع المرء» من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٦) نظر أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ ص ١١٨، وأبو الْأَخْوَصِ ص ١٣١، و أبو حَصِين وأبو صَالِح ص ١٢٢، وأبو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ص ١٢٣، ١٢٤.

[١٧٥] ٧٦- (٥٥٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يُوْثَلُ حَبِيبُ أَبِي خَصِيبٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيُحْسِنَ إِلَى جَارِهِ». [الطبر: ١٧٥].

[١٧٦] ٧٧- (٤٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ بَنِي عُيَيْنَةَ - قَالَ بَنُو نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنِ إِلَى جَارِهِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَ كُنْتُ». [٩٥١٣] [أحمد ٢٧١٥٩، والبخاري ٦٠١٩، مسنداً].

وقوله في لإسناد الآخر: (عن أبي شريح الخزاعي) قد قدمنا في آخر شرح مقدمة لكتاب الاختلاف في اسمه^(١)، وأنه قيل: اسمه خويلد بن عمرو، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عمرو بن خويلد، وقيل: هاشم بن عمرو، وقيل: كعب، وأنه يقال: سحر عي والعدوي والكفبي، والله أعلم.



٢٠ - [باب بيان كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ،

وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ،

وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبَانِ]

[١٧٧] ٧٨ - (٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ - وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ - قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانٌ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تَرَكْتُ مَا هُنَالِكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ،

باب بيان كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ،

وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ،

وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبَانِ]

قوله: (أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانٌ) قال القاضي عياض رحمه الله: اختلف في هذا، فوقع ما تراه، وقيل: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ عُمَرَانُ بْنُ عَفَانَ رضي الله عنه. وقيل: عمر ابن الخطاب رضي الله عنه لَمَّا رَأَى النَّاسَ يَذْهَبُونَ عِنْدَ تَمَامِ الصَّلَاةِ وَلَا يَنْتَظِرُونَ الْخُطْبَةَ. وقيل: بل يُدْرِكُ الصَّلَاةَ مَنْ تَأَخَّرَ وَتَعَدَّ مَنَزَلَهُ. وقيل: أَوَّلُ مَنْ فَعَلَهُ مَعْوِيَةُ. وقيل: إِنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ فَعَلَهُ.

والذي ثبت عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم تقديم الصلاة، وعنده جماعة فقهاء الأمصار، وقد عدَّ بعضهم جماعاً، يعني - والله أعلم - بعد الخلاف، أو لم يكتفوا إلى خلاف بني أمية بعد جماع الخلفاء والصَّحَابَةِ الْأَوَّلِينَ.

وفي قوله بعد هذا: (أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ) بمحصر من ذلك الجمع العظيم دليل على استقرار الشَّيْءِ عندهم على خلاف ما فعله مروان، وبَيَّنَّه أيضاً حتاجاً بقوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ»، وَلَا يُسَمَّى مُنْكَرًا لَوْ عَتَقَهُ هُوَ وَمَنْ حَضَرَ، أَوْ سَمِعَ بِهِ عَمْرٌ رضي الله عنه.

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» . [أحمد: ٩٦٥١٤، ٩٦٨٧٦].

وفي هذا دليل على أنه لم يعسر به خبيثة قبل مروى، وأن ما حكي عن عمر وعثمان ومعاوية لا يصح، والله أعلم^(١).

قوله: (مقام له رجل ففاد: الصلاة قبل الخطبة، فقال. قد ترك ما هنالك، فقال أبو سعيد أمّا هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله ﷺ يقول «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده»)، الحديث.

قد يقال: كيف تأخر أبو سعيد عن إنكار هذا المنكر حتى سبقه إليه هذا الرجل؟ وحو به أنه يحتسب أن أب سعيد لم يكن حاضراً أول ما شرع مروى في أسباب تقديم الخطبة، فأنكر عليه لرجل، ثم دخل أبو سعيد وهم في الكلام. ويحتسب أن أب سعيد كان حاضراً من الأول، لكنه خاف على نفسه أو غيره حصول فتنة بسبب إنكاره، فسقم عنه الإنكار، ولم يخف ذلك الرجل شيئاً لا اعتصاده بظهور عشيرته أو غير ذلك، أو أنه خاف وخطر بنفسه، وذلك جائز في مثل هذا، بل مستحب. ويحتسب أن أب سعيد هم بالإنكار فبذره الرجل فعصده أبو سعيد، والله أعلم.

ثم إنه جاء في الحديث الآخر الذي اتفق البخاري ومسلم على إخرجه في باب صلاة العيد أن أب سعيد هو الذي جند بيد مروان حين رآه يصعد المنبر وكانا جاءا معاً، فرد عليه مروان بمثل ما ردّه عن الرجل^(٢)، فيحتسب أنهما قصيتان: إحداهما لأبي سعيد، والأخرى للرجل بحضرة أبي سعيد، والله أعلم.

وأما قوله: (فقد قضى ما عليه)، ففيه تصريح بالإنكار أيضاً من أبي سعيد.

وأما قوله ﷺ: «فليغيره» فهو أمر يجب به جماع الأمة، وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والم سنة وإجماع الأمة، وهو أيضاً من النصيحة التي هي الدين، ولم يخالف في ذلك إلا بعض الرافضة، ولا يعتد بخلافهم كما قال الإمام أبو المعلي إمام الحرميين: لا يكثرث بخلافهم في هذا، فقد أجمع المسلمون عليه قبل أن يتيق هؤلاء، ووجوبه بالشرع لا بالعقل خلافاً للمعتزلة.

(١) إسناده صحيح، ٢٨٨/١، ٢٨٩.

(٢) أخرجه البخاري، ٩٥٦، ومسلم، ٢٥٣٣ من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه.

وأما قول الله عز وجل ﴿عَلَيْكُمْ أَلْسِنَتُكُمْ لَا تَكْفُرُوا بِمَا أَقَامْتُمْ أَشْهُدُكُمْ﴾ (١٠١ و ١٠٢)، فليس مخالفاً لما ذكرناه، لأنَّ المذهب الصحيح عند المحققين في معنى الآية: يكفون بما كُفِّتوا به، فلا يضركم تقصير غيركم، مثل قوله تعالى ﴿وَلَا يُؤْذِيكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذْ أَخْرَجْتُمُوهُمُ مِنَ الْأَرْضِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا كَذِلِينَ﴾ (١٦٤)، وإذا كان كذلك فوجب كُفُّفُهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد فُهمه ولم يمثل المخاطب، فلا عَنَبَ بعد ذلك على الداعل لكونه أدى ما عليه، وإنما عليه الأمر والنهي لا القبول، والله أعلم.

ثم إنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، إذ قدّم به بعض الناس سقط للخروج عن الباقين، وإذا تركه لجميع أئمة كل من تمكن منه بلا عذر ولا خوف، ثم به قد يتعین كما إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو، أو لا يتمكن من إزالته إلا هو، وكمن يرى زوجته أو ولده أو غلامه على منكر أو تقصير في المعروف.

قال العلماء: ولا يسقط عن المكف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكونه لا يُفيا، في ظنه، بل يجب عليه فعله، فإنَّ للذكرى تنفع المؤمنين، وقد قدّمت أنَّ لدي عليه الأمر والنهي لا لقول، وكما قال الله عز وجل: ﴿مَا عَلَى رَسُولٍ لَّا الْكَلِمَةُ﴾ (٩٩)، ومثل العلماء هذا بمن يرى إنساناً في استخدام أو غيره مكشوف بعض العورة، ونحو ذلك، والله أعلم.

قال العلماء: ولا يشترط في الأمر والنهي أن يكون كمال أحد، ممثلاً به يأمر به، معجباً به ينهى عنه، بل عليه الأمر وإن كان مُجْهلاً بما يأمر به، والنهي وإن كان مُتَبَسِّطاً^(١) بما ينهى عنه، فوجه يجب عليه شيان: أن يأمر نفسه وينهى، ويأمر غيره وينهى، فإذا أُخِلَّ بأحدهما كيف يُباح له الإخلال بالآخر؟

قال العلماء: ولا يختصُّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات، بل ذلك ثبت لأحد المسلمين، قال إمام الحرميين: والدليل عليه إجماع المسلمين، فإنَّ غير الولاية في الصدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرون الولاية بالمعروف، وينهونهم عن المنكر، مع تقرير المسميين بإهم وترك توبيخهم على التشاغل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من غير ولاية، والله أعلم.

ثم إنه إما يأمر وينهى من كان عالماً بما يأمر به وينهى عنه، وذلك يختلف باختلاف الشيء، فإن

(١) في (ج) - حليسي

كان من الواجبات الظاهرة والمحرمات المشهورة، كالصلاة والصيام والزنى والخمر ونحوها، فكل لمسلمين علماء به، وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال ومما يتعلق بالاجتهاد، لم يكن لعموم متأخر فيه، ولا لهم إنكاره، بل ذلك للعلماء، ثم العلماء إنما ينكرون ما أحجم عليه.

أما المختلف فيه فلا إنكار فيه، لأن على أحد لمذهبين: كل مجتهد مصيب، وهذا هو لمختار عدد كثير من المحققين أو أكثرهم، وعلى المذهب الآخر المصيب واحد، والمحقق غير متعين لك، وإلزام مرفوع عنه، لكن إن نأه على جهة النصيحة إلى الخروج من الخلاف، فهو حسن محسوب مندرج إلى فعله برفق، فإن العلماء متمقون على الحث على الخروج من خلاف إذ لم يلزم منه إخلال بسنة، أو وقوع في خلاف آخر.

وذكر أفضى القصة أبو الحسن الموزدي البصري الشافعي في كتابه «الأحكام السلطانية» خلاف بين العلماء في أن من قنده للبعد الحسية، هل له أن يحمل الناس على مذهبه فيما اختلف فيه لفقهه إذ كان المحتسب من أهل الاجتهاد، أم لا يغير ما كان على مذهب غيره؟ والأصح أنه لا يغير، لم ذكرناه، ولم يزل الخلاف في المرفوع بين الصحابة والتابعين فمن بعدهم رضي الله عنهم، ولا ينكر محتسب ولا غيره على غيره^(١)، وكذلك قالوا: ليس بمحتسب ولا للقاضي أن يعترض^(٢) على من حاله إذا لم يحالف به أو إجماعاً أو قيساً جليلاً، والله أعلم.

واعلم أن هذا الباب - أعني باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - قد ضيع أكثره من أزمان متناهية، ولم يبق منه في هذه الأزمان إلا رسوم قليلة جد، وهو باب عظيم به قوام الأمر وملاكه، وبد كثير الحث عم العقائد الصالح والقابل، وهذا لم يأخذوا على يد الظالم أوشك أن يعظم الله تعالى عقابه ﴿فَيَحْذَرُوا الْبَيْنَ جَعَلْنَاهُ عَمَ مَرْوَةً أَنْ تُصِيبَهُمْ فِيهِ شَكَّةٌ أَوْ تُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، فيسعي لطلب الآخرة وسدعي في تحصيل رضا الله عز وجل أن يعتني بهذا الباب، فإن نفعه عظيم، لا سيما وقد ذهب معظمه، ويحيى نية، ولا يهتس من يشكر عليه لارتفاع مرتبته، فإن الله تعالى قال: ﴿وَلْيُحْذَرُوا اللَّهَ مِنْ يَسْتَرْه نِيَّةً﴾، ولصح [١٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً مِنْ حَيْثُ يَشَاءُ﴾، وقال

(١) انظر الأحكام السلطانية ص ٣٥١.

(٢) في (ش)، ولا القدضي أو يعترض.

[استنبوت: ۴-۳]

MAHJE KHASHAN & K-KABABAH

أهل الصلاح ولفضل لهذا المعنى، ويُغليظ على المُغتَرِّب^(١) في غيِّه، والمُسْرِيف في تعدُّله إذا أُمر أن يؤثّر إغلاظه مُكرراً أشدَّ مما غيَّره، لكون جابه محمياً عن سيطرة الطامس.

فإن غلب على ظنه أن تعييره بيده يُسبِّب مكرراً أشدَّ منه، من قتله أو قتل غيره بسببه، كفَّ يده واقتصر على القول باللسان والوعظ والتخويف، فودَّ خوف أن يُسبِّب قوله مثل ذلك، غيَّره بقلبه وكان في سعة، وهذا هو المراد بالحديث إن شاء الله تعالى، وإن وجد من يستعين به على ذلك، استعان ما لم يؤدِّ ذلك إلى إظهار سلاح وحرب، وليرفع ذلك إلى من له الأمر إن كان المنكر من غيره، أو يقتصر على تغييره بقلبه.

هذا هو فقه المسألة وصواب العمل فيها عند العلماء والمحققين، خلافاً لمن رأى الإنكار بالتصريح بكنْ حل وإن قُتل ونيل منه كلُّ أذى. هذا آخر كلام القاضي رحمه الله^(٢).

قال إمام الحرمين: ويسوغ لأحد الرعية أن يصدَّ مرتكب الكبيرة إن لم يندفع عنها بقوله، ما لم ينته الأمر إلى نصب قتال وشهر سلاح، فإن انتهى الأمر إلى ذلك رَبط الأمر بالسُّلْطَان. قال: وإذا جار والي الوقت وظهر ظلمه وحُشِمه ولم ينزجر حين زجر عن سوء صنيعه بالقول، فلاهل الحال وعقد ثواب على خدعه ولو بشهر الأسحة ونُصب لحروب. هذا كلام إمام الحرمين.

وهذا الذي ذكره من خلعه غريب، ومع هذا فهو محمول على ما إذا لم يُخَفَّ منه إثارة مفسدة أعظم منه.

قال: وليس للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتجسس واقتحام الدور بالظنون، بل إن عثر على منكر غيَّره جُهداً، هذا كلام إمام الحرمين.

وقال أقضى القضاة المأزدي: ليس للمختصيص أن يبعث عملاً لم يظهر من المحرمات، فإن غلب على الظن استسراؤ قوم بها، لأمرة وأثر ظهرت، فذلك ضريان.

أحدهما أن يكون ذلك في انتهاك حرمة يَمُوت استدراكها مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلاً خلا برجل ليقته، أو بامرأة ليزني بها، فيجوز له في مثل هذه الحال أن يتجسس ويُقدِّم على الكشف

(١) في (من) و(مسة): المتعدي

(٢) لإكمال المعجم، ١/ ٢٩٠.

[١٧٨] ٧٩ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. وَعَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي قِصَّةِ مُرْوَانَ، وَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ نَبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَصَفِيَّانَ ١١٠٧٣ - ١١٠٧٤

[١٧٩] ٨٠ - (٥٠) حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ الْقَيْدِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ الْقُسَيْرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِغَيْدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ.....

والبعض خذّر من فوت ما لا يُستردك، وكذا لو عرف ذلك غير السحيب من المتطوعة، حذر لهم لإقدام على الكشف والإنكار.

الضرب الثاني: ما قُصّر عن هذه الرتبة، فلا يجوز التجسّس عليه ولا كشف الأسرار عنه، فون سمع أصوات العلامى المنكرة من دار، أنكرها خارج لدار، ولم يهجم عليها بالدخول، لأن المنكر ظاهر، وليس عليه أن يكشف عن الباطن^(١).

وقد ذكر المازدني في آخر «الأحكام الشيعية» باباً حسناً في الجسبة، مشتملاً على جملة من قواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٢)، وقد أشرنا هنا إلى مقاصدها، وبسطت الكلام في هذا لبعض فائدته، وكثرة الحاجة إليه، وكونه من أعظم قواعد الإسلام، والله أعلم.

قوله: (وحدّثنا أبو كريب حدّثنا أبو معاوية حدّثنا لأعمش، عن إسماعيل بن رجاء، عن أبيه، عن أبي سعيد، وعن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن أبي سعيد) بقوله: (وعن قيس) معطوف على (إسماعيل)، معناه: رواه الأعمش عن إسماعيل وعن قيس، والله أعلم.

قوله (عن صالح بن كيسان، عن الحارث، عن جعفر بن عبد الله بن الحكم، عن عبد الرحمن بن مسوّر، عن أبي رافع، عن عبد الله بن مسعود ﷺ أن رسول الله ﷺ قال «ما من نبيٍّ بعثه الله في أمة

(١) لأحكام المصطفوية ص ٣٦٥ - ٣٦٦

(٢) انظر «الأحكام الشيعية» ص ٣٤٩ وما بعدها.

قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ خَوَارِثُونَ وَأَصْحَابٌ، يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ» - (أحمد: ٤٣٧٩ مختصراً).

قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَأَنْكَرَهُ عَلَيَّ، فَقَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَتَرَلَ بِقَنَافَةٍ، فَاسْتَتَعَنِي إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَتَعَوَّدُهُ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسْنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ.

قَالَ صَالِحٌ: وَقَدْ تَحَدَّثَ بِنَحْوِ ذَلِكَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ خَوَارِثُونَ وَأَصْحَابٌ، يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ» قَالَ أَبُو رَافِعٍ. فَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَأَنْكَرَهُ عَلَيَّ، فَقَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَتَرَلَ بِقَنَافَةٍ، فَاسْتَتَعَنِي إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَتَعَوَّدُهُ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا جَلَسْنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِي ابْنُ عُمَرَ.

قَالَ صَالِحٌ: وَقَدْ تَحَدَّثَ بِنَحْوِ ذَلِكَ عَنْ أَبِي رَافِعٍ.

الشرح:

أَم (الحدوث)، فهو ابْنُ قُصَيْبٍ الْأَنْصَارِيُّ الْحَضْرِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي غَزَاةٍ الْمَدَنِيِّ، قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ ثِقَةٌ^(١). وَأَم (أَبُو رَافِعٍ)، فَهُوَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاصْبَحَ أَنْ اسْمَهُ أَسَدُهُ، وَقِيلَ: إِبْرَاهِيمُ، وَقِيلَ: هُرَيْرُ، وَقِيلَ: ثَابِتٌ، وَقِيلَ: يَزِيدُ، وَهُوَ غَرِيبٌ، حَكَاهُ ابْنُ الْحَوْزِيِّ فِي كِتَابِهِ «الْمَجْمُوعُ الْمَسَانِيدُ».

وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ طَرِيفَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ تَابِعُونَ يَرْوِي عَنْ بَعْضِهِمْ صَالِحٌ

(١) قَالَ رَجِحُ بْنُ مَعِينٍ: رَوَى وَهُوَ مُدْرَجٌ فِي ص ١٦٤.

والحادث وجعفر وعبد الرحمن، وقد تقدّم نظير هذا^(١)، وقد جمعت فيه بحمد الله تعالى جزءاً مشتملاً على أحاديث ربّ عبادت، منها أربعة صحيحون بعضهم عن بعض، وأربعة تابعيون بعضهم عن بعض.

وأما قوله (قل صالح): وقد تُحدّث بنحو ذلك عن أبي رافع، فهو بقسم الله ولله، قال القاضي عياض: معنى هذا أن صالح بن كيسان قل، إن هذا الحديث روي عن أبي رافع عن النبي ﷺ من غير ذكر ابن مسعود فيه، وقد ذكره ليخاري كذا في «تاريخه» مختصراً عن أبي رافع عن النبي ﷺ^(٢). وقد قل أبو علي الجيّاني عن أحمد بن حنبل رحمه الله قل: هذا لحادث غير محفوظ لحديث، قل: وهذا كلام لا يشبه كلام ابن مسعود، وابن مسعود يقول: «صبروا حتى تلقوني»^(٣). هذا كلام لقاضي^(٤).

وقال الشيخ أبو عمرو: هذا الحديث قد أنكره أحمد بن حنبل، وقد روي عن الحادث هذا جماعة من الثقات، ولم نجد له ذكراً في كتب الضعفاء، وفي كتاب ابن حاتم عن يحيى بن معين أنه ثقة^(٥) ثم إن الحادث سم ينفرد به، بل توبع عليه على ما أشعر به كلام صالح بن كيسان لمذكور، وذكر الإمام بدرقني رحمه الله في كتاب «لعل» أن هذا الحديث قد روي من وجه آخر، منه: عن أبي واقد الليثي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ^(٦).

وأما قوله: «اصبروا»، فذلك حيث ينزه من ذلك سمك اللام أو إثارة الفتنة ونحو ذلك، وما ورد في هذا الحديث من الحديث على جهاد المبطلين باليد واللسان، فذلك حيث لا يلزم منه إثارة فتنة، على أن هذا الحديث مسوق فيمن سبق من الأسماء، وليس في نطقه ذكر لهذه الأمة. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو^(٧)، وهو ظاهر كما قل، وقدح الإمام أحمد رحمه الله في هذا بهذا عجب، والله أعلم.

وأما (محواريون) المذكورون، وحُثِّفَ فيهم، فقال الأزهري وغيره: هم حُلُصَانُ الْأَنْبِيَاءِ

(١) نظري ٣٢٨ من هذا الجزء.

(٢) التاريخ الكبير: (٣٤٨/٥).

(٣) مسائل الإمام أحمد ورواية أبي داود لسجستاني: ص ٤١٩، و«تقييد المهر»، (٣/٧٧٦).

(٤) إكمال معجم: (٢٩٢/١).

(٥) الجرح والتعديل: (٨٦/٣).

(٦) الخلفاء: (٣٤١/٥ - ٣٤٢).

(٧) أصبغة صحيح مسلم: ص ٢١٠ - ٢١١.

[١٨٠] ٨٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ الْقَاسِمِ لِحَطْمِي، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ عَحْرَةَ، عَنْ أَبِي زَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا كَانَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ كَانَ لَهُ حَوَارِيُونَ يَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ، وَيَسْتَتُونَ بِسِتِّهِ»، مِثْلَ حَدِيثِ صَالِحٍ،
 وَأَصْنَبُ وَهَم، وَالْحُلُصَن: الَّذِينَ تَقَوَّوْا مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَقَدْ غَيَّرَهُ: أَنْصَارُهُمْ، وَقِيلَ الْمَجَاهِدُونَ، وَقِيلَ: الَّذِينَ يَصْلُحُونَ لِلْخُلَافَةِ بَعْدَهُمْ.

قوله ﷺ «ثُمَّ يَتَّخِذُهَا خُلُوفٌ مِنْ بَعْدِهِمْ خُفُوفٌ» الضمير في «يَتَّخِذُهَا» هو الذي يُسَمَّى لَتَّخْوِيُونَ ضَمِيرَ الْقِطْعَةِ وَالشَّانِ، وَمَعْنَى «تَخْلُفُ» تَحْدُثُ، وَهُوَ بِضَمِّ اللَّامِ. وَأَمَّا (الْخُلُوفُ)، فَضَمُّ الْخَاءِ، وَهُوَ جَمْعُ خَلْفٍ بِإِسْكَانِ اللَّامِ، وَهُوَ إِخْلَافٌ بِشَرْ. وَأَمَّا بَفَتْحِ اللَّامِ فَهُوَ الْخَلْفُ بِخَيْرٍ، هَذَا هُوَ لِأَشْبَهٍ. وَقَدْ جَمَعَهُ أَوْ جَمَاعَتٌ مِنْ أَهْلِ لُغَةِ مَنْهُمْ أَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ الْفَتْحَ فِي الشَّرِّ، وَلَمْ يُجَوِّزِ الْإِسْكَانَ فِي الْخَيْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (فَنَزَلَ بِقَنَدَةٍ) هَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ الْمَحْقُوقَةِ: (بِقَنَدَةٍ) بِالْقَنَاءِ لِمَفْتُوحَةٍ وَآخِرُهُ تَاءٌ التَّانِيثُ، وَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ لِعِلْمِيَّةٍ وَلِتَّانِيثٍ، وَهَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَمِيدِيُّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»^(١)، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ، وَلَمُعْظَمِ رَوَاةِ كِتَابِ مَسْمٍ. (بِقَنَدَةٍ) بِالْفَاءِ لِمَكْسُورَةٍ وَبِالْمَدِّ، وَآخِرُهُ هَاءٌ الضَّمِيرُ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ، وَ(لِقَنَدَةٍ) مِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَنْزُولِ وَلِذَوْرٍ، وَكُلَا رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرِينِيُّ^(٢).

قال القاضي عياض: في رواية السمرقندي: (بقنادة)، وهو الضَّوَاب، وقناة: واحد من أودية لمدينة، عنده مدائن أموالها، قال: ورواية لجمهور: (بقناده)، وهو خطأ وتصحيف^(٣)
 قوله ﷺ: «يَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ» هُوَ بِفَتْحِ الْهَاءِ وَإِسْكَانِ الدَّالِّ، أَي: بِطَرِيقَتِهِ وَسَمَّتِهِ

(١) برقم ٣١١

(٢) أبو عوانة في «مستخرجة»: ١٠٠

(٣) الإكمال: ص ١٠٠ (٢٩٣)

وَلَمْ يَذْكُرْ قُدُومَ بْنِ مَسْعُودٍ وَاجْتِمَاعَ ابْنِ عُمَرَ مَعَهُ. (النظر: ٢٨٧٩).

قول مستقيم: (ولم يذكر قُدُومَ ابن مسعود واجتماع ابن عمر معه) هذا مما أكرهه لحريري في كتابه «ذرة الخواص» فقال: «لا يُقَدَّرُ: اجتماع فلان مع فلان، وإنما يقال: اجتماع فلان وفلان»^(١)، وقد خالفه الجوهري فقال في «صحاحه»: «جاءته على كذا، أي: اجتمع معه»^(٢).



(١) لا ذرة عن ص ٩ ص ٣٣.

(٢) ٢ صحاح ٢، (جمع)

٢١ - [باب تفاضل أهل الإيمان فيه،

ورجحان أهل اليمن فيه]

[١٨١] ٨١ - (٥١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ .
 حَدَّثَنَا أَبِي (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ ذَرِيرٍ، كُتِبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حَالِدٍ
 (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ لِحَارِثِيِّ - وَلِلْفُطَيْلَةِ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَمِلَ قَالَ:
 سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ رِزْوَيْ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ نَحْوَ الْيَمَنِ، فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ
 الْإِيمَانَ هَهُنَا، وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلَظَ الْقُلُوبِ فِي الْقَدَادِبِ عِنْدَ أَصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ حَيْثُ يَطْلُعُ
 قَرْنَا الشَّيْطَانِ، فِي رِبْعَةٍ وَمُضَرٍّ» . [أحمد: ١٧٠١١، مسند: ٣٣٠٢،

[١٨٢] ٨٢ - (٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ: أَنبَأَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ،
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ أَفْعَدَّةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ،
 وَالْفَقْهُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ» . [أحمد: ٧١٢٧، إسناده: ١٨٤،

[١٨٣] ٨٣ - (٥٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنِي عَمْرُو
 النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ لَأَزْرَقُ، كَلَاهُمُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ . [أحمد: ٧٢١٤، إسناده: ١٨٤،

[١٨٤] ٨٤ - (٥٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَحَسَنُ الْحُلَوِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَغُوثُ - وَهُوَ ابْنُ
 إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ -: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ لَأَعْرَجٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ

باب تفاضل أهل الإيمان فيه،

ورجحان أهل اليمن فيه

في كتاب: (أشار النبي ﷺ بيده نحو اليمن، فقال: «أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ هَاهُنَا، وَإِنَّ الْقَسْوَةَ وَغِلَظَ
 الْقُلُوبِ فِي الْقَدَادِبِ عِنْدَ أَصُولِ أَذْنَابِ الْإِبِلِ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ، فِي رِبْعَةٍ وَمُضَرٍّ» .
 وفي رواية: «جاء أهل اليمن، هم أرق أفعدّة، لإيمان يمني، ولفقه يمني، وحكمة يمانية»

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَضْعَفُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْئِدَةً، الْفَقْهُ يَمَانِي، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ». [أحمد: ١١٠٩٨٧، والبخاري: ٤٣٩٠].

[١٨٥] ٨٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى سَالِكٍ، عَنْ أَبِي لَرْدُ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ، وَالْفَخْرُ وَالْحَيْلَاءُ فِي أَهْلِ الْحَيْلِ وَالْإِبِلِ، الْفَدَّادِينَ أَهْلُ الْوَبْرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ». [أحمد: ٩٤١١، ولبخاري: ٣٣٠١].

[١٨٦] ٨٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْإِيمَانُ يَمَانِي، وَالْكَفْرُ قِبَلَ الْمَشْرِقِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ، وَالْفَخْرُ وَالرِّبَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْحَيْلِ وَالْوَبْرِ». [أحمد: ٨٨٤٦، ولبخاري: ٤٣٩٩، ولبخاري: ٧٦٥١].

[١٨٧] ٨٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي خُرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْفَخْرُ وَالْحَيْلَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْوَبْرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ». [أحمد: ٧٦٥١]. [والبخاري: ١٨٥].

[١٨٨] ٨٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَدِ مِثْلَهُ، وَزَادَ: «الْإِيمَانُ يَمَانِي، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ». [أحمد: ٧٦٥٢، ولبخاري: ٤٣٩٩].

[١٨٩] ٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ

وفي رواية: «أَنَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَضْعَفُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْئِدَةً، الْفَقْهُ يَمَانِي، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ».

وفي رواية: «رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ، وَالْفَخْرُ وَالْحَيْلَاءُ فِي أَهْلِ الْحَيْلِ وَالْإِبِلِ، الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْوَبْرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ».

وفي رواية: «الْإِيمَانُ يَمَانِي، وَالْكَفْرُ قِبَلَ الْمَشْرِقِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ، وَالْفَخْرُ وَالرِّبَاءُ فِي الْفَدَّادِينَ أَهْلِ الْحَيْلِ وَالْوَبْرِ».

أَبُو هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ أَفْعَدَّةً، وَأَضَعَفُ قُلُوبًا، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، السَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْقَتَمِ، وَالْفَخْرُ وَالْحَيَلَاءُ فِي الْقَدَادِينِ أَهْلِ الْوَيْلِ، قَبْلَ مَطْلَعِ اشَّمْسِ». [أحمد: ٧٦٥٢] [وطر: ١٨٤، ١٨٥].

[١٩٠] ٩٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَلَيُّنُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْعَدَّةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، رَأْسُ الْكُفْرِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ». [أحمد: ٧٤٣٧] [وطر: ١٨٢، ١٨٥].

[١٩١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ «رَأْسُ الْكُفْرِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ». [وطر: ١٨٤].

[١٩٢] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْثٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح). وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَغْنِي ابْنُ جَعْفَرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ: «وَالْفَخْرُ وَالْحَيَلَاءُ فِي أَصْحَابِ الْإِبِلِ، وَالسَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي أَصْحَابِ الشَّاءِ». [أحمد: ١٠٩٢٧، والبخاري: ٤٣٨٨].

[١٩٣] ٩٢ - (٥٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَدِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَلِظَ الْقُلُوبُ وَالْجَفَاءُ فِي الْمَشْرِقِ، وَالْإِيمَانُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ». [أحمد: ١٤٥٩٥].

وفي رواية: «أتاكم أهل اليمن، هم أَلَيُّنُ قُلُوبًا، وَأَرْقُ أَفْعَدَّةً، الْإِيمَانُ يَمَانٍ، وَلِحِكْمَةِ يَمَانِيَّةً، رَأْسُ الْكُفْرِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ».

وفي رواية: «غَلِظَ الْقُلُوبُ وَالْجَفَاءُ فِي الْمَشْرِقِ، وَالْإِيمَانُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ».

الشرح:

قد اختلف في مواضع من هذا الحديث، وقد جمعها القاضي عياض^(١)، ونقحها مختصرة بعده

(١) انظر «إكمال المعلم»: (١/ ٢٩٤) وبه بعدله.

لشيخ أبو عمرو بن الصلاح، وأنا أحكي ما ذكره، قل: أمّا ما ذكر من نسبة الإيمان إلى أهل اليمن، فقد صرفوه عن ظاهره من حيث إنّ مبدأ الإيمان من مكة ثم من المدينة حرسهما الله تعالى، فعلى أبو حنيفة إمام لأغريب، ثم من بعده في ذلك أقوالاً:

أحدها: أنه أراد بذلك مكة، فإنه يقال: إنّ مكة من تهمة، وتهمة من أرض اليمن.

والثاني: المراد مكة والمدينة، فيه يروى في الحديث أن النبي ﷺ قال هذا الكلام وهو يتبوّث، ومكة والمدينة حينئذٍ بينه وبين اليمن، فأشار إلى ناحية اليمن وهو يريد مكة والمدينة، فقل: «الإيمان يمدّ» وسببهم إلى اليمن لكونهما حينئذٍ من ناحية اليمن، كما قالوا: بركن ليماني، وهو بمكة كونه إلى^(١) ناحية اليمن.

والثالث: ما ذهب إليه كثير من الناس - وهو أحسنه عند أبي عبيد - أن لم يرد بذلك لأنصار، لأنهم يمدّون في الأنص، فنُسب الإيمان إليهم لكونهم أنصاره^(٢).

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: ولو جمع أبو عبيد ومن سلك سبيله طُرُق الحديث بأن فظه كما جمعه مسم وغيره، وتأمّنوه، لصاروا إلى غير ما ذكروه، ولم تركوا الظاهر، وتقضوا بأن المراد ليمن وأهل اليمن، على ما هو مفهوم من إطلاق ذلك، إذ من الغاظه: «أتكم أهل اليمن»، والأنصار من جملة المحبّين بذلك، فهم إذن غيرهم. وكذلك قوله ﷺ: «سجد أهل اليمن»، وربما جاء حينئذٍ غير الأنصار.

ثم إنه ﷺ وصفهم بما يقضي بكمال إيمانهم، ورُتب عليه «الإيمان يمدّ»، فكان ذلك إشارة^(٣) للإيمان إلى من أتاه من أهل اليمن، لا إلى مكة والمدينة. ولا مانع من إخراج الكلام على ظاهره وحمله على أهل اليمن حقيقة، لأنّ من تصف شيء، وفوي قيده به، وتأكّد صلاحه منه، نُسب ذلك الشّيء إليه بشعراً بتميّزه به، وكمال حاله فيه، وهكذا كان حال أهل ليمن حينئذٍ في الإيمان، وحال المؤمنين منه في حياته ﷺ. وفي أعقاب موته، كأويس لقرنّي وأبي مسلمة الحولانيّ ﷺ، وشيخهم

(١) في (خ): من

(٢) لأغريب الحديث لأبي حنيفة: (١٦٦/٢ - ١٦٤).

(٣) في الصيغة صحيح مسم: ح ٢١٣، سبعة، بدون إقدرة

مَنْ سَمِعَ قَوْلَهُ وَقَوِيَ إِيمَانُهُ، فَكَانَتْ سِمَةُ الْإِيمَانِ إِلَيْهِمْ لِذَلِكَ إِشْعَاراً بِكَمَالِ إِيْمَانِهِمْ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ عَمَلٌ لَهُ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَلَا مَنَافَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: «الْإِيمَانُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ».

ثُمَّ لَمَّا رَأَى بِذَلِكَ الْمَوْجُودُونَ^(١) مِنْهُمْ حَيْثُ لَا كُلُّ أَهْلِ لَيْمَنِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، فَإِنَّ اللفظ لا يقتضيه، هَذَا هُوَ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ، وَنَشْكُرُ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى هَدْيِنَا لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: وَأَمَّا مَا ذُكِرَ مِنْ لَفْقِهِ وَالْحِكْمَةِ، فَالْلفقه هُنَا عِبَارَةٌ عَنِ الْفَهْمِ فِي الدِّينِ، وَصَلَحَ بَعْدَ ذَلِكَ لَفْقُهُ وَأَصْحَابُ الْأَصُولِ عَلَى تَخْصِيصِ لَفْقِهِ بِدِرَاكِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَمِيَّةِ بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى أَعْيَانِهِ.

وَأَمَّا (الْحِكْمَةُ)، فَفِيهَا أَقْوَامٌ كَثِيرَةٌ مُضْطَرَّةٌ، قَدْ اقْتَصَرَ كُلُّ مَنْ قَاتَلَهَا عَلَى بَعْضِ صِفَاتِ الْحِكْمَةِ، وَقَدْ صَدَّقَ مِنْهَا أَنَّ حِكْمَةَ عِدَّةٍ عَنْ نَعْدَمِ الْمُتَّصِفِ بِالْأَحْكَامِ، الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، لِمَصْحُوبِ نَفْذِ الْبَصِيرَةِ، وَتَهْذِيبِ النَّفْسِ، وَتَحْقِيقِ حَقِّ وَلَعْمِ بِهِ، وَالضُّدَّ عَنْ اتِّبَاعِ يَهْوَى وَالْبَاطِلِ، وَلِحَكِيمٍ مِنْ ذَلِكَ

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ: كُنْ كَلِمَةً وَعَقَلْتُكَ أَوْ زَجَرْتُكَ، أَوْ دَعْتُكَ إِلَى مَكْرُمَةٍ، أَوْ نَهَيْتُكَ عَنْ قَبِيحٍ، فَهِيَ حِكْمَةٌ وَحُكْمٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ لَنْبِي ﷺ: «إِنَّ مِنْ لُشْعَرِ حِكْمَةٍ»^(٢)، وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: «حُكْمًا»^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

قَالَ الشَّيْخُ: قَوْلُهُ ﷺ: «يَمَانِيٌّ» وَ«يَمَانِيَّةٌ» هُوَ بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، لِأَنَّ الْأَلْفَ الْمَزِيدَةَ فِيهِ يَوْضَعُ مِنْ يَاءِ السَّبِّ الْمَشْدُودَةِ، فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا. وَقَدْ بَيَّنَّ السَّيِّدُ فِي كِتَابِهِ «لَا قِتْضَابَ»: حَكَمَ الْمُتَّبَرِّدُ وَغَيْرُهُ أَنَّ التَّشْدِيدَ لَفَقَةٌ^(٥)، قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا غَرِيبٌ^(٦).

فَقَدْ حَكَمَ الْحَوْضِيُّ وَصَحَّبَ «الْمَطَالَعُ» وَغَيْرُهُمَا مِنْ الْعُلَمَاءِ عَنْ سَبِيحِهِ أَنَّهُ حَكَمَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْيَمَانِيُّ نَالِيَاءُ الْمَشْدُودَةِ، وَأَسْنَدَ لِأُمِيَّةَ بْنِ خُلْفٍ:

(١) فِي (ج) - الْمَوْجُودُونَ

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ خَالَوَيْ: ٦١٤٥، وَأَحْمَدُ: ١٥٧٨٦ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: ٥٠١١، وَتِرْمِذِي: ٣٠٥٨، وَابْنُ مَاجَةَ: ٣٧٥٦، وَأَحْمَدُ: ٢٤٢٤ مِنْ حَدِيثِ بَنِي هَاشِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٤) جُمُودُ الْمَعْنَى: (١، ٥٦٤)، وَاصْبَالَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: ص ٩١٤ - ٩١٥.

(٥) «لَا قِتْضَابَ» فِي شَرْحِ أَدَبِ الْكُتَّابِ: (١٨٤/٢).

(٦) اصْبَالَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: ص ٩١٥ - ٩١٦.

والله أعلم

تسلط الشيطان ومن الكفر، كما قل في الحديث الآخر: «وَأَسُّ لَكُفْرٍ نَحْوُ الْمَشْرِقِ»، وكان ذلك في عهده عليه السلام حين قل ذلك، ويكون حين يخرج الرجل من المشرق، وهو فيم بين ذلك قدماً الفتن العظيمة، ومثار للكفرة^(١) انترك الغاشية العاتية الشديدة البأس.

وأما قوله عليه السلام: «لَفَحْرُ وَالْخِيَلِ»، فـ (لفحر) هو لانتخار وعد المآثر القديمة تعظيماً، والخيلاء لكِبْرٌ وحقار للناس. وأما قوله: «فِي أَهْلِ الْحَيِّ وَالْإِبِلِ، سَعْدًا دِينَ أَهْلِ الْوَبَرِ»، فـ (الوَبَر) وإن كن من الإبل دون خيل، فلا يمتنع أن يكون قد وصفهم بكونهم جدمعين بين الخيل والإبل والوَبَر.

وأما قوله عليه السلام: «وَالسُّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ»، فالسكينة طمأنينة والسكون على خلاف ما ذكر من صفة القُتَادِين.

هذا آخر ما ذكره الشيخ أبو عمرو رحمه الله^(٢)، وفيه كفاية فلا تطول بزيادة عليه، والله أعلم.

وأما أسانيد الباب، فقد مسلم: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا بَنُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كُنْهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا مَعْتَبِرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ، سَمِعْتُ قَيْسًا يَرْوِي عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ).

هؤلاء الرجال كلهم كوفيون إلا يحيى بن حبيب ومعتبراً فونهم بصريان، وقد تقدم أن اسم (ابن أبي شيبه) عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبي شيبه^(٣)، وأب أسامة) حمد بن أسامة^(٤)، و(ابن نعيم) محمد بن عبد الله بن نعيم، و(أبو كريب) محمد بن العلاء، و(ابن إدريس) عبد الله، و(أبو خالد) هُرْمُزُ، وقيل: سعد، وقيل: كثير، و(أبو مسعود) عُبَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ لَبْدِيُّ عليه السلام.

وفي لإسناده الآخر: (لِأَدْرَمِيٍّ)، وقد تقدم في مقدمة الكتاب أنه منسوب إلى جد لعقبيته اسمه دريم^(٥)، وفيه (أَبُو الْيَمَانِ)، واسمه الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، وبعده (أَبُو مَعْدِيَّةٍ) محمد بن خازم، بالهاء.

(١) في (ط) لكفرة.

(٢) الصيغة الصحيحة مسلم ج ٢١٣ - ٢١٩.

(٣) في (ص) و(هـ) بن أبي شيبه، بزيادة (بن) وهو خطأ، وانظر ما سبق ص ١١٨ من هذا الجزء.

(٤) انظر ص ١٦٤ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ١٤٨ من هذا الجزء.

لسعدیة، والاعشى) ميمال بن مهران۔ و(ابو صالح) ڈکوان، و(بن جریر) عبد السمعت بن عبد
لعزیز بن جریر، و(ابو الزبیر) محمد بن مسلم بن قنبر۔
وکنہ، وبن کاند ظہراً وقد تقدم، فيما أقيمت بتكريره وذكره الإيضاح سن لا يكون من أهل هذا
البلد، فربه. وقف على هذا الباب وأراد معرفة اسم بعض هؤلاء ليتوكل به على مطالعة ترجمته ومعرفة
حاله، أو غير ذلك من لأغراض، فسألت عليه الطريق بعبارة مختصرة^(۱)، والله أعلم.



(۱) علی (ع)، مختلفہ

٢٢ - [باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون،

وأن محبة المؤمنين من الإيمان،

وأن إهداء السلام سبب لحصولها]

[١٩٤] ٩٣ - (٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَذْلكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفُسُّوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ».

احمد ٩٧١٩.

[١٩٥] ٩٤ - (٥٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: أَنَّكَ جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا»، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٍ، (الطحاوي ١٩٤).

باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون،

وأن محبة المؤمنين من الإيمان، وأن إهداء السلام سبب لحصولها

قوله ﷺ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَذْلكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفُسُّوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»، وفي لزومية لأخرى: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا». هكذا هو في جميع الأصول والروايات: «وَلَا تُؤْمِنُوا» بحذف الثو من آخره، وهي لغة معروفة صحيحة.

وأم معنى الحديث، فقوله ﷺ: «وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» معناه: لَا يَكْمُلُ إِيمَانُكُمْ وَلَا يَصْلُحُ صَلَاتُكُمْ فِي الْإِيمَانِ إِلَّا بِالتَّحَابِّ. وأما قوله ﷺ: «لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا»، فهو على حسره وإطلاقه، فلا يدخل الجنة إلا من مات مؤمناً وإن لم يكن كمال الإيمان، فهذا هو الظاهر من الحديث. وقال الشيخ أبو عمرو: معنى الحديث: لَا يَكْمُلُ إِيمَانُكُمْ إِلَّا بِالتَّحَابِّ، وَلَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تَدْخُلُوا أَلْفَهَا إِذَا لَمْ تَكُونُوا كُنْتُمْ^(١) وهذا الذي قاله محتمل، والله أعلم.

وأما «أفشو لسلام بينكم»، فهو يقطع الهمزة لمتوحة، وفيه الحث العظيم على قضاء لسلام وبدله للمسلمين كنهم، من عرفت ومن لم تعرف، كما تقدم في الحديث الآخر^(١)، ولسلام أول أسباب التألف، ومفتاح استحلاب المودة، وفي إسناده تمكُّن أدلة المسممين بعضهم لبعض، وإظهار شعدهم لمميّزهم من غيرهم من أهل بيئته، مع ما فيه من رياضة النفس ونزوم التواضع وإعظام حُرُمات المسلمين، وقد ذكر البخاري في «صحيحه» عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال: ثلاث من جمعهن فقد جمع لإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار^(٢). وروى غير البخاري هذا الكلام مرفوعاً إلى النبي ﷺ^(٣). وبذل السلام للعالم، ولسلام على من عرفت ومن لم تعرف، وفشاء لسلام كلهم بمعنى.

وفيهما لعيقة أخرى وهي أنها تنصّ من رفع لتقاطع ونشجر والشحناء وفساد ذات السنين التي هي لعلاقة، وأن سلامه لله تعالى، لا يتبع فيه هوه ويخص^(٤) به أحبابه، والله أعلم.



(١) تقدم عند مسلم، رقم: ١٦٠ عن حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) البخاري تعليقاً بهيئة النجوم، قول الحديث: ٢٨

(٣) أحرق لبرر، ١٣٩٦، وبلاستي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة وجماعة، ١٦٩٨، وأبو عبد الله في حمية لأبيه، ١/١٤٩.

(٤) في (ص) و(هـ)، ولا يخص.

٢٣ - [باب بيان أنَّ الدين النصيحة]

[١٩٦] ٩٥ - (٥٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَكِّيِّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِسُهَيْلٍ: إِنَّ عُمَرَ حَدَّثَنَا عَنِ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: وَرَجَوْتُ أَنْ يُسْقِطَ عَنِّي رَجُلًا، قَالَ: فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنَ الَّذِي سَمِعْتُهُ مِنْهُ أَبِي، كَانَ صَدِيقًا لَهُ بِالْشَّامِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ثُمَيْمِ الدَّارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ»، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَهَؤُلَاءِهِمْ» . أحمد ١٦٩٨ .

باب بيان أنَّ الدين النصيحة

فيه (ثميم الدَّارِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الَّذِينَ لِلنَّصِيحَةِ»، قلنا لمن؟ قال: «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَهَؤُلَاءِهِمْ»).

هذا حديث عظيم الشأن، وعليه مدار لإسلام كما سنذكره من شرحه، وأما ما قلناه جماعات من العلماء أنه أحد أرباع الإسلام، أي: أحد الأحاديث لأربعة التي تجمع أمور الإسلام، فليس كما قالوه، بل المدار على هذا وحده، وهذا الحديث من أفراد مسلم، وليس لثميم الدَّارِيِّ في «صحيح البخاري» عن النبي ﷺ شيء، ولا له في مسلم عنه غير هذا الحديث، وقد تقدّم في آخر مقدمة الكتاب بيان الاختلاف في نسبة ثميم، وأنه دارِيٌّ أو دَيْرِيٌّ^(١).

وأما شرح هذا الحديث، فقال الإمام أبو سبيحة رحمه الله: للنصيحة كلمة جامعة، معناه: جبهة سخط لمنصوح له، قال، ويقال: هو من وجيز لأسماء ومختصر الكلام، وأنه ليس في كلام العرب كلمة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة، كما قالوا في (الفلاح) ليس في كلام العرب كلمة أجمع لخير الدين، والآخرة منه قال وفي: للنصيحة مأخوذة من نَصَحَ الرَّجُلُ ثَوْبَهُ: إذا خطه، فشبهوا فعل للناصح فيما يتحرّاه من صلاح لمنصوح له بما يسدّه من خلل لثوب، قال: وفي: إنها مأخوذة من نَصَحْتُ لِعَمَلٍ، إذا صقيته من لثمع، شَبَّهُوا تَخْلِيصَ الْقَوْلِ مِنَ لُغْوٍ بِتَخْلِيصِ

(١) انظر ص ١٤٨ من هذا الجزء.

[١٩٧] ٩٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْبُوبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ شُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ تَوْمِينِ الدَّارِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْثِبُهُ [أحمد: ١٢٠].

[١٩٨] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ يَسْطَافٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا زَوْجٌ - وَهُوَ ابْنُ لُقَايِمٍ -: حَدَّثَنَا شُهَيْلٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ سَمِعَهُ وَهُوَ يُعَدِّثُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ تَوْمِينِ الدَّارِيِّ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ [١٩٨].

لنعمل من الخُطْبِ. قال: ومعنى الحديث: عبادة الدين وقوله المصيبة، كقوله: «الحج مرة»^(١) أي: جماعته ومُعَظَّمُهُ^(٢).

وأم تفسير للنصيحة وأثرها، فذكر أصحابي وغيره من العلماء فيها كلاماً نفيساً، أن أضرب بعضها إلى بعض مختصراً، قالوا:

أم (النصيحة لله تعالى)، فمعناها منصرف إلى الإيمان به، ونفي الشُّرك^(٣) عنه، وترك الإلحاد في صفاته، ووصفه بصفات الكمال والجلال كنه، وتزويده سبحانه عن جميع أنواع النقائص، والقيام بطاعته، واجتناب معصيته، والحب فيه والبغض فيه، ومولاه من أطاعه، ومعداة من عصاه، وحجابه من كفر به، ولاعتراف بنعمته وشكره عليه، وإخلاص في جميع الأمور، ودُّعاء إلى جميع لأوصاف المذكورة والحث عليها، وتلطف في جميع^(٤) الناس أو من أمكن منهم عيبه. قد حطبي: وحقيقة هذه الإضافة رجعة إلى العبد في نصحه نفسه، فله تعالى غنى عن نصيح المذنب^(٥).

وأم (المصيبة لكتبه سبحانه وتعالى)، فالإيمان بأنه كلام الله تعالى وتزيده، لا يُشبهه شيء من

١) أخرجه أبو داود ١٩٤٩، وترمذي ٩٠٤، وسنن أبي داود ٢٠٤٤، وابن ماجه ٣٠١٥، وأحمد ١٨٧٧٤ من حديث

عبد بن يحيى بن عمر رضي الله عنه، ورواهه صحيح

٢) إعلام الحديث ١/٥٦

٣) أي (من) و(ب) الشريك.

٤) أي (مع) و(مع) جميع وفي (ط). بجميع

٥) إعلام الحديث ١/٤٧

كلام المخيق، ولا يقدر على مثله أحد من الحق، ثم تعظيمه وتلاوته حق تلاوته، وتحسينها وتخشوع عندها، وقامة حروفه في التلاوة، والذب عنه لتأويل المحرفين وتعرض لطعير، والتصديق بما فيه، والوقوف مع أحكامه، وتفهم عمومه وأمثاله، ولا اعتبار بمو عظه، والتفكير في عجائله، والعمل بمحكمه، والتسليم لامتثاليه، وبحث عن عمومه وخصوصه ونسخه ومنسوخه، ونشر علومه، والدعاء إليه وإلى ما ذكرنا من نصيحته.

وأما (النصيحة لرسول الله ﷺ)، فتصديقه على الرسالة، والإيمان بجميع ما جاء به، وطاعته في أمره ونهيه، ونصرتة حيًا وميتًا، ومعدة من عداه، ومولاة من ولاءه، وإعظام حقه، وتوقيره، وإحياء طريقته وسنته، وبث دعوته، ونشر شريعته، ونفي شبهة عنها، وستارة عنومها، والتفقه في معانيه، والدعاء بيه، والتشفق في تعلمها وتعليمها، وإعقابها وإجلالها، والتأذب عند قرءتها، والإمساك عن الكلام فيها بغير علم، وجلال أمها لانتسابهم إليها، ولتخلق بأخلاقه، والتأذب بأدبه، ومحبة أهل بيته وأصحابه، وسجادة من ابتدع في سنته أو تعرض لأحد من أصحابه، ونحو ذلك.

وأما (النصيحة لأئمة المسلمين)، فمعونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه أو لم^(١) يبلغهم من حقوق لمسلمين، وترك لخروج عليهم، وتألف قلوب الناس لطاعتهم.

قال الحنفبي: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وإداء الصدقات إليهم. وترك لخروج بالسيف عليهم، إذ ظهر منهم خيف أو سوء عشرة، وألا يغروا بلثناء لكاذب عليهم، وأن يدعى لهم بالصلاح، وهذا كله على أن المراد بأئمة لمسلمين لعلماء وغيرهم ممن يقوم بأمور المسلمين من أصحاب الولايات، وهذا هو المشهور وحكاة أيضًا الحنفبي، ثم قال: وقد يتأول ذلك على الأئمة الذين هم علماء دين، وأن من نصيحتهم قبول ما رآوه، وتقديهم في الأحكام، وحسن الصلوة^(٢).

وأما (نصيحة عامة لمسلمين) وهم من عد ولائًا لأمر، فأرشدتهم لمصلحتهم في آخرتهم ودينهم،

(١) في (ج) و(ص): ولم

(٢) الأعلام: الحديث ٥٨/١.

[١٩٩] ٩٧- (٥٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَعْيَرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، وَاتِّصَاحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ . [جم: ١٩٩١، ونحو: ١٤١١]

وَكُلُّ لَادِي عَنْهُمْ، فَيَعْنِيهِمْ مَ يَجْهَرُونَ مِنْ دِينِهِمْ وَخَفِيَّتِهِمْ، وَيَعْنِيهِمْ عَلَيْهِ بِالنُّقُولِ وَالْعَمَلِ، وَسُتْرُ عَوْرَاتِهِمْ، وَسُدُّ خَلَائِهِمْ، وَدَفْعُ الْمُضَرِّ عَنْهُمْ، وَجَلْبُ السَّامِعِ لَهُمْ، وَأَمْرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُهُمْ مِنَ الْمُنْكَرِ بِرَفْقٍ وَإِخْلَاصٍ، وَالشَّفَقَةُ عَلَيْهِمْ، وَتَوْقِيرُ كِبَرِهِمْ، وَرَحْمَةُ صَغِيرِهِمْ، وَتَحَوُّلُهُمْ بِامْرُوعَةِ الْحَسَنَةِ، وَتَرْكُ غَشَمِ^(١) وَحَسَدِهِمْ، وَأَنْ يُحِبَّ لَهُمْ مَ يَحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ، وَبُكْرَةُ لَهُمْ مَ مَكْرِهِ لِنَفْسِهِ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَلَدُّبٌ عَنْ أَمْوَالِهِمْ وَأَعْرَاصِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِمْ بِالنُّقُولِ وَالْعَمَلِ، وَحُثُّهُمْ عَلَى التَّخَلُّقِ بِجَمِيعِ مَ ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنْوَاعِ النُّصِيحَةِ، وَتَشْيِيطُ هِمَمِهِمْ إِلَى اسْتِطَاعَاتٍ، وَقَدْ كَانَ فِي السُّنَنِ ﷺ مَنْ تَبَعَ بِهِ النُّصِيحَةَ إِلَى إِشْرَارِ بَدْيِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هَذَا آخِرُ مَ تَلَخُّصٍ فِي تَفْسِيرِ نُّصِيحَةٍ.

قال ابن بطلان رحمه الله في هذا الحديث: إِنَّ النُّصِيحَةَ تُسَمَّى دِينًا وَسَلَامًا، وَإِنْ لَدُنَّ يَقَعُ عَلَى لِعَمَلٍ كَمَا يَقَعُ عَلَى نَقْوٍ. قال: وَالنُّصِيحَةُ فَرَسٌ يُجَزَّى فِيهِ مَنْ قَامَ بِهِ، وَيَسْتَقِطُّ عَنْ الْبَاقِينَ. قال: وَالنُّصِيحَةُ لَازِمَةٌ عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ إِذَا عَلِمَ النَّاصِحُ أَنَّهُ يُقْبَلُ نَصْحُهُ وَيُطَاعُ أَمْرُهُ، وَأَمِنْ عَلَى نَفْسِهِ الْمَكْرُوهِ؛ فَإِنْ خَشِيَ أَذَى فَهُوَ فِي سَعَةِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما حديث جرير قال: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، وَاتِّصَاحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَفِي الرُّوْيَةِ لِأُخْرَى: (السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، فَلَقْنِي «فَبِمَا اسْتَطَعْتَ»). فَإِذَا اقْتَصَرَ عَلَى الصَّلَاةِ وَزَكَاةِ لِكُونِهِمَا قَرِيبَيْنِ، وَهِيَ أَهَمُّ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ وَأَظْهَرُهَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الصُّومَ وَغَيْرَهُ لِدُخُولِهِ فِي السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ.

وقوله ﷺ «فَبِمَا اسْتَطَعْتَ» مُوَافَقٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا شَيْئًا مِنْهَا﴾ (سورة البقرة: ٢٨٦) وَالرُّوْيَةُ: «اسْتَطَعْتَ» بَفَتْحِ التَّاءِ، وَتَلْقِيْنُهُ مِنْ كِمَالِ شَفَقَتِهِ ﷺ، إِذْ قَدْ يَعْرِجُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَلَوْ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِمَا اسْتَطَاعَ لَأَحْلُلُ بِمَا اسْتَطَاعَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ج) غِيْتِهِمْ.

(٢) فِي تَرْجُومَةِ الْحَدِيثِ: (١٩٩/١).

[٢٠٠] ٩٨ - (* * *) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرَهْيُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عِلَاقَةَ سَمِعَ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. [أحمد: ٢٩٦٩٩، والبيهقي: ٥٨٨، حلاً].

[٢٠١] ٩٩ - (* * *) حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَيَعْقُوبُ الدَّؤَرَقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فَلَقَّنَنِي: «فِيمَا اسْتَظَفْتُ، وَالنَّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»، قَالَ يَعْقُوبُ فِي رَوَايَتِهِ: قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ، «أحمد: ١٩١٩٥، والبيهقي: ٧٢٠٤».

ومما يتعلق بحديث جرير منقبةً ومكرمةً لجرير ﷺ، رواه الحافظ أبو القاسم الصبري بسنده، اختصارها: أن جريراً أمر مولاه أن يشتري له فرساً، فاشترى فرساً بثلاث مئة درهم، وجاء به وصاحبه لينقذه الثمن، فقل جرير لصاحب الفرس: فرسك خير من ثلاث مئة درهم، أتيهه بأربع مئة؟ قل: ذلك إليك يا أبا عبد الله. فقل: فرسك خير من ذلك، أتيهه بخمس مئة؟ ثم لم يزل يزيده مئة فمئة، وصاحبه يرفض، وجرير يقول: فرسك خير. إلى أن بلغ ثمان مئة درهم، فاشتره به، فقيل له في ذلك، فقال: إني بايعت رسول الله ﷺ على النصح لكل مسلم^(١)، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بأسنيد الباب، ففيه (أمية بن بسطام) وقد قدمنا في المقدمة الخلاف في أنه هل يُصرف أو لا يُصرف؟ وفي أن الباء مكسورة على مشهور، وأن صاحب «المطلع» حكى أيضاً فتحه^(٢). وفيه (زيد بن علقمة) كسر العين وبلقاء. وفيه (سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ) بالسُّن المهملة والجيـم. وفيه (الدَّؤَرَقِيُّ) بفتح الدال، وقد تقدم في المقدمة بيان هذه النسبة^(٣)، والله أعلم.

وأما قول مسلم: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أَسَامَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ)، فهو إسناد كله كوفيون.

وأما قوله: (حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ وَيَعْقُوبُ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ)، ثم قال مسلم في آخره: (قَالَ يَعْقُوبُ فِي رَوَايَتِهِ: قَالَ حَدَّثَنَا سَيَّارٌ)، ففيه تنبيه على لطيفة، وهي أن هُشَيْمًا

(١) نظري في «المعجم الكبير» ٢٣٩٥ بخوه

(٢) «المطلع» لأبو زكريا (٢٨٢/١)، وقد تقدم صفة في كتاب لإسماعيل، ص ٢٩٠ من هذا الجزء، وليس في المقدمة.

(٣) انظر ص ١٧١ من هذا الجزء.

مدلس، وقد قال (عن سيّار)، ونجس إذا قل، (عن) لا يُحتجّ به إلا ثبت سماعه من جهة أخرى، فروى مسلم رحمه الله حديثه هذا عن شيخه، وهم شريح ويعقوب، وأم شريح فقد: (حدثت هشيم عن سيّار)، وأم يعقوب فقد: (حدثت هشيم قال: حدثت سيّار)، فبين مسلم رحمه الله اختلاف عبارة الرويين في نقلهم عبارته، وحصل منهما^١ اتصال حديثه، ولم يقتصر مسلم رحمه الله على إحدى الرويتين، وهذا من عظيم إتقانه ودقيق بصره وحسن احتياظه بالحديث (وسيّار) بتقديم السنين على المئات، والله أعلم.



٢٤ - [باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي،

ونفيه عن المتلبس بالمعصية، على إرادة نفي كماله]

[٢٠٢] ١٠٤ - (٥٧) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِمْرَانَ الشَّجَرِيُّ: أَبَانَا ابْنٌ وَهَبٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي،

ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله

في لباب قوله ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ» الحديث، وفي رواية: «وَلَا يَمُوتُ أَحَدُكُمْ حِينَ يَمُوتُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، وفي رواية: «وَالْتَوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ».

هذا الحديث مما يختلف لعلماء في معناه، فالقول الصحيح الذي قلده المحققون أن معناه: لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تُصلق على نفي الشيء، ويُراد نفي كماله ومقدره، كما يُقال: لا عدم، لا ما نفع، ولا مال إلا لإيأس، ولا عيش إلا عيش الآخرة.

وإن تأولناه على ما ذكرناه لحديث أبي ذرٍّ وغيره: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَخَلَّ الْجَنَّةَ وَإِنْ زَانٍ وَإِنْ سَرِقٌ»^(١)، وحديث عبادة بن الصَّامت لصحيح لمشهور أنهم بايعوه ﷺ على ألا يسرقوا ولا يزنوا ولا يعضوا... إلى آخره. ثم قال لهم ﷺ: «فَمَنْ وَكَّى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوبٌ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ فَعَلَ وَلَمْ يُعَاقَبْ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ حُفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ»^(٢). فهذا حديث مع نظائرهما في الصحيح مع قول الله عز وجل: «وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا يَشْرِكُ بِهِ» وَيَقُولُ مَا ذَكَرَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿١٥٨﴾ مع إجماع أهل الحق على أن لزني ولسارق ولقاتل وغيرهم من

(١) أخرجه البخاري: ٥٨٢٧، ومسلم: ٢٧٣، وأحمد: ٦١٤٦٦.

(٢) أخرجه البخاري: ٤٨٩٤، ومسلم: ٤٤٦١، وأحمد: ٢٦٦٧٨.

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُحَدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ عَنْ

أصحاب الكبراء غير الشرك لا يكفرون بذلك، بل هم مؤمنون ناقصو الإيمان، إن تابوا سقطت عقوبتهم، وإن ماتوا مُصرِّين على كبرائرتهم كانوا في المشيئة، فإن شاء الله عفا عنهم وأدخلهم الجنة أولاً، وإن شاء عذبهم ثم أدخلهم الجنة.

وكن هذه الدلائل تصغرني إلى ناويل هذا الحديث وشيبهه، ثم إن هذا، لتأويل طاهر سائغ في لغة، مستعمل فيها كثيراً، وإد ورد حديثان مختلفان ظاهراً وحب الجمع بينهما، وقد وردا هه فيجب الجمع، وقد جمعت.

وتأول بعض العلماء هذا الحديث على من فعل ذلك مُستحلاً له مع علمه بورود الشرع بتحريمه وقال الحسن وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري: معناه. يُنزع منه سم مدح الذي يُسمي به أولياء الله المؤمنين، ويستحق سم الذم، فيقال: سارق وزاني وفاجر وفاسق^(١). وحكي عن ابن عباس رضي الله عنه أن معناه: يُرعى منه نور الإيمان^(٢). وفيه حديث مرفوع^(٣). وقال المُقَلَّب: يُنزع منه بصيرته في طاعة الله تعالى.

وذهب لرهري إلى أن هذا الحديث وما أشبهه يؤمن به ويُمر على ما جاءت، ولا يخاض في معناها، وإن لا يعلم معناه، وقال: أبروه كما أمرنا من قبلكم.

وقيل في معنى الحديث غير ما ذكرته مما ليس بظاهر، بل بعضها غلط فتركتها، وهذه الأقوال التي ذكرتها في تأويله كلها محتملة، والصحيح في معنى الحديث ما قدمته أولاً، والله أعلم.

وأما قول ابن وهب: (أخبرني يونس، عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة وسعيد بن المسيب يقولان. قال أبو هريرة رضي الله عنه. إن رسول الله ﷺ قال: «لا يرسي الزاني حين يزني وهو مؤمن» إلى آخره. قال ابن شهاب: فأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا بكر كان يُحَدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ عَنْ

(١) في (ط): شاع

(٢) التهذيب الآثار: مسند بن عباس: الآثار الحديث. ٩٥٥.

(٣) أخرجه البيهقي تعليقاً قبل الحديث - ٦٧٧٢، يرويه عن أبي شيبه: ٦٧٦٤، والعمري في «تعظيم منو الصلاة»:

٥٥٦ - ٥٥٨، وأجري في «الشريعة»: ٢٢٦ - ٢٢٨

(٤) أخرجه الطبري في «التهذيب الآثار» مسند بن عباس: ٩٢٦

أبي هريرة ثم يقول: «وكان أبو هريرة يلحق معهم»: «ولا ينتهب نُهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن». [سجدي ٥٥٧٨] [ويعبر ١٢٠٦].

أبي هريرة ثم يقول: «وكان أبو هريرة يلحق معهم» «ولا ينتهب نُهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن»، فظاهر هذا الكلام أن قوله: «ولا ينتهب» إلى آخره ليس من كلام النبي ﷺ، بل هو من كلام أبي هريرة موقوف عليه، ولكن جاء في رواية أخرى ما يدل على أنه من كلام النبي ﷺ.

وقد جمع الشيخ أبو عمرو بن لُصاح في ذلك كلاماً حسناً فقال: روى أبو نعيم في «المُخرَّج» على كتاب مسلم من حديث هَمَام بن مُنْبِه هذا الحديث، وفيه: «والذي نفس محمد بيده، لا ينتهب أحدكم»^(١)، وهذا مُصَرَّح برفعه إلى النبي ﷺ، قال: ولم يستغن عن ذكر هذا بأن البخاري رواه من حديث الليث بإسناده الذي ذكره مسلم عنه معطوفاً فيه ذُكْرُ النُهبة على ما بعد قوله: قال رسول الله ﷺ، نَسَقاً من غير فصل بقوله: (وكان أبو هريرة يلحق معهم ذلك)^(٢)، وذلك مراد مسلم بقوله: واقتصر الحديث يُدْكَرُ مع ذكر النُهبة، ولم يذكر: ذات شرف.

وربما لم يُكْتَفَ^(٣) بهذا في الاستدلال على كون نُهبة من كلام النبي ﷺ، لأنه قد يُعَدُّ ذلك من قبيل المُدْرَج في الحديث من كلام بعض رواته استدلالاً بقول من فصل فقال: وكان أبو هريرة يلحق معهم. وما رواه أبو نعيم يرتفع عن أن يتطرق إليه هذا لاحتمال، وظهر بذلك أن قول أبي بكر بن عبد الرحمن: (وكان أبو هريرة يلحق معهم) معناه يلحقها رواية عن رسول الله ﷺ لا من عند نفسه، وكأنَّ أبا بكر خَصَّصَ بذلك لكونه بلغه أنَّ غيره لا يرويه، ودليل ذلك ما تراه من رواية مسلم لحديث من رواية يونس وعُقَيْل عن ابن شهاب عن أبي سلمة وابن مسيب عن أبي هريرة من غير ذكر النُهبة. ثم إنَّ في رواية عُقَيْل أنَّ ابن شهاب روى ذكر النُهبة عن أبي بكر بن عبد الرحمن نفسه، وفي رواية يونس عن عبد الملك بن أبي بكر عنه، فكانه سمع ذلك من به عنه، ثم سمعه منه نفيه

(١) أبو نعيم: ٢٠٤.

(٢) البخاري: ٢٤٧٥.

(٣) في أصحح الصحيح مسلم ج ٢٢٩: نكتته.

[٢٠٣] ١٠١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ مَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُزِيهِ الرَّأْيُ»، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ يُذَكِّرُ مَعَ ذِكْرِ النُّهْيَةِ، وَلَمْ يُذَكِّرْ. ذَاتُ شَرْفٍ.
قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ عَنَّا، إِلَّا نُهُيَةً. اسحق في ٢٤٧٥، ر. هـ ٢٠١.

وَأَمَّا قَوْلُ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ يُذَكِّرُ مَعَ ذِكْرِ النُّهْيَةِ)، فَكَذَّ وَفَع (يَذَكِّرُ) مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الصُّمِيرِ، فَإِنَّهُ أَنْ يُقَرَّ: حَدَّثَهُ مَعَ إِزْدَاتِهِ، وَمَا أَنْ يُقَرَّ (يَذَكِّرُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ لِكَفِّ عَنِ مَا لَهُ يُسَمُّ نَاعِلُهُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، أَيْ. اقْتَصَّ الْحَدِيثَ مَذْكُورًا مَعَ ذِكْرِ النُّهْيَةِ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو رَحِمَهُ اللَّهُ^(١) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (ذَاتُ شَرْفٍ)، فَهِيَ فِي الرُّوَايَةِ الْمَعْرُوفَةِ وَالْأَصُولِ لِمَشْهُورَةِ الْمَتَدَاوِلَةِ بِالسُّنَنِ الْمَعْجَمَةِ الْمَفْرُوحَةِ وَكَانَ لِقَاءُ الشَّرَفِيِّ عَنِ مَنْ مِنْ جَمِيعِ الرُّوَاةِ الْمُسَمَّيَةِ^(٢). وَمَعْنَاهُ: ذَاتُ قَدْرِ عَظِيمٍ. وَقِيلَ: ذَاتُ اسْتِشْرَافٍ يَسْتَشْرِفُ النَّاسَ لَهَا نَظَرِينَ لِيَهِيَ رَافِعِينَ أَبْصَارَهُمْ. قَالَ نِقَاضِي عِيَاضٍ وَغَيْرُهُ: وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ الْخَوَرَزْمِيُّ بِالسُّنَنِ الْمَهْمَلَةِ^(٣). قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو وَكَذَلِكَ قِيَدَهُ بَعْضُهُمْ فِي كِتَابِ مَسْمُومٍ، وَقَالَ: مَعْنَاهُ أَيْضًا: ذَاتُ قَدْرِ عَظِيمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

وَالنُّهْيَةُ بِضَمِّ النُّونِ، وَهِيَ مَا يُنْهَى بِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «(وَلَا يُغْلُ)»، فَهُوَ مَفْتُوحٌ لِيَهِيَ وَضَمُّ الْغَيْنِ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ وَزِفْعُهُ، وَهُوَ مِنَ الثُّغُولِ، وَهُوَ الْخَبِيثَةُ.

(١) إسناده صحيح مسنداً من ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٢) نظير «إكتمال المعجم»: (٣١٢/١).

(٣) مستند لمؤلفه.

(٤) إسناده صحيح مسنداً من ٢٣١.

[٢٠٤] ١٠٢ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَهْرَانَ الرَّازِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عِمْسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عُقَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَذَكَرَ لُثَيْمَةُ، وَلَمْ يَقُلْ: ذَاتَ شَرَفٍ. . . [٢٧٧٢]

رواه [٢٠٦].

[٢٠٥] ١٠٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ لَحْلُؤَانِيٌّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). . . [٢٠٦] ٢٠٢. [٢٠٦]

[٢٠٦] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. . . [٢٠٦] ٨٢٠٢. [٢٠٦]

[٢٠٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي لَدَاوَزْدِي - عَنِ لَعْلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كُلُّ هَؤُلَاءِ بِمِثْلِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، غَيْرَ أَنَّ لَعْلَاءَ وَصَفْوَانَ بْنَ سُلَيْمٍ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: «يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ أَبْصَارَهُمْ»، وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ: «يَرْفَعُ إِلَيْهِ الْمُؤْمِنُونَ أَغْيَتَهُمْ فِيهَا وَهُوَ جِئِنَ يَنْتَوِبُهَا مُؤْمِنٌ»، وَزَادَ: «وَلَا يَغْلُ أَحَدُكُمْ جِئِنَ يَغْلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَلْيَأْتِكُمْ إِلَّاكُمْ». . . [٢٠٦] ٢٠٢. [٢٠٦]

[٢٠٨] ١٠٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّالِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (فَلْيَأْتِكُمْ إِلَّاكُمْ)، فَهَكَذَا هُوَ فِي الرَّوَيْتِ. يَكُمُ إِلَيْكُمْ، مَرْتِينَ، وَمَعْنَاهُ: حَذَرُوا أَحْلَوْا. يُقَالُ: يَبَالِكُ وَفُلَانٌ^(١)، أَي: أَحْلَوْهُ، وَيُقَالُ: يَبَالِكُ، أَي: حَلَبَهُ، مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ فُلَانٍ كَمَا وَقَعَ هَذَا.

(١) فِي (ع): يَبَالِكُ فُلَانًا.

مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ،
وَالْتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدَهُ. (الشافعي، ٦٨٦٠ [رواه الطبراني، ٩٠٦٦].

[٢٠٩] ١٠٥ - (١٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ
لَا عَمَشٍ، عَنْ ذُكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ، قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي»، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ
شُعْبَةَ - [أحمد، ٨٨٩٥] [رواه الطبراني، ٩٠٧٢].

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: (وَالْتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدَهُ)، فظاهر، وقد أجمع لعلماء على قبول التوبة ما سمع يُغْفَرُ
كما جاء في الحديث^(١). وستوبة ثلاثة أركان: أن يقع عن المعصية، ويندم على فعلها، ويعزم ألا
يعود إليها. فمن تاب من ذنب ثم عاد إليه لم تبطل توبته، وإن تاب من ذنب وهو متبئس بأحر صحت
توبته، هذا مذهب أهل الحق، وخالفت المعتزلة في مسألتين، والله أعلم.

قد قال القاضي. أشار بعض العلماء إلى أن ما في هذا الحديث تشبيه على جميع أنواع المعاصي
والتحذير منها، فبه (الزنى) على جميع الشهوات، وبـ (سرقه) على الرغبة في الدنيا والحرص على
الحرم، وبـ (شرب) على جميع ما يفسد عن الله تعالى، ويوجب الغفلة عن حقوقه، وبـ (الزنا) على
لموصوف على الاستحسان بعباد الله تعالى، وترك توفيرهم والحياء منهم، وجميع لذني^(٢) من غير
وجهها، والله أعلم^(٣).

وأما ما يتعلق بالاسد، ففيه (خزئة لشجبي)، وقد قدمنا مرات أنه يضم لاء وفتحها^(٤). وفيه
(عقيل عن ابن شهاب)، وتقدم أنه يضم لعين^(٥). وفيه (الدَّرَّازِيُّ) بفتح الدال ولو او، وقد تقدم بيانه
في باب الأمر بقتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله^(٦). والله أعلم.



(١) أخرجه الترمذي، ٣٨٤٧، وابن ماجه، ٤٢٥٣، وأحمد، ٦٦٦٠ عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وسنده حسن، ووقع في
سنتين ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو، وهو خطأ.

(٢) في (ط)، لثناييز.

(٣) الإكمال للمعجم: (١/٣١٦).

(٤) انظر ص ١٣٥ و ٣٠٩ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء.

(٦) انظر ص ٢٩٥ من هذا الجزء.

٢٥ - [باب بيان خصال المنافق]

[٢١٠] ١٠٦ - (٥٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْ نِفَاقٍ حَتَّى يَدْعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا حَاصِمٌ فَجَرَ». غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: «وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ خُصْلَةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيهِ خُصْلَةٌ مِنَ النَّفَاقِ». [أحمد: ٦٧٦٨، وبيهقي: ١٧٤].

[٢١١] ١٠٧ - (٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُهَيْلٍ نَفِيعُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا التَّمَنَّاهُ حَانَ». [أحمد: ٨٦٨٥، وبيهقي: ٢٦٨٢].

باب بيان خصال المنافق

قوله ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ، كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْ نِفَاقٍ حَتَّى يَدْعَهَا» إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا حَاصِمٌ فَجَرَ، وَفِي رَوَايَةِ «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ» إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا التَّمَنَّاهُ حَانَ.

هذه الحديث مما عدّه جماعة من العلماء مُشْكِلًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْخُصَالَ تَرْتَدُّ فِي الْمُسْلِمِ الْمُصْطَقِ الَّذِي لَيْسَ بِهِ شَكٌّ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ مُصْطَقًا بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، وَفَعَلَ هَذِهِ الْخُصَالَ، لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِكَفَرٍ، وَلَا هُوَ مُتَّفِقٌ يُحْلَلُ فِي الدَّرَجَةِ، فَبِنَاءً حُجَّةً يَوْشَعُ ﷺ جَمْعُهُ هَذِهِ الْخُصَالَ، وَكَذَا وَجَدَ لِبَعْضِ السُّنَنِ وَالْعُلَمَاءِ بَعْضُ هَذَا أَوْ كُنْهَهُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى إِشْكَالٌ، وَلَكِنْ خْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَاهُ، فَالَّذِي قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ وَهُوَ لِصَحِيحٍ الْمُخْتَارُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ الْخُصَالَ خُصَالُ نِفَاقٍ، وَصَحَّفَهَا شَيْبَةُ بِمَعْنَى فُتِنٍ فِي هَذِهِ الْخُصَالَ وَمُخْلَقٌ بِخِلَافِهِمْ، فَبِنَاءً تَفْهَمُ هُوَ ظَاهِرٌ لَا يُطْرَقُ خِلَافُهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مُوجُودٌ فِي هَذِهِ الْخُصَالَ وَكَوْنُ نِفَاقِهِ فِي

[٢١٢] ١٠٨ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

حَقٍّ مِنْ حَدِّثِهِ وَوَعْدَهُ وَاسْمُهُ وَخَصَمُهُ وَعَدَدُهُ مِنَ الدَّسِّ، لَا أَنَّهُ مَدْفُوعٌ فِي الْإِسْلَامِ فَيُصْهِرُهُ وَهُوَ يُبَيِّنُ
لِلْكَفَرِ، وَلَمْ يَرِدْ شَيْءٌ يَهْدِي أَنَّهُ مَدْفُوعٌ بِنَاقِ الْكُفَرِ لِمُخْذَبِينَ فِي الدُّرُكِ الْأَسْمَنِ مِنَ الدَّسِّ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «كَانَ مَدْفُوعًا لِمُخْذَبًا» مَعْنَاهُ شَدِيدُ الشُّبْهِ بِالْمَدْفُوعِينَ بِسَبَبِ هَذِهِ الْإِخْصَالِ، قَالَ بَعْضُ
الْعَدَمَاءِ: وَهَذَا غَلِيظٌ كَانَتْ هَذِهِ الْإِخْصَالُ غَالِبَةً عَلَيْهِ، فَأَمَّا مَنْ مَدَّ ذَلِكَ عَنْهُ فَلَيْسَ بِإِخْصَالٍ فِيهِ، فَيَهْدِي
الْمَدْفُوعُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ. وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ عَنْهُ عَنْ الْعَدَمَاءِ مَصْطَفًى فَقَالَ: (إِسْمُ مَعْنَى
هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ نَفَاقُ الْعَمَلِ^(١)).

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعَدَمَاءِ: الْمُرَادُ بِهِ مَدْفُوعُونَ لِلَّذِينَ كَانُوا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَحَدَّثُوا بِبَيِّنَتِهِمْ
فَكَذَبُوا، وَاسْتَمْنُوا عَلَى دِينِهِمْ فَخَدَعُوا. وَوَعَدُوا فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَبَصُرِهِ فَأَخْفَوْا، وَخَجَرُوا فِي حُصُونِهِمْ،
وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَعَصَمَةُ بْنُ أَبِي رِيحٍ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ لِحَسَنِ ابْتِغَايِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَلَى خِلَافِهِ،
وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍو ﷺ، وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ نَقَاضِي عِيَّاضٍ: وَإِلَيْهِ مَدَّ
كَثِيرٌ مِنْ أَعْمَانِ^(٢).

وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ قَوْلَ آخَرٍ أَنَّ عَصَمَةَ الْخَدِيرَ لَمْ يَسْمَعْ أَنَّ يَتَدَّ عَلَهُ سِتْرُ إِخْصَالٍ شَيْءٌ يُعَاتَفُ عَلَيْهِ أَنْ
تُقَصَّيَ بِهِ إِلَى حَقِيقَةِ اسْتِنَاقٍ. وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ أَيْضًا عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَّ فِي رَجُلٍ بَعْبَهُ مَدْفُوعٌ،
وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُزَجِّهُهُمْ بِصَرِيحٍ لِقَوْلِهِمْ لِقَوْلِهِ: «فَلَا مَدْفُوعٌ، وَإِنَّمَا يُشِيرُ بِإِشَارَةٍ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَا بَدَلْ
أَقْوَامٌ يَفْعَلُونَ كَذَا؟» وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ فِي لَرَّوَايَةِ الْأُولَى: «لَارْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مَدْفُوعًا»، وَفِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى: «لَا يَمُودُ
ثَلَاثًا»، فَلَا مَدْفُوعٌ بَيْنَهُمَا، فَإِنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ قَدْ تَكُونُ بِهِ عَلَاسَاتٌ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا تَحْضِلُ بِهِ صِفَتَهُ،
ثُمَّ قَدْ تَكُونُ ثَلَاثُ الْعَلَامَةِ شَيْئًا وَاحِدًا، وَقَدْ تَكُونُ أَشْيَاءً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا عَاهَدَ عَدُوٌّ» هُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ «إِذَا تَمَّنَّ حَالٌ» وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا حَصَمَ فَجْرٌ»
أَيُّ مَدَّ عَنْ لِحَقِّ وَقَدْ الْبَاطِلُ وَلِالْكَذِبِ قَدْ أَهْلُ اللُّغَةِ. وَأَصْلُ الضَّجُّورِ لَمَبْرُؤٌ عَنِ الْقَصْدِ.

(١) التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ: ٧٨٧٢

(٢) إِكْمَالُ الْعِلْمِ: ١/٣٦٥.

(٣) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ»: ١/٤١ - ٤٢

حَقَمَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ - مَوْلَى الْحَرْقَةِ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ عَلَامَاتِ الْمُنَافِقِ ثَلَاثَةٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا التَّمَنَّاهُ حَانَ». [الطبر: ٢١١]

[٢١٣] ١٠٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسٍ - أَبُو زُكَيْرٍ - قَالَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَدِ وَقَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَرَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ». [ص: ٢١١]

[٢١٤] ١١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو نَصْرِ التَّمَارُ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ ذَكَرَ فِيهِ: «وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَرَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ». راجعه ١٩٦٨، لوجه ٢١١.

وقوله ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ» أي: علامته ودلالته. وقوله ﷺ: «نَعْتُهُ» والخاصة هو بمنح لخاصة فيهم، وبخاصة بمعنى الأخرى.

وأم أميئده، ففيها (العلاء بن عبد الرحمن مولى الحرقه) بضم الحاء المهملة وفتح لراء وبالف، وهم بصن من جبهة. وفيه (عقبة بن مكرم العمي) أم (مكرم) بضم الميم وإسكان لكاف وفتح الراء، وأم (العمي) بفتح العين وتشديد الميم المكسورة، منسوب إلى بني لعم بطي من تميم^(١). وفيه (يحيى بن محمد بن قيس أبو زكير) هو بضم سواي وفتح الكاف وإسكان لباء وبعده راء، قال أبو الفص الفلكي الحافظ: أبو زكير لقب، وكنيته أبو محمد.

وفيه (أبو نصر التمار) هو بلطاد المهملة، واسمه عبد الملت بن عبد العزيز بن الحارث، وهو ابن أخي بشر بن الحارث الحافي لؤي^(٢). قال محمد بن سعد. هو من أبناء خراسان من أهل نيسابور، نزل بغداد وتجر بها في الثمر وغيره وكان له ضلأ خيراً ورجلاً^(٣)، والله أعلم.

(١) في (ج): (ص): وهو.

(٢) في (ج): (ج): (ج): وهو خطأ.

(٣) «نطقت لكبرى»: (٧/ ٣٤٠)

٢٦ - [باب بيان حال إيمان من قال

لأخيه المسلم: يا كافر]

[٢١٥] ١١١ - (٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» - (السنن ١: ١٠١، ٩٧، ٩٨) (إسناده صحيح) ١١٢.

[٢١٦] (١٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَنَحْوِي عَنْ أَبِي بَرْزَةَ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ» - (مسند ١: ١٢٢).

باب بيان حال إيمان من قال

لأخيه المسلم: يا كافر]

قوله ﷺ: «إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»، وفي الرواية لأخرى: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَامَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا. إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»، وفي الرواية الأخرى: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر، ومن ادَّعى ما ليس له فليس منا وليتوا مقعده من النار، ومن دعا رجلاً بالكفر - أو قال: عدو له - وليس كذلك إلا حار عليه».

هذا الحديث مما عده بعض العلماء من لمشكلات من حيث إن طاهره غير مرد، وذلك أن مذهب أهل الحق أنه لا يُكفر المسلم بالمعصية، كالقتل والزنى، وكذا قوله لأخيه كافر، من غير اعتقاد بطلان دين الإسلام. وإذا عُرف ما ذكرناه فقل في تأويل الحديث أوجه:

أحدها: أنه محمول على المستجمل لذلك، وهذا يُكفر، فعلى هذا معنى «باء بها»، أي: بكلمة

(١) أي: دعا بكافراً، ووقع في (م): «إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ».

[٢١٧] ١١٢ - (٦١) وَخَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الرَّازِثِ: حَدَّثَنَا

الكفر، وكذا «حار عليه»، وهو معني رجعت عليه، أي: رجع عليه الكفر، فـ (باء) و(حار) و(رجع) بمعنى واحد.

والوجه الثاني: معناه: رجعت عليه تقيسته لأخيه ومعصيته تكفيره.

والثالث: أنه محمول على الخوارج المكفرين للمؤمنين، وهذا الوجه نقده القاضي عياض عن الإمام مالك بن أنس^(١)، وهو ضعيف^(٢)، لأن المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع.

والوجه الرابع: معناه: أن ذلك يؤول به إلى الكفر، وذلك أن لمعاصي كما قدوا يريد الكفر، ويخاف على لمكثر منها أن يكون عقبة شومها المصير إلى الكفر، ويؤيد هذا بوجه ر جاء في رواية لأبي عروة الإسفرائيني في كتابه «المُخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْنَمٍ»: «فإن كان كما قال، وإلا فقد بَاء بالكفر»^(٣)، وفي رواية: «إذا قال لأخيه: يا كافر، وَجِبَ الكفر على أحدهما»^(٤).

والوجه الخامس: معناه فقد رجع عليه تكفيره، فليس لراجع عليه حقيقة الكفر، بل لتكفير لكونه جعل أخاه لمؤمن كافرًا، فكأنه كفر نفسه، إمَّا لأنه كفر من هو مثله، وإمَّا لأنه كفر من لا يكفره إلا كفر يعتقد بطلان دين الإسلام، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ فيمن ادعى لغير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه: «كُفِّرَ»، فقبل فيه تأويلان: أحدهما: أنه في حق المُسْتَحِلِّ.

والثاني: أنه كفر النعمة والإحسان وحق الله تعالى وحق أبيه، وليس المراد الكفر الذي يُخرجه من ملة الإسلام، وهذا كما قال ﷺ: «يَكْفُرُنَّ»^(٥)، ثم فسره بكفر نهْن الإحسان وكفران العشير.

(١) «مجموع» ٥٠٠، ٣٩٨/١.

(٢) قال من حار عنق تنوي في تضعيفه لقول مالك هذا لم يقدح مالك وجه، وهو أن منهم من يكفر كثيراً من سمعة ممن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة والإيمان، فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذكورة، لا من مجرد صدور التكفير عنهم بتأويل، انظر البازي: (١٠/٢٦٦).

(٣) أبو عروة: ٥١.

(٤) أبو عروة: ٥٣.

(٥) أخرجه البخاري: ٢٩، ومسلم: ٢١٤٩، وأحمد: ٢٧١١ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أَيُّ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعْتَمِدِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ أَنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِقَبْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ، وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا. وَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ - أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللَّهِ - وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ» [١].

«معنى «ادَّعى لقبره» أي: انتسب إليه واتَّخذه أباً» وقوله ﷺ: «وهو يعلم» نقسب لا بُدَّ منه، فلو لم لا يَكُنْ إِلَّا فِي حَقِّ الْعَالَمِ بِشَيْءٍ».

وَأَمَّ قَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ ادَّعَى مَا لَيْسَ لَهُ فَلَيْسَ مِنَّا»، فَقَالَ الْعَدَمَاءُ: مَعْنَاهُ لَيْسَ عَلَى هَذَيْنِ وَجْهَيْنِ طَرِيقَتَيْنِ، كَمَا يَقُولُ لِرَجُلٍ لَا بَنَى: لَسْتُ مِنِّي.

وقوله ﷺ: «فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» قَدْ قُدِّمَ فِي أَوَّلِ الْمَقْدَمَةِ بِدَوْنِهِ، وَأَنْ مَعْنَاهُ: فَيُتَّبَعُ مَقْعَدُهُ مِنْهَا، أَوْ فَيُتَّبَعُ مَقْعَدُهُ مِنْهَا، وَأَنْ مَعْنَاهُ: هَذَا جَرَاءُ، فَقَدْ يُجَازَى، وَقَدْ يُعْنَى عَنْهُ، وَقَدْ يُوقَفُ لِلتَّوْبَةِ مِسْقَطٌ عَنْهُ ذَلِكَ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَحْرِيمُ دَعْوَى مَا لَيْسَ لَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، سَوَاءٌ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لِغَيْرِهِ أَمْ لَا. وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِحَكْمِهِ بِهِ إِذَا كَانَ لَا يَسْتَحِقُّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّ قَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ - أَوْ قَالَ: عَدُوَّ اللَّهِ - وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ»، فَهَذَا الْأَسْتِثْنَاءُ قَبْلُ: إِنَّهُ وَاقِعٌ عَلَى الْمَعْنَى، وَتَقْدِيرُهُ: مَا يَدْعُوهُ أَحَدٌ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُوفًا عَلَى الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ» فَيَكُونُ الْأَسْتِثْنَاءُ جَارِيًا عَلَى الْإِلْفِظِ.

وَضَبْهُمَا «عَدُوَّ اللَّهِ» عَلَى وَجْهَيْنِ، الرُّفْعُ وَالتَّنْصِيبُ، وَالتَّنْصِيبُ أَرْجَعَ عَلَى التَّنْصِيبِ، أَيُّ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ، وَالرُّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُنْذَرًا، أَيُّ: هُوَ عَدُوَّ اللَّهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الرُّوْيَةِ الْأُخْرَى: «قَالَ لِأَخِيهِ: كَذِبٌ»، فَوْنُ ضَبْطِهِ «كَذِبٌ» بِالرُّفْعِ وَالتَّنْوِينِ، عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُبْدَأٌ مُحَذَّوْفٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا أَمَانَةُ الدِّبَابِ، فَفِيهِ (بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ) فَأَمَّا (بْنُ بُرَيْدَةَ)، فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ بْنِ حُصَيْنٍ الْأَسْلَمِيُّ، وَلَيْسَ هُوَ سَيِّدَانِ بْنِ بُرَيْدَةَ أَخَاهُ، وَهُوَ وَأَخُوهُ سَلِيمَانُ ثَقَاتَانِ سَيِّدَانِ تَابِعَانِ جَمِيلَانِ، وَوُلِدَ فِي بَطْنِ وَحْدٍ فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأما (يعمر)، ففتح الباء وفتح الميم وضمها، وقد تقدّم ذكر ابن تريدة ويحيى بن يعمر معاً في أول مستاد في كتاب الإيمان^(١).

وأما (أبو الأسود)، فهو الدؤالي، واسمه ظالم بن عمرو، وهذا هو المشهور، وقيل: اسمه عمرو بن ظالم، وقيل: عثمان بن عمرو، وقيل: عمرو بن سفيان، وقد التواقيدي: اسمه عويمر بن طويلم، وهو بصريّ قضيب، وكان من عقلاء لرجاء، وهو الذي وضع النخوع، تسمي جليل. وقد جتمع في هذا الإسناد ثلاثة تابعيون جنة، بعضهم عن بعض: ابن تريدة، ويحيى، وأبو الأسود.

وأما (أبو ذر رضي الله عنه)، فالمشهور في اسمه جندب بن جادة، وقيل: اسمه بُرير، بضم الباء الموحدة وبالراء المكسرة، واسم أمه زملة بنت الوقيعة، كان ربع أربعة في الإسلام، وقيل: حامس خمسة، ومتابعه مشهورة رضي الله عنه، والله أعلم.



(١) انظر ص ٢٢٩ - ٢٣٠ من هذا المعجم.

٢٧ - [باب بيان حال إيمان

من رغب عن أبيه وهو يعلم]

[٢١٨] ١١٣ - (٦٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مَلَيْكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَرْهَبُوا مِنْ آبَائِكُمْ، فَتَنْزِلَ رَغْبٌ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ مُكْفَرٌ» ١ ١٠٤١٣ ١٠٦٨

[٢١٩] ١١٤ - (٦٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا مُشَيْمٌ بْنُ بَشِيرٍ: أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي عُمَرَ قَالَ: لَمَّا دُعِيَ زَيْدٌ، لَقِيَْتُ أَبَا بَكْرَةَ فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمْ؟ إِنْ سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: سَمِعَ أَذْنَايَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى أَبَا فِي

باب بيان حال إيمان

من رغب عن أبيه وهو يعلم

هو ﷺ: «لَا تَرْهَبُوا مِنْ آبَائِكُمْ، فَتَنْزِلَ رَغْبٌ عَنْ أَبِيهِ فَهُوَ مُكْفَرٌ»، وفي الرواية لأخرى: «مَنْ دَعَى أَبَا فِي الْإِسْلَامِ خَيْرٌ أَبِيهِ، يَعْلَمُ أَنَّهُ عَبْرُ أَبِيهِ، فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ».

أما لرواية الأولى فقد تقدم شرحها في الباب الذي قبل هذا، وأما قوله ﷺ: «لَا جَنَّةَ عَلَيْهِ حَرَامٌ»، ففيه التأويلان المذكوران فيمنعنا من نظائره:

أحدهما: أنه محمولٌ على مَنْ فعله مُستَحِلًّا له.

والثاني: أن جرء أنها محرمة عليه أولاً عند دخول الفذين وأهل السلامة، ثم إنه قد يُجْزَى فيمنعها عند دخولهم ثم يدخلها بعد ذلك، وقد لا يُجْزَى، بل يعفو الله سبحانه ويعسى عنه ومعنى «حرام»، ممنوعةٌ ويقال: رغب عن أبيه، أي: ترك الانسحاب إليه وجعله، يقال: رَغِبْتُ عَنْ الشَّيْءِ: تَرَكْتُهُ وَكَرِهْتُهُ، وَرَغِبْتُ فِيهِ: حَثَرْتُهُ وَطَلَبْتُهُ.

وأما قول أبي عثمان، (لَمَّا ادَّعَى زَيْدٌ، لَقِيَْتُ أَبَا بَكْرَةَ فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتُمْ؟ إِنْ سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: سَمِعَ أَذْنَايَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ ادَّعَى أَبَا فِي

الإسلام غير أبيه. بَلَّمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ. فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ». فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ. وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. بأحمد ١٤٥٤، والبيهقي. ٦٧٦٦ و ٦٧٦٧.

الإسلام غير أبيه، فالجنة عليه حرام، فقال أبو بكره وأنا سمعته من رسول الله ﷺ.

فمعنى هذا الكلام الإنكارُ على أبي بكره، وذلك أن زيدا هذا المذكور هو المعروف برياد بن أبي سفيان، ويقال فيه زياد بن أبيه، ويقال زياد بن أمه، وهو أخو أبي بكره لأمه، وكان يُعرف بزيد ابن عُبيد الثقفي، ثم ادَّعه معاوية بن أبي سفيان وألحقه بأبيه أبي سفيان، وصار من جملة أصحابه بعد أن كان من أصحاب علي بن أبي طالب ﷺ، فهذا قال أبو عثمان لأبي بكره: ما هذا الذي صنعتُم؟ وكان أبو بكره ﷺ ممن أنكر ذلك وهجر بسببه ريذاً، وحلف ألا يكلمه أبداً، ولعلَّ أبا عثمان لم يَبْغِه نكار أبي بكره حين قل له هذا الكلام، أو يكون مراده بقوله: ما هذا الذي صنعتُم؟ أي: ما هذا الذي جرى من أخت ١٩ ما أقبحه وأعظم عقوبته! فَوَيْلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَرَّمَ عَلَى مَعْلِهِ الْجَنَّةَ.

وقوله: (دُعِيَ) ضبطه بضْمُ الدَّالِّ وكسرِ لَعِينٍ، مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فعله، أي: دُعاه معاوية، ووجد بخط الحافظ أبي عامر العَبْدَرِيِّ: (دُعِيَ) بفتح الدَّالِّ ولعين، على أن زيدا هو لفاعل، وهذا وجه من حيث إن معاوية ادَّعه وصدَّقه زيد، فصار زيد مدعياً أنه ابنُ أبي سفيان، والله أعلم.

وأم قول سعد: (سَمِعَ أَذْنِي)، فهكذا ضبطناه: (سَمِعَ) بكسر الميم وفتح العين، و(أَذْنِي) بالثنية، وكذا نقل الشيخ أبو عمرو كونه (أَذْنِي) بالالف على الثنية عن رواية أبي لفتح السمرقندي. عن عبد الغافر، قال: وهو فيما يُعتمد من أصل أبي القسم العسكري وغيره: (أَذْنِي) بغير ألف^(١).

وحكى القاضي عياض رحمه الله أن بعضهم ضبطه بـسكان الميم وفتح العين على المصدر، و(أَذْنِي) بمعط الأفراد، قال: وضبطه من طريق الجبَّي بضمِّ ابعين مع إسكان لميم، وهو لوجه، قال سيبويه: العرب تقول: سَمِعْتُ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ كَذَا^(٢) وحكى عن القاضي الحافظ^(٣) أبي علي بن سُكْرَةَ^(٤) أنه

(١) تصحيح مسند من ٢٤١

(٢) «كتاب» (١) (١٩١).

(٣) في (ط): القافيل

(٤) أبو علي بن سُكْرَةَ هو لإمام علامة حافظ لدعوى لحسين بن محمد بن قتيبة بن خيثوم بن سُكْرَةَ لأناسي شرفسعي ششهد رحمه الله في محممة خُتْدَه سنة أربع عشرة وخمسين مئة، وهو من أبناء السكون أسير أعلام التلاد - (١٩٧/٦٧٦).

[٢٢٠] ١١٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكْرِيَاءَ بْنُ أَبِي رَافَةَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَدِيْمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَعْدِ وَأَبِي بَكْرَةَ، كِلَاهُمَا يَقُولُ. سَمِعْتُهُ أَذْنَيَّ وَوَعَاهُ قَلْبِي. مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَذْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ، قَالَتْ جَنَّةٌ عَلَيْهِ حَرَامٌ». (المعجم: ١٤٩٧، وليخاري: ٤٣٢٦، ٤٣٢٧).

معجمهم كسرهم كذا ذكرناه أولاً. وانكره القاضي^(١). وليس إنكاره شيء، بل لأوجه المذكورة كلها صحيحة ظاهرة، ويؤيد كسر الميم قوله في الرواية الأخرى: (سمعتُه أَذْنَيَّ ووعاه قسبي)، والله أعلم وأما قوله في الرواية الأخرى: (سمعتُه أَذْنَيَّ ووعاه قلبي، محمدًا ﷺ)، فنُصِبَ (محمدًا) على البدل من الضمير في سمعته. ومعنى (وعاه قسبي) حفظه، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بالسند، ففيه (هارون الأيلي) بالمشنة. و(جرائك) بكسر الجيم المهملة وتحفيف الراء وبالكاف. وفيه (أبو عثمان) وهو النُّهْدِي بفتح النون، واسمه عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْءٍ بفتح الميم وكسرها وصمها مع تشديد اللام، ويقال: مَرْءٌ بالكسر مع إسكان اللام وبعدها همزة، وقد تقدم بيانه في شرح آخر المقدمة^(٢).

وأما (أبو بكر)، فاسمه يُفَيْع بنُ لِحَارِث بنِ كَلْدَةَ، بفتح الكاف واللام، وأمه وأُمُّ أَخِيهِ زَيْدٌ: سُمِّيَتْ أُمَّةً لِحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ، وقيل له: أبو بَكْرَةَ، لأنه تَدَلَّى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ من حصنٍ صَالَفَ بِكْرَةَ، ماتَ بالبصرة سنة إحدى - وقيل: اثنتين - وخمسين، ﷺ، والله أعلم.



(١) [كتاب المعجم: (٣٢١)]

(٢) انظر ص ١٣٠ من هذا الجزء.

٢٨ - [باب بيان قول النبي ﷺ:

«سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»]

[٢٢١] ١١٦ - (٦٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ بْنُ الرِّيَّانِ، وَعَوْنُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ زُبَيْدٍ.

باب بيان قول النبي ﷺ:

«سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»

(السَّبُّ) فِي النِّعَةِ: اللَّتْمُ وَالتَّكْلُمُ فِي عِرَاضٍ لِإِنْسَانٍ بِمَا يَعْيبُهُ. وَ(الْفَسْقُ) فِي النِّعَةِ: الْخُرُوجُ، وَالْمَرَدُّ بِهِ فِي الشَّرْعِ: الْخُرُوجُ عَنْ لِقَاعَةِ. وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ، فَسَبُّ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ حَرَّمَ بِجَمَاعِ الْأُمَّةِ، وَدَعَاهُ فَسَقٌ كَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَأَمَّا قِتَالُهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَلَا يَكْفُرُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ كَفْرًا يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْإِيمَةِ كَمَا قَدَّمَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، لَا إِذَا اسْتَحْلَاهُ. فإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، لَفَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ أَقْوَالٌ:

أحده: أَنَّهُ فِي الْمُسْتَحِيلِ.

والثاني: أَنَّ الْمُرَادَ كَفْرَ الْإِحْسَانِ وَنِعْمَةِ وَأُخُوَّةِ الْإِسْلَامِ، لَا كَفْرَ الْجُحُودِ.

والثالث: أَنَّهُ يُلَازِمُ إِلَى الْكُفْرِ بِشَوْمِهِ.

والرابع: أَنَّهُ كَفْعُ الْكُفَّارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ إِنَّ الطَّاهِرَ مِنْ قِتَالِهِ الْمَقْتُلَةَ الْمَعْرُوفَةَ، قَالَ الْقَاضِي: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لِمُشَارَكَةِ وَالْمُتَدَاعِيَةِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْنَادِ، فَفِيهِ (مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ بْنُ الرِّيَّانِ) بِالرَّاءِ لِمَفْتُوحَةٍ وَتَشْدِيدِ الْمَشْدَدَةِ تَحْتَ. وَفِيهِ (زُبَيْدٌ) بِضَمِّ الزَّيِّ وَيَلْمُوخْدَةً ثُمَّ الْمَشْدَدَةُ، وَهُوَ زُبَيْدُ بْنُ لِحَارِثٍ لِيَامِي، وَيُقَالُ: الْإِيَامِيُّ، وَلَيْسَ فِي

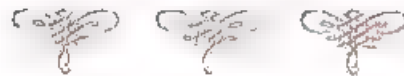
(١) «إِسْنَادُ الْمُجِيبِ». (٣٢٢/٢) وَتَشْدِيدُ. بِتَشْدِيدِ الْمَعْرُوفَةِ، وَهُوَ تَدَاخُلُ مِنَ الشُّرُ.

عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ قُسُوفٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»، قَالَ زَيْدٌ: فَقُلْتُ لِأَبِي وَائِلٍ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ يَرْوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ قَوْلُ زَيْدٍ لِأَبِي وَائِلٍ - [أحمد: ٤١٢٦، ٤١٧٨، وبخاري: ٤٤٨].

[٢٢٢] ١١٧ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُسَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِكِلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. (أحمد: ١٩١٢ و ١٧٨٠، وبخاري: ١٠٤٤، و٢٠٧٠).

«الصحيحين» غيره. وفي «الموطأ»: زَيْدُ بْنُ الصَّلْتِ، بتكرير لمتناة وبضم لزاوي وكسرها، وقد تقدّم بيانه في آخر الفصول^(١). وفيه (أبو وائل) شقيق بن سلمة.

وأما قول مسلم في أول لإسناده. (حدثنا محمد بن تكمار وعمرو قالوا: حدثنا «محمد بن طلحة» (ح). وحدثنا محمد بن المثنى: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا سفيان: وحدثنا محمد بن المثنى: حدثنا محمد بن جعفر: حدثنا شعبة: كلهم عن زَيْدٍ، فهكذا ضبطناه، وكذا وقع في أصلنا وبعض الأصول، ووقع في الأصول^(٢) التي عتدهم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح بطريق محمد بن صالح وشعبة، ولم يقع ميب صريق محمد بن المثنى عن ابن مهدي عن سفيان، وأكرر الشيخ قوله. (كلهم) مع أنهما ثناد: محمد بن طلحة وشعبة^(٣)، وإنكاره صحيح على ما في أصوله، وأما على ما عندنا فلا إنكار: فإن سفيان ثالثهما، والله أعلم.



(١) نظر ص ٨٦ من هذا الجزء.

(٢) في (ط): بعض لأصول، وهو خطأ.

(٣) أصياله صحيح مسلم ص ٢٤٣.

٢٩ - [باب بيان معنى قول النبي ﷺ:

«لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»]

[٢٢٣] ١١٨ - (٦٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ سَمِعَ أَبَا زُرْعَةَ يُحَدِّثُ عَنْ جَدِّهِ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةِ الرِّدَاحِ: «اسْتَنْصِبِ النَّاسَ» ثُمَّ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». [أحمد: ١٩٧١٧، والبيهقي: ٦٨٩٩].

باب بيان معنى قول النبي ﷺ:

«لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»

قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» قيل في معناه سبعة أقوال: أحدها: أن ذلك كفر في حق المستحل بغير حق.

والثاني: المراد كفر التَّعَجُّة وحق الإسلام.

والثالث: أنه يقرب من الكفر ويؤدي إليه.

والرابع: أنه فعل كفر^(١) الكفار.

والخامس: المراد حقيقة الكفر، ومعناه: لا تكفروا، بل ذوؤوا مسلمين.

والسادس: حكاية لخطابي وغيره أن المراد بالكفار المتكفرون بالسلاح، يقال: تكفر الرجل

بسلاحه: إذا لبسه^(٢). قال الأهرقي في كتابه «تهذيب اللغة»: يقال للآس سلاح: كفر^(٣).

والسابع: قوله الخطابي، معناه: لا يكفر بعضكم بعضاً فتستحلوا قتل بعضكم بعضاً

وأظهر الأقوال الرابع، وهو اختيار القاضي عياض رحمه الله^(٤).

(١) في (ح): قتل يقتل.

(٢) المعالم لسنن: (٤/ ٧٤ - ٧٥).

(٣) تهذيب اللغة: (١٠/ ١١٢).

(٤) إكمال المعجم: (١/ ٣٢٤).

[٢٢٤] ١١٩ - (٦٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ قُصَمَرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [نوعه ٢٢٥]

[٢٢٥] ١٢٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُصَمَرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «وَتَحَكُّمٌ - أَوْ قَدْ - وَيُنَكِّمُ -

ثم إن الرواية: «يُضْرِبُ» برفع الـاء، هكذا هو الصواب، وكذا رواه المتقدمون ولما خروا، وبه يصح المقصود هنا ونقل القاضي عياض أن بعض العلماء ضبطه بإسكان الـاء، قال القاضي: وهو واحدة للمعنى، والصواب الضم^(١). قلت وكل قال أبو لبقاء العكبري أنه يجوز جر الـاء على تقدير شرط مضمر، أي: إن ترجعوا يُضْرَبُ^(٢)، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي»، فعل انقاضي: قال الطبري: معناه بعد فراقني من موقعي هذا، وكان هذا يوم أسحر بمنى في حجة الوداع، أو يكون (بعدي)، أي: بخلافي، أي: لا تحتموني في أنفسكم بغير الذي أمرتكم به، أو يكون تحقق ﷺ أن هذا لا يكون في حياته، فهدم عنه بعد مماته^(٣).

وقوله ﷺ: «استصبت الناس» معناه: فرفه بالإنصات ليسمعوا هذه الأمور المهمة ويقوعوا شيئا فتررها لكم وأحكموها.

وقوله: (في حجة الوداع) شئت بذلك لأن النبي ﷺ ودع الناس فيها، وعندهم في خصته فيها أمر دينهم، وأوصاهم بتبليغ الشرع فيها إلى من غاب. فقال ﷺ: «يبليغ الشاهد منكم الغائب»^(٤).

ولمعروف في لرواية: (حجة الوداع) بفتح الـاء، وقال الهروي وغيره من أهل سعة: لسموع من العرب في وحدة سجع جع كسر الـاء، قالوا: ويقدر فتحها لكونها اسما للمرة الواحدة، وليست عبارة عن لهيئة حتى تكسر، قالوا فيجوز الكسر بالشعاع، ولفتحه بالقياس.

وقوله ﷺ: «وَتَحَكُّمٌ، أَوْ قَالَ وَيُنَكِّمُ» قال القاضي: هم كمن كان استعمالهم معرب بمعنى

(١) [إسناده لمعلم، (٢٢٤/١)]

(٢) [الضرب به بشكل من ألفاظ الحديث ص ١٠٨]

(٣) [إسناده لمعلم، (٢٢٥/١)]، وتصح فيه: بغير شيء، إلى: بعد النبي.

(٤) [أخرجه البخاري: ١٠٥، وأحمد: ٢٠٤١٩ من حديث أبي بكره ﷺ]

لَا تَرَجَّعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بِغَضِّكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ. [أحمد ٥٥٧٨، نسائي ١٦٦٦]

[٢٢٦] (٥٥٠) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ عَنْ وَاقِلٍ [نسائي ٤٤٠٣، (وابن عمر، ٢٢٦)].

لَتَعْجَبُ والتَّوَجُّعُ، قال سيبويه: ويلٌ كلمة لمن وقع في هلكة، ويصحُّ تَرْحُمُ، وحكي عنه: ويح رجلاً لمن أشرف على الهلكة، قال غيره: ولا يتراد بهما الدعاء برفقاع الهلكة، ولكن لتَرْحُمُ والتعجب. وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: ويح كلمة رحمة. وقيل الهَرَوِي: ويح لمن وقع في هلكة لا يستحقها، فيترحم عليه ويرثى له، وويلٌ سدي يستحقها ولا يترحم عليه، والله أعلم^(١).

وأم أسنيد باب، ففيه (علي بن مذكّر) بضم الميم وسكان الدال وكسر راء. وفيه (أبو روعة بن عمرو بن جرير)، وفي سنده خلاف مشهور قدّمناه في أول كتاب الإيمان^(٢)، قيل: اسمه هَرَم، وقيل: عَمْرُو، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عبّيد. وفيه (واقف بن محمد) بالقاف، وقد قدّمنا أنه ليس في «المصحيحين» واقفًا بالقاف^(٣)، والله أعلم.



(١) «المصحيحون في القرآن والحديث»: (رويع) والركعتان المعلوم: (١/ ٣٢٥)

(٢) انظر ص ٢٤١ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء.

٣٠ - [باب إطلاق اسم الكفر

على الطعن في النسب والنياحة]

[٢٢٧] ١٢١ - (٦٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ . حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح) . وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَالْأَلْفُ لُتْ - : حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثَيْدٍ ، ثَدُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الْإِنْسَانُ فِي النَّاسِ هَمَا بِهِمْ تُقْفَرُ الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ» . [مسند ١٠١٣٤٠٠٦٦٦١]

باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة

قوله ﷺ : «الإنسان في الناس هما بهم كُفِرَ لَقَلْعُ فِي النَّسَبِ» . والنياحة على الميت «فيل فيه أهوان» .

أصلها : أن معناه : هما من أعمال الكفر وأخلاق الجاهلية .

والثاني : أنه يؤدي إلى الكفر .

والثالث : أنه كفر النعمة والإحسان .

والرابع : أن ذلك في المستحل .

وفي هذا الحديث تقييد تحريم لظن في النسب ونياحة ، وقد جاء في كل واحد منهما نصوص

معروفة ، والله أعلم .



٣١ - [باب تسمية العبد الآبق كافراً]

[٢٢٨] ١٢٢ - (٦٨) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ - عَنْ مَنْصُورِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ، فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْهِمْ. قَالَ مَنْصُورٌ: قَدْ وَلاَّهُ زُورِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَكِنِّي أَكْثَرُهُ أَنْ يَرُوى عَنِّي هَهُنَا بِالنَّبَصْرِؤِ. [المعجم: ١٩٢٤٣ مرقاة].

باب تسمية العبد الآبق كافراً

قوله ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ، فَقَدْ كَفَرَ حَتَّى يَرْجَعَ إِلَيْهِمْ»، وفي الرواية الأخرى: «فقد برئت منه الذمة»، وفي الأخرى: «إذا أَبَقَ العبد لم تُقْبَلْ له صلاة».

أما تسميته كافراً، ففيه لأوجه انتهى في الباب قبله. وأمّ قوله ﷺ: «فقد برئت منه الذمة»، فمعناه: لا ذمة له. قال الشيخ أبو عمرو: الذمة هي يجوز أن تكون هي الذمة المفسرة بالذمم وهو الحرمة، ويجوز أن تكون من قبيل ما جاء في قوله: «له ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ»^(١)، أي: ضمته وأمانته ورعايته، ومن ذلك أن الآبق كان مضموناً من عقوبة السيد له وحبيه، فزال ذلك بإيقاعه، والله أعلم^(٢).

وأما قوله ﷺ: «إذا أَبَقَ العبد لم تُقْبَلْ له صلاة»، فقد تأوله الإمام المازني وتبعه لقاضي عياض على أن ذلك محمول على المستحل للآبق، فيكفر ولا تُقْبَلْ له صلاة ولا غيرها، ونُبّه بالصلاة على غيره^(٣)، وأنكر الشيخ أبو عمرو هذا، وقال: بر ذلك جاز في غير المستحل، ولا يلزم من عدم لقبول عدم الصلحة، فصلاة الآبق صحيحة غير مقبولة، فعدم قبولها لهذا الحديث وذلك لاقتربها بمعصية، وأمّ صحتها فوجود شروطها وأركانها لمستزمنة صحتها، ولا تناقض في ذلك، ويظهر أثر عدم القبول في سقوط الثوب، وأثر الصلحة في سقوط القضاء، وفي أنه لا يُعاقب عقوبة ترك الصلاة. هذا آخر كلام لشيخ^(٤)، وهو ظاهر لا شك في حسنه، وقد قال جماهير أصحابنا: إن الصلاة في

(١) أخرجه بخاري: ٣٩١ من حديث أنس ﷺ.

(٢) «صيدة صبيح مسلم» ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٣) «المعجم»: (٢٩٨/١)، وإكمال المعجم: (٣٢٨/٩).

(٤) «صيدة صبيح مسلم» ص ٢٤٨.

[٢٢٩] ١٢٣ - (٦٩) حَدَّثَنَا أَبُو نَعْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ، فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ الدُّمَةُ». [حد: ١٩٢٤٢]

[٢٣٠] ١٢٤ - (٧٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: كَانَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ». - ١ - ١٩٧٢٥

الدار المنصوبة صحيحة لا ثواب فيها، ورأيت في فتاوى أبي نصر بن الصَّبَّاح من أصحابنا التي نقلها عنه بن أخيه القاضي أبو منصور^(١)، قال: المحفوظ من كلام أصحابنا بالعرف أن صلاة في الدار المنصوبة صحيحة بسقط بها الفرض ولا ثواب فيها. قال أبو منصور: ورأيت أصحابنا يحرمان من احتسب، فسهم من قال: لا تصح الصلاة. قال: وذكر شيخنا في «الكامل»^(٢) أنه ينبغي أن تصح ويحصل ثواب على الفعل، فيكون مذهباً على فعله، عاصياً بالمقدم في المنصوب، فإذ لم نسمع من صحته لم نمنع من حصول ثواب. قال أبو منصور: وهذا هو لقيس على طريق من صححه، والله أعلم.

ويقال: أتى العبد وأبق، بفتح الباء وكسرها، لغتان مشهورتان، الفتح أفصح، وبه جاء القرآن العزيز: ﴿إِذَا أَبَقَ إِلَى الْفُلْكِ لَمْ تُغْرَبْ﴾. [اصطلاح: ١٤٠].

وأما قوله: (عن منصور بن عبد الرحمن، عن الشعبي، عن جرير أنه سمعه يقول: أيما عبد أبق من مواليه، فقد كفر حتى يرجع إليهم). قال منصور: قد والله روي عن النبي ﷺ، ولكنني أكره أن يروى عني ههنا بالبصرة، فسمعه أن منصوراً روى هذا الحديث عن الشعبي عن جرير موقوفاً عليه، ثم قال منصور بعد روايته ربه موقوفاً، والله إنه سرفوخ إلى النبي ﷺ، فعدموه أيها الحكوا، والحاصرون، فهي أكره أن أصرح سرفعه في لفظ روايتي، فيشيع عني في بفسرة شي هي مملوءة من المعتزلة ولحوارج الذين يقولون بتخيد أهل المعاصي في الدار، ولحوارج يزيدون على التحليل فيحكمون بكفره، ولهم شبهة

(١) أبو منصور هو أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الوحد بن عدي، من أحي لشيوخ أبي نصر وزوج بنته، مات عام حبيب بقم، وله مصنفات ومجموعات حسنة توفي رحمه الله سنة أربع وتسعين مثلاً، لطيفات لشافعية مكرية (٤ - ٨٥)
(٢) شيخه هو أبو نصر بن صباغ، له «الكامل» و«المعتمد»، وقد تقدمت ترجمته عن ٦٧ من هذا الجزء

في التعلُّق يظهر هذا الحديث وقد قدّمنا تأويله وبطلان مذهبهم^(١) بالدلائل القاطعة الواضحة التي ذكرناها في مواضع من هذا الكتاب^(٢)، والله أعلم.

وأما منصور بن عبد الرحمن هذا فهو الأشملُ القناني البصري، وثقه أحمد بن حنبل^(٣) ويحيى بن معين، وضعّفه أبو حنيم الرازي^(٤). وفي لرواة خمسة يقل لكل واحد منهم: منصور بن عبد الرحمن - هذا أحدهم.



(١) في (ج) و(ط): مذهبهم.

(٢) انظر ص ٣١٦ من هذا الجزء وما بعده.

(٣) الثعلبي ومعرفة الرجال - رواية عبد الله: (٣٤٤/٢).

(٤) إخراج ر شعيب: (١٧٥/٨).

٣٢ - [باب بيان كفر من قال: مُطَرْنَا بِالنَّوْءِ]

[٢٣١] ١٢٥ - (٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ نَحْيٍ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِيَّةِ فِي إِثْرِ السَّمَاءِ كَأَنَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ». [أحمد: ١٧٠٦١، وسيد: ٨٤٦].

باب بيان كفر من قال: مُطَرْنَا بِالنَّوْءِ

قوله: (صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِيَّةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَأَنَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ».

وَأَمَّا (الْحَدِيثِيَّةُ)، ففيها لغتان: تخفيف لِيَاءٍ وَتَشْدِيدُهَا، وَالتَّخْفِيفُ هُوَ الصُّبْحُ الْمَشْهُورُ الْمَخْتَارُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَهْلِ اللُّغَةِ وَبَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ، وَالتَّشْدِيدُ قَوْلُ الْكِسَائِيِّ وَبَن وَهْبٍ وَبَعْضُ هَبِ الْمُحَدِّثِينَ، وَاخْتِلَافُهُمْ فِي سَجْعَاتِهِ كَذَلِكَ فِي تَشْدِيدِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا، وَالْمَخْتَارُ أَيْضاً فِيهَا لَتَخْفِيفٍ.

وقوله: (عَلَى إِثْرِ) هُوَ بِكَسْرِ الهمزة وإسكان الشاء ويفتحهما جميعاً، لغتان مشهورتان، (والسماء) المطر.

وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ، فَاخْتَلَفَ لِعُلَمَاءٍ فِي كُفْرٍ مَنْ قَالَ: (مُطَرْنَا بِنَوْءٍ كَذَا) عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ كُفْرٌ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، سَأَلْتُ لِأَصْلِ الْإِيمَانِ، مُخْرَجٌ مِنْ مَنَّةِ الْإِسْلَامِ، قَالُوا: وَهَذَا فِيمَنْ قَالَ ذَلِكَ مُعْتَقِداً أَنَّ الْكُوكَبَ هُوَ مَدْرٌ مُنْشَأٌ لِلْمَطَرِ، كَمَا كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ يَزْعُمُ، وَمَنْ اعْتَقَدَ هَذَا فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ وَشَافِعِيُّ مِنْهُمْ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ.

[٢٣٢] ١٢٦ - (٧٢) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، قَالَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ يُونُسَ، وَقَالَ الْإِسْرَافِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ تَرَوْا إِلَى مَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالَ: مَا أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ، يَقُولُونَ: الْكَوَاكِبُ وَالْكَوَاكِبُ». [١٨٧٣٩].

[٢٣٣] (٥٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ (ح). وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ، يُنْزِلُ اللَّهُ الْغَيْثَ، فَيَقُوتُونَ: الْكَوَاكِبُ كَذَا وَكَذَا». وَفِي حَدِيثِ الْمُرَادِيِّ: «يَكُونُ كَذَا وَكَذَا». [١٩١٦٣].

قال: وعلى هذا لو قال: مُطِرْنَا بِنُوءٍ كَذَا، معتقداً أنه من الله تعالى ورحمته، وأنَّ لنُوءٍ ميثاق له وعلامة اعتباراً بالعادة، فكانه قال: مُطِرْنَا فِي وَقْتِ كَذَا، فهذا لا يَكْفُرُ، واختلفوا في كراهته، ولا يظهر كراهته، لكنها كراهة تنزيه لا إثم فيها، وسبب الكراهة أنها كلمة مترددة بين لكفر وغيره، فبُيَسَّدَ الظُّلُّ بصاحبها، ولأنها شعار الجاهلية ومن سلك مسلكهم.

والقول لثاني في أصل تأويل الحديث: أنَّ المراد كفرُ نعمة الله تعالى، لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب، وهذا بمن لا يعتقد تدبير الكوكب، ويؤيد هذا التأويل الرواية الأخيرة في الباب: «أصبح من لئاس شاكراً وكافراً»^(١)، وفي الرواية لأخرى: «ما أَنْعَمْتُ عَلَى عِبَادِي مِنْ نِعْمَةٍ، لَا أَصْبَحُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِهَا كَافِرِينَ»، وفي الرواية الأخرى: «ما أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَرَكَةٍ إِلَّا أَصْبَحَ فَرِيقٌ مِنَ النَّاسِ بِهَا كَافِرِينَ»، فنوله. «به» يدلُّ على أنه كفر بالنعمة، والله أعلم.

وأما (النُّوءُ)، ففيه كلام طويل قد لمُخَصَّصْهُ لشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله، فقال: النُّوءُ في أصله ليس هو نفس الكوكب، فإنه مصدرٌ له النجمُ يُنُوءُ نُوءاً، أي: سقط وغدب، وقيل: أي: بهض وطلع. ويبدُّ ثلث أنَّ ثمانية وعشرين نجماً معروفة المطالع في أزمنة لسنة كلِّها، وهي المعروفة بمصارل

(١) في (خ) من النسخ: شاكراً وكافراً.

[٢٣٤] ١٢٧ - (٧٣) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَبْرِيُّ: حَدَّثَنَا الشَّيْخُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ - وَهُوَ بْنُ عَمَّارٍ - : حَدَّثَنَا أَبُو رُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: مُطَرَّ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ وَمِنْهُمْ كَذِبٌ، قَالُوا: هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نُوْهُ كَذَا وَكَذَا» قَالَ: فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْجِعِ الشُّوْرِ﴾ حَتَّى تَلْغَ: ﴿وَتَقْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ [ابن ماجه: ٧٥ - ٨٢].

القمر الثمانية والعشرين، يسقط في كل ثلاث عشرة ليلة منها نجم في المغرب مع طلوع الفجر، ويطلع آخر يقابله في المشرق من ساعته، فكل أهل الجاهلية إذا كان عدد ذلك مطر يسبونه إلى الشفق العرب مهما، وقال الأصمعي: إسم الطلع مهما. قال أبو غبيد: سم أسمع أن نُوْهُ المسقود إلا في هذا الموضع^(١).

ثم إن النجم منه قد يُسمى نوْءاً، تسمية لمداغل بمصدر، قال أبو إسحاق الزجاج في بعض أماليه: الشفق في المغرب هي الأنواء، والظلمة في المشرق هي البُورح، والله أعلم^(٢). وأما قوله في رواية ابن عباس ﷺ: (مُطَرَّ النَّاسِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ). «أَصْبَحَ مِنَ النَّاسِ شَاكِرٌ وَمِنْهُمْ كَذِبٌ، قَالُوا: هَذِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَقَدْ صَدَقَ نُوْهُ كَذَا وَكَذَا» قَالَ: فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْجِعِ الشُّوْرِ﴾ حَتَّى تَلْغَ: ﴿وَتَقْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾. [ابن ماجه: ٧٥ - ٨٢]. فقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: ليس مراده أن جميع هذا نزل في قولهم في الأنواء، فإن الأمر في معنى ذلك وتفسيره يابى ذلك، وإنما نزل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَقْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾، وبما في نزل في غير ذلك، ونحن اجتمعنا في وقت النزول، فذكر لجميع من أجل ذلك. قال الشيخ: ومما يدل على هذا أن في بعض الروايات عن ابن عباس ﷺ في ذلك الاقتصار على هذا القدر مختص. هذا آخر كلام الشيخ رحمه الله^(٣).

وأما تفسير الآية فقيس: ﴿وَتَقْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أي: شكركم، كذا قاله ابن عباس^(٤) ولا أكثر، وقيل

(١) فخر ريب الحديث: (١/ ٣٢١)

(٢) أصبغة صبيح: ص ٢٥٠ - ٢٥١

(٣) معجمه السابق ص ٢٥٢، وما بين معقوفين منه

(٤) أورده البخاري تعليقاً قبل الحديث: ١٠٣٨ وأخرجه طبري: (٢٢/ ٣٧٠).

تجعلون شكر رزقكم. قاله لأزهري وأبو علي الفارسي^(١) وقال الحسن: أي: تجعلون حظكم.

وأم (مواقع لنجوم)، فقال الأكثرون: المراد نجوم السماء، ومواقعها: مغربها، وقيل مصارعها، وقيل: تكدرها، وقيل: انتدثرها يوم القيامة، وقيل: النجوم نجوم نقرآن، وهي أوقدت نروله. وقال مجاهد: مواقع النجوم محكم القرآن، والله أعلم.

وأم ما يتعلق بالأسنيد، ففيه (عمرو بن سواد) بتشديد الواو وآخره ذال. وفيه (أبو يونس مولى أبي هريرة رضي الله عنه)، واسمه سنان بن جبير، بضم أولهما. وفيه: (عباس^(٢) بن عبد العظيم الغفيري) وهو بالسّين المهملة، والغفيري بالعين المهملة ولثون، بعده موحدة، قال القاضي: وصبطه لغفيري: (الغفيري) بالعين المهملة، وهو تصحيف بلا شك^(٣). وفيه (أبو زميل) بضم الزّاي وفتح الميم، واسمه سنان بن الوليد لحنفي البصري^(٤)، قال بن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، والله أعلم.

وأم قول مسلم رحمه الله: (حدثنا محمد بن سلمة المرادي: حدثنا عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث). قال مسلم: (وحدثني عمرو بن سواد: أخبرنا عبد الله بن وهب: أخبرنا عمرو بن الحارث أن أبا يونس مولى أبي هريرة حدثه عن أبي هريرة). لهذا الإسناد كنه بصريون إلا أبو هريرة فمديني، وإنما أتى مسلم بعبد الله بن وهب وعمرو بن الحارث أولاً، ثم أعدهم وهم يقتصر على قوله: (حدثنا محمد وعمرو بن سواد)، لاختلاف لفظ الروايات كما ترى، وقد نبّهت على مثل هذا التدقيق ولاحتياط لمسلم رحمه الله في مواضع^(٥)، والله أعلم بالصواب.



(١) المعاني نفراء ٢: (٥٣/٣)، وتهذيب لعمدة كلامهم لأزهري: (٢٢٦/٨) و(٣٨٧/١٥)، والمصنف نفراء: نسخة^١ (٤٣٣/٣) و(٢٦٥/١).

(٢) في (ج): وابن عباس، وهو خطأ.

(٣) لا كمن المهملة: (٢٣٣/١).

(٤) في (ج): البصري، وهو تصحيف.

(٥) بعده في (ج): رحمه الله.

٣٣ - [باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان وعلاماته،

وبغضهم من علامات النفاق]

[٢٣٥] ١٢٨ - (٧٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ يُغْضُ الْأَنْصَارُ، وَآيَةُ الْمُؤْمِنِ حُبُّ الْأَنْصَارِ». [احمد ١٧٣١٦، بسند ١١٧،

[٢٣٦] (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي ابْنُ لِحَارِثٍ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الْإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ النِّفَاقِ». [احمد ٢٣٥،

[٢٣٧] ١٢٩ - (٧٥) وَحَدَّثَنِي زُفَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأَنْصَارِ: «لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، مَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ». [احمد ١٨٥٠٠، ولسنجري ٣٧٨٣، قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لِعَدِيِّ: سَمِعْتَهُ مِنَ الْبَرَاءِ؟ قَالَ إِيَّايَ حَدَّثَ.

[٢٣٨] ١٣٠ - (٧٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَادِرِيُّ - عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُلْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». [احمد ١٩٤٣٤،

باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي من الإيمان وعلاماته،

وبغضهم من علامات النفاق]

قوله ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ يُغْضُ الْأَنْصَارُ، وَآيَةُ الْمُؤْمِنِ حُبُّ الْأَنْصَارِ»، وفي الرواية الأخرى: «حُبُّ الْأَنْصَارِ آيَةُ الْإِيمَانِ، وَبُغْضُهُمْ آيَةُ النِّفَاقِ»، وفي الرواية الأخرى: «لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، مَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ»، وفي الأخرى: «لَا يُبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُلْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ».

[٢٣٩] (٧٧) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْغِضُ الْأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». [حد ١٤١٧]

[٢٤٠] (٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ نُدَيْبٍ، عَنْ زُرَّ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَيْنَا أَلَّا يُحِبَّنِي وَلَا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ [حد ١٤١٧].

وفي حديث عليٍّ ﷺ: (والذي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْنَا أَلَّا يُحِبَّنِي وَلَا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَبْغِضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ).

الشرح:

قد تقدّم أنَّ (الآية) هي العلامة^(١). ومعنى هذه الأحاديث أنَّ مَنْ عَرَفَ مَرْتَبَةَ الْأَنْصَارِ، وَمَا كَانَ مِنْهُمْ فِي نُصْرَةِ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَالسَّعْيِ فِي إِظْهَارِهِ وَإِيْوَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَقِيَامِهِمْ فِي مُهِمَّاتِ دِينِ الْإِسْلَامِ حَقَّ انْقِيَامٍ، وَحُبِّهِمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَحُبِّهِ بِهِمْ، وَبَذْلِهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَأَنْفُسَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَقِتَالِهِمْ وَمَعَادَاتِهِمْ سَائِرَ النَّاسِ بِإِشَارَةٍ لِلْإِسْلَامِ، وَعَرَفَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ﷺ قُرْبَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَحُبِّ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ، وَمَا كَانَ مِنْهُ فِي نُصْرَةِ الْإِسْلَامِ وَسَوَابِقِهِ فِيهِ، ثُمَّ أَحَبَّ الْأَنْصَارَ وَعَدَّ^(٢) لِهَذَا، كَانَ ذَلِكَ مِنْ دَلَائِلِ صِحَّةِ إِيمَانِهِ، وَصِدْقِهِ فِي إِسْلَامِهِ، لِسُرُورِهِ بِمُفْهُورِ الْإِسْلَامِ، وَلِقِيَامِهِ بِمَرْضِي اللَّهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ. وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ كَانَ بِصِدْقِ ذَلِكَ، وَشَيْدِ بَهْ عَلَى نِفَاقِهِ وَفُسُوقِ سَرِيرَتِهِ، وَلِلَّهِ أَعْمَلُ.

وأما قوله: (فَلَقَ الْحَبَّةَ)، فمعناه: شَقَّهَا بِالنَّبَاتِ.

وقوله: (وَبَرَأَ النَّسَمَةَ) هو بِالْهَمْزِ، أَي: خَلَقَ النَّسَمَةَ، وَهِيَ بَفَتْحِ الثَّوْنِ وَلِشَيْنٍ، وَهِيَ الْإِنْسَانُ، وَقِيلَ: النَّفْسُ وَحَكَى الْأَزْمَرِيُّ أَنَّ النَّسَمَةَ هِيَ لِلنَّفْسِ، وَأَنَّ كُلَّ دَبَّةٍ فِي جَوْفِهَا رُوحٌ فَهِيَ نَسَمَةٌ^(٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ينظر من ٤١ من هذا الجزء.

(٢) في (ح) و(ط): أَوْ عَلِيًّا.

(٣) التمهيد صفحة ١٤١ (١٣/١٤).

وأما قول مسنم رحمه الله: (حدثنا محمد بن السنني حدثنا عبد الرحمن بن سهدب، عن شعبة، عن عبد الله بن عبد الله بن جابر قال سمعت أنساً يقول)، ثم قد مسنم. (حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا خالد - يعني ابن الحارث - حدثنا شعبة، عن عبد الله بن عبد الله، عن أنس)، فهذا الإسنادان رجالهما كُتِبَ بصريون إلا ابن جابر فإنه أنصاري مديني، وقد قَدِّمْنَا أنَّ شعبةَ وَرَدَ كذا و سطيف فقد استوطن البصرة^(٢٢)، والله أعلم.



(۲) انظر ج ۳۵۵ من علماء المذنبين.

٣٤ - [بَابُ بَيَانِ نَقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الطَّاعَاتِ،

وَبَيَانِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ بِاللهِ،

كُفْرِ النِّعْمَةِ وَالْحَقُوقِ]

[٢٤١] ١٣٢ - (٧٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ لُمَهَاجِرٍ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الْإِسْتِغْفَارَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ جَزَلَةٌ: وَمَا لَتْ يَا رَسُولَ اللهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «تُكْثِرُونَ اللَّعْنَ، وَتُكْفُرُونَ الْعَشِيرَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِيذِي لُبٍّ مِنْكُمْ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ وَالَّذِينَ؟ قَالَ: «أَمَّا نَقْصَانُ الْعَقْلِ، فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ، فَهَذَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَنْكُثُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ، فَهَذَا نَقْصَانُ الدِّينِ». ٦٠٣٤٢ .

بَابُ بَيَانِ نَقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنَقْصِ الطَّاعَاتِ،

وَبَيَانِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ بِاللهِ تَعَالَى،

كُفْرِ النِّعْمَةِ وَالْحَقُوقِ]

قوله ﷺ: («يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الْإِسْتِغْفَارَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ جَزَلَةٌ: وَمَا لَتْ يَا رَسُولَ اللهِ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «تُكْثِرُونَ اللَّعْنَ، وَتُكْفُرُونَ الْعَشِيرَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِيذِي لُبٍّ مِنْكُمْ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ وَالَّذِينَ؟ قَالَ: «أَمَّا نَقْصَانُ الْعَقْلِ، فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ، فَهَذَا نَقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَنْكُثُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ، فَهَذَا نَقْصَانُ الدِّينِ».

التَّوْضِيحُ:

قَالَ أَهْلُ اللَّحَّةِ: الْمَعْشَرُ هُمُ الْجَمَاعَةُ الَّذِينَ أَمَرَهُمْ وَاحِدٌ، أَيْ - مُشْتَرِكُونَ، وَهُوَ اسْمٌ يَتَنَوَّلُهُمْ، كَلِسَ مَعْشَرٌ، وَلَجُنَّ مَعْشَرٌ، وَالْأَنْبِيَاءُ مَعْشَرٌ، وَالنِّسَاءُ مَعْشَرٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَجَمَعَهُ مَعْشَرٌ

وَقَوْلُهُ ﷺ: «رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ» هُوَ مُصِيبٌ «أَكْثَرُ»، إِذْ عَنِ أَنَّ هَذِهِ الرُّؤْيَا تَعَلَّقَتْ إِلَى مَضْعُومٍ، وَإِنَّمَا عَنِ

[٢٤٢] وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَكْرِ بْنِ مُضَرَ، عَنْ ابْنِ النَّهْدِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. [انظر: ٢٤١].

[٢٤٣] (٨٠) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَبِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَأَبُو نَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَفُتَيْنَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ سَعْفَرٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنِ الْقُفَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. راجع: ٨٨٦٧ موطأ، بحري: ١٣١٤.

الحال على مذهب ابن السَّراج وأبي عليٍّ الفارسي وغيرهم ممن قال: إِنَّ (أفعل) لا يتعرف بالإضافة، وقيل: هو بدل من الكف في «رأيتك». وأم قوله: (وم لنا أكثر أهل الدُّر؟)، فمنصوبٌ بم على الحكاية، وم على الحال.

وقوله: (جَزَلَةٌ) بفتح الجيم وسكن الزاي، أي: ذات عقل ورأي، قال ابن دُرَيْد: الْجَزَالَةُ: لعقل والوقار^(١).

وأم «العشيرة»، فبفتح العين وكسر شين، وهو نفي لأصل المعدنيرُ مطلقاً، والمراد به التَّوَجُّع. وأم (لُبٌّ)، فهو العقل، والمراد كمالُ العقل.

وقوله ﷺ: «فهذا نُقْصَنُ الْعَقْلِ»، أي: علامة نقصانه. وقوله ﷺ: «وَمَكْتُ اللَّيَالِي مَ نُصْلِي»، أي: مَكْتُ لَيَالِي وَأَيَّاماً لا نُصْلِي بسبب الحيض، وتُصِرُّ أَيَّاماً من رمضان بسبب الحيض، والله أعلم. وأما أحكامُ الحديث، ففيه جُمْل من العلوم، منها: البحثُ على الصُّدْقَةِ وأفعالٍ لَبِّرٍ ولاكثَارٍ من الاستغفار وسائر الطاعات. وفيه أنَّ الحَسَنَاتِ يُذْهِبُ السَّيِّئَاتِ كما قال الله عزَّ وجلَّ. وفيه أنَّ كُفْرَانَ الْعَشِيرِ وَالْإِحْسَانَ مِنَ الْكِبَرِ، فَإِنَّ التَّوَعُّدَ بِالنَّارِ مِنْ عِلَامَاتِ كَوْنِ الْمَعْصِيَةِ كَبِيرَةً كَمَا سَتُوضِّحُهُ قَرِيباً إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وفيه أَنَّ الدُّعْنَ أَيْضاً مِنَ الْمَعْصِيَةِ الشَّدِيدَةِ الْمُقْبَحِ، وليس فيه أنه كثيرة، فإنه ﷺ قد: «تُكْثِرُنَ الدُّعْنَ»، وَحُفَيْرَةٌ إِذَا أَكْثُرَتْ صَارَتْ كَبِيرَةً، وقد قال ﷺ «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ»^(٢)، واتفق لعلماء على

(١) جمهرة لغة: (٢٧١/١)

(٢) أخرجه البيهقي: ٦١٠٥، ومسلم: ٣٠٣، وأحمد: ١٢٨٥ من حديث ثابت بن العجاج.

تحريم للعن، فإنه في اللغة: الإبعاد، والطرْد، وفي الشرع: الإبعاد من رحمة الله، ولا يجوز أن يُبعد من رحمة الله مَنْ لا يُعرف حاله وختمته أمره معرفة قطعية، فهذا قلوا: لا يجوز لعن أحد بعينه، مسلمًا كان أو كافرًا، 'ودابة'، لا مَنْ عَمِنَا بِصُلِّ شرعيّ أنه مات عسى الكفر أو يموت عبثه، كأبي جهل وبليص.

وأما للعن بالوصف فليس بحرم، كلعن الوصية والمُستوصية، والوشمة والمستوشمة، وآكل الربا وموكله، والمصورين، والظالمين والفسقين والكافرين، ولعن مَنْ غَيَّرَ مَدَرَ لأَرْضٍ^(١). وَمَنْ تَوَلَّى غير مولى، وَمَنْ اتَّسَبَ إِلَى غير أبيه، وَمَنْ أَحْدَثَ فِي الإسلام حَدَثًا أو أَوَى مُحَدِّثًا، وغير ذلك مما جاءت به النصوص الشرعية بإطلاقه على الأوصاف لا على الأعيان، والله أعلم.

وفيه بيان إطلاق الكفر على غير الكفر بالله تعالى، ككفر القشير والإحسان والنعمة والحق، ويُؤخذ من ذلك صحة تأويل الكفر في الأحاديث المتقدمة على ما تأولناه. وفيه بيان زيادة الإيمان ونقصه. وفيه وعظ الإمام وأصحاب لولايات وكبر الدس رعيهم، وتحذيرهم المخالفات، وتحريضهم على الطاعات. وفيه مراجعة المتعلم العالم والتابع المتبوع فيما قلناه، لم يظهر له معناه، كمرجعة هذه الجزلة رحمته. وفيه جو إطلاق رمضان من غير إضافة إلى شهر، وإن كان لا اختيار لضبطه، والله أعلم.

قال الإمام أبو عبد الله المازري: قوله رحمته: «أما نقصان لعن فشهادة مرأتين تعبد شهادة رجل» تنبيه منه رحمته على ما وراءه، وهو ما نبه الله سبحانه وتعالى عليه في كتابه لتعزيز بقوله تعالى: «وَأَنْ تَكُونَ مِنْكُمْ شَهِيدًا فَتَكْفُرُوا بِهِمَا بِمَا كَفَرْتُمْ بِالْآخِرَةِ» البقرة ١٢٨٠ أي: أنهن قيلات الضبط.

ق: وقد اختلف الناس في العقل ما هو؟ فقيل: هو العلم. وقيل: بعض العلوم الضرورية. وقيل: قوة يُمَيِّزُ بها بين حقائق المعلومات. هذا كلامه^(٢) قلت: والاختلاف في حقيقة العقل وانقسامه كثير معروفه لا حاجة هنا إلى الإطالة به.

واحتفظوا في محبة، فقد أصحاب لمتكلمون: هو في القلب، وقال بعض علماء: هو في لرأس. والله أعلم.

(١) أي: علامته، حيث وقع، جمع مارق، وهي العلامة التي تجعل بين حديق لمحاربين، وتغييرها أن يدعيها في أرضه.

(٢) (١/ ٢٩٩ - ٣٠٠)

وأما وصفه ﷺ بنساء بقصان لئلا يتركهن الصلاة والصوم في زمن الحيض، فقد يستشكل معناه، وليس بمشكيل، بل هو طاهر، فإن الدين والإيمان والإسلام مشتركة في معنى واحد كما قدمناه في مواضع، وقد علمنا أيضاً في مواضع أن طهارة النفس إيماناً وديناً، وإذا ثبت هذا علمنا أن من كثرت عبادته زاد إيمانه ودينه، ومن نقصت عبادته نقص دينه، ثم نقص لئلا يكون على وجه يأثم به، كمن ترك الصلاة أو الصيام أو غيره من عبادات الوجهة عليه بلا عذر، وقد يكون على وجه لا إثم فيه، كمن ترك الجمعة أو الغزوة أو غير ذلك مما لا يجب عليه لعل، وقد يكون على وجه هو مكاتب به، كتارك لحافظ الصلاة والصوم.

فإن قيل: فإذا كانت معدومة، فهل تُدب على الصلاة في زمن الحيض وإن كانت لا تقضيها، كما يُدب المريض والمسافر ويكتب له في مرضه وسفره مثل بواهل الطهورات التي كان يفعلها في صحته وحضره؟

فالجواب: أن طاهر هذا الحديث أنها لا تُدب، ولفرق أن المريض والمسافر كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهبتها لها، واحتص ليست كذلك، بل يترك الصلاة في زمن الحيض، بل يحرم عليها بنية الصلاة في زمن الحيض، فنظيرها مسافر أو مريض كان يصلي أسفه في وقت ويترك في وقت، غير ذنوب الدوام عليها، فهذا لا يكتب له في سفره ومرضه في الزمان الذي لم يكن يتنقل فيه، والله أعلم.

وأما ما يتعمق بأسماء الباب، ففيه (ابن سهد)، وسمه يريد بن عبد الله بن أسامة، واسمته هو الهذلي، لأنه كان يؤيد رأياً ليهدي إليها لأصناف ومن سلك الطريق، وهكذا يقوله لمحدثون الهذلي، وهو صحيح على لغة، والمفتار في العربية: الهادي، بالياء، وقد قدمنا ذكر هذا في مقدمة الكتاب وغيره (١)، والله أعلم.

وفيه (أبو بكر بن إسحاق)، واسمه محمد وفيه (بن أبي مريم)، وهو سعيد بن أحمد بن محمد بن أبي مريم الجمعي، أبو محمد المصري الفقيه الجليل.

وفيه (عمرو بن أبي عمرو)، عن لمثري، وقد اختلف في المواد بالمثري، هل هو أبو سعيد

المَقْبَرِيُّ، أو أبوه سعيد؟ فَبَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُقَالُ لَهُ: الْمَقْبَرِيُّ، وَنَ كَانَ الْمَقْبَرِيُّ فِي الْأَصْلِ هُوَ أَبِي سَعِيدٍ، فَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَنِّي لَعَسَانِي لَجَّيْنِي عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الدَّمَشَقِيِّ: هُوَ أَبُو سَعِيدٍ، قَالَ أَبُو عَنِّي وَهَذَا، نَمَّ هُوَ فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو. وَقَالَ الدَّرَقُطَنِيُّ: خَالَفَهُ سَيِّمَانُ بْنُ بِلَالٍ، فَرَوَاهُ عَنْ عَمْرِو عَنْ سَعِيدٍ لِمَقْبَرِيٍّ، قَالَ الدَّرَقُطَنِيُّ: وَقَوْلُ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ أَصَحُّ^(١).

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْمُحَرَّجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ وَجْهِ مُرْصِيَّةٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ^(٢)، مَكَذَا مَبْنًى، لَكِنْ رَوَيْنَاهُ فِي «مُسْنَدِ أَبِي عَوْنَةَ مُحَرَّرٍ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَمِنْ طَرِيقِ سَلِيمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ سَعِيدٍ كَمَا سَبَقَ عَنْ الدَّرَقُطَنِيِّ، فَلَا عَمَلَهُ عَلَيْهِ إِذَا، هَذَا كَلَامُ الشَّيْخِ^(٣).

وَيُقَالُ: الْمَقْبَرِيُّ بِضَمِّ لَبَاءٍ وَفَتْحِهَا، وَجِهَانٌ مَشْهُورٌ فِيهِ، وَهِيَ نَسَبَةٌ إِلَى الْقَبْرِ، وَفِيهَا ثَلَاثُ لُغَاتٍ: ضَمٌّ لَبَاءٍ وَفَتْحُهَا وَكَسْرُهَا، وَشِدَّةٌ^(٤) غَرِيبَةٌ قَالَ يَهْرِيمُ الْحَرَبِيُّ وَغَيْرُهُ: كَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَنْتَزِلُ لِمَقْبَرَةٍ فَقِيلَ لَهُ: لِمَقْبَرِيٍّ، وَقِيلَ: كَانَ مَنْزِلُهُ عِنْدَ الْمَقْبَرِ، وَقِيلَ: أَنَّ عَمْرًا بْنَ لِحْطَابٍ رضي الله عنه جَعَلَهُ عَلَى حَفْرِ الْقُبُورِ، فَقِيلَ لَهُ: لِمَقْبَرِيٍّ، وَجَعَلَ نُعَيْمًا عَلَى إِجْمَارِ الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهُ: نُعَيْمٌ لِمُخَجِّرٍ. وَاسْمُ أَبِي سَعِيدٍ هَذَا كَيْسَانُ اللَّيْثِيُّ لَمَدَنِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) فِي (ص) وَ(هـ) «أَبُو».

(٢) «لَعَلَّاهُ لَمَدَنِيٌّ قَطَنِيٍّ» (٤٠٢/١٠)، وَالتَّحْقِيقُ: مَعْصُومٌ ٤: ٢١/٧٨٠ - ٧٨١.

(٣) أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مُسْنَدِ الْمُسْتَضَرَجِ» ٥: ٢٤٣.

(٤) أَصْبَحَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ١: ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٥) فِي (ج)، لَا ثَانِيَةَ، وَهُوَ غَطَّاءُ.

٣٥ - [باب بيان إطلاق اسم الكفر

على من ترك الصلاة]

[٢٤٤] ١٣٣ - (٨١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ لَسَجْدَةٍ اغْتَرَزَ الشَّيْطَانُ بَيْنَكَ، يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ - وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي كُرَيْبٍ: يَا وَيْلِي - أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ لَسَجْدَةٍ فَلَهُ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَتَيْتُ فَلِيَ النَّارُ». [مسند: ١٢٤٥].

[٢٤٥] حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَقَصَّيْتُ لِي النَّارُ». [مسند: ٩٧١٣].

[٢٤٦] ١٣٤ - (٨٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الثَّمِيمِيُّ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي جَرِيرٌ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ». [مسند: ١٤٩٧٩].

باب بيان إطلاق اسم الكفر

على من ترك الصلاة

في الباب حديثان:

أحدهما: «إِذَا قَرَأَ ابْنُ آدَمَ السَّجْدَةَ فَسَجَدَ، اغْتَرَزَ الشَّيْطَانُ بَيْنَكَ، يَقُولُ: يَا وَيْلَهُ - وَفِي رِوَايَةٍ: يَا وَيْلِي - أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بِالسُّجُودِ فَسَجَدَ فَهُوَ الْجَنَّةُ، وَأُمِرْتُ بِالسُّجُودِ فَأَتَيْتُ فَلِيَ النَّارُ».

والحديث الثاني: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشُّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ».

الشرح:

مقصود مسلم رحمه الله بذكر هذين الحديثين هنا أنَّ من لأفعال ما تركه يُوجب الكفر، بما حقيقة، وبما تسمية. فأما كفر إبليس بسبب السجود مما أخوذه من قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا قُلْنَا لَكَ اسْجُدْ لِآدَمَ فَسَجَدَ إِلَّا إِبْلِسَ أَبَى وَأَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، قال الجمهور: معناه: كلفه سجدة واحدة فتركها.

تعالى من الكافرين، وقال بعضهم: وصار من الكافرين، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمُ الْغُورَ﴾ فكأن من الكافرين ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [مؤد: ٢٣].

وأما ترك الصلاة، فإن كان منكراً لوجوبها فهو كفر بجميع المسلمين، خارج من ملة الإسلام، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، ولم^(١) يخالط المسلمين مدة يبلغه بها وجوب الصلاة.

وإن كان تركه تركاً مع اعتقاده وجوبها كما هو حال كثير من الناس، فقد اختلف العلماء فيه:

فذهب مالك والشافعي والجمهور من الشافعية والخلف إلى أنه لا يكفر، بل يفسق ويستتاب، فإن تاب وإلا قتلناه حدًّا، كما رأينا المعصنين، ولكنه يقتل بالسيف.

وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر، وهو مروى عن عبيد بن أبي صعب رضي الله عنه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل، وبه قال عبد الله بن المبارك وإسحاق بن راهويه، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي رضوان الله عليه.

وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني^(٢) صاحب الشافعي إلى أنه لا يكفر ولا يقتل، بل يُعزَّر ويُحبس حتى يُصَنِّي.

واحتج من قال بكفره بظاهر الحديث الثاني المذكور، ويلقبس على كلمة لتوحيد. واحتج من قال: لا يقتل، بحديث: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَ»^(٣)، وليس فيه لصلاة.

واحتج الجمهور على أنه لا يكفر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَتُوبُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَعْرِفُ مَا دُونَ ذَلِكَ لَعَنَ يُشْرِكُ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وقوله ﷻ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٤)، «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنْ

(١) في (خ) و(ص): أو لم.

(٢) المزني هو سعيد بن يحيى بن سعيد بن عمرو، الإمام لجيب، أبو يونس، ناصر لمذهب، قال شافعي في وضعه بوناسره شطون لعلبه صنف وجمع لكبير، ولا لجمع لصغير، توفي رحمه الله سنة أربع وستين ومئتين، طبقت الشافعية بكبرى. (٢/٩٣)

(٣) أخرجه سطردي ٦٨٩٨، ومسلم ٤٣٧٥، وأحمد ٣٦٢١ من حديث بن مسعود رضي الله عنه. وتمة الحديث هي «لَيْسَ لِرَأْيِي وَلَا لِرَأْيِ مَنْ لِيَعْنِي» وتلك لعلبه استوفى لجماعة.

(٤) أخرجه المحاربي ٥٨٢٧، ومسلم ٢٧٣، وأحمد ٢١٤٤٩ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لا إله إلا الله، دخل الجنة»^(١)، «ولا يلقى الله بهما عبدٌ غيرَ شاكٍّ فيُحجَّت من الجنة»^(٢)، «والحرَّم الله على النار مَنْ قال: لا إله إلا الله»^(٣)، وغير ذلك، واحتجوا على قتله بقوله تعالى: «يُؤَيِّدُ مَنِ ابْنُ وَاقٍ»^(٤)، «لَرَكُودٌ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَمِعُوا بِغَيْرِ اللَّهِ»^(٥)، وقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، ويُقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم»^(٦)، وبأولوا قوله ﷺ: «بين عبد وبين كافر ترك الصلاة»^(٧)، معنى أنه يسحق بترك الصلاة عقوبة الكافر، وهي القتل، أو أنه^(٨) محمولٌ على المستحيل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر، أو أن فعله فعل الكفر، والله أعلم.

وأب قوله ﷺ: «إذا قرأ بن آدم السجدة»، فمعناه: آية السجدة. وقوله «ب وثنيه» هو من آداب الكلام، وهو أنه إذا عرّض في الحكاية عن الغير، فيه سُوء، واقتضت الحكاية رجوع ضمير إلى الممتكّن، صرف الحكاية الضمير عن نفسه تصدّد عن صورة إضافة السوء إلى نفسه. وقوله في الرواية الأخرى: «ب وثني» يجوز فيه فتح اللام وكسرهما.

وقوله ﷺ: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» هكذا هو في جميع الأصول من «صحيح مسلم»: «الشرك والكفر» بدلوا. وفي «مخرّج أبي عوانة» لإسفر بني وأبي نعيم الأصبهاني: «أو الكفر»^(٩) ب (أو)، ولكل واحد منهما وجه.

ومعنى «بينه وبين الشرك ترك الصلاة» أن الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة، فإذا تركها سم يبق بينه وبين الشرك حالٌّ، بل دخل فيه. ثم إن (الشرك) والكفر قد يُطلقان بمعنى واحد، وهو الكفر بالله تعالى، وقد يفرّق بينهما فيخصّ الشرك^(١٠) بقبلة الأوثان وغيرها من المخوقات مع اشتغالهم بالله تعالى، ككفر قريش، فيكون الكفر أعم من لشرك، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم: ١٣٦، وأحمد: ٤٩٨ من حديث عبد بن حنبل رضى الله عنه

(٢) أخرجه مسلم: ١٣٩، وأحمد: ١١١٨٥ من حديث أبي هريرة رضى الله عنه

(٣) أخرجه مسلم: ١٤٩٦، وأحمد: ٢٣٧٧٠ من حديث عبد بن حنبل رضى الله عنه

(٤) أخرجه البخاري: ٢٥، ومسلم: ١٢٩ من حديث ابن عمر رضى الله عنه

(٥) في (ج): وأنه

(٦) أبو حنيفة: ١٧٧، وأبو يعقوب: ٢٤٧.

(٧) في (ع) و(ط)، المشرق

[٢٤٧] (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو عَرَبٍ عَنْ الْمُسَمِّعِيِّ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ أَبِي جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَتَيْنِ الرَّجُلَ وَيَتَيْنِ الشَّرْكَ وَالْكُفْرَ تَرْكُ الصَّلَاةِ». [المعجم: ١٧٥: ١٨٣].

وقد احتج أصحاب أبي حنيفة رحمه الله وبناهم بقوله: «أمر من آدم بالسجود» على أن سجود التلاوة واجب، ومذهب مالك والمذاهب والكتيبين أنه سنة، وأجابوا عن هذا بأجوبة: أحدها: أن تسمية هذا أمراً إنما هي من كلام إبليس، فلا حجة فيه، فإن قالوا: حكاه النبي ﷺ ولم ينكره، قلنا: قد حكى غيره من أقوال الكفار ولم يوطئه حال الحكاية وهي باطلة. لوجه الثاني: أن المراد أمر نذبي لا يوجب.

الثالث: المراد المشاركة في السجود لا في لوجوب، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بأسمائه، ففيه (أبو غسان)، وقد تقدم أنه يصرف ولا يصرف^(١)، واسمه مالك بن عبد الرحمن. وفيه (أبو سفيان عن جابر)، وتقدم أن اسمه طمعة بن دفع^(٢). وفيه (أبو الزبير محمد بن مسلم بن ثورس) تقدم أيضاً^(٣)، والله أعلم.



(١) انظر ص ١٦٧ من هذا الجزء

(٢) انظر ص ٢٥٩ من هذا الجزء

(٣) انظر ص ٢٦٠ من هذا الجزء

٣٦ - [باب بيان كَوْنُ الإِيْمَانِ بِاللّٰهِ تَعَالٰى

أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ]

[٢٤٨] ١٣٥ - (٨٣) وَحَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زَيْدٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ - عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سُبِّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيْمَانٌ بِاللّٰهِ»، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ». وَفِي رِوَايَةٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: «إِيْمَانٌ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ». [مسند أحمد ١٠٧٥٩١، مسند أبي داود ٢٧١١].

[٢٤٩] وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ. (أحمد ٤٧٦٤١ [الفتح: ١٢٤٨].

[٢٥٠] ١٣٦ - (٨٤) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ثَرَاوَجٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الإِيْمَانُ بِاللّٰهِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ». قَالَ: قُلْتُ: أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَنْفُسُهَا حَتَّى أَهْلِيهَا، وَأَكْثَرُهَا ثَمَنًا»، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تُعِينُ صَانِعًا، أَوْ تَنْصَعُ لِأَخْرَقٍ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ ضَعُفْتُ.....

باب بيان كَوْنُ الإِيْمَانِ بِاللّٰهِ تَعَالٰى

أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ

أما أحاديث الباب، فمن أبي هريرة وأبي ذر وعبد الله بن مسعود (شبه رسول الله ﷺ) أي الأعمال أفضل؟ قال «إيمان بالله». قيل ثم ماذا؟ قال «الجهاد في سبيل الله». قيل ثم ماذا؟ قال «حج مبرور». وفي رواية: «إيمان بالله ورسوله».

وفي رواية: «(الإيمان بالله، والجهاد في سبيله». قلت أي الرقاب أفضل؟ قال «أنفسها حتى أهلها، وأكثرها ثمنًا»، قلت من لم يفعل؟ قال «تعين صانعاً، أو نصنع لأخرق». قلت

عَنْ بَعْضِ الْعَمَلِ^١ قَالَ: «تَكُفُّ شَرِّكَ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ». [حمد ٢١٣٣١، وسخري ٢٥١٨].

[٢٥١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَبِيبِ مَوْلَى عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَنْهَوْنَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَتُعِينُ الصَّانِعَ، أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ». [أحمد ٢١٤٤٩، ومسنن ٢٥٠].

[٢٥٢] [١٣٧ - (٨٥)] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَمِيءُ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ لَوْلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قَالَ: قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فَمَا تَرَكْتُ أُسْتَزِيدُهُ إِلَّا دُرْعَةً عَلَيْهِ. [سخري ٢٥٣٤، ومسنن ٢٥٤].

[٢٥٣] [١٣٨ - (٥٠٠)] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ الْقَزَّازِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو يَعْقُوبٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَيُّ الْأَعْمَالِ أَقْرَبُ إِلَى الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِفِهَا»، قُلْتُ: وَمَاذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: وَمَاذَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». [مسند ٢٥٤].

عن بعض العمل؟ قال «تَكُفُّ شَرِّكَ عَنِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ مِنْكَ عَلَى نَفْسِكَ». وفي رواية الزُّهْرِيِّ: «تُعِينُ الصَّانِعَ، أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقٍ».

وفي رواية: (أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ «الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فَمَا تَرَكْتُ أُسْتَزِيدُهُ إِلَّا دُرْعَةً عَلَيْهِ. وفي رواية: (لَوْ سَأَلْتَهُ لَزَادَنِي). وفي رواية: (أَيُّ الْأَعْمَالِ أَقْرَبُ إِلَى الْجَنَّةِ؟ قَالَ «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِفِهَا»، قُلْتُ: وَمَاذَا؟ قَالَ «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: وَمَاذَا؟ قَالَ «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»). وفي رواية: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَ، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ».

(١) في (ط) قوله

[٢٥٤] ١٣٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَ عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ قَالَ: حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ - وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَفْقِهَا». قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «تُحِبُّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «تُحِبُّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِنَّ، وَلَوْ اسْتِزَدْتُهُ لَزَادَنِي. ١ - ج ٣٨٦٠، «سجاري» ٥٢٧.

[٢٥٥] (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَأَشَارَ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ، وَمَا سَمَّاهُ لَنَا. [احمد ٤١٨٦، ١ - ج ٢٥٤]

هذه ألفاظ لمتون، وأم اسماء الرجاء، ففي الباب: أبو هريرة، وأبو ذر، ومنصور بن أبي مزاحم، وابن شهاب، وسعيد بن المسيب، وأبو الربيع الزهرني، وأبو سريح، وشيباني عن الوليد بن العيزار عن سعيد بن أبي إسحاق عن عمرو الشيباني، وأبو يعقوب.

أما ألفاظ الأحاديث، فـ (الحج المبرور)، قال القاضي عياض رحمه الله: قال شيرازي: هو الذي لا يخلطه شيء من المأثم، ومنه: برأت يمينه: إذا سيم من الجثث، وبرأ يمينه: إذا سيم من الخداع. وقيل: مبرور: مستقبل. وقال الخريزي: برأ حجته بضم الباء، وبرأ الله حجته، بفتحها: إذا رجع مبروراً مأخوفاً، وفي الحديث: «بر الحج إطعام الطعام وطيب الكلام»^(١)، فمعنى هذا: يكون من البر الذي هو فعل الجميل، ومنه بر لوالدين والمؤمنين. قال: ويجوز أن يكون المبرور الصادق الخالص لله تعالى، هذا كلام القاضي^٢. وقال الجوهري في «معجمه»: برأ حجته وبرأ حجته بفتح الباء وضمتها، وبرأ الله حجته^(٣).

وقول من قال: المبرور: المستقبل، قد يستشكر من حيث إنه لا اطلاع على القول، وجوابه أنه قد قيل: من علامات القول أن يزداد بعده خيراً.

وأم قوله ﷺ «أيقسها عند أهلها»، فمعناه أرتبها وأجودها. قال الأصمعي: ما لم يقس، أي: مرغوب فيه.

(١) أخرجه بطبرسي ١٨٢٤، وخبرني في «الأوسط» ٦٦١٨، و«الحاكم» ١٧٧٨، وشيخني ١٣٩١ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، وأخرجه أحمد ١٤٥٨٢، ووقع عنه في نسخة سلام بن الأعصم بكلامه.

(٢) «إكمال المعجم»: ١/٣٤٧.

(٣) «المعجم»: (بر).

[٢٥٦] ١٤٠ - (* * *) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ لَحْسَنِ بْنِ عُثَيْدٍ، أَنَّ اللَّهَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ - أَوْ: الْعَمَلِ - الصَّلَاةُ يُؤْتِيهَا، وَبِرُّ لَوْلَدَيْنِ». [معر ٢٥٤].

وقوله ﷺ: «ثُعَيْن صَانَعًا أَوْ تَصْنَع لِأَخْرَقَ» (الأخرق) هو لذي ليس بصانع، يقال رجل أحرَق وامرأة خرقاء بمن لا صنعة له، فمن كان صانعاً حافظاً قيل: رجل صَنَعَ يفتح الثُّون، وامرأة صَنَعَتْ يفتح الصَّاد.

وأما قوله: «صَانَعًا»، وفي رُويَةِ الأخرى: «الصَّانِع»، فُروِي بِالصَّادِ المهملة فيهما وبالثُّون، من الصَّنْعَةِ، وروِي بِالصَّادِ المعجمة وبهمزة مدِّ الثُّون تُكْتَبُ ياء، من الصُّبْعِ، والصُّبْحِ عند العلماء رويَةُ الصَّادِ المهملة، والأكثر في الرُّويَةِ بالمعجمة.

قال القاضي عياض رحمه الله: روايتنا في هذا من طريق هشام أولاً بالمعجمة: ثُعَيْن صَانَعًا، وكذلك في الرُّويَةِ الأخرى: «ثُعَيْن الصَّانِع» من جميع طرق عن مسلم في حديث هشام والزُّهري، إلا من رواية أبي الفتح الشَّاشِي عن عبد الغافر الفارسي، فإنَّ شيخنا أبو بحر حَدَّثَ عنه فيهما بالمهملة، وهو صواب الكلام لمقابلته بالأخرق، وإن كان لمعنى من جهة معونة الصَّانِع أيضاً صحيحاً، لكن صَحَّتِ الرُّويَةُ عن هشام بت الصَّادِ المهملة^(١)، وكذلك روايتنا في «صحيح البخاري»^(٢). قال ابن المديني: الزُّهريُّ يقول: «الصَّانِع» بالمهملة، ويروون أنَّ هشاماً صَحَّفَ في قوله: «صَانَعًا» بالمعجمة. وقال الدارقطني عن تَعَمَّر. كان الزُّهريُّ يقول: صَحَّفَ هشام، قال الدارقطني: وكذلك رَوَاهُ أصحاب هشام عنه بالمعجمة، وهو تصحيف، والصواب ما قاله الزُّهريُّ. هذا كلام القاضي.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: قوله في رويَةِ هشام: «ثُعَيْن صَانَعًا» هو بالمهملة وثنون في أصل لحافظين أبي عمرو لِعَبَّاسِيٍّ وأبي القاسم بن عساكر، قال: وهذا هو الصحيح في نفس الأمر، ولكنه ليس رويَةً هشام من عروة، إنما روايته بالمعجمة، وكذا جاء مقيداً من غير هذا الوجه في كتاب مسلم في رواية هشام بعد عروة وأما الرُّويَةُ الأخرى عن الزُّهري: «ثُعَيْن الصَّانِع» فهي بالمهملة، وهي محفوظة عن الزُّهريِّ كذلك، وكان يُنسَبُ هشاماً إلى التصحيف.

(١) وقع في الكتاب لمسلم ١ ٣٤٨) بصاد، وهو خطأ، وأشار محقق إلى أنه وقع في إحدى نسخ بصاد المهملة

(٢) البخاري: ٢٥٦٨

قال الشيخ: وذكر القاضي عياض أنه بالمعجمة في رواية الزهري لرواة كتب مسند إلا رواية أبي الفتح السمرقندي، قال الشيخ: وليس الأمر على ما حكاه في روايات أصولنا كتاب مسند، فكلها مقيدة في رواية الزهري بالمهملة، والله أعلم^(١).

وأما «بر الوالدين»، فهو الإحسان إليهما، وفعل الجميل معهما، وفعل ما يسرهما، ويدخل فيه الإحسان إلى صديقهما، كما جاء في «لصحيح»: «إِنَّ مِنْ أَمْرِ الْبِرِّ أَنْ يَهَيَّيَ الرَّجُلَ أَهْلَ وَدَّائِهِ»^(٢)، وصِدُّ سِرِّ لِعَقُوقٍ، وسيأتي إن شاء الله تعالى قريباً تفسيره^(٣)، قال أهل اللغة: يقال: يَرُوتُ ولدي - بكسر الراء - أَبْرُهُ - بضمها مع فتح الباء - بَرًّا، وأنا بَرٌّ به - بفتح الباء - وبَرًّا، وجمع البرِّ: الأبرار، وجمع البرِّ: البررة.

وقوله: (فما تركت أستزيده إلا إرعاء عبيد) كذا هو في الأصول: (تركك أستزيده) من غير لفظة (أن) بينهما، وهو صحيح وهي مرادة. وقوله: (إرعاء) هو بكسر لهمازة وإسكان الراء وبالعين المهملة ممدودة ومعناه: إيقة عبيد ورفقاً به، والله أعلم.

وأما أسماء الرجال، فـ (أبو هريرة)، عبد الرحمن بن صخر عن صحيح، يقدم بيده^(٤)، ورواه ذكر، اختلف في اسمه، فالأشهر جندب بضم الدال وفتحها، ابن جندة بضم الجيم، رقيق: اسمه بُرَيْرٌ، بضم الباء الموحدة وبراءين مهملتين.

وأما (مصور بن أبي مزاحم)، فبالزاي والحاء، وجميع ما في «الصحيحين» مما هذه صورته فهو مزاحم بالزاي وحاء، ولهم في لأسماء (مزاحم) بالراء والجيم، ومنه: العوام بن مَرْجِه، وسم أبي مزاحم واليا منصور هذا: بكسر، بفتح ليم.

وأما (ابن شهاب)، فتقدم مرّت^(٥)، وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، وأما

(١) «صيانة صحيح مسلم» ص ٢٦٦ - ٢٦٧

(٢) آخر جزء مسلم - ٦٥١٣، وأحمد: ٥٦١٢ من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

(٣) انظر ص ٤٦٤ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ١٢١ - ١٢٢ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ١٣١ من هذا الجزء

(اس المسبب)، فتقدم أيضاً مرات^(١) أنه يفتح ليد على لمشهور، وقيل بكسره. وأما (أبو الربيع الزهراني)، فتقدم أيضاً أن اسمه سيمان بن داود^(٢).

وأما (أبو مرواح)، فبضم الميم وبالياء والهاء لمهمة والواو مكسورة، قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ثقة، وليس يُوقف له على سم، واسمه كنيته، قال: إلا أن مسلم بن الحجاج ذكره في «الطبقات» فقال: اسمه سعد. وذكره في «الكنى» وسم يذكر اسمه^(٣)، ويُقال في نسبه: البغاري، ويقال: النقي، قال أبو عبد الله الغساني: هو البغاري ثم للنقي^(٤).

وأما (الشيباني) لروى عن الوليد بن العيزار، فهو أبو إسحاق سيمان بن فيروز الكوفي.

وأما (أبو يعفور)، فبالعين لمهمة والفاء ولراء، واسمه عبد الرحمن بن غنيد بن نسطاس، بكسر النون وبالسّين المهملة المكررة، لثعبي بالمشدة، العمري لبكثي، ويقال: البكثي، الكوفي، ونسطاس غير مصروف، وأبو يعفور هذا هو الأصغر، وقد ذكره مسلم أيضاً في باب التصديق في الركوع^(٥). ولهم أبو يعفور الأكبر العبدي الكوفي الشامي، واسمه واقد، وقيل: وقْدَن، وقد ذكره مسلم أيضاً في باب صلاة الترت، وقال: اسمه واقد ولقبه وقْدَن^(٦). ولهم أيضاً أبو يعفور ثلث اسمه عبد الكريم بن يعفور الجعفي البصري، يروي عنه ثيبة ويحيى بن يحيى وغيرهما، وباء يعفور هؤلاء الثلاثة ثقات.

وأما (الوليد بن العيزار)، فبالعين المهملة المفتوحة وبالياء قبل الألف وبالياء بعده.

وأما قوله: (أخبرنا مَعْمَر، عن الزهري، عن حبيب مولى عروة بن الزبير، عن عروة بن الزبير، عن أبي مرواح، عن أبي ذر)، ففيه لطيفة من لطائف الإسناد، وهو أنه اجتمع فيه أربعة تابعين يروي بعضهم عن بعض، وهو: الزهري وحبيب وعروة وأبو مرواح. فأما الزهري وعروة وأبو مرواح فتابعون معروفون، وأما حبيب مولى عروة، فقد روى عن أسماء بنت أبي بكر لصديق ﷺ، قال

(١) نظر ص ١٣٧ و ١٧٥ من هذا الجزء.

(٢) لم يتقدم لأبي الربيع زهراني ذكر فيما مضى.

(٣) الكنى والأسماء: (٢/ ٨٣٥).

(٤) تقييد لمهمس وتبيين لمشكك: (٢/ ٤٥٤).

(٥) مسلم: ١١٩٤، ١١٩٥.

(٦) مسلم: ١٧٣٦.

محمد بن سعد - مات حبيب مولى عروة هذا قديماً في آخر سبعمائة هـ، فراهبته عن أسماء مع هذا صهرها أنه أدركها وأدرك غيرها من الصحابة، فيكون تابعياً، والله أعلم.

أما معاني الأحاديث وفقهها، فقد يستشكر الجمع بينها مع ما جاء في معناه من حيث إنه جعل في حديث أبي هريرة لأفضل إيمان ثم الجهاد ثم الحج، وفي حديث أبي ذرٍّ لإيمان والجهاد، وفي حديث بن مسعود: لصلاة ثم بر الوالدين ثم الجهاد، وتقدم في حديث عبد الله بن عمرو: أي الإسلام خير؟ قال: «تطعمهم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»^(٦٧)، وفي حديث أبي موسى وعبد الله بن عمرو: أي المسلمين خير؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»^(٦٨)، وصح في حديث عثمان رضي الله عنه: «خبركم من تعلم القرآن وعلمه»^(٦٩)، وأمثال هذا في الصحيح كثيرة.

واختلف العلماء في الجمع بينها. فذكر الإمام الجليل أبو عبد الله البخاري في صحيحه الإمام العلامة المتقن أبي بكر القفال شاشي الكبير^(٧٠)، وهو غير بقفال الصغير المروزي^(٧١) المستكر في كتب متأخري أصحابنا الخراسانيين، قال البخاري: وكان القفال أعلم من أئمة من علماء عصره، أنه جمع بينها بوجهين:

أحدهما: أن ذلك مختلف جواب جرى على حسب اختلاف الأحوال والأشخاص، فإنه قد يقال: خير الأشياء كذا، ولا يراد أنه خير جميع الأشياء من جميع الوجوه، وفي جميع الأحوال.

(١) تعليقات بكري: طبعة دار الكتب المصرية - (٤١٢/٥)

(٢) مسم: ١٦٠ وهو في الصحيح البخاري ٢٨٠٠، ومحمد أحمد: ٦٥٨١

(٣) مسم ١٦١، ١٦٣ وهو في الصحيح البخاري ١٠، ١١، ومحمد أحمد: ٦٧٥٣ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه

(٤) أخرجه البخاري. ٥٠٢٧، وأحمد: ٤١٢٠ من حديث حماد بن عمار رضي الله عنه.

(٥) أبو بكر القفال شاشي بكري هو محمد بن علي بن سعيد، إمام لحليل، أحد أئمة الدهر به كتب في أصول الفقه، وله شرح لمقالة، وعنه تشر فقه الشافعي فيما ذكره في شهر توفي سنة خمس وستين وثلاث مئة بالشش، انظر إشارات الشافعية لكبرى: (٢١١/٣)

(٦) القفال لصغير المروزي هو أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله. الإمام لرحمة لجليل لمخر، أحد أئمة الدهر، شيخ بغير مائتين. مات سنة سبع عشرة وأربع مئة وهو بين تسعين سنة، انظر إشارات الشافعية بكري: (٥٣/٥).

والأشخاص، بل في حال دون حال، أو نحو ذلك، وستشهد في ذلك بأخبار منها عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «حَبْجَةٌ لِمَنْ لَمْ يَحْجِجْ أَفْضَلُ مِنْ أَرْبَعِينَ هِرْوَةً، وَغِرْوَةٌ لِمَنْ حَجَّ أَفْضَلُ مِنْ أَرْبَعِينَ حَبْجَةً».

الوجه الثاني: أنه يجوز أن يكون المراد: من أفضل الأعمال كذا، أو من خيرها، أو من خيركم من فعل كذا، فحذفت (من) وهي مُرَدَّة، كما يقدر: فلان أعقل من أفضلكم، ويرد أنه من أعقبتهم وأفقتهم، ومن ذلك قول رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ»، ومعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس مطلقاً، ومن ذلك قولهم: أزهو الناس في لعالم جيرانه، وقد يوجد في غيرهم من هو أزهو منهم فيه، هذا كلام القائل رحمه الله.

وعلى هذا الوجه الثاني يكون الإيمان أفضلها مطلقاً، والباقي متساوية في كونها من أفضل الأعمال والأحوال، ثم يُعرف فضر بعضها على بعض بدلائل تدل عليها، وتختلف باختلاف لأحوال والأشخاص.

فرد قيل: فقد جاء في بعض هذه الروايات: أفضلها كل ثم كذا، بحرف (ثم) وهي موضوعة للترتيب.

والجواب: أن (ثم) هنا للترتيب في الذكر، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَعْنَةُ ﴿١٢﴾ فَكَ نَبَاةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ يُعْلَنُ فِي يَوْمٍ ذِي مَقَرٍّ ﴿١٤﴾ يَوْمَ ذَا مَقَرٍّ ﴿١٥﴾ أَوْ مَشْرُوبٍ ذَا مَقَرٍّ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ «مَنَؤُا» ﴿١٧﴾، ومعلوم أنه ليس لمراد هنا الترتيب في الفعل، وكما قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ «لَا تَشْكُرُوا» يَوْمَ تُنْفَخُ الْأَوَّلِيَّةُ يَوْمَ الْخِشْيَا وَلَا تَقْتُلُوا﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ «يَمَسُّهُ» أَلْكَتَبُ﴾. لا عام ١٥٩-٢١٥٤، وقوله تعالى: ﴿وَبَقَدْ عَلَّقْنَاهُ لِمِصْبَعٍ ثُمَّ صَوَّرْنَاهُ ثُمَّ قُلْنَا لِجِبْرِائِلَ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف ٢١٦] ونظائر ذلك كثيرة، وأنشدوا فيه:

(١) سم أفق عليه بهذا اللفظ، وأخرجه طبراني في «المعجم» ٣١٤٤، وبيهقي في «الكبرى» ٨٦٦٧ من حديث عبد الله بن عمرو بن مفضل أن رسول الله ﷺ قال: «حَبْجَةٌ لِمَنْ لَمْ يَحْجِجْ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ غِرَوَاتٍ، وَغِرْوَةٌ لِمَنْ حَجَّ خَيْرٌ مِنْ عَشْرِ حَبَجٍ».

(٢) أخرجه ترمذي ٤٢٣٣ من حديث عائشة رضي الله عنها. وأخرجه ابن ماجه أيضاً ١٩٧٧ من حديث أبي هاشم رضي الله عنه، وهو حديث صحيح بخبره.

قل لمن ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جهده^(١)
وذكر القاضي عياض في الجمع بينهما وجهين:

أحدهم: نحو الأول من الوجهين الذين حكيناهما، قال: قيل: خُتِفَ الجواب لاختلاف الأحوال، فأعلم كبر قوم بما بهم حاجة إليه، أو بما لم يُكملوه بعد من دعائم الإسلام ولا بلغهم علمه.

والثاني: أنه قدّم الجهاد على الحج، لأنه كان أول الإسلام، ومحاربة أعدائه والجهاد في إظهاره^(٢). وذكر صاحب «التحرير» هذا الوجه الثاني، ووجهاً آخر: أن (ثم) لا تقتضي ترتيباً. وهذا قول شاذ عند أهل العربية والأصول.

ثم قال صاحب «التحرير»: الصحيح أنه محمول على جهاد في وقت ارتحاف الملجئ، والتفسير العدم، فونه حيث يجب الجهد على الجميع، وإذا كان هكذا فالجهاد أولى بالتحريض والتقديم من الحج، بما في الجهاد من المصلحة العامة للمسلمين مع أنه متعين مُتَطَبِّق في هذا الحال، بخلاف الحج، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ وقد سُئِلَ: أي الأعمال أفضل؟ فقال: «إيمان بالله ورسوله»، ففيه تصريح بأن العمل يُصَنَّق على الإيمان، والمراد به - والله أعلم - الإيمان الذي يَدْخُلُ به في ملّة الإسلام، وهو لتصديق بقلبه، والتُّقَى بالشهادتين، فالتصديق عمّن القديب، والتُّقَى عمل اللسان، ولا يَدْخُلُ في الإيمان هنا الأعمال بسائر الجوارح كالصوم والصلاة والحج والجهاد وغيرها، لكونه شعباً قسماً للجهاد والحج، ولقوله ﷺ: «إيمان بالله ورسوله»، ولا يُقال هذا في الأعمال، ولا يمنع هذا من تسمية الأعمال المذكورة إيماناً، فقد قَدَّمْنَا دلائله، والله أعلم.

(١) قاله أبو عواس، وهو في ديوانه، وذكره لعمري في الحرة لأدم: (١١/٤٠)، وروى الشطر ثاني فهذا: قبله ثم قبل ذلك جهده.

وذكره بن هشام في «معني نبي» ص ٥٩، والمراد في «الحج الثاني» في حروف معني ص ٤٢٨، وغيرهما. ووقع عندهم

إِنْ عَمِنَ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

(٢) إكمال معني (١، ٣٤٧)

وَأَمَّ قَوْلُهُ ﷺ فِي الرَّقَابِ: «أَفْضَلُهَا أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، وَأَكْثَرُهَا نَمْنًا»، فَلَمَّا رَأَى بِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِنْ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً وَاحِدَةً، أَمَا إِذَا كَانَ مَعَهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ، وَأَمَكَنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا رَقَبَتَيْنِ مَقْضُولَتَيْنِ، أَوْ رَقَبَةً نَفْسِيَّةً مُثْنِيَّةً، فَالرَّقَبَتَانِ أَفْضَلُ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْأَصْحِيَّةِ، فَإِنَّ التَّضْحِيَّةَ بِشِدَّةِ سَمِيَّةٍ أَفْضَلُ مِنَ التَّضْحِيَّةِ بِشَاتَيْنِ دُونِهَا فِي السَّمَنِ^(١).

قَالَ الْبَغَوِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّهْذِيبِ» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ كَمَا ذَكَرْتُ: قَالَ لِشَافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: فِي الْأَصْحِيَّةِ اسْتِكْثَارُ الْقِيَمَةِ مَعَ اسْتِقْلَالِ الْعَدَدِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ اسْتِكْثَارِ الْعَدَدِ مَعَ اسْتِقْلَالِ الْقِيَمَةِ، وَفِي الْعَتَقِ اسْتِكْثَارُ الْعَدَدِ مَعَ اسْتِقْلَالِ الْقِيَمَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ اسْتِكْثَارِ الْقِيَمَةِ مَعَ اسْتِقْلَالِ الْعَدَدِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْأَصْحِيَّةِ اللَّحْمَ، وَلَحْمُ السَّمِينِ أَوْفَرُ وَأَطْيَبُ، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْعَتَقِ تَكْمِيلُ حَالِ الشَّخْصِ، وَتَخْلِيصُهُ مِنْ ذُلِّ الرُّقَى، فَتَخْلِيصُ جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْ تَخْلِيصِ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ لَحْثٌ عَلَى الْمَحَافِظَةِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اسْتِحْبَابُهَا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ لِكُونِهِ احتياطاً لَهَا^(٢) وَمُبَدَرَةً إِلَى تَحْصِيلِهَا فِي وَقْتِهَا. وَفِيهِ حَسَنُ الْمَرَاجَعَةِ فِي سُؤْلِ. وَفِيهِ صَبْرُ الْمُفْتِيِّ وَلِمُعَلِّمٍ عَلَى مَنْ يُفْتِيهِ أَوْ يُعَلِّمُهُ، وَاحْتِمَالُ كَثْرَةِ مَسَائِلِهِ وَتَقْدِيرَاتِهَا^(٣). وَفِيهِ رِفْقُ الْمُتَعَلِّمِ بِالْمُعَلِّمِ، وَسِرَاعَةُ مَصَالِحِهِ، وَالسَّفَقَةُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ: فَمَا تَرَكْتُ اسْتِزِيدَهُ إِلَّا إِعْرَاءَ عَلَيْهِ. وَفِيهِ جَوَازُ اسْتِعْمَالِ (لَوْ) لِقَوْلِهِ: وَلَوْ اسْتَزَدْتَهُ لَزَادَنِي. وَفِيهِ جَوَازُ إِخْبَارِ الْإِنْسَانِ عَمَّا لَمْ يَقَعْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَقَعَ، لِقَوْلِهِ: لَوْ اسْتَزَدْتَهُ لَزَادَنِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) قَالَ بَن حَجَرٍ مُتَقَبِّلاً هَذَا بِكَلَامِ. الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ بِمُخْتَلَفٍ لِأَشْخَاصٍ، فَرَبَّ شَخْصٍ وَاحِدٍ إِذَا عَتَقَ الْفَتَقَ بِالْعَتَقِ وَانْتَفَعَ بِهِ أَصْحَابُهُ مِنْ سَعْيٍ يَحْتَقِقُ أَكْثَرَ عَمَلًا مِنْهُ، وَرَبَّ مَحْتَرَجٍ إِلَى كَثْرَةِ اللَّحْمِ لِنَفَرَتِهِ عَلَى الْمَحَارِجِ الَّذِينَ يَنْتَفِعُونَ بِهِ أَكْثَرَ مِمَّا يَنْتَفِعُ هُوَ بِطَيْبِ لَحْمِهِ، فَالْمَصَابِيحُ أَنَّ مَهْمًا كَانَ أَكْثَرَ عَمَلًا كَانَ أَفْضَلَ سَوَاءً قُلَّ أَوْ كَثُرَ الْمَصْرُوعُ الْبَارِيَّةُ - (١٤٩/٥).

(٢) هِيَ (خ) - لَنَا.

(٣) فِي (ص) وَ(ع): وَتَقْرِيرَاتِهِ.

٣٧ - [باب كُؤن الشرك الهبب الذنوب،

وببان اعظمها بعهء]

[٢٥٧] ١٤١ - (٨٦) ءءءء عءماء بن أبى شبة وإسءاف بن إبراهفم؁ قال إسءاف ءءبرء جربر؁ وقال عءماء: ءءءنا ءربر؁ عن منصور؁ عن أبى وائل؁ عن عمرو بن شرءبفل؁ عن عبء الله قال: سالت رسول الله ﷺ: أى الذنب أعظم عنء الله؟ قال: «أن ءءمل لله فءءا وهوء ءءقء»؁ قال: فءء لله؁ إن ءءك لعظم؁ قال: فءء: ءم أى؟ قال: «ءم أن ءقء ولءك مءافة أن فءعم مءك»؁ قال: فءء: ءم أى؟ قال: «ءم أن ءزاف ءلفلة ءارك»؁ [٢٥٧] ١٤١ - (٨٦) ٢٥٧.

[٢٥٨] ١٤٢ - (٩٠٠) ءءءنا عءماء بن أبى شبة وإسءاف بن إبراهفم؁ ءمفعا عن جربر؁ قال عءماء: ءءءنا جربر؁ عن الأعمش؁ عن أبى وائل؁ عن عمرو بن شرءبفل؁ قال: قال عبء الله: قال رءس: بأ رسول الله؁ أى الذنب أكبر عنء الله؟ قال: «أن ءءعوء لله فءءا وهوء ءءقء»؁ قال: ءم أى؟ قال: «أن ءقء ولءك مءافة أن فءعم مءك»؁ قال: ءم أى؟ قال: «أن ءزاف ءلفلة ءارك»؁ فأنزل الله ﷻ ءصءفها: ﴿وَالَّذفن لآ فءعوء مع الله ءلها ءءر ولا فءءلئون الفءس الله ءرم الله ءلا بالءق ولا فزوءوء ومن فءعل ءلك ففء ءفءا﴾ [٢٥٨] ١٤٢ - (٩٠٠) ٢٥٨.

باب ببان كؤن الشرك الهبب الذنوب؁

وببان اعظمها بعهء

ففة اعءماء بن أبى شبة؁ عن جربر؁ عن منصور؁ عن أبى وائل؁ عن عمرو بن شرءبفل؁ عن عبء الله بن مسعود ءلها قال سالت رسول الله ﷺ: أى ذنب أعظم عنء الله ءعانف؟ قال: «أن ءءمل لله فءءا وهوء ءءقء»؁ قال: فءء لله؁ إن ءءك لعظم؁ قال: فءء: ءم أى؟ قال: «ءم أن ءقء ولءك مءافة أن فءعم مءك»؁ قال: فءء: ءم أى؟ قال: «ءم أن ءزاف ءلفلة ءارك»؁

وفف سؤواف لآءرف: (عءماء بن أبى شبة فففا؁ عن جربر؁ عن الأعمش؁ عن أبى وائل؁ عن عمرو بن شرءبفل؁ عن عبء الله؁ فءءكره وزاء: فأنزل الله ءعالى ءصءفها: ﴿وَالَّذفن لآ فءعوء مع الله ءلها ءءر ولا فءءلئون الفءس الله ءرم الله ءلا بالءق ولا فزوءوء ومن فءعل ءلك ففء ءفءا﴾

أم لإسناد، فمبهما عيفة غريبة، وهي أنهم إسماء من متلاصقات رواتهما جميعهم كوفيون
(وحرير) هو ابن عبد الحميد، و(منصور) هو بن لمعتور، و(أبو وائل) هو شقيق بن سلمة،
(وشرخيل) غير منصوب لكونه اسماً أعجمياً قلماً.

و(لشد) الجش، روى شجر عن الأخفش قال: اللد الضد والشبه، وفلان ليد فلان ويؤيده ويؤيده،
أي: مثله.

وقوله ﷺ: «مخافة أن يظلم معك» هو بفتح ليد، أي: يأكل، وهو معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَا
تَقْسُوا زَوْسَكُمْ بَيْنَكُمُ حَتَّىٰ يَمُوتَ﴾ [إسراء: ٣٤] أي: قسروا.

وقوله تعالى: ﴿يَبْنَؤُا نَكَاحًا﴾ قيل: معناه جزاء زمة، وهو قول الخليل وسيبويه وأبي عمرو النخعي
ولقراء والزجاج وأبي عبيد القاسم^(١). وقيل: معناه عقوبة، فله يونس وأبو عبيدة^(٢). وقيل: معناه
جزء، فله بن عباس^(٣) و(لشد) وقال أكثر المعسرين، أو كثيرون منهم: هو ودي جهنم،
عاقلة الله الكريم وأحبائه منها.

وقوله ﷺ: «أن تزني خبيثة جارك» هي بالحاء المهملة، وهي زوجته، سُميت بذلك لكونها تحل
له، وقيل: لكونها تحل معه. ومعنى «تزني» أي: تزني به برضاه، وذلك يتضمن الزنى، وإفسادها
عنى زوجها، واستمارة قلبه إلى الزنى، وذلك أفحش، وهو مع امرأة سجد أشد قبحاً وأعظم جرماً،
لأن الجدر يتوقع من جدره للذب عنه وعن حريمه، وبما هو بوثقه ويطمئن إليه، وقد أمر بكرمه
والإحسان إليه، فإذا قبح هذا كنهه بالزنى بإمرائه وإفسادها عليه مع تمكنه منها عنى وجهه لا يتمكن غيره
منه، كان في غاية من القبح.

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْلُبُوا آلُفَافَ النَّفْسِ إِلَىٰ حَرَمِ اللَّهِ، وَلَا يَأْتِ﴾ معناه: لا تقتلوا نفساً
هي معصومة في الأصل إلا مُحَجَّتِينَ في قتلها.

(١) انظر المعاني القرآن للزجاج: (٧٦/٤)، والمصنف للقرطبي: (٣٥١/٥).

(٢) المعجم لقرطبي لأبي عبيدة: (٨١/٢).

(٣) أخرجه لطبراني في الكبير: (١٠٥٩٧).

أما أحكامُ هذا الحديث، ففيه أنَّ أكبر المعاصي أشْرُكُهُ، وهذا ظاهر لا يخفى به، وأنَّ القتل معير حقُّ يَبِيهِ، وكذا قال أصحابنا: أكبر الكبائر بعد الشُّرْكِ القتلُ، وكذا نصَّ عليه الشافعي رحمه الله في كتب الشَّهادَات من «مختصر المُرْنِي» رحمه الله، وأما ما سواه من الزَّنى ولُؤْلُؤِ وَصْفِ الوالِدَيْنِ والسَّحَرِ وقذفِ المحصَّات والهرار يوم الرَّحْمِ وأكل الرِّبَا وغير ذلك من الكبائر، فلها تفاصيلٌ وأحكامٌ تُعرف بها مراتبها، ويختلف أمرها باختلاف الأحوال والمقاسد المترتبة عليها، وعلى هذا يُقدَّر في كلِّ واحدةٍ منها: هي من أكبر الكبائر، وإن جاء في موضع أنها أكبرُ لكِبائِر، كن المراد: من أكبر الكبائر، كما تقدَّم في أفضل لأعمال^(١)، والله أعلم.



٣٨ - [باب بيان الكبائر وأكبرها]

[٢٥٩] ١٤٣ - (٨٧) حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ؟» ثَلَاثٌ - الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ أَوْ قَوْلُ الزُّورِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكِنًا فَجَلَسَ، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ. (أحمد ٢٠٣٨٥، والبخاري ١٦٩١٩،

[٢٦٠] ١٤٤ - (٨٨) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - وَهُوَ بْنُ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكِبَايِرِ، قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَقَوْلُ الزُّورِ». ١٠ شرح ٢٦١.

[٢٦١] (٧٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَايِرَ

باب الكبائر وأكبرها

فيه (أبو بكر) قَالَ كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ؟» ثَلَاثٌ - الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ أَوْ قَوْلُ الزُّورِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَكِنًا فَجَلَسَ، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ).

قال مسلم: (وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - وَهُوَ بْنُ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكِبَايِرِ، قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَقَوْلُ الزُّورِ»).

قال مسلم: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَايِرَ

- أَوْ: سُئِرَ عَنِ الْكَبَائِرِ - فَقَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَهَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»، وَقَالَ: «أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟» قَالَ: «قَوْلُ الزُّورِ» أَوْ قَالَ: «شَهَادَةُ الزُّورِ». قَالَ شُعْبَةُ: وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّهُ شَهَادَةُ الزُّورِ. [أحمد ١٢٣٣٦، والبيهقي ٥٩٧٧].

[٢٦٢] ١٤٥ - (٨٩) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُفَوِّقَاتِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ لُحُوفٍ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَايِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ». [البيهقي ١٢٣٦٦].

[٢٦٣] ١٤٦ - (٩٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ لَهَادٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ وَبِْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَلْ يَشْتِمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يُشْتَبُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيُسَبُّ أَبَاهُ، وَيُسَبُّ أُمَّهُ، فَيُسَبُّ أُمَّهُ». [البيهقي ٥٩٧٣، والبيهقي ٢٦٤].

- أَوْ: سُئِلَ عَنِ الْكَبَائِرِ - فَقَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَهَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»، وَقَالَ: «أَلَا أَنْبِتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ؟» قَالَ: «قَوْلُ الزُّورِ» أَوْ قَالَ: «شَهَادَةُ الزُّورِ» قَالَ شُعْبَةُ: وَأَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّهُ شَهَادَةُ الزُّورِ).

و(عن أبي الغيث، عن أبي هريرة رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُفَوِّقَاتِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ لُحُوفٍ، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَايِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ».

واعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنَ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَهَلْ يَشْتِمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، يُشْتَبُ أَبَا الرَّجُلِ، فَيُسَبُّ أَبَاهُ، وَيُسَبُّ أُمَّهُ، فَيُسَبُّ أُمَّهُ».

الشرح:

أم (أو بكسرة)، واسمه نُفَيْعُ بْنُ لِحَارِثٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ^(١) وَأَمَّا الْإِسْتِدَانُ لِمَدَارِ ذِكْرَتِهِمْ، فَهِيَ

(١) (في (ب))، هتوما، يذلة: حمود، وهو غلط.

(٢) نظر من ٢١٥ - ١٨٤

[٢٦٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ لُثْمَى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح)، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَقَّهُ [٦٨٤، ٦٥٩، ٦٦٣]

بصريون كلهم من أولهم إلى آخرهم، إلا أن شعبة واسطي بصرى، ولا يقدح هذا في كونهم بصريين، وهذا من الثَّرف المستحسنة، وقد تقدّم في الباب الذي قبل هذا نفيهم عن الكوفيين.

وقوله: (حدثني أحمد، وهو ابن الحارث) قدّم بين فائدة قوله: (وهو ابن الحارث)^(١)، ولم يقل: خالد بن الحارث، وهو أنه إنما سمع في الرواية: (خالد)، ولخالد مشركون، فأراد تمييزه، ولا يجوز له أن يقول: حاد بن الحارث، لأنه يصير كذباً على المروي عنه، فإنه لم يقل إلا: خالد، فعُدل إلى لفظة: (وهو ابن الحارث) لتحضل لفظة بالتميز والسلامة من الكذب.

وقوله: (عبيد الله بن أبي بكر) هو أبو بكر بن أنس بن مالك، فعبيد الله يروي عن جده.

وقوله: (وأبو ظنّي) هو بالباء الموحدة.

و(أبو الفَيْث) اسمه سالم.

وقوله في أول الباب: (عن سعيد الجُريري) هو بضم الجيم منسوباً إلى جُرير مصرى، وهو جُرير بن عَد بضم العين وتحفيف الباء، بطن من بكر بن وائل، وهو سعيد بن إلياس أبو مسعود بصريّ وأما «المؤيدت»، فهي المهلكات، يقال: وَبَقَ لِرَجُلٍ بَفَتْحِ الْبَاءِ، يَبْقُ بِكْسَرِهَا، وَوَبَقَ بِضَمِّ الْوَاوِ وَكَسْرِ الْبَاءِ، يُؤَبِّقُ، إِذَا هَلَكَ، وَأُؤَبِّقُ غَيْرُهُ، أَي: أَهْلَكَ.

وأما «الزُّور»، فقد اتَّعَبَ الْمُفَسِّرُ أَبُو إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ: أَصْلُهُ تَحْسِينُ الشَّيْءِ وَوَصْفُهُ بِخِلَافِ صِفَتِهِ حَتَّى يُحْبَلَ إِلَى مَنْ سَمِعَهُ أَوْ رَأَاهُ أَنَّهُ بِخِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، فَهُوَ تَمْوِيهِ، لِطَبْلٍ بِمَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ حَقٌّ^(٢).

وأما «المُحَصَّناتُ لِغَفَلَاتِ»، فيكسر لصاد وفتحها، قراءتان في السبع، قرأ بكسائي بالكسر، والباقون بالفتح^(٣)، ولمرتد بالمحصنات هم غفلة، وبالعفلات لعافلات عن الموحش وما قُدِّفَ به. وقد ورد الإحصان في لُشْرَعٍ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، الْعَقَّةُ، وَالْإِسْلَامُ، وَلِشَّكَاحٍ، وَلِشَّرِيحٍ،

(١) نظر من ٨٣ من هذا سحره

(٢) تفسير لثمى، (١٥٩/٧).

(٣) لا يشترط في بقراءات بعثوا: (٩٥/١) و(٢٤٩/٢).

والحرية، وقد بينت مواطنه وشرائطه وشواهده في كتاب «تهذيب الأسماء واللغات»^(١)، والله أعلم

وأما معاني الأحاديث وفقهها، فقد قَدَّمنا في الباب الذي قبل هذا كيفية ترتيب الكبار، قال العلماء: ولا انحصار للكبار في عدد المذكور، وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن الكبار: أسيغ هي؟ فقال: هي إلى سبعين - ويروى إلى سبع مئة - أقرب^(٢).

وأما قوله ﷺ: «الكبار سبع»، فالمراد به، من الكبار سبع، وإن هذه الصيغة وإن كانت للعموم فهي محصورة بلا شك، ولما وقع الاختصار على هذه السبع، وفي الرواية الأخرى: ثلاث، وفي أخرى: أربع، لكونها من أفضح الكبار مع كثرة وقوعها، لا سيما فيما كانت عليه لجهلية، ولم يذكر في بعضها ما ذكر في الأخرى، وهذا مُصرِّح بما ذكرته من أن المراد البعض، وقد جاء بعد هذا: «من الكبار شتم لرجل والديه»، وجاء في التسمية وعدم الاستبراء من لبون أنهما من الكبار^(٣)، وجاء في غير مسلم من الكبار: «اليمين القموس»^(٤)، و«استحلال بيت الله الحرام»^(٥).

وقد اختلف العلماء في حد الكبيرة وتمييزها من الصغيرة، فجاء عن ابن عباس رضي الله عنه: كل شيء بهى الله عنه فهو كبيرة^(٦). وبهذا قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفريني لفقهِه الشافعي الإمام في عدم الأصول والفقهِ وغيره، وحكى القاضي عياض رحمه الله هذا المذهب عن المحققين^(٧)، واحتج القائلون بهذا بأن كل مخالفة فهي بالنسبة إلى جلال الله تعالى كبيرة.

وذهب الجماهير من السلف والحلف من جميع لطوائف إلى انقسام المعاصي إلى صفات وكبار، وهو مروى أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنه، وقد تظاهر على ذلك دلائل من الكتاب والسنة واستعمال سلف

(١) انظر ص ٥٦٥ - ٥٦٦.

(٢) أخرجه لصري في تفسيره، (٦٥١/٦)، واللائكني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة وجماعة، ١٩١٨.

(٣) أخرجه شعري ٦٠٥٥، ومسلم ٦٧٧، وأحمد ١٩٨٠ من حديث ابن عباس قال: خرج النبي ﷺ من بعض جهنم بمدينة، فسمع صوت نساء ينادين في قبورهن: قال: فعبس، وب يعلون في كبيرة، وبه كبير، كان أحدهما لا يستتر من البول، وكان الآخر يعشي بالقيمة.

(٤) أخرجه لبخاري: ٦٦٧٥، وأحمد ٦٨٨٤ من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أبو داود: ٢٨٧٥ من حديث حمير بن قنادة النخعي رضي الله عنه، وهو صحيح لغيره.

(٦) أخرجه لصري في تفسيره، (٦٥٠/٦)، واللائكني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة وجماعة، ١٩١٦.

(٧) إكمال المعجم: (١/٣٥٤ - ٣٥٥).

لأمة وخلفها. قال لإمام أبو حامد الغزالي في كتابه «لسيط في المذهب»: إنكار الفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يُلحق بالفقه، وقد فهمنا من مدارك الشرع.

وهذا الذي قدّمه أبو حامد الغزالي قد قلّه غيره بعده، ولا شك في كون لمخالفة قبيحة جداً بالنسبة إلى جلال الله تعالى، ولكنّ بعضها أعظم من بعض، وتنقسم باعتبار ذلك إلى ما تُكفّرهُ الصلوات، الخمس أو صوم رمضان أو الحج أو العمرة^(١) أو الوضوء أو صوم عرفة أو صوم عاشوراء أو فعل الحسنة، أو غير ذلك مما جاءت به الأحاديث الصحيحة، وإلى ما لا يُكفّرهُ ذلك كما ثبت في «المُصحح»: «ما لم يُغشّ كبيرة»^(٢)، فسعى الشرع ما تُكفّرهُ الصَّلَاة ونحوها صفاتاً، وما لا تُكفّرهُ كبائر، ولا شك في حسن هذا، ولا يُخرجها هذا عن كونها قبيحة بالنسبة إلى جلال الله تعالى، فإنها صغيرة بالنسبة إلى ما فوقها لكونها أقلّ قُبْحاً، ولكونها متيسّرة لتكفير، والله أعلم.

ورداً ثبت نقسم لمعاصي إلى صفاتٍ وكبائر، فقد اختلفوا في ضبطها اختلافاً كثيراً متشراً جداً: فروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: لكبائر كلّ ذنب ختمه الله تعالى بنار أو غضب أو لعة أو عذاب^(٣). ونحو هذا عن الحسن البصري.

وقال آخرون: هي ما أوعده الله تعالى عليه بنار أو حدٍّ في الدنيا.

وقال أبو حامد الغزالي في «البسيط»: والضابط للناس المعنوي في ضبط الكبيرة: أن كلّ معصية يُقدّم المرء عليها من غير استشعار خوفٍ وجدٍّ لندم، كأنتمهون بارتكابها، والمتجرئ عليها^(٤) اعتياداً، فما أشعر بهدٍ، لا استحفافٍ والتهاون فهو كبيرة، وما يُحمل على فئات النفس أو البدن، وفترّة مراقبة التقوى، ولا يَنفك عن نندم يمتزج به تنفيس التلذذ بالمعصية، فهذا لا يجمع لعدالة، وليس هو بكبيرة.

وقال الشيخ لإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله في «فتاويه»: الكبيرة كلّ ذنب كَبُرَ وعَظُمَ عَظْماً

(١) في (ج): الحج والعمرة.

(٢) أخرجه مسلم: ٥٥٠، وأحمد: ١٠٢٨٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البصري في «تفسيره» ٦/٦٥٧، و«التهذيب في شعب الإيمان»: ٢٨٦.

(٤) في (ج) و(هـ): عيه.

يصحّ معه أن يُصق عليه اسم الكبير، ويُوصف بكونه عظيماً على الإطلاق، قال فهذا حدٌ كبير، ثم لها أمّرات، منها: ربحات الحد، ومنها: الإبعاد عيها بالعذاب بالدر ونحوه في الكتاب أو السنة، ومنها: وصفُ دعيتها بالمسوق نعت، ومنها: النعت، كـ «لعمرك الله من غير منار الأرض»

وقدّل الشيخ لإمام أبو محمد بن عبد السلام^(١) رحمه الله في كتابه «القرعة»: إذا أردت معرفة الفرق بين لصغيرة والكبيرة، فاعرض مفسدة الذنب على مفسد الكبار المخصوص عيها، فإن نقصت عن أقل مفسد الكبار فهي من الصغيرة، وإذا سوت أدنى مفسد لكبار، أو أزيّت^(٢) عيها، فهي من لكبار، فمن شتم الربّ سبحانه وتعالى، أو رسوله ﷺ، أو ستهن برسول، أو كذّب واحداً منهم، أو ضمّن الكعبة بالعذرة، أو ألقى لمصحف في القاذورات، فهي من أكبر الكبار، ولم يُصرّح بشرح ماله كبيرة.

وكذلك لو أسكت امرأة مُحَصَّنة ممن يزني بها، أو أسكت مسلماً ممن يقتله، فلا شك أن مفسده ذلك أعظم من مفسدة أكل مال اليتيم مع كونه من الكبار. وكذلك لو ذلّ الكافر على عورة المسلمين مع عدم أهميتهم يستأمنون بذلك. وسكوتُ نزلهم وأهلهم. ويسرُّ أسرارهم. فإن سببت إلى ذلك المفسد أعظم من توليه يوم لا تخف بغير عذر مع كونه من الكبار. وكذلك لو كذّب على إنسان كذباً يعلم أنه يقتل بسببه، أم إذا كذّب عليه كذباً يؤخذ منه بسببه تمرة، فليس كذبه من لكبار.

قال: وقد نصّ لشرع على أن شهادة الزور وأكل مال اليتيم من لكبار، فإن وقع في مال خطير فهذا ظهير، وإن وقع في مال حقير، فيجوز أن يجعل من الكبار قطباً عن هذه مفسدة، كما جعل شرث قطرة من حمر من الكبار وإن لم تتحقّق المفسدة، ويجوز أن يقبض ذلك بنصاب السرقة قدالاً والحكم بغير الحقّ كبيرة، فإن شاهد سرور متهم والحاكم مدّبر، قد جعل التسبب كبيرة فالمدّبرة أولى.

١. نقلاً عن ابن ناصح، ص ١٤٨. وهذا الحديث أخرجه مسلم ٥١٢٤ من عبي بن أبي عبد الله وهو في أمية أحمد (رواه عبد الله) ٨٥٥.

٢. سمع عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي نعيم سمع من شيخ الإسلام والمسلمين، وأخذ لأئمة لأعلام له قالوا: هذا لكبرى، والمجدد لقراءه وغيره، توفي رحمه الله سنة ثمان وست مئة، انظر طهذات شافعية تكري، (٢١٩/٨).

٣. في (من) و(لا)، أو أزيّت.

قال: وقد ضبط بعض العلماء الكبائر بأنها كل ذنب قُرْب به وعِيد أو حُدَّ أو لعن، فعلى هذا كل ذنب عُلِمَ أنَّ مفسدته كمفسدة ما قُرْب به لوعيد أو الحد أو لعن، أو أكثر من مفسدته، فهو كبيرة، ثم قال: ولأولى أن تُضبط الكبيرة بما يُشعر بتهون مرتكبها في دينه إشعاراً أصغر للكبائر المنصوص عن عيها، والله أعلم. هذا آخر كلام الشيخ أبي محمد بن عبد السلام^(١).

قال لإمام أبو الحسن الوحداني المفسر وغيره: الطَّحِيحُ أنَّ حدَّ الكبيرة غير معروف، بل ورد الشرع بوصف أنواع من المعاصي بأنها كبائر، وأنواع بأنها صغائر، وأنواع لم تُوصف، وهي مشتملة على كبائر وصغائر، ولحكمة في عدم بينها أن يكون بعد ممتنعاً من جميعها مخافة أن يكون من الكبائر، قالوا: وهذا شبيه بإخفاء ليلة لقدر، وساعة يوم الجمعة، وساعة إجابة الدعاء في الليل، وبسم الله الأعظم، ونحو ذلك مما أخفي، والله أعلم.

قال العلماء: ولا يصح على الصَّغيرة يجعلها كبيرة، ورُوي عن عمر وابن عباس وغيرهما رضي الله عنهم لا كبيرة مع ستغفر، ولا صغيرة مع إصرار^(٢). معناه: أنَّ الكبيرة تُمحي بالاستغفار، والصَّغيرة تصير كبيرة بالإصرار. قال لشيخ أبو محمد بن عبد السلام في حدَّ لإصرار: هو أن تتكرر منه للصَّغيرة تكراراً يُشعر بقلَّة مبالاة بدينه^(٣)، إشعاراً ارتكب الكبيرة بذلك. قال: وكذلك إذا جتمعت صغائر مختلفة الأنواع بحيث يُشعر مجموعها بما يُشعر به أصغر الكبائر^(٤).

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: المُصِرُّ مَنْ تَلَّسَّ من أصدقاء التوبة باستمرار لعزم على المعودة، أو باستدامة لفعل بحيث يَدْخُل به ذنبه في حَيْرٍ ما يُطْلَق عليه الوصف بصيرورته كبيرة عظيم، وليس لزمن ذلك وعدوه حصراً، والله أعلم^(٥). هذا مختصر ما يتعلَّق بضبط الكبيرة.

واب قوله. (قال: أَلَا أَتَيْكُمْ بِأكْبَرِ الكبائر ثلاثاً)، معناه: قال هذا الكلام ثلاث مرَّات.

(١) فتاوى الأحكام: (١/ ٢٣-٢٦).

(٢) أخرجه بخاري في التفسير: (٦/ ٦٥١)، و التلخيص في شرح أصول عقائد أهل سنة وجماعة: ١٩١٩، ولوحدي في التفسير الموسع: ٢١١ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً وأخرجه عنه سرفهياً شهاب المقدسي في المشهد: ٨٥٣.

(٣) في (ط) و(هـ)، بفتح، ولم تجوِّد في (خ).

(٤) فتاوى الأحكام: (١/ ٢٧).

(٥) فتاوى ابن الصلاح: ص ١٤٩.

وأما «عقوق الوالدين»، فهو مأخوذ من لعق، وهو القطع، وذكر الأزهري أنه يقال: عَقَّ ولده يَعْقُهُ - بضم العين - عَقّاً وعُقُوقاً. إذا قطعه ولم يصل رحمه^(١) وجمع العاقى. عَقَقَة بفتح الحروف كلها، وعَقَّق بضم العين والقاف. وقد صاحب «محكم»^(٢) رجل عَقَّق وعَقَّق^(٣) وعَقَّى وعاقى بمعنى واحد، وهو الذي شقَّ عصب لطاعة لوالده^(٤). هذا قول أهل اللغة.

وأما حقيقة عقوق المحرم شرعاً فعلٌ من صلبه، وقد قال الشيخ الإمام أبو محمد بن عبد السلام رحمه الله: لم أقف في عقوق الوالدين وفيما يختصن به من الحقوق على ضابط أعتمد عليه، فإنه لا يجب طاعتهم في كل ما يأمران به وينهيان^(٥) عنه باتفاق العلماء. وقد حرّم بنى الولد الجهاد بخير ذنبهما، لم يسقُ عيهما من توفّع قتله، أو قلع عضو من أعضائه، وبشدة تفجّعهم على ذلك، وقد ألحق بذلك كل من يحدّد فيه على نفسه أو عضواً من أعضائه، هذا كلام الشيخ أبي محمد^(٦).

وقد الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في «فتاويه»: العقوق لمحرم: كل فعل يتأذى به الولد أو يحويه تأذياً ليس بالهين، مع كونه ليس من الأفعال الواجبة، قال: وربما قيل: حدة نوالدين وجنة في كل ما ليس بمعصية، ومخالفة أمرهم في ذلك عقوق، وقد أوجب كثير من العلماء طاعتهم في الشبهات، قال: وليس قول من قال من علمنا: يجوز له لشف في طلب العلم وفي حاجة غلب دينهم، مخالفاً لمذكرته، فإنّ هذا كلام مطلق، وفيما ذكرته بياناً لتقييد ذلك لمطلق، والله أعلم^(٧).

وأما قوله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ قول الزور أو شهادة الزور»، فليس هو على ظاهره استبعاد إلى لأفهم منه، وذلك لأنّ لشرك أكبر منه بلا شك، وكذلك القتل، فلا بدّ من تأويله، وفي تأويله ثلاثة أوجه:

أحده: أنه محمول على الكفر، فإنّ الكافر شهد بالزور وعامل^(٨) به.

والثاني: أنه محمول على المستحل، فيصير بذلك كافراً.

(١) التعليل: (١/ ٤٨)

(٢) في (ن): وعق، بدل: وعقق.

(٣) «المحكم»: (١، ٥٤).

(٤) في (ن): ولا يهين.

(٥) «قواعد الأحكام» (١/ ٢٤)

(٦) «فتاوى بن الصلاح» ص ٢٠٩

(٧) في (ن): (هـ): وذلك

والثالث: أن المراد: من أكبر الكبائر، كما قدمناه في نظائره.

وهذا الثالث هو الظاهر أو الصواب.

وأما حملُه على الكفر فضيِّف، لأن هذا يخرج مخرج لرجل عن شهادة الزور في الحقوق. وأما بُحُّ الكفر وكونه أكبر الكبائر فكان معروفاً عندهم، ولا يتشكك أحد من أهل القبلة في ذلك، فحمسه عليه يُخرجه عن الغائبة. ثم الظاهر الذي يقتضيه عموم الحديث وحلاله ولقواعده أنه لا فرق في كون شهادة الزور باحقوق كبيرة، بين أن تكون بحق عظيم أو حقير، وقد يحتمل على بُعد أن يقال فيه الاحتمال، الذي قدمته عن الشيخ أبي محمد بن عبد السلام في أكل ثمرة من ماب اليتيم، والله أعلم.

وأما عنه عليه السلام (التولي يوم الزحف) من الكبائر، فدليل صريح لمذهب لعنائه كفته في كونه كبيرة، إلا ما حكي عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: ليس هو من الكبائر، قال: والآية الكريمة الواردة في ذلك إنما وردت في أهل بدر خاصة، والصواب ما قاله رحمه الله أنه عام باق، والله أعلم.

وأما قوله: (وكن متكثراً فجلس، فما زل يُكرِّره حتى قتل: ليت سكت)، فجبوسه عليه السلام للاهتمام بهذا الأمر، وهو يُفيد تأكيد تحريمه، وعظم بُحه وأما قولهم: (ليت سكت)، وإنما قالوه وتمنَّوه شفقة على رسول الله عليه السلام، وكراهة لما يُرجمه ويُغضبه.

وأما عنه عليه السلام (السحر) من الكبائر، فهو دليل لمذهبنا الصحيح المشهور ومذهب الجماهير أن السحر حرام من الكبائر، فَعَلَهُ وتعلَّمَهُ وتعلَّمَهُ. وقال بعض أصحابنا: إنَّ تعلَّمَهُ^(١) ليس بحرام، بل يجوز ليُعرف ويُرَدَّ على فعله، ويُميز عن^(٢) الكرامة للأولياء، وهذا لقليل يُمكنه أن يحمل الحديث على فعل السحر، والله أعلم.

وأما قوله عليه السلام: (من لكبثر شتم الرجل والديه) إلى آخره، ففيه دليل على أن من تسبَّب في شيء، حاز أن يُنسب إليه ذنب الشيء، وإنما جعل هذا عقوباً لكونه يحصل منه ما يتأذى به لو ولد تأدياً ليس بالهين كما تقدَّم في حدِّ العقوق، والله أعلم.

وله قطع الدرائع، فيؤخذ منه النهي عن بيع العصير ممن يتخذ الخمر، والسلاح ممن يقطع الطريق، ونحو ذلك، والله أعلم.

(١) في (ن): تعبته.

(٢) في (ن): من.

٣٩ - [باب تحريم الكبر وبيانہ]

[٢٦٥] ١٤٧ (٩١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ حَمَّادٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ -: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَرٍّ ثَعْلَبٍ، عَنْ فَضِيلِ الْمُقْبَمِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ»، قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبَرُ يَبْطِرُ الْحَقَّ وَغَمَطُ النَّاسِ» [أحمد ١٣١٠ - مسند].

[٢٦٦] ١٤٨ - (٩٠) حَدَّثَنَا مُنْجَبٌ بْنُ الْحَارِثِ السَّوَيْمِيُّ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ - قَالَ مُنْجَبٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِرٍ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ كِبَرِيَاءٍ» - [أحمد ١٣١٣].

باب تحريم الكبر وبيانہ

فيه (أبان بن ثعلب، عن فضيل المقبمي، عن إبراهيم السخعي، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر» قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسناً ونعله حسناً، قال: «إن الله تعالى حميل يحب الجمال، الكبر يبتر الحق وغمط الناس»).

قال مسلم: (حدثنا معاذ وسويد بن سعيد، عن علي بن مسهر، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، ولا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال حبة خردل من كبرياء»)

المشرح:

قد تقدم أن (أبان) يجوز صرفه وترك صرفه، وأن تصرف أنصح^(١). و(ثعلب) بالعين المعجمة

(١) نظر من ١٩١ من هذا المعجم

[٢٦٧] ١٤٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِنِ تَغْلِبَ، عَنْ فَصِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ». [مسند ١: ٤٣١].

وكسر اللام. وأما (الْقُصِيُّ) فبضم الفاء وفتح القاف (وَيُنَجَّبُ) بكسر الميم وإسكان لُتُونٍ وبالجيم وآخره بَاءٌ مَوْخَمَةٌ. (وَتُسَهَّرُ) بضم الميم وكسر الهاء، وفي هذا الإسناد الثاني لطيفتان من لطائف الإسناد:

إحدهما: أنَّ فيه ثلاثة تابعين يروي بعضهم عن بعض، وهم: الأعمش، وإبراهيم، وعلقمة. والثانية: أنه إسناد كوفي كله، فَيُنَجَّبُ وعبد الله بن مسعود ومن بينهما كوفيون، لا سويد بن سعيد رفيق يُنَجَّبُ، فَيُعْنِي عنه يُنَجَّبُ.

وقوله ﷺ: «وَعَمَلُ النَّاسِ» هو بفتح الغين المعجمة وإسكان الميم وبالطاء المهملة، هكذا هو في نسخ «صحيح مسلم». قال القاضي عياض رحمه الله: لم نرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هن وفي البخاري^(١) إلا بالطاء، قال: وبالطاء ذكره أبو داود في «مصنّفه»^(٢)، وذكره أبو عيسى الترمذي وغيره: «غمص» بالطاء^(٣)، وهم بمعنى واحد^(٤)، ومعناه: احتقرهم، يقال لي الفعل منه: عَمَطَه بفتح لميم، يَغْمَطُه بكسره، وعَمَطَه بكسر الميم، يَغْمَطُه بفتحهم. وأما: «يَطْرُقُ الْحَقُّ»، فهو دفعه ونكره تَرْقُعًا وتَجْبُرًا. وقوله ﷺ: «مَنْ كَبُرَ بَاءٌ» هي غير مصروفة.

وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ» اختلفوا في معناه: فقليل: معناه: إِنَّ كُلَّ أَمْرٍ سَبَّحَنَهُ وَتَعَالَى حَسَنٌ جَمِيلٌ، فيه الأسماء الحسنى وصفتُ الجمال والكمال، وقيل: جميل بمعنى مُجَمِّلٌ، تكريم وسميع بمعنى مُكْرِمٌ ومُسَمِّعٌ وقال الإمام أبو القاسم لُقْطَبِيُّ: معناه: جميل. وحكى لإمام أبو سفيان، لِحَضَرِيٍّ أنه بمعنى ذي الثور والبهجة، أي: مَالِكُهُمَا، وقيل: معناه: جميل الأفعال حكم واسطر إليكم، يُكَلِّمُكُمُ الْيَسِيرَ وَيُجِيبُ عَلَيْهِ، وَيُثَبِّتُ عَلَيْهِ الْجَزِيلَ وَيُشْكِرُ عَلَيْهِ.

(١) م ألف عليه في (صحيحه)، وأخرجه في لأدب المفرد، ٥٥٦ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) أبو داود ٤١٩٢ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٣) الترمذي ٢١٩٧ من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٤) يكمل للمعلم (١) ٣٦٢.

و علم أنَّ هذا الاسم ورد في هذا الحديث الصحيح، ولكنه من أخبر الأحاد، وورد أيضاً في حديث الأسماء الحسنی^(١)، وفي إسناده مقال، ولمختار جواز إطلاقه على الله تعالى، ومن لعلماء من معه، قال إمام أبو المعالي إمام الحرمين: ما ورد الشرع بإطلاقه في أسماء الله تعالى وصحته أطلاقه، وما مع الشرع من إطلاقه منعه، وما لم يرد فيه إذن ولا منع لم تقص فيه بتحليل ولا تحريم، فإن الأحكام الشرعية تنتقي من موارد الشرع، ولو قضينا بتحريم أو تحريم لكنَّ مُثبتين حكماً بغير الشرع. قل: ثم لا يشترط في جواز الإطلاق ورود ما يقطع به في الشرع، ولكن ما يقتضي لعمل وإن لم يوجب العلم فونه كافٍ، إلا أنَّ الأقيسة الشرعية من مقتضيات العمل، ولا يجوز التمسك بها في تسمية الله تعالى ووصفه. هذا كلام إمام الحرمين، ومحلّه من الاتقان والتحقيق بالعدم مطلقاً، وبهذا الفن خصوصاً، معروف بالخداية العليا.

وأما قوله: سم تقص فيه بتحليل ولا تحريم، لأنَّ ذلك لا يكون إلا بالشرع، فهذا مبني على لمذهب المختار في حكم الأشياء قبل^(٢) ورود الشرع، فونَّ لمذهب الصحيح عند المحققين من أصحابنا أنه لا حكم فيها لا بتحليل ولا تحريم ولا إباحت ولا غير ذلك، لأنَّ الحكم عند أهل السنة لا يكون إلا بالشرع، وقد بعض أصحابنا: إنها على الإباحة، وقد بعضهم: على التحريم، وقد بعضهم: على الموقف لا يُعلم ما يقال فيها، ولمختار الأول، والله أعلم.

وقد اختلف أهل السنة في تسمية الله تعالى ووصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به الشرع ولا منعه، فأجازه طائفة، ومنعه آخرون إلا أن يرد به شرع مقطوع به من عقل كتاب الله، أو سنة متواترة، أو إجماع على إطلاقه.

فإن ورد خبر واحد، فقد اختلفوا فيه: فأجازه طائفة وقالوا: الدُّعاء به والشأن من باب العمل، وذلك جائز بخبر الواحد، ومنعه آخرون لكونه رجاءً إلى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى.

(١) أخرجه الترمذي. ٣٨١٦. وبن ماجه: ٣٨٦١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وبه يقع عند الترمذي سم (لجمل)، وأخرجه البخاري ٢٧٣٦، ومسلم ٦٨٠٩، وأحمد ٧٥٠٢ أيضاً من حديث أبي هريرة، ولكن دون ذكر الأسماء، ولغته: «إنَّ الله اسمه وتسعين اسماً علة (لا واحداً) من أحصاه من الجنة»

(٢) وقع في (ج) الأسماء بدله: لأشياء قبل، وهو كصحيح

وطريق هذا القطع. قال القاضي: والصواب جواره لاشتماله على العمل، ولقول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف ١٨٠]، والله أعلم^(١)

وأما قوله ﷺ: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر»، فقد اختلف في تأويله، فذكر الخطابي فيه وجهين:

أحدهما: أنَّ المراد التكبر عن الإيمان، فصاحبه لا يدخل الجنة أصلاً إذا مات عليه.

والثاني: أنه لا يكون في قلبه كبرٌ حال دخوله الجنة، كما قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فِي سُورِهِمْ مِن عَلٰى﴾ [النجم ٧] (٢).

وهذان التأويلان ليهما بُعد، فمن هذا الحديث ورد في سياق النهي عن لكبر المعروف، وهو الارتفاع على الناس واحتقارهم ودفْع الحق، فلا ينبغي أن يُحمل على هذين التأويلين المخبرين به عن المطلوب، بل لظاهر اختاره لقاضي عياض وغيره من المحققين أنه لا يدخلها دون مجازة إن جازاه^(٣)، وقيل: هذا جزاؤه لو جازاه، وقد تكرّم^(٤) بأنه لا يُجزيه، بل لا بدّ أن يدخل كلّ المؤمن لجنة، ما أولاً، وما ثانياً بعد تعذيب بعض أصحاب الكبر للذين ماتوا مُصرّين عليها، وقيل: لا يدخلها مع المتقين أولئك^(٥).

وأما قوله ﷺ: «لا يسأل النار أحدٌ في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان»، فالمراد به دخول الكفار، وهو دخول الخلود وقوله ﷺ: «مثقال حبة» هو على ما تقدّم وتقرر من زيادة لإيمان ونقصانه^(٥)

وأما قوله: (قال رجل: إنَّ الرجل يحبُّ أن يكون ثوبه حساً)، فهذا الرجل هو مالك بن مرارة الرهاوي، قاله لقاضي عياض^(٦)، وأشار إليه أبو عمر بن عبد البر^(٧).

(١) إكمال المعجم: ٤٥ (١/٣٦١).

(٢) معجم السنن: ١٥ (٤/١٠٩).

(٣) إكمال المعجم: ١٢ (١/٣٥٩).

(٤) في (عس) و(هـ): ينكروا.

(٥) انظر ص ٢٢٩ وما بعده من هذا الجزء.

(٦) إكمال المعجم: ١ (١/٣٥٩).

(٧) الاستيعاب: ٣ (٣/١٣٥٩).

وقد جمع أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوان^(١) الحديث في اسمه أقوالاً من جهات، فقال: هو أبو ريحانة وسمه شمعون، ذكره ابن الأعرابي. وقال علي بن المديني في «لغات»: اسمه ريعة بن عمرو، وقيل: سواد، بالتحفيف، ابن عمرو، ذكره ابن السكك، وقيل: معاذ بن حبل، ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب «الحُمُول والتَّوَصُّع»^(٢)، وقيل: مالك بن مُرَّة الرُّهَافِي، ذكره أبو عبيد في «غريب الحديث»^(٣)، وقيل: عبد الله بن عمرو بن لُصَي، ذكره مُعْتَمِر في «جامعه»^(٤)، وقيل: حُرَيْم بن فَاثِك. هذا ما ذكره ابن بشكوان^(٥).

وقولهم: ابن مُرَّة الرُّهَافِي، هو مُرَّة بضم الميم وبراء مكسرة وآخره هاء، والرُّهَافِي هنا نسبة إلى قسيدة، ذكره الحافظ عبد لغني بن سعيد المصري بفتح الراء، وسم يذكره ابن ماكولا، وذكر الجوهر في «صاحبه» أن الرُّهَافِي نسبة إلى رُفْدٍ بانضم^(٦)، حي من مذحج^(٧) وأما (شمعون) فبالعين المهملة وبالدخيلة، والشَّيْن معجمة ميمها، والله أعلم.



- (١) ولد خلف بن بشكوان سنة أربع وتسعين وأربع مئة، ومن أمه ربيعة بنت كنانة، أقواله في الأسماء في «المعجم» في «مجموع» لابن من يمايله وغيره من كتبه، توفي سنة ثمان وخمسين مئة، نظر «سير أعلام النبلاء» (٢١/١٣٩).
- (٢) بوقه ٢١٩ وبن أبي لُصَي هو عبد الله بن محمد بن عبد بن سفيان لقاضي، مولاهم بعد أبيه، صاحب «تكملة» في «المعجم» من مولاهم بني أمية، توفي سنة إحدى وثمانين ومئتين.
- (٣) انظر (٣١٦/١).
- (٤) معجم في «تكملة» المطبوع في دمشق، به تصحيح عبد الرزاق: ٢٠٥٢٠.
- (٥) انظر بعض الأسماء المبهمة الواقعة في «تكون لأحاديث مسند» (٢٧٦/١) وما بعده.
- (٦) في (ص) و(هـ): رُفْدٍ بانضم الراء.
- (٧) «المصباح»: (وهو).

٤٠ - [باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة،

ومن مات مشركاً دخل النار]

[٢٦٨] ١٥٠ - (٩٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ وَكَيْعٌ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ النَّارَ» وَقُلْتُ أَنَا : وَمَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ . [مسند أحمد ٤٠٤٣، ٤٢٣١، وصحاحي ١٢٣٨].

[٢٦٩] ١٥١ - (٩٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْمُوجِبَاتُ؟ فَقَالَ : «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ النَّارَ» . [أحمد: ١٥٢١٠].

[٢٧٠] ١٥٢ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْعَيْلَانِيُّ سُبَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالَا :

باب الدليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة،

وإن مات مشركاً دخل النار

قال مسلم : (حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ : حدثنا أبي ووكيعٌ ، عن الأعمش ، عن شقيقٍ ، عن عبد الله ﷺ ، قال وكيعٌ قال رسول الله ﷺ ، وقال ابن نُمَيْرٍ سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار» قلت أنا : ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة).

(وعن أبي سفيانٍ ، عن جابرٍ ﷺ قال أتى النبي ﷺ رجلٌ فقال يا رسول الله ، ما الموجباتُ؟^(١) فقال «من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئاً دخل النار»).

قال مسلم . (وحدثنا أبو أيوب العيلانيُّ سليمانُ بن عبيد الله^(٢) وحجاج بن الشاعر قالا :

(١) في نسخة من الصحيح مسلم : «من ، وفي (هـ) ، وأُذِّنْ .

(٢) في (خ) ، «الموجبات» .

(٣) في (ج) ، «سبيمان» بن عبد الله

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنَا قُرَّة، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ»، قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَإِنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ: عَنْ جَابِرٍ [٢٧١] ٢٧١

[٢٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنِي مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بِوَيْهِ [١٧٤٨٨] ١٧٤٨٨

[٢٧٢] ١٥٣ - (٩٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، عَنِ الْمَغْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ ﷺ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ». [٢٣٠٤] ٢٣٠٤ [٢٧٣] ١٥٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ الْأَسَدِيَّ رَأَاهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ حَدَّثَهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَرَرْتُ بِهِمْ: عَلِيٌّ وَثَوْبٌ أَيْضًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدْ اسْتَيْقَظَ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، ١١٤٣٣ - ١١٤٣٣

[٢٧٣] ١٥٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ الْأَسَدِيَّ رَأَاهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ حَدَّثَهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَرَرْتُ بِهِمْ: عَلِيٌّ وَثَوْبٌ أَيْضًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدْ اسْتَيْقَظَ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، ١١٤٣٣ - ١١٤٣٣

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ: حَدَّثَنَا قُرَّة، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ: حَدَّثَنَا جَابِرُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهِ يُشْرِكُ بِهِ دَخَلَ النَّارَ»، قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: عَنْ جَابِرٍ،

وَعَنِ الْمَغْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ».

و(عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ الْأَسَدِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ حَدَّثَهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ نَائِمٌ، عَلَيْهِ ثَوْبٌ أَيْضًا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدْ اسْتَيْقَظَ،

قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «إِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «عَلَى رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ». قَالَ: فَخَرَجَ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ. (إسناده: ٢١٤٦٢، والبخاري: ٥٨٧٧).

فقال: «ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة»، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق»، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن زنى وإن سرق» ثلاثاً، ثم قال في الرابعة: «على رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ»، قال: فخرج أبو ذر وهو يقول: وإن رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ.

الشرح:

أم لإسناد لأول فكه كوفيون، محمد بن ثُمير وعبد الله بن مسعود ومن بينهما.

وقوله: (قال وكيع: قال رسول الله ﷺ). وقال ابن ثُمير: سمعتُ رسول الله ﷺ هذا وما أشبهه من الدقائق التي ينسب عليها مسلم رحمه الله دلائل قسعة على شدة تحريه وتقائه وضبطه وعرفانه وغزارة علمه وجدقه وبراعته في الغوص على المعاني ودقائق علم لإسناد وغير ذلك، فرضي الله عنه، والدقيقة في هذا أن ابن ثُمير قال رواية عن ابن مسعود: سمعتُ رسول الله ﷺ، وهذا متصل لا شك فيه، وقد وكيع رواية عنه: قال رسول الله ﷺ. وهذا مما اختلف العلماء فيه، هل يُحمَل على الاتصال أم على الانقطاع؟ فالجمهور أنه على الاتصال كـ (سمعت)، وذهبت طائفة إلى أنه لا يُحمَل على الاتصال إلا بدليل عليه. فإذا قبل بهذا المذهب كان مرسلاً صحابياً، وفي الاحتجاج به خلافت، فالجمهور قالوا: يُحتج به وإن لم يُحتج بمرسلي غيرهم، وذهب لإسناد أبو إسحاق الإسفريني لشافعي إلى أنه لا يُحتج به.

فعمى هل يكون هذا الحديث قد روي متصلاً ومرسلاً، وفي الاحتجاج بما روي مرسلاً وروي متصلاً خلافت معروف، قيل: الحكم للمرسس، وقيل للأحفظ رواية^(١)، وقيل للأكثر، ولصحيح أنه يُقدَّم رواية الوصل. فاحتاط مسم رحمه الله وذكر لفضيل لهذه الفائدة، وبشأن يكون راوياً بالمعنى، فقد أجمعوا على أن الرواية باللفظ أولى، والله أعلم.

(١) في (ص) و(هـ): رواية.

وأما (أبو سفيان) الرازي عن جده، فاسمه طلحة بن نافع و(أبو الزبير) سمه محمد بن مسلم بن تدرس، وتقدم بيده^(١).

وأما قوله: (قال أبو أيوب: قال أبو الزبير، عن جدي)، فمراده أن أب أيوب وحتاجاً لاختلافه في عدة. (أبي الزبير عن جدي)، فقد أبو أيوب. (عن جدي)، وقد حجاج: (حدث جابر). فأم (حدث) فصيحة في الاتصال، وأما (عن) فمختلفة فيها، فالجمهور على أنها للاتصال كحدث، ومن العلماء من قال: هي الانقطاع، ويجوز فيها ما تقدم، إلا أن هذا على هذا المذهب يكون مرسل تابعي

وأما (قرة) فهو ابن خالد. وأما (المعمر) فهو بفتح الميم وإسكان عين المهمة وسواء مهمة مكرره. ومن شرف أحواله أن الأعمش قال رأيت المعمر وهو بن عشرين ومئة سنة أسود الرأس والحية. وأما (أبو در) فتقدم أن اسمه جندب بن حذدة عدى مشهور^(٢)، وقيل غيره. وفي الإسناد (أحمد بن حنبل) بالخاء المعجمة، تقدم^(٣).

وأما (ابن بريدة) فاسمه عبد الله، ولبريدة ابنان: سفيان، وعبد الله، وهما ثقات، ولد في بطن، وتقدم ذكرهما أول كتاب الزيم^(٤). وابن بريدة هذا ويحيى بن عمار وأبو الأسود ثلاثة تابعيون يروي بعضهم عن بعض. و(يعمر) بفتح ليمه وضمها، تقدم أيضاً^(٥).

و(أبو الأسود) اسمه ظالم بن عمرو، هذا هو المشهور، وقيل: اسمه عمرو بن ظالم، وقيل: عثمان بن عمرو، وقيل: عمرو بن سفيان، وقيل: شؤيمر بن طويل، وهو أول من تكلم في النحو، وقيل قضاء البصرة لعلي بن أبي طالب عليه السلام.

وأما (الذبي) فكذا وقع هنا بكسر الدال وإسكان الياء، وقد اختلف فيه، فذكر القاضي عياض أن أكثر أهل السنة^(٦) وقراؤه فيه وفي كل من يسب إلى هذا الوطن، الذي في كنية: ذبي، بكسر الدال

(١) نظر من ٧٦٠ من هذا الجزء

(٢) نظر من ٤١٥ من هذا الجزء

(٣) نظر من ٨٦ من هذا الجزء

(٤) انظر من ٢٢٩ من هذا الجزء

(٥) نظر من ٢٣٠ من هذا الجزء

(٦) في (ع) و(هـ) ١٠ السنة

مثل: النَّبِيلُ الَّذِي هُوَ فِي عَيْدِ لَقَيْسٍ، وَأَمَّا (الدُّوْلُ) بِصَمِّ لَدَلْ وَإِسْكَانِ الْوَوِ، وَحَيٌّ مِنْ بَنِي حَنِيمَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هَذَا آخِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (مَا الْمَوْجِئَانِ)، فَمَعْنَاهُ الْخَصْمَةُ الْمَوْجِئَةُ لِلْجَنَّةِ، وَالْخَصْلَةُ الْمَوْجِئَةُ لِلنَّارِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «عَلَى رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ»، فَهُوَ يَفْتَحُ الرِّاءَ وَخِمْهَا وَكَسَرَهَا. وَقَوْلُهُ: «وَأَنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ» هُوَ يَفْتَحُ الْغَيْنَ وَكَسَرَهَا، ذَكَرَ هَذَا كُلَّهُ الْجَوْهَرِيُّ^(٢) وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مَا خُذَ مِنَ الرُّعَامِ يَفْتَحُ الرِّاءَ، وَهُوَ الثَّرَابُ لِمَعْنَى أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَهُ، أَيْ: أَلْقَاهُ بِالرُّعَامِ وَأَذَلَّهُ.

فَمَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «عَلَى رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ» أَيْ: عَلَى ذَلِكَ مِنْهُ لَوْ قَوَّعَهُ مُخَالَفًا لِمَا يَرِيدُ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ عَلَى كِرَاهَاةٍ مِنْهُ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ ﷺ ذَلِكَ لِاسْتِعْبَادِهِ لِعَفْوٍ عَنِ الزَّأْيِ السَّارِقِ الْمُتَنَهِّبِ لِلْعُرْمَةِ وَاسْتِعْضَامِهِ ذَلِكَ، وَنُصُورِ أَبِي ذَرٍّ بِصُورِهِ الْكَارِهِ الْمَمَائِعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَمَاعًا، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ أَبِي ذَرٍّ لَشِدَّةِ غُرْمَتِهِ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَهْلِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ» قَدْتَ أَنَا. وَمَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، فَهَكَذَا وَقَعَ فِي أَصُولٍ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَذَا هُوَ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَكَذَا ذَكَرَهُ لِقَاضِي عِيَاضٍ فِي رِوَايَتِهِ لَصَحِيحِ مُسْلِمٍ^(٣)، وَوُجِدَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ لِمُعْتَمِدَةٍ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَكْسُ هَذَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ» قُلْتُ أَنَا: وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ. وَهَكَذَا ذَكَرَهُ الْحَمِيدِيُّ فِي «الْمَجْلِسِ بَيْنَ الصَّحَابِيِّينَ» عَنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٤)، وَهَكَذَا رَوَاهُ أَبُو قُورُونَةَ فِي كِتَابِهِ «الْمُخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٥)، وَقَدْ صَحَّ اللَّفْظَانِ مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الْمَذْكُورِ.

وَأَمَّا اقْتِصَارُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ عَلَى رَفْعِ إِحْدَى الْاَلْفَظَيْنِ وَضَمِّهِ الْأُخْرَى إِلَيْهَا مِنْ كَلَامِ نَفْسِهِ، فَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ: سَبَبُهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا إِحْدَاهُمَا، وَضَمَّ إِلَيْهَا الْأُخْرَى لِمَا عِيَمَهُ مِنْ

(١) «صَيَانَةُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٢) «الْمَجْلِسُ بَيْنَ الصَّحَابِيِّينَ» (٢/١٠٠) وَغَيْرُهُ.

(٣) «إِكْمَالُ الْمَعْلُومِ»: (١/٣٦٣ - ٣٦٤).

(٤) «الْحَمِيدِيُّ»: ٢٨١.

(٥) أَبُو قُورُونَةَ: ٣٠.

كتب الله تعالى ورحمه، أو أَخَذَهُ مِنْ مَقْتَضَى مَا سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ^(١). وهذا الذي قاله هؤلاء فيه نقص من حيث إن للعظيم قد صحَّ رفعهما من حديث بن مسعود كما ذكرناه، فالجيد أن يقال: سمع ابن مسعود اللقائين من النبي ﷺ، ولكنه في وقت خِطْبِ إِحْدَاهُمَا وَتَبَيَّنَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ولم يحفظ الأخرى، فرفع المحفوظة وضمَّ الأخرى إليها، وفي وقت آخر حفظ الأخرى ولم يحفظ الأولى مرفوعة، فرفع المحفوظة وضمَّ الأخرى إليها، فهذا جمع ظهر بين روايتي ابن مسعود، وفيه موافقة لرواية غيره في رفع اللفظتين، والله أعلم.

وأما حكمه ﷺ على مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بدخول النار، وَمَنْ مَاتَ غَيْرَ مُشْرِكٍ بدخوله الجنة، فقد أجمع عليه المسلمون.

فأمَّ دخولَ المشرك النارَ فهو على عمومهِ فيدخلها ويخلد فيها، ولا فرق فيه بين الكندي اليهودي والنصراني، وبين عبدة الأوثان وسائر الكفرة، ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عنداً وغيره، ولا بين مَنْ خَلَعَ مِنَ الْإِسْلَامِ وبين مَنْ انتسب إليها ثم حُكِمَ بكفره بجحدِهِ ما يكفر بجحدِهِ وغير ذلك.

وأما دخول مَنْ مَاتَ غَيْرَ مُشْرِكٍ الجنةَ فهو مقطوع له به، لكن إن لم يكن صاحبَ كبيرة مَاتَ مُصْرًا عليه دخل الجنة أولاً، وإن كان صاحبَ كبيرة مَاتَ مُصْرًا عليها، فهو تحت المشيئة، فإن عُفِيَ عنه دخل أولاً، وإلا عُدَّ بِمَ آخِرَ مَنْ النَّارِ وَخَلَّدَ فِي الْجَنَّةِ^(٢)، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وَمَنْ زَنَى وَزَنَ سَرَقَ»، فهو حجة لمذهب أهل السنة أن أصحاب الكبائر لا يقطع لهم بالنار، وأنهم إن دخلوها خرجوا^(٣) منها وَخُتِمَ لَهُمْ بِالْخَيْرِ فِي الْجَنَّةِ، وقد تقدَّم هذا كله مبسوطاً، والله أعلم^(٤).



(١) الإكمال المعجم: (١/ ٣٦٤).

(٢) في (ط): وأدخل الجنة.

(٣) في (ط): وأنهم إن دخلوا النار أخرجوا.

(٤) انظر ص ٣٦٤ من هذا الجزء.

٤١ - [باب تحريم قتل الكافر

بعد أن قال: لا إله إلا الله]

[٢٧٤] ١٥٥ - (٩٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ - وَاللَّفْظُ مُتَقَارِبٌ - أَحْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُثَيْبِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ بْنِ الْخَيْبِ، عَنِ الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ فَقَاتَلَنِي، فَضَرَبَ بِحَدِي يَدَيَّ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهُ، ثُمَّ لَأَذَنِي بِشَجَرَةٍ فَقَالَ: أَسْلَمْتُ لَكَ، أَفَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ» قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ قَدْ قَطَعَ يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ قَصَعَهُ، أَفَأَقْتُلُهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ سَمَرُكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ».

[٢٧٥] ١٥٦ - (١٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَدَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ وَابْنَ جُرَيْجٍ فِيهِ حَدِيثُهُمَا قَالَ: أَسْلَمْتُ لَكَ، كَمَا قَالَ اللَّيْثُ فِي حَدِيثِهِ، وَأَمَّا مَعْمَرٌ فِيهِ حَدِيثُهُ: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لِأَقْتُلَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. [٢٣٨٣١]

و ٢٣٨٣٧ و ٢٣٨٤٠

[٢٧٦] ١٥٧ - (١٠٠) وَحَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ،

باب تحريم قتل الكافر بعد قوله: لا إله إلا الله

فيه حديث لمقداد بن الأسود ؓ أنه قال يا رسول الله، أرايت ان لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعه، ثم لأذني بشجرة فقال: أسلمت لك، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ قال رسول الله ﷺ: «لا تقتله» إلى أن قال «إِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ سَمَرُكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ».

عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْمُنَظَرِيُّ ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ بْنِ الْخِثَارِ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمُقَدَّادَ بْنَ عَمْرٍو ابْنَ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيَّ، وَكَانَ حَبِيبًا لِنَبِيِّ رَهْرَةَ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنْ الْكُفَرِ؟ ثُمَّ ذَكَرَ يَوْمُئِذٍ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ. [بخاري ٦٨٦٥] [وطه ٢٧٥].

[٢٧٧] ١٥٨ - (٩٦) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِبٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ - وَهَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَصَبَّحْنَا الْحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَأَذْرَكْتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَطَعَنْتُهُ، فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِنَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقَتَلْتَهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السَّلَاحِ، قَالَ: «أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى نَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟» لَمَّا زَالَ يُكْرَرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَنَيْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ. [الحمد ٢١٨٠٢] [وطه ٢٧٨].

قَالَ: فَقَدْ سَعَدْتُ، وَأَنْ وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ مُسْلِمًا حَتَّى يَقْتُلَهُ ذُو الْبَطْنَيْنِ - يَعْنِي أَسَمَةَ - قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: أَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كَلِمَةً تَبْلُغُ﴾؟ [الأنعام ٣٩]. فَقَدْ سَعَدْتُ: قَدْ قَاتَلْتُ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ، وَأَنْتَ وَأَصْحَابُكَ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا، حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ.

وفيه أسامة بن زيد ﷺ قال: (بعثنا رسول الله ﷺ في سريته، فصباحنا الحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فأذركت رجلاً فقال: لا إله إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته لنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «أقال: لا إله إلا الله، وقتلته؟» قال قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح، قال: «أفلا شققْتَ عن قلبه حتى نعلم أقالها أم لا؟» فما زال يُكررها عليّ حتى تمنيتُ أني أسلمتُ يومئذٍ.

قال فقد سعدت. وأما والله لا أقتل مسلماً حتى يقتله ذو البطنين - يعني أسامة - قال: قال رجل: ألم يقل الله تعالى ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كَلِمَةً تَبْلُغُ﴾ [الأنعام ٣٩] قال سعد: قد قاتلنا حتى لا تكون فتنة، وأنت وأصحابك تريدون أن تقاتلوا حتى تكون فتنة.

[٢٧٨] ١٥٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّورِيُّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ: حَدَّثَنَا أَبُو ظَبْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ بْنِ حَارِثَةَ يُحَدِّثُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحَرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَصَبَحْنَا الْقَوْمَ، فَهَرَمْنَا لَهُمْ، وَلَحِقْنَا أَنَّهُ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِيَتْهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَقَطَعَتْهُ بِرُمَحِي حَتَّى قَتَلَتْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قُودِمَتْ بَنَعَ ذَلِكَ لِسِي ﷺ، فَقَالَ لِي: «يَا أَسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ: فَقَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ. [احمد ٢١٧٢٥]

رواه البخاري ١٢٦٩

[٢٧٩] ١٦٠ - (٩٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جِرَاشٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ أَنَّ خَالِدًا الْأَنْبِجَ ابْنَ أَخِي صَفْوَانَ بْنِ مُخَرِّبٍ حَدَّثَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُخَرِّبٍ أَنَّهُ حَدَّثَ أَنَّ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيَّ بَعَثَ إِلَى عَسْكَسَ بْنِ سَلَامَةَ زَمَنَ فَتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ: اجْمَعْ لِي نَفَرًا مِنْ إِخْوَانِكَ حَتَّى أَحْدِثَهُمْ، فَبَعَثَ رَسُولًا إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا جَمَعُوا جَاءَ جُنْدَبَ وَعَلَيْهِ بُرُثُ أَصْفَرٍ، فَقَالَ: تَحَدَّثُوا بِمَا كُنْتُمْ تَحَدَّثُونَ بِهِ، حَتَّى دَارَ الْحَدِيثُ، فَلَمَّا دَارَ الْحَدِيثُ إِلَيْهِ، حَسَرَ الْبُرُثُ عَنْ رَأْسِهِ فَقَالَ: إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ عَنْ نَبِيِّكُمْ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعَثًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَإِنَّهُمْ الْتَقَوْا، فَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَصَدَ لَهُ فَقَتَلَهُ، وَإِنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَصَدَ غُلَّتَهُ - قَالَ: وَكُنَّا نَحَدِّثُ أَنَّهُ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ - فَلَمَّا رَفَعَ عَلَيْهِ السَّيْفَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَتَلَهُ، فَجَاءَ الْبَشِيرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ، فَأَخْبَرَهُ، حَتَّى أَخْبَرَهُ

وفي الطريق الآخر: (فقطعت برمحي حتى قتله، فلما قدمنا بلغ ذلك النبي ﷺ، فقال لي: «يا أَسَامَةُ أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» قلت: يا رسول الله، إنما كان مُتَعَوِّذًا، فقال: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟» فما زال يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ).

خَبَرَ الرَّجُلَ كَيْفَ صَنَعَ، فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «لِمَ قَتَلْتَهُ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْجَعَ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَقَتَلَ قُلَانًا وَقُلَانًا، وَسَمَى لَهُ نَمْرًا، وَإِنِّي حَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى السَّيْفَ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقْتُلْتَهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَغْفِرُ لِي، قَالَ: «وَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَ: فَجَعَلَ لَا يَزِيدُهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟».

وفي الطريق الآخر: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا أَسَامَةَ فَسَأَلَهُ: لِمَ قَتَلْتَهُ؟ إِلَى أَنْ قَالَ: «فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَغْفِرُ لِي، قَالَ: «فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَجَعَلَ لَا يَزِيدُهُ عَلَى أَنْ يَقُولَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»).

الشرح:

أما ألفاظ أسماء الباب، ففيه (المقداد بن الأسود)، وفي الرواية الأخرى: (حدثني عطاء أن عبيد الله بن عدي بن الرخيار أخبره أن المقداد بن عمرو ابن الأسود الكندي، وكان حليماً لبني زُهرة، وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ، أنه قال: يا رسول الله).

فـ (المقداد) هو ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة، هذا نسبه الحقيقي، وكان الأسود بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف بن زُهرة قد تنبأه في لجهنية، فنُسب إليه، وصار به أشهر وأعرف.

فقوله ثانياً: (إِنَّ الْمَقْدَادَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَسْوَدِ) قد بُعِلَطَ في صلبه وقراءته، ولُصِبَ فيه أن يُقْرَأَ: (عَمْرُو) مجروراً مؤنَّ، و(بْنِ الْأَسْوَدِ) منصوب مُنُون، يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ لَأَنَّهُ صِمَّةٌ لِلْمَقْدَادِ، وَهُوَ مُنْصَوْبٌ، فَلَيْسَ (ابْنُ) هَذَا وَقَعًا بَيْنَ عَمَمِينَ مُتَسَلِّينَ، فَلِهَذَا فَلَمَّا تَعَيَّنَ كِتَابَتُهُ بِالْأَلْفِ، وَلَوْ قُرِئَ: (ابْنِ الْأَسْوَدِ) بِجَرٍّ (ابْنُ) لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَصَارَ عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ، وَدَلَّتْ خَطُّ صَرِيحٌ.

ولهذا الاسم نظائر، منها: عبد الله بن عمرو ابن أم مكتوم، كذا رواه مسلم آخر الكتب في حديث الحُصَيْنَةِ^(١)، وعبد الله بن أبي بن سُؤْلٍ، وعبد الله بن مالك ابن نُحَيْتَةَ، ومحمد بن علي ابن الحنفية، ومحمد بن إبراهيم ابن عُصَيْة، ومحمَّد بن إبراهيم بن زَاهُوِيَّة، ومحمد بن يزيد ابن مَرْجَةَ، فكلُّ

(١) مسلم ٧٣٨٦ من حديث غزطمة بنت فيمي رضي الله عنها وهو في المسند أحمد: ٢٧١٠١

هؤلاء ليس الأب فيهم من أصل بعده، فيتعين أن يكتب (من) بالألف، وأن يُعرب بغيراب الابن المذكور أولاً، فأُم مكتوم روجة عمرو، وسلوك روجة أبي، وهيل غير ذلك مما سنده في موضعه إن شاء الله، وتُحِينة روجة ماث وأُم عبد الله، وكذلك الحفية روجة عني، وعُنية روجة إبراهيم، ورَاهُونَة هو إبراهيم وأُم إسحاق، وكذلك ماجة هو يريد فهم لقاب، والله أعلم.

ومرادهم في هذا كله تعريف الشخص بوصفاته ليكتمل تعريفه، فقد يكون الإنسان غيره بأحد وصفيه دون الآخر، فيجمعون بينهم ليتم تعريف لكل واحد، وقدم ما نسبته إلى عمرو على سببه إلى الأسود لكون عمرو هو الأصل، وهذا من المستحسنات انفسية، والله أعلم.

وكان المقداد رضي الله عنه من أول من أسلم، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أول من أظهر الإسلام بمكة سبعة، منهم المقداد، وهاجر إلى الحبشة، يكنى أب الأسود، وقيل: أب عمرو، وقيل: أب معد، والله أعلم.

وأما قواه: (وكاد حية، أبي زهرة)، فإلى إضافة الألف وبن عبد وعبد، الزهري، فقد ذكر بن عبد البر وغيره أن الأسود حالفه أيضاً مع تَبْنِيهِ إياه ^(٢١).

وأما قواهم في نسبته: (الكندي)، فيه إشكال من حيث إن أهل النسب قالوا: إنه بُهْرَنِي ضبيعة، من بُهْرَاء بن لحف - بلحاء المهملة والفاء - بن قُضَاعَة، لا خلاف بينهم في هذا، ومن نقل لإجماع عليه لقاضي حياض ^(٢٢) وغيره.

وجوابه أن أحمد بن صالح الإمام الحافظ لمصري كاتب أبيه من سعد رحمه الله تعالى قال: إنَّ والد المقداد حالف كِنْدَةَ فَنُسِبَ إليها، ورويت عن من شمساة، عن سعيد بن ^(٢٣) ضبيعة - بضم المقاد - المهملة وتحفيع الهاء وباء موخدة - المَهْرِي قال: كنت صاحب المقداد بن الأسود في لجاهية، وكان رجلاً من بُهْرَاء، فأصاب فيهم دماً، فهرب إلى كِنْدَةَ فحالفهم، ثم أصاب فيهم دماً، فهرب إلى مكة فحالف الأسود بن عبد يَعُوث ^(٢٤) فعلى هذا تصبُّح نسبته إلى بُهْرَاء لكونه الأصل، وكذلك إلى قُضَاعَة، وتصبُّح نسبته إلى كِنْدَةَ لحلفه أو لحف أبيه، وتصبُّح إلى زهرة لحلفه مع الأسود، والله أعلم.

(١) نقله ابن عبد البر في الاستيعاب، (٤/١٤٨٠)، وبني لاني في «أسد سادة» (٤/٤٧٦) وكه من حجر في الإصبات، (٦/١٦٠): أب مسعود.

٢. الاستيعاب، (٤/١٤٨٠)

(٣) إكمال المعجم: (١/٣٦٨)

(٤) قتي (حي) ولأه) عن: وهو خطأ

(٥) أخرجه الطبري في الكبير: (٢٠/٥٥٨))

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ (إِنَّ لِمُقَدَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْأَسَدِ) بِقَوْلِهِ: (أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ)، فَأَعَادَ (أَنَّهُ) لَطُولَ الْكَلَامِ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْهَا لَكُنْ صَحِيحَةً، بَلْ هُوَ الْأَصَحُّ، وَلَكِنْ لَمْ طَوَّلِ الْكَلَامَ جَزْءًا أَوْ حَسَنًا. ذَكَرَهُ، وَيُظَاهِرُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ، وَقَدْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي لِقَاءِ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ وَالْأَحَادِيثِ لَشَرِيفَةٍ، وَمِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ وَحَلَّ حِكَايَةَ عَنِ الْكُفَرِ: ﴿أَيُؤَدُّونَ الْكُفْرَ بِكُمْ يَوْمَ تَكُونُ الْأَنْفُسُ تُخْرِجُونَ﴾ [مُؤْمَرُونَ ٣٤] فَأَعَادَ ﴿تَكُونُ﴾ لِلطَّلُولِ. وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ رَبِّهِمْ يُبَيِّنُ لِمَا مَعَهُمْ وَأَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا فِي الْيَقِينِ﴾ [سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٥٩] فَأَعَادَ ﴿فَتَمَّتْ﴾ جَاءَهُمْ، وَقَدْ قَدِّمْتُ تَفْصِيلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْخَبَرِ)، فَبَكْسَرُ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ. وَأَمَّا (عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ)، فَبُكْسَرُ الْحِيَمَةِ وَإِسْكَانُ النَّوْنِ. وَبَعْدَهَا دَلٌّ ثُمَّ عَيْنٌ مَهْمَلَتَانِ، وَتَتَعَبَقُ الدَّلُّ وَتَضُمُّ، لِفَتْحِ الدَّلِّ، وَجُنْدَعٌ بَطْنٌ مِنْ لَيْثٍ، فَهَذَا قَالَ: لَيْثِي ثُمَّ الْجُنْدَعِيُّ، فَبَدَأَ بِالْعَيْنِ وَهُوَ لَيْثٌ، ثُمَّ الْخَصْرُ وَهُوَ جُنْدَعٌ، وَلَوْ عُكِّسَ هَذَا فَقِيلَ: الْجُنْدَعِيُّ اللَّيْثِيُّ، لَكُنْ خَطَأً مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا قَائِدَ فِي قَوْلِهِ: اللَّيْثِيُّ بَعْدَ الْجُنْدَعِيِّ، وَلَئِنْ أَيْضًا يَقْتَضِي أَنْ لَيْثًا بَطْنٌ مِنْ جُنْدَعٍ وَهُوَ خَطَأٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي هَذَا لِإِسْتِدَادٍ لَطِيفَةٍ تَقَدَّمَ نَظَرُهَا^(٢)، وَهِيَ أَنَّ فِيهِ ثَلَاثَةَ تَابِعِينَ يُرْوَى عَنْ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ: بَيْنَ شَهْبٍ، وَعَطَاءٍ، وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَبَرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ)، فَهُوَ بَفَتْحِ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِهَا، فَأَهْلُ لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ وَيُلْحِقُونَ مِنْ يَكْسَرُهَا، وَأَهْلُ الْحَدِيثِ يَكْسَرُوهَا، وَكَذَلِكَ قِيْدُهُ أَنْ مَا كَوَلَا^(٣) وَغَيْرُهُ، وَاسْمُ أَبِي ظَبْيَانَ: حُصَيْنٌ بْنُ جُنْدَبٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ كَوْفٍ، تُوُفِيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ.

وَأَمَّا (الْحُرَقَاتُ) فَمُضْمٌ سَحَاءٌ لِسَهْمِيَّةٍ وَفَتْحُ الرَّاءِ وَبَسْمُ الْفَاءِ. وَأَمَّا (الذُّورَقِيُّ) فَتَقَدَّمَ مَرَّةً^(٤). وَكَذَلِكَ (أَحْمَدُ بْنُ خَيْرَاشٍ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ^(٥). وَأَمَّا (حَالِدُ الْأَنْبَجِ)، فَبَفَتْحِ اللَّامِ وَبَعْدَهُ شَاءٌ.

(١) نَظَرُ ص ٣٣٨ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

(٢) نَظَرُ ص ١٣٦ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

(٣) لَا تَكُونُ فِي رَفْعٍ لِأَرْثِيَابِيَّةٍ (٢٤٧/٥).

(٤) نَظَرُ ص ١٧١ وَ ٣٢٧ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

(٥) نَظَرُ ص ٨٦ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ.

مُعْتَمِدَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ بَاءٌ مَوْحِدَةٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ جِيمٌ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: «الْأَثْبَجُ هُوَ عَرِيضُ الثَّجِجِ، يَفْتَحُ الثَّاءُ وَالْبَاءُ، وَقِيْلَ: نَاتِي الثَّجِجِ، وَالثَّجْجُ مَا بَيْنَ الْكَاهِلِ وَالظَّهْرِ. وَأَمَّا (صَمَوَانُ بْنُ مُخْرَزٍ)، فَبِاسْكَانِ الْحَاءِ لِمَهْمَلَةِ وَبَاءٍ ثُمَّ زِي. وَأَمَّا (جُنْدَبٌ) فَبِضْمٍ لِدَالٍ وَفَتْحِهَا

وَأَمَّا (عَسَسَ بْنِ سَلَامَةَ)، فَبِعَيْنٍ وَسِينِينَ مَهْمَلَتَيْنِ، وَلَعَيْنَانِ مَفْتُوحَتَانِ وَالسُّنَيْنُ بَيْنَهُمَا سَاكِنَةٌ، قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «الْأَسْتِعْيَابِ»: هُوَ مَصْرِيٌّ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَقُولُونَ: إِنْ حَدِيثُهُ مَرْسَلٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَسْمَعْ النَّبِيَّ ﷺ. وَكَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَرْيِخِهِ»: إِنْ حَدِيثُهُ مَرْسَلٌ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ فِي «التَّابِعِينَ»^(١). قَالَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: كُنْيَةُ عَسَسَ بْنِ صَفِيرَةَ، وَهُوَ تَمِيمِيٌّ بَصْرِيٌّ، وَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَعْرُودَةِ لَا يُعْرَفُ لَهُ نَظِيرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا لَفَتْ الْبَابَ وَمَا يُشَبِّهُهَا، فَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَحِلًا مِنْ الْكُمَرِ) هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ الْمَعْتَبَرَةِ، وَفِي بَعْضِهَا: (أَرَأَيْتَ لَقِيتُ) بِحَذْفِ (إِنْ)، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ. وَقَوْلُهُ: (لَا ذِمَّةَ بِشَجَرَةٍ) أَيِ: اعْتَصَمَ مِنِّي، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (قَدْ هُتِّمَ مَثَقُودًا)، أَيِ: مَعْتَصِمًا، وَهُوَ نَكْسَرُ الْوَاوِ.

قَوْلُهُ: (أَمَّا الْأَوْرَاعِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ فِي حَدِيثِهِمَا) هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ الْأَصُولِ: (فِي حَدِيثِهِمَا) بَاءٌ وَحَدَّةٌ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَصُولِ: (فِي حَدِيثِهِمَا) بَاءٌ عَيْنٌ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَالْجَيِّدُ، وَالْأَوَّلُ أَيْضًا جَائِزٌ، فَإِنَّ الْفَاءَ فِي جَوِّ (أَمَّا) يُلْزَمُ إِثْبَاتُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ الْجَوِّبُ بِالْقَوْلِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا حَذَفَ الْقَوْلُ، وَهَذَا مِنْ ذَلِكَ، فَتَقْدِيرُ لِكَلَامِ: أَمَّا الْأَوْرَاعِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ فَقَدْ لَفَا فِي حَدِيثِهِمَا كَذَا، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ، فَمَنْهُ فِي انْقِرَآنِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا الْوَيُّنَ أَسْوَدَتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾ [الْمَعَاد: ١٠١]. أَيِ: فَيُقَالُ لَهُمْ: أَكْفَرْتُمْ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا لَيْلَى كَفَرُوا أَفَكَرْتُ لَيْلَى بَاتِي سَتَقُ عَلَيَّ كُفْرُ﴾ [الْمَعَاد: ١٠٢] وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: (فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لَأَقْتُلَهُ) أَيِ: مِلْتُ، يَقْدَرُ: هَوَيْتُ وَأَهْوَيْتُ.

(١) الْأَسْتِعْيَابُ (١٢٣٩/٣)

(٢) «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (٩١/٧)

(٣) «الْمَجْرَحُ وَالْمَعْلِيلُ»: (٤٠/٧)

(٤) «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» (٩١/٧) وَوَقَعَ فِيهِ وَفِي (ص) وَ(هـ) أَبُو حَفْصَةَ مَكِّيٌّ، وَكِلَاهُمَا قَبِلَ فِي كِتَابِهِ

وقوله ﷺ: «أَفَلَا شَقَقْتُ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى نَعْلَمَ أَتَالَهُ أَمْ لَا؟» الفاعل هي قوله: «أَقَالُهَا» هو القدر، ومعناه: إنك إنما كُنُفْتَ بالعمل بالظاهر وما يَنْطَلِقُ بِهِ اللِّسَانُ، وأما قَلْبُ عَيْسَ لَنْتَ حَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا فِيهِ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ مَمْتَنَاعَهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا ظَهَرَ بِاللِّسَانِ، وَقَالَ: أَفَلَا شَقَقْتُ عَنْ قَلْبِهِ لِنَتَظَرَّ مِنْ قَالِهَا الْقَلْبَ وَاعْتَقَدَهُ وَكَانَتْ فِيهِ، أَمْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ بَلْ جَرَتْ عَلَى لِسَانٍ فَحَسَبُ؟ يَعْنِي وَأَنْتَ لَسْتَ بِقَادِرٍ عَلَى هَذَا، فَاقْتَصِرْ عَلَى اللِّسَانِ، وَلَا تَطْلُبْ غَيْرَهُ.

وقوله: (حَتَّى نَمِيشُ أَنْيَ أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ) معناه: سَمَ يَكُنْ تَقَدَّمَ إِسْلَامِي، بَلْ بَتَدَأْتُ لَأَنَّ الْإِسْلَامَ لِيَمُتُّهُ عَنِّي مَا تَقَدَّمَ، وَقَالَ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ عَقْلٍ مَا وَفَّقَ فِيهِ.

وقوله: (فَقَالَ سَعْدُ. وَأَمَّا وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ مُسْلِمًا حَتَّى يَقْتُلَهُ ذُو الْبُطَيْنِ، يَعْنِي أَسَامَةَ) أَمَّا (سَعْدُ) فَهُوَ بَنُ أَبِي وَقَّاصٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). وَأَمَّا (ذُو الْبُطَيْنِ) فَهُوَ بَضْمٌ لِبَاءِ تَصْغِيرِ بَطْنٍ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ: قِيلَ لَأَسَامَةَ: ذُو الْبُطَيْنِ، لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ بَطْنٌ^(١).

وقوله: (حَسَرَ الْبُرْثُسُ عَنْ رَأْسِهِ فَقَالَ: إِنِّي أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ عَنْ بَيْتِكُمْ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعثًا) فَقَوْلُهُ: (حَسَرَ) أَي: كَشَفَ، وَ(الْبُرْثُسُ) بَضْمٌ الْبَاءِ وَالْثَوْنُ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: هُوَ كُلُّ ثَوْبٍ رَأْسُهُ مُلْتَصِقٌ بِهِ، ذُرَّاهُ كَانَتْ أَوْ جُبَّةٌ أَوْ غَيْرُهُمَا.

وأما قوله: (أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ)، فَكَذًا وَفَّعَ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَالَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: (بَعَثَ إِلَى عَشْعَسٍ فَقَالَ: جَمْعٌ لِي نَفَرًا مِنْ إِخْوَانِكَ حَتَّى أُحَدِّثَهُمْ)، ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَهُ: (أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ)، فَيَحْتَمِلُ هَذَا الْكَلَامُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تُكُونَ (لَا) زَائِدَةً كَمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْتَ لَا أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الْحَبِيد: ٢٩]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا مَلَكَ إِلَّا نَسْأَةً﴾ [الْأَعْرَاب: ٢١٢].

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ: أَتَيْتُكُمْ وَلَا أُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكُمْ عَنْ بَيْتِكُمْ ﷺ، بَلْ أَعْطَيْتُكُمْ وَأَحَدَيْتُكُمْ بِكَلَامٍ مِنْ عِدِّ نَفْسِي، لَكِنِّي لَأَنْ أَزِيدَكُمْ عَلَى مَا كُنْتُمْ نَوَيْتُمْ فَأَخْبِرُكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعثًا، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله: (وَكُنَّا نَحَدِّثُ أَنَّهُ أَسَامَةُ) هُوَ بَضْمٌ الثَّوْنِ مِنْ (نُحَدِّثُ) وَفَتْحُ الدَّالِ

(١) إكمال المعلمة ١/٢٧٣، ووقع بخطها في (جس) و(ها): عظيم

وقوله: «فلما رجع عليه السيد» (١)، في بعض الأوصاف المعتمدة (رجع) بالجيم، وفي بعضها: (رفع) بالهمزة، وكلاهما صحيح. (والسيف) منصوب على الزايتين، فـ (رفع) لتعديده، و (رجع) بمعناه، فهو (رجع) يستعمل لازماً ومتعدياً، وامرؤ هب المتعدي، ومنه قول الله عز وجل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِكُمْ بِالسِّفَةِ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿لَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ (٣) نسخة ١٠، والله أعلم.

واعلم أن في إسناده بعض روايات هذا الحديث ما أنكره الدارقطني وغيره، وهو قول مسلم: (حدثنا إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد قالا أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر (ح). وحدثنا إسحاق بن سوسى حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي (ح). وحدثنا محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا ابن خريج، جميعاً عن الزهري بهذا الإسناد، فهكذا وقع هذا الإسناد في رواية الجلودي).

قال القاضي عياض: ولم يقع هذا الإسناد عند من مذهب - يعني رفيق الجلودي - قال القاضي: قال أبو مسعود الذمشي: هذا ليس بمعروف عن الوليد بهذا الإسناد عن عطية بن يزيد عن عبيد الله، قال: وفيه خلاف على الوليد، وعلى لأوزاعي، وقد بين الدارقطني في كتاب «اللعن» لخلاف فيه، وذكر أن الأوزاعي يرويه عن إبراهيم بن مرة، واختلف عنه، فرواه أبو إسحاق الفزاري ومحمد بن شعيب ومحمد بن حنبل (١)، والوليد بن مزير (٢)، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن عبيد الله بن الحيار، عن المقداد، لم يذكر فيه عطية بن يزيد. واختلف عن الوليد بن مسلم، فرواه [أبو] (٣) الوليد القرشي، عن الوليد، عن الأوزاعي واليث بن سعد، عن الزهري، عن عبيد الله بن الحيار، عن المقداد، لم يذكر فيه عطية، وأسقط إبراهيم بن مرة، وحدثه عيسى بن مسعود فرواه عن موسى، عن الأوزاعي، [عن الزهري] (٤) عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبيد الله بن الحيار، عن المقداد، لم يذكر فيه إبراهيم بن مرة، وحسن مكان عطية بن يزيد. شهيد بن عبد الرحمن، فرواه بصري، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري مرسلًا، عن المقداد.

(١) في (ح) هكذا.

(٢) في «كتاب المعجم»: (٣٦٩/٦) جبر، وفي (هـ) و (ع) حميد، وكلاهما خطأ.

(٣) تصحيفت في «كتاب المعجم» إلى: مرقد.

(٤) ما بين معقوفين في «كتاب المعجم»، و «اللعن» لـ (٦٧/١٤).

(٥) ما بين معقوفين من «اللعن» لـ (١٤٨/١) وقد أخرج الحديث من هذا طريقاً لوليد عن الأوزاعي عن زهري، ما من حديث: «أبو نعيم في «تيسير المستخرج على صحيح مسلم» ٢٧٥، وغيره.

قال أبو علي لجبني الصحيح في إسناده هذا الحديث ما ذكره مسلم أولاً من رواية النيث ومعمّر ويونس وابن جريج، وتابعهم صالح بن كيسان^(١). هذا آخر كلام القاضي عياض^(٢).

قلت: وحاصل هذا الخلاف ولاضطراب إنما هو في رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، وأم رواية النيث ومعمّر ويونس وابن جريج فلا شك في صحتها، وهذه الروايات هي المستقلة بالعمل، وعليها الاعتماد. وأم رواية الأوزاعي فذكرها متبعة، وقد تقرر عندهم أن المتبعة لا يحتمل فيها ما فيه سوغ ضعف كونها لا اعتماد^(٣) عليها، وإنما هي لمجرد الاستئناس.

والحاصل أن هذا الاضطراب لذي في رواية الوليد عن الأوزاعي لا يقدح في صحة أصل هذا الحديث، فلا خلاف في صحته، وقد قدمنا أن أكثر استدلالات لمارقطيني من هذا سخوف، ولا يؤثر ذلك في صحة سمتون^(٤). وقدّمنا أيضاً في الفصول عتذار مسلم رحمه الله عن نحو هذا بأنه ليس الاعتماد عليه^(٥)، والله اعلم.

وأم معني الأحاديث وفقهها، فقوله ﷺ في لذي قل: لا إله إلا الله: «لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلة من قبل أن يقتله، وإن بمنزلة من قبل أن يقول كذمته لتي قل» اختلف في معناه، فأحسن ما قيل فيه وأظهره ما قلناه لإمام الشافعي وابن القصار المالكي^(٦) وغيرهما أن معناه: فإنه معصوم لدم، محرم قتله بعد قوله: لا إله إلا الله، كما كنت أنت قبل أن تقتله، وإنك بعد قتله غير معصوم لدم ولا محرم لقتل كما كان هو قبل قوله: لا إله إلا الله. قل ابن القصار: يعني لولا عذر كالتأويل المسقط للقصاص عندك.

قل القاضي: وقيل معناه: إنك مثله في مخالفة الحق وركاب الإثم وإن خلت أنواع المخالفة والإثم، فيسمى إثمه كفراً، وإثمك معصية وفسقاً^(٧).

(١) تقييد مهم: (٣/٧٧٩).

(٢) إكمال المعجم: (١٦/٣٦٩ - ٣٧١).

(٣) في (ص) الاعتناء وهو خطأ.

(٤) بغير ص ٣٦٠ من هذا الجزء.

(٥) انظر ص ٥٥ من هذا الجزء.

(٦) بن القصار هو أبو الحسن عبيد بن عمر بن أحمد لغه دي شيخ المالكية في كتاب في مسائل خلاف، وتوفي سنة سبع وتسعين وثلاث مئة.

(٧) إكمال المعجم: (١/٣٦٨).

وأما كونه ﷺ لم يُوحب على أسامة فصصاً ولا دية ولا كفارة، فقد يُستدل به لإسقاط الجميع، ولكن الكفارة واجبة، والقصاص ساقط لشبهة، فبه طبع كاهراً، وطعن أن إظهاره كلمة التوحيد في هذا الحال لا يجعله مسلماً، وفي وجوب الدية قولاً لثبوتها، وقد بكل واحد منهما بعض من العلماء، ويُجاب عن عدم ذكر الكفارة بأنها ليست على الفور، بل هي على التراخي، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز على المذهب الصحيح عند أهل الأصول. وأم الدية على قول من أوجبها فيحتمل أن أسامة كان في ذلك الوقت معبراً بها، فأُخبرت إلى يساره.

وأما ما فعده جندب بن عبد الله ﷺ من جمع النفر وعظمتهم، ففيه أنه ينبغي للعالم والرجل لعظمه الموضع وفي الشهرة أن يُسكن الناس عند انقراضه ويعظمه ويوضح لهم الدلائل. وقوله ﷺ: «أفلا شققت على قلبي» فيه دليل للقاعدة المعروفة في لفقه والأصول أن لا حكم يعمل فيه بالطواهر، والله تعالى يتولى الشرائع.

وأما قول أسامة في الرواية الأولى: (فطمنته فوق في نفسي من ذلك، فذكرته لسبي ﷺ)، وفي رواية الأخرى: (فلما قلدنا بلغ ذلك النبي ﷺ، فقال لي: يا أسامة، اقتلته؟)، وفي الأخرى: (فجاء البشير إلى النبي ﷺ، فأخبره خبر الرجل، فدعاه - يعني أسامة - فسأله، فيحتمل أن يُجمع بينهما بأن أسامة وقع في نفسه من ذلك شيء بعد قتله، ونوى أن يسأل عنه، فجاء البشير فأخبره قبل مقدم أسامة، وتبع سبي ﷺ أيضاً بعد قُدمهم، فسأل أسامة فذكره، وليس في قوله: (فذكرته) ما يدل على أنه قتله أبداً قبل تقلم علم النبي ﷺ به، والله أعلم.



٤٢ - [باب قول النبي ﷺ:

«من حمل علينا السلاح فليس منا»]

[٢٨٠] ١٦١ - (٩٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ لُمَيْنِي قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَهُوَ الْقَطَّانُ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». [أحمد ٤٦٤٩ و ٥١٤٩ و ٦٢٧٧ و بحري ٢٧١٧].

[٢٨١] ١٦٢ - (٩٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُضْعَبٌ - وَهُوَ ابْنُ الْيَمْقَدَامِ -: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَسَارِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَلَ عَلَيْنَا السَّيْفَ فَلَيْسَ مِنَّا». [أحمد ١٦٥١١].

[٢٨٢] ١٦٣ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْمَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا». [بحري ٧٠٧١].

باب قول النبي ﷺ:

«من حمل علينا السلاح فليس منا»

فيه قوله ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا» رواه ابن عمر وسنمه وأبو موسى ﷺ. وفي رواية سنمه: «من سَلَ علينا السَّيْفَ»، وفي إسناد أبي موسى لطيفة، وهي أن إسنادهم كوفيون، وهم: أبو بكر بن أبي شيبة، وعبد الله بن براد، وأبو كريب (قالوا) حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى. فأما (براد) فمفتح الباء الموحدة وتشديد لراء وآخره دل (أبو كريب) محمد بن لعلاء (أو أسامة) حماد بن أسامة. و(بريد) يضم لموحدة (أو بردة) اسمه عامر، وقيل: لحدادش. و(أبو موسى) عبد الله بن قيس.

وأما معنى الحديث، فتقدم أول الكتاب^(١)، وتقدم عليه عدة مذهب أهل السنة والفقهاء، وهي أنَّ من حمل سلاحاً على المسلمين بغير حقٍّ ولا تأويل ولم يستحلَّه، فهو عاصٍ ولا يكفر بذلك، فإن استحلَّه كافر.

فأما تأويل الحديث، ففقين: هو محمول على المستحلِّ بغير تأويل، فيكفر ويخرج من الحلَّة، وفقين: معناه ليس على سيرتكم الكفاية وقديت، وكان سفيان بن عُيينة رحمه الله يكره قول من يفسره ب: ليس على حديث، ويقول: بشي هذا لقول، يعني بل يُمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس، وأبلغ في الزجر، والله أعلم.



٤٣ - [باب قول النبي ﷺ:

«من غشنا فليس منا»]

[٢٨٣] ١٦٤ - (١٠١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، كَلَّاهُ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا، وَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا». (احمد: ٩٣٩٦).

[٢٨٤] (١٠٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي لَعْلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صُبْرَةٍ طَعَامٍ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا، فَذَلَّتْ أَصْبَعُهُ بَلَدًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟» قَالَ: أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَمَا يَرَاهُ النَّاسُ، مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنِّي».

باب قول النبي ﷺ:

«من غشنا فليس منا»

فيه (يعقوب بن عبد الرحمن القاري) هو بتشديد الياء، منسوب إلى لقارة القبيدة المعروفة. و(أبو الأحوص محمد بن حبان) بالياء المشددة. وقوله: (حدثنا ابن أبي حازم) هو عبد العزيز بن أبي حازم، واسم أبي حازم هنا سمعة بن دينار.

وقوله: (صُبْرَةٌ من طعام) هي نضج الصناد وإسكان لباء، قال الأزهري: الصُبْرَةُ، الكومة لمجموعة من العدم، سُمِّيَتْ صُبْرَةً لِإِفْرَاقِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، وَمِنْهُ قِيلَ لِسُحَابٍ فَوْقَ لِسُحَابٍ: صَبِيرٌ^(١).

وقوله في الحديث: (أصابت السَّمَاءُ) أي: المطر. وقوله ﷺ: «من غشَّنَا فليس مِنِّي» كما في الأصول: «مَنِي» وهو صحيح، وقد تقدَّم بيانه في الباب قبله، والله أعلم.

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، ص ٢٤٠.

٤٤ - [باب تحريم ضرب الخدود، وشق الجيوب،

والدعاء بدعوى الجاهلية]

[٢٨٥] ١٦٥ - (١٠٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ مَسْرُوفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، أَوْ شَقَّ الْجُيُوبَ، أَوْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»، هَذَا حَدِيثُ يَحْيَى، وَأَمَّا ابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ فَقَالَا: وَشَقَّ وَدَعَا، بِغَيْرِ أَلِفٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١١، ١٣٦١)، رَجَحِيٌّ [٢٨٥].

[٢٨٦] ١٦٦ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعاً عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا: وَشَقَّ وَدَعَا. [المنظر: ٢٨٦].

[٢٨٧] ١٦٧ - (١٠٤) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْصَرِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ بَجَازٍ أَنَّ النَّاسَ بَنَ شَيْبَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: وَجَعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا قَتْنِيًّا عَلَيْهِ، وَرَأَسُهُ فِي خَجَرٍ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ، فَصَاحَتْ امْرَأَةٌ مِنْ

باب تحريم ضرب الخدود، وشق الجيوب،

والدعاء بدعوى الجاهلية

قوله: (وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة) إلى آخره. كلهم كوفيون. وقوله: (علي بن حنظل) هو بفتح الحاء وسكان الشين المعجمتين وفتح لراء. وقوله: (القنطري) هو بفتح القاف والقاء، منسوب إلى قنطرة بردان، بفتح الباء والراء، جسر بفتح د. وقوله: (القاسم بن مخيمرة) هو بضم الميم وفتح الحاء، المعجمة وكسر الميم الثانية.

وقوله (وَجَعَ أَبُو مُوسَى) هو بفتح الواو وكسر الجيم. وقوله (في خجر) أي في حجر.

أَهْلِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّا بَرِئَ مِنْهُ (١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِئَ مِنَ الصَّدَاقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّقَةِ. [أحمد ١٩٥٤٧، مسعود، والبخاري: ١٢٩٦، مسنداً].

[٢٨٨] (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَخْرَةَ يَذْكُرُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَأَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى قَالَا: أُغْوِيَ عَلَى أَبِي مُوسَى، وَأَقْبَلْتُ امْرَأَتَهُ أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ تَصِيحُ بِرَنُوءٍ قَالَا: ثُمَّ

وكسره، لغتان. قوله: (فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّا بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) هكذا ضبطته، وكذا في الأصول (مما). وهو صحيح. أي: من الشيء الذي بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وقوله: (الصَّدَاقَةُ وَالْحَالِقَةُ وَالشَّقَةُ)، وفي الرواية الأخرى: «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّا حَلَقَ وَسَلَقَ وَخَرَقَ» فإن (الصَّدَاقَةَ) وقعت في الأصول بالصاد، و(سَلَقَ) بالسين، وهما صحيحان، وهما لغتان: السَلَقُ والسَلَقُ، وسَلَقَ وسَلَقَ، وهي صالقة وسالقة، وهي التي ترفع صوتها عند المصيبة. و(الحالقة) التي تحلق شعرها عند المصيبة، و(الشَّقَةُ) التي تشق ثوبها عند المصيبة، هذا هو لمشهور لظاهر المعروف. وحكى القاضي عياض عن ابن الأعرابي أنه قال: لَصَلَقَ ضَرْبُ الْوَجْهِ ^(٢).

وأم (دعوى الجاهلية)، فقال لقاضي: هي النِّدْحَةُ وَنُدْبَةُ الْمَيِّتِ وَالذُّعَاءُ بِالْوَيْلِ وَشِبْهُو ^(٣). والمراد بالجاهلية ما كان في الفترة قبل الإسلام.

وقوله في الاستد الآخر: (أَبُو عُمَيْسٍ عَنْ أَبِي صَخْرَةَ) هو عُمَيْسُ بضم العين المهمة وفتح الميم وسكن لاء وبالسَّين المهمة، واسمه عُمَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وذكره الحاكم في ألفرد «الكنى»، يعني أنه لا يشاركه في كنيته أحد.

وأم (أَبُو صَخْرَةَ)، فبالهاء في آخره، كذا وقع هنا وهو لمشهور في كنيته، ويقال فيها أيضاً: أَبُو صَخْرَةَ بحذف لهاء واسمه جَدَمُ بْنُ شَدَادٍ.

وقوله: (تَصِيحُ بِرَنُوءٍ) هو يفتح الراء وتشديد الثون، قال صاحب «المطالع»: الرُّنَةُ صوت مع لكاء

(٥) في نسخة: ممن برئ منه

(١) إكمال المعجم، (١/٣٧٧)

(٢) المصدر السابق: (١/٣٧٦).

أَفَاقَ، قَالَ: أَلَمْ تَعَلَّمِي - وَكَانَ يُحَدِّثُهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ خَلَقَ وَخَلَقَ وَخَرَقَ» رطرن ٢٨٧.

[٢٨٩] (٥٠٠) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عِيَّاصِ بْنِ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ امْرَأَةٍ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنِيهِ حَجَّاجُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا دَاوُدُ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي هِنْدٍ - حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ ضَفْوَانَ بْنِ مُخَرِّزٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، (ح). وَحَدَّثَنِي لِحْسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُسَيْرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عِيَّاصِ بْنِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: «لَيْسَ بِنَا» وَلَمْ يَقُلْ: «بَرِيءٌ». رطرن ٢٨٧.

فيه ترجيع^(١) كالقفلة واللقطة^(٢). يقال: أَرَأَيْتَ مَهْيَ مَرْتَةً، وَلَا يُقَالُ: رَأَيْتَ. وقد ثبت في الحديث: (لُعِنَتِ الرَّائِيَةُ)^(٣)، ولعله من نَقْلَةِ الحديث. هذا كلام صاحب «المطالع»^(٤). قال أهل اللغة: لَرَأَيْتَ وَالرَّائِيَةُ وَلِإِزْدَادٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَيُقَالُ: رَأَيْتَ وَأَرَأَيْتَ، لِقَوْلِهِمَا الْجَوْهَرِيُّ^(٥) وَغَيْرُهُ، وَفِيهِ رَدٌّ لِمَا قَدْ تَأْهَتَ.

قال القاضي عياض: قوله: «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ خَلَقَ» أَي: مِنْ فَعَلِهِمْ، أَوْ مِنْ يَسْتَوْجِبْنَ مِنْ لِعْقَابِهِ، أَوْ مِنْ عُقُوبَةٍ مَا يَزِمُنِي مِنْ بَيْنِهِ، وَأَصْلُ الْبَرَاءَةِ لَا مَفْصَلٍ، هَذَا كَلَامُ قَاضِي^(٦). وَيَجُوزُ أَنْ يُرَدَّ بِهِ ظَاهِرُهُ، وَهُوَ لِبَرَاءَةٍ مِنْ فَعَلِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَا يَقْدَرُ فِيهِ حَذْفٌ.

وأما قوله: (حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَائِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، فذكره مرفوعاً، فقال انقاضي عياض: يروونه عن شعبة مرفوعاً، ولم يرفعه عنه غير عبد الصَّمَدِ^(٧).

(١) ترجيع صوتك: ترويضه في العقيق

(٢) للقفلة واللقطة: كل صوت في حركة وإيهام

(٣) «ملائك في غريب الحديث» (٥٤٧/٢).

(٤) «مطالع الأئمة» (١٦٠/٣).

(٥) «تصحيح» (١٠٢).

(٦) «إكمال المعجم» (١/٣٧٧).

(٧) «المعجم السابق» (١/٣٧٨).

قلت: ولا يضُرُّ هذا على المذهب للصحيح المعتمد، وهو إذ روى الحديث بعض الرواة موقوفاً وبعضهم مرفوعاً، وبعضهم متصلاً وبعضهم مرسلاً، فوالحكم للرفع وبوصل، وقيل للوقوف والإرسال، وقيل: يُعتبر الأحفظ، وقيل: الأكثر، والصحيح الأول، ومع هذا فمسلم لم يذكر هذا الإسناد معتمداً عليه، إنما ذكره متبعة، وقد تكلمنا قريباً على نحو هذا^(١)، والله أعلم.



(١) انظر ص ٤٨٦ من هذا الجزء.

٤٥ - [باب بيان غلط تحريم النعمة]

[٢٩٠] ١٦٨ - (١٠٥) وَحَدَّثَنِي شَيْتَانُ بْنُ قُرُوحَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الشُّبَيْعِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ - : حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْذَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ خُذَيْفَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا يَزِمُ الْحَدِيثَ، فَقَالَ خُذَيْفَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَامٌ». [أحمد ٢٣٣٢٥، برقم ٢٩١]

[٢٩١] ١٦٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يَنْقُلُ الْحَدِيثَ إِلَى الْأَمِيرِ، فَكُنَّا جُلُوسًا فِي الْمَسْجِدِ، فَقَدْ الْقَوْمُ: هَذَا يَمُنُّ يَنْقُلُ الْحَدِيثَ إِلَى الْأَمِيرِ، قَالَ: فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ إِلَيْنَا، فَقَالَ خُذَيْفَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَامٌ». [أحمد ٢٣٣١٠، سحاري ٦٠٥٦]

[٢٩٢] ١٧٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْشَشِ (ح).

باب بيان غلط تحريم النعمة

في^(١) رواية: «لا يدخل الجنة نمام»، وفي أخرى: «نمَّات»، وهو مثل الأول، فالنمَّات هو النمام، وهو بفتح القاف وتشديد الناء، المشتهة من فوق. قال الجوهري وغيره: يقال: نَمَّ النعمة ونَمَّمه ونَمَّمه بكسر نون وضمة، نَمَّ، والرجل نَمَام ونَمَّ. ولغة يَنْقُلُ بضم القاف، قَتَّ^(٢).

قال لعلماء: النعمة. نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض على جهة الإفساد بينهم.

وقال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله في «الإحياء»: اعلم أن النعمة بما تُطلق في الأكثر على من يَنْقُلُ قول الغير إلى المَقُول فيه، كما تقول: فلان يتكلم فيك بكذا، قال: وليست النعمة محصورة بهذا، بل حد النعمة: كشف ما يُكره كشفه، سوء كرهه المنقول عنه أو استنقل به أو ثالث، وسوء كان لكشف بالكناية أو بالرمز أو بالإيحاء، فحقيقة النعمة إفشاء سرٍّ وهتك السرِّ عما يُكره كشفه، فهو رآه يُخفي ما لا لنفسه فذكره، فهو نعمة.

قال: وكل من حُملت إليه نعمة، وقيل له: فلان يقول فيك أو يفعل فيك كذا، فعليه ستة أمور:

(١) في (ط): فيه.

(٢) بظ (الصحيح): «نمَّات» (نمَّات) و(نمَّ).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ الثَّوْمِيُّ - وَالْمَلْفُظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ حُذَيْفَةَ فِي الْمَسْجِدِ، فَجَاءَ رَجُلٌ حَتَّى
 جَنَسَ إِلَيْنَا، فَقِيلَ لِحُذَيْفَةَ: إِنَّ هَذَا يَرْفَعُ إِلَيَّ السُّلْطَانِ أَشْيَاءَ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ - إِزَادَةً أَوْ يُسَمِّعُهُ -:
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ». [تجدد ٢٣٧٤٧ و ٢٣٨٤٠] [ويعرف ٢٢٩١]

الأول: أَلَا يُصَدِّقُهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْقِ.

الثاني: أَن يَنْهَاهُ عَنْ ذَلِكَ وَيَنْصَحَهُ وَيُثَبِّحَ لَهُ فَعْنَهُ.

الثالث: أَن يُغَضِّه فِي اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ يَغِيضُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَجِبُ بُغْضُ مَنْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

الرابع: أَلَا يَهْلِكُ بِأَخِيهِ الْغَائِبِ الشُّوْءَ

الخامس: أَلَا يَحْمِلُهُ مَا حَكَّى لَهُ عَلَى التَّجَسُّسِ وَالْبَحْثِ عَنْ ذَلِكَ.

السادس: أَلَا يَرْضَى لِنَفْسِهِ مَا هِيَ السُّمَامُ عَنْهُ، فَلَا يَحْكِي نَمِيمَتَهُ عَنْهُ فَيَقُولُ: فَلَانِ يَحْكِي كَذِبًا،
 فَيَصِيرُ بِهِ نَعَامًا، وَيَكُونُ آتِيًا بِهِ عَنْهُ. هَذَا آخِرُ كَلَامِ الْغَزَلِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١).

وَكُنْ^(٢) هَذَا الْمَذْكُورُ فِي النَّمِيمَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَصَدِّقَةٌ شَرْعِيَّةٌ، لِإِنْ دَعَتْ حَاجَةً إِلَيْهَا فَلَا مَنَعَ مِنْهَا،
 وَذَلِكَ كَمَا إِذَا أَخْبَرَهُ بَأَنَّ إِنْسَانًا يَرِيدُ الْفَتْكَ بِهِ أَوْ بَاهِلَهُ أَوْ بِمَالِهِ، أَوْ أَخْبَرَ الْإِمَامَ أَوْ مَنْ لَهُ وَلَايَةٌ بِأَنَّ إِنْسَانًا
 يَفْعَلُ أَوْ يَسْعَى^(٣) بِمَا فِيهِ مَفْسَدَةٌ، وَيَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْوَلَايَةِ لِكَشْفِ عَنْ ذَلِكَ وَإِزَالَتِهِ، فَكُلُّ هَذَا وَمِثْلِهِ
 أَشْبَهُهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ، وَقَدْ يَكُونُ بَعْضُهُ وَاجِبًا وَبَعْضُهُ مُسْتَحَبًّا عَلَى حَسَبِ الْمَوَاطِنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 وَفِي الْإِسَادِ (فَرُوحٌ)، وَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ، تَقَدَّمَ مَرَاتٍ^(٤). وَفِيهِ (الضُّبَعِيُّ) بَضْمٌ لِنُضَادِ الْمَعْجَمَةِ
 وَفَتْحَ لِبَاءِ الْمَوْحُودَةِ.

وقوله في الإسناد الأخير: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) إِلَى آخِرِهِ، كُلُّهُمْ كُوفِيُّونَ، لَا حَدِيثَ بَيْنَ
 الْيَمَنِ ﷺ، فَإِنَّهُ اسْتَوْطِنَ لِمَدَانِ

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَامٌ»، فَفِيهِ التَّأْوِيلَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ فِي نَظَائِرِهِ:

أَحَدُهُمَا: يُحْمَلُ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ مَعَ الْعَمَمِ بِالتَّحْرِيمِ.

وَالثَّانِي: لَا يَدْخُلُهَا دَعْوَى الْفَاقِزِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) إحياء علوم الدين: (٣/١٥٦).

(٢) نقي (خ): وَكَذَلِكَ.

(٣) نقي (اص): وَ(هـ). يَفْعَلُ كَذَا أَوْ يَسْعَى

(٤) انظر ص ٣٤٤ من هذا الجزء.

٤٦ - [باب بيان غلط تحریم إسبال الإزار، والمن بالعطية،
وتنفيق السلعة بالحلف، وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة،
ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم]

[٢٩٣] ١٧١ - (١٠٦) حَدَّثَنَا أَبُو نَعْرٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالُوا:
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ خُرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ،
عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ،
وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» قَالَ: فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: خَابُوا
وَحَسِرُوا، مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَانُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ
الْكَاذِبِ». [أحمد: ٢١٤٣٦].

[٢٩٤] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ -: حَدَّثَنَا
شَفِيْعٌ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنْ خُرَشَةَ بْنِ الْحُرِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْمَنَانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئًا إِلَّا مَتَّةً،
وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْفَاجِرِ، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَةً». [أحمد: ٢١٤٠٨].

[٢٩٥] وَحَدَّثَنِي بَشَّارُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ
سُلَيْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ». [أحمد: ٢١٤٠٥].

باب بيان غلط تحریم إسبال الإزار، والمن بالعطية،
وتنفيق السلعة بالحلف، وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله تعالى يوم القيامة،
ولا ينظر إليهم، ولا يزكّيهم، ولهم عذاب أليم

فيه قوله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»
قَالَ: فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. «الْمُسْبِلُ، وَالْمَنَانُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ».

وفي رواية: «الْمَنَانُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئًا إِلَّا مَتَّةً، وَالْمُسْبِلُ إِزَارَةً»

[٢٩٦] ١٧٢ - (١٠٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ - قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ: وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ - وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَهَاقِلٌ مُسْتَكْبِرٌ». (بخاري، ٢٩٧).

[٢٩٧] ١٧٣ - (١٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرِ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى قَطْرِ مَاءٍ بِالْفَلَاةِ يَمْنَعُهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَخَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لَأَخْذَهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَقْبَلْ». (أحمد، ٧٨٤٢، وبخاري، ٧٣٥٨).

[٢٩٨] (١٠٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح)، وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو

وفي رواية: «شَيْخٌ زَانٍ، وَمَلِكٌ كَذَّابٌ، وَهَاقِلٌ مُسْتَكْبِرٌ».

وفي رواية: (رجلٌ على فضل ماءٍ بالفلاة يمنعُهُ من ابن السبيل، ورجلٌ بايع رجلاً بسيلةٍ بعد لعصر فخلف له بالله لأخذها بكذا وكذا، فصَدَّقَهُ، وهو على غير ذلك، ورجلٌ بايع إماماً لا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فإن أعطاه منها وَفَى، وإن لم يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَقْبَلْ).

أما ألفاظُ أسماءٍ لبب، ففيه (علي بن مُدْرِك) صم اسمين وإسكان الدال المهملة وكسر الراء. وفيه (حَرْشَة) بعداء معجمة ثم راء مفتوحة ثم شين معجمة. وفيه (أَبُو زُرْعَةَ)، وهو ابن عمرو بن حريز، وتقدم مرات سخلاف في اسمه، وأنَّ لأشهر فيه هـ^(١). وفيه (أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) هو أبو حازم سليمان مولى عُرَّة. وفيه (أَبُو صَالِحٍ) وهو ذكوان، تقدم^(٢).

وفي (سعيد بن عمرو الأشعثي) هو بالثنين للمعجمة والعين المهملة ولشَاء لثلاثة، منسوبة إلى جدّه

(١) نظر من ٢٤١ من هذا الجزء

(٢) نظر من ١٢٢ من هذا الجزء.

الأشعثي: أَخْبَرَنَا عَنْتَرٌ، كَلَّاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: «وَرَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا يَسْلَمُوهُ» [التعري: ٢٦٧٧] أو عمر [٢٩٧].

الأشعث بن قيس الكندي، فإنه سعيد بن عمرو بن سهر بن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس وفيه (عَبْرٌ) هو يفتح لعين وبعدها باء موحدة ساكنة ثم ثاء مثناة.

وأما ألفاظ اللغة ونحوها، فقوله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ» هو على لفظ الآية الكريمة. وقيل: معنى «لَا يُكَلِّمُهُمْ»، أي: لَا يُكَلِّمُهُمْ تَكْلِيمَ أَهْلِ سَخِيرٍ وَيُظْهِرُ الرِّضَا، بل بكلام أهل السُّخْطِ والعُصْبِ. وقيل: المراد الإعراض عنهم. وقال جمهور المفسرين: لَا يُكَلِّمُهُمْ كَلَامًا يَنْفَعُهُمْ وَيُسَرُّهُمْ. وقيل: لَا يُرْسِلُ إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ بِالتَّحِيَّةِ.

ومعنى «لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ»، أي: يُعْرِضُ عَنْهُمْ، وَيَنْظُرُهُ سَبْحًا وَتَعَالَى لِعَبْدِهِ. رَحِمْتُهُ وَأَطَقْتُ بِهِمْ. ومعنى «لَا يُزَكِّيهِمْ» لَا يُظَهِّرُهُمْ مِنْ ذُنُوبِهِمْ. وَقَدْ الرُّجُوحُ وَغَيْرُهُ: مَعْنَاهُ: لَا يُشِيءُ عَلَيْهِمْ^(١).

ومعنى «عَذَابُ أَلِيمٍ» مؤلم. قال الواحدي: هو العذاب الذي يَخْلُصُ إِلَى قُيُوبِهِمْ وَجَعُهُ، قُلُوبُهُمْ. والعَذَابُ كُلُّ مَا يُعْنَى^(٢) الْإِنْسَانُ وَيَشْقَى عَلَيْهِ^(٣). قُلُوبُهُمْ: وَأَصْلُ الْعَذَابِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْعَذَابِ وَهُوَ الْمَنْعُ، يَقَالُ: عَذَّبْتُ عَذَبًا إِذَا سَعَتْ، وَعَذَّبَ عَذُوبًا، أَي: مَنَعَ، وَسُمِّيَ الْمَنْعُ عَذَابًا لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْعَاطِشَ، فَسُمِّيَ لِعَذَابِ عَذَابًا لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْمَعَاقِبَ مِنْ مَعْدُودَةٍ مِثْلِ جُرْمِهِ، وَيَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنْ مِثْلِ فَعْلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما قوله ﷺ: «الْمُسْبِلُ إِزَارَهُ»، فمعناه: الْمُتْرِكِيُّ لَهُ الْجَارُ حُرْفَهُ خِيَلًا كَمَا جَاءَ مَقْسُورًا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا»^(٤). وَ(لِخِيَلًا) الْكِبَرُ، وَهَذَا التَّقْيِيدُ بِالْجَرِّ خِيَلًا يُفَضِّلُ عَمُومَ الْمُسْبِلِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَعْدِ مَنْ جَرَّ خِيَلًا، وَقَدْ رُوِيَ النَّسَائِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ لَا بِي بَكَرِ الصَّدِيقِ ﷺ وَقَالَ: «السَّيِّئُ مِنْهُمْ»^(٥)، إِذْ كَانَ جَرُّهُ لَغِيْرَ الْخِيَلِ.

وقال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وغيره: وَذَكَرَ إِسْبَاحَ الْإِرَارِ وَحْدَهُ، لِأَنَّهُ كَانَ عَمَةً لِبَاسِهِمْ، وَحُكْمُهُمْ غَيْرُهُ مِنَ الْقَمِيصِ وَغَيْرِهِ حَكْمُهُ.

(١) المعاني القراء: (١/٢٤٥).

(٢) في (نسخ) و(مع): يُعْنَى.

(٣) «التفسير الوسيط»: (١/٨٥، ٨٨).

(٤) أخرجه البخاري: ٥٧٨٣، ومسلم: ٥٤٥٣، وأحمد: ٥٣٥١ من حديث ابن عمر ﷺ.

(٥) أخرجه البخاري: ٦٠٦٢، وأحمد: ٦٣٤٠ من حديث ابن عمر ﷺ.

[٢٩٩] ١٧٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ: أَرَاهُ مَرْفُوعًا - قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ، وَلَا يَنْصُرُ إِلَيْهِمْ. وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ خَفَّ عَلَى يَمِينٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى مَالٍ مُسْلِمٍ فَأَقْتَطَعَهُ»، وَبَاقِي حَدِيثِهِ نَحْوُ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ. [التحقيق: ١٧٤٤٦] [رواه: ٢٩٩].

قلت: وقد جاء ذلك مبيناً منصوصاً عليه من كلام رسول الله ﷺ من رواية مسلم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة، مَنْ جَرَّ شَيْئاً حُبْلَاءَ، لَمْ يَنْظُرَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه^(١) بإسناد حسن. والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «لَمْ تُنْفَقْ سِلْعَتُهُ بِالْخَلْفِ الْفَاجِرِ»، فهو بمعنى الرواية الأخرى: «بالخيف الكاذب»، ويقال: لخيف بكسر اللام وسكانها، وممن ذكر الإسكان ابنُ السكيت في أوّل «إصلاح المنطق»^(٢).

وأما (الفلاة) بفتح الفاء، فهي لفظة والقر التي لا أنيس بها.

وأما تخصيصه ﷺ في الرواية الأخرى: (الشيخ لزانى) و(الملث لكذاب) و(لعائن المستكبر) بالرعيذ المذكور، فقال القاضي عياض: سببه أن كل واحد منهم التزم المعصية المذكورة مع بُغْيِهِ منه، وعدم ضرورته إليهم، وضعف دواعيها عنده، وإن كان لا يُعَذَّرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ إِلَى هَذِهِ الْمَعَاصِي ضَرُورَةٌ مُزِجَةٌ وَلَا دَوْعٌ^(٣) مُعْتَدَّةٌ، أَشْبَهَ قِدَامَهُمْ عِنْدَ لِمَعَانِدَةٍ، وَالِاسْتِخْفَافِ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَصَدَ مَعْصِيَتَهُ، لَا لِحَاجَةٍ غَيْرِهَا.

فإنَّ لَشَيْخٍ لِكَمَالِ عَقْلِهِ وَتِمَامِ مَعْرِفَتِهِ بِطُولِ مَا مَرَّ عَلَيْهِ مِنَ الزُّمَانِ، وَضَعْفِ أَسْبَابِ لِمَجْمَاعِ الشُّهُوَةِ لِلنِّسَاءِ، وَاخْتِلَالِ دَوْعِهِ لَذَلِكَ، عِنْدَهُ مَا يُرِيحُهُ مِنْ دَوَاعِي الْحَلَالِ فِي هَذَا، وَيُخْفِي سِرَّهُ مِنْهُ، فَكَيْفَ بِالزُّنَى لِحَرَامٍ؟ وَإِنَّمَا دَوْعِي ذَلِكَ الشَّبَابُ، وَلِحَرُورَةِ الْغَرِيزَةِ، وَقُدَّةُ لِمَعْرِفَةٍ، وَغُبَّةُ لَشُّهُوَةِ، لِمُضَعَفِ لِعَقْلِ وَصِفَرِ الشُّنْ

وكذلك الإمام لا يخشى من أحد من رعيته، ولا يحتاج إلى مذاهنته ومصانعته، فإنَّ لِبَشَرٍ إِنَّمَا

(١) أبو داود: ٤٠٩٤، والنسائي: ٥٣٣٤، وابن ماجه: ٣٥٧٦.

(٢) نضر (١٣/٦).

(٣) في (ج) و(ص): دواعي.

بداهر ويصنع بالكذب وشبهه من يحضره ويخشى آذاه ومعاقبته، أو يطلب عنده ملأ من منزلة أو منفعة، وهو غني عن الكذب مطلقاً.

وكذلك العاقل العفيف، قد غيم المال، وإن سبب الفخر والحبلاء والمكبر والارتفاع على القرائة شروفاً^(١) في الدنيا، لكونه ظاهراً فيها، وحاجات أهله إليه، فإذا لم يكن عنده أسبابها، فهذا يستكثر ويحقر غيره؟

فمن يبق فعنه وفعل الشيخ زني والإمام كدب، لا لضرب من الاستخفاف بحق الله تعالى، والله أعلم^(٢).

وأما الثلاثة في الرواية الأخيرة، فمنهم (رجل منع فضل الماء من بن لسبيل المحتاج)، ولا شك في غنط تحريم ما فعل وشدة قبحه، فإذا كان ممنع فصل الماء المشية عاصياً، فكيف ممنعه الأدمي المحترم؟ فرب لكلام فيه، فهو كان ابن السبيل غير محترم، كالحربي والمرثء، لم يجب بذل الماء له.

وأما (الحلف كاذب بعد لعصر)، فمستحق هذا الوعيد، وخمس ما بعد العصر شرفه بسبب اجتماع ملائكة الليل والنهار، وغير ذلك.

وأما (مبيع الإمام) على الوجه المذكور، فمستحق هذا الوعيد بخلاف المسمين وإمامتهم، وتسببه إلى لغتن بينهم بسكته بيعته، لا بينهم من كان ممن يقتدى به، والله أعلم.

ووقع في معظم الأصول في الرواية الثانية عن أبي هريرة: «ثلاث لا يكلمهم الله» بحلف به، وكذا وقع في بعض الأصول في الرواية الثانية عن أبي ذر، وهو صحيح على معنى: ثلاث أنفس، وجاء الضمير في «يكلمهم» مذكراً على المعنى، والله أعلم.



(١) في (خ): بالشروفاً، وفي (ط): بكثرة.

(٢) في كتاب المعجم، (١) ٢٨٣ ٢٨٤.

٤٧ - [باب غلط تحريم قتل الإنسان نفسه،

وإن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار،

وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة]

[٣٠٠] ١٧٥ - (١٠٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ شَرِبَ سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا». [مسند أحمد ١١٠١٩٥ / رقم ٣٠١].

[٣٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي رُحَيْمُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْمُئِيُّ: حَدَّثَنَا عَثَرٌ (ح). وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَغْنِي ابْنُ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ دُكْوَانَ. [أحمد ١٠٣٣٧ / رقم ٥٧٧٨].

[٣٠٢] ١٧٦ - (١١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ الدَّمَشْقِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ أَبَا قِلَابَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاعَ

باب بيان غلط تحريم قتل الإنسان نفسه،

وإن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار،

وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة]

فيه قوله ﷺ «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ، فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ شَرِبَ سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا. وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا»

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ
الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ
فِي شَيْءٍ لَا يَمْلِكُهُ». [بخاري، ٤١٧١، مختصر، ١٠٤٧] [ابن ماجة، ٣٠٤].

[٣٠٣] (٠٠٠) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي
أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «لَيْسَ عَلَى رَجُلٍ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَعَنَ الْمُؤْمِنُ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي
الدُّنْيَا عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ ادَّعَى دَعْوَى كَاذِبَةً لِيَتَكَثَّرَ بِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا قِلَّةً، وَمَنْ حَلَفَ
عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ فَاجْرَأَ». [أحمد، ٤١٣٨٥، لؤلؤ، ٣٠٤].

وفي الحديث الآخر: «من حلف على يمينٍ بمِلَّةٍ غيرِ الإسلامِ كاذباً فهو كاذبٌ كما قال، ومن قتل نفسه
بشيءٍ عُذِّبَ به يومَ القيامة، وليس على رجلٍ نذرٌ في شيءٍ لا يملكه».

وفي رواية: «من حلف بمِلَّةٍ سوى لإسلام كاذباً فتمتعداً فهو كاذبٌ كما قال».

وفي الحديث الآخر: «ليس على رجلٍ نذرٌ فيما لا يملك، ولعن المؤمن كقتله، ومن قتل نفسه
بشيءٍ في الدنيا عُذِّبَ به يومَ القيامة، ومن ادَّعى دعوى كاذبةً لِيَتَكَثَّرَ بها لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا قِلَّةً، ومن
حلف على يمينٍ صبرٍ فاجرأ».

وفي باب الأحاديث لبقية، وسنمرٌ على ألفاظهم ومعانيهم إن شاء الله تعالى.

الشرح:

أما الأسماء وما يتعلق بعلم الاستدلال، ففيه أشياء كثيرة تقدمت من لُكْنِي وَلِدَفَاتِقْ، كقوله: (حدثنا
خالدٌ، يعني ابن الحارث)، فقد قدمنا بيان فائدة قوله: (هو ابن الحارث)^(١). وكقوله: (عن لأعمش
عن أبي صالح) ولاعمش مدلس، والمدلس إذا قال: (عن) لا يُحْتَجُّ به، لا إذا ثبت سماعه من جهة
أخرى، وقدمنا أنَّ ما كان في «لصحيحين» عن المدلس بـ (عن) فمحمولٌ على أنه ثبت السماع من جهة
أخرى^(٢)، وقد جاء هنا شيئاً في الطريق الآخر من رواية شعبية.

(١)، بطريق ٨٣ من هذا الجزء

(٢)، بطريق ٧٠ من هذا الجزء

[٣٠٤] ١٧٧ - (***) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ وَشَحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيِّ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةِ سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَّبَهُ اللَّهُ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ».

وقوله في أول الباب: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ) إلى آخره، إسناده كله كوفيون إلا أما هريرة فإنه مدني، وسم الأشجع عبد الله بن سعيد بن حصين، توفي سنة سبع وخمسين ومئتين، قبل مسم بأربع سنين.

وقوله: (كُلُّهُمْ بهذا الإسناد مثله، وفي رواية شعبة عن سليمان قال: سمعتُ ذُكْوَانَ) يعني بقوله: (بهذا الإسناد) أن هؤلاء لجماعة المذكورين، وهم جرير وعَبَثَرٌ وشُعْبَةُ، رَوَوْه عن الأعمش كما رواه وكيع في لطريق لأول، إلا أن شعبة زاد من فائدة حسنة فقد: (عن سليمان) - وهو لأعمش - قال: سمعتُ ذُكْوَانَ، وهو أبو صالح، فصرّح بالسمع، وفي الروايات اباقية يقول: عن، والأعمش مدلس لا يحتاج بصعنته إلا إذا صَحَّ سماعه لذي^(١) عنعنه من جهة أخرى، فبيّن مسلم أن ذلك قد صَحَّ من رواية شعبة، والله أعلم.

وقوله: (أَبُو قِلَابَةَ) هو بكسر القاف، واسمه عبد الله بن زيد.

وقوله: (عن خالد الحذاء) قالوا: إنما قيل له الحذاء، لأنه كان يجلس في الحدّثين، ولم يتخذ بعداً قط، هذا هو المشهور، وروين عن هدد - بلفاء - بن حَيَّان - بالمشدة - قال: لم يتخذ خالد قط، وإنما كان يقول: اخذوا على هذا النحو، فلقّب بالحذاء، وهو خالد بن مهران أبو المنزل، بضم الميم وبالزاي واللام.

وقوله: (عن شعبة، عن أيّوب، عن أبي قِلَابَةَ، عن ثابت بن الضحّاك الأنصاري)، ثم تحوّل الإسناد فقد: (عن الثوري، عن خالد الحذاء، عن أبي قِلَابَةَ، عن ثابت بن الضحّاك) قد يقال: هذا تطويل للكلام على خلاف عدة مسلم وغيره، وكان حقّه ومقتضى عادته أن يقتصر أولاً على أبي قِلَابَةَ، ثم يسوق الطريق الآخر إليه، فأما ذكر ثابت فلا حاجة إليه أولاً، وجوابه أن في الرواية لأولى رواية

هَذَا حَدِيثٌ سَفِيحٌ، وَأَمَّا شُعْبَةُ فَمَحْدِثُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمَوْلَى سِوَى الْإِسْلَامِ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ ذَبَحَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ ذُبِحَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [تحميد ١٦٣٨٦، ر شعري ١٣٦٣ و ١١٠٥٠ .

[٣٠٥] ١٧٨ - (١١١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَيْنَا، فَقَالَ لِرَجُلٍ مِمَّنْ يُدْعَى بِالْإِسْلَامِ: «هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ» فَلَمَّا حَصَرَهُ لِقَاتِلِ الرَّجُلِ قَتَلَ شَدِيدًا، فَأَصَابَتْهُ جِرَاحَةٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ الَّذِي قُلْتَ لَهُ أَيْضًا: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، فَإِنَّهُ قَاتَلَ الْيَوْمَ قَتَلَ شَدِيدًا، وَقَدْ مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِلَى النَّارِ»، فَكَادَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَزْتَبِ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ إِذْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَمُتْ، وَلَكِنَّ بِهِ جِرَاحًا شَدِيدًا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ لَمْ يَضُرَّ عَلَى الْجِرَاحِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَأُخْبِرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»، ثُمَّ أَمَرَ بِأَلَا قَتْلَ فِيهِ النَّاسِ: «إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ».

[تحميد ٨٠٩٠، ر شعري ٣٠١٢ .

[٣٠٦] ١٧٩ - (١١٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّرَيْ، سَمِعَ مِنَ الْمَرْبُ - عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَتَقَى هُوَ وَالْمُشْرِكُونَ فَاغْتَتَلَوْا، فَلَمَّا مَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَسْكَرِهِ، وَمَالَ الْآخَرُونَ إِلَى

شُعْبَةَ عَنْ أَبِي يُونُسَ نَسَبَ لَيْثَ بْنَ الصُّعْدِ، فَقَالَ: لَأَنْصَرِي، وَفِي رَوَاةٍ لَشُورِي عَنْ خَدَلٍ لَمْ يَنْسِبْهُ، فَمِنْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنْ فَعَلٍ مَا فَعَلَ لِيُصَحَّ ذِكْرُ نَسَبِهِ^(١).

قوله: (يعقوب الفاري) هو بتشديد لياء، تقدم قريب^(٢) (أبو حارث) أبو روي عن سهل بن سعد الساعدي اسمه سلمة بن دينار، والراوي عن أبي هريرة اسمه سمعان مولى عزة، والله أعلم.

وأما لعنت الباب وشبهه، فقوله ﷺ «فمخديته هي يده يتوَحَّأ بها في بطنه» هو الجيم وهمز آخره، ويجوز تسهيله بقصد الهمزة ألفاء، ومعناه: يطعن.

وقوله ﷺ: «الهردي» ينزل.

(١) في (النسخة): ممن يذمي للإسلام

(٢) في (خ): فبهم من ذكر نسبة: بدل: ليصح ذكر نسبه.

(٣) نظر من ٤٣٤ و ٤٩١ من هذا الجزء.

عَسْكَرِهِمْ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ لَا يَدْعُ لَهُمْ شَاذَةً إِلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا بِسَيْفِهِ، فَقَالُوا: مَا أَجْزَأُ مِنَّا الْيَوْمَ أَحَدٌ كَمَا أَجْزَأَ فُلَانٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ

وَأَم «جَهَنَّمَ»، فَهُوَ سَمُّ النَّارِ الْآخِرَةِ، هَذَا اللَّهُ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ بَلَاءٍ. قَالَ يُونُسُ وَأَكْثَرُ التَّحْوِيِينَ: هِيَ عَجَمِيَّةٌ لَا تَصْرِفُ لِلْعُجْمَةِ وَلِتَعْرِيفٍ، وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ عَرَبِيَّةٌ لَمْ تُصْرِفْ لَتَأْنِيثٍ وَالْعَنَمِيَّةُ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ بَعْدَ قَعْرِهَا. قَالَ زُؤَيْبَةُ: يَقُولُ: بِثَرْجِهَتَمْ، أَي: بَعِيدَةً سَقَرًا، وَقِيلَ: مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجُهْمَةِ، وَهِيَ لِعَظْمٍ، يَقَالُ: جَهْمُ الْوَحَى، أَي: غَيْظُهُ، فَسُمِّيَتْ جَهَنَّمَ لِعَظْمِ أَمْرِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ سَمًّا» هُوَ يَتَحَسَّاهُ هُوَ بِضَمٍّ لَسَيْنٍ وَفَتْحِهَا وَكَسْرِهَا، ثَلَاثُ لُغَاتٍ، أَفْصَحُهَا الْفَصَحُ، ثَلَاثَةٌ فِي «لِطَّلَعِ»^(١)، وَجَمْعُهُ سَيْمَامٌ، وَمَعْنَى «يَتَحَسَّاهُ» يَشْرِبُهُ فِي تَمْهَلٍ وَيَتَجَرَّعُهُ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ أَدْعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ» هَذِهِ هِيَ الْبَغَّةُ الْفَصِيحَةُ، يَقُولُ: دَعْوَى بَاطِلٌ وَبَاطِلَةٌ، وَكَذَبٌ وَكَذِبَةٌ، حَكَاهَا صَاحِبُ «الْمَحْكَمِ»^(٢)، وَالتَّأْنِيثُ أَفْصَحُ.

وَأَم قَوْلُهُ ﷺ: «لِيَنْكَثُرَ بِهَا» ضَبْطُهُ بِذَلِكَ الْمَثْنَةُ بَعْدَ كَافٍ، وَكَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ الْأَصُولِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَصَبَّغَهُ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ الْمُعْتَمِدِينَ فِي نَسْخَتِهِ بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَلَهُ وَجْهٌ، وَهُوَ بِمَعْنَى «الْأَوَّلِ، أَي: يَصِيرُ مَالُهُ كَبِيرًا عَظِيمًا».

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبِيرٍ فَاجِرَةٍ» كَذَا وَقَعَ فِي الْأَصُولِ هَذَا الْقَدْرُ فَحُشِبَ، وَفِيهِ مُحَذَّرٌ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاذُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَمْ يَأْتِ فِي الْحَدِيثِ هَذَا لِحَبْرٍ عَنْ هَذَا الْحَدِّثِ وَلَا أَنْ يَعْطِفَهُ عَلَى قَوْلِهِ قَبْلَهُ: «وَمَنْ أَدْعَى دَعْوَى كَاذِبَةٍ لِيَنْكَثُرَ بِهَا» لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ بِهَا «لَا قَلَّةً»، أَي: وَكَذَلِكَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبِيرٍ فَهُوَ مِثْلُهُ، قَالَ: وَقَدْ وَرَدَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ تَمَامٌ مِثْلُ «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبِيرٍ يَنْقَطِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ»، لَقِيَ اللَّهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ^(٣). وَيَمِينُ لَصَبِيرٍ: هِيَ الَّتِي أُلْزِمَ بِهَا لِحَدِّثٍ عِنْدَ حَاكِمٍ وَسُجُوهِ، وَأَصْلُ صَبِيرٍ سَحْبٌ وَالْإِسْمُ كُ

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَذَا) وَقَعَ فِي الْأَصُولِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاذُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مُتَوَابِعُ» (تَحْبِيرٌ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ^(٤).

(١) الْمَطْلَعُ لِأَبِي نُورٍ: (٥٠٧/٥)

(٢) الْمَحْكَمُ وَالْمَطْلَعُ لِأَبِي نُورٍ: (١٧٨/٩)

(٣) «إِكْبَارُ نَعِيمٍ» (١/٣٩٢)، وَلِحَدِيثِ أَحْرَجَهُ نَيْسَابُورِيُّ ٤٥٤٩ ٤٥٥٠، وَمُسْنَدُ ٣٥٥، أَحْمَدُ ٣٥٧٦ عَنْ بَنِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٤) إِكْبَارُ نَعِيمٍ (١/٣٩٣)

النَّارِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا صَاحِبُهُ أَبَدًا. قَالَ فَخَرَجَ مَعَهُ، كُلَّمَا وَقَفَ وَقَفَ مَعَهُ، وَإِذَا

وقوله (يا رسول الله الرجل الذي قلت له أنا صاحبه أبداً) إنه من أهل النار. أي: قلت في شأنه وفي سببه، قال لقرء وابن السجري وغيرهما من أهل الحريرية: اللام قد تأتي بمعنى (في)، ومنه قول الله عز وجل: ﴿وَتَصْنَعُ الْكُوفِينَ الْقِسْطَ يَكُونُ الْيَقِينُ﴾. الاب ٤٧، أي: فيه^(١). وقوله: (أنا) أي: قريباً، وفيه لغتان: الممد وهو أفصح، والقصر.

وقوله: (فكاد بعض المسلمين أن يرتاب) كذا هو في الأصول: (أن يرتاب)، دأشت (أن) مع (كاد) وهو جائر، لكنه قليل، وكاد لمقاربة الفعل ولم يفعل إذا لم يتقدمه نفي، فإن تقدمها كقولك: ما كاد يقوم، كانت دالة على القيام لكن بعد بضع، كذا نقله ابن أحدي^(٢) وغيره عن العرب واللغة.

وقوله: (ثم أسر بلاً ننادى في الناس إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، وإن الله يؤيد هذه النبر بالرجل الفاجر) يجوز في (إنه) و(إن) كسر الهمزة وفتحها، وقد قرئ في السهم قول الله عز وجل: ﴿مَكَانَهُ الْمَلَكُوتُ وَهُوَ عَلَيْهِمْ نَازِلٌ فِي أَنْحَارٍ مِنْ آيَاتِهِ يَنْشُرُكِ﴾ [الحجرات ٣٨] بفتح الهمزة وكسرها^(٣).

وقوله: (لا يدع لهم شاة إلا أئبها) لشذوذ والشدة: الخارج والخارجة عن الجماعة. قال القاضي عياض: أئب الكلمة على معنى التسمية، أو تشبیه الخارج بشاة الغنم، ومعناه: أنه لا يدع أحداً على طريق المبالغة، قال ابن الأعرابي: يقال: فلان لا يدع شاة ولا فدة: إذا كان شجاعاً لا يلقه أحد إلا قتله^(٤). وهذا الرجل الذي كان لا يدع لهم شاة ولا فاة اسمه قزمان، قاله الخطيب البغدادي، قال: وكان من أئب لقين^(٥).

وقوله: (ما أجزأ ما اليوم أحد ما أجزأ فلان) مهموز، معناه: ما أعنى وكفى أحد غناءه وكفايته. قوله: (فقال رجل من القوم: أنا صاحبه) كذا في الأصول، ومعناه: أنا صاحبه^(٦) في خفية وألزامه أبداً لأنظر لسبب النبي يصير به من أهل النار، فإن فعه في الظاهر جميل، وقد أخبر النبي ﷺ أنه من أهل النار، فلا بد له من سبب عجيب.

(١) نظير المعاني القرآن: لقراء (٢/٢١٥).

(٢) التصدير لتوسيطه، (١/٩٧).

(٣) قرأ حمزة وابن عباس بكسر الهمزة، وقرأ ليدقون بفتحها، أنيسه ص ٨٧، والنشر في لقراءات العشرة، (٢/٢٣٩).

(٤) كمد المعلم، (١/٣٩٤).

(٥) ولأسماء دميحة في الأئب المبتكئة: (٤/٢٧٦).

(٦) في (ع): صاحبه.

أَسْرَعَ أَسْرَعَ مَعَهُ، قَالَ: فَخَرَجَ الرَّجُلُ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ وَدُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟»، قَالَ: الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرْتَ أَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَأَعْلَمَ النَّاسُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: أَلَمْ لَكُمْ بِهِ، فَخَرَجْتُ فِي طَلَبِهِ حَتَّى جُرِحَ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ بِالْأَرْضِ وَدُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَمُوتُ لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فَيَمُوتُ لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

[٢٧١١] [أحمد: ٢٢٨١٣، والبيهقي: ٢٨٩٨].

[٣٠٧] ١٨٠ - (١١٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا الزُّبَيْرِيُّ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ -: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: «إِنَّ رَجُلًا يَمُوتُ كَانَ قَبْلَكُمْ خَرَجْتَ بِهِ قَرْحَةً، فَلَمَّا أَذِنَهُ انْتَزَعَ سَهْمًا مِنْ كِتَانِيهِ، فَتَكَأَهُ، فَلَمْ يَرَقَأَ الدَّمُ حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَبُّكُمْ: قَدْ حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». ثُمَّ مَدَّ يَدَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا وَاللَّهِ، لَقَدْ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ

قوله: (ووضع ثياب السيف بين ثدييه) هو بضم الميم، والذال وتخفيف الباء الموحدة المكررة، وهو طرفه الأسفل، وأما طرفه الأعلى فتقبضه.

وقوله: (بين ثدييه) هو ثنية ثدي بفتح الدال، وهو يُدْكَرُ على اللغة الفصيحة التي اقتصر عليها القراء ولعلب وغيرهما. وحكى ابن فارس والجهري وغيرهما فيه لتذكير ولثانيتها^(١). قال ابن فارس: الثدي للمرأة، ويُقال للثالث الموضوع من الرجل: ثُدْوَةٌ وَثُدُوَّةٌ، دالفتح بلا همز، وبالصم مع الهمز^(٢). وقال لجهري: والثدي للمرأة ولرجل. فعلى قول ابن فارس يكون في هذا الحديث قد استعار الثدي لرجل. وجمع لثدي أُنْدَى وَثُدِيٌّ وَثُدِيٌّ، بضم التاء وكسر الميم.

قوله ﷺ: «الخرجت برجلي قرحة فأذنه. فانتزع سهماً من كِثانته لتكأها. فلم يرقأ الدم حتى مات»، وفي الرواية الأخرى: «الخرج به خراجاً».

(١) «معجم اللغة»: (١٥٧/١)، و«لصاح»: (ثدي).

(٢) «معجم اللغة»: (١/٢٧٣).

جُنْدَبٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ. [حدود ١٨٨٠] [نور ٣٠٨].

[٣٠٨] ١٨١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا جُنْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، قَمَا نَسِينَا، وَمَا نَحْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدَبٌ كُذِّبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرَجَ بِرَجُلٍ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ خُرَاجٌ»، فَذَكَرَ شَوْهَةً. [نور ٣٠٨] [نور ٣١٧].

(القرحة) بفتح القاف وإسكان لراء، وهي واحدة القروح، وهي خدات تخرج في بدن الإنسان. (الكذبة) بكسر الكاف، وهي جفنة لئساب مفتوحة الجسم، سُئِلَتْ كَذِبَةً لَأَنَّهَا تَكُنُّ سَهْمًا، أَي: تُسْتَرْهَا وَمَعْنَى (نَكَاهَا) قَشَرَهَا وَخَرَقَهَا وَفَتَحَهَا، وَهُوَ مَهْمُوزٌ وَمَعْنَى (لَمْ يَرْقَأَ الدَّمُ)، أَي: لَمْ يَنْقَطِعْ، وَهُوَ مَهْمُوزٌ، يَقْدَرُ رَقَأَ الدَّمُ وَاسْمُ رَقْعٍ رَقْعًا، مِثْلَ رَكْعٍ يَرْكَعُ رُكُوعًا، إِذَا سَكَنَ وَتَقَطَّعَ (وَالْخُرَاجُ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ وَتَخْفِيفُ الرَّاءِ، وَهُوَ الْقَرْحَةُ.

قوله: (فَمَا نَسِينَا) وَمَا نَحْشَى أَنْ يَكُونَ كَذِبًا، هُوَ نَوْعٌ مِنْ تَأْكِيدِ كَلَامٍ وَتَقْوِيَتِهِ فِي النَّفْسِ، وَالْإِعْلَامُ بِتَحْقِيقِهِ وَتَقْيِ تَطَرُّقِ لِحَاسٍ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمَّا أَحْكَامُ الْأَحَادِيثِ وَمَعْنَاهَا، فَمِنْهَا بَيَانُ غَيْبِ تَحْرِيمِ قَتْلِ نَفْسِهِ، وَالْيَمِينِ الْفَاحِشَةِ الَّتِي يَقْتَضِعُ بِهَا مَا غَيْرَهُ، وَالْخِلَافُ بِمَنْةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ، كَقَوْلِهِ: هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ ذَكَرَ كَذِبًا، أَوْ سَلَّاتٌ وَنَعْرَى، وَشَبَّهَ ذَلِكَ. وَفِيهَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ نَذْرُ فِيمَا لَا يَمُوتُ، وَلَا يُلْزَمُ بِهِذِهِ النَّذْرُ شَيْئًا.

وَفِيهَا تَعْدِيلُ تَحْرِيمِ لَعْنِ الْمُسْلِمِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ، قَالَ أَبُو حَمْدٍ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا يَجُوزُ لَعْنُ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا النَّوْبِ، وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ الْفَسَقِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَعْنُ أَعْيَانِ الْكُفَّارِ، حَتَّى كَانَ أَوْ مَيِّتًا، إِلَّا مَنْ عَدِمَتْ بَالِنَصْرِ أَنَّهُ مَاتَ كَافِرًا، كَأَسِي لَهَبٍ وَأَبِي جَهْلٍ وَشَبَّهَهُمْ، وَيَجُوزُ لَعْنُ حَالِفَتِهِمْ كَقَوْلِهِ: لَعْنُ اللَّهِ الْكُفَّارَ، وَلَعْنُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى^(١).

وَمَا قَوْلُهُ ﷺ «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ»، فَالْمُضَاهَرُ أَنَّ لِمُرَادِ أَنْهُمْ سَوَاءٌ فِي أَصْلِ التَّحْرِيمِ، وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ أَغْلَطَ، وَهَذَا هُوَ لَدَيْ اخْتِلَافِهِ الْإِمَامِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَمَرْوِيِّ^(٢)، وَفِي غَيْرِهِ مَا لَا يَسِرُّ بِظَهَرِهِ.

(١) فِي (غ): أَوْ سَلَّاتِهِ.

(٢) نَظَرُ الرَّجُلِ - عِلْمُ عَمَلِهِ، [١٢٣/٣ - ١٢٤].

(٣) «لِمَنْ يَمُوتُ فَتُسَلِّمُ» - [٣٠٦/١].

وأما قوله ﷺ: «فهو في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً»، فليس فيه أقرب.

أحده: أنه محمول على من فعل ذلك مستجلاً مع عبثه بالتحريم، فهذا كفر وهذه عقوبته.

ولثاني: أن المراد بالجلود طول المدة والإقامة المتطوِّلة لا حقيقة لسوم، كما يقال: خلد الله مدته لسعدان.

وثالث: أن هذا جزاءه، ولكن تكريم سبحانه وتعالى فأخبر أنه لا يخلد في النار من مات مسلماً.

قال القاضي عياض في قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيثَةٍ، فَحَدِيثُهُ فِي يَدِهِ بِتَوَجُّعٍ بِهِ فِي بَعْلِهِ»: فيه دليل على أن المقصود من القاتل يكون بما قُتِلَ به، مُحدِّداً كُنْ أو غيرَه، اقتداءً بعقاب الله تعالى لنفسه^(١). والاستدلال لهذا بهذا ضعيف.

وأما قوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى بَيِّنٍ بِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَذِباً، فَهُوَ كَمَا قَالَ»، وفي لروية الأخرى: «كَاذِباً مُتَعَمِّداً»، ففيه بين لغلط تحریم هذا الحلف.

وقوله ﷺ: «كاذباً» ليس المراد به التقييد والاحترار من الخوف به صدقاً، لأنه لا ينفك الحالف بها عن كونه كاذباً، وذلك لأنه لا بد أن يكون معظماً لما حلف به، فإِنْ كَانَ مُعْتَقِداً عَظَمَتُهُ بِقَبْلِهِ، فَهُوَ كَذِبٌ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ سَعَتِ ذَلِكَ بِقَبْلِهِ، فَهُوَ كَذِبٌ فِي لُحُورِهِ لَكُونِهِ عَظَمَهُ بِالْخَيْفِ بِهِ، وَإِذَا غُيِبَ أَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْ كُونِهِ كَذِباً، حُجِلَ التَّيْقِيدُ بِ(كَذِبٍ) عَلَى أَنَّهُ يَبِينُ لَصُورَةِ الْحَالِفِ، وَيَكُونُ التَّيْقِيدُ خَرَجَ عَلَى سَبَبٍ، فَلَا يَكُونُ لَهُ مَفْهُومٌ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران ١١٥]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّكُمْ لَمُتَّقُونَ﴾ [النساء ١٥١]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكُمْ عَلَى النَّاسِ فِي غُحُورِكُمْ﴾ [النساء ٢٣]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَادْعُوا اللَّهَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا أَقَدْتُمْ بِهِ﴾ [النساء ٢٢٩]، وقوله تَعَالَى: ﴿فَتَسِرُ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّكُمْ لَخَالِفُونَ﴾ [النساء ١١١]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيكُمْ عَلَى بُعْدٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [النور ٢٣٣]، ونظائره كثيرة.

ثم إن كان الحالف به معظماً لما حلف به مُجِلاً لَهُ، كَانَ كَأَمْرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَمِداً بَلْ كَانَ قَلْبُهُ مُطْمَئِناً بِالْإِيمَانِ، فَهُوَ كَذِبٌ فِي خَلْفِهِ بِنِهَا لَا يُحْلَفُ بِهِ، وَمَعَامِلَتُهُ بِهِ مَعَامَلَةٌ مَا يُحْلَفُ بِهِ، وَلَا يَكُونُ كَأَمْرًا حَادِثًا عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَفْرِ، وَيُرَادُ بِهِ كُفْرٌ لِأَحْسَنَ وَكَفْرٌ بِمِلَّةٍ لَهُ

تعالى، فإنها تقتضي ألا يحيف هذا الحيف القبيح، وقد قال الإمام أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك رحمه الله فيما ورد من مثل هذا مما ظهره تكفير أصحاب المعاصي: إن ذلك على جهة لتغليظ والرجوع عنه وهذا معنى صحيح، ولكن ينبغي أن يُصمَّ إليه ما ذكرناه من كونه كفر النعم

وأما قوله ﷺ: «من ادعى دعوى كاذبة ليتكبر بها، لم يزد الله إلا قلّة»، فقد لقاضي عياض: هو عدم في كل دعوى يتشبع به المرء بما سم يُعطى، من مال يخال^(١) في لتجمل به من غيره، أو نسب يتمي إليه، أو عدم يتحلّى به وليس هو^(٢) من حمته، أو دين يُظهره وليس هو من أهله، فقد أحسم ﷺ أنه غير مبرك له في دعوته، ولا رايك ما اكتسبه به، ومنه الحديث الآخر: «اليمين الفاجرة منقطة للسلعة، منقطة للكسب»^(٣).

وأما قوله ﷺ: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار» وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار وهو من أهل الجنة، ففيه التحذير من الاغترار بالأعمال، وأنه ينبغي لعباد ألا يتكبر عليها ولا يزكن إليها مخافة من انقلاب الحال للقدّر لسبق، وكذا ينبغي للمعاصي ألا تقنط، ولغيره ألا يقتنط من رحمة الله تعالى. ومعنى قوله ﷺ: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة وإنه من أهل النار»، وظلّ عتسه، أن هذا قد يقع.

وأما قوله ﷺ: «إن رجلاً ممن كان قبلكم خرجت به قرحة، فلمّا آذته انتزع سهماً من مكانه فنكاهها، فلم يرقأ لدم حتى مات، قال ربكم: قد حرمت عليه الجنة»، فقد لقاضي عياض فيه: يحتمل أنه كان مُستجلاً، أو يُحرمها حين^(٤) يدخلها السُّبِقون والأبرار، أو يُطيل حسبه، أو يُحبس في الأعراف هذا كلام القاضي^(٥) قلت: ويحتمل أن شرع أهل ذلك العصر تكفير أصحاب الكبائر، ثم إن هذا محمول على أنه نكاه استعجلاً للموت، أو اغتراراً بمخافة، فإنه أو كان على طريق المدونة التي يعيب على الظنّ نفقها لم يكن حراماً، والله أحسم.

(١) في إكمال المعجم: (١/٣٩١): يخال: بالحاء المهملة، وهو تصحيف

(٢) في (ج): هذا.

(٣) في (ج): منقطة للكسب، وهو تصحيف، ومحدث أخرجه بخاري ٢٠٨٧، ومسلم ٤١٢٥، وحمد ٧٢٠٧ عن

أبي هريرة

(٤) في (ج): حتى

(٥) إكمال المعجم: (١/٣٩٦)

٤٨ - [باب غلظ تحريم الغلول،

وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون]

[٣٠٩] ١٨٢ - (١١٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ قَالٍ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ الْحَفَّيْ أَبُو زُمَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ سَاقٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَيْبَرَ، أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ عَلَّهَا، أَوْ عَبَاءَةٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِي الْخَطَّابِ، أَذْهَبَ فَنَادِي فِي النَّاسِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ»، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ. [احمد ١٢١٣.

باب غلظ تحريم الغلول،

وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون

فيه عمر بن الخطاب ﷺ قال: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَيْبَرَ، أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فُلَانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى سَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا، إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ عَلَّهَا، أَوْ عَبَاءَةٍ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِي الْخَطَّابِ، أَذْهَبَ فَنَادِي فِي النَّاسِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ»، قَالَ: فَخَرَجْتُ فَنَادَيْتُ: أَلَا إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ). وفيه حديث أبي هريرة ﷺ من نحوه معناه.

الشرح:

في الإسناد (أبو زُمَيْلٍ) نُسَمُّ النَّزَّايَ وَتَخَصُّفُ الْمِيمُ الْمَبْتُوحَةُ، وَتَقْسَمُ^(١).

وقوله: (لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَيْبَرَ) هو بالخذاء. المعجمة وآخره راء، فهكذا وقع في مسلم، وهو لُصُوب، وذكر القاضي عياض أن أكثر رواة «سوطاً» زَوَّهَ هَكَذَا، وَأَنَّهُ لُصُوبٌ، قَالَ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: (حُتَيْنٍ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْفَتْحِ^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر ص ٤٣١ من هذا الجزء.

(٢) في نسخة مجمع: (١/٣٩٩).

[٣١٠] ١٨٣ - (١١٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ سَالِمِ أَبِي الْغَيْثِ مَوْلَى ابْنِ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَهَذَا حَدِيثُهُ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ - عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ أَبِي الْغَيْثِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَلَمْ نَعْنَمْ ذَهَبًا وَلَا وَرَقًا، غَنِمْتُ الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَلِثْيَابًا، ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى الْوَادِي وَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وقوله ﷺ: «كَلَّا» زجر ورد لقولهم في هذا الرجل أنه شهيد محكوم له بالجنة أول وهلة، بن هو في التدريس مَعْنُوْلُهُ.

وقوله: (ثور بن زيد الديلمي) هو هنا بكسر الدال وإسكان الياء، هكذا هو في أكثر الأصوب الموحودة ببلاذ، وفي بعضه. (لدؤلي) بصم الدال وباءهمزة بعدها نتي تكتب صورتها واوًا، وذكر الفصيح عياض رحمه الله أنه صبغه هنا عن أبي بن حجر: (دؤلي) بصم الدال وبو وساكنة، قال: وصبطه عن غيره بكسر الدال وإسكان الياء، قال: وكذا ذكره مالك في «الموطأ» وسخاري في «لتاريخ»^(١) وغيرهما^(٢).

قلت: وقد دحر أبو عبيد العباسي أن بوراً هذا من زلف أبي الأسود، فعلى هذا يكون فيه انحلاف للذي قدمته قريباً في أبي الأسود^(٣).

وقوله: (عن سالم أبي الغيث مولى ابن مطيع) هذا صحيح، وفيه التصريح بأن أب الغيث هذا يُسمى سالماً، وأم قول أبي حمز بن عبد بزر في أو كتابه «التمهيد»: لا يُوقف على اسمه صحيحاً^(٤). فيس بمعارض لهذا لإثبات لصحيح. واسم ابن مطيع عبد الله بن مطيع بن الأسود القرشي، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي سَأْرِ فِي تُرْدَةِ عَلَاءٍ، أَوْ غَدَاةٍ» أم «تُرْدَة» بضم الاء، فكسمة مخفظة، وهي لثمنة ولجبة، وقال أبو عبيد: هو كسمة أسود فيه صغر^(٥)، وجمعها بُزْد بفتح الباء. وأم (سبعة)

(١) لتاريخ الكبير: (١٨١/٢).

(٢) إكمال معجم: (١/٤٠٠).

(٣) نظر من ٤١٥ و ٤٧٤ - ٤٧٥ من هذا الجزء.

(٤) سم ألفه عيسى هذا في «التمهيد» قال أبو حمز: (٢/٢): أبو سعيد مولى بن مطيع يسمى سالماً. وهو خلاف ما

قدمه جعفر عنه هذا.

(٥) الترمذي لم يثبت: (٢٥٦/٤).

عَبْدُ اللَّهِ، وَهَبَهُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ جُذَامٍ، يُدْعَى وَقَاعَةَ بْنِ رَيْدٍ مِنْ بَنِي الصُّبَيْبِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا لَوْدِي، قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحُلُّ رَحْلَهُ، فَرَمَى بِسَهْمٍ، فَكَانَ فِيهِ خُفُّهُ، فَقُلْنَا: هَيْئًا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلَّا»، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، إِنَّ الشُّمْلَةَ لَتَلْتَهَبُ عَلَيْهِ نَارًا، أَخَذَهَا مِنَ الْقَدِيمِ يَوْمَ خَيْبَرَ، لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ»، قَالَ: فَفَزِعَ النَّاسُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِكَ أَوْ شِرَاكِينِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شِرَاكِكَ مِنْ نَارٍ، أَوْ شِرَاكِكَ مِنْ نَارٍ». [بخاري ٤٢٣٤].

معروفة، وهي ممدودة، ويقال فيها أيضاً: عَبْدَةُ بَلَاءٍ، قلته بن السُّكَيْتِ^(١) وغيره وقوله ﷺ: «هي بُرْدَةٌ»، أي: من أجله ويسبب. وأم (الْعُلُول) فقل أبو عبيد: هو الخيانة في الغنيمة خاصة^(٢)، وقل غيره: هي الخيانة في كل شيء، ويقال منه: عَلَّ يَغْلُ، بضم الغين.

وقوله: (رَجُلٌ مِنْ بَنِي الصُّبَيْبِ) هو بضمة ص ضد المعجمة ويعدده بـ سوحدة مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم باء موحدة. قوله: (يَحُلُّ رَحْلَهُ) هو بالحاء المهملة، وهو مَرْكَبُ الرَّجُلِ عَلَى الْبَعِيرِ. وقوله: (فَكَانَ فِيهِ خُفُّهُ) هو بفتح الحاء المهملة وإسكان المثناة فوق، أي: موته، وجمعه خُتُوفٌ، ومات خُفَّتْ أَنْفُهُ، أي: من غير قتيل ولا هرب.

قوله: (فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكِكَ أَوْ شِرَاكِينِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَبْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ) كذا هو في الأصول، وهو صحيح، وفيه حذف المفعول، أي: أصبت هذا. و(الشُّرَاكِ) بكسر الشين للمعجمة، وهو السَّيْرُ المعروف، الذي يكون في النعل على ظهر القدم.

قال القاضي عياض: قوله ﷺ: «إِنَّ الشُّمْلَةَ لَتَلْتَهَبُ عَلَيْهِ نَارًا»، وقوله ﷺ: «شِرَاكِكَ أَوْ شِرَاكِينِ مِنْ نَارٍ» تنبيه على المعاقبة عليهما، وقد تكون المعاقبة بهما أنفسهما، فيُعَذَّبُ بهما وهما من نارا، وقد يكون ذلك على أنهما سبب لعذاب النار^(٣)، والله أعلم.

وأما قوله: (وَمَعَ الشَّجِيِّ ﷺ عَبْدُ لَهُ)، فاسمه مذموم بكسر الميم وإسكان الدال وفتح العين المهملتين، كذا جاء مصرحاً به في «الموطأ»^(٤) في هذا الحديث بعينه. قال لقاضي عياض: وقيل: إنه

(١) الإصلاحي، ج ١، ص ١٥٩.

(٢) «عريب الحديث» ١/٢٠٠.

(٣) «إكمال المعاني» ١/٣٩٨.

(٤) «الموطأ» ١/٢٢٦.

غير مدغم، قال: «ورود في حديث مثل هذا اسمه (كزكرة)، ذكره البخاري^(١). هذا كلام القاضي^(٢).
 و(كزكرة) بفتح الكاف الأولى وكسرهما، وأم لثانية فمكسورة فيهما، والله أعلم
 وأم أحكام الحدين، فمنها غنظ تحريم العلل ومنها أنه لا فرق بين قلبه وكثيره حتى الشرك.
 ومنها أن يغلب يمنع من إطلاق اسم الشهادة على من غلب، إذا قُتل، وسيأتي بسط هذا إن شاء الله
 تعالى. ومنها أنه لا يدخل الجنة أحد ممن مات على الكفر، وهذا يجمع المسلمين. ومنها جواز
 الحلف بالله تعالى من غير ضرورة، لقوله ﷺ: «لو لذي نفس محمد بيده».
 ومنها أن من غلب شيئاً من الغنيمة يجب عليه رده، وأنه إذا يقبض منه، ولا يحرق متاعه سوء رده
 أو لم يردّه، فإنه ﷺ لم يحرق متاع صاحب شملة وصاحب الشرك، ولو كان وجباً لفعله، ولو فعله
 لنُقِل.
 وأما الحديث: «من غلب فأحرقوا متاعه واضربوه»^(٣)، وفي رواية: «واضربوا عنقه»^(٤) فضعيف، بين
 ابن عبد البر وغيره ضعفه^(٥). قال الطحاوي رحمه الله: «ولو كان صحيحاً لكان منسوخاً، ويكون هذا
 حين كانت العقوبات في الأموال»^(٦)، والله أعلم.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ

- (١) البخاري. ٢٠٧٤ من حديث عبد الله بن عمرو قال، كان على نفل نبي ﷺ رجل يقال له كزكرة، فمات، فقال رسول الله ﷺ: «مهر في سدره فمهر ينظرون إليه» فوجدوا عبدة قد غلبها وهو في «مسند أحمد» ٦٤٩٣
- (٢) إكمال لمصمم: (١/٣٩٩).
- (٣) أخرجه أبو داود: ٢٧١٣، وأحمد: ١٤٤ من حديث عمرو بن العاص ﷺ وأخرجه الترمذي ١٥٢٨ دون لفظة «واضربوه»
- (٤) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»: ٤٢٤٣.
- (٥) التمهيد: (٢/٢٢).
- (٦) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي: (٣/٤٧٦).

٤٩ - [باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر]

[٣١١] ١٨٤ - (١١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ -: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ حَاجِجِ الصَّوَّافِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ عَمْرٍو الدَّؤُسِيَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ فِي حِصْنٍ حَصِينٍ وَمَنْعَةٍ؟ قَالَ: حِصْنٌ كَانَ لِدَوْسٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - فَأَبَى ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، لِلَّذِي دَخَرَ اللَّهُ لِلْأَنْصَارِ، فَلَمَّا هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، هَاجَرَ إِلَيْهِ الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَاجْتَمَعُوا الْمَدِينَةَ فَمَرَضَ فَجَرَجَ، فَأَخَذَ مَشَاقِصَ لَهُ، فَقَطَّعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ، فَشَحَبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ، فَرَأَى الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ، قَرَأَهُ وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةً، وَرَأَى مُعْطِيًا يَدِيهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا صَنَعَ بِكَ رَيْثُكَ؟ فَقَالَ: عَفَّرَ لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُعْطِيًا يَدَيْكَ؟ قَالَ: قِيلَ لِي: لَنْ نُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ، فَقَضَّاهُ الطُّفَيْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ وَلِيْكَوْهُ فَاغْفِرْ». ا - ١٧٩٨٧ .

باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر

فيه حديث جابر رضي الله عنه (أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ عَمْرٍو الدَّؤُسِيَّ هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَهَاجَرَ مَعَهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَاجْتَمَعُوا الْمَدِينَةَ فَمَرَضَ فَجَرَجَ، فَأَخَذَ مَشَاقِصَ مِنْ يَدَيْهِ، فَقَطَّعَ بِهَا بَرَاجِمَهُ، فَشَحَبَتْ يَدَاهُ حَتَّى مَاتَ، فَرَأَى الطُّفَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي مَنَامِهِ، وَهَيْئَتُهُ حَسَنَةً، وَرَأَى مُعْطِيًا يَدِيهِ، فَقَالَ لَهُ: مَا صَنَعَ بِكَ رَيْثُكَ؟ فَقَالَ: عَفَّرَ لِي بِهَجْرَتِي إِلَى نَبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَا لِي أَرَاكَ مُعْطِيًا يَدَيْكَ؟ قَالَ: قِيلَ لِي: لَنْ نُصْلِحَ مِنْكَ مَا أَفْسَدْتَ، فَقَضَّاهُ الطُّفَيْلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ وَلِيْكَوْهُ فَاغْفِرْ» . ا .

الشرح:

قوله: (وَحُتِّزُوا) هو بضمّ الحاء والثنية ضميرٌ جمع، وهو ضمير يعود على الطُّفَيْلِ والرجل المذكور ومن يتعلّق بهما، ومعناه: كرهوا لِمُقَدِّمِ بها لضجر وسوء من سُمِّم. قال أبو شيبة و لجهوري وغيرهما: اجْتَوَيْتُ لِبَلَدٍ، إِذَا كَرِهْتَ الْمُقَدِّمَ بِهِ وَإِنْ كُنْتَ فِي يَمِينِهِ^(١) قال الخطابي: وأصله من الجَوَى، وهو داء يُصيب الجوف.

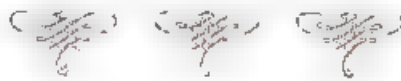
(١) - فخر بن عبد العزيز: (١/١٧٤)، و (المصباح): (جري)

وقوله: (فأخذ مشاقص) هي بفتح الميم والثين المعجمة وبالقاف و تصاد مهمله، وهي جمع يشقص بكسر الميم وفتح القاف. قال لخليل وابن فارس وغيرهما: هو سهم فيه نصل عريض^(١) وقل آخرون: سهم طويل ليس بالعريض. وقد الجوهري: يشقص م صال وعرض^(٢) وهذا هو الظاهر هنا لقوله. فصع به بَرَّاجمه، ولا يحصل ذلك إلا بالعريض.

وأما (البراجم) بفتح الباء لمؤخدة وبالجميم، فهي مفاصل الأصبع، وأحدثها بُرْجُمة. وقوله: (فشخت يده) هو بفتح الثين وفتح الهمزة المعجمة، أي: ساد دمهما، وقيل: ساد بقوة. وقوله: (هل لك في حصي حصي وسعة؟) هي بفتح سيم وفتح الثو و إسكانها، فتن ذكرهما بن لسكيت والجوهري^(٣) وغيرهما، انفتح أقصح، وهي لعز ولا متدع ممن يُريده، وقيل: سعة جمع مانع، كظالم وصمة، أي: جماعة يمنعونك من يقصدك بمكره.

أما أحكام الحديث، ففيه حجة لقاعدة عظيمة لأهل السنة أن من قتل نفسه أو ركب معصية غيره ومات من غير توبة، فليس بكافر، ولا يُقطع له بالنار، بل هو في حكم المشيئة، وقد تقدم بيان القاعدة وتقريرها^(٤)، وهذا الحديث شرح للأحاديث التي قبله، الموهوم ظاهرها تخليع قاتل النفس وغيره من أصحاب الكبائر في النار.

وفيه إثبات عقوبة بعض أصحاب المعاصي، فمن هذا حُوقب في يديه، ففيه رد على المُرَجئة لقائلين بأن المعاصي لا تُضر.



(١) «العين»: (٢٣/٥)، والمصحف نسخة (١/٥٠٩).

(٢) «المصحح»: (شقص).

(٣) «إصلاح المصنف»: (١/١٧٣)، والمصحح: (منع).

(٤) نظره من ٣٦٤ من هذا الجزء.

٥٠ - [باب في الريح التي تكون قرب القيامة

تقبض من في قلبه شيء من الإيمان]

[٣١٢] ١٨٥ - (١١٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو عَلْقَمَةَ الْقُرَوِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ سُنَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ رِيحًا مِنَ الْيَمَنِ، الْبَيْنَ مِنَ الْحَرِيرِ، فَلَا تَدْعُ أَحَدًا فِي قَلْبِهِ - قَالَ أَبُو عَلْقَمَةَ: مِثْقَالُ حَبَّةٍ. وَقَدْ عَبْدُ الْعَزِيزِ: مِثْقَالُ ذَرَّةٍ - مِنْ إِيْمَانٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ».

باب في الريح التي تكون قرب القيامة

تقبض من في قلبه شيء من الإيمان

فيه قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْعَثُ رِيحًا مِنَ الْيَمَنِ، الْبَيْنَ مِنَ الْحَرِيرِ، فَلَا تَدْعُ أَحَدًا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ إِلَّا قَبَضَتْهُ».

أما إسناده فمجهول (أحمد بن عبد الله) بسكن الباء، و(أبو علقمة القروي) بفتح الفاء وسكن اللام، واسمه عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي نروة المدني مولى آل عثمان بن عفان رضى الله عنه.

وأما معنى الحديث، فقد جاءت في هذا النوع أحاديث، منها «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله»^(١)، ومنها «لا تقوم على أحد يقول: الله الله»^(٢)، ومنها «لا تقوم إلا على شرار الخلق»^(٣)، وهذه كلها وب في معناها على ظاهرها.

وأما الحديث الآخر: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة»^(٤)، فليس مخالفاً لهذه الأحاديث، لأن معنى هذا أنهم لا يزالون على الحق حتى تقبضهم هذه الريح الميئة قرب لقيمة

(١) أخرجه مسلم: ٣٧٥، وأحمد: ١٢٠٤٣ من حديث أنس رضى الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: ٣٧٦، وأحمد: ١٢٦٦٠ من حديث أنس رضى الله عنه.

(٣) أخرجه البيهقي في «شرح السنة» ٤٢٨٦ من حديث بن مسعود رضى الله عنه مرفوعاً. وأخرجه مسلم: ٤٩٥٧، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه مرفوعاً عليه.

(٤) أخرجه البخاري: ٣٦٤١، ومسلم: ٤٩٥١، وأحمد: ١٨١٣٥ من حديث العقيرة بن شحبة رضى الله عنه. وأخرجه مسلم: ٤٩٥٠.

وعند تطهير أشرارهم، فأصلق في هذا الحديث بقاءهم إلى قيام الساعة على أشرارهم، ودُفِنَ المساهي في القرب، والله أعلم.

وأم قوله ﷺ «مَثَقُلُ حَبَّةٍ»، أو: «مَثَقُلُ دَرَّةٍ مِنْ يَمَانٍ»، ففيه بيان لمذهب الصحيح القدير أنَّ الإيمان يزيد وينقص.

وأم قوله ﷺ: «رِيحاً أَلْبِيْنَ مِنَ الْحَرِيرِ»، ففيه - والله أعلم - إشارة إلى الرِّفْقِ بهم والإكرام لهم، والله أعلم.

وجاء في هذا الحديث: «يَبْعَثُ اللَّهُ تَعَالَى رِيحاً مِنَ الْيَمَنِ»، وفي حديث آخر ذكره مسلم في آخر لكتاب عقب أحاديث لَدَجَالٍ: «رِيحاً مِنْ قَتْلِ الشَّامِ»^(١)، ويوجب عن هذا وجهين.

أحدهما: يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ رِيحَانٌ، شَمِيَّةٌ وَيَمَانِيَّةٌ.

ويَحْتَمِلُ أَنْ تَبْدَأَ مِنْ أَحَدِ الْإِقْلِيمَيْنِ ثُمَّ تَصِلُ الْآخَرَ وَتَنْشُرُ عَنْهُ.



٥١ - [باب الحث على المبادرة

بالأعمال قبل تظاهر الفتن]

[٣١٣] ١٨٦ - (١١٨) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - قَالَ: أَخْبَرَنِي لَعْلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ إِنَّمَا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً وَيُمْسِي كَافِراً - أَوْ: يُمْسِي مُؤْمِناً وَيُصْبِحُ كَافِراً - يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا». [أحمد: ٢٨٨٤٨].

باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن

فيه قوله ﷺ: «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ فَتَنًا كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِناً وَيُمْسِي كَافِراً - أَوْ: يُمْسِي مُؤْمِناً وَيُصْبِحُ كَافِراً - يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا».

معنى الحديث: الحث على المبادرة إلى الأعمال الصالحة قبل تعذرهم والاشتغال عنها بما يحدث من الفتن لشدة المتكررة المترجمة كثر ثم ظلام الليل المظلم لا المُفْجِر. ووصف ﷺ نوعاً من شائدت تلك الفتن، وهو أنه يُمْسِي مُؤْمِناً ثم يُصْبِحُ كَافِراً، أو عكسه، شك الراوي، وهذا لعظم الفتن ينقلب للإنسان في ليوم الواحد هذا لا انقلاب.



٥٢ - [باب مخافة المؤمن أن يخطئ عمله]

[٣١٤] ١٨٧ - (١١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَمَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الدَّيْنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ سَجَر - ٢، جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ وَقَالَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ الدَّارِ، وَاحْتَسَسَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فَقَالَ: «يَا أَبَا عَمْرٍو، مَا شَأْنُ ثَابِتٍ؟ أَشَتَّكَ؟» قَالَ سَعْدٌ: إِنَّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى، قَالَ: فَأَدُّهُ سَعْدٌ فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ثَابِتٌ: أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ وَلَقَدْ عَيَّمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْتَ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعْدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». احمد ١٧٤٨٠، وصحيح ٣٦٠٣، صحيحه .

[٣١٥] ١٨٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبُ بْنُ نُسَيْرٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ شَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مِنْ شَمَّاسِ حَطِيبِ الْأَنْصَارِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، بَنَعُو حَدِيثَ حَمَادٍ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ. ع ٣١٥.

باب مخافة المؤمن أن يخطئ عمله

فيه قصة ثابت بن قيس بن الشَّامِاسِ ﷺ وخوفه حين نزلت: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ الآية [سجرات ٢، ١]، وكان ثابت جهوري لصوت، وكان يرفع صوته، وكان خطيباً لأنصار، فلذلك اشتهر حديثه أكثر من غيره.

وفي هذا حديث مثقفة عظيمة الثابت بن قيس ﷺ، وهي أنَّ النبي ﷺ أخبر أنه من أهل الجنة. وفيه أنه ينبغي للمسلم وكبير القوم أن يتفقد أصواته ويسأل عما من خطابه منهم. وقول مسلم، (حدثنا قُتَيْبُ بْنُ نُسَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ شَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ) فيه

(*) في ذكر سعد بن معاذ في هذا الحديث إشكالية، حيث إنه الآية المذكورة نزلت في زمن توفيق بسبب لأقرع بن حذاف وعبره، وكان ذلك في سنة سبع، وسعد بن معاذ مات قبل ذلك في ذي قعدة، وذلك سنة خمس، ويمكن الجمع بأن النبي ﷺ نزل في قصة ثابت معجزة رفع صوته، والذي يدل على قصة لأقرع قوله بسورة وهو قوله ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾، ينظر التلخيص لبيدري ١: ١١٦/٦ - ١١٦/٦.

[٣١٦] وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا حَبَّانٌ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُفِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [سجدة - ١٢]، وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي الْحَدِيثِ. [أحمد: ١٢٣٩٩] [وغيره: ٣١٦].

[٣١٧] (٥٥٥) وَحَدَّثَنَا هُرَيْثُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، الْأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَاقْتَصَلَ الْحَدِيثُ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ، وَرَدَّ: فَكُنَّا نَرَاهُ يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِنَا، وَجُلَا مِنْ أَهْلِ الْحَنَّةِ. [سجدة - ٣١٦].

أليمة، وهو أنه إسناد كنه بصريون. (وقطن) بفتح اقفاف والهاء المهملة وبالثون. (ونسير) بوزن مضمومة ثم سين مهملة مفتوحة ثم مشددة من تحت ساكنة ثم راء. وقد قدم أنه ليس في «الصحيحين» نسير غيره^(١)، وقد تمت في نفسوس المذكورة في مقدمة هذا شرح، نكر من أنكر على مسم رويته عنه وجوابه^(٢).

وهي الإسناد الآخر (حَبَّان) وهو بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة، وهو ابن هلال، وكنى هذا الإسناد أيضاً بصريون، لا أحمد بن سعيد الدارمي في أوله، فإنه نيسوري وقول مسم: (حَدَّثَنَا هُرَيْثُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ. سمعت أبي يذكر عن ثابت، عن أنس) هذا الإسناد أيضاً كنه بصريون حقيقة، (وهُرَيْثُ) بضم الهاء وفتح راء وإسكان الياء. وقوله. (فَكُنَّا نَرَاهُ يَمْشِي بَيْنَ أَظْهُرِنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْحَنَّةِ) هكذا هو في بعض الأصوب: رجلاً، وفي بعضها: رجل، وهو لأكثر، وكلاهما صحيح، الأول على البدل من الهاء في (نراه)، والثاني على الاستئناف.



(١) نظر ص ٨٥ من هذا الجزء.

(٢) نظر ص ٥٦ من هذا الجزء.

٥٣ - [بَابُ: هَلْ يُؤَاخِذُ بِأَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ؟]

[٣١٨] ١٨٩ - (١٢٠) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْوَاخِذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «أَمَّا مَنْ أَحْسَنَ مِنْكُمْ فِي الْإِسْلَامِ فَلَا يُؤَاخِذُ بِهَا، وَمَنْ أَسَاءَ أَخِذَ بِعَمَلِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ» - [أحمد: ٣٦٠٤، ومطهر: ٣١٩].

[٣١٩] ١٩٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْوَاخِذُ بِمَا عَمِلْنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أَخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ» - [أحمد: ٣١٩].

[٣٢٠] ١٩١ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقُلْتُ: [نظر: ٣١٩].

بَابُ هَلْ يُؤَاخِذُ بِأَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ؟

قال مسلم: (حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبد الله قال قال أنس ما سمعنا رسول الله، أنواخذ بما عملنا في الجاهلية؟ قال «أما من أحسن مسكنا في الإسلام فلا يؤاخذ بها، ومن أساء أخذ بعمله في الجاهلية والإسلام».

قال مسلم: (حدثنا محمد بن عبد الله بن لثيم قال حدثنا أبي ووكيع قال حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ له - قال حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله قال قال رسول الله، أنواخذ بما عملنا في الجاهلية؟)، فذكره.

قال مسلم: (حدثنا محمد بن أحمد بن مسهر، عن الأعمش، بهذا الإسناد)

الشرح:

هذه الأسانيد الثلاثة كلها كوفيون، وهذا من أطراف التفتيش لكونها أسانيد متلاصقة مسلسلية بالكوفيين. (وعهد الله) هو ابن مسعود، (وتجذب) بكسر لميم.

وأما معنى الحديث، فالصحيح فيه ما قلناه جماعة من المحققين أن المراد بالإحسان هنا الدخول في الإسلام بالظاهر والباطن جميعاً، وأن يكون مسدداً حقيقياً، فهذا يغفر له ما سلف في الكفر من القرآن العزيز^(١)، والحديث الصحيح «الإسلام يهديم ما قبله»^(٢)، ويجمع المسلمين.

والمراد بالإساءة عدم الدخول في الإسلام بقبه، بل يكون منقاداً في الظاهر، مظهراً بشهادتين، غير معتقداً للإسلام بقبه، فهذا منافق باقٍ على كفره بإجماع المسلمين، فيؤخذ بما عمل في لجهدية قبل إظهار صورة لإسلام. وبما عمل بعد إظهارها، لأنه مستمر على كفره، وهذا معروف في استعمال الشرع، يقولون: حسن إسلام فلان، إذا دخل فيه حقيقة بإخلاص، وساء إسلامه، أو لم يحسن إسلامه، إذا لم يكن كذلك، والله أعلم.



(١) يشير سوري بهذا إلى قوله تعالى ﴿قُلْ لِلرَّبِّ كُفْرُؤًا إِنَّ بِهِمْ مُنْعَرُ لَهْرًا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأعداء: ٣٨].

(٢) أخرجه مسلم: ٣٩١ من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

٥٤ - [باب كون الإسلام يهدم ما قبله،

وكذا الحجرة والحج]

[٣٧١] ١٩٢ - (١٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ وَشُعَابُ بْنُ مَثُورٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الْمُصَحَّكُ، يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا حَبِوَةُ بْنُ شَرِيحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ شِمَاسَةَ الْمُهَرِّيِّ قَالَ: حَضَرْنَا عُمَرَو بْنَ الْعَاصِ وَهُوَ فِي سِيَّاقَةِ الْمَوْتِ، فَبَكَى طَوِيلًا، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ إِلَى الْجَدْرِ، فَجَعَلَ ابْنُهُ يَقُولُ: يَا أَبَتَاهُ، أَمَا بَشَّرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذِّ؟ أَمَا تَشْرِكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَذِّ؟ قَالَ: فَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ فَقَالَ:

باب كون الإسلام يهدم ما قبله،

وكذا الحج والحجرة

فيه حديث عمرو بن موصى رضي الله عنه وقصة وفاته؛ وفيه حديث ابن عباس رضي الله عنه في سبب نزول قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ اللَّهَ إِلَهُهُمْ دَعَوْهُمْ﴾ [الفرقان: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿يَعْبَادُوا إِلَهَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ﴾ [زمر: ٥٣]. فأم حديث عمرو، فتكلم في سنده ومثله، ثم نعود إلى حديث ابن عباس.

أم إسناده ففيه (محمد بن مثنى العنزي) بفتح العين والنون. و(أبو معن الرقاشي) بفتح الراء وتخفيف القاف. سمع زيد بن يزيد، و(أبو عاصم) هو التميمي، واسمه الضحك بن مخلد، و(ابن شماسة المهري) فشماسة بأشدين المعجمة في أوله بفتحها وضمتها. ذكرهما صاحب «الموطأ»^(١). ولميم مخففة وآخره سين مهملة ثم هاء، واسمه عبد الرحمن بن شماسة بن ذئب أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الله. و(المهري) بفتح الميم وسكان الهاء وبالراء^(٢).

وأم ألفاظ مثله، فقوله: (في سيقاة الموت) هو كسر السين، أي: حال حضور الموت وقوله

(١) «المصالح لأثرنا» (٩٥/٦). وموطأ ابن حجر في تقريبه: ٣٨٩٥ يكسره.

(٢) في (ج): وسكان ثباء ويثنية، وهو تصحيف.

إِنْ أَفْصَرَ مَا بَعْدَهُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، إِنِّي قَدْ كُنْتُ عَلَى أَطْبَاقٍ ثَلَاثَةٍ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَمَا أَحَدٌ أَشَدَّ بُغْضًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي، وَلَا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ قَدْ سَمِعْتُ مِنْهُ فَقَتَلْتُهُ، فَلَوْ مِتُّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلَمَّا جَعَلَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ فِي قَلْبِي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَمِينَكَ فَلَأَبِيعَنَّكَ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ، قَالَ: فَقَبَضْتُ يَدِي. قَالَ: «مَا لَكَ يَا عُمَرُو؟» قَالَ: قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ، قَالَ: «تَشْتَرِطُ بِمَاذَا؟» قُلْتُ: أَنْ يُعَمَّرَ لِي، قَالَ: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ الْهِجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟». وَمَا كَانَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا أَجَلَ فِي عَيْنِي مِنْهُ، وَمَا كُنْتُ أَطِيقُ أَنْ أَمْلَأَ عَيْنِي مِنْهُ إِجْلَالًا لَهُ، وَلَوْ سَأَلْتُ أَنْ أَصِفَهُ، مَا أَطَقْتُ، لِأَنِّي لَمْ أَكُنْ أَمْلَأُ عَيْنِي مِنْهُ، وَلَوْ مِتُّ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ لَرَجَوْتُ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ وَلَيْتَا أَشْيَاءَ مَا أَذْرِي مَا حَالِي فِيهِمَا، فَوَيْدَا أَن مِتُّ، فَلَا تَضْحِكُنِي نَدِيحَةً وَلَا نَارًا، فَوَيْدَا دَفَنْتُمُونِي فَسُتُوا عَلَيَّ الثَّرَابَ سُبًّا.....

(أفصل بـ سُبِّهِ) هو بضم النون، وقوله: (كنت عسى أطبق ثلاثاً^(١))، أي: على أحوال، قال الله تعالى: ﴿يَتَزَكَّىٰ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الشفا: ١٩]، فلهذا أتت^(٢) (ثلاث) إرادة لمعنى أصبق.

قوله ﷺ: «تشتري بماذا؟» هكذا ضبطه: (بما) بإثبات باء، فيجوز أن تكون زائدة لتوكيد كما في نظائره، ويجوز أن تكون دخلت على معنى تشتري، وهو تحتط، أي: تحتط بماذا، وقوله ﷺ: «الإسلام يهديم ما كان قبله»، أي: يسقط ويمحو أثره.

قوله: (وما كنت أطيع أن أملأ عيني) هو بتشديد لاء من (عيني) على التثنية.

قوله: (فإذا دفنتموني فسئوا عليّ الثراب سباً) ضبطه بالسين المهملة وبالمعجمة، وكذا قال القاضي أنه بالمعجمة والمهملة، قال: وهو الضب، وقيل: بالمهملة الضب في سهولة، وبالمعجمة لتفريق^(٣).

(١) في (بخ): ثلاث

(٢) في (ص) و(هـ) ت وهو تصحيف وفي الإكمال للمعلم (١/٤١٠) (عسى أطبق ثلاث) أي: مدارب وأحور، ولهد جاء ثلاث التي تكون لثلاث: بالفتح ملوكه، لكنه أكتفه على المعنى.

(٣) الإكمال معجم (١/٤١١).

ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدَرًا مَا تُنَحَّرُ حَزْرُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حَتَّى اسْتَأْنَسَ بِكُمْ وَأَنْظُرَ مَاذَا أَرَاكُمْ
بِهِ رُسُلَ رَبِّي لِحَسْبِ الْفَرَاغِ .

وقوله: (قَدَرًا مَا تُنَحَّرُ حَزْرُورٌ) هي بفتح نجيم، وهي من الإبل.

أما أحكامه، ففيه عظم موقع لإسلام والهجرة والحج، وأن كل واحد منها يهدي ما كان قبله من
المعاصي. وفيه استحباب تسيه المحتضر على حسن ظنه بالله سبحانه وتعالى، وذكر آيات الرجاء
وأحاديث الغفر عساه، وتشير به أعداء الله تعالى للمسلمين، وذكر حسن أعماله عساه ليحسن ظنه بالله
تعالى ويموت عليه، وهذا لأدب مستحب بالاتفاق، وموضع لدلالة له من هذا الحديث قول من
عمرو لأبيه: أما بشرك رسول الله ﷺ بكذا. وفيه ما كانت لصحابة رضي الله عنهم من توفير رسول الله ﷺ
وإجلاله.

وفي قوله: (فَلَا تَصْحَبْنِي رِئْحةً وَلَا بَرًّا) امثال لنهي النبي ﷺ عن ذلك، وقد كره العلماء ذلك،
فأما الرائحة فحرام، وأما تباع لميت بالنار فمكروه للحديث، ثم قيل: سبب الكراهة كونه من شعار
الجاهلية، وقال ابن حبيب المالكي: كرهه تفادلاً بالنار.

وفي قوله: (فَسُوِّ عَلَيَّ الثَّرَابُ) استحباب صب الثراب في القبر، وأنه لا يقعد على القبر، بخلاف
ما يعمل في بعض البلاد.

وقوله: (ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدَرًا مَا تُنَحَّرُ حَزْرُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حَتَّى اسْتَأْنَسَ بِكُمْ وَأَنْظُرَ مَاذَا أَرَاكُمْ
بِهِ رُسُلَ رَبِّي) فيه فوائد، منها: إثبات فتنة القبر وسؤال بملكين، وهو مذهب أهل الحق. ومنها:
استحباب لمكان عند القبر بعد اندفن لحظة نحوه ما ذكر لم يذكر. وفيه أن الميت يسمع حينئذ من حول
القبر.

وقد يستدل به لجواز اسمه للحم المشترك ونحوه من الأشياء الرخصة كالعنب، وفي هذا خلاف
لأصحاب معروف، قالوا: إن قلناه بأحد القولين إن القسم تمييز حق ليست بيع، بجزء، وإن قلنا:
بيع، فوجهان أصحهما: لا يجوز لجهن بتمائله في حال الكمال فيؤدي إلى الرضا والثبات. يجوز

(١) وهو قوله ﷺ لا تتبع سجارة بصوت ولا دابة أخرجها أبو داود ٣١٧١، وأحمد ٩٥١٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه،
وهو حسن لم يره

[٣٢٢] ١٩٣ - (١٢٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ وَبَرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ - وَ اللَّفْظُ لِإِبْرَاهِيمَ - قَالَا : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنْ بَنِي جَرِيحٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ نَسَاءً مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ قَتَلُوا فَأَكْثَرُوا ، وَزَنُوا فَأَكْثَرُوا ، ثُمَّ أَتَوْا مُحَمَّدًا ﷺ فَقَالُوا : يَا أَلَيْهِ تَقُولُ وَتَدْعُو لِحَسَنٍ ، وَلَوْ تُخْبِرُنَا أَنَّ لِمَا عَمِلْنَا كُفَّارَةً ، فَتُزَلَّ : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ اللَّهَ إِلَهُهُمْ خَرَّ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَنقُصْ ذَلِكَ نِصْفَ آبَائِهِ﴾ [سورة النحل: ٦٨] ، وَنُزِّلَ : ﴿يَكْفُرُوا أَلَيْسَ أَتَوْا عَنَّا أَنْفُسَهُمْ لَا تَقْتُلُوا مَنْ زَمَمْنَا اللَّهُ﴾ [سورة النحل: ٦٩] ، [المعاري: ٥٣] ، [المعاري: ٥٨١] .

لتساويهما في الحال ، فإذ قلنا : لا يجرز ، فطريقها^(١) أن يجعل للحم وشبهه قسمين ، ثم يبيع أحدهما صاحبه نصيبه من أحد القسمين بدرهم مثلاً ، ثم يبيع الآخر نصيبه من لقسم لآخر لصاحبه بذلك قدرهم الذي له عليه ، فيحصل لكل واحد منهما قسم بكمله ، وله طرق غير هذا لا حاجة إلى الإطالة به هنا ، والله أعلم .

وأم حديث ابن عباس ﷺ ، فمراد مسلم رحمه الله منه أن القرآن العزيز جاء بما جاءت به السنة ، من كون لإسلام يهدم ما قبله . وقوله فيه : (ولو تخبرنا بأن لما عملنا كفارة ، فزل : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ اللَّهَ إِلَهُهُمْ خَرَّ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ الآية [المائدة: ٦٨]) فيه محذوف وهو جواب لواء أي : لو تخبرنا لاسلمنا ، وحذف كثير في القرآن العزيز وكلام العرب ، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِلَىٰ الْأَعْلَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٣] وأشباهه .

وأم قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ ، فقليل : معناه عقوبة ، وقيل : هو رد في جهنم ، وقيل : ينثر فيها ، وقيل : جزاء لهم .



٥٥ - [باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده]

[٣١٣] ١٩٤ - (١٢٣) حَدَّثَنِي حُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنُّتُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، هَلْ لِي فِيهَا مِنْ شَيْءٍ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ» . وَلَتَحَنُّتُ لَتَعْبُدُ . رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٢٣٥ .

باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده

فيه حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ : (أرأيت أموراً كنت أتحنث بها في الجاهلية، هل لي فيها من شيء؟) قال له رسول الله ﷺ : «أسلمت على ما أسلفت من خير» .

أما (التحنث) فهو استبعاد كما فسر في الحديث، وفسره في الرواية الأخرى بالشُّرُّ، وهو فعل لَبِثٌ وهو الطاعة. قال أهل الدعوة: أصل التحنث أن يفعل فعلاً يخرج به من الجنث، وهو الإثم، وكذا تأثم ونحرج وتهجد، أي: فعل فعلاً يحرج به عن الإثم وسخرح ولهجود.

وأما قوله ﷺ : «أسلمت على ما أسلفت من خير» ، فاختلف في معناه، فقد الإمام أبو عبد الله لم يَرِ: ظاهره خلاف ما تقتضيه الأصوار، لأنَّ للكفر لا يصحُّ منه التقرب، فلا يثبت على طاعته، ويصحُّ أن يكون مُصِيباً غير متقرب، كنظرة^(١) في الإيمان، فإنه مطيع فيه من حيث كان موافقاً للأمر، وسطة عند موافقة الأمر، ولكنه لا يكون متقرباً، لأنَّ من شَرِّه المتقرب أن يكون عداً بالمعقوبات إليه، وهو في حين نظره له يحصل له العدم بالله تعالى بعد، فهذا تقرُّر هذا نعم أن الحديث متأول، وهو يحتمل وجوهاً.

أحدها: أن يكون معناه: اكتسبت طبعاً حميلاً، وأنت تنتفع بثلاث الطبع في الإسلام، وتكون تلك العادة تمهيداً لك ومعوذة على فعل الخير.

والثاني: معناه: اكتسبت ثناء حميلاً، فهو باقي عليك في الإسلام.

والثالث: أنه لا يعد أن يراد في حسنة التي يفعلها في الإسلام ويكثر أجره لما تقدم له من الأفعال

(١) في (نصر) و(ها)، كنظيره

الجمينية، وقد قالوا في الكافر: إنه إذا كان يفعل الخير، فإنه يُخَفَّف عنه به، فلا يبعد أن يُراد هذا في الأجور. هذا آخر كلام المازري^(١).

قال القاضي عياض رحمه الله: وقيل: معناه: بركة ما سبق لك من خير هذاك الله تعالى إلى الإسلام، وأن من ظهر منه خير في أول أمره، فهو دليل على سعادة أخره وخمس عاقبته. هذا كلام نقاضي^(٢).

وذهب ابن تظال وغيره من المحققين إلى أن الحديث على ظاهره، وأنه إذا أسلم لكافر ومات على الإسلام، يُدب على ما فعله من خير في حال كفره، ويستلوه حديث أبي سعيد الخدري^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه، كتب الله تعالى له كل حسنة كان زلفها، ومحا عنه كل سيئة كان زلفها، وكان عمله بعد الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، والسبب بمثلها إلا أن يتجاوز الله تعالى»^(٤). ذكره البرقعي في «غريب حديث مالك»، ورواه عنه من تسع طرق، وثبت فيها كلها أن الكافر إذا حسن إسلامه، يُكتب له في الإسلام كل حسنة عملها في الشرك. قال ابن تظال بعد ذكره حديث: والله تعالى أن يتفضل على عبده بما يشاء، لا اعتراض لأحد عليه، قال: وهو كقوله ﷺ لحكيم بن حزام: «أسمت على ما أسمت من خير»^(٥)، والله أعلم.

وأما قول لفقهاء: لا يصح من كفر عبدة، ولو أسلم لم يُعتد به، فمرددهم أنه لا يُعتد به في أحكام الدنيا، وليس فيه تعرض شواب الآخرة، فإن أقدم قتل على لتصريح بأنه إذا أسلم لا يُدب عليها في الآخرة، رد قوله بهذه السنة لصحيفة، وقد يُعتد ببعض أفعال الكافر في أحكام الدنيا، فقد قال لفقهاء: إذا وجب على الكافر كفارة ظهر أو غيرها، فكفر في حال كفره، أجزأ ذلك، وإذا أسلم لم تجب عليه إعادتها.

واختلف أصحاب الشافعي فيما إذا أحب وغسل في حال كفره ثم أسلم، هل تجب عليه إعادة الغسل أم لا؟ ويبلغ بعض أصحابنا نقار: يصح من كفر كل طهارة من غسل ووضوء وتيمم، وإذا أسلم صلى بها، والله أعلم.

(١) لمعجم بقوله مسلم: (٣٠٨/١).

(٢) إكمال المعجم: (٤١٦/١).

(٣) أخرجه المنهاجي: ٤٩٩٨. وأورده بقاوي تعليلاً بصيغة مجزئة: ٤٩ دون قوله: «ومما عنه كل سنة كان راعها».

(٤) شرح صحيح البخاري: لابن تظال: (٩٩/١).

[٣٢٤] ١٩٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ - حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جِرَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ رَسُولٍ اللَّهُ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَقَاقَةٍ أَوْ صِلَةٍ رَجِمَ، أَمِهَا أَجْرًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسَلَّمْتُ عَلَى مَا أَسَلَّمْتُ مِنْ خَيْرٍ». [٣٢٥] ١٩٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جِرَامٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشَيْءٌ كُنْتُ أَفْعَلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - قَالَ هِشَامٌ: يُعْنِي أَنْتَبَرُ بِهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسَلَّمْتُ عَلَى مَا أَسَلَّمْتُ لَكَ مِنَ الْخَيْرِ»، قُلْتُ: فَوَاسِهِ لَا أَدْعُ شَيْئًا صَنَعْتُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا فَعَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلَهُ. [٣٢٦] ١٩٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جِرَامٍ أَغْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَغْتَقَ فِي الْإِسْلَامِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ لِحَقِّ حَالِهِمْ.

مثله. [٣٢٥] ١٩٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جِرَامٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشَيْءٌ كُنْتُ أَفْعَلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - قَالَ هِشَامٌ: يُعْنِي أَنْتَبَرُ بِهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسَلَّمْتُ عَلَى مَا أَسَلَّمْتُ لَكَ مِنَ الْخَيْرِ»، قُلْتُ: فَوَاسِهِ لَا أَدْعُ شَيْئًا صَنَعْتُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا فَعَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلَهُ. [٣٢٦] ١٩٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جِرَامٍ أَغْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَغْتَقَ فِي الْإِسْلَامِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ لِحَقِّ حَالِهِمْ.

[٣٢٥] ١٩٥ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جِرَامٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَشَيْءٌ كُنْتُ أَفْعَلُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - قَالَ هِشَامٌ: يُعْنِي أَنْتَبَرُ بِهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسَلَّمْتُ عَلَى مَا أَسَلَّمْتُ لَكَ مِنَ الْخَيْرِ»، قُلْتُ: فَوَاسِهِ لَا أَدْعُ شَيْئًا صَنَعْتُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا فَعَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلَهُ. [٣٢٦] ١٩٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جِرَامٍ أَغْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَغْتَقَ فِي الْإِسْلَامِ مِثَّةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِثَّةٍ بَعِيرٍ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ لِحَقِّ حَالِهِمْ.

وأما ما يتعلق بلفظ الباب، فقوله: (أغتنق منه رقبة) وحمل على مئة بعير، معناه: تصدق بها

وفيه (صالح) عن ابن شهاب، عن عروة، وهو لا ثلاثة تاسعين روى بعضهم عن بعض، وقد قدمت أمثال ذلك^(١).

وفيه (حكيم من حرام) الصحابي، ومن مصادقه أنه ولد في الكعبة، قال بعض العلماء: ولا يُعرف أحد شاركه في هذا، قال العلماء: ومن طرف أخباره أنه عاش ستين سنة في الجاهلية، وستين في الإسلام، وأسلم عام الفتح، ومات بالمدينة سنة أربع وخمسين، فيكون لمعاد بالإسلام من حين ظهوره ونشأته، والله أعلم.

(١) نظري ص ١٥٧، ١٣٦ و ٣١٠ من هذا الجزء

٥٦ - [باب صدق الإيمان وإخلاصه]

[٣٢٧] ١٩٧ - (١٢٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [البقرة: ٨١]، شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: أَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لِقَمَانُ لِأَبْنَيْهِ: ﴿يَبْنَونَ لَا شُرَكَ بِاللَّهِ إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١٣]». - محمد ٣٥٨٩، ١٢٤٠، ١٦٩٣٧.

باب صدق الإيمان وإخلاصه

فيه قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [البقرة: ٨١]، شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: أَيْنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْسَ هُوَ كَمَا تَظُنُّونَ، إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لِقَمَانُ لِأَبْنَيْهِ: ﴿يَبْنَونَ لَا شُرَكَ بِاللَّهِ إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١٣]».

هكذا وقع في ^(١) الحديث هنا في «صحيح مسلم»، ووقع في «صحيح البخاري»: لَمَّا نَزَلَتْ الآية، قال أصحاب رسول الله ﷺ: أَيْنَا لَمْ يَظْلِمِ نَفْسَهُ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ^(٢) [البقرة: ١٣]. فهاتان لروايتان إحداهما تُبَيِّنُ الأخرى، فيكون لَمَّا شَقَّ عَلَيْهِمُ، أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾، وأعلم النبي ﷺ أَنَّ الظلم لمطلق هناك لمراد به هذا المقيد، وهو الشُّرْك، فقال لهم النبي ﷺ بعد ذلك: ليس لظلم على إطلاقه وعمومه كما ظننتم، إنما هو لشُّرْك كما قال لقمان لابنه، فالصَّحابة رضي الله عنهم حمىوا الظلم على عمومته ولتمتادوا إلى الأفهام منه، وهو وضع لشيء في غير موضعه، وهو مخالفة الشرع، فشَقَّ عليهم إلى أن أعلمهم النبي ﷺ بالمراد بهذا الظلم.

قال لخطبتي رحمه الله: إنما شَقَّ عليهم لأنَّ ظاهر ^(٣) الظلم الافتيات بحقوق الناس، وما ظنموا به أنفسهم من ارتكاب لمعاصي، فظنموا أنَّ لمراد معناه الطهر، وأصل الظلم وضع لشيء في غير موضعه، ومن جعل العبادة لغير الله فهو أظلم الظالمين.

(١) لفظه في: يست في (ص) و(د).

(٢) البخاري ٣٢.

(٣) في (ن) طهر، وفي (ج) طه.

[٣٢٨] ١٩٨ - () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَيْسَى، وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ (ج). وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ الثَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ (ج). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنِيهِ أَوْلَا أَبِي عَنْ بَدْرِ بْنِ تَغْلِبٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ مِنْهُ. (ج ١ ص ٣٢٢٩)

١٩٨ - ()

وهي هذا الحديث جُمِلَ من العمم، منها أن المعاصي لا تكون كفراً، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بالإسناد، فنقول مسلم رحمه الله: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عبد الله بن إدريس وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله). هذا إسناد رجحاه كوفيون كلهم، وحفاظ متقنون في نهاية من لجلالة. وفيه ثلاثة أئمة جنة مفهدة تابعيون بعضهم عن بعض: سليمان الأعمش وإبراهيم التميمي وعلقمة بن عيسى، وقد اجتمع مثل هذا الذي اجتمع في هذا الإسناد، والله أعلم.

وفيه (علي بن خشرم) بمنح الخفاء وإسكان الثنين لمعهذين وفتح لراء، وقد تقدم بينه في (١٩٨) وفيه (يحيى بن عيسى) بكسر الهمزة وإسكان الثون وبالهمزة وسر باء وسوسة.

وفيه (قال ابن إدريس) حديثه أولاً أبي عن ابن بن عيسى، عن الأعمش، ثم سمعته منه) هذا تنبيه منه على عبث سنده هذا، فإنه نقص عنه رجالان وسمعه من الأعمش، وقد تقدم مثل هذا في باب الذين التصبحة (٢)، وتقدم لخلاف في صرف (أذن) في مقدمة اكتتاب، وأن المختار عند سمحطين صرفه (٣)، و(تغلب) بكسر اللام غير مصروف.

وفي (لقمان الحكيم)، وحذف العلماء في نيوتة، قال لإمام أبو إسحاق التميمي. ففي لعلماء عسى أنه كان حكيماً ولم يكن نبياً، لا عكرمة فإنه قد. كان نبياً. وتفرّد بهذا القول (٤).

وأما (بن لقمان) الذي قد له لا تُشرك بالله، فقيل، اسمه أنعم، ويقال، مشكّم، والله أعلم.

(١) انظر ص ١٤٠ من هذا الجزء.

(٢) لمحيث: ١٩٩.

(٣) لصر ص ١٦٠ من هذا الجزء.

(٤) التميمي ص ٧ (٣١٢).

٥٧ - [باب بيان أنه سبحانه وتعالى

لم يكلف إلا ما يطاق]

[٣٢٩] ١٩٩ - (١٢٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ وَأُمَيَّةُ بْنُ سُلَيْمٍ لَعِيشِي - وَ لَلْفُظِ
لَأُمَيَّةَ - قَالَا : حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ زَوْجٍ : حَدَّثَنَا رَوْحٌ - وَهُوَ ابْنُ الْقَاسِمِ - عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا
فِي أَيْدِيكُمْ أَوْ تَحْمِلُوهُ بِحَبْلٍ يُحْمَلُ بِهِ اللَّهُ فَيَقُولُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَنْ حَكْمِ شَيْءٍ
قَدِيرٌ﴾ ١٨٤ ، قَالَ : فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ

باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر،

وبيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق،

وبيان حكم الهم بالحسنة وبالنسيئة^(١)

أما ما شهد الباب ولعائنه، ففيه (أمية بن سلطام لعيشي)، فـ (بسطام) بكسر الباء على المشهور،
وحكى صاحب «المطالع» أيضاً فتحه^(٢)، و(العيشي) بسين المعجمة، وقد قدمت ضبط هذا كنه مع
بين لخلاف في صرف بسطام^(٣).

وفيه قوله (عن أبي هريرة رضى الله عنه) قال: لما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا
فِي أَيْدِيكُمْ أَوْ تَحْمِلُوهُ بِحَبْلٍ يُحْمَلُ بِهِ اللَّهُ فَيَقُولُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَنْ حَكْمِ شَيْءٍ
قَدِيرٌ﴾ ١٨٤ ، قَالَ : فَاشْتَدَّ ذَلِكَ . . .) .

لما أعد لفظة: (قال) لطول الكلام، فإن أصل الكلام: (لما نزلت شئت)، فمما طول حسن إعادة لفظة:
(قال)، وقد تقدم مثل هذا في موضعين من هذا الكتاب، وذكرت ذلك مبيناً، وأنه جاء مثله في القرآن العزيز
في قوله تعالى: ﴿أَيُّدُكُمْ أَكْثَرُ، بَلْ يَنْتُمْ وَكُنْتُمْ تُرْكًا عَظِيمًا، أَكْثَرُ تُخْرَجُونَ﴾ ٣٥ ، فأعاد ﴿أَنْتُمْ﴾ وقويه
تعالى: ﴿وَلَمْ يَجَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾ ، إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ﴾ ١٨٩ ، والله أعلم^(٤)

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَأُ بَرَكَةً خَيْرٌ مِنْ رُسُلِهِ﴾ ١٨٥ ، معناه لا تفرق بينهم في الإيمان،

(١) جمع لإمام لمؤيد في هذه التوسعة من ثلاث ترجع جهات مفردة في الصحيح مسلم.

(٢) «المطالع الأثري» ١/ ٢٨٣.

(٣) نظري من ٢٩٠ من هذه الجزء.

(٤) نظري من ٣٣٨ و ٤٨٣ عن هذه الجزء.

تَرَكُوا عَلَى الرُّكْبِ، فَقَالُوا: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ، كُتِلْنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا نُطِيقُ، الصَّلَاةَ وَالصَّيَامَ وَالْجِهَادَ وَالصَّدَقَةَ، وَقَدْ أُثِرْتُ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَا تُصِيقُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ بَيْنِي مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا، بَلْ قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، غُفِرَ لَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ»، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، غُفِرَ لَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي رُوحِهَا: ﴿مَنْ أَرْسَلَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَعْرِفُ بَيْنَ رُسُلِهِمْ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفِرَ لَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [٢٢٨٥]، فَلَمَّ فَعَلُوا ذَلِكَ نَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَضَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ إِنَّا نَسِيْنَا أَوْ أَهْمَكُنَا﴾. قال: نعم. ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾. قال: نعم. ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَلَا عَاقِبَةَ لَنَا بِهَا﴾. قال: نعم. ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة ٢٢٨٦] قال: نعم. (١٧٤١).

[٣٣٠] ٢٠٠- (١٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو حُرَيْبٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَلِلْمُظْ بِأَبِي نَكْرِ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ آدَمَ بْنِ سُلَيْمَانَ مَوْلَى خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَمَنْ تَبَدَّلَ مَكَانًا فَتَحْمِلْهُ أَوْ يُخْفِهِهُ يُحْمِلْهُ يَوْمَئِذٍ مِثْرَ الْهَاجِلِ فَذَلَّ فَذَلَّتْ وَقُفَّتْ وَقَفَّتْ قُلُوبُهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ لِنَبِيِّ ﷺ: «قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا» قَالَ: فَأَلْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَضَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْ إِنَّا نَسِيْنَا أَوْ أَهْمَكُنَا﴾، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، ﴿وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [البقرة ٢٨٦] قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ [٢٠١٧٠].

فَنُؤْمِنُ بِبَعْضِهِمْ وَنُكْفِرُ بِبَعْضٍ كَمَا نَعْمَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ، بَلْ نُؤْمِنُ بِجَمِيعِهِمْ. وَ﴿أَحَدٌ﴾ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى الْجَمِيعِ^(١)، وَلِهَذَا دَخَلَتْ فِيهِ ﴿بَيْنَ﴾، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَا يَكْفُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَكِيمِينَ﴾ [الحج ٦٧] وَفِيهِ قَوْلُهُ (فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَرْحَامِهِ) هُوَ يَفْتَحُ لَهْمَزَةً وَكُفًّا، وَيَكْسِرُ الِهْمَزَةَ مَعَ إِسْكَانِ النَّاءِ، لَعَنَ

(١) فِي (نَحْ) وَ(أَحَدٍ) جَمِيعٌ.

٥٨ - [باب تجاوز الله عن حديث

النفس والجوارح بالقلب إدا لم تستقر]

[٣٣١] ٢٠١ - (١٢٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُبَيْرِيُّ وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْنِي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ». [المع ٣٣٣].

[٣٣٢] ٢٠٢ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ النَّقْدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْنِي وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كُلُّهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْنِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ بِهِ». [المع ٢٩٨٩٨ أبو نصر ٣٣٣].

وفيه (محمد بن عبيد القُبَيْرِيُّ) بضم العين للمعجمة وفتح لباء الموحدة، منسوب إلى بني عُبَيْر، وقد قُدِّمَ بيانه في المقدمة^(١). وفيه (أَوْ عَوَانَةَ)، واسمه لَوْضَح بن عبد الله.

وفيه قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْنِي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا» ضبط العلماء «أنفسها» بالنصب والرفع، وهم ظاهرون، إلا أَنَّ للنصب أشهر وأظهر قال القاضي عياض: (أنفسها) بالنصب، ويدل عليه قوله: إِنَّ أَحَدًا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ^(٢). قال: قال الطحاوي: وأهل اللغة يقولون: (أنفسها) بالرفع، يريدون بغير اختيارها، كما قال الله تعالى: ﴿وَنَفَاثَاتُ نُفُوسٍ فِيهِ فَتَنٌ﴾ ر ٦^(٣)، والله أعلم.

وفيه (أَبُو الزُّنَادِ، ع) لأعرج، أم (أَبُو لَزْنَدِ)، فاسمه عبد الله بن ذَكْوَن، كنيته أبو عبد الرحمن. وأم (أَبُو الزُّنَادِ)، فلقت عُلب عليه، وكان يغضب منه. وأم (الأعرج)، فعبد الرحمن بن هُرَيْرَةَ،

(١) انظر ص ١٢٢ من هذا الجزء.

(٢) أخرجه أحمد: ٩٨٧٦ من حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ.

(٣) أخرجه مشكل لأحمد: (٤/٢٢٢)، وكناسة لمسلم: (١/٤٢٣).

٣٣٣. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا مُسْنَعٌ وَهَيْشَامُ (ح). وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ شَيْبَانَ، جَمِيعاً عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [أحمد ٩٠٧٣٧٨ ورواية جعفر بن مولى، وشمس الدين ٥٢٦٩٠ و٩٦٦٤].

وهذا وإن كان مشهورين وقد تقدم بهما^١ إلا أنه قد تخفى أسمائهما على بعض الساطرين في الكتاب.



(١) تقدم ذكر اسم أبي برد في ص ٤٩ من هذا الجزء، وأن لا يخرج فيه نحو لاسمه ذكر في معنى

٥٩ - [باب: إذا هم العبد بحسنة

كتبت، وإذا هم بسيئة لم تكتب]

[٣٣٤] ٢٠٣ - (١٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي لِرْزَادٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِسَيِّئَةٍ فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا سَيِّئَةً، وَإِذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاتَّكَبُوهَا حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا عَشْرًا». [أحمد ٧٢٩٦ ونيحدي ٧٥٠١].

[٣٣٥] ٢٠٤ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَبْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبْتُهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا كَتَبْتُهَا عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعٍ مِائَةٍ ضِعْفٍ، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ وَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ أَكْتُبْهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ عَمِلَهَا كَتَبْتُهَا سَيِّئَةً وَاحِدَةً». [أحمد ٣٣٤].

[٣٣٦] ٢٠٥ - (١٢٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُسَبِّحٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: إِذَا تَحَدَّثَ عَبْدِي بِأَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً، فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ حَسَنَةً مَا لَمْ يَفْعَلْ، فَإِذَا عَمِلَهَا فَأَنَا أَكْتُبُهَا بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَإِذَا تَحَدَّثَ بِأَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً، فَأَنَا أَغْفِرُهَا لَهُ مَا لَمْ يَفْعَلْهَا، فَإِذَا عَمِلَهَا فَأَنَا أَكْتُبُهَا لَهُ بِمِثْلِهَا». [أحمد ٨١٦٦ ونيحدي ٣٣٤].

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: رَبِّ ذَاكَ عَبْدُكَ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً - وَهُوَ أَبْصَرُ بِهِ - فَقَالَ: ارْقُبُوهُ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاتَّكَبُوهَا لَهُ بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا فَاتَّكَبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي». [أحمد ٨٢١٩].

وقوله سبحانه وتعالى: «إِنَّمَا تَرَكَهَا مِنْ جَرَّائِي» هو يفتح لجبهه وتشديد الراء وبالفصحى لغتان،

معناه: من أجلي.

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِثْقَلِ ضَعِيفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِمِثْلِهَا حَتَّى يُلْقَى اللَّهُ». [أحمد ٥٦١٧، وصححه ١٢٠٢].

[٢٧٧] ٢٠٦ - (١٣٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَعَمَلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا إِلَى سَبْعِ مِثْقَلِ ضَعِيفٍ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ، وَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ». [أحمد ٧١٩٦، وصححه ٢٣٤].

[٢٣٨١] ٢٠٧ - (١٣١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ الطُّغْجَارِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمَلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِثْقَلِ ضَعِيفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمَلَهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً». [أحمد ٣٤٠٦، وصححه ٦٤٩١].

وقوله ﷺ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ بِمِثْلِهَا» معنى (أحسن إسلامه): أسلم إسلاماً حقيقياً، وليس كإسلام المنافقين، وقد تقدّم بيان هذا.

وفيه (أبو حمزة الأحمر) هو سيمان بن حَيَّانَ بِسْمِثَةِ، تقدّم بيانه^١. وفيه (شيبان بن فروخ) بفتح الفاء وبالحاء المحجمة، وهو غير مصروف لكونه غَجَمِيَّ عِلْمًا، وقد تقدّم بيانه^٢.

وفيه (أبو رجاء الطُّغْجَارِيُّ) اسمه عمران بن ثَمَمٍ، وقيل: ابن مِلْحَانَ، وقيل: ابن عبد الله، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، وأسلم عام لفتح وعاش مئة وعشرين سنة، وقيل: مئة وسبعاً وعشرين سنة، وقيل: مئة وثمانياً وعشرين، وقيل: مئة وثلاثين سنة.

(١) انظر ص ٥٢٥ من هذا الجزء.

(٢) انظر ص ٨٦ و ٢٦٢ و ٢٩٥ من هذا الجزء.

(٣) انظر ص ٣٤٤ و ٤٩٧ من هذا الجزء.

وأما فقه أحاديث الباب ومعانيها، فكثيرة، وأن اختصر مقاصدها إن شاء الله تعالى، فقولُه: (لَمَّا كُتِبَتْ) «أي في السُّنَنِ» وَفِي كِتَابِي وَفِي شَيْءٍ أَوْ فِي أَهْلِيكُمْ أَوْ تَحْفَظُوا بِحَسَنَتِكُمْ بِاللهِ ﴿البقرة: ١٧٨﴾ فاشتد ذلك على الصحابة رضي الله عنهم وقالوا: لا نصيب.

قال لإمام أبو عبد الله المازري: يحتمل أن يكون إشفاقهم وقولهم: لا نطبق، لكونهم عتقوا أنفسهم يؤخذون بما لا قدرة لهم على دفعه من الخواطر التي لا تُكتسب، فلهذا رأوه من قبيل ما لا يُطاق، وعندنا أن تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً، واختلف هل وقع التعبد به في الشريعة أم لا؟ والله أعلم.

وأما قوله: (فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ بِسُوءِهَا) الله تعالى، فأمر الله تعالى ﴿لَا يَكُفُّ اللهُ ذَلِكَ﴾ (تسمية)، فقد المازري: في تسمية هذا نسخاً نظراً، لأنه إنما يكون نسخاً إذا تعدل لبدن، ولم يمكن رد إحدى الآيتين إلى الأخرى، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَبَدَّلَا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَحْفَظُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢] عمومٌ يصح أن يشتمل على ما يُملك من الخواطر دون ما لا يملك، فتكون الآية لأخرى مخصصة، إلا أن يكون قد فهمت الصحابة بقرينة الحال أنه تقرر تعبدهم بما لا يملك من الخواطر، فيكون حينئذ نسخاً، لأنه رفع ثابت مستقر. هذا كلام المازري^(١).

قال القاضي عياض: لا وجه لإبعاد النسخ في هذه القضية، فإن رويها قد روى فيها النسخ، ونص عليه لفظاً ومعنى بأمر النبي ﷺ لهم بالإيمان والسمع والطاعة لما أعصمهم الله تعالى من مؤاخذته بهم، فلمَّا فعلوا ذلك وألقى الله تعالى الإيمان في قلوبهم، ودلت بالاستسلام لذلك الاستئذان كما نص عليه في هذا الحديث، زُفَّ الحرج عنهم ونسخ هذا التكليف، وطريق عدم النسخ إنما هو بالخبر عنه، أو بالتريخ، وهما مجتمعان في هذه الآية.

قال القاضي: وقول المازري: بما يكون نسخاً إذا تعدل البدن، كلامٌ صحيح فيه لم يرد فيه النص بالنسخ، فإن ورد وقتئذٍ عنده، لكن اختلف أصحاب الأصول في قول الصحابي نُسِخَ كذا بكذا. هل يكون حجةً يُثبت بها النسخ، أم لا يُثبت بمجرد قوله؟ وهو قول القاضي أبي بكر والمحققين منهم، لأنه قد يكون قوله هذا عن اجتهاده وتأويله، فلا يكون نسخاً حتى ينقر ذلك من النبي ﷺ.

(١) - (١) - المجموع بموافقة مسند - ٣١٩ / ١ - (٣١١)

وقد اختلف الناس في هذه الآية، فأكثر مفسرين من الصحابة ومن بعدهم على ما تقدم فيها من نسخ، وأبكره بعض المتأخرين، قال: لأنه خبر ولا يدخل النسخ الأخبار، وليس كما قال هذا المتأخر، فإنه وإن كان خبراً فهو خبر عن تكليف ومؤاخذه بما تُكِلُّ للنفس، ولتعبه بما أمرهم النبي ﷺ في الحديث بالمثل، وأن يقولوا: سمعنا وأصغنا، وهذه أقوال وأعمال النساخ والتدليس، ثم نسخ ذلك عنهم برفع لخرج والمؤاخذه.

وروي عن بعض المفسرين أن معنى النسخ هنا إزالة ما وقع في قلوبهم من الشبهة والفرق من هذا الأمر، فأزيل عنهم الآية الأخرى وصارت نفوسهم، وهذا القائل يرى أنهم لم يلزموا ما لا يطبقون، لكن ما يشق عليهم من التحفظ من خواطر نفس، وإخلاص الباطن، فأشعقوا أن يُكفِّروا من ذلك ما لا يطبقون، فأزيل عنهم الإشفاق، وبيّن أنهم لم يُكفِّروا إلا وسعهم، وعلى هذا لا حجة فيه لجواز تكليف ما لا يطبق، إذ ليس فيه نص على تكليفه واحتج بعضهم باستدلالهم منه بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا بِمُعْجِزَةٍ لَّكَ بِشَيْءٍ﴾، ولا يستعملون إلا ما يجوز التكليف به. وأجاب عن ذلك بعضهم بأن معنى ذلك: ما لا يُطبق، لا بمشقة

وهذه بعضهم على أن الآية مُحْكَمَةٌ في إحصاء اليقين والشك للمؤمنين والكافرين، فيغفر للمؤمنين ويُعَذِّب للكافرين. هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله.

وذكر لإمام لواحدٍ الاختلاف في نسخ الآية، ثم قال: والمحققون يعتقدون أن تكون الآية مُحْكَمَةٌ غير منسوخة، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْرِي مَا حَسَبْتُ أَنْفَسَهَا» لم يتكلموا أو يعملوا به، وفي الحديث الآخر: «ذَا هُمْ عِبَادِي بِشَيْءٍ فَلَا تَكْتُمُوا عَلَيَّ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا سَيِّئَةً، وَإِنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَاكْتُبُوهَا حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا عَشْرًا»، وفي الحديث الآخر في الحسنة: «إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفٍ»، وفي الآخر في السيئة: «إِلَى ثَمَانِيَةِ مِائَةٍ خَرَّابٍ»، فقال لإمام الدرزي رحمه الله: مذهب القاضي أبي بكر بن الطيب أن من عزم على معصية بقلبه، ووطن نفسه عليها، أثم في عتقده وعزمه، ويُحْمَلُ

(١) وقع في «كمال سمعته» (١/٢٢٢) وإجماله وذكر محققه أنه وقع في الأصل (ب) وإخلاص، وما أشبهه من لاسمها مستعار.

[٣٣٩] ٢٠٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْجَعْدِ أَبِي عُسَيْمَانَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ عَبْدِ لَوَارِثٍ، وَرَأَى. «وَمَحَاهَا اللَّهُ، وَلَا يَهْلِكُ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ». (المعجم ٢٥٦٩ [لويظفر ٣٣٨]).

ما وقع في هذه الأحاديث وأما الذي عني أن ذلك فيمن سم يوطن نفسه على المعصية، وإنما مر ذلك بفكره من غير استقرار، ويُسمى هذا قسماً، ويُفَرَّقُ بين الهمِّ وعزم، هذا مذهب القاضي أبي بكر، ويخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين وأخذوا بظاهر الحديث^(١).

قال القاضي عياض: عامة السلف وأهل لعلم من الفقهاء والمحدثين عني ما ذهب إليه لقاضي أبي بكر، للأحاديث لدالة على المؤخلة بأعمال القلوب، بكنهم قدسوا: إن هذا العزم^(٢) يُكتب سيئة، وليست السيئة التي همَّ بها، لكونها^(٣) لم يعملها، وقطعه عنها قطع غير خوف لله تعالى والإدانة، لكن نفس الإصرار والعزم معصية، فتُكتب معصية، فإذا عملها كتبت معصية ثانية، فإن تركها خشية الله تعالى كتبت حسنة، كما في الحديث: «إنما تركها من جري» فصار تركها بها لخوف الله تعالى، ومجاهدته نفسه الأمارة بالسوء في ذلك وعصيانها هو حسنة، فأما الهمُّ الذي لا يُكتب فهي الخوض التي لا تؤمن لنفس عيها، ولا يصحبها عقد ولا نية وعزم، وذكر بعض المتكلمين خلافاً فيما إذا تركها لغير خوف لله تعالى بل لخوف الناس هل تُكتب حسنة؟ قال: لأنه^(٤) إنما حمده على تركها الحياء، وهذا ضعيف لا وجه له.

هذا آخر كلام القاضي، وهو ظاهر حسن لا مريد عيها، وقد تظاهرت نصوص الشرع بالمواحدة بعزم القلب المستقر، ومن ذلك قوله تعالى: «وَمَنْ أَلْبَسَ الْإِيمَانَ يُحِبُّوا أَنْ يَسْمِعَ الْفَجْشَةَ فِي الْإِيمَانِ، وَأَمَّا هُمْ عَدَاؤُ الْإِيمَانِ» الآية لنور ١١٩، وقوله تعالى: «وَلَا تَحْبُوا كَيْفًا مِنَ الْإِيمَانِ إِنَّكَ تَنْتَظِرُ الْكَلْبَ يُرْثِي» [المجادلة ١١٩] والآيات في هذا كثيرة، وقد تظاهرت بصرح الشرع وجماع العلماء على تحريم الحسد وحقنار المسجون وإزادة المكروه بهم، وغير ذلك من أعمال القلوب وعزمها، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وَلَنْ يَهْلِكَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا هَالِكٌ»، فقال القاضي عياض رحمه الله: معناه: مَنْ حَنِمَ

(١) المعجم بقرآنه فسلم: ٣١٨ / ١٦ - ٣١٩

(٢) في إكمال المعجم: ١٢٥ / ١: هم، وهو خطأ

(٣) في إكمال المعجم: لأنه، وفي (ص): تكونه

(٤) في (ص): لا لأنه

هلاكه وسُدَّت عليه أبواب الهدى مع سعة رحمة الله تعالى وكرمه، وجعل السَّيئة حسنة إذا لم يعملها، وإذا عملها واحدة، ولحسنة إذا لم يعملها واحدة، وإذا عملها عشراً إلى سبع مئة ضعف إلى أضعاف كثيرة، فمن حُرِم هذه السَّعة، وهدته هذا الفضل، وكثرت سيئاته حتى غلبت - مع أنها أفراد - حسناته مع أنها متضاعفة، فهو الهالك المحروم، والله أعلم^(١).

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: في هذه الأحاديث دليل على أنَّ الحَقَّيقَةَ يكتبون أعمالهم بقيوب وعقودهم، خلافاً لمن قال: إنها لا تُكتب إلا لأعمال الظاهرة، والله أعلم وأما قوله ﷺ: «إلى سبع مئة ضعف إلى أضعاف كثيرة»، ففيه تصريح بالمذهب الصحيح لمختار عند العلماء أنَّ التضعيف لا يقف على سبع مئة ضعف، وحكى أبو الحسن أفضى القضاة الماوردي عن بعض علماء أنَّ التضعيف لا يتجاوز سبع مئة ضعف، وهو عنط لهد الحديث، والله أعلم. وفي أحاديث الباب بيان ما أكرم الله تعالى به هذه الأمة - زاده الله تعالى شرفاً - وحَقَّقه عنهم مَن كان على غيرهم من الإصر، وهو الثَّقَلُ والمَشَقُّ، وبيان ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من المسارعة إلى الانقياد لأحكام الشرع.

قال أبو إسحاق الزجاج: هذا الذَّهَاء الذي في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْنَا إِن كُنتُمْ بِعِزِّكُمْ عَلِيمِينَ﴾ لا يشترط^(٢) إلى آخر السُّورة، أحبر الله سبحانه وتعالى به عن النبي ﷺ والمؤمنين، وجَعَلَهُ في كتبه ليكون دعاء من يأتي بعد النبي ﷺ ولصَّحابة رضي الله عنهم، فهو من دُعَاء الذي ينبغي أن يُحفظ ويُتدعى به كثير^(٣).

قال الزجاج: وقوله تعالى: ﴿فَأَنصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ أي: أظهرن عليهم في الحُجَّة والحرب وإظهار سُدَّين. وسيأتي في كتاب لصَّلاة من هذا الكتاب الصَّحيح أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَن قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كَفَّتْهُ»^(٤)، قيل: كفَّته من قيام تلك الليلة، وقيل: كفَّته المكروه فيها، والله أعلم.



(١) نكر: كمال، جمع: (١، ٢٧، ٤٢).

(٢) المعني بقراءة وآخر الآية: (١، ٢٧، ٤٢).

(٣) مسم: ١٨٨٠ من حديث أبي سعيد الأنصاري رضي الله عنه وهو في الصحيحين بخاري ٤١٠٨، ومسلم أحمد ١٧٠٩٥.

٦٠ - [باب بيان الوسوسة في الإيمان، وما يقوله من وجدها]

[٣٤٠] ٢٠٩ - (١٣٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلُوهُ: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاظِمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، قَالَ: «وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ». [الطبراني ٣٤١].

[٣٤١] ٢١٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي زَوَادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَابِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ رُزَيْقٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ. [مسند أحمد ٩١٥٦].

[٣٤٢] ٢١١ - (١٣٣) حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّصْفَرِيُّ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَثَامٍ، عَنْ سُعَيْرِ بْنِ الْجُمَيْسِ، عَنْ مُبِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْوَسْوَاسَةِ، قَالَ: «تِلْكَ مَخْضُ الْإِيمَانِ».

[٣٤٣] ٢١٢ - (١٣٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ - وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ هَذَا^(*)، خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟.....

باب بيان الوسوسة في الإيمان، وما يقوله من وجدها

فيه أبو هريرة رضي الله عنه قال: (جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ فسألوه، إن نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال «وقد وجدتموه؟» قالوا نعم، قال «ذاك صريح الإيمان»).

وفي الرواية الأخرى: (سئل النبي ﷺ عن الوسوسة، فقال «تلك مخض الإيمان»).

وفي الحديث الآخر: «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا، خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟

(*) قال القرطبي في «معونة المفسرين» (١/١٣٨): قيل: لفظ «هذا» مع عطف بيانه معملون، وهو مقبول، مفعول «يقال»؛ أي: يقيم مقام الفعل، و«خلق الله» تفسير «هذا» أو بيانه أو بدل. وقيل: مبتدأ حليف خير، أي: هذا لقول، أو قولك: هذا خلق الله محقق، معنونه مشهور، فمن خلق الله؟ والجملة أقيمت مقام فعل «يقال».

فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فليَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ». [٣٤٤ و ٣٤٦].

[٣٤٤] ٢١٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيْلَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْمُؤَدَّبُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟ مَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ»، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِهِ، وَرَدَّ: «وَرَسُولُهُ».

[الحمد ٨٣٧٦] [٣٤٦] ٢١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ لَهُ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَنْتِهِ».

[الحمد ٨٣٧٦] [٣٤٦] ٢١٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شَيْهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ لَهُ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَنْتِهِ».

فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فليَقُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ».

وفي الرواية الأخرى: «فليقل: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ».

وفي الرواية الأخرى: «يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟ حَتَّى يَقُولَ لَهُ: مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟ فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَنْتِهِ».

أما معنى الأحاديث ولفظها، فقولُه ﷺ: «أَدَلَّتْ صَرِيحُ الْإِيمَانِ»، و«مَحْضُ الْإِيمَانِ» معناه: استعظمتمكم بالكلام به هو صريح الإيمان، فإنَّ استعظم هذا وشدة الحوف منه ومن لُتْلُقْ به فصلاً عن اعتقاده إنما يكون لمن استكمل الإيمان، استكمالاً محققاً، وانعتت عنه للرؤية ولشكوك.

واعلم أنَّ الرواية الثانية وإن لم يكن فيها ذكر الاستعظام فهو مراداً، وهي مختصرة من الرواية الأولى، ولهذا قدَّم مسلم رحمه الله الرواية الأولى.

وقيل - معناه أنَّ الشَّيْطَانَ إنما يوسوس لمن أيس من دعائه، فيؤكِّد عليه بالوسوسة لعجزه عن دعائه، وأما الكفر فإنه يأتيه من حيث شاء، ولا يقتصر في حقه على الوسوسة، بل يتلاعب به كيف أراد فعنى هذا معنى الحديث: سبَّ الوسوسة محض الإيمان، أو الوسوسة^(١) علامة محض الإيمان، وهذا لقول اختيار القاضي عياض^(٢).

(١) غي (نخ): والوسوسة

(٢) الأكمال ٤٣٩/١ - ٤٣٢

[٣٤٦] (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَأْتِي الْعَبْدَ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: مَنْ خَلَقَ كَذَا وَكَذَا؟»، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ. [بخاري ٣٢٧٦ (رواه في ٣٢٨١)].

[٣٤٧] ٢١٥ - (١٣٥) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يُسْأَلُونَكُمْ عَنِ الْعِلْمِ، حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ خَلَقَنَا، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟»، قَالَ: وَهُوَ آخِذٌ بِيَدَيْ رَجُلٍ فَقَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، قَدْ سَأَلَنِي اثْنَانِ، وَهَذَا الثَّلَاثُ، أَوْ قَالَ: سَأَلَنِي وَاحِدٌ، وَهَذَا الثَّلَاثُ. [حد. ١٧٧٩ (رواه في ٣٤)].

[٣٤٨] وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ لَدَوْنِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا يَزَالُ النَّاسُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْإِسْنَادِ، وَلَكِنْ قَدْ قَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. [حد. ٣٤٦ و ٣٤٨].

وأما قوله ﷺ: «فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ فليقل: آمَنْتُ بالله»، وفي الرواية الأخرى: «فليستعِذ بالله ويبتئ»، فمعناه: الإعراضُ عن هذا الخاطر الباطل، والالتجاءُ إلى الله تعالى في إذهابه. قال الإمام المذاهبي رحمه الله: ظاهر الحديث أنه ﷺ أمرهم أن يدفعوا لخواطر بالإعراض عنها ولزوالها من غير استدلال ولا نظر في بطلانها. قال: وسُيِّقَ بقوله في هذا المعنى أنَّ لخواطر على قسمين: فأما التي ليست بمستقرَّة، ولا اجتلبتها شبهة طرأت، فهي التي تُدفع بالإعراض عنها، وعلى هذا يُحمل الحديث، وعلى مثلها ينطبق "اسم الوسوسة"، فكانت لما كان أمراً طارئاً بغير أصل، ذُوِّعَ بغير نظر في دليل، ذالاً أصل له يُنظر فيه، وأما لخواطر المستقرَّة نتي أوجنتها للشبهة، فمنها لا تُدفع إلا باستدلال ونظر في بطلانها^(١)، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «فليستعِذ بالله وليبتئ»، فمعناه: إذا عرض له هُلَا الوسواس فليجأ إلى الله تعالى في دفع شره عنه، وليُعرض عن الفكر في ذلك، وليُعدم أنَّ هذا الخاطر من وسوسة الشيطان، وهو إنما يسعى بالفساد والإقواء، فيُعرض عن (صغاه إلى وسوسته، وليُدير إلى قطعها بلا اشتغال بغيرها، والله أعلم.

(١) في (مد): يصر.

(٢) التجميع بفوائد مسلم: ١/ ٣١٣ - ٣١٤.

٢١٦ [٢٥٠] - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ أَلَيْكُم

وأما أسانيد الباب، ففيه (محمّد بن عمرو بن خزيمة) هو محمد بن عمرو بن عبد بن جبلة. وفيه (أبو الحجاج) عن عمارة بن ربيعة) أما (أبو الحجاج) فمفتاح الجيم وتشديد الواو وآخره ماء موحدة، واسمه لأحوص بن جؤب. وأما (زريق) فيتقدم الزاء على الزاي.

وفيه قال مسلم : (حدثنا يونس بن يعقوب الصنعائي حدثني علي بن فضال عن سمعيل بن المغيرة عن
عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) وهذا الإسناد كله كوفيون ،
(عقثم) بالذاء المشددة ، (شعير) هو بضم السين المهملة وآخره راء ، و (الخمس) بكسر الخاء المعجمة
واسكان الميم وبالسین المهملة ، وشعير وأبوه لا يُعرف لهما نظير . و (مغيرة) و (إبراهيم) و (علقمة)
تابعون ، وقد اعترض على هذا الإسناد^(١) .

وفيه (أبو النصر) من أبي سعيد (يُؤدّب) هو أبو النصر هاشم بن القاسم، واسم أبي سعيد المؤدّب محمد بن مسلم بن أبي الوضّاح، واسم أبي الوضّاح المثنى، وكان يُؤدّب المهدي وغيره من الخلفاء.

وفيه (س ٢٧١) وهو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب،
أبو عبد الله. وعليه (يعتبر الذروري) تقدم بيانه في شرح لمقدمته^٢ وفيه (عبد الله بن الرومي) هو
عبد الله بن محمد. وقيل: ابن عمر، بغدادي^٣. وفيه (جعفر بن ثرقان) مضمم الموحدة وبالطاف، تقدم
بيانه في المقدمة^(٣)، والله أعلم.

(۱) کتبہ فی (حد) مشہور و سچہ فی نسبتہ الأصل ہذا یہاں

(٢) النظر من ١٧ من هذا الجزء.

(۳) لیج یقیناً! لیجسٹریٹس برائے! ذکر قریب مضامین۔

النَّاسُ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَقُولُوا: اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ، فَمَنْ خَلَقَهُ؟ [١٠٩٥٧] [موسم ٣٤٦].
 [٣٥١] ٢١٧ - (١٣٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَامِرٍ بْنِ زُرَّارَةَ الْحَضْرَمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 فَضْلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قُنْفَرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:
 إِنَّ أُمَّتَكَ لَا يَزَالُونَ يَقُولُونَ: مَا كَذَا؟ مَا كَذَا؟ حَتَّى يَقُولُوا: هَذَا اللَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَمَنْ
 خَلَقَ اللَّهُ؟» [المسند، ١١٩٩٥، والبيهقي، ٢٢٩٦].

[٣٥٢] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا
 حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ،
 غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ لَمْ يَذْكُرْ: قَالَ: وَقَالَ اللَّهُ: «إِنَّ أُمَّتَكَ». [مسند، ٢٥١].

وفي الفاظ لمتن، «حتى يقولوا» الله خلق كل شيء» هكذا هو في بعض الأصوات: «يقولوا» بغير
 نون. وفي بعضها: «يقولون» بالنون، وكلاهما صحيح، وإثبات النون مع النصب لغة قليلة، ذكرها
 جماعة من محققي النحويين، وجاءت متكررة في الأحاديث الصحيحة كما سترأها في مواضعها إن
 شاء الله، والله أعلم^(١).



(١) في (ح): (إن شاء الله وحده، بل، إن شاء الله، والله أعلم).

٦١ - [باب وعيد من اقتطع حق مسلم

بيمين فاجرة بالنار]

[٣٥٣] ٢١٨ - (١٣٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى الْحَرَقَةِ - عَنْ مَعْبُدِ بْنِ تَعْبِ السَّلْمِيِّ، عَنْ أَجْبِدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِمَيْمِنِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْفًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ قُضِيَ مِنْ أَرَاكِ». [أحمد ٢٧٧٣٩]

[٣٥٤] ٢١٩ - (١٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي أَسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَخَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ يُحَدِّثُ أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ الْخَارِظِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ. [مسند ١٣٥٣]

[٣٥٥] ٢٢٠ - (١٣٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَلِلْفُطْلُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَنْقُطِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ» قَالَ: فَدَخَلَ لِأَسْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالُوا: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: صَدَقَ

باب وعيد من اقتطع حق مسلم

بيمين فاجرة بالنار

فيه قوله ﷺ: (المن قُتِلَ حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِمَيْمِنِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْفًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «وَإِنْ قُضِيَ مِنْ أَرَاكِ».

وفي الرواية لأخرى: «المن حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَنْقُطِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فِي تَرَلَّتْ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ أَرْضٌ بِالْيَمَنِ، فُخِصْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ؟» فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: «فِيمِئْتُهُ»، قُلْتُ: إِذَنْ يَحْلِفُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ، مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ»، فَتَرَلَّتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ آيَةِ [ص ٧٧] .

رُحِمَد ٣٥٩٧ و ٤١١٢، وسعدري ٢٤١٦ و ٢٤١٧.

[٣٥٦] ٢٢١ - (٥٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَكَ جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثٍ لِأَعْمَشٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَيْتٍ، فَاخْتَصَمْتُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»، [ص ٧٨] .

وسعدري ٢٥١٥ و ٢٥١٦.

[٣٥٧] ٢٢٢ - (٥٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ وَعَنْ الْمَلِكِ بْنِ أَعْيَنَ، سَمِعَ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقِّهِ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ»، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى آخِرِ آيَةِ [ص ٧٧] . [ص ٧٨] .

[ص ٧٧] . [ص ٧٨] . [ص ٧٩] . [ص ٨٠] . [ص ٨١] . [ص ٨٢] . [ص ٨٣] . [ص ٨٤] . [ص ٨٥] . [ص ٨٦] . [ص ٨٧] . [ص ٨٨] . [ص ٨٩] . [ص ٩٠] . [ص ٩١] . [ص ٩٢] . [ص ٩٣] . [ص ٩٤] . [ص ٩٥] . [ص ٩٦] . [ص ٩٧] . [ص ٩٨] . [ص ٩٩] . [ص ١٠٠] .

[٣٥٨] ٢٢٣ - (١٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَذَا بِنُ السَّرِيِّ وَأَبُو عَصِيمٍ الْخَنْفِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ سَيْدِكَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ خَضِرَمُوتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ

وفي الرواية الأخرى عن الأشعث بن قيس، (كانت بيني وبين رجلٍ أرضٌ باليمن، فُخِصْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ بَيِّنَةٌ؟» فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: «فِيمِئْتُهُ»، قُلْتُ: إِذَنْ يَحْلِفُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عِنْدَ ذَلِكَ، مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ، يَقْتَضِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ»).

وفي الرواية الأخرى: (جاء رجلٌ من خَضِرَمُوتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ

لِحَضْرَمِيٍّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا قَدْ عَلَنِي عَلَى أَرْضِي لِي كَأَنِّي لَأَيُّ، فَقَالَ الْكِنْدِيُّ: هِيَ أَرْضِي فِي يَدِي أَزْرَعُهَا لَيْسَ لَهَا فِيهَا حَقٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْحَضْرَمِيِّ: «أَلَيْكَ بَيْتُهُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَلَيْكَ يَوْمَهُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالِي عَلَيَّ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ»، فَانْطَلَقَ لِيَحْلِفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَذْبَرَ: «أَمَّا لَيْتُ حَلَفَ عَلَى مَالِهِ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا، لَيَلْقَيْنَ اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مُعْرِضٌ». [ص ٢٥٩].

الحضرمي ما رسول الله، إلا هذا علني على أرضي لي كانت لأي، فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرها ليس له فيها حق، فقال النبي ﷺ للحضرمي: «ألك بيته؟» قال: لا، قال: «فلك يومه»، قال: يا رسول الله، إن الرجل فاجر لا يبالي ما حلف عليه، وليس يتورع من شيء، فقال: «ليس لك منه إلا ذلك»، فانطلق ليحلف، فقال رسول الله ﷺ لَمَّا أَدْبَرَ: «أما ليت حلف على ماله ليأكله ظمًا، ليلقين الله وهو عنه معرض».

الشرح:

أم أسماء لباب ولغثة، هيه مولى المخرقة) بضم الحاء وفتح لاء، وهي بطن من جهينة، تقدم بيانه مراتب^(١).

وفيه (مُعَبَّد بن كعب السلمي) بفتح السين واللام، مسبو إلى بني سلمة - بكسر اللام - من الأنصار، وفي نسب بفتح اللام على المشهور عند أهل العربية وغيرهم، وقيل: يحوز كسر اللام في نسب أيضًا. وفيه (عبد الله بن كعب ع)^(٢) أمي (أمامة)، وفي الرواية لأخرى: (سمعت عبد الله بن كعب يحدث أن أبا أمامة الحارثي حدثه).

اعلم أن أبا أمامة هذا ليس هو أبا أمامة الباهلي صدي بن عجلان المشهور، بل هذا غيره، واسم هذا إيس بن ثعلبة الأنصاري الحارثي، من بني الحارث بن الخزرج، وقيل: إنه بلوي، وهو حبيب بني حارثة، وهو ابن أخت أبي ثودة بن نيار، هذا هو المشهور في اسمه. وقال أبو حاتم الرازي: اسمه عبد الله بن ثعلبة^(٣)، ويقال: ثعلبة بن عبد الله.

(١) نظرو ص ٤٨٣ من هذا الجزء.

(٢) في (ص) و(ط) و(هـ): (هـ)، (هـ)، وهو خطأ.

(٣) الصحيح: ثعلبة، (٢٠/٥).

ثم اعدم أن هذا دقيقة لا بد من التنبيه عليها، وهي أن ليس صنّفوا في أسماء الصحابة عليهم السلام ذكر كثير منهم أن أب أمانة هذا الحديث عليه السلام توفي عند انصراف النبي ﷺ من أحد، فصلى عليه، ومقتضى هذا التاريخ أن يكون هذا الحديث الذي رواه مسلم منقطعاً، فإن عبد الله بن كعب تابعي، فكيف يسمع من توفي عام أحد في السنة الثالثة من الهجرة؟ ولكن هذا النقل في وفاة أبي أمانة ليس بصحيح، فإنه صح عن عبد الله بن كعب أنه قال: حدثني أبو أمانة، كما ذكره مسلم في الرواية الثانية، فهذا نصريح بسمع عبد الله بن كعب التابعي منه، فبطل ما قيل في وفاته، ولو كان ما قيل في وفاته صحيحاً لم يخرج مسلم حديثه، ولقد أحسن الإمام أبو البركات ^(١) سجزي لمعروف ابن الأثير، حيث أنكر في كتابه «معركة الصحابة» ^(٢) هذا القول في وفاته، والله أعلم.

وفيه «وإن قضيت من أرك» هكذا هو في بعض الأصول، أو أكثرها، وفي كثير منها: «وإن قضيت» على أنه خبر كن لمحدوفة، أو أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: وإن اقتطع قصياً.

وفيه «من حلف على يمين صبر» هو بوضافة «يمين» إلى «صبر»، ويمين الصبر: هي التي يحبس لحلف نفسه عليها، وقد تقدم بينها في باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ^(٣). وفيه قوله ﷺ: «من حلف على يمين صبر هو فيها فاجر»، أي: متعمد للكذب، وتسمى هذه اليمين الغموس.

وفيه قوله: (إذن يخيف) يجوز بصب الفاء ورفعها، وذكر لإمام أبو الحسن بن خروف ^(٤) في «الشرح الجمل» أن الرواية فيه برفع الفاء.

وفيه قوله ﷺ: «شاهدك أو يمينته» معه: لك ما يشهد به شاهدك أو يمينته.

وفيه (حضر موت) بفتح الحاء المهملة وسكن الضاد بمعجمة وفتح لراء والميم.

(١) كذا وقع في (ج) و(هـ) و(و) أبو البركات، وهو خطأ، والصواب أبو حنبل، وهو الإمام العلامة المحدث لأديب سنية عز الدين عبي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، مصنف التاريخ الكبير، أسلوبه الكامل، ومصنف كتاب «معركة الصحابة». توفي سنة ثلاثين وست مئة. انظر «سير أعلام النبلاء»: (٢٢، ٣٥٣)، وأبو سعدات أخوه صاحب «النهاية في غريب الحديث».

(٢) «أسيد العبدية في معرفة الصحابة»: (١٨١/١ - ١٨٢).

(٣) انظر ص ١٧٥ من هذا الجزء.

(٤) أبو الحسن بن خروف هو علي بن محمد بن عبي بن محمد الأنباري نحوي، كان مأمراً في العربية، محققاً منقطعاً صنف «الشرح الميسر» و«الشرح الجمل». مات سنة تسع وستمئة بمكة بإثني عشر وثمانين سنة. «البحر النوراني» (٢/ ٢٠٣).

[٣٥٩] ٢٢٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي لَوْلِيدٍ - قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ -: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ شُمَيْرٍ، عَنْ غُنَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ، عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَاهُ رَجُلَانِ يَحْتَضِمَانِ فِي أَرْضِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إِنَّ هَذَا انْتَرَى عَلَى أَرْضِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - وَهُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ بْنِ عَابِسٍ الْكِنْدِيِّ، وَخَصْمُهُ زَيْعَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ: «يَبْتَئْتُكَ»، قَالَ: لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ، قَالَ: «بَيِّنَةٌ»، قَالَ: إِذْ ذَاكَ يَدْعُبُ بِهَا، قَالَ: «لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ»، قَالَ: قَدْ قَامَ لِي خَلِيفَتٌ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَنِي أَقْطَعَ أَرْضًا ظَالِمًا، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ»، قَالَ إِسْحَاقُ فِي رَوَايِهِ: زَيْعَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - (أحمد: ٢١٨٨٦٤).

وفيه قول مسلم: (وحدثني زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم، جميعاً عن أبي الوليد، قال زهير: حدثنا هشام بن عبد الملك) هشام هو أبو الوليد.
وفيه قوله: (انتزى على أرضي في الجاهلية) معناه: عذب عليها واستولى، والجاهلية: ما قبل النبوة لكثرة جهلهم.

وفيه (امرؤ لقيس بن عابس، وزيعة بن عبدان) م (عابس) فبموحدة وسنين المهمة. وأم (عبدان) فقد ذكر مسلم أن زهيراً وإسحاقاً اختلفا في ضبطه. وذكر انقاضي لأقول فيه واختلاف لرواية، فقد هو بفتح العين وياء مشددة من تحت، هذا صوابه، وكل هو في رواية إسحاق. وأم رواية زهير، فـ (عبدان) بكسر العين وياء موحدة، قال القاضي: كل ضبطه في الحرفين عن شيوخنا، قال: ووقع عند ابن الخدّاء عكس ما ضبطه، فقال في رواية زهير: بالفتح والمشددة، وفي رواية إسحاق: بالكسر والموحدة، قال سيباني: وكذا هو في الأصل عن الجلودي^(١)، قال القاضي: والذي صوّبه أولاً هو قول مدارقطني^(٢) وعبد النبي بن سعيد وأبي نصر بن مأكولا^(٣)، وكذا قاله ابن يونس في «التاريخ»^(٤). هذا كلام القاضي^(٥).

(١) انظر تقييد المصنف وتفسير المشكك: (٣٤٦/٢ - ٣٤٧) ولم يذكر ذلك عن غيره.

(٢) «المؤلف ومختلف»: (١٦٦٠/٣).

(٣) «الكاتب في رفع الرفع عن مؤلف ومختلف في الأسماء والكنى والأسماء»: (٩٨/٦).

(٤) «التاريخ بن يونس المصري»: (١٩٣/١).

(٥) «الكاتب المعتمد»: (٤٤١/١ - ٤٤٢).

وأما قوله عليه السلام: «لقد أوجب الله لنا الثَّراءَ، وحَرَّمَ عليه الجبَّةَ»، ففيه الجواب عن المتقدمين المشكوكين في نظائره:

أحدهما : أنه محمول على المستحيل ذلك إذا مات على ذلك ، فإنه يكفر ويخُد في النار .
والثاني : معناه فقد استحق النار ، ويجوز العفو عنه ، وقد حُرِّم عليه دخول الجنة أولَ وهلة مع لفائزين .
وأما تقييده عليه السلام بالمسلم فليس بدل على عدم تحريم حق الدمي ، بل معناه أن هذا الوعيد لشديد -
وهو أنه ينقَى لله تعالى وهو عليه غضب - لمن قُتِلَ حتى لم يسم ، وأما الدمي فاقطعُ حقه حرام ،
لكن ليس يزم أن تكون فيه هذه العقوبة لعظيمة ، هذا كله على مذهب من يقول بمفهوم ، وأما من لا
يقول به فلا يحتاج إلى تأويل .

وقال نقاضي عياض رحمه الله: تخصيص المسمم لكونهم المخاطبين وعمامة امتعاضين في
لشريعة، لا أن غير المسمم بخلافه، بل حكمه حكمه في ذلك^(١)، والله أعلم.

ثم إن هذه العقوبة لمن افتتح حق المسلم ومات قبل التوبة، أما من تاب فندم على فعله، ورد الحق إلى صاحبه، أو تحبّل ماله، وعزم ألا يعود، فقد سقط عنه الإثم، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ما هير أن حكم محكم لا يُبيح للإنسان ما لم يكن له، خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى^(٤٦). وفيه بيان غلظ تحريم حقوق المسممين، وأنه لا فرق بين قبيل الحق وكثيره، لقوله ﷺ: «ثَورٌ قُضِيَ عَنْ أَرْبَعَةٍ»

(1984/9), *Journal of the Royal Society of Medicine* (9)

(٢) غلبت حجج في "للمح" (٥٦٢/١١) كذا أصله سوي، وتعبت بأن بن عبد البر نقل الجمع على أن الحكم لا يعلق خيراً أو شراً بالطلب على الأمر.

وأما قوله عليه السلام: «من حلف على يمين هو فيها فاجرٌ ليقْطَع»، هل تقيد بكونه فاجراً لا بد منه، ومعناه هو آثم، ولا يكون آثماً إلا إذا كان متعمداً عالماً بأنه غير مُجِبٍّ.

وأما قوله عليه السلام: «لَقِيَ الله وهو عليه غضبان»، وفي روايةٍ لأخرى: «وهو عنه مُعْرِضٌ»، فقال لعنه - لإعريض والغضب والسخط من الله تعالى هو - دُتْهُ إِبْعَادُ ذَلِكَ الْمُعْصِيبِ عَلَيْهِ مِنْ رَحْمَتِهِ - وَتَعَذُّبُهُ، وَإِنْكَارُ فَعْلِهِ، وَذَمُّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما حديث الحَضْرَمِيِّ وَالْكَنْدِيِّ، فَمِنْهُ أَنْوَاعٌ مِنَ الْعُيُوفِ، فِيهِ أَنَّ صَاحِبَ الْيَدِ الْأُولَى مِنْ أَجْنَبِيٍّ يُدْعَى عَلَيْهِ. وَفِيهِ أَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ يُلْزَمُ لِيَمِينٍ إِذَا لَمْ يُقَرَّرْ. وَفِيهِ أَنَّ الْبَيِّنَةَ تُقَدَّمُ عَلَى الْيَدِ، وَيُقَضَى لَهَا حَبٌّ بِغَيْرِ يَمِينٍ. وَفِيهِ أَنَّ يَمِينَ الْفَاجِرِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ تُقْبَلُ كِيَمِينِ الْعَدْلِ، وَتُسْقَطُ عَنْهُ الْمَطَالِبَةُ بِهِ. وَفِيهِ أَنَّ أَحَدَ الْخَصْمَيْنِ إِذَا هَلَكَ لِصَاحِبِهِ: إِنْ ظَلَمَ أَوْ دَجَرَ أَوْ بَحَرَ فِي حَالِ الْحَصُومَةِ، يُحْتَمَلُ ذَلِكَ مِنْهُ.

وفيه أَنَّ الْوَرِثَ إِذَا دُعِيَ شَيْتَ نُمُورَتِهِ، وَعَلِمَ الْحَاكِمُ أَنَّ مُورَثَهُ مَاتَ وَلَا وَرِثَ لَهُ سِوَى هَذَا الْمُدْعَى، جَازَ لَهُ الْحَكْمُ بِهِ^(١)، وَلَمْ يُكْتَفَ حَالُ الدَّعْوَى بِبَيِّنَةٍ عَلَى ذَلِكَ، وَمَوْضِعُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ قَالَ: (غُبْنِي عَلَى أَرْضِي سِي كَانَتْ لِأَبِي)، فَقَدْ أَقْرَبْنَا بِأَنَّهَا كَانَتْ لِأَبِيهِ، فَمَوْلَا عِلْمُ نَبِيِّ عليه السلام أَنَّهُ وَرِثَهُ وَحْدَهُ، لَطَالِبُهُ بَيِّنَةٌ سِي كَوْنِهِ وَرِثًا، ثُمَّ بَيِّنَةٌ أُخْرَى عَلَى كَوْنِهِ شَيْئًا فِي دَعْوَاهُ عَلَى خَصْمِهِ.

فَإِنْ قِيلَ قَدْ قِيلَ: قَوْلُهُ عليه السلام: «شَاهِدَاكَ» مَعْنَاهُ: شَاهِدَاكَ عَلَى مَا تَسْتَحِقُّ بِهِ، فَتَنَازَعَهَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِأَنْ يَشْهَدَ بِكَوْنِهِ وَارِثًا وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ وَرِثَ الدَّارِ. فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْدَاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَبِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

(١) فِي (ج): جَازَ لَهُ الْحَكْمُ لَهُ بِهِ.

٦٢ - [باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق

كان القاصد مهتر الدم في حقه، وإن قتل كان في النار،

وإن من قتل دون ماله فهو شهيد]

[٣٦٠] ٢٢٥ - (١٤٠) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ مَخْلَدٍ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْهُ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ».

باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق،

كان القاصد مهتر الدم في حقه، وإن قتل كان في النار،

وإن من قتل دون ماله فهو شهيد

فيه (أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: «فَلَا تُعْطِهِ مَالَكَ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: «قَاتِلْهُ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟ قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ»).

أم أَلْعَازِ الْبَابِ، فـ (الشَّهِيدُ)، قَالَ النَّظَرُ بْنُ شَمِيلٍ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ حَيٌّ، لِأَنَّ أَرْوَاحَهُمْ شَهِدَتْ دَارَ السَّلَامِ، وَأَرْوَاحُ غَيْرِهِمْ لَا تَشْهَدُ إِلَّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَمَلَائِكَتَهُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَشْهَدُونَ لَهُ بِالْجَنَّةِ، فَمَعْنَى شَهِيدٍ مُشْهُودٌ لَهُ، وَقِيلَ: سُمِّيَ شَهِيداً لِأَنَّهُ يَشْهَدُ عِنْدَ خُرُوجِ رُوحِهِ مَا لَهُ مِنَ الثَّوْبِ وَكَرَامَةِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ مَلَائِكَةَ الرَّحْمَةِ يَشْهَدُونَهُ فَيَأْخُذُونَ رُوحَهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ شَهِيدٌ لَهُ بِالْإِيمَانِ وَخَاتَمِهِ نَحِيرُ مَنَاطِرِ حَالِهِ، وَقِيلَ: لِأَنَّ عَلَيْهِ شَاهِداً يَشْهَدُ بِكَوْنِهِ شَهِيداً، وَهُوَ دَعَا، فِيهِ يُمِيتُ وَيُحْيِيهِ وَيُغْنِيهِ دَمًا، وَحَكَى الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ قَوْلَ أَحَرٍّ أَنَّهُ سُمِّيَ شَهِيداً لِكَوْنِهِ مِمَّنْ يَشْهَدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْأَمَمِ^(٦٢)، وَهَلَى هَذَا الْقَوْلُ لَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِهَذَا السَّبَبِ.

(٦٢) أي (ص) و(ط): لا يَنْتَظِرُ.

(٦٣) «تَهْلِيلُهُ» مَعْنَى: (٤٨/٦٤).

[٣٦١] ٢٢٦- (١٤١) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ لَحْطَوَانِي وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَأَلْفَظُهُمْ مُتَقَرِّبَةً - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا بَنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَخْوَلُ أَنَّ دُبْنًا مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَبَيْنَ عَثْبَةَ بْنِ أَبِي سُهَيْلٍ مَا كَانَ، تَبَسَّرُوا لِلْقِتَالِ، فَرَكِبَ خَالِدُ بْنُ الْعَاصِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَوَعِظَهُ خَالِدٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». [حد: ٦٩٧٢، وسنن: ٢٤٨٠].

وعدم أن الشهيد ثلاثة أقسام:

أحدهم: المقتول في حرب لكفر بسبب من أسباب القتل، فهذا له حكم شهيد في ثواب الآخرة وفي أحكام الدنيا، وهو أنه لا يُغسل ولا يُصلى عليه.

والثاني: شهيد في ثواب دون أحكام الدنيا، وهو لنبطون والمطلعون وحسب انهم ومن قُتل دون ماله، وغيرهم ممن جاءت الأحاديث لصحة بتسميته شهيداً، فهذا يُغسل ويُصلى عليه، وله في الآخرة ثواب لشهداء، ولا يلزم أن يكون مثل ثواب الأول.

والثالث: من قُتل في غزاة وشهيداً من "وردت الآثار بسفي تسميته شهيداً إذا قُتل في حرب لكفار، فهذا له حكم شهيد في الدنيا، فلا يُغسل ولا يُصلى عليه، وليس له ثوابهم الكامل في الآخرة، والله أعلم.

وفي الباب في الحديث الثاني: (تبسروا للقتال، فركب خالد بن العاصي) معنى (تبسروا): تأهبوا وتجهزوا.

وقوله: (فركب) كذا ضمناء، وفي بعض الأصول: (وركب) بـلـو، وفي بعضها: (ركب) من غير همزة ولا و، وكذا صحيح. وقد تقدم أن المصباح في (العاصي) إثبات البدء، ويجوز حذفه^(١)، وهو لذي يستعمله معظم المحققين أو كلهم.

وقوله بعد هذا: (أما علمت أن رسول الله ﷺ قال) هو بفتح لاء من (علمت)، والله أعلم.

وأما أحكام الباب، وفيه جواز قتل القاصد لأخذ المال بغير حق، سواء كان لمال قبيلة أو كثير،

(١) في (نخ): ومن

(٢) بعض من ١٣٨ من هذا الجزء

[٣٦٢] وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ (ح). وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ
التَّوْقِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْتِادِ مِثْنَةً. ر. ٣٦١.

لعموم الحديث، وهذا قول جمهور العلماء. وقال بعض أصحاب مالك^(١): لا يجوز قتله إذا طلب
شيئاً يسيراً، كالثوب والقطعم، وهذا ليس بشيء، وبصواب ما قلناه لجمهورهم.
وأما المدفعة عن حریم فوجه بلا خلاف، وفي المدفعة عن النفس بالقتل خلاف في مذهب
ومذهب غيرن، والمدفعة عن المال جائزة غير وجه، والله أعلم.
وأما قوله ﷺ: «فَلَا تُعْطَى» فمعناه: لا يذم أن تعطيه، وليس لمراد تحريم الإعطاء.
وأما قوله ﷺ: «فِي النَّارِ إِذَا قُتِلَ» هو في النار، فمعناه أنه يستحق ذلك، وقد يحازى وقد يعفى
عنه، إلا أن يكون مستحقاً لذلك بغير تأويل، فإنه يكفر ولا يعفى عنه، والله أعلم.



(١) في (هـ). وقال أصحاب مالك

٦٣ - [باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار]

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ مَعْقِلٌ بْنُ يَسْرِ الْمُزَنِّي فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، قَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ
حَيْثُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَوْ عَلِمْتُ أَنَّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ
الْحَنَّةَ». (المعجم 17791) (المعجم 17150) (المعجم 3764).

باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار

فيه قوله ﷺ: «ما من عبد يستريحه الله راحةً، بحسنة يوم يموت وهو عاشر لعنته، إلا حرم الله عليه الجنة»، وفي الرواية الأخرى: «ما من امرءٍ إلى امرءٍ مسلمين، ثم لا يتخذه لهم ويشتع، إلا لم يدرن معهم الجنة».

أما فقه الحديث، فقولُه **ﷺ**: **«حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ لِحْيَتَهُ»** فيه لباً ولان المتقدم من **فِي** نظائره: **أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحْبِ**.

ولثاني: حَرَّمَ عليه دخولها مع الفائزين البُستقيين.

ومعنى التحريم هنا المنع، قال لقاضي عياض رحمه الله : معناه يَبَيِّنُ في التحذير من غش المسلمين
 آمن فأنه الله تعالى شيئاً من أمرهم، واسترعاذ عليهم، ونصبه لمصداقهم في دينهم أو دنياهم، فإذا
 حاد فيما أومن عليه، فلم ينصح فيما قلده، وبما بتضييعه بعريفهم ^(١) يلزمهم من دينهم وأختهم به،
 ولقائم ^(٢) بما يتعين عليه من حفظ شراعتهم والدب عنها لكل مُتَصَدِّقٍ لإدخال داخله فيها، أو تحريف
 لمعانيها، أو إهمال حدودهم، أو تضييع حقوقهم، أو ترك حمية حوزتهم ومجاهدة عدوهم، أو ترك
 سيرة العدل فيهم، فقد غشهم، قال القاضي : وقد نبه عليه على أن ذلك من الكبائر الشؤقة المبهدة عن
 الجنة والله أعلم.

(۱) قه (خ) و

(٢) في (ن) و(ص) و(ج) و(هـ) وإلى بالقديم، وبنسبت من إكمال لعلم: (٤٤٦/١).

[٣٦٤] ٢٢٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ رُزَيْعٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: دَخَرَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَهُوَ وَجِعٌ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: إِنِّي مُحَدِّثُ حَدِيثٍ لَمْ أَكُنْ حَدِّثْتَهُ، إِذْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا يَسْتَرْحِي اللَّهُ عَبْدًا رَحِيَّةً، يَمُوتُ حِينَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشِرٌ لَهَا، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». قَالَ: أَلَا كُنْتُ حَدِّثُكَ هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: مَا حَدِّثْتُكَ، أَوْ لَمْ أَكُنْ لِأَحَدٍ.

[أحمد ٢٠٢٩، أبو داود ٣٦٣].

[٣٦٥] ٢٢٩- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي لُقَايِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ - يَعْنِي الْجُعْفِيُّ - عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: كُنَّا عِنْدَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ نَعُودُهُ، فَجَاءَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي سَأَحَدُّكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمَا.

[البيهقي ٧١٥١، أبو داود ٣٦٤].

[٣٦٦] ٢٣٠- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُسَمَّعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ لَأَخْرَانِ: حَدَّثْتُ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمُبَيْحِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَدَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أَحَدِّثْ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ». [الترمذي ٣٦٣ و ٣٦٤].

وأما قول مَعْقِلٍ ﷺ لعبيد الله بن زيد: (لو علمت أن لي حياة ما حدثت)، وفي الرواية لأخرى: (لولا أنني في الموت لم أحدثك)، فقال القاضي عياض: إنما فعل هذا لأنه علم قبل هذا أنه ممن لا ينفعه الوعظ كما ظهر منه مع غيره، ثم خاف مَعْقِلٌ من كتمان الحديث ورأى تدبيره، أو فعنه لأنه خافه لو^(١) ذكره في حياته، بما يُهَيِّجُ عليه هذا الحديث، ويُثَبِّتُهُ في قلوب الناس من سوء حاله. هذا كلام القاضي، ولا احتمال لثاني هو الظاهر، والأول ضعيف، فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسقط باحتمال عدم قبوله، والله أعلم.

وأما ألفاظ الباب، ففيه (شبهان)، عن أبي الأئيب، عن الحسن، عن مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ﷺ وهذا

(١) في الإكمال لمعجم: (١/٤٤٧): من.

لإسداد كلّه بصريّ، و(فروخ) غير مصروف لكونه عجميّ، تقدّم سرّات^١، و(أبو الأشهب) اسمه جعفر بن حيّان، بالمشقة، العطارديّ السعديّ البصريّ وفيه (عبد الله بن زياد) هو زياد بن أبيه الذي يقلّ به^٢ زيد بن أبي سميان. وفيه (أبو غسان الجشمي) وقد تقدّم بينه في المقدمة^٣، وأنّ غسان يُصرف ولا يُصرف، و(اليسعبيّ) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية، منسوب إلى شمع بن ربيعة، وسمّ أبي غسان مالك بن عبد الواحد. وفيه (أبو الميخ) بفتح الميم، وسمّه صامر، وقيل: زيد^٤ بن أسامة الهنديّ البصريّ، والله أعلم.



(١) انظر ج ٣٤٤ و ٤٩٧ و ٥٤٠ من هذا الجزء.

(٢) انظر ج ١٦٧ من هذا الجزء.

(٣) هي (هـ): يزيد، وهو خطأ.

٦٤ - [باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب،

وعرض الفتن على القلوب]

[٣٦٧] ٢٣٠ - (١٤٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنْ أُنْتَظَرُ الْآخَرَ، حَدَّثْتُ «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرُّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ» ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ

باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب،

وعرض الفتن على القلوب

فيه قول حذيفة رضي الله عنه : (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ، قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ) رَأَى آخِرَهُ. وَفِيهِ حَدِيثُ حُذَيْفَةَ الْآخَرِ فِي عَرْضِ الْفِتَنِ، وَأَنْ أَذْكَرُ شَرْحَ لَفْظِهِمَا وَمَعْنَاهُمَا عَلَى تَرْتِيبِهِمَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَأَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ، فَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ (ح). قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه) هَذَا الْإِسْنَادُ كُنْهٌ كُوفِيٌّ، وَحُذَيْفَةُ مَدَائِنِي كُوفِيٌّ، وَقَوْلُهُ: (عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ مَدْلُوسٌ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْمَدْلُوسَ لَا يُحْتَجُّ بِرَوَايَتِهِ إِذْ قَالَ: (عَنْ)، وَجَوَابُهُ مَا قَدَّمْنَاهُ مَرَّتَ فِي لَفْظِهِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ^(١) ثَبِتَ سَمَاعُ الْأَعْمَشِ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ زَيْدٍ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فَلَمْ يَصْرَحْ بِعَدْلِهِ هَذَا قَوْلُهُ فِيهِ: (عَنْ)^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه : (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ)، فَمَعْنَاهُ: حَدَّثَنَا حَدِيثَيْنِ فِي الْأَمَانَةِ، وَلَا فِرَاقَ بَيْنَ حُذَيْفَةَ كَثِيرَةٍ فِي الصَّحَابَةِ^(٣) وَغَيْرِهِمَا، قَدْ صَاحَبَ «مُتَحَرِّيرٌ»: وَعَنْيَ بَاحِدٌ لِحَدِيثَيْنِ قَوَاهُ: (حَدَّثَنَا أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرُّجَالِ)، وَبَلَدْنِي قَوَاهُ: (ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الْأَمَانَةِ) إِلَى آخِرِهِ. قَوْلُهُ: «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرُّجَالِ» أَمَّا (لِجَذْرِ) فَهُوَ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكُسْرِهَا، لَعَنَ،

(١) فِي (خ): أَنَّهُ.

(٢) أَنْظَرُ ص ٢٨ مِنْ هَذَا السَّجْوَةِ

(٣) فِي (خ): الصَّحَابَةُ

رَفَعَ الْأَمَانَةَ قَالَ: «يَتَأَمُّ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيُظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَتَأَمُّ النَّوْمَةَ فَتُقْبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيُظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْمَجَلِّ،»

وبالدَّلِّ المعجمة فيها، وهو الأصل قال القاضي عياض: مذهب لأصمعي في هذا الحديث فتح الجيم، وأبو عمرو يكسرها^(١).

وأما (الأمانة)، فظاهر أن المراد بها التكليف الذي كُفِّفَ الله تعالى به عبده، وسعده الذي أخذه عليهم. قال الاسم أبو الحسن الواحدي في قور الله تعالى: ﴿هُنَا عَرَضًا الْأَمَانَةُ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ [الأعراف: ٥٧٣]، قال ابن عباس رضي الله عنه: هي الفرائض التي افترضها الله تعالى على العباد^(٢). وقال الحسن: هو الدين، ولدين كله أمانة. وقال أبو العلية: الأمانة ما أمروا به وما نُهوا عنه. وقال مقاتل: الأمانة الطاعة. قال لو حدي^(٣). وهذا قول أكثر المفسرين. قال: فالأمانة في قول جميعهم الطاعة والفرائض التي تتعلق بأدائها الثواب، وبتضييعها العقاب^(٤). والله أعلم.

وقال صاحب «التحرير»: الأمانة في الحديث هي الأمانة المذكورة في قوله تعالى: ﴿هُنَا عَرَضًا الْأَمَانَةُ﴾ وهي عين الإيمان، فإذا استمكنت الأمانة من قلب العبد، قدم حيثل بادء التكليف، وغنم ما يرد عليه منها، وَجَدَ في إقامتها، والله أعلم.

وأما قوله رضي الله عنه: «فَيُظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ»، فهو بفتح الواو وإسكان الكاف وبالقاء مشنة من فوق، وهو الأثر اليسير، كذا قاله لَهْرَوِي^(٥). وقال غيره: هو سواد يسير، وقيل: هو لون يحدث مخالفت للون الذي كان قبله.

وأما «المنحل» فبفتح الميم وإسكان الجيم وفتحها، لغتان حكاهما صاحب «التحرير»، والمشهور الإسكان، يقال منه: فَنَحَلْتُ يَدَهُ بِكَسْرِ الْجِيمِ، تَمَجَّلْتُ بِفَتْحِهَا، فَجَلًّا بِفَتْحِهَا أَيْضًا، وَمَجَلَّتْ بِفَتْحِ الْجِيمِ، تَمَجَّلُ بِصَمْتِهَا، فَجَلًّا بِسُكُونِهَا، لغتان مشهورتان، وأما مجدها غيرها قد أهل للغة والغريب: لمنحل هو التفتت الذي يصير في اليد من العمل بفأس أو نحوها، ويصير كالقنينة فيه ماء قليل.

(١) «الإكمال المعلوم»: (١/٤٢٨)

(٢) أخرجه الضعيف: (١٩٧/١٩٩)

(٣) «التصريح الوسيط»: (٣/٤٨٤).

(٤) «التحريض في القرآن والحديث»: (١/١٠٢)

كَجَمْرٍ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رَجُلِكَ فَتَقَطَّ فُقَرَاءُ مُتَشَبِّهٍ وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ - ثُمَّ أَخَذَ حَصِيًّا فَدَخَرَجَهُ عَلَى رَجُلِهِ - فَيُصَيِّحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا آمِنًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجَلَدَهُ! مَا أَظَرَقَهُ! مَا أَهَقَلَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِنْ قَالٍ حَبَّةٍ مِنْ حُرْدٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسِيئًا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ دِينُهُ، وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيٍّ أَوْ يَهُودِيًّا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأَبَايَعٍ مِنْكُمْ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا. [تاجد، ٢٣٢٥٥ و ٢٣٢٥٦، وبيحاري ١٤٩٧، ١٤٩٨]

وأما قوله: «كَجَمْرٍ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رَجُلِكَ فَتَقَطَّ فُقَرَاءُ مُتَشَبِّهٍ وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ»، فالجمهر واللدخرجة معروفان، (وَنَقِطُ) بفتح النون وكسر الفاء، ويقال: تَقَطَّ بجمعده «مُتَشَبِّهًا» مرتفعًا، وأصل هذه اللفظة الارتفاع، ومنه المنبر لارتفاعه وارتفاع الحطاب عليه.

وقوله: (نفص)، ولم يقل: نِفِط، مع أَنَّ لَرَجُلٍ مؤنثة، إما أن يكون ذكر (نِفِط) تَبَاعًا للفظ الرُّجُل، وما أن يكون تَبَاعًا لمعنى الرُّجُل، وهو لعضو.

وأما قوله: (ثُمَّ أَخَذَ حَصِيًّا دَخَرَجَهُ)، فهكذا ضبطه وهو ظاهر، ووقع في أكثر 'الأصول': (ثُمَّ أَخَذَ حَصَاً فَدَخَرَجَهُ) بإفراد لفظ الحصة، وهو صحيح أيضاً، ويكون معناه: دَخَرَجَ ذَلِكَ الْمَأْخُذَ أَوْ الشَّيْءَ، وَهُوَ الْحَصَاةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قال صاحب «لتحرير»: معنى الحديث أَنَّ الْأَمَانَةَ تَزُولُ عَنِ الْقُلُوبِ شَيْئًا فَنَشِئًا، فَلِذَا زَالَ أَوَّلُ جُزْءٍ مِنْهَا زَالَ نَوْرُهَا وَخَلَفَتْهُ ظُلْمَةٌ كَالْوَكْتِ، وَهُوَ اعْتِرَاضُ لَوْنٍ مَخَالِيفٍ لَوْنٍ لَذِي قَبْلِهِ، فَمِذَا زَالَ شَيْءٌ آخَرُ صَارَ كَالْمَجْلِ، وَهُوَ أَثَرُ مُحْكَمٍ لَا يَكْدُ يَزُولُ إِلَّا بَعْدَ مَدَّةٍ، وَهَذِهِ الظُّلْمَةُ فَوْقَ الَّتِي قَبْلَهَا، ثُمَّ شَبَّ زَوَالُ ذَلِكَ النُّورِ بَعْدَ وَقُوعِهِ فِي الظُّلْمَةِ وَخُرُوجِهِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ فِيهِ وَاعْتِدَابِ الظُّلْمَةِ بِهَا بِجَمْرٍ يُدَخَرَجُهُ عَلَى رَجُلِهِ حَتَّى يُؤَثِّرَ فِيهَا، ثُمَّ يَزُولُ الْجَمْرُ وَيَبْقَى لِنَقْطِ، وَأَخَذَهُ الْحَصَاةُ وَدَخَرَجَهُ بِهَا أَرَادَ بِهِ زِيَادَةَ الْبَيِّنِ وَلِيُضَبِّحَ الْمَذْكُورَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما قول حذيفة رضي الله عنه: (وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أَبَالِي أَيْكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسِيئًا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ دِينُهُ، وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيٍّ أَوْ يَهُودِيًّا لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأَبَايَعٍ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا).

فمعنى (لمباعدة) هنا البيع والشراء المعروفان، ومراده أنني كنتُ أعدمُ أَنَّ الْأَمَانَةَ لَمْ تَرْتَفِعْ، وَأَنَّ فِي

[٣٦٨] وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعاً عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. [ج ١ ص ١٣٦٧].

[٣٦٩] ٢٣١ - (١٤٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَغْنِي سُلَيْمَانَ بْنُ خُبَّانٍ - عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعٍ - عَنْ حَذَافَةَ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ فَقَالَ: أَيُّكُمْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْفِتَنَ؟ فَقَالَ قَوْمٌ: نَحْنُ سَمِعْنَاهُ، فَقَالَ: لَعَلَّكُمْ تَحْتَوْنَ فِتْنَةَ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَخَارِوِهِ؟ قَالُوا: أَجَلٌ. قَالَ: تِلْكَ تُكْفِّرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّيِّمُ وَالصَّدَقَةُ، وَأَكْبَرُ

بأس وفاة باليهود، فكانت أقدم على مبايعة من اتقى، غير باحث عن حبه، وثوقاً بأبائهم وأمهاتهم، فإنه إن كان مسمماً فدينه وأمانته تمنعه من الخيانة^(١)، ونحمده على أداء الأمانة، وإن كان كافراً فسابعه، وهو الولي عليه، كان أيضاً يقوم بالأمانة في ولايته فبستخرج حقي منه، وأماليوم فقد ذهبت الأمانة، لم يبق لي وثوق بمن أبيعه ولا بألساني في أدبهم، لأمانة، فما أبيع إلا فلاناً وفلاناً، يعني أفراداً من الناس أعرفهم وأتقن بهم.

قال صاحب «التحريض» والقاضي عيسى: وحمل بعض العلماء المبايعة هنا على بيعة الخلافة وغيرها من المعقدة والتحالف في أمور الدين، قالا. وهذا خطأ من قائله^(٢). وفي هذا الحديث مراضع تبطل قوله، منها قوله: (ولئن كان نصرانياً أو يهودياً)، ومعنى أن النصراني لليهودي لا يصدق على شيء من أمور الدين، والله أعلم.

وأما الحديث الثاني في عرض الفتنة، ففي نسخة (سليمان بن خبان) بالهشمة، و(ربيعي) بكسر لوائه، وهو ابن جراحش، بكسر الحاء المهملة.

وقوله: (فتنة الرجل في أهله وجاره تُكفرها الصلاة والصيام والصدقة) قال أهل اللغة أصل لفظة في كلام لعرب الاستلاء والامتحان والاختبار، قال القاضي: ثم صدرت في عرف الكلام لكل أمر كشفه لاختبار عن سوء. قال أبو زيد: فَبُن لرجل يُفْتَنُ فُتُوناً. إذ وقع في الفتنة، وتحوّل من حال حسنة إلى سيئة. وفتنة الرجل في أهله وماله وولده ضروب من قسوة محبته لهم، وشحنه عليهم، وشحنه بهم عن كثير من الخير، كما قال تعالى: ﴿لَمَّا آمَوَلَكُمُ وَأَوَّلَكُمُ فِتْنَةً﴾ [النساء ١٥]، أو بتفريطه بهم.

(١) في نسخة: وأمانته ونحمده على أداء الأمانة لتحميه من الخيانة.

(٢) في نسخة: خاتم (٤٤٩/١).

أَنْتُمْ سَمِعَ لِنَبِيِّ ﷺ يَذْكُرُ الْفِتْنِ الَّذِي تَمُوجُ مَوْجُ السَّخْرِ؟ قَدْ حُدِثَتْ: فَأَسْكَتَ الْقَوْمَ، فَقُلْتُ: أَيْ، قَدْ، أَنْتَ، اللَّهُ أَبُوكَ، قَدْ حُدِثَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تُعْرَضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُوداً عُوداً،»

يلزم من القيام بحقوقهم وتأديبهم وتعليمهم، فإنه روح لهم ومسؤول عن رعيته، وكذلك فتنته في جاره من هذا، فهذه كلها، فتن تقتضي احساساً، ومنها ذنوبٌ يُرْحَى تكفيرها بالحسنة كما قال تعالى: «وَلَمَّا أَحْسَنْتَ لِذِيْنِ السَّيِّئَاتِ أَهْمَدُ [١١٤]»^(١).

وقوله: (التي تموج كما تموج البحر)، أي: تضرب ويدفع بعضها بعضاً، وشبهها بموج البحر لشدة عظمتها وكثرة شبروعها.

وقوله: «فَأَسْكَتَ الْقَوْمَ» مر يقصع لهزمة المفتوحة. قال جمهور أهل اللغة: سَكَتَ وَأَسْكَتَ لَفْتَنَ بمعنى ضمت. وقال الأصمعي: سَكَتَ ضَمَّتْ، وَأَسْكَتَ أَطْرَقَ، وإنما سكت لقوم لأنهم لم يكونوا يحفظون هذا النوع من الفتنة، وإنما حفظوا النوع الأول.

وقوله: (لله أبوك) كلمة مدح تعدد العرب لثناء به، فربُّ لإضافة إلى لعظيم تشريف، ولهذا يقال بيتُ الله، وناقَهُ الله. قال صاحب «التحريض»: فإذا وُجِدَ من الولد ما يُحمد قيل له: لله أبوك حيث أتى بمثلك.

وقوله ﷺ: «تُعْرَضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحَصِيرِ عُوداً عُوداً» هذه لحرفان مما اختلفت في ضبطه على ثلاثة أوجه:

أظهرها وأشهرها: عُوداً عُوداً، بضم العين وبالدال المهملة.

وإثاني: بفتح العين وبالدال المهملة أيضاً.

والثالث: بفتح العين وبالدال المعجمة.

ولم يذكر صاحب «التحريض» غير الأول، وأمّا لقاضي عياض فذكر هذه الأوجه الثلاثة عن أئمتهم، واختار لأول أيضاً، قال: واحتار شيخنا أبو الحسين بن سريج^(٢) بفتح العين والدال المهملة، قال.

(١) «الكتاب المعجم»: (١/٤٥٦)

(٢) أبو الحسين بن سراج هو سراج بن عبد الملك بن سراج الأمازيغي، توفي رحمه الله سنة ثمان وخمسة مئة

بعضه في شيوخه، لقاضي عياض في ٢٠٩.

قَائِي قَلْبٍ أَشْرَبَهَا نُكْتُتَ فِيهِ نُكْتُةٌ سَوْدَاءٌ، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكْتُتَ فِيهِ نُكْتُةٌ بَيْضَاءٌ، حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ: عَلَى أَبْيَضٍ مِثْلِ الصَّفَا، فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، وَالْآخَرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًا كَالْكُوزِ مُجَحِّيًا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا، إِلَّا مَا أَشْرَبَ مِنْ هَوَاءٍ».

ومعنى «تغرض» أنها تُضَرِّقُ بغيرِ غرضٍ، أي: جانبها، كما يلصق الحصار بجنب الدائم، ويؤثر فيه شدة تصاقها به، قال: ومعنى «عوداً عوداً»، أي: تُعَدُّ وتُكْرَرُ شيئاً بعد شيء.

قال ابن سراج: ومن رواه بالذال لمعجمة، فمعناه: سؤل الاستعانة منها، كما يقارن غفراً غفراً، وغفرانك، أي: نسألك أن تُعيدنا من ذلك وأن تُغفر لنا.

وقال الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان: معناه: تصهر على القلوب، أي: تظهر لها فتنة بعد أخرى. وقوله: «كالحصير»، أي: كما يُنْسَجُ الحَصِيرُ عوداً عوداً، وشطبة^(١) بعد أخرى. قال القاضي: وعلى هذا ترجع رواية الضم العين، وذلك أن ناسج الحَصِيرِ عند لعرب كلَّم صَنَعَ عوداً أحد آخر ونسجه، فشبه غرض الفتن على القلوب واحدة بعد أخرى بغيرِ قُضبان الحَصِيرِ على صانعها واحداً بعد واحد. قال القاضي: وهذا معنى الحديث عندي، وهو الذي يدل عليه سبق لفظه وصحة تشبيهه، والله أعلم.

لونه: «قَائِي قَلْبٍ أَشْرَبَهَا نُكْتُتَ فِيهِ نُكْتُةٌ سَوْدَاءٌ، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكْتُتَ فِيهِ نُكْتُةٌ بَيْضَاءٌ» معنى «أشربها» دخلت فيه دخولاً تاماً وألزمها وحلت منه محلّ لشراب، ومنه قوله تعالى: «وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمْ تَلَوَّحًا» (١١٨)، أي: حُبِّ العمل، ومنه قولهم: ثوب مُشْرَبٌ بحُمْرة، أي: خلطته الحُمْرة مخالطة لا انفكاك لها. ومعنى (نُكْتُتَ نُكْتُةً) نُقِطَ نُقْطَةً، وهي بدلتاء المشاة في آخره، قال ابن دُرَيْدٍ وغيره: كلُّ نُقْطَةٍ في شيءٍ بخلاف لونه فهو نُكْتُةٌ^(٢). ومعنى (أَنْكَرَهَا) رَدَّدَهَا، والله أعلم.

وقوله: «حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ عَلَى أَبْيَضٍ مِثْلِ الصَّفَا، فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ، وَالْآخَرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًا كَالْكُوزِ مُجَحِّيًا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا، إِلَّا مَا أَشْرَبَ مِنْ هَوَاءٍ».

(١) هي (ط) سمدان، وهو عصا وأبو عبد الله بن سليمان هو محمد بن سليمان المعروف بابن أخت هاشم، كان شيعياً مبعياً من شيوخ أهل الأدب والحدود والرواية وجمع الكتب توفي رحمه الله سنة خمس وعشرين وخمسين مئة بعد النبوة في شيوخ القاضي عياشي، ص ٥٩.

(٢) هي (ك) كنداء لمعجم (١ ٤٥٢) وشطبة: كل شدة من شيء، وفي «تهذيب»: لشطبة شقة من حشب أو فصيل أو فضة أو عظم، ولشطبة: الشقة من شجرة.

(٣) حُمْرة البقلة: (١ ٤١٩).

وقال صاحب «التحرير»: معنى الحديث: أن الرجس إذا شح هو ذنوبك المعصية دخل قلبه بكل معصية يتصل بها طمأنينة، وإذا صار كذلك انقش وزل عنه نور الإسلام، ولقد شئت لكوز، فإذا انكبت نصيب من آية ولم يدخله شيء بعد ذلك.

(٩٦) اَلْاَكْبَادُ جَمْعُ اَلْاَكْبَادِ : (٤٥/١)

قَالَ حُذَيْفَةُ: وَحَدَّثَنِي أَنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ يُوشِكُ أَنْ يَكْسَرَ. قَالَ عَمْرٌو: أَكْسَرًا لَا أَبَا لَكَ، فَلَوْ أَنَّهُ فُتِحَ لَعَلَّهُ كَانَ يُعَادُ. قُلْتُ: لَا بَلْ يَكْسَرُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْكِتَابِ: فَقَدْ لَسَعِبَ مَا أَسْوَدُ مَرْدًا؟ قَالَ شَدَّةُ الْبَيَاضِ فِي سَوَادِهِ، فَقَدْ الْقَضِي عِيَضُ رَحِمِهِ أَنَّهُ: كَانَ بَعْضُ شَبَوخَا يَقُولُ: إِنَّهُ تَهْجِيصٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي أَبِي بُلَيْدٍ اسْكَنْتَنِي^(١). قَالَ: أَرَى أَنْ صَوَابِهِ: شَبَّهُ لَبْيَاضَ فِي سَوَادِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ شَدَّةَ الْبَيَاضِ فِي السَّوَادِ لَا يُسَمَّى زَيْدَهُ، وَإِنَّمَا يَسَمَّى لَهَا: بَلَقٌ إِنْ كَانَ فِي الْجَسَمِ، وَحُزٌّ^(٢) إِنْ كَانَ فِي السَّيْرِ، وَزَيْدَةً إِنْ مَوَّشِيَءٌ مِنْ بَيَاضٍ يَسِيرُ يُخْطِطُ السَّوَادَ، كَدُونَ أَكْثَرِ النَّعَمِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلنَّعَمَةِ: رَبْدَةٌ، فَصَوَابُهُ: شَبَّهُ الْبَيَاضَ، لَا شَدَّةَ الْبَيَاضِ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَغَيْرِهِ: لِرُبْدَةِ لَوْنٍ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْغُبَرَةِ^(٣) وَقَالَ بَنُ دُرَيْدٍ: لِرُبْدَةِ لَوْنٍ أَكْثَرُ^(٤). وَقَالَ غَيْرُهُ: هِيَ أَنْ يَحْتَلِطَ السَّوَادُ بِكُدْرَةٍ وَقَالَ الْحَرَبِيُّ: لَوْنُ النَّعَمِ بَعْضُهُ أَسْوَدُ وَبَعْضُهُ أَبْيَضُ. وَمِنْهُ أَرْبَدٌ لَوْنُهُ: بِذَلِكَ تَغْيِيرُ وَدَخَلَهُ سَوَادٌ. وَقَالَ يَفْقُوهُ^(٥) الْمُرَبَّدُ الْمُنْتَعِجُ بِسَوَادٍ وَبَيَاضٍ، وَمِنْهُ تَرْبَدٌ لَوْنُهُ أَجَى: تَلَوَّنَ^(٦)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (حَدَّثَنِي أَنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ يُوشِكُ أَنْ يَكْسَرَ. قَالَ عَمْرٌو: أَكْسَرًا لَا أَبَا لَكَ. فَلَوْ أَنَّهُ فُتِحَ لَعَلَّهُ كَانَ يُعَادُ)

أَمَّا قَوْلُهُ: (أَنَّ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ)، فَمَعْنَاهُ: أَنَّ تَبَنِّيَ لَفْتَنَ لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْهَا فِي حَيَاتِكَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (يُوشِكُ)، فَبَعْضُ لِبَاءٍ وَكَسْرُ الشَّيْنِ، وَمَعْنَاهُ: يَقْرُبُ. وَقَوْلُهُ: (أَكْسَرًا)، أَيُّ: يَكْسَرُ^(١) كَسْرًا؟ وَنُ الْكَسُورَ لَا يُمَكِّنُ عَادَتَهُ بِخِلَافٍ لِمُفْتَوَحٍ، وَلَئِنْ لَكَسَرَ لَا يَكُونُ غَالِبًا إِلَّا عَنْ كَرِهٍ وَغَبَةِ وَخِلَافٍ عَادَةٍ. وَقَوْلُهُ: (لَا أَبَا لَكَ)، قَالَ صَاحِبُ «لِتَحْرِيرِ»: هَذِهِ كَلِمَةٌ تَذَكُّرُهَا الْعَرَبُ مَحْذُورَةً عَلَى فِعْلِ الشَّيْءِ، وَمَعْنَاهَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا كَرِهَ أَبًا وَخَرَّجَهُ^(٢) أَمْرًا، وَوَقَعَ فِي شِدْقِهِ، عَادُوهُ أَبَوْهُ وَرَفَعَ عَنْهُ بَعْضُ الْكُرْ،

(١) أَبُو بُلَيْدٍ بَكْدَاسِي هُوَ لِعَلَامَةُ سِجَرْدَرِ مَوْلَا هَشَمِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَمَادٍ الْأَنْدَلُسِيِّ الْقُطَيْبِيِّ، هُوَ مِنْ بَلُوغِيَّةٍ، وَوَقَّشَ قُرْبَةً عَلَى يَمِينِهِ مِنْ نَقِيشَةِ: ثَوْبِي سِتَّةَ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعَةَ مِائَةٍ، وَتَقْدِيمَتِ تَرْجُمَتِهِ فِي ١٤٣٠ مِنْ هَذَا الْخِزْمَةِ. انْصَرَفَ أَحْمَدُ فِي ١٤٤٠.

(١٩ ١٣٤).

(٢) هِيَ (ج) وَ(س) وَ(عَد) وَ(حُزٌّ).

(٣) «عَرَبِيَّةٌ لِحَدِيثِ» (١٢١/٤).

(٤) «مَجْمُوعَةُ الْمَعْنَى» (١ ٢٩٧).

(٥) «إِكْسَرَتِ الْمَعْنَى» (١ ٤٥٤).

(٦) فِي (س) وَ(عَد) «يَكْسَرُ».

(٧) فِي (عَد): «يَطْفَأُ».

وَحَدَّثَنِي أَنَّ ذَلِكَ الْبَيْتَ رَجُلٌ يُقْتَلُ أَوْ يَمُوتُ، حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلِيَّطِ، قَالَ أَبُو خَالِدٍ: فَقُلْتُ لِسَعْدٍ: يَا أَبَا مَالِكٍ، مَا أَسْوَدَ مُرَبِّدًا؟ قَالَ: شِدَّةُ النَّيَاضِ فِي سَوَاهٍ، قَالَ: قُلْتُ: فَمَا الْكُوزُ مُجْعَبًا؟ قَالَ: مُنْكَوَسًا. (مكرر ١٧٦٦٨، أحمد ٢٣٤٠٠).

[٣٧٠] ٢٣١ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ لَفْزَارِي: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ لِأَشْحَجِي، عَنْ رِثِمِيِّ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ حَذِيفَةُ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، جَلَسَ فَحَدَّثَنَا فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمْسَ لَمَّا جَلَسْتُ إِلَيْهِ سَأَلَ أَصْحَابَهُ: أَيُّكُمْ يَحْتَفِظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتَنِ؟

هنا يحتاج من ليجد ولا اهتمام إلى ما يحتاج إليه حالة لانفراد وعدم الألب المدعون، وقد قيل: لا أبا لك، فمعناه: جد في هذا الأمر وشمر وتأهب وتأهب من ليس له مدون، والله أعلم.

قوله: (وَحَدَّثَنِي أَنَّ ذَلِكَ الْبَيْتَ رَجُلٌ يُقْتَلُ أَوْ يَمُوتُ، حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلِيَّطِ) أم لرجل الذي يقتل فقد جاء مبيّن في التصحيح أنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقوله: (يُقْتَلُ أَوْ يَمُوتُ) يحتمل أن يكون حذيفة رضي الله عنه سمعه من النبي ﷺ هكذا عسى الشك، والمرد به لإيهام عسى حذيفة وغيره، ويحتمل أن يكون حذيفة عدم أنه يقتل، ولكنه كره أن يخاطب عمر بالقتل، فأن عمر رضي الله عنه كان يعلم أنه هو لبب كما جاء مبيّن في التصحيح أن عمر كان يعلم من لباب كما يعلم أن قبل غد النبوة^(٢)، فأنى حذيفة كلام يحصل منه الغرض مع أنه ليس بخبر لعمر بأنه يقتل.

وأما قوله: (حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلِيَّطِ)، فهي جمع أغلوطة، وهي نسي يغلط بها، فمعناه: حَدَّثَنِي حَدِيثٌ صِدْقٌ مُصَحَّفٌ، ليس هو من^(٣) صحف الكتائبين، ولا من اجتهد دي رأي، بل من حديث نسي ﷺ، والحاصل أن الحدثن بين الفتن والإسلام عمر رضي الله عنه وهو لبب، فما دم حي لا تدخل الفتن، قد مات دحيت، وكذا كان، والله أعلم.

وأما قوله في الرواية الأخرى عن رثمي قال: (لَمَّا قَدِمَ حَذِيفَةُ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ، جَلَسَ فَحَدَّثَنَا فَقَالَ: إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَمْسَ لَمَّا جَلَسْتُ إِلَيْهِ سَأَلَ أَصْحَابَهُ أَيُّكُمْ يَحْتَفِظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتَنِ؟) إلى آخره

(١) لبحري: ٣٧٠.

(٢) بخاري: ٥٢٥٠، ومسلم: ٧٢٦٨ من حديث حذيفة رضي الله عنه، وهو في «مسند أحمد»: ٢٣٤١٢.

(٣) في (ج) في.

وَسَاقَ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي خَالِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ تَفْسِيرَ أَبِي مَالِكٍ لِقَوْلِهِ: مُرَبَّادًا مُحْتَجًّا.
[نظر ٣٦٩].

[٣٧١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَمَرُو بْنُ عَلِيٍّ وَعُقَّةُ بْنُ مُكَرَّمٍ الْعُمِّيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رُبَيْعِ بْنِ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: مَنْ يُحَدِّثُنَا - أَوْ قَالَ: أَيُّكُمْ يُحَدِّثُنَا، وَفِيهِمْ حُذَيْفَةُ - مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ كَنَحْوِ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ رَبِيعٍ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ حُذَيْفَةُ: حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلَى، وَقَالَ - يَغْنِي - : إِنَّهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [نظر ٣٦٩].

والمراد بقوله (أمس) الزمن الماضي، لا أمس يومه وهو اليوم الذي يلي يوم تحديته، لأن مرده لما قديم حذيفة الكوفة في انصرافه من المدينة من عند عمر ؓ، وفي أمس ثلاث لغات. قال الجوهري: (أمس) اسم حُرُوكٍ حره لا لثقاء الساكنين، واحتلف العرب فيه، فأكثرهم يبتني على الكسر معرفة، ومنهم من يُعربه معرفة، وكلهم يُعربه إذا دخلت عليه الألف واللام، أو صيَّره نكرة، أو أضافه، تقول: مضى الأمل المبارك، ومضى أمسنا، وكلُّ غيبٍ صائرٌ أمسًا. وقد سببويه: جاء في الشعر: مُدُّ أَمْسٍ، بفتح^(١). هذا كلام الجوهري^(٢).

وقال الأزهري: قد الفراء: ومن العرب من يحذف لامس وإن أدخل عليه الألف واللام^(٣). والله أعلم، وله الحمد والثناء والتوفيق والمعصمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) الكتاب، (٣/ ٢٨٤ - ٢٨٥)

(٢) الصحاح، (أمس)

(٣) التهذيب، (١٣/ ٨٠).

٦٥ - [باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً،

وأنه يَأْرُزُ بين المسجدين]

[٣٧٢] ٢٣٢ - (١٤٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ مَرْوَانَ الْقَزَائِيَّ - قَالَ ابْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ». [٣٧٣] (١٤٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَالْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجُ قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ

باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً،

وأنه يَأْرُزُ بين المسجدين]

فيه قوله ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا. فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»، «وهو يَأْرُزُ بين المسجدين كما تَأْوِرُ الْحَبَّةُ فِي صَخْرِهَا»، وفي لُزُومَةِ الْآخَرَى: «إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَأْرُزُ إِلَى الْمَلِيَّةِ كَمَا تَأْوِرُ الْحَبَّةُ إِلَى جُحْرِهَا».

أما ألفاظ الباب، ففيه (أبو حازم عن أبي هريرة)، واسم أبي حازم هذا سميان الأشجعي مولى عزة الأشجعية، وتقدم أن اسم أبي هريرة عبد لروح بن صخر على الأصح من نحو ثلاثين قولاً^(١).

وقوله ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا» كذا ضبطه: «بدأ» بهمزة، من الابتداء. و«طوبى» فُعْلَى من الطَّيِّب، قاله الفراء، قال: وإنما جاءت الواو لضممة القاء، قل: وفيها لغتان، تقول العرب: طُوبَكَ، وطُوبَى لَكَ.

وأما معنى طوبى، فاختلف المفسرون في معنى قوله تعالى: ﴿طُوبَى لِمَنْ أَتَاهُ﴾ [الرعد ٢٩]، فروي عن ابن عباس ؓ أَنَّهُ مَعْنَاهُ: قَرَحَ وَقَرَّةٌ هِيَ^(٢). وقال عكرمة: بَعَثَ مَا لَهُمْ. وقال الضَّحَّاكُ: غِبْطَةٌ لَهُمْ. وقال قتادة: حُسْنَى لَهُمْ. وعن قتادة أيضاً: مَعْنَاهُ: أَصْدَبُوا خَيْرًا. وقال إبراهيم: خَيْرٌ لَهُمْ وَكَرَمَةٌ. وقال ابن عَبَّاسٍ: دَوَامُ الْخَيْرِ وَقِيلَ: الْجَنَّةُ، وَقِيلَ: شَجَرَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالُ مُحْتَمِلَةٌ فِي الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) انظر ص ١٢٢ - ١٢٣ من هذا الجزء.

(٢) أخرجه لطبري: (٢٣/٥٢٦).

[٢٧٤] ٢٣٣ - (١٤٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أَسَمَةَ، عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (ج). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ خُصَيْبِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ
تَبَارَرُ إِلَى الْمَدِينَةِ كَمَا تَأَرَّرُ الْحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا».

وفيه (عاصم بن محمد الشامي) بقسم لعين، وهو عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقوله ﷺ: «بين المسجدين»، أي: مسجدتي مكة والمدينة.

وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ، فَقَالَ أَيْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: «الْغُرَبَاءُ»: رَوَى بَنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ
مَوْلَى رَحِمَهُ اللَّهُ أَرْمَعْنَاهُ فِي الْمَدِينَةِ، وَأَنَّ لِلْإِسْلَامِ بَدْأً فِي غُرَبَاءٍ وَسِعُودٍ إِلَيْهِ

(۴) مظہر طبر ۸۶ و ۱۲۹ میں شلب الحجزم

قال القاضي: وظاهر الحديث لعموم، وأنَّ الإسلام بدأ في أحد من الدس وقلية، ثم انتشر وطهر، ثم سئل حقه النقص والاحتلال^(١) حتى لا يبقى، لا في أحد وقعة أيضاً كما بدأ، وجاء في الحديث تفسير لغريب، وهم «الزَّوْجُ مِنَ الْقَبَائِلِ»^(٢). قال لهروي: أراد بذلك المهاجرين الذين هجروا أوطانهم إلى الله تعالى.

قال لقاصي: وقوله ﷺ: «وهو يَأْرِزُ إِلَى الْمَدِينَةِ»، معناه: أنَّ الإيمان أولاً وآخر بهذه الصفة، لأنه في أول الإسلام كان كلُّ مَنْ خَلَصَ إيمانه وصحَّ إسلامه أتى لمدينة إما مهاجراً مستوطناً، وإما متشوقاً إلى رؤية رسول الله ﷺ ومتعظماً به ومتقرباً، ثم بعده هكذا هي ومن الخلفاء لذلك^(٣)، ولأخذ سيرة العدل منهم، ولأقتداء بجمهور الصحابة رضي الله عنهم، فكان كلُّ شَيْءٍ للإيمان منشراح القدر به يرحل إليها، ثم بعد ذلك في كل وقت وإلى زمانت لزيرة قبر نبي ﷺ والتبرك بمشاهدته وآثاره وأصحابه الكرام، فلا يأتيها إلا مؤمناً، هذا كلام القاضي^(٤)، والله أعلم بالصواب.



(١) في التكملة لمعجمه، (١/٤٥٦): «لاحتلاله».

(٢) أخرجه ابن ماجه: ٣٩٨٨، وأحمد: ٣٧٨٤ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وهو حديث صحيح.

(٣) في (ص) كذلك.

(٤) «كمال الخطوب» (١/٤٥٦-٤٥٧).

٦٦ - [باب ذهاب الإيمان آخر الزمان]

[٣٧٥] ٢٣٤ - (١٤٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ».

[ج ١ ص ١٧٨٤٢]

[٣٧٦] حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ».

[ج ١ ص ١٢٦٦٠]

باب ذهاب الإيمان آخر الزمان

فيه قوله ﷺ: «لَا تَقُومُ سَاعَةٌ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللَّهُ، اللَّهُ»، وفي الرواية الأخرى: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ».

أما معنى الحديث، فهو أنَّ لقيمة، إنما تقوم على شرار اسخلق كما جاء في الرواية الأخرى: «وتأتي الرياح من قِبَلِ الْبَيْمَنِ فَتَقْبِضُ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ قُرْبِ السَّاعَةِ»، وقد تقدّم قريباً في باب الرياح تأتي تقبض أرواح المؤمنين بيد هذا، والجمع بينه وبين قوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

وأما ألفاظ السب، ففيه (عبد^(٢) بن حميد)، قيل: سمه عبد الحميد، وقد تقدّم بيانه^(٣) وبيه قوله ﷺ: «عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ، اللَّهُ» هو يرفع سمه الله تعالى، وقد يغلط فيه بعض الناس فلا يرفعه. وأعمد أنَّ الروايات كلها متفقة على تكرير سم الله تعالى في الرويتين، وهكذا هو في جميع لأصول. قال القاضي عياض: وفي رواية ابن أبي جعفر: «يقول: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^(٤)، والله أعلم.



(١) أخرجه ابن حبان ٦٨٥٣ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه

(٢) انظر ص ٥١٩ من هذا الجزء

(٣) في (ج): عبد الرحمن، وهو خطأ

(٤) انظر ص ٢٨٩ من هذا الجزء

(٥) كتاب مسلم (١/ ٤٥٩)

٦٧ - [باب جواز الاستسار بالإيمان للخائف]

[٣٧٧] ٢٣٥ - (١٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحْضُوا لِي كَم يَلْفِظُ الْإِسْلَامَ»، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَخَافُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السُّتِّ مِئَةٍ إِلَى السَّبْعِ مِئَةٍ؟ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ، لَعَلَّكُمْ أَنْ تُبْتَلَوْا»، قَالَ: فَأَبْتُلِينَا حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا لَا يُصَلِّي إِلَّا سِرًّا. رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً. ٢٣٢٥٩، رِسَالَتِي، ٣٠٦١، ص ١٠١.

باب جواز الاستسار بالإيمان للخائف

قال مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَحْضُوا لِي كَم يَلْفِظُ الْإِسْلَامَ»، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَخَافُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ مَا بَيْنَ السُّتِّ مِئَةٍ إِلَى السَّبْعِ مِئَةٍ؟ قَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ، لَعَلَّكُمْ أَنْ تُبْتَلَوْا»، قَالَ: فَأَبْتُلِينَا حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ مِنَّا لَا يُصَلِّي إِلَّا سِرًّا).

الشرح:

هذا الإسناد كله كوفيون.

وأما متنه، فقوله ﷺ: «أَحْضُوا» معناه: حُضُّوا، وقد جاء في رواية لبخاري: «اكتبوا». وقوله ﷺ: «كَم يَلْفِظُ الْإِسْلَامَ» هو بفتح الياء المثناة من تحت، والإسلام منصوب مفعول يلفظ بإسقاط حرف لسجراً، أي: يلفظ بالإسلام، ومعناه: كم عدد من يتلفظ بكلمة الإسلام؟ و«كم» ههنا استفهامية، ومفسرهم محذوف، تقديره: كم شخصاً يلفظ بالإسلام؟ وفي بعض الأصول: «تلفظ» بـ «مُثَنَاء» من فوق وفتح اللام والغاء المشددة، وفي بعض الروايات لبخاري وغيره: «اكتبوا مَنْ يَلْفِظُ بِالْإِسْلَامِ» فكتبنا. وفي رواية للنسائي وغيره: «أَحْضُوا لِي مَنْ كَانَ يَلْفِظُ بِالْإِسْلَامِ»^(١)، وفي رواية أبي يعلى الموصلي: «أَحْضُوا كُلَّ مَنْ تَلَفَّظَ بِالْإِسْلَامِ»^(٢).

(١) تيساني في «لسان الكبرى»: ٨٨٢٤.

(٢) لم ألق عليه في «معجم أبي يعلى» ولا في «معجمه»، وأخرجه بهذا اللفظ في «معجمه»، ٢٠٢٩.

وأما قوله (ونحن ما بين لست مئة إلى السبع مئة)، فكذا وقع في مسم، وهو مشكك من جهة العربية، وله وجه. وهو أن يكون (مئة) في المومنين منصوباً على التمييز على قول بعض أهل العربية، وقيل: إن (مئة) في المومنين محروقة على أن تكون الألف واللام زائدتين، فلا اعتداد بهما حولهما وفي رواية غير مسم: ست مئة إلى سبع مئة، وهذا صاهر لا إشكال فيه من جهة عربية.

ووقع في رواية البخاري: فكتب له ألفاً وخميس مئة، فقت: نحذف ونحن ألف وخميس مئة، وفي رواية البخاري أيضاً: فوجدناهم خمس مئة، وقد يقرأ: وجه الجمع بين هذه الألفاظ أن يكون قولهم: ألف وخميس مئة، المراد به النساء ولصبيان ولرجال، ويكون قولهم: ست مئة إلى سبع مئة، الرجال خاصة، ويكون خمس مئة امرؤ به مقتلون، ولكن هذا جواب بطل برواية البخاري في آخر كتب السير، في باب كتابة الإمام الناس، فل فيها: فكتبت له ألفاً وخميس مئة رجل، والجواب الصحيح إن شاء الله تعالى أن يقل: لعمري أرادوا بقولهم: ما بين است مئة إلى السبع مئة، رجال المدينة خاصة، ويقولهم: فكتبت له ألفاً وخميس مئة، هم مع المسلمين حولهم.

وأما قوله: (ابشيب، فجعل الرجل لا يُصني إلا سراً)، فعله كان في بعض المتن التي جرت به الحديث ﷺ، فكان بعضهم يخفي نفسه ويصني سراً مخافة من لُهور والمشاركة في الدخول في لفقة ولحروب.

(بسم الله الرحمن الرحيم)

٦٨ - [باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه،

والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع]

[٣٧٨] ٢٣٦ - (١٥٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِ فُلَانٌ فِرْنَةً مُؤْمِنًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا»، أَقُولُهَا ثَلَاثًا، وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلَاثًا: «أَوْ مُسْلِمًا»، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ، مَخَافَةً أَنْ يَكُفَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ». (المكرر ٢٤٧٣ - جمع ١٥٢٢)

روى بط ٣٨١.

[٣٧٩] ٢٣٧ - (١٠٠) حَدَّثَنِي زُعَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْرَافِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى رَهْطًا وَسَعْدًا جَالِسًا فِيهِمْ، قَالَ سَعْدٌ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُعْطِهِ - وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ - فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ قَوْلَهُ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا»، قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ عَبَّيْنِي مَا أَعْنَمَ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ قَوْلَهُ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا».

باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه،

والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع

فيه حديث سعد بن أبي وقاصٍ رضي الله عنه.

أما ألفاظه، فقوله: (قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا) هو بفتح القاف. وقوله ﷺ. «أَوْ مُسْلِمًا» هو بضم السين لو او. وقوله ﷺ: «مَخَافَةً أَنْ يَكُفَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ» «يَكُفُّ» بفتح الياء، يقال: أَكَبَ الرَّجُلُ وَكَبَهُ اللَّهُ، وهذا ساء عريب، فإن العادة أن يكون الفعل للآزم بغير همزة فيُعَدَّى بالهمزة، وهنا عكسه، والضمير في «يَكُفُّهُ» يعود على الْمُعْطَى، أي: أَنَا لَوْ قَلْبُهُ لَأَعْطَاهُ مَخَافَةً مِنْ كُفْرِهِ إِذَا لَمْ يُعْطَ.

وقوله، «أَعْطَى رَهْطًا»، أي، جماعة. وأصحه الجماعة دون العشرة. وقوله: (وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ)،

أي، أفضليهم وأصلحهم في اعتقدي. وقوله، (إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا) هو بفتح الهمز.

قَالَ: فَسَكْتُ قَبِيلاً، ثُمَّ عَلَنِي مَا عَلِمْتُ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟ فَوَلَّاهُ
إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا، إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ،
خَشْيَةً أَنْ يَكُفَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ». (المعجم: ٢٧٨ و ٢٨١).

[٣٨٠] (٥٥٥) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْحُلَوَانِيِّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَهُوَ
ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ -: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَعْدٍ،
عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ: أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ أُخْبِي

لأعممه، ولا يجوز ضمها، فإنه قال: غلبني ما أعمم منه، ولأنه راجع النبي ﷺ ثلاث مرات، ولو لم
يكن جازماً باعتقاده لما كرر المراجعة^(١).

وقوله: (عن صالح، عن ابن شهاب قال: حدثني عمرو بن سعد) هؤلاء ثلاثة تابعون بعضهم عن
بعض، وهو من رواية لأكبر عن الأصغر، فرد صالحاً أكثر من الزهري.

وأما فقهاء ومعانيه، ففيه الفرق بين الإيمان والإسلام، وفي هذه المسألة خلاف وكلام طويل، وقد
تقدم بيان هذه المسألة ويصانح سرحها في أول كتاب الإيمان^٢. وفيه دلالة لمذهب أهل الحق في
قولهم: إن الإقرار باللسان لا ينفع إلا إذا اقترن به الاعتقاد بالقلب، خلافاً للكرامية وحلقة المرجئة في
قولهم: يكفي الإقرار، وهذا خطأ فظاهر يردّه إجماع المسلمين، والنصوص في إكفار المنافقين، وهذه
صفتهم

وفيه لشفاة إلى ولاية الأمور فيما ليس بمحرّم. وفيه مراجعة المسؤول في الأمر^(٣) الواحد. وفيه
تنبيه المفضلون الفاضل على ما يراه مصلحة. وفيه أن الفاضل لا يقبل ما يضر عليه به مطلقاً، بل
يتأمله، فإن لم تظهر مصلحته لم يعمل به. وفيه الأمر بالثبوت وترك القطع بما لا يعلم القطع فيه. وفيه

(١) قال ابن حجر في «الفتح» (٨٠/١) متعباً سنوي: لا دلالة فيه ذكر على تعيين تفتح، لجور إطلاق يعلم على الظن
العلني، ومنه قوله تعالى ﴿فَلْيَسْأَلُوا الْعَوَّلَ عَنْ مَا أُخْبِرُوا﴾. سئل: لكن لا يزم من إطلاق نعم ألا تكون مقدمته ظنية، فيكون
انظروا لا يقيناً، وهو اسممكن هنا، وبهذا جزم صاحب «المفهم» في شرح «نعم».

(٢) في (خ): فيؤلاء

(٣) انظر ص ٢١٩ وما بعده من هذا الجزء.

(٤) في (خ): أمر

ابن شهاب عن عمه، وزاد: فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ. فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟

رواه البخاري (١٤٧٨) ومسلم (١٣٧٨).

أَنَّ الْإِسْلَامَ يَصْرِفُ الْمَالَ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ الْأَهَمُّ فَلَا هُمْ. وفيه أنه لا يَقْضَى لأحد بالجنة على لتعيين إلا من ثبت فيه بض كالعشرة وأشباههم، وهذا مجمع عليه عند أهل السنة.

وأم قوله ﷺ: «أو مسلماً»، فليس فيه إنكار كونه مؤمناً، بل معناه النهي عن لقطع بالإيمان، وأن لفظة الإسلام أولى به، فإن الإسلام معلومٌ بحكم الظاهر، وأما الإيمانُ فباطن لا يعلمه إلا الله تعالى، وقد زعم صاحب «التحرير» أن في هذا الحديث إشارة إلى أن لرجل لم يكن مؤمناً، وليس كما زعم، بل فيه إشارة إلى إيمانه، فإن النبي ﷺ قال في جواب سعد: «إِنِّي لَأَعْطِي الْحُلَّ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ»، معناه: أعطي من أخاف عليه لضعف إيمانه أن يكفر، وأدع غيره ممن هو أحبُّ إليَّ منه لما أعلمه من طمأنينة قلبه وصلابة إيمانه.

وأم قول مسلم في أول الباب: (حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ الثَّعْلَبِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْجَزَجَرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ، وَهَذَا هُوَ لِمُحْفَظٍ عَنْ سَفْيَانَ. وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو لِحَسَنٍ لِنَازِقُطْنِي فِي كِتَابِهِ «الْأَسْتِدْرَاكَاتُ»^(١)).

قلت: وهذا الذي قاله هؤلاء في هذا الإسناد، قد يقال: لا ينبغي أن يُوقَفوا عليه، لأنه يحتمل أن سفيان سمعه من الزُّهري مرة، وسمعه عن معمر عن الزُّهري مرة، فرواه على الوجهين^(٢)، فلا يقدح أحدهما في الآخر، ولكن انضمت أمور اقتضت ما ذكرناه:

منها: أَنَّ سَفْيَانَ مَدْلُوسٌ، وقد قال: عن.

(١) في (ج) و(ص) و(ط): لجزجاني.

(٢) الاستدراكات، للشيخ، ص ١٩٠، والتقييد لهما: (٣/ ٧٨٧).

(٣) قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٨١)، حميد الشيخ محيي الدين حتى أن ابن عيينة حدث به مرة. يضاف معمر، ومرة بإثباته، وفيه بعد، لأن مروياته قد تضاعفت عن ابن عيينة بإثبات معمر، ولم يوجد بإسقاطه إلا عند مسلم، والموجود في مسند أبيه بلا إسقاط كما قبلناه، وقد أوضحنا ذلك بدلالة في كتابي «تعليل لتعليق».

[٣٨١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ هَذَا فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ فَضْرَبَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتِفِي، ثُمَّ قَالَ «أَقْتَالًا أَيْ سَعْدًا؟ إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ».

[بخاري: ١٤٧٨] [روى في ٣٧٨].

ومنها: أَنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِهِ زَوَّجَهُ عَنْ مَغْتَرٍ.

وقد يُجِبُ عَنْ هَذَا بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ مَسْمُومًا لَا يَرُوي عَنْ مَدْلُوسٍ قَالَ: عَنْ، لَا أَدْرِي يَثْبُتُ أَنَّهُ سَمِعَهُ
مِمَّنْ عَنِ عَنْهُ^(١)، وَكَيْفَ كَانَ فَهَذَا. لَكَلَامٍ فِي لَامْتِهِ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْمَتْنِ، فَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ
مُتَّصِلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر من ٧١ من هذا الجزء.

٦٩ - [باب زيادة طمأنينة القلب

بتظاهر الأدلة]

[٣٨٢] ٢٣٨ - (١٥١) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ﷺ إِذْ قَالَ: رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى؟ قَالَ: أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي، قَالَ: وَيَرْحَمُ اللَّهُ لَوْطًا، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ طَوْلَ لَبِثِ يُوسُفَ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ».

[تكرار ٦١٤٢] راجع ٨٣٦٨ و ٨٣٦٩ - نسخة ٣٣٧٢ .

باب زيادة طمأنينة القلب

بتظاهر الأدلة

فيه قوله ﷺ: «نحن أحقُّ بالشُّكِّ من إبراهيم ﷺ إِذْ قَالَ: رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى؟ قَالَ: أَوْ لَمْ تُؤْمِنْ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي» قَالَ «وَيَرْحَمُ اللَّهُ لَوْطًا، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجْنِ طَوْلَ لَبِثِ يُوسُفَ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ».

الشرح:

اختلف العلماء في معنى «نحن أحقُّ بالشُّكِّ من إبراهيم ﷺ» على أقوال كثيرة، أحسنها وأصحها ما قاله الإمام أبو إبراهيم المقرئ صاحب الشافعي، وجماعات من العلماء، معناه: أَنَّ الشُّكَّ مستحيلٌ في حقِّ إبراهيم، فَإِنَّ الشُّكَّ في إحياء الموتى لو كان متطرقاً إلى الأنبياء، لَكُنْتُ أَنَا أَحَقُّ بِهِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَفَدَّ عِلْمُكُمْ أَنِّي لَمْ أَشُكَّ، فَاعْتَمِدُوا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَشُكَّ. وَإِنَّمَا حَصَّنَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ لِكَوْنِ الْآيَةِ قَدْ يَسْبِقُ إِلَى بَعْضِ الْأَذْهَانِ الْمَسَدَةَ مِنْهَا احْتِمَالُ الشُّكِّ، وَبِمَا رَجَّحَ إِبْرَاهِيمَ عَمَى نَفْسِهِ ﷺ تَوْضِيعًا وَأَدْبَاءً، أَوْ قِيلَ أَنَّهُ يَعْلَمُ ﷺ أَنَّهُ خَيْرٌ وَلَدِ آدَمَ.

قال صاحب «لتحرير»: قال جماعة من العلماء: لَمَّا نَزَلَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ﴾ (٢٦٠) فَانْتِطَاعًا. شَكَّ إِبْرَاهِيمَ وَبِمَ يَشُكُّ نَبِيًّا، فَقَالَ لَنَتِي ﷺ «نحن أحقُّ بالشُّكِّ منه»، فَذَكَرَ نَحْوَهُ قَدَمَتَهُ ثُمَّ قَالَ: وَيَقَعُ لِي فِيهِ مَعْنِيَانِ:

أحدهما : أنه خرج مخرج العادة في الخطاب ، فإِنْ من أراد المُدافعة عن إنسان قال لِمَتَكُنم فيه : ما كنت قاتلاً لِمَلَانٍ أو فاعلاً معه من مكروه ، فقله لي وانضم معي ، ومقصوده لا تقتل ذلك فيه والشَّي : أنَّ معناه أنَّ هذا الذي تفتنونه شكك أنَّ أوني به ، فإنه ليس بشكك ، وإنما هو طيب لمزيد اليقين وقيل غير هذا من الأقوال ، فنقتصر على هذه لكونها أوضحها ، والله أعلم .
وَأَم سَوَالُ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام ، فذكر العلماء في سببه أوجهاً :

أظهره : أنه أراد الظلمانية بعلم كيفية لإحياء مشاهدة بعد العدم به استدلالاً ، فإِنْ علم الاستدلال قد تنطرق إليه الشكوك في الجملة ، بخلاف عدم للمعية فإنه ضروري ، وهذا مذهب الإمام أبي منصور الأزهري ^(١) وغيره .

والثاني : أراد اختبار منزلته عند ربه في إجابة دعائه ، وعلى هذا قوماً : معنى قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يُؤْيَئْ﴾ ، أي : تُصدق بعظم منزلتك عندي واصطفائك وحُلتك .

والثالث : سأل زيادة يقين وإن لم يكن الأول شكك ، فسأل لترقي من علم اليقين إلى عين اليقين ، فإنَّ بين العَيْنين تفاوتاً . قال سهل بن عبد الله السُّنْدَرِيُّ رحمه الله . سأل كشف غطاء يُبين ، يرداد بسور اليقين تمكناً .

الرابع : أنه لما احتج على المشركين بأنَّ ربه سبحانه وتعالى يُحيي ويميت ، طلب ذلك من ربه سبحانه وتعالى ليظهر دليله عياناً .

وقيل أقول آخر كثيرة ليست بظاهرة .

قال الإمام أبو الحسن لوحدني : اختلفوا في سبب سؤاله ، فلا أكثرون على أنه رأى حيلة بساحر البحر يتدولها السُّبُح والظُّير ودوابُّ البحر ، فتفكر كيف يجتمع ما تفرق من تلك الحيلة ، وتطدعت نفسه إلى مشاهدة ميت يُحييه ربه ، ولم يكن شكك في إحياء الموتى ، ولكن أحت روية ذلك ، كما أنَّ المؤمنين يحبون أن يروا النبي صلى الله عليه وآله ولجنة ، ويحبون روية الله تعالى ، مع الإيمان بكون ذلك وزوال لشكوك عنه ^(٢) .

(١) انظر التهذيب ص ٨٤ (١٣/٢٥٣ - ٢٥٤) .

(٢) انظر التفسير لوسيلة : (١/٣٧٤) .

قال العلماء: ولهمزة في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُنْزِلْ﴾ همزة إثبات، كقول جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ لِمَهْطَائِيَا^(١)

والله أعلم.

وأما قول النبي ﷺ: «ویرحم الله لوطاً، لقد كان یأوي إلی رُكنٍ شديدي»، فمصرود بالركن الشديد هو الله سبحانه، فإنه أشد الأركان وأقواها وأمنعها.

ومعنى الحديث: والله أعلم - أن لوطاً ﷺ لم يخاف على أضيافه، ولم يكن له عشيرة تمنعهم من الظالمين، ضاق ذُرْعُه وشدَّ حُزْنُه عليهم، فغلب ذلك عليه، فقال في ذلك لحال: لو أن لي بكم قوة في الدفع بفسسي، أو أوي إلی عشيرة تمنع، لمنعتكم، وقصد لوط ﷺ إظهار العذر عند أضيافه، وأنه لو استطاع دفع مكروه عنهم بطريق ما، لفعله، وأنه بذل وسعه في إكرامهم والمدافعة عنهم، ولم يكن ذلك عرضاً منه ﷺ عن الاعتماد على الله تعالى، وإنما كان ما ذكرناه من تصيب قلوب الأضياف، ويجوز أن يكون نسي لالتجاء إلى الله تعالى في حمايتهم، ويجوز أن يكون التحا فيما بينه وبين الله تعالى، وأظهر للأضياف التألم وضيق الصدر، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «ولو لبثت في السجن طول لبث يوسف لأجبت دُعي»، فهو ثناء على يوسف ﷺ، وبيان لصبره وثأنيته، والمراد به (الداعي) رسول الميث الذي أخبر الله سبحانه أنه قال: ﴿أَتُؤَيِّدُ بِيَدِهِ عَسَا جَاءَهُ الرُّسُولُ قَالَ أَرْجِعْ إِلَيَّ رَبِّكَ فَتَنَلَهُ مَا بَأْسَ الَّذِي تَنَسَوْا﴾ يوسف ٥٠، فلم يخرج يوسف ﷺ مبدراً إلی الرِّحَاة ومدرقة السجن الطويل، بل تثبت وتوقر وراسل المديك في كشف أمره الذي سجن بسببه، ولتظهر براءته عند المدك وغيره، ويقدح مع اعتقاده براءته مما تُسَمِّدُ إليه، ولا تحجل من يوسف ولا غيره، فبين نبينا ﷺ فضيلة يوسف في هذا، وقوة نفسه في الخبر، وكمال صبره، وحسن نظره، وقدر المي ﷺ عن نفسه ما قاله تواضعاً ويشيراً للإبلاغ في بيان كمال فضيلة يوسف ﷺ، والله أعلم.

وأما ما يتعلق بأسانيد الباب، ففيه مما تقدم بيانه (المسيب) ولد سعيد، وهو يفتح الياء على المشهور الذي قاله الجمهور، ومنهم من يكسرها وهو قول أهل المدينة. وفيه (أو سلمة بن

(١) هو ابن جرير ص ٩٨. وهذا صابر البيت، وعجزة: والذي العالين تطون ر ح

[٣٨٣] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي بِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا عُبَيْدٍ أَخْرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ: «وَلَكِنْ لِيُظْمِنَنَّ قَلْبِي» قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى جَارَهَا. بفتح الهمزة ٣٣٨٧ مختصر ونظر ١٣٨٢.

[٣٨٤] حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ هَيْمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، كَرَوَاهُ مَالِكٌ بِإِسْنَادِهِ وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى أَنْجَزَهَا. بفتح الهمزة ٣٨٢.

عبد الرحمن بن عوف، واسمه عبد الله بن عيسى المشهور، وقيل: اسمه سمعيل، وليس. لا يعرف اسمه.

وفيه قول مسلم رحمه الله: (وَحَدَّثَنِي بِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ) هذا مما قد يُنكره على مسلم من لا علم له ولا خبرة لديه، لكون مسلم رحمه الله قال: (وَحَدَّثَنِي بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى)، فيقول كيف يحتج بشيء يشك فيه، وهذا خيال باطل من قتله، فمن مسموماً رحمه الله لم يحتج بهذا الإسناد، ومن ذكره متبعةً وستهة، وقد قدم أنهم يحتجولون في المتابعات ولشواهد لا يحتجولون في الأصول^(٢٢)، والله أعلم.

وفيه (أبو عبيد عن أبي هريرة)، وسم (أبي عبيد) هذا سعد بن عبيد المدي مولى عبد الرحمن بن أزرع، ويقال: مولى عبد الرحمن بن عوف. وفيه (أبو أويس)، واسمه عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدي.

ومن أسفاخذ اسباب قوله: (قَرَأَ الْآيَةَ حَتَّى جَارَهَا)^(٢٣)، وفي لرواية لأخرى: (أَنْجَزَهَا). معنى (جَارَهَا): فرغ منها، ومعنى (أَنْجَزَهَا): أتمها.

وفيه (يوسف)، وفيه ست لغات، صم لسين وكسرها وفتحتها مع الهمز فيهن وتركوا، والله أعلم.



(١) في (نح) وجه.

(٢) نظير ص ٧١ عن هذه الجزء.

(٣) في (نح) جازها.

٧٠ - [باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس،

ونسخ الملل بملته]

[٣٨٥] ٢٣٩ - (١٥٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أُعْطِيَ مِنَ الْآيَاتِ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيَتْ وَحْيًا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ». (المعجم: ١٨٤٩١، وبعده: ٤٤٩٨).

[٣٨٦] ٢٤٠ - (١٥٣) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ

باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس،

ونسخ الملل بملته

فيه قوله ﷺ: «ما من الأنبياء من نبيٍّ إلا قد أُعْطِيَ من آيات ما مثله آمن عليه البشرُ، وإنما كان الذي أُوتِيَتْ وحياً أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وفي الرواية الأخرى: «والذي نفسُ محمدٍ بيده، لا يسمعُ بي أحدٌ من هذه الأمة يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلْتُ به، إلا كان من أصحاب النار».

وفيه حديث: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ».

الشرح:

أما ألفاظ الدب، فقوله ﷺ: «ما مثله آمن عليه لبشر» «آمن» بالمد وفتح الميم، و«مثله» مرفوع.

وفيه قول مسند: (حدثني يونس قال: حدثنا ابن وهب قال: وأخبرني عمرو أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَهُ) فقوله: (وأخبرني عمرو) هو بالواو في أول (وأخبرني)، وهي و وحسة، فيها دققة نفيسة وفائدة لطيفة، وذلك أَنَّ يونس سمع من ابن وهب أحاديث من جعلتها هذا الحديث وليس هو أولها، فقال بن وهب في روايته الحديث لأول. أخبرني عمرو بكذا، ثم قال: وأخبرني عمرو بكذا، وأخبرني عمرو بكذا، إلى آخر ذلك لأحاديث، فإذا روى يونس عن ابن وهب غير الحديث لأول فيسفي أن يقول

يُؤَدُّ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَمِ: يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ». (حديث ٩٠٨)

[٣٨٧] ٢٤١ - (١٥٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ الْهَمْدَنِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ سَأَلَ الشَّعْبِيَّ فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو، إِنَّ مَنْ قَبَلْنَا مِنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ يَقُولُونَ فِي الرَّحْلِ إِذَا أُغْتِقَ أَمَتُهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا: فَهُوَ كَالرَّاكِبِ بَدَنَتُهُ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ يُلْتَوْنَ أَجْرُهُمْ مَرَّتَيْنِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَأَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَنَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ وَصَدَّقَهُ، فَلَهُ أَجْرَانِ. وَعَبْدٌ مَمْلُوكٌ آدَى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى وَحَقَّ سَيِّدِهِ، فَلَهُ أَجْرَانِ. وَرَجُلٌ كَانَتْ

قال ابن وهب: وأخبرني عمرو، فيأتي بالواو، لأنه سمعه هكذا، ولو حذفها لجاز^١، ولكن الأولى الإتيان بها ليكون راويًا كما سمع، والله أعلم وأب (أبو يونس)، داسمه سُليم بن جبير.

وفيه (هُشَيْمٌ) عن صالح بن صالح الهَمْدَنِيِّ، عن الشَّعْبِيِّ، قال: رأيت رجلاً من أهل خُرَاسَانَ سَأَلَ لُثَمِيَّ فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرٍو (هُشَيْمٌ) فَبُظِمَ الْهَمْ، وهو مدلس، وقد قدس: (عن صالح)، وقد قدس أن مثل هذا قد كان في تصحيح محمود على أن هُشَيْمًا ثبت سماعه لهذا الحديث من صالح^٢. واما (صالح) فهو صالح بن صالح بن مسلم بن حَبَّانَ، وبقُبْ حَبَّانَ حَيٍّ، قاله أبو علي الفَاسَانِيُّ وغيره. واما (لُثَمِيَّ) فهو سكان الميم وبالدال المهملة. واما (الشَّعْبِيُّ) بفتح الشين، داسمه عامر.

وفي هذا لإسناد لطيفة يتكرر مثله، وقد تقدّم بينها^٣، وهي أنه قال: (عن صالح، عن الشَّعْبِيِّ) قال: رأيت رجلاً سَأَلَ الشَّعْبِيَّ، وهذا الكلام ليس منتزِعاً في ظاهره، ولكن تقديره: حدثت صالح عن لُثَمِيَّ بحديث وقصة طويلة قال فيها صالح: رأيت رجلاً سَأَلَ الشَّعْبِيَّ، والله أعلم.

وفيه (أبو بردة عن أبي موسى) اسم أبي بردة عامر، وقيل: الحارث، واسم أبي موسى عبد الله بن

قيس.

(١) في (ج) و(د): جد.

(٢) نظر ص ٧٠ من هذا الجزء.

(٣) في الفقيه المهملة ١٠٥ (١/٢١٢).

(٤) نظر ٣٢٨ من هذا الجزء.

لَهُ أُمَّةٌ فَقَدْ آهَاهَا فَأَخْسَنَ عِذَاءَهَا، ثُمَّ أَدَبَهَا فَأَخْسَنَ أَدَبَهَا، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ، ثُمَّ

وفيه قوله ﷺ: «فَعْدَاهَا فَأَخْسَنَ عِذَاءَهَا» أما الأول فبتخفيف اللّال، وأما الثاني فبالمد.

أما معني الأحاديث، فالحديث الأول اختلف في معناه على أقوال.

أحدها: أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ أُعْطِيَ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ مَا كَانَ مِثْلَهُ لِمَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ هَآمَنَ بِهِ الْبَشَرُ، وَأما معجرتي، العظيمة لظاهرة فهي لقرآن الذي لم يُعط أحد مثله، فلهذا أن أكثرهم نابعاً.

ولثاني: معناه: أَنَّ الَّذِي أُوتِيَتْهُ لَا يَتَهَيَّرُ بِهِ تَخْيِيلٌ بِسِحْرِ وَشَيْبِهِ، بخلاف معجزة غيري، فإنه قد يُخَيِّلُ السَّاحِرَ بِشَيْءٍ مِمَّا يُقَارِبُ صَوْرَتَهَا، كَمَا خَيَّلَتْ السَّحْرَةُ فِي صُورَةِ عَصَا مُوسَى ﷺ، ولخيل قد يَرُوجُ عَلَى بَعْضِ الْعَوَامِّ، والفرق بين المعجزة والسحر والتخييل يحتاج إلى فكر وضر، وقد يُخْطِئُ لِنَظَرٍ فَيَعْتَقِدُهُمَا سَوَاءً.

والثالث: معناه أَنَّ مَعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ تَقْرُضُ بِتَقْرَاضِ أَعْصَارِهِمْ، وَلَمْ يَشَاهِدْهَا إِلَّا مَنْ حَضَرَهَا بِحَضْرَتِهِمْ، ومعجزة نبي محمد ﷺ هو القرآن المستمر إلى يوم القيامة، مع خرقه العدة في أسلوبه وبلاغته وإحباره بالمغيبات، وعجز الحنّ والإس عن أن يأتوا بسورة من مثله مجتمعين أو متفرقين في جميع الأعصار مع اعتدائهم بمعارضته، فلم يقدروا وهم أفصح القرون، مع غير ذلك من وجوه إعجازه المعروفة، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «فَارْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ نَابِعاً» عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ النَّبُوءَةِ، فَإِنَّهُ أَخْبَرَ ﷺ بِهِذِهِ فِي رَمَنٍ قَدْ نَفَسَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ مَنَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَفَتَحَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْبِلَادَ، وَبَارَكَ فِيهِمْ حَتَّى انْتَهَى الْأَمْرُ، وَتَسَعَّ" الإسلام في المسدسين إلى هذه القاية المعروفة، والله الحمد على هذه النعمة وسائر نعمه التي لا تُحصى، والله أعلم.

وأما الحديث الثاني، ففيه نسخ الجمل كلها برسالة نبينا محمد ﷺ، وفي مفهومه دلالة على أَنَّ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ فَهُوَ مَعْذُورٌ، وَهَذَا جَارٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ لَا حَكْمَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ عَلَى الصَّاحِبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقوله ﷺ: «لَا يَسْمَعُ سِى أَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ» أَي: مِمَّنْ هُوَ مُوجُودٌ فِي زَمَنِى وَسَعْدِي إِلَى يَوْمِ

قَالَ الشَّعْبِيُّ لِلْخُرَّاسِيِّ خُذْ هَذَا الْحَدِيثَ بِغَيْرِ شَيْءٍ، فَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ فِيهَا دُونَ هَذَا إِلَى الْمَدِينَةِ. مكر ٣٤٩٩ بحري ٩٧ رطب ١٣٨٨.

[٣٨٨] وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (ح). وَحَدَّثَنَا غَيْثُ اللَّهِ بْنُ سَعَادٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ ضَالِحِ بْنِ ضَالِحٍ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوُهُ. أحمد ٩٠٢٢ ١٩٧١ رطب ١٣٨٧.

مهمة، فكلهم يجب^(١) عليه الدخول في طاعته، وإبى ذكر ليهودي ولنصرسي بنبيه^(٢) على من سواهم، وذلك لأن اليهود والنصرى لهم كتب، فإذ كان هذا شأنهم مع أن لهم كتباً غيرهم ممن لا كتاب له أولى، والله أعلم.

وأما الحديث الثالث، ففيه فضيلة من آمن من أهل مكتب بنينا^(٣) وأن له آخرين، أحدهم: لإيمانه بشية قبل النسخ، والثاني: لإيمانه بنينا^(٤). وفيه فضيلة لعبد لمملوك القائم بحقوق الله تعالى وحقوق سيده. وفضيلة من اعتق مملوكه وتزوج به، وليس هذا من الرجوع في الصداقة في شيء، بل هذا^(٥) إحسان إليهم بعد إحسان.

وقول شعبى: (خذ من حديثي بغير شيء)، فقد كان الرجل يرحل فيما دون هذا إلى المدينة، يهـ جواز قول لعلم مثل هذا تحريضاً للسمع على حفظ ما قبله، وفيه بيان ما كان لسف صبه من الرخصة إلى لبدان البعيدة في حديث واحد أو مسألة واحدة، والله أعلم.



(١) في (ح) و(ط). فكلهم ممن يجب.

(٢) في (ص) و(هـ) هو.

٧١ - [باب نزول عیسیٰ بن مریم

حاکمہ بشریعة نبینا محمد ﷺ]

[٣٨٩] ٢٤٢ - (١٥٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا ثَيْثٌ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنَازِيرَ، وَيَضَعَ الْحِزْبَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ».

[أحمد: ١٠٩٤٤، وتبرجي: ٢٢٢٢].

باب نزول عیسیٰ بن مریم حاکمہ بشریعة نبینا محمد ﷺ، وإکرام هذه

الأمّة زادها الله تعالى شرفاً، وبيان الدليل على أنّ هذه الملة لا تنسخ، وأنه لا

تزال طائفة منها ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة

فيه لأحدث لمشهورة، فنذكر ألفاظها ومعانيها وأحكامها على ترتيبها، فقوله ﷺ: «لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخَنَازِيرَ، وَيَضَعَ الْحِزْبَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ».

أما «لَيُوشِكَنَّ» فهو بضمّ الياء وكسر الشين، ومعناه: لَيُقَرَّرَنَّ. وقوله ﷺ: «فِيكُمْ»، أي: في هذه الأمة وإن كان خطأً لبعضها، ممن لا يُدرِكُ نزوله. وقوله ﷺ: «حَكَمًا»، أي: ينزل حاكماً بهذه الشريعة، لا ينزل نبياً برسالة مستقلة وشريعة ناسخة، بل هو حاكم من حُكَماء هذه الأمة. (والمُقْسِطُ) العدل، يقال: أَقْسَطَ يُقْسِطُ مُقْسِطٌ فهو مُقْسِطٌ: إذا عدل. والمُقْسِطُ بكسر القاف القاف العدل، وقُسْطٌ يُقْسِطُ قُسْطًا يَفْتَحُ القاف فهو قَاسِطٌ: إذا جاز.

وقوله ﷺ: «فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ»، معناه: يكسره حقيقةً، ويُبطل ما يزعمه النصارى من تعطيه. وفيه دليل على تغيير المنكرات والآيات الباطنة، وقتل الخنزير من هذه القبيل. وفيه دليل لدمختار من مذهب ومذهب الجمهور أنّ إذا وحدنا الخنزير في دار الكفر أو غيرها وتمكّن من قتله فقتله، وبطل لقول من شد من أصحاب وغيرهم، فقال: يُترك إذا لم يكن فيه ضرراً.

(١) غي (ط) مي.

[٣٩٠] وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ح). وَحَدَّثَنِيهِ حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ (ح). وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، كُنْهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: «إِمَامًا مُقْسِطًا، وَحَكَمًا عَدْلًا»، وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ: «حَكَمًا عَادِلًا» وَلَمْ يَذْكُرْ «إِمَامًا مُقْسِطًا»، وَفِي حَدِيثِ صَالِحٍ:

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَيُضَعُّ لِلْجَزْيَةِ»، فَالْمُضَوَّبُ فِي مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يَقْبَلُهَا، وَلَا يَقْبَلُ مِنْ كُفَرَاءِ لَا إِسْلَامَ، وَمَنْ بَدَلَ مِنْهُمْ الْجَزْيَةَ لَمْ^(١) يَكُنْ عَنْهُ بَهْرٌ، بَلْ لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ أَوِ الْقِتْلَ، هَكَذَا قَالَه إِمَامُ أَبُو سَهْيَانَ الْخَطَّابِيُّ^(٢) وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ

وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ عَنْ بَعْضِ لَعْنَاءِ مَعْنَى هَذَا، ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ فَيْضُ أَمَالِ هَذَا مِنْ وَضْعِ الْجَزْيَةِ، وَهُوَ مُسْرِبُهُ عَلَى جَمِيعِ الْكُفَرَةِ، فَهُوَ لَا يَقْتُلُهُ أَحَدٌ، فَتَصْعُ الْحَرْبُ أَوْزَرَهُ، وَانْقِبَادُ جَمِيعِ النَّاسِ لَهُ، إِمَّا بِإِسْلَامٍ، وَإِمَّا بِالْفَاءِ يَدٍ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ الْجَزْيَةَ وَيَضْرِبُهَا. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي^(٣)، وَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ، وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ، فَعِنَى هَذَا قَدْ يَقُولُ: هَذَا خِلَافٌ مَا هُوَ حَكَمٌ لَشَرْعِ الْيَوْمِ، فَإِنَّ الْكِتَابِي إِذَا بَدَلَ الْجَزْيَةَ وَجِبَ قَبُولُهَا وَلَمْ يَجُزْ قِتْلُهُ وَلَا بُكْرُهُ عَلَى الْإِسْلَامِ.

وَجَوَابُهُ أَنَّ هَذَا الْحَكَمَ لَيْسَ بِمُسْتَمِرٍّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا قَبْلَ نَزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ أَخْبَرَنَا نَبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِنَسْخِهِ، وَلَيْسَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ النَّاسِخُ، بَلْ نَبِيُّ ﷺ هُوَ الْمُسْنِخُ لِلنَّاسِخِ، فَإِنَّ عِيسَى يَحْكُمُ بِشَرْعِهِ، فَدُلَّ عَلَى أَنَّ الِامْتِنَاعَ مِنْ قَبُولِ الْجَزْيَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ هُوَ شَرْعُ نَبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «وَيُقَيِّضُ سَالًا»، فَهُوَ يَفْتَحُ أَبْوَابَهُ، وَمَعْنَاهُ: يَكْثُرُ وَتَبَرُّكُ الْبَرَكَاتُ وَتَكْثُرُ الْخَيْرَاتُ بِسَبَبِ الْعَدْلِ وَاعْتِدَالِهِ، وَتَقْبَلُ الْأَرْضُ أَفْلَادَ كِبْدِهِ كَمَا جَاءَ فِي لَحْدِيثِ الْآخِرِ^(٤)، وَتَقِلُّ أَيْضًا لِرُقَبَاتِ الْقَيْصَرِ لِأَمَالٍ، وَعِلْمُهُمْ بِقَرَبِ الْقِيَامَةِ، فَإِنَّ عِيسَى ﷺ عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ السَّاعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي (ج): وَلَمْ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٢) مُعَالِمُ السُّنَنِ: (١٧٤/٤)

(٣) إِقْدَامُ الْمُعَلِّمِ، (٤٧١/١)

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ: ٢٣٤١ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«حَكَمًا مُقْسِطًا». كَمَا قَالَ اللَّيْثُ، وَفِي حَدِيثِهِ مِنَ الزِّيَادَةِ: «وَحَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَؤُوا، إِنْ شِئْتُمْ: «وَلَيْتَ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بُيُوتًا بِهِ قَدْ مَاتَ» الآية [الباء: ١٥٩]، [أحمد: ٧٢٦٩، وسنن أبي داود: ٢٤٧٦، ٢٤٤٨].

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»، فَمَعْنَاهُ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ لَدُنَّ تَكْثُرَ رَغْبَتِهِمْ فِي الصَّلَاةِ وَسَائِرِ الْقُلُوعَاتِ، لِقَصْرِ أَمَلِهِمْ، وَعَمَمِهِمْ بِقُرْبِ الْقِيَامَةِ، وَقِلَّةِ رَغْبَتِهِمْ فِي الدُّنْيَا لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ

وَقَدْ لِقَاضِي عِيَضٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَعْنَاهُ أَنَّ أَجْرَهَا خَيْرٌ لِمَصْلُوحِهَا مِنْ صِدْقَتِهَا بِالدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، لَفَيْضِ الْمَالِ حِينَئِذٍ وَهَوَاهُ، وَقِلَّةِ الشُّحِّ بِهِ، وَقِلَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِلتَّنْفِقِ فِي الْجِهَادِ [لِوَضْعِ الْحَرْبِ أَوْ زَهْ حَيْثُئِذٍ]، قَدْ: وَالسَّجْدَةُ هِيَ لِسَجْدَةِ عَيْنِهَا، أَوْ تَكُونُ عِبَارَةً عَنِ الصَّلَاةِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اقْرَؤُوا، إِنْ شِئْتُمْ «وَلَيْتَ أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بُيُوتًا بِهِ قَدْ مَاتَ» الآية [الباء: ١٥٩])، فَفِيهِ ذَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْآيَةِ أَنَّ التَّصْمِيمَ فِي «مُتَوَيَّة» يَعُودُ عَلَى عِيسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَعْنَاهَا: وَمَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَحَدٌ يَكُونُ فِي زَمَنِ نَزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا آمَنَ بِهِ، يَعْنِي وَعَلِمَ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ أَمَتِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ.

وَذَهَبَ كَثِيرُونَ أَوْ لَأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّ لِّلْمُتَصَمِّمِ يَعُودُ عَلَى الْكِتَابِيِّ، وَمَعْنَاهَا: وَمَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَحَدٌ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ إِلَّا آمَنَ عِنْدَ مُعَايِنَةِ الْمَوْتِ قَبْلَ خُرُوجِ رُوحِهِ بِعِيسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ أَمَتِهِ، وَلَكِنْ لَا يَنْفَعُهُ هَذَا لِإِيْمَانِهِ، لِأَنَّهُ فِي حَضْرَةِ الْمَوْتِ وَحَالَةِ التَّرْجُعِ، ثَلَاثُ لِحَاذَةٍ لَا حَكَمَ بِهَا يُفْعَلُ أَوْ يُقَدَّرُ فِيهَا، فَلَا يَصِحُّ فِيهَا إِسْلَامٌ وَلَا كُفْرٌ وَلَا وَصِيَّةٌ وَلَا بَيْعٌ وَلَا عِتْقٌ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَيْسَتِ الْكُتُوبُ لِلزُّبُرِ بِمَعْمُولَاتٍ حَتَّى يَذْهَبَ أَجَدُهُمُ الْمَوْتُ قَدْ لَيْتَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا بُيُوتًا بِهِ قَدْ مَاتَ» [الباء: ١٥٨]. وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَظْهَرُ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ يَخْصُّ الْكِتَابِيَّ، وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ عُمُومُهُ لِكُلِّ كِتَابِيٍّ فِي زَمَنِ نَزُولِ عِيسَى وَقَبْلَ نَزُولِهِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَيْضًا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (قَبْلَ مَوْتِهِمْ)^(٢). وَقِيلَ: إِنَّ اللَّهَ فِي «مُتَوَيَّة» يَعُودُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ فِي «مُتَوَيَّة» يَعُودُ عَلَى الْكِتَابِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) الإكمال المحمدي: (١/ ٤٧١)، وما بين معقوفين منه

(٢) أورد هذه القراءة أبو حيان في «البحر المحيط» (٤/ ١٣٠) ونسبها لأبي

[٣٩١] ٢٤٣- (***) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مَيْنَاءَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ لَيَبْتُولَنَّ ابْنُ مَرْثَمَ حَكَمًا عَادِلًا، فَلْيَكْسِرَنَّ الصَّلِيبَ، وَلْيَقْتُلَنَّ الْخَنْزِيرَ، وَلْيَضَعَنَّ الْحِجْرَةَ، وَلْيَتَرَكَ الْفِلَاصَ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا، وَلْيَتَذَهَبَنَّ الشَّحْنَاءَ وَالشَّبَاغُضَ وَالنَّحَاسِدُ، وَلْيَدْعُونَ إِلَى الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ».

[أحمد: ١٠٤، أبو داود: ٣٨٩].

قوله في الإسناد: (عطاء بن ميناء) هو بكسرميم بعدها ياء مشددة من تحت ساكنة ثم نون ثم ألف ممدودة، هذا هو المشهور، وقد صاحب «المطالع»^(١) يمد ويقتصر^(٢)، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وَلْيَتَرَكَ الْفِلَاصَ فَلَا يُسْعَى عَلَيْهَا»، «الفلأص» بكسر الفاف جمع فُلُوص بفتحها، وهي^(٣) من إبل كلفاء من نساء والحديث من الرجال، ومعناه: أن يؤخذ فيها ولا يُرعب في اقتنائها. لكثرة الأموال، وقلة لأمال. وعدم الحاجة، ولعلم^(٤) بقرب القيامة، وإنما ذكرت الفلأص لكونها أشرف الإبل لثي هي أمس لأموال عند العرب، وهو شبيه بمعنى قول الله عز وجل: ﴿وَبِأَلْسِنَةٍ أُوْشِدٍ عَدِلْتُمْ﴾ [سكبر: ٤].

ومعنى «لَا يُسْعَى عَلَيْهَا»: لَا يُعْتَنَى بِهَا، أي: يتساهل أهلها فيها وَلَا يَمْتَرُونَ بِهَا، هذا هو الظاهر. وقد القاضي عياض وصاحب «مطالع»: معنى (لَا يُسْعَى عَلَيْهَا): أي: لَا تُطْلَب زكاتها، إذ لَا يوجد مَنْ يقبضها^(٥). وهذا تأويل باطل من وجوه كثيرة تفهم من هذا الحديث وغيره، بل الصواب ما قدمناه، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «وَلْيَتَذَهَبَنَّ الشَّحْنَاءَ»، فالمراد به لعداوة. وقوله ﷺ: «وَلْيَدْعُونَ إِلَى الْمَالِ فَلَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ»، هو بصم العين وفتح الواو وتشديد الثون، وإنما لَا يقبله أحد لم ذكره من كثرة الأموال، وقصر الآمال، وعدم الحاجة، وقلة الرغبة للعدم بقرب القيامة.

وأما قوله ﷺ: «لَا تَرَال طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى حَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، فقد قدمنا بيانه والجمع بينه وبين حديث: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ عَلَى أَحَدٍ يَقُولُ: اللَّهُ اللَّهُ»^(٦).

(١) مصحح لأثره (٩٤/٤).

(٢) في (ط) وهو

(٣) في (ج) ونعم

(٤) «إكراه للمعجم» (٤٧٢/١)، ومصحح لأثره (٥٢٩/٥).

(٥) نظير ص ٥١٩ من هذا الجزء.

[٣٩٢] ٢٤٤- (٠٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَةُ بْنُ بَحْتِي : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ ، وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ؟» [أحمد : ١٠٧٦٨٠ ، صحيح : ٣٤٤٩ .]

[٣٩٣] ٢٤٥- (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شِهَابٍ ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ وَأَمَّكُمْ؟» . [مسند : ٣٩٢ .]

[٣٩٤] ٢٤٦- (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ : حَدَّثَنِي لَوْلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُلَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ؟» ، فَقُلْتُ لِابْنِ أَبِي ذُلَيْبٍ : إِنَّ الْأَوْزَاعِيَّ حَدَّثَكَ عَنِ الزُّمَرِيِّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : «وَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ» ، قَالَ ابْنُ أَبِي ذُلَيْبٍ : تُذَرِّي مَا أَمَّكُمْ مِنْكُمْ؟ قُلْتُ : تُخْبِرُنِي ، قَالَ : فَأَمَّكُمْ بِكِتَابِ رَبِّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَسُنَّةِ نَبِيِّكُمْ ﷺ .

[أحمد : ٨٤٣١ نحوه : [و نظر : ٣٩٢] .]

[٣٩٥] ٢٤٧- (١٥٦) حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالُوا : حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ - وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : سَمِعْتُ لِنَبِيِّ ﷺ يَقُولُ : «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ، قَالَ : «فَيَنْزِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﷺ فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ : تَعَالَى صَلِّ لَنَا ، فَيَقُولُ : لَا ، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَمْرَاءُ ، تَكْرِمَةً لَإِلَهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ» . [أحمد : ١٥١٢٧ .]

وقوله : «تَكْرِمَةً لَإِلَهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ» هو ينصب «تَكْرِمَةً» تُصِيبُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ ^(١) ،

والله أعلم .



٧٢ - [باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان]

[٣٩٦] ٢٤٨ - (١٥٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنُونَ ابْنَ حَقْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا آمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» لَا يَفُتِّحُ نَفْسًا بِهَا لَوْ تَكُنَّى عَاسَتٌ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا.

[البيهقي: ١٥٨، ٢٣٣٩، ١٧٩٢، ٧٢٥، ٧٣٠١، ٧٣٢٤، ١ - ١٨٨٥] [ص: ٣٩٧،

[٣٩٧] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، بِكَلَامِهِمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُعْقَعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَكْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وأحمد: ٧١٦١ و ٨١٣٨ و ٩١٧٢ موطأ، وأبي حنيفة: ١٦٣٥ و ١٦٣٦ و ٦٥١٦ موطأ.

[٣٩٨] ٢٤٩ - (١٥٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، جَمِيعًا عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ (ح). وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ،

باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان

فيه قوله ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا آمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، فَيَوْمَئِذٍ لَا يَفُتِّحُ نَفْسًا بِهَا لَوْ تَكُنَّى عَاسَتٌ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا». [البيهقي: ١٥٨،

عَنْ أَبِي حَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْتَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنْتَ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا: طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالذُّجَانُ، وَدَابَّةُ الْأَرْضِ». (المعجم: ٩٧٥٢).

[٣٩٩] ٢٥٠ - (١٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبٍ -: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ التَّيْمِيِّ - سَمِعَهُ فِيمَا أَعْلَمَ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي دُرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمًا: «أَتَدْرُونَ أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ؟»، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ تَجْرِي حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُّ سَاجِدَةً، فَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَرْجِعُ، فَتُضِيحُ ظَالِمَةً مِنْ مَطْلِعِهَا، ثُمَّ تَجْرِي حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُّ سَاجِدَةً، وَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُقَالَ لَهَا: ارْتَفِعِي، ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتَرْجِعُ، فَتُضِيحُ ظَالِمَةً مِنْ مَطْلِعِهَا، ثُمَّ

وفي الرواية الأخرى: «ثلاثٌ إذا خرجت لا ينفَعُ نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت في إيمانها خيراً: طلوع الشمس من مغربها، والذُّجَانُ، ودابَّةُ الأرض».

الشرح:

قال القاضي: هذا الحديث على ظاهره عند أهل الحديث والفقه والمتكلمين من أهل السنة، خلافاً لما تأولته الباطنية^(١).

وأما قوله ﷺ في الحديث الآخر في الشمس: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ، فَتَخِرُّ سَاجِدَةً»، فهذا مما اختلف لمفسرون فيه، فقال جماعة بظاهر هذا الحديث، قال الواحدي^(٢) وعلى هذا نقول إذا غربت كل يوم، استقرت تحت العرش إلى أن تطلع^(٣). وقال قتادة ومقاتل: معه: تجري إلى وقت لها وآخر لا تتعلأه. قال أبو حدي: وعلى هذا «مُسْتَقَرُّهَا»: انتهاء سيرها عند انقضاء الدنيا^(٤)، وهذا اختيار لزرَّج. وقال الكلبي: تسير في منزلها حتى تنتهي إلى آخر مُسْتَقَرِّهَا الذي لا تُجاوزه، ثم ترجع إلى

(١) إكمال المعلم: (١/٤٧٥).

(٢) يعبه في (ص) و(هـ). من مغربها.

(٣) التفسير الوسيط: (٣/٥١٤).

تَجْرِي لَا يَسْتَكْبِرُ النَّاسُ مِنْهَا شَيْئًا حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى مُسْتَقَرِّهَا ذَاكَ، تَحْتَ الْعَرْشِ، فَيَقَالَ لَهَا:
ارْجِعِي، أَصْبِحِي طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِكَ، فَتُصْبِحُ طَالِعَةً مِنْ مَغْرِبِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«أَتَذَرُونَنِي ذَاكُم؟ ذَاكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسَ يَمَنٍّ لَوْ تَوَكَّلَ بِأَمْنٍ مِنْ قَبْلِ أَوْ كَسَنَتْ فِي بَيْتِهَا
حَبْرًا» [الأهمل: ١٥٨، [أحمد: ١١٣١٠، مسند أحمد: ١٤٠١].

[٤٠٠] (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ بَيَّانٍ الْوَاسِطِيُّ أَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ -
عَنْ يُونُسَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمًا: «أَتَذَرُونَنِي
تَذْهَبُ هَذِهِ الشَّمْسُ؟». يَحْتَلِ مَعْنَى حَدِيثِ^(١) ابْنِ عَلِيَّةَ، [الطبري: ٤٠١].

[٤٠١] (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا
أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: دَخَلْتُ
الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، هَلْ تَذَرِي أَيْنَ تَذْهَبُ
هَذِهِ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهَا تَذْهَبُ فَتَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ، فَيُؤْذَنُ لَهَا،
وَتَأْتِيهَا قَدْ قِيلَ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ، فَتُطْلَعُ مِنْ مَغْرِبِهَا».

قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: وَذَلِكَ مُسْتَقَرُّ لَهَا. [أحمد: ٢١٣٥٢، [سجدي: ٧٤٢٤].

[٤٠٢] (٠٠٠) - ٢٥١ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي،
وَقَالَ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ
قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ تَحْرِي مُسْتَقَرًّا لَهَا﴾ [يس: ٣٨].
قَالَ: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ». [أحمد: ٢١٤٠٦، [سجدي: ٤٨١٣].

أول مندرلها واختار ابن قتيبة هذا القول^(١)، والله أعلم. وأم (سجود لشمس)، فهو بتميم ودرالك
يخلق الله تعالى فيها.

وفي لإسناد (عبد الحميد بن بيان الواسطي)، هو بدء موصلة ثم به مثناة من تحت

وفي هذا الحديث بقايا تأتي في أو آخر الكتاب إن شاء الله تعالى، حيث ذكره مسلم رحمه الله، والله أعلم

(١) في (المسند): يَحْتَلِ مَعْنَى حَدِيثِ

(١) تأويل مشكل لقرآنه من ٣٠٥

٧٣ - [باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ]

[٤٠٣] ٢٥٢ - (١٦٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَوْحَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا، الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ،

باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

فيه لأحاديث المشهورة، فنذكرها إن شاء الله تعالى على ترتيب ألفاظها ومعانيها، بقوله في الإسناد: (أبو الطاهر بن سرح) هو بالسين والحاء المهمتين رُسَيْنٌ مفتوحة.

قوله: (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةُ) هـ، لحديث من مرسل لصحة، فإنَّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم تذكر هذه لقضية فتكون سمعتها من النبي ﷺ أو من صحابي، وقد قدم في الفصول أن مرسل الصحابي حجة عند جميع العلماء، إلا ما انفرد به لأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني^(١)، والله أعلم.

وقوله: (الرؤيا صادقة)، وفي رواية ابن حبان: الرؤيا لصالحة^(٢)، وهم بمعنى. وفي (مر) هنا قولان: أحدهما: أنها بيان الجنس، والثاني: بتبعض، ذكرهما القاضي^(٣).

وقوله: (فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح) قال أهل اللغة: فلق الصبح، ولفق لصبح، بفتح الفاء واللام والراء، هو ضيؤه، وإنما يقرب هذا في شيء لو أصبح البئر. قال القاضي وغيره من العلماء: إنما بُدِئَ ﷺ بالرؤيا لتلا يقبأ تملكت وبأنه صريح النبوة بعتة فلا يحتملها قوى البشرية، فبُدِئَ بأول خصص النبوة وتبشير الكرامة، من صدق الرؤيا، وما جاء في الحديث لآخر من رؤية الضوء وسماع لصوت وسلام لحجر والشجر عليه بالنبوة^(٤).

(١) انظر ص ٦٤ من هذا الجزء. ووقع في (ع)؛ الإسفرايني، وهو خطأ.

(٢) سيجري: ٣. وهي في إسناده أحمد: ٢٥٢٠٢.

(٣) المحرر المسند: (١/٤٧٩).

(٤) المصدر سابق.

ثُمَّ حُبَّ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، فَكَانَ يَحْلُو بِعَارِ جِرَاءٍ يَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - النَّبَالِيُّ أُولَاتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَتَزَوَّدَ لِدَلِّكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى فَجِئَهُ الْحَوْثُ

قوله . (ثم حُبَّ إليه الخلاء) ، فكان يحلُّو معار جِرَاءٍ تنحسب فيه - وهو التَّعَبُّدُ - النَّبَالِيُّ أُولَاتِ الْعَدَدِ قبل أن يرجع إلى أهله ويتزوَّد لدلِّك، ثم يرجع إلى خديجة عليها السلام فيتزوَّد لمثلها، حتى فجئته الحَوْثُ .

أد (الخلَاء) فمسرود، وهو الحَلْوَة، وهي شاةٌ يصلحون وعبد الله المدرسين . قال أبو سبيمان الحطبي . حُبَّتِ العزَّةُ إليه عليه السلام لأنَّ معه فرغ القلب، وهي مُعِينَةٌ عَلَى الْفِكْرِ، وبها ينقطع عن مألوفات البشر ويخشع قلبه، والله أعلم^(١).

وأما (الغار) فهو الكهف والنَّقَبُ في لجبل، وجمعه غَيْرُنْ، وَالْمَغَارُ والمغارة بمعنى الغار، وتصغير الغار غَوِيرٌ

وأما (جِرَاءٌ) فبكسر الحاء المهملة وتخفيف راء وباسم، وهو مصروف وهو مدكَّر، هذا هو الصحيح . قال القاضي: فيه لغتان: التذكير والتأنيث، والتذكير أكثر، فمن ذكره صرفه، ومن أنثه لم يصرفه، أَرَدَ لِبَقْعَةٍ أَوِ الْجَهَةِ^(٢) التي فيها الجبل . قال القاضي: وقال بعضهم فيه: حَرَى يفتح الحاء وتسُطره وصد ليس بشيء . قال أبو عمر^(٣) : أَرَادَ صَاحِبَ بَعْلِ وَأَبُو سُبَيْمَانَ الْحَطَبِيُّ وَغَيْرُهُمَا: أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَلِعَوَامُ يُسْخَطُونَ فِي (حراء) في ثلاثة مواضع: يفتحون الحاء وهي مكسورة، ويكسرون الراء وهي مفتوحة، ويقضرون الألف وهي ممدودة^(٤).

(وجرأ) جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة أميال، عن يسار الساهب من مكة إلى ميٍّ، والله أعلم^(٥).

وأما (التَّحَنَّنُ) بدل الحاء المهملة والنون واء المثلثة، فقد فسره بالتعبد، وهو تفسير صحيح، وأصل العَجْثُ الإِثْمُ، فمعنى يتَحَنَّنُ: يتَجَنَّبُ لِجَنْثٍ، فكأنه بعددته يمنع نفسه من الإِثْمِ، ومثلُ يَتَحَنَّنُ يَتَحَرَّجُ وَيَتَأَنَّمُ، أَي: يَتَجَنَّبُ الْحَرَجَ وَالْإِثْمَ.

(١) إصطلاح الحديثية: (١٨/١)

(٢) في (نخ): المعاد، وهو خطأ

(٣) في (نخ): والجهة.

(٤) في (نخ) و(مد): عمرو، وهو خطأ

(٥) إصطلاح غلط المحققين ص ٢٥، ومحمد بن لستون (٦٤/٤)

(٦) إكمال المعجم: (١٨/١٤٨)

وَهُوَ فِي عَارِ جِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ»، قَالَ: «فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: اقْرَأْ» قَالَ: «فُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِيٍّ»، قَالَ: «فَأَخَذَنِي

وَأَم قَوْلُهُ: (الليالي أولات العَدَدِ)، فمشتقٌ بـ (يَتَحَنَّنُ) لا بالتعبد، ومعناه: يتحنَّن ليليالي. ولو جعل متعلقاً بالتعبد فسد المعنى، فإنَّ التحنُّن^(١) لا يُشترط فيه الليالي، بل يُطلق على لقليل والكثير. وهذا التفسير اعترَضَ بين كلام عائشة رضي الله عنها، وإنما كلامها: (فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ اللَّيَالِي أُولَاتِ لَعَدَدٍ)، والله أعلم.

وقولها: (وَجِئْتُهُ اسْحَقًا)، أي: جاءه الوحي بفتة، فإنه ﷺ لم يكن متوقفاً للوحي، ويقال: فجئته بكسر الجيم وبعدد همزة مفتوحة، ويقال: فجأه بفتح الجيم والهمزة، لغتان مشهورتان حكاهما الجوهر^(٢) وغيره.

قوله ﷺ: «مَا أَنَا بِقَارِيٍّ»، معناه: لا أحسن القراءة، بـ (م) نافية، هذا هو الصواب. وحكى القاضي عياض فيه خلاف بين العلماء، منهم من جعلها نافية، ومنهم من جعلها استفهامية، وضاعفوه بإدخال لاء في الخبر. قال القاضي: وَيُصَحِّحُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: استفهامية، روايةٌ مَنْ رَوَى: «مَا أَقْرَأُ؟»^(٣)، وَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ «مَا» فِي هَذِهِ الرَّوْيَةِ أَيْضاً نَافِيَةً^(٤)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي» أما (غَطَّنِي) فبفتح^(٥) لمعجمة والطاء المهملة، ومعناه: عَصَرَنِي وَضَمَّنِي، يُقَالُ: غَطَّه وَغَتَّه وَضَعَطَهُ وَعَصَرَهُ وَخَنَقَهُ وَغَمَزَهُ، كُلُّهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَأما «لِجَهْدٍ» فيجوز فيه فتح الجيم وضَمُّه، لغتان، وهو الغاية والمَشَقَّةُ، ويجوز نصب الدال ورفعها، فعلى النصب: سَخَّ حَبِيرِينَ مِمَّنِ الْجَهْدَ، وعلى الرفع: بَلَغَ الْجَهْدَ مِنِّي مَبْنَعُهُ وَغَيْبَتُهُ، وَمِمَّنْ ذَكَرَ لَوْجَهَيْنِ فِي نَصَبِ الدَّالِ وَرَفْعِهِمَا صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» وغيره.

وَأما «أَرْسَلَنِي» فمعناه: أَطْلَقَنِي، قَالَ الْعُلَمَاءُ وَرَحِمَهُمُ اللَّهُ: وَالْحِكْمَةُ فِي الْغَطِّ شَنْلُهُ عَنِ الْاَلْتَفَاتِ، وَالْمَبَالِغَةُ فِي أَمْرِهِ بِحَضْرٍ قَدْبِهِ لَمْ يَقُولْ لَهُ، وَكَرَّرَهُ ثَلَاثًا مَبْلَغَةً فِي التَّنْبِيهِ، فَفِيهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمَعْلُومِ أَنْ يَحْتَاطَ فِي تَنْبِيهِ الْمَعْلُومِ وَأَمْرِهِ بِحَضْرٍ قَدْبِهِ، وَلِلَّهِ أَهْلُهُ.

(١) أي (خ)؛ التصيد، وهو غطاء.

(٢) التصحيح (فتح).

(٣) أخرجه لطبري (٢٤ ٥٢٨)، ومصدق بن وهب في المستند ١٦٨٩، وذريرفي في أخبار مكة (٢/ ٢٠٤).

(٤) إكساب المحققين: (١/ ٤٨٢).

(٥) أي (خ). بالتخين.

فَعَطَّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَأَخَذَنِي
فَعَطَّنِي الثَّالِثَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ: ﴿قُرْأَ بِأَمْرِ رَبِّكَ أَلَدَى حَلَقٍ ۝ لَدَى الْإِنْسَانِ
مِنْ عَنَقٍ ۝ أَفَرَأَى أَلَمَهُ أَلاَ كَرُءٍ ۝ لَدَى عَلَمٍ بِالْقَمَرِ ۝ عَلَمُ الْإِنْسَانِ مَا لَمْ يَبْلُغْ ۝﴾ ١. فَرَجَعَ بِهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَرَجُّفُ نَوَادِرُهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ فَقَالَ: «وَمَلُونِي رَمْلُونِي»، فَرَمَلُوهُ حَتَّى
دَهَبَ عَنْهُ الرُّوْعُ، ثُمَّ قَالَ لَخَدِيجَةَ: «آيِي خَدِيجَةُ، مَا لِي؟»، وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ، قَالَ: «لَقَدْ
خَبَّيْتُ عَلَى نَفْسِي».....

قوله ﷺ «ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ» ﴿قُرْأَ بِأَمْرِ رَبِّكَ أَلَدَى حَلَقٍ﴾ ههنا دليل صريح في أن أول ما نزل من
القرآن ﴿اقْرَأْ﴾، وهذا هو الصواب الذي عليه الحماد وغيره من السلف والخلف، وقيل: «أوله» ﴿بِأَمْرِ
رَبِّكَ﴾ ٢، وليس بشيء، وسنذكره بعد هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

واستدل بهذا الحديث بعض من يقول: إن (بسم الله الرحمن الرحيم) ليست من القرآن في أوئل
المسور، بكونها لم تذكر هنا، وجواب المثبتين لها أنها لم تنزل أولاً، بل نزلت بسملة في وقت آخر،
بعد نزل باقي السورة في وقت آخر.

قوله: (تَرَجُّفُ نَوَادِرُهُ) بفتح الاء لموحدة، ومعنى ترجف ترعد وتضطرب، وأصله شدة الحركة.
قال أبو عبيد وسائر أهل اللغة والغريب: وهي اللعنة التي بين المنكب والعنق تضطرب عند فرج
الإنسان (١).

قوله ﷺ: «وَمَلُونِي رَمْلُونِي» هكذا هو في الروايات مكرراً مرتين، ومعنى «رَمْلُونِي» عَطَّنُونِي بالثب
وَلَمَلُونِي بها. قولها: (رَمَلُوهُ حَتَّى دَهَبَ عَنْهُ الرُّوْعُ) هو مفتوح لراء وهو الفزع.

قوله ﷺ: «لَقَدْ خَبَّيْتُ عَلَى نَفْسِي» قال نقاشي عياض رحمه الله: ليس هو بمعنى الشك فيما أنه
من الله تعالى، لكنه ربما خشي ألا يقوى على مقاومة هذا الأمر، ولا يقدر على حمل أعباء الوحي،
فترقب نفسه، أو يكون هذا لأول ما رأى لتبشير في النبوة واليقظة، وسمع الصوت قبل لقاء المنك
وتحقيقه رسالة ربه، فيكون خدب أن يكون من الشيطان، فأمم ما جاءه لمالك برسالة ربه سبحانه
وتعالى فلا يجوز عليه الشك فيه، ولا يخشى من تسلط الشيطان عليه، وعلى هذا الطريق يحمل جميع

(١) «غريب لمصنفه» (١، ٣١١).

قَالَتْ لَهُ حَدِيثُهَا: كَلَّا، أَبَشِرْ، فَوَاللَّهِ لَا يُحْزِنُكَ اللَّهُ أَبَدًا، وَاللَّهُ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوِيبِ الْحَقِّ،

ما ورد من مثل هذا في حديث المَبْنُوتِ، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الشَّرْحِ صَحِيحِ مَسْمُومٍ^(١).

وَذَكَرَ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ «الشُّفَا» هَذَيْنِ لَاحْتِمَائَيْنِ فِي كَلَامِ مَسْمُومٍ^(٢)، وَهَذَا لَاحْتِمَائُ الدُّنْيَا الضَّعِيفِ، لِأَنَّهُ خِلَافُ تَصْرِيحِ الْحَدِيثِ، لِأَنَّ هَذَا كَانَ بَعْدَ عَقْدِ الْمُنْكَ وَإِتْيَانِهِ بِهِ «أَفْرَأَ يَأْتِيكَ رَبُّكَ؟»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (قَالَتْ لَهُ حَدِيثُهَا كَلَّا، أَبَشِرْ، فَوَاللَّهِ لَا يُحْزِنُكَ اللَّهُ أَبَدًا، وَلَهُ إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَصْدُقُ الْحَدِيثَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ، وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوِيبِ الْحَقِّ).

أَمَّا قَوْلُهَا: (كَلَّا)، فَهِيَ هُنَا كَلِمَةُ نَفْيٍ وَرَبْعَاءُ، وَهَذَا أَحَدُ مَعْنِيهَا، وَقَدْ تَأْتِي كَلَّا بِمَعْنَى حَقٍّ، وَبِمَعْنَى (أَلَا) الَّتِي لَدُنَّيْهِ يُسْتَفْتَحُ بِهَا لِكَلَامِ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي قُرْآنِ الْعَزِيزِ عَلَى أَقْسَامٍ، وَقَدْ جَمَعَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ أَقْسَامَهَا وَمَوَاضِعَهَا فِي بَابٍ مِنْ كِتَابِهِ «الْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ»^(٣).

وَأَمَّا قَوْلُهَا: (لَا يُحْزِنُكَ)، فَهُوَ بِضَمِّ الْيَاءِ وَبِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، كَمَا هُوَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ وَغُفَيْلٍ. وَقَالَ مَغَمَّرٌ فِي رِوَايَتِهِ: (يُحْزِنُكَ) بِالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالشُّوْبِ، وَيَجُوزُ فَتْحُ الْيَاءِ فِي أَوَّلِهِ وَضَمُّهَا، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَخُزْيٌ: الْفَضِيحَةُ وَالْهَزَانُ.

وَأَمَّا (صِلَةُ لِرَحِمٍ)، فَهِيَ^(٤) الْإِحْسَانُ إِلَى الْأَقْرَبِ عَلَى حَسَبِ حَالِ النَّوَاصِلِ وَلِمَوْصُولٍ، فَتَارَةً تَكُونُ بِالْمَالِ، وَتَارَةً بِالْخِدْمَةِ، وَتَارَةً بِالرِّيَاةِ وَالسَّلَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا (لَلْكَلِّ) فَهُوَ بَفَتْحِ الْكَافِ، وَأَصْلُهُ لَثْقُلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَانَهُ»^(٥)، وَيَدْخُلُ فِي حَقْلِ الْكَلِّ: الْإِنْفَاقُ عَلَى الضَّعِيفِ وَالْيَتِيمِ وَالْغَلِيلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنَ الْكَلَالِ، وَهُوَ الْإِعْيَاءُ.

وَأَمَّا قَوْلُهَا: (وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ)، فَهُوَ بَفَتْحِ التَّاءِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ، وَفِيهِ الْقَاضِي عِيَاذُ عَنْ رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ، قَالَ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِّهَا^(٦). قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٌ وَأَبُو سَلِيمَانَ الْخَطْبِيُّ

(١) «كَمَالُ مَسْمُومٍ»: (١/ ٤٨٤ - ٤٨٥).

(٢) «الشُّفَا» بِتَعْرِيفِ حَقِيقِ الْمَضْمُونِ: (٢/ ١٠٩).

(٣) «الْبَصِيحُ الْوَقْفُ»: لِإِبْتِدَاءِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: (١/ ٤٢١) وَمَا بَعْدَهُ.

(٤) هِيَ (نَجْ): هُوَ.

(٥) «الْكَفَّاتُ الْمَعْمُومَةُ»: (١/ ٤٨٦).

قَدْ طَلَقْتُ بِهِ خَيْبِجَةً حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةً بَنَ قَوْفَلٍ بِنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ - وَهُوَ ابْنُ عَمِّ خَلِيجَةَ

وجماعات من أهل اللغة: يقال: كَسَبْتُ الرجل مَالاً، وَكَسَبْتُهُ مَالاً، لَعْدَن، أَفْصَحُهُمَا بِتَفْقَهُم: كَسَبْتُهُ، بِحَذْفِ الْأَلْفِ^(١).

وَأَمَّ مَعْنَى (تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ)، فَمَنْ رَوَاهُ بِالنِّسْبِ فَمَعْنَاهُ: تَكْسِبُ عَيْرَكَ لِمَالِ الْمَعْدُومِ، أَيْ: تُعْطِيهِ إِيَّاهُ تَبَرُّعاً، فَحَذَفَ أَحَدَ الْمَفْعُولَيْنِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: تُعْطِي لِمَا لَا يَجِدُونَهُ عِنْدَ عَيْرِكَ مِنْ نَفَائِسَ لِقَوَائِدَ وَمَكَارِمَ لِأَخْلَاقٍ.

وَأَمَّ رَوَايَةُ الْفَتْحِ، فَقِيلَ: مَعْنَاهُ كَمَعْنَى الضَّمِّ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: تَكْسِبُ الْمَالَ الْمَعْدُومَ وَتُصِيبُ مِنْهُ مَا يَعْجِزُ عَيْرَكَ عَنْ تَحْصِيلِهِ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَتِمَادِحُ بِكَسْبِ الْمَالِ الْمَعْدُومِ، لَا سِيَّامَا قَرِيشٌ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُحْضَوْضاً فِي تِجَارَتِهِ، وَهَذَا لِقَوْلِ حَكَمَةَ الْقَاضِي عَنْ ثَابِتٍ صَاحِبِ «لَدَّلَائِلِ»^(٢)، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ عَطَلٌ، وَأَيُّ مَعْنَى لِهَذَا الْقَوْلِ فِي هَذَا الْمَوْطِنِ، لَا أَنَّهُ يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ بِأَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ رِبْدَةٌ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: تَكْسِبُ لِمَالِ الْعَظِيمِ الَّذِي يَعْجِزُ عَيْرَكَ عَنْهُ، ثُمَّ تَجُودُ بِهِ فِي وَجْهِهِ الْخَيْرِ وَأَبْوَابِ الْمَكَارِمِ، كَمَا ذَكَرْتُ مِنْ حَمَلِ الْكَلِّ، وَصَلَةِ الرَّجْمِ، وَفَرَى الضَّيْفِ، وَالْإِعَانَةُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، فَعِدَا هُوَ لُصُوبٌ فِي مَعْنَى هَذَا الْحَرْفِ.

وَأَمَّ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» فَجَمَلَ (الْمَعْدُومَ) عِبَارَةً عَنِ الرَّجُلِ الْمَحْتَاجِ لِمُعْدِمٍ^(٣)، لِمُعَاجِزٍ عَنِ الْكَسْبِ، وَسَمَّاهُ مَعْدُوماً لِكُونِهِ كَالْمَعْدُومِ الْمَيِّتِ، حَيْثُ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِي الْمَعِيشَةِ كَتَصَرُّفِ غَيْرِهِ، قَالَ: وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ أَنَّ صَوَابَهُ: (الْمُعْدِمُ) بِحَذْفِ الْوَاوِ^(٤)، قَالَ: وَلَيْسَ كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ، بَلْ مَا رَوَاهُ الرَّوْدُ صَوَابٌ. قَالَ: وَقِيلَ: مَعْنَى (تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ) أَيْ: تَسْعَى فِي طَلَبِ عَاجِزٍ تُنْقِشُهُ، وَالْكَسْبُ هُوَ الْإِسْتِفَادَةُ. وَهَذَا لِذِي قَالَهُ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» وَإِنْ كَانَ لَهُ بَعْضُ الْإِتِّجَاهِ كَمَا حَرَّرْتُ لَفْظَهُ، فَالْصَّحِيحُ لِمُعْخَرِّ مَا قَدَّمْتُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهَا: (وَتُقَرَّى الضَّيْفُ)، فَهُوَ بِمَتَحِ التَّاءِ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يَقَالُ: قَرِيتُ الضَّيْفَ أَقْرِيهِ قَرِيٌّ، بِكَسْرِ الْقَافِ مَقْصُوراً، وَقَرَأَ بِفَتْحِ الْقَافِ وَاسْماً، وَيُقَالُ لِلطَّعَامِ الَّذِي يُصَيِّفُهُ بِهِ قَرِيٌّ بِكَسْرِ الْقَافِ مَقْصُوراً، وَيُقَالُ لِفَاعِلِهِ: قَارٍءٌ، مِثْلُ قَضَى فَهُوَ قَاضِيٌّ.

(١) «أعلام الحديث»، (١/٦٠).

(٢) «إكمال المعجم»، (٦/٤٨٦).

(٣) فِي (ط): مَعْدُومٌ.

(٤) «أعلام الحديث»، (١/٦٠).

أَخْبِي أَيْهَا، وَكَانَ امْرَأً تَصَرَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، وَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعَرَبِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَهُ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ - فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: أَيَّ عَمٍّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، قَالَ وَدَقَّةُ بْنُ نَوْفَلٍ: يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرًا مَا

وَأَمَّا قَوْلُهَا: (وَتُعِين عَلَى ثَوَابِ الْحَقِّ)، فَالثَوَابُ جَمْعُ ثَابَةٍ، وَهِيَ الْحَادِثَةُ، وَإِنَّمَا قَالَتْ ثَوَابِ الْحَقِّ، لِأَنَّ لَهَا ثَابَةً قَدْ تَكُونُ فِي الْخَيْرِ وَقَدْ تَكُونُ فِي الشَّرِّ، قَالَ لَيْسَ:
ثَوَابُ مَنْ خَيْرٍ وَشَرُّ كِلَاهُمَا فَلَا لَخِيرٍ مَمْدُودٌ وَلَا لَشَرٍّ لَازِبٌ^(١)
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَى كَلَامِ خَدِيجَةَ ﷺ: أَنْتَ لَا يُصِيبُتُ مَكْرُوهُ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيكَ مِنْ مَكَرَمٍ لِأَخْلَاقٍ وَكَرَمٍ الشَّمَائِلِ، وَذَكَرْتَ ضُرُوبًا مِنْ ذَلِكَ، وَفِي هَذَا ذَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَكَرَمَ الْأَخْلَاقِ وَخِصَالِ الْخَيْرِ سَبَبٌ لِلسَّلَامَةِ مِنْ مَصَارِعِ السُّوءِ، وَفِيهِ مَدْحٌ لِلْإِنْسَانِ فِي رَجْهِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ لِمَصْلَحَةِ تَطَرُّأ^(٢).
وَفِيهِ تَأْنِيسٌ مَنْ حَصَصَتْ لَهُ مَخَافَةٌ مِنْ أَمْرٍ، وَتَبْشِيرُهُ وَذَكَرُ اسْبَابِ السَّلَامَةِ لَهُ. وَفِيهِ أَعْظَمُ دَلِيلٍ وَأَبْلَغُ حُجَّةٍ عَلَى كَمَالِ خَدِيجَةَ ﷺ، وَجَزَالَةِ رَأْيِهَا، وَقُوَّةِ نَفْسِهَا، وَثَبَاتِ قَلْبِهَا، وَعِظَمِ فَهْمِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (وَكُنْ امْرَأً تَصَرَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ) مَعْنَاهُ: صَارَ نَصْرَانِيًّا، وَالْجَاهِلِيَّةُ: مَا قَبْلَ رِسَالَةِ نَبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ فَاحِشِ الْجَهَالَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (وَكُنْ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ، وَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعَرَبِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكْتُبَ) هَكَذَا هُوَ فِي مَسْمُومٍ: (الْكِتَابُ الْعَرَبِيُّ) (وَيَكْتُبُ بِالْعَرَبِيَّةِ)، وَوَقَعَ فِي أَوَّلِ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: (يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ)^(٣)، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَحَاصِلُهُمَا أَنَّهُ تَمَكَّنَ مِنْ مَعْرِفَةِ دِينِ النَّصْرَانِيِّ بِحَيْثُ صَارَ يَتَصَرَّفُ فِي الْإِنْجِيلِ فَيَكْتُبُ أَيَّ مَوْضِعٍ شَاءَ مِنْهُ، بِالْعِبْرَانِيَّةِ إِنْ شَاءَ، وَبِالْعَرَبِيَّةِ إِنْ شَاءَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهَا: (فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ ﷺ: أَيَّ عَمٍّ، اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ)، وَفِي الرُّبُوءَةِ لِأُخْرَى: (قَالَتْ خَدِيجَةُ أَيَّ ابْنِ عَمٍّ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ: فِي الْأَوَّلِ: (عَمٍّ)، وَفِي الثَّانِي: (ابْنِ عَمٍّ)، وَكِلَاهُمَا

(١) لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ الزُّبَيْدِيِّ فِي «تَاجِ مَعْرُوسٍ»: (٣١٨/٤)

(٢) فِي (ص) وَ(هـ) «نَظَرًا» وَهُوَ خَطَأٌ. وَكَذَا وَقَعَ وَصْفُهَا فِي (خ) غَيْرَ مَجْدُودَةٍ، وَالمُشَبَّهُ فِي «تَرْجُمَانِ الشُّكَاكَةِ» (١٢/٣٧٢٠)، وَارْتِشَادِ الْبَارِي: (١٠/١٢١)، وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٣) «بُخَارِيُّ» ٣. وَوَقَعَ عَقْدُهُ مِثْلَ رِوَايَةِ مَسْمُومٍ بِرَقْمٍ ٤٩٨٣.

رَأَاهُ، فَقَالَ لَهُ وَرَقَّةٌ: هَذَا الثَّامُوسُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى ﷺ، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْمُخِرْجِي هُمْ؟» قَالَ وَرَقَّةٌ: نَعَمْ، لَمْ

صحيح، أما^(١) الثاني فلأنه ابن عمها حقيقة كما ذكره أولاً في الحديث، فإنه وَرَقَّةٌ بن نوفل بن أسد، وهي حليجة بنت خوييدر بن أسد، وأما لأول فسقته عم مجاراً للاحترام، وهذه عادة العرب في آداب خطبهم، يحاطب لصغير الكبير (يا عم) احتراماً له ورفعة لمرتبه، ولا يحصل هذا الغرض بقولها: يا بن عم، والله أعلم.

قوله: (هذا الثاموس ندي أسد على موسى ﷺ) (لثاموس) بالنون وليس المهملة، وهو جبريل ﷺ، قال أهل اللغة وغريب الحديث: لثاموس في لغة صاحب سرّ خير، والجاسوس صاحب سرّ الشر، ويقال: نَسْتُ الشرّ بفتح النون والميم، أُنْمِشَ بكسر الميم، نُمُشاً، أي: كتمته، ونَسْتُ الرجل ونُمُشْتُهُ: ساررته، واتفقوا على أن جبريل ﷺ يُسَمَّى لثاموس، واتفقوا على أنه المراد هنا، قال الهروي: سُمِّيَ بذلك لأن الله تعالى خصّه بالغيب والوحي^(٢).

وأما قوله: (الذي أنزل على موسى ﷺ)، فكل هو في «الصحيحين» وغيرهما وهو المشهور، وروياه في غير صحيح: (نزل على عيسى ﷺ)، وكلاهما صحيح.

قوله: (يا ليتني فيها جذعاً) لضمير في (فيه) يعود إلى أيدى النبوة ومدته. وقوله: (جذعاً) يعني جذعاً قوياً حتى أبلغ في نصرتك، والأصل في لجذع للتواي، وهو هنا استعارة.

وأما قوله: (جذعاً)، فهكذا الرواية المشهورة في «الصحيحين» وغيرهما بالنصب، قال القاضي عياض: ووقع في رواية ابن مهران: (جذع) بالرفع، وكذلك هو في رواية الأصمعي في البخاري^(٣)، وهذه لرواية طاهرة وأما لنصب فختلف لعلماء في وجهه، فقال الخطابي والهازمي وغيرهما: نصب على أنه خبر كان المحذوفة، تفسيره: ليتني أكون فيها جذعاً^(٤)، وهذا يحيى على مذهب

(١) في (ن)؛ وأما.

(٢) «يعربون في القرآن والحديث». (شمس)

(٣) أخرجه من دفع في صحيحه نسخة ١ (١٨١/٣) عن من عدى عن ورقة بن نوفل أنه سأل رسول الله ﷺ: كيف يأتيك

الوحي؟ قال: يأتيني في شجرة قلّة؛ هذا الثاموس ندي أنزل على عيسى عليه السلام

(٤) «كذب المعجم»: (١/٤٨٩)، ورواية سيفوري (طبعة مكتبة زهير لكتاب) برقم: ٣

(٥) «أعلام الحديث»: (١/٢١)، و«المعلم بقرئته مسيلم»: (١/٢٢٧)

يَأْتِي رَجُلٌ قَطْرًا يَمُوتُ جُنْتُ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمَكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَرَّرًا. راجع ٢٥٢٠٧

مجلس ، وندري ١٤٩٥٣ .

[٤٠٤] ٢٥٣ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوُحْيِ،

النُّحُوبِينَ كُوفِيِّينَ. وَقَالَ الْقَاضِي: سَاطِرٌ عِنْدِي أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَارِ، وَحَمَرٌ (لَيْتَ) قَوْلُهُ (فِيهِ) ^(١)، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي هُوَ الصَّحِيحُ لِذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ التَّحْقِيقِ وَالْمَعْرِفَةِ مِنْ شَيْوِخَتِهِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ ﷺ: «أَوَّلُ مَخْرَجِي هَذَا؟» هُوَ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ، هَكَذَا لِرُؤْيَا، وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ يَاءٍ عَلَى وَجْهِ، وَلِصَّحِيحِ أَمَشْهُورٍ تَشْدِيدُهَا، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُتَخَرَّجُونَ﴾ [برسم ١٢٢] وَهُوَ جَمْعُ مَخْرَجٍ، وَلِيَاءِ الْأَوَّلَى يَاءُ الْجَمْعِ، وَالثَّانِيَةُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَتُنْتَحَتُ لِنَتَخْفِيفِ، لِثَلَا يَجْتَمِعُ الْكُسْرَةُ وَلِيَاءُ أَنْ بَعْدَ كُسْرَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمَكَ) أَيِ: وَقْتُ خُرُوجِكَ. قَوْلُهُ: (أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَرَّرًا) هُوَ بَفَتْحِ رِأْيٍ وَبِهَمْزَةٍ قَبْلُهَا، أَيِ: قُوَّةً بِالْغَا.

قَوْلُهُ فِي لِرُؤْيَا الْآخَرَى. (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ) هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ. (وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ) بِالْوَاوِ، وَهُوَ صَحِيحٌ ^(٢)، وَالْقَائِلُ (وَأَخْبَرَنِي) هُوَ الزُّهْرِيُّ، وَفِي هَذِهِ الْوَاوِ فَائِدَةُ لَطِيفَةٍ قَدَّمَهَا فِي مَوَاصِعَ ^(٣)، وَهِيَ أَنَّ مَعْمَرَ سَمِعَ مِنَ الزُّهْرِيِّ أَحَدَيْتَ قَالَ لِرُؤْيَا فِيهَا: (أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِكَذَا)، (وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِكَذَا) إِلَى تَحْرُفِهَا، فَأَرَادَ مَعْمَرٌ رُؤْيَا عَيْرَ الْأَوَّلِ فَقَالَ: قَالَ لِرُؤْيَا: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، فَأَتَى بِالْوَاوِ لِيَكُونَ رَأْيًا كَمَا سَمِعَ، وَهَذَا مِنْ لَاحْتِبَاطِ وَالتَّحْقِيقِ وَلِمَحْفُظَةِ عَنِ الْإِلْفَاضِ وَالتَّحْرُفِ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) إكمال لتعلم: (٤٨٩/١).

(٢) فِي (ص) وَ(هـ): الصَّحِيحُ

(٣) نَصْرٌ مِنْ ٥٨٧ مِنْ هَذَا لُجُزًا.

وَسَاقَ الْحَدِيثِ يَمِثُلُ حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَوْلَهُ لَا يُخْرِجُكَ اللَّهُ أَبَدًا، وَقَالَ: قَالَتْ خَدِيجَةُ: أَيُّ ابْنِ عَمٍّ، اسْمُكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ. [أحمد: ٢٥٩٠٩، ع ٦٩٨٢]

٤٠٥، ٢٥٤ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: قَالَتْ هَافِصَةُ رَوْحُ النَّبِيِّ ﷺ: فَرَجَعَ إِلَى خَدِيجَةَ يَرْجُفُ فُؤَادَهُ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ يَمِثُلُ حَدِيثِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ حَدِيثِهِمَا، مِنْ قَوْلِهِ: أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّادِقَةُ، وَتَابَعَ يُونُسَ عَلَى قَوْلِهِ: قَوْلَهُ لَا يُخْرِجُكَ اللَّهُ أَبَدًا، وَذَكَرَ قَوْلَ خَدِيجَةَ: أَيُّ ابْنِ عَمٍّ، اسْمُكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ. [أحمد: ٢٥٨٦٥، والبحاري: ١٣]

[١٠٦] ٢٥٥ - (١٦١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ -

قوله في هذه الرواية، أعني رواية معمر: (قوله لا يُخْرِجُكَ اللَّهُ أَبَدًا) هو بالحاء المهملة والثؤن، وقد قدما بيانه^(١)

قوله في رواية عقيل - وهو بصم العين - : (يَرْجُفُ فُؤَادَهُ) قد قدمت في حديث: «أهل اليمن أرق قلوباً» بيان اختلاف في القلب والفؤاد^(٢). وأما عدم خديجة ﷺ بَرْجَفَ فُؤَادَهُ ﷺ، فالظاهر أنها رآته حقيقة، ويجوز أنها لم تره وعصته بقرئ وصوره الحال، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) هذا نوع من يتكرر في الحديث يسعي التنبه عليه، وهو أنه قال: (عن جابر وكان من أصحاب النبي ﷺ)، ومعلوم أنَّ جابر بن عبد الله الأنصاري من مشهوري الصحابة أشد شهرة، بل هو أحد لستة الذين هم أكثر الصحابة رواية عن رسول الله ﷺ، وحواله أنَّ بعض الرواة حاطب به من يتوهم أنه يخفى عليه كونه صحابياً، فبيته إزالة للوهم، واستمرت الرواية به.

(١) ص ٦٠٣ من هذا الجزء.

(٢) نظر ص ٣٩٢ من هذا الجزء.

كَانَ يُحَدِّثُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فِتْرَةِ الْوَحْيِ - قَالَ فِي حَدِيثِهِ -: «فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسًا عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَجِئْتُ مِنْهُ قَرَفًا فَرَجَعْتُ، فَقُلْتُ: زَمِّلُونِي زَمِّلُونِي، فَذَرُونِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبِّكَ مَكِيدٌ ﴿٣﴾ وَنَذِيرٌ ﴿٤﴾ وَلُحْرٌ قَاهِرٌ﴾» [مسند ١: ١٥٠] وَهِيَ الْأَوَّلُ، قَالَ: «ثُمَّ تَابَعَ الْوَحْيُ» [مسند ١: ١٥١].

لَبَن قَبِيل: فَهَؤُلَاءِ سُرُوءٌ فِي هَذَا الْإِسَادِ أَلَمَّةٌ جَلَّةٌ، فَكَيْفَ يُتَوَقَّعُ خَفَاءٌ صَحْبَةُ جَابِرٍ فِي حَقِّهِمْ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ بَيْنَ هَذِهِ بَعْضَهُمْ كَانَ فِي حَارٍ صَعْرَةٍ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، ثُمَّ رَوَاهُ عِنْدَ كَمَالِهِ كَمَا سَمِعَهُ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ فِي جَابِرٍ يَتَكَثَّرُ مِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَجَوَابُهُ كُلُّهُ مَا ذَكَرْتَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
قَوْلُهُ: (يُحَدِّثُ عَنْ فِتْرَةِ الْوَحْيِ) يَعْنِي احْتِبَاسَهُ وَعَدَمَ تَدْبِعِهِ وَتَوَالِيهِ فِي النَّزُولِ. قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءٍ جَالِسًا» هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُورِ: «جَالِسًا» مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَجِئْتُ مِنْهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ وَعُقَيْلٍ وَمُعَمَّرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ بَنِ شُهَابٍ. وَقَالَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ: «فَجِئْتُ» بِجِيمٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ هَمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ ثَاءٌ مُثَلَّثَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ تَاءٌ لَظْمِيرٍ. وَقَالَ فِي رِوَايَةِ عُقَيْلٍ وَمُعَمَّرٍ: «فَجِئْتُ» بِعَدِ جِيمٍ ثَاءٌ اِنْ مِثْلَانِ^(١)، هَكَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي صِبْطِ رِوَايَةِ ثَلَاثَةٍ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاصُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ ضَبَطَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْجَاءٍ: مِنْهُمْ مَنْ ضَبَطَهُ بِالْهَمْزَةِ فِي الْمَوْضِعِ الثَّلَاثَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَبَطَهُ بِالثَّاءِ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ، قَالَ الْقَاضِي: وَأَكْثَرُ الرُّوَاةِ لِكُتَابِ عَلَى أَنَّهُ بِالْهَمْزِ فِي الْمَوَاضِعِ الْأُولَى، وَهِيَ رِوَايَةُ يُونُسَ وَعُقَيْلٍ، وَبِالثَّاءِ فِي الْمَوْضِعِ الثَّلَاثِ وَهُوَ رِوَايَةُ مُعَمَّرٍ^(٢).

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الَّتِي نَقَلَهَا الْقَاضِي كُلُّهَا خَطَأٌ ظَاهِرٌ، فَإِنَّ مُسْلِمًا رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةِ عُقَيْلٍ: (ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَجِئْتُ مِنْهُ قَرَفًا»)، ثُمَّ قَالَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ مُعَمَّرٍ أَنَّهَا نَحْوُ حَدِيثِ يُونُسَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: («فَجِئْتُ مِنْهُ» كَمَا قَالَ عُقَيْلٍ)، فَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ مُسْلِمٍ بِأَنَّ رِوَايَةَ مُعَمَّرٍ وَعُقَيْلٍ مُتَّفَقَتَانِ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَأَنَّهُمَا مُخَالَفَتَانِ لِرِوَايَةِ يُونُسَ فِيهَا، فَتَطَّلُ بِذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: الثَّلَاثَةُ بِالثَّاءِ أَوْ بِالْهَمْزَةِ، وَتَطَّلُ أَيْضًا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ رِوَايَةَ يُونُسَ وَعُقَيْلٍ مُتَّفَقَةٌ، وَرِوَايَةُ مُعَمَّرٍ مُخَالَفَةٌ لِرِوَايَةِ عُقَيْلٍ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ بِهِ وَلَا شَكَّ فِيهِ.

(١) فِي (خ). مُتَّفَقٌ

(٢) بِطَرِيقِ الْإِسْبَاطِ الْمَعْلُومَةِ - (١) (٤٩٠)

[٤٠٧] ٢٥٦ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ثُمَّ فَتَرَ الْوَحْيُ عَنِّي فَتَرَةً، فَبَيَّنَّا أَنَا أَمْثَلِي». ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَجِئْتُ مِنْهُ فَرَقًا حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ». قَالَ: وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَالرُّجُزُ الْأَوَّلُ، قَالَ: «ثُمَّ خَمِيَ الْوَحْيُ بَعْدُ وَتَتَابَعَ».

٦ حميد ١٤٤٨٣، ربيعاري: ٢٤٩٢٦.

وقد ذكر صاحب «المصالح» أيضًا رويته آخر باطلة مصححة^(١)، تركت حكيتها، لظهور سلطانها، والله أعلم.

وأما معنى هذه الدققة، فالرواية ناهية عن روى الحديث، أعني رواية المهز ورواية الشام، ومنعهم من روى ورعبث، وقد جاء في رواية البخاري: «فرعبث»^(٢)، قال أهل اللغة: جُئْتُ الرَّحْلُ: دَفْعٌ، فَهُوَ مَجْجُوثٌ، أَي: دَفْعٌ. قَالَ الْخَلِيلُ وَالْكِسَائِيُّ: جُئْتُ وَجُئْتُ، فَهُوَ مَجْجُوثٌ وَمَجْجُوثٌ، أَي: مَذْعُورٌ فَتَرَعٌ^(٣)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ» هكذا هو في الرواية: «هَوَيْتُ»، وهو صحيح، يقال: هَوَى إِلَى الْأَرْضِ وَأَهْوَى إِلَيْهَا، لَغْتَانِ، أَي: سَقَطَ. وَقَدْ غَبِطَ وَجْهٌ مَنْ أَنْكَرَ (هوى) ورغم أنه لا يقال إلا (أهوى)، والله أعلم.

قوله: «ثُمَّ خَمِيَ الْوَحْيُ وَتَتَابَعَ» هم بمعنى فأكَّد أحداهم بالآخر، ومعنى «خمي»: كَثُرَ نَزُولُهُ وَازْدَادَ مِنْ قَوْلِهِمْ: خَمِيَتْ النَّارُ وَلِشَمْسٍ، أَي: كَثُرَتْ^(٤) حَرَّتُهَا.

قوله: (إِنْ أَوَّلَ مَا نَزَلَ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾) صعبت بل باطل، والصواب أن أول ما نزل على الإطلاق ﴿قُرْآنُ يَسِينَ﴾ كما صرح به في حديث عائشة رضي الله عنها. وأما ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، فكان نزولها بعد فقرة لוחي كما صرح به في رواية الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ حَبْرٍ، والدلالة صريحة فيه في مواضع.

(١) المطالع للأندلس: (٢/ ٨١).

(٢) البخاري: ٤.

(٣) المعين: (٦/ ١٣).

(٤) هي (ص) و(هـ) فويرت.

[٤٠٨] وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ يُونُسَ وَقَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَرْجِهْ فَأَخْرِجْهُ﴾ - قَبْلَ أَنْ تُقْرَضَ لَصَلَاةٍ - وَهِيَ الْأَوَّلَانُ، وَقَالَ: «فَجِئْتُ مِنْهُ» كَمَا قَالَ عُقَيْلٌ، [الحمد ١٥١٣٥، وسبحار ٤٩٢٥].

[٤٠٩] ٢٥٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا سَدَمَةَ: أَيُّ الْقُرْآنِ أَنْزَلَ قَبْلُ؟ قَالَ: يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، فَقُلْتُ: أَوْ «أَقْرَأَ»، فَقَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: أَيُّ الْقُرْآنِ أَنْزَلَ قَبْلُ؟ قَالَ: يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، فَقُلْتُ: أَوْ «أَقْرَأَ»؟ قَالَ جَابِرٌ: أَحَدُكُمَا مَا حَدَّثَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «جَاوَزْتُ بِحِجَازٍ شَهْرًا، فَلَمَّا قَضَيْتُ جَوَارِي نَزَلَتْ فَاسْتَبَطَنْتُ بَطْنَ الْوَادِي، فَنُودِيتُ، فَتَنْظَرْتُ أَمَامِي وَخَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي فَلَمْ أَرِ أَحَدًا، ثُمَّ نُودِيتُ فَتَنْظَرْتُ فَلَمْ أَرِ أَحَدًا، ثُمَّ نُودِيتُ لَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ فِي الْهَوَاءِ - يَغْنِي جَبْرِيلَ ﷺ - فَأَخَذَنِي رَجْفَةً شَدِيدَةً،

منه قوله: وهو يحدث عن فترة الوحي، إلى أن قال: (فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾).

ومنه: قوله ﷺ: «فقد لملت الذي جاءني بحراء»، ثم قال: «فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾».

ومنه: قوله: «ثم تدع» يعني بعد فترته، فالصواب أن أول ما نزل: ﴿أَقْرَأَ﴾، وأن أول ما نزل بعد فترة الوحي: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾، وأما قول من قال من المفسرين: إن أول ما نزل الفاتحة، فبطلانه أشهر من أن يذكر، والله أعلم.

قوله ﷺ: (فاستبطنت الوادي) أي: صرْتُ في بطنه قوله ﷺ: «ففي جبريل عليه الصلاة والسلام: «إِذَا هُوَ عَلَى الْعَرْشِ فِي الْهَوَاءِ» المراد بالعرش كرسى كما تقدم في الرواية لأخرى: «عنى كرسى بين السماء والأرض». قال أهل اللغة: العرش هو السرير، وقيل: سرير لملك. قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ عَرُشٌ عَظِيمٌ﴾. سمل ٢٣، والهواء هنا ممدود يكتب بالالف، وهو الجو بين السماء والأرض كما في الرواية لأخرى، والهواء: الخالي، قال الله تعالى: ﴿وَقَدَرْتُمْ هُوَ﴾ [برهانه ٤٣].

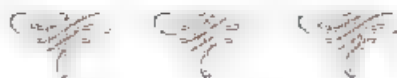
قوله ﷺ: «فأخذني رجفة شديدة» هكذا هو في الروايات مشهورة، «رجفة» بالهمزة، قول القاصي:

فَأَتَيْتُ حُدَيْجَةَ فَقُلْتُ: دَثُرُونِي، قَدَثُرُونِي، فَصَبُّوا عَلَيَّ مَاءً، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿يَتَابُ الْمَذْنُورُ﴾^(١)
 قَرَأَ قَائِدٌ ﴿يُؤْتِيكَ فَكَيْدُ﴾^(٢) وَتَبَّكَ فَكَيْدُ^(٣) وَتَبَّكَ فَكَيْدُ^(٤) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [ج ١، ص ١٠٨، ١٠٩] [١٤٧٨٧] [١٠٩٠].
 [٤١٠] ٢٥٨- (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ
 الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى عَرْشِ بَيْنَ
 السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». [البيهقي: ٤٩٧٢] [تواتر: ١٠٩٠].

ورواه السمرقندي: «وَجُفَّة» بالو، وهما صحيحان متقاربان، ومعناه الاضطراب، قال الله تعالى:
 ﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ﴾ [سجدة: ٨]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ﴾ [الزمر: ٢١].
 قوله ﷻ: «فَصَبُّ عَنِّي سَاءٌ» فيه أنه ينبغي أن يُصَبَّ عَلَى الْفَرْعِ لِمَا لَيْسَ كُفْرُهُ، والله أعلم.
 وأم تفسير قول الله تعالى: ﴿يَتَابُ الْمَذْنُورُ﴾، فقال لعلماء: الْمَذْنُورُ الْمَرْمَلُ وَالْمَتْنَفُّ وَالْمَشْتَمَلُ
 بمعنى، ثم نجهور على أن معناه الْمَذْنُورُ بِيَدِهِ. وحكى لمؤردي قولاً عن عكرمة أن معناه: الْمَذْنُورُ
 بالنبوة وأعبائها^(٥).

وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِيكَ فَكَيْدُ﴾ معناه: حَذَرُ الْعَذَابِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ. ﴿يُؤْتِيكَ فَكَيْدُ﴾ أي: عَظَمُهُ وَزَهْمُهُ
 عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ. ﴿يُؤْتِيكَ فَكَيْدُ﴾ قيل: معناه: طَهْرُهُ مِنَ النِّجَاسَةِ، وقيل: قَطْرُهَا، وقيل: المراد
 بالثياب النفس، أي: طَهْرُهُ مِنَ الذَّنْبِ وَمَا فِي الثَّقَاتِ.

﴿يُؤْتِيكَ فَكَيْدُ﴾ بكسر لاء في قراءة الأكثرين، وقرأ حفص بضمها^(٦)، وفسره في الكتاب بالأوثان،
 وكذا قاله جماعات من المفسرين، والرجح في اللغة: الْعَذَابُ، وَسُمِّيَ الشُّرْكُ وَعِبَادَةُ الْأَوْثَانِ رِجْزًا،
 لأنه سبب العذاب. وقيل: المراد بالرجز في الآية الشُّرْكُ، وقيل: الذَّنْبُ، وقيل: الظُّلْمُ، والله أعلم.



(١) «كتاب المعجم» ١/ (٤٩٢).

(٢) «الكتك والعبود» ١/ (١٣٥).

(٣) «تفسير في لغات السبع» ص ٢١٦ ومرا بضم أبعاً من لعشر أبو جعفر ويعقوب، نظر «استشر في لغات»

لعشر ٢/ (٣٩٣).

٧٤ - [باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات،

وفرض الصلوات]

باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات

وفرض الصلوات

هذا باب طويل، وأنا أذكر إن شاء الله تعالى مقاصده مختصرة من الألفاظ والمعاني على ترتيبها، وقد لخص لقاضي عياض رحمه الله في الإسراء جملاً حسنة نفيسة، فقال: «يختلف الناس في الإسراء برسول الله ﷺ، فقول: إنما كان جميع ذلك في المنام. والحق الذي عليه أكثر الناس ومعظم السلف وعامة المتأخرين من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين أنه أسري بجسده ﷺ، والآثار تدل عليه لمن طالعها وبحث عنها، ولا يُعَدَّل عن طهرها إلا بدليل، ولا استحالة في حملها عليه فيحتاج إلى تأويل.

وقد جاء في رواية شريك في هذا الحديث في الكتاب أوهاً أنكرها عليه العلماء - وقد نبه مسلم على ذلك بقوله: (فقدّم وأخر وزد ونقص) - منها: قوله: (وذلك قبل أن يُوحى إليه)، وهو غلط لم يُوافق عليه، فإنَّ الإسراء أقل ما قيل فيه أنه كان بعد مبعثه ﷺ بخمسة عشر شهراً. وقال الخزي: كان ليلة سبع وعشرين من شهر ربيع الآخر قبل لهجرة بسنة. وقال الزهري: كان ذلك بعد مبعثه ﷺ بخمسين سنين. وقال ابن إسحاق: أسري به ﷺ وقد فشا الإسلام بمكة والقبايل^(١).

وأشبه هذه الأقوال قول الزهري وابن إسحاق، إذ لم يختلفوا أن خديجة (رضي الله عنها) صلّت معه ﷺ بعد فرض الصلاة عليه، ولا خلاف أنها توفيت قبل لهجرة بمدة، قيل: بثلاث سنين، وقيل: بخمس.

ومنها: أن العلماء مُجمِعون على أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء، فكيف يكون هذا قبل أن يُوحى إليه؟

(١) أسيرة ابن إسحاق، ص ٢٩٥

[٤١١] ٢٥٩ - (١٦٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَيْتُ بِالْبُرَاقِ - وَهُوَ دَابَّةٌ أَيْضٌ طَوِيلٌ قَوْقُ الْحِمَارِ

وأما قوله في رواية شريك (وهو نائم)، وفي رواية الأخرى (يا أبا عبد الله) بين النائم واليقظان)، فقد يحتج به من يجعله^(١) رقيب نوم، ولا حاجة فيه إذ قد يكون ذلك حالة أول وصول الميث إليه، وليس في الحديث ما يدل على كونه نائماً في القصة كلها. هذا كلام بقاضي رحمه الله^(٢)، وهذا الذي قاله في رواية شريك، وأن أهل العلم أذكروها، قد قاله غيره، وقد ذكر البخاري رحمه الله رواية شريك هذه عن أنس في كتاب التوحيد من «صحيحه»، وأتى بالحديث معوّلاً^(٣).

قال المحافظ عبد الحق رحمه الله في كتابه «جمع بين الصحيحين» بعد ذكره هذه لرواية: هذا الحديث بهذا اللفظ من رواية شريك بن أبي نمر عن أنس، وقد زاد فيه زيادة مجهولة، وأتى فيه بألفاظ غير معروفة، وقد روى حديث الإسراء جماعة من الحفاظ المتنبين والأئمة المشهورين، كابن شهاب وثابت البناني وقتادة، يعني عن أنس، فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك، وشريك ليس بالحافظ عند أهل الحديث، قال: ولأحاديث التي تقدمت قبل هذا هي لمعول عليها. هذا كلام لحافظ عبد الحق رحمه الله^(٤).

قول مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) هذا الإسناد كله بصريون، و(فَرُّوخَ) عجمي لا ينصرف، وتقدم بيانه مرات^(٥)، و(بُنَانِيُّ) بضم الباء، منسوب إلى بَنَانَةَ قَبِيلَةٍ مَعْرُوفَةٍ.

قوله ﷺ: «أَتَيْتُ بِالْبُرَاقِ» هو بضم الباء لموحدة، قال أهل اللغة: البراق اسم لدابة لتهي ركوبها رسول الله ﷺ ليلة الإسراء. قال الزبيدي في «مختصر العين» وصاحب «لتحرير»: هي دابة كان الأنبياء صلبت الله وسلامه عليهم يركبونها. وهذا الذي قلناه من شترك جميع الأنبياء فيها يحتاج إلى نقل صحيح^(٦).

(١) في (ط): يقص من يجعله

(٢) إكمال المعلم: (١/٩٤ - ٩٩)

(٣) البخاري ٧٥١٧

(٤) مجمع بين الصحيحين: ٢١٤

(٥) انظر ص ٣٤٤ و ٤٩٧ و ٥٤٠ و ٥٦٧ من هذا الجزء

(٦) انظر ابن حجر في «فتح»، (٧/٢٠٧) عن عدد من تصحيفه وتباين أن البرق كان قد تركها

وَدُونَ الْبَغْلِ، يَضَعُ حَافِرُهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرَفِهِ، قَالَ - فَرَكِبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، قَالَ: فَرَبَطْتُهُ بِالْحَقِيقَةِ الَّتِي يَرْتَبِطُ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَصَلَّيْتُ فِيهِ وَكُفَعْتَنِي، ثُمَّ

قال ابن خردادبه: اشتقاق البرق من البرق^(١)، إن شاء الله تعالى - يعني لسرعته، وقيل: سُحِّي بذلك تشبُّه صفته وتألُّفه وترفُّقه، وقيل: لكونه أبيض.

وقال القاضي عياض: يحتمل أنه سُحِّي بذلك لكونه ذا لونين، يقال: شاة سُرْقَاء، إذا كان في خلال صوفها لأبيض صدقات سود. قال: ووُصِفَ في الحديث بأنه أبيض، فقد يكون من نوع الشاة سُرْقَاء، وهي معدودة في البيض^(٢)، والله أعلم.

قوله ﷺ «فركبته حتى أتيت بيت المقدس» فربطته بالحققة التي يرتبط به الأنبياء «أما بيت المقدس» ففيه لثتان مشهورتان غاية الشهرة:

[أحدهما: بفتح الميم وإسكان القاف وكسر الذال المحققة.

والثانية: يضم الميم وفتح القاف والذال المشددة.

قال أبو حنيفة: أم من شدته فمعناه: المظهر، وأم من حُفِّفه فقد أوعى الفارسي: لا يخلو إما أن يكون مصدراً أو مكاناً، فإن كان مصدراً، كان كقوله تعالى: ﴿وَلَيْتُمْ مَرَجِحَتَكُمْ﴾ [النمل ١٠] ونحوه من لمصدر. وإن كان مكاناً فمعناه: بيت المكن الذي جُمع فيه الطهارة، أو بيت مكان الطهارة، وتطهيره وإحراقه من الأصنام وبعثه منها^(٣).

وقد الرُّجُح: اسببت لمقدس: المظهر، وبيت المقدس، أي: المكن الذي يُصْهَر فيه من الذُّلُوب^(٤)، ويقال فيه أيضاً: ببيتاء، والله أعلم.

وأم (الخليفة) وبسكان اللاء على اللغة نفضية المشهورة، وحكى الجوهري وغيره فتح سلام أيضاً، قال الجوهري: حكى يونس عن أبي عمرو بن لعلاء: حَقِيقَةٌ بالفتح، وجمعها حَقَقَاتٌ^(٥)، وأم على لغة الإسكان، فجمعها حَقَقٌ وحَقَقٌ، بفتح الحاء وكسرها.

(١) الجوهرة لفظاً: (١/٣٧٢)

(٢) إكمال المعجم: (١/٤٩٩)

(٣) لا حاجة بغيره: نسخة (٢/١٥٢)

(٤) معجمي: ثبوته ووجهه: (١/١١٠)

(٥) تصحيح: (حقق).

خَرَجْتُ، فَجَاءَنِي جَبْرِيلُ عليه السلام بِإِنَاءٍ مِنْ خَمِيرٍ وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ جَبْرِيلُ عليه السلام: اخْتَرْتُ الْفِطْرَةَ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ، فَاسْتَفْتَحَ جَبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جَبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ،

وأما قوله عليه السلام: «الحققة التي يربط به»، فكما هو في الأصول: «به» بضمير المذكر، أعاده على معنى حققة، وهو الشيء. قال صاحب «التحرير»: المراد حققة باب مسجد بيت المقدس، والله أعلم. وفي ربط البراق بالأحد بالاحتياط في الأمور وتعصي الأسباب، وأن ذلك لا يتحد في التوكل إذا كان الاعتماد على الله تعالى، والله أعلم.

قوله عليه السلام: «فجاءني جبريل عليه السلام بإنياء من خمر وإنياء من لبن»، فاخترت اللبن، فقال جبريل: اخترت الفطرة، هذا اللفظ وقع هنا مختصراً، وسردانه عليه السلام قيل له: اختر أي الإنياء شئت، كما جاء مبيّناً بعد هذا في هذا الباب من رواية أبي هريرة، فألهم عليه السلام اختيار لبن.

وقوله: «اخترت لفطرة» فسرو لفطرة هنا بالإسلام والاستقامة، ومعناه - والله أعلم -: اخترت علامة للإسلام والاستقامة. وجعل لبنين علامة لكونه سهلاً طيباً طاهراً سائغاً لذائذ، سبيح العاقبة. وأما الخمر فمنها أله الخبائث، وحذبة لأنواع من لشر في لحدول ولمال، والله أعلم.

قوله عليه السلام: «ثم عرج بنا إلى السماء، فاستفتح جبريل عليه السلام فقيل له: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بُعِثَ إليه؟ قال: قد بُعِثَ إليه».

أما قوله: «العرج»، فبفتح العين والراء. أي: ضِعِد. وقوله: «جبريل» فيه بيان الأدب فيمن استأذن بدق سبب ومعهوه فقيل له: من أنت؟ فيسبغي أن يقول: زيد مثلاً إذا كان اسمه زيدا، ولا يقول: أنا، فقد جاء لحديث بلنهي عنه^(١)، ولأنه لا فائدة فيه.

وأما قول: «توب السماء»: «وقد بُعِثَ إليه؟»، فمراده: وقد بُعِثَ إليه للإسراء وصعود السموات؟ وليس مراده لاستمهاة عن أصل لبعثة ورسالة، فإن ذلك لا يخفى عليه إلى هذه المدة، فهذا هو

(١) عني (ج). من كان ذلك، وهو عرجاً.

(٢) أخرجه البخاري: ٢٢٥٠، وإسم: ٥٦٢٥، وأحمد: ١٤١٨٥ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: أنبت عليه السلام هي

حين كان هي أبيه، ثم دقت لياب، فقال: من أنت؟ فقلت: أي، فقال: أنت أنا، كأنه كرهها.

فَفُتِّحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِأَدَمَ، فَرَحَّبَ بِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ ﷺ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِّحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِابْنِي الْحَالَةَ هَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ وَتَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، فَرَحَّبَا وَدَعَوَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِّحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِيُوسُفَ ﷺ، إِذَا هُوَ قَدْ أُعْطِيَ شَطْرَ الْحُسَيْنِ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ ﷺ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِّحَ لَنَا فَإِذَا أَنَا بِإِدْرِيسَ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَظِيمًا﴾ [مريم ٥٧] ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِّحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِهَارُونَ ﷺ،

الصَّحِيح - والله أعلم - في معناه، ولم يذكر الخطيب في «شرح البحاري»^(١) وجماعة من لعلماء غيره، وإن كان القاضي قد ذكر خلافاً أو أشار^(٢) إلى خلاف في أنه ستفهم من أصل البيعة أو عما ذكره^(٣).
قول القاضي: وفي هذا أن للسماة أبواباً حقيقة، وحفظةً مؤكِّلين بها، وفيه إثبات لاستئذان^(٤)، والله أعلم.

قوله ﷺ: «إِذَا أَنَا بِأَدَمَ»، فَرَحَّبَ بِي وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثم قال ﷺ في السماء الثانية: «إِذَا أَنَا بِابْنِي الْحَالَةَ، فَرَحَّبَا بِي وَدَعَوَا»، وذكر ﷺ في باقي الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه نحوه.

فيه استحباب لقاء أهل الفضل بالبشر والترحيب والكلالة، والحسن والتأدب لهم وإن كانوا أفضل من الداعي. وفيه جواز مدح الإنسان في وجهه إذ أُمين عليه، للإعجاب وغيره من أسباب الفتنة.

(١) «أعلاء الحديث» ٢٠ (٣/ ٨٧٣)، وذكر الخطيب أيضاً لقول النبي ﷺ: «وَأَنَا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَعْلَمْ بِعَمَّة»

ﷺ: «لَأَنْهُمْ عَمِدَةُ الْبُيُوتِ وَبُيُوتُهُمْ»

(٢) في (ج): وأشار

(٣) [إكمال المعجم] ١ (٥٠١).

(٤) المعصنر السابق ١ (٥٠٢).

فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَّجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ ﷺ. قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى ﷺ، فَرَحَّبَ وَدَعَا لِي بِخَيْرٍ، ثُمَّ عَرَّجَ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: قَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ، فَفُتِحَ لَنَا، فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ ﷺ مُسْتَدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ، وَإِذَا هُوَ يَذْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، لَا يَمُودُونَ إِلَيْهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِي إِلَى السُّدْرَةِ الْمُتَنَهَى، وَإِذَا وَرْقُهَا كَأَذَانِ الْفَيْلَةِ، وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقِلَاقِلِ، قَالَ: كُلَّمَا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ

وقوله ﷺ «فإذا أنا بإبراهيم الخليل» قال الأزهرى: قال ابن السكيت: يقال: هما بن عم، ولا يقال: بن خدي، ويقال: هما بن خال، ولا يقال: «بنا عم»^(١).

قوله ﷺ: «فإذا أنا بإبراهيم ﷺ مُسْتَدًا ظَهْرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ» قال لقاصي عياض رحمه الله: يُسْتَدُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِدَادِ إِلَى الْقُبَّةِ، وَتَحْوِيلِ الظَّهْرِ إِلَيْهَا^(٢).

قوله ﷺ: «ثم ذهب بي إلى السُّدْرَةِ الْمُتَنَهَى» هكذا وقع في لأصوب: السُّدْرَةُ، بالألف وإسكان، وفي الزوايد بعد هذا: «سُدْرَةُ مُتَنَهَى». قال ابن عباس والمفسرون وغيرهم: سُمِّيَتْ سُدْرَةُ الْمُتَنَهَى، لِأَنَّ عِلْمَ الْمَلَائِكَةِ يَنْتَهِي إِلَيْهَا، وَلَمْ يُجَاوِزْ أَحَدًا إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٣). وحكي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه^(٤) أنها سُمِّيَتْ بِمِلْثٍ، لَكُونِهَا^(٥) يَنْتَهِي إِلَيْهَا مَا يَهْبِطُ مِنْ فَوْقِهَا وَمَا يَصْعَدُ مِنْ تَحْتِهَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى

قوله ﷺ: «وإذا ثمرها كالقِلَاقِلِ» هو بكسر القاف، جمع قُلَّةٍ، والقُلَّةُ حَجَرٌ عَظِيمَةٌ تَسُوعُ قُرْبَحِينَ أَوْ

أَكْثَرُ

(١) الإصطلاح المصطلق: (٢/٤٦٢)، وإلهيب اللغة: (١/٨٨) و(٧/٢٢٨).

(٢) إكمال المعجم: (١/٥١٢).

(٣) قال ابن حجر في «المناقب» (٧/٢١٣) أنه لا يبعد من حديث من مسعود من تقدم أسرقم ٤٣١٠، قال: «ثم أُنْزِلَ إِلَيَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَنَهَى بِي إِلَى سُدْرَةِ مُتَنَهَى، وَهِيَ فِي لِسَانِ الْبَيْتِ دُمِيَّةٌ، لَهَا سَبْعُونَ مِائَةً يَخْرُجُ مِنْهَا لَأَرْضٌ قَبِيضٌ مِنْهَا رُبَيْعٌ يَنْتَهِي مَا يَهْبِطُ مِنْ فَوْقِهَا وَيُقْبَضُ مِنْهَا» ولكن حديث ابن مسعود رضي الله عنه ليس في صحيحه، فهو أَوْفَى بِالْإِسْنَادِ.

(٤) قال ابن حجر في «المناقب» (٧/٢١٣): هكذا أورده قاضي عياض بضمة عده، ولا سيما، كما يصحح برودة، وهو صحيح.

سريع

(٥) في (ج): لكونه.

مَا عَشِيٍّ تَغَيَّرَتْ، كَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَمَتْهَا مِنْ حُسْنِهَا، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ مَا أَوْحَى، فَفَرَضَ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَتَزَلْتُ إِلَى مُوسَى ﷺ، فَقَالَ: مَا قَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أَمَتِكَ؟ قُلْتُ: خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، فَإِنَّ أَمَتَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ، فَأِنِّي قَدْ بَلَوْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَخَبَرْتُهُمْ، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى رَبِّي فَقُلْتُ: يَا رَبِّ خَفِّفْ عَلَيَّ أَمَتِي، لَمْ حَظَّ عَنِّي خَمْسًا، فَارْجِعْ إِلَى مُوسَى فَقُلْتُ: حَظَّ عَنِّي خَمْسًا، قَالَ: إِنْ أَمَتَكَ لَا يُطِيقُونَ ذَلِكَ فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ، قَالَ: فَلَمْ أَرْجِعْ بَيْنَ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَبَيْنَ مُوسَى ﷺ حَتَّى قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُنَّ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كُلُّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِكُلِّ صَلَاةٍ عَشْرًا، فَلَذَلِكَ خَمْسُونَ صَلَاةً، وَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ لَهُ عَشْرًا، وَمَنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا لَمْ تُكْتَبْ شَيْئًا، فَإِنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ سَبْعَةٌ وَاحِدَةٌ، قَالَ: فَتَزَلْتُ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى مُوسَى ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَقُلْتُ: «قَدْ رَجَعْتُ إِلَى رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ». [احمد ١٢٥١٥]

[٤١٢] ٢٦٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثْتُ بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثْتُ

قوله ﷺ: «فرجعت إلى ربي» معناه: رجعت إلى الموضع الذي ناجيته منه أولاً، فدجيته فيه ثانية. وقوله ﷺ: «فلم أزل أرجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى ﷺ» معناه: بين موضع مناجاة ربي، والله أعلم.

قوله عقب هذا الحديث: (قال الشيخ أبو أحمد: حدثنا أبو العباس الماسرجسي: حدثنا شيبان بن قُرُوح: حدثنا حماد بن سلمة بهذا الحديث) (أبو أحمد) هذا هو الجلودي راوي الكتاب عن ابن سفيان عن مسلم، وقد علا له هذا الحديث رجل، فإنه رواه أولاً عن ابن سفيان عن مسلم عن شيبان بن قُرُوح. ثم روه عن الماسرجسي عن شيبان، واسم الماسرجسي أحمد بن محمد بن الحسين النيسابوري، وهو بفتح النون المهملة وإسكان الراء وكسر الجيم، وهو مسلوب إلى جده ماسرجس.

وهذه لائحة وهي قوله. (قال الشيخ أبو أحمد) إلى آخره تقع في بعض الأصول في الحاشية، وفي أكثرها في نفس الكتاب، وكلاهما له وجه، فمن جمعها في الحاشية فهو الظاهر المختار. لكونها ليست من كلام مسلم ولا من كتبه، فلا يدخل في نفسه، إما هي قائمة فشاها أن تكتب في الحاشية،

ومن أذخها في الكتاب فليكون الكتاب مقبلاً عن عهد المفسر القاري عن شيخ

سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُنِيتُ فَأَنْطَلَقُوا بِي إِلَى زَمْرَمَ، فَشَرَحَ عَنْ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَ بِمَاءِ زَمْرَمَ، ثُمَّ أُنِيتُ». [٤١٣ - ٤١٤].

[٤١٣] - ٢٦٦ (٠٠٠) حَدَّثَنَا شَيْتَانُ بْنُ قَرُوحٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاهُ جَبْرِيلُ ﷺ وَهُوَ يَتَعَبُ مَعَ الْعِلْمَانِ، فَأَخَذَهُ فَصَرَعَهُ فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ، فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عِلْقَةً فَقَالَ: هَذَا حُطُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ، . . .

الزيادة من كلام الجلودي، نقلها عبد الغفر في نفس الكذب لكونها من جملة المأخوذ عن الجلودي، مع أنه ليس فيه بُس ولا إيهام أنها من أصل مسلم، والله أعلم.

قوله ﷺ: «شَرَحَ عَنْ صَدْرِي» هو غَسَلَ بِمَاءِ زَمْرَمَ، بِمِثْلِ «شَرَحَ» دُقُّ، كما قد في الرواية التي بعد هذه.

وقوله ﷺ: «ثم أنزلت» هو بإسكان اللام وضَمُّ التاء، هكذا ضبطناه، وكذا هو في جميع الأصول والنسخ، وكذا نقله القاضي عياض من جميع الروايات^(١)، وفي معناه خضه واختلاف. قال القاضي: قال الواقفي^(٢): «هذا وهم من الرواة، وصوابه: (تَرَكْتُ) فتصحف، قال لقاضي: سألت عنه ابن سرج، فقال: (أنزلت) هي سعة بمعنى تَرَكْتُ صحيح وليس فيه بصحيف. قال نقاضي: وصهرني أنه صحيح بالمعنى المعروف في أنزلت، فهو ضدُّ رَفَعْتُ، لأنه قال: «انطلقوا بي إلى زمرم ثم أنزلت»، أي: ثم صُرِفْتُ إلى موضعي الذي حُمِلْتُ منه. قال: ولم أزل أبحث عنه حتى وقعت على لَجَلَاءٍ فيه من رواية أبي بكر البرقاني، وأنه طرف حديث، وتماه: «ثم أنزلت عليّ فلسٌ من ذهب مملوءة حكمة وإيماناً»^(٣). هذا آخر كلام لقاضي عياض رحمه الله.

ومقتضى رواية البرقاني أن يُضبط «أنزلت» بفتح اللام وسكون التاء، وكذلك ضبطناه في «الجمع بين الصحيحين» للخميدي، وحكى الخميدي هذه الرواية المذكورة عن رواية البرقاني، وزاد عليها وقال: أخرجها البرقاني بإسناد مسلم، وأشار لخميدي إلى أنَّ رواية مسلم ناقصة، وأنَّ تمامها ما زاده البرقاني^(٤)، والله أعلم.

(١) «إكمال المعجم» (١) ٥٠٨ - ٥٠٩

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٤٣ و ٥٧٠ من هذا الجزء

(٣) أخرجه بن بطة في «الإيمان»: ٧٠٦ بلغه: «ثم أنزلت عليّ فلس» . . .

(٤) «الجمع بين الصحيحين» (٢) ٥٣٣

ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَلْسِتٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ لَأَمَهُ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي مَكَابِهِ، وَجَاءَ الْفُلَمَانُ يَسْعَوْنَ إِلَى أُمِّهِ - يَعْنِي ظِلَّزَهْ - فَقَالُوا: إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ، فَاسْتَقْبَلُوهُ وَهُوَ مُنْتَقِعُ النَّوْنِ، قَالَ أَسْرَ: وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَثَرَ ذَلِكَ الْمَخِيطِ فِي صَدْرِهِ. (احمد ١٧٢١).

قوله ﷺ: «ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَلْسِتٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ لَأَمَهُ» أما (الطَّلْسِت) فيفتح الطاء ويسكن السين المهملتين، وهي إناء معروف، وهي مؤنثة. وحكى القاضي عياض كسر الطاء لغةً^(١)، ولمشهور الفتح كما ذكر، ويقال فيها: طَلَسْتُ بتشديد السين وحذف التاء، وطَلْسَةً أيضاً، وجمعها طَلْسَاتٌ وطَلْسُوسٌ وطَلْسَاتٌ.

وأما «لَأَمَهُ» فبفتح اللام ويعدف همزة، على وزن ضربه، وفيه لغة أخرى: (لَأَمَهُ) بالمد على وزن آذنه، ومعناه: جمعه وضَمَّ بعضه إلى بعض، وليس في هذا ما يؤهم جواز استعمال إناء للذهب، لأنَّ هذا فعلُ الملائكة واستعمالهم، وليس بلازم أن يكون حكمهم حكمت، ولأنه كان أولَ الأمر قبل تحريم النبي ﷺ أواني الذهب والفضة.

قوله: (يعني ظِلَّزَهْ) هو بكسر الطاء. المعجمة بعدها همزة ساكنة، وهي لمرُضعة، ويقال أيضاً لزوج المرُضعة: ظِلَّزٌ.

قوله: (فاستقبلوه وهو مُنْتَقِعُ النَّوْنِ) هو بالفتح المفتوحة، أي: متغيّر النون. قال أهل اللغة: يقال: امْتَقَعَ لونه فهو مُمْتَقِعٌ، وانتَقَعَ فهو مُنْتَقِعٌ، وبتَقَعَ بالياء فهو مُبْتَقِعٌ، ثلاث لغات، والفتح مفتوحة فيهن. قال الجوهري وغيره: ولميم أفصحهن. ونقل الجوهري اللغات لثلاث عن الكسائي، قال: معناه: تغيّر من حزن أو غزع^(٢).

وقال الهروي في «لغريبين» في تفسير هذا الحديث: يقال: امْتَقَعَ لونه وابتَقَعَ وامتَقَعَ وامتَقَعَ^(٣)، وشَمِي، وانشَبَفَ وانشَبَفَ بالسين والمُشِين، والتَمَع والتَمَع بالعين والغين، وابتَير، والتَّهِم.

قوله: (كنتُ أرى أثرَ المَخِيطِ في صدره) هو بكسر لميم وإسكان الخاء وفتح الياء، وهي الإبرة، وفي هذا دليل على جواز نظر الرجل إلى صدر الرجل، ولا خلاف في جوازه، وكذا يجوز أن يطر إلى

(١) في كسر: أصح (٥٠٩/١)

(٢) «اصبحح»: (مفتح).

(٣) وقع في «لغريبين» في العرب والحديث (فتح) و«استفتح» بدل و«استفتح» وكلاهما بمعنى تعير

[٤١٤] ٢٦٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ - وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنْ ثَيْلَةَ أُسْرَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَسْجِدِ الْكُفَّةِ أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ، وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِطْعَتِهِ نَحْوَ حَدِيثِ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، وَقَدْ مِ فِيهِ شَيْئٌ وَآخَرٌ، وَرَأَدَ وَقَصَّ - رَحِمَى ٧٥١٧، رَوَاهُ ٤١١.

[٤١٥] ٢٦٣ - (١٦٣) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الثَّجِيبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٍّ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَرَجَ سَقْفُ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ ﷺ فَفَرَجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِظَنَبٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِيٍّ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهَا، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَعَرَجَ

ما فوق الشُّرة وتحت ركبته، إلا أن يظفر بشهوة، فإنه يحرم النظر بشهوة إلى كل دمي إلا الزوج، إلى زوجته ومسوكته، وكذا هما إليه، وإلا أن يكون لمصطور إليه أمر حسن لضرورة، فإنه يحرم النظر إلى وجهه وجميع بدنه، سواء كان بشهوة أو بعينه، إلا حاجة البيع والشراء والتصيب والتعليم ونحوها، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا هَارُونُ الْأَيْبِيُّ)، و(حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ الثَّجِيبِيُّ) قد تقدّم ضبطهما مرتين^(١)، فـ (الأَيْبِيُّ) باستئناء، و(الثَّجِيبِيُّ) بقية التاء وفتحها، وأوضحنا أصبه وضبطه في المقدمة.

قوله: «جاءَ ظَنَبٌ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِيٍّ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهَا فِي صَدْرِي» قد تقدّمنا لغت القطعت وأنها مؤنثة، فحاء (مستني) على معناه وهو الإناء و(أَفْرَغَهَا) على لفظها، وقد تقدّمنا بيان الإيمان في أول كتاب الإيمان^(٢)، وبيان الحكمة في حديث «الحكمة يمانية»^(٣)، ولضمير لي (أَفْرَغَهَا) يعود على القطعت كما ذكرناه، وحكى صاحب «التحريم» أولاً أنه يعود على الحكمة، وهذا القول وإن كان له وجه فلا يظهر ما قدّمته، لأنّ عوده على لُطُست يكون نصريحاً بفرغ الإيمان والحكمة، وعلى قوله يكون إقراخ الإيمان مسكوماً عنه، والله أعلم.

(١) نظر من ١٣٥ من هذا الجزء.

(٢) انظر من ٢١٩ وما بعده من هذا الجزء.

(٣) نظر من ٣٩١ من هذا الجزء.

يحي إلى السماء، فلما جفت السماء الدنيا، قال جبريل ﷺ ليحازن السماء الدنيا: افتح، قال: من هذا؟ قال: هذا جبريل، قال: هل معك أحد؟ قال: نعم، معي محمد ﷺ، قال: فأرسل إليه؟ قال: نعم، ففتح، قال: فلما علونا السماء الدنيا فإذا رجل عن يمينه أسودة، وعن يساره أسودة، قال: فإذا نظر قبل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى، قال: فقال:

وأم جعل الإيمان والحكمة في بدء وافر غهم مع أنهم متعبان وهذه صفة الأجسام، فمعناه والله أعلم أن استطعت كن فيها شيء يحض به كمال الإيمان والحكمة وزيدتهم، فسُمي إيماناً وحكمة لكونه سبباً لهم، وهذا من أحسن تمجازه والله أعلم.

قوله ﷺ: «إذا رجل عن يمينه أسودة» نُسِر الأسودة في الحديث بأنها تسم بنيه، أم الأسودة فجمع سواد، كقَدْل^(١) وأفيلة، وسنم وأسيمة، وزمان وأزمنة، وتجمع الأسودة على أساود، قال أهل اللغة: لسواد الشخص، وقيل: لسواد لجمعات. وأم التسم بفتح النون والسين، الواحدة تسمية، قال لخطاب وغيره: هي نفس الإنسان، والمراد أرواح سي آدم^(٢).

قال القاضي عياض رحمه الله في هذا الحديث: إنه ﷺ وجد آدم وتسم بنيه من أهل سجنة والدر، وقد جاء أن أرواح الكفار في سبعين، قيل: في الأرض السبعة، وقيل: تحتها، وقيل: في سبعين، وأن أرواح المؤمنين متعمة في الجنة، فيحتمل أنها تُعرض على دة أوقداً، فوفق وقت عرضها مرور النبي ﷺ، ويحتمل أن كونهم في النار والجنة إنما هو في أوقات دون أوقات، بدليل قوله تعالى: ﴿النَّارُ يُرْمَوْنَ عَلَيْهَا شُوكٌ وَعِشْقٌ﴾ ص ١٦، ويقول ﷺ في المؤمن عُرض منزله من الجنة عليه، وقيل له: «هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه»^(٣). ويحتمل أن لجة كانت في جهة يمين آدم عليه السلام، والدر في جهة شماله، وكلاهما حيث شاء الله^(٤). والله أعلم.

قوله ﷺ: «إذا نظر قبل يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماله بكى» فيه شفقة لو لد على ولده، وسروته بحسن حاله، وحزنه وبكوه لسوء حاله.

(١) القفال: جمع مؤنث لرأس.

(٢) (أعلام الحديث) ١: ١٤٥.

(٣) أخرجه ليث بن سعد: ١٣٧٩، وتسم: ٧٢١١، وأبو داود: ٥٩٢٩، من حديث ابن عمر.

(٤) (الكشاف لمعجم): ٥٠٣/١.

مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ، قَالَ: قُلْتُ يَا جَبْرِيلُ، مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ ﷺ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ تَسْمُ بَنِيهِ، فَأَهْلُ الْبَيْتِ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوَدَةُ النَّبِيُّ عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ، فَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ صَحِيحٌ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكِي. قَالَ: ثُمَّ صَرَّحَ بِي جَبْرِيلُ حَتَّى آتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ فَقَالَ لِحَارِثِهَا: افْتَحْ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ حَارِثُهَا مِثْلَ مَا قَالَ حَارِثُ السَّمَاءِ الْأُولَى، فَفَتَحَ فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاءِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَعِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَلَمْ يُثَبِّتْ كَيْفَ سَنَّا لَهُمْ، عَمَرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ آدَمَ ﷺ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، قَالَ: قُلْتُ مَرَّ جَبْرِيلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِدْرِيسَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قَالَ: «ثُمَّ مَرَّ فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ. قَالَ: ثُمَّ مَرَزْتُ بِمُوسَى ﷺ فَقَالَ: مَرْحَبًا

قوله في هذه الرواية: (ووجد إبراهيم ﷺ في السماء السادسة)، وتقدم في الرواية لأخرى أنه في السابعة، فمن كان الإسراء مرتين فلا إشكال فيه، فيكون في كل مرة وجده في سماء، وإحداهما موضع استقراره ووطنه، ولأخرى كان فيها غير مستوطن، وإن كان الإسراء مرة واحدة فلعلة وجده في السادسة، ثم رتقى إبراهيم أيضاً إلى السابعة، والله أعلم.

قوله ﷺ في إدريس: «قال: مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح» قال القاضي: هذا مخالف لما يقوله أهل النسب والتاريخ من أن إدريس عليه السلام أب مرآة النبي ﷺ، وأنه جد أعصى لنوح ﷺ، وأن نوحاً هو ابن لامك بن ميثوسلخ بن خنوخ، وهو عندهم إدريس بن يزد بن مهلايين بن قينان بن أنوش ابن شيث بن آدم عليه السلام، ولا خلاف عندهم في عده هذه الأسماء وسردها على ما ذكرناه، وإنما يحتلمون في ضبط بعضها وصورة لفظه، وجاء جواب لآباء هذا إبراهيم وآدم: «مرحباً بالابن الصالح»، وقال إدريس: «مرحباً بالأخ الصالح» كما قال موسى وعيسى وهارون ويوسف ويحيى، وليسوا بآباء، وقد قيل عن إدريس إنه ليس، وأبه ليس مجد لنوح، قول ليس من ذرية إبراهيم، وأنه من امرئيلين، وإن أول المرسلين نوح، كما في حديث لشعبة^(١) هذا كلام القاضي عياض.

(١) في الإكمال لمعلم: (١/٥١٢): برده جالب الموحدة، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البخاري: ٤٤٧٦، ومسلم: ٤٧٥، وأحمد: ١٢١٥٣ من حديث أنس بن مالك ﷺ.

بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مُوسَى. قَالَ: ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى، فَقَالَ: مَرْحَباً بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ. قَالَ: ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ ؑ، فَقَالَ: مَرْحَباً بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ.

قَالَ بَنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي بَنُ حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَا يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَكُمْ عَرَجٌ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ».

وليس في هذا الحديث ما يمنع كون إدريس عليه لسلام أباً لنبينا محمد ﷺ، فإن قوله: «الأخ الصالح» يحتمل أن يكون قوله تطفلاً وتأدباً، وهو أخ وإن كان ابناً، فلأنباء إخوة وللمؤمنين إخوة، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولَانِ) (أبو حَبَّة) بالحاء المهملة والياء الموحدة، هكذا ضبطه هنا، وفي ضبطه واسمه ختلاف، فلأصبح الذي عنده الأكثرون: حَبَّة، بالباء الموحدة كما ذكرنا، وقيل: حَيَّة بالياء المشددة تحت، وقيل: حَتَّة بالثون، وهو قول الواقدي. وروي عن ابن شهاب الزهري.

وقد خُتلف في اسم أبي حَتَّة، فقيل: عمر، وقيل: مالث، وقيل: ثابت، وهو بصريٌ يتقدمهم، وسُشهد يوم أحد، وقد جمع الإمام أبو الحسن بن الأثير الجزري رحمه الله لأقوال الثلاثة في ضبطه والاختلاف في اسمه في كتابه «معركة الصحابة»^(١)، وبينها بياناً شافياً.

قوله ﷺ: «حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعُ فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ» معنى «ظهرت»: علوت، (والمستوى) بفتح الواو، قال الخطابي: اسم راد به المصعد^(٢)، وقيل: المكس المستوي. و«صريف الأقلام» بالضاد المهملة: تصويثها حال الكتابة، قال الخطابي: هو صوت ما تكتبه الملائكة من أقضية الله تعالى وروحه، وما ينسخونه من النوح لمحفوظ، أو ما شاء الله تعالى من ذلك أن يكتب ويرفع لما أَرَادَ الله من أمره وتغييره.

(١) الاسم لصيغة في معرفة الصحابة: ٤/٦٥.

(٢) الأعلام للحديث: ١٤٦/١.

قَالَ مَنْ حَزَمَ وَأَسَسَ مِنْ مَالِكَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَقَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى أَمَرَ بِمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى ﷺ: مَاذَا قَرَضَ رَبُّكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: قَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ لِي مُوسَى ﷺ: فَرَاغَ رَبُّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، قَالَ: فَرَاغْتُ رَبِّي فَوَضَعَ شَطْرَهَا، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ: رَاغِبَ رَبُّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، قَالَ: فَرَاغْتُ رَبِّي فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ، لَا يُبْدِلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ، قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: رَاغِبَ رَبُّكَ، فَقُلْتُ: قَدْ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ

قال القاضي: هي هذه حجة لمذهب أهل السنة في الإيمان بصحة كدابة الوحي والمقادير في كتب الله تعالى من لدوح لمحفوظ وما شاء، بالأقلام التي هو تعالى يعلم كيفيتها على ما جاءت به الآيات من كتب الله تعالى ولا حديثاً الصحيح، وأن ما جاء من ذلك على ظاهره، لكن كيفية ذلك وصورته وجسمه مما لا يعلمه إلا الله تعالى أو من أضاعه على شيء من ذلك من ملائكته ورسله، وما يتأول هذا ويحيله عن ظاهره إلا ضعيف النظر وإيمان، إذ جاءت به الشريعة المطهرة، ودلائل العقول لا تحيله، والله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، حكمة من الله تعالى ووضاراً لما يشاء من غيبه لمن يشاء من ملائكته ورسله وخلفاءه، ولا فهو سبحانه عني عن الكتب والاستدراك، سبحانه وتعالى.

قال القاضي: وفي نحو مزلّة نبينا محمد ﷺ وارتفع فوق منازل سائر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وبدوّه حيث بلغ من تلكوت السماوات، دليل على علوّ درجته وبانة فضله، وقد ذكر البزار خبراً في الإسراء عن عيسى ﷺ، وذكر فيه مسير جبريل عليه السلام [سأله] على البرق حتى أتى الحجاب، وذكر كلمة، وقد «خرج ملث من وراء الحجاب، فقال جبريل عليه السلام: والذي بعثك بالحق، إن هذه الملث ما رأيت منذ خلقت وإني أقرب الخلق مكاناً»^(١)، وفي حديث آخر: «فارقني جبريل وانقطعت عني الأصوات». هذا آخر كلام بقاضي^(٢)، والله أعلم.

قوله ﷺ «فَقَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً» إلى قوله ﷺ: «فَرَاغْتُ رَبِّي فَوَضَعَ شَطْرَهَا»، ويعبر «فَرَاغْتُ رَبِّي» فقال هي خمسٌ وهي خمسون وهذا المذكور من لا يخلف الرواية

(١) لم يرد في نسخة. (١٤٦/٢)

(٢) «الكمال في علمه»: (١/٥١٠)، وما بين مشرفين منه

رَبِّي. قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى نَأْتِيَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى. فَغَشِيَهَا الْوَرَانُ لَا أَقْرِى مَا هِيَ. قَالَ: ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا فِيهَا حَنَابِلُ اللَّوْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ». أحمد ٣١٢٨٨، بخاري

تبعاً ٣٣٤٢، وموسلاً ٣٤٩.

[٤١٦] ٢٦٤ - (١٦٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، لَعَلَّهُ قَالَ: عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ، قَالَ: قَالَ

لمتقدمة أنه ﷺ قال: «اُخْطَ عَنِي خَمْسًا» إلى آخره، فالمراد بحط الشطر هنا أنه حط في مرات بمراجعت، وهذا هو الظاهر. وقد القاضي عياض رحمه الله: مراد بالشطر هنا لجزء، وهو الخمس، وليس المراد به النصف^(١)، وهذا الذي قلناه مُحْتَمَلٌ، ولكن لا ضرورة ليه، فإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الثَّانِي مَحْتَصَرٌّ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ كُرَاتِ الْمَرَاجَعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَاحْتِجَّ لِعَمَدِهِ بِهِذِ الْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ نَسْخِ النَّبِيِّ قَبْلَ لَعْنِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله ﷺ: «ثُمَّ انْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى نَأْتِيَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى» هكذا هو في لأصول: «نَأْتِيَ» بِالْوَوْنِ فِي أَوَّلِهِ، وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ: «حَتَّى أُنَى»، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

قوله ﷺ: «ثُمَّ أُدْخِلْتُ لَجْنَةً فَإِذَا فِيهَا حَنَابِلُ اللَّوْلُؤِ» أَمَّا (الْحَنَابِلُ) فَبِلُجِيمٍ لِمَفْتُوحَةٍ وَبَعْدَهَا نَوْنٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ أَلِفٌ ثُمَّ يَاءٌ مَوْحُوَّةٌ ثُمَّ ذَالٌ مَعْجَمَةٌ، وَهِيَ لِقْدَبٌ، وَحَدَّثَهَا جُبْبَةً، وَوَقَعَ فِي كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» كَذَلِكَ^(٢)، وَوَقَعَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ لِفَلَاةٍ مِنْهُ: «حَبَابِلُ» بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْيَاءِ لِمَوْحُوَّةٍ وَآخِرُهُ لَا^(٣)، قَدْ الْخَطِيئُ وَغَيْرُهُ: هُوَ تَصْحِيفٌ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا «لِلْوُؤِ» فَمَعْرُوفٌ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ: بِهَمْزَيْنٍ، وَبِحَذْفِهِمَا، وَبِوَشْدٍ لِأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ، وَعَكْسِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ ذَلَالَةٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ لِسْنَةِ أَنَّ لَجْنَةً وَتَدْرُ مَخْلُوقَتَدْرُ، وَأَنَّ لَجْنَةً فِي لِسَانِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، لَعَلَّهُ قَالَ: عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ).

(١) بالمصدر السابق (١/٥٠٤)

(٢) البخاري: ٣٣٤٢

(٣) بخاري: ٣٤٩

(٤) انظر الإعلام بالحديث: (١/١٤٦)

نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَا أَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ بَيْنَ النَّاسِ وَالْمَقْطُوعِ إِذْ سَمِعْتُ قَائِلًا يَقُولُ: أَحَدُ الثَّلَاثَةِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَأَتَيْتُ فَأَنْطَلِقُ بِي، فَأَتَيْتُ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهَا مِنْ مَاءٍ زَمْزَمَ، فَشَرَحَ صَدْرِي إِلَى كَذَا وَكَذَا - قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْتُ لِلَّذِي مَعِيَ: مَا يَعْنِي؟ قَالَ: إِلَى أَشْفَلِ بَطْنِهِ - فَاسْتُخْرِجَ قَلْبِي فَغَسَلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ أُعِيدَ مَكَانَهُ، ثُمَّ خُيِّرَ إِمَامَانَا وَجُحِمَتْ، ثُمَّ أُتِيَتْ بِدَائِبَةِ أَبِيضٍ يُقَالُ لَهُ^(١): الْبَرَأَى، فَوَقَّعَ الْحِمَارَ وَدُونَ الْبَتْلِ، يَتَعَّ حُطُوهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرْفِهِ، فَحُمِلَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ جِبْرِيلُ ﷺ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ، قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفَتَحَ لَنَا وَقَالَ: مَرْحَبًا بِهِ وَلِنَعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ، قَالَ: فَأَتَيْنَا عَلَى آدَمَ ﷺ وَنَسَقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَقِيَ فِي السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ عِيسَى وَيَحْيَى ﷺ، وَفِي الثَّلَاثَةِ يُوسُفَ، وَفِي الرَّابِعَةِ إِدْرِيسَ، وَفِي الْخَامِسَةِ هَارُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ، قَالَ: «ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَأَتَيْتُ عَلَى مُوسَى ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، فَلَمَّا جَاوَزْتُهُ بَكَيْ، فَتَوَدَّيَ: مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: رَبِّ هَذَا عَلَامٌ بَعَثَهُ بَعْدِي، يَدْخُلُ مِنْ أُمَّةِ الْجَنَّةِ أَكْثَرُ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي. قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَأَتَيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَقَالَ

قال أبو علي سفياني: هكذا، هذا الحديث في رواية ابن ماهدٍ وأبي العباس الراري عن أبي أحمد الجلودي، وعند غيره^(٢) عن أبي أحمد: عن قَتَادَةَ عن أَنَسٍ عن مَالِكِ بنِ صَعْفَةَ، بِغَيْرِ شَيْءٍ. قال أبو الحسن الدرقطني: لم يروه عن أَنَسٍ بنِ مَالِكٍ عن مَالِكِ بنِ صَعْفَةَ غَيْرُ قَتَادَةَ^(٣)، والله أعلم بقوله ﷺ في موسى ﷺ: «فَلَمَّا جَاوَزْتُهُ بَكَيْ، فَتَوَدَّيَ مَا يُبْكِيكَ؟ قَالَ: رَبِّ هَذَا عَلَامٌ بَعَثَهُ بَعْدِي، يَدْخُلُ مِنْ أُمَّةِ الْجَنَّةِ أَكْثَرُ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي».

معنى هذا - والله أعلم - أَنَّ موسى ﷺ حَزَنَ عَلَى قَوْمِهِ لِقَاةِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ مَعَ كَثْرَةِ عَدَدِهِمْ، فَكَانَ بِكَارِهِ حُزْنًا عَدِيمًا، وَغَيْبَةً لِنَبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى كَثْرَةِ أَتْبَاعِهِ، وَغَيْبَةً فِي الْخَيْرِ مَحْبُوبَةٍ، وَمَعْنَى الْقِطْعَةِ

(١) في نسخة: يقال لها.

(٢) كذا في (ج) و(هـ) و(و) وحضور غيره، وروى في الشرح السيوطي عن مسلم (٢٠٧، ١) غيرهما، وهو لوجه

(٣) «اللائحة» و«تبع» ص ٧٩، و«التبعية الممثلة» (٧٨٣/٣).

فِي الْحَدِيثِ: وَحَدَّثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَأَى أَرْبَعَةَ أَنْهَارٍ يُخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، مَا هَذِهِ الْأَنْهَارُ؟ قَالَ: أَمَّا النَّهْرَانِ الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّبِيلُ وَالْفَرَاتُ. ثُمَّ رُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفًا إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا فِيهِ، آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ،

أَنَّهُ وَدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ أُمَّةٍ مُؤْمِنِينَ مِثْلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، لَا أَنَّهُ وَدَّ أَنْ يَكُونُوا أَتِبَاعًا لَهُ وَلَيْسَ لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِثْلُهُمْ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ إِنَّمَا بَكَى حُزْنًا عَلَى قَوْمِهِ، وَعَنِ فَوَاتِ الْفَضْلِ الْعَظِيمِ وَالشَّوَابِ الْجَزِيلِ تَخَلُّفَهُمْ عَنِ الطَّاعَةِ، فَإِنَّ مَنْ دَعَى إِلَى خَيْرٍ وَعَمِلَ النَّاسُ بِهِ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِمْ كَمَا جَاءَتْ بِهِ لِأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ^(١)، وَمِثْلُ هَذَا يُبَكِّي عَلَيْهِ وَيُحْزِنُ عَلَى فَوَاتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قَوْلُهُ: (وَحَدَّثَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ رَأَى أَرْبَعَةَ أَنْهَارٍ يُخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا نَهْرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهْرَانِ بَاطِنَانِ، فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ، مَا هَذِهِ الْأَنْهَارُ؟ قَالَ: أَمَّا النَّهْرَانِ الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّبِيلُ وَالْفَرَاتُ).

هَكَذَا هُوَ فِي أَصُولِ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: «يُخْرَجُ مِنْ أَصْلِهَا»، وَلِإِمْرَادٍ مِنْ أَصْلِ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى كَمَا جَاءَ مِثْلًا فِي «صَحِيحِ لِيْخَارِيٍّ»^(٢) وَغَيْرِهِ. قَالَ مَقَاتِلُ: الْبَاطِنَانِ هُمَا السَّسِيلُ وَالْكُوثَرُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: هَذَا لِحَدِيثٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى فِي الْأَرْضِ، لَخُرُوجِ النَّبِيلِ وَالْفَرَاتِ مِنْ أَصْلِهَا^(٣). قُتِبَ: هَذَا الَّذِي قَالَهُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ، بَلْ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْأَنْهَارَ تَخْرُجُ مِنْ أَصْلِهَا، ثُمَّ تَسِيرُ حَيْثُ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى تَخْرُجَ مِنَ الْأَرْضِ وَتَسِيرَ فِيهَا، وَهَذَا لَا يَمْنَعُهُ عَقْلٌ وَلَا شَرْعٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، فَوَجِبَ لِمُصْبِرٍ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَسَى أَنْ (الْفَرَاتِ) بِلُغَةِ الْمَسْدُودَةِ فِي لِحْظٍ فِي حَالَتِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْنًوًّا مَشْهُورًا فَتَبَيَّنَتْ عَلَيْهِ لَكُونُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَهُ بِإِلْهَاءٍ وَهُوَ حَقٌّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

قَوْلُهُ: «هَذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، يَدْخُلُهُ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفًا إِذَا خَرَجُوا مِنْهُ لَمْ يَعُودُوا إِلَيْهِ، آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ» قَالَ صَاحِبُ «مَطَالِعِ الْأَنْوَارِ»- رَوِيَاهُ. «آخِرُ مَا عَلَيْهِمْ» بَرَفْعِ الرَّاءِ وَنَصْبِهَا، فَالْفَتْحُ عَلَى

(١) مِنْهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: ٤٨٠٤ وَأَبُو حَنِيمَةَ: ٩٢٦٠ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْبُخَارِيُّ: ٩٣٤٧. وَهُوَ فِي قِسْمِ أَحْمَدَ: ١٧٨٣٣.

(٣) لِإِسْمَاعِيلَ لِمَعْنَى (١) ٥٠٣.

ثُمَّ أُتِيَتْ بِإِنَاءَيْنِ: أَحَدُهُمَا خَمْرٌ وَالْآخَرُ لَبَنٌ، فَعَرِضَا عَلَيَّ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقِيلَ: أَصَبْتَ أَصَابَ اللَّهِ بِكَ، أَمَتَكَ عَلَى الْفِطْرَةِ، ثُمَّ قُرِضَتْ عَلَيَّ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسُونَ صَلَاةً، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّتَهَا إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ. (المعجم: ١٧٨٣٦، وبهاري: ٣٢٠٧).

[٤١٧] ٢٦٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي. عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْقَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَدْ كَرَّ نَحْوُهُ، وَزَادَ فِيهِ: «فَأُتِيَتْ بِقَلْبَسٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَشُقُّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مَرَاقِ الْبَطْنِ، فَقُفِّلَ بِمَاءٍ رَمَزَمَ، ثُمَّ شُلِيَ حِكْمَةً وَإِيمَانًا». (المعجم: ١٧٨٣٣، وبهاري: ٣٢٠٧).

الظرف، ولرفع عن تقدير: ذلك آخر ما عيهم من دخوه، قال: والرفع أوجه^(١). وفي هذا أعظم دليل على كثرة لسانكة صوات الله وسلامته عليهم، والله أعلم.

قوله ﷺ: «أُتِيَتْ بِإِنَاءَيْنِ: أَحَدُهُمَا خَمْرٌ وَالْآخَرُ لَبَنٌ، فَعَرِضَا عَلَيَّ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقِيلَ: أَصَبْتَ أَصَابَ اللَّهِ بِكَ، أَمَتَكَ عَلَى الْفِطْرَةِ» قد تقدم في أول باب الكلام في هذا الفصل^(٢)، والذي يزداد هنا معنى أصبت، أي. أصبت الفطرة، كما جاء في لروية المتقدمة، وتقدم بيان لفطرة^(٣) ومعنى «أصاب الله بك»، أي. أراد بك الفطرة ولخير ولقصص، وقد جاء أصاب بمعنى أراد، قال الله تعالى: «وَمَنْزِلَ لَهُ الرِّيحُ تَحْمِيهِ يَأْتِيهِ رِيحٌ غَوَّاسٌ أَصَابَهُ» (ص: ٣٦٦)، أي: حيث أراد، اتفق عليه لمفسرون وأهل اللغة، كذا نقل لو حدي^(٤) تفق أهل اللغة عليه^(٥).

وأما قوله: «أَمَتَكَ عَلَى الْفِطْرَةِ»، فمعناه أنهم أوسع لك وقد أصبت الفطرة فهم يكونون عبيد، والله أعلم.

قوله ﷺ: «فَشُقُّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مَرَاقِ الْبَطْنِ» هو بفتح حميم وتشديد الداف، وهو ما سفل من البطن ورقي من حبله، قال سحومري: لا واحد لها^(٦). وقال صاحب «المطلع»: واحد مرق^(٧).

(١) «المطلع الأموي»: (٦، ٢٦٦ - ٢٦٦).

(٢) تقدم ص: ٦١٦ من هذا المعجم.

(٣) تقدم في الموضوع سبق.

(٤) تفسير لوسيط: (٣/ ٥٥٦).

(٥) «المصباح» (ردية).

(٦) «المطلع الأموي»: (٣/ ١٨٢).

[٤١٨] ٢٦٦- (١٦٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ يَقُولُ حَدَّثَنِي بْنُ عَمِّ نَبِيكُمُ ﷺ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ - قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُسْرِيَ بِهِ فَقَالَ: «مُوسَى آدَمُ طَوَّالٌ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ» وَقَالَ: «عِيسَى جَعْدُ مَرْبُوعٌ» وَذَكَرَ مَلِكًا خَازِنَ جَهَنَّمَ، وَذَكَرَ الدَّجَالَ. [حداب ٣١٨٠ ربحادي ٣٢٣٩].

قول مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى وَابْنُ شَّارٍ، قَالَ ابْنُ مُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ يَقُولُ حَدَّثَنِي ابْنُ عَمِّ نَبِيكُمُ ﷺ، يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ).
هذا لإسناد كنه بصريون، وشعبة وابن كان واسطياً فقد انتقل إلى لبصرة واستوطنها، وابن عباس أبصاً سكنها، واسم أبي العالية رُفيع، بصم الراء وفتح لفاء، ابن مهران الرِّياحي، بكسر الراء وبالمنشدة من تحت، والله أعلم.

قوله ﷺ: «مُوسَى آدَمُ طَوَّالٌ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ»، وقال: «عِيسَى جَعْدُ مَرْبُوعٌ» أم «طَوَّالٌ» فبضم الطاء وتحفيف لواء، ومعناه: طويل، وهم لختن. وأم «شَنْوَةَ» فبشين معجمة مفتوحة ثم نون ثم واو ثم همزة ثم هاء، وهي قبيلة معروفة. قال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»: سُمُوٌ بذلك من قولك: رجل فيه شَنْوَةٌ، أي: تَقَرَّرَ، قال: ويقال: سُمُوٌ بذلك لأنهم تشابهُوا وتعدوا^(١).

وقال الجوهري: الشَنْوَةُ لَتَقَرَّرَ وهو لتباعد من الأذنس، ومنه أزدُ شَنْوَةٌ، وهم حيٌّ من اليمن يُنسب إليهم: شَنْيَ. قال: قال ابن السكيت: ربما قالوا: أزدُ شَنْوَةٌ، بالتشديد غير مهموز، ويُنسب إليها: شَنْوِي^(٢).

وأم قوله ﷺ: «مَرْبُوعٌ»، فقال أهل اللغة: هو الرجل بين الرجلين في لقمة، ليس بالطويل لشدن ولا بالقصير الحقيقير. وفيه لعدت ذكره صاحب «المحكم» وغيره: مَرْبُوعٌ وَمَرْبُوعٌ وَمَرْبُوعٌ بفتح لاء وكسرها، وَرَبْعٌ وَرَبْعَةٌ وَرَبْعَةٌ الأخيرة بفتح الباء، والمرأة رَبْعَةٌ وَرَبْعَةٌ^(٣).

وأم قوله ﷺ في عيسى ﷺ: «جَعْدُ»، ووقع في أكثر الروايات في صفته «سَبَطُ الرَّأْسِ»، فقال

(١) «أدب الكاتب» ص ٨٠

(٢) «مفتاح المنطق»: (١٤٦/١)، و«المصباح»: (شأ).

(٣) «المحكم والمجيب لأعظم»: (١٤٠/٢)

[٤١٩] ٢٦٧ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَمٍّ نَيْكُمُ عليه السلام ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَرَرْتُ بِلَيْلَةِ أُسْرِي بِبِي عَلَى مُوسَى بْنِ جَمْرَانَ عليه السلام، رَجُلٌ أَدَمٌ طَوَّالٌ جَعْدٌ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ»، وَرَأَيْتُ عَيْسَى بْنُ مَرْثَمَ مَرْبُوعَ الْخَلْقِ، إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ، سَبَطَ

العمامة: لمراد بجمعدها جعودةً بجسم، وهو اجتماعه واكتنازه، وليس المراد جعودة الشعر. وأما الجمعده في صفة موسى ﷺ، فقال صاحب «التحرير»: فيه معنيان: أحدهما: ما ذكرناه في عيسى ﷺ، وهو اكتنال الجسم.

ولثاني: جعودة الشعر، قل: ولأول: أصح، لأنه قد جاء في رواية أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيح أنه رَجُلٌ الشَّعْرُ^(١).

هذا كلام صاحب «لتحرير»، ولمعنيان فيه^(٢) جئنا، وتكون جعودة الشعر على اسمعنى لثاني ليست جعودة لفظاً، بل معناه أنه بين القَطَطِ والسَّبَطِ، والله أعلم.

و(السَّبَطُ) يفتح الباء وكسرها لغتان مشهورتان، ويجوز إسكان الباء مع كسر السين ومع فتحها على التخفيف، كما في كتف وبابه. قل أهل اللغة: لشعر السَّبَطِ هو المُسْتَرْسِل ليس فيه تَكْسُر^(٣)، ويقال في لفعل منه: سَبَطَ شعره، بكسر الباء، يَسْبُطُ بفتحها، سَبَطاً بفتحها أيضاً، والله أعلم.

قوله في الرواية الأخرى: (قال رسول الله ﷺ: «مَرَرْتُ بِلَيْلَةِ أُسْرِي بِبِي عَلَى مُوسَى بْنِ جَمْرَانَ») هكذا وقع في بعض الأصول، وسقطت لفظة: «مَرَرْتُ» في معظمها، ولا بد منها، فإن خُذِفَتْ كانت مرادة، والله أعلم.

قوله: (وَأَبِي مَالِكاً خَازِنَ الْبَارِ) هو نفسه الهمة وكسر الراء، و(مَالِكاً) بالنصب، ومعناه أري النبي ﷺ مَالِكاً، وقد ثبت في «صحيح البخاري» في هذا الحديث: «وَرَأَيْتُ مَالِكاً»^(٤)، ووقع في أكثر الأصول: (مالِكٌ) بالرفع، وهذا قد ينكر ويقال هذا لحن لا يجوز في العربية، ولكن عنه جواب

(١) أخرجه البخاري ٣٤٣٧، ومسلم: ٤٢٤، وأحمد: ٧٧٨٩، يلفظ: «وَجِلُّ لِرَأْسٍ».

(٢) في (ع)، فيها.

(٣) في (ع) - تَكْسِير.

(٤) لبخاري. ٣٢٣٩.

الرَّاسِ» وَأَرَى مَا لَكَ حَزَنَ النَّارِ، وَالْذَّجَالِ، فِي آيَاتِ آرَاهُنَّ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لَقِيَّةٍ﴾ [سجدة ٢٣].

قَالَ: كَانَ قَتَادَةُ يُفسِّرُهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ لَقِيَ مُوسَى ﷺ. [أحمد ٢١٩٧ محقق (نومر ٥١٨)].

[٤٢٠] ٢٦٨. (١٦٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَشَرِيحُ بْنُ يُونُسَ قَالَا حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِوَادِي الْأَرْزَقِ فَقَالَ: «أَيُّ وَادٍ هَذَا؟» فَقَالُوا: هَذَا وَادِي الْأَرْزَقِ. قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى ﷺ هَابِطاً مِنَ الثَّنِيَّةِ وَلَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْيِيَةِ». ثُمَّ أَتَى عَلَى ثَنِيَّةٍ هَرَشَى فَقَالَ: «أَيُّ ثَنِيَّةٍ هَذِهِ؟» قَالُوا: ثَنِيَّةُ

حسن، وهو أَنَّ لفظة (مك) منصوبة، ولكن أسقطت الألف في الكتابة، وهذا يفعله سمحون كثيرًا، فيكتبون: سمعت أنس، بغير ألف، ويقولونه بالنصب، وكذلك: مك، كتبوه بغير ألف ويقولونه بالنصب، فهذا إن شاء الله تعالى من أحسن ما يقال فيه.

وفيه فوائد يُثَنِّبُ بها على غيره، والله أعلم.

قوله: (وَأَرَى مَا لَكَ حَزَنَ النَّارِ، وَالْذَّجَالِ، فِي آيَاتِ آرَاهُنَّ اللَّهُ إِلَيْهِ) ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لَقِيَّةٍ﴾ [سجدة ٢٣]. قَالَ: كَانَ قَتَادَةُ يُفسِّرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ لَقِيَ مُوسَى ﷺ.

هذا الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ﴾ هو من استدلال بعض الرواة. وأم تفسير قَتَادَةَ فقد وافقه عليه جماعة، منهم: مجاهد والكشي والشَّاذِي، وعلى مذهبهم معناه: فلا تكن في شك من لقائك موسى. وذهب كثيرون من المحققين من المفسرين وأصحاب المعاني إلى أَنَّ معناه: فلا تكن في شك من لقاء موسى الكتاب، وهذا مذهب ابن عباس ومقاتل والزَّجَّاج^(١) وغيرهم، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَشَرِيحُ بْنُ يُونُسَ) هو بالسين المهمة ولجيم.

قوله ﷺ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى هَابِطاً مِنَ الثَّنِيَّةِ وَلَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّلْيِيَةِ»، ثم قال ﷺ في يُونُسَ بْنِ مَتَّى ﷺ: «وَأَيْتُهُ وَهُوَ يُلَيِّئِي».

قال لقاضي رحمه الله: أكثر الروايات في وصفهم تدلُّ على أَنَّهُ ﷺ رَأَى ذَلِكَ لَيْلَةً أُسْرِيَ بِهِ، وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ مَبْنًى فِي رُويَةِ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِي رُويَةِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ التَّلْيِيَةِ.

(١) المعاني بقرآن وإعرابه، المزجج (٤/٢٠٩).

هَرَشِي، قَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُوسُفَ بْنِ مَتَّى عليه السلام عَلَى نَاقَةِ حَمْرَاءَ جَعْدَةٍ، عَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، حِطَّامُ نَاقَتِهِ خُلْبَةٌ وَهُوَ يَلْبِي».

قَالَ ابْنُ حَنْبَلٍ فِي حَلِيلِهِ: قَالَ هُشَيْمٌ: يَغْنِي لِيغَا. (المعجم: ٦٨٥٤).

قال: فإن قيل: كيف يحججون ويلبون وهم أموات، وهم في الدار الآخرة ونبيست دار عمل؟ فاعلم أن للمشيح وفيه ظهر لنا من هذا أجوبة:

أحدها: أنهم كالشهداء، بل هم أفضل منهم، والشهداء أحياء عند ربهم، فلا ينبغي أن يحجوا ويصلوا كما ورد في الحديث الآخر^(١)، وأن يتقربوا إلى الله تعالى بما استطعوا، لأنهم وإن كانوا قد توفروا في هذه الدنيا التي هي دار العمل، حتى إذا قُيِّمَت مدنتهم وتعقبتهن الآخرة التي هي دار الجزاء، انقطع العمل.

الوجه الثاني: أن عمل الآخرة ذكر^(٢)، قال الله تعالى: ﴿وَدَعَا رَبَّهُمْ فِي النَّارِ لَقَدْ دَعَاؤُهُمْ﴾ (سورة البقرة: ١٠).

الوجه الثالث: أن تكون هذه رؤية مندم في غير ليلة الإسراء، أو في بعض ليلة الإسراء، كما قد في رواية ابن عمر: «بينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة»^(٣)، وذكر الحديث في قصة عيسى

سوجه لربيع: أنه عليه السلام أرى حالهم التي كانت في حياتهم، ومثلوا له في حال حياتهم كيف كانوا وكيف حجهم وتبيتهم، كما قال عليه السلام: «كأنني أنظر إلى موسى»، و«كأنني أنظر إلى يونس»، و«كأنني أنظر إلى عيسى».

الوجه الخامس: أن يكون أخبر عنه أوصي نبيه عليه السلام من أمرهم وما كان منهم، وإن سمى بهم رؤية عين. هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله^(٤)، والله أعلم.

قوله عليه السلام: «أله حُوراء» هو بضم الحميم وباءهمز، وهو رفع لصوت. قوله: (نَبِيَّةٌ هَرَشِي) هي بفتح الهاء وإسكان النون والشين معجمة مقصورة الألف، وهو جبل على ضريق الشام والمدنية قريب من الجحفة

قوله عليه السلام: «على ناقة حمراء جعدية» عليه جبة من صوف، حطام ناقة حدة قال هُشَيْمٌ يعني لِيغَا.

(١) أخرجه ترمذي في مسنده ٦٣٩١، ٦٨٨٨، وأبو يعنى لموصلي ٣٤٢٥ من حديث نُسَين بن عدي عليه السلام مرفوعاً بنحو

«لأنبياء أحياء في قبورهم يصلون»

(٢) أخرجه البخاري ١٧٠٣٦، ومسلم ٤٠٢٩، وأحمد ٦٠٣٣.

(٣) لا إسناده صحيح (١٠٦ ٥١٨)

[٤٢١] ٢٦٩ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَمَرَرْنَا بِوَادٍ، فَقَالَ: «أَيُّ وَادٍ هَذَا؟» فَقَالُوا: وَادِي الْأَزْرَقِ، فَقَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى ﷺ - فَذَكَرَ مِنْ لَوْنِهِ وَشَعْرِهِ شَيْئًا لَمْ يَحْفَظْهُ دَاوُدُ - وَاضْعًا إِيضَاعِيٍّ فِي أُذُنِيهِ، لَهُ جُؤَارٌ إِلَى اللَّهِ بِالتَّلْبِيَةِ، مَارًّا بِهَذَا الْوَادِي»، قَالَ: ثُمَّ سِرْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَبِيَّةٍ، فَقَالَ: «أَيُّ نَبِيَّةٍ هَذِهِ؟» قَالُوا: هَرَشَى أَوْ يَمُتٌ، فَقَالَ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُسَ عَلَى نَاقَةٍ حُمْرَاءَ، عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفِيَّةٌ، خِطَامٌ نَاقَتِهِ لَيْفٌ خُلْبِيَّةٌ، مَارًّا بِهَذَا الْوَادِي مُلَبِّيًا». [الطبري: ٢٤٢٠].

أم (الجعدة) فهي مكتنزة اللحم كم تقدم قريباً وأما (الخطام) بكسر الخاء، فهو الحبل الذي يقده ليعبر يجمع على خطمه، وقد تقدم بيانه واضحاً في أول كتاب الإيمان^(١) وأما (الخُلْبِيَّة) فبضم الخاء المعجمة وبالباء المعوَّدة بينهما لام، فيها لغتان مشهورتان: الصم والاسكن، حكاه ابن السكيت والجوهري^(٢) وآخرون. وكذلك الخُلْبُ والخُلب، وهو ليف كم مسره مُشِيم، والله أعلم.

قوله ﷺ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى ﷺ وَاضْعًا إِيضَاعِيٍّ فِي أُذُنِيهِ» أم (الإصبع) ففيها عشر لغات: كسر لهمزة وفتحها وضبطها مع فتح باء وكسرها وضبطها، ولعشرة أصبوع على مثل عصفور. وفي هذا دليل على استحباب وضع الإصبع في الأذن عند رفع لصوت بالأذن ونحوه مما يستحب به رفع الأصوات، وهذا لاستنباط والاستحباب يجيء على مذهب من يقول من أصحابنا وغيرهم: إنَّ شَرَعَ مَنْ قَبْلُنَا شَرَعَ لَنَا، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ «أَيُّ نَبِيَّةٍ هَذِهِ؟» قَالُوا: هَرَشَى، أَوْ يَمُتٌ) هكذا ضبطتها: (لِفَتْ) بكسر اللام وسكان لفاء وبعدها تاء مثنى من فوق، وذكر القاضي وصاحب «المطالع» فيها ثلاثة أوجه: أحدها ما ذكرته. والثاني: فتح اللام مع سكن لفاء. والثالث: فتح اللام والفاء جميعاً، والله أعلم^(٣).

قوله ﷺ: «خِطَامٌ نَاقَتِهِ لَيْفٌ خُلْبِيَّةٌ» روي بتنوين «ليف»، وروي بوضوئته إلى «خُدبة»، فمن ثَوَّنَ جعل (خُلْبِيَّةً) بدلاً أو عطفت بين.

(١) انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء

(٢) «المصباح» (نسخ)

(٣) إكمال المعجم: (١/٥١٥ - ٥١٦)، والمطالع الأنوار: (٣/٤٨٠)

[٤٢٢] ٢٧٠ - (٠٠٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرُوا الدَّجَالَ، فَقَالَ: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَمْ أَسْمَعْهُ قَالِ ذَاكَ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: «أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَاَنْظُرُوا إِلَى صَاحِبِكُمْ، وَأَمَّا مُوسَى فَرَجُلٌ آدَمُ جَعَدَ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ مَخْطُومٍ بِخُلْبِيَّةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذَا انْحَدَرَ فِي الْوَادِي بَلْبِي» [١ - ٢٥٠١، وسعدي ٢، ٥٩٢].

[٤٢٣] ٢٧١ - (١٦٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ج). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَرِضَ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ، فَإِذَا

قوله: (عن مجاهد قال: كنا عند ابن عباس، فذكروا الدجال، فقال: إنه مكتوب بين عينيه كافر، قال: فقال ابن عباس رضي الله عنهما: لم أسمع قال ذلك، ولكنه قال: «أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم»، هكذا هو في الأصول، وهو صحيح.

وقوله: (فقال: إنه مكتوب) أي: قال قائل من الحاضرين، ووقع في «الجمع بين الصحيحين» لعبد الحق في هذا الحديث من رواية عن مسلم. (فذكروا الدجال فقلو: إنه مكتوب بين عينيه) ^(١) هكذا رواه: (فقالوا). وفي رواية الحميدي عن «الصحيحين»: (وذكروا الدجال بين عينيه كافر) ^(٢)، فحذف لفظة: (قال)، و(قالوا)، وهذا كله يُصحح ^(٣) ما تقدّم.

وقوله: (فقال ابن عباس: لم أسمع) يعني النبي ﷺ.

قوله ﷺ: «كأنني أنظر إليه إذا انحدر» هكذا هو في الأصول كلها: «إذ» بالألف بعد الدال، وهو صحيح، وقد حكى القاضي عياض عن بعض العلماء أنه أنكر إثبات الألف وغلبه راويه، وغلبه القاضي، وقال: هذا جهل من هذا القائل وتعمُّش وجسارة على التَّوْهِيم ^(٤) لغير ضرورة وعدم فهم بمعاني الكلام، إذ لا فرق بين إذ وإذا هنا، لأنه وصفت حاله حين انحداره فيما مضى.

(١) في (ط): فذكروا.

(٢) «الجمع بين الصحيحين»: ٢١٩.

(٣) «الجمع بين الصحيحين»: ١٠٢٢.

(٤) في (ع): يصح.

(٥) في (خ) و(ص) و(هـ): التَّوْهِيم، وشبهت من [الكامل للمعلم]: (٥١٨/٢).

مُوسَى ضَرْبَ مِنَ الرِّجَالِ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ، وَرَأَيْتُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ﷺ، فَإِذَا أَقْرَبَ مِنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِذَا أَقْرَبَ مِنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا صَاحِبَكُمْ - يَعْنِي نَفْسَهُ - وَرَأَيْتُ جِبْرِيلَ ﷺ، فَإِذَا أَقْرَبَ مِنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهَا دُحْيَةَ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمَيْحٍ: «دُحْيَةُ بْنُ خَلِيفَةَ». (١ ح ١٤٥٨).

[٢٢٤] ٢٧٢ - (١٦٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَنْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «جِئْتُ أُسْرِيَ بِي لَقِيْتُ مُوسَى ﷺ - فَتَعَتُهُ النَّبِيُّ ﷺ - فَإِذَا رَجُلٌ - حَسِبْتُهُ قَالَ: مُضْطَرِبٌ - رَجُلُ الرَّأْسِ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ. قَالَ:

قوله ﷺ: «قَدِمَ مُوسَى ﷺ ضَرْبَ مِنَ الرِّجَالِ» هو بإسكان نداء، قال القاضي عياض: هو لرجل بين الرجلين في كثرة السجع وقلته، قال القاضي: لكن ذكر البخاري فيه من بعض الروايات: «مضطرب»^(١)، وهو الطويل غير الشديد، وهو ضد جند اللحم مكثريه، ولكن يحتمل أن الرواية الأولى أصح، يعني رواية: «ضرب»، لقوله في الرواية لأخرى: (حسبته قال: «مضطرب»)، فقد ضُفِّت هذه الرواية للشك ومخالفة لأخرى التي لا شك فيها، وفي الرواية الأخرى: «جسيم سَبَطٌ»^(٢)، وهذا يرجع إلى الطويل، ولا يتأول جسيم بمعنى سمين لأنه ضد ضرب، وهذا إنما جاء في صفة النجاشي، هذا كلام لقاضي^(٣).

وهذا الذي قاله من تضعيف رواية: «مضطرب» وأنها مخالفة لرواية «ضرب» لا يوافق عليه، فإنه لا مخالفة بينهما، فقد قال أهل اللغة: الضرب: هو الرجل الخفيف اللحم، كذا قاله ابن السكيت في «الإصلاح» وصاحب «المجمع» والزبيدي والجوهرى^(٤) وآخرون لا يحصون، والله أعلم.

قوله: «دُحْيَةُ بْنُ خَلِيفَةَ» هو بفتح الدال وكسرها، لغتان مشهورتان.

قوله ﷺ: «رَجُلُ الرَّأْسِ» هو بكسر الجيم، أي: رَجُلُ الشَّعْرِ، وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى بيان ترجيح الشعر.

(١) البخاري ٣٤٣٧ من حديث أبي هريرة ﷺ وهو في «الصحیح مسلم» ٢٢٤، و«مسند أحمد» ٧٧٨٩.

(٢) البخاري: ٣٤٣٨ من حديث ابن عمر ﷺ.

(٣) «إكمال المعجم»: (٥١٣/١).

(٤) «إصلاح مطلق»: (٣٨/١)، و«المجمع للغة» ٥٧٧، و«المصباح»: (ضرب).

وَلَقِيتُ عِيسَى - فَصَفَنِي النَّبِيُّ ﷺ - فَإِذَا رُبْعَةٌ أَحْمَرُ كَأَنَّمَا خَرَجَ مِنْ دِيمَاسٍ - يَعْنِي حَمَاماً - قَالَ :
وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَشْبَهُ وَلَدَهُ بِهِ قَالَ : «فَأَرَيْتُ بِإِنَاءَيْنِ : فِي أَحَدِهِمَا لَبَنٌ
وَفِي الْآخَرِ خَمْرٌ، فَقِيلَ لِي : خُذْ آيَهُمَا شِئْتَ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ فَشَرِبْتُهُ، فَقَالَ : هَذِهِ الْفِطْرَةُ - أَوْ :
أَصَبَتْ الْفِطْرَةُ - أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ عَوْتُ أَمْنِكَ» . (١) . [٥٢٤٠] . جلد ٤٧٧٨٩ ، صفحہ ١٣٤٣٧ .

قوله ﷺ في صفة عيسى ﷺ : («إِذَا رُبْعَةٌ أَحْمَرُ كَأَنَّمَا خَرَجَ مِنْ دِيمَاسٍ يَعْنِي حَمَاماً») أما (الرُبْعَةُ) فميرسكان الباء ويجوز فتحها ، وقد تقدّم قريب بين اللغات فيه وبين معناه (١) . وأما (الديماس) فبكسر الدال وإسكان الباء والسين في آخره مهملة ، وفسره الراوي بالحمم ، والمعروف عند أهل اللغة أنّ الديماس هو الشرب (٢) . وهو أيضاً أكيك . قال الهروي في هذا الحديث : قال بعضهم : الديماس هنا هو الكي ، أي : كأنه مخترع يرمس ، قال : وقال بعضهم : المراد به الشرب ، ومنه : ذمسته إذا ذمته (٣) .

وقال الجوهري في «صحاحه» في هذا الحديث : قوله : «خرج من ديماس» يعني في نظارته وكثرة ماء وجهه ، كأنه خرج من كي ، لأنه قال في وصفه : «كأن رأسه يقطر ماء» (٤) .

وذكر صاحب «المطلع» لأقوال ثلاثة فيه ، فقال : الديماس ، قيل : هو الشرب ، وقيل : كي ، وقيل : لحم (٥) . هذا ما يتعلق بالديماس .

وأما (الحمام) فمعروف ، وهو مدكور باتفاق أهل اللغة ، وقد نقل لأرمري في «تهذيب اللغة» تذكيره عن العرب (٦) ، والله أعلم .

وأما وصف عيسى ﷺ في هذه الرواية - وهي رواية أبي هريرة ؓ - بأنه أحمر ، ووصفه في رواية ابن عمر ؓ بعده بأنه آدم ، ولآدم الأسمر ، وقد روى البخاري عن ابن عمر ؓ أنه أنكر رواية أحمر ، وحلف أنّ النبي ﷺ لم يقه (٧) . يعني وأنه اشتبه على الراوي ، فيجوز أن يتناول الأحمر على الآدم ، ولا يكون المراد حقيقة الحمرة والآدم بل ما قاربهما (٨) ، والله أعلم .

(١) تقدم ص ٦٣١ - ٦٣٢ من هذا الجزء .

(٢) الشرب بفتح حاء ، بيت في الأرض .

(٣) الأفرابي في لسان العرب ، حديث (١) (٢) .

(٤) المصدر : (١) (٢) .

(٥) المصدر : (١) (٢) .

(٦) تهذيب اللغة : (١) (٢) .

(٧) البخاري ٣٤٤١ .

(٨) في (١) (٢) (٣) : قارب .

٧٥ - [باب ذكر المسيح بن مريم،

والمسيح الدجال(*)]

[٤٢٥] ٢٧٣ - (١٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَرَانِي لَيْلَةً جِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنْ آدَمَ الرَّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ اللَّحْمِ، قَدْ رَجَلَهَا فِيهِ تَقَطَّرُ مَاءٌ، مُتَّكِنًا عَلَى رَجُلَيْنِ - أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ - يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعِدٍ قَطُوطٍ، أَصْوَرُ الْعَيْنِ الْبُنَى كَأَنَّهَا حَبَّةٌ طَائِفَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ»، [ذكر ٧٣٥٦، ٧٣٦١] راجع ٦٠٩٩، ٦١٠٢، ٦٢٩٠٢.

قوله ﷺ: «أَرَانِي لَيْلَةً جِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ الرَّجَالِ» (١). به لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ اللَّحْمِ، قَدْ رَجَلَهَا فِيهِ تَقَطَّرُ مَاءٌ، مُتَّكِنًا عَلَى رَجُلَيْنِ - أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ - يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعِدٍ قَطُوطٍ، أَصْوَرُ الْعَيْنِ الْبُنَى كَأَنَّهَا حَبَّةٌ طَائِفَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ».

أم قوله ﷺ: «أَرَانِي»، فهو بفتح لهمزة. وأم «الكَعْبَةُ» فَسُمِّيَتْ كَعْبَةً لارتفاعها وترتيبها، وكرُيْت مَرِيْعٌ عَمْدٌ أَعْرَبَ فَهُوَ كَعْبَةٌ، وقيل: سُمِّيَتْ كَعْبَةً لاسْتِدْرَاجِهَا وَعُلُوِّهَا، وَمِنْهُ: كَعْبُ الرَّجُلِ، وَمِنْهُ: كَعْبُ النَّبِيِّ الْمَرْأَةِ: إِذَا حَلَا وَاسْتَدْرَجَ.

وَأَمِ (الْلِمَّةُ) فِيهِ بِكَسْرِ نِصْبٍ وَتَشْدِيدِ لَمِيمٍ، وَحَمَلُهُ لِمَمٍ، كَقِيْلَةٍ وَقِيْلٍ، قَالَ سَجْوَهْرِيُّ: وَيَجْمَعُ عَلَى لِمَدَمٍ، يَعْنِي بِكَسْرِ اللَّامِ، وَهِيَ الشَّعْرُ الْمَشْتَلِي الَّذِي يُجَاوِزُ شَعْمَةَ الْأَذْنَيْنِ، عِذَا بَلَغَ الْمُنْكَبِرُ فَهُوَ جَمَّةٌ (٢) وَأَمَّا «رَجَلَهَا» فَهُوَ تَشْدِيدُ الْجِيمِ، وَمَعْنَاهُ: سَرَّخَهَا بِمُشْطٍ مَعَ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ

وَأَمِ قَوْلُهُ ﷺ: «تَقَطَّرُ مَاءٌ»، فَقَدْ تَضَاعَفَ عِيَاصُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَهْرِهِ، أَيْ: يَقَطِّرُ بِالْمَاءِ

(١) لم يقع عنه التبع في الشيخ ثلاث عتقات: (ع) و(ص) و(هـ).

(٢) في (ع) ١ راء من لرجل من آدم لوجد.

(٣) تصحاح: (للميم).

الذي رُجِّه به لقرب ترجيه، وإلى هذا نجد القاضي الباقر^(١) قال القاضي عياض: وسماه عدي أد يكون ذلك عبارة عن قصوده وحسنه، واستعارة لجماله^(٢).

وأما (الموافق) فجمع عاتق. قال ابن اللغة: هو ما بين السنكس والعُتُق، وفيه لغتان: لتذكير ولتأنيث، وللتذكير أفصح وأشهر. وقال صاحب «المحكم»: ويُجمع العتق على عَوَاقٍ كما ذكرنا، وعلى عُتُقٍ وعُتُقٍ يسكن التاء وضُمُّها^(٣).

وأما (طوف عيسى عليه السلام)، فقال القاضي عياض رحمه الله: إن كانت هذه رؤيا عين لعيسى عليه السلام، يعني فلا منازع في طوله حقيقة، وإن كانت مداماً كما به عليه بن عمر في روايته فهو مُحْتَمِلٌ لما تقدم ولتأويل الروي. قال القاضي: وعلى هذا يُحتمل ما ذكر من طوف الدُّجَالِ بسبب وأن ذلك رؤي، إذ قد ورد في الصحيح أنه لا يدخل مكة ولا لمدينة^(٤)، مع أنه لم يُذكر في رواية ثالث طوف الدُّجَالِ. وقد يُقال: إنَّ تحريم دخول المدينة عليه إنما هو في زمن فتنته^(٥)، والله أعلم.

وأما «المسيح» فهو صفة لعيسى عليه السلام وصفة لدجانب، فأما عيسى عليه السلام فاختلف العلماء في سبب تسميته مسيحاً. قال النواحيدي: ذهب أبو عبيد وأبيث إلى أنَّ أصله بالعبيرانية مَسِيح، فعربت لعرب وغيرت لفظه، كما قالوا: موسى، وأصله: مُوشى أو ميش بالعبيرانية، فلمَّ عربوه عَيُوه، فعلى هذا لا اشتقاق له. قال: وذهب أكثر العلماء إلى أنه مشتقٌّ وكذا قال غيره. إنه مشتق على قول الجمهور، ثم اختلف هؤلاء، فحكى عن ابن عباس عليه السلام أنه قال: لأنه لم يمسح دا عاهة إلا برئى وقال إبراهيم وابن الأعرابي: للمسيح الضديق، وقيل: لكونه ممسوح أسفل القدمين لا أخصص به، وقيل: لمسح زكوب يده، وقيل: لمسحه الأرض، أي قطعها، وقيل: لأنه خرج من بين أمه ممسوحاً بالدُّهْن، وقيل: لأنه مُسح بالبركة حين وُلد، وقيل: لأنَّ الله تعالى مسحَه أي خلقه خلقاً حسناً، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

(١) فيلبقى شرح الموطأ: (٧/٢٣١).

(٢) إكمال المعجم: (١/٥٢١).

(٣) دمعكم والمسيح لأعظم: (١/١٧٩).

(٤) أخرجه بخاري: ٦٨٨١، ومسلم: ٧٣٩٠، وأحمد: ١٢٩٨٦ من حديث أنس بن مالك عليه السلام.

(٥) إكمال المعجم: (١/٥٢٤ - ٥٢٣).

وأما «الدجال» فليس: سُمِّي بذلك لأنه ممسوح العين، وقيل: لأنه أعور، ولأعور يُسمى مسيحاً، وقيل: لمسحه لأرض حين خروجه، وقيل غير ذلك.

قال القاضي: ولا خلاف عند أحد من الرواة في اسم عيسى أنه بفتح الميم وكسر السين محفلة، وتختلف في الدجال، فأكثروا يقوله مثله، ولا فرق بينهما في اللفظ، ولكن عيسى مسيخ هذلي، والدجال مسيخ صلالة. ورواه بعض الرواة. (مسيح) بكسر الميم والسين المشددة، وقاله غير واحد كذلك إلا أنه بالحاء المعجمة، وقاله بعضهم بكسر الميم وتخفيف السين^(١)، والله أعلم.

وأما تسمية الدجال فقد تقدم بيانها في شرح المقدمة^(٢). وأما قوله ﷺ في صفة الدجال: «جعد قَطَط»، فهو بفتح القاف ولُطَاء، هذا هو المشهور، قال القاضي عياض: رويناه بفتح الطاء الأولى وبكسرها، قال: وهو شديد لجعودة. وقال الهروي: الجعد في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون ذمّاً، فإذا كان ذمّاً فله معنيان: أحدهما: القصير المتردد، والآخر: اسحيل، يقال: رجل جعد ليدين، وجعد لأصابع، أي: بخيل. وإذا كان مدحاً فله أيضاً معنيان: أحدهما: أن يكون معناه شديد الخلق، والآخر: أن يكون شعره جعداً غير سنط، فيكون مدحاً، لأن الشبوبة أكثرها في شعور العجم^(٣).

قال القاضي: قال غير الهروي: لجعد في صفة الدجال ذمّاً، وفي صفة عيسى عليه السلام مدحاً^(٤)، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «أعور العين اليمنى كأنها عنية هالية»، فروي: «طافئة» بالهمز وغير همز، فمن همز معناه: ذهب ضوءه، ومن لم يهمز معناه: دثة بارزة. ثم إنه جاء ههنا: «أعور العين اليمنى»، وجاء في رواية أخرى: «أعور العين اليسرى»، وقد ذكرهما جميعاً مسلم في آخر لكتب^(٥)، وكلاهما صحيح.

(١) معجم سابق: (١/٥٢٠).

(٢) انظر ص ١٤١ من هذا المعجم.

(٣) الثريين في القرآن والحديث: (جعد).

(٤) لكتب معجم: (١/٥٢٤).

(٥) أخرجه لرويه لأولى برقم ٧٣٦١ من حديث ابن عمر ؓ وفيه في صحيح البخاري ٥٩١٧، والمعتمد أحمد:

٦٠٩٩ وثنائه برقم ٧٣٦٦ من حديث حذيفة ؓ، وفيه في مسند أحمد: ٢٣٢٥٠.

[٤٢٦] ٢٧٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ حَدَّثَنَا أَنَسٌ - يَعْنِي ابْنَ عِيَاضٍ - عَنْ مُوسَى - وَهُوَ ابْنُ عُقْبَةَ - عَنْ نَافِعٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ.....

قال القاضي عياض رحمه الله: روي هذا الخبر عن أكثر من واحد، وهو الذي صححه أكثرهم قال: وهو الذي ذهب إليه الأحفش، ومعناه: نائبة كثرة جهة لجنب من بين صواحبه، قال: وصبطه بعض شيوخنا بالهمز، وانكره بعضهم، ولا وجه لإنكاره، وقد وصف في الحديث بأنه مسحوح العين، وأنها ليست بحجرة^(١) ولا نائبة، وأنها مضموسة، وهذه صفة حبة شعيرب إذ سدل مؤدها، وهذا يصحح رواية الهمز.

وأما ما جاء في الأحاديث لأخر: «جاحظ العين»، «كأنها كوكب»، وفي رواية: «لها حذقة جاحظة»، كأنها نخاعة في حائط^(٢)، فتصح رواية ترك الهمز، لكن يجمع بين الأحاديث وتصحح الروايتان^(٣) جميعاً بأن تكون المضموسة والممسوحة والتي ليست بحجرة ولا نائبة هي العوراء الطافية بالهمز وهي العين اليمنى كما جاء هنا، وتكون جاحظة ولتي كأنها كوكب وكأنها نخاعة هي الطافية بغير همز وهي العين اليسرى كما جاء في الرواية لأخرى، وهذا جمع بين الأحاديث ولروايات في لطافة بهمز وبتركه، وأعور اليمنى واليسرى، لأن كل واحدة منهما عوراء، فإذن الأعور من كل شيء لمعيب، لا سيما ما يختص بالعين، وكلا عيني الدجال معيبة عوراء، إحداهما بذهابها، ولأخرى معيبة، هذا آخر كلام لقاضي رحمه الله^(٤)، وهو في نهاية من الحسنة، والله أعلم.

قوله: (حدثنا محمد بن إسحاق المسيبى) هو بفتح سين، منسوب إلى جدته، وهو محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبي سفيان، أبو عبد الله الحجازي قوله: (بين ظهراني الناس) هو بفتح الفاء وسكون الهمزة وفتح النون، أي: بينهم، وتقدم بيده أيضاً^(٥).

(١) أي حجرة مشحورة في قعرها، وفتح في الإكساء لمسلم (١/٥٢٢) حجرة به بتقديم لامها، قال ابن الأثير، قال يهروي: إن كانت هذه سقطت، فمما هو أنها ليست بصحة متحجرة. وقد رويت حجرة به بتقديم حاء، وقد قدمت.

(٢) أخرجه أحمد ١١٧٥٢، أبو يعلى، ١٠٧٤، وإسحاق، ٨٦٢١ من حديث أبي سعيد بخاري.

(٣) في (بخ) و(ص) و(هـ) الروايات.

(٤) الإكساء، ص ٥٢١ (١ - ٥٢٢).

(٥) نقله ج ٢٣٦ من هذا الخبر.

فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَرَ، أَلَا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عَيْنَةُ طَافِيَّةٍ»، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ اللَّيْلَةَ فِي الْمَنَامِ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ أَدَمٌ كَأَحْسَنِ مَا تَرَى مِنْ أَدَمِ الرَّجَالِ، تَضْرِبُ لِمُتِهِ بَيْنَ مَنَكِبَيْهِ، رَجُلٌ الشَّعْرُ يَقْطُرُ رَأْسُهُ نَافَاً، وَاضِعاً يَدَيْهِ عَلَى مَنَكِبَيْ رَجُلَيْنِ، وَهُوَ بَيْنَهُمَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ، وَرَأَيْتُ وَرَاءَهُ رَجُلًا جَعْدًا قَطَطًا، أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَشْبَهُ مَنْ رَأَيْتُ مِنَ النَّاسِ بِابْنِ قَطَنِ، وَاضِعاً يَدَيْهِ عَلَى مَنَكِبَيْ رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ». [بخاري: ٣٤٤١، ترمذي: ٤٢٢٥].

[٤٢٧] ٢٧٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حُظَيْلَةُ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ رَجُلًا أَدَمَ، سَبَطَ الرَّأْسَ، وَاضِعاً يَدَيْهِ عَلَى رَجُلَيْنِ، يَسْكُبُ رَأْسُهُ - أَوْ: يَقْطُرُ رَأْسُهُ - كَسَالَتْ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ - أَوْ: الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ، لَا نَذْرِي أَيْ ذَلِكَ قَالَ - وَرَأَيْتُ وَرَاءَهُ رَجُلًا أَحْمَرَ، جَعْدَ الرَّأْسِ، أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُمْنَى، أَشْبَهُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ ابْنَ قَطَنِ، كَسَالَتْ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: الْمَسِيحُ الدَّجَالُ». [أحمد: ٤٧٤٣، إسناده صحيح].

[٤٢٨] ٢٧٦ - (١٧٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَيْسَ بِأَعْوَرَ، أَلَا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُمْنَى» معناه: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْزُهُ عَنِ سِمَاتِ الْعَدَدِّ وَعَنِ جَمِيعِ لَفَائِصِ، وَأَنَّ الدَّجَالَ مَخْذُوقٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاقْصُ الصُّورَةَ، فَيَسْغِي لَكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا هَذَا وَتَعْلَمُوا لَيْسَ، لِثَلَا يَعْتَرُ الدَّجَالَ مَنْ يَرَى تَخْيِيلَاتِهِ وَمَعَهُ مِنَ الْفِتْنَةِ. وَأَمَّا «أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُمْنَى»، فَهُوَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مِنَ التَّخَوُّيِّينَ عَلَى حَاضِرِهِ مِنَ الْإِضَاعَةِ. وَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ يُقَدَّرُ فِيهِ مَحْذُوفٌ كَمَا يُقَدَّرُ «فِي نَعْتِهِ»، فَتَقْدِيرُ: أَعْوَرُ عَيْنِ صَمْحَةٍ وَجْهِهِ الْيُمْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قوله ﷺ: «كَأَشْبَهُ مَنْ رَأَيْتُ بِابْنِ قَطَنِ» صَبَّحَهُ: «رَأَيْتُ» بِضَمِّهِنَّ وَفَتْحِهِ، وَهِيَ ظَهْرُنْ، وَ«قَطَنِ» بِفَتْحٍ، شَقَّافٌ وَالْقَدَّاءُ.

أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَمَّا كَذَّبْتَنِي قُرَيْشٌ، قُمْتُ فِي الْحَجَرِ، فَجَلَا اللَّهُ لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَظَفِفْتُ أَحْيَرَهُمْ عَنْ آيَاتِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ»

[٢٧٧] - (١٧١) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَعْنَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ

يَزِيدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ أَدَمُ سَيْطِ الشَّعْرِ، بَيْنَ رَجُلَيْنِ، يَنْطَفُفُ رَأْسُهُ مَاءً - أَوْ: يُهْرَاقُ رَأْسُهُ مَاءً - قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا ابْنُ مَرْيَمَ، ثُمَّ دَهَبَتْ التَّفَثُ، فَإِذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ، جَعْدُ الرَّأْسِ، أَعْوَرُ الْعَيْنِ، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: الدَّجَالُ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِشَبَهِ ابْنِ قَطَنِ».

[٢٧٨] - (١٧٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْحَجَرِ وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ، فَسَأَلْتُنِي عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ أَتِ بِهَا، فَكُرِبْتُ كُرْبَةً مَا كُرِبْتُ مِثْلَهُ قَطُّ، قَالَ: فَرَفَعَهُ اللَّهُ لِي أَنْظُرُ

قوله ﷺ: «فَجَلَا اللَّهُ تَعَالَى لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ» فَظَفِفْتُ أَحْيَرَهُمْ عَنْ آيَاتِهِ «رُوي «فَجَلَا» بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَتَخْفِيفِهَا، وَهِيَ ظَاهِرَانِ، وَمَعْنَاهُ: كَشَفَ وَأَظْهَرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ لُغَاتِ «بَيْتِ الْمَقْدِسِ» وَاشْتِقَاقِهِ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ^(١). وَآيَاتُهُ «عَلَامَاتُهُ».

قوله ﷺ: «سَلَفَ رَأْسُهُ مَاءً، أَوْ: يُهْرَقُ» أَمَّا «يَنْطَفِفُ» فَمَعْنَاهُ: يَقَطُرُ وَيَسِيلُ، يَقَالُ: نَظَفَ بِمَنْعِ الطَّاءِ، يَنْطَفِفُ بِضَمِّهَا وَكَسْرِهَا. وَأَمَّا «يُهْرَقُ» فَبِضْمِّ الْهَاءِ وَفَتْحِهَا، وَمَعْنَاهُ: يَنْصَبُ.

قوله: (حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى) هُوَ حَاجٌّ مَهْمَلَةٌ مَضْمُومَةٌ ثُمَّ مَجِيئٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ يَاءٌ ثُمَّ نُونٌ.

قوله ﷺ: «فَكُرِبْتُ كُرْبَةً مَا كُرِبْتُ مِثْلَهُ قَطُّ» هُوَ بَضْمُ الْكَافَيْنِ، وَالضَّمِيرُ فِي «مِثْلِهِ» يَعُودُ عَلَى مَعْنَى الْكُرْبَةِ وَهُوَ الْكُرْبُ أَوْ النِّعَمُ أَوْ الْهَمُّ أَوْ الشَّيْءُ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: لِكُرْبَةِ بِضْمِ: الْغَمُّ الَّذِي يَأْخُلُ بِالنَّفْسِ، وَكَذَلِكَ الْكُرْبَةُ وَكُرْبَةُ الْغَمِّ: إِذَا اشْتَدَّ عَلَيْهِ^(٢).

(١) ص ٦١٥ من هذا الجزء.

(٢) «لصحيح». (كرب).

إِلَيْهِ، مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ، وَقَدْ رَأَيْتَنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِذَا مُوسَى قَائِمٌ يُصَلِّي، فَإِذَا رَجُلٌ ضَرْبُ جَعْدٍ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ سُوءَةٍ، وَإِذَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيُّ، وَإِذَا إِبْرَاهِيمَ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَشَبَّهُ النَّاسِ بِهِ صَاحِبُكُمْ - يَغْنِي نَفْسَهُ - فَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَأَمَمْتُهُمْ، فَلَمَّا قَرَعْتُ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ قَائِلٌ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا مَالِكُ صَاحِبِ النَّارِ نَسَلِمُ عَلَيْكَ، فَانْتَفَتُ إِلَيْهِ، فَبَدَأَنِي بِالسَّلَامِ.

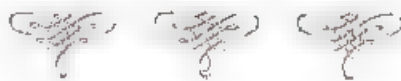
رحمہ ۲۱۸۳۰ ریحدری ۳۲۹۵ ھ، یحویا .

قوله ﷺ: «وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء، فإذا موسى ﷺ قائمٌ يصلي...»، وإذا عيسى بن مريم ﷺ قائمٌ يصلي...، وإذا إبراهيم ﷺ قائمٌ يصلي...، فحانت الصلاة فأممتهم».

قال القاضي عياض رحمه الله: قد تقدّم لجواب في صلاتهم عند ذكر طواف موسى وعيسى صلوات الله عليهم، قل: وقد تكون لصلاة هذا بمعنى الدعاء ولذكر، وهي من أعمال الآخرة.

قل لقاضي: فمن قيل: كيف رأى موسى ﷺ يصلي في قبره، وصلى النبي ﷺ بالأنبياء بيت المقدس، ووجدهم على مراتبهم في السموات وسلموا عليه ورحبوا به؟

فالجواب أنه يحتمل أن تكون رؤيته موسى في قبره عند لكثيب الأحمر كانت قبل صعود النبي ﷺ إلى السماء، وفي طريقه إلى بيت المقدس، ثم وجد موسى قد سبقه إلى السماء، ويحتمل أنه رأى الأنبياء صلوات الله عليهم وصلى بهم على ثلث الحد الأول ما رآهم، ثم سألوه ورحبوا به، أو يكون اجتماعهم وصلاته ورؤيته موسى بعد انصرافه ورجوعه عن سدة المصطفى، والله أعلم.



٧٦ - [باب في ذكر سُدرة المنتهى]*

[٤٣١] ٢٧٩ - (١٧٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَمِيْعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ - وَالْفَاطِمَةُ مُتَقَارِبَةً، قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي -: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ انْتَهَى بِهِ إِلَى سُدْرَةِ الْمُنْتَهَى - وَهِيَ فِي السَّمَاءِ لِسَادِسَةِ - إِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُهْبَطُ بِهِ مِنَ فَوْقِهَا؛ فَيُقْبَضُ مِنْهَا. قَالَ: ﴿وَيَذَرُكَ لِيَذَرَهُ مَا يَفْقَهُ﴾ [سج: ٢١٦]، قَالَ: قَرَأْتُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا: أُعْطِيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ،

قوله: (عن مالك بن معول - عن الزُّبَيْرِ بْنِ عُبَيْدٍ، عن طلحة، عن مَرْثَةَ) أم (معول) فبكسر حيم واسكن ثخين سمعته وفتح الواو. و(طلحة) هو ابن مُصَرِّف، وهؤلاء لثلاثة - أعني الزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَمَرْثَةَ - تابعون كونيون.

قوله: (انتهى به إلى سُدرة المنتهى - وهي في السماء السادسة) كذا هو في جميع الأصول: (السَّادِسَةِ)، وقد تقدّم في الروايات الأخرى من حديث أس أن فوق لسماء السبعة. قد مضى: كونه في السبعة هو الأصح وقول: لأكثرين، وهو الذي يقتضيه المعنى وتسميته بالمنتهى^(١)

قلت: ويمكن أن يُجمع بينهما، فيكون أصلها في السادسة، ومعظمها في السابعة، وقد عُمِدَ أب في نهاية من العظم، وقد قدّر لخبيل رحمه الله^(٢) هي سُدرة في السماء السابعة قد أُضِلَّت لسموات ولجنة^(٣) وقد تقدّم ما حكيناه^(٤) عن القاضي عياض رحمه الله في قوله: إن مقتضى خروج شهرين لظهيرين أليل والفراش من أصل سُدرة المنتهى أن يكون أصلها في الأرض، فإن سجد به هذا، أمكن حمته على ما ذكرناه، والله أعلم.

(١) لم يقع هذا حديث في نسخ الثلاث عند (ح) و(ص) و(هـ)

(٢) إكمال جمعته، (١/٥٢٥)

(٣) معين، (٧/٢٩٤)

(٤) بصرى ٦١٨ من هذا التبريد

وَأُعْطِيَ خَوَاتِيمَ سُورَةِ الْفَرَةِ، وَغَيْرَ لِمَنْ لَمْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ مِنْ أُمَّتِهِ شَيْئًا الْمُفْجَمَاتُ.

[أحد ٢١٦٥]

[٤٣٢] ٢٨٠ - (١٧٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَنِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ - وَهُوَ ابْنُ الْعَوَّامِ -: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ زُرَّ بْنَ حُبَيْشٍ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلَا كَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ .
ج ١٩، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتٌّ مِثْلُ جَنَاحٍ . [أحد ٣٧٨١]

[بهاردي ٣٢٣٧]

[٤٣٣] ٢٨١ - (١٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زُرَّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ . [أحد ١١] قَالَ: رَأَى جِبْرِيلَ لَهُ سِتٌّ مِثْلُ جَنَاحٍ . [أحد ٤٣٣]

[٤٣٤] ٢٨٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ لِعَنْبَرِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوَالِي سَمِعَ زُرَّ بْنَ حُبَيْشٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ . [أحد ٢١٨] قَالَ: رَأَى جِبْرِيلَ فِي صُورَتِهِ، لَهُ سِتٌّ مِثْلُ جَنَاحٍ . [أحد ٤٣٧]

قوله: "وغير" ليس لم يشرك بالله من أمته شيئاً - المفجعات - هو بضم العيب وسكون القاف وكسر حاء، ومعناه: سنوب نعظم الكبائر التي تهتك أصحابها، وتوردتهم النار، ونضعهم يدها . ولتفهم الوقوع في المهلك .

ومعنى لكلاء من مات من هذه الأمة غير مشرك بالله، عُمر له لمفجعات . ومراد والله أعلم - بعضنا . أنه لا يُخْصَى في لئله، بحلاف المشركين، ونيس المرء أنه لا يُعْلَبُ أصلاً، فقد تفرقت نصوص أشرع وإجماع أهل السنة على ثبوت عذاب بعض العصاة من المؤمنين ويحتمل أن يكون مراد بهذا خصوصاً من الأمة، أي: يُعمر لبعض الأمة المفجعات، وهذا يظهر على مذهب من يقول: إن لفظة (من) لا تقتضي العموم مطلقاً، وعلى مذهب من يقول: لا تقتضيه في أخبار وإن تقتضيه في الأمر واليهي ويمكن تصحيحه على مذهب المختار، وهو كونه عموم مطلقاً، لأنه قد قدم دليل على إرادة خصوص وهو ما ذكره من النصوص والإجماع، والله أعلم



٧٧ - [باب مغنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾،

وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟]

باب معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾.

وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟

قال القاضي عياض رحمه الله: اختلف السلف والخلف، هل رأى بيبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟ فانكرته عائشة رضي الله عنها كما وقع هنا في «صحيح مسلم»، وجاء مثله عن أبي هريرة وجماعة، وهو المشهور عن ابن مسعود، ولله ذهب جماعة من المحدثين ولما تكلمين.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه رآه بعينه، ومثله عن أبي ذر وكعب والحسن وكان يحلف على ذلك، وحكي مثله عن ابن مسعود وأبي هريرة وأحمد بن حنبل، وحكى أصحاب المقالات عن أبي الحسن الأشعري وجماعة أصحابه أنه رآه.

ويوقف بعض مشيخنا في هذا، وقد: ليس عليه دليل واضح، ولكنه جائز، ورؤية الله تعالى في الدنيا حادثة، وسؤال موسى عليه السلام إياه دليل على جوارحه، إذ لا يجهل نبي ما يجوز أو يمتنع على ربه وقد اختلفوا في رؤية موسى ﷺ ربه، وفي مقتضى الآية ورؤية العجبل؟ ففي جواب القاضي أبي بكر^(١) ما يقتضي أنهم رأياه.

وكذلك اختلفوا في أن نبينا محمداً ﷺ هل كنم ربه سبحانه وتعالى ليلة الإسراء بغير واسطة أم لا؟ فتحكي عن الأشعري وقوم من المتكلمين أنه كنه، وعزا بعضهم هذا إلى جعفر بن محمد وابن مسعود وابن عباس.

وكذلك اختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، فلا تكثر عن أن هذا الرؤى والتبلي فقسّم ما بين جبريل ونبي ﷺ، أو محتصل بأحدهما من الآخر، أو من السدوة لمشي

(١) القاضي أبو بكر هو الباقلي، فقد نقل عنه القاضي عياض في «الفتاوى» (١/٢٤١) في آراء حنابلة عن كثير من معاصره أن موسى عليه السلام رأى الله، كذلك حكي عن جعفر بن محمد، وأن العجبل رأى ربه بغير واسطة، وهو مستبعد، والله أعلم من قوله. ثم قال: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾، وحكي عن جعفر بن محمد، وبجمله صحيح هو ظهوره به حتى رآه، وقد عيّن القاضي في شرحه (١/٤٢٣) القاضي أبو بكر بأنه الباقلي.

وذكر عن ابن عباس والحسن ومحمد بن كعب وجعفر بن محمد وغيرهم أنه دُئِيَ من النبي ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى، أو من الله تعالى، وعلى هذا القول يكون الدُّئِيُّ والتدئِيُّ متاؤلاً ليس على وجهه، بل كما قال جعفر بن محمد: الدُّئِيُّ من الله تعالى لا حَدَّ له، ومن العبد بالحدود، فيكون معنى دُئِيَ النبي ﷺ من ربه سبحانه وتعالى وقربه منه ظهور عظيم منزلته لديه، وشرَّف أنوار معرفته عنده، وإطلاعه من غيبه وأسرر مذكوته على ما لم يُطمع سواه عنده. والدُّئِيُّ من الله تعالى له إظهار ذلك له وعظيم برِّه وفضله العظيم لديه، ويكون قوله تعالى: ﴿قَالَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [الحج ١٠] على هذا عبارة عن لطف المحل ويصح المعرفة والإشراف على حقيقة من بين ﷺ، ومن الله تعالى إجابة لرغبة وإبانة المنزلة، ويُتأَوَّل في ذلك ما يُتأَوَّل في قوله ﷺ عن ربه: «من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً»^(١) الحديث. هذا آخر كلام لقاضي^(٢).

وأما صاحب «التحرير» فإنه اختار إثبات الرؤية، قال: والحجج في هذه المسألة وإن كانت كثيرة ولكن لا تنسب إلا بالأقوى منها، وهو حديث ابن عباس: أتعجبون أن تكون المائدة لإبراهيم، وللكلام لموسى، ولرؤية لمحمد ﷺ؟^(٣). وعن عكرمة: سئل ابن عباس: هل رأى محمد ﷺ ربه؟ قال: نعم^(٤). وقد روي بإسناد لا بأس به عن شعبة عن قتادة عن أسس قال: رأى محمد ﷺ ربه^(٥). وكان الحسن يحلف: لقد رأى محمد ﷺ ربه.

والأصل في الباب حديث ابن عباس خبير الأمة والمرجع إليه في المعضلات، وقد راجعه ابن عمر في هذه المسألة ورأسه: هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فأخبره أنه رآه. ولا يقدح في هذا حديث عائشة، لأنَّ عائشة رضي الله عنها لم تُخبر أنها سمعت النبي ﷺ يقول: لم أر ربي^(٦)، وإنما ذكرت ما ذكرت متأولة

(١) أخرجه البخاري: ٧٤٠٥، ومسلم: ٦٨٠٥، وأحمد: ٧٤٢٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) إكمال المعلم: (١/٥٢٧-٥٢٩).

(٣) أخرجه النسائي في «سنن الكبرى»: ١١٤٧٥.

(٤) أخرجه بن خزيمة في «التوحيد»: (٤٨١/٢)، والذهبي في «الترغيب والترهيب»: ٢٧٠، والحاكم: ٣٢٣٤.

(٥) أخرجه بن أبي عمير في «المسند»: ٤٣٦، والبرقي: ٧١٦٥، وابن خزيمة في «التوحيد»: (٢/٤٨٧).

(٦) قال ابن حجر في «المفتح» (٦٠٧/٨) متعلاً لروى حرمه بأن عائشة لم سمع رؤية بحديث مرفوع تبع فيه من حريصة، وهو عتيق، فقد ثبت ذلك عنه، في «مصحح مسلم» [برقم ٤٣٩] الذي شرحه شيخنا، فعنه من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق في الطروق المملوكة، قال مسروق: كنت سكتاً فحسمت فقلت ألم يقول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ﴾.

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لَشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ بَرُوقًا﴾ [الشورى: ١]،
ولِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأَنْعَام: ١٠٣]، وَالصَّحَابِيُّ إِذَا قَالَ قَوْلًا وَخَلَفَهُ غَيْرُهُ عَنْهُمْ،
لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ حُجَّةً، وَذَا صَحَّحَتِ الرُّوَايَاتُ عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ فِي إِثْبَاتِ الرُّؤْيَا، وَجِبَّ الْمَصِيرُ إِلَى إِثْبَاتِهَا،
فِيهَا لَيْسَتْ مِمَّا يُدْرِكُ بِالعقل وَيُؤْخَذُ بِالصَّنْ، وَنَمَّا يُتَلَقَّى بِالسَّمْعِ، وَلَا يَسْتَجِيزُ أَحَدٌ أَنْ يَقُولَ بِبَنِ عَبَّاسٍ
أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالظَّنِّ وَلَا جَهْدٍ، وَقَدْ قَالِ فَعْبَرُ بْنُ رَاشِدٍ حِينَ ذَكَرَ خِلَافَ عَائِشَةَ وَبَنِ
عَبَّاسٍ: مَا عَائِشَةُ عَسَدٌ بِأَعْدَمَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. ثُمَّ بَنِ بْنِ عَبَّاسٍ أَثْبَتَ شَيْئًا بَعْدَهُ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ مُقَدِّمٌ
عَلَى لَدَفِي. هَذَا كَلَامُ صَاحِبِ «التَّحْرِيرِ».

فَلِحَاصِلِ أَنَّ الرَّجْحَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى ربه بَعَيْنَيْ رَأْسِهِ لَيْلَةً لِإِسْرَاءِ، لِحَدِيثِ
بَنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ سَمَّا تَقَدَّمَ، وَإِثْبَاتِ هَذَا لَا يَأْخُذُونَهُ إِلَّا بِالسَّمْعِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، هَذَا مِمَّا لَا يَسْبِغِي
أَنْ يُشَكَّكَ^(١) فِيهِ، ثُمَّ إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَمْ تَنْفِ الرُّؤْيَا بِحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ مَعَهَا فِيهِ
حَدِيثٌ لَذَكَرَتْهُ، وَإِنَّمَا اِهْتَمَمْتَ بِالاسْتِنْبَاطِ مِنَ الْبَيِّنَاتِ، وَسَوْضِحَ الْجَوَابُ عَنْهَا:

فَأَمَّا اِحْتِجَاجُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾، فَجَوَابُهُ ظَاهِرٌ، فَإِنَّ الْإِدْرَاكَ هُوَ
الْإِحَاطَةُ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُحَاطُ بِهِ، وَإِذَا وَرَدَ النَّصْرُ^(٢) بِنَفْيِ الْإِحَاطَةِ، لَا يُلْزَمُ سَمْعُهُ نَفْيُ الرُّؤْيَا بِغَيْرِ
إِحَاطَةٍ، وَأَجِيبَ عَنِ الْآيَةِ بِأُجُوبَةٍ أُخْرَى لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا مَعَ مَا ذَكَرْتَهُ، فَإِنَّهُ فِي نَهْيِهِ مِنَ الْمُحْسَنِ مَعَ
اِخْتِصَارِهِ.

وَأَمَّا اِحْتِجَاجُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لَشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ الْآيَةَ، فَجَوَابُ عَنْهُ مِنْ أَوْجِهِ:
أَحَدُهَا. أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنَ الرُّؤْيَا وَجُودُ لِكَلَامِ حَالِ الرُّؤْيَا، فَيَحْزُزُ وَجُودُ الرُّؤْيَا مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ
لِثَنِي: أَنَّهُ عَامٌّ مُخْصَصٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَدْلَةِ.

الثَّلَاثُ: مَا قَالَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمَرْدُ بِالْوَحْيِ لِكَلَامٍ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَلَا، وَهَذَا لَدِي قَالَهُ هَذَا الْقَائِلُ

رَبَّنَا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دُكْتُ، فَقَالَ: «لَيْسَ هُوَ جَبْرِيلٌ»، وَأَخْرَجَهُ مِنْ مَدِينَةِ
مَدِينَةٍ أُخْرَى عَنْهُ وَدَعَاهُ لِإِسْمَاعِيلَ، فَقَالَ: «لَيْسَ هُوَ مَلَكٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ»، فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ رَأَيْتَ
مِثْلَهُ؟» فَقَالَ: «لَيْسَ رَأَيْتُ جَبْرِيلَ مِثْلَهُ».

(١) فِي (ج): بِشَكْكَ

(٢) فِي (ج): وَرَدَ وَرَدَ بِهِ نَفْسِي، بِرَهَادَةِ: يَه.

[٤٣٥] ٢٨٣ - (١٧٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَيْبُ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ عَبْدِ لَمِيدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾** [الجم ١٣] قَالَ: رَأَى جِبْرِيلَ.

[٤٣٦] ٢٨٤ - (١٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَ حَفْصُ، عَنْ عَبْدِ لَمِيدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَأَاهُ يَقْبِيهِ.

[٤٣٧] ٢٨٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ -: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ أَبِي جَهْمَةَ، عَنْ أَبِي لَعَالِيَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: **﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾** [الجم ١١] **﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾** [الجم ١٣] قَالَ: رَأَاهُ بِفُرَادِي مَرَّتَيْنِ.

وإن كان محتولاً، ولكن اجمهور على أن المراد بالوحي هو لإلهاء والرؤية في المنام، وكلاهما يُسمى وحياً.

وأم قوله تعالى: **﴿أَوْ يَذَّيْحَكَ﴾**، فقال الواحدي وغيره: معناه: غير مجهر لهم بالكلام، بل يسمعون كلامه سبحانه وتعالى من حيث لا يرونه، وليس المراد أن هناك حجاباً يقصر موصفاً من موضع، ويدل على تحديد المحجوب، فهو بمنزلة ما يُسمع من وراء حجاب حيث لم ير المتكلم، والله أعلم^(١)

قوله: (وحدثني أبو الربيع الزهراني)^(٢) هو بفتح الزاي واسكن الهماء، واسمه سليمان بن داود

قول مسلم: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - حدثنا حفص بن غياث، عن الشيباني، عن زُرٍّ، عن عبد الله) هذا الإسناد كله كوفيون، و(غياث) بدليين المعجمة، و(الشيباني) هو أبو إسحاق، واسمه سليمان بن فيروز، وقيل: ابن خاقان، وقيل: بن عمرو، وهو تابعي. وأم (زُرٍّ) فبكسر الزاي. و(خثيش) ضم الحاء وفتح الموحدة وآخره لُشَيْن المعجمة، وهو من المُعَمَّرِينَ، زاد على مئة وعشرين سنة، وهو من كبار التابعين.

قوله: (عن عبد الله بن مسعود **﴿﴾** في قوله تعالى: **﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾** [الجم ١١] قال: رأى

(١) التفسير الوسيط (٤/ ٦١)

(٢) هذا الإسناد ولقي بعده وقولا عند ابن مسعود لايتوافق مع ذلك في «صحيح مسلم» في كتاب المصدق، وليس في

[٤٣٨] ٢٨٦ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ: حَدَّثَنَا أَبُو جَهْمَةَ يَهْدَى الْإِسْنَادَ.

حريص منه سببه حجاج، هذا الذي قاله عبد الله ﷺ هو مذهبه في هذه الآية وذهب لجمهور من المفسرين إلى أن المراد أنه رأى ربه سبحانه وتعالى، ثم اختلف هؤلاء، فذهب جماعة إلى أنه ﷺ رأى ربه بفؤاده دون عينه، وذهب جماعة إلى أنه رآه بعينه.

قال الإمام أبو الحسن الواحدي: قال المفسرون: هذا خبر عن رؤية النبي ﷺ ربه عز وجل ليلة المعراج، قال ابن عباس وأبو ذر وهبهم الشامي: رآه بقلبه، قال: وعلى هذا رأى بقلبه ربه رؤية صحيحة، وهو أن الله تعالى جعل بصره في فؤاده، أو خلق لفؤاده بصرًا حتى رأى ربه رؤية صحيحة كما يرى بالعين، قال: ومذهب جماعة من المفسرين أنه رأى بعينه، وهو قول أس وعكرمة والحسن والربيع.

قال المبرّد: ومعنى الآية أن الفؤاد رأى شيئاً فصدق فيه، ﴿وَمَا رَأَى﴾ في موضع نصب، أي: ما كذب الفؤاد مرّيه، وقرأ ابن عمر: ﴿مَا كَذَّبَ﴾ بالتشديد، قال المبرّد: معناه: أنه رأى شيئاً فقبله. وهذا الذي قاله المبرّد على أن الرؤية لفؤاد، من جعلتها تبصر فظاهر، أي: ما كذب الفؤاد ما رآه البصر. هذا آخر كلام الواحدي^(١).

قوله: (عن عبد الله بن مسعود ﷺ) في قول الله تعالى ﴿لَوْ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْا كَذِبًا﴾ سمع ١٨ قال: رأى حريص في صورته، سببه حجاج هذا الذي قاله عبد الله هو قول كثيرين من السلف، وهو مروى عن ابن عباس وابن زيد ومحمد بن كعب ومقاتل بن حيان، وقال الضحّاك: المراد أنه رأى سيرة المنتهي، وقيل: رأى رفقاً أخضر.

وفي ﴿لَوْ كُنَّا﴾ قولان للسلف: منهم من يقول: هو نعت للآيات، ويجوز نعت الجماعة ببعث الواحدة، كقوله تعالى ﴿مَنْ يَنْبِئُ أَخْرَى﴾ ١١٨، وقيل: هو صفة لمحدوف تغديره، رأى من آيات ربه الآية الكبرى.

(١) التفسير في الفرق السبع من ٢٠٤، ولا يشتر في ثلث عشرة ٢ (٣٧٩) ومن قرأ بالتشديد من العشرة أبو جعفر

(٢) التفسير الوسيط: ٥ (١٩٥/٤)

[٤٣٩] ٢٨٧ - (١٧٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: كُنْتُ مُتَكِّفًا عِنْدَ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا عَائِشَةَ، ثَلَاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِوَجْهِهِ فَفَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفَرِيَّةَ، قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَتْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ، فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفَرِيَّةَ. قَالَ: وَكُنْتُ مُتَكِّفًا فَجَلَسْتُ -: فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْظِرِينِي وَلَا تَعْجِلِينِي، أَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلًا أُخْرَىٰ﴾ [١٧٣] - [١٧٣] وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلًا

قوله: (عن أبي هريرة رضى الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلًا أُخْرَىٰ﴾ اسم ١٣ قال: رأى جبريل) هكذا قاله أيضاً أكثر العلماء، قال الواحدي: قال أكثر العلماء: المراد رأى جبريل في صورته التي خلقه الله تعالى عليها^(١).

وقال ابن عباس: رأى ربه سبحانه وتعالى، وعلى هذا معنى ﴿نَزْلًا أُخْرَىٰ﴾ يعود إلى النبي ﷺ، فقد كانت له عرجات في تلك المدينة لاستحطاط عدد لصدوات، فكلُّ عَرَجَةٍ نَزْلَةٌ، والله أعلم.

قوله: (عن الأعمش، عن زياد بن الحُصَيْنِ أَبِي جَهْمَةَ، عن أبي العَدْبَةِ، عن ابن عباس رضى الله عنه) كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ [النجم: ١٧] ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلًا أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٧٣] قال: رآه بفؤاده مرتين.

هذا الذي قاله ابن عباس معناه: رأى النبي ﷺ ربه سبحانه وتعالى مرتين في هاتين الآيتين، وقد قدّمنا اختلاف العلماء في المراد بالآيتين، وأنَّ لُزُومَةَ عند من أثبتها بالفؤاد أم بالعين^(٢).

وفي هذا الإسناد ثلاثة تابعيون: لأعمش وزيد وأبو العَدْبَةِ، بعضهم عن بعض، واسم (الأعمش) سليمان بن مهران، تقدّم بيانه مرات^(٣)، و(جَهْمَةُ) بفتح الجيم وإسكان الهاء، واسم (أبي العَدْبَةِ) رُفِيع بن رَءَاءٍ وفتح راء، والله أعلم.

قوله: (أَعْظَمَ الْفَرِيَّةَ) هي بكسر لفاء وسكن الزاء، وهي لكذب، يقال: قرى الشيء يقرّيه قرَبًا، واقتراء يقرّيه اقترابًا، إذا اختلفا، وجمع الفرية فرى.

قوله: (أَنْظِرِينِي أَي: أَسْهَلِينِي).

قوله عن مسروق: (أَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلًا أُخْرَىٰ﴾؟ [النجم: ١٧٨] وقول عائشة رضى الله عنها:

(١) التعبير الوسيط: (١٩٧/٤).

(٢) انظر ص ٦٤٨ وب بعد عن هذا سجع.

(٣) انظر ص ١٠٤ ر ١٤١ من هذا الجزء.

أَفَرَأَيْتُمْ؟ [١٢] فَقَالَتْ: أَبَ أَوَّلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ، لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا صَبْرَ هَاتَيْنِ الْمَرْتَتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَاطًا مِنَ السَّمَاءِ، سَادًّا عَظَمَ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ» فَقَالَتْ: أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ» [١٣]، أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «وَمَا كَادَ يَشِيرُ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحَيَّ أَوْ مِنْ وَزَائِي وَحَدَّثَ أَوْ يُرْسِدَ رَسُولًا فَيُوحِي بِرِزْقِهِ مَا يَشَاءُ ثُمَّ عَوَّنَ حَكِيمٌ»؟ [١٤] [١٥].

قَالَتْ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُنْهَ شَيْئًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفُرْيَةَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِيسَاتُكَ» [١٦]. قَالَتْ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُخَيِّرُ بَيْنَ يَكُونُ فِي عَيْدٍ، فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْفُرْيَةَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: «وَلَا يَخْلُقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَقِيبَ إِلَّا اللَّهُ» [١٧]. [١٨] [١٩] [٢٠] [٢١] [٢٢] [٢٣] [٢٤] [٢٥] [٢٦] [٢٧] [٢٨] [٢٩] [٣٠] [٣١] [٣٢] [٣٣] [٣٤] [٣٥] [٣٦] [٣٧] [٣٨] [٣٩] [٤٠] [٤١] [٤٢] [٤٣] [٤٤] [٤٥] [٤٦] [٤٧] [٤٨] [٤٩] [٥٠] [٥١] [٥٢] [٥٣] [٥٤] [٥٥] [٥٦] [٥٧] [٥٨] [٥٩] [٦٠] [٦١] [٦٢] [٦٣] [٦٤] [٦٥] [٦٦] [٦٧] [٦٨] [٦٩] [٧٠] [٧١] [٧٢] [٧٣] [٧٤] [٧٥] [٧٦] [٧٧] [٧٨] [٧٩] [٨٠] [٨١] [٨٢] [٨٣] [٨٤] [٨٥] [٨٦] [٨٧] [٨٨] [٨٩] [٩٠] [٩١] [٩٢] [٩٣] [٩٤] [٩٥] [٩٦] [٩٧] [٩٨] [٩٩] [١٠٠].

(أو لم تسمع أن الله تعالى يقول: «لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ» [١٣]، أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «وَمَا كَادَ يَشِيرُ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحَيَّ أَوْ مِنْ وَزَائِي وَحَدَّثَ أَوْ يُرْسِدَ رَسُولًا فَيُوحِي بِرِزْقِهِ مَا يَشَاءُ ثُمَّ عَوَّنَ حَكِيمٌ»؟ [١٤] [١٥].

ثم قالت عائشة أيضاً: (والله تعالى يقول: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ» [١٦]. ثم قالت: والله تعالى يقول: «وَلَا يَخْلُقُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَقِيبَ إِلَّا اللَّهُ» [١٧]. [١٨] [١٩] [٢٠] [٢١] [٢٢] [٢٣] [٢٤] [٢٥] [٢٦] [٢٧] [٢٨] [٢٩] [٣٠] [٣١] [٣٢] [٣٣] [٣٤] [٣٥] [٣٦] [٣٧] [٣٨] [٣٩] [٤٠] [٤١] [٤٢] [٤٣] [٤٤] [٤٥] [٤٦] [٤٧] [٤٨] [٤٩] [٥٠] [٥١] [٥٢] [٥٣] [٥٤] [٥٥] [٥٦] [٥٧] [٥٨] [٥٩] [٦٠] [٦١] [٦٢] [٦٣] [٦٤] [٦٥] [٦٦] [٦٧] [٦٨] [٦٩] [٧٠] [٧١] [٧٢] [٧٣] [٧٤] [٧٥] [٧٦] [٧٧] [٧٨] [٧٩] [٨٠] [٨١] [٨٢] [٨٣] [٨٤] [٨٥] [٨٦] [٨٧] [٨٨] [٨٩] [٩٠] [٩١] [٩٢] [٩٣] [٩٤] [٩٥] [٩٦] [٩٧] [٩٨] [٩٩] [١٠٠].

هذا كله تصريح من عائشة ومسروق بن أنس بحواز قول المستمل بآية من القرآن: الله عز وجل يقول، وقد كره ذلك مطرف بن عبد الله بن الشخير التابعي المشهور، فروى بن أبي داود بسنده عنه أنه قال: لا تقولوا: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ، ولكن قولوا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ.

وهذا الذي أنكره مطرف رحمه الله خلافاً من فعلته الصحابة والتابعيون ومن بعدهم من أئمة المسلمين، فلهذا صحح المختار حواز الأمرين كما استعملته عائشة رضي الله عنها في عصرها وبعدها من شلف والخلف، وليس لمن أنكره حجة، ومن يدعي جواره من لشيوخ قول الله تعالى: «وَمَا كَادَ يَشِيرُ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحَيَّ أَوْ مِنْ وَزَائِي وَحَدَّثَ أَوْ يُرْسِدَ رَسُولًا فَيُوحِي بِرِزْقِهِ مَا يَشَاءُ ثُمَّ عَوَّنَ حَكِيمٌ» [١٤] [١٥]. وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها»^(١)، والله أعلم.

[٤٤٠] ٢٨٨ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوْهَبٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بِهَذَا الْإِسْنَدِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَزَادَ: قَالَتْ: وَلَوْ كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا مِمَّا أُتْرِلَ عَلَيْهِ، لَكُنْتُمْ هَذِهِ لَايَةً: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ لَنَبِيُّ أَوْفَىٰ أَمْرَهُ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ وَاتَّعَمَّتْ عَلَيْهِ أَمْرُكَ رَبِّكَ وَأَنَّ اللَّهَ وَتَحْيَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُتَبَدِّلُ وَتَحْيَىٰ النَّاسَ وَنَهُ أَحَقُّ أَنْ نَحْشَنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧]، [الطبري: ٢٤٤١]،

[٤٤١] ٢٨٩ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ! لَقَدْ قَفَّتْ شَعْرِي لِمَا قُلْتُ، وَسَقَّ الْحَدِيثُ بِقِصَّتِهِ، وَحَدِيثُ دَاوُدَ أَتَمُّ وَأَطْوَلُ. [أحمد: ٢٤٢٢٧، وبحري: ٤٨٥٥]،

وَأَم قَوْلُهَا: (أَوَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ﴾؟)، فهكذا هو في معظم لأصول: (ما كان) بحذف الواو، وللتلاوة: ﴿وَمَا كَانَ﴾ بإثبات الواو، ولكن لا يَصُرُّ هذا في لرواية والاستدلال، لأنَّ المستدلَّ ليس مقصوده التلاوة على وجهها، وإنما مقصوده بيان موضع الدلالة، ولا يؤثر حذف الواو في ذلك، وقد جاء لهذا نظائر كثيرة في الحديث: منها: قوله: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْكَأْبَرِ﴾. مو. ١١٤، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِيُصَلِّيَنَّ﴾. ص. ١١٤، هكذا هو في روايات الحديثين في «الصحيحين»^(١)، وللتلاوة بالواو فيهما، والله أعلم.

وَأَم (مسروق) فقال أبو سعيد السمعي في «الأنساب»: سُمِّيَ مسروقاً لأنه سرقه إنسان في صغره ثم وجد^(٢).

قوله ﷺ: «رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطاً مِنَ السَّمَاءِ، سَادًّا عِظَمَ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ»^(٣) هكذا هو في لأصول: «أما بين السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ»، وهو صحيح.

وَأما «عِظَمَ خَلْقِهِ»، فمُضْبَطٌ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: بِصَمِّ الْعَيْنِ وَإِسْكَانِ نَفْثَةٍ. وَالثَّانِي: بِكسر العين وفتح النَفْثَةِ وَكَلاهُمَا صَحِيحٌ.

قوله: (سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ! لَقَدْ قَفَّتْ شَعْرِي لِمَا قُلْتُ) أَمْ قَوْلُهَا: (سُبْحَانَ اللَّهِ)، فَمَعْنَاهُ التَّعَجُّبُ مِنْ جَهْلِ مِثْلِ هَذَا، فَكَأَنَّهُمَا يَقُولُ: كَيْفَ يَحْفَى عَيْتُكَ مِثْلُ هَذَا؟!

(١) أخرج الحديث لأول لبخري ٥٢٦، ومسلم ٧٢١١ من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو في إسناده أحمد ٣٦٥٣ وأخرج الحديث الثاني بحري ٥٩٧، ومسلم ١٥٦٦ من حديث أسد بن ميثاق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو في إسناده أحمد ١٢٩٠٩

(٢) «الأنساب» (١٣) ٤٢٧.

(٣) وقع في (ط) هنا وفي التوضيح لأبي: السماء والأرض

[٤٤٢] ٢٩٠ - (٠٠٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ ابْنِ أَشْوَحَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: فَأَيُّ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ ذَا فَدَدَكَ﴾ ① لَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدَقَ ② فَأَوْخَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْخَى ③ [النجم ٨-١٠]، قَالَتْ: إِنَّمَا ذَاكَ جَبْرِيلُ ④ كَانَ يَأْتِيهِ فِي

ولفظة (سبحان الله) إرادة التعجب كثيرة في الحديث وكلام لعرب، كقوله ⑤: «سبحان الله! تطهري بها» ⑥، و«سبحان الله! المسلم لا يتنجس» ⑦، وقول الصحابة: سبحان الله يا رسول الله! ومن ذكر من التحويين أنها من ألفاظ التعجب أبو بكر بن السراج ⑧ وغيره، وكذلك يقولون في العجب: لا إله إلا الله! والله أعلم.

وأما قولها ⑨: (قَفَّ شعري)، فمعناه: قام شعري من الفزع يكونني سمعت ما لا ينبغي أن يقدر، قال بن الأعرابي: تقول العرب عند إنكار لشيء: قَفَّ شعري، واقشعر جدي، واشمأزت نفسي، قال النضر بن شميل: القفة كهيئة القشعريرة، وأصله التقبض والاجتماع، لأن الجند يتقبض عند الفزع والاستهوال، فيقوم لشعر لذلك، وبذلك سُميت القفة التي هي للزبيل ⑩ لاجتماعها ولما يجتمع ما فيها، والله أعلم.

قوله مسلم رحمه الله: (حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ ابْنِ أَشْوَحَ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ) هؤلاء كلهم كوفيون، و(ابن ثُمَيْرٍ) اسمه محمد بن عبد الله بن ثُمَيْرٍ، و(أبو أُسَامَةَ) اسمه حماد بن أُسَامَةَ، و(زكريا) هو بن أبي زائدة، واسم أبي زائدة خالد بن ميمون، وقيل: هُبَيْرَة، و(ابن أَشْوَحَ) هو سعيد بن عمرو بن أَشْوَحَ، بفتح لهمازة وإسكان لثني المعجمة وفتح الواو ويعين المهملة.

قوله: (قُلْتُ لِعَائِشَةَ ①: فَأَيُّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ذَا فَدَدَكَ﴾ ② لَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدَقَ ③ فَأَوْخَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْخَى ④ [النجم ٨-١٠]، قَالَتْ: إِنَّمَا ذَاكَ جَبْرِيلُ ⑤)

قال لإمام أبو الحسن الواحدي: معنى التندلي الاعتماد إلى جهة السفل، هذا هو الأصغر، ثم يستعمل في القرب من العلو، هذا قول الفراء، وقد صَحَّبَ «النظم». هذا على التقديم والتأخير، لأن

(١) أخرجه مسلم: ٧٥١، وأحمد: ٢٥١٤٥ من حديث أسامة ①

(٢) أخرجه بخاري: ٢٨٩، ومسلم: ٨٢٤، وأحمد: ١٠٠٨٥ من حديث أبي هريرة ②

(٣) لأصول في التوضيح: (١٠٩/١)

(٤) في (ص) و(هـ) مؤنثين، وكلامه جواب، وبعد يعلل بفتحة

صُورَةُ الرِّجَالِ، وَإِنَّهُ أَتَتْهُ فِي هَذِهِ الْمَعْرَةِ فِي صُورَتِهِ الَّتِي هِيَ صُورَتُهُ، فَسَدَّ أَفَقَ السَّمَاءِ.

لِجَبْرِيلَ (٣٧٣٥) رُوِيَ عَنْهُ: [٤٤١].

المعنى ثم تدلني فذلك، لأنَّ التدلِّي سببُ الدُّنُو، قد ابن الأعرابي: تدلَّى إذا قُرِبَ بعدَ علُوٍّ، قال الكلبي: المعنى دن جبريل عليه سلام من محمد ﷺ فقترب منه، وقال الحسن وقتادة: ثم دن جبريل بعد استوثقه في الأفق الأعلى من الأرض فنزل إلى النبي ﷺ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾، والقاب ما بين لُقْبُضَةٍ وَلُشِيَّةٍ^(١)، ولكلُّ قوس قاذٍ، ولُقْبُ في اللغة أيضاً القُدْر، وهذا هو المراد بالآية عند جميع المفسرين، والمراد لقوس التي يُرمى عنها، وهي لقوس العربية، وتُخَصُّصُ بالذكر على عادتهم. وذهب جماعة إلى أنَّ المراد بالقوس الذراع، قد قول عبد الله بن مسعود وشقيق بن سلمة وسعيد بن جبير وأبي إسحاق السبيعي، وعلى هذا معنى القوس ما يُقاس به الشيء، أي: يُذَرَعُ، قالت عائشة وابن عباس والحسن وقتادة وغيرهم: هذه لمسافة كنت بين جبريل والنبي ﷺ.

وقول الله تعالى: ﴿أَوْ أَذْنًا﴾ معناه: أو أقرب، قال مقاتل: بل أقرب. وقد الرُّجُج: خاطب الله تعالى لعباد على لغتهم ومقدار فهمهم، والمعنى: أو أدنى فيما تُقدِّرون أنتم، والله تعالى عالم بحقائق الأشياء من غير شك، ولكنه خاضع على ما جرت به عادتنا^(٢). ومعنى الآية أنَّ جبريل عليه السلام مع عِظَمِ خَلْقِهِ وكثرة أجزائه دنا من النبي ﷺ هذا السُّنُو، والله أعلم^(٣).



(١) سببة القوس، بالكسر محفلة، ما تحف من حرفيه.

(٢) النظر في التفسير الوسيط: (١٩٣/٤).

(٣) المعاني نفوس وإعرابه: (٧١/٥).

٧٨ - [بَابُ فِي قَوْلِهِ ﷺ :

«نُورَ أَنِّي أَرَاهُ» وَفِي قَوْلِهِ : «رَأَيْتُ نُورًا»]

[٤٤٣] ٢٩١ - (١٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ ؟ قَالَ : «نُورَ أَنِّي أَرَاهُ» . [أحمد : ٢٦١٣٩٢ .

[٤٤٤] ٢٩٢ - (١٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هُثَيْمٍ : حَدَّثَنَا أَبِي (ح) . وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ : حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ : حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ : أَوْرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَسَأَلْتُهُ ، فَقَالَ : عَنْ أَيِّ شَيْءٍ كُنْتَ تَسْأَلُهُ ؟ قَالَ : كُنْتُ أَسْأَلُهُ : هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ ؟ قَالَ أَبُو ذَرٍّ : قَدْ سَأَلْتُ ، فَقَالَ : «رَأَيْتُ نُورًا» . [أحمد : ٢١٣١٣ .

قوله : (عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ) قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ ؟ فَقَالَ : «نُورَ أَنِّي أَرَاهُ» ، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى : «رَأَيْتُ نُورًا» .

أما قوله ﷺ : «نُورَ أَنِّي أَرَاهُ» ، فهو بتنوين «نور» ، ويفتح لهمزة في «أَنِّي» وتشديد النون المفتوحة ، و«أَرَاهُ» بفتح الهمزة ، هكذا روه جميع الرواة في جميع الأصول والرويات ، ومعناه : حجاب نور فكيف أراه ؟ قال الإمام أبو عبد الله المازري رحمه الله تعالى : لضمير في «أَرَاهُ» حدث على الله سبحانه وتعالى ، ومعناه : أن لنور معني من سرورية كما حوت العادة بوعشه الأور لأبصار ومعها من إدراك ما حصلت بين رائي وبينه . وقوله ﷺ : «رَأَيْتُ نُورًا» معناه : رأيت لنور فحسنت ولم أر غيره . قال : وروى : «نُورَ أَنِّي أَرَاهُ» بفتح أراء وكسر انون وتشديد الياء ، ويحتمل أن يكون معناه راحمًا إلى ما قلده ، أي : خلق أنور لمنع من رؤيته ، فيكون من صفات الأفعال^(١) .

قال القاضي عياض : هذه الرواية لم تقع علينا ولا رأيته في شيء من الأصول ، ومن المستحيل أن

(١) لم يشع هذا الباب في نسخة

(٢) المعبر : (١/٢٣٤)

تكرر ذات الله تعالى نوراً، إذ لنور من جملة لأجسام، والله سبحانه وتعالى يتعالى عن ذلك، هذا
 مذهب جميع أئمة المسلمين. ومعنى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ نُورٌ أَسْمَوَاتٍ وَالْأَرْضِ﴾ النور (١٣٥)، وما جاء
 في الأحاديث من تسميته سبحانه وتعالى بالنور، معناه: ذو نورهم وخالقهم، وقيل: هادي أهل
 السموات والأرض، وقيل: منور قلوب عبده المؤمنين، وقيل: معناه: ذو البهجة والجمال^(١)،
 والله أعلم.



٧٩ - [باب في قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، وفي قوله: «حجابه النور،

لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَ سُبُحَاتِ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»]

[٤٤٥] - ٢٩٣ - (١٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ، - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتِ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: عَنِ الْأَعْمَشِ، وَلَمْ يَقُلْ: حَدَّثَنَا - ١١٤٠٣٢.

قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنَامُ، وَلَا يَبْغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ، - وَفِي رِوَايَةِ: النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتِ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ».

أما قوله ﷺ: «لَا يَنَامُ وَلَا يَبْغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»، فمعناه: الإخبار أنه سبحانه وتعالى لا ينام، وأنه يستحيل في حقه النوم، لأنَّ النوم انغماس وغلبة على العقل يسقط به الإحساس، والله تعالى منزّه عن ذلك، وهو مستحيل في حقه.

وأما قوله ﷺ: «يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ»، فقال القاضي عياض: قال الهروي: قال ابن قتيبة: القسط الميزان، وسُمِّيَ قِسْطًا لِأَنَّ الْقِسْطَ لِعَدْلٍ، وَبِلَمِيزَانٍ يَقَعُ الْعَدْلُ، قُلْ: وَلِمَرَادُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْفِضُ لِمِيزَانَ وَيَرْفَعُهُ بِمَا يُورِنُ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ الْمُرْتَعَةِ إِلَيْهِ، وَيُوزَنُ مِنْ أَرْوَاقِهِمْ لِدَلَالَةِ إِلَيْهِمْ^(١)، فَبِهَذَا تَمَثِيلَ لِمَا يُقَدَّرُ تَنْزِيلُهُ، فَشَبَّهَ بِوُزْنِ الْوِزَانِ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالْقِسْطِ لِرُزْقِ الَّذِي هُوَ قِسْطُ كُلِّ مَخْدُوقٍ، يَحْقِضُهُ فَيُقْتَرَعُ، وَيَرْفَعُهُ فَيُوسَّعُ^(٢)، بِرِ اللَّهِ أَعْلَمُ.

وأما قوله ﷺ: «يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ»، وَفِي الرِّوَايَةِ

(*) لم يقع هذا المذهب في التسع ثلاثاً حدثنا: (ج) و(ص) و(هـ)

(١) لا تغريبين في القرآن والحديث: (قسط)

(٢) فأكبر المعجم: (١/ ٥٣٨)

[٤٤٦] ٢٩٤ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِزْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا حَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ «مِنْ خَلْقِهِ»، وَقَالَ: «حِجَابُهُ النَّوْرُ». [الر ٤٤٥]

[٤٤٧] ٢٩٥ - (٠٠٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْة، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَامَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَرْبَعٍ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَيَخْفِضُهُ، وَيَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ، وَعَمَلُ اللَّيْلِ بِالنَّهَارِ». ج ١٩٥٣٠.

الثانية: «عملُ النهار بالليل، وعملُ الليل بالنهار»، فمعنى الأول - والله أعلم -: يُرفع إليه عملُ الليل قبل عمل النهار الذي بعده، وعملُ النهار قبل عمل الليل الذي بعده، ومعنى لَوَايَةِ الثانية: يُرفع إليه عملُ النهار في أول لَيْلٍ الذي بعده، وعملُ الليل في أول النهار الذي بعده، فَإِنَّ مِمَّا لَكَ لِحَقِظَةَ يصعدون بأعمال الليل بعد انقضاءه في أول النهار، ويصعدون بأعمال النهار بعد انقضائه في أول الليل، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: «حِجَابُهُ النَّوْرُ»، لو كشفه لأحرقتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»، فد (السُّبُحَاتُ) بِهِمْ السُّبُحُ والْبَدَأُ ورفع الماء في آخره، وهي جمع سُبُحَةٍ، قال صاحب «العين» والمهزوي وجميع الشَّارِحِينَ لِحَدِيثِ مِنَ الْمُغْرِبِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ: معنى «سُبُحَاتُ وَجْهِهِ» نَوْرُهُ وَجَلَالُهُ وَبَهْؤُهُ^(١).

وأما (الحجاب) فأصده في اللغة: المنع والستر، وحقِيقَةُ احْجَابٍ أَنْ تَكُونَ لِلْأَجْسَادِ الْمَحْدُودَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مَرْءٌ عَنِ الْجِسْمِ وَالْحَدِّ، وَالْمَرَادُ هُنَا الْمَنْعُ مِنْ رُؤْيَيْهِ، وَسُمِّيَ ذَلِكَ لِمَنْعِهِ نَوْرًا أَوْ نَارًا، لِأَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ مِنَ الْإِدْرَاكِ فِي الْعِدَّةِ لَشُعْعِهِمَا، وَالْمَرَادُ بِـ (لَوْجِهِ) الْمَدَّةُ، وَالْمَرَادُ بِـ (مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ) جَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ، لِأَنَّ بَصَرَهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُحِيطٌ بِجَمِيعِ الْكَائِنَاتِ، وَلَقَطَ (مِنْ) لِبَيَانِ الْجَنَسِ لَا لِلتَّعْيِضِ، وَالتَّعْيِيزُ: تَوْأَدُ الْمَنْعِ مِنْ رُؤْيَيْهِ، وَهُوَ الْحِجَابُ الْمُسَمَّى نَوْرًا أَوْ نَارًا، وَتَجَلَّى لِمَخْلَقِهِ، لِأَحْرِقَ جَلَالُ ذَاتِهِ جَمِيعَ مَخْلُوقَاتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله. (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَمْرِو

(١) «العين»: (٢/ ٩٥٢)، و«العربيين في القرآن والحديث»، (سبع).

ابن سُرَّة. عن أبي عُبَيْدَةَ. عن أبي موسى؛ ثم قال (وفي رواية أبي بكر عن الأعرج - ولم يقل حدثنا).

هذا الإسناد كله كوفيون، وأبو موسى الأشعري بصريٌّ كوفيٌّ. واسم (أبي بكر بن أبي شيبة) عبد الله ابن محمد بن إبراهيم، وهو أبو شيبة. واسم (أبي كريب) محمد بن علاء. و(أبو معاوية) محمد بن حازم، بالحاء المعجمة. و(الأعمش) سليمان بن مهران. و(أبو موسى) عبد الله بن قيس، وكل هؤلاء تقدّم بينهم، ولكن طرأ العهد بهم فأردت تجديدهُ لمن لا يحفظهم. وأم (أبو عُبَيْدَةَ) فهو بن عبد الله ابن مسعود، واسمه عبد الرحمن.

وفي هذا الإسناد لطيفتان من لطائف علم الإسناد:

أحدهما: أنهم كلهم كوفيون كما ذكرته.

والثانية: أنَّ فيه ثلاثة تابعين يروي بعضهم عن بعض: الأعمش وعُمرُو وأبو عبيدة.

وأما قوله: (وفي رواية أبي بكر عن الأعمش، ولم يقل: حدثنا)، فهو من احتياط مسلم رحمه الله وورعه وثقته، وهو أنه روه عن أبي بكر وأبي كريب، فقال أبو كريب في روايته: حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا لأعمش، وقال أبو بكر: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، فسمّاختلفت عبارتهما في كيفية رواية شيخهما أبي معاوية، بينها مسلم رحمه الله، فحصل فيه فائدتان:

أحد هـ: أنَّ (حدثنا) للاتصال بإجماع ائمة، وفي (عن) خلاف كما قدّمته في الفصول وغيره^(١). ولصحيح الذي عليه لجمهور من طوائف العلماء أنها أيضاً للاتصال، لا أن يكون قائم مدلساً، فبين مسلم ذلك.

والثانية أنه لم يقتصر على إحدى العبارتين كان فيه خلل، فإنه إن اقتصر على (عن) كان مُقَوِّمٌ لغوة (حدثنا) وروياً بالمعنى، وإن اقتصر على (حدثنا) كان زائداً في رواية أحدهما روي بالمعنى، وكلُّ هذا مما يُمْتَنَبُّ، والله أعلم.



فهرس الموضوعات

٥	مقدمة الناشر
٧	مقدمة التحقيق
١٥	منهج التحقيق
١٢	الإمام النووي
١٥	صور المخطوط
٢١	مقدمة المؤلف
٢٥	فصل في بيان إسناد الكتاب، وحال رواته يتأ إلى الإمام مسلم مختصراً
٣٢	فصل
٣٣	فصل
٣٤	فصل
٣٦	فصل
٣٧	فصل
٣٩	فصل
٤١	فصل
٤٦	فصل
٤٨	فصل
٤٩	فصل
٥٢	فصل
٥٤	فصل
٥٥	فصل
٥٧	فصل في بيان جملة من الكتب المخرجة على «صحيح مسلم» رحمه الله
٥٩	فصل

فصل في معرفة الحديث لصحيح وبيان أقسامه، وبيان لحسن والضعيف، وأنواعه

٦٤	فصل في ألفاظ تتداولها أهل الحديث
٦٥	فصل
٦٦	فصل
٦٨	فصل لإستاد المعنعن
٦٩	فصل
٧٠	فصل
٧١	فصل في معرفة الاعتبار والمثابة والشاهد والأفراد، والشاذ والمنكر
٧٧	فصل في حكم المحلّط
٧٣	فصل في أحرف مختصرة في بيان لناسخ والمسخ، وحكم الحديثين المختلفين ظاهراً
٧٥	فصل في معرفة الصحابي والتابعي
٧٦	فصل
٧٧	فصل
٧٨	فصل
٧٩	فصل
٨٠	فصل
٨١	فصل
٨٢	فصل
٨٣	فصل
٨٤	فصل
٨٥	فصل في ضبط جملة من الأسماء المتكررة في «صحيح البخاري» و«مسلم» المشتبه
٩٠	فصل
٩١	مقدمة الإمام مسلم
١١٣	باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ
	باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ

١٢٩ باب النهي عن الحديث بكل ما سمع

١٣٥ بابُ النَّهْيِ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنِ الضُّعْفَاءِ، وَالْإِحْتِيَاظِ فِي تَحْمُلِهَا

بابُ بيان أنَّ الإسناد من الدين، وأنَّ الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأنَّ جرح الرواة بما هو فيهم جائزٌ بل واجبٌ، وأنه ليس من الخفية المحرمة، بل من الذنب عن الشريعة المكترمة . ١٤٦

باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن إذا أمكن لقاء المعنوين ولم يكن فيهم مُدلس ٢٠٠

٢١٩ **كتاب الإيمان**

بابُ بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وبيان الدليل على الثبوت مَن لا يؤمن بالقدر، وإخلاص القول في حقه ٢١٩

باب بيان الصَّلوات التي هي أحد أركان الإسلام ٢٤٧

بابُ السُّؤالِ عَنِ أَرْكَانِ الإسلام ٢٥١

بابُ بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة، وأنَّ مَنْ نَمَسَتْ به دخل الجنة ٢٥٥

بابُ بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام ٢٦١

بابُ الأمرِ بالإيمان بالله تعالى ورسوله وشرائع الدين، والدَّعاء إليه، والسُّؤالِ عنه، وحفظه، وتبليغه من لم يبلِّغه ٢٦٥

باب الدَّعاء إلى الشَّهادتين وشرع الإسلام ٢٨٧

بابُ الأمرِ بقتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله، وقيموا الصَّلَاةَ، ويؤتوا الزَّكَاةَ، ويؤمنوا بجميع ما جاء به النَّبِيُّ ﷺ، وأنَّ مَنْ فعل ذلك عصَم نفسه وماله لا يحقُّها، ووُكِّلت سريره إلى الله تعالى. وَقَتَالِ مَنْ منع الزَّكَاةَ أو غيرها من حقوق الإسلام،

واهتمام الإمام بشعائر الإسلام ٢٩٢

بابُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ إسلام مَنْ حضره الموت ما لم يَشْرَعْ فِي النَّزْعِ. وهو القَرْعَةُ. ونسخ جواز الاستغفار للمشرِّكين، ولَدَلِيلٍ عَلَى أَنَّ مَنْ مات على الشُّرك، فهو من أصحاب الجحيم، ولا يُبْقَدُ من ذلك شيء من الوسائل ٣٠٩

بابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ مات على التَّوْحِيدِ، دخل الجنة قطعاً ٣١٤

بابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مَنْ رَضِيَ بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمدٍ ﷺ رسولًا، فهو مومنٌ وإن ارتكب المعاصي الكبائر ٣٤٩

بابُ بيان عدد شُعَب الإيمان وأفضليها وأدناها، وقضيتها وأحوالها وكيفية الإيمان ٣٤٩

- ٣٥٧ باب جامع أوصاف الإسلام
- ٣٥٩ باب بيان تفاضل الإسلام، وأيِّ أموره أفضل
- ٣٦٤ باب بيان خصائص من اتَّصف بهنَّ وجد حلاوة الإيمان
- باب وجوب محبة رسول الله ﷺ أكثر من الأهل والولد والوالد والناس أجمعين، وإطلاق عدم الإيمان على من لم يُحبَّ هذه المحبة ٣٦٦
- باب الدليل على أنَّ من حصل الإيمان أن يحبَّ لأخيه المسلم ما يُحبُّ لنفسه من خير ... ٣٦٨
- باب بيان تعريم إيذاء الجار ٣٧٠
- باب التحثُّ على إكرام الجار والضيف، ولزوم الضمت إلا عن الخير، وكون ذلك كله من الإيمان .. ٣٧١
- باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، وأنَّ الإيمان يريد ويتَّقصر، وأنَّ لأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجبان ٣٧٦
- باب تفاضل أهل الإيمان فيه، ورُجحان أهل اليس فيه ٣٨٧
- باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأنَّ محبة المؤمنين من الإيمان، وأنَّ إفشاء السلام سبب لحصولها ٣٩٥
- باب بيان أنَّ المهن النصيحة ٣٩٧
- باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، ونفيه عن التلبس بالمعصية على رادة نفي كماله ٤٠٣
- باب بيان خصائص المناق ٤٠٩
- باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر ٤١٢
- باب بيان حال إيمان من رغب عن أخيه وهو يعلم ٤١٦
- باب بيان قول النبي ﷺ «سباب المسلم فسوق، وقتله كفر» ٤١٩
- باب بيان معنى قول النبي ﷺ «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» ٤٢١
- باب إطلاق اسم الكفر على الظن في النسب والنسب ٤٢٤
- باب تسمية المعيد الأبق كافرًا ٤٢٥
- باب بيان كفر من قال: مُطِرنا بالنوء ٤٢٨

باب الدليل على أنَّ حبَّ الأنصار وعليٍّ ﷺ من الإيمان وعلاماته، وبعضهم من علاماته

٤٣٥	باب بيان نقص الإيمان بنقص اطاعات، وبيان إطلاق لفظ الكفر على غير الكفر بالله تعالى، تكفر لثمة والمحقوق
٤٤٠	باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة
٤٤٤	باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال
٤٥٤	باب بيان كون الشرك أقيع الذنوب، وبيان أعظمها بعده
٤٥٧	باب الكبائر وأكبرها
٤٦٦	باب تحريم تكبر وبها
٤٧١	باب الدليل على أن من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، وإن مات مشركاً دخل النار
٤٧٨	باب تحريم قتل الكافر بعد قوله: لا إله إلا الله
٤٨٩	باب قول النبي ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس من»
٤٩١	باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا»
٤٩٢	باب تحريم ضرب الحدود، وشق الجيوب، والدعاء بدعوى الجاهلية
٤٩٦	باب بيان غلظ تحريم التهمة
	باب بيان غلظ تحريم سبال الإزار، والممن بالعطية، وتنفيذ السلعة بالخلف،
٤٩٨	وبيان لثمة الذين لا يكلمهم الله تعالى يوم القيمة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم
	باب بيان غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار،
٥٠٣	وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة
٥١٣	باب غلظ تحريم القتل، وأنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون
٥١٧	باب الدليل على أن قدر نفسه لا يكفر
٥١٩	باب في الریح التي تكون قرب القيامة تفيض من في قلبه شيء من الإيمان
٥٢١	باب المحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاھر لثمتي
٥٢٢	باب مخافة المؤمن أن يخطئ عمله
٥٢٤	باب: هل يؤخذ بأعمال الجاهلية؟
٥٢٦	باب كون الإسلام يهتيم ما قبله، وكذا الحج والهجرة
	باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده

باب صدق الإيمان وإخلاصه	٥٣٣
باب بيان تجاوز الله تعالى عن حديث النفس والمخاطر بالقلب إذا لم تستقر	
وبيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يُطاق، وبيان حكم المُهم بالحسنة والسَّيئة	٥٣٨
باب بيان الوسوسة في الإيمان، وما بقوله من وجدها	٥٤٥
باب وعيد من اقتطع حقَّ مسلمٍ بسبب فاحشةٍ بالنار	٥٥٠
باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق، كان القاصد مُهْدَر الدَّم في حقه، وإن قُتل كان في النار، وأن من قُتل دون ماله فهو شهيد	٥٥٧
باب استحقاق الولي الغاش لرحمته النار	٥٦٠
باب رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب، وعرض الفتن على القلوب	٥٦٣
باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً، وأنه يَأْرِزُ بين المَسْجِدَيْن	٥٧٢
باب ذهاب الإيمان آخِر الزَّمان	٥٧٦
باب جواز الاستسراخ بالإيمان للخائف	٥٧٧
باب تأليف قلب من يُخاف على إيمانه لضعفه، والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع	٥٧٩
باب زيادة ظمائية القلب بتظاهر الأدلة	٥٨٣
باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، ونسخ الويل بمثلته	٥٨٧
باب بيان نزول عيسى بن مريم حاكماً بشريعة نبينا محمد ﷺ، وإكرام هذه الأمم زادها الله شرفاً، وبيان الدليل على أن هذه الملة لا تُنسخ، وأنه لا تزال طائفة منها ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة	٥٩١
باب بيان الزمن الذي لا يُقبل فيه الإيمان	٥٩٦
باب بثو الوحي إلى النبي ﷺ	٥٩٩
باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفضي الصَّلوات	٦١٣
باب معنى قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟	٦٤٨
فهرس الموضوعات ..	٦٦٣

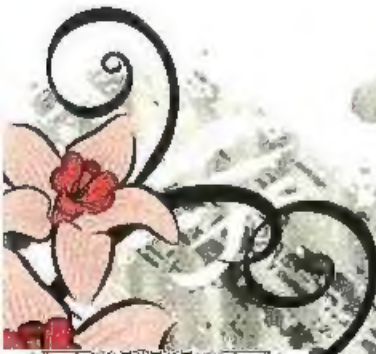
الإخراج الفني

تهاني محمد ماركيني

الْمَدِينَةُ

سُورَةُ مَكِّيَّةٌ فِي الْحَجَّاجِ

تأليف
الإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي
٦٣١-٦٧٦ هـ



تَحْفِيزُ الْإِسْلَامِ

شَرْحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ

تأليف
أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن لمبدا كفوري
١٢٨٣ هـ - ١٣٥٢ هـ

مَعْنَى الْمَوْلَى السُّنَنِ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف
أبي سليمان جَمْدِين مُحَمَّدٍ أَخْطَابِي
ت ٣٨٨ هـ



عَوْنُ الْمُعْتَبِرِ

شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

تأليف
أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي
١٢٧٣ - ١٣٢٩ هـ

